شرح التصريح على التوضيح

للشيخ خالد الأزهري

على ألفية ابن مالك

لأبي محمد بن هشام الأنصاري

الجزء الأول

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

شرح
التصريح على التوضيح

للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو والصرف للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمدهم الله برحمته ورضوانه آمين

(وبهامشه حاشية العلامة المتقن الألمعي المتفنن)
(الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي رحمه الله)

الجزء الأول

صحح هذه الطبعة وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء

دار الفكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى شرف من نحاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهداه إلى طاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد روض الفضل النضير وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محا بنور الإيمان ظلام الكفر الحالك وأرشد الأنام إلى سلوك أوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالإضافة إليه على كل حال (وبعد) فيقول الفقير لرحمة رب العالمين يس بن زين الدين العليمى الحمصى غفر الله له ولوالديه وأحسن فى الدارين إليهما وإليه : هذه حواش رمقت نحوها عيون عيون الطالبين ولهجت بتمنيها كلمة كلة المحصلين فريدة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح العلامة ابن هشام للشيخ الإمام العلامة الهمام خالد الأزهرى ضمنتها المهم مما كتبه المشايخ الأعلام والأئمة الكرام الشهاب أحمد ابن عبد الحق السنباطى والشهاب أحمد الزرقانى الشهير بابن جلة وشيخنا عبد الله الدنوشرى بهوامش نسخهم وأكثرهم كتابة شيخنا رحمهم الله أجمعين ورفع قدرهم فى عليين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللقانى على المتن من التحقيقات وما للعلامة الشهاب القاسمى معه من المناقشات وضممت إلى ذلك أبحاثا يبتهج بها المحصلون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بفضلها المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد فى سلوك سبيل الرشاد وهو حسبى ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وصلى الله على مولانا وسيدنا ووسيلتنا إلى الله تعالى فى كل المآرب أفضل الأنبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم فى المشارق والمغارب . (ترجمة الشارح رحمه الله) هو خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الخزرجى الشافعى النحوى يعرف بالوقاد ولد تقريبا سنة تسعمائة بجرجة من أعمال الصعيد وتحول إلى الأزهر وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوجرى والشمنى والزين الإبناسى ومات ببركة الحاج حين رجوعه من مكة المشرفة ونقل إلى تربة بشبيك الدوادار (قوله الملهم لتحميده) يأتى قريبا فى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيا لنعمه ومكافئا لمزيده وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

كلام الشارح تفسير الإلهام وقال لتحميده دون لحمده إشارة إلى المبالغة فى حمده لله تعالى (قوله حمدا) منصوب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور لأن الخبر فاصل بينهما وهو أجنبى ، فإن قلت الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح فلا يلزم الفصل بأجنبى[1] وبها يعمل فى المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة أخرى تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فتأمله قاله الناصر اللقانى فى شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل فى نظير ما هنا لكن فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول﴾ وقرأ أبى متاع لأزواجهم متاعا وعلى قراءة أبى متاعا نصب بمتاع لأنه فى معنى التمتيع كقولك الحمد لله حمد الشاكرين وأعجبنى ضرب لك زيدا ضربا شديدا قال السعد فى قوله كقولك الخ إن قيل كيف جاز نصب حمد الشاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر ، قلت الخبر فى الأصل كان معمولا للحمد فى موقع المفعول كقولك حمدا له جاز لذلك وكذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا والقيام فى الدار قياما إلى الساعة (قوله موافيا لنعمه) قال فى الصحاح وافى فلان أى أتى والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافاة فى مسببها وهو المقابلة فهو مجاز وقال الدنوشرى معناه ملاقيا لها فيحصل معها ومعنى مكافئا لمزيده مساويا لمزيده هذا معنى ما ذكر وقد يقال كون الحمد ملاقيا لنعمه واضح وكونه مساويا لمزيده قد يتوقف فيه ويقال أن الحمد لا يساوى أقل النعم وإن جل اه ويمكن أن يجاب بأن جملة الحمد لله الخ إنشائية وهى لإنشاء الحمد بمضمونها كما قالوا فى الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم إنشاء مساواة الحمد للنعم بل إنشاء الموصوف بالمساواة فتأمل (قوله وحده) حال لا شريك له حال أيضا زرقانى وكون وحده حالا أى مؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية قبلها واقعة موقع الصفة النكرة بمعنى منفردا مذهب سيبويه واختاره الجمهور وذهب أبو على إلى أن وحده منصوب على المصدرية للحال المقدرة على معنى منفردا إفرادا فحينئذ تكون الحال المؤكدة عاملا للمصدر وذهب الكوفيون ويونس إلى أنها منصوبة على الظرف والحال المؤكدة عامل الظرف أى مستقرا فى انفراده ولا يجوز أن يقدر العامل فعلا على تقدير المصدرية أو الظرفية لأن كلمة التوحيد دائم مضمونها ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغيير وسيأتى فى باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده من حيث هو من غير خصوصية بكلمة الشهادة وللإمام السبكى رسالة فى نصب وحده سماها الرفدة ذكرها السيوطى فى الأشباه والنظائر .

---

(١) قول المحشى بأجنبى وبها يعمل الخ كذا فى النسخة التى بأيدينا وفيها سقط من الناسخ لا يخفى بعد قوله بأجنبى ولعل الأصل قلت الحمد فيه جهة المصدرية وبها الخ أو نحو ذلك اه تأمل .

(قوله شهادة مخلص) مفعول مطلق معمول لأشهد (قوله في توحيده) لعله تمجيده أو تحميده دنوشري ولا ضرورة لذلك لصحة ما عبر به الشارح كما لا يخفى (قوله أشرف خلقه وأعظم عبيده) يجوز رفع أشرف وأعظم على أنهما خبر بعد خبر ونصبهما على الحال وهو صلى الله عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى أنه أشرف وأعظم من كل فرد فرد وجملة أي أنه أشرف وأعظم من جملة الخلق والعبيد بمعنى أنهم إن قوبلوا كلهم وجاههم بهذا الفرد الجامع للكمال البشري رجح عليهم كما ذكره الإمام الرازي على ما نقل الطوخي وقد حررنا ذلك في حاشية أم البراهين (قوله فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني) لا يخفى ما في الجمع بين العبد والمولى والفقير والغني من الطباق الذي هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عبد الإيجاد كما في قوله تعالى إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا والفقير يحتمل أن يكون صيغة مبالغة أي كثير الفقر وأن يكون صفة مشبهة أي دائم الفقر (قوله الحق) اى المبالغ فيه من حفيت به بالكسر بالغت في إكرامه (قوله الربانى) نسبة الرب على غير قياس (قوله جمال الدين يوسف) جرى على طريق المؤرخين من تقديم اللقب على الاسم أو لأن لقبه أشهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند النحاة كقوله تعالى إنما المسيح عيسى ومنه قول الشاطبي وقالون عيسى ولعدم اشتهار اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فإن اسمه عبد الله ويوسف اسم أبيه كما ذكر هو في بعض كتبه ورأيته بخطه في الحواشي والتذكرة

شهادة مخلص في توحيده وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبيده صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده (وبعد) فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني خالد بن عبد الله الأزهري عامله الله بلطفه الحفي وأجراه على عوائده الحق أن الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان لم يأت أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان فقال هذا إذن لك يا فلان فإن إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز كقولهم بنى الأمير الجاز وليس هو الباني بنفسه وإنما يأمر العملة من أبناء جنسه وكنت أنت المشار إليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للأجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه وإبراز أسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله بأصله المنظوم (وسميته التصريح بمضمون التوضيح) وقد جاء بحمد الله مبشرا بأمور مهمة مشتملة على فوائد جمة أحدها أني مزجته شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها أني تتبعت أصوله التي أخذ منها وربما شرحت

وذكره السيوطي في حسن المحاضرة والصفدي في تاريخه أعيان العصر وهذا على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (قوله ينسج) بكسر السين وضمها مضارع نسج إذا ضم اللحمة إلى السدى على وجه يحكم به تداخلهما وتشبيه المصنف بالثوب الرفيع في بديع صنعه وتفرده بحسن أسلوبه استعارة بالكناية وإثبات المنوال له استعارة تخييلية والنسج ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته فتكون الاستعارة تحقيقية تبعية وفي الصحاح وفلان نسيج وحده أي لا نظير له في علم أو غيره وأصله في الثوب لأن الثوب إذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره وإذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة أثواب (قوله في هذا النحو شكله) لا يخفى ما في قوله هذا النحو من التورية (قوله غير أنه) بيان للداعي لشرحه مع أنه بالصفة المذكورة (قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب) يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشيء سفرا من باب ضرب أي كشفته وأوضحته وشبه المسائل الخفية بالنساء وأطلق المخدرات اسم المشبه به على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب الترشيح (قوله ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر ميمي (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بني الأمير الجاز) هو الطريق وما ألطف قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسرا على النهر المسمى بالشريعة

بنى سلطاننا برقوق جسرا ۞ بعدل والأنام له مطيعه
مجاز في الحقيقة للبرايا ۞ وأمر بالسلوك على الشريعه

(قوله شرحا كشف خفاياه الخ) فيه دليل على تأخر الديباجة على الشرح وقوله بعد ذلك وأستغفر الله عما يقع لي من الخلل دون أن يقول وقع يقتضي تقدمها (قوله وسميته التصريح) مدحه العلامة ابن الملا الحلبي بقوله:

إنما التصريح شرح ۞ قصر الشراح عنه
قد غدا منهل علم ۞ كلهم يكرع منه

(قوله أو بصيرة) هي نور في القلب كالنور في العين

كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها أني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه رابعها أني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته إلى قائله إلا قليلا لم أظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبا حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على طبق المدعى خامسها أني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها أني طبقت الشرح على النظم وقد كان أهمله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة سابعها أني ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها أني ذكرت غالب علل الأحكام وأدلتها ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان والجزم بمعرفتها تاسعها أني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها أني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عنديانه أقول قولي هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره وأسأل فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه إذا عثر على شيء مما طغى به القلم أو زلت به القدم أن يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه إن الإنسان محل النسيان وأن الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الأشراف وإن الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وينحصر في علمي النحو والتصريف وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الأسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات وقد أسن واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية وكان تخرج بأبي الأسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلف أبا الأسود خمسة نفر أولهم عنبسة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل فيلا لعبد الله بن عامر بن كريز فسمي معدان الفيل وسمي ابنه عنبسة الفيل وثانيهم ميمون الأقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا أبي الأسود عطاء وأبو الحرث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن إسحق الحضرمي وعيسى بن عمر

(قوله ما أهمله من الشروط) لم يقل ويبين عدم الحاجة لما ذكره من الشروط مع أنه أهم من الأول كأنه لأن ذلك لم يقع في كلام المصنف (قوله أني طبقت الشرح على النظم) أي غالبا فقد أهمل ذلك في باب التصريف (قوله وأسأل الخ) سأل تارة يتعدى بنفسه إلى مفعولين كما في قوله تعالى ولا يسألكم أموالكم ومنه ما نحن فيه فمن مفعوله الأول وقوله فيما يأتي أن يدرأ مفعوله الثاني ويتعدى تارة إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بعن نحو يسألونك عن الأهلة أو بما في معناها نحو فاسأل به خبيرا بناء على أن الباء بمعنى عن وأن مجرورها المفعول الثاني وأنكر ذلك البصريون وتأولوا الآية على أن الباء للسببية قال في المغني وفيه نظر لأنه لا يقتضي قولك سألته بسببه أن المجرور هو المسئول عنه ويمكن تأويله أيضا على أن به متعلق بخبيرا. قال البيضاوي به متعلق باسأل أو بخبيرا قال المولى سعدي أو بهما في الكلام صفة التجاذب اهـ وأراد بالتجاذب التنازع في المعمول المتوسط على القول بجوازه فيه لأن المجرور متعلق بهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد وبما ذكرنا يظهر ما ذكر في سورة النبأ فإنهم جوزوا في قوله تعالى إن جهنم كانت مرصادا للطاغين مآبا وجوها منها أن تعلق للطاغين بمآبا أو مرصادا فقال سعدي أو بهما (قوله خيمه) بكسر الخاء المعجمة السجية والطبيعية قال الجوهري لا واحد له (قوله وسلم من داء الحسد أديمه) أي جلده وهو هنا عبارة عن القلب لأنه محله وعبر به إشارة إلى شدته بحيث ظهر على الجسد وقال الدنوشري الحسد ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها إلى الحاسد شبهه بالداء الذي يفسد به الجلد ولهذا عبر بالأديم عن القلب فهو على حذف أداة التشبيه كلجين الماء (قوله إذا عثر الخ) إذا ظرف يتعلق باسأل وعثر عليه أي اطلع يقال عثر عليه يعثر بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع عثرا كقتلا وعثورا كقعودا وطغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يائي اللام وواويها يقال طغى يطغى ويطغو طغيانا وزلة القدم خروجه عن الموضع الذي ينبغي ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطأ وصدور ما لا ينبغي والمعنى إذا عثرت على شيء حاولت فيه الصواب فخالف عنه بغير اختيار والباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية وبين القلم والقدم الجناس المضارع وتعريفهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله أن يدرأ) أي يدفع (قوله ويحضر) معطوف على يدرأ وقوله أن الإنسان بفتح الهمزة مفعول يحضر (قوله محل النسيان) عن ابن عباس رضي الله عنهما إنما سمي إنسانا لأنه عهد إليه فنسي فعليه فأصله أنسيان أفعلان حذفت ياؤه تخفيفا بدليل تصغيره على أنيسيان وبعد حذف الياء وزنه أفعان لا فعلان (قوله العدواني) قال في لب اللباب العدواني بالفتح والسكون نسبة إلى عدوان قبيلة من قيس عيلان.

الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن إسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد ابن يزيد المبرد ثم جاء بعده أبو إسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن درستويه وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم أبو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة وتوفي رحمه الله خامس ذي القعدة أيضا سنة إحدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحاهما وشرح لمحة أبي حيان وأحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا وجرا وفي قولهم الدليل الخ وفضلا عن أن يكون كذا وهلم جرا كل منها في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة وإقامة الدليل على صحة التمثيل والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد الإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين . قال الشيخ رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم أي مقطوع البركة ممكن بأن يراد بكل منهما الذكر لأن كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لأن حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال

(قوله ابن أحمد) هو أول من سمي بهذا الاسم بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الفراهيدي) بفتحتين وكسر الهاء وتحتية ساكنة آخره مهملة كما في نسخة الصحاح حيث ذكره في باب الدال المهملة وهو الصواب كما في القاموس خلافا لتصريح ابن الأثير في جامع الأصول أنه بالمعجمة وكذا في اللباب وتبعه السيوطي في مختصره المسمى باللب نسبة إلى فراهيد بطن من الأزد وسيأتي في كلام الشارح آخر باب النسب التصريح بأن الفراهيد بالدال المهملة وأن الخليل ينسب إليه (قوله كل منها في جزء لطيف) قال الدنوشري المراد منه أن الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اهـ يعني فالكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع (قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ بها فيه (قوله كل أمر ذي بال الخ) البال يطلق ويراد به الشأن والحال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الأول المعنى ذو شرف وشأن يهتم به وعلى الثاني إن حمل على معنى ذي قلب فوجه الكلام أن الأمر لكونه شاغلا قلب صاحبه عن سائر الأمور كان كأنه صاحبه ومالكه وإن حمل على معنى ذي خطر وشرف فتوجيه الكلام أنه شبه الأمر بشخص ذي قلب وذكر المشبه وهو الأمر وترك المشبه به الذي هو ذلك الشخص فالأمر أو الشخص أو التشبيه المضمر استعارة بالكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذو بال أو إثباته للمشبه استعارة تخييلية وذكر ما يلائم المشبه به وهو الأبتر والأجذم في التشبيه البليغ في قوله فهو أبتر ترشيح إما باق على حقيقته أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لأنه أطلق لفظ المشبه به وهو الأجذم مثلا على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يحقق لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والحافظ الرهاوي) بضم الراء نسبة إلى رهاء بلدة بالروم وما بعده (قوله والتوفيق الخ) أي والاختلاف الروايتين أن ذهاب الأجذمية لا يتخلص منه إلا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لأن الابتداء بأحدهما ابتداء حقيقيا كما هو المتبادر من الابتداء يفوت الابتداء بالآخر (قوله لأن كلا منهما الخ) أي فليس المراد ببسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالحمد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما وبغيرهما فهو من حمل المقيد على المطلق بإلغاء قيده ومحل حمل المطلق على المقيد إذا لم يكن المقيد مقيدا بقيدين متنافيين أما إذا كان كذلك فيحمل المقيد على المطلق لأن القيدين يتعارضان فيتساقطان ويرجع إلى المطلق وهذا الجواب يفيد أن ذهاب البركة لا يتوقف على إحدى الصيغتين فضلا عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد البسملة) بحيث لا يسبقه شيء فهو إضافي قريب من الحقيقي (قوله بكتاب الله) أي بتبيينه فهو مبين لكيفية البداءة بهما وهذا الجواب يفيد أن ذهاب الأجذمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا يكفي أحدهما ولا غيرهما ولا هما على غير هذا الوجه وبعضهم وجه تقديم البسملة بأنها تضمن الحمد لأن فيها الثناء على الله بصفة الرحمة واعلم أن شبهة التعارض بين الحديثين مبنية على خمسة أمور الأول كون البدء حقيقيا وأن معنى بدء الشيء بالشيء تصديره به وجعله قبل

كل حال يعمل فيه ولاشك أن هذا المعنى إذا حصل في بداءة أمر ذي بال بشيء من البسملة والحمدلة لا يمكن أن يحصل في تلك البداءة بالآخر الثاني أن يكون الابتداء المذكور أمراً عاليا عن الامتداد الثالث أن تكون الباء فيهما صلة للبدء الرابع أن يكون المراد بالبدء بتلك الأمور المذكورة تقديمها في الذكر اللساني الذي يترجم عنه بلفظ البسملة والحمدلة الخامس أن المراد من البسملة والحمدلة خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المباني الخمسة لما أمكن أن يمنع منعا مستندا إلى سند يقويه افترق الناظرون في دفع التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك المنوع مع سنده مسلكا أما المسلكان الأولان فتقريرهما أن التعارض إنما يلزم إذا كان المراد بالبدء في الحديثين الحقيقي وكان أمرا غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز أن يكون المراد به في أحدهما الحقيقي وفي الآخر الإضافي مقيسا إلى بعض ما يتعلق بذلك الأمر ذي البال أو في جميعهما بدأ إضافيا مقيسا إلى نفس ذلك الأمر ذي البال أو المراد به فيهما البدء العرفي الذي يسع الأمرين فأكثر وهذان الجوابان وإن كانا في حسم مادة الشبهة سيين إلا أن الثاني أوجه لأن إطلاق لفظ البدء على العرفي أشهر عند أهل اللغة من إطلاقه على حقيقي أو إضافي أو مطلق منقسم إليهما ولأن منع أهل التعارض أشد حسما لمادة الشبهة من التوفيق بعد التسليم ودعوى أن الثاني غير مطرد لعدم جريانه في ذي بال لا يكون له امتداد عرفي لا نسلم لأن تفسير الأمر ذي البال بما له شرف حسي أو شرعي أو عقلي يقتضي أن المراد بالبدء المتعلق به هو البدء العادي المقرون بالتهيؤ العادي المستدعي لقدر من الامتداد والبدء الذي لا يكون كذلك لا يستحق أن يسمى بدء أمر ذي بال كالبدء الواقع بغتة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء وجعل البدء بما ذكر من البسملة والحمدلة عبارة عن تقديمهما في الذكر اللساني نظرا إلى تبادر هذين المعنيين إلى الفهم ومناسبتهما لسياق الأحاديث لا لكون دفع التدافع موقوفا عليهما وإلا لوجب أن يفوت بفواتهما وليس كذلك لأنه بعد حمل البدء على ما تقدم لو جعلت الباء للاستعانة أو الملابسة أو جعلت صلة للبدء وحمل على مطلق التقديم المتناول للتقديم في الذكر اللساني والذكر الجناني والعمل الأركاني والتحرير البياني وتقديم الحمد خاصة في العمل الأركاني يحصل دفع التدافع بخلاف ما إذا فات حمل البدء في الكل أو بعضها على أحد المحامل المتقدمة كأن يحمل في الكل على الحقيقي فإنه لا يتم ذلك سواء حمل البدء على أحد المعنيين أو حمل البدء على مطلق التقديم أما عدم تمامه على التقدير الأول وهو الذي جعل مسلكا ثالثا فلأن السالكين له استندوا في منع التدافع تارة إلى جواز كون الباء للاستعانة والاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة بغيره وأخرى إلى جواز كونها للملابسة وذكروا أن الملابسة لم وقوع الابتداء بالشيء على وجه الجزئية وذكره قبله بدون فصل فيجوز أن يجعل بعض الأمور جزءا من أمر ذي بال ويذكر الأمر الآخر قبل ذلك البعض بدون فصل فيكون الابتداء ان التلبس بهما وكل ذلك ضعيف أما الأول فلأنه إنما يتم ببيان إمكان الابتداء بأمر ذي بال بحال الاستعانة بشيئين متعاقبين في الوجود اللفظي ودونه خرط القتاد لأن مبنى هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقيا وأن يكون أمرا ممتدا وأن لا يكون العدول عن العرف المعتاد الحاسم لمادة الشبهة غير موجه ولاشك أن اقتران مثل هذا الابتداء الاستعانة بأحد هذين إن أمكن لكن اقترانه في تلك الحالة لآخر منهما لا يكاد يمكن وأما ضعف الثاني فلأن المراد من الملابسة المعدودة من معاني الباء هو معنى المصاحبة أي المعية والمقارنة وحينئذ إما أن يكون المراد بالآن الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف فإنهم يطلقونه على الزمان اليسير أو طرفه كما هو المتعارف عند أرباب العلوم العقلية فإنهم يطلقونه على شيء غير منقسم من أجزاء الزمان وعلى كل لا يتم المقصود لأن زمان المصاحبة للتحميد هو زمان التكلم بجملة الحمد وزمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه المعهود والتغاير بين هذين الزمانين بين فإذا كان زمان الابتداء بالأمر ذي البال هو زمان المصاحبة للتحميد يكون هذا الزمان متأخرا بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور أن يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما في الوجود اللفظي الذي لا يمكن تحقق معناهما اللغوي المراد هنا إلا به ولأن كلا من البسملة والحمدلة زماني لا آني لتركبه من أجزاء زمانية هي الحروف وكل ما هو زماني يمتنع أن يكون آنيا فعلى تقدير صحة كون تحقق الابتداء مقارنا لتحقق الحمد الذي هو زماني يكون الابتداء أيضا زمانيا فلا يتصور أن يكون هو آن الابتداء فضلا عن أن يكون هذا الآن آن المصاحبة مع البسملة والحمدلة على أن ما ذكره البعض لا يستقيم في الأفعال التي تشغل اللسان عن الملابسة بشيء آخر حال ملابسة الفاعل بها كالتلاوة والأكل والشرب وهو مناف للاستغراق الذي نطقت به كلمة كل في كل أمر ذي بال وأما المسلك الرابع الذي مبناه تسليم كون الباء صلة للبدء كما في المسلك الأول فتقريره أن يقال التعارض المذكور إنما يلزم أن لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصرا في التصدير بهما في الذكر اللساني وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطرق لعرض السالكين لهذا المسلك لبعضها من غير إيرادها تحت الضبط ويمكن ضبطها بأن يقال كل من البسملة والحمدلة وجود في الذهن ووجود في العبارة ووجود في الكتابة كما أن للحمد وحده وجودا في الأركان فأنحاء وجود الحمد أربعة وأنحاء وجود التسمية ثلاثة يحصل اثنا عشرة

صورة حاصلة من ضرب الثلاثة في أربعة اثنتان منها وهما أن تكون كلتاهما بحسب العبارة والكتابة لا يندفع بهما التعارض والباقي وهو عشرة يندفع بتقدير التفصيل بعد الإحاطة بالإجمال وهذا المسلك ضعيف لأن البدء كما هو المتبادر التقديم في الذكر السابق فلا يتناول هذا المسلك الخامس أنه ليس المراد خصوص ما ذكر في الحديثين من البسملة والحمدلة بل المراد الذكر وقد ذكر هذا المسلك الشارح أولا وذكر ماله وعليه وإيضاح المقام يحتاج إلى زيادة مقال لا تليق بالمقام وفيما ذكرناه كفاية لأرباب الأفهام (قوله كخاتم حديد) أي بناء على أنها إضافة بيانية أي خاتم هو حديد فالمراد بالله لفظه لا ذاته العلية فإن جعلت الإضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقال الدنوشري المراد أنه مثله في العموم والخصوص إن كان في المشبه مطلقا وفي المشبه به وجوبا (قوله وقيل المضاف) هو لفظ اسم (قوله لإرشاد حسن الأداء) لأن في إسقاطه إيهام القسم وحينئذ فالمراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن أن ينبني على هذين القولين مسئلة منطقية وهي أن جملة البسملة هل هي قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الأول إذا جعلت الإضافة للعموم وقدر متعلق الجار والمجرور فعلا والمعنى أبتدئ أو أؤلف بكل اسم من أسماء الله فهي كلية ولا يرد أن الكلية هي التي موضوعها كلي ولا يظهر ذلك هنا لأن المراد بالموضوع ما هو الموضوع في المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الأول نظرا إلى أن المعنى قام زيد زيد المحكوم عليه بالقيام وعدم مثل اقتلوا المشركين من القضايا الكلية وإن كان العموم في المفعول لكن المعنى المشركون محكوم على فرد منهم القتل وعلى الاحتمال الثاني تكون شخصية وتسمى مخصوصة والظاهر مجيء الاحتمالين فيما إذا قدر المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائي أو تأليفي وتخصيص الابتداء مثلا بالإضافة إلى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه في كل ابتداء للمتكلم كما لا يصيرها كذلك كون المضاف إليه في بسم الله على الاحتمال الأول لفظ الجلالة الذي هو أرفع المعارف (قوله بمعنى التسمية) أي ذكر الاسم وقد يتوقف في كون هذا مفيد للجواب وكذا في الذي (٧) بعده ثم لا يخفى بقاء الإشكال بالنسبة

> وإضافة اسم إلى الله قيل من إضافة العام إلى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جيء به لإرشاد حسن الأداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك أنهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والأول رأي المعتزلة والثاني قول الأشعري وقيل لا ولا وهو مذهب أهل النقل ويعزى لمالك رضي الله تعالى عنه والتحقيق أن الخلاف لفظي وذلك أن الاسم إذا أريد به اللفظ فغير المسمى وإن أريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الإمام الرازي إنا لم نجد شيئا ممتنعا في النزاع أن الاسم هل هو عين المسمى أو غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الإله وقيل أصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الألف

للحمد (قوله رأي المعتزلة) اختاره الإمام الرازي والبرهان الجعبري وعليه فلا حاجة إلى الجواب (قوله وقيل لا ولا) أي لا متغايران ولا غير متغايرين وعليه يحتاج للجواب ثم لا يخفى أن الخلاف الذي وقع بين الأشاعرة والمعتزلة محله في الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما يشهد به تمسكات الفريقين لأن المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى ولله الأسماء الحسنى والأشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبح اسم ربك الأعلى وهذه يدفع فيها أحد القول الثالث فإنما ادعوه في ما صدق هذه الكلمة فجعلوه تارة عينا كالجلالة وتارة غيرا وذلك في المشتق إن كان اسم صفة يوجد أثرها في الغير كالخالق من صفات الفعل وتارة لا عينا ولا غيرا وذلك إذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتأمل (قوله والتحقيق أن الخلاف لفظي) أي كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشتهر) أي فهو وإن استعمل لكنه لم يشتهر بينهم والحاصل أن من قال أن الاسم عين المسمى ليس مراده كذلك دائما بل مراده أنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه أن المراد من الاسم مسماه لا نفسه وذاته بأن يكون الحكم مناسبا للمسمى دون الاسم كما في سبح اسم ربك ومن قال إنه غيره ليس مراده أنه كذلك دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بأن يكون الحكم مناسبا للاسم دون المسمى نحو له الأسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أي المعينة في الخارج فهو علم شخصي لا جنسي وليس كليا انحصر فرده في الخارج والما استفيد التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما حرر في المختصر وحواشيه والكلام على إطلاق الشخص على الله حررناه في حواشي الفاكهي في باب لا النافية للجنس قال شيخنا الشنيمي في شرح الشمرارية والواضع له مسماه لا غيره اتفاقا كأسماء الملائكة وفاقا لابن الهمام اهـ وفي دعوى الاتفاق كما يعلم من جواب القوم عن استشكال عليته بأن العلم ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته فوضعه فرع تعقل الموضوع له بالكنه وذلك لا يمكن في وضع الجلالة بأنه يكفي التعقل حسب الطاقة البشرية ومن الفائدة التي نقلها القرطبي في الخلاف في اشتقاق الاسم هل هو من السمو أو من السمة فإنه ذكر أن القول الثاني مبني على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان في الأزل بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضعوا له الأسماء (قوله من الإله) بفتح الهمزة واللام بمعنى التحير مصدر

اله بكسر اللام وقول الشارح من الإله أولى من قول غيره من إله لأن الصحيح أن الاشتقاق من المصدر لا الفعل (قوله والرحمن فعلان الخ) ذكر بعضهم أن الرحمن غير عربي واستدل بقوله تعالى وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا استدلال واه لأن استفهامهم ليس راجعا إلى اللفظ حتى يصح ما قال بل إلى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال أن الصفة المشبهة لا تبنى من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر أنه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن إشكال آخر وهو أن الصفة المشبهة لا تفيد المبالغة وقع فى كلامهم تقديم الثانى على الأول وعطف الأول عليه بالواو عبارة بعض من كتب على البيضاوى . فإن قلت إذا جعل المتعدي لازما فالحاجة إلى نقله إلى فعل بضم العين . قلنا لإفادة المبالغة لأنها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائز وما فى حكمها مما صار ملكة وهما مبنيان من فعل بالضم قال أهل الصرف إن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة مما جبل عليه الإنسان أو صار ملكة له بالتكرار اه وبه يظهر قول البيضاوى والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وأنه أراد بالاسم مقابل الفعل والحرف فلا ينافى وصفيتهما وإن معنى قوله بنيا للمبالغة أنهما بنيا صفتين مشبهتين لإفادة المبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه أنهما من صيغ المبالغة فيرد عليه أن صيغ المبالغة محصورة فى صيغ ليس فعلان منها وفعيل وإن عده سيبويه منها فإنما هو إذا عمل النصب ولم يعمل ذلك فى البسملة وأنه لا حاجة لدعوى أن المحصور فى تلك الصيغ الأوزان المشهورة وعلى تقدير أنهما من صيغ المبالغة لا إشكال فى بنائهما من فعل اللازم لأن صيغ المبالغة من أفراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدى وبهذا التقرير علم صحة قول الشارح لكن فى الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الأفاضل أن مراده بقوله إن الرحمن صفة مشبهة يعنى والرحيم مثله وإن كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة أنهما كذلك بحسب الأصل فلا ينافى أنهما من صيغ المبالغة وأن حق الشارح أن يذكر ذلك ليحسن قوله لكن فى الرحمن الخ وظهر ما فى كلام الشهاب عميرة فى بسملته من الخلل كما يعلم بمراجعتها مع التأمل

الأخيرة وإدخال الألف واللام عليه وتفخيم لامه إذا انفتح ماقبله وانضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل إلى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة الفعل اللازم كما فى قولك فلان يعطى لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم، والرحيم فعيل من رحم أيضا كمريض من مرض لكن فى الرحمن من المبالغة ما ليست فى الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهى هنا مجاز عن الإنعام قال الإمام الرازى إذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملازمته وهذه قاعدة فى كل مقام (الحمد لله) الحمد لغة الوصف بالجميل الاختيارى على قصد التعظيم والوصف لا يكون إلا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز أن يكون بإزاء نعمة وغيرها

(فائدة) نقل الدمامينى عن بعض المتأخرين أن صيغ المبالغة فى صفات الله كغفور وغفار من المجاز وعلل ذلك بأن المبالغة أن تثبت للشىء أكثر مما له وبأن المبالغة إنما تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزهة عن ذلك وادعى أنها فائدة حسنة ويشبه أن تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة فى صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهى هنا مجاز عن الإنعام) فيكون من إطلاق اسم السبب أو الملزوم على المسبب أو اللازم فهى صفة فعل ويجوز أن يكون مجازا عن إرادة الإنعام من إطلاق اسم المسبب أو الملزوم على سببه أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن من باب الاستعارة التمثيلية بأن يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فأطلق عليه وأريد غايتها التى هى فعل أو إرادة فعل كما مر لا مبدؤها الذي هو انفعال وصح كون ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا تختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المركب كما لا يختص بها وإن أوهم كلام التلخيص خلاف الأمرين. هذا وقال الإمام السكونى فى كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للزمخشرى من الاعتزال فى تفسير القرآن العزيز قوله إن وصفه الله تعالى بالرحمة مجازا اعتزال وضلال بإجماع الأمة لأن الأمة أجمعت على أن الله تعالى رحيم على الحقيقة وأن من نفى عنه حقيقة الرحمة فهو كافر وإنما قال الزمخشرى ذلك لأن الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لأنهم ينكرون الإرادة القديمة ويصرفون رحمة الله تعالى إلى الأفعال أو إلى إرادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا يخلقها لا فى محل (قوله الحمد) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جعل الحمد قيدا للتأليف حالا من فاعله كما جعل التسمية كذلك فكأنه قال ملتبسا ومتبركا بسم الله الرحمن الرحيم قائلا الحمد لله (قوله بالجميل الاختيارى) يوهم أنه يشترط فى المحمودية كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وإنما المشترط كونه اختياريا المحمود عليه فلو قال كغيره هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى لكان أحسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وأنه لم يتعرض المحمود به لاستلزام الوصف له (قوله بإزاء نعمة) بمعنى إنعام لا بمعنى المنعم به خلافا لظاهر كلامه الآتى (قوله وغيرها) أى غير النعمة بالمعنى المذكور فلا يشترط فى المحمود عليه أن يكون خصوص الإنعام .

(قوله والشكر) أي اللغوي (قوله فعلا) أي أمرا على ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه منعم) حيثية تعليل لا إطلاق ولا تقييد لأجل إنعامه فلا بد أن يكون المشكور عليه من الأفعال الاختيارية خصوص الإنعام (قوله والجنان والأركان) الواو فيهما بمعنى أو (قوله ومتعلقه النعمة) أي الإنعام لا المنعم به وإن كان ظاهر قوله الواصلة إلى الشاكر يقتضي ذلك لأن هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الإنعام وحينئذ تؤول هذه العبارة بأن المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله ففي الفضائل) أي باعتبار المورد ولا يخفى ما في كلامه حينئذ من المنافرة فلو قال كغيره لاجتماعهما في ثناء بلسان على نعمة وانفراد الحمد في ثناء بلسان لا على نعمة والشكر في ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد هنا في الفضائل في كلامه الذاتية الاختيارية منها التي لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة لما علمت أن المحمود عليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوي المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوي ظاهر على ما في بعض النسخ من زيادة أو غيره في تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك في جميع النسخ في تعريف الحمد العرفي بعد قوله على الحامد أما على ما في بعضها من عدم تلك الزيادة في تعريف الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق إذ الحمد العرفي على هذا أعم مطلقا وقد حقق الناصر اللقاني في شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي التساوي إن لم يعتبر في الشكر وصول النعمة إلى الشاكر كما لم يعتبر في الحمد وصول النعمة إلى الحامد وإن اعتبر في الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد في الحمد متفق عليه

فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الشاكر فيكون مورده اللسان والجنان والأركان ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر فكل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي أفعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بإزاء الإنعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر فقط ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد واعلم أن صرف العبد الجميع واحدا اعتبارا كالشكر وإن كان أفعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة أقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي ويتبين لك بأدنى توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرأ باسم ربك وإن

واعلم أن اعتبار التقييد في الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد في حاشية المطالع وكلام السعد يقتضي أن الشكر يكون في مقابلة النعمة مطلقا وقال القرافي أن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمي رحمه الله في شرح الشمراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما في الحمد العرفي وليس كذلك كما حرره في حواشي السنوسية فتنبه له (قوله فالشكر) أي العرفي وقوله أخص مطلقا أي من الحمد العرفي (قوله لاختصاص تعلقه بالباري) أي لأنه لا يكون إلا له تعالى (قوله ولتقييده بكونه منعما على الشاكر) أي فقط والتقييد مستفاد من قوله جميع ما أنعم الله به عليه كما لا يخفى (قوله بخلاف الحمد) أي العرفي فإن متعلقه لا يختص بالباري بل يكون له ولغيره ولا يتقيد بكون المنعم منعما على الحامد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفي بعضها مع عدم مخالفة الباقي (قوله واعلم أن صرف العبد الخ) قال الزرقاني هو جواب سؤال تقديره الحمد العرفي لا يصدق على الشكر العرفي لأنه فعل واحد والشكر أفعال متعددة والفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعم منه فأجاب بما ذكر انتهى وهو مأخوذ من كلام شيخه اللقاني في شرح خطبته المختصر ولا يخفى أنا لا نسلم أن الحمد العرفي فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا إذ لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر (قوله واختار لفظ الحمد لله) أي عدل إليه عن الجملة الفعلية وفيه إشارة إلى أن الفعلية هي الأصل ووجهه أن الحمد من المصادر السادة مسد أفعالها وأصل الحمد لله حمدت الله حمدا والفعلية دالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكلام في دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور لا نطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكر هي حكمة بداءة الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقديم الحمد) أي على لفظ الجلالة (قوله نظرا لكون المقام مقام الحمد) أي مقام إفادة الحمد لا لإفادة اختصاص الحمد به تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك في بعض الحال قدم لفظ الجلالة كقوله تعالى فلله الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحمد لله لأنا نقول

استفادته منها بمعونة شيء آخر بقي أنه أورد أن الاهتمام باسم الله ذاتي والاهتمام بالحمد عرضي والأول إنما يقدم في الاعتبار على الثاني فالتساوي لازم لأن البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي أو العرضي وأجيب بأن كلا منهما يرجع بقصد المتكلم ألا ترى أنه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير لفظ الله وفي ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار ويذكر لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله وأل في الحمد إلخ) إيضاحه أن المعنى يصير عليه أن جميع المحامد أي كل فرد ثابت لله تعالى وعلى كونها للجنس يصير المعنى حقيقة المحامد ثابتة لله تعالى فالحكم على الحقيقة بالقصد الأول والإفراد تابعه ومن ثم كان حملها عليه أولى عند المحققين وفي الاستغراق بالعكس فالحكم فيه على الحقيقة أولا والأفراد تابعة لها لدخولها في ضمن الأفراد إذ فرد الحقيقة هو الحقيقة مع التشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد والحكم على الوجهين ظاهر في اختصاص جميع المحامد بالله تعالى أما على الاستغراق فظاهر من ثبوت جميع أفراد المحامد لله تعالى وأما على الجنس فلما أفادته اللام إذ من معانيها الاختصاص فلا فرد منه لغيره وإلا لم يكن مختصا به تعالى (قوله على الأول) أي كون اللام في لله للملك أو الاستحقاق (قوله جميع المحامد) كان حقه أن يقول أو جنس المحامد أو الحمد المعهود (قوله وعلى الثاني) أي كون اللام في لله التعليل (قوله جميع المحامد) فيه ما تقدم وقوله ثابتة فيه إشارة إلى أن الخبر على هذا التقدير محذوف وأما لام التعليل فهي متعلقة بالحمد الذي هو المبتدأ فالظرف لغو (قوله لأجل الله) فيه أنه حيث ثبت أن الحمد مملوك لله أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم أن الحمد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر العرفي لا يكون إلا لله تعالى (قوله فإن قيل إلخ) هذا السؤال لا يرد لأن معنى كونه لله أنه لا يؤتى به إلا له تعالى والحاصل أن هذا السؤال لا يتجه بعد ما تقرر من معنى اللام ولا يفهم من الكلام قيام الحوادث بذاته (قوله أن المراد إلخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى في شرح الشعراوية بعد نقل هذا الجواب عن الكافيجي وأجاب بعض الأفاضل بأن الحمد مأخوذ من المصدر المبني للمجهول فالثابت له تعالى المحمودية انتهى. والمتبادر أن هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه أن المحمودية الناشئة عن حمد الخلق صفة حادثة كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم أن البصريين لا يجيزون كون المصدر مبنيا للمجهول (قوله صفة) أي مشبهة (قوله من ربه) أي بمعنى ساسه قال في المصباح ورب زيد الأمر ربا من باب قتل ساسه وقام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة مشبهة مصوغة من فعل متعد فلا بد من تقديره لازما بالنقل إلى فعل بالضم كما مر ومجيء الصفة المشبهة من فعل بفتح الماضي وبضم المضارع عزيز ولذا استشهد له البيضاوي كالكشاف بقولهما كقولهم نم الحديث ينمه فهو نم (قوله وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التربية) قال الزرقاني أي فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اهـ وفيه نظر لأن الشارح لم يجوز الأمرين كما هو قاعدة المشترك وكان الأولى ترك قوله في الأصل هنا أو ذكره في الأول أيضا والحاصل حكاية قولين قول في أصله واختار البيضاوي الثاني وقدمه عكس ما فعل الشارح كالكشاف لأن جعله مصدرا أقوى أما معنى فلأنه أبلغ وأما لفظا فلأن جعله صفة يحوج إلى تكلف جعل المتعدي لازما (قوله للمبالغة) أي فاندفع ما يقال يلزم من الوصف بالمصدر وصف الذات بالحدث وهي لا توصف به (قوله ومنه) أي من استعماله مقيدا (قوله لأن الأصل إلخ) هذا لا يكفي في كونه جمعا حقيقة بل لا يندفع ذلك اللهم إلا أن يقال أنه أجرى عالم مجرى الصفة وإن كان اسم جنس لأن مفرد الجمع الحقيقي لا بد أن يكون علما أو صفة بالشروط الآتية (قوله محمول على الجمع) أي في إعرابه (قوله لو كان جمعا) أي كما قال شارح السراجية وفيه أي شارح السراجية إشارة إلى أن الجمع سوغه التغليب (قوله من صلى إذا دعا بخير) أي فالصلاة بمعنى الدعاء وهذا معناها لغة كما نص عليه النووي في دقائق المنهاج وفي شرح المنهج أول كتاب الصلاة هي لغة ما مر

كان ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته و(أل) في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك أو للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الأول جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لأجل الله . فإن قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب أن المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات (رب) معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع إلى ربك وقد استعمل في المالك لأنه يحفظ ما يملكه (العالمين) جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره إلى موجد قديم وإنما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمي به أو لأنه يتوجه إلى عالم كل زمان وجمع بالواو أو الياء والنون لأن الأصل فيه العقلاء وغيرهم تبع لهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق أنه اسم جمع محمول على الجمع لأنه لو كان جمعا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اهـ (والصلاة) فعلة من صلى إذا دعا بخير

أول الكتاب وقال أوله انها من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وفي الكشاف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة انها تحريك الصلوين حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحركهما فيها ثم سمي بها الدعاء تشبيها للداعي بالمصلي فهو في الدعاء استعارة من المجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كانعطاف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه الى الدعاء فيكون في الدعاء مجاز عن المجاز بالاستعارة انتهى وفي القاموس ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء فهي في الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعد ما في الكشاف بقوله وورود الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة لاشتمالها على الدعاء (قوله والمراد هنا) أي المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشأن المصلى عليه وقوله وارادة الخير له لعله عطف تفسير وانما كان هذا هو المراد لأن حقيقة الرحمة في حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد ارادة الخير أو فعله وانما اقتصر على الارادة لأنها أقرب للحقيقة لا يقال لا حاجة له صلى الله عليه وسلم في طلب ذلك لحصوله له ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لانا نقول القرب الاعظم من الله لا نهاية له وهو ﷺ لا يزال مترقيا فيه وصلاة الله تعالى عليه تزيده قربا

والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصلى عليه وارادة الخير له (والسلام) التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر ولو خطا (الاتمان الاكملان) نعتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في أذكاره (محمد) علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه:

وشق له من اسمه ليجله • فذو العرش محمود وهذا محمد

(خاتم) أي آخر النبيين جمع نبي بغير همز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبأ وهو الخبر (وامام المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وقائد) أي دليل (الغر) جمع أغر من الغرة وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم (المحجلين) جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والأيدي والأقدام على طريق الاستعارة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في ألفه أمنقلبة عن هاء أو عن واو قال بالاول سيبويه وأصله عنده أهل وقال بالثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل اليه في الدين يؤول ويظهر أثر القولين في التصغير فن

(قوله ولو خطا) ممن قال بذلك الغزالي والزين العراقي وهو الموافق لإطلاق غيرهما كراهة الافراد وحمله على خلاف الاولى يحتاج الى نقل صريح عن أحد بأن الافراد في الخط غير مكروه وعلم من قوله ولو خطا الرد على من اعتذر عن ترك السلام باحتمال انه أتى به لفظا فان ذلك انما يدفع الكراهة اللفظية لا الخطية (قوله الاتمان الاكملان) قيل هما بمعنى والغرض من الجمع بينهما الاطناب وقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات الحسية لا الاعتبارية الا أن تنزل منزلة الحسية (قوله وأدغمت في الياء) قال الزرقاني أي من حيث هي لا المنقلبة وكان الاولى وأدغمت الياء فيها (قوله يستفزه) أي يحركه (قوله لكثرة خصاله المحمودة) قال الدنوشري قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له لكان أحسن لأنه المناسب لكونه اسم مفعول اه وقد يقال من كثرت خصاله الحميدة حمد بها فكثرة الخصال الحميدة تلزمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الخصال الحميدة وقوله حمد بالتشديد هو المراد بالفعل المضاعف في عبارة غيره أي الفعل المكرر العين لا المصطلح عليه (قوله خاتم) بكسر التاء اسم فاعل فهو نعت لاشتقاقه وبفتحها اسم آلة فهو بدل لجموده وتفسير الشارح يحتملهما (قوله والامام المقتدى به) الجمع امام أيضا ذكره في القاموس وسيأتي في جموع التكسير ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما قاله القاضي كالجوهري في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما من انه في تقدير واجعل كلا منا لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على أئمة والاصل أأممة على وزن أفعلة (قوله من الغرة) أي مأخوذ لا مشتق لان الغرة اسم جامد (قوله وهي في الاصل بياض الخ) ذكر بعض المحققين انها تطلق في الاصل أيضا على الشيء الذي عمه البياض وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما في المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كناية عن النور لما يلزم على الاول من تشوه الخلقة والظاهر الثاني (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نور في تلك المحال زائد على نور بقية البدن وظاهر هذا حصول ذلك لمن لم يتوضأ لكن في الحديث ما يقتضي ان ذلك لا يكون إلا من آثار الوضوء وان لم يتوضأ لا يحصل له ذلك (قوله في الدين) الاولى حذفه لانه

يريد بيان ما أخذ منه الاصل لا بقيد ما هنا وهو في الاصل من آل اليه رجع إليه بقرابة أو رأى أو نحوه وقد يجاب بأنه راعى المقام والظاهر ما وجه الخلاف بين الكسائي وسيبويه مع قول الشارح وكلاهما مسموع وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل . فإن قيل ولو كان أول أصلا لآل لنطق به العربي فقال أول وأويل . أجيب بأنه انما لم ينطق بذلك الاصل لأنه مرفوض في كلامهم لأن واو متحركة وقعت أثر فتحة لا ينطق بها لجاز أن يكونا عند الكسائي مادتين مختلفتين كما قال الدماميني وجاز أن يكون آل له أصلان أهل وأول تصغر على أهيل بالاعتبار الأول وعلى أويل بالاعتبار الثاني (قوله فقال الشافعي الخ) انما فسره الشافعي رضي الله عنه بذلك لأنه أراد به من تحرم عليه الزكاة وأما في مقام الدعاء فالأنسب أن يراد به جميع أمة الاجابة (قوله مفيد للإحاطة والشمول) كان الأولى اسقاط مفيد لأن هذا توكيد للاحاطة والشمول المستفاد من آله وصحبه لأن اسم الجنس المضاف يفيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال الدنوشري المتبادر من عبارته ان عاملهما الصلاة والسلام المتقدمان ولا يخفى إذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البدل على قول والعامل هنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم أن يكون أيضا عاملا في سلام وهذا مما تأباه القواعد والمعنى أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن القصد تقوية السلام الأول وتقريره وذلك لا يحصل إلا بكونه عاملا فيه كما لا يخفى والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان المعطوف والمعطوف عليه محذوفان والتقدير أصلي صلاة وأسلم سلاما انتهى . وأقول لا مانع (١٢) من حمل كلام الشارح على أن الكلام من عطف الجمل بل يتعين حمل كلامه على ذلك حيث كان المتبادر منه ما ذكر إذ لا يصح ذلك إلا بهذا وأيضا يلزم على كون العامل الصلاة والسلام المذكورين عمل المصدر مقصورا لا بالأجنبي وهو الخبر أعني قوله على سيدنا وقد تقدم بامتناعه (قوله مفيدان لتقوية عاملها) يفهم منه ان ذلك ذلك من باب المفعول المطلق المؤكد وهو مخالف لما سيأتي في باب المفعول المطلق ان نحو ضربته ضربا شديدا ليس مؤكدا اللهم إلا أن يقال التقوية والتقدير يوجدان في المبين للنوع والعدد وهو ينافي ظاهر قول الناظم . توكيدا أو نوعا يبين أو عدد . ووجه المنافاة انه جعل ما ذكر أقساما للمفعول المطلق والأقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لأنه اسم جنس خال من علامة التأنيث لأن ألفه زائدة وهمزته بدل من واو ولذا صرف قال تعالى وأوحى في كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط) قال الزرقاني الاضافة بيانية أي معنى هو الشرط أي وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لا حرف شرط) أي فقط قال الدنوشري قد يقال إذا كان فيه معنى الشرط فهو حرف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجاب بأن المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أي التعليق نفسه وأما ليست دالة عليه بل هي دالة على استلزام أمر لآخر كما قال الرضي والاستلزام لازم للشرط المذكور لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضي حيث قال أما موضوعه لمعنيين تفصيل مجمل واستلزام شيء لشيء ومن ثم قيل إن فيه معنى الشرط لأن معناه هو استلزام الشرط للجزاء (قوله وقول العلامة مكي) هو نص كلام المصنف في هذا الكتاب فيما سيأتي للشارح أول قوله حرف شرط بقوله أي متضمن معنى الشرط ولا ضرورة لذلك كما سنبينه فيما يأتي وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرط لأنه تابع للمصنف وكلامه إما على ظاهره أو مؤول وأما قوله وتفصيل فيحتمل انه بيان لا في غالب أحوالها لا في خصوص هذا الموضع وقوله هذه اشارة إلى لفظه اما من حيث هي على ان اسم الاشارة ليس في كلام مكي أو بناء على ما بحثه المصنف في حواشي التسهيل مما يقتضي ثبوت ذلك لها دائما ويقدر لها معادل إذ لم يوجد وسيأتي في كلام الشارح نقل كلامه ومن جرى على ثبوت التفصيل لها دائما حفيد السعد (قوله ومكان قليلا)

قال أصله أهل قال في تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال في تصغيره أويل وكلاهما مسموع ولكن الأول أشهر وأكثر ثم اختلف في معناه فقال الإمام الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لأنهم أهله وآل الرجل أهله وآل أمر دينهم اليه وقيل غير ذلك (وصحبه) اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم (أجمعين) توكيد معنوي مفيد الاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه (دائمين) نعت صلاة وسلاما (بدوام) أي بقاء (السموات) جمع سماء على غير قياس (والارضين) بفتح الراء ولا يجوز اسكانها إلا في الشعر كقوله :

لقد ضجت الارضون إذ قام من بني . هداد خطيب فوق أعواد منبر

وجمعت أرض جمع المذكر السالم شذوذا (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط وهي هنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه في المغني في اما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب أما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النقلين معا (بعد) ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو

وفى المكان دار زيد بعد دار عمرو وهى هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف فى ناصبها إذا وقعت بعد أما فقيل فعل الشرط المقدر وقيل إما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الأول اما نائبة عن الفعل معنى لا محلا وعلى الثانى نائبة معنى ومحلا والاصل مهما يكن من شىء بعد (حمد الله) فهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا حين تضمنت أما معنى الابتداء أو الشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم إقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وإبقاء لأثره فى الجملة (مستحق الحمد وملهمه) لعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لأنهما للدوام والاستمرار فإضافتهما محضة أو بدلان ويمتنع جعلهما عطف بيان على الله لأن عطف البيان للتوضيح المستدعى إبهاما أو للتخصيص المستدعى عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والإلهام ما يلقى فى الروع بضم الراء وهو القلب (ومنشئ الخلق ومعدمه) فيهما الإعراب المتقدم والانشاء هنا الإيجاد قال الله تعالى إنا أنشأناهن إنشاء أى أوجدناهن إيجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما فى مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق (والصلاة والسلام) مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما (على أشرف الخلق) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع (وأكرمه) معطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من النعت بمعنى الصفة (بأحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق والخلق بفتح الخاء فى الأول وضمها فى الثانى فى الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيآت والأشكال والصورة المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف (وأعظمه) معطوف على أحسن وهو مقتبس من قوله تعالى وإنك لعلى خلق عظيم (محمد) بدل من أشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية خلافا لأبى البقاء العكبرى حيث ذهب إلى أنها لفظية (نبيه وخليله وصفيه) نعوت لمحمد والخليل الذى تخلصت محبته والصفى المختار (وعلى آله وأصحابه وأحزابه وأحبابه)

قال الزرقانى قال بعض الشيوخ وهو الأصل فيها (قوله فعلى الأول) قال الزرقانى من هنا تفهم أن الجواب فى محل جزم (قوله فهما هنا مبتدأ الخ) الكلام على هذه العبارة يطالب من حواشى مختصر المعانى والبيان (قوله إقامة للازم) منصوب على أنه مفعول لأجله لقوله تضمنت بتأويله بجملة متضمنة فلا يرد أنه يلزم على نصبه على ما ذكر عدم شرط نصب المفعول لأجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل لاختلافهما هنا لأن فاعل تضمنت أما وإقامة المقيم لأنه بالتأويل بما ذكر متحدان لأن فاعل جملت الشخص الذى هو فاعل الإقامة (قوله أو بدلان) أى بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البدل الذى منعه الشارح فى إعرابه وفيه كلام بيناه فى شرح الألفية عند قولها خير مالك (قوله ويمتنع) فيه نظر لأن عطف البيان قد يجىء للمدح كما نقله السعد عن الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام إلا أن يقال ملهم ومستحق جريا مجرى الجوامد لأنهما قد لا يجريان على موصوف وأنه لا يخلص من الاشكال الوارد لأنه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا وتنكيرا كالنعت والمنعوت وكان الأنسب للشارح التعليل بذلك (قوله والإلهام ما يلقى فى الروع) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملأ الأعلى قال تعالى فألهمها فجورها وتقواها وذلك نحو ما يعبر عنه بلمة الملك وبالنفث فى الروع كقوله عليه السلام إن للملك لمة وإن للشيطان لمة وإن روح القدس نفث فى روعى وأصله من التهام الشىء ابتلاعه والتهم الفصيل ما فى الضرع ابتلعه وفرس لهم كأنه يلتهم الأرض لشدة عدوه انتهى وهو مبنى على أن الإلهام يكون فى الخير والشر وخصه بعضهم بالخير وقال إن قوله تعالى فألهمها فجورها وتقواها من باب المشاكلة (قوله على سبيل التنازع) فيه أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره والصلاة والسلام جامدان لأنهما اسما مصدرين كما مر إلا أن يقال المراد أنهما على طريقه لا منه حقيقة كما يدل عليه إقحام لفظ سبيل (قوله المنعوت) أى فى القرآن ومن أصدق من الله قيلا أو الذى نعته العقلاء والعاقل لا ينعت أحدا بما ليس فيه فاندفع أنه لا يلزم من كونه منعوتا اتصافه بالفعل فكان الأولى أن يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجية الخ) أى لأن التمدح بها أعظم (قوله الجناس المحرف) هو اختلاف اللفظين فى الهيئة نحو جبة البرد جنة البرد (قوله وهو مقتبس الخ) الاقتباس فى الاصطلاح البديعى أخذ شىء من القرآن أو الحديث لا على أنه منه قالوا ولا بأس بتغيير يسير وافهم أن التغيير الكثير مضر ولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى أنه أراد بالاقتباس مجرد الأخذ لا تسمع كما لا يخفى على ذى مسكة (قوله بدل من أشرف) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو قوله وأكرمه على البدل أو البيان وذلك لا يجوز فالأظهر أنه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية) التقييد بالمعرفة نظرا للمقام وإلا فإضافته إلى النكرة معنوية مقيدة للتخصيص كما

يأتى فى باب الإضافة وقوله خلافا لأبى البقاء قد سبق أبا البقاء إلى ذلك ابن السراج والفارسى والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتى فى كلام الشارح (قوله لطول الفصل) أو للرد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حديثا يدل على ذلك وهو لا تفصلوا بينى وبين آلى بعلى (قوله والأحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حب بكسر الحاء إذ لا يجمع فعيل على أفعال سواء كان بمعنى مفعول كما هنا أو بمعنى فاعل ككريم إلا ما شذ من نحو شهيد وأشهاد وشريف وأشراف (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف فى أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين فى المخرج كان الجناس مضارعا كينهون وينأون وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع الخيل معقود بنواصيها الخير (قوله بضرب من المجاز) أى مجاز الحذف وبهذا المجاز يتوصل إلى دفع إشكال آخر وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالأوصاف الآتية ثابت حدا أو لم يحمد فالمراد بكونه بعد الحمد الجواب أن الذى جعل بعد الحمد القول والإخبار والإعلام والقيود قد تتعلق بذلك كما نص عليه ابن الحاجب (قوله فإنى قائل لك) (١٤) لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة فى الحال فلا يحسن الجواب إلا أن يقال هو مستقبل باعتبار متعلقه ولو قال فأنا أقول كان أظهر (قوله مختصة بهذا الاسم) أى الذى هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لأن كتاب اسم أن والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وسيجىء فى باب الحال أن أن ولكن لا يعملان فى الحال والأظهر أنه حال من الخلاصة وشرط مجىء الحال من المضاف إليه هنا موجود لأنه كبعض المضاف لصحة سقوط المضاف والغنائه عنه وأن يقال فإن الخلاصة أو أنه صفة على ما حرر فى قول التلخيص وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقوله هنا لأنه يطلق على ما يشمل اثنى عشر علما كما قاله الزمخشرى وذلك مشهور (قوله إعرابا وبناء) لا يخفى أن هذا تعريف للنحو الذى لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب أن يقول بدل قوله إعرابا وبناء إفرادا أو تركيبا ودعوى أن الضمير فى حده عائد على الموصوف بدون صفته خارجة عن أساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بعد الحد وما يتعلق بالموضوع فصلناه فى حاشية شرح القطر للفاكهى فلا نعيده وغاير بين الغاية والفائدة والمشهور اتحادهما والفرق بينهما اعتبارى كما نقلناه عن السيد فى تلك الحاشية (قوله بمعنى منظوم) أى فهو مجاز لغوى وفيه استعارة تصريحية بأن شبه جمع الكلمات بنظم اللآلئ المنظومة وأطلق لفظ المشبه به وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعت لكتاب) يلزم عليه تقديم البدل وهو الألفية على النعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين النعت ومنعوته بالحال وهو علم الخ (قوله الطائى) أى نسبا الجيانى بلدا الأندلسى إقليما الدمشقى منشأ ودارا وبدمشق توفى فى ثمان عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وولد سنة ستمائة أو احدى وستمائة ورثاه ابن النحاس بقوله

معطوفات على أشرف وأعاد الجار مع آله لطول الفصل والأصحاب جمع صاحب خلافا للجوهرى ونظيره شاهد وأشهاد وفى التنزيل ويوم يقوم الأشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والأحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده وأصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الأنصار وكلا المعنيين جائز هنا أما الثانى فظاهر وأما الأول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على الكفار والأحباب جمع حبيب وبين الأحزاب والأحباب نوع من الجناس اللاحق (فإن كتاب الخلاصة) جواب أما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لأن جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى أن الجواب محذوف والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه والتقدير فإنى قائل لك أن كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ وإضافة كتاب إلى الخلاصة من قبيل إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك أو من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه أى الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما فى قوله سر نا ذات مرة أى مرة مختصة بهذا الاسم (الألفية) بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة إلى ألف بناء على أشهر القولين أن البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة (فى علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعت لكتاب إن نصب وللخلاصة إن خفض (الإمام) مجرور بإضافة نظم إليه (العلامة) صيغة مبالغة فى عالم والتاء فيه لتأكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبى عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائى) نعت ثان (رحمه الله) جملة دعائية لا محل لها من الإعراب وفى كلامه مخالفة لأصلين

قال لابن مالك ان جرت بك أدمعي * حمراً بحاكيها النجيع القاني فلقد جرحت القلب حين نعيت لي * فتدفقت بدمائه أجفاني لكن يهون ما أجن من الأسى * علمي بنقلته إلى رضوان (قوله أن النعت إذا قدم) أطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة فقول الموضح في شرح الشذور ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال معناه أن ذلك جائز لا واجب قال الرضي يجوز أن تقول مررت بظريف رجل والحاصل أن النعت حيث كان صالحا لمباشرة العامل وتقدم أعرب بحسب ما يقتضيه العامل إن كان معرفة وجاز فيه ذلك وجاز إعرابه حالا إن كان نكرة وينظر ما الأول فقول الشارح في شرح القواعد لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل ليس للاحتراز عن النكرة إذ هي يجوز فيها ذلك أيضا وإن جاز أن يكون حالا بل ذكر المعرفة لأن ذلك يتعين فيها (قوله أوقع في النفس) أي على خلاف الواجب في خصوص هذا اللقب لهذه النكتة ولا يخفى أن هذه النكتة تأتي فيما سبق للذم أيضا وبعضهم خصه بغير اللقب الذي اشتهر الإنسان به أما ما اشتهر به الإنسان عرفا كألقاب الخلفاء فإنه يقدم على الاسم لاشتهاره كما أسلفنا (قوله على أن ذلك) أي تقديم اللقب مطلقا أي وإن لم يكن خصوص هذا اللقب أي كونه للمدح على الاسم لغة وفيه أن هذا لا ينافي أن الواجب على الأفصح تأخير اللقب على الاسم فلا وجه لجعله علاوة (قوله لتخالفهما إضافة ونعتا) فإن المبتدأ مضاف والخبر منعوت ومع قطع النظر عن هذا النعت يصح الإخبار به بجعل التنوين للتعظيم وكأنه قال فإن كتاب الخاصة كتاب عظيم (قوله فهما خبر ثان) قال الدنوشري فيه نظر لأن قوله كتاب قبله لا يصح كونه خبرا لعدم الفائدة في الإخبار به إلا أن يقال التنوين للتعظيم وكأنه قال فإن كتاب الخاصة كتاب عظيم اه ووجه النظر ظاهر لأن الشارح جعل مسوغ الإخبار بكتاب عن كتاب اختلافهما إضافة ووصفا إذا جعلت جملة صغر حجما وغزر علما خبر الكتاب الأول لا صفة كتاب الثاني فأين مسوغ الإخبار به والجواب بعيد من كلام الشارح لأنه لم يعرج على التسويغ بالتنوين (قوله المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم) أي مفهوم الموافقة لأن المفهوم من كونه صغر حجما وغزر علما أنه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر فيه عيبا وهو أنه بولغ في اختصاره حتى قارب أن يعد من الألغاز التي لا تكاد تفهم إلا بعد العسر الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لأن الصغر أعم من أن يكون قارب أن يعد من الألغاز أولا فكأنه قال لا عيب فيه إلا عيب واحد وهو قربه من الألغاز لكن قال الوزان في هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلا لأن النظر إلى الحكم السابق الذي هو الصغر والكبر وكونه قارب أن يعد من الألغاز ليس من ذلك (قوله واختلف في نصبها الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الأول لاطراده في نحو القوم إخوتك غير زيد فإنه لا يظهر هنا عامل غير التام وهو عامل معنوي كالابتداء والتجرد ويمكن إحداث قول به يجمع بين الأقوال وهو أنه يجوز نصبها على التام في كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف (قوله ويجوز أن تكون فتحة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الحركة وإلا فهي على هذا الاحتمال لا تخرج عن أحد الأوجه الثلاثة لأنها وإن كانت مبنية فهي محل إعراب لأنها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أي فإن الشاعر فتح غير مع أنها فاعل يمنع لإضافتها إلى المبني وهو الحرف أعني أن كما ذكره الرضي وذلك بجعل ما يلاقي المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه كما قاله المصنف في الحواشي فلا

أحدهما أن الإمام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الأفصح تأخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الأول أن النعت إذا قدم وكان صالحا لمباشرة العامل فإنه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى إلى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني أن هذا اللقب مسوق للمدح فإذا جرى لفظ المدح أولا تشوقت النفس إلى الممدوح فإذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النفس على أن ذلك لغة كما سيأتي (كتاب) خبر إن وصح الإخبار بكتاب عن كتاب وإن تساويا لفظا لتخالفهما إضافة ونعتا (صغر حجما وغزر علما) بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع إلى كتاب والجملتان نعت لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والأصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا إن كانا باقيين على أصلهما من إفادة الإخبار وإن كانا حولا إلى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت مرتفقا فهما خبر ثان لا نعت لكتاب لأن الجمل الإنشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتوء يقال ليس لمرفقه حجم أي نتوء والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق (غير) بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز أن تكون فتحة غير هنا بنائية لأن غير إذا أضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ... حمامة في غصون ذات أوقال

بردأن المضاف إليه لا يكون إلا اسما لأن ذلك فى المضاف إليه حقيقة ونظيره الاضافة فى الظاهر إلى الجمل وهى فى الحقيقة لمصادرها لا المصدر المنسبك ليرد أنه معرب واندفع الاشكال الذى نقله الدمامينى وضمير يرجع للناقة والأ وقال ثم المقل (قوله واللغز الخ) نظم بعضهم فقال واللغز كالقفل وجاء كالرطب • وعنق فاحفظه بلغت الارب ونظمه أيضا فقال :

ولغز كرطب وعنق • والقفل فاحفظما أتى وحقق (قوله أى أبين به مفردات ألفاظه) تفسير أحل بأبين يحتمل أمرين كونه مجازا مرسلا وكونه استعارة تبعية كما قرره السعد فى نطقت الحال وقال ان اللفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين وبيانه هنا أنه يحتمل انه شبه البيان بالحال واشتق من الحل يحل ويحتمل انه أراد بيحل يبين لأنه يلزم من الحل البيان لأنه يتسبب عن الحل البيان فبينهما علاقة السببية والمسببية وهذان الاحتمالان جائزان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضا أن يكون فى الكلام استعارة بالكناية بأن شبهت الالفاظ بالاشياء التى عقد عليها ما يمنع الوصول إليها وأثبت لها الحل على جهة الاستعارة التخييلية وهذا الاحتمال متعين عند السكاكى المنكر للاستعارة التبعية (قوله بفتح الباء) قيل عليه هذا معلوم فما الحاجة للتنبيه عليه وأجيب بأنه للتنبيه على ان أوضح فعل لا اسم تفضيل لأنه لا مدح فى حل أوضح المعانى وفيه أن هذه النكتة لا يطرد فى ضبط الشارح مبانيه إذ لا مجال لتوهم ان الفتح اسم تفضيل (قوله وفيه استعارة) أى تصريحية لأنه أطلق لفظ المشبه به وهو الشوارد على المشبه وهو ما تضمنته الالفية (قوله وكل شاهد مثال ولا عكس) أى فبينهما عموم وخصوص مطلق والشاهد أخص وفيه نظر لأنه ان أراد ان الشاهد يذكر لاثبات القاعدة فقط والمثال لايضاحها فقط فهما متباينان وان أراد أن كلا منهما يجوز أن يكون كذلك ولما جاز له الآخر فبينهما عموم وخصوص وجهى وكلام الشارح مأخوذ من كلام السعد فى المختصر فانظر حواشيه (قوله وربما أشير أنا) انظر هل لابراز الضمير المستتر فائدة مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم ان أشير فعل ماض مبنى للمجهول والمعنى ربما أشير فى الخلاصة إلى ذلك يعنى فيصرح المصنف بما أشير فيها إليه (قوله ولم آل جهدا) فى هذا التركيب كلام طويل فى المختصر والمطول وحواشيهما من أراد الاطلاع عليه فليرجع إليه (قوله ثم حذف الجار فانتصب) فيه نظر فإن ذلك مقصور على السماع وبعضهم يقيسه وعلى كونه بمعنى أقصر فيكون جهدا تمييزا محول لا منصوبا بإسقاط الخافض (قوله كما فعل فى الاسم إلى الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شرح الالفية

قال فى المغنى (أنه) بفتح الهمزة والضمير للكتاب (لافراط) أى مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد يعد) أى قارب أن يعد (من جملة الالغاز) جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وأرطاب يقال ألغز فى كلامه إذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدمامينى فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعفت طالبيه) أى ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بحاجته إذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة لمحذوف أى بشرح مختصر (يدانيه) أى يقاربه فى مسائله التى هى فيه وليس المراد يقاربه فى حجمه لأن الحس يخالفه (وتوضيح) أى مبين وكاشف وبه اشتهر (يسايره) أى يحاذيه وقيل يمشى مشيه (ويباريه) أى يعارضه ويفعل مثل فعله (أحل به ألفاظه) أى أبين به مفردات ألفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أى أكشفها وأبينها (وأحلل) أى أفكك (به تراكيبه) أى مركباته (وأنقح) أى أهذب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبنى ومبانى الكتاب ما تنبنى عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أى أحلى ومنه الماء العذب (به موارده) جمع موردة بالهاء وهى فى الأصل طرق الماء بالطاء المهملة (وأعقل) أى أمنع من العقل وهو المنع (به شوارده) جمع شاردة أى نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالإبل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهو العقل (ولا أخلى) أى أترك (منه مسئلة) مفعلة من السؤال وهى ما يبرهن عليه فى العلم (من شاهد) أى دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربى فصيح (أو تمثيل) أى مثال وهو جزئى من جزئيات قاعدة يذكر إيضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس (وربما أشير) أنا (فيه إلى خلاف) فى بعض المسائل أى مخالفة للناظم وغيره كقوله فى باب الجوازم خلافا لابن مالك (أو نقد) بالدال أى انتقاد على الناظم كقوله فى باب الوقف فى مسئلة تأتى وهذا مردود بإجماع المسلمين على الوقف على كذا (أو تعليل) لحكم (ولم آل) بمد الهمزة من الالو يحتمل أن يكون بمعنى أمنع فيتعدى إلى اثنين حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا (جهدا) ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى بإسقاط الجار والتقدير ولم أقصر فى جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل القراءة فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (فى توضيحه) أى تبيينه (وتهذيبه) بالذال المعجمة أى تنقيته وتصفيته (وربما خالفته فى تفصيله) كما فعل فى الاسم والفعل والحرف حيث جعلها أقساما للكلمة لا للكلم (وترتيبه) وهو كثير ومنه ما فعل فى باب نائب الفاعل

(قوله لا رب غيره) اعلم أن لا التي لنفي الجنس أي لنفي صفته يكون الخبر بعدها منفيا عن جميع أفراد الاسم وغير هنا لا يصح أن يكون خبرا إلا لأن ذلك يقتضي أن يكون مغايرة الله منفية عن كل رب وليس كذلك لأن بعض الأفراد لا يغاير الله بل عينه فيتعين أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهي مقيدة للاستثناء والمعنى أن الأرباب الموصوفة بأنها غير الله لا يطلب منها شيء والخبر محذوف أي لا غير الله يطلب منه شيء (قوله ولا مأمول إلا خيره) الخبر محذوف تقديره معتد به والمعنى لا مأمول غير خير الله معتد به (قوله عليه توكلت) قال الرضى على من معانيها الاستعلاء أي بيان أن شيئا تفوق واستعلى على ما بعدها حقيقة نحو زيد على السطح أو حكما ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كأنه ركب عليه أو حمل على ظهره فكأنه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها راكبة لمن يلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما لتعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه إذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اهـ ويمكن أن يكون في الكلام استعارة تبعية في الحرف بأن شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بدخول على واستعمل فيه وكلام الرضى يشير إليه (قوله هذا باب شرح الكلام الخ) أشار به إلى إعراب قول الناظم الكلام وما يتألف منه وإلى أنه خبر عن مبتدأ محذوف بعد حذف مضافين وهل حذفا معا أو على التدريج فيه احتمال ولا يتعين هذا الإعراب بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي وأن يجعل مفعولا به لفعل محذوف أي افهم أو خذه ولا يجوز كونه مفعولا به لاسم فعل أي هاك كما قيل لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا والرفع أولى لأن فيه إبقاء لركن الإسناد قال المصنف في حواشيه على التسهيل إنما قدر قبل الباب هذا لعدم صلاحية غيره ولأنهم لما يتممون التراجم يصرحون به . فإن قيل كيف يشار إلى غير مشار إليه فأجاب الصفار بأنهم يضعون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه وأجاب السيرافي بأنها وضعت غير مشار بها لتكون معدة للإشارة عند الحاجة إلى ذلك ورده الفارسي في التذكرة بأنه يقتضي إعرابها وأجاب أبو الفتح ابن جني بأن الشيء إذا سلب وصفه فالأكثر أنه يبقى عليه حكمه كباب التسوية فإن بقيت عليه المصدر به ولا يخرج عن ذلك إلا قليلا وأجاب آخرون بأنه أشار لما في نفسه من العلم وذلك حاضر عنده وقال آخرون أشار إلى الباب مع أنه غائب لأنه متوقع قريب ومثله هذه جهنم وليست الحاضرة ولكن لقرب الساعة جعلت كالموجودة ومثله أتى أمر الله أي يأتي بدليل فلا تستعجلوه وكل مدخل لشيء فهو باب وهو حقيقة في الحسيات مجاز في المعنويات والشرح الكشف يقال شرحت الغامض إذا فسرته انتهى كلام المصنف وقال الفارسي في التذكرة ما ذكره بعضهم من أن هذا من أوائل الأبواب إنما وضع غير مشار به ليشار به إذا وجد ما أريد من الإشارة إليه خطأ لا وجه له ولو جاز أن يخلو من معنى الإشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب للبناء فيها لجاز أن تخلو كيف من الدلالة على الحال وأين من الدلالة على المكان وهو وأنا من المكنى الذي يدلان عليه وإنما معناه التقريب وتنزيله بذلك منزلة ما حضر ولم يبعد تناوله وتمثيلهم هذا بقولهم هذا ما شهد عليه الشهود وأن ذلك يكتب ولم يشهدوا بعد لا يدل على هذا وإنما هذا بمنزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يقم بعد يراد بها أنها من قرب إقامتها بمنزلة ما قد وقع وأقيم وإنما وضع لفظ الماضي والمعنى الاستقبال انتهى وإنما قدر شرح دون أحكام لقوله في بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمة بأنها شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطأ فإنه لم يتكلم في هذا الباب على شيء من الأحكام بل على شرح الكلام وشرح الألفاظ التي يتألف منها اهـ ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان ونحوه لكن تقدير شرح أولى لتصريحه به في التسهيل وغيره قال السيوطي في حاشيته المسماة بالتوشيح على التوضيح وقال صاحب الحاشية قدر المصنف لفظ شرح دون لفظة حد إشارة منه إلى عسر الحد فإنه لا يكون إلا بالجنس والفصل القريبين وأقول ما زال العلماء والمحققون قديما وحديثا يستنكرون استعمال الحدود والألفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ويذمون ذلك أبلغ ذم ويعدونه من التخليط بإدخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين قال الإمام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي أحد كبار أئمة العربية والمعقول في كتابه المرسوم بكتاب المسائل وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الأدب في مسألة نحوية فجعل يكثر من لفظ الموضوع والمحمول والألفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على المتعارف بين أهلها وكانوا يرون أن إدخال صناعة في أخرى إنما يكون لجهل المتكلم أو

حيث أخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب ﴿ وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ﴾ ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك (وبالله أعتصم) أي أمتنع (وأسأله العصمة) أي المنع (عما يصم) بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار (لا رب غيره ولا مأمول إلا خيره عليه توكلت وإليه أنيب) أي أرجع قال الناظم : الكلام وما يتألف منه . هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح) ماهية (الكلام وشرح) ماهية

لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه وقال المصنف فى بعض تعاليقه حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وإنما الغرض بها تمييز الشئ ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وإنما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله فى كتب النحو من جهة متأخرى المشارقة الذين نظروا فى تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى وقوله وشرح ما يتألف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير إعراب إذ العامل فى المعطوف عليه ليس بمقدر مثله فى المعطوف على الصحيح بل ينصب عليهما انصبابة واحدة قاله السيف الحنفى. فإن قلت شرح الشئ تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتألف منه الكلام. أجيب بأن ذكر علاماتها متضمن لتفسيرها فإن قوله الاسم مثلا ما يتميز بكذا فى معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسير له وبهذا ظهر صحة تقدير الشارح ماهية ثانيا والحاصل أن الماهية قد تتبين بأجزائها كتبيين الإنسان بالحيوان الناطق وقد تتبين بوجه من وجوهها كتبيين الإنسان بالضاحك ومن وجوه تبيين ما يتألف منه الكلام العلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله وما يتألف الكلام منه إلى أن الضمير فى قول الناظم وما يتألف منه عائد على غير من هو له فكان حقه البروز فالتركيب على طريق الكوفيين (قوله وهو الكلم الثلاث) قضية تأليف الكلام من الحروف وقال الشيخ ولا مانع من ذلك لأنه أمر اصطلاحى لا حجر فيه وإن كان فى ذلك ترددٌ فى كلامهم لانتفاء اللبس لظهور أن المتألف هو الكلام وقال المصنف فى تعليقته الكبرى على الألفية إنما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشئ إلى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب إذ كان إفراد كل نوع بباب يقصد عند الحاجة أسهل فى الاقتباس وأبعد فى تحصيل الشئ من مظانه عن الالتباس وتنشيطا للقارئ لأنه كلما ختم بابا وأخذ فى غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لهمته من أن يستمر على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سوراً وجزأه العلماء أعشارا وأخماسا وأحزابا (قوله والتألف والتأليف ووقوع الألفة الخ) هذا بالنسبة إلى التأليف تفسير باللازم وللتأليف تفسير بالعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بيتألف دون

ما يتركب مراعاة للخصوصية التى فى التأليف

> (ما يتألف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتألف والتأليف ووقوع الألفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب إذ التركيب ضم كلمة إلى أخرى فأكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) فى اصطلاح النحويين عبارة عن القول

وبذلك صرح المنكت وتعقبه الشيخ بأنه إنما يحسن لو اعتبرت الألفة والمناسبة فى الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب ولو فقدت المناسبة بين الأجزاء فليس المراد بالتأليف إلا مجرد التركيب وقد ذكر السيد فى حواشى المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور إلا أن يراد بالألفة والمناسبة مجرد ارتباط الأجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدأ بخبره وقد فرق شيخ الإسلام فى شرح اللب وغيره بين التركيب والتركيب والتأليف فراجعه وأنه لا فرق بين التألف والتأليف وقال بعضهم قد يشعر تعبيره بيتألف دون يؤلف بعدم اشتراط القصد فى الكلام على خلاف ما ذكر فى غير هذا الكتاب إلا أن يجاب بأن يتألف من تفعل والتفعل معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعل التى هى قبول أثر الفاعل وذلك مما يقتضى القصد فيه قيل والأولى أحسن لدلالتها صريحا على الانفعال الناشئ من فعل الفاعل إشارة إلى احتياج التأليف إلى معالجة وكان وجه هذا التوجيه حمل الصيغة على المطاوعة لكن المعالجة غير مطلوبة ولا منظور إليها ولا لازمة هنا فى الترجيح بها ما لا يخفى (قوله من غير عكس) أى لغوى (قوله الكلام) قيل أل فيه للحضور أى هذا اللفظ بدليل قوله عبارة وعلى كون أل الداخلة على المعرفات للحقيقة ما لم يمنع منه مانع (قوله فى اصطلاح النحويين) هو وما بعده إما حال من الكلام على رأى سيبويه أو لأن محل منع مجىء الحال من المبتدأ إذا كان مبتدأ فى الحال والأصل وليس الكلام مبتدأ فى الأصل إذ الأصل مفسر الكلام فهو فى الأصل مضاف إليه وصح مجىء الحال منه لأن المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب بمحذوف تقديره أعنيه والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان المراد بالمبتدأ ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما جوزه بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت له هذا الخبر وثبوت الخبر فى اصطلاح النحويين مثلا (قوله عبارة) أى معبر به وهى مصدر عبر كضرب استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال فى القاموس القول الكلام أو كل لفظ مذل به اللسان تاما أو ناقصا فاندفع ما قد يتوهم من خروج اللفظ النبى المقيد من تعريف القاموس لأن القول اشتهر فى عرف اللغة فى المقيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل فى القول وما كان مكتفيا بنفسه أى فى أداء المرام لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضى الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو أكثر وكان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أو لا إلى أن قال وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له وإطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيقى كما صححه فى الارتشاف وقيل مجازى فيه حقيقى فيما فى النفس من المعانى وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى

أن قوله وما كان مكتفيا بنفسه يشمل أمور الخط وشرطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبرا عنه باللفظ المفيد لأن الكتابة إنما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام واعترضه المصنف بأن هذا إطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط وفيه ما ذكر والإشارة وما يفهم من حال الشيء ما في النفس من المعاني قال المصنف التي العبارة عنها مفيدة وهو مأخوذ من كلام القاموس وإطلاق الكلام عليها مجازي وقيل إنه في الأخير حقيقي وقيل مشترك بينه وبين ما في النفس . هذا وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطلح عليه حيث ذكر أن الكلام لغة يطلق على القول فالأولى أن يكون المعنى الاصطلاحي منقولا عنه بقي أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه عليه حقيقي وإطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحرر (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) قال الزرقاني عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لأن قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالحق بينهما عموما وخصوصا وجهيا (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام مطلقا الذي من ماصدقاته كلام الله عندهم عبارة عما ذكر وقول بعضهم الكلام عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الأفراد نظرا لاشتهار بحثهم عن كلام الله تعالى هذا والحق أن كلام الله عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي وعلى بسطه كتب الكلام (قوله في اصطلاح النحويين) أخذ هذا من إضافة الناظم الكلام إليه وفيه أن الإضافة لا تدل على الاصطلاح ويمكن الجواب بأنها تكون للملابسة وتكون بمعنى عند ومنه شاة رقود الحلب وحينئذ فمعنى كلام الناظم الكلام عندنا (قوله ما اجتمع فيه أمران) أي لا زائد عليهما ما زاده بعضهم إما راجع إليهما كرجوع الوضع والإسناد والتركيب والقصد للإفادة على ما سيأتي أو لعدم لصورة كاشتراط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه في حواشي السكة (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب عما يقال هو مجموع الأمرين فيلزم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب تغايرهما وأجيب أيضا بأن المجتمع فيه مجموع الأمرين والمجتمع

وماكان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس و (اصطلاح النحويين عبارة عما) أي مؤلف (اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي أنه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والإفادة لا أن هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والإفادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان أجود واللفظ في الأصل مصدر لفظت الرحى الدقيق إذا رمته إلى خارج (والمراد باللفظ) هنا الملفوظ به وهو (الصوت)

كل واحد منهما ولا مانع من كون الجزء مظروفا للكل (قوله أي أنه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة) أي قدوة وهو المؤتسى به والمقتدى به كما تقول في البيضة عشرون منا حديدا أي هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة وإما على غيرها فالأسوة بمعنى الاقتداء وهو وصف المقتدي متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم فشبه تعلقه به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت في على طريق الاستعارة التبعية في الحرف (قوله لا أن هناك ظرفا ومظروفا حقيقة) قال الزرقاني بل هنا مظروف حقيقة فقط فالمنفي إنما هو اجتماع الظرف الحقيقي مع المظروف الحقيقي فتأمل (قوله ولو قال عبارة الخ) قال الدنوشري لو قال ذلك لكان باطلا لأن المركب من اللفظ والإفادة غير لفظ فيلزم أن يكون الكلام ليس من الألفاظ وهو خلف اه ويجاب بأن المراد بالإفادة المفيد كما أريد باللفظ الملفوظ (قوله واللفظ في الأصل مصدر) قيد بقوله في الأصل لما سيأتي أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الآتي وبجعل اللفظ هنا بمعنى الملفوظ يندفع أن اللفظ الرمي وهو فعل الرامي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم إن الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أبي حيان بأن اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاث فيلزم أن لا يكون كلاما إلا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك اه ومن ثم أجاب المصنف بأنه حقيقة عرفية قال ولو سلم فمع القرينة مجاز وظاهر كلامه أن اللفظ الرمي مطلقا وهو حاصل ما في الحواشي العصامية على الجامي لكن قال في شرح رسالة الوضع اللفظ في اللغة الرمي من الفم لا الرمي مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لأنه مجاز صرح به في الأساس وقال السيد في بعض كتبه واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق ثم الرمي من الفم والمعنيان مصدريان وقيد في الأول بأصل اللغة لأنه الموضوع له وأما غيره فمنقول إليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازا أي من حيث خصوص كون الرمي من الفم أما من حيث عموم كونه رميا فهو من أفراد الموضوع له في الأصل فيكون حقيقة قطعا (قوله والمراد باللفظ الخ) إنما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه في الأصل مصدر بمعنى الرمي فهو منقول في عرف النحاة إلى ما ذكر في ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ وإلى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الأزهرية (قوله وهو الصوت) إن قيل الصوت فعل الصائت لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس باللفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بأن الصوت يستعمل بمعنيين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا

(قوله من الفم) هذا يقتضي أن اللفظ خاص بما يخرج من الفم وبذلك صرح الرضي وفرع عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله . فإن قلت يشكل حينئذ أخذ اللفظ في تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله . أجيب بأن المراد ما يمكن أن يخرج من الفم وإن لم يخرج منه والحاصل أن المراد به الحروف خرجت من الفم بالفعل أو لا فيشمل كلام الله وإنما لم يقل لفظ الله رعاية للأدب وتسبيح الحصى ونحوه (قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قيل أنه رد بحضرة البدر ابن مالك على ما قاله الشنواني في الحواشي أو بحضرة المصنف على ما في التوشيح وسلمه بأن نحو واو العطف يسمى لفظا قطعا ولا يقال إنها اشتملت على هذا الحرف لأن الشيء لا يشتمل على نفسه فالأحسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع وأجيب بأن الصوت فيه جهة عموم وهي كونه صوتا وجهة خصوص وهي كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه بقي أن قضية التعريف أن الحركات ليست بألفاظ وفيها تردد وذهب بعضهم إلى أنها ألفاظ بل كلمات (قوله الهجائية) أي التي هي حروف «ا ب ت» وهي بديهية تعرف من غير احتياج إلى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالضمائر المستترة) أي فإنها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها أحكام اللفظ كالإسناد إليها والعطف عليها وتأكيدها والإبدال منها وكونها ذات حال فإن قيل فيلزم أن يكون اللفظ مستعملا إما في حقيقته ومجازه إن استعمل فيهما جميعا أو في مجازه فقط إن استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف على أنه يمكن أن يدعى أن الضمير المستتر عند النحاة لفظ حقيقة لا مجازا (قوله إطلاقا لاسم السبب على المسبب) السبب هو الرمي واسمه اللفظ والمسبب هو الصوت (قوله والمراد بالمفيد هنا) أي في التعريف الكلام فإن المفيد قد يكون غير لفظ كالدوال الأربع واعترض بأن هذا دفع بالعناية وهو غير مقبول لأن الإرادات لا تبحث بالمرادات وأجيب بأن هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ذلك والمنصرف إليه عند الحقيقة العرفية فتكون (٢٠) مقبولة وقال السيف الحنفي أن هذا هو المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ (قوله ما دل) أي وضعا بأن يدل على معنى عينه الواضع بإزائه بأن يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بغيرها كالعقل والطبع ولا يلزم خروج المجاز لأنه موضوع بالنوع وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للوضع العرفي وقد نص السيد على أن الأفعال في التعاريف لا تدل على اقتران بزمان بل المراد منها مجرد ثبوت الحديث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهي مجاز مشهور فلا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجملة الواقعة خبرا أو صفة أو صلة أو حالا لأنها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الآن كذلك لأن التحقيق إنه لم يبق فيها إسناد كان قبل التركيب وحكى بنفي أو إثبات لأن ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلا بل في صورة كلام أخرجت عنه معناه وأتى بها ليتصور مفهوما فيرتبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاثة ورجح بأن السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أي على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الأول لزوم خلو الصفة من عائد والثاني أن المعنى لا يحسن السكوت عليه وإن كان مدلول لفظ (قوله منتظرا لشيء آخر) أي انتظارا تاما كالانتظار الذي يبقى مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدي والفاعل بدون المفعول به مع أنه يبقى انتظاره لكنه أقل من الانتظار الأول فإن قيل تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به كما صرح في الكافية . أجيب بأن تعقل المتعدي إنما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم لتعقل أصلا وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضا ولا يحتاج إلى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لأنا نقول الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل لأجل بناء الفعل المبني للفاعل لا لأصل الإفادة حتى لو بني للمفعول لكفى المفعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكر أنه لا يحتاج الخ) بذلك أيضا يجاب عن عدم تعرضه للإسناد مع توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلمة إلى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق مهمل ودير مقلوب زيد فإنه كلام ولا يقصد الإسناد فيه المسند إليه فيه غير كلمة لأنه مهمل وذلك لأنه كلمة حكما لأن اللفظ إذا أريد به نفسه يجري عليه أحكام الكلمة وإن كان مهملا وأما القول بأن تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة بالكلية فإنه يبقى الإشكال في أنه مضاف إليه لا يكون إلا اسما إذ هو كل اسم نسب الخ فيفسد تعريف المضاف إليه

من الفم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقا) كزيد (أو تقديرا) كألفاظ الضمائر المستترة وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها إطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي والإفادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا (والمراد بالمفيد) هنا (ما) أي لفظ (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر لا يحتاج إلى قولهم المركب

ويمكن أن يجاب أيضا بأن المصنف مختار أنه شرط لتحقق الكلام لا جزء وإن اقتضى كلام ابن الحاجب أنه جزء وصرح به الرضي فقد استشكله السيد الصفوي بأنه يقتضي أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة أصلا فإن الإسناد بعد إحدى الكلمتين بالأخرى بحيث أنه لو لم يتكلم بشيء غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لشيء غيرهما مع أنهم أطبقوا على تقسيم اللفظ إلى الكلام وما ليس بلفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة ولك أن تقول لعل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فإن قيل القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفى دلالة الالتزام ولذا قالوا أنها مهجورة في التعاريف. قلت أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا في أمثال ذلك ويرد عليه الأعداد المسرودة فإنها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظا ولا تقديرا (تنبيه) عرف المفيد دون الإفادة مع أن التعبير بها إذ هي التي يشتمل عليها الكلام تحتم فيه لأن تصور المفيد يستلزم تصور الإفادة لأن المشتق أخص من مصدره الذي اشتق منه وتعريف الأخص يستلزم تعريف الأعم لحصل تكثير الفائدة بتصور شيئين (قوله لأن حسن السكوت الخ) بهذا يعلم أن ما يلفظ به المجنون والسكران ليس بكلام لعدم إفادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهي ومن لم يقصده ويبعد كونه غير مفيد ويندفع قول السيوطي في التوشيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد بما ذكره ولم يتعرض لاشتراط القصد لا تصريحا ولا تلويحا أن رأيه ورأي الناظم اشتراطه كما هو مصرح به في التسهيل والشذور وقد ذكر المصنف في التعليقة الكبرى أن القصد منظور تحت اشتراط الإفادة قال لأن المتحرر في حد المفيد أنه الدال على معنى يحسن السكوت عليه بما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالقيد الأخير نحو السماء فوقنا والنار حارة قال والمفيد حدود مدخولة وهذا هو الذي تحرر لي هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح لأنه ترك التصريح به في تعريف الكلام ثم في تفسير المفيد فلا هو أفرده بالاشتراط كما صنع في الشذور ولا هو فسر المفيد بتفسير يشمله كما صنع في التعليقة ولا جواب

لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم وبوجد اللفظ بدون الإفادة كما في المفرد وتوجد الإفادة بدون اللفظ كما في الإشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه يجعل أحدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل مما يشارك الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الأربع وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب إذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالإضافي نحو غلام والمزجي كبعلبك والإسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والأرض تحتنا إذ كل منهما لفظ وليس بمفيد

عن ذلك إلا ما ذكره الرضي والشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك حيث اشترطه في التسهيل ولم يشترطه في الألفية بأنه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه حال تصنيف التسهيل قال ولا يبعد هذا فقد يكون العالم المجتهد النظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان وبمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح (قوله وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه) فإن قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه مع أن ماهية الكلام متركبة منهما. أجيب بأن ذلك في الماهيات الحقيقية المحصلة في الخارج لا في الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام منها فإن قيل الكلام لفظ واللفظ مسموع موجود في الخارج فكيف يكون اعتباريا أجيب بأن اللفظ يكون مسموعا ومعقولا وعلى تقدير أنه لا يكون إلا مسموعا ومعقولا في الخارج فإنه ليس عبارة من اللفظ فقط بل عن لفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتباري كما هو مقرر في محله ثم كلام الشارح قال الدنوشري فيه نظر لأنه فسر الإفادة فيما سبق بأنها مصدر أفاد بمعنى دل فلا يصح حملها على اللفظ ولا حمله عليها والأمران اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح حمل أحدهما على الآخر فالحق أن الذي بين الإفادة واللفظ التباين وقد يقال ذلك تفسير بحسب الأصل والمراد بها المفيد كما يشعر به تعريف المفيد لا الإفادة بقي أن مراده بالإفادة الدلالة المطلقة كما قال قريبا وأما الإفادة بمعنى دلالة اللفظ فيفيدها وبينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجد الإفادة بدون اللفظ) انظر هذا مع تفسيره ما في تعريف المفيد باللفظ فكيف توجد الإفادة بدون اللفظ إلا أن يقال تفسير المفيد بلفظ تفسير مراد (قوله مما يشارك الآخر من غيره) الأولى أن يقول عما يشمله الآخر من غيره (قوله والمركب غير المفيد) قال المنكت استثنى من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فإنه كلام نص عليه من قال القاسمي وقد يراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل المحال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعلوم للمخاطب الخ) قضية جعله غير مفيد أنه ليس بكلام وصحح أبو حيان أنه كلام ومبنى الخلاف أنه هل تشترط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجهله أو تكفي الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد وقال الأصفهاني

مثل هذا كلام لأنه خبر وكل خبر كلام . فإن قلت إنما يكون خبرا إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك؟ أجيب بأن المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وإن كان حاصلا عند السامع ولئن سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الأمر . فإن قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الأمور المعلومة لكل أحد . قلت لا يلزم أن يكون المدرك متفقا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا مثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس بإحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدا عند كل أحد . أقول قوله وأيضا مثل هذه الضروريات الخ لا يجرى في مثل الجزء أقل من الكل لأنه غير عائد إلى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كأن النار حارة واعلم أن قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد أن الفائدة المعتبرة في الكلام غير المعتبرة في باب الابتداء لأن صنيعهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة مطلقا ولو فيما لا يجهل ويبعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضى لصحة التركيب مع إخراجه عن الكلام اصطلاحا إلا أن يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما إذا أفادها وهو في غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين إما وجود كلام اصطلاحى مع عدم صحة الابتداء وإما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما في غاية البعد والأوجه التسوية بين البابين وأن كل ما صح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وإن تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع) أى ولم يعبر بجنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج إلى ذكر الوضع) أى العربى لا الوضع بمعنى القصد لأنه مر أن لا حاجة إليه وحينئذ يرد على الشارح بتسليم قوله لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية أنه يحتاج إلى الوضع العربى احترازا عن الكلام العجمى ومادلالته عرضية لم يوضع اللفظ لها كدلالة جاء غلام زيد على أن لزيد غلاما فتدبر (قوله لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية) هذه طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية وما ذكره دليلا على مدعاه غير مثبت له لأنه

ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج إلى ذكر الوضع لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية فإن من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام إلى زيد وصور تأليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل والاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتألف الكلام) خبرا

لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل وقد صرح بعض المحققين من المناطقة عند تقسيم الدلالة إلى وضعية وعقلية وطبيعية بأن المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا ما للعقل فيه مدخل وإلا كانت جميع الدلالات عقلية لأن العقل له مدخل في الجميع (قوله بإعرابه المخصوص) احترز عما لو سمعه من غير إعراب بل على طريق التعداد فإنه لا يدل على ذلك لأن الدال على النسبة بين المبتدأ والخبر في اللسان العربى إنما هو الحركات الإعرابية ولا يرد على تقييد الإعراب بالمخصوص أنه لو أعربه بإعراب خطأ بأن نصب الفاعل في قام زيد فهم بالضرورة معناه لأن الغرض إنما هو الاحتراز عن صورة التعداد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله فهم بالضرورة) أى العقل (قوله وصور تأليف الكلام ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما يتألف الخ لأن قوله وأقل مؤذن بأنه قد يتألف من أكثر مما ذكر وبق عليه سابعة وهى تألفه من اسم وجملة كزيد يقوم أبوه وثامنة وهى من صور الأقل وهى تألفه من حرف واسم نحو أيا الله لأن ال... النداء لا خبر فيها لا لفظا ولا تقديرا وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أنادى وأما الإتيان بالتاء في العدد نظرا إلى إضافة المعدود إلى المميز الذى هو الكلام والقاعدة أن المميز إذا أضيف إليه المعدود يجوز معه الإتيان بالتاء وتركه كما صرح به المرادى (قوله جملة القسم وجوابه) أى الشرط وجوابه ما ذكره تبعا للمصنف في شرح القطر من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزاء ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضى فإنه قيد الإسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج بذلك الإسناد الذى في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم والذى في الشرطية لأنها قيد في الجزاء قال فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لأن الصدق والكذب إنما تعلقا بالنسبة التى بينهما لا بالنسبة التى بين طرفى الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك إن ضربتنى ضربتك فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وتحقيق هذا المبحث يطلب من حواشينا على المختصر في بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وأقل ما يتألف الخ) ما فيه مصدرية ومن ابتدائية أى وأقل تألف الكلام ناشئ من اسمين أو كائن منهما وبق للأقل صورة قدمناها قال في شرح القطر وما صرح به من

أن ذلك أقل ما يتألف منه الكلام وهو مراد النحويين وعبارته توهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين أو فعل واسم اه يعني ابن الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللقاني لا حاجة لقوله أقل نظرا لما قاله ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد عبارته في حاشية المتوسط بأن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذي يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط وهما إما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه ومراده بما يجري مجراهما ما يرتبط بغيره بالإسناد إليه أو به كما صرح في حاشية الرضي فيدخل طرفا الشرط قطعا ولا يرد أن طرفيها لا يصح التعبير عنهما بكلمتين وقال السيد الصفوي إلا وجه أن الحصر بالنسبة إلى التراكيب الباقية أي لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكأنه قال يحصل منهما لا من بقية الأقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فإن قيل يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة وإلا فلا تألف وهذا ليس كذلك لأن الاسمين نفس الكلام فإنه ليس إلا عبارة عنهما . قلت يكفي تغايرهما بالاعتبار فإن المتألف هو المجموع من حيث هو والمتألف منه الأجزاء ملحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم وإنما قدم الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لأن المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فإن الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكما (قوله مع مرفوعه المستتر) وأما مع مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المفرد نحو زيد قائم أبوه وتارة يكون كلاما تاما نحو أقائم الزيدان ووجه ذلك حررناه في حواشي الفاكهي والمختصر (قوله فسقط ما قيل الخ) أي بقوله فإن الوصف الخ ورد لتعلية المصنف مثل أبو على الاسمين بزيد أخوك وتعقبه بعض المتأخرين بأن هذه الثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيله بقوله ذا زيد والجواب أن الاسم الثالث جيء به لبيان الاسم الثاني وتعريفه ثم وقع الإسناد بين الأول والثاني ولاحظ الثالث في ذلك قال وللشاح أن يشاح في دار زيد أيضا لأن التنوين (٢٣) حرف معنى فالمثال السالم إذا أحد

كان أو إنشاء (من اسمين) حقيقة كهيهات العقيق أو حكما (كزيد قائم) فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فسقط ما قيل أن زيدا قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد (ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقم فإنه) أي فإن استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف (من فعل الأمر المنطوق به) وهو استقم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بأنت) ولا يجوز التلفظ به وإنما فصله بقوله ومنه لأمور أحدها التنبيه على أنه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها أنه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما ثالثها أنه لا فرق في الكلام بين الإخبار والإنشاء رابعها أن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح خامسها الرد على

ى أنه إنما تم كون الاسمين بمجردهما نفس الكلام بناء على أن الإسناد شرط لا جزء على ما مر ولا يضح الجواب عنه وما قبله بأن المراد من اسمين ملفوظين لأنه يندفع مع قوله ومنه استقم (قوله ونعم العبد) ربما يفهم منه أن ذلك بمجرد كلام وفيه تأمل يعلم من قوله في شرح الأزهرية أن من التركيب الغير المفيد حبذا وهي كنعم الرجل بلا اشتباه لأن حب فعل وذا فاعل وبما قيل إن هذه الكلمة خبر عن المخصوص على بعض الأقوال وإنما زاد الشارح هذا المثال للرد على القائل بأن نعم اسم أو حرف كما سيجيء وكان ينبغي أن يزيد أيضا يا زيد لأنه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لأن حرف النداء نائب عن الفعل بدليل أن الكلام لا بد فيه من مسند ومسند إليه والحرف لا يصلح لذلك ولأن لام الاستغاثة تلحق المنادى وهي من حروف الجر فلا بد من فعل أو ما في معناه ليتعلق به وأن لا تمال والحرف لا يمال وإنما أميلت لقيام يا مقام الفعل وأما كون يا زيد إنشاء وأدعو زيدا خبرا فلا يصح كونهما بمعنى مدفوع بأن النيابة إنما كانت لهذا الغرض وبأنه لا يلزم تساوي المتساويين في معنى في جميع الأحكام (قوله أي التألف) الأظهر رجوعه إلى المؤلف الذي هو الكلام أي متألف الكلام وعلى ما ذكره لا بد من حذف مضاف أي تألف استقم (قوله المقدر بأنت) أي المقدر معناه إذا أريد تفسيره لأن المستتر متصل وأنت بارز فلا يقدر به لا يقال لا بد من المقدر أن يحكي بملفوظ يكون مطابقا للمقدر ليصح التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصلة لتفاوتهما بالاتصال والانفصال لأن المطابقة إنما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمانع من المطابقة هنا الاستحالة لأن المتصل لا يمكن التلفظ به (قوله وإنما فصله بقوله ومنه لأمور) هذه الأمور كلها غير الأول لا يتعين أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي) ظاهره أنهما لم يجعلاه مثالا وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح . فالكل من تتميم الحد بالتمثيل فالخلاف إنما هو في كونه مثالا مجردا أو مثالا متمما للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة إلى التامة ثم ما نبه عليه المصنف لا مانع منه بناء على أن الفائدة عند الإطلاق إنما تنصرف للتامة والشارح والمكودي جعلاه تقييدا للبيان أنه لا قرينة على إرادة التقييد (قوله رابعها أن شرط الخ) فيه نظر والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل

قام زيداً وما فعل زيد كلام ولا وجه لنفي كلاميته مع تحقق التركيب والإسناد المقصود فيه ولما ذكر إمام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قام قال الجلال المحلي أثبته بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع إلى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اه أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق عدم عد الضمير في قائم من زيد قائم (قوله والكلم التي يتألف الكلام منه) فيه نظر لأن المراد بالكلم لفظه لأنه الذي يقال فيه اسم جنس والذي يتألف منه الكلام ماصدق الكلم أي ما يصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي من ماصدقاته أو الضمير في يتألف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي) هذا مبني على أن اسم الجنس موضوع الماهية من حيث هي هي وهو ما مشى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب أنه موضوع الماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا وتبعه السعد في مباحث تعريف المسند إليه وسيأتي ما ينبني عليهما (قوله لأنه يجوز تذكير ضميره) أي جوازا مساويا للتأنيث فلا ينافي قوله بعد والجمع يغلب عليه التأنيث واستدل أيضا بتصغيره على كليم ولو كان جمعا لكان في التصغير مردودا إلى الواحد فيصغر على كليمة لا على كليم وبعضهم يوقعه تمييزا لأحد عشر واستدل الجامي على أنه اسم جنس بتذكير وصفه في قوله تعالى إليه يصعد الكلم الطيب فإنه لو كان جمعا لوجب التأنيث ورد بأنه لا دلالة في التذكير على ذلك لجواز أنه اسم جمع أو جمع تكسير فإنه يجوز تذكير وصفهما أخذا من قول الرضي وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل والخيل والغنم حاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر والوصف فإذا جاز التذكير والتأنيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع إجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن اه وهذا صريح في جواز تذكير ضمير التكسير وتأنيثه وصرح به قبل ذلك في قوله وضمير العاقلين لا بالواو والنون أما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا إلى العقل وأما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا إلى جريان معنى الجماعة على اللفظ اه وهذا قطعا يفيد جواز تذكير الضمير في الوصف إذ لا فرق قطعا بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكلم لا يدل على أنه اسم جنس لجواز أنه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على أن اسم الجنس الجمعي ما دل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقا من أنه موضوع للماهية من حيث هي هي ومال الرضي إلى أنه اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لأن الاستعمال يمنع من صدقه على ما دون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه أنه اسم جنس وضعا جمعي استعمالا فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للماهية وذلك مناف لكونه جمعا لكن يرد أنه يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وإن قلنا أن استعماله في الإفراد حقيقة أشكل بأنه إنما وضع للجنس وقد يقال أنه استعمل في الجنس في ضمن إفراد الثلاثة فأكثر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالجواب المذكور يعلم أن اسم الجنس موضوع للماهية سواء فيه الذي يعبر عنه باسم الجنس الإفرادي والذي يعبر عنه باسم الجنس الجمعي وتقسيمه إليهما إنما هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة أنه اسم جنس وحينئذ فمراد الشارح ومن يوافق كلامه بدلالته على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم أن اسم الجنس الجمعي موضوع للأفراد وهو فاسد كما لا يخفى واعلم أن كون اسم الجنس صالحا بحسب الوضع للقليل والكثير إنما يستقيم على قول من يجعله موضوعا للماهية من حيث هي هي فإن الماهية توجد في الفرد والأكثر أما من يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كابن الحاجب في شرح المفصل ومشى عليه السعد في مباحث تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده إطلاقه على الكثير بحسب الوضع إلا مع أل ومن ثم قالوا أنها تدخل عليه مجردا عن معنى الواحدة لكن مشى السعد بحث كون المسند إليه مبنيا على الأول حيث قال في قوله تعالى إنما الله إله واحد أن إله حامل لمعنى الجنسية والوحدة فليحرر (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ)

أبي حيان حيث قال إن مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم أنه بسيط لأن التركيب من عوارض الألفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود ورد بأن المراد بالألفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضار الاخفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة (والكلم) الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي وليس بجمع خلافا لما وقع في شرح الشذور لأنه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعي) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بإفرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس

فيه نظر لأنه لا يستفاد من النظم إلا إطلاقه على الثلاثة وأما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال فى قوله واستفيد كونه جمعا من قوله واحده كلمة فإن الواحد يكون للجمع ولاسمه ولاسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لأن الظاهر كون الكلم مبتدأ وما بعده خبره إذ الأصل تأخير الخبر لا يقال يعارضه أن الأصل فى الخبر الإفراد لأن الرضى نص على منع أن الأصل الإخبار بالمفرد لوقوع كل منهما فى كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم إصالة أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وإن كان جملة لكنه مفرد حكما وقولهم الأصل الإخبار بالمفرد معناه حقيقة أو حكما والجملة مفرد حكما (قوله ونحن نجد الخ) تحرير هذا الموضع أنه يرد على كون الكلم مبتدأ خبراعنه بما قبله أى والكلم اسم وفعل وحرف أى ينقسم إلى الثلاثة أنه لا يصح انقسامه إلى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل إلى أجزائه إذ لا يشترط فى إطلاقه اجتماع الأنواع الثلاثة أو من تقسيم الكلى إلى جزئياته إذ كل واحد منها ليس جزئيا له إذ الاسم وحده ليس كلما وكذا الباقى وأجيب باختيار الشق الثانى وحمل الاسم على معنى الأسماء والفعل على معنى الأفعال والحرف على معنى الحروف والمعنى أن الكلم أسماء وأفعال وحروف أى ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة انقسام الكلى إلى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصر للأقسام إذ يخرج منها البعض من تلك الأنواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف وكحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فإن حمل على معنى والكلم أسماء وأفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم إلى جموع فى هذه الأنواع متفقة النوع أو مبعضة كان أمسفا على تعسف (قوله فلاجرم عدل الموضح الخ) يشكل عليه أن المراد بواحده فرد من معناه وهو فرد من ما صدقات مفهوم

للأنواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جميعا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم أن الكلم مبتدأ وما قبله خبر عنه فتتوقف ماهية الكلم على الأنواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلاجرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الأقسام الثلاثة خبرا لمبتدأ محذوف وجعل جملة قوله (واحده كلمة) خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فإن اسم الجنس الجمعى يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية ونخل منقعر (وهى) أى الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع (الاسم والفعل والحرف) ونقل عن الفراء أن كلا ليست واحدا من هذه الثلاثة بل هى بين الأسماء والأفعال وقال الفخر الرازى لا يصح أن تكون الكلمة جنسا لهذه الأنواع الثلاثة لأنها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودى مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمى وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم أيضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمى وهو كونه غير دال على زمانه المعين اه وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم إلا إذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى. وينقسم اسم الجنس الجمعى إلى ثلاثة أقسام ما يفرق

الكلمة لأن مسماه ثلاثة أفراد فصاعدا من أفراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعدا أسماء أو أفعالا أو حروفا أو مبعضة من ذلك بناء على أنه لا يشترط فى مسماه تركيب ولا ارتباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو الظاهر وإن وقع فى بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور أن ينقسم إلى اسم وفعل وحرف وإنما الذى يتصور انقسامه إلى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة

بقولهم الكلمة قول مفرد وبقولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكلم إذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وإنما المتعدد ماصدقاته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه إلا بغاية التكلف والتعسف بأن يجعل الضمير المحذوف المخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعا لمفهوم الكلمة من حيث هى لا للكلمة المرادة فى قوله واحده كلمة فيصير التقدير واحده كلمة أى واحده فرد من الأفراد يسمى كلمة وهى أى الكلمة أى مفهومها من حيث هى لا المرادة هنا اسم وفعل ثم حرف أى تنقسم إلى ذلك فتأمل. بقى أنه على ما عدل إليه الموضح يكون قوله واحده كلمة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد مما يطلق عليه الكلم يسمى كلمة (قوله خبرا ثانيا) قال الزرقانى أى فى كلام الموضح لأن اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا أن الموضح لم يجعل الأقسام خبرا لمبتدأ محذوف وإنما جعلها الناظم على حل الموضح ويحتمل أن يكون فى كلام الناظم ويكون سماه خبرا ثانيا باعتبار الخبر الأول وهو الذى مبتدؤه محذوف (قوله فإن اسم الجنس الجمعى الخ) ظاهره أن كل اسم جنس جمعى كذلك وسيأتى فى باب العدد أنه ثلاثة أقسام ما فيه التذكير فقط كقمح وما فيه التأنيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقر (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة وإنما توقف فيها هل هى اسم أو فعل لتعارض الأدلة والقول بأنها أحدهما ليس حكما بأنها غيرهما (وقوله وقال الفخر الرازى الخ) قد يمنع ما ذكره من أصله فى الماهيات الاعتبارية الاصطلاحية كما هنا (قوله ما يفرق) قال الزرقانى بسكون الفاء وأما بفتحها فهو التفريق الأجسام قاله القرافى . أقول نقض كلامه بقوله تعالى وإذ فرقنا بكم البحر

وحاصل ماقاله القرافى أن فرق مخففا فى المعانى ومضارعه يفرق بسكون الفاء. وفرّق مشددا فى الأجرام ومضارعه يفرق بفتح الفاء (قوله ككمأة وكم) قال الزرقانى كمأة ككنسوة وكم مفرد الأكام اه وهذا مخالف لقول غيره الكمأة نوع من النبات وهى بفتح الكاف وكذا الكم. (قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعى) إيضاح لمجموع قوله والكلم اسم جنس جمعى واحده كلمة وظاهر رسم قوله جمعى بغير ألف أنه صفة الجنس والصواب أنه صفة لاسم وجر بالمجاورة أو هو منصوب ورسم بلا ألف على لغة ربيعة واستفيد من كلامه اعتبار أمرين فى مفهوم اسم الجنس الجمعى الدلالة على جماعة أى جمع لأن الجماعة أقلها اثنان والثانى نقص معناه أى زوال دلالته على الجمع بالزيادة المذكورة وحينئذ يخرج مثل لفظ لأنه وإن نقص معناه بزيادة التاء حيث تعين الوحدة مع كون ماقبلها صادقا بها وبالأكثر منها لكنه ليس دالا على جماعة على واحدة بالتاء (قوله فتبين أن الضابط المذكور الخ) من قوله فأطلق الموضح اسم الجنس الخ وقد يقال لاحاجة إلى ذلك لأن الضمير فى قوله كونه راجع الكلم والكلم مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء والتاء فى المفرد إلا أن يقال هذا يلزمه تعريف النوع من اسم الجنس وهو مادل على جماعة وإذا زيد عليه التاء نقص معناه (قوله لخروج نحو كم وكمأة) سقط هذا من قوله أن المصنف أراد الأول يعنى ما التاء فى مفرده (وقوله وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة) سقط هذا من قوله ولم يغلب عليه التأنيث وقد يقال لاحاجة لذكر ذلك لأن التاء فيه فى المفرد لا فى الجمع بخلافه هنا فليتأمل (قوله وبهذا التقدير سقط ماقيل الخ) والشطرية والشرطية متنافيان لأن الشطر داخل والشرط خارج وحاصل وجه السقوط أن الشرطية واقعة على الاجتماع وقد أجاب السيف الحنفى بأن المراد بالشرط مالابد منه داخلا كان أو خارجا فالمراد الشرط اللغوى هذا ولك أن تمنع كونه اعتبر ثم أن الإفادة شطر بل هى كاللفظ شرط لأن الكلام كما علمته على المناسب أنه عبارة عن مؤلف موصوف باللفظ والإفادة فليتأمل (قوله أن بين الكلام الخ) هذا فاعل تبين ومراده أن النسبة المذكورة بين الكلام والكلم إنما تتبع من أمور ثلاثة ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام وأما الثالث المتعلق بالكلم وهو أنه لا ينطبق على المركب من كلمتين فإنما يعرف من أن الكلم جمعى الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة لامن قوله أن الكلم يدل على جماعة لأن الاثنين فما فوقها جماعة فقوله وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يعنى مع زيادة جمعى فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعى . فإن قيل إذا كان ذلك تبين وعلم مما سبق فلا فائدة فى ذكره والإخبار به . قلت فائدة ذلك دفع التوهم والغفلة فإنه لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا فإن جميع الأذهان لا تهتدى إلى علم ذلك مما ذكر فلله در المصنف حيث أشار إلى النسبة المذكورة فيما سبق ثم نبه عليها بقوله وقد تبين الخ بناء على تفاوت الطباع فلم يهمل فى التمام جانب الذكى ولا غيره (قوله لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ظاهره أن الكلم اصطلاحا يعتبر فيه التركيب كالكلام والإقال ينطلق على كلمتين ركبتا تركيب الإعراب ولا وهو خلاف ماقدمناه فى تفسير الكلام وأصطلاحا من أنه عبارة عن ثلاث كلمات فصاعدا مطلقا سواء ركبت تركيب الإعراب كقولك غلام زيد ذاهب أم لا كقولك زيد عمرو بكر قاله السيف الحنفى قال تلميذه السيوطى فى التوشيح قلت الموجود فى عباراتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصائغ فى شرحه على الألفية واعلم أن

بينه وبين مفرده بالتاء والتاء فى مفرده كرطب ورطبة ومايفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء فى الجمع ككمأة وكم، ومايفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهى فى المفرد نحو روم ورومى وزنج وزنجى فأطلق الموضح اسم الجنس وأراد الأول لغلبته ويدل على ذلك قوله (ومعنى كونه اسم جنس جمعى أنه يدل على جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التأنيث (و) أنه (إذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقيل) فيه (كلمة نقص معناه) عن الجمع (وصار) مع زيادة التاء (دالا على الواحد) فقط (ونظيره) من أسماء الأجناس الجمعية من المصنوعات وهى غير مطردة نحو (لبن ولبنة) وهى الطوبة النيئة (و) من المخلوقات وهى مطردة نحو (نبق ونبقة) وليس نظيره نحو كم وكمأة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجى مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين أن الضابط المذكور للقسم الأول فقط فسقط ماقيل أن هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كم وكمأة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التأنيث (وقد تبين بما ذكرناه من قبل (فى تفسير) ماهية (الكلام من أن شرطه) أن يجتمع فيه اللفظ و (الإفادة) وبهذا التقدير سقط ماقيل أنه جعل الإفادة أولا شطرا وهنا شرطا (و) من (أنه) قد يتألف (من كلمتين و) تبين (بما هو) قول (مشهور) عندهم (من أن أقل الجمع ثلاثة) من الآحاد أى من مجموع هذين الأمرين تبين (أن بين الكلام والكلم) من النسب الأربع (عموما) من وجه (وخصوصا من وجه فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد) كضربت زيدا (و) على (غيره) أى غير المفيد كان قام زيد (وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) كقام زيد والكلام أعم من جهة اللفظ لانطلاقه على

الكلم يطلق في مقابلة الكلام وهو اللفظ المركب من ثلاث فصاعدا فهو أخص من الكلام بالتركيب من ثلاث وأعم منه باشتراط الفائدة
هذه عبارته (قوله فنحو زيد قام أبوه) هو كناية عن زيد قام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد قام أبوه (قوله إحداها أن ذكر هذه النسبة قال
الحلواني الخ) قد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسيره هو تفسيره لتعريفه والغرض من التعريف تمييز المعرف عما عداه
وبيان النسبة بينه وبين الكلم وزيادة في شرحه لأنه به يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلم وما هو كذلك لا يقال أن ذكره يعد من
فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معروضين الخ) اعلم أن المعروضين هنا ماهية الكلام والكلم والعارضان الإفادة وجمع
الكلمات الثلاثة فأكثر فالإفادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلم والماصدقات ثلاث صور قد أفلح المؤمنون قام
زيدان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الأسماء والأفعال والحروف والصورة هي المتعلق والمراد بها
الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور (قوله الثانية أنه جعل جهة العموم الخ) يدفع هذا بأن
معنى قول المصنف وأخص من جهة اللفظ أي اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلم والحاصل أن اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم
أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة إلا إلى معنى الكلم (قوله الثالثة أن ماصدق الاجتماع الخ) لا بأس
بإيضاح هذه المناقشة وجوابها وذلك لأن الكلام والكلم متداخلان لأنهما متباينان بحسب المفهوم دون الذات لتصادق أحدهما
مع الآخر ضرورة أنهما يتصادقان في مثل قد أفلح المؤمنون إذ يصدق عليه ما اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة
وما ركب من ثلاث كلمات
وعدم تباينهما بحسب
الذات قادح في حديهما
بأن يقال إنهما غير مميزين
لأنهما غير جامعين ولا
مانعين فيكونان فاسدين
مثلا كل من حد الكلام
والكلم صادق على نحو
قد أفلح المؤمنون فلم يكن
حد الكلام مميزا له ولا
مانعا من دخول فرد
الكلم فيه وكذا حد الكلم
هذا ما يتعلق بإيضاح
المناقشة وأما إيضاح
الجواب فبأن نقول أن قيد الحيثية معتبر في الأمور التي تختلف بالاعتبار وإن لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات
الكلم متغايرين بالاعتبار وحد كل منهما مميز له ومانع من دخول غيره مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا
مفيدا غيره باعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الأول من أفراد الكلم مندرج في حده وبالاعتبار
الثاني ليس من أفراده وخارج عن حده فهو من أفراده وليس من أفراده وداخل في حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين
وتداخلهما لا يقدح في صحة التقسيم إليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم هذا ولك أن تقول هذه المناقشة ساقطة ولا
يتجه إيرادها ليحتاج إلى الجواب لأنه لم يشترط في الكلام عدم التركيب من الثلاث ولا في الكلم عدم الإفادة فقد أفلح المؤمنون
كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر (قوله والقول) أي هذا اللفظ بدليل قوله عبارة أي معبر به والمراد لفظ ق و ل وليس المراد خصوص
القول مصدرا بل مادته الشاملة للأفعال المتصرفة منه كقال وقيل فيصح أن يقال لمن أتى بكلمة أو كلام أو كلم (قوله على الأصح)
مقابله قولان أحدهما مرادفة الكلام والثاني مرادفة الكلم (قوله يصح السكوت عليه أولا) هذا هو المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد وفي
بعض الحواشي وشمل تعريفه المفرد والمركب المفيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو
غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام ومباينا الكلمة وقيل إنه حقيقة في المفرد وإطلاقه على المركب مجاز وقيل إنه يطلق
على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ حكاه أبو حيان في «باب ظن» من التسهيل وجزم به أبو البقاء في اللباب اهـ

المركب من كلمتين فأكثر وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد (فنحو زيد قام أبوه كلام
لوجود الفائدة وكلم لوجود) الأفراد (الثلاثة) التي هي زيد وقام وأب بدون الهاء (بل الأربعة) بالهاء من
أبوه وبل هنا انتقالية لا إبطالية ولم يقل ابتداء لوجود الأربعة لقوله أولا أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد
كلام) لوجود الفائدة (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وإن قام زيد بالعكس) أي كلم لوجود الثلاثة
لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات إحداها أن ذكر هذه النسبة هنا قال الحلواني يعد من
فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد في اللذين بينهما في عموم وخصوص من وجه
من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع
الفن اهـ الثانية أنه جعل جهة العموم في الكلم راجعة إلى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة إلى اللفظ
وهذا لا يليق لأن النسبة بين اللفظين إنما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي أن يقول
الكلم أعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من
كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة أن ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في حد
الآخر والمتغايران في المفهوم ينبغي أن يتغايرا في الماصدق ويمكن أن يدفع بأن الحيثيات في التعريفات مرعية
(والقول) على الأصح (عبارة عن اللفظ) المفرد والمركب (الدال على معنى) يصح السكوت عليه أولا وهذا

(قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبه استخدام لأنه أطلق القول في الأول وأراد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مجهوده وقال أبو طلحة الأندلسي في شرح فصول ابن معطي ان قوله القول يعم الجميع عبارة رديئة لأنه لو عم الجميع لأطلق أيضا على المجموع وذلك لا يصح لأن إطلاقه عليه إطلاق على ما يفيد وما لا يفيد معا في حالة واحدة وذلك محال لأنهما نقيضان وإطلاق اللفظ الواحد على النقيضين معا في حالة واحدة محال فيحتمل على أن مراده العموم بالبدل لا بالشمول والظاهر أنه مبني على قول الإمام الرازي إنه لا يجوز أن يكون اللفظ الواحد مشتركا بين النقيضين كوجود الشيء وانتفائه إذ لو جاز وضع لفظ لهما لم يفد سماعه غير التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بأنه قد يغفل عنهما فيستحضرهما بسماعه ثم يبحث عن المراد منهما وانظر نحو استعمال المشترك في معنييه في الأصول (قوله ولا عكس) إذ لا يوجد القول ولا يوجد واحد منها نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم أفعل تفضيل لا فعلا ماضيا مع أنه لا تكلف فيه لأنه لا يستفاد منه إلا أن القول يعم الثلاثة أي يشملها ولا يفيد صريحا أنه يعمها وغيرها وان احتمله اللفظ وأما احتمال أنه اسم فاعل وأن الأصل عامم حذفت منه الألف كما في برو الأصل بار فسار ولكونه أفعل تفضيل في التكلف لكنه لا يدل صريحا على ما تقدم (قوله وقولهم هنا (٢٨) لتفكيك إلخ) هذا التفكيك مبني على أن المركبات ليست موضوعة وعلى أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى أن المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح ان المركبات والمجازات موضوعة بالنوع كما هو مبسوط في التلويح وغيره. فإن قيل قد ذكر السيد في حاشية المطول ان المجاز غير موضوع ألبتة لعدم صدق حد الوضع عليه. قلت هو معارض بما ذكره في حاشية العضد فإنه صرح بأن الخلاف في أن المجاز موضوع أو لا لفظي منشؤه ان وضع اللفظ للمعنى بوجهين الأول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا لا وضع في المجاز أصلا شخصيا ولا نوعيا لأن الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى المجازي بل بالقرينة الشخصية فاستعماله فيه بالمناسبة لا بوضع والثاني تعيين اللفظ بإزاء المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعي قطعا إذ لا بد من العلاقة المعتبر نوعها عند الواضع قطعا وأما الوضع الشخصي فربما تبع في بعض اه ولعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني والمعترض لا يكفيه الاحتمال بخلاف المجيب ولا ينافي هذا أن المصنف ذكر في شرح اللمحة أن دلالة المركبات عقلية لأنه قد يكون للمجتهد نظر في وقت ولا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان (قوله كما في المفردات الحقيقية) قضيته أن جميع المفردات الحقيقية تدل بالوضع الشخصي لأن الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النوعي بدليل جعله دلالة المركبات والمجاز باب عقلية والذي حققه السعد في التلويح في مباحث العام أن كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الأفعال والمشتقات موضوع بالنوع كالمركبات وحينئذ فكان ينبغي للشارح أن يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالتها عقلية (قوله والمهمل كديز) فإنه يدل على حياة الناطق (قوله فضلا عن أن يسمى قولا) الظاهر أن الصواب أن يقول فلا يسمى قولا فضلا عن أن يسمى كلمة قال السيد في شرح المفتاح فضلا منصوب بفعل محذوف أبدا يتوسط بين أعلى وأدنى للتنبيه بنفي الأدنى واستبعاده على نفي الأعلى واستحالته فيقع بعد نفي صريح أو ضمني كما في تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو مشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة قوله من أنه زيد عند سيبويه) سياق الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جائز (قوله مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه) هذا يقتضي أنها تطلق على

قال في النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لانطلاقه على المفيد وغيره (و) أعم (من الكلم) لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر (و) من (الكلمة) لانطلاقه على المفرد المركب (عموما مطلقا) لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فإنه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لأنه اثنان (لا عموما من وجه) دون وجه إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منهما وجد القول ولا عكس وفيه إيماء إلى أن عم في قول الناظم والقول عم أفعل تفضيل أصله أعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر ولي هنا التفكيك وهو أن يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم إلى وضعية كما في المفردات الحقيقية وإلى عقلية في المركبات والمفردات المجازية وإلى طبيعية كأخ فإنه يدل على ألم الصدر دلالة طبيعية فإن أراد الأول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وإن أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد يقال إن القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وإن أراد مطلق الدلالة دخل نحو أخ واللفظ المصحف إذا فهم معناه والمهمل كديز فإنه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادي في شرح التسهيل فضلا عن أن يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا أي رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من أنه زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله أيضا عن أبي الحسين البصري الأصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب (وتطلق الكلمة لغة يراد بها الكلام) مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلا إنها كلمة) هو قائلها أي أن مقالته من قال رب ارجعون لعلي أعمل

صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد :

• ألا كل شيء ما خلا الله باطل • وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا إله إلا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) في الورود (لا قليل) كما يفهم من قول الناظم • وكلمة بها كلام قد يؤم • لأن قد تشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الإمالة ولك أن تقول إطلاق الكلمة على الكلام وإن كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات .

(فصل) (يتميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) وهي المشار إليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وأل • ومسند للاسم (إحداها الجر) وهو في الأصل مصدر جر (وليس المراد به) في النظم (حرف الجر) أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال وأراد بالجر دخول حرف الجر اهـ وكما قال الموضح في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي في حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه بدليل قوله (لأنه) أي حرف الجر (قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم)

الكلم الذي ليس بكلام لعدم إفادته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل إن الإطلاق المذكور من قبيل الاستعارة وأن أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة شابه بذلك الكلمة فأطلق لفظها عليه وقال بعضهم إنه حقيقة لغوية نقله السنهوري في شرح الآجرومية (قوله لا قليل كما يفهم الخ) ظاهره أن غرض الموضح الاعتراض على الناظم وفي التوشيح أن كلام المصنف هذا إشارة إلى ما ذكره في تعليقه من أن قد في كلام الناظم للتكثير دافعا به اعتراض من اعترض عليه بأنها إن كانت للتقليل بالنسبة فممنوع لأنه كثير أو إلى الاصطلاح فكذلك لأنه معدوم لكن رد بأنها في عرف المصنفين للتقليل قال المصنف في تذكرته هي للتقليل من غير إرادة شيء منهما بل أراد أنه قليل في الجملة لا بالنظر إلى اصطلاح قوم ولا إلى عرف خاص ولا شك أنه قليل في الجملة بالنظر إلى إطلاق الكلمة على المفرد اهـ وبهذا تعلم أن الشارح مسبوق بقوله ولك أن تقول الخ (قوله يتميز الاسم) قال اللقاني اللام ليست للحقيقة إذ لا يتميز بها في كيف مثلا ولا للشمول لذلك فتعين أنها لما يصدق عليه الاسم في الجملة وأما اللام في قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة أو الشمول بلا ريب اهـ وحاصل ما أشار إليه أن اللام للعهد الذهني على رأي المتأخرين أي الحقيقة في ضمن بعض الأفراد وكأنه قال يتميز بعض أفراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف وقوله إذ لا يتميز بها في كيف قال الشهاب ينبغي أن لا يكون هذا الكلام إلا سهوا إذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الأفراد فالتمييز لبعض الأفراد تمييز للجنس قطعا لوجوده ضمنه فليتأمل وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن أن يجاب بأنها للشمول بناء على أن المراد بتمييز الاسم بهذه الخمسة تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه على أن كيف دخل عليها حرف الجر في قول العرب على كيف تبيع الأحمرين هذا ويرد أنه يلزم على إرادة العهد الذهني أن يكون تعريفا بالأخص وقد جوزه بعضهم (قوله لأنه يدخل في اللفظ الخ) أخذ المصنف هذا من شرح العمدة للناظم لكن قال في تعليقه أن ذكر حرف الجر يرجح بأن على والكاف يستدل على اسميتهما بدخول حرف الجر لا بالكسرة التي هي الجر ورجحه شارح اللب أيضا لأن الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فإنه لا يدخله إلا تأويلا كذا في التوشيح وقال اللقاني الأجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله • ما ليل بنام صاحبه • إذ قوله من أن قد مدخول من اسم تأويلا وقوى الشهاب في حواشي النكت كلام المصنف حيث قال لأن نحو أن قت وهو الحرف والفعل لا يكون اسما بل في حكمه والجر لا يكون إلا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فإنه يكون لما في حكمه أيضا لا يقال كما دخل حرف الجر في هذا وجد الجر لأنه في محل جر فلا مزية لأنا نمنع وجود الجر لأن معنى كون اللفظ في محل جر أنه في محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا وتقديرا فالجر لم يتحقق في الاسم المجرور محلا بخلاف حرف الجر فإنه متحقق معه وبهذا يندفع كلام شرح اللب ولا يضره عدم شمول الجر بعض الأسماء كمن وعلى اسمين لأن شأن الخاصة أن لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكر بشيء آخر كدخول حرف الجر اهـ وما ذكره من أن الجر لا يتحقق في الاسم المجرور محلا يأتي عن ابن قديد خلافه هذا وفي كلام المصنف إشارة كما قال اللقاني إلى وجوب اطراد العلامة بمعنى أنها متى وجدت وجب وجود ما هي علامة عليه وإن لم يجب انعكاسها أي انتفاء ما هي علامة له عند انتفائها بخلاف التعريف يجب فيه الاطراد والانعكاس حدا كان أو رسما أي تعريفا بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم أن التعريف بالرسم تعريف بما هو هو فيجب فيه الأمران والتعريف بالعلامة (١) تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله فقولك مثلا الاسم الخ هذا لا يتعين أن يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكر بل يجوز أن يكون معناه أن الاسم ما يقبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات جميعها أو مجموعها أو ما يقبل بعض أفراد الجر وهو صحيح مطرد منعكس وقال لعل وجه قوله غير صحيح أن الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح

(١) قوله في الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وهي غير ظاهرة فليحرر .

على التقديم والتأخير والأصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لأن الغرض نفي الاسمية في اللفظ وإن كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فليتأمل (نحو عجبت من أن قمت) فدخل حرف الجر وهو من على أن قمت وهو ليس باسم في اللفظ وإن كان اسما بالتأويل أي من قيامك (بل المراد به) أي بالجر (الكسرة التي يحدثها عامل الجر) أو نائبها ونسبة الأحداث إلى العامل استعارة لأنه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد أن ينقض (سواء كان) ذلك (العامل) الجر (حرفا) نحو مررت بزيد (أم إضافة) نحو غلام زيد (أم تبعية) نحو مررت بزيد الفاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (قد اجتمعت في البسملة) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالإضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الألسنة والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الإضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وإنما لم أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا العامل وإنما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني أبا حيان أن لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعني بالتبعية نحو جاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لأنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور وقسمتها يعني المجرورات إلى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة ومجرور بالمجاورة لجعله قسما برأسه حينئذ مجازا العلامة (الثانية التنوين وهو) في الأصل مصدر نونت الكلمة أي أدخلت نونا وفي الاصطلاح (نون ساكنة) أصالة (تلحق الآخر) أي تتبعه

قوله على التقديم والتأخير الخ) قال الدنوشري يمكن أن يقال عليه لا تقديم ولا تأخير وحاصل المعنى حينئذ لأنه في بعض المواضع إذا نظرت إلى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخلا في اللفظ على ما ليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى أن ما ذكره لا يصلح موجبا لما ذكره ومن ثم علل في شرح الكافية بغير هذا فقال وهو أي التعبير بالجر أولى من التعبير بحرف الجر ليتناول الجر بالحرف والجر بالإضافة (قوله فليتأمل) قال الدنوشري تأملناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفي المدعى في قوله وليس المراد به حرف الجر أي دخوله في اللفظ أي التلفظ على ما ليس باسم حقيقة أي فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول في اللفظ على ما ليس باسم فلا تكون العلامة مطردة وحكمه بأن كلام الشارح فاسد تحامل مخالف لما أسلفه من الإشارة إلى جوازه وإلى جواز دعوى عدم التقديم والتأخير والجواز هو الظاهر لأن قوله في اللفظ يصح أن يكون قيدا للدخول وعلى نفي الاسمية وفي الحقيقة لا بد منها فلو قيل بأن المصنف حذف من الثاني لدلالة الأول لكان له وجه ولذا أشار الزرقاني إلى توجيه كلام الشارح بأن ظاهر العبارة يقتضي نفي الاسمية مطلقا حيث قال قول الشارح لا الدخول في اللفظ أي لأنه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على ما ليس باسم أصلا لا لفظا ولا تقديرا أخذا من قوله ما ليس باسم وظاهره الإطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر) قال ابن قديد فيه نظر لأن الكسرة التي يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظا أو تقديريا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فإن ينفع في محل الكسر وليس باسم فإن قال هو اسم تأويلا قلنا وكذلك أن قمت اسم تأويلا ولذا قالوا إنه مبتدأ في قوله وأن تصوموا خير لكم قال وأيضا يرد عليه الكسرة في نحو مسلمات فإنه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التي يحدثها عامل الاسم وحينئذ يدخل نحو مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فإنه يصدق عليه أنه لم يحدثه عامل الاسم اهـ ونظر فيه في التوشيح لأن المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم أن الجر التقديري والمحلي لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدى أن موضع الجملة جر (قوله أو نائبها) أي نائب الكسرة إشارة إلى قوله في نحوى الحجاز في قوله[1] المسماة رفع الستور والأرائك يريد المصنف الكسرة أو نائبها كالفتحة في غير المنصرف والياء في الأسماء الستة والمثنى والجمع اهـ وقال السيف الحنفي لم يقل والمراد ما يحدثه عامل الجر لأن الكسرة هي الأصل فالاقتصار عليها لا يضر واعترضهما في التوشيح بما اعترض ابن قديد فقال وكذا نقول في الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدى لأنه يرى صورة الفتحة موجودة في الفعل فلا يكفي هذا عنده في التمييز وكذا الياء يراها في نحو تفعلين فلا يكفي عنده في التمييز وإن كان كل مما ذكر يختص بالاسم اهـ وضح أن ذكر الكسرة والاقتصار عليها أحسن من حيث كونه أنفع للمبتدى فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الأحداث إلى العامل استعارة) لعل المراد أنها استعارة تخييلية التي هي قرينة المكنية التي هي التشبيه المضمر في النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الإسناد إلى السبب أو حقيقيا لأنهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلل الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة (قوله وهو في الأصل مصدر نونت الخ) نبه بذلك على أنه نقل عن أصله من المصدرية إلى الاسمية فتعريفه باعتبار نقله لا باعتبار

(١) قوله في قوله المسماة الخ يقرأ قوله بضم القاف وفتح الواو جمع قول يعني في حاشيته اهـ

لفظا لا خطا لنهي توكيد طرج بقيد السكون) وبقيد عدم الخط أيضا (النون) الأولى (في ضيفن الطفيلي) وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس (و) النون الأولى في (رعشن للمرتعش) لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للإلحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالأصالة لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر (و) خرج (بقيد) لحوق (الآخر) وبقيد عدم الخط أيضا (النون في انكسر ومنكسر) لأنها لا تلحق الآخر وتثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ماء بالقصر والتنوين فإن الميم أول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لأنا نقول إن التنوين لحق الألف وهي آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخرا في اللفظ حقيقة كزيد أو حكما كيد (و) خرج (بقولي لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافي) وستأتي قريبا (و) النون الخفيفة اللاحقة لآخر الأفعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أحد انطاق لثبوتها في الخط فلا حاجة إلى زيادة الحديثي في حد التنوين ولا يكون جزءا منهما ولا إلى اعتذار الدماميني عنه بأن المراد باللحوق التبعية (و) خرج (بقولي لنهي توكيد نون نحو لنسفعا) خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فإنها تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل إن الموضح ضرب بالقلم على قوله (لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند) بضم الباء في الأول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم يوجد في بعض النسخ المعتمدة ولا حرج عليهما في المتن وغيره (وأنواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة أحدها تنوين التمكين) والأول التمكن مصدر

أصله كما قال العبيدي فاندفع بذلك قول السهيلي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أي ألحقته نونا كما أن التنعيل مصدر نعلت الرجل إذا جعلت له نعلا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها وهذا يطرد في الحروف تقول سنيت الكلمة أي ألحقت بها سينا وكوفتها أي ألحقت بها كافا اهـ (قوله لفظا لا خطا) أتى بقوله لا خطا بعد قوله تثبت لفظا لأن التنوين في اللغة لا ينافيه الثبوت في الخط لوجوده معه ولم يقيد الثبوت في اللفظ بقوله لفظا احتاج إلى إخراج الثبوت في الخط لما صرح به من قوله لا خطا ولذلك كان هو المخرج كما يرشد إلى ذلك قوله فيما يأتي وبقولي لا خطا جعله المخرج وحينئذ فذكر قوله لفظا ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وهو أنها إذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في النطق ويحتمل أن يقال أيضا لما كان قوله تثبت لفظا لا يعلم منه محترزه وهو ثبوتها خطا لما تقدم من اجتماعه معه أتى بقوله لا خطا بيانا لمحترزه لكن يبعد هذا قوله وبقوله لا خطا لأنه لو كان اللفظ هو المخرج لكان يقول وبقولي لفظا هذا وقال الشهاب في حواشي المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها لا أو بموضعها من الألف أيضا وإلا لم يحتج لنهي توكيد في نحو لنسفعن ومن ثم كان ابن المصنف لم يحتج لذلك ولا يرد عليه زيدا في الوقف حيث تكتب بموضعها لأن المشروط خطا يكفي في بعض الأحوال كالدرج هنا وليس في العبارة زيادة على ذلك وفيه أن وجه الإيراد الثبوت في الخط والمنصوب الموقوف عليه يثبت فيه الألف حتى في الدرج فكان الأولى أن يقول كحالة الرفع والجر (قوله وبقيد عدم الخط أيضا) يريد أن قيد عدم الخط يغني عن قيد الآخر وفيه أن إغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر قال السيف الحنفي في حاشيته هذه كلها تخرج بقيد لا خطا فلا حاجة إلى إخراجها بقيد آخر قال والحق أن القيود المذكورة لبيان الواقع لا للاحتراز ويكفي لتعريفه نون تثبت لفظا لا خطا ولا يخفى أن لا يكون لفظا من لا خطا إذ ما يثبت لفظا وخطا يصدق أنه يثبت لفظا وكون المراد لفظا فقط لا دليل عليه فسقط قوله في التوشيح أن قول المصنف نون تلحق لفظا أخصر (قوله لتحركهما وصلا) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تلحق الآخر لأن هذه نفس الآخر إلا أن يقال لما كانت للإلحاق كأنها ليست آخرا حقيقة فتأمل (قوله لئلا يخرج بعض أفراد التنوين الخ) أي فلا يكون تعريف التنوين جامعا وبقي عليه أن يقول ولئلا أن يدخل النون في نحو يضربون وقفا فإنها ليست ساكنة أصالة وكذلك النون في نحو الزيدان والزيدون وقفا فلا يكون التعريف مانعا ويمكن أن يقال إنما لم ينبه الشارح على ذلك لأن النون فيما ذكر تثبت خطا فهي خارجة بقوله لا خطا (قوله لأنا نقول التنوين لحق الألف الخ) أجيب أيضا بأن الميم كما هي أول باعتبار عدم تقدم شيء عليها آخر باعتبار عدم تأخر شيء عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله أن التنوين لحق الألف أنه غير مسلم وإنما لحق الهمزة فهي لا تحذف لالتقاء الساكنين لأنها متحركة وقال بعض مشايخنا أن الهمز مع التنوين حذفا وألحق به تنوين آخر فالتقى مع الألف فحذفت الألف وحينئذ فيكون معنى بالقصر أي قبل التنوين فإنه آل أمره إلى ذلك ثم لا يخفى أن إعرابه تقديري على الهمزة المحذوفة لأنه إنما لحق الهمزة (قوله والأول التمكن الخ) فيه نظر لأن تنوين التمكين مركب إضافي منقول وقوله لتمكنه مفرد قصد به بيان معنى

تنوين التمكين وهذا معنى قول الشهاب التمكين هذا هو المعبر عنه بالأمكنية (قوله وهو اللاحق لفظا) قيد بذلك لتقييده غالب الأسماء المعربة المنصرفة ولو أريد مطلق اللحوق لم يصح ذلك التقييد لأن تنوين التمكين يلحق ما جمع بألف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالبا لما يأتي من أنها قابلة له فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظا اللاحق تقديرا فإنه لا يختص بل يكون في غير المنصرف كما سيأتي في باب الإضافة من أنه يحذف ما في المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد أو مقدر نحو دراهم فاستدل على أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا ينصبه التمييز نحو هو أحسن وجها ولا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الكلام بل قيل في المبنيات تنوين مقدر يحذف للإضافة نحو لدى زيد وكم غلاما لإنا نقول غير المنصرف خرج بقوله الأسماء المعربة المنصرفة فهو وإن كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكين كما لا يخفى والذي يفهم من تقييد اللحوق للأسماء المعربة المنصرفة بكونه غالبا الاحتراز عن اللاحق تقديرا للأسماء المعربة المنصرفة لا عن اللاحق تقديرا لغير المعربة المنصرفة التي لحقها تقديرا من غير الغالب فحينئذ الخارج بقوله لفظا لغالب الأسماء شيء واحد فأحد التقييدين لا حاجة إليه فليتأمل (قوله لغالب الأسماء) إشارة إلى أنه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بأل * فإن قيل كيف يقال لها منصرفة وليس فيها الصرف وهو التنوين. قلنا هي قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فإطلاق أنها منصرفة حقيقي كإطلاق الكاتب على القابل للكتابة مع كونه غير كاتب بالفعل وقد يتوقف في كون ذلك إطلاقا حقيقيا وقال بعضهم وجه كون المذكورات قابلة للتنوين أنها منصرفة لعدم وجود العلتين المانعتين من وجود هذا التنوين أو ما يقوم مقامها لكن منع من التنوين مانع غير ما ذكر فإطلاق أنها منصرفة حقيقة اصطلاحية لأن غير المنصرف ما يوجد فيه العلتان أو ما يقوم مقامهما (قوله والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين الخ) قال في التوشيح وأورد عليه نحو صه لو سمي به فإنه يبقى على حاله وأجاب ابن الحاجب في أماليه بأنه لا يخلو إما أن يسمى به المعرفة أو النكرة فإن كان الأول صار علما ولا يرد حينئذ وإن كان الثاني فلا يخلو إما أن تحكيه أو لا فإن حكيته ثبت في التنوين محكيا وهو على كسرة فتقول هذا صه ورأيت صه ومررت بصه كما لو سميت بسيبويه منونا فإنك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وإن لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين وأعربته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان فإن كان فيه علتان احتمل أن يجرى مجرى هند لخفته وأن يقال هو مصروف لا غير لأنه أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع إليه حتى يحمل عليه فيقال إن كان ساكن الأوسط فهو مثل هند وإن كان متحركه فهو كسقر وإنما يمكن أن يقال ذلك في مثل يد ودم وأخ إذا اتفق فيه علتان ويمكن أن يقال ما قيل أولا (قوله ورد) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضي وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضا فإذا سميت به تمحض للتمكين قال السيد فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب بأن الأصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنوشري ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكين (قوله وعلى تمكنه) قال الدنوشري الظاهر أنه عطف تفسير ويصح أن يكون من عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات) في التوشيح قال أبي في حاشيته هذا قول من يعرفه بما يدخل على المعرفة فيصيرها نكرة ولم يوجد في الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعده إلا الصوت واسم الفعل وأما إذا عرفناه بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصيره نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كما أنه ليس بنكرة كأسماء الأجناس فلا يكون حينئذ مختصا بهما لوجوده في أسماء الأجناس فرجل بالتنوين نكرة كما أنه باللام معرفة وقبل دخولها ليس بواحد منهما فالتنكير استفيد من التنوين والتعريف من اللام اهـ * قلت هذا الذي ذكره آخرا من إثبات

تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا أمكن ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الأسماء المعربة المنصرفة معرفة (كزيد و) نكرة نحو (رجل) ورجال والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاء مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد (وفائدته الدلالة) بتثليث الدال (على خفة الاسم) بكونه معربا منصرفا (و) على (تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف) شبها قويا (فيبنى ولا) يشبه (الفعل) في فرعيتين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض) الأسماء (المبنيات للدلالة على التنكير) قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها وفي اسم الصوت (تقول سيبويه) بلا تنوين (إذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك) أي اسمه سيبويه (و) تقول (إيه) بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين (إذا استزدت مخاطبك) أي طلبت منه زيادة (من حديث معين فإذا أردت شخصا ما) أي شخص كان (اسمه سيبويه أو) أردت (استزادة من حديث ما) أي حديث

الواسطة بين النكرة والمعرفة مذهب معروف لبعض النحاة حكيته في جمع الجوامع وقررته وفي شرحه في الأشباه والنظائر النحوية وإنما نبهت على ذلك لأنه قد يستغرب فيظنه من لا إطلاع له لا وجود له (قوله لأن جميع الأفعال نكرات) قال الدنوشري هذا بمعزل عما نحن فيه عند التحقيق لأن اسم الفعل حينئذ دال على لفظ الفعل ولفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منونا أو غير منون وأما الفعل إذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام في ذلك وقال الزرقاني قوله لأن جميع الأفعال نكرات يدل على أنه على هذا القول في حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك إذ هو مع عدمه معرفة باتفاق تأمل (قوله فإذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدنوشري فيه فإن أسماء الأصوات المحاكى بها ليست معرفة أو نكرة وممن صرح بأنها ليست أسماء الملاجاي وأن لها حكم الأسماء وقد يقال إنه إذا لم ينون كان معرفة بمعنى أنه محاكى بصوت غراب على وجه مخصوص وإذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتنكير في هذا المقام وإن لم يكن حقيقيا (قوله في نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه أنه قائم مقام الخ) قال الدنوشري ربما ينافي ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فإنه في مقابلته وقائم مقامه وقال الزرقاني محصل ما فهمه الشارح من الرضي أن التنوين في جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذي في مفرده وحينئذ فالتنوين والنون متساويان في قيام كل منهما مقام التنوين الذي في مفرده فأين المقابلة مع أن كلام الرضي ليس كذلك إذ قال عقب ذكره يكون التنوين في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ما نصه فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس من النون شيء من معاني أقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لأنها أقوى وأجلد بسبب حركتها اه وهذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان وتأنيث الضمير المجرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار أنه نون قوله فقط) أي لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شيء (قوله لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات) أي دلما فإن فيه العلمية والتأنيث واعترض بأنه لو كان للمقابلة في هذه الحالة وسيأتي أنه يجوز ترك التنوين أما مع الجر بالكسرة أو الفتحة والحق أن تنوين ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكين كما سيعلم من كلام الشارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتحة (قوله مردود) قال الدنوشري قد يرد هذا الرد ويقال حيث فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل له وهن جبر بالتنوين وقيل أنه نائب عن الفتحة أي النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوته في حالتي الرفع والجر ويمكن أن يجاب بأن ثبوته فيهما بطريق الاستطراد والحمل على النصب (قوله ليست هي التاء التي في الجمع) فيه نظر فقد يقال أنها هي وحمل الباقي على ما فيه التاء (قوله ولا يخفى ضعفه) قال الزرقاني لعل وجه ضعفه أن الدال على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدنوشري لعل وجهه أن الألف والتاء في مقابلة الواو والياء أيضا لا الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الأول بعينه فليس فيه ضعف (قوله فصل القاصل) أي جعله الشيء

كان (نونتهما) فقلت سيبويه وإيه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وإيه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فإذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص وإذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الفاكهي النوع (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات) مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمي بذلك لأن العرب جعلوه في مقابلة النون (في نحو مسلمين) مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضي معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اه والذي يدل على أنه لتمام الاسم ليس غير أنه ليس بتمكين خلافا للربعي لثبوته فيما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض عن شيء والقول بأنه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة أن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد فيه إلا حرف واحد لأن التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما أن الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين اه وفيه نظر لأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال آخر إن الألف والتاء في مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع وأن التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل

وليس هو عوضا عن شيء فأولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصدهنا المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع المقصود حاصل والخطب سهل (وهو اللاحق لنحو غواش وجوار) من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حال كونه (عوضا) أو لأجل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للأخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل أعيم ويعيل مصغرى أعمى ويعلى فإنهما ممنوعان الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل في زنة نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (لإذ في نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي تضاف إذ إليها) والأصل والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة إيجازا أو تحسينا فالتقى ساكنان ذال إذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة إعراب بإضافة يوم إليها خلافا للأخفش لأن إذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الإضافة في يومئذ ونحوها

عوضا عن شيء آخر (قوله وليس هو) أي فعل الفاعل عوضا عن شيء كأن الشارح فهم أن الإضافة في كلام المصنف بيانية وقد حكم بأنه عوض عن الياء فاقتضى أن فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدنوشري قد يقال لم يزعم أحد أن فعل الفاعل عوض عن شيء والتنوين هو العوض وأضيف إلى فعل الفاعل لكونه سببه فليتأمل وهو مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي فإنه قال في حواشي المتن قوله تنوين العوض أي تنوين سبب الإتيان به العوض فهو من إضافة المسبب إلى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الإضافة فيه حقيقية أولى من التعبير بتنوين العوض لكون الإضافة فيه بيانية (قوله اعتباطا) معمول للمحذوفة والحذف الاعتباطي هو الحذف لا لعلة موجبة كالحذف للتخفيف فإن التخفيف علة غير موجبة وهذا إنما يتأتى على القول بأن منع الصرف مقدم على الإعلال أما على القول بأن الإعلال مقدم فحذف الياء قياسي لأنه لالتقاء الساكنين (قوله لا عن ضمة الياء) معطوف على الياء أي وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد فإنه يرى ذلك فعنده لما حذفت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة وعوض عنهما التنوين التقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما فكل من الضمة والفتحة مقدر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين (قوله خلافا للمبرد) قال الدنوشري قد يقال لا يلزم على مذهب المبرد محذور فلا يحكم عليه بالبطلان أو الضعف إلا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال الدنوشري قد يقال لا محذور في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للمنفي لا للنفي (قوله خلافا للأخفش) أي فإنه يرى أنه تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مرفوعا بالضمة الظاهرة وكذا بالكسرة لزوال صيغة منتهى الجموع لحذف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء الخ) كيف يتأتى الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجموع الآتية الخ ولو فسر كلام المصنف بما يعم هذا بأن يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معتل الآخر لم يحتج إلى هذا وقوله مثل أعيم أي حين يجعل علما فلا يرد أن الوصف المانع مع وزن الفعل يشترط فيه أن يكون على وزن أفعل فقط وقوله ابيطر ويبيطر أي مضارعا بيطر من البيطرة (قوله واللاحق لإذ) قال في المضرب الأول لنحو جوار وفي هذا لإذ بدون كلمة نحو للإشارة إلى أن الأول له أمثلة كثيرة تحت ضابط وإن الثاني لا ثاني لإذ فيه وهو موافق لمنقول النحاة لكن ذهب بعض المتأخرين إلى قياس إذا الظرفية على إذ في ذلك وإنها إذا حذفت الجملة التي تضاف هي إليها عوض عنها التنوين كقوله تعالى وإذا لآتيناهم إذا لأمسكتم إذا لأذقناك وإذا لا يلبثون وإنكم إذا لمن المقربين وتقول لمن قال أنا آتيك: إذا أكرمك بالرفع على معنى إذا أتيتني أكرمك فحذف أتيتني وعوض التنوين من الجملة فسقطت الألف لالتقاء الساكنين قال وليست إذا في هذه الأمثلة الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل إلا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كما ترى قال في التوشيح وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي قرره لنا غير مرة في دروس الكشاف وكنت أظن أنه منفرد بذلك وأنه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقين فنقله أبو حيان في تذكرته عن ابن رزين والزركشي في البرهان وقال به الخوبي من أئمة المتأخرين وبه أقول وقد قررته بأبسط مما هنا في حاشية المغني (قوله ويوم إذ غلبت الروم) غلبت بالبناء للفاعل والروم فاعل والمفعول محذوف أي فارسا لأن هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المشار به إلى قوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون والمؤمنون إنما يفرحون بغلبة الروم لفارس لأن الروم أهل كتاب (قوله وليست هذه الكسرة كسرة إعراب الخ) قال الدنوشري هذا رد لمذهب المجتهد بغير دليل قوي (قوله لأن إذ ملازمة للبناء) كالمصادرة على المطلوب مع أنه لا يسلم الملازمة المذكورة ولكون البناء عارضا لذكر الجملة وتعرب إذا حذفت الجملة عنده ولا محذور في ذلك فإن فيه رجوعا إلى الإعراب الذي هو أصل في الأسماء ويكون التنوين تنوين تمكين

من إضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض إذا قطعا عن الإضافة مع أنه ذكره في المغنى لأن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن ألف بكجندل أصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الألف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغنى أنه للصرف (وهذه الأنواع الأربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الأربعة لنافى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية ولتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحويين منهم الموضح في المغنى على هذه الأربعة (تنوين الترنم) أي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا أن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن وكذا قال شارح اللباب إنما سمي به لوجود الترنم وذلك لأن حرف العلة مدة في الحلق فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم لأن التنوين غنة في الخيشوم اه وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية

(قوله من إضافة أحد المترادفين) أي فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ووجهه أن يوم الزمان وإذ الزمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله نحوى الحجاز وقال السيف الحنفي في العناية للمصنف تنوين العوض ضربان أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جوار وغواش أي لكل منقوص ممنوع من الصرف والثاني ما هو عوض عن مضاف إليه أما مفرد كنحو كل وبعض وأما جملة وهو اللاحق لإذ (قوله لأن التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظر بيناه في حواشي الفاكهي (قوله وهذه الأنواع الأربعة الخ) أورد عليه أنه بقي من أنواعه أربعة أخر ستأتي في كلام الشارح وهي أيضا من خواص الاسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادى في الضرورة وتنوين شذ . قال المصنف في تعليقه والحق أن الأولين من الصرف وقد يقال به في الثالث أيضا لأن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الإعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتنوين ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص في كلامه إضافي بالنسبة للترنم والغالي بدليل قوله وزاد بعضهم الخ أو أن في مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الجوابان منافيان لقول الشارح فقط وفي التوشيح تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الأنواع التي ذكرها مستوية في إطلاق التنوين عليها لأن ذلك شأن الجنس وأنواعه كما يستوي الاسم والفعل والحرف في إطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح متى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف أي التمكن فإذا أريد غيره من التنوينات فقيد قيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الألف واللام إذا أطلقت فإنما يراد التي للتعريف فإذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت اه وهذا قد يعطى أن التنوين حقيقة في الأول مجاز في الباقي لأن التقييد شأن المجازات وقد لا يعطيه بدليل ما ذكره في الألف واللام فإنها في الموصولة حقيقة بلا شك وقد يتأيد الأول بما ذكره صاحب اللباب من أن التنوين الخاص بالاسم ثلاثة وأسقط المقابلة ووجهه شارحه بأنه يرى أنه داخل في التمكين وذكر ابن الحاجب في شرح منظومته الوافية ما نصه ولعني بالتنوين تنوين التمكين والتنكير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكأنه يرى دخولها في التمكين وهذا كله وإن لم يرجح ففيه دلالة على أن تنوين التمكين هو الأصل والباقي فروع وقد قررت في حاشية المغنى وفي الأشباه والنظائر أن كل باب ذي أدوات ففيه أداة هي الأصل وباقي أدواته فروع كالألف أصل أدوات الاستفهام ويا أصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف فلا يبعد أن يكون التمكين أصل أدوات التنوين اه * أقول وفي دعوى أن للتنوين أدوات تأمل وإنما هو أداة واحدة تأتي لمعان كما يظهر نعم يتجه أن يسأل هل هي حقيقة في التمكين مجاز في غيره أو وضعت للجميع على طريق الاشتراك (قوله أي المحصل للترنم) حاصل الكلام في المقام أن الترنم إن كان عبارة عن (١) فيقال تنوين الترنم من غير تأويل بل لا يصح التأويل وإن كان عبارة عن مد الصوت فقيل لا يجوز أن يقال ذلك لإيهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أي ترك الترنم والإضافة لأدنى ملابسة (قوله أبدل منها) قال الدنوشري فيه تأنيث الضمير الراجع لحرف العلة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو العلة أو يقال أنث باعتبار الخبر وهو مدة اه ويرد على الجواب الثاني أن تأنيث الخبر هنا إنما هو بسبب اكتساب المبتدأ التأنيث من المضاف إليه فلا يقال الجواب الأول ولا يصح أن يجاب من أصل الإشكال بأن الحرف يذكر ويؤنث لأن ذلك في حروف التهجي كالباء والجيم لا في لفظ حرف الذي الكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أو يقال الإضافة لأدنى ملابسة ومعنى تنوين الترنم التنوين الذي يجاء به عوضا منه أو الحاصل بسببه أي بسبب كراهته وإرادة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها أي ضحى يومها إذا العشية لا ضحى لها .

(١) بياض بالأصل

(قوله وهو اللاحق للقواف) قال اللقانى أى آخر القوافى بقرينة ما سبق وفيه إشكال إذ آخرها على ما سيصرح به حرف المد فتنوين الترنم يلحق حروف المد المذكورة لقضية ما ذكر وليس كذلك إذ التنوين بدل من حرف المد لا لاحق به (قوله فلحق العروض والقافية) كان غرضه الاعتراض على المصنف فى تقييده بالقوافى فقد قال الحفيد ينبغى أن يقول والأعاريض المصرعة وإلا فكيف يصح التمثيل بقوله * أقلى اللوم عاذل والعتابا * ويمكن أن يقال كلام المصنف مبنى على أن كل شطر بيت قال اللقانى فيه أى قوله أقلى الخ شاهدان والتمثيل بهما مبنى على أن كل مصراع بيت وإلا فالشاهد فى أصابن فقط إذ القافية هى آخر البيت (قوله أفد الترحل) أفد بكسر الفاء بمعنى قارب ويروى أزف وهو كأفد وزنا ومعنى (٣٦) وقوله لما تزل بضم الزاى (قوله فعبر أولا الخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين متنافيين والأظهر أن المصنف عبر أولا بترك المضاف موافقة لقول ابن مالك فى شرح الكافية وأتى ثانيا بالمضاف موافقة لشيخه حيث قال لا بد من الإتيان بالمضاف دفعا للإيهام إشارة إلى جواز الأمرين وبه يعلم أن ابن مالك أشار لما سلكه فى شرح العمدة والتسهيل إلى جواز الأمرين ولم يجمع بين قولين مختلفين وقال الحفيد * فإن قيل بين هذا أى قوله لترك الترنم وبين قوله أولا تنوين الترنم تخالف . قيل معنى قوله تنوين الترنم أى الترنم الحاصل من الخيشوم ومعنى قوله لترك الترنم أى الترنم الحاصل من أحد حروف الإطلاق فلا تخالف (قوله زيادة على الوزن) حال لا مفعول له لأن الزيادة ليست السبب فى اللحاق بل هو معنى آخر فليتأمل (قوله ومن ثم سمى غاليا) لأنه زيادة على الوزن والغلو فى اللغة الزيادة (قوله وسمى الأخفش الحركة التى قبل) وهى الكسرة لأنها الأصل فى حركة التقاء الساكنين كقولهم يومئذ وصه فكسر وأما قبل التنوين (قوله أنه إنما سمى غاليا لقلته) وقوله فيما يأتى واختار ابن الحاجب حاصله أنه خالف الأخفش فى التسمية وقال إن الأولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما فى نحو اضربا وأن هذا أولى من أن يقال على يومئذ لأن ذاك له أصل فى المعنى وهو العوض من المضاف إليه ويرد عليه أنه لا يفرق غلا الشىء بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشىء لازم عن قلة وجوده وأما غلا الشىء بمعنى زاد فثابت وكذلك قياس التنوين على التنوين أولى لاتحاد جنسهما ولأنهما يكونان فى الاسم والنون لا تكون إلا فى الفعل ثم أن فتحة اضربا للتركيب كما فى خمسة عشر لا لالتقاء الساكنين بدليل والله لتضربن وبدليل ردهم حرف العلة فى نحو

(وهو اللاحق للقواف) جمع قافية وهى من آخر متحرك فى البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذى قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة فى البيت (المطلقة أى التى آخرها حرف مد) وهو الألف والواو والياء المولدات من أشباع الحركة وتسمى أحرف الإطلاق وقد تلحق الأعاريض المصرعة وهى التى غيرت لتوازى ضروبها عند حذف حرف الإطلاق (كقوله) وهو جرير (أقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى إن أصبت لقد أصابن) فلحق العروض والقافية وهما العتابن وأصابن (الأصل العتابا وأصابا فجىء بالتنوين بدلا من الألف) والأول اسم والثانى فعل وأقلى أمر من الإقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة وقولى لقد أصابن مقول لقولى وجواب الشرط محذوف تقديره إن أصبت أنا أو إن كنت نطقت بالصواب فلا تعذل وقولى لقد أصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة : أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد

الأصل قدى فجىء بالتنوين بدلا من الياء (لترك الترنم) على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم وهو التغنى إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون فى مكانها فى لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلا لأنهم يدعون القوافى على حالها فى الترنم فعبر أولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك فى شرح العمدة نظرا إلى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا إلى ما صرح به سيبويه وأصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق فى غير القوافى كقراءة بعضهم والليل إذا يسر بالتنوين كما ذكره فى المغنى فى حرف الكاف (وزاد بعضهم) وهو الأخفش والعروضيون كما قاله فى المغنى (التنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيدة) أى التى يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والأعاريض المصرعة (زيادة على الوزن) فهو فى آخر البيت كالخزم بمعجمتين فى أوله (ومن ثم سمى غاليا) وسمى الأخفش الحركة التى قبل لحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمى غاليا لقلته ونفاه السيرافى والزجاج وزعما أن الشاعر زاد أن فى آخر البيت إيذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفى هذا توهيم الأخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما فى صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا وقال هو أشبه قياسا على ما له أصل فى المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض المصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا فى فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم أيضا ورد

على من جمله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجانى لحق أمارة على الوقف إذ لا يعلم فى الشعر المسكن الآخر أواصل أنت أم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف فى نحو قام زيد ووقع فى شرح اللب أن هذا التنوين إنما يلحق الكلم إذا أريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الأول بأول البيت الثانى اه والتحرير هو الأول ولهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة * وقاتم الأعماق خاوى المخترقن * والفعل كقول العجاج * من طلل كالأتحمى انهجن * والحرف (كقوله) وهو رؤبة على ما قيل (قالت بنات العم ياسلمى وإنن * كان فقيرا معدما قالت وإنن) فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن، والمعنى قالت بنات العم ياسلمى أترضين به وإن كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وإن كان فقيرا معدما واختلف فى هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالى على أقوال أحدها أنهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة أل والاتصال بغير الاسم والثانى أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه فى نحو رأيت زيدا قاله ابن معروف وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وان الغالى نون إن حذفت الهمزة والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك فى التحفة وتبعه ابنه فى نكت الحاجبية (انهما) ليسا بتنوين بل هما (نونان زيدتا فى الوقف) وتقدم حكايتهما فى شرح اللب (كما زيدت نون ضيفن) للطفيل (فى الوصل والوقف) وجه التشبيه الزيادة فى الوقف خاصة (وليسا من أنواع التنوين) حقيقة (فى شىء لثبوتهما مع أل) كالمثالين والمخترقن (وفى الفعل) كأسا بن وانهجن (وفى الحرف) كقدن وانن أول الأمثلة للترنم وثانيهما للغالى (وفى الخط والوقف وحذفهما فى الوصل) وليس شىء من أقسام التنوين كذلك (وعلى هذا التقرير (فلا يردان على من أطلق) من النحويين كالناظم (ان الاسم يعرف بالتنوين إلا من جهة أنه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما فى نفس الأمر فلا) يردان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وفى المنادى المضموم كقوله * سلام الله يامطر عليها * وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة فإنك تحكى اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم فى قوله: مكن وقابل وعوض والمنكر زد * ورنم اضطر غال واحك ماهمزا

قومن واقعدن بخلاف نحو قم الليل (قوله وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف) قال الدنوشرى قد يقال إن ماذكره عنده فإن التنوين فيه أمارة على عدم الوقف وعدم التنوين أمارة عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجاب بأنه نظيره فى أصل التفرقة بين الوصل والوقف لا أنه نظيره من كل وجه فليتأمل (قوله وقاتم الأعماق) أى مغبر النواحى والأطراف وهو وصف لمكان وقوله خاوى المخترقن المخترق مهب الرياح أى خالى الموضع الذى يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح والقصد أنه لا أنيس به والأتحمى بالتاء المثناة والمهملة البرد ومعنى انهجن خلق والتمثيل بهذا ليس كما ينبغى فإنه من تنوين الترنم لا الغالى إذ هو بدل من الألف لأن أصله انهجا كما يعلم من ذلك بقية الأبيات وصدر هذا المصراع وهو * ماهاج أشجانا وشجوا قد شجا * لا كما زعمه ابن الناظم من أنه * ياصاح ما هاج العيون الذرفا * فإن عجزهذا * من طلل أمسى يحاكى المصحفا * (قوله أما باعتبار ما فى نفس الأمر فلا) أى بحسب الاصطلاح فإنهم اصطلحوا على أن التنوين هو المعرف بما تقدم ولابد من إثبات ذلك وإلا لم يصح الرد عليه لجواز أن يكون هذا التعريف لنوع من أنواعه وحاصل هذا يرجع إلى الاختلاف فى نقل الاصطلاح فمن سمى ماذكر تنوينا يقول اصطلحوا على أن التنوين اسم لما هو أعم مما ذكرتم ومن لا يسمى ماذكر تنوينا يقول اصطلحوا على أن التنوين اسم لما عرفناه لا أعم فليتأمل وقال الشهاب القاسمى فى حواشى القاقانى لقائل أن يقول الحقائق الاصطلاحية ليست أمورا حقيقية واقعة حتى تطابق الواقع تارة وتخالفه أخرى بل هى أمور اعتبارية فأى فرد اعتبر لتلك الحقيقة كان منها وأى فرد لم يعتبر لها فليس منها ولا تعلق للواقع بذلك وحينئذ فمن يقول أن تنوين الترنم والغالى من التنوين يكونان عنده تنوينا حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الأمر إذ لا مدخل لنفس الأمر فى مثل ذلك لأنه اعتبارى اصطلاحى فنى قوله اما باعتبار الخ نظر (قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقانى تسميته شاذا وعطفه على تنوين التنكير يدل على أنه ليس بتنوين تنكير وذلك لأن أسماء الاشارة لا تقبل التنكير لكن سماه بعضهم تنوين التنكير قال الرضى ما معناه وإنما سمى تنوين التنكير وإن كان أولا معرفة لأن التنوين كالكاف فى افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاء معرفة لأن التنوين كالكاف فى إفادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاء كأولئك ألغازه فى بحث أسماء الاشارة (قوله مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة) الغرض من هذا أن التسمية وقعت بالمنون من غير اعتبار حركة معينة (قوله والمنكر زد) قال الزرقانى أى زده على التناوين الثلاثة فتصير أربعة والستة الباقية وقوله ماهمزا اشارة إلى تنوين المهموز وهو الشاذ اه وعلى هذا فليس قوله زد إشارة إلى شىء ويحتاج أنه دخل فى الضرورة قسمان تنوين المنادى وصرف ما لا ينصرف كما صنع الشارح ولا يخفى ما فيه إذ الظاهر هو جعل الضرورة قسما واحدا تحته

أراد لتكون الأقسام عشرة وبعضهم خص تنوين الصرف بتنوين ما لا ينصرف وسمى تنوين المنادى تنوين الزيادة فيكون قوله رد إشارة إليه (قوله وضمها) قال الشهاب القاسمى لا يجوز الضم لأنه مصدر انتهى ويجاب بأن هذا مصدر سماعى لا قياسى وقد صرح فى القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أى إدخال إذ هو الذى يصدق عليه النداء المنفى (قوله وقد تدخل فى اللفظ) تقدم ما فى نظير هذه العبارة فى الجر (قوله فقيل يا فيهما الخ) رد المصنف فى التعليقة الجوابين بأن التأويل بذلك إنما عرف بعد استقرار أن ما دخلت يا عليه فى مثل ذلك ليس اسما ونحن إنما نخاطب بهذه من يجهل الاسم ليعرفه بها لا من يعرف الاسم من غيره ورد بعضهم الأول بأنه كما لا ينادى إلا الأسماء لا يليه إلا الأسماء لأن التنبيه يستدعى منبها وهو المنادى ورد الناظم فى التوضيح الثانى بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال اللقانى إن قلت النداء هو الدعاء وهو وصف المنادى بالكسر والكون المذكور وصف الكلمة (٣٨) فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناداة بل المنادى مدلولها قلت المنادى المفسر بها مأخوذ من نودى لا من نادى والمراد بندائها كون مدلولها منادى أى مدعوا انتهى وحاصل جواب الإشكال الأول أن النداء هنا مصدر نودى المجهول لتكون العلامة راجعة للفظ لا المعلوم وإلا فات ذلك لكن يرد عليه أن مذهب البصريين أن المصدر الصريح لا يكون من المجهول دفعا للبس وأجاب الشهاب القاسمى عن الإشكال الثانى بقوله لك أن تقول الكلمة نفسها مناداة اصطلاحا (قوله أى مطلوبا إقبالها) أى إقبال مدلولها على ما مر وقد يرد على المصنف أنه على عدم جعلهم العلامة كون الاسم مفعولا به مع أن كونه منادى إنما اختص بالاسم وصح أن يجعل علامة عليه لأن المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون إلا اسما بأن كونه مفعولا به علامة خفية لا يدركها المبتدى ولا شك أن كون الكلمة مناداة أى مطلوبا إقبالها أخفى لم إذا أريد بالنداء دخول حرف النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا لأن دخول حرف النداء محسوس وذاك معقول (قوله غير الموصولة) هذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر له لا يحتاج لذلك (قوله فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال فى التوشيح يبنى على رأى الناظم وإلا فقد صرح بمخالفته فى المغنى وأن ذلك خاص بالشعر وفى شرح الشذور انه ضرورة قبيحة انتهى ، أقول ليس فى كلام المصنف ما يقتضى أن دخولها عام أو خاص اختيارى أو غيره وحينئذ دخلت عليه لا تطرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا إلا بتكلف أن العلامة دخولها دخولا لا ضرورة فيه ولا قبح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر (قوله الترضى حكومته) كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفرد أو لا محل لها لإطلاق أن جملة صلة الموصول لا محل لها محل خلاف ما بين الدمامينى وغيره بسطناه فى حواشى الفاكهى (قوله متمكن من أن يقول المرضى) لا يقال أنه غير متمكن من ذلك لأن حكومته مؤنث والمرضى مذكر

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمد مع كسر النون وضمها (وليس المراد به) أى بالنداء (دخول حرف النداء) كما يوهمه قول ابن مالك فى شرح العمدة لأن النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى (لأن يا) خاصة (قد تدخل فى اللفظ على ما ليس باسم) حرفا كان أو فعلا فالأول (نحو يا ليت قومى) والثانى نحو (ألا يا اسجدوا) لله (فى قراءة الكسائى) رحمه الله فإنه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا واختلف فى توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف التقدير يا قوم ليت قومى ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس فى الأمر كالآية والدعاء كقوله ألا يا اسلمى (بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أى مطلوبا إقبالها بحرف مخصوص (نحو يا أيها الرجل) ويا أيتها المرأة (ويا فل) بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم (ويا مكرمان) بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والأخفش وصاحبا الصحاح والقاموس ويا ملأمان للئيم الدنىء الأصل الشحيح النفس وإنما خص هذه الأسماء بالذكر لملازمتها النداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة إلا كونها مناداة العلامة (الرابعة أل) بجميع أقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالفرس) من غير العقلاء (والغلام) من العقلاء (فأما) أل (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر أنه من أقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه فى شرح الشذور (كقوله) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم الترضى حكومته *) ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

فأدخل أل على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين الحكم يحكم الخصمان فى الأمر والترضى بإدغام اللام فى التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذى سوغ دخول أل على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضى حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضى قيل وقد سبقه إلى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج وأما أل الاستفهامية فقد

وقد قال ابن الخباز إنما لم يقل المرضى لأن المسند إليه مؤنث لأنا نقول هذا لا يمنع التمكن لأمرين الأول المؤنث المجازى لا يجب تأنيث عامله المسند إليه كطلع الشمس والثانى أن حكومته مصدر فمعناه الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظرا إلى المعنى وإن كان اللفظ مؤنثا (قوله أى إلى الاسم) الأظهر جعل الضمير هنا وفى قوله أن تنسب إليه راجعا إلى اللفظ أو الشىء ورجوعه للاسم فيه دور وقبل قولهم الإسناد إليه كالمعمول به لغلبة الاستعمال لا يقتضى الضمير مرجعا والمعنى الخامسة العبارة التى يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لا فرق بين الإسناد المعنوى) هو أن تنسب للكلمة ما لمعناها وقوله واللفظى هو أن تنسب لها ما للفظها وهذا مذهب الجمهور وجرى عليه الناظم فى الكافية الشافية لكنه فى التسهيل خص الإسناد بالمعنوى (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد الجرجانى قدس سره ورد على الرضى فى جعله الإسناد فى هذين معنويا وأن المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسها بل ضرب آخر ومن أخرى مدلول عليهما بهما بأن ذلك غير صحيح لأن دلالة الألفاظ على أنفسها إن سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها فى المهملات قال والتحقيق أن الألفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية فى أنفسها بل بالقياس إلى ما وضعت هى بإزائه من المبانى فإذا أردت أن تحكم على لفظ بما ثبت له فى نفسه وتلفظت به وأجريت الحكم قلت ضرب مثلا مركب من ثلاثة أحرف لم يكن هناك ضرب دالا على شىء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسا محكوم عليه بذلك وكذلك إذا حكمت على لفظ بالقياس إلى ما وضع له وعين بإزائه كما إذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه إلا نفس ما تلفظت به وإن كان اتصافه بالمحكوم عليه مستفادا له من غيره والمقصود أنه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه واسمية المبتدأ وحمل الفعل وذكر متعلق الحرف أحوال لها إذا استعملت فى معانيها ولعل الناظم فى التسهيل يجنح لما قاله السيد ويقول بمثله فلا يلزمه ما قاله المصنف فى الباب السابع من المغنى من غلط النحاة فى قولهم الفعل لا يخبر عنه والحرف لا يخبر به لأن كلام النحاة محمول على ما إذا استعمل الفعل والحرف فى معناهما فتدبر (قوله أو أعرب) قال الزرقانى يرد عليه أن من الأدوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الإعراب والجواب عن ذلك أن القاعدة فيما إذا أخبر عما هو على حرفين أن يزاد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الأخير فيقال من حرف جر بتشديد النون قال الشاعر • إن لوا وإن ليتا عناه • فشدد الواو أى أن قوله لو وليت عبث لا فائدة فيه أنشد هذا الرضى فى باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من أنه يقال منّ بتشديد النون يقتضى أن القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحا أو هو ما مشى عليه الرضى وقال فى الكافية بعد هذا البيت وضعف الثانى فى لو وما أشبهها وفى التسهيل وإن كان ما سمى به حرف هجاء ضعف ثانيهما إن كان حرف لين قال بعض شراحه فإن كان ثانيهما صحيحا نحو من وعن أعربته كيد ودم ولم تضعف وفى إعرابه نظر على رأى المصنف لأنه يعتبر الشبه الوضعى فى البناء إلا أن يكون بنى ذلك على عدم اعتباره وهو ظاهر قول سيبويه (قوله واجعلنها اسما) أى اجعل تلك الأداة التى نسبت لها الحكم اسما للإسناد إليها والإسناد مطلقا من علامات الاسم (قوله إحداها تاء الفاعل) عدل عن قول الناظم تاء فعلت إما لقصوره على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير المخاطب أو لبيان أنه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك الجواز أن يقرأ فعلت بفتح التاء وكسرها وضمها ولا مرجح لأحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) فى حاشية السيف الحنفى الإضافة فى قوله تاء الفاعل بيانية والمراد بالفاعل الفاعل المعنوى فلا يرد أن هذا يصدق على التاء من قولك ما قام إلا أنت من جهة أنها منسوبة إلى أن التى هى الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل فى تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والإيراد وأنهما انتفيا فى

تدخل على الفعل الماضى نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة (الخامسة الإسناد إليه) أى إلى الاسم من قوله بتمييز الاسم (و) معنى الإسناد إلى الاسم (هو أن تنسب إليه ما) أى حكما (يحصل به الفائدة) التامة (وذلك) الإسناد (كما فى) نسبة القيام إلى تاء (قمت و) كما فى نسبة الإيمان إلى (أنا فى قولك أنا مؤمن) واستفيد من هذين المثالين أنه لا فرق بين تأخر المسند إليه وتقدمه ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلا أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند فعلا أو وصفا ثم لا فرق بين الإسناد المعنوى كما مر واللفظى فى نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جر إذ لا يسند إلا الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما قال فى الكافية :

وإن نسبت لأداة حكما • فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء .

(فصـــل يتجلى الفعل) ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف (بأربع علامات) ذكرها فى النظم بقوله

بتا فعلت وأتت ويا افعلى • ونون أقبلن

(إحداها تاء) ضمير (الفاعل) فى المعنى فالدور مدفوع والإيراد ممنوع أما الدور فلأنه أخذ الفاعل فى علامات الفعل وأخذ الفعل فى تعريف الفاعل وأما الإيراد

الجواب عن الدور بما حاصله أن الفاعل الذي أخذ في تعريف الفعل هو المعنوي والفاعل الذي أخذ الفعل في تعريفه الاصطلاحي وأما الجواب عن الإيراد فحاصل جواب الشارح أن المراد تاء هي ضمير والتاء في أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف الحنفي أن الإيراد مبني على أن المراد تاء منسوبة إلى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هي الفاعل وهذه ليست كذلك ومآل الجوابين واحد وملحظهما مختلف فالشارح قدر في العبارة مضافا والمحشي جعل الإضافة بيانية (قوله أو مخاطبا نحو تباركت) قال في التوشيح فيه إيماء إلى ما قاله ابن مالك في شرح الكافية انفردت تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بإلحاقها تبارك قال العجيمي في شرحه قيل وفيه نظر إذ لا مانع أن يقال تباركت أسماء الله بلحاق تاء التأنيث الساكنة وفي قوله تبارك اسم ربك ما يؤيد ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم في شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ (قوله تاء التأنيث الساكنة) قال العجيمي زاد الأمين المحلي المنسوب معناها إلى الفاعل ولا بد كما قيل من ذلك ليحترز عن نحو ربت وثمت قال * فإن قلت فما وجه تقديم تاء فعلت وتاء أتت على ياء افعلي ونون أقبلن والجمع من خواص الفعل . قلت اختصاصهما بالماضي والماضي مقدم على غيره من الأفعال إذ كل حادث مسبوق بأراد الله تعالى إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون فأوقع الماضي الذي هو أراد أولا وياء افعلي ونون أقبلن يشترك فيهما المضارع والأمر * فإن قلت إذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أتت . قلت لأنها لا تلحق في وجه من الوجوه إلا الفعل وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف في كلامهم قليلا كربت وثمت وأيضا فإن تاء فعلت أحد ركني الإسناد دون تاء أتت كذا في التوشيح وليتأمل قوله وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف مع قوله أولا زاد الأمين المحلي المنسوب معناها الخ فإن هذا لا يتصور إلا مع قطع النظر عن تلك الزيادة (قوله بحركة الإعراب) (٤٠) أي بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل في المتحركة بحركة البناء أخذه من المرادي وقد علمت أنه لا حاجة إليه لعدم ورود ربت وثمت على ما زاده المحلي فاصل المصنف يوافقه (قوله فتختص بالاسم كقائمة) أي إذا كانت في الآخر أو الكلام في التاء المتمحضة للتأنيث فلا يرد أن المتحركة حركة بناء تكون في الأفعال أولا كتقوم هند لأنها لحقت أولا وتدل على التأنيث والمضارعة (قوله وبالاسم) نحو لا حول ولا قوة (قوله وبهاتين العلامتين) قال اللقاني قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لها ولا لاغة إذ (*) لم يفعل النفي ولا الرجاء فليتأمل * فإن قيل فإن لم يفعلاهما فقد قاما به فيكون فاعلا . قلت فيكون حينئذ نافيا أو منفيا وراجيا وهو باطل ضرورة وقد تبين بهذا أن الرد بالتاء الساكنة نظرا إذ تاء التأنيث هي الدالة على تأنيث الموصوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كقامت هند أو غيره كقائمة والتاء اللاحقة للأفعال الأربعة ليست كذلك أما ليس وعسى فلأن مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما كما مر وأما نعم وبئس فلأن معناهما إن كان أمدح أو أذم فكذلك وإن كان حسن وقبح فلأن الفاعل هو الحسن أي الماهية الحقيقية وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة فالمتجه أن ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية ورجائها ونعم وبئس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيها لمشاكلة لفظ ما بعدها لما قاله المخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده انتهى وأجاب الشهاب القاسمي بأن المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وإن لم يكن فاعلا في ليس وعسى وتاء التأنيث الدالة على التأنيث في الجملة وإن لم تكن للتأنيث في نفس الأمر بل في نعم وبئس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقاني من بطلان كون الفاعل نافيا وراجيا غير ظاهر في تاء المتكلم أما فيها فلا يظهر لأن المتكلم ناف وراج فتأمل * أقول ويمكن أن يجاب في تاء المخاطبة بأن معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو ما تت هند ومن قال معناها النفي مراده الانتفاء لأن المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل به والمراد بأنت الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم (قوله قياسا على ما النافية الخ) قال أبو البقاء في اللباب أما ليس فمن البصريين

ولأنه يصدق على أن من قولك ما قام إلا أنت أنها فاعل لأنها منسوبة إلى الفاعل مع أن أن هي الفاعل وهي اسم على الأصح اتصل بها تاء العلامة (متكلما كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبا نحو تباركت) بفتح التاء وأحسنت بكسر التاء العلامة (الثانية تاء التأنيث الساكنة) في الأصل (كقامت وقعدت) ولا التفات إلى عروض الحركة نحو قالت أمة بنقل حركة الهمزة إلى التاء وقالت امرأة العزيز وقالتا أتينا طائعين بكسر التاء في الأولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما (فأما المتحركة) بحركة الإعراب (فتختص بالاسم كقائمة) وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة (وبهاتين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة (رد على من زعم) من البصريين (حرفية ليس) كالفارسي ومن تابعه كأبي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي

(*) هكذا بياض بالأصل الذي بأيدينا ولعل الكلمة التي كانت هي فيه هي مدلولها ، فيكون الكلام إذ مدلولها لم يفعل الخ أو نحو ذلك تأمل اه

من قال هي حرف وأن الضمير المتصل بها لشبهها بالأفعال كما اتصل الضمير بها على لغة من قال في التثنية هاءا وفي الجمع هاءوا وأبو علي يشير إليه في كتبه كثيرا ويقوى ذلك أنها لا تدل على زمان وأنها تنفي كما تنفي ما وأنهم شبهوها بها في إبطال عملها بدخول إلا على الخبر في قولهم ليس الطيب إلا المسك بالرفع فيهما ومن قال هي فعل احتج باتصال الضمائر وتاء التأنيث الساكنة وسلبت التصرف لشبهها بما ويدل على أنها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ما (لقبولها التاءين) ولاتصال الضمائر بهما (قوله على من زعم اسمية نعم وبئس) سيأتي في بابهما أن في نقل الخلاف فيهما طريقين وفي التبيين لأبي البقاء قال الكوفيون هما اسمان وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف كأنك إذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذف الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة الأولين أوجه أحدها اتصال ضمير المرفوع بها كما حكى الكسائي نعموا رجال الزيدون وإذا لم يظهر كان مستترا وأضمر على شريطة التفسير كما كان ذلك في قولهم ربه رجلا وهذا لا يكون في الأسماء الوجه الثاني أن تاء التأنيث الساكنة تتصل بها كقولك نعمت المرأة هند وهذا لا يكون في الأسماء . فإن قيل التاء قد تتصل بالحرف نحو ربت وثمت ولات فلا يدل اتصالها بنعم على أنها فعل قيل اتصالها ساكنة بنعم دليل على أنها فعل وليس كذلك ثم ورب لأنها محركة ويدل على الفرق بينهما أن التاء في نعمت

تدل على تأنيث الفاعل كدلالة التاء في قامت والتاء في ربت وثمت تدل على تأنيث الكلمة في نفسها لا على التأنيث في غيرها وحكم لات حكم ربت ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا لاه ولم يقف أحد على نعمت بالهاء . فإن قيل لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز أن يقال نعم المرأة هند قيل ودخولها أحسن وأما حذفها فلأن المرأة في معنى الجنس فكان التذكير لذلك على أن الحجة في جواز دخولها لا في وجوبه (تنبيه) قال ابن أياز في شرح الفصول اعلم أن التاء الساكنة لاحقة للفعل فإنها دالة على تأنيث فاعله لأن الفعل لا يقبل التأنيث لأن مدلوله المصدري الذي هو جنس مطلق والجنس موضوع على التذكير ولأن الأصل في التأنيث هي الحقيقة التي لها فرج وبإزائه ذكر كامرأة وبقرة ونعجة وناقة وهذا إنما يتصور في الأسماء فلما امتنع التأنيث الحقيقي حمل غيره في المنع عليه وأما عبد القاهر الجرجاني فإنه سوغ تأنيث الفعل تأنيثا لفظيا قال ولا معنى لتأنيث اللفظ إلا أنه توجد فيه أمارة التأنيث فيصدق بها تأنيثه وتأنيث غيره ولولا ذلك لكان قولهم أنث الفعل خطأ (قوله فهات بمعنى ناول) قال في البسيط وأما هات زيدا ففيه مذهبان أنه اسم للفعل مسماه أعط وكسر آخره هربا من الساكنين ويعتذر عن بروز الضمير معه بقوة شبهه بالفعل والمذهب الثاني ويعزى إلى الخليل أنه فعل والهاء في أوله بدل من همزة آتي يؤاتي ودليل فعليته أنه يتصرف مثل تصرف رام فيقال هات وهاتيا وهاتوا وهاتي وهاتين وفي التنزيل هاتوا برهانكم انتهى وقال ابن خطيب المنصورية كلام ابن هشام هذا يدل على أن هات هذا لا يستعمل إلا على صيغة الأمر وليس كذلك فإنه يقال هاتى للماضي بمعنى عاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه ما يدخل على هاتى من علامات الأفعال قال * لله ما يعطي وما يهاتي * أي وما يأخذ قال وقيل أصله آت قلبت همزته هاء ولا يقال فيه إلا هات بكسر التاء لأنه أمر من هاتى كعاطى (قوله وهو رؤبة) كذا وقع للعيني وفي التوشيح قوله أقائلن كذا أورده المصنف وغيره وقال ابن دريد في أماليه أخبرنا أبو عثمان التوزي عن أبي عبيدة وقال ابن دريد في أماليه أتى رجل من العرب

(و) رد على من زعم حرفية (عسى) من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح أن ليس وعسى فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين تقول لست وليست وعسيت وعست (وبالعلامة الثانية) فقط وهي تاء التأنيث الساكنة (رد على من زعم) من الكوفيين كالفراء (اسمية نعم وبئس) لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتأولها المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والأصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم وإنما لم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لأن تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فإنهما يقبلان العلامتين كما مر . العلامة (الثالثة ياء) ضمير المؤنثة (المخاطبة كقومي) يا هند (وبهذه) العلامة (رد على من قال) كالزمخشري (أن هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسما فعلين) للأمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كالذي في ارم والمحذوف من تعال الألف كما في اخش . العلامة (الرابعة نون التوكيد شديدة) كانت نحو ليُنبذن (أو خفيفة) نحو لنسفعا ويجمعهما (ليسجنن) بالتشديد (وليكونا) بالتخفيف (وأما قوله) وهو رؤبة

أمقتلنا حبلت جحدها فألفات تقول   أريت أن جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا   أقائلون أحضرى شهودا *
فظلت من شر اللداة كيدا * كاللذ تربى صائدا فاصطيدا وكذا أورده السكرى فى كتاب أشعار هذيل ونسبه لرجل من هذيل وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانتفت الضرورة وأورده ابن الدهان فى الغرة بلفظ أقائلن احضرى الشهود اوقال إنما جسره على ذلك حمله فى الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم فى قوله :

وماأدرى وظنى كل ظن * أمسلمنى إلى قومى شراحى

(قوله ينكر وقوع ذلك منه) قال الزرقانى أى ينكر وقوع إحضار الشهود منه وذلك لأن الاستفهام فى قوله أقائلن إنكارى ووجه إنكار ذلك أن من كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضر وذلك لايصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم أدغم التنوين فى نون أنا) أى بعد تسكين التنوين لأنه نقلت إليه الفتحة فصار مفتوحا فيحتاج للتسكينه قال الزرقانى وفى كل من الوجهين المذكورين مرجح ومسقط وذلك لأن الحذف على الأول احتباطى وهو غير قياسى والإدغام على الثانى غير قياسى لأن المحذوف لعلة كأنه موجود (قوله وعليهما اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا الشنوانى : فيه أمور أحدها ما ذكره أنه يعتبر فى المقيس الخ فيه انظر من وجهين : الاول أنه يعتبر فى المقيس أن يكون على وزان المقيس عليه فى علة الحكم لافى غيرها وقد ذكر بعضهم أن القياس فى العربية على أربعة أقسام حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد ومثل لكل نوع بما يطول الثانى : سلمنا ماذكره لكن نقول أن الألف الثانية فى المقيس عليه محذوفة وصلا فى قراءة غير ابن عامر لأن ابن عامر قرأ بإثبات الألف وصلا ووقفا والباقون بحذفها وصلا وبإثباتها وقفا وكفى ذلك فى كون المقيس على وزان المقيس عليه ثانيها : أن فى إعطاء ماذكر نظر الجواز أن المتكلم جرد من نفسه نفسا خاطبها . ثالثها : ماذكره من بناء الفعل المؤكد بالنون على الضم مع واو جماعة الذكور ولم أقف على نص فى ذلك فإن الذى وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وإن لم تباشره وأما أن بناءه على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره فى شىء مما وقفنا عليه فإن كان الشارح أطلع على نقل فى ذلك فسمعا وطاعة وإلا فهو محل توقف واقتصر الدنوشرى على قوله يمكن أن يقال إنما يشترط مما يلى المقيس فى علة الحكم فقط لامن كل وجه وهنا كذلك على أن الشارح سيأتى فى كلامه ماهو كذلك وهو قوله قريبا على حد وإن امرأة خافت من بعلها انتهى وصدر كلامه يوهم أنه لم يسبق بما قاله وكان وجه كون ماسيأتى للشارح كذلك أن هل ليست كان من كل وجه لأن أن مختصة اختصاصا غير مقيد بحالة (قوله على أن العينى الخ) قد يقال العينى إنما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلن إذ يحتمل الإفراد والجمع (قوله ولم أقف على نص فى ذلك) قال الدمامينى مانصه وههنا بحث وهو أن اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الأمر فإنه أحق الأفعال بهذه النون أو تلحقه بلا شرط وأما غيره فلا تلحقه إلا بشرط هذا مما لم أر نصا فيه وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقائلن ولم أقف عليه مضبوطا كذا فى كتاب معتمد فإن ثبتت الرواية على هذا الوجه علم أن العرب لاتبنيه عند إلحاق هذه النون المتصلة به لكن يسأل حينئذ لم أعرب مع قيام المقتضى للبناء انتهى وهو صريح فى أنه عند ضم اللام لا يكون مبنيا جزما وأجيب عن عدم بنائه على الفتح حينئذ بأن النون إنما دخلته لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والأصل فى الأسماء الإعراب فبقى على أصله مع أنه لا ضرورة فى بنائه

أريت أن جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا

(أقائلن أحضروا الشهودا *) فضرورة نادرة أى دخول نون التوكيد على قائلن مع أنه اسم والذى سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو أتقولن ، وأريت أصله أرأيت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والأملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذى شعره بين الجعودة والسبوطة يقول أخبرنى أن جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم أآمر أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل أن يقول لانسلم أن فى قوله أقائلن توكيدا بالنون لاحتمال أن يكون أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم أدغم التنوين فى نون أنا على حد قوله تعالى لكنا هو الله ربى قاله الدمامينى وقال غيره نقلت حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم أدغم التنوين فى نون أنا والاول أقصر المسافة وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما أنه يعتبر فى المقيس أن يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لأن الألف الثانية فى المقيس عليه مذكورة وفى المقيس محذوفة والثانى أن هذا الاحتمال إنما يتمشى حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم أما إذا كان المعنى على الخطاب كالعطيه السوابق واللواحق فلاه على أن العينى قال والمعنى هل أنتم قائلون فأجراه مجرى أتقولون انتهى ويؤخذ منه أن الوصف هنا مسند إلى ضمير جماعة الذكور بناء على أنه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم أقف على نص فى ذلك

بل فى لحاق النون به وقد اختلف فى بناء المضارع عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بأن لا يحسن فيه شىء) السيف الحنفى تساهل فى تعبيره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول وفى قوله التسع نظر لأن العلامات ليست منحصرة فيما ذكره ولا يلزم من عدم قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات وإلى هذا أشار الشارح بقوله ولا غيرها وإنما عبر فى الاسم بتمييز لأن من علاماته الإسناد وهو علامة معنوية خفية وعبر فى الفعل بينجلى لأن علاماته كلها لفظية ظاهرة وعبر فى الحرف بيعرف لأن علامته بسيطة والمعرف يتعلق بالبسائط هذا وقال الناصر اللقانى كان عليه أن يزيد قيدا آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفى الحرفية دليل أى كأن تقع الكلمة أحد ركنى الإسناد فإنها حينئذ تنتفى عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل والإلحاق به عند التردد أولى وقال أيضا إن كلامه منقوض بكيف فإنها لا يحسن فيها شىء من العلامات إلا أن يريد بالإسناد الإسناد فى اللفظ أو فى المعنى كما تقدم فى قط فلا نقض قال الشهاب القاسمى لا يقال بل يحسن فيها الجر حكى فى المغنى عن بعض العرب على كيف تبيع الأحمرين لأنا نقول الجر عند المصنف ليس دخول حرف الجر بل الكسرة ولا كسرة ههنا إلا أن يراد الكسرة ولو محلا (قوله ولا غيرها) ليس فيه حوالة على مجهول لأن الوقف يبين النفى وبقول الشارح ولا غيرها اندفع قول المصنف إن من الكلمات ما لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف واندفع أن فى معرفة الحرف بعدم حسن شىء من العلامات التسع معه (٤٣) انعكاس العلامة وقد قالوا إنها تطرد ولا تنعكس لأن محل ما قالوه ما لم تكن العلامة شاملة بقى أنه أورد على معرفة الحرف بما ذكر الدور لأن علامات الاسم والفعل حروف وكأنه قيل يعرف الحرف بأن لا يقبل شيئا من الحروف ودفع بأنه لم يعتبرون فى علامات الاسم والفعل بعنوان الحرفية بل عين ألفاظا مخصوصة (قوله وتعبيره بالمثل مجاز) هذا بناء على افتراق الجمعين فى المبتدأ والنهاية والذى حققه السعد أنهما يفترقان فى النهاية فلا مجاز هنا

(فصل ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شىء من العلامات التسع) المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها وإليه أشار الناظم بقوله سواهما الحرف (كهل) من حروف الاستفهام (وفى) من حروف الجر (ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) فى النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالأمثلة كان حقيقة (إلى) بيان (أنواع الحروف) بالنسبة إلى الاختصاص وعدمه (فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئا كهل) حيث لم يكن فى حيزها فعل فإنها تدخل على الاسم (تقول هل زيد أخوك) بخلاف ما إذا كان فى حيزها فعل فتختص به إما صريحا نحو هل قام زيد (وهل يقوم) وإما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد وإن امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الأخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل إذا كان فى حيزها وجب نصب الاسم بعدها فى باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ويعمل كما ولا ولات وإن المشبهات بليس (ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها) الجر (كفى نحو وفى الأرض آيات) للموقنين (وفى السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع كإن وأخواتها ومنها ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف (ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها) الجزم (كلم نحو لم يلد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كلن نحو لن ينال الله لحومها ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف

(قوله حيث لم يكن فى حيزها فعل) أى كما أشار إليها بالمثال (قوله فتختص بالفعل) أى فتكون داخلة عليه لا على الاسم لأن اللفظ يوهم أنها داخلة على اسم (قوله ومنها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ويعمل) أى على خلاف الأصل كما أشار إليه من قال حق ما لا يختص أن لا يعمل وما اختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص به ولكونه على خلاف الأصل احتيج إلى توجيه عمل هذه الأدوات لشبهها بليس (قوله كما ولا) لأن خبرها لا يلزم اسميته وقيل يكفى اختصاص اسمها وقال الزرقانى فى قوله المشبهات بليس نظر لأنها حيث أشبهت ليس اختصت بالاسم وأجيب بأن ما العاملة عمل ليس تدخل على الفعل وحينئذ تهمل وكذا لا وإن وأما لات فهى لا والتاء فيها للمبالغة وتدخل على الفعل حيث سقطت منها التاء فلو أسقطها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أى على خلاف الأصل ولذا احتيج إلى توجيهه قال الأشمونى وإنما عملت إن وأخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لأنها بمعناها على أن بعضهم جزم بها (قوله كلام التعريف) أى لتنزيلها منزلة الجزء ولأن هذا النوع خلاف الأصل فلا بد من توجيه عدم عمله وقال الشهاب القاسمى فى حواشى اللقانى يقولون إن ما اختص بقبيل عمل فيه العمل الخاص وأقول يرد عليه إن وأخواتها فإنها مختصة بالأسماء وتعمل الرفع والنصب وهما عام لا خاص وقد يجاب بأن المراد أن ما اختص بقبيل ولم يشبه الفعل يعمل العمل الخاص فخرج إن وأخواتها لأنها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى كما صرح به فى محله لا يقال لا نسلم اختصاصها بالأسماء لأن خبرها يكون فعلا لأنا نقول لا بد لها من الاسم فاسمها لا يكون إلا اسما وأما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكفى فى هذا الاختصاص انتهى وفى كلام الأشمونى فى شرح الألفية أن إن وأخواتها من الحروف المختصة بالأسماء قال وإنما لم تعمل الجر لما يذكر فى بابها (قوله ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها) أى على خلاف الأصل كقد

والسين وسوف أي لتنزيلها منزلة الجزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كالجزء (تنبيه) تحصل أن أنواع الحروف ثمانية مختص بالأفعال أو الأسماء يعمل عملا خاصا أو عاما أو لا يعمل ومشترك لا يعمل أو يعمل عملا عاما ولم يذكروا مشتركا يعمل عملا خاصا فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله والفعل جنس) أي إضافي فلا ينافي أنه نوع من الكلمة كما أشار إليه اللقاني والأظهر أن المراد الجنس اللغوي (قوله وإنما سمي مضارعا الخ) قال في الغرة * فإن قيل لم سميتم الفعل مضارعا لمشابهته الاسم ولم تسموا ما لا ينصرف مضارعا لمشابهته الفعل ولم تسموا أيضا الاسم المبني مضارعا لمشابهته الحرف. فالجواب أن الاسم خرج عن بابه إلى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارع لم يعلم أي القسمين هو فمنعناه من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فإن الاسم شابه الفعل فيما لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه (٤٤) وشابه الفعل بالحركات والسكون حتى عمل فلو سمي مضارعا لالتبس المقصود وأيضا في بعض كتب المتقدمين سؤالا وجوابا وكلاهما فيه لغاز حاصل السؤال هو أنه قال * فإن قيل لما شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب ولما أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كل البناء فأجاب بأن الإعراب لما كان يتبعض أعطى الفرع فيه دون ما للأصل ولما كان البناء لا يتبعض تساوى الأصل والفرع فيه والكلام على هذا أن الإعراب إنما هو معنى وهو تغيير آخر الكلمة لتغيير العوامل وهذا كما وجد في الاسم كذلك وجد في الفعل وإنما بعض العوامل التي تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لعلة فامتنع لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغيير بشيء له بعض وإنما الحركات هي التي تتبعض وليست الحركة عنده هي الإعراب وقال أبو سعيد الحروف لها السكون فقط والأسماء فيها ثلاث حركات وسكون فأعطى المشابه للحرف السكون إذ لا يتبعض وأعطى المشابه للأسماء بعض الحركات * فإن قيل لما شابه الفعل الاسم أعطى الإعراب دون التصغير والتثنية والجمع. فالجواب أن التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالذوات والإعراب معنى يختص بالحال فأعطيت الأفعال الإعراب وأيضا فإن التصغير صورة واحدة فلو أعطيت الفعل للمشابهة لكان الأصل كالفرع وأيضا فإنهم آنسوا بالحرف المختص بالاسم أن يؤثر في الاسم إعرابا وللأفعال حروف تختص بها فأحدثت فيها إعرابا انتهى ما في الغرة (قوله لعدم سلامتها من الطعن فيها) الطعن فيها ليس من جهة أنها توجيه للتسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجيها لإعرابه (قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم) قال اللقاني ينتقض بنحو يا في يا زيد فإنها نائبة عن ادعو وهي حرف إلا أن يراد بقوله دلت الدلالة الوضعية على أن فيه نظرا لأن الواضع وضع يا للدعاء فالجواب الصحيح أن يراد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة

(فصل والفعل) بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة أنواع) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أن أصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسيأتي تقريره (أحدها) الفعل (المضارع) أي المشابه وسيأتي وجه الشبه (وعلامته أن يصلح لأن يلي لم) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم ولم يشم) وهذه العلامة أنفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله * فعل مضارع يلي لم كيشم * (والأفصح فيه) أي في يشم (فتح الشين) مضارع شم بكسر الميم (لا ضمها) مضارع شم بفتح الميم (والأفصح في الماضي) منه (شممت بكسر الميم لا فتحها) والحاصل أنه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والأول أفصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال إنه خطأ اهـ والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الأعرابي وغيرهما كما قال المرادي (وإنما سمي) هذا الفعل (مضارعا لمشابهته للاسم) المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الأولى وأما من جهة المعنى فلأن كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه أحسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها (ولهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على أخويه) الماضي والأمر فينبغي للشخص أن يتحلى بالأوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على أقرانه (ومتى دلت كلمة) من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو الحدث المقترن بأحد الزمانين الحال أو الاستقبال (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم فهي اسم) إما الوصف كضارب الآن أو غدا وإما لفعل (كأوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر) فأوه اسم لا توجع وأف اسم لا تضجر وفي أف أربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها أن الهمزة إما أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فإن كانت مضمومة فاللغات وعشرون لغة وحاصل ضبطها أنها إما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد والمجردة إما أن يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر إما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة إما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة واللواحق لها من الزوائد إما هاء السكت أو حرف المد فإن كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وإن كان حرف مد

فهو إما واو أو ياء أو ألف والقاف فيهن مشددة والألف إما مفخمة أو بالإمالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وإن كانت مكسورة فإحدى عشر مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع لغات والحادية عشرة أف بالإمالة وإن كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة أف بالسكون والسادسة أف بالإمالة والسابعة إفاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للأربعين النوع (الثاني) الفعل (الماضي ويتميز) من أخويه المضارع والأمر (بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس) تقول تباركت يا الله وعسيت أنا ولست (أو تاء التأنيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس) تقول نعمت وبئست وعست وليست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أومأ إليه سابقا بقوله وبها أين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التأنيث كما أومأ إليه أيضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعني تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي أن تبارك يقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله اه وهذا إن كان مسموعا فذاك وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتاءين أن أل في التاء في قول الناظم وماضي الأفعال بالتا مز للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت وأتت (ومتى دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضي) وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي (ولم تقبل) تلك الكلمة (إحدى التاءين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة (فهي اسم) أما الوصف كضارب أمس أو لفعل (كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق) فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات أربعون لغة ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه أفعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فإنها أفعال ماضية ولا تقبل إحدى التاءين فيلزم أن تكون أسماء لأنا نقول عدم قبولها لإحدى التاءين عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالأصل. النوع (الثالث) الفعل (الأمر وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر) أي الطلب بصيغته فالدور مدفوع وإيراد الأمر باللام ممنوع فإن دلالته على الطلب نشأت من اللام لا من الصيغة بخلاف الأمر بالصيغة (نحو قومن) فإنه دل على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم ...وسم * بالنون فعل الأمر إن أمر فهم (فإن قبلت كلمة النون) المذكورة (ولم تدل) تلك الكلمة (على الأمر) الذي هو الطلب (فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا) أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد فإنه ليس أمرا على الأصح بل على صورته (وإن دلت) كلمة (على الأمر) الذي هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهي اسم) إما لمصدر نحو: صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا أو اسم لفعل (كنزال ودراك بمعنى أنزل وأدرك) أو هي حرف نحو كلا بمعنى انته (وهذا) التمثيل بنزال ودراك (أولى من التمثيل بصه وحيهل) في قول الناظم:

والأمر إن لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل

فلا نقض بها (قوله وهذا إن كان مسموعا الخ) قال شيخ شيوخنا الشنواني لا نسلم أنه قياس في اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولو سلم فلا نسلم أن القياس في اللغة ممتنع ولو سلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات أما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع به عليه ابن جماعة في نظر ذلك وقال ابن الأنباري وهو أي القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه (قوله فيلزم أن تكون أسماء) الأولى فيلزم أن لا تكون أفعالا لأن ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء لا كونها أسماء (قوله فالدور مدفوع) تقرير الدور واضح لأنه عرف الأمر بأن يدل على الأمر ووجه الدفع ما قاله المصنف في التعليقة أن الأمر المعروف هو الأمر الاصطلاحي وهو اللفظ والأمر المعرف به هو الأمر اللغوي وهو طلب الفعل واللفظ والمعنى غير إن بقي أن المصنف أورد على علامة الأمر المذكورة أفعل في التعجب كقولك أحسن بزيد فإنه فعل أمر مع أنه لا يفهم منه الأمر وأجاب بأن شرط العلامة صحة الاطراد لا الانعكاس وقال فإن قلت فهل يمكن أن يجاب عنه بأن يدعى أن أفعل في التعجب أمر للمخاطب بأن يتعجب ولأن فيه ضميرا مستترا وحينئذ فلا إشكال لأنه يدل على الطلب ويقبل نون التوكيد كقوله:

* فأحر به من طول فقر وأحريا *

أراد أحرين فأبدل النون في الوقف ألفا. قلت لا لأن هذا وإن كان قولا لقوم من النحاة إلا أن الناظم لا يقول به ولا يرى قولك أحسن بزيد إلا مساويا لقولك ما أحسنه اه (قوله وإن لم تقبل النون الخ) قال الدنوشري جعل العلامة هنا وفيما تقدم في المضارع والأمر منعكسة أي يلزم عدمها العدم وهذا خلاف شأنها فلينظر وجهه اه. وأقول قد عرفت وجهه في علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى أنزل وأدرك) ضبط بعضهم انزل بألف الوصل وأدرك بألف القطع وكأنه لأن انزل من النزول وأدرك من الإدراك ولا مانع أن يكون أنزل بالقطع من الإنزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله وهي حرف نحو كلا)

قال الحفيد لا نسلم أنها تدل على الأمر بل على الردع والزجر وليس بأمر (قوله فإن اسميتهما الخ) جوابه أن الذى علم مما تقدم هو مطلق اسميتهما والمراد هنا اسميتها للفعل لأن قوله هو اسم المراد هو اسم الفعل وهذا لم يعلم مما سبق بق أنه يستفاد من كلامه اسمية نحو نزال ودراك لأنه أفاد أن الدلالة على الطلب مع عدم قبلية النون من علامات الاسمية وهذا موجود فى دراك ونزال فلا محذور فى ترك التمثيل بهما واورد اللقانى على المصنف فى دعواه عدم العلم باسمية نزال ودراك مما تقدم أنه يقضى إلى بطلان العلامة التى ذكرها للحرف لصدقه حينئذ عليهما. وأجيب بأن غاية ما يلزم أنه من قبيل التعريف بالأعم وقد أجازه القدماء لأنه يفيد التمييز فى الجملة وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بأن الناظم ليس فى مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تفترق الحال بين ما علمت اسميته مما تقدم فلا يمثل به وما لم يعلم فيمثل به فى بيان أن ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولا واحدا وهو أن ما دل على الطلب ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تمم أقسام اسم الفعل) أى لأن الناظم ذكر من أسماء الفعل الأمر فقط والموضح زاد الماضى والمضارع (قوله ومفهومى الخ) معطوف على الأقسام أى وحيث تمم مفهومى علامة الأمر وذلك لأن علامته مشتملة على قيدين بين الناظم مفهوم أحد القيدين فقط وتمم الموضح تمام القيد الثانى (قوله التى أغفلها) صفة للأشياء المتمم بها

(هذا باب شرح المعرب والمبنى) مر فى بحث الكلمة والكلام ما يعلم به ما أشار إليه المصنف فى هذا التركيب (قوله وإنما قدم) قال الزرقانى * إن قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره . فالجواب أنه لما ذكر تعريف الإعراب وهو يفهم منه لأنه خلافه فكأنه ذكره

(قوله وإن كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصلية وعلى مجىء بها لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها لا فى اللفظ ولا فى التقدير أو هى على ذلك شرطية فيقدر جوابها أو لا يحتاج مع كونها شرطية إلى جواب فيه كلام مضطرب للسعد بيناه فى حواشى المختصر فى بحث تقييد المسند بالشرط . وأجيب عما أشار إليه الشارح من الاعتراض بأن معرفة المشتق إنما تتوقف على معرفة المشتق منه إذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتق منه به والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلا يصلح أن يقع فيه الإعراب على ما ستعرفه قريبا فى حكم الأسماء قبل التركيب وبأن الإعراب والبناء من قبيل الإعراض والمعرب والمبنى من قبيل الذوات والذوات سابقة على الإعراب لأنها محل لها (قوله تأصيلا وتفريعا) أى باعتبار علامة الأصول والفروع (قوله بعد التركيب) أما قبله فقيل موقوفة لا معربة ولا مبنية وجرى عليه ابن الحاجب اعتبارا لحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزمخشرى اعتبارا لمجرد صلاحية استحقاق الإعراب بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر وعلى النزاع المعرب اصطلاحا لا المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت الكلمة فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الإعراب بالفعل فى كون الاسم معربا ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وقيل مبنية للشبه الإهمالى وجرى عليه ابن مالك والمصنف من أتباعه فكان اللائق بالشارح ترك هذا القيد وقال الدنوشرى لعله قيد بذلك لأنها بعد التركيب تنقسم إلى قسمين أما قبله فهى مبنية اه وقال الزرقانى قيد بذلك لكون الأسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجىء منها التقسيم إلى قسمين اهـ ويرد عليهما أنه إذا جعل المقسم الاسم مطلقا يكفى مجىء القسمين فيه مطلقا ولا يلزم مجيئهما فى كل ضرب منه ثم قال الزرقانى وهذا حل للمعرب على ظاهره وهو ما قام به الإعراب ولذلك قال الشارح فيما يأتى وهو ما تغير آخره فعبر بالماضى اه وفيه نظر لما مر من أنه لم يعتبر أحد فى كون الاسم معربا وجود الإعراب بالفعل وقد نبه السيد على أن الأفعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على الزمان (تنبيه) محل الخلاف فى الأسماء قبل التركيب الأسماء التى لم تشبه الحرف شبها متفقا عليه كالمضمرات أما هى فمبنية فتنبه له (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره أن

قال (اسميتهما) أى اسمية صه وحيهل (معلومة مما تقدم) فى علامات الاسم (لأنهما يقبلان التنوين) تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغى للموضح أن لا يمثل فيما تقدم بأف لأنها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم أيضا ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيه خلاف فى علامة الأمر أو لا فيخالف ما اختاره أو لا فيهما وقدره حيث تمم أقسام اسم الفاعل من الماضى والمضارع ومفهومى علامة الأمر التى أغفلها الناظم

(هذا باب شرح المعرب و (شرح) المبنى)

المشتقين من الإعراب والبناء وإنما قدم الفرع على أصله وإن كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الإعراب والبناء تأصيلا وتفريعا (الاسم) بعد التركيب (ضربان) أشار به إلى أن فى كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبنى على حد فنهم شقى وسعيد فاندفع الاعتراض بأن عبارة النظم تقتضى بظاهرها أن من الاسم هذين الشيئين ومنه شىء آخر وهو لم يذكره

ضرب (معرب وهو الأصل) في الأسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب (متمكنا) لتمكنه في باب الاسمية ثم إن كان منصرفا سمي أمكن والا سمي غير أمكن وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف وإنما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة فتفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب (و) ضرب (مبني) وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه خصيا وليس بشيء (و) المبني (هو الفرع ويسمى) لعدم إعرابه (غير متمكن) في الاسمية (وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف) لا الفعل عند الناظم (شبها قويا يدنيه منه) أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم * لشبه من الحروف مدني * (وأنواع) هذا (الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعي) أي المنسوب إلى الوضع الأصلي وهو المشار إليه بقوله في النظم * كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يكون الاسم) موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا (فالأول) وهو الموضوع على حرف واحد (كتاء قمت) أي كالتاء من قمت (فإنها) في حال الكسر (شبيهة بنحو باء الجر) مطلقا (ولامه)

الاعتراض اندفع بمجرد تقديره ثانيا وفيه نظر لأن منه ومنه لا إشعار له بحصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المنفصلة القائلة في مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كما دل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فانظر حاشيتنا عليه لم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بأنه لما ذكر أن المبنى ما أشبه الحرف ثم قال ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف علم أنه لا واسطة بينهما ولعل المصنف قدر ضربان في كلامه أخذا من ذلك (قوله وهو الأصل) قال اللقاني يعني الراجح فالمتجه أن يقال في مقابله وهو خلاف لا الفرع كما قال إذ الفرع إنما يناسب الأصل بمعنى ما ينبني عليه غيره اهـ قال الشهاب القاسمي قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الأصل والفرع من أن للمرجوح ابتناء على الراجح وأوضح ذلك بقوله أيضا هذا ممنوع بل يناسب الأصل بمعنى الراجح لأنه كما أن المعرب راجح في نظر اللغة لأنه بواسطة الإعراب تتبين المعاني المعتورة عليه فالمبنى مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به ففي قوله وهو الفرع إشارة إلى أنه متصف بضد الأصالة المذكورة وذلك فائدة أي فائدة ولو عبر بقوله وهو خلافه لم يفد ذلك وإنما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه فتأمله اهـ . فإن قيل كيف يكون الأصل في الأسماء الإعراب مع أنهم صرحوا بأن الأصل في الأسماء الإفراد فالتركيب الذي يكون فيه الإعراب خلاف الأصل . فالجواب أن غرض الواضع من الأسماء استعمالها مركبة فكأنه هو الأصل فإفرادها وإن كان هو الأصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الأصل بالنظر إلى غرض الواضع (قوله وهو ما تغير آخره) مراده بتغير الآخر تغيره ذاتا أو صفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغير الذاتي أن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما

كما في المثنى في النصب والجر والتغير في الصفة أن تبدل الحركة بحركة أخرى حقيقة أو حكما كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجر والنصب فإن حركته تغيرت حكما (قوله أشبه) قال الدنوشري مثل أشبه في المعنى شابه والمشابهة هي المشاركة في الكيفية وابن الحاجب استعملها في مطلق المناسبة مجازا حيث قال المبنى ما ناسب (قوله وأنواع الشبه) قال اللقاني إن أراد الشبه القوي المذكور قبل فالشبه في أب ونحوه مفقود وإن أراد مطلق الشبه فلم يدع أحد أنه موجب للبناء فيجاب بضعفه وقد يجاب بأنه تقسيم للشبه القوي وللغفلة يتوهم أن الشبه في أب ونحوه من الموردات قوي فنبه عليها اهـ ملخصا (قوله أحدها الشبه الوضعي) قال المصنف في الحواشي شرط اعتباره تأصله ومن ثم أعربت الظروف مع تضمن معنى في وغير مع تضمن إلا فما فوقه حين يأبى غيره وقوله غير أن نطقت فقال الناظم المقتضي للبناء إضافتها إلى مبني وجعل البناء في الثاني أولى لصلاحية غير فيه لحلولها محل إلا في الأول ولك أن تقول أبي ويأبى يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعدها (قوله وضابطه المنطبق على جزئياته أن يكون الخ) لا يخفى أن الضابط بمعنى القاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها فأخبار المصنف عن الضابط بأن يكون الذي هو مفرد حكما تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا أن يكون الخ وقس عليه نظائره وقول الشارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضا لأنه إنما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفته في تعريف القضية (قوله موضوعا على حرف) قدر متعلق الجار خاصا لأن محل تقديره عاما ما لم تقم قرينة على الخصوص كما قاله اليمني والقرينة هنا قائمة (قوله أو حرفين) قال اللقاني يرد عليه مع فإنها منصوبة ظرفا أو حالا ويجاب بأنها مبنية على ظاهر مذهب سيبويه أو بأنها محذوفة في اللام وهي الألف المنقلبة عن ياء والإعراب مقدر فيها إن أفردت وظاهر على ما قبلها إن أضيفت وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والمختار عند الرضي اهـ وأجاب في الهمع بأنها إنما أعربت لأن الإضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في أي وقد وفيه بحث لأن أيا لا تلزم الإضافة والمعارض لشبه الحرف إنما هو لزومها فانظر حاشيتنا على الأشمونية فإنها اشتملت هنا على أبحاث نفيسة (قوله أي كالتاء من قمت) جعل إضافة التاء إلى قمت على معنى من

وفيه نظر لايخفى على عارف نحو مو الظاهر أن الإضافة لأدنى ملابسة وأنها على معنى اللام إذ التاء ليست جزأ من قت ولا يصح الإخبار عن التاء بقت كما هو ضابط الإضافة التى بمعنى من (قوله لضعف الشبه) قال الزرقانى فيه نظر لأن الشبه الوضعى منتف بالكلية إذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما هنا لأنه لم يجعل ذلك من الشبه المعارض فانظر اه ومر عن اللقانى الجواب (قوله ترد الأشياء إلى أصولها) أى الأصل الذى سبق له استعماله فلا يرد نحو يدان ودمان فإن الأصل فيهما مهجور بخلاف أخ فإنه نطق بالأصل فى نحو جاء أخوك (قوله بالقصر كما سيأتى) قال فيم سيأتى ومن النقص قولهم أبان وأخان فقوله هنا بالقصر سهو (قوله بل لشبه آخر) وهو الشبه الجمودى أو الافتقارى أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها والصحيح أن بناءها للشبه الوضعى وبناء نحو نحن بطريق الحمل لأن أصل الضمائر أن تكون على حرف أو حرفين (قوله أن يتضمن الاسم الخ) قال الدنوشرى المعتبر فى التضمن بحسب الوضع فالتضمن العارض لايوجب البناء فلذلك لم تبن الظروف مع أنها متضمنة معنى فى التركيب اه ومر نحوه عن المصنف ويرد عليه المنادى فالأولى أن يقال المعتبر التضمن اللازم بأن يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن فيخرج الظرف ويدخل المنادى وتفصيل المقال ينظر فى حواشى الفاكهى (قوله أى من المعانى التى تؤدى بالحروف) أى وليس المراد من معانى الحروف المعانى التى وضعت لها الحروف فهذا توطئة لقوله سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب لقوله وضع أم لم يوضع لأن عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس فى كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل حذف بعض المعطوف لأن لا من تتمته وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على أن أحرف الجواب كثيرا ما تحذف الجمل بعدها مع عدم ملاقاته للسؤال يرد عليه أن لا هنا ليست جوابية (قوله وهو طلب الفهم) قال الدنوشرى ما ملخصه الظاهر أن يقول لأنه المقدور للفهم فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم أن أل فى الفهم عوض عن المضاف إليه أى فهم الطالب فلا نقض بفهم وعلم ولا نقض بفهمين وعلمين لأن الدال على طلب الفهم هو فهم وعلم والدال على خصوص الفاهم ياء المتكلم (قوله وإنما أعربت أى) قال الزرقانى أى وجوبا وفى كلام الشمنى

مع الظاهر غير المستغاث (و) فى حال الفتح شبيهة بنحو (واو العطف وفائه) وفى حال الضم شبيهة بنحو الله فى القسم فى لغة من ضم الميم إذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها فى شرح الشذور فى الحروف المبنية على الضم (والثانى) وهو الموضوع على حرفين (كنا من قنا فإنها) أى فإن نا (شبيهة بنحو قد وبل) وما ولا وقال الشاطبى نا فى قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا فإن شيئا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من احتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار إليه الناظم هو التحقيق ومن أطلق القول فى الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد اه ثم استشعر اعتراضا بأن نحو أب وأخ على حرفين مع أنهما معربان فأجاب بقوله (وإنما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لامهما (فإن أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو بدليل) قولهم فى التثنية (أبوان وأخوان) برد المحذوف والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف وأما أبان وأخان من غير رد فتثنية أبا وأخا بالقصر كما سيأتى * فإن قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف كنعم وبلى. فالجواب أن هذا الشبه مهجور لأن أكثر الأسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الأسماء مبنيا * فإن قيل نحن نجد بعض الأسماء الثلاثية مبنيا كنحن. فالجواب أن بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتى فى بناء المضمرات. النوع (الثانى الشبه المعنوى) وهو المشار إليه بقول الناظم * والمعنوى فى متى وفى هنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف) أى من المعانى التى تؤدى بالحروف (سواء أوضع لذلك المعنى) الذى تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) يوضع له حرف أصلا (فالأول) وهو الذى تضمن معنى وضع له حرف (كمتى فإنها تستعمل شرطا) فتجزم فعلين (نحو متى تقم أقم وهى حينئذ) أى حين إذا استعملت شرطا (شبيهة فى تأدية (المعنى) وهو تعليق الجواب على الشرط (بإن الشرطية) نحو إن تقم أقم (وتستعمل أيضا استفهاما) فلا تعمل شيئا (نحو متى نصر الله وهى حينئذ) أى حين إذ استعملت استفهاما (شبيهة فى) تأدية (المعنى) وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) فى طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال أى الشرطية وأى الاستفهامية أشبها الحرف ومع ذلك فهما معربان فأشار إلى جوابه بقوله (وإنما أعربت أى الشرطية فى نحو أيما الأجلين قضيت) فلا عدوان على فأى اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لأن لها الصدر وما صلة والأجلين مضاف إليهما وجملة فلا عدوان على

جوابها (و) أي (الاستفهامية نحو فأي الفريقين أحق) بالأمن فأي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف إليها وأحق خبر المبتدأ (لضعف الشبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للإضافة) إلى المفرد وفي بعض النسخ لملازمتها بالإفراد والمراد الملازمة أي في الشرط والاستفهام للإضافة (التي هي من خصائص الأسماء والثاني) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف (نحو هنا) من أسماء الإشارة للمكان (فإنها متضمنة لمعنى الإشارة) أو لمعنى هو الإشارة فالإضافة بيانية كشجر أراك (وهذا المعنى) الذي هو الإشارة (لم تضع العرب له حرفا) يدل عليه (ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف لأنه) أي معنى الإشارة (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التنبيه) الموضوع لهما المسماة بها التنبيه بالقصر (فهنا) لتضمنها معنى الإشارة (مستحقة للبناء لتضمنه) أي لفظ هنا (لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع) لتؤدى به الإشارة وعدل عن قول أكثرهم لأنه كالتمني والترجي إلى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الإشارة في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الإشارة بلا حرف وكانت تستحق أن يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها (وإنما أعرب هذان وهاتان) من أسماء الإشارة (مع تضمنهما لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الأسماء) وهذا القول ملفق من قولين فإن من

في حاشيته على المغني ما يدل على أن الإعراب جائز ويجوز البناء ذكره في بحث قد وفيه شيء (قوله لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للإضافة) خرج بقوله من ملازمتهما للإضافة كم لأنها لا تضاف إلى المفرد وهي مبنية لأن إضافتها غير لازمة وبهذا يعلم ما في قول الزرقاني التقييد باللزوم لأجل ما هنا وإلا فالإضافة كافية وذلك لأن اسم لا المفرد مبني لتضمنه معنى من وهذه العلة موجودة في المضاف والشبيه به مع أنه معرب قال ملا جامي ولم يبن المضاف ولا المضارع له لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فترجع الاسمية بسببها إلى ما تستحقه في الأصل أعني الإعراب اه وعلل ابن مالك إعراب أي بما ذكر وبأنها بمعنى بعض إن أضيفت إلى معرفة وكل إن أضيفت إلى جملة وأورد عليه أبو حيان أن هذا المعنى موجود في لدن فإنها ملازمة للإضافة بل هي أقوى من أي فيها فإنها لا تنفك عنها لفظا وهي بمعنى عند وعند معربة ولدن مبنية وكان ينبغي أن تعرب لدن كأن وهي مبنية وأجاب شيخ الإسلام السراج البلقيني بأن لدن ليست بمعنى عند بل لدن لأول غاية زمان أو مكان وحينئذ فلم تعرب لأنها ليست بمعنى لفظة معربة بخلاف أي وبأن لدن بنيت لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الإخبار بها وعنها بخلاف عند فإنها لا تلزم استعمالا واحدا أو تكون لابتداء الغاية وتستعمل فضلة وعمدة فلم يعارض شبه الحروف في لدن من الوجوه المذكورة لزوم الإضافة فإن الشيء الواحد لا يقوى أن يعارض أشياء بخلاف أي فإن معنى الحرف واحد عارضه لزوم الإضافة لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى فيصير إلى ما هو الأصل في الأسماء وهو الإعراب وبأن من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن صالحا لعند شبهوها بها فأعربوها وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم لينذر بأسا شديدا من لدنه إلا أنه أسكن الدال وأشمها ضمة فلا إيراد لا يقال الإيراد على ما جاء في أكثر اللغات لأنا نقول يكفي مثل ذلك التعليل بمجيء الإعراب وأما القلة والكثرة فلا تعلل لأن هذا بحسب الواقع وبأن لدن وإن كانت بمعنى عند لكن عند من الظروف العامة التصرف وليس لها في الإعراب من التصرف ما لكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضيا لزوال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعلل الشهاب الفاسي قوة الشبه في لدن بأنه انضم إلى شبهها المعنوي وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التي من معاني الحروف الشبه اللفظي في بعض لغاتها (قوله لم تضع له العرب حرفا يدل عليه) قيل وضعت له لام العهد لأنها للإشارة إلى معهود بين المتكلم والمخاطب وهي حرف غايته أنها للإشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعاني الخ) بيان ذلك أن الإشارة نسبة بين المشار والمشار إليه كما أن الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم أو الفعل لأن كلا منهما يستقل بالمفهومية (قوله ها التنبيه بالقصر) أي ولا يجوز المد وإلحاق همزة بعد ألفه لأنه علم على الكلمة المركبة من ها وألف ثم نكر وأضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو كان بعد الألف همزة اقتضى أن لنا هاء تكون للتنبيه وليس كذلك (قوله مستحقة) الأولى مستحق أو يقال لتضمنها ليجري الجميع على نسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى) قال في الهمع وأما يازيدان فإنه مجاز لأنه يشبه الإعراب ألا ترى أنه يتبع لفظه كالمعرب اه والأظهر أن يجاب بأنه ورد فيه سبب البناء على التثنية بخلاف هذان وهاتان فإنه ورد فيهما سبب الإعراب على المبني فعمل بالوارد في الموضعين لقوته (قوله وهذا) قال الشهاب الفاسي الوصف بصورة المثنى لا ينافي أنه مثنى حقيقة إذ يصدق على فرد المثنى أنه على صورته غاية الأمر أنه موهم فالتلفيق ممنوع على أنه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفي تقدير التشكيك وفرضه اه وقال اللقاني إن في قوله على صورة المثنى إشارة إلى أن

قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بأنهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الأصح لأن من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله أولا وإنما أعرب هذان وهاتان يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه، النوع (الثالث الشبه الاستعمالي) وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم:

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على المعاني (كأن ينوب) الاسم (عن الفعل) في معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل (فيؤثر فيه) لفظا أو محلا فأما قول زهير:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر

فمن الإسناد إلى اللفظ أي إذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثير يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا فيؤثر مع أن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق كما صرح الموضح به في باب الإضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبه به الآتي لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تأثر الذي لو حذف وجعل الألف في قوله أصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة والافتقار أو للإطلاق والحذف من الأول لدلالة الثاني عليه والأصل كنيابة أصلت وافتقار أصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال

تثنيتهما الحقيقية هذيان وتيان بقلب ألف ذا وتا ياء كالفتيان فتثنيتهما هنا بحذف ألف ذا وتا فهما على صورة المثنى لا على قياسه وكونهما كذلك يحقق أنهما معربان لا مبنيان لأن ذلك حقق كون الألف الموجودة ألف الإعراب لا ألف ذا وتا (قوله كأن ينوب وكان يفتقر) قال الشهاب القاسمي الكاف فيهما باعتبار الأفراد الذهنية وقال اللقاني مثالان لطريقه لا لأن يلزم إذ النيابة والافتقار لا إشعار فيهما باللزوم وحينئذ فلا حاجة إلى قوله ولا يدخل عليهما عامل ولا قوله متأصلا فإن المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم في يوم ينفع الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار إلى الجملة أي لازم ذلك اهـ . فإن قيل عدم دخول العوامل كاف في البناء فلا حاجة إلى ضم النيابة عن الفعل إليه . قلت إنما هو كاف في انتفاء الإعراب والبناء قدر زائد عليه يحتاج إلى مشابهة الحرف وهي لا تتم إلا بالجزأين (قوله المنصب على الدخول) قال الدنوشري اعلم أن الفعل المنصوب في جواب النفي يرد على وجهين أحدهما أن يقدر النفي منصبا على الأول فينتفي الثاني لأن الأول سبب له والثاني أن يقدر النفي منصبا على الثاني فقط فيصدق نفيه مع وجود الأول إذا علمت ذلك فالاعتراض بأن كلام المصنف يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر مبني على النفي منصب على الثاني وهو خلاف تقرير الشارح فإنه جعل النفي منصبا على الأول وعليه فكيف يفهم منه أنه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه أنه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اهـ وقوله لأن الأول سبب له أي مساو كما هو ظاهر لأن دخول العوامل والتأثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا يرد أنه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لأن الشيء قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق نفيه مع وجود الأول فيه نظر لأن الثاني مسبب عن الأول ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعم فما الظن به إذا كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع ما ذكرناه دل عليه كلام السعد بحث لا وإذا علمت ذلك عرفت أنه لا اعتراض على المصنف على الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فإنه جعل الخ يقال عليه الشارح لم يجعل النفي منصبا على الأول أعني الدخول فقط بل عليه مقيدا بعدم التأثير كما ينبئ عنه قوله الناشئ عنه التأثير فيرجع ذلك إلى دخول النفي على ما هو مقيد بقيد والأصل توجه النفي إلى القيد كما هو مشهور نعم ذلك ليس بلازم لكن الشارح سلك ما هو الأصل فلا يتعجب منه ويقال كيف يفهم منه الخ فتدبر (قوله مع أن العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح في باب أسماء الأفعال ربما يشعر بأن العوامل اللفظية التي لا تدخل عليه العوامل التي تقتضي فاعلية أو مفعولية لا مطلقا وهو المناسب لكونها نائبة عن الفعل معنى واستعمالا لأن الأفعال تتأثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي ما ذكر كالنواصب والجوازم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أو لا وذكر الشارح في ذلك الباب أن الخلاف في أنها تتأثر بالعوامل أو لا مبني على الخلاف في مدلولها فراجعه (قوله كما فعل في المشبه به) هو ليت ولعل (قوله ولكنه حاول شرح قول النظم الخ) الأقرب أنه أراد الإشارة إلى أن مراد الناظم بنفي التأثير نفي الدخول للتلازم بينهما وإن كان لا حاجة للجمع بينهما (قوله لسلم مما نقله الخ) هو وما عطف عليه جواب لو فالسلامة مما نقله الشاطبي مسببة عن حذف بلا تأثر وعدم ورود المصدر

النائب عن فعله مسبب عن جعل التأصيل قيداً في النيابة عن الفعل كالافتقار (قوله وهذا محال) قال الدنوشري بيانه أن عدم الإعراب هو البناء وقد جعل شرطاً في البناء فيؤول الأمر إلى أن شرط البناء هو البناء والشيء لا يكون شرطاً لنفسه اهـ وقال الزرقاني وجهه معنى كونه محالاً إن كان ذلك من تحصيل الحاصل ولا شك أن تحصيل الحاصل محال إذ الحاصل متعذر تحصيله لكون التحصيل إنما يكون لغير موجود والله أعلم * وأقول الاستحالة إنما تظهر إذا قيد التأثير بكونه في اللفظ * فلو قيل المراد بلا تأثير لفظاً ومحلاً وهو ما جرى عليه الشارح أولاً لم يكن محالاً لأنه يصير المعنى أن من شرط بناء اسم الفعل أن لا يتأثر بالعوامل لفظاً ومحلاً وهذا كناية عن عدم دخول العوامل إذ العوامل لا بد أن تؤثر أحد الأمرين كما لا يخفى فصار معنى كلام الناظم وكناية عن الفعل بأن لا تدخل عليه العوامل وحينئذ لا يرد المصدر لأنه يدخل عليه العوامل تقديراً ولا حاجة إلى قيد الإصالة في النيابة في إخراجه وجعل الألف في أصلاً للتثنية أو دعوى الحذف وقد مر آنفاً أن الموضح أشار لذلك فتفطن (قوله وكان يفتقر الخ) قال اللقاني يرد عليه لفظ القول مراداً به (٥١) حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمي قد يقال يتمسك بالقول المفرد في مسائل فطلبه للجملة غير لازم فليتأمل (قوله متأصلاً) قال اللقاني يرد عليه ذو الطائية واللذين عند من أعربهما قال الشهاب القاسمي قد يجاب بأن الكلام باعتبار لغة الجمهور وقال الدنوشري يمكن رده بأن أعربهما قليل فلا يردان وهو يرجع لجواب الشهاب (قوله إلى جملة) قال الدنوشري أو ما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة أو عوض منها كالتنوين في إذ (قوله من المصدر النائب) أي ومن الأوصاف نحو جاء الضارب زيداً وأقائم الزيدان فإنها وإن نابت عن الفعل إذ الأصل الذي ضرب زيداً ويقوم الزيدان لكنها تتأثر بالعوامل (قوله وبهذا التقدير الخ) قال الدنوشري حاصل هذا الجواب أنه جعله تنظيراً لا تمثيلاً لأنه نائب عن الفعل في الجملة اهـ وبيان أنه جعله تنظيراً أنه قال كأنه إذا ناب عن أن والفعل والقائل أن التمثيل غير مطابق مكي وتبعه الحفيد وعبارة مكي أما قوله ضرباً في ضرباً زيداً فإنه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل وأما الأمثلة الثلاثة فإن المصدر فيها لم ينب عن الفعل والمطلوب تمثيل المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متأثراً بالعامل أي في حالة نيابة عن الفعل والأمثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متأثر بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رحمه الله وقد صرح بالمقصود المكودي رحمه الله ولله دره فما أحسن ما فهم انتهى وقال اللقاني قوله وذلك لأنه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه إن أراد مع كونه نائباً فهو في الأمثلة ليس كذلك وإن أراد مع عدمه فذلك لا يضر وإلا لو رد عليه رويد زيداً فإنه مبني لنيابته عن أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل كقولك أمهل زيداً رويداً فتأمله ولو سكت عن قوله يقول الخ وأراد بالتأثير نصبه بالعامل المقدر كان واضحاً اهـ وعليه فيقدر التنظير بعد قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح فتدبر (قوله وحيث لي العالم نادراً) إشارة إلى قول الشاعر :

وهذا يعني بلا تأثر لا محصول له فإن تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثراً في لفظه وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معرباً وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات ومنزلة منزلة المتأصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله مع أن كلا منهما نائب عن الفعل وإلا فما الفرق فليتأمل (وكان يفتقر) الاسم (افتقاراً متأصلاً إلى جملة) اسمية أو فعلية (فالأول) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيهات وصه وأوه) من أسماء الأفعال (فإنها) أي فإن هيهات وصه وأوه (نائبة عن بعد) بضم العين (وأسكت وأتوجع) على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل أمر وهو اسكت وأوه نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجع (ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتتأثر به) على القول الصحيح من أنها لا محل لها من الإعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل (فأشبهت) من الحروف (ليت ولعل مثلاً ألا ترى أنهما نائبان) عن الفعل فليت نائبة (عن أتمنى و) لعل نائبة عن (أترجى ولا يدخل عليهما عامل) أصلاً فضلاً عن أن يتأثرا به (واحترز) الناظم (بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضرباً في قولك ضرباً زيداً فإنه) أي ضرباً (نائب عن اضرب وهو مع هذا) أي مع كونه نائباً عن الفعل (معرب وذلك لأنه) منصوب بالفعل المحذوف وجوباً والتقدير اضرب ضرباً كما أنه إذا ناب عن أن والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية (فتؤثر فيه تقول) في الرفع (أعجبني ضرب زيد و) في النصب (كرهت ضرب عمرو و) في الخفض (عجبت من ضربه) وبهذا التقدير يندفع ما قيل أن التمثيل غير مطابق للحكم (والثاني) وهو الذي يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة (كإذ وإذا) من ظروف الزمان (وحيث) خاصة من ظروف المكان وحيث لي العالم نادراً (و) كالذي والتي من (الموصولات ألا ترى أنك تقول جئتك إذ فلا يتم معنى إذ حتى تقول جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من الظروف

ولطمنهم تحت الحبا بعد ضربهم * بيض المراهف حيث لى العمائم وسيأتى فى باب الإضافة ولى العمائم شذها على الرأس قال الحفيد * فإن قلت إن إذ وإذا ملازمان الإضافة مع بنائهما والقياس يقتضى إعرابهما كما عربت أى لملازمتها للإضافة . قلت إضافتهما كلا إضافة لأنهما مضافان إلى الجمل والإضافة إليها فى تقدير الانفصال فكأنهما غير مضافين اه وقد أشار الشارح فيما تقدم إلى ذلك حيث قيد قول المصنف بأن أيا الشرطية وأيا الاستفهامية أعربا لملازمتهما الإضافة بقوله إلى المفرد (قوله بأسرها) قال الدنوشرى أى بجميعها لأن الأسر لغة القيد وإذا ذهب المقيد بقيده فقد ذهب بجملته فاستعملوا بأسره فى معنى بجملته (قوله واحترز بذكر الأصالة الخ) لم يقل الشارح بعد احترز هو بيانا للضمير المستتر فى احترز كما فعل سابقا فلعله يقرأ هنا بالبناء للمفعول لأنه عطف عليه قوله واحترز بذكر الجملة وذكر الجملة ليس فى كلام الناظم وهذا أحد أوجه ثلاثة يحتملها كلام الناظم ذكرها المصنف فى الحواشى حيث قال يحتمل قوله أصلا ثلاثة أوجه أحدها أن يحترز به عما يعرض من الافتقار عند التركيب كأسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجمل نحو على حين عاتبت المشيب فالبناء هنا لإضافته لمبنى لا لافتقاره العارض إلى الجملة أو لها ولا يرد لأنه أثر الجواز لا الوجوب وإنما تكلم النحاة فى مثل هذا الموضع على ما يوجب البناء دون ما يجوزه وبهذا يجاب عما يورد على قوله ومعرب الأسماء البيت من ذلك وكافتقار الفاعل والمفعول إلى ما يتقوم به معناهما أعنى الفاعلية والمفعولية وكافتقار رجل وقع إلى الجملة بعدها فى رجل يفعل الخير وبل أنتم قوم تجهلون وثانيها أن يحترز به عما يعارض الافتقار مما نحى عن البناء كالافتقار أى فإنه يعارض بلزوم إضافتها وأنها بمعنى كل إذا أضيفت إلى نكرة وبمعنى بعض إذا أضيفت إلى معرفة وثالثها أن يكون ذكره تأكيدا لما قرره من الأصول رافعا لما عساه يتجوز به أى أصل ما ذكرته تأصيلا وقرره تقريرا ويرجح الجوابين المتقدمين صلاحيتهما جوابا لما يعترض به ويرجح الثالث كونه أوفق لما فى كتب الناظم اه والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظرا إلى عدم تقييد الافتقار فى كلام الناظم بكونه إلى جملة إذ افتقارهما ليس إليها ولأن التقييد بها لو ذكر يكون متأخرا عن قيد الأصالة كما فى كلام المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار لغيرها قبل مجىء التقييد بالافتقار إليها والوجه الثانى لا حاجة إليه لحصول الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أولا مدنى (قوله فى قراءة الرفع) أما فى قراءة النصب فسيأتى فى الشرح أنه على البناء وجمهور البصريين يجعلون الفتحة إعرابا مثلها فى صمت يوم الخميس والتزموا لذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع والإلزام كون الشىء ظرفا لنفسه (قوله من نحو سبحان) قال الدنوشرى قال البيضاوى سبحان اسم بمعنى التسبيح الذى هو التنزيه وقد يستعمل علما له فيقطع عن الإضافة ويمنع الصرف (قوله وقال الفخر الرازى) قال الدنوشرى ساق كلام الفخر فى معارضة قول المصنف لا يستعمل إلا مضافا والجواب أن هذا شاذ فلا يرد نقضا انتهى وبالبيت نقض اللقانى كلام المصنف (قوله سبحان من علقمة الفاخر) عجز بيت من أبيات الكتاب قاله الأعشى يهجو به علقمة بن علاثة لمناصرته لعامر بن الطفيل صدره * قد قلت لما جاءنى فخره * ومعنى سبحان من علقمة الفاخر أى براءة من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء المعجمة لا بالجيم كما فى خط الدنوشرى وغيره (قوله وليس بلحن) اللحن تغيير الإعراب فإطلاقه على مثل هذا تجوز

والموصولات فإنها أشبهت الحروف بأسرها فى افتقارها فى إفادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقارا متأصلا إلى جملة لأنها إنما وضعت لنسبة معانى الأفعال إلى الأسماء (واحترز بذكر الأصالة) المستفادة من قول الناظم أصلا (من نحو) يوم فى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فيوم فى قراءة الرفع خبر هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (إلى الجملة) بعده وهى الفعل ومفعوله وفاعله (والمضاف) أبدا (مفتقر إلى) ذكر (المضاف إليه) فى إفادة معناه (ولكن هذا الافتقار عارض فى بعض التراكيب) ويزول فى بعضها (ألا ترى أنك تقول صمت يوما) إذا أخبرت عن الترك (وسرت يوما) إذا أخبرت عن الإيجاد (فلا يحتاج) فى تمام معنى يوم (إلى شىء) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان) من أسماء المصادر (وعند) من الظروف (فإنهما مفتقران بالأصالة لكن) افتقارهما (إلى مفرد) لا إلى جملة (تقول سبحان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعربا بنصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره أسبح والناصب لعند جلست وما ذكره من أن سبحان ملازم للإضافة هو المشهور وقال الفخر الرازى سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف وإذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد أى براءة منه كقوله

سبحان من علقمة الفاخر وإنما منع صرفه لأنه معرفة وفى آخره ألف ونون انتهى بحروفه وأما استعمال عند غير مضافة كقوله:

كل عند لك عنــدى * لا يساوى نصف عندى

فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريرى بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها قاله فى المغنى ثم استشعر اعتراضا بأن اللذين واللتين وأيا من الموصولات معربة مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى جملة فأجاب بقوله (وإنما أعرب اللذان واللتان وأى

(قوله متعلق بعارضه) قال الدنوشرى فيه نظر لأن مقتضى جعله بيانا لما جعله حالا منها ومقتضى ذلك أن يكون متعلقا بمحذوف لا بعارضه فليتأمل (قوله وفيه البحث السابق) فيه الجوابان السابقان (قوله من لزوم الإضافة إلى مفرد) قال الدنوشرى فإن قيل يرد على هذا قد الاسمية ولدن فإنهما ملازمان للإضافة إلى مفرد وهما مبنيان فالجواب إن لزوم الإضافة إلى مفرد إنما يعارض تحتم البناء لا جوازه وهذان يجوز أن يعربا في لغة انتهى ويرد عليه أن الكلام في أسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات الفصيحة كما مر نحوه عن الشهاب القاسمي وتوجيه بناء لدن مفصلا في كلام البلقيني والجواب المذكور لم يذكره الشهاب وإنما أجاب بأن الشبه الوضعي لا يعارض خصوصا فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعيا إنما يظهر إذا لم يعتبر فيه كون الثاني حرف لين وفي كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه في حواشي الألفية (قوله في الشبه المعنوى) قال الورقاني وجهه أن ليس المراد بالشبه المعنوى ما تقدم بل المراد أنها مشبهة للحرف المهمل من حيث أن معنى قبل التركيب كما أنه كذلك (قوله وادخله غيره في الشبه الاستعمالي) قال الورقاني وجهه أنه ليس المراد بالشبه الاستعمالي ما تقدم بل المراد أنه أشبهه في كونه لا عاملا ولا معمولا (قوله لو كان) قال الدنوشرى ضمير كان عائد إلى الفعل (قوله وأما ماسلم) قدر أما لدخول الفاء في الخبر وهو قوله فمعرب والمبتدأ وإن كان شبيها بالشرط في العموم لأنه اسم موصول لكن صلته ليست مبهمة لعدم كونها فعلا مضارعا إلا أن يقال هو وإن كان ماضيا لفظا فيمكن جعله مضارعا معنى والظاهر تقديرا أما مع قولهم لا يحذف من أدوات الشرط وحده أي دون فعل الشرط غيرها عند بعضهم وقد يقال المحذوف هنا إداة الشرط وفعله وفيه نظر

الموصولة في نحو اضرب أيهم أساء) بنصب أي لأن جملة أساء صلة تامة فسقط القول بأن أيا هنا مبنية على الضم لإضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لأن حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي (لضعف الشبه) متعلق بقوله أعرب (بما عارضه) متعلق بضعف (من المجيء) بيان لما متعلق بعارضه (على صورة التثنية) متعلق بالمجيء وهو راجع إلى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين (و) بما عارضه (من لزوم الاضافة) إلى مفرد راجع إلى أي واهمل الشبه الاهمالي وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كأسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوى وأدخله غيره في الاستعمالي وأدخل الشاطبي أسماء الاصوات في قول النظم * وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر فقال لأنها لما علمت من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كغاق وقب على أسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما اشبه الحرف من الاسم (و) أما (ماسلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب وهو) أي المعرب (نوعان ما يظهر اعرابه كأرض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت ارضا) بالنصب ومررت بارض) بالخفض (وما لا يظهر إعرابه كالفتى) من المقصور (تقول جاء الفتى) بضمة مقدرة على

لأن أصل وماسلم مهما يكن من شيء فماسلم وما عوض عن مهما ويكن وعلى منع أبي حيان من حذف أدوات الشرط وفعله غير إن مالم يكن هناك تعويض لكن يرد أنه حيث كان عوضا فلا يجوز حذفها لانه لا يجوز حذف الأعواض إلا شذوذا إذ لا يختصر المختصر (قوله ماسلم من مشابهة الحرف أي المشابهة المتقدمة وهي القوية التي لم تعارض بأن لا تشابه الحرف أصلا أو شابهته شبها غير قوى فاندفع قول المصنف في الحواشي أن ما أشبه الحرف شبها غير قوى يعترض به على قول الناظم لشبه من الحروف وقوله * ومعرب الأسماء ماقد سلما * لأنهما يجريان مجرى الحد للمعرب والمبنى والدفع عن حد المعرب ظاهر لتقييد الناظم بقوله مدنى فمن العجب نقل المنكت الاعتراض وإقراره * فإن قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا قائل به . قلت لا يلزم من حمل المشتق على المشتق حمل مواطأة حمل المبدأ على المبدأ كذلك لانك تقول الضاحك كاتب ولا يجوز أن تقول الضحك الكتابة كما ذكره في حواشي التلخيص في تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة إلى قول بعضهم هذا إنما يرد لو أريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع وإنما المراد بيان ضابطه انتهى مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم ولكن ذكر الفاكهي إن هذا التعريف باللازم وإن تعريف المعرب بالمفهوم ما لغير آخره الخ (قوله وهو نوعان الخ) قبل هذا اشارة إلى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيت ورد ما قيل انه مستغنى عنه وذكر المصنف في الحواشي له فائدة أخرى وهي الاشارة إلى انحصار علة بناء الاسم في شبه الحرف إذ لم يكن في عبارته السابقة حصر وقال الشهاب القاسمي فائدته التصريح بمعنى المعرب وضابطه إذ لا يلزم من كون المبنى ما أشبه الحرف الشبه المخصوص إن المعرب مجرد ماسلم من تلك المشابهة لجواز أن يعتبر فيه شيء آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم إن المعرب ليس إلا السالم من تلك المشابهة انتهى وهو في غاية الحسن (قوله ما يظهر إعرابه) أي يصح أن يظهر إعرابه فلا ينافي تقدير الإعراب فيه في الوقف مثلا

الألف (ورأيت الفتى) بفتحة مقدرة عليها (ومررت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها (واظهر الفتى) فى تقدير الحركات فى آخره (سما) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر (كهدى وهى) أى سما (لغة فى الاسم) من ست ثانيها سما بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها سم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ومعرب الأسماء ما قد سلما ❊ من شبه الحرف كأرض وسما

بضم السين والقصر لغة فى الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ما سماك) أى ما اسمك (حكاه صاحب الافصاح) فيه وجه الدلالة منه إنه أثبت الألف مع الإضافة وذلك يفيد كونه مقصورا وأما إنه يفيد ضم السين فلا إذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالد القنانى نسبة إلى القنان بفتح القاف جبل لبنى أسد ❊ والله أسماك سما مباركا ❊ وهو ليس بنص فى المقصود فلأجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سما مباركا) آثرك الله به ايثاركا (فلا دليل فيه لأنه) أى سما (منصوب منون فيحتمل أن الأصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو أسماك (ففتح) أى لنصب على أنه مفعول ثان لأسماك لأنه بمعنى سماك وقد روى به أيضا (كما تقول فى يد) إذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) ومعنى آثرك الله به إيثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كإيثاره إياك بالفضل فأضاف المصدر إلى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

(فصل) (والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبنى وهو الأصل) فى الأفعال إذا لم تعتورها معان تفتقر فى تمييزها إلى إعراب (و) ضرب (معرب وهو بخلاف) أى بخلاف المبنى وهو الفرع (فالمبنى) من الأفعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضى) مبنى باتفاق (وبناؤه على الفتح) للخفة ثلاثيا كان (كضرب) أو رباعيا كدحرج أو خماسيا كانطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وإنما بنى على حركة لمشابهة المضارع فى الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون) فيه (عارض أوجبه

(قوله من ست) قال الدنوشرى ذكر غيره فى الاسم ثمان عشرة لغة جمعها كاتبه عبد الله الدنوشرى بقوله :

سماسم واسم سماة كذا سما ❊ وزدسمة والثلث أوائل كلها (فصل) (قوله والفعل ضربان) قال الدنوشرى معطوف على قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أى كما أن الاسم كذلك (قوله وهو الأصل) قال الدنوشرى المراد بالأصل هنا الغالب أو ما ينبغى أن يكون الشىء عليه والفرع بخلافه أن يكون المراد بالأصل الراجح على بعد انتهى ولعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن يقول وهو الفرع يؤيد ما مر عن الأمانى ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه (قوله وهو بخلافه) قال الدنوشرى الظاهر أن الباء زائدة فى الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها ويجوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أى وهو ملتبس بمخالفته ولو قال وهو بضده لكان أولى لأن الإعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالمفرد والضحك لكنه يشعر بثبوت الواسطة لأن الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال إن النحويين يستوى عندهم الجمع انتهى وفى دعواه استواء الكل عند النحويين نظر وفى حاشية الفاكهى ما ينبغى مراجعته (قوله وبناؤه على الفتح) قال الدنوشرى مبنى على أن البناء معنوى وأما على القول بأنه لفظى فكان يقول وبناؤه فتحة (قوله فى الجملة) قال الدنوشرى ينظر ما المراد بالجملة هنا انتهى وفيه ما تعرفه (قوله لوقوعه صفة الخ) قال الدنوشرى الواقع صفة الخ الماضى ومرفوعه لا هو وحده ففى كلامه تجوز وبعضهم قال إنما بنى الماضى على حركة لئلا يلتقى ساكنان فى نحو قال وطرد فى الباقى انتهى ❊ أقول يندفع هذا بقوله فى الجملة فإن معناه أن المشابهة على طريق الإجمال فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل أن المشابهة فى الحقيقة بين الجملتين الماضوية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكون كل من اللفظين لفظا حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر (وقوله وأما ضربت الخ) حاصله أن الفتح فيما ذكر مقدر للثقل فى ضربت والتعذر فى ضربوا وكذا رمى وغزا فالماضى مبنى على الفتح لفظا أو تقديرا وليس مبنيا فيما ذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضربا لا على المقدر والظاهر لمناسبة الألف كالكسر فى مررت بغلامى لأن حركة المناسبة فى نحو غلامى سابقة على دخول العامل فى نحو مررت بغلامى فلم يمكن إلا التقدير ونظير ان يضربا على مذهب سيبويه من إعراب الأمثلة الخامسة بالحركات بخلاف الفتحة فى ضربا لأنها موجودة فى آخر الفعل قبل وجود الألف التى هى الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بنى على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغنى عنها بمتحرك (قوله فالسكون فيه) أى ما ذكر من ضربت ونحوه

كرامتهم) أي العرب (توالي أربع متحركات) وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل (فيما هو كالكلمة الواحد لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك ضمة) الباء من (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) بإضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله والأصل لمناسبتها الواو (و) النوع (الثاني الأمر) مبني على الأصح عند جمهور البصريين وإلى هذين الإشارة بقوله «وفعل أمر ومضي بنيا» وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم (و) الأمر (بناؤه على ما يجزم به مضارعه) المبدوء بتاء الخطاب (فنحو اضرب مبني على السكون) فإن مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب (ونحو اضربا واضربوا واضربي (مبني على حذف النون) لأن مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي (ونحو اغز) واخش وارم (مبني على حذف آخر الفعل) لأن مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الألف وارم مبني على حذف الياء وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر وإنما حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والأصل لتقم ولتقعد حذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهي اهـ وقد دل عليه بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * كي لتقضي حوائج المسلمينا

وكقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولأنك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ

(قوله أربع متحركات) قال الدنوشري هذا في الثلاثي وحمل عليه غيره نحو أكرمت مثلا وقال قوله أربع بتأنيث العدد والمعدود مذكر وأحسن منه أن يقال أربعة متحركات انتهى وقوله بتأنيث العدد صوابه بتذكير العدد (قوله وتاء الفاعل وقوله لأن تاء الفاعل) اقتصاره في الموضعين على التاء غير واضح لأن ذلك لا يختص بها بل يشمل نحو ضربن وضربنا وكالفاعل نائب الفاعل (قوله فيما هو كالكلمة) هذا ظرف لقوله أربع متحركات وقد يقال المتحركات الأربع هي كالكلمة الواحدة لأنها مظروفة فيما هو كالكلمة فيلزم ظرفية الشيء لنفسه والصواب المظروف إنما هو التوالي لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله إلى مفعوله) لو جعله مضافا إلى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى وإن كان كلا مناسب الآخر (قوله على ما يجزم به مضارعه) قال الدنوشري ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فبني على الفتح نحو اضربن «أقول زاد بعضهم لإخراج هذا قوله لو كان معربا وقد حررنا المقام في حاشية الفاكهي (قوله المبدوء بتاء الخطاب) قيد بذلك لأن الأمر بالصيغة للمخاطب فيناسب أخذه من المبدوء بتاء الخطاب (قوله وتبعها حرف المضارعة) إنما تبعها دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع في الوقف وإنما يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل لكن حمل عليه. فإن قلت لا أمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فإن ذلك يؤدي إلى أن الشيء يلتبس بنفسه. قلت المراد دفعا لالتباس المضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه (قوله لأن الأمر معنى حقه الخ) قال الزرقاني قيل عليه الخبر معنى فلم لم يكن حقه أن يؤدى بالحرف والجواب أن ما حقه أن يؤدى بالحرف هو المعنى الكائن على خلاف الأصل وأما المعنى الذي على الأصل في الكلام وهو الخبر فليس الأصل فيه أن يؤدى بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وبهذا يجاب عما يقال المضي والاستقبال معنى ويؤديان بغير الحرف (قوله ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة أن لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الدماميني انتهى وأشار بعضهم إلى جوابه بقوله اللام يعني في قوله لتقييد الحدث لام العاقبة والغرض أي المطلق وضع الفعل لمعناه الذي هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى ولا يخلو عن نظر (قوله المحصل) أي المعين عن مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله ولأنهم قد نطقوا الخ) قال الزرقاني إن قيل هذا يخالف ما تقدم من أن اللام قد حذفت حذفا مستمرا وأين الاستمرار مع الذكر. والجواب أن الحذف المستمر في نحو قم واقعد ولا شك أنها تذكر مع ذلك أصلا وأما الجواب عن السؤال المذكور بأن هذا ضرورة ونادر والاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لأنه إذا كان كذلك فكيف يستدل به فيتعين الجواب بما أشرنا إليه (قوله كما تقول في الجزم) أي فلما وافق المجزوم صار معربا (قوله ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم الخ) يعني أن قم مثلا فعل إنشاء لا دلالة له على الزمان وانتفاء ذلك فيه غير عارض لأنه لو كان عارضا لكان له حالتان كبعت مثلا وهذا ليس له إلا حالة واحدة وكيف يكون فعلا مع عدم دلالته على الزمان مطلقا فقد أشكلت فعليته على مذهب البصريين قال الدماميني لا إشكال

فتشكل فعليته وإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه فى المغنى وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الأفعال (والمعرب) من الأفعال (المضارع نحو يقوم) زيد (لكن) لا مطلقا على الأصح بل (بشرط سلامته من نون الاناث و) من (نون التوكيد المباشرة) وإلى الإشارة بقوله :

• وأعربوا مضارعا أن عريا • من نون توكيد مباشر ومن • نون إناث (فإنه مع نون الإناث مبنى على الأصح (على السكون) كالماضى (نحو والمطلقات يتربصن) وذهب السهيلى إلى أنه مع نون الإناث معرب تقديرا (ومع نون التوكيد المباشرة مبنى) على الأصح وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبنى أيضا وقيل الجمع معرب تقديرا والمختار أنه مع المباشرة مبنى (على الفتح نحو لينبذن) لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الأصح ببنائه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظا وتقديرا (فإنه) أى المضارع (معرب معها تقديرا نحو لتبلون) مضارع بلا يبلو مبنى للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة أصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الأولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فإما أن

فإن أفعال الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هو إنشاء والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته وهذه الحيثية ليست هى جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء وكذا إذا قلنا بأن الإنشاء لا بد له من زمان حال كما ذهب إليه بعضهم فى سائر الإنشاءات لم يشكل لأنا نقول له زمانان من إيقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو إنشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند إلى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالإنشاء نوعان إنشاء حدث مسند إلى غير المخاطب كبعت وهذا حالى وليست الحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وإنشاء حدث مسند إلى المخاطب وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع فى الحال من حيث هو إنشاء وأما من حيث إسناد حدثه إلى المخاطب المأمور فهو مستقبل ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار (قوله كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل) أى وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعا وإذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقا (قوله من نون الاناث) مراده بها الموضوعة أصالة للاناث وإن استعملت للذكور مجازا فيشمل نحو • يرجعن من دارين بجر الحقائب • (قوله كالماضى) قال الزرقانى راجع لقوله مبنى لا لقوله على السكون لما تقدم من أن الماضى مبنى على الفتح مطلقا وقال الدنوشرى أشار به يعنى بقوله كالماضى إلى أن علة بناء المضارع على السكون الحمل على الماضى وإن كان سكون الماضى اختلف هل هو مبنى عليه أو على الفتح مقدرا وقيل علة بنائه أنه اتصل به ما لا يتصل مثله بالأسماء وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضى المتصل بها استواؤهما فى أصالة السكون وعروض الحركة • فإن قيل أى حاجة إلى الحمل على الماضى وهلا علل بأصالة السكون للبناء. قلت لما استحق المضارع الإعراب الذى أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن الحركة هى المنظور إليها والسكون يلغى منه اعتباره فإذا خرج عن الحركة مع نون الإناث احتيج إلى وجه إخراجه ولا يكفى بأن يتمسك بأن الأصل فى البناء السكون انتهى ولشيخنا القنمى توجيه للتشبيه استنبطه من الرضى ذكرناه فى حاشية الفاكهى (قوله وذهب السهيلى إلى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون إعرابه مقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون فى محل الإعراب (قوله وقيل لا تشترط المباشرة) قال الدنوشرى ينظر على هذا القول على ماذا بنى نحو لتبلون انتهى ويأتى جوابه (قوله وقيل الجمع معرب تقديرا) يشكل بنحو ولا يصدنك فإن إعرابه ليس تقديرا فكيف قال تقديرا (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجمهور على أنه مبنى لتركيبه مع النون والإعراب لا يكون فى الوسط والنون حرف لا حظ له فى الإعراب فبقى الجزءان مبنيين انتهت وهى أولى من كلام الشارح لأن التركيب ليس من أسباب البناء بل إنما يصلح سببا الإعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ علة لكون البناء على الفتح لا لأصل البناء لأن الأصل فى الأفعال البناء فلا يعلل لكن قال الشهاب القاسمى إنه علة البناء وكونه على الفتح إنما احتاج لتعليل بنائه لأن الإعراب فيه كالمتأصل بسبب المشابهة السابقة فإذا خرج عنه فكأنه خرج من الأصل وإنما شبه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معديكرب ونحوه لأن معدى كرب كلمتان ركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه لتعدد والفعل مع النون ليس كذلك لأن الفعل دال على الحدث الواقع فى الزمن المعين والنون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لأن المعنى فيه متعدد لأنه بمنزلة خمسة وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سيأتى فى باب لا النافية للجنس أنهم جوزوا فى وصف اسمها النكرة الفتح وقالوا إن الصفة والموصوف ركبا قبل دخول لا فهلا قيل هنا إن الفعل ركب مع الفاعل قبل دخول النون ثم دخلت النون (قوله للمجهول) قال الدنوشرى المجهول هو الفاعل والمفعول ليس بمجهول فلعل معنى قولهم

الجمهور: الجمهور فاعله (قوله لتوالى النونات) أى التى ليست كلها أصولا فلا يرد اجتماعها فى جنن (قوله معرب مع نون التوكيد لفظا) قال الدنوشرى أشار بقوله لفظا إلى أن قول المصنف فيما سبق معرب معها تقديرا مشكل بالنسبة لقوله فإما ترين فليتأمل فإن إعرابه ليس تقديريا وسيأتى فى كلامه (قوله لئلا يلتبس الخ) ﴿ إن قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لأن حركتها مع الواحد الفتح قيل الجواب أن الكسر لا يكون إلا بعد الألف فإذا زالت الألف رجع للفتح أو الالتباس حال الوقف أو لئلا يغفل عن الآخر (قوله لحركت النون) فيه نظر فإن الذى حرك ليس النون الساكنة التى التقت مع الألف لأنها مدغمة بل المحرك هو النون الثانية (قوله وقد تبين أن الإعراب التقديرى الخ) سبقه إلى ذلك ولد المصنف والمكى قال الحفيد اعترض على المصنف ولده فى تمثيله بقوله فإما ترين ولا تتبعان لما هو معرب تقديرا ثم ذكر ما حاصله أن المصنف لم يقصد التمثيل بهما لما هو بصدده بل نبه بهما (٥٧) على أن عموم قوله فإنه يعرب معهما تقديرا غير مراد وقال اللقانى قال الرضى اعلم أنه اختلف فى المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جمهورهم أنه مبنى لتركبه مع النون ولا إعراب فى الوسط وأما النون لحرف ولا حظ له فى الإعراب وقال بعضهم المضارع مع النونين مبنى للتركيب إلا إذا أسند إلى الألف نحو هل تضربان أو الواو نحو هل تضربون أو الياء نحو هل تضربين لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين فى حكم الثابت فنحو تضربن واضربن لتخشون وتخشين فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب لاشتغال محله بحركة الفرق ﴿ فإن قيل فإذا كانت معربة فلم لم تعوض النون من الحركة كما عوض فى نحو تضربان وتضربون وتضربين لما اشتغل محل الإعراب أى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التى هى ضمائر. قلت كراهة لاجتماع النونات وإنما لم يبد الإعراب عندهم لا على نون التوكيد كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث لمشابهتهما للتنوين والإعراب قبل التنوين لا عليها وللشابهها تقلب ألفا فى نحو لنسفعن انتهى وبه يظهر أن المرضى ماش تبعا للناظم على القول الثالث وأن قوله فمعرب معها تقديرا صحيح على عمومه وأن إعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل وأن محلها فى ذلك محلان، نعم يتجه أن يقال ما المانع من أن النون فى المثالين الأخيرين إنما دخلت بعد دخول الجازم فيهما واستيفائه مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازانى فى شرح تصريف العزى فالإعراب فيهما لفظى لا تقديرى فليتأمل والحاصل أن كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح فى نفسه لكنه غير متعين لإمكان دخوله تقديرا قبل التأكيد كما قيل به بل بأنه الحق لأن النون إنما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه وقول الرضى حركة الفرق معناه كما صرح هو

تقول استثقلت الضمة على لام الفعل لحذفت لاستثقالها أو تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الأول والألف والواو على التقدير الثانى لحذف أول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم أكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات لحذفت نون الرفع لفظا لتوالى النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف إحداهما لحركت الواو بحركة تجانسها وهى الضمة ولم تحرك النون محافظة على الأصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال فهى مقدرة الثبوت لأنها علامة الرفع بخلاف ما إذا حذفت للجازم فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو (فإما ترين) أصله قبل التوكيد ترأيين كتمنعين نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية. وإما أن تقول حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف أولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو إن الشرطية المتصلة بما الزائدة لحذفت نون الرفع فصار فإما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف أحدهما لحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة إلى آخر ما مر فى لتبلون (و) نحو (ولا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية لحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الألف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الألف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لأنها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها لحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الألف. هذه أمثلة غير المباشرة لفظا وأما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهى يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار لا يصدنك فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظا إلا أنها لم تباشره فى الأصل لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة فإنه إذا أكد بالنون بنى وإن كان يرفع بثبات النون فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظا أو تقديرا لوجود الفاصل لفظا أو تقديرا وقد تبين بما قررنا أن الإعراب التقديرى فى لتبلون خاصة بخلاف فإما ترين ولا

به قبل ما حكيناه الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمخاطبة المؤنثة وقوله فقال جمهورهم مبنى على الضم قال فى الإرشاد
الفعل المضارع إذا لحقه نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بنى على الفتحة إذا كان مفردا أو مثنى وأما إذا كان جمعا فبنى على الضمة ثم قال وأما
بناء الفعل المضارع المشتمل على تثنية الفاعل وجمعه فلاشتغال آخره بالحركة التى هى أخت الألف والواو وسقوط النون لنون التوكيد
• فإن قيل إذا أعرب الفعل مع اتصاله بالفاعل الذى هو فى غاية الامتزاج بالفعل كيضربان ويضربون لم لا يعرب مع نون التوكيد.
والجواب أن إعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذى بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لزم زيادة الثقل فى النون الثقيلة
وحمل الخفيفة عليها بقى أنه يشكل بمثل المنسوب كقرشى فإنه يمكن أن يقال وجب بناؤه لتركبه مع ياء النسبة ولا إعراب فى الوسط وأما الياء
طرف ولا حظ له فى الإعراب وكتب الشهاب القاسمى على قوله إنما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه فى التسهيل بعد أن ذكر الأمور التى
يؤكد بعدها المضارع ما نصه وربما أكد المضارع عاليا مما ذكر وظاهره أنه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرد عن سائر الأمور
على قلة نظما ونثرا (قوله وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف الخ) أجيب بأن الواضع حكيم يعطى الأشياء ما تستحقه لحيث
استحقت الحروف البناء لزم اتصافها به وهذا إنما يقتضى تصحيح قول النظم لا إن كلام المصنف أحسن منه والأظهر فى الجواب أن فى
كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق ﴿فصل﴾ (قوله وأنواع البناء الخ) قال الدنوشرى لم
يفرق رحمه الله فى التعبير فى جانبى (٥٨) الإعراب والبناء فعبر فى الموضعين بأنواع وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر فى جانب
إعراب الاسم بالأنواع
وفى جانب بنائه بالألقاب
ووجهه الجدرانى بأنه
إنما لم يقل لحركات الوقف
والبناء أنواع لفقد ما يكون
لها جنسا شاملا نظرا إلى
الأصل إذ الأصل أن يكون
البناء منحصرا فى واحد
وهو السكون فلما كان
من حق البناء أن لا يشمل
هذه الأشياء نظرا إلى
الأصل لم يطلق عليها
اسم الأنواع رعاية لجانب
الأصل وكون ما ذكر
أنواعا للبناء على القول بأنه معنوى مشكل فإن اللزوم ليس متنوعا إلى الفتح وإخوته. وقد يقال أن النوع مثلا لزوم فتح
ولزوم سكون مثلا وأما على القول بأن البناء لفظى فالأمر واضح ويرد على قوله أربعة ما بنى على حرف كالمنادى واسم لا
وما بنى على حذف كاخش واغز وارم قال اللقانى وعبارته تقتضى الحصر وفيه نظر لأن عبارته ليس فيها ما يدل على
الحصر وأقول بناء على اعتبار مفهوم العدد فيها الحصر بل قد يدعى الحصر أخذا من المقام وقد يقال إن الحصر فى الأربعة باعتبار الأصل
وما أورد فرع عن هذا انتهى وهو عجيب فإن اللقانى سأل هذا وأجاب عنه فقال ينتقض هذا الحصر ببناء الأمر والمنادى واسم لا التبرئة
على ما سيذكره فى أبوابها من الحروف وحذفها • فإن قيل هذه فرعية. قلت الأصالة والفرعية لا تعقل فى الأنواع بخلاف العلامات
كما سيجىء. فليتأمل انتهى بنصه قيل عليه الأنواع التى لا يعقل فيها ما ذكر المنطقية لا اللغوية وهى المراد هنا وبالجملة فقول الناظم ومنه
ذو فتح الخ أجود من تعبير المصنف لإشعار قوله ومنه بقرينة العدول عن المنفصلة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بأنه
فاته أن يقول وغير ما ذكر ينوب كما قال فى أنواع الإعراب (قوله وإليه أشار بقوله والأصل الخ) إلا أن تعبير المصنف بالسكون أولى لأن
مصدر أن يسكن التسكين فيشعر بإزالة حركات كانت موجودة (قوله لخفته) أى السكون يعنى ولثقل البناء للزومه (قوله وكونها
عرضة للابتداء بها كلام الابتداء) يغنى عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها لها أصل فى التمكن) فيه أن كل اسم له أصل فى التمكن
والأظهر أن يقال وكونها لها حالة إعراب لأنهم لم يمثلوا لهذا السبب إلا بما له حالتا إعراب وبناء وكان عليه أن يذكر أسباب خصوص

تلبيان فإنه فيهما لفظى وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنية) لأنها لا تتصرف ولا يعتقب
عليها من المعانى ما تحتاج معه إلى إعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم • وكل حرف مستحق للبنا •
إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت وفى
الإصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بأنه معنوى وعلى القول بأنه لفظى فقال ابن مالك
ما جىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين
﴿فصل﴾ وأنواع (البناء أربعة) لا زائد عليها (أحدها السكون وهو الأصل) وإليه أشار بقوله •
• والأصل فى المبنى أن يسكنا • وإنما كان الأصل فى البناء السكون لخفته واستصحابا للأصل وهو عدم
الحركة فلا ينبنى عليها إلا لسبب كالتقاء الساكنين فى نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت
وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها أصل فى التمكن كأول وكشبهها بالمعرب كضرب
(ويسمى) عدم الحركة (أيضا وقفا) كما يسمى سكونا والسكون خفيف (ولخفته دخل فى الكلم الثلاث)
الحرف والفعل والاسم فى الحرف (نحو هل و) فى الفعل نحو (قم و) فى الاسم نحو (كم) بدأ بالحرف
لتوغله فى البناء وثنى بالفعل لأنه الأغلب فيه (و) النوع (الثانى الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون)
لحصوله بأدنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فإن الأول إنما يحصل بأعمال العضلتين معا الواصلتين إلى

كل حركة من فتح وكسر وضم وقد أوضحنا ذلك فى حواشى الفاكهى والألفية (قوله ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه) قال اللقانى هذا ظاهر على القول بأن الضمة فى ضربوا عارضة لمناسبة الواو لا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف فى غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا فى الماضى مبنى على الفتح ما لم يتصل به واو الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتحرك فيسكن انتهى وقد يقال مراد المصنف وغيره أنه يبنى على الفتح لفظاً إلا فيما ذكر فلا يبنى عليه لفظا بل تقديراً وهو ظاهر واقتصر فى جمع الجوامع على حكاية خلاف الزنجانى فقال ولا يكونان يعنى الكسر والضم فى الفعل خلافا للزنجانى قال فى شرحه وزعم الزنجانى فى شرح الهادى وجودهما فيه نحو ع وش ورد بضم الدال وهو مردود فإن الأول مبنى على الحذف والثانى على السكون تقديراً والضمة اتباع لا بناء انتهى بحروفه (قوله والفاعل التزاما) قال الدنوشرى أى المعين أما دلالته على فاعل ما فيها لمطابقة انتهى وأقول لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما قال السيد الصفوى أن الحدث إنما يتوقف على شىء ما يقوم به أو يقع عليه وإنما لم يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل للفاعل لا لاحتياجه إليه فلذا إذا بنى للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما تاما ثم إذا سلم دلالته على فاعل معين كيف يصح أنه يدل على فاعل ما مطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهى دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما ﴿فصل﴾ (قوله الإعراب لغة البيان) قال الزرقانى فى الحصر نظر فليتأمل وقال الدنوشرى ظاهره أن الإعراب محصور فى البيان مع أن له (٥٩) معانى أخر فى اللغة ويمكن الجواب بأن المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن أن يجاب بأن المراد المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحى فقد ادعى بعضهم أنه لا يناسبه من المعانى اللغوية إلا البيان وإن كانت تلك الدعوى ممنوعة كما بيناه فى حاشية الفاكهى وذكر الدنوشرى أنه يطلق فى اللغة على ستة معان الأول أعرب أى أبان الثانى يقال أعرب أى أجاد الثالث أعرب أى أحسن الرابع التغيير يقال أعرب أى غير الخامس يقال أعرب أى أزال عرب الشىء وهو فساده السادس يقال أعرب أى تكلم بالعربية انتهى وقد أنهى الأشمونى المعانى اللغوية إلى اثنى عشر (قوله تغيير أواخر الكلم الخ) قال الدنوشرى اعترض عليه بوجوه منها أن التغيير فعل الفاعل والإعراب وصف الكلمة فينبغى أن يفسر بالتغير الذى هو وصف الكلمة والجواب أنه أطلق وأراد الأثر وهو الحاصل بالمصدر أو هو مصدر المبنى للمفعول وأل فى الكلم للجنس فالمضاف الذى هو أواخر كذلك اكتسابا من المضاف إليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود إطلاقا للملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على التعدد المشعر به قوله لاختلاف وأل فى العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها أن الدخول لا يصدق على العامل المعنوى كالتجرد والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجرد طالب ومنها أن قوله لفظا أو تقديراً لا يصح أن يكون تفصيلا للتغيير لأن التغيير لا يلفظ به ولا يقدر ولا يصح أن يكون تفصيلا للعامل لأنه لا يشمل المعنوى كالابتداء والجواب أنه تفصيل للتغيير باعتبار ما يدل عليه ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لأنه أخذ العامل فى تعريف الإعراب وسيأتى أنه أخذ الإعراب فى تعريف العامل والجواب أن هذا تعريف لفظى لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته إعرابا واعترض تعريف العامل الذى ذكره الشارح بأنه يشمل المتكلم والسبب كالفاعلية وبأنه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد انتهى وقد أسلفنا أن جعل المصدر مصدر المبنى للمجهول لا يقول به البصريون وقد صرح غير واحد من المحققين بأن الإضافة تأتى لما له اللام فلا حاجة فى جعل أواخر للجنس للاكتساب من المضاف إليه المعرف بأل وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكرنا وبالإسناد بالتركيب من اثنين أو أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته الحواشى الشنوانية

طرف الشفة والثانى إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا فى الكلم الثلاث) فى الحرف (نحو سوف و) فى الفعل نحو (قام و) فى الاسم نحو (أين و) النوعان الآخران وهما الكسر والضم) ثقيلان (ولثقلهما) لكونهما يحتاجان إلى أعمال إحدى العضلتين أو كلتيهما (وثقل الفعل) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما (لم يدخلا فيه) لئلا يجمع بين ثقيلين (ودخلا فى الحرف والاسم) لخفتهما بدلالتهما على شىء واحد فالكسر فى الحرف (نحو لام الجر) الداخلة على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر فى الاسم نحو (أمس) عند الحجازيين بشرطه الآتى (و) الضم فى الحرف والاسم (نحو منذ فى لغة من جر بها أو رفع فإن الجارة) للاسم (حرف والرافعة) له (اسم) وسيأتى إيضاح ذلك فى باب حروف الجر وإلى أنواع البناء الأربعة الإشارة بقوله فى النظم:

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم ... كأين أمس حيث والساكن كم

وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمى الأول ضما لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولا ثم رفعهما ثانيا وسمى الثانى كسراً لأنه ينشأ من انجرار اللحى الأسفل إلى أسفل انجراراً قويا وسمى الثالث فتحا لأنه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم فى ياسيبويه والفتح فى نحو لا فتى إلا على والكسر فى نحو هؤلاء حال الوقف

﴿فصل﴾ (الإعراب) لغة البيان واصطلاحا (تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو

وحاصل ذلك أن الباء للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكر وإنما هي شروط والعامل الزائد يتناوله التعريف لأن البناء مثلا في بحسبك درهم حصل بها كون الشيء مضافا إليه حكما وصورة لكن يبق النقض بعامل الفعل لأن المعنى المقتضى للإعراب لا يوجد فيه إلا إن قيل إعراب الفعل بطريق الأصالة وأن المعاني المفتقرة للإعراب لعتوره وأنها أعم من الفاعلية والمفعولية والإضافة وأنها تشمل المعاني المعتورة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن فليتأمل (قوله يجلبه العامل الخ) قال الدنوشري ليس المراد بكونه يجلبه أن يحدث بعد أن لم يكن لأنه حينئذ لا يصدق على أبوك إذا دخل عامل فإن الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويقتضيه والظرفية في قوله في آخر مجازية لأن الإعراب قد يكون نفس الآخر كألف المثنى والمراد بكونه فيه أن تكون معه فيصلح لكل قول من الأقوال الثلاثة فإنها اختلف هل الإعراب مع الآخر أو قبله أو بعده وهو الذي اختاره الرضي (قوله والسكون) قال الدنوشري عند السكون من الإعراب اللفظي فيه تسامح وكأنهم أرادوا باللفظي ما يتعلق باللفظ والسكون عدم الحركة المفرطة أو ما يلفظ به وقال أيضا جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو إسقاط حرف أو حركة لفظيا تسمح واللفظ إنما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف وقال أيضا قوله (٦٠) ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف مشكل فإن الحركة والسكون والحذف ليس لفظا بل الحركة وما بعدها صفة للحرف فلا يكون لفظا ويصح أن يقال فيها هي أمر لفظي أي منسوب إلى اللفظ لكونه صفة له (قوله ولم يعتد به) أما إذا اعتد به فالإعراب ظاهر لأنه بالحذف وفي قوله إذا كان الإبدال الخ بحث لأنه يوهم أن الإبدال إذا كان بعد دخول الجازم لا يكون مقدارا وليس كذلك (قوله والمراد بالعامل الخ) قال الدنوشري اعترض بأنه لم يسبب العمل لجاء مثلا ولم يسبب الفاعلية والجواب أن جاء مثلا أمر ظاهر بخلاف الفاعلية فإنها أمر خفي اه وفي الإرشاد وإضافته يعني الاختلاف للعامل للدوران (قوله والمراد بالكلمة هنا الخ) هذا تقدم في قوله التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرارا (قوله وجر في اسم) قال الدنوشري اعترض بأنه تكرار لأنه ذكر أولا أن الاسم يعرف بالجر فيستفاد منه أنه مختص به والجواب أن الغرض مختلف فذكره هناك الغرض التمييز وإن لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الإعراب ومختصا بالاسم وإن لزم مما سبق وقوله مختص بمعنى في اسم وقوله مختص بمعنى في فعل وإن قلت هذا مخالف لقول النحاة قاطبة الجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل . قلت هو مخالف له ظاهرا ويمكن أن يكون معنى كلامهم ما ذكره الشارح (قوله أو علم) قال الدنوشري أقول هذا غلط من الشيخ رضي الله عنه فإنه لو كان جمع علم لقيل علمات لا علامات لأن الألف والتاء يزادان على المفرد والفرض أن مفرده علم تأمل وقال اللقاني إن القول بأن العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بأن الضمة وأخواته أجناس لا أعلام لقبولها التعريف عليها وصدق حد النكرة وهي ما دل على شيء لا بعينه عليها (قوله تناقضا) قال الأشموني ولا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب هي إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات إعراب من جهة الخصوص اه وأوردت على جعلها علامات إعراب من جهة الخصوص أنها من تلك الجهة علامات كما مر والأنواع ليست علامات للأجناس فإن الإنسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه ويجاب بأن هذا من الأنواع المنطقية وما هنا أنواع لغوية

تقديرا على القول بأنه معنوي وعلى القول بأنه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أو مقدر) فيه (يجلبه العامل) المقتضي له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرأ إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخرا حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والإعراب جنس (وأنواعه) الداخلة تحته (أربعة رفع ونصب) يشتركان (في اسم وفعل) فالرفع (نحو زيد يقوم) فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد (و) النصب نحو (إن زيدا لن يقوم) فزيدا منصوب بإن ويقوم منصوب بلن (وجر) مختص بمعنى (في اسم نحو) مررت (بزيد) فزيد اسم مجرور بالباء (وجزم) مختص بمعنى (في فعل نحو لم يقم) فيقم فعل مجزوم بلم وإلى هذه العلامات الأربع أشار بقوله:

والرفع والنصب اجعلن إعرابا ... لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما ... قد خصص الفعل بأن ينجزما

(ولهذه الأنواع الأربعة) التي هي الرفع والنصب والجر والجزم (علامات) جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال أن في كلامه تناقضا وذلك أنه جعل الإعراب أولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله أثر الخ وجعلها ثانيا علامات للإعراب بقوله (و) لهذه الأنواع الأربعة علامات (أصول

(قوله وهي الضمة الخ) قال اللقاني قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم أنها أنواع البناء الذي هو ضد الإعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شيء يقتضي ارتباطا بينهما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده [1] فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الإعراب والبناء في الكلمة ولا خفاء في استحالته وحل هذه الشبهة أن مطلق الضم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء فإنه إن كان لعامل فعلامة إعراب وإلا فإن كان لازما فبناء وإلا فنحوهما كحركات النقل والاتباع والتخلص من السكونين فليتأمل اه وفي قوله فإنه إن كان لعامل فعلامة إعراب إشارة إلى أن حركات الإعراب ليست مجرد الضم وما عطف عليه بل مع دلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة فقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة الفاعلية وهكذا ويرد على قوله وإلا فإن كان لازما فبناء إن حركات ماعدا الآخر قد يلزم ولا يكون بناء ولابد من التقييد بالآخر أو ما هو بمنزلته واعلم أنهم اختلفوا في حركات الإعراب هي حركات البناء أو غيرها فقال الجمهور غيرها وقال قطرب هي هي قال في الهمع والخلاف لفظي لأنه عائد على التسمية فقط فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه انتهى وفي كون الخلاف لفظيا بحث لما أسلفنا من اعتبار كون حركات الإعراب اعتبر فيها أنه بسبب العامل وأنها دالة على ما ذكر • (قوله فإنها ترفع بالواو) قال الدنوشري هلا قال باب الأسماء الستة وكان الأولى أن يقول فإن رفعها الواو ونصبها الألف وجرها الياء وإنما أعربت هذه الأسماء الستة بالحروف لأنهم لما رأوا المثنى والجمع أعربا بالحروف والإعراب بالحروف أقوى لكون الحرف بمنزلة حركتين والمثنى والجمع فرعا المفرد كرهوا استبداد الفرع بذلك فجعلوا الإعراب بالحروف في هذه المفردات وإنما اختاروا أن تكون ستة لأن أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة في كل واحد وإنما اختاروا هذه

وهي الضمة للرفع) نحو جاء زيد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة للخفض) نحو مررت بزيد (وحذف الحركة للجزم) نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوله في النظم:

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر ... كسرا كذكر الله عبده يسر ... واجزم بتسكين

(وعلامات فروع) نائبة (عن هذه العلامات) الأصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والألف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والألف والياء وحذف النون والثان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهي حذف حرف العلة أو حذف النون وإليها أشار بقوله وغيرها ما ذكر ينوب (وهي) أي هذه العشرة (واقعة في سبعة أبواب متفرقة

(الباب الأول)

المشار إليه بقول النظم:

وارفع بواو وانصبن بالألف ... واجرر بياء ما من الأسما أصف

من ذاك ذو إن صحبة أبانا ... والفم حيث الميم منه بانا ... أب أخ حم كذاك وهن

وهو (باب الأسماء الستة) المعتلة المضافة (فإنها ترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالألف) نيابة عن الفتحة (وتخفض بالياء) نيابة عن الكسرة (وهي ذو بمعنى صاحب) لا بمعنى الذي (والفم إذا فارقته الميم) لا المتصل بها (والأب والأخ) بالتخفيف (والحم) بغير همز (والهن) قال ابن مالك في شرح العمدة جعل أوطاذو لأنه مختص بملازمة الإعراب بالحروف وجعل أو قرن ذو في الذكر للتساويهما في لزوم

الكلمات دون غيرها لأنها أشبهت المثنى من حيث أن كلا منها يستلزم ذاتا أخرى اه ولا يخفى اشتهار هذه الأسئلة وأجوبتها بما ذكر وبغيره فلا ينبغي إيراده في حواشي هذا الشرح ويرد على قوله لأن أعداد المثنى الخ أن أعدادها أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لأنها أشبهت الخ أن ابنا وبنتا وولدا ووالدا كذلك فلا بد أن يضم إلى قوله من حيث أن كلا الخ وأن آخرها حرف علة ويبقى [2] من الأسئلة المشهورة في المقام وجوابه أنهم خصوا ذلك بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع في عبارة بعضهم لتظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بيناه في حواشي الفاكهي (قوله والفم) قال الدنوشري أصل فم فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اه وقول المصنف والفم إذا فارقته الميم كعبارة النظم وقد قال في الحواشي أنها لا تستقيم لوجهين أحدهما أن الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة الفم نفسها والمعرب الإعراب المذكور لفظة أخرى وهي المتعقب عليها الأحوال الثلاثة أعني فوك وفاك وفيك فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فإن هذا الإعراب ثابت لها أعينها وقد اتفق مثل هذا الاستعمال أو

---

(1) قوله في الهامش فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب اجتماع الإعراب والبناء في الكلمة أو نحو ذلك اه

(2) قوله في الهامش ويبقى الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وليحرر

الاضافة والاعراب بالحروف إلا أن ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف إليها فلهذا انحط عن درجة ذو وأخرعنه والاب والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف إذا أضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها في الذكر قبل الهن وأخر الهن لان إعرابه بالحروف قليل اه ملخصا (ويشترط) لاعراب هذه الاسماء بالحروف (في غير ذو أن تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فإن أفردت) عنها (أعربت بالحركات) الثلاث ظاهرة فالرفع (نحو وله أخ) فأخ مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله (و) النصب نحو (أن له أبا) فأبا اسم أن وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو (وبنات الاخ) فالاخ مجرور باضافة بنات إليه ثم استشعر اعتراضا بأن فا جاء معربا بالحروف مع أنه مفرد فأجاب بقوله (فأما قوله) يعني العجاج (خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ) لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع أنه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه (والاضافة منوية) في المعطوف والمعطوف عليه (أي خياشيمها وفاها) فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة وقال ابن كيسان إنما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين لحذف يعني التنوين ويبقى مفردا على حرفين إذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في اضافة أن تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء (ويشترط في الاضافة أن تكون لغير الياء) الدالة على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها (فإن كانت) الاضافة (للياء) المذكورة (أعربت) هذه الاسماء (بالحركات المقدرة) في الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع (نحو وأخي هرون) فأخي مرفوع على الابتداء

قريب منه في قوله إلى ثلاثة رأى وعلم الخ لان المحكوم عليه بالتعدي إلى ثلاثة أرى وأعلم وليس قوله إذا صار الخ بنافع له كما لا ينفعه قوله حيث الميم منه بانا لان رأى وعلم لا وجود لهما مع أرى وأعلم كما لا وجود للفم مع مفارقة الميم اه وأجيب بأن المراد بالفم ما يدل على مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذا عادت إليه العين وفي شرح الراعي أن هذه مناقشة لفظية وأنه إذا فهمت المعاني لا مشاحة في الالفاظ (قوله والاب والاخ والحم مستوية الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهي ظاهرة لشرف الاب ويليه الاخ ولزم تأخير الحم (قوله ويشترط في غير ذو أن تكون مضافة) قال الشهاب القاسمي في حواشي التلقاني ، فإن قلت هلا قال وفي غير الفم إذا فارقته الميم لان الظاهر أنه لا يستعمل إلا مضافا فهو كذو في ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضا . قلت لكنه لا يلازم الاضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضا واستثناء المصنف لذو بالنظر إلى الاضافة ولكونها لغير الياء الآتي في قوله ويشترط في الاضافة أي لغير ذو أن تكون بغير الياء وهذا الشرط معقول في الفم بلا ميم دون ذو وأيضا فلا عبر بالفم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وإن كان باعتبار القيد لا يمكن أطلق الاشتراط بالنسبة له فليتأمل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الانف وقوله فشاذ قال الدنوشري قد يقال أن بينه وبين قوله والاضافة منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بأن قوله والاضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ وقوله وخرجه الخ يقتضي أنه جواب آخر عن الشذوذ اه أقول كان الظاهر أن يقول لكن قوله وخرجه الخ ليكون استدراكا على ما ذكره من أنه بيان لتسهيل الشذوذ المقتضي لكونه جوابا واحدا هذا ولا يخفى ما في عبارة الشارح من الحزازة ولو جعل الشارح تخريج أبي الحسن توطئة لقول المصنف والاضافة منوية وأنه جواب ثان والواو بمعنى أو كما في بعض النسخ وعليها شرح أبو النجاء الفقوي كان حسنا فكان يقول بعد سوق كلام أبي الحسن وإلى هذا أشار الموضح بقوله والاضافة الخ ثم يقول فالواو بمعنى أو وعبارة أبي النجاء فشاذ لا يقاس عليه أو الاضافة منوية أي خالط من سلمى خياشيمها وفاها فصار ريقها كأنه الخمر فلذا أعرب بالالف نصبا انتهت وأورد الحضري في حاشيته على المتن أن نية الاضافة خاصة بالظروف وكأنه أراد وما ألحق بها وكون ذلك بلا شرط وإلا فسيأتي في باب الاضافة أنه إذا كان المحذوف المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام ثالثها أنه يبقى إعرابه ويترك تنوينه وإن شرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف وأن من غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم ومن هنا ظهر لي من فهم كلام المصنف شيء غفل عنه الناظرون في المقام وهو أن قوله والاضافة منوية توجيه للشذوذ لا لتسهيله وأنه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وحاصله أن وجه الشذوذ حذف المضاف إليه من خياشيم وفا وبقاء المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فتدبر بالانصاف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضي أن هذا جواب عن الاعتراض فليتأمل فإن فيه خفاء والذي يظهر لي أن كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذي قرر به الشارح كلام المصنف أشار إليه الحضري في حاشيته وحاصله وإن كان بعيدا من سياق كلام المصنف أن فو إذا لم يضف وجب أن يتصل به الميم لئلا يبقى على حرف واحد وما في البيت لم تتصل به الميم فإن كلام ابن كيسان يظهر جوابا عن هذا الاعتراض لجوابي المصنف أو جوابه فتأمل

وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجملة هو أفصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة فأخي يحتمل أن يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعا على أنه خبر أول لإن وجملة له تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الأوجه الثلاثة (إني لا أملك إلا نفسي وأخي) فأخي يحتمل أن يكون مرفوعا وأن يكون منصوبا وأن يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون عطفا على الضمير المستتر في أملك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بأن أملك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني أن يكون معطوفا على أن واسمها الثالث أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخي لا يملك إلا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الأولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما أن يكون معطوفا على اسم أن والثاني أن يكون معطوفا على نفس وجره من وجه واحد وهو أن يكون معطوفا على الياء المجرورة بإضافة نفس إليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم إعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير والإفراد المقابل للتثنية والجمع تبعا لأصله حيث اقتصر على قوله * وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا * لليا لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة إفرادها (ملازمة للإضافة لغير الياء) من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها) لأنها حاصلة والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل (وإذا كانت ذو موصولة) بمعنى الذي وأخواته (لزمتها الواو) في الأحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعا ونصبا وجرا (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسي * فأما كرام موسرون رأيتهم * (فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البناء وإذا ثبت إعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك

(قوله تسع وتسعون نعجة) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه نعجة تمييز ونقل عن شيخنا الشنواني أن العامل في نعجة النصب جملة له تسع وتسعون اه بحروفه وهو عجيب فإن من المشهور أن التمييز الرافع لإبهام الاسم الناصب له ذلك الاسم فالناصب لنعجة تسع وتسعون والرافع لإبهام نسبة الناصب له ما في الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جملة قط (قوله ومما يحتمل الأوجه الثلاثة الخ) ولذا لم يذكر المصنف مثال الجر إشارة إلى أن الآية صالحة له كما قال اللقاني (قوله وجوابه أنه يغتفر الخ) هذا الاغتفار إنما يصار إليه عند الحاجة إليه ولا ينبغي أن يتخذ مذهبا في كل مكان كما ذكره المصنف في التذكرة في الجواب عن قولهم في باب العطف أن الواو انفردت بعطف عامل حذف وبقي معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة واعترض أبو حيان في البحر على هذا الوجه باعتراض آخر وذلك لأنه يلزم عليه أن موسى وهرون لا يملكان إلا نفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على أن موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط ورده السمين بأن القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وأيضا فإن اللبس مأمون فإن كل أحد يتبادر إلى ذهنه أنه لا يملك إلا أمر نفسه (قوله على أن واسمها) أجود من قول المصنف في شرح الشذور على محل إن واسمها الآن محلهما الرفع وهو ليس بمعارف عليه ولم يعمل العطف على محل الاسم فقط لأن شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرز والابتداء قد زال بدخول الناسخ (قوله وذو) قال الدنوشري وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولامها ياء وبالسكون عند الخليل ولامها واو (قوله حالة أفرادها) قال الدنوشري يحترز به عن حالة تثنيتها وجمعها فإنها ليست من الأسماء الخمسة كذا قيل وقد يرد بأنها ملازمة الإضافة لغير الياء مطلقا ولا تضاف إلى الأعلام غالبا ومن غير الغالب أنا الله ذو بكة وإنما اشترط أن تضاف إلى أسماء الأجناس لأنهم وضعوها ليتوصلوا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس فلذلك لم يجز إضافتها إلى الصفات وقد أضيفت إلى المضمر شذوذا وإلى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذي تسلم (قوله فإما كرام الخ) قال المصنف في شرح شواهد ابن الناظم إما بكسر الهمزة كذا ثبت في نسخ الحماسة وعليه شرح التبريزي إلا أنه قدرها كلمتين إن الشرطية وما الزائدة وقدر الاسم معمولا لفعل محذوف مبني للمفعول أي فإما تقصد كرام كما قد رواه في قوله * لا تجزعي إن منفس أهلكته * وإن يملك منفس والصواب أنها إما التي في قولك جاءني إما زيد وإما عمرو وإن الاسم خبر لمبتدأ محذوف أي فالناس إما كرام بدليل قوله وإما لئام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذي زعمه والجملتان أتيتهم وعذرتهم صفتان وقوله فحسبي البيت أي فكاف من عطائهم ما يكفيني لحاجتي أي لا أبتغي منهم زيادة على الحاجة ولولا هذا التأويل لفسد لاتحاد المبتدأ والخبر اه وقد يقال ليس هذا تأويلا في البيت بل هو ظاهر لأنه وصل ذي بالظرف كما يوصل به الذي في جاء الذي عندك فلا خفاء أن معنى عندهم من عطائهم ولذا قال اللقاني أن فيه الإخبار بالعام عن الخاص إلا أنه قال ولا فائدة فيه كما ترى وقد يقال الإخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل إنسان حيوان (قوله قلنا به في الرفع والنصب) قال الزرقاني إذ لا قائل بالفرق

بحالة الجر لأنه على السماع (وإذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات الثلاث) سواء أفرد أو أضيف ولا يختص بثبوت الميم في الفم حالة الإضافة للضرورة نحو يصبح ظمآن وفي البحر فمه * خلافا للفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك.

(فصل) (والأفصح في الهن) إذا استعمل مضافا (النقص أي حذف اللام) منه وهي الواو وإلى ذلك الإشارة بقوله والنقص في هذا الأخير أحسن (فيعرب بالحركات) الثلاث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورأيت هنك ونظرت إلى هنك (ومنه) أي من النقص في الهن (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا) قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يالفلان ليخرج الناس معه إلى القتال في الباطل فأعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض على هن أبيك أي على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه عساه أن ينفعك فأما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا أي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الأير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن أبيه إذا استعمله منقوصا اهـ وإذا استعمل الهن غير مضاف كان بالإجماع منقوصا تقول هذا هنٌ ورأيت هنا ومررت بهنٍ وهو اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر (ويجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والإعراب بالحركات (في الأب والأخ والحم) وهو المراد بقول الناظم * وفي أب وتالييه يندر * فتقول هذا أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك (ومنه) أي من النقص (قوله) وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي:

بأبه اقتدى عدي في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

فأبه الأول مجرور بالكسرة وأبه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من أشبه أباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم أبوه

(قوله لخلوف فم الصائم) الخلوف بضم الخاء هو التغير قال العز ابن عبد السلام رائحة المسك للخلوف في الآخرة فقط لرواية مسلم لخلوف فم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح في الدنيا والآخرة لما رواه السمعاني من حديث جابر أعطيت أمتي خمس خصال ثم قال وثانيها أنهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك ولقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم حين يخلف روى هذه الزيادة ابن حبان في صحيحه ويخلف بفتح الياء وضم اللام وصنف كل منهما تصنيفا شنع به على صاحبه (فصل) (قوله والأفصح في الهن النقص) لم يذكر فيه القصر * وقال المصنف في شرح الشواهد (مسئلة) في الهن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وأعربها القصر ولم أر من حكاه عن أبي البقاء في اللباب والأندلسي في شرح المفصل ولم يذكر له شاهدا ولا دليل في قولهم هنوان لأنه قد يكون على لغة من يستعمله بالأحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب ومنهم من يقول هنوك هناك ومررت بهنيك وهنوان فيجريه مجرى الأب اهـ ومن خطه نقلت (قوله من تعزى الخ) قال الدنوشري لفظ الحديث في الجامع الصغير للسيوطي إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا هم عن أبي فإن صح اللفظ الذي ذكره المصنف فسلم وإلا فلا اهـ ولا يخفى أن السيوطي لم يذكر أنه لم يرد إلا باللفظ الذي أورده وقد اقتصر ابن الأثير في النهاية على اللفظ الذي أورده المصنف ثم أن الشاهد حاصل على الروايتين فلا إشكال بكل حال (قوله أي قولوا له اعضض) بكسر الهمزة لأن مضارعه مفتوح العين أو مكسورها قال في المصباح عضضت اللقمة وبها وعليها عضا أمسكتها بالأسنان وهو من باب تعب في الأكثر لكن المصدر ساكن ومن باب منع لغة تميمية وفي أفعال ابن القطاع مع باب قتل أيضا اهـ وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة في اعضض مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثي المجرد وهمزته همزة وصل وأما أعضوه فأمر من الثلاثي المزيد وهمزته همزة قطع ولذا كانت مفتوحة وماضيه أعض ومنه حديث أبي أنه أعض (١) إنسانا أنفصل وقول أبي جهل يوم بدر لعتبة لو غيرك قالها لأعضضته (قوله عن أسماء الأجناس) قال الدنوشري أي عن مسمى أسماء الأجناس إذ الظاهر أن مدلوله ليس اسم الجنس فليتأمل اهـ ولا وجه للأمر بالتأمل مع اشتهار ما ذكر من التأويل لظهوره (قوله بأبه اقتدى عدي) قيل إن كان هذا تمثيلا فسلم أو استشهادا ففيه نظر لاحتمال أن يكون الأصل أبيه وحذفت الياء للضرورة * أقول لا نظر لهذا الاحتمال البعيد ومثله لا ينافي الاستشهاد (قوله وقيل فما ظلم أبوه) قائله الميداني قال المصنف يرده وقول اللحياني أن اسم الشرط على تأويلهما لم يعد إليه ضمير من خبره اهـ واللحياني بكسر اللام وسكون الحاء نسبة إلى لحيان أبو قبيلة

---

(١) قوله أنه أعض الخ هكذا في النسخ وليحرر

حين وضع زوجه حيث أدى إليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت أي أمه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحياني (و) من مطلق النقص من غير نظر إلى الإعراب بالحركات (قول بعضهم) أي العرب (في التثنية) أي تثنية الأب والأخ المنقوصين (أبان وأخان) قال الفراء أبان جاء على لغة من قال هذا أبك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس أخان اه فظهر أن المسموع أبان فقط وأخان مقيس عليه وإذا جاز أخان قياسا فينبغي أن يكون حمان كذلك ولم أقف عليه ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى أنه قال يقال هذا أبوك وأباك وأبك فمن قال هذا أبوك أو أباك قال في التثنية أبوان ومن قال هذا أبك قال في التثنية أبان (و) الأب والأخ والحم (قصرهن أولى من نقصهن) وهو المراد بقول النظم

* وقصرها من نقصهن أشهر *

وعدل الموضح عن ها إلى هن لأن الأكثر فيمن أن يعود إلى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن الألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة فيعرب بحركات مقدرة عليها (كقوله) وهو أبو النجم فيما قال الجوهري وقيل رؤبة :

(إن أباها وأبا أباها) * قد بلغا في المجد غايتاها

أنشد ابن جني وغيره وأبا الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة ويحتمل أن يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الألف والشاهد في أباها الثالث إذ هو نص في القصر لأنه مضاف إليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف وإلا لجر بالياء (وقول بعضهم) وهو أبو حنش حين قال له عاله وقد بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضرا يا أبا حنش فقال بعضهم إن أبا حنش لبطل فقال أبو حنش * مكره أخاك لا بطل * فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل إن أول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرجن إلى مبارزة علي رضي الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره أخاك لا بطل فأعرض عنه وذكر الأخ للاستعطاف فأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازه الأخفش والكوفيون كما سيأتي (وقولهم) بالجر وهم العرب (للمرأة حماة) فإنه يستدعي أن يقولوا للرجل حما لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث فلما تصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها وظهر لأنها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الإعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ما ذكره فيها لأصله أن الأسماء الستة على ثلاثة أقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير الميم وما فيه لغتان وهو الهن فإن فيه النقص والإتمام وما فيه ثلاث لغات وهو

(قوله من غير نظر إلى الإعراب بالحركات) أي لأن أبوان وأخوان في هذا القول معربان بالحروف لأنهما مثنيان (قوله قال الفراء الخ) غرضه من ذلك توجيه كلام المصنف فقد اعترض عليه بأنه ذكر القول المذكور دليلا على النقص حال الإضافة والمثنى لا يدل إلا على أن ما قبل العلامة كان منصب الإعراب لا على أنهم حذفوا اللام عند الإضافة وأجيب بأن عدم التمام في التثنية لازم لعدم التمام في الإضافة وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد انتفى التمام في التثنية فلزم منه قطعا انتفاء التمام في الإضافة (قوله ونقل عن ثعلب أحمد) قدم اللقب على الاسم لاشتهاره ولئلا يتوهم أن نقل مبني للفاعل وهو أحمد بن يحيى وأنه غير ثعلب وأنه ناقل عنه (قوله غايتاها) الألف للإشباع لا للتثنية وجاء على لغة من يلزم المثنى الألف خلافا للعيني إذ ليس للمجد إلا غاية واحدة إلا أن يلتزم أن له غايتين باعتبار المبدأ والآخر (قوله وقيل أول من قاله عمرو بن العاص) اقتصر على هذا المصنف في شرح الشواهد مع حكايته بقيل ولم يذكره الزمخشري في مستقصى الأمثال وذكر الأول مع بعض مخالفة لكلام الشارح فقال أصله أن أبا حنش خال بيهس الملقب بنعامة قتل قاتلي إخوته وهم في غار وكان شديد الجبن زاعما أن في الغار حمرا فقيل له ما أشجعك فقال ذلك ثم ذكر قولا آخر وبيهس هو الملقب نعامة قال في تهذيب الأسماء واللغات والجمهور على كتابة العاصي بالياء وهو الفصيح عند أهل العربية ويقع في كثير من كتب الحديث والفقه كتابته بحذف الياء وهي لغة وقد قرئ في السبع نحوه كالكبير المتعال والداع ونحوهما

قوله وحاصل ما ذكره الخ) قال الزرقاني وزاد ابن مالك في التسهيل في أب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفي أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفي حم حمو كقرو وحم كقرء وحما كخطا فيكون فيه ست لغات وترك المصنف هذه اللغات هنا لأن غرضه بيان اللغات اللاتي يختلف بها الإعراب وهذه ليست كذلك اه وعلى ذكر التشديد في الأب يسقط الاعتراض على بعض الرؤساء الذي قال لشهاب الدين القوصي أنت عندنا مثل الأب وشدد الباء فقال لاجرم أنكما كلون ولا وجه لقول بعضهم من يشدد الباء من الأب الذي هو الوالد ما يكون إلا دابة ولو قال القوصي لاجرم أنكم ترعون كان ألطف كما لا يخفى على أهل الذوق

(الباب الثاني) (قوله من أبواب النيابة) قال المصنف في التذكرة ذكر ثعلب في أماليه أنه يقال ناب عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب (قوله ما وضع لاثنين الخ) قال اللقاني هذا الحد صادق بالضمير في أنتما قائمان وباثنين واللتين إذ هي معنية عن أنت وأنت وعن رجل ورجل وعن امرأة وامرأة اه ويمكن أن يجاب بأن المراد بقرينة ما أشتهر من شروط المثنى عن اثنين معربين فلا يرد الضمير وظاهر أن المراد اثنين من لفظه فلا يرد اثنان واثنتان إذ رجل ورجل ليسا من لفظ اثنين وامرأة وامرأة ليسا من لفظ اثنتين وقال الدنوشري معنى لاثنين لشخصين إما مذكرين أو مؤنثين أو مذكر ومؤنث اه وقال بعض الفضلاء تعريف المتعاطفين وتنكير اثنين هل هو لنكتة أقول نعم له نكتة تظهر بالتأمل (قوله كصنوان) قال الورقاني جمع تكسير وإذا التبس صنوان بالجمع المذكور والقرائن تميز بين ذلك اه وفي كون ذلك من الإلباس نظر وإنما هو من الإجمال والفرق بينهما أن في الأول يتبادر الفهم إلى خلاف المراد وفي الثاني لا يتبادر إلى شيء بل يقف لاستواء الأمرين عنده (قوله وشفع وزكا) هذا بناء على ما ذكره ابن الناظم مما يدل على اثنين وفيه نظر لأنهما يصدقان على اثنين لأنهما يدلان عليهما الآن شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والأعم يصدق على الأخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى) يوجد بعد هذا في بعض النسخ وغايته أن هذا مثنى في أصله تجوزا اه قال الدنوشري وجه التجوز أنه أطلق الأب مثلا على الأم (٦٦) ثم ثنى ولكن فيه حينئذ نظر لأنه حقيقة ومجاز ويأتي أنه لا يثنى الحقيقة والمجاز والتغليب

الأب والأخ والعم فإن فيهن الإتمام والنقص والقصر

(الباب الثاني)

من أبواب النيابة (المثنى) وهو في الأصل المعطوف من ثنيت العود إذا عطفته وفي الاصطلاح (ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس، ولاثنين فصل أول مخرج لما وضع لأقل كرجلان للماشي أو أكثر كصنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنتان وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح في شرح اللمحة والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته أن هذا مثنى في أصله تجوز اه وصرح المرادي بأنه ملحق بالمثنى ودخل فيه أيضا تثنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة (كالزيدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (الهندان) المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان ولسمية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استصحاب الشيء في أول أحواله وهو الرفع واقترانها بأل المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة التثنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الأصح (فإنه يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) وإلى ذلك الإشارة بقوله بالألف ارفع المثنى مع قوله:

وتخلف اليا في جميعها الألف ❊ جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

وقدم الجر على النصب لأن الجر أصله والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج إلى أن المثنى مبني

إطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر (قوله وتثنية الجمع) قال الورقاني هذا ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع كما سيأتي في أول الشروط (قوله وتثنية اسم الجمع الخ) هذا يقتضي جواز تثنية هذه الأمور المذكورة واشترط الإفراد الآتي يخالف ذلك اللهم إلا أن يراد ما نقل عن ابن مالك وهو قوله لما كان شبه الواحد شرطا في صحة التثنية كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كان تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية في فئتين يوم التقى الجمعان (قوله فإنه يرفع بالألف الخ) فإن قيل علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم في الأسماء الستة والمثنى والمجموع حصولها خطأ قبل تمام حروفها فالجواب إن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من أن الإعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فإن كان بالحركات فلا بد أن يكون على الآخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما إذا كان بالحروف التي هي من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الإعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها إنما تجعل إعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نونيته ❊ والشكل سابق حرفه أو بعده ❊ قولان والتحقيق مقترنان ❊ فإن قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل ❊ أجيب بأن المثنى لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحدا في المثنى ولم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فإنه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افترقت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدنوشري وجه ذلك عنده أنه

تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لا تقتضى الإعراب بل هى صيغ عنده وضعت هكذا ومثل مذهبه فى المثنى مذهبه فى الجمع على حده ويبطل مذهبه الاتفاق على إعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أو لا اه وقال الزرقانى لم يبين البناء على ماذا وهو على الألف فى جاء الزيدان وعلى الياء فى نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين قاله بعض شيوخنا (قوله ويشترط فى كل ما يثنى الخ) قال الدنوشرى ويشترط فيما يثنى أن لا يكون اسما يراد به الاستغراق كأحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد إذا كان ثم ما يغنى عن تثنية نحو ثلاثة وأربعة إذ يستغنى عن تثنيتهما بستة وثمانية ولا لفظ كل وبعض ولا تثنى الكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير لأنها وضعت موضع أسماء الإشارة وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير فكذلك ما أشبهها (قوله فلا يثنى المثنى الخ) قال الدنوشرى ظاهر اقتصاره على ما ذكر جواز تثنية جمع المؤنث السالم أو ينظره ما حكم المثنى والمجموع على حده المسمى بهما هل يثنيان أو لا اه ولا وجه لهذا النظر مع اشتهار الحكم فى كلامهم فقد نصوا على أن المانع من تثنية المثنى والجمع استلزام ذلك اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة وقالوا ومنها ما سمى به إذا أعرب إعرابهما للزوم المحذوف فيه فإن أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يثنى المبنى) قال الدنوشرى ليس من تثنيته يا زيدان ويا زيدون بل هو من بناء المثنى والجمع لا من تثنية المبنى وجمعه وأما منان فالألف فيه للحكاية انتهى وإنما لم يعارض التثنية والجمع سبب البناء فى باب النداء ومثله باب لا لأن سبب البناء مورده عليهما والوارد له قوة كما ورده سبب الإعراب ومن التثنية على المبنى فى اللذان واللتان وذان وتان فأعربه وإنما لم يعرب الذين لأنه لم يأت على سنن الجمع على أن بعضهم أعربه وبهذا يندفع قول الزرقانى وأما نحو يا زيدان ويا زيدون فهو تثنية معرب وجمعه لأن يا إنما دخلت على مثنى ومجموع . فإن قيل كل من المثنى والجمع معارض البناء فيما ذاته مبنية لاختصاصها بالأسماء المعربة فما بالك بما هو مبنى بطريق العروض . فالجواب لا نسلم أن التثنية من خصائص الأسماء لوجودها فى الأفعال وحينئذ فنى قول الموضح فيما تقدم والتثنية من خصائص الأسماء نظر (قوله موضوعة للمثنى) قال الدنوشرى المراد به الاثنان (قوله فلا يثنى المركب الخ) قال الدنوشرى اقتصر على ما ذكر وبقى التركيب التقييدى كالحيوان الناطق فلينظر ما حكمه والظاهر أنه يثنى كل من الجزأين ويتوصل إلى تثنية المركب بتثنية ذو مضافة إلى المركب وكذا الجملة (قوله فمن باب التغليب) هو أن تعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة غراء فى بيان أنه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص فى الهمع على أن هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وبينا فى تلك الرسالة أنه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المراد وقياسيته (قوله ولم يقولوا اسوادان) أى فى الكثير فلا ينافى أنه سمع سواءان (قوله فمن باب المجاز) قال الدنوشرى هذا بحسب الظاهر ينافى قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتأمل (قوله ومن العرب الخ) قال الدنوشرى جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران فى ليلة انتهى قال المصنف فى بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن حريه فى مليح رآه بموضع يعرف بعمان : اقد حبيبا منذ واجهته * عن وجه بدر التم أغنانى فى خده خالان لولاهما * ما كنت مفتونا بعمان قيل يحتاج فى المورى عنه أن يقول بعمين والجواب أن بعضهم يجعل المثنى بالألف مطلقا انتهى (قوله وحملوا عليه أربعة ألفاظ) قال الدنوشرى قد يقال ما وجه حمل ما ذكر على المثنى الحقيقى مع أن العرب نطقوا بهما معاً مصاحبين للإعراب المذكور والجواب أن المستجمع للشرائط أكثر فكان أصلا وغيره فرع محمول على هذا الأصل

ويشترط فى كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط أحدها الإفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد الثانى الإعراب فلا يثنى المبنى وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقا ولا مزج على الأصح وأما المركب تركيب إضافة مع الإعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوان للأب والأم فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لأنهم استغنوا بتثنية سى عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان وأن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى أجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن أن يكون له ثان فى الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الألف فى الأحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الألف ومنهم من يلزمه الألف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون إجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادى فى شرح التسهيل (و) المثنى الحقيقى (حملوا عليه) فى الإعراب بالحروف (أربعة ألفاظ) اقتصر عليها فى النظم (اثنين واثنتين) فى لغة الحجازيين وثنتين فى لغة التميميين

(قوله فغل الإعراب بالحروف) قال الدنوشري ظاهره أنه لا يتأتى ما تقدم من قوله ومن العرب الخ في الألفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب ما نصه ينظر هل يجري ما ذكر في اثنين واثنتين كما يجري في المثنى الحقيقي وأما كلا وكلتا فمن العرب من يلزمهما الألف مطلقا كما سيأتي في كلامه (قوله إلى ضمير تثنية) قال الدنوشري مثله في الامتناع إضافتهما إلى المعدودة قال بعضهم وفي التعليل نظر لأنه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاء زيد نفسه وكذلك كلاهما وكلتاهما وفي النظر نظر انتهى وخرج بالضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يمتنع اثنا الرجلين والفرق ظاهر لأن الضمير ينزل مما قبله منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين بخلاف الظاهر فإنه لا ينزل منزلة الجزء فلم يلزم ما ذكر انتهى وقد أشار الشارح إلى الفرق بنحو ذلك حيث قال لأن ضمير التثنية نص في مدلوله (قوله إلى نفسه) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز الإضافة إلى ضمير التثنية إذا أريد بالاثنين شيء غير المراد بالضمير كما إذا قلت جاء اثناكما أي عبداكما مثلا انتهى وقد سبقه إلى ذلك الشهاب القاسمي فإنه بحث في كلام شرح اللمحة من خمسة أوجه فقال وفيه بحث من وجوه أحدها إن أراد باتحاد معناهما كونهما عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز أن يراد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف إليه فيختصان بملك أو غيره كعبدي المخاطبين في اثناكما أو الغائبين في اثناهما نعم هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لأن معنى كل من المضاف والمضاف إليه هو نفس الزيدين وثانيها أنه يشكل بقولك كلاهما أو كلاكما إلا أن يفرق بأن المضاف يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف إليه فإنه بمعنى الشخصين فتغايرا وثالثها أنه يشكل بما أجازه الشارح وغيره من جاء الزيدان نفساهما إلا أن يفرق بأن النفس مغايرة باعتبار الأصل وإن أريد منها هنا معنى الذات وبأن من أجاز ثم أجاز هنا ومن منع هنا منع هناك إلا أنه يشكل على هذا أن ابن هشام المانع هنا يجوز هناك كما أفاده كلامه في الأوضح ورابعها أنه يجوز جاءني رجلان اثنان وفي القرآن إلهين اثنين فلو كان لفظ اثنين متحد المعنى مع المثنى لامتنع ذلك على الوصفية لاشتراط تغاير الوصفين بين الصفة والموصوف وعلى التأكيد لأنه ليس تأكيدا لفظيا وغيره لا بد فيه من التغاير وخامسها أنا لا نسلم اتحاد معنى المتضايفين هنا فإن مفهوم الاثنين أعم من مفهوم الضمير المضاف إليه فهو من إضافة الأعم إلى الأخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكلتا الخ) قال الدنوشري فيه إشكال لأن ألف كلا منقلبة عن واو وألف كلتا للتأنيث وتاؤه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالألف أصلية لا مجتلبة للعامل فكيف تكون إعرابا قاله القاني. ويجاب بأنه لا مانع من ذلك كالأسماء الخمسة فإن إعرابها جزء منها (قوله عن واو وقلبها تاء الخ) قال الدنوشري ينظر ما الأصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو لما ذكره أبو علي في كلتا انتهى ورأيت بخط المصنف ما نصه واعلم أن ألف كلا أصل إذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لأنه الغالب في المتطرفة ولأنها أميلت وقيل عن واو لئلا يختلف مع كلتا فإن لامها عن واو مثل تجاه وتراث وبنت وأخت لا عن ياء كثنتان إذ لا ثاني له وأما الإمالة فللكسرة أو للرجوع للياء جرا ونصبا وألف كلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو وقال الجرمي الألف لامه والتاء للتأنيث فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي ويرد قوله أنه لا يعرف وزن فعتل وأن التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو علي إنما أبدلوا لام كلتا لأنها وقعت قبل ألف التأنيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة إذا كانت ألفا ألا ترى أنهم قالوا أحد وإحدى وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت (قوله جر بالكسرة)

(مطلقا) سواء أفردا أو ركبا مع العشرة أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمر ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لأن ضمير التثنية نص في الاثنين فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة (وكلا وكلتا) بشرط أن يكونا (مضافين لمضمر) تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما (فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف) في الأحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا ألف كلا كألف عصا وألف كلتا كألف حبلى ووزن كلا فعل كمعى وألفها قيل عن واو وقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه إذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي إما واو وهو اختيار ابن جني أو ياء وهو اختيار أبي علي والتفرقة بين الإضافة إلى ظاهر والإضافة إلى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة إطلاقان أحدهما الإعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الإعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلتحق أيضا بالمثنى ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالألف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع أن يجري مجرى سلمان فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وإذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله

قال الدنوشري . قد يقال كيف تدخل أل مع أنه علم . قلت دخلت ضرورة (الباب الثالث) (قوله وهو الجمع الذى على هجاءين) قال الدنوشرى أى على حرفين وهما الواو رفعا والياء فى غيره وقد يقال الهجاءان الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (قوله كالزيدون) قال الدنوشرى مثل لهذا الجمع ولم يحده كالمثنى وحده ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد فقولنا من غير عطف أخرج زيد وزيد وزيد وقولنا ولا تأكيدا أخرج زيد زيد زيد ويشترط فى هذا الجمع ما اشترط فى المثنى من الإعراب والإفراد والتنكير والاتفاق فى اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذى ذكر فى هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحده اكتفاء بحد المثنى لأنه يعلم منه المقايسة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين انتهى ويرد عليه أن هذا الحد يتناول الجمع المكسر فلابد من زيادة ولم يتغير بناء مفرده ورأيت بخط بعض الفضلاء ويرد النقص فى جمع التكسير وهل يشترط تنكير مفرده أو لا . قلت وهو عجيب فإن الشارح فى شرح الأزهرية فى باب الفاعل نص على تنكيره (قوله وهو معرب خلافا للزجاج) قال الزرقانى أى فإنه عنده مبنى وبناؤه على الواو فى جاء الزيدون وعلى الياء فى رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (قوله وأنتم الأعلون) أصله الأعليون والياء مبدلة من الواو لأنه من العلو (قوله ورأيت المصطفين) أصله المصطفيين والياء مبدل من الواو لأنه من الصفوة (قوله لوجهين أحدهما أن المثنى الخ) هذان الوجهان هو ما أشار إليه الناظم بقوله * بعد فتح قد ألف * وحاصله أنهم أبقوا الفتحة قبل ياء المثنى اشعارا بأنها منقلبة عن الألف وأن الفتح الذى قبل الياء هو المألوف قبل الألف وهذا أولى من (٦٩) الوجه الثانى لأنه لا يطرد فى لغة من فتح نون المثنى ومن ضمها (قوله ليحصل الفرق الخ) فيه إشارة إلى أن الفرق إنما يحصل بمجموع الأمرين وهو كذلك وأنه لا يكفى فى الفرق اختلاف حركة ما قبل الياء لأنه قد يفتح فى الجمع إذا دخله إعلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للإضافة وقد يقال الفرق فى نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لأن الألف فى نحو مصطفى تحذف فى الجمع وتقلب يا فى التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال فى الجمع فى الجر والنصب المصطفين بياء واحدة وفى المثنى المصطفيين بياءين (قوله ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللقانى الإشارة بهذا الجمع تحتمل أن تعود إلى جمع المذكر السالم فى قوله باب جمع المذكر السالم وإلى الرفع بالواو والجر والنصب بالياء فى قوله فإنها ترفع الخ وأى كان فهو منقوض أما الأول فإن أهلا ووابلا ونحوهما مما تناوله الفرع الثالث من الملحقات جمعت جمع سلامة مع انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثانى فلأن الأنواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كما فى سنة أو بعضها كما فى غيرها * فإن قيل نختار الثانى ولا نقض بالأنواع المذكورة لأنها محمولة كما صرح به . قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوى المحمول والمحمول عليه فى علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحلى على المسكوك فى وجوب الزكاة لمساواته له فى بلوغ النصاب وثبوت الحول وانتفاء الدين على القول بمانعيته وإعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة فإلحاق الأنواع الثلاثة به فى ذلك الإعراب يتوقف على وجود شرطه فيها وإذ لا وجود فلا إلحاق فليتأمل انتهى ويمكن أن يختار الأول والثانى والمشار إليه جمع المذكر السالم أصالة أو الذى يرفع بالواو ويجر وينصب أصالة والقرينة على ذلك (قوله وحملوا على هذا الجمع الخ) وأن كثيرا من الجماعة يقول باب جمع المذكر السالم وما ألحق به وقد جرى على ذلك المصنف فى الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوى المحمول والمحمول عليه فى ثبوت الشروط وانتفاء الموانع إنما هو فى القياس الأصولى لا النحوى فإن الشرط فيه إنما هو التساوى فى علة الحكم فقط كما مر الكلام عليه فى بحث علامة الفعل فتدبر (قوله ثلاثة شروط) أى زيادة على الثمانية التى

* ألا يا ديار الحى بالسبعان * وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع

(الباب الثالث)

من أبواب النيابة (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذى على هجاءين (كالزيدون) من الأسماء (والمسلمون) من الصفات وأتى بالمثال مع الجار مرفوعا لأنه أول أحواله وهو معرب خلافا للزجاج (فإنه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون أو تقديرا نحو وأنتم الأعلون (ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظا نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين أو تقديرا نحو رأيت المصطفين وإنهم عندنا لمن المصطفين وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب

وإنما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما أن المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لأنها أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثانى أن نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك فى الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير فى كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها

فقد صدق المتن فإنها شروط لهذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرطا واحدا وهو عدم التركيب كما يأتي وقال القاني الثلاثة مفترحة بقوله تعالى قالتا أتينا طائعين ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك أى عن كونه لغير عاقل (قوله الخلو من تاء التأنيث) قال الزرقاني قال بعض شراح الألفية الخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في عدة وثبة علين انتهى وسيأتي ذلك في كلام الشارح ووجه ذلك في أن التاء عوض من أصل فهي كالأصلية وقال الدنوشرى مراده بتاء التأنيث الموضوعة وإن لم تستعمل فيه ليصح إخراج نحو علامة فإن التاء فيه ليست للتأنيث بل لتأكيد المبالغة وقال أيضا لو سمى مذكر بثبة وعدة مما حذفت لامه أو فاؤه جاز جمعه بالواو والنون (قوله فلا يجمع نحو طلحة) قال الدماميني والنظر لأى شيء امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فأعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طلحات بإلحاق عدده حرف التاء على إعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى وقد أجبنا عنه في حاشية الفاكهي (قوله وقلب الممدودة) فيه مسامحة لأن الممدود ما قبلها قال الزرقاني وفيه إشارة إلى عدم أصالتها وذلك لأن أصله الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور ولا تسلم الهمزة إلا إذا كانت أصلية كقراء ووضاء كما سيأتي ولو سلمت في الجمع التبس بالمفرد عند الإضافة نحو عندي حمراء القوم (قوله فلو كان نحو زينب الخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص زينب بالذكر يشعر أن حائض لو وصف به مذكر لا يجمع وهو محل احتمال (قوله أن يكون لعاقل) قال الدنوشرى قيل الأولى أن يقال لعالم ليدخل فنعم الماهدون وفيه نظر لأن هذا الشرط لما يجمع باطراد وصفات الله لا تجمع باطراد انتهى وأورد أنه لا يكفي في دخول ما ذكر التعبير بعالم لأن قبله اشتراط أن يكون لمذكر والبارى جل وعلا لا يتصف بذلك وأجيب بأن المراد بالمذكر ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف بتذكير ولا تأنيث وقال كان المناسب أن يقول أو منزل منزلته كما في التسهيل ليشمل ما جمع هذا الجمع لتنزيله منزلة من يعقل ثم أن كلا من التذكير والعقل بالنسبة إلى الصفة يكفي فيه البعض قال الرضي واعلم أن التذكير غالب للمؤنث فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير مبتلون انتهى وقوله ليشمل ما جمع الخ نحو قالتا أتينا طائعين وفيه مخالفة لما مر عن القاني وما ذكره عن الرضي صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بقي أن بعضهم قال المراد بالعاقل ما هو من جنس العقلاء وشأنه العقل لا العاقل بالفعل وبهذا رد السمين على أبي البقاء في إعراب والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها فإن أبا البقاء جعل الذين صفة للرجال والنساء فقط لا للولدان نظرا إلى أن شرط الجمع أن يكون مفرده عاقلا بالفعل ومما يدل على فساد كلامه قوله تعالى ولا الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء (قوله أن يكون إما علما) قال الدنوشرى اعترضه الدماميني بأن هذا فيه تناف لأنهم اشترطوا العلم في الجمع فإذا وجد العلم اشترطا انتفاؤه والجواب أن العلم شرط في جواز إيراد الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط في الجمع بالفعل انتهى وتقريره الاعتراض لا يفي بالمرام لما فيه من إجمال الكلام وإيضاحه أنهم شرطوا في مفرد هذا الجمع إذا كان اسما أن يكون علما وقالوا من شرط ما يثنى ويجمع هذا الجمع التنكير فلزم أنه إذا وجد العلم لا بد من انتفاء علميته ولم يشر المصنف ولا الشارح في هذا المقام إلى اعتبار الشروط المتقدمة في المثنى في هذا الجمع وبأن هذا الإيضاح قول الدماميني في سؤاله لأهل الهند المشهور:

فيسأل ما أمر شرطتم وجوده * لأمر فلم تقض النحاة بردّه
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا * أبيتم حصول الحكم إلا بفقده

(قوله لأن هذا الجمع الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لأنه بصدد بيان وجه اشتراط العلمية لا بيان الثمرة المترتبة على اشتراطها نبه على ذلك شيخنا أبو بكر الشنواني وقد علل بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل بكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل أشرف من غيره فأعطى الأشرف للأشرف وقد علل الشارح التذكير والعقل بالمناسبة بين المفرد والجمع وهي ترجع لما ذكر قال الحفيد في تعليل اشتراط التذكير وذلك للمناسبة بينهما من حيث أن السلامة في الجمع أشرف من التكسير كما أن المذكر أشرف من

الخلو من تاء التأنيث فلا يجمع) هذا الجمع من الأسماء (نحو طلحة و) لا من الصفات نحو (علامة) بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التأنيث بالتاء احترازا من التأنيث بالألف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون. الشرط (الثاني أن يكون لمذكر) مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث (نحو زينب و) لا صفة المؤنث نحو (حائض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس فلو كان نحو زيد علما لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم. الشرط (الثالث أن يكون لعاقل) مناسبة بينهما لأن هذا الجمع مخصوص بالعقلاء (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو واشق علما لكلب و) لا نحو (سابق صفة لفرس) لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة (ثم يشترط) لانفراد

المؤنث انتهى و قال الشهاب القاسمي هذا الوجه يصلح أيضا لاشتراط العقل (قوله ولا مزجيا) قال الفاني يحمل على ما يتناول العددي كخمسة عشر وإلا انتقض به كلامه وقال لو قال جزؤه الثاني مبني وحذف معديكرب لوافق الرضي (قوله نحو برق) بفتح الراء بمعنى لمع وبرق البصر شق (قوله فإنه يجمع أول المتضايفين) قال الزرقاني دون الثاني وإنما لم يجمع الثاني لعدم الحاجة إلى ذلك إذ المتعدد هو الغلام مثلا المنسوب إلى زيد ووجه قول الكوفيين أن جمع المضاف إليه بطريق التبع لجمع المضاف (قوله ما كان علما على التوكيد) قال الدنوشري أي على الإحاطة والشمول وفيه حينئذ نظر لأنه ليس بعاقل ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بأن معنى ذلك للمذكر العاقل انتهى فتأمله ولا يخلو عن إشكال هذا وقال الحفيد ۞ فإن قلت أجمع في باب التوكيد الذي يجمع بالواو والنون من أي القبيلين أهو من قبيل العلم أم الصفة . قلت الذي يظهر أنه من قبيل القسم الثاني أعني الصفة نظرا إلى أصله لأنه في الأصل أفعل تفضيل وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعا في قراءتي لكل شيء ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه (قوله وإما صفة تقبل التاء) قال الدنوشري يشكل بذو بمعنى صاحب فإنها تجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم إلا أن يقال إنها تقبل التاء يقال ذات ولا يشترط في التاء بقاء صيغة المذكر على حالها حال إدخال التاء وقد يقال إن ذو ليست صفة وإن دل على معنى الوصفية وإما نحو ذو مال فهو ملحق بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقاني هذا يعني قوله وإما صفة تقبل التاء شامل لفعيل إذا لم يجر على موصوفه فإنه يقبل التاء مع أنه لا يجمع فلو زاد باطراد كما زاده ابن المصنف لسلم من هذا ولكن هو مراده بقرينة قوله فلا يجمع هذا الجمع جريح وصبور انتهى وفي قوله ولكن هو مراده بقرينة الخ نظر إذ لا قرينة فيما ذكر لأنه لا يقبل التاء وقال المصنف (٧١) في الحواشي أن ابن المصنف احترز بقوله باطراد من نحو مسكين وميقان ورجل حيد وذميم فإنهم قالوا مسكينة وميقانة وحيدة وذميمة ولكن لا يطرد ذلك في نظائرهن (قوله المقصود بها معنى التأنيث) قال الزرقاني مقتضى هذا التقييد خروج نحو علام ونساب فإنهما وإن قبلا التاء لكن ليست التاء التي يقصد بها معنى التأنيث وحينئذ فلو قال الشارح عوض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة إلى آخر ما نصه فلا يجمع هذا الجمع نحو علام ونساب لأن ذلك وإن قبل التاء فليس المقصود بها معنى التأنيث لكان حسنا وذلك لأن نحو علامة ونسابة خرج بقيد الخلو من تاء التأنيث بخلاف ما ذكر فإن كلام المصنف يشمله وتقييد الشارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعلمه قريبا (قوله فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة) قال الدنوشري هما خارجان بقوله فيما سبق في الشروط العامة فلا يجمع نحو طلحة وعلامة إلى آخر ما قاله ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه لا مانع من خروجهما بقيدين ۞ فإن قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء . قلت كيفية إخراجهما به أنه يصدق عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التأنيث وإن كان فيهما تاء لم يقصد بها التأنيث بل قصد بها تأكيد المبالغة ونقل الدماميني عن شرح التسهيل عن الموضح في هذا المقام أن هذا الشرط أعني قبول التاء الخ الأول عدم جعله شرطا وإنما هو بيان على ما يجمع هذا الجمع وهو مردود كما يعلم ببادي الرأي فتأمل ولكن يبقى الكلام في علام لساب فإنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التأنيث مع أنهما يجمعان هذا الجمع كما قيل في نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب النسابون وسيأتي في صيغ المبالغة أنه يجوز أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر ۞ أتاني أنهم مزقون عرضي ۞ وقد يقال ضرابون ومضرابون الخ فليتأمل هذا المقام حتى أن ينجلي عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونساب يقبلان التاء الدالة على التأنيث وضعا وعدم قبولها لها عارض في الاستعمال ومدار هذا الجمع على قبول مفرده إذا كان وضعا فتدبر (قوله لا لقصد معنى التأنيث) قال الزرقاني بل لتأنيث اللفظ لأن وضعها للتأنيث (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل ۞ قلت يعني أن انتفاء القبول المذكور يصدق بصورتين كونه ذا مؤنث ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنث له (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقاني مثله التصغير قال ابن قاسم في شرحه

كل منهما من الآخر (أن يكون إما علما) لأن هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لأجله (وأن يكون العلم) غير مركب تركيبا إسناديا ولا مزجيا فلا يجمع) المركب الإسنادي (نحو برق نحره) علما اتفاقا لأن المحكي لا يغير (و) لا المزجي نحو (معديكرب) ونحو سيبويه على الأصح فيهما لشبهها بالمحكي في التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت عن المركب الإضافي فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف الثاني فيقول في غلام زيد علما غلامو زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين إجازة جمعهما معا فيقال غلامو الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو أجمع فإنه يقال في جمعه أجمعون (وإما صفة) يصح جمعها بالألف والتاء وهي التي (تقبل التاء) المقصود بها معنى التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لأن التاء فيهما لتأكيد المبالغة لا لقصد معنى التأنيث (أو) صفة لا تقبل التاء ولكنها (تدل على التفضيل) كالصفة التي تقبل التاء

وإن لم تقبل الصفة التأنيث فيشترط أن تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصى مما هو صفة خاصة بالمذكر فإنه يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره إذ ليس بقابل للتاء ولا دال على المفاضلة (قوله والأفضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالأفضل دون أفضل لأن أفضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الأفضل انتهى والذي في النسخ إنما هو التعبير بأفضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لأن من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الإفراد والتذكير في الأحوال كلها (قوله نحو جريح وصبور) قال اللقاني هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبع موصوفه في الغالب (قوله لأن جريح وصبور) قال الدنوشري لو قال لأن جريحا وصبورا كان حسنا اه والصواب جريح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل إشارة إلى أنه إنما يجمع هذا الجمع إذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما إذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لأنهم لو جمعوه لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع

المذكورة (نحو قائم) من المجرد (مذنب) من المزيد تقول قائمة ومذنبة (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (أفضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالألف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأحمر) لأنها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لأن جريحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت أعلاما جاز الجمعان (فصل) (وحملوا على هذا الجمع) السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله

وبه عشرونا • وبابه ألحق والأهلونا • أولو وعالمون عليونا • وأرضون شذوا لسنونا • وبابه

فهذه كلها ترجع إلى أربعة أنواع (أحدها أسماء جموع وهي أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الإنس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (إلى التسعين) وكلها في التنزيل قال الله تعالى إن يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما فإطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة (و) النوع (الثاني جموع تكسير) تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف (وهي بنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة

على الأصل (قوله اسم جمع ذو) قال الزرقاني إنما لم يقل اسم جمع صاحب لأن صاحبا صفة وأولو ليس بوصف كما أن ذو كذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدنوشري أي لكنه لم يستوف الشروط لأنه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الخ معناه أن يكون الجمع أزيد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله إلى أنه أصناف الخلق العقلاء الخ) قال الزرقاني أي على سبيل البدل فهو نكرة كرجل (قوله إلى أنه أصناف العقلاء فقط) قال الزرقاني أي على سبيل البدل أيضا (قوله وعشرون) قال الزرقاني أي فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه (قوله الثاني جموع تكسير) قال الزرقاني من جموع التكسير ذو ولأنه جمع ذو فهو من جملة الملحقات (قوله وهي بنون) قال الدنوشري هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافا لعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح أن اللفظ إذا رجع إلى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير (قوله ولكن خالف الخ) قال الدنوشري لأن ابن أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الأشياء إلى أصولها فلذا جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة وأما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها لأنها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلو حذفت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا سكون ما بعدها كما في بيان ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببيان الكف بخلاف بنون فليتأمل وقال بعضهم إن العلة أن الجمع لما كان ثقيلا اختص بحذف الهمزة بخلاف التثنية فإنها خفيفة فأبقيت فيها الهمزة وليس من نوع جموع التكسير الأعجمين ونحو من كل منسوب حذفت ياؤه في الجمع تخفيفا قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولو نزلناه

على بعض الأعجمين وسلام على إلياسين على قراءة من كسر الهمزة وقول الشاعر : تهددنا فأوعدنا رويدا • متى كنا لأمك مقتوينا فإنه جمع منسوب وأصله أعجمى وإلياسى ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالواو بالواو والنون لأنه يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه عند البصريين والكوفيين وليس جمع أعجم لأن مؤنثه عجماء ومقتوين جمع مقتو وهو الخادم منسوب إلى مقتى كترى خففت بحذف ياء النسب انتهى بتصرف فى آخره هذا كلام الدنوشرى وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعلة تصريفية لعلها والله تعالى أعلم الانتقال من الكسر إلى الضم لأن الساكن حاجز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فإن الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو امشوا • وأما أقول يمكن أن يقال لو حذفت الألف من الثنان وقيل ثنان التبس ببنان الأصابع فكتب الفاضل الأول قد أبعد هذا القائل غاية الإبعاد وأتى بما لا يقارب ولا يكاد إذ الضمة فى امشوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها إيراد (قوله اسم للعامل) أى وسنة اسم للعام (قوله فإن هذا الجمع مطرد الخ) قال الزرقانى الإشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله مطرد ظاهره مقيس ولذلك قابله بالشذوذ أى المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا تعلم أن أحرون وأرضون كبنين لخروجهما عن الضابط وكان الأحسن التصريح بإخراجهما كما فعل فى بنين بأن يقول عقب قوله ولا يجوز فى نحو ثمرة لعدم الحذف وشذ أرضون وأحرون انتهى وهو حسن والتصريح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذه وتوجيه شذوذه بما ذكر قاله المكودى وكثير من شراح الألفية لم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الزرقانى فيه نظر فإنه شائع لا مطرد مع أنه ينافى قوله أولا ويشترط الخ لأن الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط منافٍ له قال فى التسهيل وشرحه وما أعرب من هذا الجمع غير مستوفى الشروط فمسموع أى يقتصر فيه على مورد السماع ثم قال وشاع هذا الاستعمال أى الجمع بالواو والنون أو الياء والنون فيما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ انتهى ويمكن أن يجاب بأن المراد بالاطراد الاطراد اللغوى وهو الكثرة لكن يبعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فإنه يراعى فيه التعبير بالاطراد وإلا فكان يعبر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم أن جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوف الشروط قليل فيشمل ما قلناه من خروج أحرون وأرضون وكذا أهلون ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وعبارة التسهيل بتمامها وما أعرب مثل هذا الجمع غير مستوفى الشروط فمسموع كنحن الوارثون وأولى وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين إلى تسعين وشائع هذا الاستعمال فيما لم يكسر من المعوض من لامه هاء التأنيث الخ انتهى وما ذكره من التنافى بين الاطراد وانتفاء الشروط أخذه من شيخه اللقانى فإنه قال عند قول المصنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضى أنسب بقوله أولا ويشترط الخ فإن الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط منافٍ له وفى قوله من كلامه تعلم الخ نظر لأن مما خرج عن الضابط ما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما صرح بذلك ثم أن عبارة التسهيل إنما تقتضى أن ما خرج عن الضابط مسموع وذلك لا يستلزم القلة لما عرفت أن من المسموع ما هو شائع فلا يلزم أن يكون أهلون ووابلون ونحوهما مما شذ مثل أرضين وبنين ونحوهما مما خرج عن باب سنين والحاصل أن ما خرج عن الضابط المشار إليه فى التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ مسموع ولا يلزم من ذلك الشذوذ وما خرج عن ضابط باب سنين الذى صرح المصنف وأشار إليه فى التسهيل بقوله فيما لم يكسر الخ شاذ فتأمل فإنه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوه بالشذوذ دون أهلون ووابلون ونحوهما فى كلام الناظم والمصنف وإن كان ابن الناظم حكم بشذوذ أهلين ووابلين (قوله ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات) الزرقانى جواب سؤال مقدر تقديره أن هذا الحد الذى حد به باب سنين يخرج باب سنين لأنه ثلاثى حذفت لامه وعوض

(وأحرون) بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها أيضا بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهرى كأنه جمع أحرة وعلى هذا يشكل المثالان لأن بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو وأحرون جمع باعتبار أصله وهو أحرة فصار من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بأن ذلك الأصل قد ترك وصار نسيا منسيا (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لأنه ربما يرد فى مقام الاستعظام كقوله :

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى • سدوس خطيب فوق أعواد منبر

إلا أنه سكن الراء للضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو أو هاء لقولهم سنوات وسنهات (وبابه) الجارى على سننه وضابطه مستفاد من قوله (فإن هذا الجمع مطرد فى كل) اسم (ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر) تكسيرا يعرب بالحركات (نحو عضة وعضين) وأصل عضة عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفى الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل أصله عضو من قولهم عضيته تعضية إذا فرقته ومنه قول رؤبة • وليس دين الله بالمعضى • أى المفرق فعلى الأول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثانى واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من

(١٠ - تصريح - أول)

التصغير والجمع يردان الشيء إلى أصله (وعزة وعزين) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي أصلها عزى فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لأن كل فرقة تعتزى إلى غير من تعتزى إليه الأخرى (وثبة وثبين) والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت أي جمعت فلامها على الأول واو وعلى الثاني ياء وأما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام أيضا من ثبيت فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها والأكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل (قال الله تعالى كم لبثتم في الأرض عدد سنين) فسنين مجرور بإضافة عدد إليه وعلامة جره الياء (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فما للذين كفروا قبلك مهطعين (عن اليمين وعن الشمال عزين) فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التنزيل إلا بالألف والتاء نحو انفروا ثبات (ولا يجوز ذلك) الجمع المعرب بالحروف (في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة) غير علمين (لأن المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولد وهي المساوي في السن فإن كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون (ولا) يجوز ذلك (في نحو يد ودم) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة وأصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون إلى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد إلى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الإعراب على عينهما (وشذ أبون وأخون) وهنون فإنها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبو وأخو وهنو وحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شيء (ولا) يجوز ذلك (في اسم وأخت وبنت لأن العوض) فيهن عن لاماتهن المحذوفة (غير الهاء) أما اسم فأصله سمو عند البصريين حذفت لامه وعوض منها الهمزة في أوله وأما أخت وبنت فظاهر كلامه هنا أن أصلهما أخو وبنو حذفت لامهما وعوض منها تاء التأنيث لا هاء التأنيث والفرق أن تاء التأنيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس إلى أن تاء أخت وبنت ليست للتأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح ولأنها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسيبويه وادعى أن الصيغة كلها للتأنيث وسيأتي قول إن التاء فيهما للإلحاق بجذع وقفل إلحاقا للثنائي بالثلاثي (وشذ بنون) جمع ابن لأن المعوض فيه همزة الوصل وأصله بنو لأن مؤنثه بنت ولم ترده

هنا هاء التأنيث لكنه مكسر فأجاب بما ذكر (قوله كم لبثتم الخ) كم معمول لبثتم وعدد تمييز لكم (قوله فما للذين الخ) ما اسم استفهام مبتدأ وللذين الخبر وقبلك ظرف مكان معمول لمهطعين أي مسرعين حولك وعن اليمين متعلق بمهطعين (قوله فعزين صفة الخ) مبني على أن الوصف يوصف وأعرب مكي حالا من الذين أيضا (قوله وشذ لدون) قال الدنوشري مثله رقة ورقون وهي الدراهم المضروبة فهي محذوفة الفاء كلدة لجمعها بالواو والنون شاذ قال في القاموس الورق مثلثة وككتف وجبل الدراهم المضروبة والجمع أوراق ووراق كالرقة والجمع رقات والوراق الكثير الدراهم وقال الطيبي شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل ثبين وعزين (قوله وهي المساوي في السن) قال الدنوشري في القاموس واللدة الترب الجمع لدات ولدون والتصغير وليدات وولدون لا لديات ولديون كما غلط فيه بعض العرب انتهى وفيه نظر إذ كيف يتأتى تغليط العرب وهم أهل اللسان غاية الأمر أنه قد يقال التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وهنا لم ترد الفاء التي هي الواو في محلها وذلك يصلح أن يكون وجها للغلط وقد يقال الواو التي هي الفاء ردت في التصغير ولكن هي في غير محلها بعد ياء التصغير وقلبت ياء وأدغمت في ياء التصغير وسبب قلبها ياء هو اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون فلا وجه للحكم بالغلط والقلب المكاني معهود في كلامهم وقد يقال إن صاحب القاموس لعله اعتمد في الغلط على إقرار اللافظين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحرر وذلك (قوله وضعفه الجاربردي) قال الدنوشري ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه على فعال هو دليل المبرد كجمل وأجمال أولا (قوله فأصله سمو) قال الزرقاني وأما إن قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه (قوله أصلهما أخو وبنو) قال الدنوشري ينظر هل أخو بضم الهمزة وسكون الخاء وهل بنو بكسر الباء وسكون النون أولا انتهى وأقول ضبطهما الشارح بخطه بكسر همزة إخو وكسر باء بنو (قوله ولأنها لا تبدل في الوقف هاء) قال الدنوشري أقول علة عدم إبدالها

المذكور ولا تقتضي أنها ليست للتأنيث كما في مسلمات (قوله لزوم انفتاحها) قال الدنوشري ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فإن قيل إنه وجد الهاء بعدها تنقض بقولهم شوهاء بالمد انتهى وقال الزرقاني وجه ذلك أن حرف الحلق لثقله استدعى انفتاح ما قبله ويدل على ذلك أنهم قالوا في يدع أنه فتح لحرف الحلق وحمل عليه يذر لمشاركته له في معناه فتفتح (قوله وعوض منها هاء التأنيث) أي قصد بها التأنيث أي يكون عوضا لأنها موجودة (قوله طرف السيف) عبر بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله جمع تصحيح لم تستوف الشروط) فيه مسامحة إذ هي المستوفي الشروط ليس جمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدنوشري الذي حسن جمع أهل هذا الجمع كونه يرد

التاء ملحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري (ولا) يجوز ذلك (في نحو شاة وشفة) وإن كانا محذوفي اللام معوضا عنها هاء التأنيث (لأنهما كسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك أن شاة كسرت على شياه و(شفة كسرت على (شفاه) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة قلبت الواو والهاء لزوم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث والدليل على أن لامهما هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها وزعم قوم أن لام شفة واو لقولهم في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وإنما لم يجمعا بالحروف لأن العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فإنهم كسروها على ظبا ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها ظبو لقولهم ظبوته إذا أصبته بالظبة (و) النوع (الثالث) مما حمل على هذا الجمع (جموع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة في الاسم والصفة (كأهلون) جمع أهل وهم العشيرة (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لأن أهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولأن وابلا لغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته ووقع جمع أهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم إلى أهليهم أبدا (و) النوع (الرابع ما سمي به من هذا الجمع) المستوفي الشروط (و) من (ما ألحق به) كالثاني (كعليون) فإنه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أعلى الجنة قال الله تعالى إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون وهو في الأصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل الشنتوري عن يونس أن واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة (و) الأول نحو (زيدون مسمى به) فهذان يعربان بالحروف إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وإن كانا مفردين حينئذ (ويجوز في هذا النوع) المسمى به (أن يجرى) في الإعراب (مجرى غسلين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم الياء) في الأحوال الثلاثة (والإعراب بالحركات) الثلاثة ظاهرة على النون حال كونها (منونة) إن لم يكن أعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورأيت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فإن كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين وإطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدل من التشبيه بحين إلى التشبيه بغسلين لأنه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة (أن يجرى مجرى) عربون في لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية

بمعنى الوصف كقولهم الحمد لله أهل الحمد وكونه في الرائع للعقلاء. اه وفيه أن أهل الوصف لم يستوف أيضا الشروط لأنه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل (قوله قال الله تعالى إن كتاب الأبرار) الخ في الاستدلال بالآية على كون عليين اسما لأعلى الجنة نظر إذ الظاهر منها أن عليين اسم الكتاب المرقوم إلا أن يقال إن في الآية حذف مضاف أي على كتاب بدليل إن كتاب الأبرار لفي عليين وقال الراغب قيل هو اسم أشرف الجنان كما أن سجين هو أشرف النيران وقيل بل ذلك في الحقيقة اسم سكانها وهذا أقرب إلى العربية إذ كان هذا الجمع يخص الناطقين والواحد علي ومعناه إن الأبرار في جملة هؤلاء فيكون كقولك أولئك الذين أنعم الله عليهم بالآية (قوله ويجوز في هذا النوع) قال الدنوشري ظاهره أن هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه ويجوز ما يذكر ولا ينافي ذلك في لزوم الياء فليتأمل انتهى وعلى ما ذكره المصنف ما لم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف فإن زاد لا يعرب بالحركات (قوله تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد) قال الدنوشري فيه نظر لأن كلام النظم في باب سنين لا فيما سمي به أول جميع الملحقات لا فيما سمي به خاصة انتهى وحاصله أن كلام الناظم في غير حال العلمية كما لا يخفى وقول الشارح وعدل الخ ليس في محله وكان ينبغي تأخيره إلى قول المصنف وبعضهم يجري بنين وباب سنين الخ لأنه شرح لقول الناظم المذكور (قوله ذا زيادتين) أي ذا حرفين شبيهين بالزيادتين وإلا فالياء والنون في غسلين ليسا زائدتين بل هما من الكلمة كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر فإن الياء والنون في غسلين زائدتان قال الخاتمي في غريب القرآن كل جرح أو دبر غسلته

عرج منه شيء فهو غسلين أي فعلين من غسل الجراح والدبر اهـ ورأيت بخط المصنف في حواشي النظم ما نصه قوله مثل حين لو مثل بعربون لكان أولى لأن نونه زائدة وقد عاب هو على السيراني تمثيله بزيتون لإصالة نونه مع أن فيه خلافا انتهى والتمثيل بغسلين أجود ليفيد المثلية له لزوم الياء وقد جمع هنا بينهما (قوله هذا ياسمون) قال الدنوشري قال في القاموس الياسمون معروف الواحد ياسم كصاحب أو عالم ولا نظير له سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجري مجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للمشايخ والصداع البلغمي والزكام وذر سحيق يابسه على الشعر الأسود يبيضه وشرب أوقية من ماء سحيق زهره ثلاثة أيام مجرب لقطع نزف الأرحام انتهى قال بعضهم وما قاله الشارح في ياسمين مشكل لأنه ليس علما وكلامنا في العلم وقد يقال إنه علم جنس ويرده دخول الألف واللام عليه فهو اسم جنس فليتأمل ذلك انتهى وقد يقال المراد قالوا هذ ياسمون في شخص سمي بذلك بقرينة أن الكلام فيما سمي به ودخول أل إنما هو على ما هو اسم جنس للنبت المخصوص على أنه يجوز التسمية بما فيه أل والعلمية إنما طرأت بعد دخولها كالماطرون (قوله عربون) قال الدنوشري قال الدميري في شرح المنهاج والعربون أعجمي وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء وضم العين وإسكان

وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ياسمون بضم النون من غير تنوين أو يجري مجرى (عربون) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (في لزوم الواو والإعراب بالحركات) الثلاث (على النون) حال كونها (منونة) فتقول هذا زيدون ورأيت زيدونا ومررت بزيدون (كقوله):

طال ليلي وبت كالمجنون * (واعترتني الهموم بالماطرون)

بكسر النون وعدم التنوين لوجود أل ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح أنه لأبي دهبل الخزاعي ردا على الجوهري حيث زعم أنه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر مسمى به (ودون هذه) اللغة (أن تلزمه الواو وفتح النون) مطلقا ذكره السيرافي وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الألف مطلقا وكسر النون ويقدر الإعراب كقوله وهو يزيد بن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون:

(ولها بالماطرون إذا * أكل النمل الذي جمعا)

الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم أنه اسم موضع وأورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في أوله وكسر النون في آخره فغير أوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح في الحواشي والهاء من لها تعود على النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء الظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فإن النمل يخزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر أي يجتنى (وبعضهم) أي العرب (يجري بنين وباب سنين) وإن لم يكن علما (مجرى غسلين) في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط

الراء وعربان بالضم والإسكان أيضا وإبدال العين همزة مع الثلاثة ومن لحن العوام عربون بفتح العين وإسكان الراء ومرادا لموضح اللغة الأولى وظاهر كلام الموضح أنه لا يمنع الصرف مطلقا بل ينون وينبغي تقييده بغير نحو العجمي كما في الوجه الذي قبله وكان ينبغي للشارح ذكره وقد يقال الشارح أشار إلى ذلك بقوله ويحتمل أن يكون من باب هرون (قوله منونة) أي إن خلت من مانع للتنوين كما في المثال (قوله ويقدر الإعراب) قال الدنوشري الظاهر في المثنى حينئذ أن يقدر الإعراب جميعه على الألف ويقدر الإعراب جميعه في الجمع على الواو ولا يمكن تقدير إعرابه على النون ولم نطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الإعراب في وسط الكلمة وإن كان في الأسماء ما يقدر فيه الإعراب على الواو (قوله وأورده في الصحاح الخ) ظاهر قوله فغير أوله الخ أنه اعتراض عليه ويكون الصواب ما أثبته المصنف من أن أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحرر ذلك وينظر هل يجوز كون بالماطرون خبرا عن خرفة ثانيا أو لا وهل إعراب الشارح متعين أو لا انتهى ولا يخفى أن توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام عن الموضح في الحواشي لأنه نص في الاعتراض على الصحاح والذي يرشد إليه المعنى تعين إعراب الشارح وأن قوله بالماطرون متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو لها كما تقول لي في مصر خرفة فتأمل (قوله وأراد به) الضمير المجرور عائد على وقت في قوله وقت أكل النمل (قوله وإن لم يكن) قال الدنوشري ضمير يكن راجع للمذكور وإلا فالظاهر وإن لم يكونا علمين وفائدة الإتيان بالواو دفع توهم اختصاص هذه اللغة بما ذكر في حال عدم العلمية فذكر أن الوصلية بالواو قبلها لينبه على أن الحكم غير خاص بالعلمية كما يعلم مما سبق فتأمل انتهى وأقول الأظهر إسقاط الواو لأن حالة العلمية تقدمت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حالة العلمية قوله على النون منونة الخ) قال الدنوشري ينظر هل ذلك خاص ببني عامر وبني تميم كما هو ظاهر عبارته أولا وإذا لم تنون النون على لغة

النون للإضافة (قال) أحد أولاد على بن أبى طالب رضى الله عنه .

(وكان لنا أبوحسن على • أبا برا ونحن له بنين)

الرواية بنين بالياء والإعراب على النون (قال) الصمت بن عبد الله بن الطفيل

(دعانى من نجد فإن سنينه) • لعبن بناشيبا وشيبننا مردا

الرواية سنينه بإثبات النون ولم تسقط للإضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء وإلا لقال فإن سنيه بحذف النون للإضافة وهذه لغة بنى عامر فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لأنها أخف عليهم ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الإعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ماقام مقامه وقوله دعانى أمر ومعناه اتركانى من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبننا (وبعضهم) أى النحاة (يطرد هذه اللغة) وهى لزوم الياء والإعراب على النون منونة (فى جمع المذكر السالم و) فى (كل ماحمل عليه) لأن باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أعم من قول النظم وهو يعنى باب سنين عند قوم يطرد (ويخرج عليها قوله)

رب حى عرندس ذى طلال • (لايزالون ضاربين القباب)

الرواية ضاربين بإثبات النون مع الإضافة إلى القباب فدل على أن ضاربين معرب بالفتحة على النون كساكين لا بالياء وإلا لحذفت النون للإضافة وقيل ضاربى ورد بأنه يحتمل أن يكون الأصل ضاربين ضاربى القباب لحذف البدل الذى هو ضاربى لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله فى المغنى ويحتمل أن يكون الأصل ضاربين نفس القباب لحذف المضاف وبقى المضاف إليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضاربين والأصل القبابى بياء النسب فى الجمع ثم حذف إحدى الياءين وأسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفى آخره سين مهملة الشديد القوى والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهى التى تتخذ من الأدم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على مايتخذ من البناء (وقوله) وهو سحيم

وماذا تبتغى الشعراء منى • (وقد جاوزت حد الأربعين)

الرواية بكسر النون على أنها كسرة إعراب وبه قال الأخفش الأصغر على بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل إعرابه فى آخره كما يفعل فى فتيان وقال الأعلم يوسف الشنتمرى هو فى السنين والعقود أمثل منه فى المسلمين ونحوه لأنه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذى إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما فى هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتى وبذلك صرح ابن جنى

(فصل) فى حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار إليها فى النظم بقوله

ونون مجموع وما به التحق • فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ماثنى والملحق به • بعكس ذاك استعملوه فانتبه

ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال (نون المثنى وماحمل عليه مكسورة) بعد الألف

بنى تميم فهل يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يعرب عليها إعراب مالا ينصرف أولا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال وظاهر كلامه إن من لم ينونه يجره بالكسرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنعه الصرف فيجره بالفتحة انتهى ويكون المانع له من الصرف شبه العجمة وينظر ما العلة الأخرى إن لم يكن علما (قوله فإنهم يعربون المعتل اللام الخ) قال الدنوشرى فيه (77) نظر أما أولا فلأنه مكرر مع ما تقدم وأما ثانيا فلأن اعتلال لام سنين غير مجمع عليه فإن بعضهم يقول إن لامها هاء فليست معتلة اللام ولعل بنى عامر تجعل لامها واوا دائما ويكون ذلك عذرا عنهم (قوله ولو كان الذاهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الإعراب ظاهرا عليها فلذا يظهر على ماقام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدنوشرى فى فهمه فليتأمل (قوله وهذا أعم من قول النظم وهو يعنى باب سنين الخ) قد يقال ليس فى النظم ما يقتضى عود الضمير على باب سنين فيجوز جعله عائدا إلى ماتقدم من باب سنين وما حمل عليه والمتبادر أن المصنف قصد بما قاله شرح النظم (قوله ضاربين القباب) قال الدنوشرى نقل الدمامينى عن ابن إياز أنه يحتمل أن الأصل ضاربين للقباب فحذفت اللام وبقى القباب مجرورا بها مع حذفها ورده ابن هشام وغيره انتهى وظاهر هذا أن ابن إياز قواه وارتضاه وليس كذلك لأنه بعد أن ذكر فيه وجهين الأول أن النون جعلت متعقب الإعراب والثانى لاحتمال المذكور قال والأول أجود لما فى الثانى من الحذف وإعمال حرف الجر مع عدمه وأيضا فلا يقال زيد ضارب لعمرو بل ضارب عمرا فإن قدمت فقلت زيد لعمرو ضارب جاز انتهى المقصود منه (قوله كسرة بناء ضرورة) قال الدنوشرى فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة فحسب (فصل) (قوله سابقا على الجمع) قال الدنوشرى توجيه حسن وأما توجيه تقديم الجمع فلشرفه لاختصاصه بمن يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدنوشرى قال الرضى أما نون

المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وإنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فإنها لا يشوبها من تلك المعاني شيء. وإنما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولا تسقط النون معها لأنها لا تكون للتنكير وقد أسقط التنوين للتنافي نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمات لأنها ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون فإنها متحركة وبإسكان المتحرك يكتفى في الوقف إن كان الحرف الآخر ساكنا فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح انتهى. وأقول قول الرضي أن التنوين يكون على خمسة أقسام إن أراد التنوين المشهور المخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وإن أراد مطلق التنوين فهو عشرة أقسام كما مر (قوله وضمها بعد الألف لغة) لا بعد الياء لأنها أشبهت ألف غضبان وعثمان وظاهر كلامه أنه حينئذ معرب بالألف ولم يحكوا ضم النون (٧٨) بعد الواو التي هي مقابلة للألف في الجمع في الفرق وظاهر التسهيل أن الضم لا يختص بما بعد الألف (قوله جمع قذذ) قال الدماميني واحدة قذة بضم القاف ونقله عن الصحاح ونقل عن شيخه الكمال الدميري أنه بالدال المهملة ونسب ذلك لابن سيده (قوله وهو البرغوث) قال الدنوشري فيه نظر فإنه مخالف لقول السيوطي في كتابه المسمى بالطرثوث في فوائد البرغوث بائه مثلثة والضم أفصح وهو للذكر والمؤنث منه برغوثة والجمع براغيث ومن أسمائه القذة والقذة والجمع قذان بالكسر والإهمال بوزن كتان والقذان بالكسر والتشديد المهملة قال الراجز

يا أبتا أرقني القذان • فالنوم لا تألفه العينان

انتهى بحروفه لكن ليس في القاموس إلا القذان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة كما قال الشارح فليتأمل كلام السيوطي انتهى وقد قدمنا أن الدماميني نقل الإهمال عن الدميري وأنه عزاه لابن سيده في قذة ويلزم من ذلك الإهمال في قذان وانظر قول السيوطي يقال للمؤنث برغوثة مع قول أبي حيان أن برغوثا يقع على الذكر والأنثى وإن العرب لم تميز بين مذكره ومؤنثه (قوله في لغة من يلزم الخ) أي لا في اللغة المشهورة لأن الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الآتي على الأثر أنه يطابق (قوله أعرف منها الخ) قال الدماميني قلت وهو من العجب فإن في البيت شاهدا على رد هذه الدعوى مقبولا وذلك أن قائله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على أن أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة (قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشري فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قوله وظاهر كلام الموضح الخ) قال الدنوشري أما ظهوره في اثنين واثنتين فلا تردد ولا شك يعتريه بل هو نص فيه وأما توهم احتماله لعلامة الرفع المذكورة وهو في صيغة يفعلان وتفعلان فهو أبعد بعيد وتوهم ساقط لأن الكلام في التثنية التي هي من أقسام الأسماء وأما ذاك فله حكم خاص واسم مستقبل وباب مفرد لا يحتمل

والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الألف لغة كقوله:

يا أبتا أرقني القذان • فالنوم لا تألفه العينان

بضم النون والقذان بكسر القاف وإعجام الذال المشددة جمع قذذ وهو البرغوث (وفتحها بعد الياء لغة) لبني أسد حكاها الفراء (كقوله) وهو حميد بن ثور وقيل أبو خالد ـ يصف قطاة ـ

(على أحوذيين استقلت عشية) • فما هي إلا لمحة وتغيب

الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الأدب الأحوذي الراعي المشمر للرعاية الضابط لما ولي وأراد بالأحوذيين هنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى أن القطاة ارتفعت في الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائي إلا لمحة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثنى الألف في كل حال قاله ابن عصفور (كقوله:

أعرف منها الجيد والعينانا) • ومنخرين أشبها ظبيانا

أنشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين وأما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي (وقيل) هذا (البيت مصنوع) لا دليل فيه وقال أبو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح أن الفتح يجري بعد الألف إذا كانت علامة للرفع وفي اثنين واثنتين فإنهما محمولان على المثنى ولم أقف على نص صريح في ذلك أعتمد عليه ولا شاهد على أستند إليه (ونون الجمع) السالم للمذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لأن الجمع أثقل من المثنى (وكسرها جائز في الشعر بعد الياء كقوله) وهو جرير لا صحيح خلافا للجوهري

إرادته هنا بل لا تصح انتهى وفي قوله وأما توهم احتماله الخ نظر ظاهر وإن نقله بعض الفضلاء وأقره لأنه لا وجه لذلك التوهم في كلام الشارح وإنما مراد الشارح أن ظاهر كلام الموضح أن الفتح يجري بعد الألف في اللغة المشهورة التي تعرب المثنى بالحروف وإنما قال إن ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثنى الألف كما حمل الشارح الكلام عليه فيما مر ومعلوم أن الإعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة على الألف كالمقصور فتأمل (قوله وتابعه الموضح هنا) قال الدنوشري ربما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضح وقد يقال لا تناقض لأنه هناك حكى عن غيره وهنا اختار أنه مجرور بالياء أو يقال فيه إشارة إلى جواز الأمرين (قوله جائز في الشعر) قال الدنوشري يفهم منه أنه ليس لغة ونقل العيني أنه لغة في شواهده ﴿الباب الرابع﴾ (قوله بألف وتاء) قال الدماميني أي لا أولويتهما به من حيث أن كلا منهما جاء للتأنيث والجماعة أما مجيء الألف للتأنيث ففي نحو حبلى وأما الجمع ففي نحو رجال وأما مجيء التاء للتأنيث فظاهر وأما في الجمع ففي نحو كماة فإنها جمع كمء وكماة وكمء عكس تخمة وتخم اه وفي شرح النظم للراعي قال بعض الشيوخ وإنما دلوا على الجمع في هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمعية والتأنيث المجازي فيه (٧٩) ولأن كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى وضاربة والجمالة • قلت أما في التأنيث فسلم وأما في الجمع فغير مسلم لأن التأنيث يكون بالتاء والألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الألف وإنما يفهم من أبنية الجموع انتهى وذكر المصنف في الحواشي للتاء اثني عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة على الجمعية لكن في المصباح في مادة جمل وجمعه جمال وأجمال وجمالة بالهاء ويأتي قريبا ما يؤيده. هذا وقدم المصنف الألف لتقدمها في اللفظ وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة (قوله مزيدتين) قال اللقاني إن كانت الباء للملابسة أي الجمع المتلبس بذلك فقيد مزيدتين لا بد منه احترازا عن نحو أبيات وقضاة وإن كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك (قوله مؤنثا بالمعنى) قال الدنوشري يستثنى من قوله مؤنثا بالمعنى فقط باب حذام في لغة من بناه (قوله أو بالألف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات) قال الدنوشري يستثنى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين في المذكر ومحل الخلاف ماداما باقيين على الوصفية فإن سمي بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف (قوله أو تغيرت الخ) قال الدنوشري معطوف على قوله سلمت وحينئذ تصير بين في قوله ولا فرق بين أن تكون سلمت مضافة إلى مفرد وهي ممنوعة وقوله قبله أو يكون مسماه لو عبر بدله بقوله وأن يكون لكان أحسن لأن بين لا تضاف إلا إلى متعدد (قوله في جميع ذلك) في بعض النسخ بحذف في ويكون نصبه بدل اشتمال من جميع وضمير نصبه راجع إلى الجمع بمعنى المجموع في قول المصنف بألف وتاء الخ (قوله فإن نصبه بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش إلى أنها كسرة بناء (قوله حملا للنصب على الجر) قال الدنوشري حمل أيضا حمل النصب على الجر بأن المجرور والمنصوب فضلتان فلما لم يكن لأحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه في العلامة وقد منع ما لا ينصرف

عرفنا جعفرا وبني أبيه • (وأنكرنا زعانف آخرين)

الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا (وقوله) وهو سحيم

وماذا تبتغي الشعراء مني • (وقد جاوزت حد الأربعين)

بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف رأي ابن مالك فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به أولا على الإعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس

﴿الباب الرابع﴾

من أبواب النيابة (الجمع بألف وتاء مزيدتين) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط (كهندات) ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات (ومسلمات) أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات أو بالألف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالأول حرك وسطه والثاني قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واوا أولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال الجمع بألف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير (فإن) في جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم إجراء للفرع على وتيرة الأصل وإنما خالف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب (نحو خلق الله السموات)

من الجر فحمل على النصب (قوله ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب) تضعيفه كلام الرضي أن الزمخشري وابن الحاجب يقولان أنه مفعول به لأنه قال عند قول الكافية المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ما ضربت زيدا وأوجدت ضربا فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كأن شيئا أوقعت عليه الإيجاد اه قال اللقاني وعلى هذا فالسموات مفعول به (قوله وصوّبه الموضح في المغني) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بأنا لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا أو ما ضربته أو لم يكن موجودا في الخارج نحو هدمت زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شيء خلقه فإن الأشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا وقال تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجبية أيضا بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه شيئا آخر فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولا وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجودا ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل يقتضي أن لا يكون موجودا وإلا لكان تحصيل الحاصل اه كلام هذين الإمامين كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل (قوله واحتج الجمهور الخ) قال الدنوشري هذه الأمور التي احتج بها الجمهور إنما تأتي بناء على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كما في ضربته ضربا وليس كذلك بل المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاد سواء كان عينه كما في ضربت ضربا أو غيره كما في أحدث الله زيدا وخلق الله العالم وقول الشارح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظر لأنه من البين أن العالم ليس مصدرا (قوله وثالثها) قال الدنوشري إذا تأملته حق التأمل رأيته غير واضح (قوله كما قال أحمد بن يحيى) قال الدنوشري إن قيل ما وجه تخصيصه وقد حكى الكسائي وابن سيده وغيرهما ما سيأتي قلنا هو حكاها لغة وغيره حكى أفرادا مخصوصة (قوله ولم ترد إليه في الجمع) لا يحتاج إلى هذا التقييد لأن الضمير في كان راجع للجمع فتأمل (قوله وأكثابها) قال عطف تفسيري على قوله ذلها (قوله والأيام الدمان) قال الدنوشري ينظر في ضبط الأيام وينظر أيضا هل أهل هذه اللغة يجوزون أيضا النصب بالكسرة أو لا اه وأقول البيت في الصحاح ونسبه لأبي ذؤيب والأيام مضبوطة في النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وعبارة القاموس والأيام كغراب وكتاب داء في الإبل ودمان (قوله بالتاء التي تبدل في الوقف هاء) نحو تاء

فالسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب وصوّبه الموضح في المغني ورجحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتا لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعا اه وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة إذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فإن زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور الذاهبون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها إنا قد نعلم العالم وإن كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فإذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما أنه موصوف بخالقية العالم وثالثها أن نقول العالم ممكن فلا يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لأنه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا وهو الغالب (وربما نصب بالفتحة) على لغة كما قال أحمد بن يحيى (إن كان محذوف اللام) ولم ترد إليه في الجمع (كسمعت لغاتهم) بفتح التاء حكاه الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيد وكقوله:

فلما جلاها بالأيام تحيزت • ثباتا عليها ذلها واكتئابها

والأيام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حال الجانين يؤخذ عسلها وإنما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبر آلما

فتاة وقضاة وغزاة وقناة (قوله أن نحو سمعت لغاتهم الخ) قال الدنوشري ينظر هل يأتي على كلامه في بنات وثبات فيكون مفردا على قوله (قوله ورد بأنه يلزم الجمع الخ) رده اللقاني بأن التاء فيه لمحض التأنيث لا للعوض عن اللام لأنها حينئذ ثابتة ثم إن الشارح لو أسقط قوله ورد وأتى بلام التعليل بدل الباء انسجم كلامه مع قوله أولا وليس الوارد الخ فتأمل (قوله والمطرد في الجمع الخ) قال الدنوشري يخرج بقوله مقرونة بالتاء نحو سكرى وحمراء ونحو صبور وصفا لمؤنث وحائض وطامث من أوصاف المؤنث الخالية من التاء وإذا سمي بذلك مؤنث جمع بالألف والتاء لخروجه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس في الخضراوات صدقة وكلام الشارح يفهم منه أن نحو ثبة وهبة لا يجمع هذا الجمع وهو مردود فإن كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع إلا ثلاثة ألفاظ شفة وأمة وشاة لأنهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير وندر نحو خودات وسماء وسموات ولا يقال دار ودارات وشمس وشمسات والشارح كلامه في المطرد فلا يرد عليه ذلك اه ونظم الدنوشري ذلك فقال :

وكل ما أنث بالتا يجمع * بألف والتاء قول متبع
واستثن من هذا الذي قد ذكرا * ثلاثة ألفاظها لن تنكرا
شاة ولفظ أمة ثم الشفه * جمعها بما مضى لن نعرفه

وذكر في الهمع أن الذي يجمع بألف وتاء خمسة أنواع وتبعه الفاكهي في شرح القطر وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا نطيل بذلك لكن دل ذلك على أن في تقرير الشارح قصورا إذ يخرج من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كتمرة وبالألف المقصورة والممدودة مع أن ما جعله قسما برأسه وهو ما كان صفة لمؤنث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لأنه في الحقيقة ليس قسما مستقلا فلو قال أحدها ما فيه التاء كأمل غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كتمرة اللذين عد منها[1] الأول قسما برأسه وأما الثاني فيخرج عن كلامه ويدخل فيما اقتصر هو عليه

أيضا ثم يزيد ما كان اسم جنس مؤنثا بألف كحبلى أو صحراء ويعده خامسا لكان أولى وينطبق كلامه حينئذ على الخمسة (قوله أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات) يمكن أن يكون منه قوله تعالى أياما معدودات فواحدها معدود لا معدودة وجمع بالألف والتاء لأنه صفة المذكر لا يعقل وهو اليوم ولا دليل

فإنه من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لأبي علي في زعمه أن نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغة أو لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا فصار لغات ورد بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فإن ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنهات بكسر التاء هذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين (فإن كانت التاء أصلية) والألف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموات) جمع ميت (أو) كانت (الألف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فالألف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتأنيث (فالنصب بالفتحة) على الأصل نحو رأيت قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع بالألف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا أو صفة له مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو علما لمذكر مقرونا بالتاء أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة

(١١ - تصريح - أول)

لأن معدودة جاءت هناك لمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما في قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وحينئذ لا تشكل الآية على قولهم في قوله تعالى في الآية الأخرى أياما معدودة على أن واحد معدودات معدودة مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد لم يشكل عليها قوله تعالى فعدة من أيام أخر لأن واحد أخر أخرى واليوم لا يوصف بأخرى فهنا إنما قوبل الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد وقد ذكر في الإتقان لتلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغي أن يزاد هذه الحال وقد أشرت إلى ذلك في رجز فقلت :

إن قوبل الجمع بجمع ثان * فصرح الجلال في الإتقان
بأنه يأتي على أحوال * ثلاثة تدرك بالمثال
فتارة تطلب نصا بادي * تقابل الآحاد بالآحاد
ومنه واستغشوا ثيابهم وما * أكثر ذاك في كلام العلما
وتارة ثبوت جمع تبدي * لكل فرد مثل آي الجلد
وتارة تحتمل الأمرين * ولم تكن نصا بغير مين
نحو لمن آمن جنات ولا * يخفى لغايره لمن تأملا
كلام رب العزة البديع * حاوي جميع الحسن والبديع
وثم حال يقتضي بلا غلط * جزما ثبوت الجمع للجمع فقط
دل عليها صفة الأيام * بأخر في أشرف الكلام
وليس أخرى صفة لليوم * وفات هذا الحال كل القوم
وليس من ذا صفة الأيام * بالجمع مثل آية الصيام
لأن معدودا لذاك الجمع * فرد ولا يظهر وجه المنع
فوصف ما لا يعقل المذكر * يجمع بالتاء بغير منكر

واعلم أنه يجوز في نفس جمع المذكر لما لا يعقل أن يعامل معاملة جمع المؤنث فإن فيه وجوها كما سيأتي في باب النعت عن ابن الحاجب وعليه جرى كثير من المعربين في أياما معدودات وإذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد

(١) قوله اللذين عد منهما الخ هكذا في النسخ وليحرر

(قوله وحل على هذا الجمع شيئان الخ) قال الزرقانى ظاهره فقط وقد تبع الألفية فى هذا وقال فى حواشى التسهيل واللات فى لغة ذكرها فى باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بألف وتاء لأن الحق فى الذين واللات ونحوهما أنها أسماء جموع اه ونص التسهيل واللات مكسورا أو معرب إعرابا أولات اه فقوله مكسورا أى مبنيا على الكسر فى الأحوال الثلاثة نحو جاء اللات فعلن ورأيت اللات فعلن ومررت باللات فعلن وقوله أو معربا إعراب أولات أى فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة (قوله وأصله الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه لا نسلم أن وزنه فعات وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بإبقاء لامه وعدم ادعاء حذفها ولو قال أصله أوليات كان أحسن على أن قوله أصله ربما يشعر بأنه مفرد وهو مناف لقوله أولا اسم جمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان أن الألف والتاء فيه زائدتان لأن كونه ملحقا بالجمع لا يقتضى أصالتهما ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أولية تحركت الياء وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا كانت الألف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الألف والتاء لكن ربما يتوهم أن المحذوف الألف الزائدة لأنه بعد قلب الياء ألفا لما مر يجتمع ألفان فيلزم حذف إحداهما وحذف اللام أولى لأنه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا فى مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من الإشعار بعد التصريح بأنه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغمة فى نونها) قال الدنوشرى كان الأولى أن يقول المدغم فيها نونها فليتأمل ثم رأيت بعضهم قال فى عبارته قلب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدنوشرى زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس فى الأصل جمعا وأجاب بعضهم بأنه جمع عرفة كما قيل الحج عرفة وفيه نظر إذ عرفة علم أيضا على الموقف فليس مفرد الجمع فليتأمل اه

(قوله وبأنه لو كان نكرة الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لأنا لا نسلم أنه حال من عرفات وما المانع من أن يكون حالا من اسم الإشارة والعامل حرف التنبيه سلمنا أنه حال منها لكن ذلك لا يدل على تعريفها لمجيء الحال من النكرة فى الفصيح كما فى الأثر صلى النبى صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما ويؤخذ من قول الشارح وهى لا تدخل عليه رد قول البيضاوى فى بعض النسخ أن الألف واللام يدخلان عليها ويصحبها التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال الدنوشرى متعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازى (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المنادى وإنما نون إعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة قال الشهاب القاسمى وقوله لأن تنوينه الخ هذا التوجيه يناسبه أنه ممنوع بالفعل من الصرف إذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة إلى الاعتذار بذلك لأنه إذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه منون وإن فرض أن التنوين للتمكين حتى يحتاج إلى الاعتذار بذلك لأن التعبير بقوله مع أن حقه يشعر بأنه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية أن فيه العلمية والتأنيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لأن إعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستصحاب إعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح أن قوله تنورتها من أذرعات يروى بأوجه ثلاثة إذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة إلا باعتبار مجرد كونه منونا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بعد فى جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فإنه على الوجه الثانى ممنوع من الصرف أيضا فليس الفرق بينه وبين الوجه الثالث إلا بالتنوين وعدمه إلا أنه على الوجه الثانى يكون الجر بالكسرة نيابة عن الفتحة وفى الوجه الثالث الإعراب بالفتحة والفارق بينهما أيضا كون الإعراب بالكسرة فى الثانى وبالفتحة فى الأول اه وقال فى حواشى الحفيد وقد وجه الحفيد كلام من جره بالكسرة وترك تنوينه بقوله واعلم أنه قد اجتمع فى عرفات حالة التسمية أمران أحدهما علة بمراعاة الآخر لأن جر ما لا ينصرف

كدريهمات (وحل على هذا الجمع شيئان) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده فى المعنى ذات بمعنى صاحبة وأصله ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين ووزنه فعات (نحو وإن كن أولات حمل) فأولات خبر كان وهو منصوب بالكسر واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة فى نونها وأصل كن كون بضم الواو بعد النقل إلى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (و) الثانى (ما سمى به من ذلك) الجمع وما ألحق به (نحو رأيت عرفات) وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبأنه لو كان نكرة لدخلت عليه الألف واللام وهى لا تدخل عليه (وسكنت أذرعات) بكسر الراء قاله فى الصحاح وزاد فى القاموس وقد تفتح وفيه وفى تهذيب الأسماء واللغات النسبة إليها أذرعى بالفتح وهى جمع أذرعة وأذرعة جمع ذراع فى لغة من ذكره قاله أبو الفتح الهمدانى فى اشتقاق البلدان (و) أذرعات (هى قرية من قرى الشام) وقال الجوهرى موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب فى كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لأنه فى الأصل المقابلة فاستصحب بعد التسمية (وبعضهم)

محمول على نصبه ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جره فإن راعينا الجمع اتبعنا نصبه جره وإن راعينا ما لا ينصرف جعلنا جره محمولا على نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الإمكان فحذف التنوين وإن لم يكن تنوين صرف إلا أنه مشبه له في الصورة مراعاة لما لا ينصرف وأعربه في حالة النصب بالكسر مراعاة لجمع المؤنث السالم فعلم أنه عند هؤلاء البعض ممنوع من الصرف ولا ينافي ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف لأنه إنما أفهم أن البعض الأول لا يعربه إعراب ما لا ينصرف بل يعربه إعراب أصله وهو الجمع بالألف والتاء ولم يفهم أن البعض الأول لا يمنعه الصرف أي لا يعده من الممنوع الصرف كما قد يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل أن ما سمي به ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه إعرابه إعراب الجمع مع إثبات تنوينه لأنه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة وإعرابه إعراب الجمع مع حذف التنوين وإن لم يكن تنوين الصرف لأنه يشبه تنوين الصرف وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مع حذف التنوين فليتأمل أمر من خطه نقلت (قوله يعربه على ما كان عليه) قال الدنوشري الظاهر أنه ضمن يعربه معنى يبقيه فعداه بعلى (قوله وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف) أي للعلمية والتأنيث قال ابن عصفور في شرح الجمل ونازع في ذلك المبرد محتجا بأن التاء للجمع فهي كالواو وكالياء فلا ينبغي أن يمنع الصرف وإنما الوجه أن يعرب بالضمة والكسرة كما كان ويزول عنه التنوين لزوال المقابلة لزوال الجمعية قلنا هذا الذي ينبغي أن لا يجوز إذ لا وجه له حينئذ لنصبه بالكسرة ولا لعدم تنوينه إذ لم يمنع الصرف والتاء للتأنيث قطعاً وكونها تدل على الجمعية لا يخرجها عن ذلك ومن روى تنورتها من أذرعات فهو مخطئ قال المصنف بعد أن نقل هذا الكلام وتلخص أن ابن مالك نقل تسهيله بين القولين وجعل الراجح مرجوحا وبالعكس وقال الزمخشري في فإذا أفضتم من عرفات فإن قيل لم لا امتنع الصرف وفيه التعريف والتأنيث فالجواب إنه لا يكون تأنيثها بالتاء التي في لفظها لأنها ليست للتأنيث وإنما هي والألف قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التأنيث في بنت لأن التاء التي هي بدل من واو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فأبت تقديرها وقال ابن الخباز الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات في التنزيل مع أنه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيث ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مباركا فيها فأشير إليها إشارة المؤنث وجاءت الحال منها واستصحب الزمخشري تأنيثها وليس بشيء لأنه لا يتقاصر عن تأنيث دمشق ومصر ونحوهما (قوله أدنى دارها نظر عال) قال الدنوشري ينظر ما معنى ذلك وما وجه الإخبار عن قوله أدنى دارها بقوله نظر عال وينظر معنى البيت من شواهد العيني وقوله وأهلها بيثرب كناية عنها أي هي بيثرب مع أهلها ثم ظهر أن المراد أدنى دارها أي المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عال أي الرائي منه إذا أراد أن ينظر إلى دارها فلا بد أن ينظر من محل عال فكيف من هو بأذرعات فالإخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر انتهى وقال الزرقاني أدنى دارها كلام إضافي مبتدأ وقوله نظر عال خبره وأراد أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عال أي مرتفع انتهى وهذا مأخوذ من العيني ولا بد من حذف المضاف أي ذو نظر ليصح الحمل (قوله وأنا بالشام) أي لكوني بأذرعات وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل المراد بها الإقليم الشامل لأذرعات (الباب الخامس) (قوله وهو ما فيه علتان) قال الدنوشري إنما اكتفوا بعلة واحدة في بناء الاسم وهي مشابهة الحرف من وجه واحد لأن مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فإنها ظاهرة

يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتأنيث (وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف) فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالأول راعى الجمعية فقط والأخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الأمرين فراعى الجمعية فأعمل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة ومن الأخير حذف التنوين فتحصل في المسئلة ثلاثة أوجه (ورووا بالأوجه الثلاثة قوله) وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته (تنورتها من أذرعات وأهلها ◦ بيثرب أدنى دارها نظر عال) الرواية بجر أذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبي من أذرعات وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي السنة منع إطلاق هذا الاسم عليها لأنه من مادة التثريب وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين وإلى هذا الباب الإشارة بقول النظم :

وما بتاء وألف قد جمعا ◦ يكسر في الجر وفي النصب معا

كذا أولات والذي اسما قد جعل ◦ كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

﴿ الباب الخامس ﴾

من أبواب النيابة (ما لا ينصرف) أي ما لا يدخله تنوين الصرف (وهو ما فيه علتان) فرعيتان (من)

قوية انتهى وبهامش نسخته بخط كاتب الأصل اعلم أولا أن قول النحاة أن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له بل المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم في اصطلاح الأصوليين موجب العلة وإياه عنى المصنف بقوله وحكمه أن لا كسر ولا تنوين لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم أيضا لكل واحد في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لأن كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة إذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم فالعلة التامة إذاً مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اه رضى مع إصلاح خلل فيه ويؤخذ من حكمه بأن كل واحد جزء علة لا علة . . تمام الجواب عما يقال أن جعل معلول العلتين الفرعية أشكل أن الفرعية تحصل بعلة واحدة وكانت الأخرى ضائعة وإن جعل معلولها منع الصرف أشكل أنه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل وهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد ويجوز أن يختار الأول ويجاب بأن إحدى العلتين يكفي لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل والفرعية بجهتين لا تتحقق إلا بعلتين توجب إحداهما الفرعية بجهة والأخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحدة منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان المعتبرتان فلا يرد على الحد نحو هند وسلاسل ومسلمات علم مؤنث فإنها منصرفات مع العلتين أو ما يقوم مقامهما لكن لم يعتبر إحداهما في هند لمعارضة خفة اللفظ لها ولا الجمعية في سلاسل للتناسب ولا التأنيث في مسلمات لما مر عن الزمخشري والمبرد أو رعاية لحالته الأصلية ويرد عليه أن أخذ الاعتبار للعلتين في تعريف ما لا ينصرف يلزم الدور لتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان غير منصرف ثم إن نحو سلاسل وعندات غير منصرف على المختار ولهذا قيل أن الصرف في قول ابن الحاجب ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب بالمعنى اللغوي أي يجوز العدول به عن ذلك الحكم أو على حذف مضاف أي ويجوز جريان حكم صرفه وإنما يقال يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة مثلا إذا فسر ما لا ينصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين لسببين كما قاله النحاة فاندفع تنظير الرضى فيه بأن الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين أو ما يقوم مقامهما وهو في حال الضرورة أو التناسب غير مجرد عنها فكان الواجب أن يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب يعني أن اللقاني قال حد غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بأنه الفاقد للعلتين والواحدة المذكورة وحد عدم الانصراف باشتمال الاسم على ذلك وحد الانصراف بعدم اشتماله عليه وفي الأخيرين تعريف العدم بالوجود وعكسه ويرد النقض بنحو نوح ولوط على طرد أولها وعكس ثانيهما وفيه مخالفة ما سيأتي من أن الصرف تنوين الأمكنية فتدبره انتهى ويمكن أن يجاب بأنه لا حجر في تعريف العدم الخ في المفهومات الاعتبارية كما قيل بذلك في تعريف الاسم ولا نقض بعد ما تقرر من أن المراد علتان معتبرتان ولا مخالفة بين ما هنا وبين ما سيأتي لأن تنوين الأمكنية إنما يوجد عند الخلو من العلتين المعتبرتين أو ما يقوم مقامهما فليتأمل (قوله فإن جره بالفتحة) قال اللقاني منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به على أنه معرب بإعراب أصله انتهى وقد يجاب بأن هذا ونحوه من الأعلام المحكية ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المبني كسيبويه كما بيناه في حواشي الآتية وقال الدنوشري فإن قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره فالجواب أن المجرور والمنصوب فضلتان في الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل أحدهما على الآخر كما في المثنى والمجموع وأن الفتحة إلى الكسرة أقرب من الضمة إليها حمل على الأقرب منه (قوله إلا أن أضيف) قال الدنوشري قال بعضهم أن فيه مفتوحة لأن المستثنى المتصل لا يكون جملة ويرد بأنه هنا منقطع فتكسر إن على أنه منقطع ولو فتحت انتهى وقال اللقاني هو استثناء متصل وتضمينه أن الأمثلة المذكورة في الاستثناء ممنوعة من الصرف حين الإضافة ودخول اللام وهو كذلك (قوله ومن الشافيات الحوائم) بعض بيت للفرزدق وأوله : أتانا بها قتلى وما في دمائها * شفاء . . . . يقول ليس الشفاء في الدماء التي نهرقها

قال (تنبيه) جمعها ابن النحاس في قوله :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ... ركب وزد عجمه فالوصف قد كملا

وسيأتي شرح ذلك في باب معقود له والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم علتان منها (كأحسن) فإن فيه الصفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منع الصرف (كمساجد وصحراء) فإن صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتأنيث بالألف بمنزلة تاء التأنيث فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علتين (فإن جره بالفتحة) نيابة عن الكسرة (نحو فحيوا بأحسن منها) ونحو اعتكفت في مساجد (إلا أن أضيف) لفظا (نحو في أحسن تقويم) وفي مساجد طائفة أو تقديرا نحو ابدأ بذا من أول في رواية من جر بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه ودخلته أل المعرفة كانت نحو وأنتم عاكفون في المساجد (أو موصولة) نحو قوله ومن الشافيات الحوائم بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهي جمع حائمة وأما الداخلة على الصفة المشبهة (كالأعمى والأصم) واليقظان

بالسيوف وإنما من الغائيات لأنه لولا المسامحة لكثرت الدماء (قوله فإنها حرف تعريف على الأصح) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أن اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفي كلام الشارح تنكيت على المصنف وأن تمثيله للموصولة بالداخلة على الصفة المشبهة مخالف الأصح وقد اعترض الحفيد على المصنف وأجاب بأنه يكفي لصحة التمثيل كونه صحيحا على قول (قوله مباركا شديدا) قال الزرقاني أي في حال كونه مباركا شديدا فكاهله فاعل بشديدا (قوله والكاهل ما بين الكتفين) قال الزرقاني قال الدماميني ويقال له الحارك وشدته بحيث يقوى لحمل تلك الأعباء كناية عن كفاية الممدوح للإمامة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو ما اقتضاه كلام المصنف كما مر عن اللقاني اهـ (الباب السادس) (قوله والأحسن أن تعد ستة) قال الدنوشري قد يقال الأولى أن تعد سبعة بزيادة الغائبتين فإن تفعلان صالح لهما وللمخاطبين والمخاطبتين قال بعضهم واختلف في الغائبتين إذا عبر عنهما بالضمير نحو هما تقومان وأردت امرأتين هل يؤنث الفعل حملا على المعنى ولأن الضمير بمنزلة الظاهر أو لا يؤنث الفعل نظرا للفظ الضمير إذ هو مذكر لفظا انتهى وهو غفلة عما صرحوا به في باب الفاعل أن الفعل إذا أسند إلى الضمير المؤنث وجب تأنيثه (فائدة) عد الأفعال ستة بناء على إدراج الغائبتين في المخاطبتين وإلا فهي سبعة كما عرفت ويصح أن تكون عشرة باعتبار كون الألف والواو حرفين أو ضميرين (٨٥) ففي يفعلان بالتحتية اثنان وفي يفعلون بالتحتية أيضا اثنان وفي تفعلان بالفوقية أربعة تفعلان يا زيدان أو يا هندان والهندان تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر تفعلون وتفعلين بالفوقية فيهما ولا يكون الواو والياء فيهما إلا ضميرين وذكر المكودي أنها تكون ثمانية انتهى وأقول قوله فقد يقال الأولى أن تعد سبعة الخ سبقه إليه الشهاب القاسمي والعجب من الشارح أنه صرح بالغائبتين بعد المخاطبتين فكيف يجعلها ستة (1). وأيضا قد عدها تسعة سبعة الألف والواو فيها علامة وهي تفعلان الهندان بالتاء الفوقية فكان ينبغي التنبيه على ما في كلام الشارح من الحزازة وقوله وذكر المكودي الخ لم يبين وجهه وبيانه أنه ضم إلى الخمسة الأصلية التي الألف والواو فيها ضمائر بقطع النظر عن المخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الألف والواو علامات الصورتان اللتان ذكرهما الشارح والصورة التي تركها والعجب للمكودي حيث ذكر الصورة التي تركها الشارح والألف فيها علامة ولم يذكر عكسها في اللفظ بالتقديم والتأخير مع أن الألف فيه ضمير والأصل في هذه الأمثلة كون الألف والواو ضميرين فتأمل (قوله وهي كل فعل الخ) قال اللقاني التعريف للماهية وكل للأفراد وأيضا كل تفهم أن كل واحد منها هو الخمسة وهذا الأخير مبني قوله في عبارة أخرى فيه تصدير الحد بكل وهو مخل بصدق الحد على المحدود الذي هو الأمثلة الخمسة انتهى وقال الدنوشري بعد الاعتراض بالوجه الأول من كلامه الأول والجواب أن التعريف ما بعد كل وفائدة الإتيان بها التصريح بأن الحد مطرد منعكس من أول الأمر وفي شرح الجامي في التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لا بأس بمراجعته انتهى ويمكن أن يجاب بذلك عن الثاني وعبارة الجامي التي أشار إليها عند قول ابن الحاجب التوابع كل ثان الخ ثم إن لفظة كل ههنا ليست في موضعها لأن التعريف إنما يكون للجنس وبالجنس لا للأفراد وبالأفراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة

فإنها حرف تعريف على الأصح كما في المغني وغيره لا موصولة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا بأعباء الخلافة كاهله

فخفض اليزيد لدخول أل الزائدة عليه بناء على أنه باق على علميته ويحتمل أن يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل التعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية والأعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف وأراد به أمور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله بحمل أثقال الخلافة وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله

وجر بالفتحة ما لا ينصرف * ما لم يضف أو يك بعد أل ردف

وإذا دخله أل أو أضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا أو لا أقوال ثالثها إن كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه وإلا صرف وهو المختار

(الباب السادس)

من أبواب النيابة (الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين والأحسن أن تعد ستة قاله الموضح في شرح اللمحة (وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين) بالتاء للمخاطبين (نحو تفعلان) يا زيدان أو للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان أو الغائبتين نحو الهندان تفعلان (و) بالياء للغائبين نحو الزيدان (يفعلان أو واو جمع) بالتاء للمخاطبين (نحو) أنتم (تفعلون و) بالياء

(1) قول المحشي وأيضا قد عدها الخ حرر هذه العبارة فلعلها غير ظاهرة اهـ

لكنه لما دخل كل عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيما المدم ذكره غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع بكون جهة جمعه ومنعه كالمنصوص عليه (قوله فإن رفعها الخ) قال اللقاني منقوص بالأمثلة المقرونة بنون التوكيد فإن إعرابها بالحركات مقدرة كما أشار إليه الموضح فيما سبق بقوله فإنه معرب معها تقديرا وصرح به الرضي على ما سبق انتهى ونقل بعض الأفاضل أن النحراوي أجاب بأن ما ذكره خلاف المشهور والمشهور أنه معرب بالنون المقدرة إذ الحروف تقدر كالحركات وسيأتي تصريح الشارح بذلك أول الفصل الآتي (قوله بثبوت النون) قال الدنوشري أي بالنون الثابتة وإنما عبر بهذه العبارة لأجل المقابلة في النصب والجزم بالحذف وجملة ولن تفعلوا معترضة بين الشرط والجزاء انتهى (تنبيه) هذه النون قال الرضي تكسر بعد الألف غالبا لأن الساكن إذا حرك فالكسر أولى وقرئ في الشواذ أتعدانني بفتحها وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم انتهى وقال أبو حيان إنما حركت لالتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبيها بنون الجمع وكسرت مع الألف تشبيها بنون التثنية (قوله وجزمها ونصبها بحذفها) قال الدنوشري وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم كقوله أبيت أسري وتبيتي تدلكي ● شعرك بالعنبر والمسك الذكي (٨٦) وإنما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في بارئكم وينصركم وما يشعركم فلو لم تحذف النون مع أنها فرع لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رؤس المسائل انتهى وقال المصنف في الحواشي وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله وإما ترين وإما يبلغن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أفغير الله تأمروني فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنـــة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا انتهى وقوله لنون الوقاية أي بناء على أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وهو الأصح كما يأتي (قوله لأنها شبيهة بالواو) عبارة المصنف في الحواشي لأن النون شديدة الشبه بحروف العلة الواو والياء والألف ولهذا تدغم في الواو والياء وزيدت ساكنة ثالثة في نحو حبنقل كما زيدت واو فدوكس وياء سميدع وألف عذافر وأبدلت منها الألف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد (قوله وحملوا تفعلان الخ) الحامل له على الحل في تفعلان تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو والمناسب لما قاله أولا أن يزيد وعلامة الرفع في الزيدان الألف وأنه لا يمكن ذلك في يفعلان لأنه يؤدي إلى اجتماع ألفين وعبارة الرضي لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران الإعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وخص هذا الإبدال بهذا النوع دون يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وفلاي ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وحمل الياء في تفعلين على أخويه (قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدنوشري يجوز أن يكون مظنة فيه هو اسم كان وهنا خبرها ولا إشكال في ذلك ويجوز أن يكون هنا هو الاسم وهو المطابق للمقام لأن القصد الإخبار عن هذا المكان بأنه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج هنا عن النصب على الظرفية اللازمة له .

للغائبين نحو هم (يفعلون أو ياء مخاطبة نحو) أنت (تفعلين) ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طيئ (فإن رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) الأول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لأجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء وحملوا تفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن يقال إنك قلت إن المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى إلا أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف فأشار إلى جوابه بقوله (وأما إلا أن يعفون فالواو لام الكلمة) لا ضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو (والنون ضمير النسوة) عائد على المطلقات لا نون الرفع (والفعل) معها (مبني) على السكون لاتصاله بنون النسوة (مثل يتربصن) لا معرب (ووزنه يفعلن) فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا (بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو) فيه (ضمير) الجماعة (المذكرين) كالواو في قولك يقومون وواو الفعل محذوفة (والنون علامة رفع) ووزنه يفعون (فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) لم تعفوا وفي التنزيل (وإن تعفوا أقرب للتقوى) ووزنه تفعوا وأصله تعفووا بواوين الأولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة وإلى هذا الباب أشار

الناظم بقوله: واجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا

* وحرفها للجزم والنصب سمه *

(الباب السابع)

من أبواب النيابة وهو خاتمتها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (ألف كيخشى أو ياء كيرمي أو واو كيدعو فإن جزمهن بحذف الآخر) نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخشى الألف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الألف في حالة النصب وعلل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها فعلى سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما * ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بأن أحرف العلة قد تثبت مع الجازم فأشار إلى جوابه بقوله (فأما قوله:

إذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق

وقوله: هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله وهو قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة) فيهن حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الأحرف إشباع والحروف الأصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على حاله والأنباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح وبالتشديد إذا كان على وجه الإفساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى

(الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم إشارة إلى الاعتراض عليه لأنه فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة (قوله المعتل) قال الدنوشري عبر به دون المعل لأن المدار كون على آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعل كيدعو ويرى وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخره (قوله فإن جزمهن بحذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال أن الباء للتصوير أي فإن جزمهن يصور بحذف الآخر (قوله ومن تابعه الخ) قال الدنوشري المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد تبعه فهو بمعنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدنوشري الظاهر أنه حينئذ مبني وقال بعضهم معرب ولا إعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعيدا جدا والأقرب أنه معرب بنفس الحروف كما يرشد إليه قولهم أن الجازم يحذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيبويه) قال الدنوشري الجار وهو على متعلق بمحذوف تقديره فيقال أو تقديره حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ودل على هذا الحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لأن لما الصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدنوشري قال بعضهم ويمكن أن يجري كلام المصنف على كل قول بأن يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الأحوال وجد الجازم حروفا تشبه الحركات وهي حروف العلة فحذفها فلا يتعين أن لا يكون هذا الكلام على قول ابن السراج لجواز أن يوجه قول سيبويه بما ذكر (قوله إذا العجوز غضبت) قال الدنوشري بعده واحد لأخرى ذات دل مؤنق * لينة اللمس كلمس الخرنق الخرنق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء ولد الأرنب والدل بفتح الدال وتشديد اللام الغنج ومثله الدلال والمونق بكسر النون من آنق يؤنق من الأنق بفتحتين وهو الإعجاب وقيل أن لا نافية وليست بجازمة والواو للحال والتقدير فطلقها غير مترض عنها وقال ابن جني وقد جاءت على الوجه الأعرف ولا ترضها وحذف إحدى التاءين من ترضى ومن تملق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الإعراب حينئذ مقدور وذلك ظاهر على مذهب سيبويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الأول والثالث والمحذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فإنما يظهر تقدير الإعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الأول والثالث إذ كيف يقدر مع وجودها والقول بأن الإعراب لفظي متعذر لوجود الحروف والظاهر إهمال الجازم ولشيخ مشايخنا الشنواني في ذلك كلام جيد محرر كتبه بهامش الأشموني وأظنه ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الأحرف) اشباع هذا لا يقابل القول بأنه ضرورة وإنما يقابل القول بأنه لغة المشار إليه بقوله وقيل هذه الأحرف الخ إلا أن يقال القائل بالضرورة اختلف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه إشباع للضرورة (قوله وتنمي بفتح التاء) قال اللقاني وتنمي بمعنى تزيد يقال نمى الشيء ينمي إذا زاد

(قوله كافي يأمركم) قال الدنوشري هو مثلها في مطلق التسكين لأنه ليس في يأمركم توالي أربع متحركات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) قد عقد ابن جني في الخصائص بابا لإجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطي في الأشباه والنظائر فمن الأول نحو اقتتل القوم واشتتموا فهذا شبيه وجعل لك وهو أحسن من قوله الحمد لله العلي الأجلل وبابه لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني ماذكره الشارح وقولهم هاء الله أجري مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا (٨٨) وحتى إذا اداركوا فيها قال ابن جني ونحو ومن هذا التخفيف قولهم في المرأة والكمأة إذا خففت الهمزة المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ أبا علي بهذا بضع عشرة سنة فقال هذا إنما يجوز في المنفصل قلت له فأنت أبدا تكرر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيأ قال وهذا الباب فيه ما يحسن ويقاس وفيه مالا يحسن ولا يقاس ولكل وجه قال السيوطي وخرج على إجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم تر إلى الملا من بني إسرائيل بسكون الراء (قوله ولا واغل) قال الورقاني الواغل هو الداخل على القوم في شرابهم فيشرب معهم من غير أن يدعى إليه ويسمى ما يشربه وغلا بالسكون وأصل المادة وغل الرجل يغل وغلا دخل في الشجر وتوارى فيه والمراد الاخبار عن نفسه بأنه يشرب بلا إثم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقاني فيه ضعف من جهة تقدير الوقف على الشرط دون الجزاء إختيارا وقد يجاب بأن الضعف هو الوقف على ذلك لا تقديره قال الشهاب هذا ليس شرطا بل صلة إلا أن يقال في معنى الشرط تأمل (قوله فهو ما إذا كان أصليا) قال الدنوشري مراده بالأصلي ماليس بدلا من همزة وإن كان بدلا من ياء كيخشى إذ الألف لا تكون أصلا أبدا (قوله فهو إبدال قياسي) قال الدنوشري أنظر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسيا كسكونها للجازم أولا والأول أولى لأن ذلك لا يتقيد بالجازم كراس وبئر وسؤر إلى غير ذلك (قوله وإبدال الهمز الخ) إيضاح لكلام الموضح غير محتاج إليه (قوله ويمتنع حينئذ) الظاهر كما لا يخفى أن الإعراب حينئذ مقدر والظاهر أن السكون حينئذ مقدر على الهمزة دون الألف عكس ما يأتي ولم يتعرض لذلك الدنوشري هنا

قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد وإخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتمني لقربه ويجوز أن يكون مالاقت فاعل يأتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا (وأما قوله تعالى إنه من يتق ويصبر) بإثبات الياء من يتق وتسكين يصبر (في قراءة قنبل) عن ابن كثير فاختلف في تخريجه (فقيل من موصولة) لا شرطية ويتق مرفوع لا مجزوم (وتسكين يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (إما لتوالي الحركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (والفاء والهمزة) من فإن كافي يأمر بإسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وإما على تنزيل برف من يصبر فإن منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لأنه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين إذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب * إثما من الله ولا واغل

فنزل رب غ من أشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما سكن عضد (وأما على أنه) أي قنبلا (وصل بنية الوقف) كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع أنه مرفوع بإجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا (وأما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى) من (الشرطية لعمومها وإبهامها) ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي إما إشباع فلام الفعل حذفت للجازم وإما على إجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة * (تنبيه) * ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصليا فأما (إذا كان حرف العلة) عارضا بأن كان (بدلا من همزة) مفتوح ماقبلها (كيقرأ) مضارع قرأ (و) مكسور ماقبلها نحو (يقرئ) مضارع اقرأ (و) مضموم ماقبلها نحو (يوضؤ) مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل (فإن كان الإبدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو إبدال قياسي) لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ماقبله قياسي (ويمتنع حينئذ) أي حين إذ أبدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال فلا يحذف شيأ آخر (وإن كان) الإبدال (قبله) أي قبل دخول الجازم (فهو إبدال شاذ) لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الإبدال وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبله شاذ (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الإثبات) للحرف المبدل (والحذف) له (بناء على قول الاعتداد بالعارض) ولما الإبدال

(قوله وعلى القول بعدم الاعتداد الخ) قال الدنوشرى الإعراب حينئذ مقدر كما أسلفه الشارح فى فصل تعريف الإعراب لكن هل يقال إن السكون مقدر على الألف أو الهمزة المقلوبة ألفاً مثلا انتهى والأظهر الأول بل لا وجه للثانى (فصل) (قوله تقدر الواو الخ) قال الدنوشرى كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لأن تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولأن الشارح وظيفته أن يتمم ما أخل بذكره المصنف والتتمة تكون بعد المتمم وقد يجاب بأنه إنما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ما ذكره الشارح وبأن الإعراب بالحروف أقوى من الإعراب بالحركات وإن كانت الحركات هى الأصل فى الإعراب فقدم الشارح المتعلق بالأقوى (قوله نحو جاء مسلمى) قال الدنوشرى قال النجم سعيد . فإن قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة الجمع . أجيب بأن الواو للجمع علامة من حيث أنها حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم تبق انتهى من النكت من هامش نسخته بخط كاتب الأصل قال بعضهم جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن كان إعرابه تقديريا فى الأحوال الثلاثة نحو جاءنى صالحو القوم ومررت بصالحى القوم وكذا المثنى فى الرفع فقط تقول جاءنى غلاما الرجل ولعل الشارح لم يلتفت إلى ذلك لأنه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فإنه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم (قوله المعتل) قال الدنوشرى لو حذفه لكان أولى لأن الصحيح كذلك وقيد بقوله الثقيلة لأجل الألف وإلا فالخفيفة مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضمة والكسرة الخ) قال الدنوشرى هو فيما ينصرف أما ما لا ينصرف كموسى فيقدر فيه الضمة والفتحة أصالة (٨٩) أو نائبة عن الكسرة إلا إن أضيف كموسى بنى إسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله والضمة والكسرة الخ هو أيضا فيما ينصرف وأما غيره كجوار فالمقدر فيه الضمة والفتحة نائبة إلا إن أضيف كجوارى الأمهر فيقدر فيه الكسرة أيضا لكن يصدق حينئذ أنه يقدر فيه الحركات الثلاث فى الجملة فى الموضعين انتهى لقانى . وما ذكره فى الأول مذهب الجمهور وخالف فى ذلك ابن فلاح كما هو مشهور والحاصل أنه إذا جعلت أل فى الاسم المعرب للاستغراق فإن أريد بالحركات الثلاث فى المقصور وبالضمة والكسرة فى المنقوص الأصل منها دون النائب فالكسرة لا تقدر فى غير المنصرف غير ما ذكر وإن أريد الأعم من الأصل والنائب فالحركات الثلاث فى الجملة تقدر فى النوعين كما بينه اللقانى فى قوله أخرى قال الشهاب والظاهر أن قول الألفية الإعراب فيه قدرا جميعه أسلم من الاعتراض من كلام التوضيح لأنه يفسر الإعراب جميعه بالرفع والنصب والجر وذلك حاصل فى كل مقصور حتى ما لا ينصرف لأن نفس الفتحة نصب وجر فيه وإنما قوى الإشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الإعراب فإن النصب كما يكون فتحة كذلك الجر تأمل (قوله لازمة) قال الدنوشرى المراد باللزوم فى الألف والياء لزوم وجودهما فى أحوال الإعراب كلها لفظا كالفتى أو تقديرا كفتى لكنه يخرج بخروج ما فيه الألف والياء العارضتان بسبب انقلابهما من همزة كالمقرا وكالمقرئ اسم مفعول وفاعل من اقرأ فإن التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الأصل لقانى انتهى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن أن يجاب بأن لزوم وجودهما لفظا أو تقديراً ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذى باعتباره وجدت الألف فتدخل الألف والياء العارضة بسبب الإبدال لأنها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الإبدال لازمة وإن لم تكن لازمة من حيث هى أو باعتبار الأصل أو فى الجملة وإيضاح ذلك أن للمقرا اسم مفعول استعمالين أحدهما الهمزة والثانى إبدالها ألفا فباعتبار الاستعمال الأول لو ملاحظته تكون الألف لازمة وإلا انتفى الإبدال فلا يكون تغييراً ملاحظا وإن كانت فى حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال إلى استعمال آخر وهذا بخلاف الألف فى رأيت أخاك فإنها باعتبار هذا الاستعمال الذى

هنا (وعدمه) أى عدم الاعتداد بعروض الإبدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال يحذف حرف العلة للجازم لأن حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الأصلى وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلى لا العارض (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الأكثر) فى كلامهم وعليه الأكثرون ففى كلامه لف ونشر غير مرتب لأن الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة الإثبات وما ذكره من جواز الإثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره إلى أن الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها :

(فصل) تقدر الواو رفعا فى جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم نحو جاء مسلمى والنون رفعا فى المضارع المعتل إذا أسند إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين (وتقدر الحركات الثلاث) للتعذر (فى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو الفتى) مما ألفه منقلبة عن ياء (والمصطفى) مما ألفه منقلبة عن واو وإن صورت فيهما الألف ياء نظرا إلى أصلها فى الأول ومجاورتها الثلاثة فى الثانى (ويسمى) الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة (معتلا)

لكون آخره حرف علة و(مقصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع أو لكونه منع المد والمقصور يقابله الممدود فلهذا لا يسمى نحو يسمى مقصورا وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لأنه ليس في الأفعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الأحوال الثلاثة والتقدير يختلف فتقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الألف إن قلنا بمقارنة الإعراب لآخر المعرب وهو الأصح وإلا فبعدها وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط في الاسم المعرب الذي آخره (ياء لازمة) في الأحوال الثلاثة (مكسور ما قبلها نحو المرتقي) من مزيد الثلاثي (والقاضي) من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور (معتلا) لكون آخره حرف علة و(منقوصا) لأنه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو يسمى منقوصا وأما الثاني فلأن نحو الفتى حذف لامه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج بذكر الاسم) في حد المقصور الفعل (نحو يخشى) والحرف نحو على مما في آخره ألف لازمة (و) في حد المنقوص الفعل نحو (يرمي) والحرف نحو في مما آخره ياء لازمة وخرج المعرب في حديهما المبني نحو ذا وتاء والذي والتي (و) خرج (بذكر اللزوم) في الألف (نحو رأيت أباك و) الياء نحو (مررت بأخيك) فإنهما يتغيران بحسب الإعراب (و) خرج (باشتراط الكسرة) قبل الياء في حد المنقوص (نحو ظبي) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (وكرسي) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وسم معتلا من الأسماء ما ٭ كالمصطفى والمرتقي مكارما

فالأول الإعراب فيه قدرا ٭ جميعه وهو الذي قد قصرا والثاني منقوص

ثم قال ٭ ورفعه ينوى كذا أيضا يجر ٭ (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالألف نحو هو يخشاها ولن يخشاها) فيخشى في الأول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير ليوافق اللفظ بالألف الخط (و) تقدر (الضمة فقط في الفعل) المضارع (المعتل بالواو أو الياء نحو هو يدعو هو يرمي) فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لأنا إنما قدرنا في الاسم لأن الإعراب فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الأول وعليه جرى في النظم فقال:

وأي فعل آخر منه ألف ٭ أو واو او ياء فمعتلا عرف

فالألف انو فيه غير الجزم

ثم قال ٭ والرفع فيهما انو (وتظهر الفتحة) لخفتها (في الواو والياء) في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله ٭ وأبد نصب ما كيدعو يرمي ٭ وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر (نحو إن القاضي لن يرمي ولن يغزو) وليس في العربية اسم متمكن معرب في آخره واو لازمة وقبلها ضمة

رقعت بسببه وهو الإعراب بالحروف ليست لازمة إنها في ذلك الاستعمال تسقط في حيز النصب فتأمل (قوله لكونه قصر الخ) عبارة الرضي وسمي نحو الفتى والعصا مقصورا إما لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والأول أولى لأنه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وإن كان ممنوعا من الحركات الإعرابية أيضا هذا مع أنه لا يجب اطراد وأيضا مذهب النحاة أيضا أن نحو غلامي مبني والمقصور من ألقاب المعرب كذا (٩٠) بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل (قوله وخرج الخ) قال الدنوشري اقتصر المصنف على إخراج نحو يخشى ويرمي لأنه محل التوهم لوجود التقدير فيه بالفعل وتمم الشارح لأنه وظيفته انتهى وقوله وتمم الشارح أي بذكر الحرف ولا إعراب له لا لفظا ولا تقديرا (قوله مما في آخره الخ) لو حذف في لكان أحسن كما فعل مرارا (قوله وتظهر الفتحة الخ قال الدنوشري ومن العرب من يسكن الياء في النصب قال الشاعر

ولو أن واش باليمامة داره ٭ وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر اشموني اهـ وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء وتقدر أيضا عليها في المركب المزجي إذا كان آخر الجزء الأول ياء وأعرب إعراب المتضايفين نحو قالي قلا ومعد يكرب قال في الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن آخر الجزء الأول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم بقي أن ألف الذي تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء إذا نصب أو على الألف المنقلبة ياء الظاهر الثاني هربا من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوله في الواو والياء) قال اللقاني لم يقل في الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا فيه بالضمير العائد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو القاضي ومن الفعل نحو لن يرمي وقد نبه على ذلك بالتمثيل اهـ وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله أولا في الفعل وثانيا في الاسم والله أعلم

﴿هذا باب النكرة والمعرفة﴾ قال العصام في حواشي الجامي أتى بهما معرفتين ــ النكرة ــ لذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة إليهما داعية لتقدمهما (قوله اسما مصدرين) قال الدنوشري قال الحفيد النكرة والمعرفة مصدران في الأصل ثم نقلا وسمي بهما نوعان من الأسماء ويتأمل مع كلام الشارح اهـ ويمكن أن يكون كلام الحفيد بناء على أن نكرته بكسر الكاف مخففا وكلام الشارح على أن نكرته بفتح الكاف مشددا لكن في المصباح أن مصدر نكر كتعب إنكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم أنه أو مانعة خلو لا حقيقة لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرف بلا الجلس فإنه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والتنكير اجتمعا هنا وإن كانا باعتبارين (قوله على الأصح) مقابل الأصح أن الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن واسطة بينهما وقال الورقاني أشار بذلك إلى أن تقول الأقسام ثلاثة واعلم أن الثالث هو نحو صه منونا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فإنه لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع أنه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اهـ وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظر وقوله مع أنه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه عليه فلا يكون مانعا (قوله وهي الأصل) قال الدنوشري الضمير الأول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها الثاني اهـ ولعل مراده باعتبار معنى ماصدقها ولفظ ماصدقها كما لا يخفى (قوله بالنا) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أو لا وقد أسقطه فيما يأتي في قوله لحيوان مذكر عاقل (قوله ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مراعاة لمعنى الشمس (قوله وبالخاصة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كأصله من الأسماء المتوغلة في الإبهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل أل المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبلها فيشير الشارح إلى أنه تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس وفيه نظر اهـ ووجه النظر منع أن أسماء الفاعلين والمفعولين لا تقع موقع ما يقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضا عن الأسماء المتوغلة في الإبهام بأنها قد تتعرف في بعض الأحوال كما يعلم من محله فهي تقبل أل أو تقع موقع ما يقبلها في الجملة وبأن معناها في نفسها قابل إلا أنه عرض منع القبول بسبب التزام الواضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لأن كل تعريف سواء كان حدا أو رسما لا بد أن يكون مطردا منعكسا نعم بعضهم جوز التعريف بالأخص وأيضا يشكل على كونه غير منعكس قول الناظم وغيره معرفة لأنه يدخل حينئذ في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة إلا أن يقال ضمير غيره للنكرة لا القابل أل الخ لكن يرد أنه يصير الغير مبهما لأنه ما لم يعرف النكرة بحد جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما تذكير ضمير الغير مع عوده حينئذ للنكرة فباعتبار أنها صفة لموصوف مذكر محذوف والتقدير اسم نكرة (قوله عبارة عن نوعين) قال الدنوشري مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضع لكل منهما بمفرده والحق أنه متواطئ أي موضوع لمعنى واحد كما ينقسم إليهما فالوجه أن يقول عبارة عما دل على شائع وهو نوعان لقائل (قوله أحدهما ما يقبل أل) قال الدنوشري تعريفهم للنكرة بما ذكر لا يشمل ما لا تدخل عليه أل لتوغله في الإبهام نحو غير فإنهم صرحوا بأن أل لا تدخل عليه قال الحريري ولا تقل في غير جاء الغير فليس في تعريفها من فائدة فما له التعريف عنها حائدة وكذا لا يشمل نحو بعض وجميع فإن أل لا تدخل عليه وأما الجمل والأفعال فليست نكرات وإن حكم لها بحكم النكرات وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بما ذكر فإنه غير جامع لأنه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل أل المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويجاب كما قال بعض المشايخ بأنها تقبل أل المؤثرة للتعريف فإن أل الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له لأنها معرفة لا معرفة والمؤثرة للتعريف أعم أن تؤثر في غيرها أو لا وقد يجاب أيضا عن ذلك بجوابين الأول أنها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث والذات تقبل أل المؤثرة للتعريف

﴿هذا باب النكرة والمعرفة﴾

وهما في الأصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف (الاسم ضربان) على الأصح (نكرة وهي الأصل) لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجودة مقدرة فالأول كرجل فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فإنه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وإنما وضع وضع أسماء الأجناس وكذلك قمر فأما قوله فكأنه لمعان برق أو شعاع شموس وقوله وجوههم كأنها أقمار فإن العرب تنسب إليهما التعدد باعتبار الأيام والليالي وإن كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقمر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول ذلك الشهر وبالخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل أل المؤثرة للتعريف كرجل

لحيوان مذكر عاقل (وفرس) لحيوان مذكر غير عاقل (ودار) لمؤنث غير حيوان (وكتاب) لمذكر غير حيوان وهذه الأمثلة الأربعة تقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب (و) النوع (الثاني ما) لا يقبل أل المؤثرة للتعريف ولكنه (يقع موقع ما يقبل أل المؤثرة للتعريف نحو ذي) بمعنى صاحب (ومن) بفتح الميم بمعنى إنسان (وما) بمعنى شيء (في قولك مررت برجل ذي مال و) مررت (بمن معجب لك و) مررت (بما معجب لك) فذو ومن وما نكرات لأن ذي نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبلها أما ذو (فإنها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست أل فيه موصولة لأنه قد تنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب أخوه عمرا قال الشاطبي في باب المبتدأ (و) أما من (فإنها نكرة موصوفة واقعة موقع (إنسان) وإنسان يقبل أل فتقول الإنسان (و) أما ما فإنها نكرة موصوفة أيضا واقعة موقع (شيء) وشيء يقبل أل فتقول الشيء فمن للعاقل وما لغيره وكذلك إذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط كل إنسان وكل شيء وفي الاستفهام أي إنسان وأي شيء فإنسان وشيء يقبلان أل قال الشاطبي ثم قال وكذلك أين وكيف فإنهما واقعان موقع قولك في أي مكان وعلى أي حال ومكان وحال يقبلان أل اه وذهب ابن كيسان إلى أن من وما الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منونا فإنه) نكرة ولا يقبل أل ولكنه

والجواب الثاني أنها في بعض الأحوال تقبل أل المؤثرة للتعريف وذلك إذا أريد بها المعنى فهي تقبل أل المؤثرة للتعريف في الجملة تأمله وأنصف ولكن يبقى النظر في ضمير النكرة نحو ضربت رجلا وأكرمته فإنه واقع موقع ما يقبل أل فيقتضي أنه نكرة والصحيح أنه معرفة وقوله في الحاشية والذات تقبل أل هو بمعناه قاله اللقاني في حاشيته اه ويأتي عن الشهاب ما في كونه اسمي الفاعل والمفعول بمعنى ما يقبل أل وقد علل اللقاني كون هذا الضمير معرفة بأنه لهذا الرجل دون غيره من الرجال وأجاب الشهاب عن إيراده بأن الضمير ليس واقعا موقع رجل المتقدم بمجرده بل باعتبار كونه صار معهودا فمعناه الرجل المعهود وذلك لا يقبل أل وأورد اللقاني أيضا أن قوله والثاني ما يقع الخ صادق بعلم الجنس كأسامة في قولك إن رأيت أسامة أي فردا منه ففر منه قال الشهاب لك أن تقول أسامة لا يطلق حقيقة إلا إذا أريد به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى إذا أريد به خصوص الفرد كان مجازا فأسامة في قولنا إن رأيت أسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجودة في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل أل (قوله لحيوان مذكر غير عاقل) قال الدنوشري صريحه أن الفرس لا يطلق على الأنثى وأن مسماه لغة الذكر لا الأنثى وهو مخالف لما في القاموس أنه مشترك بينهما اه وفي المصباح الفرس يقع على الذكر والأنثى فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصغير الذكر فريس والأنثى فريسة على القياس ثم قال: قال ابن الأنباري وربما بنوا الأنثى على الذكر فقالوا فيها فرسة وحكاه يونس سماعا عن العرب اه ومقتضى وقوع فرس على الأنثى والذكر من غير لحوق الهاء للمؤنث تذكيرها ولو أريد المؤنث ويأتي في التصغير عد فرس من الثلاثي المؤنث العاري من التاء الذي لا يرد بالتاء في التصغير مع عدم اللبس شذوذا وقال حفيد السعد إن فرسا مؤنث سماعا (قوله لأنه قد تنوسي الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن الرضي صرح بأن ذو تتحمل الضمير لكونها بمعنى صاحب فما بالك بصاحب نفسه ورعاية أمره أنه صار من الصفة المشبهة لعدم دلالته على الحدوث والتحقيق أن يقال إن صاحب أن كان بمعنى مصاحب فأل الداخلة عليه موصولة غير مؤثرة تعريفا وإلا فهو صفة مشبهة وأل الداخلة عليه معرفة له ويتحمل الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذي هو صفة مشبهة فيبطل ما قاله الشارح فتأمل ذلك اه وقوله فأل موصولة غير مؤثرة تعريفا مخالف لما أسلفه من أن الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له واعلم أن شيخ الإسلام أجاب في حواشي ابن الناظم عن إيراد أن صاحب اسم فاعل بأنه من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية وقال الشهاب القاسمي لا يخفى أن ذو موضوعة للوصف بها فليست مستعملة إلا بمعنى صاحب المستعمل في معنى الوصفي لا الاسمي فأل الداخلة عليه موصولة قال فالأولى أن يجاب بأن المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو في الجملة وصاحب كذلك فإنه يقبلها باعتبار معناه الاسمي العلمي وإن لم يقبل باعتبار المعنى الوصفي المراد من ذو (قوله وكذلك إذا استعملا في الشرط الخ) إنما احتاج إلى ذلك لأن المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال في قولك مررت الخ مع أن أبا حيان إنما اعترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لأنهما ليس لهما اسم بمعناهما يقبل أل وما ذكره الشاطبي لا يكفي في دفعه كما لا يخفى ألا ترى أنه جعل المعنى كل إنسان وكل شيء وأي شيء والأظهر في الجواب أنهما في الاستفهام والشرط بمعنى إنسان وشيء ولا يشترط التساوي في معنى الحرف لأنهما لم يوضعا لذلك في أصلهما (قوله كل إنسان وكل شيء) قال الدنوشري يفهم منه أنه لا يعترض قوله أو يقع موقع ما يقبل أل الخ مخالفة فإن التعليق ثابت فيما نحن فيه (قوله ومكان وحال) قال الزرقاني أي

اللذان هما من جملة الواقع موقع أين وكيف ويكفى ذلك (قوله واقع موقع قولك سكوتا) قال الدنوشرى فيه نظر فإن صه منونا وقع فى مكان طلب سكوت ما لا فى مكان سكوت كما قال الفرات معنى الطلب حينئذ المقصود من اسم الفعل قاله اللقانى بمعناه وقد يرد بأن القسم الثانى من النكرة وهو مالا يقبل أل المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبلها لا يشترط فى الواقع موقعه مرادفته لما وقع موقعه كما فى من وما الشرطيتين فإن الشارح نص على أنهما واقعتان موقع كل إنسان وكل شىء ولا شك أن التعليق المقصود فات منهما حينئذ وكذلك الأسماء الملازمة للتنكير كأحد وعريب وديار فإنه يقع موقع ما ذكره الشارح بقوله وهو مثلا رجل أو حى أو ساكن (قوله ومذهب الجمهور إلخ) قال الدنوشرى فى بعض النسخ والمذهب الجمهور وهو أحسن (قوله وكذلك نحو أحد) قال الزرقانى أى بمعنى إنسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل فى الإيجاب والنفى ومنه قل هو الله أحد أى واحد . اه وفى الإتقان قال أبو حاتم فى كتاب الزينة أحد اسم أكمل من الواحد ألا ترى إنك إذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز فى المعنى أن يقوم له اثنان فأكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفى الأحد خصوصية ليست فى الواحد تقول ليست فى الدار أحد فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والإنس فيعم الناس وغيرهم بخلاف ليس فى الدار واحد فإنه مخصوص بالآدميين دون غيرهم قال ويأتى الأحد فى كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل فى الإثبات والنفى نحو قل هو الله أحد أى واحد وأول فابعثوا أحدكم بورقكم وبخلافهما فلا يستعمل إلا فى النفى تقول ما جاءنى من أحد ومنه أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أن لن يره أحد فما منكم من أحد ولا فضل لأحد على أحد وواحد يستعمل فيهما مطلقا وأحد يستعمل فى المذكر والمؤنث قال تعالى لستن كأحد من النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة وأحد يصلح للإفراد والجمع . قلت ولهذا وصف به فى قوله من أحد عنه حاجزين بخلاف الواحد والأحد له جمع من لفظه وهو الأحدون والآحاد وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والأحد ممتنع الدخول فى الضرب (٩٣) والعدد والقسمة وفى شىء من الحساب

(واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل أل لأنه مصدر فتقول السكوت بناء على أن التنكير والتعريف فى اسم الفعل راجعان إلى المعنى المصدرى بواسطة أو بلا واسطة والمذهب الجمهور أن أسماء الأفعال واقعة موقع الأفعال وكذا نحو أحد وديار وعريب وكتيع من الأسماء الملازمة للنفى فإنها نكرات ولا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبل أل وهو مثلا رجل أو حى أو ساكن أو نحو ذلك قاله الشاطبى وأنكر النكرات شىء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو فى مرتبته (و) الضرب الثانى (معرفة) وإلى هذين الضربين أشار الناظم بقوله

بخلاف الواحد اه ملخصا وقد تلخص من كلامه سبعة فروق اه وسكت عن بيان ما يعرف به كون أحد بمعنى واحد وفى المطول فى بحث تقديم المسند إليه أن أئمة اللغة ذكروا أن أحدا إذا لم تكن همزته بدلا من الواو لا تستعمل فى الإيجاب إلا مع كل قال الفنرى إن الذى همزته لا تكون بدلا عن الواو هو الذى يكون همزه الفاء ثم قال وقد يقال ما همزته أصلية لا يستعمل فى الإيجاب أصلا كلفظ أريم وإرم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اه وقوله لا يستعمل فى الإيجاب أصلا أى لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا أن ما كانت همزته بدلا من الواو كأحد فى قل هو الله أحد فإن أصله وحد بمعنى واحد يستعمل فى الإيجاب والنفى باتفاق وما لم تكن همزته كذلك قيل لا يستعمل فى الإيجاب وهو ما نقله فى الإتقان عن أبى حاتم وأشار إليه الفنرى بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله فى المطول عن أئمة اللغة وقال الأشمونى فى باب الإعلال وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة إلا ما شذ من قولهم امرأة أناة والأصل وناة لأنه من الونى وهو البطء قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لأنه فى الأصل وسماء من الوسامة وهو الحسن وأحد المستعمل فى العدد وأصله من الوحدة بخلافه فى ما جاءنى أحد فقيل همزته أصلية لأنه ليس بمعنى الوحدة اه ويؤخذ منه أن أحدا إن كان مأخوذا من الوحدة كالمستعمل فى العدد نحو قل هو الله أحد فهمزته بدل من الواو وما لا فلا واقتصاره على المستعمل فى العدد ليس للحصر بدليل ما بعده وللمصنف كلام فى أحد نقله الشارح فى باب أسماء الأفعال فراجعه ونحن أوردنا ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا وبما ذكره الشارح يندفع ما أورده اللقانى على الحد من هذه الأسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال * فإن قلت ديار بمعنى إنسان مراد به معنى النكرة وقاء بلزوم ديار للتنكير . قلت مسلم ولكنه يقبل أل فى الجملة أى مع قطع النظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال فى أحد وعريب وقد يقال التنكير إنما التزم فى لفظ ديار ونحوه لا فى معناه (قوله وأنكر النكرات إلخ) قال الدنوشرى مخالف لكلام الأشمونى وغيره فليراجع ذلك (قوله يقابل كلا إلخ) قال الدنوشرى ينظر هل المراد أن كلا من ذلك يقابل نظيره فى المعارف فشىء يقابل الله لأن الأول أنكر النكرات والثانى أعرف المعارف وهكذا لكن يشكل على ذلك قوله ما فى مرتبته أو المراد أن شيئا يقابل لا شىء وهكذا إلى آخرها فليتأمل اه وعلى الأخير اقتصر الزرقانى فقال أى ما هو فى مرتبته فى العموم فيقال شىء لا شىء وكذا الباقى

(قوله لأنها تحتاج الخ) قال الدنوشري مشكل في العلم لأنه يعين مسماه بلا قرينة كما صرحوا به في بابه (قوله وهي عبارة الخ) قال الدنوشري يشكل على حد المعرفة بما ذكر اسما الفاعل والمفعول غير الماضيين فإن أل الداخلة عليهما معرفة لا معرفة فيدخلان في حد المعرفة لصدقه عليهما لأنهما لا يقبلان أل المؤثرة ويمكن الجواب من ذلك فليتأمل اه وقدمر الجواب وقد أورد اللقاني ذلك ولم يقيد بقوله غير الماضيين بل بقوله المجرد من أل وقال إنه يفسد بهما حد المعرفة دون حد النكرة فإن كلا منهما واقع موقع شيء ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه ولم يجب عنه وقال أولا اعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف بأل ثم قال وأشكل منهما المقرون بأل فإنهما نكرتان لقبولهما الإضافة المعنوية كالضارب رأس الجاني ولا يقبلان أل المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل لتصيم على أنها مع أل في صورة الاسم إلا أن يجاب بأن الوصل بهما عارض وفيه بعد شيء وهو أن يكونا حينئذ مجازا لإخراجهما عن موضعهما وقوله كالضارب رأس الجاني قال الشهاب الظاهر فإن هذه إضافة إلى المعمول ومثلها لفظية وكتب على قوله فإن كلا منهما واقع الخ أقول لا يخفى ان مولنا شيء ثابت له الضرب أو واقع عليه يقبل أل المؤثرة للتعريف فاسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل أل فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل في حد النكرة وقد يدفع ذلك بأن الوصف اعتبر فيه الإبهام في الذات المدلولة فهو واقع موقع شيء بشرط إبهامه وحدث ولا يقبل أل

والحاصل أن معاني الأوصاف اعتبرت على وجه ينافي التعريف فلم يكن معناها قابلا للتعريف بخلاف ذو واحد ونحوهما لم يعتبر في معناها ما ينافي وإنما المنافاة في لفظها فلعل الأحسن في الجواب أن المراد بأل المؤثرة للتعريف الدالة عليه أعم من أن تدل عليه مجردة كما في أل الحرفية أو عليه مع موصوف وهو الاسمية لأن مدلولها الذات وتعيينها (قوله وهذا معنى ما ذكره سيبويه) قال الشاطبي وزعم الخليل أن الذين قالوا الحرث والعباس والحسن إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه يعني أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه ولم يجعلوه سمي به ولكنهم جعلوه كأنه وصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد هذا نصه وفيه نظر يظهر بالتأمل لعل وجهه أن مقتضى قوله أنها دخلت على تقدير التنكير أنها أثرت تعريفا فيما ليس فيه تعريف إذ التعريف زال بقصد التنكير (قوله وأقسام المعارف سبعة) قال الدنوشري هذا عند غير ابن كيسان وأما هو فقد ذهب إلى أن من المعارف أيضا من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك إلى كذا فيقال لقاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على أنهما نكرتان لأن الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة على خلافه ولأنهما قائمتان مقام أي إنسان وأي شيء وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قيل في تعريف الجواب غير لازم إذ يصح أن يقال في الأول رجل من بني فلان وفي الثاني أمر مهم (قوله كأنا وهو) كان المناسب أن يضم إليهما أنت (قوله كزيد وهند) قال الدنوشري تمثيله للعلم بزيد وهند يشعر بأنه المراد دون علم الجنس لأنه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذي في الصلة) رد بأن الصلة كالجزء من الموصول وجزء الشيء لا يعرفه ۔ فإن قيل مشترك الإلزام في اللام. قلنا لا لأنها تفارقه بخلاف الصلة فهي بالجزء أشبه لأنها لا تفارق بحال (قوله أو مقدرة الخ) فيه نظر قال المصنف في الحواشي ذهب أبو علي إلى أن تعريف الموصول بأل وورد بمن وما ونحوهما وأجيب بأنهما في معنى ما فيه أل وورد أي فإنه لا يمكن فيها تقدير أل وأجيب بأن تعريفها بالإضافة قاله ابن عصفور. وهو عندي غلط منه لأن مرادهم يكون من وما على معنى أل أنهما في معنى

نكرة قابل أل مؤثرا ۔ أو واقع موقع ما قد ذكرا ۔ وغيره معرفة (وهي الفرع) لأنها تحتاج في دلالتها إلى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم (وهو عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل أل المؤثرة (أبتة) بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها (ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو) فأما قوله ۔ بإعدام العمر من أسيرها ۔ فضرورة (و) النوع (الثاني ما يقبل أل ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فإن أل الداخلة عليها) غير مؤثرة للتعريف لأنها معارف بالعلمية وإنما دخلت عليها أل (للمح الأصل بها) وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والأول أولى لأن مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فإنه في الأصل اسم جنس للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه أن أل في هذه الأمثلة دخلت عليها وهي أعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي أعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون أل مشعرة بأصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فإذا ثبت أنها قد أثرت معنى التعريف تقديرا أو لمح الصفة صار التعريف مشكلا وأجاب عنه بما حاصله أنها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتأمل (وأقسام المعارف سبعة) أحدها (المضمر) بضم الميم الأولى وفتح الثانية لحاضر أو غائب (كأنا وهو) الثاني (العلم) لمذكر أو مؤنث (كزيد وهند) الثالث (الإشارة كذا) للمذكر (وذي) للمؤنث (و) الرابع (الموصول) بناء على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بأل ملفوظة كالذي أو مقدرة كمن

الذى والتى لأن أل فيهما مقدرة فما اعترض به فى أى فاسد لأنها على معنى الذى ولو كانت مضافة ثم ما أجاب به عن أى لا يستقيم لوجهين أحدهما أن الذى يراه هو فى أى أنها تضاف لنكرة فهو حينئذ نكرة ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى أل لأن أل والإضافة لا يجتمعان والثانى أنه قرر أولا عن أبى على أنه يرى أن الموصول من قبيل ما عرف بأل فكيف يجيب عن أى بجواب يخالفه اه وبه يعلم ما فى قول الشارح أن أل فى ما ومن مقدرة وقوله أن تعريف أى بالإضافة إلا أن يكون كلامه فى أى على غير قول أبى على فليحرر قائله والمشهور فى تعريف الموصول قولا إما بأل أو بالعهد الذى فى الصلة (قوله السابع الخ) قال الدنوشرى فيه إشارة إلى أن الناظم رحمة الله عليه إنما تركه فى المثال وإلا فهو داخل فى عموم قوله وغيره (قوله المنكر المقصود) كذا قيد الناظم فى شرح الكافية فلا يدخل يا زيد لأنه معين قبل النداء ولا قول الأعمى يا رجلا (قوله وأعرفها ضمير المتكلم) لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ووليه ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله والعلم لأنه يدل على المراد حاضرا أو غائبا على سبيل الاختصاص ولو قال أرفعها بدل أعرفها كان أولى كما قال السيوطى لأن أفعل التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادته على الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقانى ظاهره سواء كان خاصا أو عرض له اشتراك وفى كلام الرضى نقلا عن ابن مالك التقييد بالخاص وفسره بقوله أى الذى لم يتفق له مشارك ولم يتعرض لغير الخاص انظر فى باب النعت والظاهر ما هنا (٩٥) (قوله السالم عن إبهام) قضيته أن المقترن بالإبهام لا فوق العلم ولا دونه فاعله (قوله بأن يتقدمه اسم واحد) قال الزرقانى أى فلا يشتبه مفسره وقال الدنوشرى وذلك نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو كلمته تطرق إليه الإبهام ونقص تمكنه فى التعريف (قوله ثم المشار به) قال الدنوشرى هذا على مذهب غير الكوفيين وأما هم فذهبوا إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا بأن الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسى وعقلى وتعريفه عقلى فقط وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة فى ذلك لأن المعتبر إنما هو زيادة فى الوضوح والعلم أزيد وضوحا لا سيما لم لا لعرض لهشركة كإسرافيل وطالوت قاله أبو حيان قال أصحابنا أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسى ثم أسماء الأجناس وأعرف الإشارات ما كان للقرب ثم الوسط ثم للبعد وأعرف ذى الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس (قوله لأن تعريفهما بالعهد) وقيل لأن تعريف الموصول بأل وقيل ذو الأداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له فى قوله تعالى من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة (قوله فإنه فى مرتبة العلم) قال الدنوشرى أى لئلا ينتقض القول بأن المضمر أعرف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتحصل ثلاثة أقوال) حكى فى الإفصاح رابعا وهو أنه دون المضاف إليه لا المضاف لذى أل (فصل) (قوله توسع) قال الدنوشرى توسع فيه وإطلاق المضمر عليه حقيقة عرفية ولعل المصنف راعى اللغة (قوله بمعنى المضمر) لم يقل بمعنى المضمور كما قاله أى معقود لأنه المناسب لقولهم المضمر ولأنه لم يرد ضمير بهذا المعنى ليجىء منه اسم مفعول بزنة مضمور (قوله لأنه ليس باسم صريح) أى بهذا المعنى المذكور فلا ينافى أنه صريح بمعنى أنه ليس مؤولا بالحرف المصدرى وقد جعلوا الضمير فى باب المبتدأ والفاعل صريحا بمعنى أنه ليس مؤولا (قوله وضع لمتكلم الخ) قال اللقانى إن أراد فقط فيه وفيما بعده كان الحد غير جامع لخروج ما وضع

أو بالإضافة كأى (كالذى) للمذكر (والتى) للمؤنث (و) الخامس (ذو الأداة) للمذكر والمؤنث (كالغلام والمرأة و) السادس (المضاف) إضافة محضة (إلى واحد منها) أى من هذه الخمسة ممثلا كان أو صحيحا (كابنى وغلامى و) السابع المزيد على قول النظم.. كهم وذى وهند وابنى والغلام والذى (المنادى المنكر المقصود) (نحو يا رجل لمعين) بناء على أن تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوى قال فى التسهيل وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام يعنى بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به والمنادى يعنى إنهما فى مرتبة واحدة لأن التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الأداة يعنى أنهما فى مرتبة واحدة لأن تعريفهما بالعهد وفى بعض نسخه ثم ذو الأداة جعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه جعل المضاف إلى الضمير فى مرتبة الضمير والصحيح ما نسب إلى سيبويه أن المضاف فى رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه فى رتبة العلم وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا فتحصل ثلاثة أقوال

(فصل فى المضمر) بفتح الميم الثانية (المضمر) اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته وإطلاقه على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت الحبل فهو عقيد أى معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لأنه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ

فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى • فلا خير فى اللذات من دونها ستر

فالضمير والكناية بالاصطلاحين (اسمان لما وضع) لتعيين مسماه وهو إما (لمتكلم كأنا) بزيادة

لكل من الثلاثة وهو أيا فإن الحروف الاحتمالية خارجة عن حقيقته كما سيأتي وإن أراد أعم من أن يوضع لذلك وحده أوله ولغيره كان قوله أو المخاطب تارة الخ مستدركا أى مستغنى عنه قال الشهاب القاسمى قوله وإن أراد أعم ،قلت نختار هذا ونمنع الاستدراك المذكور لأن قوله أو لمخاطب تارة الخ أفاد أمرين أحدهما دفع توهم إرادة معنى فقط كما سبق والثانى تعيين ما وضع لمخاطب تارة ولغائب أخرى فإن ما سبق لا يفيد تعيينه وما أفاد أمرين لا يكون مستدركا . فإن قيل يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله أو المخاطب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو . قلنا يمكن أن تجعل أو بمعنى الواو فليتأمل . فإن قلت دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لأنه لو كان كذلك لنبه على ما يكون للمعانى الثلاثة أيضا كأنا . قلت اتكل على فهمه مما سيذكره (تنبيه) قال المصنف فى الحواشى عند قول الناظم فالذى غيبة الخ ينظر فى نحو هى راودتنى فإن هى ليس غيره مضمر باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يا أبت استأجره فهذا فى المتصل وذاك فى المنفصل وقوله يخاطب شخصا فى شأن آخر حاضر معك قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقد يقال إنه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا فى عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة * فإن قيل فكان حقه أن يقول ما لذى غيبة أو حضور أو منزل منزلة أحدهما قلت إنما يحد الشىء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها أنها لغيبة حضور باعتبار أصلها وإن استعملت على خلافه اهـ وقال السراج البلقينى فى رسالته المسماة نشر العبير لطى الضمير المفسر لضمير الغائب إما مصرح به أو مستغنى بحضور مدلوله حسا أو علما فالحس نحو قوله تعالى هى راودتنى عن نفسى ويا أبت استأجره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعقبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بأن قال ليس كما مثل به لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير فى قال عائد على يوسف والضمير فى هى عائد على قوله بأهلك سوءا ولما كنت من نفسها بقولها بأهلك ولم تقل بى كنى هو عنها بضمير الغيبة بقوله هى راودتنى ولم يخاطبها بقوله أنت راودتينى ولا أشار إليها بقوله هذه راودتنى وكل هذا على

الألف عند البصريين وبأصالتها عند الكوفيين (أو المخاطب كأنت) بزيادة التاء عند البصريين وبأصالتها عند بعض الكوفيين (أو الغائب كهو) بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين وإليه أشار فى النظم بقوله:

فالذى غيبة او حضور ... كأنت وهو سم بالضمير

(أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى وهو) ثلاثة (الألف والواو والنون) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وألف والواو والنون لما • غاب وغيره وأراد بغيره المخاطب (كقوما) للمخاطبين (وقاما) للغائبين (وقوموا وقاموا وقمن) بالمذكرات والمؤنثات قمن (وينقسم) الضمير (إلى بارز وهو ماله صورة فى اللفظ) به (كتاء قمت) وكاف أكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته (وإلى مستتر

سبيل الأدب فى الألفاظ والاستحياء فى الخطاب الذى لا يليق بالأنبياء فأبرز الاسم فى صورة ضمير الغائب تأدبا مع الملك وحياء منه وعندى أن الذى قاله الشيخ ابن مالك أرجح مما قاله شيخنا رحمهما الله تعالى وذلك أن الاثنين إذا وقعت بينهما خصومة عند حاكم فيقول المدعى للحاكم لى على هذا كذا فيقول المدعى عليه هو يعلم أنه لا حق له على فالضمير فى هو إنما هو لحضور مدلوله حسا لا لقوله لى على هذا هو المتبادر إلى الأفهام دون ما قال شيخنا وكذا قولها يا أبت استأجره عائد على موسى فسره مصرح بلفظه وهذا الذى قاله شيخنا متعقب فإن موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقد قالت يا أبت استأجره وقصدها بالضمير الرجل الحاضر الذى بان لها من قوته وأمانته الأمر العظيم قال شيخنا وكأن ابن مالك تخيل أن هذا موضع إشارة لكون صاحب الضمير حاضراً عند المخاطب فاعتقد أن المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله حسا لجرى الضمير مجرى اسم الإشارة والتحقيق ما ذكرناه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قرره ابن مالك وذلك أن من خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم هى طالق فإنها تطلق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يتمشى ذلك على ما قرره شيخنا لأنه وإن أمكنه التأويل فى الآيتين المذكورتين فلا يتمشى معه فى غيرهما (قوله فى اللفظ) قال اللقانى خرج به المستتر فإن له صورة فى العقل وينبغى أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف • فإن قلت فأى فرق بين المحذوف والمستتر. قلت المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف • فإن قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بخلافه ولهذا اختص المستتر بالعمدة. قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج إلى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما (قوله وإلى مستتر) سمى بذلك لأنه استتر عن لفظه أى ظهور أثره فى اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب من الإدراك اللفظى كما أشار إليه ابن الناظم • فإن قيل الاستتار إنما يستعمل فيما كان منكشفا ثم اختفى والضمير المستتر لم يكن ظاهرا لأن حقيقته لا تظهر أبدا وإنما هو أمر ذهنى تقديرى كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبدا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار وإنما كان الأولى الإتيان بلفظ لا يعطى معنى الظهور أصلا كما قال فى التسهيل فمنه واجب الخفاء ومنه جائز الخفاء. إذ لفظة الخفاء لا يفهم منها أنه كان ظاهراً ثم خفى

بخلاف لفظة الاستتار والاختفاء إذ كل منهما مضارع لسترته وأخفيته أى فعلت به هذا بعد أن لم يكن والجواب أن المصنف كالناظم اتكلا على فهم المراد ثم إن سلمنا قصدهما إليه فعل قصدا لأمر آخر وهو أن الضمائر المتصلة أصلها أن تبرز وتظهر فى النطق لما تقرر فى الغالب من حالها إذ هى من قبيل الألفاظ فما أشعر به اللفظ من الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما إياها) قال الدنوشرى أتى بالضمير منفصلا مع إمكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليسا إياها لكان حسنا اهـ ونقل عنه كلاما طويلا لم أره بخطه وحاصله أن عبارة الشارح لفظ الحديث المروى عن أنس ليس هما بمعنى الأذنين من الوجه وقد خرجه أبو حيان على أن ليس مهملة عند بنى تميم على حد ليس الطيب إلا المسك وتلك يفصل معها الضمير نحو ليس أنا قائم لأنه مبتدأ وما بعده خبر ورد المصنف قوله إن الإهمال فيه لغة تميم بأن ليس إنما تهمل عندهم إذا انتقض النفى قال وأما إذا لم ينتقض فلا أظن أحدا من العرب (١) على أنه أضمر فى ليس ضمير شأن والجملة من المبتدأ والخبر خبر ليس والفصل حينئذ واجب لأنه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران فى قوله :

* وليس منها شفاء النفس مبذول * ذكره ... السبكى فى طبقاته الكبرى فى تر... عبارة الشارح كالحديث لأن قول الشارح إياها ضمير فلا يظهر كونه خبرا إلا عن المبتدأ ولا عن ليس كما لا يخفى وانظر قول المصنف أن النفى إذا لم ينتقض لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما أظن مع قوله إن الوجهين جائزان فى * وليس منها شفاء النفس مبذول * مع عدم انتقاض النفى فيه ولم يذكر فى المغنى القول بأن ليس فى البيت مهملة بل ذكر أن بعضهم زعم أن قائله قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شأنية (قوله وينقسم البارز إلى متصل الخ) قال اللقانى قد يفهم منه أن المستتر ليس بمتصل إذ المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر وقسم قسيم الشىء قسيم للشىء فلا يكون الشىء مقسما

والجواب أن المتصل الذى هو قسم البارز وقسم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل لجواز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع أعم منه صادقا به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسيم قسما وقد صرح الرضى وغيره بكون المستتر منفصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين فى بحث الكناية قال السكاكى الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم إلى تعريض الخ لأن التعريض لا يختص بالكناية فرد عليه بأن قسم الشىء يجوز أن يكون أعم منه كما فى قولك الأبيض إما حيوان أو غيره والحيوان أعم من الأبيض اهـ ويأتى فى كلام الشارح إشارة لكون ما هنا يدل على أن المستتر ليس بمتصل وأن ما فى باب العطف يدل على أنه منه وأنه لا منافاة بينهما ويأتى ما فيه وبعض المحققين الذى أشار إليه هو السعد قد ذكر ذلك فى شرحى التلخيص فى بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده أن كون القسم أعم خلاف الأصل فانظر كلامه آخر بحث الكناية وحاشيتنا على المختصر فى بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكى (قوله ما لا يفتتح به النطق الخ) قال اللقانى هذا الحد يخرج منه بعض أفراد المتصل كالضمير المستتر فإنه قدروه فى استقم بأنت وحكموا بأنه يبرز فى زيد هند ضاربها هو حتى صرح ابن الناظم بأن هو فى المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المثنى والمجموع كضربهما وضربهم وضربتهن فإن ذلك يمكن افتتاح النطق به ووقوعه بعد إلا كما لا يخفى وقد يجاب بأن التقدير بأنت لضيق العبارة وبأن البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل تأكيد للفاعل المستتر وبأن الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل يتنزل لكونه حرفا واحدا منزلة الجزء منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فإنه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير فى ضربتهم هو الهاء فقط وفى ثم ضربوا كلهم وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضى وغيره وسيرد عليك فى كلام المصنف قريبا إشارة إجمالية إلى ما ذكرناه فى ضمير الغائب والله أعلم اهـ وقال الزرقانى ما فى قوله ما لا يفتتح واقعة على اللفظ أى وهو لفظ لا يفتتح وحينئذ لا يشمل التعريف الضمير المستتر الذى جعله قسيما للبارز (قوله كالياء والكاف) قول الناظم كالياء والكاف فيه نكتة وهى الإشارة

وهو بخلافه) أى بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة فى اللفظ بل ينوى (كا) لضمير (المقدر فى أقوم و (قم) فيقدر فى أقوم أنا وفى قم أنت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين وليس هما إياها على الحقيقة (وينقسم البارز إلى متصل) بعامله (وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد إلا كياء ابنى وكاف أكرمك وهاء سليه وياء مالكه) وهذا معنى قول النظم

وذو اتصال منه ما لا يبتدا * ولا يلى إلا اختيارا أبدا
كالياء والكاف من ابنى أكرمك * والياء والها من سليه ما ملك

وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابنى للمتكلم ومحلها جر والكاف من أكرمك للمخاطب ومحلها النصب والياء من

---

(١) قوله فلا أظن أحدا من العرب على أنه الخ هكذا فى النسخ ولعله فلا أظن أحدا من العرب يمنعه أو نحو ذلك فليحرر

عرف

إلى ترتيب الأثرف الأعرفية لأنه مثل بابنى أولا وهو ضمير المتكلم وهو أعرف مما بعده ثم ثنى بكاف الخطاب إشارة إلى أنه يليه فى الرتبة ثم عقبها بقوله سليه وهو مشتمل على الهاء التى هى ضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الأصل (قوله وأما قوله وما نبالى الخ) قال الدنوشرى قال الموضح فى شرحه على النظم يحتمل أن يكون المجوز لقوله إلاك أحد ثلاثة أمور الأول أن إلا هنا محمولة على غير فاتصل الضمير معها كما يتصل فى نحو ما الكرم من إله غيره كما حملوها عليها فى الوصف بها الأمر الثانى أن مذهب سيبويه والمبرد فى المقتضب والجرجانى وبعض المتأخرين أن العامل فى المستثنى إلا فهذا قد يكون وجه اتصال الضمير لأن حقه أن يتصل بعامله ألا ترى أن من ادعى أن المفعول معه معمول الواو رد عليه بانفصاله منها إذا كان ضميرا نحو سرت وإياك ولا تقول سرت وك * فإن قلت هذا مقتض لأن يتصل الضمير بإلا دائما فى الفصيح قلت هو لازم إن قيل إلا هى العامل إلا إن اعتذر عنه بأمور تذكر إن شاء الله تعالى فى الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره نظر لأن الاستثناء المفرغ لا عمل لإلا فيما بعدها انتهى واقتصر من كلام الموضح على وجهين وترك الثالث ولعله أن الأصل فى الضمير الاتصال أو أن الأصل (٩٨) فى الحرف الناصب للضمير أن يتصل الضمير به نحو أنك ولعلك فتدل فى شرح الشواهد وإنما سهلت وصله فى الضرورة ثلاثة أمور وذكر هذين والثالث الوجه الثانى مما نقله الدنوشرى وقد يجاب عما ذكره من النظر بأن الموضح لم يدع أن إلا عامل فى كل استثناء بل مراده فى غير المفرغ ويكون المفرغ محمل على غيره (قوله فحذف إيا) قال الدنوشرى تجويزه هذا الوجه من كلام الموضح غير ظاهر لأنه ساق هذا البيت شاهدا على وقوع المضمر المتصل بعد إلا فكان ينبغى الاقتصار على الوجه الثانى ولكنه ذكر فى البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال الدنوشرى يوهم أنه إذا تأخر لا ينصب وفيه نظر إلا أن يقال مراده ينصب حينئذ وجوبا بخلاف ما لو أخر وفيه نظر (قوله ويحتاج إلى الجواب) قال الدنوشرى قد يجاب بأن له أن يدعى أن الهاء ليست ضميرا متصلا وإنما هى حرف لاحق لإيا المحذوفة (قوله ويقع بعد إلا) قال الدنوشرى يرد على هذا الضمير فى قولك ما مررت إلا بك فإنه واقع بعد إلا وهو متصل إلا أن يقال المراد وقوعه بعدها من غير فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا الجواب المنافاة المنفية فى كلامه الواردة بحسب الظاهر إذ وجهها أن ما هنا اقتضى أن المستتر ليس بمتصل لما عرفت فيما مر عن اللقانى وما فى العطف أنه من المتصل وما ذكره فى بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك فتأمل والأظهر أن يجاب بأن ما هنا مشى على قول وما فى العطف على قول آخر لأن فى كون المستتر من المتصل قولين (قوله فقط) قال بعض الفضلاء غير محتاج إليه بعد قول المتن يختص انتهى وقد يقال إنها إشارة إلى أن الباء فى كلام المتن داخلة على المقصور عليه على الاستعمال الأصلى (قوله وهو خمسة) قال اللقانى إن قلت المستتر على ما تقرر متصل وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها. قلت المنحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع فى التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وسينبه المصنف على أن المستتر مختص بمحل الرفع قريبا وفيه إشارة إلى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) أشار إلى أن المصنف

سليه للمخاطبة وعلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه الغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل أن الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشىء منها ولا تقع بعد إلا (وأما قوله

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا * ألا يجاورنا إلاك ديار

فضرورة) والقياس إلا إياك ولكنه اضطر فحذف إيا وأبقى الكاف أو أوقع المتصل موقع المنفصل. وما الأولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لأن إذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالى من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وأن مصدرية وديار بمعنى أحد فاعل يجاورنا وأن وصلتها مفعول نبالى وهى مفرد لا جملة وإلا حرف إيجاب والكاف فى موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى إذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك وأجاز ابن الأنبارى وقوع المتصل بعد إلا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وأنشد مكان إلاك سواك ويحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر:

أعوذ برب العرش من فئة بغت * على فمالى عوض إلاه ناصر

فأوقع الهاء المتصلة موقع إياه (والمنفصل) من عامله (وهو) أى المنفصل (ما يبتدأ به) فى النطق (ويقع بعد إلا) وذلك (نحو أنا تقول) فى ابتداء النطق به (أنا مؤمن و) فى وقوعه بعد إلا (ما قام إلا أنا) وتقسيمه هنا البارز إلى متصل ومنفصل لا ينافى تقسيمه المتصل إلى مستتر وبارز فى باب العطف لاختلاف المدركين فإنه هنا ناظر إلى مواقعه من الإعراب وهناك ناظر إلى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنعه أن كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل محتجا بأن مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الإعراب) من رفع ونصب وجر (إلى ثلاثة أقسام) الأول (ما يختص بمحل الرفع) فقط (وهو خمسة أحدها (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث (و) ثانيها (الألف)

الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا (و) ثالثها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا و) رابعها (النون) الدالة على جمع الإناث (كقمن و) خامسها (ياء المخاطبة) بناء على أنها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الأخفش والمازني وزعما أنها حرف تأنيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الأمر (كقومي) والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فإنها لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الأقسام الثلاثة (ماهو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو ربي أكرمني) فالياء من ربي في محل جر بإضافة رب إليها وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بأكرم (و) ثانيها (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو ما ودعك ربك) فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر بإضافة رب إليها (و) ثالثها (هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره) فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الأول باللام وفي الثاني بإضافة وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية بيحاوره وذلك داخل تحت قول الناظم • ولفظ ما جر كلفظ ما نصب • (و) القسم الثالث من الأقسام الثلاثة (ماهو مشترك بين) المحال (الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو نا خاصة) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو ربنا إننا سمعنا) فنا في ربنا في محل جر بإضافة رب إليها وفي إننا في محل نصب بأن وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم • كاعرف بنا فإننا نلنا • (وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترضا على الناظم في قوله • للرفع والنصب وجر نا صلح • (لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك) فإنهما يقعان في المحال الثلاثة (لأنك تقول) في الياء في الرفع (قومي و) في النصب (أكرمني و) في الجر (غلامي و) تقول في هم في الرفع (هم فعلوا و) في النصب (أنهم و) في الجر (لهم مال و) رده المتأخرون فقالوا (هذا) النقض (غير سديد) بالسين المهملة لأن المدعى أن يكون الضمير في الأحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما أورده ليس كذلك (لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم) بدليلين أحدهما أن ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني أن ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمؤنث غير ما للمذكر (و) لأن الضمير (المنفصل غير) الضمير (المتصل) ضرورة فانتفى الإيراد وثبت المراد (وألفاظ الضمائر كلها مبنية)

أطلق التاء ليعم تاء المتكلم والمخاطب قال اللقاني وتنبيها على أن الضمير في المثنى والجمع مطلقا هو التاء فقط وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدنوشري احترز به من الألف في نحو يا حسرتا فإنها في محل جر انتهى واحترز أيضا عن الألف المنقلبة عن الياء في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتا فإنها في محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشري حصر الخلاف بالياء مع أنه جار في النون والواو والألف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطي في همع الهوامع وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في قامت لا ضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الأخفش في الياء وشبهة المازني أن الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء بعلامات الفرق كما جيء بالتاء وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بأنها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ولثبتت الياء في التثنية كتاء التأنيث وبأن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع انتهى ولعل اقتصار الشارح على الياء ولم يحك الخلاف في غيرها لقوته فيها باتفاق المازني والأخفش (قوله فإنها لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدنوشري قد يقال إنه مردود بنحو قولك ضربي حسن فإن ياء المتكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وإن كانت في محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللقاني قياسه مشترك فيه لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بفي فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله بين محل النصب والجر فقط) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد بالأصالة لئلا ترد الضمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الأخفش نحو لولاي ولولاك ولولاه فتكون الياء والكاف والهاء مشتركا على مذهبه لكن لا بالأصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف المخاطب) قال اللقاني عبر بالكاف تنبيها على ما سبق في الياء وكذا قوله وهاء الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدنوشري أحسن من إشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم تقسم الصالح للمحال الثلاثة نحو ضربي حسن وأكرمني وغلامي (قوله لأن ياء المخاطبة الخ) قال اللقاني حاصله أن المغايرة بين اللفظين إما بتغايرهما ولو اتحدا معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظيهما بالبساطة والتركيب كما مر وإما بتغاير المعنيين ولو اتحدا لفظا كيائي المخاطبة والمتكلم (قوله موضوعة للمذكر) قال الدنوشري هذا مردود فإن ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المراد أن ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث فقط وياء المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث والمذكر وفيه نظر إذ لا يلائم آخر كلام الشارح (قوله وألفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيها على أن محالها معربة كما مر لقاني قال الدنوشري وفيه نظر وقال اللقاني

كلام المصنف لا يفيد وجوب البناء المصرح به فى النظم إذ قد يجوز ولا يجب كما فى الزمان المحمول على إذ مضافا إلى الجملة كما سيأتى فى قول النظم واحترز بنا متلو فعل بنيا انتهى قال الدنوشرى قال بعض الأفاضل وقد يقال إن فى عبارة الموضح حسنا من جهة أنها تفيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فإنه لا يفيد ذلك إذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به فإذن فى قول الشارح وذلك مفهوم من قول النظم الخ نظر إذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصاف الذى ذكره الموضح انتهى * وأقول قد يقال إن الحكم على كل مضمر بوجوب البناء له يفيد البناء بالفعل له لأن الواضع حكيم يضع الشيء فى محله فإذا وجب شيء لشيء أعطاه إياه انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ أنه قد حكم على الموصولات وأسماء الإشارة بوجوب البناء وبعضها لم يتصف به بالفعل لمعارضة شبه الحرف فيه بما اقتضى إعرابه كما تقدم ويجاب بأن الحكم فيها إنما هو على طريق الإجمال ولا يصح أن يقال كل موصول مبنى وهكذا والكلام على الاحتياج إلى هذه القاعدة مع أنه قد يدعى العلم به من أول بحث المبنى وتوسطها فى بحث الضمير دون تقدمها عليه وتأخرها عنه بيناه فى حاشية الألفية (قوله وقيل اختلاف صيغه) قال الدنوشرى أى ولا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالجر فى فتحة ما لا ينصرف وفى كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) لا حاجة لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص وأورد على ما ذكره المصنف أنك تقول أعجبنى الذى أكرمت تريد أكرمته واقض ما أنت قاض أى قاضيه وفى ذلك استتار ضمير النصب والجر وأجيب بأن ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما والحاصل أن المستتر فى حكم الحاضر الملفوظ به المراد بخلاف المحذوف فإنه كان ملفوظا به ثم ترك وأهمل فليس فى حكم الحاضر والدليل عليه أنك إذا سميت بضرب ذى الضمير المستتر حكى كما تحكى الجمل ومنها ضربته وإذا سميت بالمحذوف منه الضمير اختصارا أو الأصل ضربته أعرب (قوله المرفوع بأمر الواحد الخ) قال اللقانى اعلم أن لهم عبارات منها قول المصنف فيما مر مواقع الإعراب ومحل الرفع بالإضافة فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بمعنى الرفع على المحل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الأمر فى ذلك كله أن المحل والموضع حقيقة فى المكان وأن الإعراب وأنواعه حقيقة فى الأثر المتقدم * فإن قيل لفظ الكلمة ذلك الأثر المتصف به لفظا أو تقديرا وسمى معربا بذلك الإعراب ولم يثبت له بالنظر إلى ذلك الإعراب محل والأجمل ذلك الإعراب أو النوع محلا للفظ نفسه على سبيل التوسع فى الإعراب والمحل لحيث قيل مواقع الإعراب ومحل الرفع كانت الإضافة بيانية أى مواقع هى الإعراب ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالإسناد فيه حقيقى إذ المرفوعية ثابتة له حقيقة إذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالجمل فهو حقيقى الإسناد أيضا وحيث قيل عطف على محل كذا ففيه تسامح أى معطوف على كذا باعتبار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقانى مفيد لأمرين الإفراد والتذكير وحينئذ فزيادة الشارح المذكر مستغنى عنها انتهى قال المصنف فى الحواشى * فإن قيل هلا زعمتم فى اسكن أنت وزوجك أن أنت الفاعل . قلت لأن الضمير المرفوع لا يقع إلا جنب عامله الفعل منفصلا عنه لغير سبب ولأنك تقول فى التثنية والجمع اضربا أنتما واضربوا أنتم ولا تقول اضرب أنتما ولا اضرب أنتم ولأن الفاعل لا يحذف ويجوز ذلك فى اضرب أنت أن تقول اضرب * فإن قيل يرد قول عدى بن زيد وتذكر رب الخورنق إذ فكر يوما وفى الهدى تفكير . قلت هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ فى باب التحذير بإياك أن العامل لما حذف انتقل ضميره الذى كان فيه إلى إياك ومن ثم قال وإياك أنت وعبد المسيح وهذا من غريب العربية استتار الضمير فى الضمير ومهله أنه بطريق العروض ولعلهم لذلك لم يعدوه لكن يراد أنهم عدوا المصدر النائب عن فعله وقد يحمل ذلك عذرا لترك المصنف عدها انتهى وقوله أن الضمير لا يقع إلى جنب عامله الفعل منفصلا عنه لغير سبب مشكل بما نقله الشارح من تجويز سيبويه فى هو من أن يلى هو

وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم * وكل مضمر له البنا يجب * واختلف فى سبب بنائها فقيل شبه الحرف فى المعنى لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف وقيل شبه الحرف فى الوضع لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الأقل على الأكثر وقيل شبه الحرف فى الافتقار لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها وقيل شبه الحرف فى الجمود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الإبراز بضمير بعينه بل يكون فى ضمير الرفع والنصب والجر (ويختص الاستتار بضمير الرفع) فقط (وينقسم المستتر إلى قسمين مستتر وجوبا وهو) المقتصر عليه فى النظم بقوله * ومن ضمير الرفع ما يستتر * بقرينة تمثيله بقوله * كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر * وضابط واجب الاستتار (ما لا يخلفه) فى مكانه اسم ظاهر ولا (ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد) المذكر (كقم) واستخرج بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع فإنه يبرز فى الجميع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم) واستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فإن استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء

أن يكون فاعلا (قوله أو بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم وبالنون كنقوم) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان الفعل مذكورا فإنه إذا حذف انفصل الضمير كما في قول الشاعر : فى نحن نؤمنه يبيت وهو آمن * ومن لا نجره يمس منا مروعا . وكما في قول الآخر * إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت * وكذا يقال في المبدوء بالتاء أو بفعل الأمر الواحد إن فرض حذفهما فإن الضمير لا يستتر بل ينفصل ويبرز (قوله أو ما عدا أو لا يكون) قال القاني عطفهما بالواو أنسب بعطف عدا ولا يكون بها بل لا يصلح إلا بتأويل أحد المعطفين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أولا في قوله كخلا الخ بالواو وثانيا في قوله نحو قولك قاموا ما خلا الخ بأو وفي بعض النسخ بالواو في الثاني أيضا (قوله عائد الخ) قال الدنوشري يزاد عليه قول آخر وهو إنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق أي ما خلا فعلهم فعل زيد لحذف المضاف ويضعف هذا والثاني في كلام الشارح عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل نحو أقوم إخوتك ليس زيد انتهى وقد أجاب الدماميني عن تضعيف القولين بما ذكر كما بيناه في حاشية القاكهي في باب الاستثناء (قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدنوشري * إن قلت إنما تركه المصنف لدخوله في المرفوع بأمر الواحد قلنا لا يختص بذلك كما في الآية فإن المستتر في المصدر للمذكرين المخاطبين فلم يشمله ما تقدم (قوله نحو فضرب الرقاب) ونحو سبحان الذي أسرى بعبده (١٠١) قال شيخنا الغنيمي رحمه الله ونظر

بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فإنه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم) وأستخرج (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالنون كنقوم) ونستخرج (أو) المرفوع (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون في نحو قولك) القوم (قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وليس بكرا (ولا يكون زيدا) ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو) المرفوع (بأفعل في التعجب أو بأفعل) في (التفضيل) فالأول (كما أحسن الزيدين) بفتح الدال وكسرها (و) الثاني نحو (هم أحسن أثاثا) ففي أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا وأثاثا تمييز (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كأوه) بمعنى أتوجع (ونزال) بمعنى انزل أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب لجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز إلا أفعل التفضيل فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل أفضل منه أنت إذا لم يعرب أنت مبتدأ وعلى هذا فعد أفعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور (و) ينقسم (إلى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهي الخالصة من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضي) فالمرفوع بفعل الغائب (نحو زيد قام و) بفعل الغائبة نحو (هند قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهي إما اسم فاعل نحو (زيد قائم أو) اسم مفعول نحو زيد (مضروب أو) صفة مشبهة نحو زيد (حسن) أو أمثلة المبالغة نحو زيد ضراب أو مضراب أو مضروب أو ضريب أو ضرب (و) باسم الفعل الماضي نحو زيد (هيهات) أي بعد فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها

إذا جعلنا سبحان نائبا عن اللفظ بالفعل على فيه ضمير مستتر تقديره أنا أو المصدر لا يستتر فيه إلا ضمير المخاطب (تنبيه) قال الدنوشري مما يستتر فيه الفاعل وجوبا نعم وبئس وما جرى مجراهما في بعض المواضع انتهى وسيأتي تصريح الشارح بذلك في باب نعم وبئس وبقي أنهم ذكروا في فعلا زريق المال أن زريق فاعل بانذل (قوله وباسم الفعل الخ) فيه إشارة إلى أن هيهات معطوف على قائم

وبذلك صرح القاني وقال فهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لما سلف والأولى التمثيل بهيهات العقيق وهو حينئذ من تأكيد الجمل بالمبني انتهى وقد عرفت مما مضى أن كلام الشارح في باب أسماء الأفعال يشعر بأنها تتأثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية كالمبتدإ أولا فهذا المثال مبني على ذلك لكن يأتي في كلام المصنف في الكلام على حسب في باب الإضافة التصريح بأن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ما سلف إنما يقتضي منع أن يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهنا إنما أثر في جملة اسم الفعل مع الضمير (تنبيه) هل يستتر الضمير في اسم الفعل الماضي ولو كان ضمير متكلم كما يؤخذ من قول الشذور هيت لك اسم فعل ماض بمعنى تهيأت * قلت قد تردد في ذلك شيخنا الدنوشري في باب أسماء الأفعال وقال شيخنا العلامة الغنيمي يحتمل أن يكون الضمير المستتر في تهيأت تقديره هي ويقرأ تهيأت بسكون التاء . وهذه حكاية لكلامها كما تقول قال زيد والله ليفعلن مع أنه إنما قال والله لأفعلن ويحتمل أن فيه ضميرا مستترا تقديره أنا جوازا * فإن قلت أنا حينئذ يستتر إنما يكون وجوبا لا جوازا . قلت ذلك ممنوع ألا ترى إلى قولك أنا قائم وأنتما قائمان ففي كل ضمير مستتر جوازا تقديره أنا في الأول وأنتما في الثاني * فإن قلت من أين لك أن الضمير في قائم وقائمان تقديره أنت وأنتما بل هو مستتر تقديره هو عائد على موصوف محذوف تقديره أنا رجل قائم هو وأنتما رجلان قائمان هما . قلت قال الأندلسي الضمائر الراجعة إلى المبتدإ لا بد أن تكون على وفق من تعود إليه غائب

لنا ليس مخاطب لمخاطب ومتكلم لمتكلم نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التثنية والجمع على أي إعراب كان انتهى وهو بعمومه شامل لنحو أنا قائم وأيضا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها أن ضمير الجمع يستتر فيه ثم انظر هل يخلفه الظاهر في هيهات أو لا انتهى كلام شيخنا التنبيهي في بعض حواشيه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقي) قال اللقاني أي يجوز أن يرفع الظاهر والضمير المنفصل (قوله تنبيه) قال الحفيد نقل الإمام أن التنبيه في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفي في إثباته مجرد المسند والمسند إليه أو النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر أن أهل الأدب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقاني اعلم أن قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس ذلك ليس معناه أن ذلك يخالفه في تأدية معناه بل في رفع عامله إياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجائزا إذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار ويجوز ظهوره فقول المصنف إذ الاستتار الخ إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن التقسيم بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه فليتأمل (قوله يكون فاعلا باتفاق الخ) قال الزرقاني الذي عند الرضي أنه تأكيد إذ قال ما نصه وأما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل تأكيد له قاله في باب الضمائر (قوله والنظر الجيد أن يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لأنه ذكر أن الاتصال متعذر فإذن يتعين الانفصال وعدم ذكره في المستثنيات غير قادح في دخوله في القاعدة المذكورة (قوله وهو أنه إذا أمكن الاتصال الخ) أي وهو هنا ممكن بالإتيان بالضمير مستترا والمتعذر إنما هو الإبراز متصلا (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال الدنوشري منقوض بضمير الفصل فإنه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قاله العلامة اللقاني واعلم أنهم وضعوا لجمع المذكر صيغة تخصه ولجمع المؤنث صيغة تخصه وأما المثنى فلصيغة واحدة فيسئل عن سر ذلك انتهى وقال الزرقاني إنما لم يكن المجرور إلا متصلا لأن المتصل هو الذي كالجزء الأخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فإن قيل أليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف إليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت إليه والراجح في الضمير الذي هو أشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضي

مستتر جوازا وإذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك أنه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل (ألا ترى أنه يجوز) في الفصيح (زيد قام أبوه) فيخلفه الظاهر وهو أبوه (أو ما قام إلا هو) فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد إلا (وكذا الباقي) من الأمثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل إلى الظرف وعديله إذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا نحو مررت برجل أمامك وفي مجلسك وجاء الذي عندك أو في الدار وزيد خلفك أو في المسجد وجاء زيد فوق فرس أو على حمار وقد يجب إبراز الضمير المستتر إذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو (تنبيه هذا التقسيم) للضمير إلى مستتر وجوبا وجوازا (تقسيم ابن مالك) في التسهيل وغيره (وابن يعيش) في شرح المفصل (وغيرهما) من النحويين ووافقهما الموضح في شرح القطر وخالفهم هنا فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر) (إذ الاستتار) للضمير (في) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز إبرازه متصلا (لأنه) لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو و (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل ففي غير تركيبه لأن زيد قام تركيب أسند فيه القيام إلى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر) أسند فيه القيام إلى سببي زيد أو إلى ضميره المحصور بإلا هذا تقرير كلامه وفيه أمران أحدهما أن قوله فتركيب آخر يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه ولا يظن بهم ذلك إلا أن يقع النظر من خصوصية المسند إليه والثاني أنه نفى أن يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في هو من نحو قوله تعالى أن يمل هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا ونقل المرادي عنه أيضا في شرح التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر الجيد أن يقال ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا والأول متعذر والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) في التقسيم (أن يقال ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم) وقم (وإلى ما يرفعه وغيره) أي الظاهر (كقام) وهيهات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الإعراب) الثلاثة (إلى قسمين) أحدهما

(قوله وهو أنا الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد ذلك بطريق الأصالة وإلا فقد يقع ما ذكر في محل نصب فيما إذا كان مؤكدا لمنصوب كما سيأتي في باب التوكيد إن شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المنادى نحو يا أنت فإنه في محل نصب إلا أن يقال أن ذاك شاذ فلا يرد نقضا (قوله المختار الخ) قال الدنوشري فائدة هذا الخلاف تظهر فيما إذا سمينا به فعلى القول بأن الضمير هو المجموع يعرب لأن سبب البناء قد زال وعلى القول بأنه أن يبنى وعبارة الإسنوي في الكوكب فائدة الخلاف فيما لو سمي به فعند الفراء يعرب وعند غيره يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف كذا جزم به في الارتشاف ثم قال إذا قلنا بالإعراب فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله والواحق الخ) قال الزرقاني من التاءات وجعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لا يتجاوزه إلى غيره) هو نظير قوله سابقا فقط والظاهر أن مغايرة الأسلوب للتفنن وفائدة ذلك (١٠٣) ما قدمنا من أنه إشارة إلى أن الباء في كلام المصنف داخلة على المقصور عليه (قوله مردفا الخ) قال الدنوشري ظاهر صنيعه أن كلا من أنت وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها أن مردفة بما يدل على أحوال المخاطب فتأمل فهي كإيا (قوله المذكر التقييد به هنا) وفيما بعد لا حاجة إليه كما مر فتنبه (قوله مشتركة) قال الزرقاني أي اشتراكا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقاني قال الرضي وقال الخليل والأخفش ما يتصل به أسماء أضيفت إيا إليها كقولهم فإياه وإيا الشواب وهو ضعيف لأن الضمائر لا تضاف انتهى ووجه الدلالة مما ذكر إضافة إيا إلى الاسم الظاهر وقال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد المصنف يعني ابن مالك على نفسه أن هذا المذهب مقتض لإضافة الضمير وهي ممتنعة لأن الإضافة إما للتخفيف وإنما تكون في اسم عامل عمل الفعل وإيا ليس كذلك وإما للتخصيص وإيا لكونها من الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولأن إيا لو كان مضافا لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهي باطلة وأجاب باختياره أن تكون الإضافة للتخصيص وليست منافية إلا لكون إيا ضميرا إلا أن التخصيص يصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة وإلا ازداد وضوحا كازدياده بالصفة نحو قوله ٭ علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ٭ ولا حاجة إلى انتزاع تعريفه وقد يضاف مع الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج إلى الزيادة الوضوح وأما التزام إضافة الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر به عن نحو جاء زيد نفسه كذا قال ٭ قلت الذي اعتذر به من وقوع الإضافة في نحو قولهم نفس الشيء وعينه أن المضاف في مثلهما أعم مما يدل عليه المضاف إليه وغيره فإن المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لأن يكون المضاف إليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لأن تكون

ما يختص بمحل الرفع) لا يتجاوزه إلى غيره (وهو أنا للمتكلم (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وهو) للغائب وفروعهن ٭ فرع أنا) واحد فقط وهو (نحن) لأن المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهي (أنت) بكسر التاء (وأنتما وأنتم وأنتن) لأن المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) أربعة أيضا وهي (هي وهما وهم وهن) وتعليله ما تقدم (تنبيه) المختار في أنا أن الضمير هو الهمزة والنون فقط والألف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي أنت وفروعه أن الضمير نفس أن عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء إلى أن أنت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الضمير وهي التي في فعلت وكثرت بأن وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الهاء فقط والواو والياء إشباع وفي هما وهم وهن الضمير الهاء وحدها وحكي عن الفارسي أنه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الأولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو (و) القسم الثاني (ما يختص بمحل النصب) لا يتجاوزه إلى غيره (وهو إيا) بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه (مردفا بما يدل على المعنى المراد) من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع (نحو إياي للمتكلم) وحده وإياك للمخاطب) المذكر (وإياه للغائب) المذكر هذه الثلاثة هي الأصول (وفروعها) تسعة ففرع إياي (إيانا) لا غير (و) فرع إياك بفتح الكاف أربعة (إياك) بكسر الكاف (وإياكما وإياكم وإياكن و) فرع إياه أربعة أيضا (إياها وإياهما وإياهم وإياهن) على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ بإسقاط العاطف ٭ (تنبيه المختار) من الخلاف (أن الضمير نفس إيا) فقط (وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة) وهو مذهب سيبويه واستشكل بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وإيا على حدتها لا تدل على ذلك وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث ومقابل المختار مذاهب أحدها ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان أن اللواحق هي الضمائر وكلمة إيا عماد أي زيادة يعتمد عليها اللواحق لتمييز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب إليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك إن إيا ضمير مضاف إلى ما بعده وأن ما بعده ضمير أيضا في محل خفض بإضافة

الإضافة في ذلك هي إضافة الشيء إلى نفسه حيث يلزم المصنف في إياك مثلا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على المنع المذكور (قوله البارزة) قال الورقاني البارزة قسيمة المستترة وكون الضمائر ستين إنما هو بعد المستتر في ضرب وضربت ضميرين فكان المناسب إسقاط قوله البارزة انتهى، وأقول إذا أسقط البارزة يلزم إسقاط قوله من التعليل في قوله لأن البارز إما متصل ويجعل المقسم الضمير مطلقا فيقول لأن الضمير إما متصل الخ ويرد حينئذ خروج الضمير المستتر وجوبا فإنه خارج من الستين المذكورة كما لا يخفى واعلم أن الضمائر الستين للستين معنى فإن المعاني في كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة إذ كل منها إما مفرد مذكر أو مؤنث أو مثنى أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة بستة يحصل منها بثمانية عشر فألفاظ كل من المتصل والمنفصل وإن كانت اثنى عشر لكن معانيها بثمانية عشر وإذا ضربت ثمانية عشر في خمسة التي هي أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرفوع ومنصوب ومجرور في المتصل (١٠٤) ومرفوع ومنصوب في المنفصل كان الحاصل تسعين وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة وقال الدنوشري هو باعتبار المجموع فلا ينافيه تمثيله فيما يأتي بقام وقامت ثم رأيت بعضهم قال في التمثيل بقام وقامت للمرفوع البارز فيه نظر إذ الضمير في قام وقامت مستتر ليس ببارز وظاهر صنيعه هنا أن كلا ضمير برأسه وهو خلاف ما تقدم في إيا أنها هي الضمير وأن اللواحق لها حروف تدل الخ وكذا في أنت وأنا ونحوهما الضمير أن واللواحق لها الخ اللهم إلا أن يقال التعدد باعتبار اللواحق وهو بعيد (قوله قمنا وقمتم الخ) قال الدنوشري التاء في قمنا وقمتم وقمتن مضمومة كان القياس فتح التاء في الجميع ولكن ضمت تبعا للميم لأن الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوي كما في المراح (قوله قاما) قال السنباطي قضية كلامه أن ذلك لمثنى الغائب مذكرا كان أو مؤنثا وبه صرح في شرح الأزهرية وهو سهو إذ المصرح به في كتب القوم أن قاما للمذكر وأن المؤنث قامتا بالتاء فليتنبه لذلك (قوله حكم كلي) قال الدنوشري مراده به قضية كلية انتهى يعني أن الشارح أطلق اسم الجزء وهو الحكم على الكل وهو القضية التي هي اسم للحكم والمحكوم عليه والمحكوم به والتسمية مجاز وسبب ذلك أن القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع وليست هي الحكم فقط وتفصيل الكلام على هذا التعريف يطلب من حواشي المطول والمختصر عند قول التلخيص في الديباجة يتضمن ما فيه من القواعد (قوله أنه متى تأتى الخ) قال الشهاب القاسمي القاعدة في الحقيقة هي قوله متى تأتى الخ لا أنه متى تأتى لأنه مفرد والقاعدة القضية الكلية اهـ وقد أشرنا لذلك فيما مر (قوله وأمكن) قال الدنوشري هو عطف تفسير لقوله تأتى (قوله فنحو قمت الخ) أي بالتاء لأن معرفة هذا ناشئة عن القاعدة فهو مسبب عنها (قوله حل) قال الدنوشري هو بفتح الحاء والميم اهـ وكون القائل من ذكر هو ما قاله أبو تمام وقال

إيا إليه والثالث ما ذهب إليه الزجاج أن إيا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمائر أضيف إيا إليها فهي في محل خفض بالإضافة وهذه الضمائر الأربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو • وأنت والفروع لا تشتبه

وذو انتصاب في انفصال جعلا • إياي والتفريع ليس مشكلا

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لأن البارز إما متصل أو منفصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة أقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لمثنيهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك وإذا ضربنا خمسا في اثنى عشر خرج منها ستون أمثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن أمثلة المنصوب المتصلة أكرمني أكرمنا أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن أكرمه أكرمها أكرمهما أكرمهم أكرمهن أمثلة المخفوض ولا يكون إلا متصلا غلامي لي غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم أحتج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة في تقومين وقومي وخالف الأخفش والمازني ذاهبين إلى أنها حرف تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم وقم وقد تقدم ما فيه (فصل) القاعدة لغة الأساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه وهي هنا (أنه متى تأتى) وأمكن (اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله) لأن وضع الضمير على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل (فنحو قمت) بضم التاء (وأكرمتك لا يقال فيهما قام أنا ولا أكرمت إياك) لأن التاء أخصر من أنا والكاف أخصر من إياك وإلى هذا أشار الناظم بقوله

وفي اختيار لا يجيء المنفصل • إذا تأتى أن يجيء المتصل

(فأما قوله) وهو زياد بن حمل التميمي • وما أصاحب من قوم فأذكرهم • أي قومي

(الا يزيدهم حبا إلى هم) فأوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو الفرزدق

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ❊ (إياهم الأرض في دهر الدهارير)

فأوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل (لضرورة) فيهما ومعنى البيت الأول على ما قاله ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي إلا بالغوا في الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي حبا إلي ويدل عليه أنه وجد في أصل قصيدته ❊ لم آت بعدهم حيا فأخبرهم ❊ إلا الى آخره وهم الأول مفعول أول ليزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والأصل يزيدون فعدل عن الواو إلى هم للضرورة وقال ابن مالك الأصل إلا يزيدون أنفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فإن مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون أولا ومراده أنه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم إلا ويزيدهم هؤلاء القوم قومه حبا إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز في أذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على أصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والباء في قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الأموات ويحييهم والوارث هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات إما مجرور بإضافة الباعث والوارث إليه على حد قولهم ❊ بين ذراعي وجبهة الأسد ❊ أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والأرض فاعل ضمنت وإياهم مفعوله والقياس ضمنتهم ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف إليه (و) إذا لم يتأت الاتصال وجب الانفصال (مثال ما لم يتأت فيه الاتصال أن) يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو قوله

❊ بنصركم نحن كنتم ظافرين ❊ أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو عجبت من ضرب الأمير إياك ❊ فإن قالوا يجوز ضربك الأمير قلنا ويجوز بنصرنا إياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا أو أن يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو أو أن يحذف عامله كقوله:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ❊ لعلك تهديك القرون الأوائل

أي فإن ضللت لم ينفعك علمك وأن يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم وأن يقع بعد واو المصاحبة كقوله: فآليت لا أنفك أحدو قصيدة ❊ تكون وإياها بها مثلا بعدي

أو أن يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول وإياكم أو أن يلي إما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو إما أنا وإما أنت أو يلي اللام الفارقة كقوله:

إن وجدت الصديق حقا لإيا ❊ ك فمرني فلن أزال مطيعا

الحريري أنه زيادة منقلة وقال العيني المراد به منقلة (قوله ومعنى البيت الأول على ما قاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ومعناه أنه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه إلا يزيد أولئك القوم قومه حبا إليه إما لما يرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمعه من الثناء عليهم والذكر على الأول بالقلب وعلى الثاني باللسان اه ومن خطه نقلت وعلى الأول لا ينهض ما رد به في المغني على ابن مالك لصحة كلامه عليه وبذلك ناقش الدماميني المصنف في حواشي المغني وقد يقال مراد المصنف في المغني أنه لا يتعين كون الضمير لمسمى واحد للمبالغة بل أن يكون ما قاله ابن مالك مرادا وقال أيضا في شرح الشواهد ويحتمل عندي أن يكون فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل تأكيداً لهم المتصل فلا يكون في البيت شاهد (قوله ويجوز فأذكرهم) عبارة المصنف في شرح الشواهد ويجوز فأذكرهم الرفع عطفا على أصاحب والنصب في جواب النفي لأن انتقاض النفي إنما هو بالنسبة إلى المعمول ونظيره ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار (قوله في بيت قبله) وهو

إني حلفت ولم أحلف على فند ❊ فناء بيت من الساعين معمور

الفند بفتحتين الكذب وفناء ظرف لحلفت وما بينهما اعتراض ومعمور صفة لبيت تقدم عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة (قوله والدهارير بمعنى الشدائد) قال الدنوشري قال الفراء أصله أداهير جمع أدهر جمع دهر اه وينظر تكرير الراء والشارح كلامه يقتضي أن الدهارير هي الشدائد

(قوله أن يرفع بمصدر مضاف للمنصوب) أي سواء كان ضميرا كما مثل أو اسما ظاهرا نحو عجبت من ضرب زيد أنت (قوله مضاف إلى المرفوع) حمل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما إذا كان ضميرا كما يؤخذ من مثاله ومما سيأتي في شرح قوله لقد كان حبيك حقا يقينا (قوله فما كان جوابهم فهو جوابنا) قال الزرقاني والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع في محل رفع ولا في المشترك (قوله أو يلي اللام الفارقة) قال الزرقاني أي بين أن المخففة من الثقيلة والنافية اه وجرى هنا على أنها لام فارقة وفيما سيأتي في باب أن تبعا للمصنف على أنها لام الابتداء (قوله حقا) قال الزرقاني مفعول

مطلق وقوله إياك مفعول ثان وقوله فرنى جواب شرط مقدر (قوله أو أن ينصبه الخ) قال الدنوشرى حاصل ما ذكره الشارح عشرة مواضع وذكر المصنف موضعين وزاد السيوطى موضعا حادى عشر وهو أن يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم ولعل إسقاط الشارح له لأن كون عامله معنويا ليس متفقا عليه وأيضا قد يؤخذ من باب المبتدأ والخبر (قوله وإنما يدافع عن أحسابهم أنا) قال الزرقانى قال فى المطول * فإن قيل كيف يصح إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم . قلنا لا نسلم أن الفعل غائب لأن هيئة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه فالفعل فى نحو ما يقوم إلا أنا أو أنت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند إليه فى الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لأن أنا ولى إلا فى المعنى) قال الزرقانى وذلك لأن أوجه اتصال الضمير منفية هنا ولا يقدر هنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعدى التفتازانى ولقائل أن يقول إن الفصل فى البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل فى البيت المذكور تأمل (قوله لأنه كان يصح أن يقال الخ) قال السلبا على لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض الشاعر المتقدم فليتأمل اه (١٠٦) وقال الزرقانى لعليل للنفى وهو عدم الجواز أى لا يجوز أن يقال ذلك ضرورة لأنه

أو أن يكون منادى نحو يا إياك ويا أنت أو أن ينصبه عامل فى مضمر قبله غير مرفوع أن اتحدت رتبته نحو ظننتنى إياى وسيأتى أو أن (يتقدم الضمير على عامله نحو إياك نعبد أو) يتأخر عن عامله و (يلى إلا) لفظا (نحو أمر أن لا تعبدوا إلا إياه) أو معنى نحو إنما قام أنا (ومنه قوله) وهو الفرزدق * أنا الذائد الحامى الذمار (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى. لأن) أنا ولى إلا فى المعنى لأن (المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا) أو مماثلى فى إحراز الكمالات ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وذلك غير مقصوده ولا يصح حمله على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال إنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا توكيدا وليست ما موصولة وأنا خبر إن إذ لا ضرورة فى العدول عن لفظ من إلى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد إنما محمول على أنه لا يرى الحصر بإنما وخولف فى ذلك والذائد بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاد يذود إذا منع أو من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أى حامى الحقيقة والحامى هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهى الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والأحساب جمع حسب بفتح السين قال شمر الحسب الفعل الحسن للرجل ولآبائه مأخوذ من الحساب كأنهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة فالحسب بالسكون العدد وبالتحريك الشىء المعدود على القياس فى مثله انتهى قاله التجانى فى تحفة العروس (ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة وهى أنه إذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله (مسألتان) يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال وهما المشار إليهما فى النظم بقوله :

وصل أو افصل هاء سلنيه وما * أشبهه فى كنته الخلف انتمى

كذاك خلتنيه ... ..

(إحداهما) وهى الأولى فى النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملا فى ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) وهو مراد الناظم بقوله * وقدم الأخص فى اتصال * (وليس) المقدم

كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يتأت ذلك وهذا الكلام مبنى على أن الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ما ذهب إليه ابن مالك ولقائل أن يقول ما ادعى حتى يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع أى وإنما أدافع أنا أو مثلى عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم لأن أنا ضمير مؤكد كما قال فرجع الحال إلى أن ما ارتكبه ضرورة وحينئذ فلا دليل فيه (قوله إذ لا ضرورة الخ) قال الزرقانى كذا فى المختصر والمطول قال الغزى قد يوجه ذلك العدول بأن المراد الوصف أى قوما يدافع كما أشار إليه صاحب الكشاف ، فى سورة الكافرون ، وغيرها وزاد فى المطول تعليلا آخر وصدر به وهو أن قوله أنا الذائد دليل على أن الغرض الإخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن أن يقال أنا الذائد والمدافع أنا قال الغزى قوله لأن قوله أنا الذائد دليل الخ يعنى أنه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه فى هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا فلا يستحسن اه أى كان المدافع حينئذ مبتدأ وأنا خبرا وقد جعل أنا أولا مبتدأ (قوله إلى لفظ ما) قال الزرقانى أى مع أن لفظ من أظهر فى المقصود قاله فى المطول (قوله أى حامى الحقيقة) قال الزرقانى الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقانى فيه نظر لأنه أخذ فى تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فصلا مساويا لذلك ففيه تعريف الشىء بما يساويه ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أل فى المضمر للجنس لا للعهد الذكرى كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لأن المراد بالضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الأخص الخ) قال السنباطى قول الناظم وقدم الأخص فى اتصال * وقدمن ما شئت فى انفصال معناه أن

الضمير في الأبواب الثلاثة أعني باب سأل وباب كان وباب ظن يجب تقديم الأخص من الضميرين فيها حيث اتصلا ويجوز التقديم والتأخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الأول أعني حال الاتصال سلنيه وكنته وخلتنيه وعلى الحال الثاني سلني إياه وكنت إياه وخلتني إياه وسلنيه إياي وكنتم إياه وخلته إياي ويلزم من ذلك ما قاله الموضح وهو أنه يشترط لجواز الوجهين تقديم الأعرف وأنه إذا تقدم غيره يجب الانفصال كما يلزم مما قاله الموضح ذلك فاكتف كل منهما بما ذكره عما ذكره الآخر إذا علمت ذلك علمت ما في صنيع الشارح فتأمل (قوله مع ثلاث ضمات) أي لازمات فلا يرد أن اجتماع ما ذكر موجود في أنلزمكموها ولم يفروا منه لأن ضمة الميم إعرابية وهي غير لازمة (قوله وكان أول الضميرين مجرورا) قال السنباطي إما فاعل كما مثله الموضح أو مفعول نحو الدرهم إعطاؤك إياه جود عليك ومنعك إياه بخل عليك ويجاب أيضا هو مأخوذ من قولنا صالكنه أشار إلى أنه خارج بقيد ثم وأنه غير منحصر اهـ وقال السنباطي لما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا للمنصوب وليس بمرادهنا قيد ذلك الشارح بما إذا كان (١٠٧) أولهما مجرورا فيخرج المنصوب كما خرج المرفوع إذ لو كان أولهما منصوبا والثاني مرفوعا لتعين في الثاني الانفصال كما تقدم الشارح ولو كان الأول مرفوعا ولا يكون إلا مستترا نحو زيد ضاربك فيجوز في الثاني الاتصال والانفصال قال الرضي وأما إذا كانا بعد الاسم والأول منهما مرفوع متصل ولا يكون مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله أيضا نحو ضاربك إياك اهـ وهذا يفهم أن المستتر سابق المنصوب وهو ظاهر لأنه في العامل ثم ظاهر كلامه الجواز على حد سواء (قوله ولا التفات لغيره) قال الدنوشري فيه رد على العيني فإن في كلامه خللا من جهة أنه ألف حبيك بياء مثناة تحتية بعد الباء وأنه قال إن حب مصدر أضيف إلى مفعوله وهو ياء المتكلم والكاف فاعله وأنه قال وفيه الشاهد حيث أتى بالانفصال مع اجتماع الضميرين وذكر أن الشاهد في صدر البيت لا في هذا وأنه نسب حبيك إلى أبي حيان وهو بريء منه وأنه أعرب الكاف فاعلا ويلزم على ذلك أن يكون ذلى حصرا وقد أعرب أيضا لقد كان جواب الشرط وإنما هو جواب القسم الذي آذنت به اللام والعجب منه حيث قال ذلك مع أنه قال في صدر كلامه واللام الداخلة على أداة الشرط تسمى الموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم إلى آخر كلامه فليتأمل (قوله لأنه خبر في الأصل الخ) قال الدنوشري هذا علل به بعضهم وعلل بعضهم أيضا بأنه منصوب بجائز التعلق والإلغاء وهو لا يكون معهما إلا منفصلا فكان انفصاله مع الإعمال أولى ورد هما الناظم في شرح الكافية بأنهما يقتضيان جواز الانفصال في الأول لأنه كان مبتدأ وذلك ممتنع بإجماع وما أفضى إلى ممتنع ممتنع (قوله أخي حسبتك إياه) قال الدنوشري أعرب العيني أخي منادى حذف منه حرف النداء وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى وكيف يناديه بالأخوة وهو يخبر أن تراخي صدره ملئ بالأضغان والإحن وإنما هو من باب الاشتغال فهو إما مبتدأ أو ما بعده خبر وإما مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده هكذا قال

(مرفوعا) بأن كان منصوبا أو مجرورا (فيجوز حينئذ في الضمير الثاني (الوجهان) المتقدمان وهما الاتصال نظرا إلى الأصل والانفصال هربا من توالي الصالين في نحو كلمتين (ثم إن كان العامل) في الضميرين المذكورين (فعلا غير ناسخ) كما في باب أعطى (فالوصل أرجح) لكونه الأصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه (كالهاء من) قولك المخصص في عبد (سلنيه) أو ملكتنيه وكالكاف من قولك لعبدك زيد سألتنيك ويجوز على مرجوح سلني إياه وملكتني إياه وسألني إياك ولكون الوصل أرجح لم يأت التنزيل إلا به قال الله تعالى (فسيكفيكهم الله أنلزمكموها أن يسألكموها) كل ذلك من الوصل (ومن الفصل) قوله ﷺ (إن الله ملككم إياهم) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات (وإن كان) العامل في الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين مجرورا (فالفصل أرجح) لا اختلاف على الضميرين سواء أكان الاسم العامل مصدرا (نحو عجبت من حبي إياه) حب مصدر مضاف إلى فاعله وهو ياء المتكلم وإياه مفعوله هذا من الفصل (ومن الوصل قوله) في الحماسة

لئن كان حبك لي كاذبا • (لقد كان حبيك حقا يقينا)

اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي للتقوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الأول بغير ياء والكاف مضاف إليها من إضافة المصدر إلى فاعله وحبيك الثاني بالياء وفيه الشاهد فإنه أتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي إياك أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المواليك إياه ومن الوصل قوله:

لا ترج أو تخش غير الله إن أذى • واقيكه الله لا ينفك مأمونا

فأتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله إياه (وإن كان) العامل في الضميرين (فعلا ناسخا) من باب ظن (نحو خلتنيه فالأرجح عند الجمهور الفصل) لأنه خبر في الأصل وحق الفصل قبل وجود الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم ذي اختار الانفصالا (كقوله:

أخي حسبتك إياه) وقد ملئت • أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

أى مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك أو مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين فى الاشتغال لامنادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والأرجاء النواحى جمع رجا كعصا والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد أيضا فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر والشاهد فى حسبتك إياه حيث فصل الضمير الثانى (و) الأرجح (عند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك النظم فقال والصالا اختار وحجتهان الأصل الاتصال وقد أمكن وجاء به التنزيل قال الله تعالى إذ يريكهم الله وورد به الشعر (كقوله

بلغت صنع امرئ بر إخالكه ⁂ إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

المسئلة (الثانية) من المسئلتين المستثناتين من القاعدة المذكورة (أن يكون) الضمير (منصوبا بكان أو إحدى أخواتها) سواء أكان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت المسئلة الأولى (نحو الصديق كنته أو كانه زيد) فيجوز فى الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفى الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور) فى الترجيح فى نحو خلتنيه فالأرجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما ورد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنه الدجال (إن يكنه فلن تسلط عليه) وإن لا يكنه فلا خير لك فى قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا ⁂ عن العهد) والإنسان قد يتغير

ثم شرع فى محترزات القيود المتقدمة فى المسئلة الأولى فقال (ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الأولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته) ولا يجوز ضربت إياه لما تقدم (ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثانى (غير أعرف) أى غير أخص (وجب الفصل) لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص فمع تقديم غير الأخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم ⁂ وقدم ما شئت فى انفصال ⁂ (نحو أعطاه إياك أو) أعطاه (إياى) فإن كلا من ضميرى المخاطب والمتكلم أخص من ضمير الغائب) (أو أعطاك إياى) لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب وأما قول عثمان رضى الله عنه ⁂ أراهنى الباطل شيطانا ⁂ فنادر والأصل أراهم الباطل إياى شيطانا والمعنى أرى الباطل القوم أنى شيطان وأجاز المبرد وكثير من

بعضهم وفيه تأمل اه وهذا البعض مكى كما نقل الزرقانى ذلك عنه بنصه (قوله كقوله تعالى إذ يريكهم الله) قال المصنف فى الحواشى فى الاستدلال بالآية نظر لأن المفعول الثانى ليس بخبر فهو من باب سلنيه وذلك لأن المفعول الأول إنما كسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثانى هو الذى كان مفعول الثلاثى ⁂ فإن قيل المفعول الثانى كان مبتدأ وهو مقرر للفصل كالخبر . قلنا لا نسلم أن رأى المنامية تتعدى إلى مفعولين (قوله صنع امرئ بر) قال الزرقانى يقال رجل برأى صادق وإخال بكسر الهمزة والقياس فتحها لأنه من خال يخال (قوله أو إحدى أخواتها) قال الدنوشرى فيه نظر فقد قال الإمام جلال الدين السيوطى فى همع الهوامع أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما فى البديع والغرة كقوله ليس إياى وإيا ⁂ ك ولا نخشى رقيبا انتهى وقال الزرقانى قال المصنف بتقييد ذلك فى لا يكون وليس بأن لا يكون الاستثناء فإن الفصل مهما واجب كما يجب مع إلا وقد نص على هذا التقييد فى الجامع اه من النكت وأقول فى مفهوم قوله أو إحدى أخواتها تفصيل خلاف ما يوهمه كلام الهمع الذى نقله الدنوشرى من تعين الفصل فى جميع أخوات كان ومن إطلاق القول فى ليس ولا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فليحرر (قوله سواء أكان قبله ضمير) قال السجاعى فيشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف وإلا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم وقدم الأخص ويظهر بملاحظة ما قدمناه (قوله وعند الناظم الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم هذا ما رجحه فى الألفية ورجح فى التسهيل والتفصيل وهو الفصل فى باب ظن والوصل فى باب كان وفرق بأن الضمير فى خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه فى كنته فإنه لم يحجزه إلا مرفوع والمرفوع جزء من الفعل فكان الفعل مباشر له فهو شبيه بهاء ضربته ولأن الوارد عن العرب من الانفصال فى باب ظن والاتصال فى باب كان أكثر وإذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فلكل الأول والثانى حكم باب أعطيت أن كان بعضها ظاهرا وكان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكما عطيت أو ثان وثالث فكظننت فليتأمل (قوله ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الأولى مرفوعا وجب الوصل) قال الزرقانى كان ينبغى للمصنف أن يذكر محترزه بالنسبة إلى الاسم وذلك لأنه إذا كان الضمير المقدم مرفوعا فإنه يجوز فى الثانى الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقانى أى من أنه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال إلا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير أعرف) قال الزرقانى ذكر المحترز أيضا بالنسبة إلى الفعل وأما بالنسبة إلى الاسم فلم يذكر محترز الأعرف وفى الرضى ما معناه إذا كان العامل مصدرا أو اسم مفعول أو اسم فاعل فاتصال الثانى شاذ إذا كان أزيد أو مساويا نحو ضربهوك وضربهوه (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الدنوشرى

القدماء تقديم غير الأخص مع الاتصال نحو أعطيتهموك ولكن الانفصال عندهم راجح (ومن ثم) بفتح الثاء المثلثة أى من هنا أى من أجل أنه يجب الفصل إذا تقدم غير الأعرف (وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة) بأن يكونا لمتكلم أو مخاطب أو غائب لأنه يصدق أن المتقدم منهما غير أعرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا • وذلك (نحو) قول العبد لسيده (ملكتنى إياى و) قول السيد لعبده (ملكتك إياك و) قول السيد إذا أخبر شخصا أنه ملك عبده نفسه (ملكته إياه) أن شرط جواز الاتصال تقدم الأخص (وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد فى) ضميرى (الغيبة واختلاف لفظ الضميرين) تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله:

• وقد يبيح الغيب فيه وصلا • وفى بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله)

لوجهك فى الإحسان بسط وبهجة • (أنالهماه قفو أكرم وارد)

بسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره فى المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وأنال فعل ماض متعد لاثنين أولهما ضمير التثنية الراجع إلى بسط وبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع إلى الوجه وأتى به متصلا والأكثر أنالهما إياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم مضاف إليه واحترز بالغيبة من ضميرى المتكلم وضميرى المخاطب فإنه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولى الضميرين فلا يقال علمتنانى ولا علمتلينا ولا علمتكماك وصح الاختلاف فى ضميرى الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيد أعطيتهاه وأعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد أعطيته إياه

(فصل) قد مضى فى تقسيم الضمير بحسب مواقع الإعراب (أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محل النصب والخفض) فتنصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذى تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز بتساو ورجحان الثبوت ورجحان الترك (فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ليس وجب قبلها نون الوقاية) لتقى الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر وتقى ما بنى على الأصل

يراد عليه ما قال الفراء وهو تعين الانفصال إلا أن يكون الأول مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهماك والغلمان أعطيتهموك ووافق الكسائى الفراء وزاد جواز الاتصال والانفصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو الدراهم أعطيتهن كن اه (قوله أى من هنا) أى من أجل ذلك التفسير الأول للإشارة إلى أن ثم مستعملة فى الإشارة إلى المكان القريب وإن كانت موضوعة للإشارة إلى البعيد فهو مجاز والتفسير الثانى لبيان أن من الداخلة عليها للتعليل وليس إشارة إلى بيان مجاز آخر مبنى على الأول وإن ثم استعملت فى التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وقد بيناه فى رسالة أحكام المجاز إلى أحكام تعدد المجاز (قوله وإفرادا الخ) قال الزرقانى أى أو إفرادا وتثنية أو إفرادا وجمعا أو تثنية وجمعا (قوله أولهما ضمير التثنية الخ) قال الزرقانى فيه نظر لأن قاعدة باب أعطى أن يكون المفعول الأول فاعلا من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالمناسب أن يكون الضمير العائد إليه هو المفعول الأول والضمير المثنى المفعول الثانى كما لا يخفى ويمكن أن يقال إن الشارح فهم أن الغرض هنا المبالغة فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه وأعرب الإعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فإنه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فإن الاختلاف فى ضميرى المخاطب ممكن فليكن ذلك كضميرى الغيبة المختلفين لفظا فيجوز فيهما الاتصال نحو علمتكماك فلتحرر المسألة فإن كلام الشارح يحتاج إلى تحرير (قوله لصحة تعدد الخ) قال السنباطى أى لأنه يصح أن يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميرى المتكلم وضميرى المخاطب فلا يصح فيه ذلك إذ مدلول أحدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغاير المدلولان بيان ذلك أن نا فى علمتنانى للمتكلم ومعه غيره والياء فيها للمتكلم وحده وهكذا
(قوله نون الوقاية) قيل الظاهر أنها حرف مبنى فإن زعم زاعم أنها حرف معنى فليبين المعنى الموضوع له اه وهو عجيب فإنها كلمة مستقلة بنفسها لم يبن منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها فى المغنى فى أوجه النون المفردة وقال إنها تسمى نون العماد أيضا وذكرها المرادى فى الجنى الدانى فى حروف المعانى وعبارته النون لها فى الكلام مواضع كثيرة وإنما أذكر هنا أقسام الذى يعد من حروف المعانى وهى أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا أمر ظاهر لكن قد يكبو الجواد (قوله لتقى الفعل الخ) قال الزرقانى استشكل ذلك بأن الفعل لم يصن من الكسر نحو لتضربين ونحو قل ادعوا وأجيب عن الأول بأن الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر فى وسط الكلمة وعن الثانى بما قاله الرضى من أن الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة للساكنين إذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين فى نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو لتضربين

أى يقوى وأكرمى وقال الدنوشرى أوضح منه قول ابن المصنف فإذا اتصلا بالفعل وجب أن يلحق قبلها نون تقى الفعل كسرة الإتباع لأنها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها فى الأسماء فلم تلق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تفعلين فإنها لا تشبه الجر لأن ياء المخاطبة مختصة بالفعل فصانوا الأفعال عن كسرة ياء المتكلم بإلحاق نون الوقاية قال المحشى شيخ الإسلام زكريا هو ظاهر فى غير المعتل أما فيه نحو دعانى ورمى فلا كسرة فيه فكان ينبغى أن يقال الحق المعتل بغيره طردا للباب أو تحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما أن الإعراب كذلك فإنه يظهر تارة ويقدر أخرى اه وقوله والمقدرة أى ما كان حقها أن تقدر وفيه تأمل والتعليل المذكور لم يرتضه الناظم رحمه الله قال لأن الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم لأن ياء المتكلم فضلة فهى فى تقدير الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فإنها عمدة ولأن ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التى قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو ربى أكرمن وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك وإنما سميت نون الوقاية لأنها وقت محذورين فى فعل الأمر ولو اتصل بالياء دونها أحدهما التباس ياء المتكلم والثانى التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبا ليدل لحاقها على نصب الياء ولحقت أن وأخواتها جوازا لشبهها بالأفعال ونقل السيوطى عن الناظم أنها سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم إذ لو قيل فى ضربنى ضربى لالتبس بالضرب وهو العسل الأبيض الغليظ اه وما ذكره شيخ الإسلام فى تقدير الكسرة فى نحو دعا ذكره الرضى فإنه قال ودخولها فى نحو أعطانى ويعطينى إما طرداً للباب وإما لكون الكسرة مقدراً على الألف والياء لولا النون كما فى عصاى وقاضى وقوله أو شبهه قال الزرقانى أى كاسم الفعل فإن قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك ونزال . فالجواب أن المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه له فى كونه يوجد عند ياء المتكلم ويزول عند عدمه كما أن الجر يوجد عند عامله ويزول عند عدمه ولو كسر دراك مثلا لأجل الياء لكان يقدر أن حركة البناء زالت وهذه الموجودة لأجل الياء (قوله إن قدرتهن أفعالا) قال اللقانى هذا الشرط ظاهر فى حاشا دون ماخلا وماعدا إذ الظاهر فى ذلك أن ما مصدرية لا زائدة وما المصدرية لا يليها إلا الفعل (قوله والمثال الأول شاذ) قال الدنوشرى شذوذه أنه غير مأخوذ من غير الثلاثى وهو افتقر اه وقال الزرقانى أى لأنه لم يصنع من الثلاثى وهذا مذهب الأكثرين قال المرادى وليس من الشاذ ما أفقره خلافا لأكثرهم لثبوت فقر وفقر بمعنى افتقر ولا حجة فى قول من خفى عليه ما ظهر لغيره (قوله إذ ذهب القوم الخ) قال الزرقانى إذ هنا للمفاجأة وغرض الشارح مدح نفسه بأنه من الكرام ولذلك لم يقل إذ ذهب القوم ليسى بل وصفهم بأنهم كرام

وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل (فأما الفعل فنحو دعانى) فى الماضى (ويكرمنى) فى المضارع (وأعطنى) فى الأمر وهذه الثلاثة ملازمة الفعلية (وتقول) فيما تردد بين الفعلية والحرفية (قام القوم ما خلانى وما عدانى وحاشانى) بنون الوقاية (إن قدرتهن أفعالا) فإن قدرتهن أحرف جر وما زائدة أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال :

(تمل الندامى ما عدانى فإننى) * بكل الذى يهوى نديمى مولع

والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل فى الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبر ان والمعنى تمل الندامى ملا لا يجاوزنى إلى غيرى وأما أنا فلا أمل فإنى مغرى بكل ما يهواه نديمى (وتقول) فى المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والأصح الفعلية (ما أفقرنى إلى عفو الله وما أحسننى إن اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الأول شاذ والثانى منقاس (و) تقول فى المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والأصح الفعلية قام القوم ليسنى (قال بعضهم) وقد بلغه أن إنسانا يهدده (عليه رجلا ليسنى) حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الأمر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره (أى ليلزم رجلا غيرى) وهذا مبنى على جواز إغراء الغائب وهو شاذ لأنه ليس أمره بفعل وضع للأمر بل بفعل مقرون بلام الأمر كما أن النهى بفعل مقرون بلا فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهى لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الأمر لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغى أن ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون فى نحو ما أحسننى هو قول البصرى وهو مبنى على أن أفعل فى التعجب فعل ماض (وأما تجويز الكوفى ما أحسنى) بحذف نون الوقاية سماعا كما فى شرح الكافية (فمبنى على قوله أن أحسن ونحوه) فى الوزن من أفعال التعجب (اسم) بدليل تصغيره سمع ما أحيسنه ورد بأن التصغير فيه شاذ وأما تجويز بعضهم ليسى بحذف نون الوقاية من ليس لوروده فلا يعول عليه (وأما قوله) وهو رؤبة

عددت قومى كعديد الطيس * (إذ ذهب القوم الكرام ليسى)

(قوله وأما نحو تأمروني وتحاجوني الخ) قال الزرقاني فيه إشارة إلى أن نون الوقاية واجبة في المضارع سواء اتصلت به نون الرفع أم لا خلاف ما عليه ابن الحاجب من أنها غير واجبة مع نون الرفع وأما نون الضمير ونونا التوكيد فهي واجبة معهما فلا نزاع قال الرضي ودخولها مع نون الإعراب نحو يضربونني ونون التوكيد نحو اضربنني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وضربتني لكون نون الإعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه (١١١) يوهم كما قاله الشهاب القاسمي أن الجواب إنما يحصل بناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لأنه إذا قيل المحذوف نون الوقايا حذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها وإلا فلا حذف فلم يتحقق نصب الفعل الياء بدون النون ولا حاجة للقول بأنه لا حاجة في مثل هذا الفعل إلى نون الوقاية لحصول الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لأن نون الرفع من الفعل فكسرها ككسره فليتأمل (قوله تدلكي) قال الزرقاني من الدلك (قوله وقيل الخ) قال الدنوشري هذا الخلاف لا ثمرة له (قوله بلا أثر) إن أراد لفظا وتقديرا فممنوع أو لفظا فقط فمسلم لكنه لا يضر إذ كثيرا ما يكون الأثر مقدرا نحو لتبلون (قوله بمعنى أدركني الخ) هو حال من دراكني وما بعده والباء للملابسة (قوله لحياتي) اللام بمعنى عند أو التعليل والمفعول محذوف أي صالحا (قوله فياليتي إذا الخ) إذا ظرف متضمن معنى الشرط وما زائدة وكان تامة ووجدت خبر ليت أو وجدت جواب وجملة إذا وشرطها وجوابها خبر ليت (قوله لأجل الهزال) قال الزرقاني أي الناشئ له عن عدم الأكل لذهاب ما بيده من المال لأجل الكرم (قوله ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس) قال السنباطي أي من أن عبارة أبيه تفيد أن لعلني نادر مع أنه كثير كما تقدم اه وقال الشهاب القاسمي في تغليطه يعني الناظم بمجرد ما ذكره يعني المصنف من أن ليتي ضرورة عند سيبويه وجائز عند الفراء نظر وهذا خلاف الإنصاف لأن مجرد مخالفة هذا الإمام لسيبويه والفراء لا يقتضي الغلط لأنه كثيرا ما يخالفهما وهو أهل لمخالفتهما لأنه إمام مجتهد في العربية وكذا في تغليطه في لعل

بغير نون (فضرورة أشار لها الناظم بقوله * وليسي قد نظم) والعديد كالعد يقال هو عديد الثرى أي عدد الثرى والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما أشار إليه الناظم بقوله * وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية (وأما نحو تأمروني وتحاجوني) بتخفيف النون في قراءة نافع (فالصحيح) عند سيبويه (أن المحذوف نون الرفع) والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله * أبيت أسري وتبيتي تدلكي * ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة أبي عمرو نحو يأمركم فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره وأسقطه من شرحه وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين واستدلوا له بأوجه أحدها أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف وثانيها أن نون الرفع علامة الإعراب فالمحافظة عليها أولى وثالثها أن نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه (وأما اسم الفعل) المزيد على النظم فنحو دراكني وتراكني) بكسر الكاف فيهما (وعليكني) بفتحها في الأول (بمعنى أدركني) بقطع الهمزة (و) الثاني (بمعنى اتركني و) الثالث بمعنى (الزمني) بوصل الهمزة فيهما (وأما ليت) المشار إليها بقول النظم * وليتني فشا فنحو ياليتني قدمت لحياتي) وإنما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها (وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحيرا الراهب في شأنه

فياليتي إذا ما كان ذاكم * ولجت وكنت أولهم ولوجا

بإسقاط نون الوقاية من ليتي (فضرورة عند سيبويه) لأنه يوجب ليتني بإثبات نون الوقاية (وقال الفراء يجوز) اختيارا (ليتني) بإثبات النون (وليتي) بحذفها (وأن نصبها لعل) المشار إليه في النظم بقوله ومع لعل اعكس (فالحذف) لنون الوقاية (نحو لعلي أبلغ الأسباب أكثر من الإثبات) لها (كقوله) وهو حاتم بن عدي الطائي وقيل حطائط بن يعفر أخو الأسود النهشلي يخاطب امرأة عذلته على إنفاقه ماله

(أريني جوادا مات هزلا لعلني) * أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

والمعنى أريني جوادا مات لأجل الهزال أو بخيلا مخلدا لم يمت لعلني أرى ما ترين وحاصله أن إنفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا إمساكه يخلد البخيل في الدنيا (و) إثبات النون في لعلني (هو أكثر من) حذفها في (ليتي وغلط ابن الناظم) في شرح النظم في النقل (لجعل ليتي نادرا) مع أنه ضرورة عند سيبويه كما تقدم (و) جعل (لعلني ضرورة) مع أنه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الأول تابع لأبيه في قوله وليتي ندرا ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وإنما كان الأكثر في لعل التجرد لأنها شبيهة بحروف

الجر فى تعليق ما بعدها بما قبلها كما فى قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فإنها شبيهة بالفعل فى تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها (وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل وإليها أشار الناظم بقوله وكن مخيرا * فى الباقيات (وهى إن) المكسورة (وأن) المفتوحة (ولكن وكان فالوجهان) على السواء فالإثبات نظرا إلى شبهها بالأفعال المتعدية فى عمل النصب والرفع والحذف نظرا إلى كراهية اجتماع الأمثال فلما تعارض الترجيحان تساقطا واستوى الأمران (كقوله) وهو قيس بن الملوح:

(وإنى على ليلى لزار وإننى * على ذاك فيما بيننا مستديمها)

فأتى مع أن بنون الوقاية ثانيا وجردها منها أولا وزار خبر إن وهو بزاى ثم راء منقوص من زريت عليه زراية إذا عتبت عليه والمعنى وإنى لعاتب على ليلى وإنى مستديمها على ذلك العتب وكقول امرئ القيس * كأنى لم أركب جوادا للذة * ويجوز كأنى وكقوله تعالى ولكنى أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر * ولكننى من حبها لعميد * (وإن خفضها حرف فإن كان) ذلك الحرف (من أو عن وجبت النون) قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لأنه الأصل فى البناء (إلا فى الضرورة) فلا تلحقها النون وإلى ذلك أشار بقوله فى النظم: واضطرارا خففا * منى وعنى بعض من قد سلفا

(كقوله أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى)

بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه اليأس بالياء المثناة تحت (وإن كان) الخافض لياء المتكلم (غيرهما) أى غير من وعن (امتنعت) نون الوقاية (نحو لى وبى) مما هو على حرف واحد (وفى) بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة أحرف (وخلاى وعداى وحاشاى بفتح الياء فيهن وإنما امتنعت النون فى لى وبى لأنهما مبنيان على الكسر وأما فى فلأنه وإن كان مبنيا على السكون فإن سكونه الأصلى لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء فى الياء وأما خلاى وعداى وحاشاى فإن الألف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل أن لا تلحقهن نون الوقاية إذا قدرن أفعالا ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فإنها لاحظ لها فى ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الألف (قال) الأقيشر واسمه المغيرة بن الأسود لقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر

(فى فتية جعلوا الصليب إلههم * حاشاى إنى مسلم معذور)

بعين مهملة وذال معجمة أى مقطوع العذرة وهى قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر (وإن خفضها مضاف فإن كان) المضاف (لدن أو قط أو قد) مما آخره ساكن (فالغالب الإثبات) لنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز الحذف فيه قليلا) لأن لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق (ولا يختص) الحذف (بالضرورة) كما قال ابن مالك (خلافا لسيبويه) لما سيأتى (وغلط ابن الناظم) فى شرح النظم (فجعل الحذف فى قد وقط أعرف من الإثبات) والصواب العكس كما مر (ومثالها) أى الحذف والإثبات فى لدن وقط وقد (قد بلغت من لدنى عذرا قرئ مشددا) على الإثبات (ومخففا) على الحذف والتشديد وهو الأكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية أبى بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وأبو بكر (و) روى (فى حديث النار) بالإضافة (قطنى قطنى) بنون الوقاية (وقطى قطى) بحذفها والنون أشهر حفظا للبناء على السكون (وقال) حميد بن مالك الأرقط (قدنى من نصر الخبيبين قدى) بإثبات نون الوقاية فى الأول وحذفها فى الثانى وزلك أن تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قد بإسكان

بمجردما قرره قبل من قوله وأن نصبها له إلخ فيه نظر ظاهر لمثل ما قلناه فليتأمل (قوله بقية أخوات) قال الدنوشري لو حذف بقية كان أحسن وقد يقال الإضافة بيانية وهو مأخوذ من الشارح (قوله وهى أن إلخ) قال الدنوشرى إذا اتصلت نون الوقاية بإن وأن ولكن وكأن فالأمر ظاهر وإذا قيل إنى قائم مثلا بنونين فقط فاختلف فى المحذوفة فقيل هى الأولى لأنها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف وقيل إنها الوسطى لأنها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير غالبا وقيل هى الأخيرة لأنها التى بها تنامى الثقل أفاده ابن الصائغ (قوله محافظة على بقاء السكون) هذا التعليل ربما يشكل على حاصل كلام المصنف من أن الحذف فى من وعن ضرورة وفى قد وقط قليل لا ضرورة إذ مقتضى التعليل كونه ضرورة فى الجميع إلا أن يفرق بأن من وعن حرفان والحروف لا يليق بها التصرف بتغيير أواخرها بخلاف الأسماء (قوله لأنهما مبنيان على الكسر) قال الزرقانى أى وحيث كانا مبنيين عليه فلا محل للنون فإن قيل اسم الفعل نحو دراك ونزال مبنى على الكسر مع أن النون واجبة فيه . فالجواب أن اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل عومل معاملته فوجب فيه النون (قوله وزلك أن تقول لا شاهد فيه إلخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قد تأكيدا لقد والياء فيه

(قوله وذلك مستفاد) قال الزرقاني أي الحكم المتقدم (قوله وعلم منه أن قدالخ) قال الزرقاني أي من كلام الموضح حيث قال وأن خفضها

(هذا باب العلم) (قوله وهو اسم يعين مسماه) قال العلامة اللقاني صادق بعلم الجنس إذ تعيينه لمسماه بغير قيد كما يصرح به اه قال الشهاب القاسمي فإن أراد في الألفية بقول اسم يعين المسمى الخ تعريف علم الشخص فقط فهو غير مانع لدخول علم الجنس وإن أراد تعريف العلم مطلقا ففيه اعتراف بأن علم الجنس يعين المسمى مطلقا وإذا كان يعين المسمى فهو معرفة أيضا فيرد على قوله آخر الباب كعلم الأشخاص لفظا وهو عم . فإن قيل كلا الاعتراضين مدفوع لأن المصنف لا يسلم أنه يعين المسمى مطلقا لقوله كعلم الأشخاص لفظا وهو عم * قلنا ثبت بالدليل أنه يعين المسمى مطلقا كما يأتي آخر الباب وقال الزرقاني هذا التعريف لا يشمل علم الجنس لأن تعيين هذا تعيين مطلق وذاك تعيين مثل تعيين ذي الأداة في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك كلامه فيما يأتي فإن قيل هو شامل لبعض أفراد النكرة كشمس وقمر فإنهما يعينان مسماهما تعيينا مطلقا فالجواب أن المراد التعيين بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل مما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى ولم يغلب في بعض الأفراد دون بعض (١١٣) لعدم وجود ذلك اه وقال السنباطي قوله يعين مسماه يعني يدل على أن مسماه متعين وإلا فقد يعترض بأن مسماه معين فيلزم على هذه العبارة تحصيل الحاصل أو أن مسماه عين بعد إبهام وهو باطل وقال أيضا يخرج منه العلم العارض الاشتراك كزيد مسمى به كل من جماعة فإنه لا يدل على مسماه حينئذ إلا أن يقال هو دال على ذلك في الأصل وعروض ذلك به لا عبرة به (قوله تعيينا مطلقا) قال السنباطي لم يقل الشارح احترازا عن التعيين في الذهن لأن المصنف يرى أن لا تعيين إلا في الخارج كما سيأتي ذلك وأن التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بأن دلالته على تعيين مسماه ليست مطلقة بل بقرينة الوضع وجوابه ما أشار إليه الشارح بقوله بل بمجرد الوضع أو الغلبة وحاصله بأن المراد بالإطلاق بقرينة قوله وخرج الخ عدم احتياجه في دلالته على تعيين مسماه إلى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فإن الاحتياج إلى قرينة الوضع موجودة في كل من الحدود والمخرج المذكور ولكن في عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لأن دلالة الإعلام بالغلبة على تعيين مسماها بالوضع وإن كان غير الوضع الأول فليتأمل (قوله فإن لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع الخ) قال السنباطي وأول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل على تعيين مسماه بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفته لمقصوده خارج بذكر التعيين كما لا يخفى مردود إذ لا دلالة له على تعيين أصلا وإنما هو كلي لم يوجد من جزئياته إلا هذا الجزئي المخصوص (قوله فإن أنت الخ) قال السنباطي إيضاح هذا المحل يحتاج إلى تقديم مقدمة هي أن اللفظ قد يكون جزئيا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا كليا استعمالا أما القسم الرابع وهو لفظ جزئي وضعا كلي استعمالا فمحال لاستحالة كون جزئي آلة الملاحظة كلية والقسم الثالث هو الألفاظ الكلية الموضوعة لمفاهيمها الكلية كالإنسان وضعه لمفهوم كلي واستعماله كذلك فإنه وضع ملاحظا بوضعه القدر المشترك بين الإفراد

الدال ثم ألحق ياء القافية لا ياء الإضافة وكسر الدال لا لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين وأرادبهما عبدالله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب وقيل هما عبدالله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على إرادة الجمع وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم :

وفي لدني لدني قـــــل وفي * قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي

وعلم منه أن قد وقط بمعنى حسب لأنهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا (وإن كان) المضاف (غيرهن) أي غير لدن وقط وقد (امتنعت) نون الوقاية (نحو أبي وأخي) لعدم السكون

(هذا باب العلم)

بفتح العين واللام (وهو نوعان جنسي وسيأتي) آخر الباب (وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع والغلبة وإليه أشار الناظم بقوله: * اسم يعين المسمى مطلقا * فخرج بذكر التعيين النكرات) كرجل فإنها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فإن لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي (و) خرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فإن تعيينها لمسمياتها) ليس تعيينا مطلقا بل هو (تعيين مقيد) إما بقرينة لفظية أو معنوية (ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلا إنما يعين مسماه ما دامت فيه أل فإذا فارقته فارقه التعيين) ونحو الذي إنما يعين مسماه بالصلة ونحو أنا وأنت وهو إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فإن أنت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فإذا جعل صالحا لكل

شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي (ونحو هذا إنما يعين مسماه مادام حاضرا) فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فإن ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بذلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة اه (وكذا الباقي) من المعارف فنحو يارجل لمعين إنما يعين مسماه بالقصد والإقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل إنما يعين مسماه بالمضاف إليه فإذا فارقه فارقه التعيين

﴿ فصل ﴾ (و) العلم الشخصي (مسماه نوعان) أحدهما (أولو العلم من المذكرين كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضا أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة (والمؤنثات كخرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة وهي أخت طرفة ابن العبد لأمه قال أبو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى اه (و) الثاني (ما يؤلف كالقبائل) جمع قبيلة والأحياء جمع حي (كقرن) بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد وإليه ينسب أويس القرني رضي الله عنه ومن قال إنه منسوب إلى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها (والبلاد) جمع بلد (كعدن) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه والبغال كدلدل والحمير كيعفور وكلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم (والإبل) اسم جمع (كشذقم) علم لفحل من فحولة الإبل كان النعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشذقية (والبقر) اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الأخيرة علم بقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة أيضا وأصل هذا المثل أن عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا فباءت كل منهما بالأخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم لعنز لبعض نساء العرب (والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكلب وذكر في النظم سبعة أعلام وثامنهم علم الكلب فقال: ... كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق • وشذقم وهيلة وواشق

وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

﴿ فصل ﴾ وينقسم العلم بحسب الوضع (إلى) قسمين أحدهما (مرتجل) من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كأنه مأخوذ من قولهم ارتجل الشيء إذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى (وهو) في كلام

واستعماله بإطلاقه على كل حصة حصة من ماصدقاته قلت أو كثرت باعتبار اشتمالها عليه وبإطلاقه على جملتها كذلك والأول هو العلم كما لا يخفى عليك بما ذكر والثاني المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات ومعنى كون وضع كل منها كليا أن الواضع تعقل أمرا مشتركا بين أفراد اشتراكا تواطؤ ثم عين اللفظ بإزائها ليطلق على كل منها بدلا عن الآخر إطلاقا يحصل معه التعيين بقرينة فأنا مثلا موضوع لمطلق متكلم على البدل والقرينة المعينة له التكلم وأنت موضوع لمفرد مذكر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع لمشار إليه مفرد والقرينة المعينة له الإشارة الحسية والذي موضوع لمفرد مذكر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين المخاطبين والقرينة المعينة له الإشارة العقلية . إذا تقرر ذلك ظهر لك أن التعيين بكل في أنت وهذا المقيد للعموم المراد به العموم البدلي لا الشمولي (قوله فهو غير معرفة مجازا) لعل مراده غير معرفة معنى وإن كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لا أنه نكرة لفظا وكذا يقال في كلامه بعد في اسم في الإشارة ﴿ فصل ﴾ (قوله من المذكرين الخ) قال العلامة اللقاني هذا التبيين يبطل ما لأجله عدل عن أولي العقل إلى أولي العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه (قوله وهو أيضا أبو قبيلة) قال السنباطي في هذه العبارة شيء اه أي لأن قوله هو أيضا أبو قبيلة لا يقابل لرجل لأن أبا القبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول منقول عن اسم النهر الصغير لجماعة من الناس سموا به منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالقبائل) قال اللقاني لا يخفى أنها من أولي العلم إذ القبيلة نوع من الناس فلو قال ما يؤلف من غيرهم لأجاد (قوله كشذقم) قال الزرقاني هو بالذال المعجمة قاله مكي في حاشيته اه وقال المصنف في الحواشي بالشين المعجمة والدال المهملة فعلل من الأوزان النادرة التي أهمل سيبويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة أنه من الشدق والأشدق العظيم الشدق كما هي زائدة في الدجمم وهو البليغ الدجاجة ولهذا أكد به الشجاع في قوله والشجاع الشجعما اه وصنيع القاموس يقتضي أنه بالدال المهملة وأن الميم أصلية لأنه ذكره في فصل الشين من باب الميم (قوله باءت عرار) في الصحاح أبو زيد باء الرجل بصاحبه إذا قتل به (قوله بكحل) في حاشية الصحاح لابن بري كحل علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهند ﴿ فصل ﴾ (قوله إلى قسمين) جعل بعضهم العلم بالغلبة قسما ثالثا ليس بمنقول ولا مرتجل وقال المنقسم إليهما إنما هو العلم الوضعي وقد يدعى أن تعريفهم المنقول بأنه ما استعمل قبل العلمية في غيرها يشمل هذا القسم

(قوله وفقعس) كذا مثل الزمخشري قال المصنف وقال الخوارزمي الفقعس الرجل الشديد فهو على هذا منقول وعيب قال الدنوشري قال بعض شراح المفصل ومحبب مفعل من الحب كمقر ومفر ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لفقد تركيب م ح ب ووجود ح ب ب وهو اسم رجل وموهب اسم رجل وقيل موضع وقياسه كسر عينه لفقد مفعل بما فاؤه واو وفي التنزيل موعدكم يوم الزينة وكذا الكلام على موظب وهو اسم بقعة والرواية ترك صرفه ومكوزة قياسه قلب واوه ألفا كمفازة وقد نقل أنه اسم رجل غير منصرف للعلمية والتأنيث وحيوة أبو رجاء وشذوذه من جهة قلب لامه التي هي ياء إلى الواو من غير علة وليس في الكلام حيوت وفيه حييت ثم إنهم عدلوا به إلى أصل مرفوض وهو ترك الإدغام عند اجتماع الياء والواو والأولى ساكنة كما في سيد وميت ولو بنيت فعلة من حي لقلت حية وعن أبي العباس أنه إنما صح مكوزة لأنه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرا أو زمانا أو مكانا أو نحو ذلك مما يعل لإعلال الفعل اه وفي التسهيل المرتجل إما مقيس وإما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو تصحيح ما يعل (١١٥) أو إعلال ما يصحح اه فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله استعمل قبل العلمية الخ) بأنه لا بد في العلم من أن يستعمل وعبارة السعد العلم ما وضع لمسمى فيه إشعار بمشخصاته وظاهرها عدم اشتراط استعماله وقال الشهاب القاسمي في شرح المطالع إن المرتجل ما نقل لا لمناسبة بين المنقول إليه والمنقول عنه وعليه يظهر القول بأن الأعلام كلها مرتجلة وأما على ما فسر به المصنف المرتجل فهو مشكل جدا للقطع بأن من الأعلام ما استعمل قبل العلمية لغيرها وقال الدنوشري هو تعريف غير مانع لأنه يدخل فيه ما استعمل من أول الأمر علما ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضا المعرف المنقول فيما يأتي بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها فيكون غير مانع ولو قال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لسلم الحدان كما قال ابن مالك في الكافية

وإن خلا من سابق استعمال * كذحج فانسبه لارتجال

وقال اللقاني قوله لغيرها أي في غير العلمية واللام في العلمية لتعريف الحضور فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كأسامة علما للشخص (قوله للفرس) قال الدنوشري هو غير مقصور عليه فقد ذكر الموضح في شرحه على الألفية أنه علم لرجل أيضا اه (فائدة) قال الرضي وسيبويه جعل أباجاد وهوازا وحطيا بياء مشددة عربيات فهي إذن منصرفة وجعل سعفص وكلمن وقرشات أعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وإنما جعل الأول عربية لأن أباجاد مثل أبي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل أي مات وحطي من حط يحط قال المبرد يجوز أن تكون كلها أعجميات قال السيرافي لا شك أن أصلها أعجمية لأنها قد يقع بها تعليم الخط السرياني وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفهما من حيث كونها علامة اللفظ إذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون أي هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كاصمت لبرية) اصمت بكسر الهمزة والميم مع أن المسموع في الأمر الضم إما لأن مضارع فعل يجيء عند بعضهم مكسور العين

سيبويه على وجهين أحدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يأت من ذلك إلا فقعس وهو أبو قبيلة من بني أسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الأمر علما) وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه (كأدد) علما (لرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير وذكر سيبويه أنه من الود من مادة ودد فأصل همزته الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما (وسعاد) علما (لامرأة) لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ما له نظير في أبنية الأسماء والشاذ ما لا نظير له فالأول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فإن نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس والثاني نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة (و) إلى (منقول وهو الغالب) في الأعلام (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله) إما أن يكون (من اسم) جامد والاسم الجامد (إما) أن يكون (لحدث) أي مصدر (كزيد) فإنه في الأصل مصدر زاد يزيد زيدا أو زيادة (وفضل) وهو في الأصل مصدر فضل يفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أي ذات (كأسد) فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس (وثور) بالمثلثة فإنه في الأصل الفحل من البقر (وإما) أن يكون (من وصف) وذلك الوصف (إما لفاعل كحرث) فإنه في الأصل اسم فاعل من حرث يحرث (وحسن) بفتح المهملتين فإنه في الأصل صفة مشبهة من حسن (أو لمفعول كمنصور) فإنه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد (ومحمد) فإنه في الأصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد (وإما) أن يكون (من فعل) مجرد عن الفاعل وذلك الفعل (إما ماض كشمر) بتشديد الميم للفرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام (أو أمر كاصمت لبرية) قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الأمر الضم لأن الأعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه وإما أن يكون نقله من حرف كأن يسمى رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي في

ومن سمومها قال ابن الحاجب وإما لأن الأعلام كثيرة مايغير لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول فى ذلك فى حاشيتنا على الفاكهى (قوله كأطرقا) قال الدنوشرى هو من جملة بيت هو: على أطرقا باليات الخيا م إلا الثمام وإلا العصى وعلى أطرقا متعلق بعرفت فى البيت قبله وباليات الخيام منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء والخبر على أطرقا وإلا الثمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والخيام جمع خيمة والثمام نبت يسد به جوانب الخيمة والعصى هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من شجر وهى أعواد تنصب فتظل (قوله وعن سيبويه الخ) قال الدنوشرى ينافى ذلك ظاهرا قول الموضح فى شرح الألفية وهو ظاهر كلام سيبويه اه وقال السنباطى ولايعترض على هذا النقل بما نقل عنه وهذا لاينافى ماتقدم من قول الشارح وهو فى كلام سيبويه الخ (فصل) (قوله وينقسم العلم إلى مفرد الخ) لايخفى أن المصنف خالف ترتيب النظم فى هذا المقام إذ الناظم قدم تقسيم العلم إلى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذى قبله ولعل وجه صنيع الموضح أن من تتمة التقسيم إلى الاسم الخ أنهما إذا كانا مفردين يضاف الأول إلى الثانى وهذا فرع عن معرفة أن العلم يكون مفردا وغيره فناسب تقسيمه أولا إلى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للشاطبى كما بيناه فى حواشى الألفية ناسب تقديم التقسيم إلى منقول ومرتجل على هذا التقسيم أيضا فتدبر ولاتغفل عن دقائق المصنف فى مخالفته للنظم فى الترتيب الذى أغفل الشارح بيانه (قوله وإلى مركب) قال اللقانى هذا القسم دخوله فى العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة إذ المركب مادل جزؤه على جزء معناه ولاشىء من الأعلام كذلك فهى كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هى عنه مجازا اه وفيه أن ماذكره من تعريف المركب (١١٦) إنما هو بالاصطلاح المنطقى كما حررناه فى حاشية الفاكهى فى بحث الكلمة (قوله وهو ثلاثة أنواع الخ) قال السنباطى اعترضه أبو حيان بأن ثم أشياء كثيرة سمى بها فصارت أعلاما وهى مركبة وقد عريت من إسناد وإضافة ومزج كإذا سميت بما تركب من حرفين نحو إنما أو حرف واسم وأجاب ناظر الجيش بأن المراد ذكر العلم الذى استعملته العرب ووقع فى كلامها ولاشك أن الوقع فى كلامهم إنما انقسم إلى الأقسام التى ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لايقتضى عدم ذكره وإهمال حكمه وقد ذكر الناظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية ولم تستعمله العرب كما يأتى وقد تعرض فى باب مالاينصرف من التسهيل لذلك فقال فى باب التسمية بلفظ كائن ما كان لما سمى به من لفظ يتضمن إسنادا أو عملا أو إتباعا أو تركيب حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولايضاف ولايصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجملة ويعرب ماسوى ذلك ثم نقل إعرابه فراجعه. وهذا الجواب الذى أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحوه المرادى فى شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو أن ماذكره أبو حيان مشبه بتركيب الإسناد فاكتفى بذكر تركيب الإسناد لأن هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق إذ القوم فى تقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب حصروا المركب فى الأقسام الثلاثة فعلم أن المركب سواء كان علما أو لا محصور فيها ويبقى الكلام فى المركب العددى والظاهر أنه من المزجى وإن كان تعريف المزجى لايتناوله بحسب الظاهر وسيأتى أنه إذا سمى به يحكى فهو وارد على حكم المزجى الذى ذكره المصنف والناظم وقال اللقانى قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمى قلت يجوز أن يريد شيخنا فسح الله تعالى فى مدته بوجه النظر عدم الانحصار فى الثلاثة لأن الاسم العامل عمل الفعل مع معموله نحو ضرب زيد أو حسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء على أن المراد الإسنادى الأصلى بدليل قوله وحكمه الحكاية وإلا فلا حكاية هنا ولأن التابع مع متبوعه كما سيأتى من أقسام المركب وهو خارج عن الأقسام الثلاثة بلا نزاع اه وقوله وإلا فلا حكاية هنا مبنى على كلام الرضى الآتى وهو مخالف لما مر عن التسهيل والمرادى وكذا قوله ولأن التابع مع متبوعه الخ فتأمل (قوله مركب إسنادى) قال اللقانى ومثله المركب العددى نحو خمسة عشر قال الشهاب القاسمى قضيته أنه يحكى بعد العلمية وفى الرضى فى باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليحرر اه ويأتى كلام الرضى قريبا

شرح المفصل (وإما) أن يكون (من جملة) وتلك الجملة (إما فعلية) فاعلها ظاهر (كشاب قرناها) أى ذؤابتا شعرها أو فاعلها مضمر بارز كأطرقا أو مستتر كيزيد من قوله بنى يزيد بضم الدال (أو اسمية كزيد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قاله فى شرح التسهيل (ولكنهم) أى النحاة (قاسوه) على ماسمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وماذكره من تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو فى ذلك تابع للناظم فى قوله:

ومنه منقول كفضل وأسد • وذو ارتجال كسعاد وأدد

(وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة) لأن الأصل فى الأسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مرتجلة) لأن الأصل عدم النقل وما وافق وصفا أو غيره فهو اتفاق لامقصود

(فصل) (وينقسم) العلم باعتبار ذاته (أيضا إلى مفرد) من التركيب (كزيد) وأدد (وهند) وسعاد (وإلى مركب وهو ثلاثة أنواع) وذلك أنه إما (مركب إسنادى) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى

(قوله وهذا النوع مبني) لا يخفى أن كونه مبنيا قول مغاير للأول بأنه محكي وكيف يجعل هذا توطئة لقول المصنف وحكمه الحكاية (قوله المصنف وحكمه الحكاية) أي على الأصح فهو معرب تقديرا لكن قال السيد في حواشي المتوسط ما نصه جعل الشارح مثل تأبط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق أن الجملة من حيث إنها جملة قبل جعلها علما مبنية بل هي حد منها وإنما من مبنى الأصل وإن كانت أجزاؤها معربة وإذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لأن يجرى الإعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الأخير من تأبط شرا مفعولا بالإعراب المحكي للدلالة على الفضلية امتنع ظهور الإعراب فيه لفظا فصار إعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي التعذر اهـ فكأن الشارح تبع كلام صاحب المتوسط وقال الرضي والمركب قبل العلمية إن كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربا مستحقا لإعراب معين لفظا أو تقديرا وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعين وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب المعين إن كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الأول على البناء إن كان في الأصل مبنيا كما في الفعلية وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو أزيد وهل زيد ولزيد إذ الأسماء بعد هذه الأحرف مبتدأة في الظاهر قال سيبويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية إذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو إن زيدا وما زيد ومن زيد إلا أن حرف الجر فيه تفصيل ثم قال وإن لم يكن للجزء الثاني لا مطلق الإعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما وإذما وكأن ولعل ونحوها انتهى وقوله أولا من الإعراب المعين قال الشهاب القاسمي وهو الخصوص الموجود عند النقل كرفع الجزأين في زيد قائم وقوله آخرا وإن لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق الإعراب الخ قال الشهاب قد يجعل هذا القسم خمسة عشر وقيل إن المنقول من جملة مبني وهو ما يفهمه كلام الناظم كما يأتي وقال الشهاب أجاز بعضهم في نحو قمت علما الإعراب فتقول جاء قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت بالتنوين والحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك أن الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الأصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لأجل الضمير وعلى ذلك بنى من قال كنتي وهل يدخل في نحو قمت قلنا فيه نظر ولا يبعد الدخول أخذا من التعليل المذكور وعليه فلا يبعد تنوينه وإعرابه كالمقصور فيقال جاء قمنا ورأيت قمنا ومررت بقمنا وظاهر التعليل خروج نحو قاما إذا لم يغير الفعل لأجل الضمير (قوله فلولا أن في يزيد الخ) أي لأنه قدره منقولا من قولك المال يزيد ولو قدره ولا من قولك يزيد المال لا غير لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف في شرح الشواهد وبني بدل أو صفة ويرجح الثاني أن البدل حقه أن يكون بالأسماء الموضوعة للذات باعتبار أنفسها كزيد وعمرو وأن الصفة حقها أن تكون بالأسماء الموضوعة لها باعتبار معنى هو المقصود كالعالم ونحوه وبني كذلك قيل ويجوز أن يكون مفعولا ثالثا وفيه نظر لأنه يكون حينئذ قد نبئ بأن أخواله بنو يزيد ومثل هذا لا يحتاج أن يخبر به غيره وقيل المفعول الثالث ظلما بمعنى ذوي ظلم أو بمعنى ظالمين وعليهما فقوله لهم فديد مفسر لظلمهم وقيل يجوز أن يكون ظلما حالا أو مفعولا لأجله وفيه نظر أما الحال فلأن صاحبها إما ضمير لهم فيؤدي إلى تقديم الحال على عاملها المعنوي والأكثرون يمنعونه مطلقا وأما أخوالي فيؤدي إلى تقديم المبتدأ من حيث هو مبتدأ وذلك ممتنع ولا يقال زيد ضاحكا يقوم على أن ضاحكا حال من زيد بل على أنه حال من ضمير يقوم وأما المفعول له فلأنه إما العليل لنبئت وهو لم ينبأ بذلك لأجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوي وهو ممتنع في الحال مع شبهها بالظرف فما الظن بالمفعول أو للفديد فيلزم تقديم معمول المصدر عليه والأكثرون يمنعونه في الظرف فما الظن بغيره اهـ ومن خطه رحمه الله تعالى وبه يعلم ما في كلام الشارح (قوله لأن صلة المصدر) الحق كما قال السعد جواز تقدم الظرف وشبهه وتفصيل المقام حررناه في حاشية المختصر في الديباجة

(كبرق نحره وشاب قرناها وهذا) النوع مبني و(حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به قال

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ۞ بني شاب قرناها تصر وتحلب

(وقال) رؤبة في حكاية الفعل المسند إلى الضمير المستتر

(نبئت أخوالي بني يزيد) ۞ ظلما علينا لهم فديد

والقوافي مرفوعة فلولا أن في يزيد ضميرا هو فاعل الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه مفرد غير منصرف ولما منعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى أخبرت متعد لثلاثة أولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل وأخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث أي فادين وظلما مفعول لأجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لأن المتكلم يغلب على غيره في إعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا

(قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ورده ابن الحاجب بأن الرواية إنما صحت بالياء آخر الحروف وبأن تزيد بالتاء من فوق لم يسمع فى كلامهم إلا مفرداً كقوله يعثرن فى حد الظبات كأنما * كسيت برود بنى تزيد الأذرع قوله فى حد الظبات حال لا متعلق بيعثرن (قوله فى أن ما قبله مفتوح) عبارة اللقانى أى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليها وأنت خبير بأن هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدى كرب ونحو سيبويه فليتأمل (قوله ولكل من جزأيه) قال السنباطى قدره قبل قول المتن لحكم الخ إشارة إلى أن الفاء لتفصيل شىء مقدر وليست للتفريع كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريع وذلك لقوله حكم الثانى الخ لأنه لا يصلح أن يتفرع على هذا فليتأمل (قوله لحكم الأول) قال الرضى وإن لم يكن فى الأخير قبل التركيب سبب البناء أى بما تركيبه للعلمية كمعد يكرب وبعلبك فالأولى بناء الجزء الأول لاحتياجه إلى الثانى وجعل الثانى غير منصرف وقد يبنى الثانى أيضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين إحداهما عقيب الأخرى وهو ضعيف لأن المضاف والمضاف إليه أيضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب إلى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعد يكرب فإن حرف العلة يبقى فى الأحوال ساكنا وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف إليه وإن كان التركيب منصرفا اعتداداً بالتركيب الصورى كما اعتد به فى إسكان ياء معد يكرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف أعنى على الإضافة أما ضعفه فلأن التركيب الإضافى غير معتد به فى منع الصرف وأما ضعف الإضافة فلأنها ليست حقيقة بل تشبه بالمضاف والمضاف إليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان إحداهما عقيب الأخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب معد يكرب فى النصب انتهى قوله وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف قال الشهاب القاسمى لم ينبه على صرف الصدر أو عدمه لأنه لو فرض أن فيه مقتضى المنع لكانت إضافته تقتضى صرفا تأمل. ولا يخفى أن ما ذكره من جواز بناء الجزء الثانى فى المركب المزجى وإضافة صدره إلى عجزه مشكل على ظاهر تعريف المزجى إلا أن يقال تعريفه باعتبار ما هو الأصل فيه وإذا أضيف صدره إلى عجزه صار من المركب الإضافى وصدق تعريف الإضافى عليه وسيأتى فى باب ما لا ينصرف تجويز المصنف ما ذكره الرضى (قوله وحكم الثانى الخ) قال اللقانى هذا التعبير يقتضى أن المعرب من المركب المزجى هو الجزء الثانى فقط وهو لا يصح إذ المزجى المختوم بغير ويه معرب بجملته والإعراب يظهر أو يقدر فى آخر الجزء الثانى لأنه آخر المعرب وكأنه تسمح فى إسناد الإعراب إلى الثانى انتهى ويؤخذ منه أن قول الناظم * ذا أن بغير ويه تم أعربا * أحسن من عبارة الموضح لنسبة الإعراب إلى جملته (قوله إلا إن كان كلمة ويه) قال الرضى فإن كان فى الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء فالأولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بنائه مراعاة للأصل ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف وقد يجوز أيضا إضافة صدر المركب إلى الأخير تشبيها بالمضاف والمضاف إليه تشبيها لفظيا كما جاءت فى معد يكرب فيجىء فى المضاف إليه الصرف والمنع ولا تستنكر إضافة الفعل والحرف ولا الإضافة إليهما لخروجها بالتسمية عن معناهما المانع من الإضافة هذا هو القياس على ما قيل وإن لم تسمع فى نحو سيبويه الإضافة انتهى قال الشهاب قوله فإن كان فى الجزء الأخير أى بما تركيبه للعلمية وقوله إضافة صدر المركب قضيته أن نحو جاء ويه يقال فيه قام جاء ويه ورأيت جاء ويه ومررت بجاء ويه تأمل

والجارى على الألسنة بنى يزيد بالياء آخر الحروف أوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزيدية اهـ قيل ولا يتعين ذلك فى البيت إلا أن يريد تزيد بن جشم بن الخزرج أو تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فإن كلا من هذين أبو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية (و) إما (مركب مزجى وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها) فى أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء ولكل من جزأيه حكم يخصه لحكم الجزء (الأول أن يفتح آخره) كما يفتح ما قبل تاء التأنيث وينتقل عن الإعراب إلى الجزء الثانى لصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الإعراب عما قبل تاء التأنيث إليها لما صارت كالجزء مما قبلها (كبعلبك وحضرموت) البلدين والأصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما أن يفتح آخر أولهما (إلا إن كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والإعلال (كمعديكرب) لرجل (وقالى قلا) لمكان وكسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى (وحكم) الجزء (الثانى) منهما (أن يعرب بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية (إلا إن كان) الجزء الثانى (كلمة ويه فيبنى على الكسر) فى الأشهر عند سيبويه أما البناء فلأنه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسيبويه وعمرويه) واختار الجرمى أن يعرب إعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما

(قوله وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم . ذا إن بغير ويه تم أعربا) أى لأنه لا يعلم أن إعرابه إعراب ما لا ينصرف من بيان كونه علما مركبا إما لظهور ذلك أو إحالة على ما يأتى فى باب ما لا ينصرف ويؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذا فى قوة المشار إليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لأنه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال إنه غير معتبر وبما تقرر من إفادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما فى دعوى الشارح أن كلام الناظم إشارة إلى تفصيل الموضح لكن كلامه مبنى على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت (قوله وإما إضافى) عطف على توهم أما فى المعطوف عليه والإضافى ما تركيبه قبل العلمية قال الرضى وإن كان الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا لإعراب معين لفظا أو تقديرا وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعين وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الاعراب العام إن كان كذلك قبل العلمية كأن المضاف والمضاف إليه نحو عبد الله والاسم العامل على الفعل نحو ضربه زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما لخصوص الاعراب أو عمومه وإن لزم منه دوران الاعراب على آخر الجزء الأول الذى هو كبعض الكلمة وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها ويراعى الأصل فى الصرف وتركه وذكر لهذا أحكاما منها ما نصه ويجوز فى التوابع مع متبوعاتها إجراؤها مجرى معدى كرب فى وجهى التركيب والإضافة إلا عطف النسق فإن حرف العطف مانع منهما ونقل قبل ذلك عن س أن المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية إذ العاطف كالعامل وقوله لخصوص الاعراب قال الشهاب القاسمى أى فى الجزء الثانى وقوله أو عمومه أى فى الأول ولا يخفى أن المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلى المتناول لسائر أنواعه بحسب (١١٩) العوامل فتقول فى ضرب زيدا مسمى به جاءنى ضرب زيدا ورأيت ضربا زيدا أو مررت بضرب زيدا فيبقى الجزء الثانى على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الأول على الإعراب العام فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجر مع عامل الجر كما لا يخفى إذ المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المنقول عنه فقيا تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من أن الجزء الأول يبقى على حاله من الاعراب المعين إن كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية المراد بالإعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل إذ العوامل لا تؤثر فى أجزاء الجملة بخلاف الجزء الأول من جزأى العامل عمل الفعل ومعموله فتقول فى زيد قائم علما جاء زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم برفع الجزأين فى سائر الأحوال فليتأمل وقوله يبقى التابع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه أنه إذا سمى بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضا بقيا على ما كانا قبل التسمية عليه فتأمله وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر أن المراد بتعاقب الاعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى وقد مر أن كلام الرضى مخالف لكلام التسهيل وقوله الرضى من تعاقب الاعراب يقتضى أنه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضى الجواز فتدبر (قوله فى الأعلام المركبة) قال السنباطى قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الإضافى بالغلبة مخالف قوله الآتى فى الاسم وهو الغالب وحاصله أن المراد بالغلبة فيما سبق الغلبة المطلقة وهنا الغلبة المقيدة وهى النسبية أى أن المركب الإضافى إنما هو غالب بالنسبة إلى الأعلام المركبة لا إلى جميع الأعلام أى إلى الأسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الأعلام الاسم فقوله حينئذ لأن الأكثر فيها الكنى أى فى الأعلام المركبة فليتأمل (قوله بمعنى يخفض) قال السنباطى أى لا بمعنى الجريان كما قد يتوهم ولك أن تقول لا اشتباه بينهما لا فى اللفظ ولا فى الخط إلا أن يقال قد يتوهم أن اللفظ مخفف وأن التاء سقطت من الكاتب (فصل) (قوله وكنية) قال الدنوشرى والكنية بضم أوله وكسره وجمع الأول كنى بالضم والثانية كنى بالكسر انتهى وقال الرضى والكنية من كنيت أى سترت وعرضت كالكناية سواء لأنه يعرض

اسما واحدا انتهى وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم . ذا إن بغير ويه تم أعربا . (وإما) مركب (إضافى وهو الغالب) فى الأعلام المركبة لأن الأكثر فيها الكنى وهى مضافة (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) فى أن الجزء الأول جار بوجوه الاعراب والجزء الثانى ملازم لحالة واحدة إلا أن التنوين ملازم للسكون والمضاف إليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب (كعبد الله) مما المضاف إليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وأبى قحافة) مما المضاف إليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف (وحكمه أن يجرى) الجزء (الأول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعا ونصبا وجرا (ويجر) بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء (الثانى) وهو المضاف إليه (بالإضافة) دائما وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله :

وجملة وما بمزج ركبا . ذا إن بغير ويه تم أعربا وشاع فى الأعلام ذو الإضافة . كعبد شمس وأبى قحافة

(فصل) (وينقسم) العلم (أيضا إلى اسم وكنية ولقب) وهو المشار إليه فى النظم بقوله :

واسما أتى وكنية ولقبا . (فالكنية كل مركب إضافى فى صدره أب أو أم كأبى بكر) بن أبى قحافة

جاء من الاسم وهى عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطب بأسمائها وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له كأبى الحسن لأمير المؤمنين رضى الله تعالى عنه وقد يكنى فى الصغر تفاؤلا لأن يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك (قوله وأم كلثوم) قال اللقانى وصف المذكر من الكلثمة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف إذ التأنيث فى المركب لا فيه كأم هانئ وأم خدام (قوله ما أشعر) قال اللقانى عبر بما ليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فبينه وبين الكنية عموم من وجه فيصدقان فى نحو أبى الخير واللقب فى نحو كرز والكنية فى نحو أبى بكر وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين ثم إشعار اللقب بما ذكر نظرا لأصله كما صرحوا به واعلم أن ظاهر تقسيمه أن الأقسام متباينة ويلزمه أن محمدا وأحمدا ومنصورا ألقاب لا أسماء واللازم منتف بالاتفاق والذى يظهر أن الاسم ما وضعه الأبوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم إن كان مشعرا بمدح أو ذم أو مصدرا بأب أو أم فلقب أو كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميرا أفريقية فى تلقيبه بأبى القاسم مع النهى فأجاب بأنه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتأمل. وقوله فبينه وبين كل منهما تباين قال الشهاب ولقائل أن يمنعه فإن نحو محمد علما يصدق عليه حد اللقب فإنه أشعر بالمدح لأنه فى الأصل وصف بمعنى من كثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فإن صرحوا بالتباين فيحتاج إلى تأويل حد اللقب بحيث (١٢٠) يخرج مثل ذلك وإلا فلا مانع من دعوى العموم بينهما اللهم إلا أن يقال مثل ذلك لم يقصد به مدح وإن أشعر به باعتبار ملاحظة الأصل فيكون المراد بقولهم ما أشعر بمدح أو ذم ما قصد به ذلك الإشعار فتأمل ثم رأيت الرضى عبر بالقصد لكن فيه أمران الأول أنه قد يقصد بمحمد ذلك والثانى أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد وقال فى حواشى التكت بعد أن ذكر أن قضية تفسير اللقب بما أشعر إلى آخره كون نحو محمد لقبا وأنه لا مانع من ذلك وليس فى كلامهم ما ينافيه وأن اعتبار الإشعار بحسب الأصل لا يلزم منه كون كل علم لقبا لأن المراد الإشعار بوجه قريب متبادر وأن كلام الرضى يخرج ذلك عن حد اللقب ما نصه * قلت إخراجه مطلقا ممنوع إذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشىء لقبا بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لآخر على أنه يجوز أن لا يريد الرضى القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية وما من شأنه فليتأمل انتهى وفى حواشى المطول للفنرى فى الكلام على تعريف المسند إليه بالعلمية ما لفظه لأن اللقب علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعا وأما الكنية فهو علم صدر بأب أو أم وما سواهما من الأعلام يسمى اسما والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فإشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأبى الفضل وأبى جهل لا يضر وقوله ثم إشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد فى حواشى العضد قوله يشعر بمدح أى باعتبار مفهومه الأصلى لأن ذلك قد يقصد تبعا وقوله الأصل أى أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحا) قال السنباطى يحتمل أن يكون مراده الاعتراض بأنه من القسم الثانى لا من الأول (قوله وفرق الأبهرى) بسكون الباء وفتح الهاء نسبة إلى أبهر قال فى المشترك هو بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء وراء مهملة بليدة قرب زنجان وقرية بأصبهان أيضا (قوله يؤخر اللقب) قال الزرقانى قد نص ابن الأنبارى على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما فى قوله تعالى المسيح عيسى فإن المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فإنه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء لأنها أشهر من أسمائهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السيوطى فى نكته قال عقبه فى هذا تخصيص لإطلاق

رضى الله عنهما (وأم كلثوم) بنت النبى ﷺ زاد الإمام الفخر الرازى فى العلم الجنسى وابن أو بنت كابن دأية للغراب وبنت الأرض للحصاة انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته) بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وإنما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدنىء من الناس فالرفعة (كزين العابدين) لقب على بن الحسين بن على ابن أبى طالب رضى الله عنهم (و) الضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء بالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة فقال له أبوه شأنك به فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله:

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم * ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا

صار اللقب مدحا والنسبة إليه أنفى ومرجع الكنية إلى اللفظ وإن أشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب إلى المعنى (والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو) وفرق الأبهرى فى حواشى العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة (و) إذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالبا

وجوب تأخير اللقب وقدح لما عال به الرضى انتهى والذى عال به الرضى كون اللقب أشهر لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى بعد أن نقل أن اللقب تقدم فى الآية الشريفة ما نصه ولك أن تجيب بأنا لا نسلم أنه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بأنه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره وعلى قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم إذا كان اللقب تابعا الاسم فى كونه محكوما عليه أو به ويرشدك إلى ذلك قولهم أن اللقب يعرب بدلا أو عطف بيان على الاسم وأما إذا كان اللقب محكوما به على الاسم أو بالعكس فليس من محل الامتناع (١٢١) فى شيء ويمكن إجراء ذلك فى مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى ابن مريم ليس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى وأقول لا يخفى أن المقصود فى قوله تعالى إنما المسيح عيسى ابن مريم الإخبار عن المسيح بأنه ابن مريم لا بأنه عيسى فالظاهر الذى لا ينبغى غيره أن عيسى بدل منه أو عطف بيان عليه لا خبر والظاهر فى اسمه المسيح إنما هو الإخبار عن اسمه بأنه عيسى وكان الأصل تأخير المسيح ويكون نعتا ونعت المعرفة إذا قدم أعرب على حسب العوامل وأعربت المعرفة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما قرر فى محله (قوله لأن الغالب الخ) قال الزرقانى هذا التعليل يقتضى وجوب تأخير اللقب عن الكنية وكذا تعليل الرضى صرح بالأول فى النكت انتهى ومقتضى التعليل الأول أن الكنية التى هى من أفراد اللقب كأبى الخير كاللقب المحض فتؤخر

(١٦ - تصريح - أول) عن الاسم وجوبا ومقتضى التعليل الثانى عدم وجوب ذلك (قوله مزيقيا) قال اللقانى بألف التأنيث الممدودة وحذفت الهمزة للوزن انظر ابن الناظم فى باب التأنيث انتهى أى لأنه قال فى أوزان الألف الممدودة وفعيلياء كزيقياء اسم ملك باليمن (قوله ولا ترتيب الخ) قال السنباطى ينبغى أو يستثنى من ذلك ما إذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليها فإنه فى هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمه عليها بخصوصه لأنه يلزم تقديم اللقب على الاسم وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومثله فى شرح القطر للفاكهى (قوله على الاسم قال السنباطى يفهم منه بالأول جواز تقديمها على اللقب

لأن الغالب فى اللقب أن يكون منقولا من اسم غير إنسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصل وذلك مأمون بتأخره ولأن اللقب يشبه النعت فى إشعاره بالمدح والذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه (كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله:

* وأخرن ذا إن سواه صحبا *

(وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت رضى الله عنهما:

(أنا بن مزيقيا عمرو وجدى * أبوه منذر ماء السماء)

فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاى وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا أو بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو أنه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره ومنذر أحد أجداده لأمه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف فى سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه وقيل إن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها مارية بنت عوف بن جشم ابن الخزرج وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما (قال) أعرابى إخبارا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

(أقسم بالله أبو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم إن كان فجر)

فقدم الكنية وهى أبو حفص على الاسم وهو عمر وسبب إنشاد ذلك أن قائلها قال لعمر رضى الله عنه إن ناقتى قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك فأنشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع إذا رق خفه ودبر البعير إذا حفى فكأنه تفسير له ويقال فجر إذا حنث فى يمينه (وقال حسان) بن ثابت يرثى سعد بن معاذ رضى الله عنه

(وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو وأصل هذا البيت أن السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم فى أكحله فتألم قليلا ومات منه فقال رسول الله ﷺ اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضى الله عنه وتقول جاءنى أبو عبد الله بطة وبطة أبو عبد الله (وفى نسخة من الخلاصة ما) أى شيء وهو قوله * وأخرن ذا إن سواه صحبا * وذلك (يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة) لأن سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكأنه قال وأخر اللقب إن صحب الاسم أو الكنية فالأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز

تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها كما تقدم وفى نسخة أخرى من الخلاصة

* وذا اجعل آخرا إذا اسماً صحبا * فالإشارة بذا إلى اللقب وهى أصرح فى المراد ولكن قال المرادى وما سبق أولى لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك أن تقول أما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم وأما كونها أولى فممنوع لأنها تفهم غير الصواب (ثم إن كان اللقب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبد الله زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كان الأول مفردا) من الإضافة (والثانى مضافا كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كانا بالعكس) بأن كان الأول مضافا والثانى مفردا (كعبدالله كرز) بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفى آخره زاى وهو فى الأصل خرج الراعى فالأقسام ثلاثة فإن شئت (أتبعت الثانى للأول) فى إعرابه (إما بدلا) من الأول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الأول (أو قطعته عن التبعية إما برفعه خبرا لمبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولا) به (لفعل محذوف) فتقول على الإتباع جاءنى عبد الله زين العابدين برفعهما ورأيت عبدالله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبدالله زين العابدين بجرهما وإن شئت قطعت من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الرفع ومن الجر إلى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعنى ولو أظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب إتباعا وقطعا إلا أن الكنية لا تكون إلا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فإن كانا مضافين أو أحدهما مضافا والآخر مفردا فحكمهما ما سبق (وإن كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز الإتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو إضافة الأول إلى الثانى) إن لم يمنع مانع كما إذا كان الاسم مقرونا بأل كالحرث قفة أو كان اللقب وصفا فى الأصل مقرونا بأل كهرون الرشيد ومحمد المهدى فلا يضاف الأول إلى الثانى نص على ذلك ابن خروف وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو

(قوله مضافا) فيه مسامحة إذ اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا إضافة فيه (قوله إما بدلا الخ) قال الدنوشرى لم يجوزوا فيه أن يكون تأكيدا بالمرادف ولا مانع منه (قوله أو قطعته) قال الدنوشرى يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان اه وفيه إشعار بأن قطعهما غير منصوص عليه فى كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الألفية (قوله ولو أظهر لجاز) قال الزرقانى فقف على أن حذف المبتدأ هنا جائز وهو موافق للنعت وذلك لأن عطف البيان موضح أو مخصص وحكم النعت إذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فإن كانا مضافين الخ) أى فالإضافة ممتنعة فى الأقسام الثلاثة وهو واضح إلا إذا كان الأول مفردا والثانى بخلافه كزيد زين العابدين وقال اللقانى موجها لمنع الإضافة لأنها لا تكون إلا من لفظين مفردين بالفعل أو التأويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مركبين إضافيين ولا بين مركب ومفرد ولو قيل بجوازها فى ذلك نظر الإفراد المعنى كما فى هذا حب رمانك لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ) قال السنباطى الإبهام فى هذا لا معنى له لأن المراد به معين فلو قال أو الأول مفردا والثانى مضافا لكان أولى لأنه لا يتصور فى هذين القسمين اللذين ذكرهما مع الاختلاف إلا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الضمير فى قوله فإن كان عائدا على اللقب والاسم فلا يرد ما ذكر ويبقى عليه حكم الاسم وما قبله ولا يكون إلا كنية ولا يكونان إلا مضافين أو الأول مضافا والثانى مفردا وحكمهما ما سبق واللقب وما قبله من الكنية ولا يكونان لا مضافين أو الأول مضافا والثانى مفردا وحكمهما ما سبق أيضا * فإن قلت قول المتن ثم إن كان اللقب وما قبله شامل للقسم الأخير فلم خصه الشارح بغيره . قلت لأن الأحوال الأربعة لا يتصور جميعها إلا فيه بخلاف القسم الأخير فلا يتصور فيه إلا حالان وهما المتقدم ذكرهما * فإن قلت لم لم يحمل المتن على عمومه ويبين فى التقرير أن هذه الحالة لا تتصور إلا فى كذا وكذا * قلت لما يلزم عليه من تشتيت الذهن وغير ذلك مما لا يخفى * فإن قلت فكان ينبغى للشارح أن يؤخر قوله وهكذا الخ عن قوله وإن كانا مفردين لتكون أقسام اللقب والاسم مجموعة فى محل واحد ليكون أقرب إلى الفهم وأسلم من توهم أنه إنما قدم قوله وهكذا الخ عن قوله وإن كانا مفردين الخ ليدخلهما تحته. قلت لأن الكلام على حكم هذا الأخير يجر إلى طويل فربما يحتاج إلى إعادة التقرير بحاله فراعى الاختصار (قوله أو كان وصفا فى الأصل) قال الدنوشرى عال بعضهم ذلك أى منع الإضافة حينئذ بقوله لئلا يتوهم إرادة المعنى الأصلى فليتأمل ووجهه بعضهم بقوله ولعل وجه عدم الإضافة أن الموصوف لا يضاف إلى صفته * قلت وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبى فى هذه المسئلة كلاما طويلا وذكر أن بعض أهل فارس أجاز الإضافة وأنه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته وعلة المنع أنها فى الأصل أوصاف جارية على موصوفاتها فهى وإن سميت ألقابا معتبرة بأصلها فلا يصح فيها الإضافة إلا عند من يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف وليس الكلام فيه قال ويبقى الكلام فى نحو الزبرقان مما ليس بصفة فى الأصل وفيه الألف واللام والحكم جريانه مجرى الصفة للحظ معنى الصفة فيه انتهى ورأيت بخط الموضح فى التذكرة ما نصه قوله فأضف حتما قال ابن الحاجب إذ لم يكن اللقب صفة لأن الألقاب

لا تضاف إلى موصوفاتها فلعل كلامنا في الأعلام والألقاب الصفة بانتقل بالعلمية إلى الجمود فتجوز الإضافة ولا يستثنى شيء انتهى كلامه رحمه الله والحمد لله الذي هدانا لهذا. وبما تقرر يعلم أن قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أي على منع الإضافة في المسئلة الثانية أما الأول فهي مشهورة في كلام القوم ولا يحتاج لنقلها عنه (قوله ويرده النظر) إلى آخر ما قال الشارح قال الدنوشري غايته أن التأويل المذكور يجوز للإضافة لا موجب لها كما قال البصريون ثم مقتضى ما ذكره هنا جواز إضافة الأول إلى الثاني قياسا ومقتضى ما يأتي في باب الإضافة أنه سماعي والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هناك ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد وقوله إنما أول الخ غير واضح في نحو اكتب لي سعيد كرز فإن المسمى لا يكتب فليتأمل انتهى ويجاب بأن قوله وإنما أول الخ بالنظر للأكثر من أنه نسب للأول ما يصح للنسبته إلى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لأنه إذا نسب للأول ما يصلح لنسبته للاسم كالمثال المذكور أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الأول الخ) قال الزرقاني هذا الجواب غاية ما يثبت جواز الإضافة لا وجوبها وقد علمت أن المدعى الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثنى الألف) قال الدنوشري رده بعضهم بأن نون عينان مضمومة ولو كان كما قال كانت مكسورة فليتأمل انتهى قال القاني الشاهد فيه حيث رفعه إذ المثنى المسمى به يعرب بإعراب أصله وقال الشهاب إن لم يكن في الرواية ما يمنع فتح نون عينان فقد يقال لا شاهد فيه لأن المثنى المسمى به يجوز أيضا إعرابه (١٢٣) إعراب ما لا ينصرف (اصل)

الصحيح والاتباع أقيس والإضافة أكثر (وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه) وهو الإضافة (و) وجوب الإضافة (يرده النظر) من جهتي الصناعة والسماع أما الصناعة فلأنا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين (و) أما السماع من العرب فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير إضافة وإلا لقالوا عينين بالياء. وأجيب عن الأول بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بالإضافة جاء في مسمى هذا الاسم وإنما أول الأول بالمسمى والثاني بالاسم لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه والمسند إليه إنما هو المسمى فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقا وإلى وجوب الإضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله:

وأن يكونا مفردين فأضف ❊ حتما وإلا أتبع الذي ردف

وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي مثله في حال الإضافة على القول بالجواز فهو مشترك الإلزام فما كان جواز المجيز فهو جواب الموجب

(فصل والعلم الجنسي) الموعود بذكره أول الباب (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو) ذي الأداة (الحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصي (تقول) في تعيينه تعين ذي الأداة الجنسية

(قوله تعيين ذي الأداة) قال القاني بين فيما مر أن تعيين ما عدا العلم من ذي الأداة وغيره مقيد فالجمع في تعريف علم الجنس بين عدم القيد وتعيين ذي الأداة جمع بين متنافيين وقد يجاب بأن قوله تعيين ذي الأداة أصله تعيينا مثل تعيين ذي الأداة والمماثلة بينهما في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى أي وإن افترقا بأن التعيين في العلم الجنسي مستفاد من جوهره وفي مصحوب أل منها وقال أيضا اعلم أن أل الجنسية هي المشار بها إلى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد يأتي المعرف بها لواحد مبهم من الحقيقة كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي ادخل فردا من هذه الحقيقة وهذا في المعنى كالنكرة وإن كان في اللفظ كالمعارف وقد يأتي المعرف بها للاستغراق الحقيقي أو العرفي نحو عالم الغيب والشهادة ونحو جمع الأمير الصاغة وهذا كله في التلخيص وشروحه وقد يأتي المعرف بها واحد بعينه كقولك هذا الأسد مقبلا كما في هذا الكتاب وتبعه الشيخ المحلي في شرح جمع الجوامع واعلم أن علم الجنس هو الموضوع للماهية متعينة في الذهن أي باعتبار تعينها فيه يستعمل في واحد منهم أو معين باعتبار اشتماله على الماهية كقولك إن لقيت أسدا ففر منه وهذا أسامة مقبلا نص عليهما المحلي وعلى أن هذا الاستعمال باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ومشارا بها إليها باعتبار حضورها إذا تقرر هذا فقول المصنف تعيين ذي الأداة الجنسية إن أراد بها ما هو الظاهر المشار بها إلى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو الحضورية زيادة على ما ذكروه وكان قوله في الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لأنه معرفة لفظا ومعنى وإن أراد بها المشار بها إلى الماهية أو الفرد معينا أو مبهما كان قوله أو الحضورية مستدركا وكان الفرق صحيحا في بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به إلى فرد مبهم فقط دون غيره وكان الحد المذكور مخالفا لحدهم السابق فليتأمل وقوله كان قوله بعد أو الحضورية زيادة قال الشهاب عليه رحمة الرحيم الوهاب لأن تعريف الحضور هو أن يشار إلى فرد حاضر والذي اعتبروه في علم الجنس إنما هو الإشارة إلى الجنس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد معين أو مبهم وكان الإشارة إلى

الفرد الحاضر أبدا على ما ذكر فليتأمل مع أنه يقال حينئذ أيضا إن كان الإطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعينه الخارجي فهو مشكل جدا إذ علم الجنس ليس موضوعا لذلك وإن كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن في ضمنه فيلزم أن نطلقه على المبهم أيضا لإمكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في أل الجنسية أو الحضورية وقد حصره فيهما (قوله وأل في هذا التعريف الحضور) قال اللقاني فيه بحث لأن تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ إلى فرد حاضر والفرد المعين لا يصح حمله على شيء إنما تحمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بأن هذا زيد مؤول بمسمى زيد انتهى قال الشهاب الظاهر يأتي هذا التأويل هنا انتهى والدنوشري أخذه فقال قد يقال التأويل الذي ذكره متأت هنا (قوله في حارقبان) قال الزرقاني قال في الصحاح حارقبان دويبة وهو فعلان من قب لأن العرب لا تصرفه وهو معرفه (١٢٤) عندهم ولو كان فعالا لصرفته انتهى أي لأن النون أصلية (قوله أجيب بأن الأعلام

(أسامة أجرأ) من الجراءة وهي الشدة (من ثعالة فيكون) في تعيين الجنس (بمنزلة قولك الأسد أجرأ من الثعلب وأل في) الأسد والثعلب (أداة للجنس) لا للعهد إذ كل منها اسم جنس (وتقول) في تعيينه تعيين ذي الأداة الحضورية (هذا أسامة مقبلا فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة (بمنزلة قولك هذا الأسد مقبلا وأل في) الأسد (هذا التعريف الحضور) المستفاد من الإشارة إلى الجنس. فإن قيل كيف يقول هذا الأسد مشيرا إلى واحد بعينه وأنت تعني الجنس فالجواب أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فإذا أشرت إليه فإنما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشياء لا لأسد بعينه قال سيبويه إذا قلت هذا أبو الحرث إنما تريد هذا الأسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى (وهذا العلم الجنسي (يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية فإنه يمتنع من) دخول (أل) عليه فلا يقال الأسامة كما لا يقال الزيد (و) يمتنع (من الإضافة) فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيدكم إلا إن قصد فيهما الشياع في المسئلتين لأن المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك مأمون بالشياع (و) يمتنع (من الصرف) وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون (إن كان ذا سبب آخر) مع العلمية (كالتأنيث اللفظي (في أسامة وثعالة) وكزيادة الألف والنون في حارقبان (وكوزن الفعل في بنات أوبر) علما على ضرب من الكمأة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والأظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري . فإن قلت وزن الفعل في المضاف إليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف إليه . قلت أجيب عنه بأن الأعلام الجنسية الإضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال أسامة مفترس بل المفترس (ويبتدأ به ويأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثالين) السابقين وهما أسامة أجرأ من ثعالة وهذا أسامة مقبلا (ويشبه النكرة من جهة المعنى لأنه شائع في أمته) وجماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كما أن النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه أولا أن علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بأل الجنسية وآخرا أنه لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

الجنسية) قضيته أن الأعلام الشخصية ليست كذلك وفي المسئلة خلاف فانظر حاشيتنا على الألفية (قوله لأنه شائع في جنسه) قال اللقاني هذا مناف لما قدمه من أن علم الجنس مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى وقد أشار الشارح إلى المنافاة بين كلامي المصنف بقوله فظهر من كلامه الخ وقال الشهاب القاسمي قوله لأنه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر إن أراد أنه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحل لأنه لم يوضع لكل فرد حتى يطلق عليه حقيقة أو مجازا وإنما حقيقته إطلاقه عليه من حيث اشتماله على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الإفراد إذا لم يطلق إلا على الماهية في ضمنها مع أن مثل ذلك جار في علم الشخص فإنه يطلق مجازا على رسوله وكتابه وأقرب ما يصحح به كلامه أن شيوعه باعتبار أنه لا يتقيد إطلاقه بالإطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتأمل اه وقال السنباطي بعد أن ذكر أن الفرق الذي ذكره الشارح هو الذي جرى عليه المحققون ثم قال وقيل إن اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيق وعلى الأول اعتباري ما نصه واعلم أن كلام الموضح أولا يوافق القول الأول وكلامه آخرا لا يوافق واحدا منهما فإنه يفيد أن كلا من علم الجنس واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم . كعلم الأشخاص لفظا وهو عم . وقد يقال معنى قول الناظم وهو عم أي أعم استعمالا أي أن علم الشخص لا يستعمل إلا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية فتقول هذا أسامة أو إن رأيت أسامة ففر منه أو أسامة أجرأ من ثعالة

عاملوا أسدا معاملة النكرة وأسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما إذ الالزام التحكم فبالأثر يستدل على المؤثر والفرق أن الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها فى الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هى كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كأسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد وهى من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل أن أسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى هى من غير اعتبار قيد معها أصلا وأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها وينقسم علم الجنس إلى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم

ووضعوا لبعض الاجناس علم • كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

(فصل) ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب أعيان لا تؤلف كالوحش (كالسباع) جمع سبع وهو ماله ناب (والحشرات) جمع حشرة وهو صغار دواب الأرض فالسباع (كأسامة) للأسد وكنيته أبو الحرث (وثعالة) للثعلب وكنيته أبو الحصين (وأبى جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و) الحشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شبوة وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله:

من ذاك أم عريط للعقرب • وهكذا ثعالة للثعلب

(و) النوع (الثانى أعيان تؤلف كهيان بن بيان) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت (للمجهول العين) وهى الذات (والنسب) من بنى آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف أبوه وفى المحكم لابن سيده ما أدرى أى هىّ بن بىّ هو معناه أى الخلق هو وهو من أسماء الأضداد لأن المجهول مستصحبة خفية لا عينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام ويقال أيضا الذى لا يعرف صلمعة بن قلمعة وضل بن ضل (وأبى المضاء) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للفرس وأبى الدغفاء) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا (للأحمق) لأن العرب إذا حقروا إنسانا قالوا له يا أبا الدغفاء ولدها فقارا أى شيأ لا رأس له ولا ذنب والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح فى حواشى التسهيل كأن العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه لحقه بمنزلة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) (علما) (للتسبيح) بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله ابن إياز ورد جعله علما لملازمته للإضافة قاله الموضح فى الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة علما (للغدر) بفتح الغين المعجمة وعليه قوله:

إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم • إلى الغدر أسعى من شبابهم المرد

وقال ابن جنى فى المنهج والدليل على أنهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان أنهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الألف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما (للميسرة) بمعنى اليسر كقوله

فقلت امكثى حتى يسار لعلنا • نحج معا قالت وعاما وقابله

(وفجار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الموحدة وتشديد الراء علما (للبرة) بمعنى البر وقد اجتمع فى قول النابغة

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا • فحملت برة واحتملت فجار

وإلى هذا النوع الإشارة بقول الناظم ومثله برة للمبره • كذا فجار علما للفجره

(قوله وينقسم علم الجنس الخ) ذكر المصنف فى الحواشى أنه لم يقع التلقيب فى العلم الجنسى (قوله قال الموضح الخ) فيه إشارة إلى أنه مخالف لقوله هنا الثانى أعيان تؤلف (قوله ورد جعله علما) قال الرضى ولا دليل على علميته لأنه أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به • وقبلنا سبح الجودى والجمد

وقد جاء باللام كقوله

سبحانك اللهم ذو السبحان

قالوا دليل علميته قوله

• سبحان من علقمة الفاخر •

ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه وهو مراد للعلم به وأبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله

• خالط من سلمى خياشيم وفا • اه وقوله لأنه أكثر ما يستعمل مضافا قال الشهاب قد يقال لا يمنع من علميته لأنه إنما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص إلا أن يقال إضافة الأعلام قليلة فيبعد كونه علما مع أن أكثر أحواله الإضافة

(باب أسماء الإشارة) (قوله وهى كل اسم دل على مسمى) قال الدنوشرى جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله وإشارة إليه فصل أخرج ما عدا اسم الإشارة والاعتراض بأن المضمرات وجميع المظاهرات داخلة فى هذا الحد فلا يكون مطرداً لأن المضمر يشار به إلى ما عاد عليه والمظهر إن كان نكرة كان إشارة إلى واحد من الجنس غير معين وإن كان معرفة فإلى واحد معين يدفع بأن المراد بالإشارة الحسية وما ذكر من الأسماء المنقوض بها ليس كذلك وإنما لم يقل فى الحد وإشارة إليه حسية لأن مطلق الإشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والاعتراض بلزوم الدور حيث أخذ لفظ الإشارة فى كل من المعرف والمعرف يندفع بأن الإشارة فى قولنا اسم الإشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضا عليه إذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى من الدماميني (قوله أو جماعة) أى آحاد مجتمعة قوله إما مذكر أو مؤنث قال الشاني الواحد والاثنان صيغتا تذكير فتقسيمها إلى المذكر والمؤنث تقسيم الشىء إلى نفسه وإلى غيره إلا أن يجعلا واقعين على شىء وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمؤنث (قوله فللمرد) أى الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال الشاني قوله للمفرد وقوله وللمثنى الغالب استعمالها فى اللفظ كزيد والزيدان لا فى المعنى كما هنا فإن الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فأما قول الذبياني :

بنبئت نعمى على الهجران عاتبة ... سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى

فقال الزمخشرى الإشارة للصفة مثل ذلك الكتاب فيقال فما بال الصفة ذكرت والأقرب أن المعنى لذاك الشخص أو الإنسان انتهى وقد يشار بها إلى الاثنين وإلى الجمع كما يأتى فى كلام الشارح وإلى كل شىء وذلك فى حبذا على القول بأن كلا منهما باق على أصله (قوله وألفه أصلية) قال السنباطى يعنى منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمحذوف ياء فهو من باب حيى وقيل هو الواو والمحذوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادى وليس المراد أنها ليست منقلبة عن شىء فإن البصريين لا يقولون بذلك وإنما يقول بذلك السيرافى ومن وافقه على أن ذا ثنائية الوضع كما قال أيضا حاصل ما رجحه الشارح أن أصله ذيى حذفت الياء الأخيرة فصار ذى فقلبت ألفا فصار ذا انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الإمالة وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فلامه أيضا ياء وأصله ذيى بلا تنوين لبنائه حرك العين بدليل قلبها ألفا وإنما حذفت اللام اعتباطا كالدم وقيل هو ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكن الأول حذف اللام فقلبت العين ألفا والإمالة تمنعه وإما أن تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كأن جعله من باب حييت أولى الى آخر ما ذكره وقوله لأن سيبويه حكى فيه الإمالة قال الشهاب القاسمى أى ولا يمال الألف إلا ان كان مقلوبا عن ياء والمحذوف اللام كما سيأتى فالالف منقلبة عن العين فيجب أن يكون العين ياء لتصبح امالة الالف المنقلب عنها وأما اللام فلا يجوز حينئذ أن يكون واوا لئلا يلزم كون العين ياء واللام واوا وليس فى كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوله وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فليتأمل أولها اجمع وليحرر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما فى أسماء الأفعال إلا أن يقال أسماء الافعال يصح تنكيرها وتنوينه للتنكير وأسماء الاشارة لازمة التعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس نحو حيوة تأمل (قوله وللمفرد المؤنث عشرة) قال الدنوشرى انما كان للمذكر واحد وللمؤنث عشرة على ما فى المتن أو أربعة للمذكر على ما فى الشرح لأن أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر فناسب أن يدل على الاكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتأمل انتهى ويجاب عن النظر الذى لم يبين وجهه وكأنه لظهوره عنده وهو عدم تسليم أن أفراد المؤنث أكثر بأنه قد ورد فى السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤمن له فى الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار النساء.

(هذا باب أسماء الإشارة)

وهى كل اسم دل على مسمى وإشارة اليه (والمشار اليه إما واحد أو اثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين فى ثلاثة وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين فى ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة فى ستة والمخاطب بالإشارة يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكورا أو إناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة فى المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر فى ستة فالمجموع مائة وثمانية (فللمفرد المذكر) فى القرب أربعة (ذا) بألف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال :

هذاؤه الدفتر خير دفتر ... فى كف قرم ماجد مصور

يروى بكسر الهاء وضمها وفى كتاب أبو الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والأصل فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثى الأصل حذفت لامه على الأصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح (وللمفرد المؤنث) فى القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة

(قوله وتى) ذكر الدنوشرى هنا فائدتين الأولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح أن يكون اسم الإشارة التاء لأن التاء وحدها لا تكون اسم إشارة أصلا فاسم الإشارة تى بالتاء والياء حذفت الياء لالتقاء الساكنين الثانية زعم ابن يسعون أن تى لا تستعمل إلا مع التنبيه والكاف فتقول هاتيك ولا يجوز عنده تى ولا هاتى ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لأن النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الإفك كيف تيكم جاء بغير ها التنبيه قال بعض شراح الألفية لابن معطى (قوله وذه) فإن قلت فما تصنع بقولهم هذه الظهر والظهر اسم للوقت كالظهيرة لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فأضافوها إليه قلت هذا ذكره سيبويه فى باب التوسع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهر انتهى وتوجيهه أن الأصل صلاة الظهر وإنما لم يشعروا بهذا لئلا يتوهم أن المراد الزمان لا الصلاة والغرض أن المراد الصلاة قاله الصفار (قوله وتا) قال الدنوشرى قد يقال ينبغى أن يأتى فيها ما قيل فى ذا فليحرر (قوله واللام داخلة على مبتدأ محذوف) قال الزرقانى أى ولا يكون ساحران خبر هذان لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ وعلى الوجه الثانى اللام داخلة على مبتدأ محذوف أيضا انتهى وبقوله وعلى الوجه الثانى يندفع قول بعض الفضلاء يشكل على كونها بمعنى نعم دخول اللام فى الخبر إلا أن يقال تشبيها بإن العاملة (قوله وألف المفرد لا تقلب) لعل المراد بألف المفرد هذه الألف الموجودة والافمعلوم أن ألف المفرد أن تقلب ألفا فى التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبنى الخ) من هذا يفهم أن القائل ببناء المثنى من أسماء الإشارة يلزمه حالة واحدة وهى الألف وذلك لأن البناء لزوم الكلمة (١٢٧) حالة واحدة وأما القائل بالإعراب فهو انقلاب الألف ياء لأن التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب ويزعم أن التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد قاله بعض شيوخنا (قوله وجمعهما) قال اللقانى أى لجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين لأن أولاء ليس بجمع وإن أطلق عليه مجازا انتهى والمتبادر من قول المصنف وجمعهما وقوله بعد ويقل مجيئه لغير العقلاء أنه حمل قول الناظم مطلقا على معنى أنه يشار به إلى أى جمع كان مذكرا كان أو مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه أنه يشار به إلى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وعلى هذا مشى ابن الناظم لأن قوله بذا لمفرد الخ مطلق فى العاقل وغيره فإذا تضمن ذلك إطلاقه فى المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فإطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضا إلا أن قصده لهذا الإطلاق يوهم التساوى وزعم الجوهرى وتبعه المصنف أن الإشارة إلى غير العاقل قليلة بخلاف ذا وذى ونحوها ولعل الناظم لا يلتزم ذلك معتمدا على وروده فى القرآن وعادته الاعتماد عليه والاحتمال الأول أولى لوجهين أحدهما أن الكلام فى وضع هذه الأدوات لمن يعقل أو لما لا يعقل كلام فى وضع لغوى لا تعلق له بالنحو فالظاهر أن الناظم لم يقصده إذ كلام النحوى فى اللغة خروج عن صناعته إلى ما ليس منها وكلامهم فى معانى الألفاظ فى الغالب إنما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى نحو قول الناظم إن لحاق اللام فى ذلك يدل على البعد وتركها على القرب فمثل هذا ينبنى عليه من القياس أن الكاف واللام يلحقان اسم الإشارة قياسا إذا قصدت الإشارة بها إلى البعيد أو لأن كلامهم فى ذلك يجرى مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم فى حروف الجر وقلما يتكلم النحوى فى معانى اللغة على غير هذين المقصدين والثانى أن عادة الناظم إذا نص على الإطلاق أن يذكره فى مقابلة تقييد له والذى تقدم له هنا إنما هو التقييد بحسب التذكير والتأنيث وإلى ذلك ينصرف الإطلاق وما سواه تعسف (قوله ممدودا مقصورا) قال اللقانى حالان من أولا وجىء بحالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقانى قال النيلى وإنما قالوا أولاء ممدودا وأولى مقصورا وإن كانت المبنيات لا توصف بمد ولا قصر بالنظر إلى أن لفظ أولى أقصر

مبدوءة بالتاء (وهى ذى وتى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (وذهى) بإشباع الكسرة (وذهى باختلاس) وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها لا ترك الإشباع (وذهى) بالإسكان للهاء (وذات وتا) بضم التاء من ذات قال الموضح فى الحواشى التسهيلية الإشارة ذا والتاء للتأنيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة انتهى وتا بألف (وللمثنى) القريبة (ذان) فى التذكير (وتان) فى التأنيث بالألف فيهما (رفعا وذين وتين) بالياء فيهما (جرا ونصبا ونحو إن هذان) بالألف وتشديد نون أن (لساحران مؤول) وتأويله إما على حذف اسم إن ضمير شأن على حد إن بك زيد مأخوذ واللام داخلة على مبتدإ محذوف والأصل إنه هذان لهما ساحران أو على أن إن بمعنى نعم وهى لا تعمل شيئا لأنها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على أنه جاء على لغة خثعم فإنهم لا يقلبون ألف المثنى ياء فى حالتى النصب والجر أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية حذفت لاجتماع الألفين وألف المفرد لا تقلب ياء أو على أنه جىء به على أول أحواله وهو الرفع كما فى اثنان قبل التركيب أو على أن إن نافية بمعنى ما واللام بمعنى إلا الإيجابية كما يقول به الكوفيون أو على أنه مبنى لدلالته على معنى الإشارة واختاره ابن الحاجب (وبجمعهما) فى التذكير والتأنيث (أولاء) حال كونه (ممدودا عند الحجازيين) نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتى (مقصورا عند) أهل نجد من بنى (تميم) وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى لغات القرآن ولم

من لفظ أولاء الممدودة انتهى قال الرضى وقد يقصر أولى فيكتب بالياء لأن الألف مجهولة الأصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف المتباين الكلمة وهما الضمة فى الأول والواو فى الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضحى بالياء مع أن أصلهما واو ومن ثمة يثنى بعض العرب الأول من هذا الجنس كله بالياء وإن كان ألفه واوا أيضا وقد تبدل الهمزة الأولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو أولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء نحو طومار وأما قولهم هؤلاء على وزن توراب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف ها وقلب همزة أولاء واوا (قوله ويجوز فى ميمه الكسر الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد والأرجح فى قوله كسر الميم الذى هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بنى أسد والضم ضعيف ووجهه إرادة الاتباع انتهت وقال الزرقانى إن قلت الضم يوم (١٢٨) أنه أمر الجماعة مع أن الأمر هنا الواحد فالجواب أن هنا ما يرشد إلى المراد وهو خطاب الواحد فى أولئك (قوله أو نعت له) قال الزرقانى كذا فى شرح الشواهد للعينى وهو لا يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من أنه لا بد للنعت من كونه مشتقا بل هو مبنى على ما عليه ابن الحاجب ومن تبعه

﴿فصل﴾

(قوله لحقته) قال اللقانى الهاء عائدة على المشار به لا إليه وإن كان هو المذكور وقال قوله لحقته كاف أطلق فيتناول ذى فتقول ذيك وفى الرضى وأما ذيك فقد أوردها الزمخشرى وابن مالك وفى الصحاح لا تقل ذيك فإنه خطأ (قوله لأن أسماء الإشارة لا تضاف) يعنى أن الكاف لو كانت اسما كان لها محل من الإعراب ولا يظهر إلا كونه جرا بإضافة اسم الإشارة إليها وهو لا يقبل الإضافة لملازمته التعريف وفى ذلك كلام بيناه فى حاشية الألفية وقال الرضى يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقانى معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الأمرين المذكورين لا ينافى كونه من غير الغالب جزما ﴿تنبيه﴾ قال المصنف وقد جاء هذا بمعنى الإفراد مع كون المخاطب جمعا فى الاسم قال

وأبغض من وضعت إلى فيه ... لسانى معشر عنهم أذود

ولست بسائل جارات بيتى ... أغياب رجالك أم شهود

فقياسه رجالكن يقول إنه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزى قوله رجالك حقه رجالكن وهذا جائز فى الشعر فقط قال المصنف السؤال إنما يكون لكل واحدة فقوله جارات أى كل واحدة من جارات (قوله وفيما سبقتها التنبيه) قال اللقانى يقتضى قوله ويشار إلى المكان الخ جواز دخولها فى إشارة المفرد المؤنث وذكر الرضى منها

يخصه بتمييم كما قاله الموضح فى حواشى التسهيل ومن خطه نقلت والأكثر مجيئه للعقلاء (ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جرير بن عطية:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى ... (والعيش بعد أولئك الأيام)

فأشار بأولئك للأيام وهى مما لا يعقل وذم أمر من ذم يذم ويجوز فى ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للإتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللواء واللواء ممدود وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والأيام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالإشارة مذكر ولا يخفى ما فى ذلك من الزيادة على قول النظم:

بذا لمفرد مذكر أشر ... بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر

وذان تان للمثنى المرتفع ... وفى سواه ذين تين اذكر تطع

وبأولى أشر لجمع مطلقا ... والمد أولى ... ...

﴿فصل﴾ ما تقدم فى المشار إليه إذا كان قريبا (وإذا كان المشار إليه بعيدا لحقته كاف حرفية) لأن أسماء الإشارة لا تضاف وهذه الكاف (تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا) ليتبين بها أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن (ومن غير الغالب) أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى «ذلك يوعظ به» فى البقرة وقوله تعالى (ذلك خير لكم) فى المجادلة (وتلك) مع إلحاق الكاف (أن تزيد قبلها لاما) مبالغة فى البعد وهذه اللام أصلها السكون كما فى تلك وكسرت فى ذلك لالتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذا لك بفتح اللام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

ولدى البعد انطقا ... بالكاف حرفا دون لام أو معه

(إلا فى التثنية مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء فى ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) إلا (فى الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون وفى لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) إلا (فيما سبقته ها) التنبيه بألف غير مهموزة وإلى الاستثناء الأخير أشار الناظم بقوله

واللام إن قدمت ها ممتنعه

وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا) لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسد فإنهم يأتون باللام قال شاعرهم

أولالك قومى لم يكونوا أشابة ... وهل يعظ الضليل إلا أولالكا

والإشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الأشائب وهم الأخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وماذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه فى شرح اللمحة فقال والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ولمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد وجمعه أولا للقريب يمد ويقصر وأولاك بالقصر للمتوسط وأولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذى وتى للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد ولمثناه تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد وجمعه أولا للقريب وأولاك للمتوسط وأولئك للبعيد انتهى وقد يتجوز فى اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة وبالنسبة إلى المسمى فالأول نيابة ذى البعيد عن ذى القرب نحو ذلك الكتاب والثانى نيابة ما للواحد عما للاثنين وعما للجمع فالأول عوان بين ذلك أى بين الفارض والبكر والثانى كقول لبيد :

ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ولا ينوب ما للاثنين أو الجماعة عما للواحد

(فصل ويشار إلى المكان القريب) بلفظتين (بهنا) مجردة عن ها التنبيه (أو ههنا) مقرونة بها التنبيه (نحو إنا ههنا قاعدون و) يشار (للبعيد) بألفاظ (بهناك) مجردة عن ها التنبيه (أو ههناك) مقرونة بها التنبيه من غير لام (أو هنالك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة (أو هنا) بفتح الهاء وتشديد النون وأصلها هنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال (أو هنا) بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء أردأ من فتحها قاله السيرافى وأنشد لذى الرمة

هنا وهنا ومن هنا لهن بها ... ذات الشمائل والإيمان هينوم

(أو هنت) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهى هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها (أو ثم) بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف (نحو وأزلفنا ثم الآخرين) وهى ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها إلا إلى حالة تشبيهها نحو جئت من ثم لأن الظرف والجار والمجرور أخوان وأما قوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان لرأيت المتقدمة عليه

تلك وهى كثيرة وتالك بفتح التاء وتيلك وتالك الأخيرة قليلة (قوله وبنو تميم لا يأتون الخ) وقوله احترازا من لغة من يقصره غير التميميين إشارة إلى جواب اعتراض يعلم تقريرها من قول اللقانى اعترضه بعضهم بأنه لا يلتئم مع مفهوم قوله وفى الجمع فى لغة من مده وأجيب بأن القصر لا يختص بتميم بل ثابت عند غيرهم ممن يزيد اللام معه (قوله وقد يتجوز فى اسم الإشارة الخ) قال الزرقانى قال الرضى وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد مع أن المشار إليه شخص قريب نظرا إلى عظم المشير أو المشار إليه وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بمنزلة بعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم لكذا (١٢٩) ومنه قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه ويجوز أن يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار إليه أو المشير انتهى وقوله من باب عظمة المشار إليه أو المشير أى هما معا كما هو الظاهر (قوله كقول لبيد وسؤال الخ) قال المصنف قبل وكقوله

وبينا الفتى يرجو أمورا كثيرة .

أتى قدر من دون ذاك متاح

قلنا قد يكون التقدير من دون ذلك الرجاء فلا يسلم إن التقدير دون أولئك الأمور (قوله كيف لبيد) قال الزرقانى جملة مفسرة أو مستأنفة استئنافا بيانيا

(فصل)

(قوله ويشار إلى المكان الخ) قال اللقانى معناه أن الأمكنة يشار لها بهذه الأسماء زيادة على ما تقدم نص عليه الرضى انتهى وعبارة الرضى يعنى أن ههنا ألفاظا مختصة بالإشارة إلى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار إليه مكانا كان أو غيره واعلم أن قول المصنف المكان القريب إشارة إلى أن قول الناظم دانى المكان من إضافة الصفة إلى الموصوف وأنه تبعه فى تقديم المجرور المقتضى لاختصاص هنا وبما بعدها بالإشارة إلى المكان بمعنى أنه لا يشار بها إلى غيره لا أنه لا يشار إليه بغيرها لما مر عن الرضى لكن لابد من تقييد المكان بكونه ظرفا للفعل بخلاف ما لم يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى الأشخاص فلا يشار إليه بهنا وأخواته كما حررناه فى حاشية الألفية (قوله أو هنالك) قال الزرقانى أى ولا يجوز هنا إلحاقها التنبيه لما تقدم من أن اللام يؤتى بها ما لم يتقدمها التنبيه (قوله أو هنا) قال الزرقانى قال الرضى وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقوله أى القائل ثمه خطأ (قوله أو ثم) مبنية على الفتح فى محل نصب

لامفعول مطلق على الصواب وإذا قلنا بمذهب الجمهور أن المراتب ثلاث فيشار إلى المكان القريب بهنا وإلى المتوسط بهناك وإلى البعيد بهنالك وأخواته وعند الناظم مرتبتان أشار إليهما بقوله

وبهنا أوههنـــا أشر إلى * داني المكان وبه الكاف صلا
في البعد أو بثم فه أوهنا * أو بهنالك انطقن أوهنـا

(هذا باب الموصول)

وهو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح (ضربان) موصول (حرفي و) موصول (اسمي ف) الموصول (الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر) ولم يحتج إلى عائد (وهو ستة أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فإن كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامدا أول بالكون وإن كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله في المغني وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك (وأن) بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا وأمرا على الأصح (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي (وكي) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذي) على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس وأنه جعل منه ذلك الذي يبشر الله عباده قاله الموضح في الحواشي ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهبل الجمحي

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه * حتى يذوق رجال مر ماصنعوا
وليت رزق رجال مثل نائلهم * قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا

وعلى القول به فقال الرضي لاخلاف في اسمية الذي المصدرية وصنيع الموضح يأباه مثال أن بالتشديد (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أي إنزالنا ومثال أن بالتخفيف (وأن تصوموا خير لكم) أي صومكم خير لكم ومثال ما (بما نسوا يوم الحساب) أي بنسيانهم إياه ومثال كي (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) أي لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو (يود أحدهم لو يعمر) أي التعمير ومثال الذي المصدرية (وخضتم كالذي خاضوا) أي كخوضهم والمانع يدعي أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الأصل

(هذا باب الموصول) (قوله كل حرف) قال اللقاني يرد على هذا الحد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم قال الشهاب القاسمي أجاب أطال الله بقاءه في الدرس بأن الظاهر أن المؤول بالمصدر الفعل وحده لامع همزة التسوية بدليل أن الإنذار لااستفهام فيه ولافيها استفهام (قوله أول) أي رجع وضمن معنى فسر قال اللقاني أي صح أن يؤول وإن لم يؤول (قوله مع صلته) قال اللقاني فيه دور إذ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ويجاب بأن المراد بصلته اللغوية أي ما اتصل به (قوله ولم يحتج إلى عائد) قال الرضي ولا يحتاج إلى عائد ولأن يكون صلته جملة خبرية على قول الأكثر نحو أمرتك أن قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية أي أمرتك بأن قلت لك قم انتهى قال الزرقاني ظاهر قوله ولم يحتج إلى عائد أنه يجوز الإتيان به وليس كذلك والجواب أن غير المحتاج إليه مستغنى عنه وما استغنى عنه لايجوز الإتيان به تأمل اه (١٣٠) ولايخفى وجه التأمل فكثيرا ما يأتي في الكلام مايستغنى عنه (قوله اتفاقا) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة للماضي فقد حكى الموضح في المغني أن أن الداخلة عليه غيرها واستدل بدليلين وردهما فراجعه فالخلاف كما هو جار في الأمر جار في الماضي (قوله وما المصدرية) قال الزرقاني أي سواء كانت غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو مادمت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بالنيابة لابذاتها واعترضه الدماميني وقال التحقيق أنها لاتدل على الزمان أصلا لابطريق الأصالة ولابطريق النيابة وإنما الزمان ماوضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اه ولما عبر في المغني بالزمانية قال وعدلت عن قول ظرفية إلى قول زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت أضاءه والمخفوض لايسمى ظرفا (قوله بفعل متصرف) قال الدنوشري الظاهر أن التصرف الناقص كاف إذ قد توصل بدام مع أنها إنما تتصرف تصرفا ناقصا وتوصل بخلا وعدا كما ذكره في باب الاستثناء قال الشارح هناك وهو مشكل على ماتقدم من أن عدا وخلا جامدان (قوله غير أمر) بعمل المضارع ونقل الشارح في بحث دام أن كل فعل وقع صلة لما التزم مضيه (قوله والذي) أي حين الاستغناء بالمصدر والأشهر اسمي قال اللقاني ويشكل على كون الذي حرفا كون أل داخلة عليه لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم (قوله فقال الرضي الخ) قال الدنوشري قال بعضهم مراد الفاضل الرضي بكونها اسمان أن الحل لها ومراد الموضح بكونها موصولا حرفيا أنها تؤول بمصدر فلا منافاة وقلت في ذلك نظر فليتأمل (قوله كون على المؤمنين حرج) قال الدنوشري قوله على المؤمنين فاصل بين المتضايفين ولو أخره كان حسنا (قوله لو يعمر) جعلها بعضهم حرف تمن قال وهي هنا لحكاية تمنيهم

كالحوض الذي عاضوه بحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذي عاضوا فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال عاضوا باعتبار معناه أو أنه أوقع الذي على الجمع كقوله :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم • هم القوم كل القوم يا أم خالد

أو أن الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش كما قاله الموضح في شرح اللمحة (و) الموصول (الاسمي) كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائد أو خلفه قاله الموضح في شذوره (وهو ضربان) نص في معناه لا يتجاوزه إلى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية) هنا (منها للمفرد المذكر الذي للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة (نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده) والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يومكم الذي كنتم توعدون و) للمفرد المؤنث (التي للعاقلة وغيرها) فالأول (نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) والثاني (نحو ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها) فأوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة ولك في ياءي الذي والتي وجهان الإثبات والحذف فعلى الإثبات تكون إما خفيفة فتكون ساكنة وإما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورا كما كان قبل الحذف وإما ساكنا فهذه الخمس لغات في الذي والتي (ولتثنيتهما اللذان واللتان) بالألف (رفعا واللذين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها (جرا ونصبا) تقول جاءني اللذان قاما واللتان قامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس (وكان القياس في تثنيتهما و) في (تثنية ذا وتا) السابقين في بحث الإشارة (أن يقال) في تثنية الذي (اللذيان) بإثبات الياء مخففة (و) في تثنية التي (اللتيان) بإثبات الياء مخففة (و) في تثنية ذا (ذيان) بقلب الألف ياء (و) في تثنية تا (تيان) بقلب الألف ياء (كما يقال) في تثنية القاضي من المعرب المنقوص (القاضيان بإثبات الياء و) كما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور (فتيان بقلب الألف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني) كالذي وذا (و) تثنية (المعرب) كالقاضي وفتى (فحذفوا) الحرف (الآخر) وهو الياء من الذي والتي والألف من ذا وتا وأثبتوه في القاضي وفتى ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية (كما فرقوا) بينهما (في التصغير إذ قالوا) في تصغير الذي والتي وذا وتا (اللذيا واللتيا وذيا وتيا فأبقوا) الحرف (الأول) وهو اللام الأولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا (على فتحه) الذي كان قبل التصغير (وزادوا ألفا في الآخر) في الألفاظ الأربعة (عوضا عن ضمة التصغير) التي تكون في أول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير

(قوله كل القوم) قال الزرقاني أعربه في شرح الشواهد تأكيدا وهذا رأي ابن مالك ونصوص النحويين على أن كلا لا تضاف في التوكيد إلى ظاهر قيل ولا حجة في هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نعتا بمعنى الكاملين انظر المرادي (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعاني الستة فلا ينافي اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) أي في هذا الكتاب وإلا فهي أكثر من ثمانية فانظر التسهيل (قوله العالم) عدل إليه عن العاقل لإطلاقه على الباري تعالى كما أشار إليه بالمثال والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا مع أنه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بأنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث هنا وقد علم من المثال الذي ذكره المصنف أن الذي يطلق على الباري جل وعلا بل ذكر بعضهم أنه يوصف بالذي لوصفه تعالى بما لم يرد وصفه به ولا فرق بين الذي وغيره من الموصولات المبهمات لكن بل ورد إطلاقه عليه تعالى كقوله ومن عنده علم الكتاب فمن العجب قول صاحب المتوسط في باب النداء لم يرد إذن شرعي في إطلاق الأسماء المبهمة عليه تعالى وانتهى في صحة ذلك الإطلاق إلى ما ذكره النووي قدس سره في الأذكار في باب الدعاء عند القتال من قوله في أدعية مأثورة يا من إحسانه فوق كل إحسان لا يعجزه شيء نعم إن حمل على ندائه بالمبهمات اتجه هذا الجواب لكن في إطلاقهم ما ينبو عنه وقد تبع حفيد السعد في حواشي المختصر صاحب المتوسط (قوله أو جارية بوجوه الإعراب) قال الزرقاني هذا يدل على أنها تعرب على هذه اللغة وكيف تكون معربة مع أن مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكل قال الرضي وقد تشدد ياؤهما نحو الذي والتي فإذا شددتا أعربت الكلمتان عند الجزولي بأنواع الإعراب كأي ولا وجه لإعراب المشدد إذ ليس التشديد موجب الإعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر إذ هو الأصل في التقاء الساكنين قال :

وليس المال فاعلمه بمال • وإن أغناك إلا للذي تنال به العلاء وتصطفيه • لأقرب أقربيه وللقصي

وحكى الزمخشري أنه أي المشدد يبنى على الضمة كقبل وبعد وقال الأندلسي لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري أنه يبنى على الضم كقبل ثم رآه في الشعر المذكور مكسورا فحكم بإعرابه (قوله اللذان) قال الدنوشري يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان ويكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة الاستعمال (قوله رفعا) ظرف مجازي أو حال أي مرفوعين أو ذوي رفع عند البصريين (قوله وهي اللام الأولى)

بين الضمة والألف وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم من أن اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل أن العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء واللت كذلك عن تثنية الذي والتي بالياء فإن العرب لم تثنهما اه وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبني بل قد يحذف الآخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثني الموصول واسم الإشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما (وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من المحذوف) منهما وهو الياء في الذي والتي والألف في ذا وتا (أو تأكيداً للفرق) بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف وإلى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله • والنون إن تشدد فلا ملامه •

والنون من ذين وتين شدداً • أيضا وتعويض بذاك قصدا

(ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب (خلافا للبصريين) في زعمهم أن التشديد مختص بحالة الرفع (لأنه قد قرئ في السبع ربنا أرنا اللذين إحدى ابنتي هاتين بالتشديد) فيهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين (كما قرئ) في حالة الرفع (واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان) بالتشديد فيهما فتجويز إحداهما ومنع الأخرى تحكم (وبلحرث بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد (قال) الفرزدق :

(أبني كليب إن عمي اللذا) • قتلا الملوك وفككا الأغلالا

أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لأن بني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير أبو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعماه بالتثنية هما هذيل بن هبيرة الثعلبي وهذيل بن عمران الأصغر كان أخاه لأمه والأغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فإنه من بني كليب بأن عميه قتلا الملوك وخلصا الأسارى من أغلالهم (وقال) الأخطل

(هما اللتا لو ولدت تميم) • لقيل فخر لهم صميم

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص ولقب هذا الشاعر بالأخطل لكبر أذنه واسمه غياث بن غوث الثعلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الإلباس (ولا يجوز ذلك) الحذف (في) نون (ذان وتان للإلباس) بالمفرد ولعدم الطول (وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات) الإثبات والحذف والتشديد (وفي نون الإشارة لغتان) الإثبات والتشديد (ولجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره) أي لغير العاقل (قليلا الألى) على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح في شرح اللمحة (مقصورا) على الأشهر كقوله :

أبى بني عمي الألى يخذلونني • على حدثان الدهر إذ يتقلب

(وقد يمد) كقوله:

أبى الله للشم الألاء كأنهم • سيوف أجاد القين يوما صقالها

وهي في هذين البيتين للعاقل ومن ورودها للعاقل قوله :

تهيجني للوصل أيامنا الألى • مررن علينا والزمان وريق

(والذين بالياء مطلقا) في الأحوال الثلاثة وهي مبنية وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن الذين مخصوص بأولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فإنه جار على سنن المثناة

صوابه وهي اللام الثانية (قوله في شرح التسهيل الخ) إن قيل هو وإن ادعى الاستغناء ادعى مع ذلك أن لذا الذ بلا ياء مخففة من الذي فصار الأمر إلى أن التثنية بعد الحذف تخفيفا فالتعويض من المحذوف صحيح رد بأنه لا معنى حينئذ للاستغناء بل صار الأمر إلى أن اللذان تثنية الذي وحذفت الياء في التثنية مع أن دعوى الحذف في المبنيات غير مقبولة بل هي لغات مختلفة وقد يجاب بمنع أنه لا معنى للاستغناء بل له معنى صحيح وهو الاستغناء عن الحذف التثنية لأن الحذف على هذا التقدير ليس للتثنية بل سابق عليها ويوجه التعويض بالتشديد بأنه للتنبيه على أن الحذف من المفرد وأما عدم قبول الحذف في المبنيات فالمصنف لا يسلمه وقد نقلوا عن سيبويه أن لد مخففة من لدن (قوله تعويضا من المحذوف) قال اللقاني قد يقال لزم التعويض عما هو الأصل في التصغير دون التثنية فإن التعويض عنه فيها خاص بتميم وقيس في أحد الوجهين وقد يقال لأن المحذوف في المصغر حرف وحركة وفي المكبر حرف فقط (قوله وبلحرث) قال اللقاني أصله بنو الحرث فرخم في غير النداء بحذف النون والواو (قوله في حالة الرفع) فيه نظر فقد قال اللقاني قوله يحذفون النون يعني رفعا وغيره بدليل قوله وتلخص أن في نون الموصول (قوله وتلخص أن في نون الموصول) قال اللقاني وهو اللذان واللتان فقط دون الذين (قوله فلم يجر على سنن الجموع) أي لأن مفرده ليس بعلم ولا صفة ولا يكفي كونه على سننها دعوى تخصيص الذي بالعاقل ولا لتغليبه على غيره ولا حاجة في إثبات المخالفة إلا أن شأن الجمع أن يكون واحده أعم من نفسه (قوله جار على سنن المثناة الخ) هذا واضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من أن

المتمكنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء اللذون (بالواو رفعا) ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لأن شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الأسماء (وهي لغة هذيل أو عقيل) بالتصغير فيهما وأو للشك . قال شاعرهم

(نحن اللذون صبحوا الصباحا) * يوم النخيل غارة ملحاحا

فنحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لأجله وهو اسم مصدر أغار والقياس إغارة والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره (وجمع المؤنث اللاتي واللائي) بإثبات الياء فيهما (وقد تحذف ياؤهما) اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء وإلى هذه الثانية أشار الناظم بقوله:

موصول الاسماء الذي الأنثى التي * واليا إذا ما ثنيا لا تثبت * بل ما تليه أوله العلامه *
جمع الذي الألى الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعا نطقا * باللات واللاء التي قد جمعا *

(وقد يتقارض الألى واللائي) فيقع كل منهما مكان الآخر (قال) مجنون ليلى قيس بن الملوح.

(محا حبها حب الألى كن قبلها) * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فأوقع الألى مكان اللائي (أي حب اللائي) بدليل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بني سليم

(فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا)

فأوقع اللاء مكان الألى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والألى بمعنى الذين والذين أشهر منها فلذلك عدل الموضح فقال (أي الذين) أذلا فرق بينهما والمعنى ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح وإلى تقارضهما أشار الناظم بقوله

* واللاء كالذين نزرا وقعا * (و) الموصول (المشترك ستة من) بفتح الميم (وما وأي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وأل وذو وذا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال

ومن وما وأل تساوي ما ذكر * وهكذا ذو ومثل ماذا أي كما

ولكل منها كلام يخصها (فأما من فإنها تكون) في أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام (نحو ومن عنده علم الكتاب و) تكون (لغيره) أي غير العالم على سبيل التطفل (في ثلاث مسائل إحداها أن ينزل) ما وقعت عليه من من غير العالم (منزلته) أي منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله (من لا يستجيب له وقوله) وهو العباس بن أحنف :

أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلي إلى من قد هويت أطير

فأوقع من سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي :

(ألا عم صباحا أيها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي)

فأوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل أمر ومعناه الدعاء أصله انعم حذفت منه الألف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكأنهم قالوا أنعم الله في صباحك ومسائك ويعمن أصله ينعمن حذفت منه النون الأولى والنون الساكنة في آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على

اللذان والتان تثنية اللذ والت لا على ما قاله المصنف من أنهما تثنية الذي والتي وأن الياء حذفت لأنهما حينئذ لم يجريا على سنن المثناة لفظا قال بعض الفضلاء وأيضا الذي عام واللذان خاص بمن يعقل اه وهو خطأ إذ لم يقل أحد باختصاص المثنى بمن يعقل وأيضا شرط التثنية الإعراب ومعلوم أن الذي ليس كذلك (قوله لأن شبه الحرف الخ) قال بعض الفضلاء لأي معنى اعتبروا الجمع هنا لا في الذي مرو هو موجود في الجميع بل وفي التثنية أيضا والعجب من الشارح حيث قال وهي مبنية وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن الذين مخصوص بأولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع وسكت عن هذا المعنى هنا مع قرب ما بينهما (قوله وقد يتقارض الألى واللائي) قال الشاني ويعين المراد منها عود الضمير الهاص الصلة (قوله ومن عنده علم الكتاب) هم مؤمنو اليهود والنصارى (قوله أن ينزل الخ) قال الدماميني وهذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره كما في قوله ومن أضل الآية وحقيقة المسئلة أنه متى نسب إلى المسمى شيء من ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب نفيا ولا إثباتا إلا إلى العقلاء أجري عليه حكم العاقل وأما كون المعتقد ذلك المتكلم والمخاطب أو غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه ألبتة (قوله فأوقع من على سرب القطا) قال الدنوشري هو على تقدير مضاف أي على واحد سرب القطا لأن من إنما هي واقعة على القطاة لا على السرب ولو قال فأوقع من على القطاة لكان أصوب ولم يقل في الآية فأوقع من على الأصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحيات العرب الخ) قال الدنوشري لو قال ومن عادة العرب في تحياتهم الخ كان أولى فليتأمل (قوله في صباحك) في بعض النسخ إسقاط لفظ : في

أعصر وفي الكثرة على عصور وراح إلى أمته (فدعاء الأصنام) في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له (ونداء القطا) في قوله * أسرب القطا هل من يعير جناحه * (و) نداء (الطلل) في قوله أيها الطلل البالي (سوغ ذلك) وهو وقوع من على الأصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا مناديين ولا يدعى وينادى إلا العاقل المسئلة (الثانية) من وقوع من على غير العالم (أن يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (نحو كمن لا يخلق) فإنه عام في العاقل وغيره (لشموله الآدميين والملائكة والأصنام) فإن الجميع لا يخلقون شيئا (ونحو ألم تر أن الله يسجد له من في السموات) فإنه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن في الأرض) فإنه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وأفرد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها (ونحو من يمشي على رجلين فإنه يشمل الآدمي والطائر) ولا فرق في هذه المسئلة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الأول أو أقل منه كالمثال الثاني أو مساويا له كالمثال الثالث ولذلك أعاد المثال في الأمثلة الثلاثة المسئلة (الثالثة) من وقوع من على غير العالم (أن يقترن) غير العاقل (به) أي بالعاقل (في عموم فصل بمن) الموصولة (نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع لاقترانهما بالعاقل في) عموم (كل دابة) من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فأوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فإنه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع فإنهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لأن الدابة لغة اسم لما يدب على الأرض عاقلا كان أو غيره بدليل إن شر الدواب عند الله الذين كفروا إلا دابة الأرض تأكل منسأته ويحتمل عندي أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجليه ومنهم نوع يمشي على أربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله اه (وأما ما) الموصولة (فإنها) في أصل وضعها (لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد) أي الذي عندكم ينفد (و) قد تكون (له) أيضا لا يعقل (مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الأرض) فإنه يشمل العاقل وغيره (و) تكون (لأنواع من يعقل) هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك (نحو فانكحوا ما طاب لكم) من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه أما الأول فرده ابن الحاج بأن النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقولهما لا يعقل وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يقال انكحوا الطيب أو الطيبة لأن النكاح إنما هو الذوات لا الصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون ما

(قوله إلا العاقل) قال الدنوشري وأما نداء غيره نحو يا جبال ويا أرض ونحوهما فليس بالأصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العز بن عبد السلام هذه الآية مشكلة لأن قاعدة التشبيه تقتضي أن يقال أفمن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال إنهم كانوا يعظمون الأصنام أكثر من الله لأنهم لم يقولوا ذلك وإنما قالوا لنعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى بخلاف قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالمجرمين وقوله أم نجعل المتقين كالفجار فإنهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما سدنا في الدنيا جاء الجواب على وفق معتقدهم أنهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى وأجاب شيخ الإسلام زكريا في فتح الرحمن بأن الخطاب لعباد الأوثان وهم بالغوا في عبادتها حتى صارت عندهم أصلا في العبادة والخالق فرعا فجاء الإنكار على وفق ذلك ليفهموا المراد على معتقدهم انتهى فتأمله (قوله كالمثال الأول) قد يقال فيه نظر لأن من لا يخلق شامل لأشياء كثيرة مما لا يعقل كالأصنام والأوثان إلا أن يقال إن أفراد العقلاء أكثر وقال الزرقاني الكثرة والقلة ليسا باعتبار الأفراد بل باعتبار الأنواع كما لا يخفى (قوله ويحتمل عندي) هذا يجري في المسئلتين الأوليين أيضا ويمكن أن يعم كلام الشارح (قوله ما عندكم ينفد) قال الزرقاني أي ما عندكم من متاع الدنيا ينفد أي يفنى وللقائل أن يقول متاع الدنيا يشمل الرقيق وهو مما يعقل (قوله ولأنواع من يعقل) زاد بعضهم كونها لآحاد من يعقل نحو ولا أنتم عابدون ما أعبد وأجيب بأنها مصدرية فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله ومثالها الخ) قال الدنوشري الجمع بين مثال ونحو بعد فيه نظر (قوله وكلا التعبيرين الخ) قال الدنوشري فيه نظر أما أولا فلأن النكاح لا يتوجه إلى نوع من يعقل حتى يقال إن ما مستعملة فيه كما حققه ابن الحاج فالمراد إفراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلا نسلم أنه لا يصح أن يقال انكحوا الطيب أو الطيبة قال السنباطي قوله لأن النوع لا يعقل الخ) يجاب عنه بأنه لم يرد بالنوع الكلي المعقول الخ بل الأفراد بدليل الآية المذكورة إذ لا ينكح الكلي وإنما ينكح الأفراد وكأنه قال فانكحوا كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلأنه لا يصح هذا مردود إذ الوصف يدل على الذات والصفة لا على الصفة فقط

(قوله والبحث فيه مجال) قال السنباطي لعل وجهه أن المقتضي لتنزيله منزلة ما لا يعقل الإبهام في الحقيقة وهذا قد علمت حقيقته وإن كانت صفته مبهمة للعلم بأنه ممن يعقل ولكن نقل المرادي عن أبي البقاء أن ما بمعنى الذي لأنه لم يصر ممن يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أبي البقاء أن المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وإن كان من أهله وعليه ينبغي أن يستثنى من بلغ أوان العقل عادة وأن يكون المراد به التمييز ومع ذلك كله لا يخلو عن إشكال انتهى واعلم أنه قال في الكشاف وقال ما طاب ذهابا إلى الصفة قال السعد يعني استعملت كلمة ما في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير أولي العقول لأن هذه التفرقة إنما هي إذا أريد الذات أما إذا أريد الوصف كما تقول في ما زيد أي أفاضل أم كريم وفي الموصولة أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال أي القائم أو القاعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعني الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وإن أنكره البعض وههنا المراد الصفة أي انكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والثيب والشابة والمسنة إلى غير ذلك من الأوصاف انتهى وقال الدماميني في شرح التسهيل بعد أن نقل كلام ابن مالك وعلى الجملة إذا لم يكن للمتكلم التفات إلا إلى الشيء من حيث هو لجعله متعلقا بالحكم من غير أن يعتبر وصفا زائدا على ذلك فإنه يأتي بما نحو لما خلقت بيدي فإن الذم إنما كان على مخالفة الأمر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا ونحو إني نذرت لك ما في بطني محررا المراد أنها جعلت ما في بطنها وثمرة فؤادها خادما للمسجد ولم تقصد إذ ذاك (١٣٥) ذكورته من أنوثته وكذا المراد بقوله انظر

(للمبهم أمره) من الأشخاص (كقولك وقد رأيت شبحا) بفتح الموحدة وبالحاء المهملة لا تدري أبشر هو أم مدر (انظر إلى ما ظهر) وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل أخذا من قوله تعالى «إني نذرت لك ما في بطني» والبحث فيه مجال (و الأربعة الباقية) من الستة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل (فأما أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (فخالف في موصوليتها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجا بأنه لم يسمع أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني (ويرده قوله) وهو غسان :

إذا ما أتيت بني مالك (فسلم على أيهم أفضل)

وجه الرد منه أن أيهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي الملازمة الإضافة لفظا أو تقديرا إلى معرفة (ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فإنهما أجازا إضافتها إلى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور أن أيا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على أنها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام بأي والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب (و) أي الموصولة (لا يعمل فيها إلا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين) في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال أبو حيان في شرح التسهيل (وسأل الكسائي) في حلقة يونس (لم لا يجوز

ما ظهر أي هذا الشيء الذي ظهر كائنا ما كان (قوله تكون للعاقل وغيره) لو قال بدله تكون العالم لكان أولى (قوله ولا يصلح هنا الخ) قال الزرقاني أي ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لأنها إذا لم تكن موصولة فلا يتأتى إلا أن تكون استفهامية وهنا مانع من استفهاميتها وهو وقوعها بعد الجار لأن حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولية لكن له أن يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت للمجرور بعلى محذوفا أيضا أي فسلم على شخص مقول فيه أي في طلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك في بنعم الولد وما ليلي بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقاني رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمي قوله أي فسلم على شخص مقول الخ انظر هل يخالف هذا قول المرادي هذا أي بناء أي مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس ثم قال وتأولا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب والحجة عليهما قول الشاعر :

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

ثم قال لأن حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها انتهى فقوله لأن حروف الجر الخ رد لكل من تقديري الخليل ويونس على اللف والنشر الغير المرتب فتأمله فإن خالفه أشكل عليه تقديرهم في ما هي بنعم الولد ونحوه فليحرر (قوله ولا تضاف لنكرة) قال الدنوشري قضيته أن تعريفها بالإضافة لا بالصلة وقد قيل لا مانع من تعريفها بالإضافة والصلة لاختلاف جهتهما وكل منهما يفيد ما لا يفيد الآخر فتعريف الإضافة يزيل إبهام ما وقعت عليه وتعريف الصلة يفيد بيان ما وقعت عليه انتهى وهو كلام الدماميني وقال اللقاني الرضي وأيا مضافا لمعرفة لتكون معرفة انتهى وأقول قضيته أن تعريفها بغير الصلة قال الشهاب قوله قضيته هذا ممنوع لأن في أي إبهاما من جهة نوعها ومن جهة نفسها ففي الإضافة تعيين نوعها وفي الصلة

لعيين نفسها انتهى وفى حاشيتنا على الفاكهى ما لا يستغنى عن مراجعته (قوله أن أيا وضعت الخ) قال الزرقانى اعترض ذلك الرضى فقال وليس هذا أى التعليل بشىء لاختلاف الابهامين ولا تعلق لأحدهما بالآخر انتهى وقال الدنوشرى قال الرضى وقد علل له ابن الباذش بأن قال أى موضوعة على الإبهام والإبهام لا يتحقق إلا فى المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فإنهما محصوران فلما كان الإبهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره استعملت معه أى الموصولة على الإبهام وليس بشىء لاختلاف الإبهامين ولا تعلق لأحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقانى (قوله لم يقع الخ) قال السنباطى فيه نظر لأنه يحتمل العموم أيضا كالذى قبله على معنى يعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام كائنا ما كان كما يحتمل الذى قبله الخصوص على معنى يعجبنى الشخص المخصوص الذى سيقوم انتهى ويجاب بأن الذى وقع منه القيام مخصص لتعينه فى الخارج لأن الماضى يدل على الوقوع فى نفس الأمر فليتأمل (قوله وقد تؤنث) إذا أعربت فى هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهور على عدم المنع خلافا لأبى عمرو محتجا بأن فيها التأنيث والتعريف بالإضافة المنوية وهو شبيه بتعريف (١٣٦) العلمية ولهذا لم يصرف جمع فى التوكيد للعدل والتعريف بالإضافة المنوية وأجيب بأن جمع أشد شبها بالعلم من أية لأنه لا يستعمل ما يضاف إليه بخلاف أى كيعجبنى أيهن قامت (قوله ما تبين لى أن سيبويه غلط) قال الشهاب القاسمى لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما فى الآية والبيت المشهورين فإن ما أجيب به عنهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليتدبر (قوله فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت الخ) قال الشهاب القاسمى قد يفرق بأنه عند ظهور الإضافة يظهر الاحتياج لدلالة الإضافة عليه لافتقار المضاف لمضاف إليه وأما عند عدم الإضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفى أى هو أظهر فى مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج إليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود رافع ضرر الاحتياج فى الثانى دون الأول لأنا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج إليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه إليه انتهى وقد ذكرنا فى حاشية الفاكهى ما هو أظهر من هذا فى الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقانى أى وجملة الاستفهام مستأنفة قال فى المغنى وذلك على قولهما بجواز زيادة من فى الإيجاب (قوله ورد ذلك فى المغنى) قال الزرقانى أى رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من فى الإيجاب وقول الشاعر إذا ما لقيت بنى مالك ٭ فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أى وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستأنف بعد الجار انتهى وقال بعضهم له لا يعترض على يونس بأن التعليق خاص بأفعال القلوب لأنه يرى بعدم الاختصاص واعترض السنباطى على رده عليهم بالبيت لأنه يحتمل أن

أعجبنى أيهم قام) فمنع من ذلك فقيل له لم فلم يلح له وجه المنع (فقال أى كذا خلقت) اه أى كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائى بالمنع ما معناه أن أيا وضعت على العموم والإبهام فإذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فكأنك قلت يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أعجبنى أيهم قام لم يقع إلا على الشخص الذى قام فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم وإنما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا متأخر والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعضهم فتقول أية وأيان وأيتان وأيون وأيات (و) على الحالين (هى معربة فقيل مطلقا) سواء أضيفت أم لم تضف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين وإليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا (وقال سيبويه تبنى على الضم إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناظم بقوله

وأعربت مالم تضف ٭ وصدر وصلها ضمير انحذف

(نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل) بالبناء على الضم فيهما لشبهها بالغايات إذ كان بناؤها بسبب حذف شىء وخولف فى ذلك قال الزجاج ما تبين لى أن سيبويه غلط إلا فى موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت اه وزعم المانعون أن أيا فى الآية استفهامية وأنها مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا فى مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائى والأخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك فى المغنى بما يطول ذكره وبالبيت السابق (وقد تعرب حينئذ) أى حين إذ أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كما رويت الآية) وهى أيهم أشد (بالنصب) وهى قراءة هرون ومعاذ ويعقوب (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالجر) قال سيبويه وهى لغة جيدة وبذلك

احتج من قال بإعرابها مطلقا (وأما أل فنحو إن المصدقين والمصدقات) مما صلته اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لأن أل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المغنى (وليست) أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولا حرفيا خلافا للمازنى) في أحد قوليه (ومن وافقه) ويرده أنها لا تؤول بالمصدر وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقى ربه والضمير لا يعود إلا على الأسماء وأجاب المازنى عن الثانى بأن الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بأن حذف الموصوف مطلقا لا يحذف في غيرها إلا لضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف تعريف خلافا لأبى الحسن) الأخفش وهو ثانى قولى المازنى وحجتهما أن العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهى مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بأنها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لأن المشتق فى تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير وإنما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما أن الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا وأجاب الأخفش بالتزامه فذهب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل مع أل (وأما ذو فخاصة بطيئ) وذلك مستفاد من قول النظم * وهكذا ذو عند طيئ شهر * (والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة إعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لأنه المسموع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسى

فأما كرام موسرون لقيتهم * (فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا)

فيمن رواه بالياء) وهو أبو الفتح بن جنى فى كتابه المحتسب وهو مشكل فإن سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض (والمشهور) عنهم (أيضا إفرادها) وإن وقعت على مثنى أو جمع (وتذكيرها) وإن وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائى

فإن الماء ماء أبى وجدى * (وبئرى ذو حفرت وذو طويت)

فأتى بذو مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهى مؤنثة ويحتمل أنه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطى من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعض بنى طيئ فتقول فى المذكر ذو قام وفى المؤنث ذات قامت وفى مثنى المذكر ذوا قاما وفى مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفى جمع المذكر ذوو قاموا وفى جمع المؤنث ذوات قمن (حكاه ابن السراج) فى الأصول عن جميع لغة طيئ على

يكون المجرور محذوفا والتقدير فسلم على الذى يقال لهم أيهم أفضل (قوله وأما أل الخ) قال اللقانى قال الرضى كان حق الإعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية فى صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما فى إلا الكائنة بمعنى غير انتهى وأقول يشكل على ذلك أن أل اسم مركب يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك معرب وأن صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك إلا بأن يدعى أن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسما واحدا معربا بحسب العوامل وفى الرضى إشارة إليه قال إن أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل فى صورة الاسم أى الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لأن المعنيين متقاربان إذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب وزيد مضروب أى ضرب أو يضرب (قوله نحو إن المصدقين الخ) على كونها موصولة فى نحو ذلك حيث لا عهد وإلا فهى حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضى ومراده حيث لا عهد خارجى وإلا فالصلة لا بد أن تكون معهودة بالعهد الذهنى (قوله وسكت عن الصفة الخ) الأظهر أنه سكت عنها هنا إحالة على ما يأتى قريبا فى بحث صلة أل من ذكرها وللإشارة للخلاف فيها (قوله والمشهور بناؤها على سكون الواو) قال الدنوشرى عبارة السيوطى فى همع الهوامع وذو فى لغة طيئ إلى أن قال وهى مبنية على الواو وهذا قد ينافى عبارة الشارح إلا أن يقال معنى كلام السيوطى أنها ملازمة سكون بدليل مقابلته بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أى على سكون الواو (قوله وقد تؤنث وتثنى وتجمع) قال اللقانى مع الإعراب فيها قال الشهاب قول شيخنا مع الإعراب أقول فالظاهر قال فى التوضيح وحكى إعرابها أى ذات وذوات تشبيها بذلك ولم يجزم به وعليه فهل يجرى الوجهان فى غير ذات وذوات حرره (قوله وفى مثنى المذكر ذوا الخ) قال اللقانى فيقال ذوان وذواتان وتجمع ذوو وذوات قال الشهاب هلا قال ذوون بالنون كما قال قبله فى المثنى فإن كلا منهما يختم بالنون (تنبيه) ظاهر كلام الرضى أن تصرفها مخصوص بحال الإعراب وكلام المصنف قد يقتضى أنه يكون حال البناء أيضا فليتأمل وليحرر (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال السلباطى على ما قرره الشارح فى عبارة المتن حيث

قال أولاعند بعض طيئ وبعد كلام ابن السراج من جميع لغاطيئ يكون قوله حكاه جملة معارضة على قوله وقد تؤنث الخ بحذف حرف العطف ولو أتى به كان أولى (قوله بتثنيتها أو جمعها) وتأنيثها (قوله ويرفعون التاء) قال الشاطبى فيه تسمح كما هو ظاهر (قوله ذوات ينهض) قال الدنوشرى نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت فى المدح والذم تعريفا وتنكيرا فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفة لأينق انتهى وفى شرح العجيسى ذكر ابن النحاس أنه سأل شيخه ابن عمرون الايجوز أن ذوات فى البيت بمعنى صاحبات معربة خبرا لمبتدأ محذوف أى هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى

الإطلاق وتبعه ابن عصفور فى المقرب (ونازع فى ثبوت ذلك) المحكى على الإطلاق (ابن مالك) فى شرح التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبى والمردود عليه إنما هو الإطلاق فى جميع لغة طيئ وأما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيئ فهو ثابت اه قال الفراء فى لغات القرآن وربما قالوا هذان ذو العرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التى ذات ويرفعون التاء على كل حال وفى تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفى جمعها هؤلاء ذوات تعرف اه (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك (كلهم حكى) من بعض طيئ (ذات للمفرد وذوات لجمعها مضمومتين) على أنهما موصولان مستقلان مرادفان للتى واللاتى قال فى التسهيل وقد ترادف التى واللاتى ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال فى النظم : وكالتى أيضا لديهم ذات ٭ وموضع اللاتى أتى ذوات

(كقوله) وهو رجل من بنى طيئ كما قال الفراء فى لغات القرآن سمعنا أعرابيا من طيئ يسأل ويقول (بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به) فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ماقبلها وحذف الألف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف أى أسألكم بالفضل أو نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأنه يشير إلى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق قاله الموضح فى الحواشى (وقوله) وهو رؤبة

جمعتها من أينق موارق ٭ (ذوات ينهضن بغير سائق)

فبنى ذوات على الضم والهاء فى جمعتها للنوق المذكورة فى بيت قبله والأينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا وتجمع فى القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ويجمع أينق على أيانق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام فى سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين (وحكى) فى ذات وذوات (إعرابهما) بالحركات (إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى الأول أبو حيان [illegible] وحكى الثانى أبو جعفر بن النحاس الحلبى، وإذا أعربا تونا لعدم الإضافة فتقول جاءنى ذات قامت ورأيت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءنى ذوات قمن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح فى الحواشى (وأماذا فشرط موصوليتها ثلاثة أمور أحدها أن لاتكون للإشارة) لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد (نحو من ذا الذاهب وماذا التوانى) والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل (و) الأمر (الثانى أن لا تكون) ذا (ملغاة) وإلغاؤها على وجهين أحدهما حكمى والآخر حقيقى فالحكمى ما ذكره بقوله (وذلك) الإلغاء (بتقديرها مركبة مع ما فى نحو ماذا صنعت) فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام فى محل نصب على المفعولية

صاحبات ويكون مما أضيف إليه الفعل بتأويل المصدر كقولهم اذهب بذى تسلم أى بذى سلامة فيكون التقدير ذوات نهوض على حذف المضاف إليه فالتقدير ذوات سبق (قوله وأصل ناقة نوقة) لأن ألفها منقلبة عن واو لقولهم استنوق الجمل وقولهم فى العدد الكثير نوق ولو كانت ياء لكسروا الأول لتسلم الياء كما فى قولهم عيس (قوله على أينق) نقل فى التوشيح عن المصنف أصل أينق أنوق ثم قيل حذفوا العين وعوضوا الياء فوزنه أيفل وقيل قدموا العين لتسلم من الضم ثم أبدلوها مبالغة فى التخفيف فوزنه أعفل وقيل قدموا اللام على العين فصار أنقو ثم أبدلوا الواو ياء كما فى أدل ثم قدموا الياء على الفاء فوزنه أفلع ثم أعفل اه واقتصر على القول الوسط لأن خير الأمور أوساطها (قوله أن لاتكون للإشارة) قال اللقانى لايخفى أن ذا مشترك بين الإشارة والموصولية كما فى الرضى وقد نص الأصوليون على صحة إطلاق المشترك على معنييه معا حقيقة على الصحيح وعلى هذا فاشتراط المصنف أن لاتكون ذا للإشارة إنما ينبنى على المرجوح إذ لااستحالة فى اجتماع معرفتين على شىء واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويجاب بأن اشتراط المصنف ماذكر ليس لما ذكر بل لما أشار إليه المصنف وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لايصلح صلة لغير أل (قوله فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام الخ) قال الدمامينى وهى مخصوصة بجوازها على ماقبلها فيها وأن كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسألة فى توضيحه الموضوع

المقدمة بصنعت والتقدير أي شيء صنعت (كما قدرها كذلك) أي مركبة مع ما إلا أنهما في محل جر (من قال) لسائل عن شيء (عماذا تسأل) والتقدير عن أي شيء تسأل (فأثبت الألف) من ما (لتوسطهما) في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الألف لأن ما الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى «سبحانه وتعالى عما يقولون» وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والإلغاء الحقيقي ما ذكره بقوله (ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين ما ومدخولها فكأنك قلت ماصنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء وسكت عن إلغاء ذا مع من لمنع أبي البقاء وثعلب وغيرهما أن تكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بما وذا لأن ما أكثر إبهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الأسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول النظم:

ومثل ماذا بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام

(و) الأمر (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمن على الأصح) عندهم لأن كلا منهما للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بأن ما تجانس ذا لما فيهما من الإبهام بخلاف من فإنها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف أما الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام كما في الإبهام فلا خصوصية لإلحاق من دونها وأما الثاني فلأن ما مختصة بما لا يعقل كما أن من مختصة بمن يعقل إلا أن يقال أن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك إلى السماع وكلاهما مسموع فالأول (كقول لبيد) ابن ربيعة العامري:

(ألا تسألان المرء ماذا يحاول) أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

أنشده سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف وهو يحاول يطلبه والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه إذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه أم هو في ضلال وباطل (و) الثاني نحو (قوله) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي كما قال ابن مالك أو أمية بن أبي الصلت كما قال العيني:

ألا إن قلبي لدى الظاعنين حزين (فمن ذا يعزى الحزينا)

أنشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يعزى الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن إذا سار (والكوفي لا يشترط) في موصولية ذا تقدم من ولا ما الاستفهاميتين (واحتج بقوله) وهو يزيد بن مفرغ الحميري:

عدس ما لعباد عليك إمارة (أمنت وهذا تحملين طليق)

وتقرير الحجة منه أن هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ (أي والذي تحملينه طليق وعندنا) معشر البصريين (أن هذا اسم إشارة) على أصله لا موصول لأن ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ (وطليق) خبره وهي (جملة اسمية وتحملين حال) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها (أي وهذا طليق محمولا لك) وعدس بفتح العين والدال والسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن أبي سفيان وكان يزيد يكثر

الكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك أقول ماذا أفعل ماذا وقول بعض الصحابة فكان ماذا فراجعه من هناك انتهى وعلى هذا يتخرج ما وقع في الكشاف في سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع في شعر ابن المرحل وكان ماذا فأنكره ابن أبي الربيع فصنف في الرد عليه مصنفا وأنشد لنفسه:

عاب قوم كان ماذا
ليت شعري لم هذا
وإذا عابوه جهلا
دون علم كان ماذا

(قوله عند الكوفيين وابن مالك) قال الدنوشري ينظر على مذهب الكوفيين وابن مالك هل لذا إعراب أو لا وهل تفيد شيئا أو لا (قوله إلا أن يقال الخ) قال السنباطي فعلى هذا فالمقصود إثباته ونفيه زيادة الإبهام لا أصل الإبهام وحاصله أن ما أكثر إبهاما من من فأشبهت ذا في زيادة الإبهام وقوله والمرجع في ذلك الخ كأنه كالاستدراك على قوله إلا أن يقال الخ أي وإن أمكن أن يصح الفرق بما ذكر فالمرجع في ذلك إلى السماع وكلاهما مسموع (قوله ابن مفرغ) قال المصنف في شرح الشواهد بالفاء والغين المعجمة كان راهن على شرب سقاء كبير ففرغه (قوله لأن ها التنبيه الخ) قال الدنوشري فيه نظر إذ لا يسلم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضي اعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل (قوله وتحملين حال) أي وحذف الضمير العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل جملة تحملين خبر ورده بأنه ليس المراد الإخبار بأنه محمول.

(فصل) (قوله ففيه متعلق بمحذوف الخ) كذا فى التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دل عليه صلتها (قوله وتمييز الموصولات الخ) على هذا التقييد كان ينبغى إبقاء المتن فى قوله كل الموصولات على عمومه وقال السنباطى ذكر هذا توطئة للإشارة إلى ما سيأتى لكن يغنى عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولو اقتصر على ما ذكره هنا وعم فى الأول كان أولى لكن قصد أن يجعل الكلام فى شىء واحد لئلا يخفى المراد من المتن فكان ينبغى الاقتصار على الأول (قوله مراعاة اللفظ الخ) قد يجتمع الأمران قال فى الكشاف فى سورة النساء فى تفسير قوله (١٤٠) تعالى «ومن يطع الله ورسوله» إلى قوله «مهين» قيل يدخله وخالدين حملا على لفظ من

من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال حبسه فكلموا فيه معاوية فأمر بإخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك إمارة البيت وإمارة بكسر الهمزة أى أمر ولا تختص ذا الإشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات نحو «وما تلك بيمينك ياموسى» قالوا إن تلك موصول وبيمينك صلة أى وما التى بيمينك وعندنا أن بيمينك حال من المشار إليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالألف واللام نحو قوله:

لعمرك لأنت البيت أكرم أهله ... وأقعد من أفنائه بالأصائل

كأنه قال لا أنت الذى أكرم أهله فأكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله:

« يا دار مية بالعلياء فالسند » فبالعلياء صلة لدار مية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله أبو حيان فى النكت الحسان على غاية الإحسان .

(فصل) (وتفتقر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (إلى صلة) تتصل بها لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة (متأخرة عنها) لزوما لأن الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لأنه جزؤها وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتمييز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بأن الاسمية لا بد لها من صلة (مشتملة على ضمير مطابق لها) فى الإفراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فإن صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل أن قول النظم:

وكلها يلزم بعده صلة ... على ضمير لائق مشتملة

يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير (يسمى العائد) لعوده إلى الموصول ثم الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال فى مطابقة العائد لفظا ومعنى وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك نحو من وما ففى العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الأكثر نحو ومنهم من يستمع إليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون إليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سألتك ولا تقل من سألك أو قبح نحو من هى حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى ولم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاة المعنى كقوله:

وإن من النسوان من هى روضة ... تهيج الرياض قبلها وتصوح

وقد يخلف الضمير فى الربط الاسم الظاهر نحو « وأنت الذى فى رحمة الله أطمع » الأصل فى رحمته « وسعاد التى أضناك حب سعادا » أى حبها (والصلة إما جملة) تامة اسمية أو فعلية (وشرطها أن تكون خبرية) وهى المحتملة للتصديق والتكذيب فى نفسها من غير نظر إلى قائلها لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذى قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون

ومعناه يعنى أنه أفرد الضمير فى يدخله باعتبار لفظ من وجمع الوصف الواقع حالا من ضمير يدخله المنصوب باعتبار معناه ولعل الحكمة فى جمع الوصف أولا بذلك الاعتبار وإفراده ثانيا باعتبار اللفظ ما فى صيغة الجمع من الإشعار بالاجتماع المستلزم للتأنس زيادة فى النعيم وما فى الإفراد من الإشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة فى التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود وأخذه برمته ابن مرشد فى بعض رسائله ونسبه لنفسه ونحو ما قاله أبو السعود ما نقله عنه تلميذه المقرى وذكر ابن لب أنه عرض ذلك على شيخه ابن الفخار فأجاب بأنه تعالى لما ذكر فى الأول جنات متعددة لا جنة واحدة وقال يدخله والضمير المنصوب فى يدخله وإن كان مجموعا فى المعنى فهو فى اللفظ مفرد والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون فى جنات متعددة معا جاء خالدين لرفع هذا الإيهام اللفظى فهو اعتبار لفظى ومناسبة لفظية وإن كان المعنى صحيحا أما الآية الثانية فذكر فيها نارا مفردة فناسبها الإفراد فى خالدا (قوله أو قبح) قال الزرقانى بالرفع معطوف على لبس ووجه القبح أنه لو روعى اللفظ لزم الإخبار بمؤنث عن مذكر فروعى المعنى بكسر كاف أمك انتهى وفيه أن مراعاة المعنى إنما هى فى المعنى وهو هى ولم يقل من هو (قوله وإن من النسوان) قال الزرقانى أى لأنه عضد المعنى سابقه وهو قوله من النسوان

(قوله معهودة) أى معلومة للمخاطب ثم قال ويشكل تفسير المعهودة بما سبق بأن قضيته أن الموصول واقع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من أن الموصول من صيغ العموم خصوصا وكونها معهودة شرط قال الدنوشرى وقد يجاب عن هذا الإشكال بأن المراد بوقوعه على مخصوص معين أن تعيينه إنما هو باعتبار الصلة وذلك لا ينافى كونه عاما أى شاملا لكل ما اتصف بالصلة فليتأمل ذلك فإنه دقيق (قوله إلا فى مقام التهويل الخ) قال القانى اعلم أن المبهمة ضد المفصلة المبينة والمجهولة ضد المعهودة كالمعلومة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس كما ينبغى إذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الإبهام أى الإجمال ولو من الكلام الذى قبل الموصول فالوجه أن يقال معهودة مفصلة إلا فى مقام الخ (قوله وهى ما قارن الخ) قال الزرقانى تفسيره الإنشائية والطلبية يدل على تثليث القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما فى الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الإنشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج إلى نكتة والنكتة فى ذلك أن الجملة الطالبية لما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعتنى بشأنها انتهى وقد ذكر القانى أن عطف طلبية على إنشائية من عطف الخاص على العام ولم يبين نكتته هذا وفى تعريف الشارح الطالبية نظر لأن معنى الطلب مقارن للفظه لا متأخر فإن معنى اضرب مثلا طلب الضرب لا إيجاده وطلبه مقارن للفظه وبهذا يظهر اندراج الطلب فى الإنشاء وأن القسمة ثنائية وتثليثها إنما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر (قوله وإن كانت خبرية) قال الزرقانى أى بحسب الوضع وأما بحسب الاستعمال أى استعمالهم لها فهى إنشائية والمعتبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان فى إتيان الشارح بلفظ قيل الظاهر فى التضعيف نظر (قوله وإن منكم لمن ليبطئن الخ) قال الزرقانى أى لمن والله ليبطئن فاللام الأولى لام الابتداء وفى ليبطئن لام القسم (قوله نظرا إلى حالة الاستعمال) قال الزرقانى الاستعمال مقابل الوضع يعنى أنها وضعت لأن تكون خبرية لكن لم تستعمل كذلك وإنما استعملت للإنشاء وقد علل الرضى منع وقوعها صلة بكونها إنشائية (قوله الظرف المكانى) قال الزرقانى قيد بذلك لأن الكلام فى الظرف المتعلق بمحذوف وجوبا وذلك المكانى دون الزمانى وأما إذا كان الكون خاصا فيقع ظرف الزمان صلة إذا كان الظرف قريبا نحو نزلنا المنزل البارحة أو أمس أو آنفا فإن كان الظرف بعيدا من زمن الأخبار ولم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذى يوم الخميس قاله الكسائى أفاده شرح التسهيل (قوله وتعلقهما باستقر الخ) قال فى المغنى قال ابن يعيش وإنما لم يجز فى الصلة أن يقال أن نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذاك واطراد هذا (قوله إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع أن متعلق التامين أبدا عام ومتعلق الناقصين أبدا خاص وقال الشهاب القاسمى فالظرف التام بأن يفيد مع قطع النظر من

خبرية (معهودة) للمخاطب لأنك إنما تأتى بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة (إلا فى مقام التهويل والتفخيم) وهو التعظيم (فيحسن إبهامها) لذلك (فالمعهودة كجاء الذى قام أبوه) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى شخص قام أبوه (والمبهمة نحو فغشيهم من اليم) أى البحر (ما غشيهم) أى الذى غشيهم أمر عظيم والمرجع فى ذلك إلى الموصول فإن أريد به معهود فصلته معهودة نحو وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وإن أريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذى ينعق وإن أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو فأوحى إلى عبده ما أوحى (ولا يجوز) فى الصلة (أن تكون) جملة (إنشائية) وهى ما قارن لفظها معناها (كبعتكه) فلا تقل جاء العبد الذى بعتكه قاصدا إنشاء البيع (ولا) جملة (طلبية) وهى ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرا كانت أو نهيا (كاضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذى اضربه أو لا تضربه لأن كلا من الإنشاء والطلب لا خارج له فضلا عن أن يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وإن كانت خبرية فلا يقال جاء الذى ما أحسنه لما فى التعجب من الإبهام المنافى للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما أن جملة القسم مستثناة من الإنشائية فيجوز الوصل بها نحو وإن منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما أما التعجبية فلأنها إنشائية نظرا إلى حالة الاستعمال وأما القسمية فلأن الوصل إنما هو بجملة الجواب وهو خبرى وجملة القسم إنما جىء بها لمجرد التأكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذى لكنه قائم أو حتى أبوه قائم لأن فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا وأجاز الكسائى الوصل بالأمر والنهى والمازنى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذى يغفر الله له وصاحب الإفصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (وأما شبهها) فى حصول الفائدة (فهو ثلاثة) الأول والثانى (الظرف المكانى والجار والمجرور التامان) والمراد بالتام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو) جاء (الذى عندك و) جاء الذى فى الدار وتعلقهما باستقر محذوفا) وجوبا وبذلك أشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذى مكانا والذى بك إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو جاء الذى سكن مكانا والذى مر بك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

• وجملة أو شبهها الذي وصل • به (و) الثالث (الصفة الصريحة أي الخالصة للوصفية) وهي التي لم يغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا ونحو • أم صبي قد حبا أو دارج • وبذلك أشبهت الجملة (وتختص) الصريحة (بالألف واللام) وإلى ذلك يشير قول النظم • وصفة صريحة صلة أل • (كضارب ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونصه وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين واسم المفعول والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح في المغني أن أل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كأبطح) مذكر بطحاء فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الأرض المتسعة (وأجرع) مذكر جرعاء فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا (وصاحب) فإنه في الأصل وصف الفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فإنه في الأصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الإبل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبي والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ منها معنى الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها أل لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) أل (بمضارع) اختيارا (كقوله) وهو الفرزدق خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان :

(ما أنت بالحكم الترضى حكومته) • ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فأدخل أل على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بالضرورة) بل أشار إلى قلته بقوله في النظم • وكونها بمعرب الأفعال قل • وهو اختيار ثالث في المسألة فإن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضي والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر إليه الشاعر أم لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين الحكم بين الخصمين للفصل بينهما والأصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة

(فصل) يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم تكن صلة أل كقوله :

نحن الألى فاجمع جمو • عك ثم وجههم إلينا

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه

ملاحظة متعلقه يصح الوصل به ثم إن متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والناقص ما لا يفيد كذلك لا يصح الوصل به عاما كان متعلقه أو خاصا فإن صرح به صح الوصل به إن أفاد بأن كان خاصا وبهذا يظهر أن ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن اشتراط التمام فليتأمل (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه في المطول في بحث تقديم المسند إليه وهو على كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لأل على قلة أو ضرورة من قول أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب خلافا للدماميني لأنها ليست حالا محل مفرد حقيقة بل هي جملة لم تحل محل غيرها عند صاحب المفصل أو حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف. لكن المصنف في التذكرة ذكره ما قاله الدماميني فقال قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الإعراب مطرد فيما عدا نحو قوله

• إن لك الينذر من بيرانها فاصطل •

وقوله

• من القوم الرسول الله منهم

لأنها في هذه حالة محل المفرد المعرب في قولك الضارب والمضروب قوله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه) قال الزرقاني أي وصح وعطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة أل أو لا كما مثل بقوله أم صبي الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السنباطي فيه نظر وذلك لأن القلة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن الاصطلاح لا تنافي الاختيـــار ولا الضرورة بحسب الاصطلاح لستلزم الاختيار وإن كان هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ إنما هو محمول على ما ذهب إليه أو هو نفس ما ذهب إليه فليتأمل

(فصل) (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول نفسه فأما الاسمي فسيأتي في بحث نعم ما يشعر بجواز حذفه وفي المغني أن الكوفيين والأخفش أجازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم أي والذي أنزل إليكم وأما الحرفي فسيأتي في بحث كان أنه لا يجوز حذفه (قوله أو قصد الإبهام) ظاهره أنه لا يحتاج حينئذ لدليل (قوله أي نحن الألى الخ) أي بدليل فاجمع جموعك قال الزرقاني وهذا البيت مدور وآخر صدره الواو من جمو قاله الدماميني

(قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعا للنظم الذى ذكر فيه بطريق التبعية الكلام على أى والمتناسب تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف فى الأول بالنسبة لما يليه وكذا فى الثانى (قوله فهو فاعل مجازا) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف فى عدم اشتراط كون المبتدأ غير منسوخ لكن المصنف لم يذكر فى المحترزات عدم حذف الضمير الواقع خبرا ولا تعرض به الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضى غير المبتدأ إما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل فلا يكون فى الكلام إذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا وإما خبر ان لأنه كحكم خبر المبتدأ وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف أصلا لضعف عملها (قوله المفيد للاختصاص) قال الدنوشرى فيه نظر ولا نسلم أن الضمير هنا مفيد للاختصاص فتأمله انتهى وقال السلباطى أى لأنه مقدم من تأخير وتقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبنى على كلام السكاكى فراجع التلخيص فى بحث تقديم المسند إليه (قوله وفيه بعد) قال الدنوشرى ينظر ما وجه البعد والتعليل بسمى يتضمن ذلك الإبدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض ولعل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع إلى الشىء بعد الإعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فإن جعلت فى الظرف ضميرا يرجع على الذى وأبدلت الهاء منه كان على ضعف لأن الغرض (١٤٣) الكلى إثبات الإلهية لا كونه فى السماء والأرض وكان أيضا فاسدا من وجه آخر وهو قوله وفى الأرض إله لأنه معطوف على ما قبله وإن لم يقدر ما ذكرناه صار منقطعا عنه وكان المعنى أن فى الأرض إلها انتهى وقد ذكر المصنف فى المغنى فى بحث إذ وفى الباب الثانى أنه لا يعرف أن البدل يتكرر إلا فى بدل الإضراب وهو ضعيف لا يحمل التنزيل عليه ومراده أنه لا يتكرر والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بأنه تكرر فى نحو لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا وأن المختار فى الأول الرفع على البدل والثانى بدل لأن المبدل منه فيه متعدد فالفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى وإذا لم يتكرر البدل إلا بدل الإضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أولا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيدا للاحتراز بل لبيان الواقع فى الآية فمن العجب قول بعض الأفاضل لا يرد ما قاله المصنف فى البابين المذكورين على ما نقله الشارح عنه هنا لأن كلام الشارح فى منع تعدد البدل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعرى كيف يمتنع المطلق ولا يمتنع المقيد وهو مستلزم له وفى مسئلة تعدد البدل كلام للدماميني فى شرح الخزرجية لخصنا الغرض منه فى حاشية الألفية فى الديباجة (قوله ولا يكثر الحذف فى صلة غير أى) قال الدنوشرى الفرق بين أى وغيرها أن ملازمتها للإضافة لفظا ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعى التخفيف فجاز الحذف عنده انتهى وقضيته أن صلتها لم تطل بالإضافة وهو كذلك لأن المضاف إليه ليس من أجزاء الصلة ويؤيده قول الرضى لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الإضافة وإن لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما فى قول الحفيد وإنما اشترط فى صلة غير أى الطول دون صلتها لأن الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل الحاصل انتهى وهو مشكل لأنه يظهر عليه أنه لا يشترط فى كثرة الحذف فيما طول الصلة (قوله وهو الذى فى السماء إله) قال الرضى إن الصلة فى الآية طالت بالعطف عليها

ويجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (إذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان خبره عنه بمفرد فلا يحذف فى نحو جاء اللذان قاما وضربا) بالبناء للمفعول أو كانا قائمين (لأنه غير مبتدأ) فإنه فى الأول فاعل وفى الثانى نائب عن فاعل وفى الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا) يحذف (فى نحو جاء الذى هو يقوم أو هو فى الدار لأن الخبر غير مفرد) لأنه فى الأول جملة فعلية وفى الثانى جار ومجرور (فإذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه إذ الباقى بعد الحذف) الضمير وجملة أو شبهها وكل منهما (صالح لأن يكون صلة كاملة) لاشتماله على ضمير مستتر فى الفعل وفى الجار والمجرور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأبوا أن يختزل * إن صلح الباقى لوصل مكمل (بخلاف الخبر المفرد) فإنه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها فأى (نحو أيهم أشد) فأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو أشد (و) غير أى نحو (وهو الذى فى السماء إله) فإله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو إله وفى السماء متعلق بإله لأنه بمعنى معبود (أى هو إله فى السماء أى معبود فيها) ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لأن الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفى الأرض إله معطوفا كذلك لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله فى المغنى (ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (فى صلة غير أى) عند البصريين (إلا إن طالت الصلة) إما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذى فى السماء إله أو تأخر نحو قولهم ما أنا بالذى قائل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فإنهم جوزوا فى زيد إذا رفع أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لا سى الذى هو زيد فحذف العائد

(قوله بالرفع) أما النصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي موصولا اسميا فيحتاج إلى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي تماما على إحسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحه إعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان (قوله وقوله من يعن الخ) لا دليل في البيت لجواز كون من نكرة موصوفة ويعن قال الدنوشري مجزوم بمن الشرطية وزعم العيني أن من موصولة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم) المناسب لما تقدمه من قول يسرونه ويعلنونه أن يقول سرهم وعلانيتهم (قوله بدليل الخ) قال الدنوشري أقول هذا لا دليل فيه بل قد يدعى أنه دليل كونها موصولا اسميا لأن المراد بالسر والجهر في الآية ما يسر به ويجهر به وجعلها مصدرية في الآية يصير المعنى عليه أنه يعلم الإسرار والإجهار وهو صحيح أيضا فليتأمل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف في التذكرة لأنك إذا حذفته احتمل أن يكون الإكرام وقع عليه أو على غيره في داره قلت ينبغي جواز جاء الذي ضربت لسوء أدبه لأن المعنى مفهوم لأنك لا تضرب زيدا لسوء أدب عمرو ولك أن تقول[1] طردا للباب انتهى وقال الرضي لا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة نحو الذي (١٤٤) ضربته في داره إذ لا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل انتهى قال الشهاب القاسمي يتجه أن يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائدان أنه إن أريد حذف أحدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع لعدم الدليل عليه الكفاية لهم إن دل عليه دليل أمكن الجواز وإن أريد حذفه نسيا استغناء بالثاني واقتصارا في الوصل عليه فيجوز وأجزم بأن هذا مرادهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لأن هذا الشق الثاني حاصله أنه لم يؤت ابتداء إلا بعائد واحد أو يفرض في اختصار كلام فيه العائدان وعدل إلى ما فيه أحدهما فليحرر انتهى والظاهر أن هذا إنما ورد على ما علل به الرضي عدم جواز الحذف في هذه الحالة لا على ما علل به المصنف فتأمل ﴿تنبيه﴾ بقي شروط لحذف العائد المنصوب ذكرها شراح الألفية والنكت وفيها نزاع أشرنا له في حاشية الألفية منها أن لا يؤكد ولهذا رد الفارسي على الزجاج في أن هذان لساحران وأم الحليس لعجوز قال في الإغفال لأن القصد باللام التأكيد والحذف ينافيه قال المصنف في الحواشي وهذا دأب الفارسي والذي نهج له هذا الطريق الأخفش زعم أنه يجوز في الذي رأيته زيد رأيت بالحذف وأن الحذف لا يجوز في الذي رأيته نفسه زيد لأنك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذفت أردت الاختصار فبنى على هذا ما لا يحصى وكذا صنع ابن جني ويبق النظر في هذا فإن خبر إن يحذف نحو إن مالا وإن ولدا أو إن إبلا وإن شاء وذلك في التصريح انتهى وفي الباب الخامس في شروط الحذف أن هؤلاء خالفوا سيبويه فانظر كلامه قال في الحواشي قول الأخفش في الصلة صحيح لأن المقتضى للحذف هو الطول وإلا فلم لا حذف في خبر المبتدأ لولا الطول وإلا فيه ما في الخبر من التهيئة فإذا كنت قد قررت من الطول فكيف تؤكد ولا تنافي بين حذف الشيء لدليل وتأكيده لأن ما حذف لدليل بمنزلة الثابت فقول الزجاج في غاية الحسن

وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لأنهم نزلوا لا سيما منزلة إلا الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة فإن قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله

* ولا سيما يوم بدارة جلجل * فيمن رفع يوم والتقدير ولا سي الذي هو يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني وإلى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله

وفي * ذا الحذف أيا غير أي يقتفي إن يستطل وصل (وشذ قراءة بعضهم) وهو يحيى بن يعمر بن أبي إسحق (تماما على الذي أحسن) بالرفع وشذت قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي هو بعوضة (و) شذ (قوله

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه) * ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم

أي بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك أعني بها بضم أولها ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم (والكوفيون) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة و(يقيسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قليلا فقال وإن لم يستطل فالحذف نزر (ويجوز حذف) العائد (المنصوب إن كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام) فالفعل (نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون) أي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه أن تكون موصولا اسميا لجواز أن تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل أنه قد جاء مصرحا به في مكان آخر هو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو

---

(1) قول المحشي ولك أن تقول طردا الخ كذا بالأصل ولعله سقط من الناسخ بعض مقول القول. وحق العبارة ولك أن لا يجوز تقول هذا المثال طردا الخ فتأمل

(قوله قال الموضح في الحواشي وفيه نظر الخ) قال الزرقاني أي فيما قيل من أن شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متعينا الخ فالاعتراض بالنسبة إلى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لأن ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف ألا ترى أنك إذا قلت الذي ضربت في داره زيد كان المعنى أن زيدا مضروب في داره ولا يعلم المضروب من هو ومع عدم الحذف فهو صريح في أنه المضروب وكذا لو قلت الذي ضربت في دار زيد كان المعنى أن زيدا مضروب في دار ولا يعلم أنه في داره ومع الذكر يعلم أنه في داره (قوله فإنه متى كان العائد أحدهما) قال الزرقاني أي كما صرح به في قوله فإن كان العائد أحدهما لا بعينه وكون العائد أحدهما لا هما معا ظاهر وذلك لأن الموصول ما افتقر إلى صلة وعائد وهو إنما يفتقر لواحد كما لا يخفى (قوله والتقدير الذي الله موليكه) قدر الضمير متصلا وإن كان الأرجح تقديره منفصلا لأن صورة المسئلة أن يكون كذلك وهو مثال فيكفي فيه الاحتمال ولذا قال العيني تقديره موليكه أو موليك إياه (قوله لأنه منفصل) نقل الفناري عن الرضي أن الشرط أن لا يكون منفصلا بعد إلا نحو جاء الذي ما ضربت إلا إياه قال وأما في هذه فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما إياه وكذا الذي أنا ضارب زيد أي ضارب إياه ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل نصب أي الذي أنا ضاربه انتهى وفيه أنه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ وقال الحفيد بعد قول المصنف بخلاف جاء الذي إياه أكرمت لأنه منفصل تقدم لإفادة الاختصاص ثم قال أما إذا كان التقديم لا لإفادة الحصر كما في ضيع الزيدان الذي إياه أعطيتهما فإنه يجوز حذفه لأنه لا يفوت به غرض نص على هذه المسئلة الرضي انتهى فالشرط كون الفصل لإفادة الحصر لا كونه بعد إلا وعلى ذلك يجري المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية الفاكهي وفي شرح بانت سعاد عند قوله فلا يغرنك الخ كما يأتي (قوله وحذفه) أي وحذف هذا المنفصل يوقع في الأمرين المذكورين (قوله وإنما حذف الخ)

جاء الذي أكرمته في داره فإن العائد أحدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل أن يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء الذي كأنه زيد على الأصح (و) الوصف نحو (قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به) ٭ فما لدى غيره نفع ولا ضرر

فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل (بخلاف جاء الذي إياه أكرمت) لأنه منفصل وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وإنما حذف منفصلا من قوله سبحانه وتعالى ومما رزقناهم ينفقون والأصل رزقناهم إياه لأن تقديره متصلا يلزم منه

قال الزرقاني أشار إلى جواب سؤال وارد على قوله يوقع في إلباسه بالمتصل وذلك لأنه حذف ههنا مع أنه يوقع في إلباسه بالمتصل وما جوزه الرضي من نحو ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما إياه مثل الآية الشريفة اهـ وفي جواب الشارح بحث لأنه لا يصلح جوابا عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلا إلا أن يكون مراده أن هذا المنفصل في قوة المتصل لأن المقام للاتصال وكأنه لم يحذف إلا المتصل هذا وإنما يرد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقا لا على ما ذهب إليه الرضي من أنه إنما يمتنع إذا كان منفصلا بعد إلا كما أشار إليه الزرقاني ولا على ما قاله المصنف في الجامع وشرح بانت سعاد من أنه إنما يمتنع إذا كان لغرض وقد نص على جواز الحذف في هذه الآية بخصوصها في شرح بانت سعاد لكون الانفصال لغير غرض وعبارته بعد أن جوز في ما من قوله ما منت أن يكون موصولا اسميا أو حرفيا ومنت متعدلا لاثنين محذوفين والتقدير ما منتكه أو منتك إياه على كونها موصولا اسميا أو تمنيتها إياك الوصل على كونها موصولا حرفيا وأورد أنه يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي إياه أكرمت أو ما أكرمت إلا إياه ما نصه إنما امتنع في نحو ما أوردته لأن حذفه في المثال الثاني مستلزم لحذف إلا فيوهم نفي الفعل عن المذكور وإنما المراد نفيه عما عداه وأما المثال الأول فإن فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند النحوي فإذا حذف فإنما يتبادر الذهن إلى تقديره مؤخرا على الأصل فيفوت الغرض الذي فصل لأجله وأما الضمير في البيت فإنه يستوي متصلا ومنفصلا فلا يفوت بتقديره غرض وبهذا يجاب عن سؤال يورد في نحو ومما رزقناهم ينفقون وتقريره أنه إذا قدر ومما رزقناهموه لزم اتصال الضميرين المتحدي الرتبة وذلك قليل في ضميري الغيبة ممتنع في غيرهما ولا يحسن حمل التنزيل على القليل وإن قدر رزقناهم إياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثاني وأن العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق انتهى وعلى هذا لا حاجة لما نقله الراعي في شرح النظم عن شيخه ابن حمة عند قوله :

٭ وقد يبيح الغيب فيه وصلا ٭ بعد أن أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله أن الفصحاء ارتكبوا في هذه المسئلة اتصالها وهي اللغة القليلة لعلمهم بأنه سيحذفونه مع الاتصال فخف الكلام بالحذف انتهى ولا إلى ما قاله المصنف أنه رآه بخط المرالتساني من

اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضميري الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذي إنه فاضل أو كأنه أسد) لأن اسم إن وكأن المشددتين لا يحذف إلا شذوذا وأتى بمثالين أحدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو إن والثاني ما يغيرها وهو كأن (أو) الذي (أنا الضاربه) لأن الوصف صلة الألف واللام واسمية أل خفية والضمير إذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فإذا حذف فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب وهو سهو لأن العائد المنصوب ليس عائدا على أل في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وإنما هو عائد على الذي كما يفيده العطف بأو والعائد إلى أل إنما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير أن العائد المنصوب بالوصف المقرون بأل إن كان عائدا على غير أل كالمثال المذكور جاز حذفه وإن كان عائدا على أل نحو جاء في الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل (وشذ قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة * ولو أتيح له صفو بلا كدر)

حذف العائد إلى أل المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها إن كانت حجازية وأتيح بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لأن الأصل في العمل للفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردي‌ء جدا وعلى هذا فيشكل قول النظم * والحذف عندهم كثير منجلي * في عائد متصل إن انتصب * بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف (ويجوز حذف) العائد (المجرور بالإضافة إن كان المضاف) الجار العائد (وصفا) ناصبا للعائد تقديرا بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماض) خلافا للكسائي (نحو فاقض ما أنت قاض) والأصل فاقض الذي أنت قاضيه فحذف العائد على ما وهو موصول اسمي قال الموضح في الحواشي وما هذه تحتمل أن تكون مصدرية أي اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل إنما تقضي هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم

كذاك حذف ما بوصف خفضا * كأنت قاض بعد أمر من قضى

(بخلاف جاء الذي قام أبوه) لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذي (أنا أمس ضاربه) لأن المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الأصح وبخلاف جاء الذي أنا مضروبه لأن الوصف اسم مفعول

السؤال المذكور لكن في قوله تعالى فاكهين بما آتاهم ربهم إذا كانت ما موصولة والجواب أن الاتصال ممتنع في اللفظ للقبح وقبحه لا يمنع جواز تقديره (قوله وهو قليل) قال الزرقاني أي فيعتبر ما هو الكثير وهو الانفصال وهذه المسئلة هي المشار إليها في النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا مع اختلاف ما (قوله قاله قريب الموضح) فيه أنه لم يقله في المثال وإنما قاله في اشتراط كون الوصف غير صلة الألف واللام لم يناقش في المثال لأن المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكي اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح أخذ منه ونقل اللقاني كلام المكي قال وفيه بحث إذ التمثيل به العائد المنصوب بوصف صلة لأل صحيح إذ لم يشترط المصنف أن يكون المنصوب عائد أل لكن في الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث إذ ليس عائد أل ولا عمدة كاسم إن وخبر كان فانظره فإن الرضي نص على عدم منع حذف مثله إذ قال وأما (١٤٦) غيره أي غير العائد المنصوب المنفصل بعد إلا فلا منع أي من حذفه ولعل هذا مراد المكي وقال الشهاب القاسمي أقول يمكن أن يجاب بأن قوله أو أنا الضاربه ليس عطفا على إياه أكرمت حتى يكون التقدير أو جاء الذي أنا الضاربه بل على جاء الذي إياه أكرمت والتقدير جاء الذي الخ أو نحو أنا الضاربه وتجعل الهاء عائدة لأل والفاعل المستتر عائد لغير أل بما دلت عليه القرينة ويفرض هذا المثال جوابا عن السؤال عن مضروب زيد كأنه قيل من الضاربه زيد فقال المتكلم أنا الضاربه أي هو أي زيد غاية الأمر أن الصلة جارية على غير من هي له ومذهب البصريين وجوب إبراز الفاعل مطلقا ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جوابا لقول القائل من الضاربه زيد كما فرضناه كذلك وهذا وإن كان فيه تكلف في الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ خالد كغيره على المصنف بالسهو فليتأمل انتهى والشارح لم ينص على سهو المصنف لكنه لازم له (قوله ناصبا للعائد تقديرا) قال الزرقاني فيه نظر لأن النصب التقديري في المعربات دون المبنيات فلو قال ناصبا للعائد محلا كان مناسبا وأجيب بأن النصب لما كان عارضا على الأصل وهو الجر سماه تقديريا لذلك (قوله قال الموضح في الحواشي وما هذه الخ) قال في حواش أخر قال بعضهم ولكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية أي فاقض قضاءك قال أبو حيان ليس مجمعا عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة إلى أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية أقول انظروا ما أبرد هذا الكلام وكيف يرد على الناس بالأقوال الواهية وصاحب هذا المذهب له لا يجوز مثله في القرآن انتهى.

وإنما لم يجز حذفه فيهن لأنه ليس منصوبا بالتدبرا (و) يجوز حذف العائد (المجرور بالحرف إن كان) في موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى (أو معنى) فقط (و) اتفقا فيهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا واتحدا مادة لأن الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلا بد أن يكون الجار لها متحدا من جهة المعنى والمتعلق فإذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم

* كذا الذي جر بما الموصول جر * (كمر بالذي مررت فهو بر)

(نحو ويشرب مما تشربون) فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا أو معنى ومتعلقا (و) نحو قوله وهو كعب بن زهير

(لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت) * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

فالموصوف بالموصول وهو الأمر مجرور بإلى المعدية وهي متعلقة بتركنن والعائد المحذوف مجرور بإلى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت إليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لأنه نفسه في المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت أي به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت بما في الذي حللت فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لأنها بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لأنه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر أي به لأن اصدع في معنى مر على خلاف في هذه والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة * فبح لان منها بالذي أنت بائح

أي به أنشده أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدي الطائي

ومن حسد يجور علي قومي * (وأي الدهر ذو لم يحسدوني)

فأي استفهامية مبتدأ وذو خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف (أي فيه) والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول أعجبني اليوم الذي جئت زيد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فإنه لا يتعين فيه الجار. وهذا ظاهر إن قلنا بأن الحذف ليس على التدريج كما يقول به الإمام سيبويه أما إذا قلنا إنه على التدريج كما يقول به الأخفش فلا يكون شاذا لأنه لما حذف في أولا صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكأنه

(قوله المجرور بالحرف) قال القاني قال الرضي وينجر بحرف جر متعين وإنما شرط التعين لأنه لا بد من حذف الجار أيضا إذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغي أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى أنسجد لما تأمرنا أي تأمرنا به أي بإكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي بإظهاره قال: فقلت لها لا والذي حج حاتم * أخونك عهداً إنني غير خوان ثم قال وربما يحذف المجرور وإن لم يتعين نحو الذي مررت زيد أي مررت به وإن احتمل مررت معه أو له أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المصنف بلا خفاء انتهى وقال الزرقاني قال الرضي ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وهو أن يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معا إذ ليس حذف حرف الجر قياسيا في كل موضع والمجوز لهما هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما مع المجرور بها انتهى وقوله فيصير منصوبا أي على طريق التوسع وقوله بحذفهما أي الكلمة التي هي حرف الجر والله أعلم انتهى ويأتي قريبا في كلام الشارح التعرض لهذا الخلاف (قوله من الذي تشربون منه) إنما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوبا على معنى تشربونه قالوا لأن ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وقد يصح على معنى يشربون جلسه (قوله كذا قالوا) فيه أن جماعة نصوا على عدم جواز الحذف في هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع ثم ينظر فيه وممن مشى على عدم الجواز الأشموني والجلال السيوطي في جمع الجوامع (قوله نحو فاصدع بما تؤمر) يجوز ما في الآية أن تكون مصدرية كما استظهره في المغني ولم يلتفت إلى اعتراض أبي حيان على الزمخشري في تجويزه أنه مبني على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبني للمفعول والصحيح أن ذلك لا يجوز لظهور سقوطه لأن ما ذكره في مصدر صريح وعلة منعه التباسه بالذي يراد به أن والفعل المبني للفاعل لا فيما إذا تلفظ بأن والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة صريح في جواز هذا من غير خلاف كما بيناه في حاشية المختصر في بحث الاستعارة (تنبيه) يمكن أن يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا من قبل في سورة الأعراف ويدل على أن العائد المحذوف مجرور قوله تعالى في يونس فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به، وبيان كونه من ذلك أن مجموع ما كانوا ليؤمنوا بمعنى كذبوا به فاتحد المتعلقان معنى ويمكن أن يقال قد تعدى قوله تعالى ليؤمنوا بالباء ويؤمن نقيض يكذب فأجراه مجراه لأنهم قد يحملون الشيء على

نقيضه كما يحمل على نظيره (قوله ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورا) هذا يعلم من باب المفعول به وأنه يمتنع حذفه إذا كان محصورا كما قال فى النظم: وحذف فضلة أجز إن لم يضر ، كحذف ما سيق جوابا أو حصر وذكر المرادى امتناعه فى صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره إن حذفه حينئذ ليس بملبس وهو خلاف ما مر عن الرضى فى المجرور والمنصوب وعن المصنف فى المنصوب (قوله أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت الخ) هذا إجمال لا إلباس ويأتى الفرق بينهما فى باب الفاعل (هذا باب المعرف بالأداة) (١٤٨) (قوله المشهور عند النحويين أن المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه) على هذا جرى الناظم فى شرح الكافية وذكره ولده فى الشرح وحاصله أنه اتفق الشيخان على استحقاق الأداة للتخفيف وعلى أن ذلك قد فعل وعلى وجود معارض للحالة الأصلية وأنه فى حالة الابتداء فقال سيبويه فعل التخفيف فى أصل الوضع إن وضعت الأداة على حرف واحد وعارضنا معارض فى الابتداء فزدنا على الأصل وقال الخليل فعل بأن حذف من الأداة وعارضنا معارض فى الابتداء فبقينا على الأصل (قوله وزعم ابن مالك الخ) أى فى شرح التسهيل وقال فيه إن الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها فى الوضع لا أصلية كما يقول الخليل فسيبويه مع حكمه بزيادتها معتد بها كاعتداده بهمزة أسمع ونحوه بحيث لا يعده رباعيا فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعى للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة انتهى وبهذا يندفع قول اللقانى فى صحة هذا القول من جهة المعنى نظر إذ لا معنى لأن أل بجملتها معرفة إلا أنها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بأن الزيادة التى تنافى الأصالة الزيادة على الشىء لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستفعال ونحو ذلك

قال وأى الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده أى به لحذف الجار أولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكى فى البديع إلى أن الذى فى الآية الشريفة موصول حرفى ولا حذف (و) شذ أيضا (قوله) وهو رجل من بنى همدان:

وإن لسانى شهدة يشتفى بها ، (وهوّ على من صبه الله علقم)

أى عليه أنشده الفارسى وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهوّ بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لأنه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهى متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وأن لسانى مثل العسل والشهد يشتفى به الناس وإنه مثل الحنظل فى المرارة على من سلطه الله عليه (لحذف) حاتم الطائى (العائد) المجرور بفى مع انتفاء خفض (الموصول) وهو ذو (فى) البيت (الأول) وهو قوله ومن حسد الخ (و) حذف الهمدانى العائد المجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق) فى البيت (الثانى) وهو قوله وإن لسانى شهدة إلى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (صاحب وعلقم) ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذى ما مررت إلا به إذ إنما مررت به أو كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذى مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذى مررت به فى داره أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه وقيل يجوز لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق

(هذا باب المعرف بالأداة)

قال فى التسهيل (وهى أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه) اهـ وقال الموضح فى شرح القطر والمشهور بين النحويين أن المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان والثانى عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الأخفش وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل فى أن المعرف أل قال وإنما الخلاف بينهما فى الهمزة أزائدة هى أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص فى المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرف أل والألف أصل والثانى أن المعرف أل والألف زائدة والثالث أن المعرف اللام وحدها انتهى وأسقط مذهبا رابعا وهو أن المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منهم حجة تعضده فحجة الأول فتح الهمزة وأنهم يقولون الألاحمر بنقل حركة همزة

أحر إلى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك مابعدها ويثبتونها فى القسم والنداء والتذكر يقولون إلى كا يقولون أقدى ويثبتونها مسهلة فى نحو آلذكرين وحجة الثانى سقوطها فى الدرج وأما فتحها فلخفة الفتحة القياس بدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها وأما ثبوتها فى القسم والنداء نحو أم الله لأفعلن ويا ألله فلأن أل صارت عوضا عن همزة إله وأما قولهم فى التذكر ألى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلت منزلة قدوأما آلذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث أنها حذف التنوين الدال على التنكير وهى حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها وإنما خالفت التنوين دخلها أولا لأن الآخر يدخله الحذف كثيرا فصانوه من الحذف بذلك وإنما كانت لاما لأن اللام تدغم فى ثلاثة عشر حرفا وإذا أظهرت جاز وحجة الرابع أنها جاءت لمعنى وأول الحروف بذلك حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام وأن اللام لغير من صورتها فى لغة حمير قال الدماميني فى حواشيه على ديوان الأدب: حمير يقلبون اللام ميما إذا كانت مظهرة كالحديث المروى إلا أن المحدثين أبدلوا فى الصوم والسفر وإنما الإبدال فى البر فقط وربما وقع فى أشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وأم سلمة انتهى وأراد بالحديث المروى قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام فى السفر والناظم فى النظم اقتصر على قولين فقال ‌• أل حرف تعريف أو اللام فقط ‌• (وهى) على كل قول (قسمان إما جنسية) وأنواعها ثلاثة ووجه الحصر فيها أن يقال لا يخلو إما أن تخلفها كل حقيقة أو مجازا أو لا تخلفها أصلا (فإن لم تخلفها كل) لا حقيقة ولا مجازا (فهى لبيان الحقيقة) والماهية من حيث هى (نحو وجعلنا من الماء) أى من حقيقة الماء المعروف وقيل المنى (كل شىء حى) والفرق بين المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك أن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها فى الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح فى المغنى (وإن خلفتها) كل (حقيقة فهى لشمول أفراد الجنس نحو وخلق الإنسان ضعيفا) فإنه لو قيل وخلق كل إنسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة (وإن خلفتها) كل (مجازا) فهى (لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو أنت الرجل علما) فإنه

(قوله فيثبتونها مع حركة مابعدها) أى ولو كانت الهمزة زائدة للوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة إليها وقال ابن الناظم المشهور من قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة فى نحو الآخرة الأولى ومثله فى المرادى وحاصله أن ورشا لا يسقط همزة الوصل فى الابتداء فما ذكر إلا شذوذا وفى النشر خلافه (قوله ويثبتونها فى القسم والنداء) أى جوازا بدليل ما قالوه فى باب النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها فى القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله فى الكلام (قوله يقولون) أى العرب (قوله ويثبتونها مسهلة) أى وهمزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هى وذلك ترجيح فرع على أصل وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها لأن دعوى أن الألف أصل سالمة من ذلك ولهذا قال الناظم فى شرح التسهيل وتبعه ولده أن فيما ذهب إليه الخليل سلامة من التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل فى غير الابتداء مسهلة أو مبدلة ومرادهما أن الهمزة إذا فتحت تلتبس بهمزة الاستفهام (١٤٩) فتحتاج إلى الإبدال أو التسهيل وذلك مؤد لوقوع الفرع حيث لا يقع الأصل (قوله وإنما كانت الخ) قال الدنوشرى بيانه أن اللام لما كان يكثر أدغامها خففت فكانت أولى لكثرة دورانها وأشبهت التنوين من حيث الإدغام فى حرف والإظهار فى آخر (قوله فهى لبيان الحقيقة) قال اللقانى ينتقض بنحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد فى سوق خاص أى داخل سوقا فإن كلا لا تخلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها فرد مبهم فليتأمل انتهى ويمكن أن يجاب بأن أل فيما نقض به للحقيقة فى الحقيقة لكن حملت على فرد بسبب القرينة وأن الدخول لا يكون إلا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع لكل (قوله فلشمول خصائص الجنس) قال اللقانى هذا بيان لحاصل المعنى المراد فى قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز فى نحو قولك أنت الرجل علما ينافى أن أل لخصائص الجنس على الشمول إذ التمييز طبق المميز إفرادا وغيره والمميز إذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب أن أل فى نحوه للجنس أى الماهية مبالغة كما فى التلخيص فى بحث تعريف المسند باللام وقد يقيد قصر الجنس على شىء تحقيقا نحو زيد الأمير أو مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع اه ولخصه الدنوشرى بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بأنه لا يشمل جميع خصائص الرجال وإنما يصدق بخصوصية واحدة وهى العلم وخصائص الرجال لا تنحصر فى العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بأن المراد جميع علوم الناس فيه انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل إلا أن يكون مراده منع كون ماذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيده قوله فى المغنى بعد التمثيل بأنت الرجل علما أى الكامل فى هذه الصفة (قوله مبالغة) مفعول له ‌•

لو قيل أنت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هانئ :

وليس على الله بمستنكر • أن يجمع العالم في واحد

• فإن قيل هذا الضابط يصدق على أل في الاستغراق العرفي نحو جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده أو مملكته فإن كلا تخلف الأداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الأمير أو صاغة مملكته دون من عداهم أجيب بأن الكلام في أل المعرفة وأل في الصاغة موصول على الأصح (وإما عهدية) وهي ثلاثة أنواع أيضا (و) وجه الحصر أن يقال (العهد إما ذكرى) بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) كما أرسلنا إلى فرعون رسولا (فعصى فرعون الرسول) وفائدتها التنبيه على أن الرسول الثاني هو الرسول الأول إذ لو جيء به منكرا لتوهم أنه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الإنصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قال الكسائي وقال غيرهما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة (أو علمي) وهو أن يتقدم لمصحوبها علم (نحو بالواد المقدس) تحت الشجرة (إذ هما في الغار) لأن ذلك معلوم عندهم (أو حضوري) وهو أن يكون مصحوبها حاضرا (نحو اليوم أكملت لكم دينكم) أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ إسقاط حضوري وإثبات علمي مكانه ومثله باليوم أكملت .

﴿فصل﴾ (وقد ترد أل زائدة أي غير معرفة) وغير موصولة (وهي) ثلاثة أنواع وذلك لأنها (إما) زائدة (لازمة كالتي في علم قارنت وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله فالأول (كالسموأل) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموأل بالهمز طير يكنى أبا براء (واليسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبي وهو أعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي (و) الثاني (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجلا يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه

(قوله الفرا) قال في القاموس كجبل وسحاب حمار الوحش وقال الهروي الفرا مقصور حمار الوحش (قوله وأل في الصاغة موصولة) فيه نظر لأن محل كون الداخلة على الصفة الصريحة موصولة ما لم يقصد بالصفة الثبوت وإلا فهي حرف تعريف (قوله ولذلك لا يجوز نعته) أي لأنه يشبه المضمر وهو واقع موقعه (قوله أو علمي) قال اللقاني العلمي هو العهدي إذ العهد هو العلم فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه فالصواب أو حضوري كما عبر به في علم المجلس انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حضوري كما قال الشارح ولا إشكال في هذا النوع لكن يبقى الكلام في التعبير عن النوع الثاني فإنه على نسخة التعبير عن الثالث بحضوري يظهر ما في غالب النسخ من التعبير عنه بعلمي وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمي لا يظهر التعبير عنه بذلك فلعل المصنف عبر عنه بذهني فليحرر ﴿فصل﴾ (قوله أي غير معرفة) قال اللقاني أي ليس المراد بالزائد الصالح للسقوط إذ اللازم لا يصلح للسقوط (قوله كالتي في علم) قال اللقاني فيه إشارة إلى أن أل جزء العلم وإلا لقال كالداخلة على علم (قوله وفي القاموس الخ) قال الزرقاني لا مخالفة بينه وبين ما قبله في الضبط وإنما المخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الأول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثاني علم طير يكنى بما ذكر (قوله واليسع جعل أل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب إليه البيضاوي من كونها من قبيل اليزيد لأن تلك إنما تقع في الشعر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قال ويسع اسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الألف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيعمر ويزيد ويشكر إلا في ضرورة الشعر انتهى وقد يجاب بأن الشاذ قد يلحق بالمجوز للضرورة كما ذكره ابن الناظم والمصنف (قوله وهو أعجمي الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثاني أنه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل الزائدة لازمة لمقارنة الوضع أي النقل قال اللقاني وأنت إذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لأنه على القول الأول عربي وهو علم ليوشع فتى موسى عليهما السلام على ما ذكروا فيخالف ذلك قولهم أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا أربعة صالحا وشعيبا وهودا ومحمدا عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني فأل كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الأعجمي أي الموضوع بوضع العجم إلا أن يقال واضع اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمي قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجاب بأن قولهم المذكور بالنظر المتفق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على أن أل ليست في لغة العجم وقوله إلا أن يقال الخ فيه نظر لأنا وإن قلنا واضع اللغة هو الله تعالى لكن واضع الأعلام إنما هو الوالدان ومن ينزل منزلتهما كذا قرره في درسه انتهى أقول نص السعد في التلويح على أن الأعلام لا تنسب للغة دون

أخرى و قول النحاة إن بعض الأعلام أعجمي معناه أنه أقرب إلى كلامهم لأنه على وزانه فلا إشكال على كل حال (قوله سمرة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة (قوله يا عز) قال الدنوشرى بضم العين منادى مرخم حذفت ألفه (قوله اسم الإشارة) قال الدنوشرى فيه نظر وعبارة غيره وهو اسم للزمن الحاضر وإليه أشار الشارح بقوله علم الخ ومراده بالعلم علم الجلس كما هو ظاهر انتهى وكونه علما خلاف مقتضى كلام المصنف لأنه جعل أل في الآن قسيم التي في العلم وقال بعد وهذه معارف بالعلمية والإشارة والصلة فكان ينبغي للشارح أن يجعل كونه علما قولا مقابلا لكلام المصنف (قوله تعريفان) قال اللقاني أي معرفان وتجوز المصدرية قوله (واعترض الدماميني الخ) قال السنباطي وأجاب عنه الشمني بأن المراد بأل الزائدة هي التي لا تدل على تعريف سواء جعلت جزأ من اللفظ أولا دلت على معنى غير التعريف أم لا لم تدل على شيء أم لا انتهى أقول وإليه الإشارة بقول المصنف فيما سبق أي غير معرفة فليتأمل انتهى وفيه أن ما أشار إليه المصنف إنما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما مر وحاصل اعتراض الدماميني أن الزيادة تنافي مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التي فيها أل بإزائه وجواب الشمني لا يلاقيه والأقرب الجواب بأن المنافي لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعة لمعنى لا فيها على ما مر صدر الباب (قوله والإشارة كما في الآن) وليس بزيادة أل في الآن مبنية على أنه متضمن حرف التعريف فقط ليراد أن هذا القول ضعفه الناظم في شرح التسهيل فسقط ماذكره الجلال في النكت (قوله لأن بنات أوبر علم) أي كما أن ابن أوبر وبنت أوبر علمان فاندفع ما يرد أن بنت أوبر علم وهو إذا جمع ينوى تنكيره فإذا كان مضافا تعرف بتعريف المضاف كما أشار إليه اللقاني (قوله فلا يقبلان التعريف) قال اللقاني قد يرد بلزوم أن لا يكون التمييز نكرة أي يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة إذ يصدق عليه قول الناظم في النكرة والمعرفة وغيره معرفة قال الشهاب القاسمي أقول جواب هذا الإيراد أن المراد بقبول أل في تعريف النكرة قبولها في نفسه مع قطع النظر

وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي شجرة وأصلها تأنيث الأعز وبعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول :

يا عز كفرانك لا سبحانك ... إني رأيت الله قد أهانك

ورجع فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال رسول الله ﷺ تلك العزى ولن تعبد أبدا (أو) كالتي (في) اسم (إشارة وهو الآن) فإنه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة (وفاقا للزجاج والناظم) في قوله :

وقد تزاد لازما كاللات ... والآن والذين ثم اللات

(أو) كالتي (في موصول وهو الذي والتي وفروعهما) من التثنية والجمع فأل في جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة (لأنه لا يجتمع تعريفان) وهما تعريف أل وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد (وهذه) الأمثلة (معارف بالعلمية) كما في الأربعة الأول واعترض الدماميني القول بزيادة أل فيها فقال العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد انتهى (والإشارة) كما في الآن خاصة (والصلة) كما في الموصول (وإما) زائدة (عارضة) وهي نوعان وذلك لأنها (إما خاصة بالضرورة كقوله) :

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ... (ولقد نهيتك عن بنات الأوبر)

أنشده ابن جني وأصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعا وأكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس وهو أيضا واحد كمأة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون المهملتين وهو الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض وأصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم وهي أول الكمأة وقيل مثل الكمأة وليست كمأة (وقوله) وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددت (وطبت النفس يا قيس عن عمرو)

وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة أل الداخلة على بنات أوبر في البيت الأول وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهما (لأن بنات أوبر علم) لضرب من الكمأة (والنفس تمييز) واجب التنكير عند البصريين (فلا يقبلان التعريف) فأل الداخلة عليهما زائدة للضرورة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ولاضطرار كبنات الأوبر ... كذا وطبت النفس يا قيس السري

(ويلتحق بذلك مازيد) فى النثر (شذوذا نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وأل فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل أدخلوا أول فأول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبى والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالاسبق وأصل أول على الاصح أوأل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو فى الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم أولا وآخرا والثانى أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (وإما مجوزة للمح الاصل) المنقول عنه (وذلك أن العلم المنقول عما) أى من شىء (يقبل أل قد يلمح أصله) وهو التنكير (فتدخل عليه أل) للمح الاصل به (وأكثر وقوع ذلك فى المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء الفاعلين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة (وعباس وضحاك) من أمثلة المبالغة (وقد يقع) ذلك (فى المنقول من مصدر كفضل) فإنه فى الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا إذا صار ذا فضل (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فإنه فى الاصل اسم للدم) بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها فى حمرته بالدم. فإن قلت فى كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك فى شرح التسهيل الاولى أنه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين فى مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك فى مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية أنه مثل بالنعمان لما فيه أل للمح الصفة تبعا للناظم فى قوله

ويعض الاعلام عليه دخلا ・ للمح ماقد كان عنه نقلا
كالفضل والحرث والنعمان ・ فذكر ذا وحذفه سيان

فتكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك فى شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بأنها من اختيارات ابن مالك بل قيل إنها من عندياته فلا يتابع عليها وعن الثانية بأنه يمكن أن يكون سمى بنعمان مجردا من أل كقوله:

أيا جبلى نعمان بالله خليا ・ نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

ومقرونا بها فلا مخالفة (والباب كله سماعى) يقتصر فيه على الوارد (فلا يجوز فى نحو محمد وصالح ومعروف) أن يقال فيهما المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس (ولم يقع) دخول أل (فى نحو يزيد ويشكر) علمين (لان أصلهما الفعل وهو لا يقبل أل) غير الموصولة له فأما قوله:

عن كونه تمييزا لا يقبلها وإنما منعه من القبول وقوعه تمييزا لها رضى (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللقانى ادلم أن قصد المتكلم به الإشارة إلى الاول فى علم المتخاطبين ثم الاول بعده فى علمهما فاللام فيهما للعهد الذهنى لا زائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهى مترتبين (قوله فالسابق منهما حال) سيأتى فى باب الحال أن الحال المجموع (قوله وأصل أول الخ) هذا ما نقله الدماميني عن بعضهم ونقل فيه أقوالا لا نطيل بها وقال إن مذهب جمهور البصريين أنه من تركيب وول كددب وأنه لم يستعمل هذا التركيب إلا فى أول ومتصرفاته (قوله فيكون أفعل تفضيل) فيه نظر فقد قال الدماميني بعد قول التسهيل وألحق بأسبق مطلقا أول فى حالة كونه صفة لكونه (١٥٢) بمعناه فتقول الاول والاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول ويستعمل مع من نحو زيد أول من عمرو ومضافا إلى نكرة نحو إن أول بيت وإلى معرفة نحو وأنا أول المؤمنين وبالجملة فالاحكام التى تجرى فى أسبق كلها تجرى فيه وإن كان أول ملحقا باسم التفضيل لانه ليس فى الحقيقة أفعل تفضيل وإنما هو جار عليه فى أحكام تلحقه (قوله وإما مجوّزة) عطف على إما خاصة (قوله أو اسم عين) قال الرضى وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فإن كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى بأسد والكلب فى المسمى بكلب وإن لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله إلا للغلبة كما يأتى انتهى وقوله معنى المدح قال الشهاب القاسمى يفيد أن المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين ما يفيد المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيا لم يكن للتفصيل كبير أمر فليتأمل (قوله كقوله أيا جبلى نعمان) فيه أن نعمان فى البيت بفتح النون ونعمان الذى الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعى) فلك الآن أن تسمى ولدك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل للمح لوروده ولا يشترط قصد إطلاقه على المسمى نفسه الذى وردت التسمية به (قوله فلا يجوز فى نحو محمد) قال اللقانى لقائل أن يقول لو عكس التعبير فعبر فى نحو محمد بقوله لم يقع وفى نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك بأدنى تأمل قال الشهاب القاسمى وجهه كما أفاده فى تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا لانه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال إن قول المصنف لا يقبل أل ظاهره أنه لا يقبل أل من حيث هى أى معرفة

أو غيرها وهو مشكل لأنه يقبل أل المعرفة وإن كان قليلا كما قال الناظم • وكونها بمعرب الأفعال قل • لكن يرد على هذا الجواب أن المراد حينئذ أل المعرفة وقبول الأصل الملمح لها غير شرط فى هذا النوع أى أل المزيدة للمح الأصل بدليل الحارث والقاسم وأصلهما اسم الفاعل وأل الداخلة عليه موصولة أشار لذلك اللقانى ﴿ فصل ﴾ (قوله من المعرف) تبعيضية (قوله بالإضافة أو الأداة) قال اللقانى يعنى فى أصل وضعه وأما بعد الغلبة فمعرف بالعلمية وقوله أو الأداة يعنى العهدية كما فى المغنى إلا أن لقائل أن يقول اللفظ الذى يستحقه كل من الأفراد هو الاسم المجرد لا المعرف بأل العهدية إذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق إلا فى ذلك الفرد ولا دليل على أنه علم لغالب عليه فتدبر وقوله يعنى العهدية قال الشهاب القاسمى لعل وجهه أن مدلول مدخول الجنسية ليس إلا الجنس من حيث هو أو باعتبار وجوده فى ضمن جميع أفراده أو فى فرد مبهم فلا يناسب أن يغلب على بعض الأفراد إلا تعريفه لأنه لا يستعمل فيه بخلاف ما إذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا إشكال فيه لأن الموضوع للفرد المعهود يصلح لكل فرد إذ ما من فرد إلا ويصح أن يستعمل فيه لأن يعهد فإن كثر استعماله فى بعض المعهودات صار علما له

(رأيت الوليد بن اليزيد مباركا) • شديدا بأعباء الخلافة كاهله

(فضرورة) دخول أل على اليزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) وأل فى الوليد للمح الصفة وقيل أل فى اليزيد للتعريف وأنه نكر ثم دخلت عليه أل كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله :

علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم • بأبيض ماضى الشفرتين يمان

حكاه فى المغنى ولم يتعقبه وعندى فيه نظر لأنه وإن نكر لا يقبل أل نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد إذا نكر

﴿ فصل ﴾ (من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام) الشخصية فى أحكامها وصار علما اتفاقيا (فالأول) وهو المعرف بالإضافة (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الأولى قيل وهذا إنما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم) فليتأمل (والثانى) وهو المقرون بالأداة (كالنجم) فإنه فى الأصل يتناول كل نجم ثم صار علما (للثريا) فقط وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة أى كثرة الكواكب لأن كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازى (والعقبة) فإنها فى الأصل اسم لكل طريق صاعد فى الجبل ثم اختص بعقبة منى التى تضاف إليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبى وقيل عقبة أيلة (والبيت) فإنه فى الأصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) لطيبة مدينة رسول الله ﷺ (والأعشى) فإنه فى الأصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان ونحوه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وقد يصير علما بالغلبة • مضافا او مصحوب أل كالعقبة

(وأل هذه لازمة) دائما (إلا فى نداء أو إضافة فيجب حذفها) لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان أل

بالغلبة وبهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على أنه علم الخ قال الشهاب القاسمى لانتفاء كون هذا المعرف بلام العهد مشتركا بين أفراد ثم غلب على بعضها إذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد إلا فى فرد مخصوص (قوله حتى التحق بالأعلام) قال اللقانى أى صار علما لا أنه التحق بها فى رتبة التعريف إذ المضاف إلى العلم فى رتبته وإن لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله أن اللحوق فى العلمية لا فى التعريف لثبوته قبل قال اللقانى ثم لا يخفى أن المعرف بالإضافة هو المضاف وأن الذى صار علما المركب (قوله قيل وهذا إنما يرد الخ) قال اللقانى هذا الجواب ظاهره وحاصله أن من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أى غلب على عبد الله هذا دون من يشاركه فى هذا الاسم ممن هو مسمى به مع أنه لم يغلب على ابن مسعود لأنه مات قبل إطلاق هذا اللفظ وأيضا فلأن الكلام ليس فى العلم الغالب بل فى المضاف أو المعرف الغالب ومن قال غلبت أى هذه الألفاظ وهى ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه ابن مسعود لأن هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من إخوته وحينئذ فى تمريض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظر (قوله إلا فى نداء أو إضافة) قال اللقانى لا يخفى أن أل هذه من أل الزائدة فى علم قارنت نحو وضعه أى نقله الحاصل بالغلبة وقد قال فى أل الزائدة فى علم قارنت أنها لازمة ولم يستثن نداء ولا غيره وقد استثنى هنا النداء والإضافة وغيرهما قليلا فإن كان الإطلاق فى الأول مرادا أشكل الأمر وإن لم يكن مرادا بل كان المراد الاستثناء فيه أيضا فلا إشكال إلا من حيث الإطلاق فى موضع التقييد ويدل لهذا الاحتمال أن السمين فى إعرابه فى سورة الأنعام عند الكلام على اليسع نقل عن ابن مالك أن الزائدة فى علم قارنت وضعه الغالب فيها الإثبات وهو يخالف ما عليه الموضح انتهى

وقوله أشكل الأمر قال الشهاب القاسمي كان وجه الإشكال أنه لم يتجه فرق بين ما هنا وما هناك وقوله وهو يخالف ما عليه الموضح قال الشهاب لعل وجه المخالفة من حيث أنها لم يجعلها لازمة بل غالبة ومن حيث أنه يسمل أل في غير الاعلام بالغلبة خلاف ما أطلقه الموضح فليحرر (قوله هذا يوم اثنين) قال اللقاني اعلم أن إضافته من إضافة المسمى إلى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنين وأن الاثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما إذ اسم الفرد المتأخر هو الثاني لا اثنان وحينئذ فإطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة إذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثان فتدبر (هذا باب المبتدأ والخبر) قال الدنوشري قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على الفاعل تبعا لسيبويه وابن السراج حيث ذهب إلى أن المبتدأ هو الأصل لا الفاعل وإلى ذلك ذهب الجرجاني لأن أصل الكلام إنما هو الفاعلية والمفعولية والإضافة وذهب بعض المتأخرين إلى أن كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم أر منصوصا انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف مما لا ثمرة له ونازعه الدماميني فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله أو بمنزلته مجرد الخ) قال الدنوشري بمنزلته صفة لموصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلته أي بمنزلة الاسم الصريح والباء بمعنى في والمعنى أنه حال في محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بأن التجرد نفي للوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكلية يوجب نفي العموم لا عموم النفي فلا يفيد نفي الحكم عن كل فرد بل عن جملة الأفراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لأن التجرد (١٥٤) عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضا وأجيب بأن هذا إنما يرد إذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول إذ النسبة إيجابية كقولك الجماد لا حي وإثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى تسليم أن التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم وهو يحتمل شمول العدم والافتراق فيعين أحدهما وهو الأول بالدليل الخارجي كقوله تعالى إن الله لا يحب كل مختال فخور ويمكن أن يقال اللام في العوامل للجنس لا للاستغراق فتبطل معنى الجمعية أي المبتدأ هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر أصلا وقال الدنوشري يريد بقوله مجرد عن العوامـــل اللفظية لفظا أو تقديرا ليخرج نحو زيد جوابا لمن قال من قام إذ التقدير قام زيد فزيد وإن كان مجردا عن العوامل اللفظية لفظا فليس مجردا تقديرا أو اشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول أنهما ترافعا أي كل منهما رفع الآخر على مذهبـــه يراد أيضا غير الخبر (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الدنوشري قد يقال إن هذا الحد غير جامع لجميع أفراد المحدود إذ نحو أقل رجل يقول كذا أقل فيه مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا لمكتفى به وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبرا عنه ولا وصفا الخ وقوله أو وصف ليس معطوفا على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وإن عطف على قوله اسم فإنه التنبيه على اعتبار التجرد شرطا فيه أيضا فلينظر على ماذا عطف فتأمل انتهى وأقول هذا عجيب فقد قال الشهاب القاسمي ، إن قيل الأولى أن يقول أو رافع لمكتفى به ويسقط قوله أو وصف وإن كان ذلك إنما يطرد في الوصف فقد يأتي في غيره نحو لا نولك أن تفعل فقد أعربوا نولك مبتدأ وأن تفعل فاعله أغنى عن الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك جاز ذلك لأنه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فليحرر عبارته لدخول هذه الأشياء . قلت إذا أريد الوصف ولو بالتأويل يشمل نولك وغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك فقد صرح في التسهيل بأن صفة النكرة بعده مغنية عن خبره وأشار لقول

هذه كما أشار إليه الناظم بقوله ، وحذف أل ذي أن تناد أو تضف ، أوجب (نحو يا أعشى باهلة) بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة (و) يا (أعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) أل هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الإضافة وهذا معنى قول النظم ، وفي غيرهما قد تحذف ، (سمع) من كلامهم (هذا عيوق طالعا) حكاه ابن الإعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كأنه عاق كواكب وراءه من المجاورة ويجوز أن يكون سمي بذلك لأنهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي (و) سمع من كلامهم أيضا (هذا يوم اثنين مباركا فيه) حكاه سيبويه ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله أل في الاثنين وسائر الأيام للتعريف فإذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توصف فيها الصفة فدخلت عليها أل كالحرث ثم غلبت فصارت كالدبران

(هذا باب المبتدأ والخبر)

ولم يحد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال . مبتدأ زيد وعاذر خبر ، وحده الموضح بقوله (المبتدأ اسم) صريح (أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته) أي بمنزلة المجرد (مخبر عنه أو وصف رافع

آخر أنها تجعل خبرا انتهى . هذا وقال اللقانى قوله أو وصف رافع لمكتفى به لقائل أن يقول يدخل فيه نحو لاهية قلوبهم إذ قوله وصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما فى الاسم وقد يجاب بأن التجرد منه مراد وإن لم يصرح به إلا أن يقال المراد لا يدفع الإيراد فتأمل وقد يجاب بأن مرفوع لاهية غير مكتفى به كما يأتى الإشارة إليه انتهى ويندفع ما أورد من أصله بجعله معطوفا على مخبر عنه أى محكوم عليه بأنه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة القنيمى يصح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف مجرد عليه لدلالة الأول عليه كما حذف أو بمنزلته كما أشار إليه الشارح وكان ينبغى له أن يشير إلى حذف مجرد وكأنه لوضوحه لم يشر إليه ويصح عطفه على مخبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لاهية قلوبهم إن سلم أنه رافع لمكتفى به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث أنه وصف فيخرج الحسن وجهه إذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفى به لأن الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشىء لكن رفعه له من حيث أنه مبتدأ لا من حيث أنه وصف ووجه ذلك أن وجه مسند إلى الحسن والحسن مسند إليه فيكون ارتفاع وجه بالحسن لكونه مسندا إليه لا لكونه وصفا وإلا كان الأمر بالعكس بأن يكون الحسن مسندا ووجهه مسندا إليه كما فى أقائم الزيدان ونحوه تأمله (قوله لمكتفى به) قال بعضهم من مظهر كأقائم الزيدان أو مضمر بارز كأقائم هما لا مستتر قال الشهاب القاسمى انظر ما يأتى من قوله غير مأسوف الخ فإنه حكم بأن غير مبتدأ مع أن الوصف الذى أضيفت إليه لم يرفع ظاهرا ولا ضميرا بارزا بل ضميرا مستترا ثم سمعت شيخنا قرر ما حاصله أن معمول الوصف المذكور ليس ضميرا مستترا بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال فى درسه معترضا قول المصنف (١٥٥) الآتى والخبر الجزء الخ ما نصه ينتقض بعلى زمن فى غير مأسوف على زمن فإنه خبر لأنه نائب الفاعل تمت به الفائدة مع مبتدأ وهو غير الوصف المذكور مع أنه ليس خبرا أو يجاب بأن غير مبتدأ فى اللفظ والمبتدأ فى الحقيقة هو ما سوف إذ هو فى معنى ما مأسوف فلا يصدق مع مبتدأ غير الوصف بل مع مبتدأ هو الوصف انتهى حاصل ما علقناه من تقديره فى الدرس أطال الله بقاءه (قوله من

لمكتفى به) من الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم إيمانه الله ربنا ومحمد نبينا) وقيل المراد بهذا الإسناد التعظيم والإقرار لا الإخبار وهذان الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذى بمنزلته) أى بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أن والفعل (نحو وأن تصوموا خير لكم) فأن تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لأنه فى تأويل صومكم وخبره خير لكم (و) المصدر المتصيد من الفعل نحو (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) فأنذرتهم مبتدأ وهو فى تأويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير إنذارك وعدمه سواء عليهم وصح الإخبار به عن الاثنين لأنه فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسى فى الحجة وتبعه ابن عصفور كون أنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبرا لأن ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) فتسمع مبتدأ وهو فى تأويل سماعك وقبله أن مقدرة والذى حسن حذف أن من تسمع ثبوتها فى أن تراه قاله الموضح فى شرح الشذور والفرق بين هذا والذى قبله أن السبك فى هذا شاذ وفى الذى قبله مطرد لأن السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية شاذ فى غيرها (والمجرد) عن العوامل اللفظية (كأمثلنا) الصريح والمؤول به (والذى بمنزلة المجرد) من العوامل اللفظية

يعتقد السامع عدم إيمانه) أى بناء على اشتراط الفائدة الجديدة فى الكلام كما هو مذهب الشارح ويحتمل أنه قصد أن يكون المثال بالكلام المفيد به (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال الدنوشرى فيه نظر إذ المصدر المذكور اسم صريح فكان الصواب أن يقول وهو الحرف المصدرى وصلته وكذا يقال فى قوله والمصدر المتصيد الخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فتأمل (قوله وسواء خبر مقدم) قال الدنوشرى هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبر إن فى قوله تعالى إن الذين كفروا وما بعده فاعل به ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره وهذا الأخير مبنى على أن النكرة المختصة يصح أن يخبر عنها بالمعرفة فتأمل انتهى وقد مثل الزمخشرى بالآية لتقدم الخبر قال ابن الحاجب كون سواء خبرا مقدما هو الصحيح وقول الأكثر وقال كثير إن سواء خبر إن وأأنذرتهم فاعل حجة الأولين أن سواء ليس بصفة فى أصل الوضع فإجراؤه على باب الاسمية أولى من إجرائه على الوصفية ولو كان صفة فى الأصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك مررت برجل قائم أبوه أحسن من قولك مررت برجل قائم أبوه وكذلك برجل سواء وأبوه أحسن من قولك برجل سواء هو وأبوه فلذلك كان جعل سواء خبرا مقدما أولى من جعله خبرا لإن لئلا يكون عاملا (قوله ومنع الفارسى الخ) لم يبين إعراب الآية عندهما ولعله ما مر من أن سواء خبر إن وأأنذرتهم فاعل (قوله وأجيب بأن الاستفهام الخ) فإن قيل المعتبر جانب اللفظ ولهذا علق فى علمت أيهم فى الدار. قلت ذاك استفهام إذ المعنى علمت جواب أيهم فى الدار وأما هذا فليس فيه معنى استفهام ألبتة (قوله شاذ فى غيرها) قال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل فى باب القسم لا أسلم أن السبك بدون حرف مصدرى شاذ فى غيرها على الإطلاق وإنما يكون شاذا إذا لم يطرد فى باب أما إذا

ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه فالأول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو (بحسبك درهم) لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وإن كانا مجرورين بمن والباء الزائدتين (لأن وجود) الحرف (الزائد كلا وجود ومنه) أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (بأيكم المفتون) فأيكم مبتدأ والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الأخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر وبأيكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الأول أيكم المفتون أي المجنون وعلى الثاني الفتنة بأيكم أي الجنون في أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول وحجة الأول أن إغراء الغائب شاذ فإن عليه إذا كان اسم فعل يكون ناصبا ليلزم والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الأمر والفعل ورد بأن ذلك إذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وإنما جيء بالضمير غائبا على لفظ من وإلا فهو للمخاطب في المعنى قاله أبو إسحق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد نحو * لعل أبي المغوار منك قريب * ونحو رب رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالإبتداء لأن لعل ورب أشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (نحو أقائم هذان) وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشي أبواك والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك أن تفعل فنولك مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي وأن تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وسيأتي في باب لا (وخرج) بقوله مخبر عنه أو وصف (نحو نزال) من أسماء الأفعال (فإنه لا مخبر عنه ولا وصف) فلا يكون مبتدأ بناء

اطرد في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذا كالجملة التي يضاف إليها اسم الزمان نحو جئتك حين ركب الأمير أي حين ركوبه وهذا يوم ينفع الصادقين أي يوم نفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن لأنك إذا نصبت تشرب بأن مضمرة يصير في الظاهر اسما معطوفا على فعل وهو ممتنع فينصبه اسم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهذا مطرد انتهى وقال الزرقاني قال العلامة اللقاني قوله إن السبك بدون حرف مصدري مطرد في باب التسوية هذا كلامهم وقد يقال لا نسلم أن السبك بدون سابك لأن همزة التسوية حرف مصدري فيكون السبك مع ما بعدها وما المانع من تعدادها من حروف المصدر بل هي أقوى من لو مثلا لأنها لا تفارق هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله إن السبك بدونها شاذ سيأتي في نواصب الفعل أن حذف أن ورفع الفعل بعد الحذف قياسي وحيث حكمنا بأن أن مقدرة فهي مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السبك غير شاذ ففي قوله شاذ وقفة (قوله هل من خالق غير الله) قال أبو حيان في البحر لا يجوز أن يكون خالق مبتدأ وغيرا فاعلا أغنى عن الخبر لما أن هذا الوصف الذي يكون له فاعل أغنى عن الخبر منزل منزلة الفعل والفعل لا تدخل (١٥٦) عليه من فكذلك ما هو بمنزلته انتهى وفيه رد لكلام صاحب الكشاف وتبع المصنف أبا حيان في الرد عليه بذلك ولتنزيل هذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع وسيأتي في باب حروف الجر أن خبر المبتدأ محذوف أي لكم لا جملة يرزقكم لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا شذوذا وإنما جملة يرزقكم صفة واعتبار التوصيف لمجرد تصوير النفي لا للإثبات فإن الاستفهام للإنكار. وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضح جه (تنبيه) قال الدنوشري . من المبتدأ المقرون بالحذف الزائد قولهم ناهيك بزيد فزيد مبتدأ مؤخر وناهيك خبر مقدم لمعنى أن زيدا ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف * فإن قلت هل من ذلك المبتدأ المضمر في كان الزائدة في قوله * وجيران لنا كانوا كرام * في قول من زعم أن الأصل وجيران هم لنا وقدم الظرف فزيد كان واستتر الضمير فيها ومثله قراءة شاذة عن اليزيدي وإن كانت لكبيرة . قلت هو داخل في قوله مجرد عن العوامل لأن كان الزائدة لم يعمل فيها شيء وإنما استتر فيها استقباحا لظاهره لو بقي (قوله لأن صيغة مفعول الخ) ولأن سياق الآية يقتضي الاستفهام عن المفتون من الفريقين لا عن مكان المفتون (قوله ونحو رب رجل صالح لقيته) قال الدنوشري لو مثل برب رجل كريم قائم كان أحسن لأنه لا يتعين في مثاله الابتداء والخبر فإنه يجوز فيه أن يكون مفعولا على حد قولك زيدا ضربته (قوله وأن تفعل فاعل بنولك) قال الدنوشري فيه نظر أما أولا فهو مخالف لقوله في باب لا إنه نائب عن الفاعل وأما ثانيا فالذي يفهم من قول الصحاح قولهم نولك أن تفعل كذا أي حقك أن تفعل وينبغي لك وأصله من التناول كأنك قلت تناولك كذا وكذا وما نولك أن تفعل كذا أي ما ينبغي لك انتهى ومن قول الرضي في باب لا والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك وما مأخوذك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتناوله وتأخذه أي إن خبر لا مرفوع أغنى عن الخبر وإن صح أيضا وكان أبا حيان لحظ ذلك فقال ما قال بما هو محكي عنه في باب لا كما

على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب وهو الأصح (و) خرج بقوله رافع لمكتفى به (نحو أقائم أبواه زيد فإن المرفوع بالوصف) وهو أبواه (غير مكتفى به) في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد (فزيد مبتدأ) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وأبواه فاعله (ولا بد للوصف المذكور) وما هو بمنزلته (من) اشتراط (تقدم نفي أو استفهام) عليهما وهل ذلك شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف (نحو قوله :

خليل ما واف بعهدي أنتما) * إذا لم تكونا لي على من أقاطع

فما نافية وواف مبتدأ وأنتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا أن يكون المرفوع اسما ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذور وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل (و) النفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف إليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لأن المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل أيضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو إنما قائم الزيدان لأنه في قوة قولك ما قائم إلا الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله :

(أقاطن قوم سلمى) أم نووا ظعنا * إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان إذا أقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وإنما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لأن الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأول مبتدأ والثاني * فاعل اغنى في أسار ذان

وقس وكاستفهام النفي * وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ (خلافا للأخفش والكوفيين) في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام (ولا حجة لهم في نحو) قول بعض الطائيين :

(خبير بنو لهب) فلا تك ملغيا * مقالة لهبي إذا الطير مرت

خلافا للناظم) في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو خبير (خبرا مقدما) وبنو لهب مبتدأ مؤخرا (وإنما صح الإخبار به) أي بخبير مع كونه مفردا (عن الجمع) وهو بنو لهب (لأنه) أي خبير (على) وزن (فعيل) وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فأعطى حكم ما هو على زنته (فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير) ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الأزد

ذكره الشارح (قوله غير مكتفى به) أي فلا يحسن السكوت عليه وهذا واضح إذا لم يعلم مرجع الضمير أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فإنه يكتفى به ويحسن السكوت عليه لأنه بمنزلة أقائم أبو زيد وصرح الرضي في نحو أقائم هما بعد ذكر الزيدين بأن الضمير فاعل أغنى عن الخبر (قوله فزيد مبتدأ مؤخر الخ) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كون زيد مبتدأ وقائم مبتدأ ثان وأبواه فاعل أغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد لظهور زيد قائم أبواه (قوله وفي الاكتفاء بالفاعل) قال الدنوشري كان الأولى إبداله بالمرفوع كما هو ظاهر أي فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضي وإنما ذلك شرط فيما إذا عمل النصب لا مطلقا كما قال الشارح نقلا عن المغني في إعمال اسم الفاعل (قوله وواف مبتدأ) هذا غير متعين لجواز كونه اسما لما الحجازية وأنتما فاعلا أغنى عن خبرها (قوله وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار) قال الدنوشري يفهم من هذا الجواب أن الزمخشري وابن الحاجب قائلان بجواز كون المرفوع ضميرا منفصلا والمنقول عنهما خلاف ذلك وإذا رفع الوصف ضميرا مستترا فلا يكون مبتدأ بالاتفاق قال بعضهم إلا في مسئلتين الأولى نحو أقائم وضارب زيد إذا أعملنا الثاني فقائم مبتدأ والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر الثانية نحو أقائم الزيدان أم ذاهبان إذا لم يجعل ذاهبان خبر المبتدأ محذوف أي هما ذاهبان بل يجعل معطوفا على ما قبله فيكون مبتدأ والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر لكونه ضميرا مستترا فليتأمل انتهى وكلام المغني في باب المبتدأ من الباب الخامس صريح في رد جواب الشارح لأنه نقل أن الكوفيين أوجبوا في نحو أقائم أنت ابتدائية الضمير ثم قال ووافقهم ابن الحاجب ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك ثم نقل أن الزمخشري زعم أن أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم أنت مبتدأ فعلم أن مراد الزمخشري بالظاهر ما قابل الضمير مطلقا مستترا أو بارزا (قوله والنفي بالفعل الخ) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدأ لخروجه من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية إنما هو مرفوع بليس والفاعل سد مسد خبرها وكذا يقال في ما الحجازية ثم إنه يراد أنهم قالوا في باب النواسخ لا تدخل على مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدأ الخ) فيه مسامحة لأن المبتدأ حينئذ ليس وصفا إلا بالتأويل أو باعتبار أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد (قوله لأن الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع تجويزهم فيما إذا تطابق الوصف وما بعده إفراد الوجهين (قوله فهو على حد والملائكة الخ) قال اللقاني قد يناقش بأن الملائكة جمع تكسير

فيؤول بالجماعة وهى مفرد مؤنث وهو قد يخبر عنه بفعيل كما فى إن رحمة الله قريب من المحسنين وبنو طب أجرى مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يراعى تأنيثه المترتب عليه إفراده (قوله قلت الأخفش لايشترط الخ) ذكروا فى باب الفاعل أن الاعتماد شرط فى عمله النصب لا الرفع وأيضاً فقد أسلف عن المغنى أن الراجح أن الاعتماد شرط فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لا فى العمل وحينئذ فلا حاجة به ونقله عن السبكى لإيهامه أن الجمهور على خلافه فليس المخالفة بين الأخفش وغيره إلا فى عدم اشتراط الاعتماد فى الاكتفاء بالمرفوع (قوله وإذا رفع الوصف مابعده الخ) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والغرض أنه رافع الظاهر مع أنه لم يرفع فيما إذا طابق مابعده من التثنية والجمع بل الأمر بالعكس وكذا إذا طابقه إفرادا على أحد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائمان زيد فلا يجوز إذ لا يجوز فاعلية الظاهر لأن الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله إن لم يطابق الوصف مابعده تعينت ابتدائيته) قال الدنوشرى هذا بحسب الظاهر يشمل ست صور الأولى أن يكون مفردا وما بعده مثنى الثانية أن يكون مفردا وما بعده مجموعا الثالثة والرابعة أن يكون مجموعا أو مثنى وما بعده مفرد الخامسة والسادسة أن يكون مثنى وما بعده مجموعا وبالعكس فنى الأربعة الأخيرة الكلام غير صحيح من أصله وفى الأولين الكلام صحيح وهو محل كلامه ولم يبال بشمول كلامه للأربع المعلم بطلانها فتأمل (وقوله تعينت ابتدائيته) قال الدنوشرى أخذا من اللقانى على ذلك فى غير نحو ما أفضل منك الزيدان فأفضل خبر مقدم وإن كان ما بعده مثنى (قوله تعينت خبريته). قال اللقانى لا يستقيم على مذهب الناظم فى جواز تثنية الفعل وجمعه وإن كان قليلا على ما يصرح به فى الفاعل (قوله وإن طابقه فى الإفراد احتملهما) قال الدنوشرى على جواز الوجهين إذا لم يوجد مانع من أحدهما فنى نحو أطالع الشمس تتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرا لأنه كان يجب تأنيثه حينئذ لإسناده إلى ضمير المؤنث وتتعين ابتدائية الوصف أيضاً فى نحو أراغب أنت عن آلهتى للزوم الفصل إذا جعلته خبراً بينه وبين معموله إلا أن يقدر للجار متعلق ويلتفض أيضاً بنحو أقائم عندك هند فإن الوصف مبتدأ لا خبر انتهى وقد نقض اللقانى بالأول قول المصنف احتملهما (قوله أقائم أخواك) قال الدنوشرى زعم عبد الغفور محشى شرح ملا جامى أنه يتعين ابتدائية الوصف فى نحو أقائم رجل قال شيخنا ولا وجه لما قاله بل يجوز أن يكون رجل مبتدأ وقائم خبر مقدم (قوله أقائم أخوك) قال الدنوشرى توقف بعضهم فى جواز ابتدائية زيد فى نحو أقائم زيد بلزوم التباس المبتدأ بالفاعل كما فى نحو ضرب زيد فلا يجوز ابتدائية زيد وأجاب بعضهم بأن زيدا فى الأول يحتمل الأمرين كل منهما بخلاف الأصل وذلك إجمال لا لبس فليتأمل انتهى وأقول البحث المتوقف البدر الدمامينى والمجيب الشمنى وتحرير الفرق بين الإجمال واللبس يطلب من حواشينا على الفاكهى (قوله وهو التجرد الخ) قال الدنوشرى هذا صادق على

* فإن قلت إذا جوز الأخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفى أو استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة. قلت عمله فى المرفوع بعده وسيأتى أن العمل من جملة المسوغات * فإن قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا . قلت الأخفش لا يشترط فى عمل الوصف اعتماده على شىء كما حكاه المسبل عنه وإلى موافقة الأخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله...وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد * (وإذا) رفع الوصف مابعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الأمرين وذلك أنه إن (لم يطابق الوصف مابعده تعينت ابتدائيته نحو أقائم أخواك) فقائم مبتدأ وأخواك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز أن يكون أخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وإن طابقه) أى طابق الوصف ما بعده (فى غير الإفراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبريته نحو أقائمان أخواك وأقائمون إخوتك بالتاء الفوقانية وأقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لأن الوصف إذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل فى لزوم الإفراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها وهى مسئلة جمع التكسير نص عليها الشاطبى (وإن طابقه) أى الوصف ما بعده (فى الإفراد) تذكيرا وتأنيثا (احتملهما) أى الابتدائية والخبرية على السواء (نحو أقائم أخوك) وأقائمة أختك فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فإن رجح الأول بأن الأصل فى المقدم الابتداء عورض بأن الأصل فى الوصف الخبرية فلما تعارض الأصلان تساقطا وإلى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله والثانى مبتدا وذا الوصف خبر * إن فى سوى الإفراد طبقا استقر

(وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للإسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ) عند سيبويه وإليه ذهب الناظم فقال : ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا فإذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتداء وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وإن كان جامدا لأن أصل العمل للطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما أن فعل الشرط لما كان طالبا

الوصف القائم بالفعل المضارع مثلا في نحو يقوم فيقتضي أن يكون ابتداء لأنه تجرد الإسناد (قوله واعترض بأن المبتدأ الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن الرافع لأبوه ليس المبتدأ وإنما هو صلته لأن المبتدأ هو أل الموصولة ولكن ظهر إعرابها بعدها لكونها على صورة الحرف كما هو معروف فتأمل (قوله وهذه الأقوال كلها الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن قوله كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع إذ هما متغايران مفهوما والمحكوم به غير المحكوم عليه قطعا وأما قوله فلأن الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضا لأن مدار العمل على الطلب وهو حاصل والعامل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكروه عاملا إنما هو باعتبار المعتبر وقوله فلأن اجتماع عاملين الخ مردود أيضا بأن هذا اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلأن العمل تأثير الخ (قوله وعن الكوفيين أنهما ترافعا) قال الدنوشري قال بعضهم ورد على الكوفيين في زعمهم أنهما ترافعا بأن حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه أن يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا أن حق كل واحد منهما أن يكون متقدما متأخرا قالوا ويلزمهم (١٥٩) أن لا ينصب المبتدأ إذا دخل عليه أن وأيضا فإنا نقول زيد قائم فقائم قد رفع ضميرا مستترا فيه فإن كان قائم هو الذي رفع زيدا أيضا فقد رفع العامل الواحد شيئين على غير وجه الاشتراك ويلزمهم أن يخلو قائم من الضمير لأنه قد رفع اسما ظاهرا ومن قال أنهما أي المبتدأ والابتداء رفعا الخبر بالنار ومثل هذا القدر والماء وذلك أن النار تعمل في القدر فتحمى ثم أنهما يتناصران على العمل في الماء وإحمائه (قوله قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد أخوك الخ) والظاهر أنه أراد بكونه نفس المبتدأ في نحو ذلك أنه ليس خلافه كما في نحو زيد عندك مما أخبر به بظرف على ما سيأتي في مسئلة الإخبار بالظرف وإلا فكون الخبر نفس المبتدأ مفهوما لا يصح وما صدقا لا بد منه على ما سيأتي في الكلام على كون الجملة الواقعة خبرا ولا يأتي هذا التأويل المذكور هناك (قوله وإثبات الألف في اثنان الخ) قال الدنوشري فيه نظر إذ لا يظهر كون الرفع أول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل إن الرفع أشرف أحوال الاسم لم يبعد (قوله والخبر الجزء الخ) قال القاني إن قلت يلزم من هذا التعريف الدور إذ الخبر يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لأن من تعريفه مخبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم (قلت) لا يلزم إذ المراد من الخبر الإخبار اللغوي فإن قلت لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم ألبتة ضرورة ولا على نحو شعري شعري مما كان الخبر فيه عين المبتدأ . قلت يصدق إذ الفائدة في الأول حاصلة بأصل الوضع وفي الثاني بتأويل شعري الآن هو شعري الذي تعهده ثم اعلم أن التعريف المذكور منتقض بنحو ذاهبة من قولك زيد جاريته ذاهبة إذ لا تحصل الفائدة به مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب انتهى ويمكن أن يجاب عن الدور بنظير ما ذكره على ما قرره الشهاب القاسمي في شرح الورقات في تعريف العلم (قوله أو بمتعلقه) أي كما في صورة الإخبار بالظرف والجار والمجرور وينبغي أن يزيد أو بصفته ليدخل نحو بل أنتم قوم عادون بل أنتم قوم تجهلون فإن الذي

للجواب عمل فيه عند طائفة وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لأدى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر وأجيب بأن الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وحجة من قال به أن الابتدا رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر لأنه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول (ولا) ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال به أن الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الأقوال الثلاثة عن البصريين (وعن الكوفيين أنهما) أي المبتدأ والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وحجتهم أن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما أن أيا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو أياما تدعوا وهذه الأقوال كلها ضعيفة أما الأول فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد أخوك فلو رفع الأخ زيد كان رافعا لنفسه بنفسه وأما الثاني فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين وأما الثالث فلأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد وأما الرابع فلأن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد إذ كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للإسناد عن الأعداد المسرودة نحو اثنان ثلاثة فإنها وإن تجردت فلا إسناد معها فليست مبتدءات وإثبات الألف في اثنان من استعمال الشيء في أول أحواله :

(فصل) (والخبر هو الجزء الذي حصلت به) أو بمتعلقه (الفائدة) التامة (مع مبتدأ غير الوصف المذكور) في قوله أو وصف رافع المكتفى به (فخرج) بذكر المبتدا (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك قام زيد (فإنه) وإن حصلت به الفائدة لكنه (ليس مع المبتدا) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق (و) خرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور نحو الزيدان من قولك أقائم الزيدان فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدإ غير الوصف المذكور بل مع مبتدإ هو

تم الفائدة الصفة لا الخبر ويحتمل أنه أراد بتتمة ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول أهل المعاني متعلقات (قوله بخلاف قول الناظم والخبر الخ) فإنه لم يصلح فيه الحد للخبر وقد أجبنا عن الناظم في الحواشي وقال الشهاب القاسمي في بعض الحواشي قوله والخبر الجزء المتم الفائدة أي مع المبتدأ بقرينة ما علم من أول الباب إلى هنا من أن الخبر يصاحب المبتدأ دون غيره فاندفع ما قد يرد عليه من أن التعريف يشمل كلا من فعل الفاعل مثلا والمراد مع المبتدأ غير الوصف بقرينة قوله فاعل اغنى فإنه دل على أن الوصف لا خبر له (قوله وهو إما مفرد وإما جملة) قال الدنوشري ﴿إن قلت الظرف والجار والمجرور من أي ما قلت يجوز أن يجعل من الجملة ولذا قسم بعضهم الجملة إلى ظرفية وغير ظرفية ويجوز أن يقال تارة يلحق بالمفرد بأن يقدر المتعلق مفردا وتارة بالجملة بأن يقدر فعلا نقلته من خط شيخ الإسلام أحمد بن قاسم انتهى (تنبيهان) الأول لا يمتنع كون الجملة هنا طلبية خلافا لابن السراج وابن الأنباري كقوله:

قلت من عيل صبره كيف يسلو ... صاليا نار لوعة وغرام

ولا قسمية خلافا لثعلب نحو والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا، ولا مصدرة بالسين وسوف خلافا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد سيقوم وأصل هذا عنده المضارع لا يكون مستقبلا ألبتة بل حال وإن سمع يقوم غدا فمعناه ينوي القيام غدا والنية الآن حاصلة والمقيد بغير القيام قال ولهذا لا يجوز في كلامهم زيد سيقوم لأنه مستقبل فلا يتصور (١٦٠) الإخبار به لعدم تحققه وقوله باطل لأن الإخبار يستدعي غلبة الظن لا التحقق وتأويله فاسد لأنه لا يتأتى في نحو «وما تدري نفس» الآية إذ لا يكون التقدير ماذا تنوي كسب غد ودعواه عدم السماع باطلة هذا النمر بن تولب يقول:

فلما رأته آمنا هان وجدها ... وقالت أبونا هكذا سوف يفعل

وفي البيت رد على تلميذه السهيلي وعليه حيث منعا أن يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما وعندهما أنهما حرفا صدر الثاني قد يجب كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء إلى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشأن والقصة وخبر كان والمخصوص بالمدح إذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فإنه يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه وهو مبتدأ والمنصوب على الاختصاص معمول لأخص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما في التعجب وطوبى في نحو طوبى للمؤمن فإنه يلزم الابتدائية والإخبار عنه بالجار والمجرور وهما في حكم الجملة وخبر المبتدأ الواقع بعد إذ نحو «إذ هما في الغار»، وخبر المبتدأ الواقع بعد لو الشرطية نحو «ولو أنهم صبروا» (قوله على رأي) قال الزرقاني ظاهره أن هناك من يرى أنه ليس جامدا والخلاف الآتي بالنسبة إلى تحمل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقاني الظاهر أن لا زائدة والمناسب إسقاطها وإسقاط لكن أيضا ليناسب الإضراب الذي بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب أيضا المثبت الإشعار والمنفي الدلالة على ذلك وهو ظاهر لأن صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب الملك فليس معناه ما ذكر وإن كان مشعرا بذلك (قوله إذا أريد بأسد شجاع) قال اللقاني يعني أما إذا أريد بأسد حقيقته وأداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيانيين فلا يكون من الإخبار بالمفرد الذي كلامنا فيه وإن تحمل الضمير الذي كان في المتعلق انتهى وقصده أن الجار والمجرور غير المفرد ووجهه تردده بين المفرد إن قدر متعلقه مفردا والجملة إن قدر فعلا ويشعر بأن الخبر حينئذ الجار والمجرور فلينظر هل الأمر كذلك ويظهر كما قال الشهاب القاسمي أنه ليس كذلك بل الخبر المفرد أعني لفظ أسد ولذا رفع ففي تحمله ضمير المتعلق نظر (قوله فيتحمل ضميره) قال اللقاني أي ضمير مبتدأ ذلك الخبر ولا يخفى أنه منتقض بنحو زيد عمرو ضاربه

الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعل سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم: ﴿والخبر الجزء المتم الفائدة﴾ فإنه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو إما مفرد) وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع (وإما جملة) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسما كل منهما يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع إلى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ﴿ومفردا يأتي ويأتي جمله﴾ (والمفرد إما جامد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كزيد فإنه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكأسد إذا أريد به شجاع على رأي فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فإنه وإن كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الأصلي وذلك المعزول بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد) وهذا أسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ (إلا أن أول) الجامد (بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدأ (نحو زيد أسد إذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين فإن أريد به التشبيه على إضمار الكاف أو أنه نفس الأسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء أول بمشتق أم لا (وإما بمشتق) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كقائم فإنه دال على معنى قام وإذا أخبر به عن مبتدأ (فيتحمل ضميره) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

هو فإن الضمير الذي رفع بضاربه ليس لمبتدئه بل لمبتدأ الجملة أعني زيدا على أن مثال الموضح في الوصف الجاري على غير من هو له الضمير فيهما عائد على غير مبتدئه ألبتة اه وقد يقال الضمير في غير المصنف ضميره عائد على المبتدأ أعم من مبتدئه فلو لم يقيد بضمير ذلك المبتدأ كالنظم لسلم من الانتقاض وقال الدنوشري فإذا قلت زيد قائم هو كان تأكيدا لا فاعلا لكن أجاز سيبويه في مثله أن يكون توكيدا وأن يكون فاعلا كما نقله الدماميني (تنبيه) يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقته له قال في الارتشاف والمبتدأ والخبر بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل إذا كان اسمه فاطمة فإن كان غير صفة فالموافقة وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي كقوله * والعين بالإثمد الحادي مكحول * أي عضو أو شيء مكحول أو جامد فلا يكون إلا على التحقير نحو هذا الرجل امرأة أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة إلى الإفراد والجمع فإن كانا مفردي اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو زيد قائم إلا إن كان المبتدأ ذا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب أخلاق وهذه البرمة أعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وإن كان منقسما إلى أعضائه وإن كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلا يجوز إلا على نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجال رجل واحد تريد أنهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحد أو مشتق فالمطابقة نحو الرجال قيام ولا يكون مفردا إلا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل إن أريد بالجمع كله جاز إفراد الخبر نحو وهن صديق أي وكل واحدة منهن صديق وإن لم يقبل تثنية ولا جمعا كأفعل التفضيل فإن كان بمن فهو من معنى الجمع أو مضافا إلى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب وأحسن قبيل أو غيره لم يجز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو إلى مشتق فيجوز بلا تأويل نحو هؤلاء أول طاعم ويجوز بتأويل حذف اسم جمع أي أول حزب طاعم أو على معنى الفعل أي أول من طعم وإن كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز أن يفرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد إلا بحسب القصد وإن كان مجموع اللفظ مفرد المعنى فحكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اه باختصار (قوله إلا أن رفع الظاهر) قال اللقاني ينتقض بنحو زيد ما قائم إلا هو إذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ أي بدلا من المبتدأ (قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمي ظاهره أن هذا الضمير فاعل لا توكيد الفاعل المستتر ونقل الحفيد عن الرضي أنه تأكيد ووجهه بحصول المقصود بالتأكيد (قوله إذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب القاسمي إن قيل الضمير الأصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس فيبطل قوله سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو إلا أن يقال يحصل اللبس نظرا لجواز الرجوع للمضاف إليه قليلا اه وفيه نظر لأنه إنما جعل لبسا لمخالفته للمقصود من الكلام من أن الغلام مضروب لا ضارب والأصل المذكور مؤكد له لأنهم قالوا اللبس تبادر الذهن إلى غير المراد وإن أراد بيان أن اللبس لا يكون إلا بين مبينين فليس في قوله كون الأصل في الضمير ما ذكر ما يخالف ذلك لأن لفظ الأصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف إليه وإن كان لا يتبادر الذهن إليه (تنبيه) قضية كلام المصنف أن الفعل ليس كالوصف في هذا الحكم وذهب ابن مالك إلى أنه مثله على ما بيناه في حواشي الألفية ورأيت بخط المصنف في التذكرة بتلخيص القول في المسألة أن تعلم أن ما في أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم والخطاب والغيبة وما في أواخر الفعل الماضي من الضمائر المرفوعة الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس مع الفعل الجاري على غير من هو له وذلك كقولك في المضارع زيد أكرمه أو تكرمه أو نكرمه وفي الماضي زيد أكرمته أو أهنته أو أهانوه وأما الوصف فإنه فاقد للأمرين جميعا فاحتيج فيه إلى الإبراز تقول زيد مكرمه أنا أو أنت أو نحن ولولا الإبراز لم يعلم من المكرم وذكر الخفاف في شرح الإيضاح ثلاثة أقوال في تعليل وجوب الإبراز أحدها الإلباس ورده بوجوب الإبراز عند البصريين في نحو زيد هند ضاربها هو وإن لم يكن الإلباس فلما وجد الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بأن العلة في هذا النوع الطرد كالملاق مكرم ونعد العلة الثانية أن الوصف أصله أن لا يتحمل الضمير وأصله أن لا يجري على غير من هو له فإذا اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريا على غير من

(١٦١)

.. وإن • يشتق فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل الضمير مستتر عائد على المبتدأ والألف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون (إلا إن رفع) المشتق الاسم (الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت إليه فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ لأنه لا يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتحمل) بفتح الميم وينفصل (إذا جرى الوصف) الواقع خبرا (على مبتدأ (غير من هو له) في المعنى (سواء ألبس) الحال (نحو غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف في المعنى لزيد لأنه هو الضارب للغلام وذلك (إذا كانت الهاء) المفعولة (للغلام) لأنه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لأنه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع أن الغلام بحسب ظاهر

هو له وجب الإبراز لئلا تقع المخالفة من وجهين وتضعف الصفة حينئذ عن التحمل للضمير والثالثة أن الأصل فى قولك زيد هند ضاربها هو أن تقول زيد هند هو ضاربها لتجرى الصفة على من هى له ولكنهم أخروا الضمير وجعلوه فاعلا وقدموا الوصف وجعلوه خبر الشىء بعد أن كان خبرا لغيره والتزموا هنا إبراز الضمير تنبيها على ذلك الأصل اه سقناه برمته لنفاسته وسيأتى فى كلام الشارح فى باب عطف النسق التصريح بأن الفعل إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير (قوله واستغنى عن إبراز الضمير) قال الدنوشرى يقتضى بظاهره جواز إبرازه حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الأشمونى من امتناع الإبراز للإلباس والوصف حينئذ جار على من هو له اه قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه نقلت وقد يشكل بأن الأصل أن يرجع الضمير للمضاف دون المضاف إليه (قوله أم لم يلبس) قال اللقانى ينبغى أن يخص بظهوره إذا لم يلبس عموم قوله ∗ وفى اختيار لا يجىء المنفصل ∗ اه وإنما يحتاج إلى التخصيص إذا لم يقل بظاهر كلام الرضى من أن البارز تأكيد لمستتر (قوله لاحتمال أن يكون الخ) قال اللقانى ∗ فإن قلت يمكن تخرجه على أن ذرا منصوب بيانون محذوفا مفسرا ببانوها وإن كان مضافا. قلت يمنع منه أن بانوها ماض مجرد من أل فلا يعمل فلا يفسر عاملا لكن التحقيق أن بانوها يحتمل فيه الضمير أن يكون منصوبا على المفعولية ومجرورا على الإضافة لأن مذهب سيبويه أن الصفة المقرونة بأل أو المجردة منها إذا وقعت مثناة أو مجموعة واتصل بها ضمير وجب تجريدها من النون وجاز فى الضمير بعدها الجر والنصب نقله عنه الرضى وأشار إليه الموضح فى باب الإضافة إذا تقرر هذا فلا مانع من أن الوصف فى البيت يراد به الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال فى صحة العمل ويكون ذرا منصوبا ببانون مفسرا بالمذكور والله أعلم اه وقال الشهاب القاسمى وقد يجاب بمنع أنه ماض بل هو للإطلاق فيعمل كما قاله الرضى (قوله والذرا) قال الدنوشرى قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالألف عند البصريين لأن ألفه مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اه ومثله رشو قور شاو كسوة وكسا (قوله نفس المبتدأ فى المعنى) المراد بالنفس ذات الشىء. قال اللقانى إن أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثانى وقولك كل خبر كذلك ممنوع إذ الجملة فى قولك زيد يقوم أبوه مضمونها إسناد القيام إلى الأب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أى قائم الأب اه ويدفع بأن المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار إليه الناظم فى شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج لرابط) قال الدنوشرى يفهم أن الرابط إذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لها رابط كان صوابا اه وقدم المصنف الجملة التى لا تحتاج إلى الرابط على ما تحتاج إليه عكس ما فى النظم لأن الأولى أشبهت المفرد فى عدم الاحتياج إلى الرابط (قوله وهى عينه فى المعنى) قال الشهاب القاسمى فيه إشكال لأنه إن جعل الخبر مجموع معنى الجملة

الإسناد إليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب إبراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن إبراز الضمير (أم لم يلبس) الحال (نحو غلام هند ضاربته هى) فتاء التأنيث فى ضاربته تدل على أن الوصف فى المعنى لهند وكان ينبغى أن لا يبرز ضميرها إلا أن البصرى التزم الإبراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال:

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ∗ ما ليس معناه له محصلا

(والكوفى إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس) خاصة (تمسكا بنحو قوله:

قومى ذرا المجد بانوها) وقد علمت ∗ بكنه ذلك عدنان وقحطان

وجه التمسك به أن قومى مبتدأ أول وذرا المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا المجد وذرا المجد وخبره خبر قومى والهاء عائدة على ذرا المجد والضمير العائد على قومى مستتر فى بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا المجد وهو فى المعنى لقومى لأنهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر فى بانوها لأن اللبس مأمون فإن الذرا مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لأن حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل إذا أسند إلى جمع وعلى لغة أكلونى البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم فى ذلك لاحتمال أن يكون ذرا المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرا المجد بانوها والذرا جمع ذروة وذروة الشىء أعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبنى والأصل بانيون أعل إعلال قاضون وحذفت النون للإضافة وقال العينى من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بأنه يبونه ويبينه قاله الجوهرى اه فإن أراد أنه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو فى بانوها إذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وإن أراد الوصف من بان يبون أو يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الألف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون (والجملة إما نفس المبتدأ فى المعنى فلا تحتاج لرابط) يربطها بالمبتدأ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ∗ وإن تكن إياه معنى اكتفى ∗ بها (نحو هو الله أحد إذا قدر هو ضمير شأن) فهو مبتدأ والله أحد جملة خبره وهى عينه فى المعنى لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر أى الشأن الله أحد ولا

المبين في باب القضية ففيه أن الظاهر أن ذلك المجموع ليس هو الشأن وإنما الشأن مضمون الجملة الذي هو مفرد والظاهر في المثال أنه ليس الشأن مجموع الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدانية وإن جعل مضمون الجملة الذي هو مفرد فكل جملة كذلك لأن الخبر لا بد من اتحاده بالمبتدأ بحسب الذات ولا يتحد به كذلك إلا مضمون الجملة الذي هو مفرد فكيف تتجه هذه التفرقة ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله في بعض المجاميع كلاما لا بأس بإيراده وإن كان فيه طول فإن فيه طائلا ونصه قول القاضي في سورة الإخلاص لأنها هي هو يعني به أن الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لما كانت عينه لا تحتاج إلى رابط كما قال هو وغيره . أقول يمكن أن يقال على وجه لتشحيذ الأذهان إن أريد أنها عينه بحسب المفهوم لأجل الإفادة والإتحاد بحسب الماصدق مع التغاير في المفهوم كما هو شأن سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال إنه مشكل أيضا إذ ما صدق ضمير الشأن أعم من الله أحد والخاص لا يحمل على العام في القضايا الكلية ودعوى الجزئية في هذا المقام يلبو عنها تصريحهم بأن ضمير الشأن لا يخلو عن إبهام وبعبارة أخرى وهي أن ما صدق ضمير الشأن مفرد وما صدق ضمير الجملة مركب ولا شيء من المفرد بمركب . فإن قلت يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المبتدأ أصلا واللازم باطل فكذا الملزوم . قلت نعم كان القياس كذلك ولذلك تراهم يؤولون الجملة الواقعة خبرا بمفرد صادق على المبتدأ ليصح وقوعها خبرا . فإن قلت فليكن الأمر كذلك في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن . قلت قد صرحوا بأنها مؤولة بالمفرد وإن كانت في موقعه فلا بد من تحرير المقام للأفاضل الكرام هذا وما عندكم في الهامش على هذا الحل من الإشكال فقد تأملته مع عنايته من بعض التأمل فوجدته كلاما مزخرفا لا طائل تحته يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا أما أولا فلما أفدتموه في مجلس المفاوضة من أن الجلالة هي الله أحد خبر ضمير الشأن فاللازم على تقديره أن تكون الصفة عين ضمير الشأن ولا محذور فيه ولا يلزم أن تكون صفة الله عين ذاته والأشاعرة لا يقولون به ولا أن يقال في ذاته إنها ممكنة بمقتضى الصفة كما قيل به في الصفات كما ادعاه ذلك المحشي وكأنه فهم أن ضمير الشأن راجع إلى الله سبحانه أو أن المراد من الشأن صفة الله سبحانه وألزم القاضي ما لا يلزمه وأما ثانيا فيقول هذا العبد الضعيف لو سلمنا أن الضمير يرجع إلى الله سبحانه أو أن المراد من الشأن صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشي بوجه أصلا وبيانه أن دعوى القاضي رحمه الله إنما هو العينية بحسب الماصدق لما علمته مما سبق ولن يلزم من العينية بحسب الماصدق أن تكون صفته تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحشي ألا ترى أن كلا من الأشاعرة والمعتزلة يعترفون بصحة الحمل في قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم عندهم أن المبتدأ والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعترافهم أجمعين بصحة هذا الحمل اللازم له الاتحاد في الماصدق بقول الأشاعرة أن الصفة ليست عين الذات الجليلة وبقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه المحققون لا محذور فيه عند مزيد التأمل إلا أن قول الأشاعرة هو الظاهر فينبغي المصير إليه والتعويل عليه وبهذا التحرير ظهر لك كل الظهور أنه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق أن تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشي بل هذه الدعوى تجامع قول الأشاعرة أن الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجامع قول المعتزلة أنها عينها هذا ما ظهر في ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاشتغال بهم العيال وقد كتبناه لمولانا موسى افندي بعد أن أوقفنا على نسخة اشتراها من مكة المشرفة وعليها كتابة في هذا المحل (تنبيه) من أمثلة وقوع الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى ما جاء في ذكر الاعتدال أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد فأحق ما قال العبد مبتدأ وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عبد معترض بين المبتدأ وخبره (قوله وأما إذا قدر الخ) قال الزرقاني قال المكي ويحتمل أن يكون هو عائدا على المسؤول عنه لأنه قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدأ والله خبره وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزمخشري أن يكون أحد بدلا من الله أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أحد وأجاز أبو البقاء أن يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو (قوله إذا قدر هي ضمير قصة الخ) قال الزرقاني على هذا في كلام المصنف حذف من الثاني لدلالة الأول ولا يجوز ارتفاع أبصار بشاخصة لأن ضمير القصة يلزم بعده جملة ويجوز على مذهب الكوفيين اه من حاشية المكي وقال الثاني لم يقل إذا

يكون ضمير الشأن الحاضر وإنما يكون ضمير غيبة مفسرا بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها فإن كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن وإن كان بلفظ التأنيث سمي ضمير قصة وقد يسمى بهما وأما إذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو الله وأحد خبر بعد خبر أو بدل (ونحو فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) إذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر هي وعينها في المعنى أي فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج إلى رابط وأما إن قدر هي ضمير الأبصار كما قال الفراء أو عماد وتقدم مع الخبر على المبتدأ والأصل فإذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد (ومنه) قول الناظم (نطقي الله

قدر هي ضمير القصة لأن ذلك متعين إذ جعله عائدا على ما في الذهن وأبصار بدلا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي من التابع اه ومراده بالأجنبي شاخصة الذي هو خبر هي على هذا التقدير فإن كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للمبتدأ فلا يكون أجنبيا ثم إنه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن الخ تعين كون الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتأمل وقال الدنوشري إنما لم يقيد المصنف بقوله إذا قدر هي ضمير القصة احترازا عن الإعرابين اللذين نقلهما الشارح لأن كون هي عمادا يلزم عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم إلا أن يقال إن من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكر وكون هي ضمير الأبصار خلاف الظاهر وعليه فشاخصة خبر هي وأبصار الذين كفروا مبتدأ والجملة قبله خبره والتقدير فإذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة نظير قوله هند هي قائمة تأمل (قوله قاله الدماميني والمرادي) قاله المصنف أيضا في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب فالأولى نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بد وإن أوهمه ذلك في الظاهر وإلا لكان مضارعا للمضاف فيجب تنوينه نحو لا حافظا القرآن عندك وكل مصدر متعد بحرف الجر يجوز أن يجعل المجرور خبرا عنه مثبتا كان أو منفيا (قوله وهو إما ضميره) قال الأهدي إنما اكتفي في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطوها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالا لأن الحال تجيء بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فصل رابط بخلاف الخبر فإنه ركن الكلام فلا يحتاج إلى فصل رابط اه وهذا يقتضي أن الواو أقوى في الربط وفيه خلاف بيناه في حاشيتنا على المختصر في التذنيب ثم إن ما ذكره إنما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لا عدم الربط بها فتدبر وقال الحفيد

لقائل أن يقول ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا عما هي خبر عنه أعم من رابط جملة الصلة بالموصول وكذا من الجملة الواقعة حالا أو صفة وأجيب بأنه لما كان الإخبار بالجملة أكثر من الوصف والوصل والحال ناسب أن يكون رابطها أعم من رابط كل لأن الشيء إذا كثر في الكلام ناسب أن يأتي على أنحاء مختلفة اه ولا يخفى ما فيه فإن دعوى الكثرة في الخبر دونها مما لا دليل عليه ثم إن الأشياء التي لا تحتاج إلى رابط أحد عشر كما في المغني وحالها مختلف في الربط ولعل المرجع السماع وقد بسطنا ذلك في حاشية الألفية في بحث الحال (قوله وهو إما مجرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء أفهم أنه لا يكون مرفوعا وليس كذلك قال الموضح في المغني الضمير هو الأصل ولذلك يربط به مذكورا ومحذوفا مرفوعا نحو أن هذان لساحران إذا قدر لهما ساحران اه ولعله إنما خص المجرور والمنصوب تبعا للموضح في المتن وإلا فكما يكون منصوبا ومجرورا يكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح لأنه كان عليه أن يتمم بالمرفوع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الأفاضل البر الكر بستين أي الكر منه والفرق بينهما أن منه حال من الضمير المستكن في بستين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح * فإن قلت لم لا يكون صفة للكر كما كان صفة لمنوان. قلت عملا بالقاعدة من أن الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل النكرات. والكر معرفة بالألف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لأنه نكرة فجاز وصفه * فإن قيل إنما ذهبوا إلى تنكيرهما نظرا إلى عاملهما وأنهم يقدرونه باستقر أو مستقرا فهلا قدر بالمستقر ليكون معرفة قيل المستقر معناه الذي استقر فيفضي هذا التقدير إلى حذف الموصول وإبقاء صلته وهذا غير جائز عند البصريين فأما قياس الكوفيين المجوزين لذلك فلا نمنعه فاعرفه ويجوز أن يكون منه متعلقا بستين تعلق المفعولية هذا ملخص ما في شرح الفصول كما قاله شيخنا العلامة الغنيمي تغمده الله بغفرانه ودعوى أن أل في المستقر موصولة مخالف لما مر عن السعد من أن أل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت للتعريف ولا شك أن الوصف هنا للثبوت كما نبهوا على ذلك في حواشي المطول عند قول التلخيص فالفصاحة في المفرد

حسبي) فنطق مبتدأ والله حسبي مبتدأ وخبر والجملة خبر نطق وهي نفسه في المعنى (لأن المراد بالنطق المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسبي فلا يحتاج إلى رابط والتحقيق أن مثل هذا ليس من الأخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي (وأما غيره) أي غير المبتدأ في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له) وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم . . . . ومأتي جمله * حاوية معنى الذي سيقت له (وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه) أي بمعنى المبتدأ (وهو) أي الاسم المشتملة عليه الجملة (إما ضميره) أي ضمير المبتدأ حال كون الضمير (مذكورا) وهو الأصل (نحو زيد قام أبوه) فجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء (أو مقدرا) وهو إما مجرور أو منصوب فالأول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف (أي منوان منه) وبدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة (و) الثاني نحو (قراءة ابن عامر وكل وعد الله

(قوله في سورة الحديد) أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لأن قبله جملة فعلية وهي «فضل الله المجاهدين» فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لأن بعده «وفضل الله المجاهدين» وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة قاله في المغني (قوله فكل مبتدأ) قال الدماميني وحذف الضمير في مثل ذلك أعني ما كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الإجماع عليه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الأدب ابن أبي الربيع فقال جائز في الشعر وفي قليل من الكلام (قوله من الفعل والفاعل والمفعول) الجملة الفعل مع الفاعل فقط (قوله لا تابعا) إنما قال تابعا ليشمل البدل وعطف البيان والنعت على ما سيأتي (قوله مضاف إليها) قال الدنوشري الأولى مضاف إليه (قوله وخص ابن الحاجب الخ) يشكل عليه ولباس التقوى ذلك خير (قوله أو ضمير محذوف) أي منهم كذا في المغني قال الدماميني فيه نظر لأن الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون إلى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال «إنا لا نضيع أجر المصلحين منهم» إلا أن تجعل من المذكورة بيانية لا تبعيضية

(قوله أو تشتمل الجملة على اسم

الحسنى) برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدأ وجملة «وعد الله الحسنى» من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على أنه مفعوله الأول (أي وعده) الله (أو إشارة إليه) أي إلى المبتدأ (نحو ولباس التقوى ذلك خير إذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا للباس) فلباس مبتدأ والتقوى مضاف إليها وذلك مبتدأ ثان وخير خبره «وهو وخبره» خبر الأول والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والإشارة للبعيد ورد بقوله تعالى «إن السمع والبصر» الآية أما إذا قدر ذلك تابعا للباس على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لأن النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد (قال الأخفش أو غيرهما) أي غير الضمير والإشارة وهو إعادة المبتدأ بمعناه (نحو والذين يمسكون بالكتاب الآية) وتمامها «وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين» فالذين مبتدأ وجملة «يمسكون بالكتاب» صلة الذين وجملة «وأقاموا الصلاة» معطوفة على الصلة وجملة «إنا لا نضيع أجر المصلحين» خبر المبتدأ والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه «إنا المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب» في المغني ورد بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على «الذين يتقون» من قوله «والدار الآخرة خير للذين يتقون» وإن سلم فالرابط العموم لأن المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم أو الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير مأجورون قاله في المغني (أو) تشتمل الجملة (على اسم بلفظه) أي بلفظ المبتدأ (ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة) فالحاقة الأولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة الأخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الأولى والرابط بينها إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه (أو) تشتمل الجملة (على اسم أعم منه) أي من المبتدأ (نحو زيد نعم الرجل) فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الرماح بن ميادة :

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل (فأما الصبر عنها فلا صبرا)

فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية وصبر اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره «لي» وجملة لا صبر لي خبر المبتدأ والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لأن النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الإشارة فلأنه لا يقال الزيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما إعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رده وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين

بلفظه) قال الدنوشري قال في المغني والثالث إعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو «الحاقة ما الحاقة» و«أصحاب اليمين ما أصحاب اليمين» قال : لا أرى الموت يسبق الموت شيء، نغص الموت ذا الغنى والفقيرا قال الدماميني أقول موضع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول نحو زيد قام أبو طاهر إذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب اللباب والتنغيص التكدير يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا أي كدره ويروى يسبق مكان يشبه

(قوله نحو زيد نعم الرجل) قال الدنوشري ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لأنا نقطع أن المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وإنما قصد مدح هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفي اللباب أن خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج إلى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فإن اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وإن لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على إفراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي دماميني (قوله فلأنه لا يقال الزيد قام هذا الخ) أي فلا بد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ما سيأتي في مسوغات الابتداء بالنكرة حيث قيدوها بمثل ذلك إلا أن سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الربط بما عدا الضمير ولو سلك منهج المسوغات لقال ولا بد في غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح وإلا ورد على الربط بالإشارة كذا وكذا لم الربط في إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه ضعيف لشيء آخر كما تقرر (قوله فقد تقدم رده) قال بعض الفضلاء إن أراد بالرد قوله المتقدم رد بمنع كون الذين مبتدأ فهذا

أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي وأما العموم فلأنه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء. وأما فأما الصبر عنها فلا صبرا فمن باب أما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا إذ المراد أنه لا صبر له عنها لا أنه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغنى.

(فصل) (ويقع الخبر ظرفا نحو والركب أسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله) وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما وصححه المصحح لذلك لتضمنهما معنى صادقا على المبتدأ وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله (والصحيح) عند الموضح تبعا لطائفة (أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف) لاهما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الأخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان أو استقر وحجتهم أن المحذوف هو العامل النصب في لفظ الظرف وفي محل المجرور والأصل في العامل أن يكون فعلا (و) الصحيح عند جمهور البصريين (أن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر) وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار فزيد إذا لم يكن في آياتنا لأن أما لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ولأن إذا الفجائية لا تليها الأفعال على الأصح وقال الموضح في المغنى والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى وإليه يرشد قول الناظم:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ... ناوين معنى كائن أو استقر

وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب لهما المبتدأ وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ قال في المغنى ولا معول على هذين القولين (و) على القول بأن لهما متعلقا محذوفا فالصحيح (أن الضمير الذي كان فيه انتقل منه إلى الظرف والمجرور) وسكن فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله:

فإن يك جثماني بأرض سواكم ... (فإن فؤادي عندك الدهر أجمع)

وجه الدلالة منه أن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدا لفؤادي ولا للدهر لأنهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم إن على محله من الرفع على الابتداء لأن الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيدا للضمير المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالأجنبي وهو الدهر فإنه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم أو تأخر وأن الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

ليس رد الكون العائد إعادة المبتدأ بمعناه وإنما هو رد لكون الذين مبتدأ وهذا الرد أخذه من المغنى لكن ذاك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ فحسن هناك الرد لأنه جعل الآية دليلا وقد احتملت فبطلت الدلالة وأما هنا فساقها مساق الشاهد فلا تبطل بالاحتمال وإن أراد الشارح ردا غير هذا فلم يتقدم له شيء غيره. (فصل) (قوله ويقع الخبر ظرفا) قال الدنوشري قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت يتحصل من كلام المغنى ما قرره شيخنا ص غير مرة أن الظرف والمجرور لا يحكم عليه بأنه خبر إلا إذا كان المتعلق عاما فإن كان خاصا فهو الخبر حذف أو ذكر وعلى هذا فيخص قوله هنا فصل ويقع الخبر الخ والصادق في خطه إشارة إلى الشيخ ناصر الدين والصفوي رحمهم الله (قوله والركب أسفل منكم) قال اللقاني أي في مكان أسفل من مكانكم فهو أفعل تفضيل بدليل من وصف المكان ثم أقيم مقامه انتهى (قوله ومجرورا) قال الدنوشري ظاهر كلامه أن الخبر هو المجرور وحده وليس كذلك وقد صرح السيد في حاشية الكشاف عند قوله تعالى «أنعمت عليهم» بأن الظرف المستقر محكوم لمجموعه بأنه في محل رفع بخلاف اللغو فإنه إنما يحكم بالنصب في نحو أنعمت عليهم وبالرفع في نحو مر بزيد للمجرور فقط (قوله وشرطهما أن يكونا تامين) قد يقال ترك المصنف كالناظم هذا الشرط للعلم به من قوله السابق «والخبر الجزء المتم الفائده» وفيما سيأتي من قولهما لا يخبر باسم الزمان عن العين والتامان ما يفيدان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل أن الناقصين ما تعلقا بخاص لم يقم عليه قرينة أخذا من كلام الشارح المفيد لجواز الإخبار بالناقص مع القرينة لوجود الفائدة (قوله لأن التوكيد والحذف متنافيان) فيه نظر كما عرفته مما مر في باب الموصول (قوله لأن الطالب للمحل الخ) قال اللقاني لقائل أن يقول يجوز أن يكون تأكيدا لفؤادي على محله من الرفع بالابتداء وقد حصل الشرط وهو المجيء بعد الخبر إذ العطف وغيره سواء كما في الرضي

(قوله ويخبر بالمكان الخ) قال الدنوشري وإذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا فإن كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وإن كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت مني مكان قريب ودارك مني يمين وشمال هو باق على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف إما من المبتدأ أي مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أي أنت مني ذو مكان قريب وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك انتهى من الرضي (قوله ولا يخبر بالزمان إلا عن أسماء المعاني) قال الدنوشري قال الرضي ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم المعين مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر إذا كان السير في أكثره لأنه باستغراقه كأنه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم أو يوما خلافا للكوفيين ثم قال وإن كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن إلا الرفع غالبا كما في الأول عند البصريين ثم قال فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا أو منكرا فالأغلب نصبه أو جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله الحج أشهر معلومات فمجاز لتأكيد أمر الحج حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر انتهى وفيه بعض اختصار لكلام الرضي وقد نقله اللقاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة لما يشتمل على فوائد فعليك بمطالعته (تنبيه) قال المصنف في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة قال أبو البقاء والبدل ورده بذلك إعراب الزمخشري إذ في إذ انتبذت بدلا من مريم وليس بشيء إذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سرق زيد ثوبه فيصح ولا يجوز زيد ثوبه انتهى ومراده بدلية الاشتمال ونحوها لا كل من كل لأنها تلازم الخبرية فتدبر (قوله فلا فائدة في الاخبار الخ) لا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة بل يجوز أن يكون مبنيا على اعتبار الوضعية لجواز أن يعتبر في الوضعية أن يكون باعتبار المظنة بأن يكون الحكم مظنة أن يجهل وأن يسأل عنه وتقصد إفادته واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الآدميين لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن تجهل في شيء من الأزمنة الخاصة ولا أن يسئل عن وجودها في ذلك الزمان ولا أن تقصد إفادته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلاف ذلك باعتبار الأمكنة لأن وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الأمكنة فلذا أفاد الإخبار بالأمكنة دون الأزمنة (قوله فإن حصلت فائدة) قال اللقاني أن الرضي جعل العين المخبر عنها بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في تجدده وقتا دون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالأول كالورد والثاني كقولهم اليوم خمر وقضيته أن الأول لا ضرورة فيه إلى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتأمل (قوله والزمان خاصا) قال الدنوشري وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لا زمان مخصوص فالمخصوص مجهول فيفيد الإخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحن في شهر كذا) قال الدنوشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في هل يجوز أو لا فيه تردد انتهى أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لهذه المسئلة فانظر حاشيتنا على الألفية وفي الارتشاف وذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بفي ثم قال وإذا وصفت الظرف ثم جررته بفي جاز وقوعه خبر الجثة نحو نحن في يوم طيب ونحن في يوم صائف انتهى ويستفاد منه أنه عند الوصف والجر بفي لا يشترط كون المبتدأ عاما وكلام الشارح يوهم خلافه ووجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف والظرف ووجه اشتراط الجر بفي (قوله لصلاحيته في نفسه الخ) بهذا يندفع قول اللقاني أن كون المبتدأ هنا عاما لا يظهر له معنى موجه ولا مستند له في كلام الأئمة والمعول عليه ما في الرضي انتهى وسبقه

على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر انتهى ولك أن تقول إنما امتنع جواز الإتباع للفصل بالأجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب (ويخبر) بالمكان عن أسمائها لذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير أمامك ولا يخبر (بالزمان) إلا (عن أسماء المعاني) إذا كان الحديث غير مستمر (نحو الصوم اليوم والسفر غدا) فإن كان الحدث مستمرا امتنع الإخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يخبر بالزمان (عن أسماء الذوات نحو زيد اليوم) والفرق أن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على سواء فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها (فإن حصلت فائدة جاز) الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا) إما بالإضافة (نحو نحن في شهر كذا) فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم إذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خبر وهو خاص بالمضاف إليه وإما بالوصف نحو نحن في زمان طيب (وأما نحو الورد في أيار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لأنه شهر رومي (واليوم خمر والليلة الهلال) بنصب اليوم الليلة (ف) التأويل فيهما واجب بتقدير

لذلك الدماميني فقال فلا أدرى كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لى المراد بذلك إلى الآن انتهى ولا يخفى أن مثل نحن أنا لصلاحيته لكل متكلم وأما قول المصنف فى الجامع إلا فى نحو الرطب فى تموز ونحن فى شهر كذا وأنا فى يوم طيب انتهى فإشارة إلى مسئلة الوصف المتقدمة من الارتفاق خلافا لمن توهم أن بينهما فرقا وحرف قوله إنا وضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون الضمير كنحن ﴿فصل﴾ (قوله والحكم على المجهول لا يفيد) رأيت بخط المصنف فى الحواشى مانصه حق المبتدأ أن يكون معلوما لأن الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل والخبر أن يكون مجهولا لأن الحكم بالمعلوم سعى فى تحصيل الحاصل انتهى وفيه أنه يكفى فى عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذى فيه المبتدأ والخبر معرفتان إذا جهل الانتساب فتدبر (قوله كأن يخبر عنها الخ) لا يخفى أن الخبر والحال أخوان وسيأتى أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثله هنا ومن وقوع المبتدأ نكرة من غير مسوّغ مذ ومنذ إذا وقعا مبتدأين كما سيأتى فى حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدنوشرى متعلق بقوله مختص وهو مخرج (١٦٨) لنحو عند رجل درهم كما هو فى كلامهما لكنه مخرج لنحو فى الدار رجل إذ المجرور ليس مختصا بما يصلح للإخبار كما هو واضح ويمكن أن يجاب بأنه إذا اكتفى بالمختص بما ذكر فلأن يكتفى بالذى يصلح الإخبار عنه أولى وقوله نعت لمختص مبنى على صحة وصف الوصف فإن لم يقل به كان موصفة للموصوف بقوله مختص وقوله أو عطف بيان عليه قد يرد بأن عطف البيان لا يكون فى المشتقات ولا شك أن لفظ مجرور مشتق انتهى ومما ينبغى التنبه له أن الشارح أشار بما صنعه إلى إصلاح عبارة المصنف لأنها تقتضى إجازة عند رجل درهم إذ الظرف مختص لتوهم أن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص حتى قيل الصواب قول المغنى كأن يخبر عنها بظرف أو مجرور يصلح كل منهما للإخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم أنه لا دخل له فى التسويغ فليتأمل (قوله ولا يجوز رجل فى الدار) قال اللقانى لا أن يراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضى لو لم يعلم كون رجل ما قائما فى الدار جاز أن يقول رجل قائم فى الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسمى قال شيخنا أطال الله بقاءه فى الدرس زيادة على ما ذكر هنا ينبغى الجواز فى مثل ذلك لأن الإخبار عن النكرة بالحصول فى الدار المعينة مفيد بخلاف فى دار ما إلا أن يقال الإخبار عن النكرة بلا مسوّغ مظنة عدم الفائدة وهو ممتنع وإن تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بأن المسوّغ حصول الفائدة وقد اعترض بحصولها (قوله لأن الاستفهام الخ) قال الدنوشرى هذا لا ينطبق على قوله أإله مع الله إذ هو للإنكار لا للسؤال ومعنى قوله فأشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار الصفة ووجه الشبه أن المستفهم عنها فيها عموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتأمل انتهى وقال اللقانى حصول الفائدة فيه يعنى الاستفهام وفى النفى بتعين المبتدأ إذ النفى والاستفهام يتعلقان بكل فرد لأن الاستفهام هنا إنكارى انتهى قال الشهاب

مضاف كما قاله الفارسى و(الأصل خروج الورد) فى أيار (و) اليوم (شرب خمر) الليلة (رؤية الهلال) فالإخبار فى الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال :

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وإن يفد فأخبرا

والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك فيؤول

﴿فصل ولا يبتدأ بنكرة﴾ لأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا (إلا إن حصلت به فائدة كأن يخبر عنها بمختص) بما يصلح للإخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه وظاهر كلامه أن التقديم له دخل فى التسويغ والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة صرح بذلك فى المغنى فالظرف (نحو ولدينا مزيد) والمجرور نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوّغ الابتداء بهما الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ولا يجوز الابتدا بالنكرة * مالم تفد كعند زيد نمره

وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل فى الدار) لفوات الاختصاص والتقدم معا (ولا) يجوز (عند رجل مال) لعدم الاختصاص بما يصلح الإخبار عنه (أو) كانت (تلو نفيا نحو ما رجل قائم) ومثله فى النظم بقوله فما خل لنا فرجل وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفى عليهما وبذلك تحصل الفائدة لأن النكرة فى سياق النفى تعم وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية (أو) تلو (استفهاما نحو أإله مع الله) ومثله فى النظم بقوله وهل فتى فيكم فإله وفتى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما فى حيز الاستفهام بذلك تحصل الفائدة لأن الاستفهام سؤال عن غير

معين يطلب تعيينه فى الجواب فأشبه العموم الخاص وفيه ردّ على ابن الحاجب حيث قال فى شرح منظومته أن الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل فى الدار أم امرأة (أو) تكون (موصوفة سواء ذكرا) أى الموصوف والصفة (نحو ولعبد مؤمن خير) من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ الابتداء بالنكرة فى هذه الآية إنما هو معنى العموم وخير خبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا (أو حذفت الصفة) وذكر الموصوف (نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فمنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة (أى منوان منه وطائفة من غيركم) بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحال كما قاله فى المغنى (أو) حذف (الموصوف) وذكرت الصفة (كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم) فسوداء بالمد مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف (أى امرأة سوداء) لحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدأ (أو) كانت النكرة عاملة عمل الفعل كالحديث أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة) فأمر ونهى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين فى محل المجرور بعدهما لأنهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله رغبة فى الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لأن المضاف عامل فى المضاف إليه الجر (كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على العباد فى اليوم والليلة فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا فى المضاف إليه ومثله الناظم بقوله عمل بر يزين ولا بدّ فى هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود وإلا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفى الدنيا رجل وعلى النفى ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة فى الأرض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام إنسان

القاضى إلا أن الاستفهام هنا لا ينحصر فى الإنكارى كما قرره فى درسه ... هى ولا يخفى أن عدم الانحصار هو التحقيق لأنه لا فرق بين العموم الشمولى والبدلى كما فى النكرة بعد الاستفهام الغير الإنكارى لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لأن عمومها بدلى لأنه أجيب بأن عمومها متوهم غفلا عنه مما ذكر فإنه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الإنكارى فشمولى لأنه نفى فى المعنى (قوله وفيه ردّ على ابن الحاجب) استشكل فى أماليه هل من مزيد وأجاب بأن مزيد ليس مصدرا بل وصف لمحذوف أى هل شىء مزيد أى يراد سلمنا أنه مصدر إلا أن خبره محذوف يقدر مقدما كما فى * إن محلا وإن مرتحلا * (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ) قال لأنا قاطعون بأن المراد المفاضلة بين الجنسين لا أفرادهما المخصوصة قال فإن قلت المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لأنها إنما تكون معتبرة فى الموضع الذى لا يراد فيه الجنس وتأتى هى مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بلا صفة أخص مما لها صفة والذى ضعفه أنه إذا صح جسم حى فى الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغى أن يكون رجل فى الدار لأنه أخص منه بدرجات ثم قال فإن قلت الدليل على أن المخصص الصفة أنك لو قلت ولعبد خير بإسقاط الصفة لم يجز قلت هو مستقيم فى الإعراب وهو الذى نريده ألا ترى إذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع أنه كذلك فإن قلت نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فإن مضمونه عبد خير من عبد قلت نعم إلا أن كلامنا فى شرط المفردات لأن المبتدأ مفرد وليس شرطه فى هذا المحل صفة وإنما جاء الفساد من جهة الإخبار بما لا يجوز الإخبار به كما فى الكذب والكلام فى شرط المفردات غيره فى شرط المركبات انتهى قال الدنوشرى وذكر بعضهم أن المسوغ للابتداء بعبد هو لام الابتداء

وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتأمل (قوله وفيه رد الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم أنه قصد الرد إنما قصد أن ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدنوشرى ذكره فى الإحياء بلفظ سوداء ولود خير من حسناء لا تلد قال العراقى فى تخريجه أخرجه فى الضعفاء من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح وذكره فى النهاية كالذى ذكره المؤلف وقال السوداء القبيحة يقال رجل أسود وامرأة سوداء وقد يطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة أخرجه الأزهرى حديثا عن النبى ﷺ وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال الدنوشرى هذا غفلة عن فرض المسألة وهو أن النكرة إذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد أن الصفة نفسها تكون مبتدأ وإن صح ذلك فى نفسه فليتأمل (قوله ومن العاملة المضافة) إشارة إلى أن مثال الناظم من نوع واحد والتعريض بمن جعل الإضافة نوعا مغايرا للعمل وقد يقال العامل فى اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف إنما يعمل فى المضاف إليه الجر بسبب وصف الإضافة (قوله كتبهن) قال الدنوشرى تبعا للقانى من غير عزو له أى أوجهين يحتمل أنه خبر وأنه نعت لصلوات والخبر قوله فى اليوم والليلة وهذا أولى من الأول إذ يلزم عليه أن فى اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة فليتأمل انتهى قال الشهاب القاسمى أقول اللزوم ممنوع لجواز أن يكون الجار والمجرور

على هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله ويقاس) قال اللقانى فيه إشارة إلى أن الصور المقيس عليها هى صور حصول الفائدة فكان الأولى أن يقول أولا بأن يخبر عنها بمختص بالباء لا بالكاف المؤذنة بعدم الحصر (قوله كم رجلا فى الدار) كأنهم لم يجعلوا المسوغ العمل فى التمييز لأن التسويغ حاصل مع حذف التمييز نقله الشهاب عن تقرير اللقانى (قوله نحو قائم الزيدان) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لأن الكلام إنما هو فى أحد قسمى المبتدأ وهو المحكوم عليه لأنه الذى احترز عن وقوعه نكرة لأن المحكوم عليه ينبغى أن يكون معينا فالمناسب تعريفه بخلاف القسم الآخر وهو المبتدأ المحكوم به لأن شرطه أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه والأولى أن يمثل هذه المسألة بضرب الزيدان حسن كما قاله الدمامينى (قوله ولشبه تالى لولا الخ) قال اللقانى لأن لولا تقتضى انتفاء جوابها فهى حرف نفى فى الجملة لكن قد يقال أن حرف النفى ينفى مضمون الجملة بعده ولا يقتضى وجود مضمون الجملة بعدها وإن نفت مضمون الجملة التالية لما بعدها وأخذه الدنوشرى ومسخ لفظه (فصل) (قوله للخبر ثلاث حالات) قال اللقانى اعلم أن الخبر باعتبار حاله فى نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتأخر والأصل منهما هو التأخر من حيث هو أى مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وباعتبار حكم هذا الحال ثلاث أحوال وجوب التأخر ووجوب التقدم وجوازهما والأصل منهما الجواز إذ الأصل عدم الموجب والمانع فالمصنف إن أراد الحالات بالاعتبار الأول لم يصح قوله ثلاث إذ هى حالتان لا غير وإن أرادها بالاعتبار الثانى لزم أن يقول إحداها وجوب التأخر وذلك فى أربع مسائل لأن قوله إحداها التأخر هو أحد القسمين بالاعتبار الأول وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة جواز الأمرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثانى ثم إن قوله إحداها التأخر إن أراد بالتأخر فيه الجائز كان قوله الثالثة جواز الأمرين تكرارا وإن أراد الواجب كان تكرارا مع قوله ويجب فى أربع مسائل وكان قوله وهو الأصل غير صحيح إذ الأصل هو التأخر من حيث هو لا بقيد كونه واجبا وكذا قوله كزيد قائم لا يصح التمثيل به إذ التأخير فيه جائز وإن أراد التأخير أعم من كل منهما اندرج فيه الجائز والواجب فلا يصح جعل الحالة الثالثة أعنى جواز التقدم والتأخر مقابلا أما أولا فلأن جواز الأمرين من حيث هو جواز لا يقابل شيئا من التقدم والتأخر بل يجامعه وأما ثانيا فلأن تأويله بالتقدم والتأخر الجائزين يستدعى أن المتأخر الجائز قسيم لمطلق المتأخر وقسم الشىء لا يكون قسيما له وغاية ما يتمحل أن يقال قوله إحداها التأخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد على مطلق التأخر والتقدير إحداها وجوب التأخر والتأخر من حيث هو الأصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان لمواضع الوجوب السابق فليتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله فى أربع مسائل) قال الدنوشرى قال بعضهم إذا كان مذ ومنذ مبتدأين وجب تقديمهما وتأخير خبرهما نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ شهران خلافا للزجاج فإنه جعل مذ ومنذ خبرا مقدما ويومان مبتدأ مؤخرا وهو ضعيف من جهة اللفظ لأن يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدما على رأيه لا يسوغ وذلك لأنه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدأ إذا كان مقدما بالخبر نحو زيد زهير شعرا وأبو يوسف أبو حنيفة أو كان ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه أو بنكرة أو معرفة بالألف واللام وقد عاد الضمير مطابقا فى التكلم أو الخطاب نحو أنت الذى يضرب زيدا وأنت رجل تضرب زيدا وأنت الذى تضرب زيدا وأنا الذى أضرب زيدا فلا يجوز تقديم الخبر فى شىء من هذه المسائل خلافا للكسائى انتهى ملخصا وذكره

موجودة فهذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة (ويقاس على هذه المواضع) المذكورة فى كلام الموضح (ما أشبهها) فى المعنى فيقاس على لدينا درهم وعلى أبصارهم غشاوة (نحو قصدك غلامه رجل و) على أإله مع الله نحو (كم رجلا فى الدار و) على ما رجل فى الدار نحو (قوله: لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة * لما استقلت مطاياهن للظعن) (و) على ولعبد مؤمن خير نحو (رجيل فى الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وإنما قيست عليها (لشبه الجملة) وهى قصدك غلامه (بالظرف والمجرور) فى التقديم والاختصاص بالمعمول (و) لشبه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بحرفه) وهو أإله (و) لشبه (تالى لولا) وهو اصطبار (بتالى النفى) وهو رجل فيما رجل (و) لشبه (المصغر) وهو رجيل (و) الاسم (الموصوف) وهو لعبد مؤمن لأن التصغير وصف فى المعنى بالصغر هكذا ثبت فى بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو أخصر من قول الناظم وليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للناظم ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى «بل أنتم قوم تفتنون» ذكره الموضح فى شرح بانت سعاد

(فصل) (وللخبر ثلاث حالات إحداها التأخر وهو الأصل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

* والأصل فى الأخبار أن تؤخرا *

لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به (كزيد قائم ويجب) تأخير الخبر (فى أربع مسائل إحداها

بمسئلة المبتدأ المشبه بالخبر مجيب لمخالفته لكلام المصنف وقال الدنوشري ويجب تأخير الخبر أيضا إذا كان طلبا نحو زيد أضربه وزيدا هلا اضربه أو كان المبتدأ دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد أو وقع الخبر مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر قاله السيوطي في شرح ألفيته وهو مبني على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقولهم الجار قبل الدار ويجب تأخيره في صور أخرى أيضا فيجب تأخير خبر ضمير شأن وسيأتي في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان حلو حامض لأنه سيأتي أنه لا يجوز تقديمهما ولا أحدهما ويجب تأخير الخبر إذا كان بين المبتدأ وبينه ضمير الفصل ويجب تأخيره في باب الإخبار بالذي (قوله أن يخاف التباسه بالمبتدأ) قال القاني أي اكتساؤه بصورة المبتدأ في ذهن السامع وعلى هذا فمن يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد أن الخبر مبتدأ ويشك أنه يعتقده إذ الخوف يستعمل بمعنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا يرد نحو قولك زيد رجل صالح إذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه أنه مبتدأ بل يتردد فيه وفي أنه خبر مقدم كما ذهب إليه سيبويه ولا يرد أيضا على قوله في المسئلة الثانية أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل النقض بنحو أراغب أنت فقد جوز فيه أن راغب مبتدأ وما بعده فاعل وأن راغب خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ووجه النقض به أن التجويز الثاني يستلزم أن الخبر مقدم على مبتدئه وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدأ بالفاعل للوصف فالالتباس بالفاعل لا يوجب التأخير لتقدم الخبر معه في الآية ووجه دفع النقض أن السامع لا يعتقد عند التقديم أنه مبتدأ وما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي أنه خبر وما بعده مبتدأ فليتأمل هذا والظاهر أن الالتباس صادق بالشبه الذي يوجب التجويز فيرده انتهى قال الشهاب القاسمي أقول حاصل ما يشير إليه شيخنا أبقاه الله تعالى أنه لا لبس في ذلك بأن يفهم السامع اختلاف المراد بل الذي فيه هو الإجمال بأن لا يفهم شيئا من المراد وغيره والمحذور إنما هو اللبس دون الإجمال ووجه أن السامع هنا لا يعتقد بل يتردد ما أشار إليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية مهنا في مخالفة الأصل قال فلا يسبق الذهن إلى أحدهما انتهى وأقول لعل مراده بمخالفتهما الأصل من أن الأصل في عامل الفاعل أن لا يكون اسما وفي خبر المبتدأ أن يكون مؤخرا فليتأمل (قوله أو متساويين) قال القاني لو اقتصر على قوله وذلك إذا كانا متساويين وأراد به التساوي في جواز الابتداء لكان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لأنه لو قدم الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد لجاز عند سيبويه أن يكون خبرا ومبتدأ لكن جوازها يدل على أن التقديم عند سيبويه لا يمتنع لأن الظاهر كون المعرفة مبتدأ ولو تأخرت انتهى وقد يقال لم يكتف بقوله متساويين مع قوله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع مبتدأ لئلا يتوهم التساوي في رتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في رتبة التخصيص لأنه بعد ما عرف أنه يكفي في وجوب التأخر كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يشتبه أمر النكرتين المختصتين وقال الشهاب القاسمي اعلم أن من شراح الكافية من صرح بأن المراد بالمتساويين المتساويان في أمر التخصيص وبأن المراد بالمعرفتين أعم من أن يتساويا في رتبة التعريف وبأن المراد بالمتساويين المتساويان في أصل التخصيص وإن تفاوتا فيه حتى يمتنع تقديم الخبر وإن كان المبتدأ أزيد تخصيصا منه بأن اختص بصفتين فأكثر والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادم بيان قال المصنف في الحواشي اعلم أن البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الأسد زيد وتارة للنحوي نحو عالم أفضل منك وتارة للمحقق المتأمل للمعاني نحو ذكاة الجنين ذكاة أمه فإن المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة الجنين وإنما أخر لاشتماله على ضمير ما أضيف إليه الخبر والذي دلنا على إرادة التقديم والتأخير ليس ما ذكره بعضهم من أن الثاني أعرف فإن الأعرف مع غيره كالمعرفة مع النكرة لأن الأعرف وغيره يصلحان للابتداء بخلاف المعرفة والنكرة وإنما الذي دلنا على ذلك أنا إن لم نقدر عدولا لزم أن ذكاة الجنين إذا وجدت تذكية للأم والإجماع خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد أن ينفصل إلا مجازا والأصل عدمه وإن قدرنا امتثالا معناه الشبه لزم مجاز الحذف والتعبير عن الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وإن لزمنا مجاز التقديم والتأخير لكن مجاز خير من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود منه وقال الراعي في الأجوبة المرضية على الأسئلة النحوية أن هذا مبني على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله: فامنعه حين يستوي الجزءان * عرفا ونكرا عادمي بيان وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الأول مبتدأ والثاني خبرا عنه وبالعكس يجاب عما أورده ابن هشام بأن ما تحرز منه لا صورة له في الخارج فيحترز منها لأنه لا يطلق عليه جنين إلا وهو في البطن لا بعد خروجه وإذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن تكون ذكاة الأم وبعد خروجه من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا إن النصب من تغيير الرواة وأنهم اختلفوا في توجيهه فقيل على نزع الخافض إما الباء أو الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدأ بلا خبر وتقدير الكاف أبعد مع النصب

أن يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك إذا كانا معرفتين أو) نكرتين (متساويتين في التخصيص (ولا قرينة) تميز أحدهما عن الآخر فالمعرفتان (نحو زيد أخوك) فإن كلا من هذين الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب

لفقد الدلالة على التشبيه بالحرف إنما ذلك في الرفع نحو زيد زهير أو حاتم أي مثل زهير ولم يسمع زيد زهيرا بنصب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرور والدبار على معنى الدبار ويعرب المنصوب خبر المبتدأ ويمكن أن يوجه النصب بأنه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ملخصا وفيه كلام يأتي قريبا وفي شرح جمع الجوامع الأصول للزركشي في بحث الظاهر والمؤول أن أصحابنا وهموا رواية النصب وأنها إن صحت حملت على أن التقدير وقعت ذكاة أمه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرف وهو بدا لنا فمعنى أن الثاني إنما يكون وقتا للأول إذا أغنى الفعل الثاني عن الأول وإلا في الحال ووقوع الذكاة الأولى في وقت الثانية وأن ابن عصفور رد قول الحنفية أن رواية الرفع محمولة على التشبيه وأن التقدير مثل ذكاة أمه وإن ساعدهم ابن جني على عادته بأن المجاز على هذا يكون واقعا في الخبر وهو كثير بأن سياق الحديث وسؤالهم النبي أم نأكله لم يكن لأنهم سألوا أن ما أدرك ذكاته وذكي من هذا الصنف المأكول يحل أكله وإنما سألوه عما تعذر فيه الذبح فوجب حمله على ذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال انتهى وقد أفرد ابن جني هذا الحديث بالتأليف وتكلم عليه ابن عقيل الحنبلي في كتاب الفنون (قوله زيد أخوك) قال الفناني يرد عليه فما زالت تلك دعوام حيث جوزوا فيه كون تلك اسما ودعوام خبرا وعكسه كما سيجيء وذلك فرع تجويز التقديم مع اللبس (قوله ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد) من هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبي ثياب كريم ما يصون حسابها ۞ إذا نشرت كان الهبات صوانها قال فذمه وهو يرى أنه مدحه ألا يرى أنه أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال الذي يقوم لها مقام الهبات أن تصان انتهى وإيضاحه أن الواجب في مثل هذا كون الخبر ما يراد إثباته ولهذا قال عبد الملك بن مروان كان عقوبتك عزلك ولو قال كان عزلك عقوبتك كان معاقبا لا معزولا (تنبيه) قال في المغني (١٧٢) أول الباب الرابع إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل أن اسمه زيد وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار أنه الاسم انتهى المقصود منه ولا يخفى ما في الإشكال لأنه كيف يجهل المخاطب إحدى المعرفتين أي لا يعلم عليه وكونه معرفة يقتضي تعينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص البياني لذلك حيث قال وأما تعريفه فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخر مثله واقتصر السعد على أن الضابط في التقديم إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين في الخارج أن أيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر وجب أن يقدم اللفظ الدال عليه وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب إن تحكم بثبوته للذات أو نفيه عنها وجب أن تؤخر اللفظ الدال عليها وتجعله خبرا ثم قال وهذا يتضح في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل في بيت السقط ۞ تخوض بحرا نفعه ماؤه ۞ أن الصواب ماؤه نفعه لأن السامع يعرف أن له ماء انتهى وإذا عرفت ما في كلام المصنف من الإشكال عرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وأن يعبر عما هو المراد صريحا ولما قرره من اختلاف المعنى باختلاف الغرض وبينه السعد علم أن التحقيق ما قاله ابن مالك ومن تبعه من وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كانا معرفتين ولا قرينة ولا التفات لقول الراعي إن ذلك غير مسلم عند المحققين وكأنه ظن أن تلك القاعدة مترتبة على ما قاله في المغني في تقريرها مما هو مشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد ولا شك أن المناسب لسبب الحديث المتقدم وهو ذكاة الجنين ذكاة أمه الحكم على ذكاة أم الجنين بأنها ذكاة له لا العكس (قوله بخلاف ما إذا كان معه الخ) أشعر بأن معنى قول المصنف أو نكرتين متساويتين أنهما متساويتان في جواز الابتداء وإذا وصف أحدهما دون الآخر لم يتساويا في ذلك فتعين أن الموصوفة هي المبتدأ تقدمت أو تأخرت وحينئذ فقول المصنف بخلاف رجل صالح احترز عن غير المتساويتين لا لإخال قرينة فيه ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لقيد عدم التساوي والظاهر أن القرينة هنا لا تكون إلا معنوية

الصادقة بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول زيد أخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل إن كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وإن تقدم نحو القائم زيد وقيل إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وإن استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني (و) النكرتان المتساويتان نحو (أفضل منك أفضل مني) فإن كان كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبرا امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : فامنعه حين يستوي الجزءان ۞ عرفا ونكرا عادمي بيان (بخلاف) ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية فالأول نحو (رجل صالح حاضر) فإن القرينة اللفظية

(قوله التباس المبتدأ بالفاعل) قال اللقاني يرد عليه أن نحو أقائم زيد يجوز في زيد منه أن يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوف اللبس انتهى وقال الدنوشري مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالتأكيد للفاعل نحو أنا قمت وقوله وكان فعلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو اسم فعل كذلك نحو زيد هيهات انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشكل على هذا قولهم في نحو لم رجلا زيد أن زيدا مبتدأ والجملة قبله خبر لأن اللبس مأمون لكون فاعل لم لا يكون إلا مضمرا بأل أو مضافا إليه قال الشهاب القاسمي . فإن قلت لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع أنه لا يختلف المعنى قلت . يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية المختلفتين بإفادة الأولى الثبوت والدوام والثانية التجدد والحدوث انتهى وفيه أنه مبني على أن الاسمية والتي خبرها فعل تفيد الثبوت والتحقيق خلافه كما في حواشي المختصر والمطول على أنه غاية ما يلزم احتمال الموضع الواحد للاسمية والفعلية ولا ضرر فيه ومثله كثير أي الله شك والحق أن المانع من التقديم لزوم إلغاء العامل القوي وهو الفعل وإعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه في حاشية الألفية وببيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب إيراد اللقاني ويظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم أن غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوا في نحو أقائم زيد وما قائم زيد ابتدائية زيد وفاعليته لهم غير مبالين بالتباس أحدهما بالآخر في الجملة الاسمية وغاية ما يلزم من التقديم في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل انتهى بقي أن في عبارة المصنف مناقشة لأنه جعل لوجوب التأخير مواضع ثم أخبر عن ثانيها بخوف الالتباس المذكور وهو سبب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب ومكانه الذي يحصل فيه الخوف ويجاب بأن في الكلام حذف مضاف أي الثانية موضع أن يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أو مشبها به) قال اللقاني الضمير في به عائد على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو بغيره معطوف على بنفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو بغيره وبين المعطوف عليه وهو بنفسه بأجنبي وهو قوله أو مشبها لكنه صنيع حسن من جهة الضبط للأقسام مع الاختصار .

وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت (و) الثاني نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فإن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن أبو يوسف مبتدأ لأنه مشبه وأبو حنيفة خبره لأنه مشبه به تقدم أو تأخر (وقوله :

بنونا بنو أبنائنا) وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فإن قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأن بني الأبناء مشبهون بالأبناء فبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا هذا هو حقيقة التشبيه ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة فلا اشتباه فيه حينئذ وبناتنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء الرجال خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول والأباعد نعت الرجال المسألة (الثانية) مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل) إذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل (بخلاف) ما إذا كان الخبر صفة (نحو زيد قائم أو) كان فعلا رافعا للظاهر أو لضمير بارز فالأول نحو زيد (قام أبوه و) الثاني نحو (أخواك قاما) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وقاما أخواك وهذا التقييد لا بد منه في قول الناظم :

• كذا إذا ما الفعل كان الخبرا • المسألة (الثالثة أن يقترن) الخبر (بإلا معنى نحو إنما أنت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بإلا معنى إذ التقدير ما أنت إلا نذير (أو) يقترن بإلا (لفظا نحو وما محمد إلا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لما مر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

• أو قصد استعماله منحصرا • (فأما قوله) وهو الكميت بن زيد :

فيارب هل إلا بك النصر يرتجى ... عليهم (وهل إلا عليك المعول

فضرورة) لأنه قدم الخبر المقرون بإلا لفظا والأصل وهل المعول إلا عليك وهل النصر إلا بك ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل إلا قام زيد لا يقال هل إلا في الدار زيد من باب أولى المسألة (الرابعة) مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير إما بنفسه) بأن يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فما مبتدأ ومسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب وأحسن زيدا خبره (ومن في الدار) فمن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره (ومن يقم أقم معه) فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الأصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيدا لزيد) فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف إليه ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الأمثلة واجب التأخير وهو في الأول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • أو لازم الصدر (أو مشبها به) أي

بما يستحق التصدير (نحو الذي يأتيني فله درهم) فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التأخير (فإن المبتدأ هنا) وهو الذي (مشبه) باسم الشرط (لعمومه) وإبهامه (واستقبال الفعل الذي بعده) وهو يأتيني (وكونه) أي الفعل الذي بعده (سببا لما بعده) وهو جملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب) لتفيد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسبب عن الإتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار (أو) يكون مستحقا للتصدير (بغيره) وذلك الغير الذي له الصدر (إما) أن يكون (متقدما عليه) أي على المبتدأ (نحو لزيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تأخيره (فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ أو كان مسندا لذي لام ابتدا ٭ (فأما قوله) وهو رؤبة :

(أم الحليس لعجوز شهربه) ترضى من اللحم بعظم الرقبه

(ف) اللام داخلة على مبتدأ محذوف و (التقدير لهي عجوز) والجملة خبر أم الحليس (ولا يمتنع دخول اللام في الخبر) إذا كان جملة بخلاف المفرد (أو) لا حذف و (اللام زائدة) لا لام الابتداء كقوله :

خالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا

ويضعف التقدير الثاني أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني وإذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور (أو) يكون ذلك الغير الذي في الصدر (متأخرا عنه) أي عن المبتدأ بأن يكون ما في الصدر مضافا إليه المبتدأ (نحو غلام من في الدار) فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف إليه وفي الدار خبر المبتدأ (وغلام من يقم أقم معه) فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف إليه ويقم خبر المبتدأ وأقم معه جواب الشرط (ومال كم رجل عندك) فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف إليها ورجل تمييزها مخفوض بإضافته إليها وعندك خبر مقدم وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف إلى ما في الصدر وبقي عليه ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد، فإنه يلزم صدر الكلام والإخبار بالجمل وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه (الحالة الثانية التقدم ويجب في أربع مسائل) أيضا وفي غالب النسخ إسقاط الحالة الثانية التقدم وإثبات ويمتنع يعني تأخير الخبر في أربع مسائل (إحداها أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل) فني الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا (وقصدك غلامه رجل) فالجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن مالك سلفا في هذه الأخيرة (وعندي أنك فاضل) فعندي خبر مقدم وأنك فاضل بفتح أن مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك (فإن تأخير الخبر في هذا المثال) الأخير وهو عندي أنك فاضل (يوقع في التباس أن المفتوحة بإن المكسورة) لفظا (و) في التباس (أن المؤكدة) المفتوحة (بأن) المفتوحة (التي بمعنى لعل) معنى فإذا قدم المبتدأ وأخر الخبر يصير أنك فاضل عندي فيحتمل أن تكون أن مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لأنها أحد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا الإلباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لأن إن المؤكدة المكسورة وأن التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما (ولهذا يجوز تأخره) أي الخبر عن المبتدأ (بعد أما) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم

(قوله متقدما) قال القاني مقتضاه امتناع توسط الخبر بين اللام والمبتدأ وفي المغني مقتضى كلام جماعة الجواز وفي أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى وفيه أيضا للام الابتداء الصدرية ولهذا منعت من أن يتقدم عليها المبتدأ نحو لقائم زيد (قوله أم الحليس الخ) تصغير حلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الأتان ولعل هذه المرأة كنيت بذلك ومن في قوله من اللحم للبدل (قوله غلام من يقم أقم معه) قال القاني غلام في هذا التركيب مبتدأ مستحق التصدر لاكتسابه الشرطية لإضافته لاسم الشرط وضعا وهو من وقوله يقم هذه الجملة شرط لغلام لا لمن وكذا قوله أقم معه جواب لغلام لا لمن والحاصل أن اسم الشرط صار في هذا التركيب هو المضاف والجملتان له لا للمضاف إليه فاعلم ذلك والمعنى إن يقم غلام شخص قمت معه أي مع ذلك الغلام انتهى قال الشهاب ومقتضاه أن الجازم هو المضاف في ذلك فليحرر انتهى ولا يخفى بعده ومخالفته للقواعد والشواهد (قوله في أربع مسائل) بقي خامسة وهي إذا وقع مذ ومنذ اسمين وقيل بأنهما خبران فيجب تقديمهما (قوله أن يوقع تأخيره في لبس) أي مقول الناظم ونحو عندي درهم كناية عن ذلك وليس قاضيا على مسألة الإخبار عن النكرة بظرف مختص (قوله لفظا) قال الدنوشري فيه نظر إذ اللفظ بالمكسورة غيره

بالمفتوحة فأتى بتاتى اللبس ولو قال بدل قوله لفظا كتابة لكان أحسن ويحمل على ما إذا لم يؤت بالشكل (قوله باسم مفرد أو جملة شرط) قال الدنوشري مراده بالاسم المفرد ما يشمل الجار والمجرور بدليل مقابلته بالجملة (قوله فأما أن كان من المقربين فروح) قال المصنف في رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسئلة خلافا لمن استدل بها على ذلك لأن الأصل عند النحاة مهما يكن من شيء فإن كان من المقربين فجزاؤه روح وريحان فحذفت مهما وجملة شرطها وأنيبت عنها أما فصارت أما فإن كان ففروا من ذلك لوجهين أحدهما أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل والثاني أن الفاء في الأصل للعطف فحقها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما أخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب أن يقدم شيء مما في حيزها عليها إصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثاني لأنها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فأما اليتيم فلا تقهر فصار فأما فإن كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التي في جواب أما لئلا يلتقي فاءان فتلخص أن جواب أما ليس محذوفا بل مقدما (١٧٥) بعضه على الفاء فلا اعتراض انتهى وأراد بالبعض الذي استدل بالآية على اعتراض الشرط على الشرط الشيخ الإمام تقي الدين السبكي وقد انتصر له ولده التاج في الأشباه والنظائر فقال وغلط من تعقب كلام الوالد من أهل العصر زاعما أن الفاء يجب تقديرها في لفظ الشرط الثاني وهو أن والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول ووجه غلطه أنه لما اعتقد تحتم تقدير الفاء زعم ان الشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول ودخول الفاء غير مسلم له إلا أن يكون الشرط الثاني وجوابه جوابا وذلك محل النزاع بل الصواب ان الجواب جواب الأول وقد استشهد سيبويه على الاعتراض بالآية (قوله وتأخيره) قال الدنوشري إن قلت ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسئلة الرابعة قبل الثلاثة مع تقديمه لها. قلت لطول الكلام عليها على أن بعضهم جعل عكس الترتيب أولى لما هو ظاهر (قوله الثانية أن يقترن المبتدأ بإلا الخ) قال الدنوشري ويجب تقديم الخبر أيضا إذا اقترن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما في الدار فزيد وكذا إذا كان الخبر اسم إشارة نحو هنا زيد وثم عمرو وكذا إذا كان الخبر كم الخبرية وكذا إذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر ما لا يفهم منه مع التأخير نحو لله درك إذ لو أخر لم يفهم منه التعجب وكذا إذا استعمل في مثل نحو في كل واد بنو سعد انتهى بالمعنى من شرح ألفية السيوطي (قوله نحو لقائم زيد) قال في المغني ما نصه واختلف في دخولها في غير باب إن على شيئين أحدهما خبر المبتدأ المقدم نحو لقائم زيد فمقتضى كلام الجماعة الجواز وفي أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى فكلام الشارح مبني على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار إلى أن في كلام المصنف مضافا مقدرا بقرينة ما أسلفه فلا اعتراض ثم إن المصنف حرر في

(كقوله) عندي اصطبار (وأما أنني جزع ٭ يوم النوى فلوجد كاد يبريني)

فأما أنني جزع بكسر الزاي مبتدأ ويوم النوى بمعنى البعد والفراق يتعلق بجزع لأنه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور خبر أنني جزع على حد أما زيد ففي الدار ويبريني من بريت القلم إذا نحته وأصل البري القطع والمعنى وأما جزعي يوم الفراق فلأجل وجد قارب أن ينحلني وإنما جاز تأخر الخبر عن المبتدأ هنا (لأن إن المكسورة وأن التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لأن كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة (وأما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وإنما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه نحو فأما إن كان من المقربين فروح (وتأخيره) أي الخبر عن المبتدأ (في الأمثلة الثلاثة (الأول) بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل (يوقع في إلباس الخبر بالصفة) لأن النكرة لطلب الظرف والمجرور والجملة لتخصص بها طلبا حثيثا فلو تأخر الخبر فيها لتوهم أنه صفة لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الإلباس، وإليه أشار الناظم بقوله

ونحو عندي درهم ولي وطر ٭ ملتزم فيه تقدم الخبر

(وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو وأجل مسمى عنده لأن النكرة) وهي أجل (قد وصفت بمسمى) فضعف طلبها للظرف (فكان الظاهر في الظرف) وهو عنده (أنه خبر) لأجل (لا صفة) ثانية وفي الكشاف أن تقديم المبتدأ هنا واجب لأن المعنى وأي أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (أن يقترن المبتدأ بإلا لفظا نحو ما لنا إلا اتباع أحمد) صلى الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم واتباع أحمد مبتدأ مؤخر (أو) يقترن بإلا (معنى نحو إنما عندك زيد) فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك إلا زيد وشمل ذلك قول الناظم ٭ وخبر المحصور قدم أبدا ٭ المسئلة (الثالثة أن يكون) الخبر (لازم الصدرية) بنفسه (نحو أين زيد) أو بغيره إما مقدما عليه نحو لقائم زيد (أو) متأخرا عنه وذلك إذا كان الخبر (مضافا إلى لازمها) أي الصدرية (نحو صبيحة أي يوم سفرك) فصبيحة خبر مقدم وأي اسم استفهام مضاف إليه وسفرك مبتدأ مؤخر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ كذا إذا يستوجب التصديرا ٭ المسئلة (الرابعة أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض) متعلق (الخبر كقوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فأقفالها مبتدأ مؤخر

الحواشي أن الناظم احترز بقوله عليه عما إذا عاد على بعضه ففيه تفصيل وقد بيناه في حواشي الألفية وبه يظهر أن عدوله عنه غير ظاهر وينبغي أن يقيد البعض بما في البيت والآية على ما بيناه في تلك الحاشية إذ لا يجب التقديم في غير ذلك عند بعلها لغرض (قوله أهابك إجلالا الخ) قال ابن جني لا تقديم في البيت ولا تأخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك ينبني على قاعدة صديق زيد وزيد صديق لأن الخبر يكون أعم من المبتدأ أو مساويا له قال ابن النحاس معناه أن زيد صديق الخبر فيه صالح لأن يكون أعم من المبتدأ فنجعله كذلك ولذلك قالوا لا يلزم انحصار الصداقة في زيد في هذه الصورة بخلاف صديقي زيد فإنا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدأ فما بقي إلا أن يجعل مساويا وإلا كان الخبر أخص من المبتدأ وهو غير جائز وإذا كان مساويا لزم الانحصار ضرورة فصدق أن كل من هو صديقي زيد وكذلك لا ينحصر ملء العين في الحبيب إلا إذا جعلت ملء عين مبتدأ حتى لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر والملء المالئ مثل لك الحمد ملء السموات كذا في التذكرة للمصنف ومن خطه نقلت (فصل)

وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بأقفالها على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لأنها بعض متعلق الخبر لأن الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) كذا إذا عاد على مضاف إليه الخبر نحو (قول الشاعر) وهو نصيب بالتصغير الأكبر ابن رباح وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الأصغر مولى المهدي يخاطب امرأة

أهابك إجلالا وما بك قدرة ◆ علي (ولكن ملء عين حبيبها)

فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد أضيف إليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وإنما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي أن المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

كذا إذا عاد إليه مضمر ◆ مما به عنه مبينا يخبر

ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تأخيره على الأصل ويجوز تقديمه لعدم المانع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

◆ وجوز التقديم إذ لا ضررا ◆

(فصل) (وما علم من المبتدأ أو خبر جاز حذفه) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ◆ وحذف ما يعلم جائز ◆ (وقد يجب) حذف المعلوم منهما (فأما حذف المبتدأ جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول) في الجواب (دنف) بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف إخبار لمبتدآت محذوفة جوازا للعلم بها (والتقدير فعمله لنفسه وإساءته عليها وهو دنف) أي مريض من العشق وطريق العلم بها أن عمله وإساءته مصدران مأخوذان من فعليهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه وأن الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي جواب كيف زيد قل دنف ◆ فزيد استغني عنه إذ عرف

(وأما حذفه) أي المبتدأ (وجوبا فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لمجرد مدح نحو الحمد لله

(قوله وقد يجب) وقد يمتنع حذفهما وحذف أحدهما وذلك فيما إذا وقعت الجملة خبرا عن ضمير الشأن فإنه يجب ذكر الجزأين كما أسلفه الشارح عند قول المصنف والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى (قوله فنحو من عمل الخ) قال الدنوشري يكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ماهيه نار أي هي نار قل أأنبئكم بشر من ذلكم النار أي هي النار وبعد فاء الجواب وبعد القول نحو قالوا أساطير الأولين أي هو ويقل بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا السبع ولم يقع في القرآن إلا ثابتا (قوله دنف) قال الدنوشري الدنف المشرف على الهلاك ويجوز فتح نونه فيكون مصدرا لا يثنى ولا يجمع فتقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وإن كسرت النون فهو اسم فاعل يثنى ويجمع ويؤنث فتقول رجلان دنفان وقوم دنفون وامرأة دنفة ونساء دنفات وقد أدنفه المرض فهو مدنف وتوسعوا فقالوا أدنفت الشمس إذا أشرفت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال الدنوشري قال بعضهم كيف استفهام عن حال الشيء لا عن ذاته كأن ما للسؤال عن حقيقة الشيء ومن عن مشخصاته مطلقا وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت فتحة للخفة والأظهر أنها اسم مجرد عن الظرفية مطلقا بدليل إبدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحيح أم سقيم ويكون خبرا في نحو كيف زيد ويقدر بالصفة ويجوز في نحو كيف زيد جالس رفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه وكيف هي الخبر وجالسا حال من ضمير كيف لأنها بمعنى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي وهي في نحو كيف جاء زيد حال مقدرة بالجار والمجرور والتقدير على أي حالة وعلى أي هيئة جاء وأجاز الكوفيون المجازاة بها انتهى باختصار (قوله وأما حذفه وجوبا الخ)

الحميد أو ذم نحو أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين أو ترحم نحو مررت بعبدك المسكين) برفع الحميد وعدو والمسكين على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وإنما وجب حذفه لأنهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء إذ لو أظهروا الناصب لأوهم الإخبار وأجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من أن يكون النعت للإيضاح أو التخصيص فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كإظهار الناصب وإضماره (أو) أخبر عنه (بمصدر جيء به) أي بالمصدر (بدلا) أي عوضا (من اللفظ بفعله) أي بفعل المصدر والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة وقوله:

فقالت حنان ما أتى بك ههنا) . أذو نسب أم أنت بالحي عارف

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمري حنان وأمري سمع وطاعة) وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لأنها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بأفعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة والمعنى أني أحن عليك أي شيء جاء بك ههنا ألك قرابة أم معرفة بالحي وإنما قالت له ذلك خوفا من إنكار أهل الحي عليه فيقتلونه (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنى نعم) في إفادة المدح (أو بئس) في إفادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أي عن نعم وبئس (نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدرا) أي زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوبا كأن سامعا سمع نعم الرجل أو بئس الرجل فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو فقيل له هو زيد أو هو عمرو وأما إذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأي ابن عصفور فليسا مما نحن فيه (فإن كان) المخصوص (مقدما) على نعم أو بئس (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل (فمبتدأ) أي فهو مبتدأ (لا غير) والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل (ومن ذلك) أي من حذف المبتدأ وجوبا (قولهم من أنت زيد) بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (أي مذكورك زيد وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد) لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات ولأن زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين أن شخصا ذكر زيدا وهو ليس أهلا لذكره فقيل له من أنت زيد يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك زيد ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله وتحقير المخاطب وإذلاله (و) من حذف المبتدأ وجوبا (قولهم في ذمتي لأفعلن) ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده

قال الدنوشري ومن المواضع التي يحذف فيها وجوبا أيضا بعد لا سيما نحو أكرم العلماء لا سيما زيد بالرفع وتقدم في باب الموصول (قوله جيء به بدلا من اللفظ الخ) قال اللقاني إنما كان المقام للفعل لأن المبتدأ في هذا ونحوه هو أمري أو شأني والشأن هو الحكم الثابت في الواقع ولا يفيده إلا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة المخبر بها عن الشأن ألا ترى إلى ضمير الشأن لا يخبر عنه إلا بجملة (قوله فيقتلونه) قال الدنوشري هو ثابت النون في بعض النسخ وفي بعضها بحذف النون وهو منصوب بأن مضمرة وإن وصلها في محل جر بالعطف على إنكار كقوله للبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللقاني هذا القيد وإن كان لا يضر لكنه غير محتاج إليه إذ الكلام فيما وقع فيه المخصوص من خبر مبتدأ أو لا يكون كذلك متقدما فليتأمل (قوله أو محذوف على رأي ابن عصفور) أي زيد الممدوح والحذف حينئذ واجب كما في الباب الخامس من المغني وفيه أن قول ابن عصفور مردود بأنه لم يسد شيء مسده (قوله ومن ذلك) قال اللقاني إنما غير الأسلوب لأن ما تقدم ضوابط كلية وهذا إنما هو في ألفاظ مخصوصة مسموعة عن العرب وجب اتباعهم على حذفها لأنها كالأمثال التي لا تغير عما وردت عليه انتهى وقال الدنوشري فائدة يجب حذف المبتدأ أيضا بعد المصدر المبين فاعله أو مفعوله بحرف نحو شكرا لك وجزعا لك أي دعائي لك قال الرضي في شرح الكافية والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلي الفاعل والمفعول المصدر

الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك أي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من المبينة للمعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله إن جعلناها بمعنى الذي وأما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله وأجيب) قال الورقاني أي عن الثاني ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المراد الاسم دون المسمى (قوله لسد جواب القسم مسده) هذا يوهم أن حذف المبتدأ وجوبا يتوقف على سد شيء مسده كالخبر وليس كذلك ولذا لم يذكر في المسائل المتقدمة أن شيئا سد مسد المبتدأ لعدم وجوده والفرق بين المبتدأ والخبر أن الخبر محط الفائدة فاعتني بشأنه فاشترط في

وجوب ذلك سد شيء مسده فتأمل (قوله أي في ذمتي ميثاق أو عهد) قال الدنوشري ، أن قلت لا معنى لكون الميثاق والعهد في ذمته وإنما الذي في ذمته هو الجواب أي مضمون لأفعلن ونحوه . أجيب بأن المعنى في ذمتي متعلق الميثاق مثلا والمتعلق هو مضمون الجواب وهو في ذمته بالالتزام كالدين والنذور اللذين في الذمة فهو على حذف مضاف (قوله إلا على ضعف) أي مرجوحية كما يدل على ذلك كل من التعليلين المذكورين (قوله فإن قلت الخ) قال الدنوشري هو سؤال لا حاجة إليه على ما حققه الشارح فقد قدم أن التحقيق أنه لا مدخل للتقديم في التسويغ (قوله وأما حذفه وجوبا) قال الدنوشري وقد يحذف الجزآن لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم في جواب من قال أزيد قائم التقدير نعم هو قائم قال بعضهم واللائي لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل والظاهر أن المحذوف مفرد والتقدير واللائي لم يحضن كذلك انتهى ، أقول حقق المصنف أنه لا حذف في الآية فانظر حاشيتنا على الألفية (قوله ففي أربع مسائل) يزاد عليها خبر ما التعجبية عند الأخفش فإن ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما في المغني (قوله حديثو عهد) قال التفتازاني في شرح التلخيص في بحث تعريف المسند إليه باللام يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته انتهى فقولك في عهد فلان على حذف مضاف أي زمن عهده أي لقيه وإدراكه أو لا حذف فيه على أن العهد المراد به نفس الزمن الذي هو فيه إذ لا زمن لقيه وإدراكه فهو من إضافة المصدر إلى الفاعل عن الأول ومعنى عهد بكفر هو أن قومها لقوا الكفر وأدركوه أي وصلوا إليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى أن ذلك حديث أي قريب لا محدث أي موجود بعد العدم يعني لولا اتصاف قومك بالكفر في زمن قريب ولو قيل في الكلام لولا عهدهم بالإسلام قريب أي اتصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضا فتدبر والله سبحانه أعلم على أن الأقرب أن العهد هو العلم وإضافة العهد إلى ضميرهم المقدر من إضافة المصدر إلى المفعول وفي الكلام مضاف إلى عهد مقدر والأصل لولا قومك حديثو انقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبنيت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقاني استشكل بعض الشيوخ جواز الذكر بأن المحذوف إذا سد شيء مسده يكون الحذف واجبا وهنا قد سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغي وجوب الحذف لا جوازه كما قال به الرماني ومن تبعه والجواب عن ذلك أنا لا نسلم أنه سد مسده

(أي في ذمتي ميثاق أو عهد) ذكره أبو علي (وأما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فإذا الأسد) فالأسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا (أي حاضر) لأن إذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو أكلها دائم وظلها) فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه (أي كذلك) أي دائم (ويقال من عندك فتقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة خبر من عليه (أي عندي) وإليه أشار الناظم بقوله

...كما ، تقول زيد بعد من عندكما ، ويقال ما عندك فتقول درهم أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخرا قال ابن مالك ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم إلا على ضعف لأن الجواب ينبغي أن يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدم في الجواب ولأن الأصل تأخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لأن التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الأصل بلا سبب انتهى ، فإن قلت إذا قدر الخبر متأخرا فما سوغ الابتداء بدرهم . قلت كونه جوابا بالاستفهام (وأما حذفه) أي الخبر (وجوبا ففي) أربع (مسائل إحداها أن يكون) الخبر (كونا مطلقا والمبتدأ) واقع (بعد لولا) الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالإطلاق التقييد بأمر زائد على الوجود وإيضاح ذلك أن يقال إن كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق (نحو لولا زيد لأكرمتك) فالإكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق (أي لولا زيد موجود) وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما إذا قيل هل زيد محسن إليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا إحسان زيد إلي لهلكت فالهلاك ممتنع لإحسان زيد فالخبر كون مقيد بالإحسان وإنما حذف الخبر بعد لولا إذا كان كونا مطلقا لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فإذا قيل لولا زيد لأكرمتك لم يشك في أن وجود زيد منع من الإكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف وإنما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . وبعد لولا غالبا حذف الخبر ... حتم (فلو كان) الخبر (كونا مقيدا) بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره إن فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم) من القتل فزيد مبتدأ وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لأن وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره (وفي الحديث) خطابا لعائشة رضي الله عنها (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم) وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة (وجاز الوجهان) وهما ذكر الخبر وحذفه (إن وجد الدليل) الدال عليه

لأن سده مسده إنما هو إذا كان الخبر عاما وأما إذا كان خاصا فهو مقصود ومراعى فهو كالمذكور فلا يسد هكذا وقع في المذاكرة (قوله إذ من شأن الخ) بهذا يندفع تنظير اللقاني وجود الدليل عند حذفه قال إذ المتبادر عند حذفه أن سلامته لوجود الأنصار لا لوجود حمايتهم إياه بالفعل كما هو المراد (قوله فيقال لولا مسالمة زيد إيانا الخ) ظاهره أن هذا التقرير للفظ لولا زيد سالمنا ما سلم وهو مشكل إذ اللفظ لا يقبل ذلك التقرير فإن قيل إنه تقرير معنى لم يناسب السياق ولم يوافقه وينبغي أن يكون المراد منه أن زيدا في قولك لولا زيد الخ مبتدأ على حذف مضاف أي مسالمة زيد والخبر محذوف أي موجودة وقوله سالمنا ما سلم حال كذا قال الشهاب لكن قوله ما سلم لا يناسب كونه من حيز الحال ولا يناسب إلا كونه في حيز لولا فليتأمل وإن كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قوله ولحنوا (١٧٩) المعرى) قال الزرقاني المراد باللحن هنا ارتكاب الخطأ لا اللحن في الإعراب لانتفائه ثم ظاهر قوله لحنوا أن الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك وفي المغنى ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في صفة سيف يذيب الخ انتهى فافهم أن الملحن بعض منهم لا الجميع (قوله لاحتمال تقدير يمسكه بدل الخ) خرجه بعضهم على أن يمسكه حال وعاملها الفعل الذي نابت عنه لا وهو أولى من إعمال كأن في قوله كأنه خارجا من جنب صفحته البيت وهو مبني على قول الكوفيين أن المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه لا (قوله إنه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) وجه ذلك أن سيبويه قدر أن ولفظ كانت ولا شك أن كانت بعض الصلة وبعضها الآخر لفظ شولا لأنه خبر كان وبهذا يندفع نظر الشارح عنه وعن الدماميني وكان الشارح فهم أن مراد المصنف الاسم المنسبك من أن وما دخلت عليه وإن أن صارت بعضه ولو كان هذا مرادا لم يصح إضمار أن في المواضع المطردة المذكورة في باب النواصب ولا إضمارها في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وهو بعمومه شامل لأن لكن المصنف في الجملة الرابعة بما له محل صرف باستثنائها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه إلزاما له بما قاله ولا يرد مثله على المصنف حيث كان الموصول الحرفي لا يحذف إلا أن أشكل تخريج الدماميني أنه على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر وإن كان هو تابعا للنظم في تخريج نحن الأولون الآخرون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على أن الأصل بيد أن كل أمة فحذفت أن وبطل عملها لأن الناصبة للاسم الرافعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم له مصدران العمر بفتح أوله وسكون ثانيه

(نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم) فحموه خبر أنصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري في وصف السيف

(يذيب الرعب منه كل عضب ... فلولا الغمد يمسكه لسالا

فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالإمساك والمبتدأ دال عليه إذ من شأن غمد السيف إمساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والإسالة إيجاد السيلان والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب قاله الموضح في شرح الشواهد والمعنى أن هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت وذابت من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وإليه أشار في النظم بقوله غالبا (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء عندهم على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أي المقيد (مبتدأ فيقال) في لولا زيد سالمنا ما سلم (لولا مسالمة زيد إيانا أي موجودة) ويقال في لولا أنصار زيد حموه ما سلم لولا حماية أنصار زيد إياه أي موجودة (ولحنوا المعري) في قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح في المغني وليس بشيء التلحين بعيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الأصل أن يمسكه ثم حذفت أن فارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة أي بين المبتدأ والخبر المحذوف انتهى وفي الاحتمال الأول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لد شولا فقدر سيبويه من لدن أن كانت واعترض عليه في تقديره أن أنه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض أيضا على الدماميني في قوله ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والأصل فلولا أن الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز أن يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لأنهم لا يذكرون الحال بعد لولا لأنها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الأخفش وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (مروي بالمعنى) لا باللفظ قال ابن أبي الربيع لم أر هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادي عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسيأتي. المسئلة (الثانية أن يكون المبتدأ صريحا في القسم) بمعنى أنه لا يستعمل إلا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك) بفتح العين من عمر الرجل

وهو خاص بالقسم والعمر بضم أوله وسكون ثانيه ولا يستعمل في القسم قاله الروزني قال فأما عمرك الله فتقدر ضم العمر فيه موضع التعمير بدلالة أن الفعل منه لا يجيء إلا مضعف العين وهذا ليس بيمين وإنما هو استعطاف (قوله والأول أولى) قد يقال إذا دار الأمر بين كون المحذوف المبتدأ أو الخبر كان الأولى حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة على أحد القولين (قوله لأنه إذا دار الخ) ولأن لفظ عمرك إنما وضع ليستعمل مقسما به وإذا جعل خبرا (١٨٠) لم يستعمل مقسما به بل مخبرا به عن المقسم به (قوله والموت يلتقيان) قال الشاطبي أعلم أن الواو في نحو هذا البيت لمجرد الجمع في الحكم لا للمعية بل المعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر والتي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن صادقا (قوله صريحا) التقييد به مذهب جمهور البصريين وجرى شراح الكافية على أنه لا فرق بين الصريح والمؤول نحو أن ضربت زيدا قائما (قوله عاملا في اسم الخ) ظاهره أن الشرط العمل ولو بلا إضافة نحو ضرب عمرا قائما بلا إضافة واشترط الرضي الإضافة فقال ويكون المصدر مضافا إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما وقد يقال مراده التعميم في الإضافة دون اشتراطها بدليل أن الإضافة في أخطب ما يكون الأمير قائما لنسبته إلى شيء منهما والمراد بالإضافة النسبة كما عبر بذلك الجامي فلا يرد أن الإضافة إلى الفاعل والمفعول لا تمكن وإنما لا تتصور في المصدر المؤول نحو أن ضربت زيدا قائما وتوهم بعض الفضلاء أن الإضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا أن معنى ضربي زيدا قائما حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لأن إضافة المصدر إلى معموله تفيد الاستغراق إذا لم تقم قرينة الخصوص على أنه يرد عليه أن المصدر المضاف إلى المعمول لم يشترط فيه الإضافة إلى المعرفة نحو عليه رجل هو أعلم البلد باحثا ولا معنى للاستغراق في افتضاض هذه البكر شابة بقي أنه إذا أضيف إلى كليهما نحو لضاربتا ومضاربتنا فلا

بكسر الميم إذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة أي وحياتك (لأفعلن وأيمن الله) بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة أي وبركة الله (لأفعلن) فعمرك وأيمن الله مبتدآن حذف خبراهما وجوبا (أي لعمرك قسمي وأيمن الله يميني) وإنما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده (فإن قلت عهد الله لأفعلن جاز إثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به لأن عهد الله غير ملازم للقسم إذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو لعمرك لأفعلن أن يقدر أقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدأ) والأول أولى لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور والأوائل أو من الأعجاز والأواخر فالحمل على الأواخر أولى لأنها محل التغيير غالبا ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله ❊ وفي نص يمين ذا استقر ❊ المسئلة الثالثة (أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو وهي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لأن صاحبها يضيع بتركها (و) إلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وبعد واو عينت مفهوم مع ❊ كمثل (كل صانع وما صنع)

فكل مبتدأ وصانع مضاف إليه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا أي مقرونان وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع مكان الواو كان كلاما تاما (ولو قلت زيد وعمرو وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه) أي الخبر اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق :

تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى ❊ (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فأثر ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره المصنف هو قول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته) وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر والبيت ضرورة. المسئلة (الرابعة أن يكون المبتدأ إما مصدرا) صريحا (عاملا في اسم مفسر) بكسر السين (لضمير) بالتنوين متعلق بمفسر (ذي حال) نعت لضمير (لا يصح كونها) أي الحال (خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما) فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا من ضربي لأن الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربي قائم وإما مصدرا مؤولا نحو أن ضربت أو أن تضرب زيدا قائما على رأي بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافا إلى المصدر المذكور نحو أكثر شربي السويق ملتوتا) فأكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه (أو) مضافا (إلى شيء) مؤول بالمصدر المذكور نحو أخطب ما يكون الأمير قائما) فأخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أي

أخطب كون الأمير قائما (وخبر ذلك) كما في الأمثلة السابقة (مقدر بإذ كان) إن أريد الماضي (أو إذا كان) إن أريد المستقبل (عند) سيبويه و(جمهور البصريين) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل إذ كان أو إذا كان فحاصل خبر وإذ أو إذا ظرف الخبر مضاف إلى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان وإنما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين أحدهما التزام التنكير فإنهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم (و) مقدر (بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش) واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (في ضربي زيدا قائما ضربه قائما) وفي أكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي أخطب ما يكون الأمير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف إليها مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وإن كان أقل حذفا من الأول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولأن تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وإنما صح للحال أن تسد مسد الخبر لأنها بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى أنه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح أن الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله:

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرا

واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فإن الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربي زيدا قائما شديد فإن قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لأنها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادي في شرح التسهيل (و) احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما إذا صحت فإنه (لا يجوز ضربي زيدا شديدا) بالنصب (لصلاحية الحال للخبرية فالرفع) للشديد (واجب) لأنه وصف للضرب لا لزيد وقيل إنما وجب الرفع لعدم احتياجه إلى إضمار وهو مشكل غايته أن يكون راجحا كما في زيد ضربته (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه (حكمك مسمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة والتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة أي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف (أي حكمك لك مثبتا) أي نافذا وشذوذه من وجهين أحدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية

يعد كما قال الشهاب في حواشي الجامي إن نافى محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما أنها في محل جر باعتبار الإضافة (قوله إن أريد الماضي الخ) بقي أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولعله يقدر إذا لأنها تكون للاستمرار (قوله والثاني وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا ينافي كون ناقصة لأن خبر كان الناسخ يجوز اقترانه بالواو كما سيأتي في كلام الشارح في باب الناسخ (قوله نحو ضربي زيدا قائما شديد) أنت خبير بأن هذا المثال عين المثال المذكور في المتن ظاهرا ولم يفارقه إلا بزيادة شديد الذي هو الخبر وزيادته ليست إلا لعدم صحة إغناء الحال عن الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر ولا مدخل لها في كون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه وإنما مرجع ذلك لقصد المتكلم واعتباره فكان الظاهر أن يقول الشارح بعد مثال المتن وهذا إذا اعتبر كون قائما حالا من ضمير يفسره زيد فإن جعل زيدا صاحب الحال نفسه لم يسد الحال مسد الخبر ووجب ذكر الخبر نحو ضربي الخ وعنه احترز الموضح بقوله عاملا في اسم الخ وما احترز عنه الموضح بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم وقبل حال بينه الموضح في الحواشي ويستفاد منه أن الفرق اعتباري حيث قال ما نصه لا بد أن يشترط في تلك الحال أن لا يكون مقدرا كونها معمولة للمبتدأ وهذا صرح بالخبر في قول ذي الرمة غيلان مدرجي مترو حاعلى بابها فمدرجي مبتدأ ومضاف إليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف لعمله في مترو حا وهو حال من الياء التي هي فاعل في المعنى وعلى بابها خبر وقد يقال اشترطه الناظم بقوله وقبل حال لأن الحال متى قدرت معمولة للمبتدأ لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر إذ لا يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله (قوله مع صلاحية الحال للخبرية) قال اللقاني يعني فلو نصب على الحالية ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم أنه خبر لا حال فلو أوجب الرفع إن قصد أنه الخبر وذكر الخبر إن قصد أنه حال بأن يقال ضربي زيدا إذا كان شديدا أو ضربه شديد وهذا أولى من كلامه (تنبيهان) الأول يجوز عند البصريين أن يكنى عن المصدر الذي سد الحال مسد خبره قبل الحال نحو ضربي زيدا هو قائم (الثاني) قد يسد الحال مسد الخبر في غير هذه المسألة وذلك إذا أتى بمبتدأ ومعطوف عليه بواو بعده فعل أو وصف لأحدهما واقع على الآخر على ما يلابسه نحو زيد والريح يباريها وزيد والمنية شارب بعقارها فإن ذلك جائز بدليل قوله * واعلم بأنك والمنية شارب * بعقارها

خلافا لمن منعه وخرجه البصريون على أن الخبر محذوف والتقدير يجريان يباريها فيباريها فى موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لدلالته عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يتباريان ورد بعدم اطراده فى زيد والمنية شارب بعقارها وأجاب الدماميني بإمكان تقديره يلتبسان وهذا لا يجوز فى موضع ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم يجز اتفاقا أو بدون عطف جاز اتفاقا (فصل) (قوله أى ناثر) قال الدنوشرى تفسير الكاتب بالناثر ينظر هل هو لغوى أو لا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقانى فيه نظر لأن المعتبر عند ابن الناظم فى اتحاد المبتدأ اتحاده بحسب الاصطلاح فيداك فى البيت مبتدأ واحد قطعا وكونه فى المعنى ذا أجزاء لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحدا وكذا المعتبر عنده فى تعدد الخبر تعدده بحسب الأحكام اللفظية فحلو حامض خبرا قطعا لا خبر واحد وإلا لزم أن يقع الرفع فى الخبر الواحد فى آخره ووسطه من جهة واحدة فرما رد به قوله لأنهما بمعنى خبر واحد لا ينافى الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية إذ المعرب إذا سئل عن وجه الرفع فى حلو لا يسعه إلا أن يقول عن الخبرية وكذا فى حامض وقوله ولهذا الخ مسلم أن فيه دلالة على

والثانى أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر فى الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها فى حكمك لأن الذوات لا توصف بالنفوذ وأشذ منه قراءة على كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة

(فصل) (والأصح جواز تعدد الخبر) لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لأن الخبر كالنعت فيجوز تعدده وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد سواء اتفقا أفرادا أو جملة أو اختلفا فالأول (نحو زيد شاعر) أى ناظم (كاتب) أى ناثر يعنى أنه ينظم الكلام وينثره والثانى نحو زيد قام ضحك وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كابن عصفور (يدعى تقديره هو للثانى) من الخبرين (أو) يدعى (أنه) أى المبتدأ (جامع الصفتين) الشعر والكتابة (لا الإخبار بكل منهما) على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور فى المقرب وشرح الجمل (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ما ذكره ابن الناظم) فى شرح النظم (من قوله وهو طرفة على ما قبل

(يداك يد خيرها يرتجى ۞ وأخرى لأعدائها غائظه

بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد فى نفسه حقيقة (لأن يداك فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد وقول أبيه فى التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو قولهم الرمان حلو حامض) بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى (لأنهما بمعنى خبر واحد أى مز) وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا ألا ترى أن المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما (ولهذا) أى ولأجل كونهما فى معنى خبر واحد يمتنع (العطف) للثانى على الأول (على الأصح) لأن العطف يقتضى المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسى فى حضرته (و) يمتنع أيضا (أن يتوسط المبتدأ بينهما) وأن يتقدما على المبتدأ على الأصح فيهما عند الأكثرين قاله فى البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض

أنهما بمعنى خبر لا أنهما فى صنعة الإعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التأمل يشهد لما ذكرناه وقول الموضح فى الثالث لأن الثانى تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضح قصر التعدد على تعدد الخبر لفظا ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظا ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم أن التعدد أعم من التعدد الذى هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد إلى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه إن أراد ليس من التعدد الخاص فمسلم لكن ابن الناظم جعله من مطلق التعدد وإن أراد ليس من مطلق التعدد بناء على أن التعدد لا يطلق إلا على الخاص فممنوع انتهى وقال الدنوشرى قال شيخ الإسلام زكريا وقول ابن هشام أن هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بأن ابن الناظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما اعترض به فإنه بعد أن قسم الخبر إلى ثلاثة أقسام قال فالأول ما تعدد لتعدد ما هو له واستشهد بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو طرفة على ما قيل) قال شيخ الإسلام قائله الخليل (قوله لأن يداك فى قوة مبتدأين) قال اللقانى إنما رد بهذا مع إمكان أن يرد بأن الثانى تابع كما فى الآية التى يذكرها آخرا لأن هذا الذى ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحا والمذكور فى الآية يرفع التعدد اصطلاحا لا معنى إذ المعنى فيها أن كل فرد من المكذبين أصم وأبكم فى الظلمات (قوله حامض) قال الدنوشرى هو وصف على خلاف القياس وقياسه حمد مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح قال الجوهرى فى باب الهاء وقد فره بالضم يفره فهو فاره وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وحميض (قوله ألا ترى الخ) قال اللقانى إن المزازة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفين وليس فى الرمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة إذ هما ضدان لا يجتمعان وإنما الموجود فيه طعم بين بين ولا إشكال أن

هذا معنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين إذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فيه فليتأمل (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في تذكرته والظاهر أنه ليس من باب التنازع لأنه يقتضي أن يكون الرمان متصفا بكل من الصفتين على الانفراد كما في زيد قائم قاعد غلمانه (قوله لحذف المبتدآن الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا لا يحتاج المصنف في الرد إلى كون الثاني تابعا بل لا يصح إذ لا تبعية إذ الواو في وبكم حينئذ داخلة على مبتدأ مقدر فهي لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر. (تتمة) يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف إليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان والأصل راكب الناقة وهي طليحان لحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الإعياء من السفر وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد ضربتهما وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان.

(هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) (قوله إذا لم يلزم التصدير) قال الدنوشري يستثنى منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر: إذا مت كان الناس صنفان: شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع (فائدة) لا يجوز أن يكون خبر ليس ماضيا لأنها لنفي الحال ولا يجوز في غيرها أيضا أن يكون خبره ماضيا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة كما قاله ابن الصائغ في شرح اللمحة ونقل بعد ذلك عن همع الهوامع أن اشتراط الاقتران بقد مذهب الكوفيين وأن حجتهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها ألا ترى أن المفهوم من قام زيد ومن كان زيد قائما واحد واشتراط قد لأنها تقرب الماضي من الحال وإن ابن مالك شرط لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم ليس خلق أشعر منه قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فإن قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة بها فنفيها على حسب القيد انتهى وفي الرضي وربما قيل أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي أن يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن ولا يكون بمطلق المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتفيد التقريب من الحال إذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وبات وكذا ينبغي أن يمنعوا يصبح زيد يقول وكذا البواقي قال السعد في حاشية الكشاف عند تفسير قوله تعالى «فذبحوها وما كادوا يفعلون» والأول كما ذهب إليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقديرها كما في قوله تعالى «ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل» «وإن كان قميصه قد من دبر» قال ابن كمال باشا في رسالة الفوائد بعد نقله وقال العجدواني في شرح الكافية خبر كان لا يجوز أن يكون ماضيا لدلالة كان على الماضي إلا أن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقريب قد إياه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطا فظهر اندفاع ما أورده الفاضل التفتازاني على النحاة وتبين ما في تقرير الرضي من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز عما إذا كان الفعل الماضي أن أداة الشرط صيرته مستقبلا معنى ثم لا يخفى ما في كلام الرضي من المخالفة في نقل المنع لما في الهمع ولإطلاق العجدواني فتدبر (قوله ولا عدم التصرف) هو أعم مما لزم الابتداء لشموله ما لزم النصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع إذن نحو طوبى للمؤمن مما لزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا أن المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدأ وما لزم النصب لا يكون مبتدأ وتبيل الفرق بين طوبى للمؤمن وأقل رجل أن لزوم الأول للابتداء لذاته والثاني عرضي لكونه واقعا مع ما لا ينصرف وهو النفي انتهى

الرمان وليس الثاني بدلا لأنه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمناقضه ونقل عن الأخفش جواز كونه وصفا للأول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بأن الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لأن المراد أنه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير أو لا ضمير فيهما أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها والظاهر ثمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فإن قلنا لا يتحمل الأول ضمير العين رفع رمانه بالثاني وإن قلنا أنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات لأن الثاني تابع) بالعطف بالواو على ما قبله والأصل والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم لحذف المبتدآن وبقي خبراهما فعطف أحدهما على الآخر.

(هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ)

إذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالأول كاسم الشرط والثاني

ولا يخفى أنه مخالف لقول الشارح أن أقل رجل يقول لزم الابتدائية لذاته وأيضا ماقاله يقتضى أنه محتاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف فالحق أن المراد بما لزم عدم التصرف مالزم صيغة واحدة ولم يثن ولم يجمع كما قاله الدماميني لأن ذلك الاسم لجموده أشبه الحرف والنواسخ لاتدخل على الحرف فكذا ما أشبهه (قوله فترفع المبتدأ الخ) جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها كما فى البيت المتقدم وهو قوله إذا مت الخ واختلف فى تخريجه فقيل فى كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المرفوعين خبرها كامر وقال الكسائى كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة (قوله ولا إنشاء) قال الدنوشرى من عطف العام على الخاص أن قلنا بشمول الإنشاء للطلب وإلا فهو عطف مغاير وقد يقال الإنشاء والطلب من أقسام الكلام والغرض أن ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام (قوله تشبيها بالفاعل) قال الدنوشرى ينظر على ماذا ينصب قوله تشبيها ولا يصح أن يكون مفعولا من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على الحال بتأويل تشبيها بمشبها فتدبر (قوله وفاعلها مجازا) أى على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لأنها أشبهت الفعل الخ (قوله كان) الأصح أن وزنها فعل بفتح العين (١٨٤) وقال الكسائى فعل بالضم ورد بأنه لو كان كذلك لم يتعد لوا كان لأن الوصف من فعل فعيل (قوله لا تكون لأخواتها) المناسب لقوله أم أن لا يعبر بالأخوات (قوله وبات) قال الدنوشرى قال فى القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتا وبياتا ومبيتا وبيتوتة أى يفعله ليلا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أى وليس الفعل من النوم أى وليس نوما فإذا نام ليلا لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ماذكر من المصادر من النوم أى ليس معناها النوم فليتأمل ويجوز على هذا أن يقال بات زيد نائما وقوى جمع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد أن ذكر ثمانين فعلا من المعتل العين (تنبيه) ذكر فى التسهيل أن العرب جميعا التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عنه شىء فحينئذ يحمل نحو بات يبات لغة فى يبيت على أن ماضى يبات فعل مكسور العين كخاف يخاف لا فعل المفتوح عكسه ناله ينيله لغة فى يناله (قوله وأبيت إشارة إلى قول الشريف الرضى

أبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

والهمزة فى أبيت للاستفهام التعجبى مجازا وتبيت مضارع بات مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم والتاء فيه من بنية الكلمة لاحرف خطاب والخطاب مستفاد من التاء الأولى التى هى حرف مضارعة وقوله وأبيت بالنصب فى جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف فى الباب السابع من المغنى وقال إن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا خاصة) قال اللقانى أى بلا فى الماضى أو بلن فى المضارع قال فى جمع الجوامع وشرحه للمحلى وترد أى لن للدعاء وفاقا لابن عصفور كقوله لن تزالوا كذلكم ثم لازا ت لكم خالدا خلود الجبال وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك وقالوا لا وجه فى البيت لاحتمال أن يكون خبرا وفيه بعد انتهى وقد تبع المصنف فى المغنى وشرح القطر

كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا والخامس كمصحوب إذا الفجائية (والخبر) إذا لم يكن طلبا ولا إنشاء (فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا (وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازا لأنها أشبهت الفعل التام المتعدى لواحد كضرب زيد عمرا هذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل فى المرفوع شيأ وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثانى ثم اختلفوا فى نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لأنها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال إنى عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه ... وهذه الأفعال هنا ثلاثة عشر فعلا وهى ثلاثة أقسام أحدها مايعمل هذا العمل) وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقا) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لما الظرفية أو لا (وهو ثمانية كان وهى أم الباب) لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها كما سيأتى (وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا) وأمست خلاء فأصبحتم بنعمته إخوانا وأضحى بمزق أثوابى وظل وجهه مسودا وأبيت ريان الجفون وصار السعر رخيصا وليس مصروفا (و) القسم الثانى (مايعمله) أى هذا العمل (بشرط أن يتقدمه نفى) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفى أو عارض فيه بنقل أو استلزام (أو نهى أو دعاء) بلا خاصة كما فى الارتشاف (وهو أربعة زال ماضى يزال وبرح وفتىء وانفك) وإنما اشترطوا فيها ذلك لأنها بمعنى النفى فإذا دخل عليها النفى انقلبت إثباتا فمعنى مازال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه أنه لا يجوز مازال زيد إلا قائما كما يجوز ما كان

زيدا لا قائما هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وهذه الاربعه لشبه نفي أو لنفي متبعه (مثالها بعد النفي) بالحرف (ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره (لن نبرح عليه عاكفين) فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على أن ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها (ومنه تالله تفتؤ) تذكر يوسف (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي :

(فقلت يمين الله أبرح قاعدا) ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

(إذ الأصل لا تفتؤ ولا أبرح) ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين يروى بالرفع على أنه مبتدأ حذف خبره أي يمين الله قسمي وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر أولا ووصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسي لا أبرح ومثالها بعد النفي بالاسم النفي قوله :

غير منفك أسير هوى كل وان ليس يعتبر

ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله :

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع

ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله :

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث الحمد داعيا أو مجيبا

فإن قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي أبيت أزال أستغفر الله أي لا أزال قاله الفراء ووجهه أن من أبى شيئا لم يفعله والإباء مستلزم للنفي ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي (ومثالها بعد النهي قوله :

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت) فنسيانه ضلال مبين

صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا نهي واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وذاكر الموت خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى (ولا زال منهلا بجرعائك القطر)

فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والأصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والأحرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي ياهذه أو حرف تنبيه مؤكد لألا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه واسلمي فعل أمر من السلامة وهي البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة ومي اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة أي اسلمي مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي (وقيدت زال بماضي يزال احترازا من) زال (ماضي يزيل) بفتح الياء (فإنه فعل تام متعد إلى مفعول) واحد ووزنه فعل بفتح العين (ومعناه ماز) بمعنى ميز (تقول زل ضأنك من معزك) أي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل) بفتح الزاي لأنه من باب ضرب يضرب ضربا (و) احترازا (من)

ابن عصفور وقال إن الحجة في البيت (قوله وصححه أبو البقاء) قال الدنوشري ويشهد لغير ما صححه أبو البقاء قول الشاعر :

حراجيج لا تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

والخسف الذل وأصله أن تبيت الدابة على غير علف ثم استعمل في كل ما ذل قال الشاعر :

ولا يقيم على ضيم يراد به إلا الأذلان عير الحي والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له أحد

انتهى وفيه نظر لأنه لا يظهر الاستشهاد بهذا البيت فقد قال في المغني أن الأصمعي وابن جني حملا إلا فيه على الزيادة وقيل أنه غلط منه وقيل من الرواة وأن الرواية إلا بالتنوين أي شخصا وقيل غير ذلك فانظر كلام المغني (قوله كل) قال الزرقاني يتنازعه ليس وينفك ويحتمل أن يكون ليس مهملا حملا على ما ويحتمل أن يكون اسمه ضمير شأن ومعنى البيت لم يزل كل ذي عفاف وإقلال وقناعة غنيا وعزيزا وأخذه من العيني وبقي أنه يحتمل أن يكون كل اسم ليس مؤخرا وجملة ينفك من اسمها المستتر العائد على كل لتقدمه رتبة وخبرها وهو ذا غنى خبر ليس (قوله ألا يا اسلمي الخ) اعترض بأنه أراد الدعاء لها فدعا عليها بالخراب وأجاب المصنف في شرح بانت سعاد بأنه احترس أولا بقوله اسلمي وإن زال وأخواتها إنما تقتضي ثبوت الخبر للاسم على مجرى العادة في مثله كقولنا ما زال زيد يصلي (قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء يطلب به الفعل لا تركه إلا أن يقال أنه ترك لضده وعلى بعده يأتي في الأمر

(قوله ومعناه الانتقال) الأنسب بما تقدم أن يقول ومعناه انتقل ثم إن الانتقال معنى زال ماضى يزال أيضا وقوله معناه الاستمرار مرادهم أنه معناه بواسطة النفى لأن نفى الفعل يستلزم استمرار ثبوت الخبر وإنما صارت الأولى ناقصة لأنه قصد فيها انتقال النسبة التى هى مضمون الجملة فلا بد بعدها من ذكر الجملة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قوله وهو دام) فأما قوله : دمت الحميد فما تنفك منتصرا ☆ على العداة فى سبيل المجد والكرم فمشكل لأنه إن قدر حالا فالحال نكرة أو خبرا فإنما يرفع دام الاسم وتنصب بعد الظرفية والجواب باختيار الأول وأل زائدة مثل ليخرجن الأعز منها الأذل (قوله وناب المضاف إليه وهو ما وصلتها الخ) قال الدنوشرى يفهم أن ما وحدها ليست هى النائبة عن الظرف فما يفهم من قوله لنيابتها عن الظرفية فيه مسامحة (قوله بدليل ما دامت السموات) فيه نظر لأن الكلام الآن فى الأفعال الناقصة ودام فى الآية تامة كما يأتى والمناسب لمطلوبه أن يمثل بشاهد فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتدبر (فصل) (قوله ودام) قال الشهاب المراد به أن يثبت بقية المشتقات حاملة على المصدر وحينئذ فلا إشكال وذكر أن ما قاله الفنارى ليس هو لمعنى المصدر كما هو فى غاية الوضوح قال على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها فيما ذكر (قوله التزم مضيه) تقدم فى بحث الموصول أن ما المصدرية توصل بفعل متصرف غير أمر وغير الأمر يشمل المضارع وقد يقال ذاك لمطلق ما وما هنا للمصدرية الظرفية وقوله لا يستعمل منها أمر) عبر به ولم يوضح لأن كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر فلا بد من وضعه استعمل أم لا (قوله وقليل من المتأخرين) فيه تنكيت على المتن قال الفنارى لو قال عند جمهور الأقدمين وبعض المتأخرين مراعاة لما قبله كان أظهر انتهى ولو صرح الشارح بين عند ولفظ الأقدمين بلفظ جمهور فى التنكيت فتأمل (قوله ما الماضى) قال الفنارى من إقامة الظاهر مقام المضمر والأصل ما لها إذ القسمان هما الماضى المتصرف تصرفا ناقصا والماضى المتصرف تصرفا تاما

زال (ماضى يزول فإنه فعل تام قاصر) ووزنه فعل بفتح العين أيضا لأنه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل عن مكانك أى انتقل عنه (ومنه إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) أى لئلا تنتقلا (ولئن زالتا) أى انتقلتا (ومصدره الزوال) أى الانتقال بخلاف زال ماضى يزال فإن وزنه فعل بكسر العين لأنه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائى والفراء لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها إلى فعل بكسر العين بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعل هذا عينهما ياء وزال يزول عينه واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصانى بالصلاة والزكاة (ما دمت حيا) فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان (أى مدة دوامى حيا وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة) فأصل ما دمت حيا مدة ما دمت حيا حذف المضاف وهو المدة وناب المضاف إليه وهو ما وصلتها عنها فى الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان بجئتك صلاة العصر أى وقت صلاة العصر قاله فى المغنى وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال : ومثل كان دام مسبوقا بما ☆ كأعط ما دمت مصيبا درهما

فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فإن ولى مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبنى ما دمت صحيحا أى يعجبنى دوامك صحيحا ولو لم تذكر ما أصلا فأحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقى وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والأرض إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية

(فصل) (وهذه الأفعال) الثلاثة عشر (فى التصرف) وعدمه (ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق) لأنها وضعت وضع الحروف فى أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها (ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين) لأنها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان فى النكت الحسان وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها) الثلاثة فتئ وبرح وانفك (فإنها لا يستعمل منها أمر) لأن من شرط عملها النفى وهو لا يدخل الأمر (ولا مصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودام عند الأقدمين) وقليل من المتأخرين (فإنهم أثبتوا لها مضارعا) وهو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقى) بناء على أن لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الإضحاء والإمساء والإصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (وللتصاريف فى هذين القسمين) وهما المتصرف التصرف التام والناقص (ما للماضى من العمل) بشرط وغيره وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ماض مثله قد عملا • إن كان غير الماضي منه استعملا

(فالمضارع نحو ولم أك بغيا) فأك كان وأصله أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبر وأصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة (والأمر نحو كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل بواو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا (والمصدر كقوله):

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى • (وكونك إياه عليك يسير)

كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى اسمه وهو كاف المخاطب وإياه خبره من جهة نقصانه والأصل وكونك إياه فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أبي البقاء في زعمه أن المنصوب بعد مصدر كان حال لأن الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تأخير (واسم الفاعل كقوله:

وما كل من يبدى البشاشة كائنا • أخاك) إذا لم تلفه لك منجدا

فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو وأخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين وفي التنزيل ألفوا آباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين ابن مطير الأسدي:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا • أحبك حتى يغمض العين مغمض)

فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره أنا وجملة أحبك خبره

(فصل) (وتوسط إخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معطى في دام) نص عليه في ألفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم:

• وفي جميعها توسط الخبر أجز ... (قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها إذا لم يتقدم عليها (وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم بنصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغني أن رفع البر ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فإنه قال واعلم أنهم حكوا الآن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم إلا أن قالوا بالنصب (وقال الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة • لذاته) بادكار الموت والهرم

فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معطى وله أن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في

(قوله ولو مثل به لكان حسنا) قال الدنوشري ظاهره أن ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كونوا ربانيين أي من جهة المعنى لا تحقير فيه بخلاف كونوا حجارة أو المبتدأ أو الخبر فيه أظهر من كونوا حجارة وبعبارة أخرى أن كونوا ربانيين فيه تأول بخلاف كونوا حجارة (قوله فإنه قال في المغني) أي في الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك قال الدماميني هذا مشكل لأن كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم من الأسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من أن وصلتها المعرف بالإضافة سواء أضيف إلى الضمير أو إلى غيره بحكم الضمير مما يقتضي أن المضاف إلى ذي الأداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت ثم تخصيص أن وأن المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الأحرف المصدرية ليس بظاهر وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة أن قال والحرف المصدري وصلته في ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه بأن وأن ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضي أنهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما إذا قيل أعجبني ما صنع رجل حسن على أن تجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتأمله انتهى واستفيد منه أن تقديرهما بالمصدر المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشكل ذلك بأنه صرح في المغني في الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بأن يرسل يجوز أن يكون بتقدير أو إرسالا (قوله فمنغصة خبر دام مقدم الخ) لا يخفى أنه يلزم حينئذ فصل العامل أي منغصة من معموله أي بادكار بأجنبي وهو لذاته وقول الشهاب قد يجاب بأنه جاز للضرورة فيه نظر إذ لا ضرورة مع الإعراب الذي قاله الشارح (قوله على طريق التنازع) أو على أنه عائد على العيش بتأويل الحياة كما قال اللقاني وابجع

السبي المرفوع إلا أن يكون لا يراه وأولى منه قول الآخر :

ما دام حافظ سرى من وثقت به ● فهو الذى لست عنه راغبا أبدا

فقدم الخبر على الاسم (إلا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر (نحو وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء) أى صفيرا وكخفاء إعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان فى الدار ساكنها فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب

(فصل) (وتقديم أخبار من) عليهن (جائز) عند البصريين إذا عريت عما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير (بدليل أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون) فإياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وبتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك فى شرح التسهيل وسبقه إلى ذلك الفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فإن البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا فأجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفى التنزيل فأما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه لأن أما لا يليها فعل قاله الموضح فى الحواشى (إلا خبر دام) فلا يجوز تقديمه على مادام (اتفاقا) لأن معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب إن قلنا إن الموصول الحرفى لا يفصل من صلته بمعمولها وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور وإن قلنا بعدم تصرف دام فينبغى أن يجرى فيه الخلاف الذى فى ليس وإن قلنا بتصرفها فينبغى أن يجوز قطعا قاله الموضح فى حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال ● وكل سبقه دام حظر ● (و) إلا خبر (ليس) فلا يجوز أن يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متأخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار وإليه أشار الناظم بقوله ● ومنع سبق خبر ليس اصطفى ● وحجتهم أنهم (قاسوها على عسى) وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود (واحتج المجيز) من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشرى والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين (بنحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وتقرير الحجة منه أن يوم يأتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله فلولا أن الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها (وأجيب) بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب (بأن المعمول ظرف فيتسع فيه) ما لا يتسع فى غيره أو بأن يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بأن يوم

فى جملة واحدة بين مراعاة اللفظ فى لداته بالتذكير ومراعاة المعنى فى دامت بالتأنيث لا ركاكة فيه خلافا للشهاب وسيأتى للشارح نظيره فى ولا أرض أبقل أبقالها (قوله وأولى منه الخ) قال الدنوشرى لم يفهم وجه الأولوية مع احتمال التنازع أيضا لا سيما فى غير مرفوع سبى (قوله وقد يكون التوسط واجبا نحو كان فى الدار ساكنها) كذا فى التسهيل وشرح الكافية ونوزع فى ذلك بأنه لا مانع فى ذلك من التقديم نعم إن كان العامل فى مثل هذه الصورة مما تقدمه حرف مصدرى ومنه مادام وجب التوسط لعدم جواز التقدم ولذا مثل ابن الناظم لذلك بقوله لا آتيك مادام فى الدار صاحبها وبقى صور يجب فيها التوسط منها أن يكون الخبر محصورا فى الاسم نحو ليس قائما إلا زيد فانظر النكت (فصل) (١٨٨) (وقوله وتقديم أخبار من جائز) مر مثال ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك نحو كم كان مالك وأين كان زيد وتحصل أن للخبر أربع حالات وجوب التقدم ووجوب التوسط ووجوب التأخر وجواز الأمور الثلاثة وسكتوا عن تقديم أسمائهن وكأنه لعدم تصوره إذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال أن الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر فى الحواشى أن مرفوع هذه الأفعال مشبه بالفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الأفعال لا يتقدم عليها اه وما ذكرته أحسن فتأمل (قوله فإن البصريين أجازوا الخ) أظهر منه النقض بمعمول خبر ما فإنه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وإن كان ظرفا لأن ما ذكره جائز عند البصريين وغيرهم (قوله وتقرير الحجة منه الخ) قال الدنوشرى ● إن قيل هلا يجاب بأن الظرف متعلق بليس نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع قلت هو جائز ولا مانع من تعليق الظرف بالأفعال الناقصة لأنها تدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح الرضى بذلك فى الآية ويؤخذ من قوله بأن المعمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الظرف اه وهو ملخص من كلام اللقانى وأقول فى المغنى فى الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان يعنى الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص من زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك ثم قال والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس اه ومراده أنها دالة عليه استعمالا إلا ليس ولا ينافى أن ليس تدل عليه وضعا ضرورة أنها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على أنه لا يتعلق الظرف والجار والمجرور بليس والعجب من الدنوشرى حيث لم يستحضره فلم يلم به وقوله ويؤخذ منه الخ سبقه إليه الفاكهى والشهاب القاسمى وقد ينازع فيه بأنه لا يلزم من اغتفار تقديم الفضلة اغتفار تقديم العمدة

كما يأتي في ما الحجازية وسرت الإشارة إليه تقريبا (قوله لأن نفيها إيجاب) رأيت بخط المصنف في بعض الأوراق وقد تقدم على بيت ذي الرمة السابق في كلام الدنوشري وهو * حراجيج ما تنفك إلا مناخة * ما لصه ومنشأ هذا الكلام كله أن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب والكلام هنا موجب لأن زال لما نفيت كان إثباتا لأن نفي الزوال إثبات واعترض بعض أصحابنا بأنه إذا كان الكلام معناه الإيجاب فينبغي أن يجوز التقديم الخبر لأنه إنما يمتنع في نحو ما كان زيد قائما للنفي وأما الآن فالنفي قد زال معناه فينبغي أن يزول اعتباره فأجابه بعض أصحابنا بأن هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهي النفي وجهة معنى وهي الإثبات فلم يجز التقديم نظراً إلى جهة اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظراً إلى جهة المعنى واعترض وقال فلم اعتبرتم جهة المعنى في الاستثناء فمنعتموه وجهة اللفظ في التقديم فمنعتموه وهلا عكستم واعتبرتم جهة المعنى في التقديم فأجزتموه وجهة اللفظ في الاستثناء فأجزتموه فأجيب بأن التقديم أمر راجع إلى اللفظ والنفي موجود في اللفظ فمنعنا الحكم اللفظي على الحكم اللفظي وهو وجود صورة النفي (١٨٩) فلا نجوزه والاستثناء أمر ينظر فيه إلى عموم المستثنى منه وأخرج ما أريد إخراجه من مفهومه فهو إخراج من معنى الأول فمنعنا الحكم المعنوي وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعنوي وهو كون معنى الكلام الإيجاب (قوله ويرده قوله على السن خيرا لا يزال) هذا صريح في أن لا ليست كما ومثلها أن وقال الرضي إن كما ويتحصل من كلامه امتناع التوسط اتفاقا في ما وإن وغيرهما خلاف المفهوم من المصنف وعلل الرضي ذلك بأن حروف النفي لما لازمت تلك الأفعال صارت كبعض حروفها قال الشهاب ولا خفاء في اختصاص هذا التعليل بما يلزم النفي من زال وأخواتها دون غيرها ولا في أنه يفهم جواز التوسط إذا كان الفعل لا يلزمه النفي ككان فليحرر ومقتضى كلام المصنف والناظم في باب التعليق أن ما وإن ولا لها الصدر وهو الموافق لقاعدة أن العامل إذا تغير معناه بتغير حكمه وإذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نبه على ذلك الفاطمي كما نقله ابن غازي ﴿فصل﴾ (قوله ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم إشارة الاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسئلة تقديم الخبر ومعموله ثم تقديم المعمول الظرف ليس حسنا مطلقا ولذا سأل الزمخشري في ولم يكن له كفوا أحد فقال فإن قلت الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك في كلامه فما باله مقدما في أفصح كلام وأعربه قلت هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه (قوله لما في ذلك من الفصل الخ) قال الشهاب القاسمي يخرج من ذلك مع قوله الآتي إذ لا يفصل الخ عدم الاعتداد بأن معمول المعمول معمول لأن أريد أجنبي من العامل

في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لإضافته إلى الجملة بأيهم وليس معروفا خبره (وإذا نفي الفعل بما) النافية (جاز توسط الخبر بين النافي) وهو ما (و) الفعل (المنفي مطلقا) سواء كان النفي شرطا في العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند البصريين والفراء) من الكوفيين لأنها من ذوات الصدور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

* كذاك سبق خبر ما النافيه * (وأجازه بقية الكوفيين) بناء على أنها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال وأخواتها لأن نفيها إيجاب) بدليل أنه يجوز ما زال زيد إلا قائما كما لا يجوز كان زيدا إلا قائما ورد بأن ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا بأصل الوضع (وعمم الفراء المنع في) جميع (حروف النفي ويرد قوله) وهو المخلوط القريعي:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته * (على السن خيراً لا يزال يزيد)

لتقدم معمول الخبر على لا النافية والأصل لا يزال يزيد خيرا أو رج أمر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتى فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني أملك إذا رأيت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير وما يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية وزيدت إن بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل أن تكون زائدة وإن شرطية وجوابها محذوف

﴿فصل﴾ (ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان) المعمول (ظرفا أو) جارا و(مجرورا) للتوسع (نحو كان عندك أو في المسجد زيد معتكفا) والأصل كان زيد معتكفا عندك أو في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ولا يلي العامل معمول الخبر * إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

(فإن لم يكن) المعمول (أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا) لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منها (والكوفيون يجيزون مطلقا) لأن معمول معمولها في معنى معمولها (وفصل ابن السراج والفارسي) من البصريين (وابن عصفور) من المتأخرين (فأجازوه إن تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا زيد) لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه (ومنعوه إن تقدم وحده نحو كان طعامك

ويؤخذ من كونه أجنبيا منها منع تقديم معمول اسمها وجعله واليا لها لأنه أجنبي منها إذ لا فرق (قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدنوشري فيه نظر وإنما هو من باب التشبيه البليغ بحذف الأداة قال بعض المشايخ وهو غلط ظاهر اه وفيه أن المسئلة ذات خلاف ومختار السعد ونحوه أنه من الاستعارة فكيف يكون غلطا وكان الأظهر التغليط في كونه استعارة بالكناية لأنه استعارة مصرحة كما لا يخفى إذ الكناية هي التي يطوى فيها المشبه به نحو أنشبت المنية أظفارها والمصرحة هي التي يطوى فيها ذكر المشبه نحو رأيت أسدا في الحمام وهذا كله مما يعرفه من له (١٩٠) أقل ممارسة بالبيان وأعجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الغنيمي نقل عنه أنه نظر في كلام الشارح بأن الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها شيء من أركان التشبيه سوى المشبه اه فكأنه توهم أن النظر في دعوى الاستعارة مطلقا لا في كونها تصريحية (قوله وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته) فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجملة الاعتراضية ثم إن العائد محذوف أي والتقدير بما عطية عودهم به وهو حينئذ شاذ لأنه لم يتحد متعلق الحرفين فإن الباء الداخلة على الموصول متعلقة بهداجون والباء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مرادا به الشأن) قد أسلفنا أنه يستثنى مما له الصدر في جواز دخول النواسخ عليه

(فصـــل)

(قوله تستعمل هذه الأدوات تامة) قال الدنوشري «فائدة» اختلف في كان وكائنا في لأضربنه كائنا ما كان فقال الفارسي هما تامان في الموضعين وما مصدرية وهي وما بعدها فاعل كائنا أي كونه وقيل هما ناقصان في الموضعين وفي كائنا ضمير هو اسمه وخبره ما وهي موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره إياه واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لأضربنه كائنا الذي كان إياه وكائنا حال من مفعول لأضربنه ويتنظر معنى الكلام حينئذ وفيه إطلاق ما على العاقل وهو جائز وجوز بعضهم أن تكون ما نكرة موصوفة وهذا الكلام يحتاج إلى زيادة بيان (قوله بعشرة أمور) قد ذكرناها في حاشية الفاكهي (قوله كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد تكون بمعنى فعل متعد نحو كان الصوف بمعنى غزله (قوله هو النزول ليلا) قال الدنوشري

زيدا كلا) إذ لا يفصل بين العامل ومرفوعه بأجنبي ويتحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقا (بنحو قوله) وهو الفرزدق

قنافذ هداجون حول بيوتهم * (بما كان إياهم عطية عودا)

وجه الحجة منه أن إياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر مبتدأ محذوف أي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جرير وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (وخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (إضمار الاسم) في كان حال كونه (مرادا به الشأن) وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال:

ومضمر الشأن اسما انو إن وقع * موهم ما استبان أنه امتنع

(أو راجعا إلى ما) الموصولة (وعليهن فعطية مبتدأ) وعود خبره وإياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين (وقيل) التقديم (ضرورة وهذا) التخريج الأخير وهو دعوى الضرورة (متعين في قوله

باتت فؤادي ذات الخال سالبة) * فالعيش إن حم لي عيش من العجب

فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا إضمار اسمها مرادا به الشأن (لظهور نصب الخبر) وهو سالبة لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أي سالبة لك

(فصل) (قد تستعمل هذه الأفعال تامة أي مستغنية بمرفوعها) عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك وإليه أشار بقوله في النظم * وذو تمام ما برفع يكتفي * وتبعه في التوضيح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا سمي ناقصا على الأول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الأكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وإن كان ذو عسرة أي وإن حصل ذو عسرة) وأمسى بمعنى دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل في الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح) ودام بمعنى بقي نحو (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض أي بقيت) وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر

لم يقيده بآخره وصرح السيد عبدالله فى شرح اللب بأنه النزول آخر الليل قال أيضا يقال بات القوم أو بهم فتعدى بنفسها أو بالباء (قوله صفة له) قال الزرقانى أى لذى العائر لا للعائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدنوشرى زاد السعد عبدالله قوله أو طال (قوله إنما يجرى الخ) قال الزرقانى جز بيت صدره • وإذا أقرضت قرضا فاجزه • ولا حجة فى البيت على أنها عاطفة بمعنى لا لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف لفهم المعنى والتقدير ليس الجمل جازيا (فصل) (قوله منها جواز زيادتها) من ذلك قوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا لأنهم لم ينكروا ذلك بعدما كان فى المهد بل وهو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المصنف قال أبو طاهر حرة فى رسالته المسماة بالمنهرة المعربة عن شرف الإعراب ومن ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب إلى السلامة لأنه يوافق الحال ومن ادعى انه للتوقيت فقد أبعد لأن كان إنما يلغى عملها ولا يلغى معنى المعنى فياقلت هذا خطأ لأن الذى يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعا بل ولا يلزم القائل بالإلغاء لأن كان الزائدة لا تخرج عن إفادة الزمان خلافا للمرد وأما الثو (١٩١) بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم فى أى موضع وجد الفعل بمعنى الاسم هذا عال قال ولكن الوجه إن كان من قصد الخبر الآن عن حالهم لأنهم أكبروا ذلك فى وقت كونه فى المهد فكأنه قال أكبروا تكليم صبى كان فى المهد طفلا فيكون الكون من لفظ الخبر لا من لفظهم كقول الحطيئة يصف الرياض يظل بها الفسيخ الذى كان غابيا

يدب على عوج له نضرات

فلم يك غابيا قبل دبيبه بل وقت دبيبه فذكر الكون من لفظ الخبر (قوله لتعين الزمان فيه الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لأن تعين الزمان فيه لا يقتضى ماذكر على أن الأمر الزمان فيه معين وقوله أحدهما كونها بلفظ الماضى مع قوله أو لا تختص كأن فيه ركاكة وتهافت إذ الأول يغنى عن الثانى وعلل السيد عبدالله اختصاص الزيادة بلفظ الماضى بخفته (قوله بين شيئين) أى لا فى الابتداء لأن البداءة تكون باللوازم والأصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها الصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدنوشرى نازع الرضى رحمه الله فى كونها زائدة مطلقا لدلالتها على معنى وفى نحو • على كان المسومة العراب • ادعاء الزيادة واضح فتأمل اهـ وقال اللقانى زيادتها إما بأن لا تفيد شيأ إلا محض التأكيد وهو معنى زيادة الكلمة فى كلام العرب كقوله • على كان المسومة العراب • وإما بأن تدل على الزمان الماضى ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدا قال الرضى فى تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا والأولى أن يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها وإنما جاز أن لا تعملها مع أنها غير زائدة لأنها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق لا لدلالتها على الزمان الماضى لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث فإذا جردتها عنه لم يبق إلا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا وذكر السيرافى أن فاعلها مصدرها أى كان الكون وهو مذهب سيبويه وذهب أبو على إلى أنها لا فاعل لها على ما اخترنا اهـ المقصود منه

رضى الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بنى أى عرس بها (وقوله) وهو امرؤ القيس ابن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لا ابن حجر الكندى خلافا لمن زعمه

(وبات وباتت له ليلة) كليلة ذى العائر الأرمد

أى وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى فى العين تدمع له وقيل الرمد والأرمد صفة له مخصصة على الأول وكاشفة على الثانى (وقالوا بات بالقوم أى نزل بهم ليلا و) ظل بمعنى دام واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أى دام ظله و) أضحى بمعنى دخل فى الضحى نحو (أضحينا أى دخلنا فى الضحى) وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك أى انتقل وبمعنى رجع نحو ألا إلى الله تصير الأمور أى ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح أى لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أى انفصل وتكون هذه الأفعال التامة لمعان أخر غير ماذكر وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة (إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلا (وهى فتئ وزال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ... والنقص فى فتئ ليس زال دائما قفى وذهب أبو حيان فى نكته إلى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب أبو على فى الحلبيات إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أى لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون إلى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو • إنما يجزى الفتى ليس الجمل •

(فصل) (تختص كان بأمور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضى) لتعين الزمان فيه دون المضارع (وشذ قول أم عقيل) بن أبى طالب وهى ترقصه

(أنت تكون ماجد نبيل) إذا تهب شمأل بليل

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك فأنت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمأل كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة (و) الشرط (الثانى كونها بين شيئين) متلازمين (ليسا جارا ومجرورا) وليس المراد بزيادتها أنها

لا تدل على معنى ألبتة بل أنها لم يؤت بها للإسناد وإلا فهي دالة على المعنى ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المعنى (نحو ما كان أحسن زيدا) فكان زائدة بين المبتدأ وخبره (و) قد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تأكيدا للمعنى (وشذ) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله)

جياد بني أبي بكر تسامى ۞ (على كان المسومة العراب)

أنشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد وتسامى أصله تتسامى حذفت إحدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السمة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى وأطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما ۞ كان أصح علم من تقدما

(وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق

فكيف إذا مررت بدار قوم ۞ (وجيران لنا كانوا كرام

لرفعها الضمير) وهو الواو والزائد لا يعمل شيأ عند الجمهور وهذا مذهب أبي العباس المبرد وأكثر النحويين حيث ذهبوا إلى أن كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا إلى أنها في البيت زائدة واختلف في إطلاقهما الزيادة فيها والذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها إلى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فإن قلت كيف تلغي وقد عملت في الضمير قلت تكون لنوا والضمير الذي فيها توكيد لنا في لنا لأنه مرتفع بالفاعل الا ترى أنه لا خبر له وقال أبو الفتح عنهما الخليل وجه زيادتها في هذا البيت أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنه لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد أن الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لأنها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وإن كانت غير عاملة فيه لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله ۞ أن لا يجاورنا إلاك ديار ۞ والأصل إلا إياك وإذا كان يتصل بالحرف فأحرى أن يتصل بالفعل اه قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون إنما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وأنه فارقهم فالجيرة كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا لنا تأكيدا لما فهم من المعنى قبل دخولها فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على أنه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا

هل أنتم عائجون بنا لعنا ۞ نرى العرصات أو أثر الخيام

ولا يمتنع أيضا في البيت أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة اه كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان في البيت قولان في الإعمال والإهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى الإهمال قيل الأصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة إصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الإعمال قيل إن الضمير معمول لكان بالحقيقة على أنها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو

(قوله ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية الخ) قال الدنوشري فائدة قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على أن المعنى المتعجب منه كان فيما مضى وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف وإنما اختصت كان بهذا دون سائر الأفعال الماضية لأنها أم الأفعال فلا تنفك عن معناها غالبا اه من شرح ابن الصائغ على اللمحة باختصار (قوله من السمة وهي العلامة) قال الدنوشري يشكل بأن المادة لا تساعد عليه إذ المسومة معتلة العين والسمة الفاء اللهم إلا أن يدعى القلب المكاني فليتأمل اه وفي بعض النسخ من الوسمة فلا إشكال (قوله والزائد لا يعمل) الفرق بين كان الزائدة وبين حرف الجر الزائد حيث عمل حرف الجر الزائد بخلاف هذه أن اختصاص حرف الجر بالأسماء باق وأما كان فزال اختصاصها (قوله فهو نظير وهذا كتاب أنزلناه مبارك) هذا من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد

زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبا (ومنها) أي من الأمور المختصة بها كان (أنها تحذف ويقع ذلك الحذف (على أربعة أوجه) أحدها وهو الأكثر أن تحذف مع اسمها ضميرا كان أو ظاهرا (ويبقى الخبر) دالا عليها (ويكثر وكثر ذلك بعد إن ولو الشرطيتين) لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بإن ولو دون بقية أدوات الشرط لأن إن أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة كما أن كان أم بابها وهم يتسعون في الأمهات ما لا يتسعون في غيرها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: ويحذفونها ويبقون الخبر ۞ وبعد إن ولو كثيرا إذا اشتهر (مثال إن) والغالب فيها أن تكون تنويعية (قولك سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا) أي إن كنت راكبا وإن كنت ماشيا (وقوله) لا تقربن الدهر آل مطرف ۞ (إن ظالما أبدا وإن مظلوما) أي إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما وقال أبو حيان يمكن أن لا يكونا من إضمار كان وإنما انتصبا على الحال وإن بقية إما وهذا البيت قالته ليلى الأخيلية (وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر) بنصب الأول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف (أي إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير) وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته (ويجوز إن خير فخيرا) وإن شر فشرا برفع الأول على أنه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على أنه مفعول ثان لفعل محذوف (أي إن كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما) معا بتقدير إن كان عملهم خيرا فيجزون خيرا (ورفعهما) معا بتقدير إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير (و) الوجه (الأول) من الأوجه الأربعة (أرجحها) لأن فيه إضمار كان واسمها بعد إن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثاني أضعفها) لأن فيه حذف كان وخبرها بعد إن وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه (و) الوجهان (الآخران متوسطان) بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان يعني على حد سواء قال تلميذه ابن الضائع لأن في كل منهما الأقوى والأضعف ففي نصبهما قوة نصب الأول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ومثال إن غير التنويعية قولهم ۞ العلق يعني وإن مستخرجا إحنا ۞ أي وإن كنت مستخرجا (ومثال لو) قوله ﷺ لبعض أصحابه (التمس ولو خاتما من حديد) أي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد (وقوله) لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا ۞ جنوده ضاق عنها السهل والجبل)

(قوله أنها تحذف) قال القاني هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضي لما يأتي عن سيبويه في قولهم ولو تمرا من أن تقديره ولو يكون عندنا تمر (قوله دالا عليها) قد يقال الدلالة المذكورة ظاهرة إذا كان الخبر مفردا منصوبا وأما إذا كان جارا ومجرورا أو جملة فلا تظهر الدلالة على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة) سيأتي في باب إعراب الفعل أن إذا أم أدوات الشرط غير الجازمة (قوله إن راكبا وإن ماشيا) قال الدنوشري جعله القاني حالا لا خبرا وقال التقدير إن سرت راكبا وإن سرت ماشيا وأقول فيه نظر لأن فيه تعليق المفصل على المجمل وهو كتعليق الشيء على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا علي بن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع من ذلك فهو كقولك إن كان هذا إنسانا فهو حيوان من تعليق العام على الخاص وأيضا المعلق عليه أحد الشيئين لا بعينهما بدليل أنه يكون ممتثلا إذا أتى بأحدهما مسرعا (قوله وإن بقية إما) قال الدنوشري قد يقال بقيتها إم لا إن اللهم إلا أن يكون أصلها إن ما ثم أدغم (قوله بأعمالهم) قال القاني فيه حذف مضاف أي بجنس أعمالهم إذ الأعمال جازى عليها لا بها (قوله وفيه رد على التسهيل الخ) قال الشهاب القاسمي أقول وفيه نظر إذ لا نسلم أن مراد المصنف أن الاسم هو الاسم الظاهر المذكور أعني عملهم بل الاسم ضمير مستتر في كان عائد على العمل على أن تقدير المصنف لا ينهض حجة على التسهيل (قوله أي إن كان عملهم خيرا) قال القاني لا يتعين ذلك لجواز تقدير إن عملوا (قوله أي إن كان في عملهم الخ) قال القاني فيه أمران الأول تقدير الجزاء مضارعا مقرونا بالفاء والثاني أن تقدير في عملهم منظور فيه اهـ وقال الدماميني وهذا لا شك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة وأما أنه يحكم بحسنه فلا لأنه ضعيف من جهة المعنى إذ معنى إن كان في عملهم خير معنى غير مقصود لأن مقصود المتكلم إن كان نفس عمله خيرا إلا أن لهم أعمالا وفي تلك الأعمال خير وقد يدفع هذا بأنه من التجريد فيكون نحو إن كان في عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد (قوله والأول أرجحها) لا يقال هذا تكرار مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الأكثر إذ لا يلزم من الأكثرية الرجحان ولئن سلما فإنما ذكره هنا ليبني عليه ما بعده (قوله وقال ابن عصفور الخ) قال الدنوشري وجه أحسنية الرفع عنده على النصب أن في النصب حذفا أكثر من الحذف في حالة الرفع كما هو ظاهر اهـ وقال الدماميني إذا نظرت إلى الأحسنين رأيت رفع الثاني خيرا من نصب الأول لاستوائهما في الإضمار ورجحان رفع الثاني بأن

أضمرت نفس ما أظهرت وإذا نظرت إلى (لا تبعدن) رأيت نصب الثاني أقبح من رفع الأول لاستوائهما في الإضمار وضعف نصب الثاني بأنك أضمرت جملة وفي رفع الأول لم تضمر جملة ورجحه أن سيبويه وصف رفعهما بأنه حسن ولم يصف بذلك نصبهما (قوله والقصر والتنوين) قال الدنوشري فيه نظر لأن آخره لام لا ألف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال الدنوشري راجع لشائلة لا لجمعها على شول لأن قياس الصفة المختصة بالمؤنث أن لا تلحقها التاء كطالق وحائض وقد يقال إن فعلا لا يكون جمعا كما قالوا في صحب على الخلاف فيه فيأتي فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع شائلة واختلف في الشول في هذا البيت الذي هو من مشطور الرجز فقيل مصدر شالت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب فهي شائل بغير هاء والجمع شول كراكع وركع وقيل ما قال الشارح أنها جمع شائلة إلى آخر ما قال قال الشمني وقد يرجح الأول بأنه روى من لد شول بالخفض وأجيب بأن التقدير من لد شول لأن شول أو زمان شول أو كون شول لحذف المضاف والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أي موجودا وقد يرجح الثاني برواية الجرمي من لد شولا بغير التنوين على أن أصله شولاء بالمد ولكن قصر للضرورة وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول كانتصاب غدوة بعد لدن وهو مردود باتفاقهم على أن ذلك مخصوص بغدوة وقول الشارح والقصر في البيت على أن المراد بالشول جمع شائلة الخ (قوله إذ يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) قد قدمنا في بحث حذف الخبر بعد لولا ما يتعلق بذلك وقال بعض الفضلاء ينبغي أن يخص المنع بما إذا كان لغير علة تصريفية فأما لها فيجوز كما في نحو يد ودم إذ أصلهما يدي ودمي فقد حذف بعض الاسم الذي هو الياء وكذا نحو قاض وغاز وما أشبه ذلك (قوله على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه) إلا بعد الحروف التي تذكر في النواصب كما قيد بذلك المرادي ثم المراد لا يجوز جوازا مطردا وإلا فقد تحذف أن بشذوذ في غير ما يذكر في النواصب كما ذكره في المغني لكن على الشذوذ مع بقاء النصب وإلا فهو مطرد كما في باب المبتدأ في تسمع بالمعيدي (قوله أن ما فر منه الخ) قال الدنوشري الذي فر منه أن لدن لا تضاف للجمل (قوله أن تحذف مع خبرها) أما حذف الخبر وحده فنص في المغني في بحث الحذف على أنه لا يجوز لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان (قوله أصل انطلقت الخ) قال القاني فيه دعوى تكلف بلا دليل لإمكان أن يدعى أن أما نائبة عن اسم الشرط وفعله والأصل مهما تذكر منطلقا أي في حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط أي تذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا نظير ما جوزوه في أما عالما فزيد عالم أي مهما تذكر شخصا في حالة كونه عالما أي مذكورا بالعلم فزيد عالم ويدل على ما ذكرنا مجيء الفاء بعد المنصوب في نحو • فإن قومي لم تأكلهم الضبع • فإنه مناف لما قرره فتأمل اه قال الدنوشري قوله أما أنت منطلقا انطلقت يرد ما زعمه ووجه الرد أن أما هذه تلزمها الفاء ولا فاء هنا وعجيب منه أن يلجم بما قاله وزعم أنه أقل تكلفا مما قالوه وهو جائز في بعض المواطن بما فيه فاء (قوله عند البيانيين الخ) لا وجه لتخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين بل كل يثبت كلا

أي ولو كان صاحب البغي ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الاحشف ولو تمرا وفيهما رد على أبي حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أدنى فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أدنى من الحشف (وتقول فيما إذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا أعم ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم (الا طعام ولو تمرا) فإن الطعام أعم من التمر (وجوز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) بحذف يكون وخبرها وبقي اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون إن ولو) الشرطيتين (كقوله

• من لد شولا فإلى إتلائها • قدره سيبويه من لد أن كانت شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية وأما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها أصلا وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والإتلاء مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي من زمن كونها شولا إلى زمن كونها متلوة بأولادها وإنما قدره سيبويه من لد أن كانت شولا ولم يقدره من لد كانت لأنه لا يرى إضافة لدن إلى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره أن إذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما فر منه وقع فيه. الوجه (الثاني أن تحذف) كان (مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وإن خير رفعهما) الوجه (الثالث أن تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها (ويكثر ذلك) بعد أن المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل (في مثل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه (وأصل انطلقت لأن كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعدها) المجرور بها (على انطلقت للاختصاص) عند البيانيين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لأن كنت منطلقا انطلقت (ثم

حذفت اللام) الجارة (للاختصار) فصار أن كنت منطلقا انطلقت (ثم حذفت كان لذلك) الاختصار (فانفصل الضمير) الذي هو اسم كان فصار أن أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصار أن ما أنت ثم (أدغمت النون) من أن (في الميم) من ما (للتقارب) في المخرج فصار أما أنت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ويعد أن تعويض ما عنها ارتكب، وقد يحذف متعلق الجار إذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس ابن مرداس

(أبا خراشة أما أنت ذا نفر) • فإن قومي لم تأكلهم الضبع

(أي لأن كنت ذا نفر فخرت ثم حذف) فخرت وهو (متعلق الجار) لأنه وما بعده وأبا خراشة منادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف والنفر بفتح النون والفاء الرهط وأراد بالضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف وأيد ذلك بقوله لم تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالأكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فإن قومي لأن الثاني مستحق بالأول فهو مسبب عنه والأول سبب فيه فأشبه الشرط والجزاء. هذا قول البصريين وذهب الكوفيون إلى أن أن المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم إن كنت منطلقا انطلقت معك والأول أشهر ونقل أبو الفتح من أبي علي أن ما الكافة عن كان عاملة في الجزأين حملا على ما خلفته وحجته أن ما لما نابت عن اللفظ نابت عن العمل وزعم أنه مذهب سيبويه (وقل حذف كان وحدها) أي (بدونها) أي بدون أن المصدرية (كقوله) وهو عبيد بن حصين الراعي

(أزمان قومي والجماعة كالذي) • لزم الرحالة أن تميل مميلا

(قال سيبويه أراد أزمان كان قومي) مع الجماعة فحذف كان الناقصة وأبقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة السرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بأن وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الأولى بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الوجه (الرابع أن تحذف) كان (مع معموليها) جميعا (وذلك بعد إن الشرطية (في قولهم افعل هذا إما لا أي إن كنت لا تفعل غيره فما عوض) عن كان واسمها وأدغمت نون إن فيها للتقارب مخرجيهما (ولا) هي (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردي تقول اخرج فإذا امتنع تقول إما لا تتكلم أي إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من إما مكسورة وقال بعض شراح الشافية أما بفتح الهمزة قال معنى أما لا هو إن كنت لا تفعل ذلك أفعل هذا أي لأن كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وأدغمت في الميم اهـ كلام الجاربردي في باب الإمالة وهو عجيب فإن صيرورة الضمير المتصل منفصلا إنما هو في إما أنت لا في أما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوي وحكى الكوفيون أنه يقال لا آتات الأمير فإنه جائر فتقول أنا آتيه وإن أي وإن كان جائرا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله:

قالت بنات العم يا سلمى وإن • كان فقيرا معدما قالت وإن

أي وإن كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين (ومنها) أي من الأمور المختصة

(قوله ثم حذفت كان لذلك) قال الدنوشري قد يقال من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت فليتأمل (قوله أي لأن كنت ذا نفر فخرت) قال اللقاني لا يخفى أن تقدير فخرت يورث في التركيب ركاكة وفي المعنى فسادا إذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لأن قومي لم تأكلهم الضبع بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكورا بالنفر فإني مثلك ذو نفر إذ قومي لم تأكلهم سنة الجدب حتى ترفع على قومك ونفرك هذا يتأدى بكون إما نائبة عن مهما كما مر وقال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون قوله فإن قومي الخ تعليلا لمحذوف أي ولا اعتبار بفخرك بذلك فإن قومي الخ وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح فتأمل (قوله التامة) فيه نظر فإنه لا مانع أن أن يكون قومي اسمها وقوله كالذي خبرها وهذا كالمتعين فإنه شاهد ومثال الحذف كان مع بقاء اسمها وخبرها وإن كان ما قاله الشارح محتملا في نفسه (قوله أي أن كنت لا تفعل غيره) قال اللقاني لا محوج إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه إذ الظاهر أن ما مزيدة للتأكيد أن الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فإما أداة شرط مؤكدة بما لفظها أما في قوله فإما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه لظهور ذلك في التقدير قوله فطلقها فلست لها بكفء • وإلا يعل مفرقك الحسام والأصل افعل هذا إن لا تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وإن أفتاك الناس وأفتوك

بها كان (أن لام مضارعها) وهي النون (يجوز حذفها) تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف وإلى الجواز أشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم • تحذف نون وهو حذف ما التزم

وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون) حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا) متصل (بساكن نحو ولم أك بغيا) وإن تك حسنة يضاعفها أصلهما أكون وتكون بالرفع حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا (بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما) لأن الأول مرفوع والثاني منصوب (و) بخلاف نحو و(تكونوا من بعده قوما صالحين لأن جزمه بحذف النون) بالعطف على محل المجزوم في جواب الأمر وإنما لم تحذف نون تكون فيهن لأنها محركة في الأولين بحركة الإعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فإنها شبيهة بأحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع أنها تكون إعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف (نحو إن يكنه فلن تسلط عليه) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالضمير) المنصوب والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فلا يحذف معها بعض الأصول (و) بخلاف نحو لم يكن الله ليغفر لهم) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لأجله فهي متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر (وخالف في هذا) الأخير (يونس) بن حبيب (فأجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين (تمسكا بنحو قوله) وهو الخنجر بن صخر الأسدي:

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة • فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

حذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه الضيغم وهو الأسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال (و) هذا البيت (حمله الجماعة) المعتدون في المنع بمطلق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشي:

فلست بآتيه ولا أستطيعه • (ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل)

حذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على أن لكن المشددة مركبة وأصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المغني وقيل هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام وقال له هل لك من أخ يعني نفسه يواسيك بطعامه بغير منّ ولا بخل فقال له الذئب دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبل من مؤاكلة بني آدم ولست بآتيه ولا أستطيعه ولكن إن كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني منه

(فصل في ما ولا ولات وإن المعملات عمل ليس تشبيها بها في النفي)

أما ما فأعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ـ ما هن أمهاتهم) ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزأين وقال الكوفيون عملت في الأول فقط وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه نظر فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر ونصب بإسقاط الخافض وأهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما أهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب إلا المسك بالرفع قاله في المغني (و) لا يعملها الحجازيون مطلقا بل (لإعمالهم إياها) عندهم (أربعة شروط أحدها أن لا يقترن اسمها بأن الزائدة) فإن اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله

بني غدانة ما إن أنتم ذهب) • ولا صريف ولكن أنتم خزف

(قوله لام مضارعها) لم يقل لام يكون يجوز حذفها لأنه في مقام عد خواص كان لا يكون ولا يفيده ما ذكر إلا بتأويل كما قال اللقاني (قوله لانتفاء الجزم) قال اللقاني لا يخفى أن شرط الجزم يخرج به أيضا النسوة لم تكن قائمات إذ هو مبني فليس بمجزوم وإن دخل عليه الجازم (قوله ترد الأشياء إلى أصولها) أي ترد الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة فلا نقض بنحو يدك ودمك لأن أصله غير مستعمل إلا أنه يشكل عليه رد الياء في يد ودم في التصغير حيث قال يديه ودمي إذ لو لم يكن مستعملا لم يرد إليه شيء (فصل في ما ولا ولات وإن) (قوله في النفي) أشار به إلى الجامع في الإلحاق المذكور • فإن قلت هذا قياس في اللغة وهو ممتنع قلت لا نسلم أنه قياس لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق له ولو سلم فلا نسلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات أما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العز بن جماعة (قوله فإن المنقول عنهم الخ) يؤيده أنهم قالوا إن المرفوع بعد كان ليس مرفوعا لكن يلزم عليه أن ما لم تعمل شيئا فينا في أصل الكلام لأنه مفروض في توجيه لغة الحجـــازيين المعملين لما وعلى هذا الجزءان بعدها مبتدأ وخبر ولم تعمل فيهما شيئا (قوله لإعمالهم إياها) قال اللقاني أضاف الإعمال إلى ضمير الحجازيين إشارة إلى أن إعمال غيرهم

برفع ذهب على الإهمال وإنما لم تعمل حينئذ لأنها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بأن (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهبا بالنصب فتخرج على أن أن نافية مؤكدة لما) لا مؤسسة لأن نفي النفي إيجاب و(لا زائدة) كافة لما وهذا التخريج إنما يتمشى على قول الكوفيين أن أن المقرونة بما هي النافية جيء بها بعدما توكيدا وهو مردود فإن العرب قد استعملت أن الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن النافية بما أن المقترنة زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل تاء التأنيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الآجر زاد في القاموس وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط (الثاني أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا) فإن انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس (فلذاك نحو وجب الرفع في) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا إلا واحدة) وفي رسول من قوله تعالى (وما محمد إلا رسول فأما قوله

وما الدهر إلا منجنونا بأهله ۞ وما صاحب الحاجات إلا معذبا

فمن باب) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد ما زيد إلا سيرا أي) ما زيد إلا (يسير سيرا والتقدير) وما الدهر إلا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدأ ويدور خبر ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف وأقيم المضاف إليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الإيجاب والباعث على تقدير دوران أن منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لأنه اسم للدولاب الذي يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة إلا أن تكون آلة لعامل نحو ضربته سوطا (و) كذا القول في ۞ وما صاحب الحاجات إلا معذبا ۞ فإنه في تقدير (إلا يعذب معذبا أي تعذيبا) والباعث على نصبه وقوله بعد الإيجاب والباعث على تأويله بالمصدر ما قدم لأن معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الأخفش وأما مذهب سيبويه فلا لأنه لا يرى أن صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب وهذا البيت يشهد له والأصل عدم التأويل وأنشده ابن مالك وأرى الدهر إلا منجنونا فلا حكم بزيادة إلا واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولأجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينتقض نفي الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد على أنه خبر لمبتدأ محذوف) أي بل هو قاعد ولكن هو قاعد (ولم يجز) في قاعد (نصبه بالعطف) على قائما (لأنه) واقع بعد بل أو لكن والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أي مثبت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

قد يوجد بدون الشروط أو بعض كإعمال الفرزدق إياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال اللقاني أو قال المرفوع بعدها لكان أولى إذ المقترن بها ليس باسم لها (قوله لا زائدة) قال اللقاني الفرق بينهما حينئذ أن الزائدة فاصل أجنبي دون النافي المؤكدة لكن الزائد في كلامهم هو المسوق لمحض التأكيد فلا يظهر حينئذ بينهما فرق إذ العمل للأول في الوجهين اه وقال الشهاب القاسمي قد يقال الزائد في الكلام لتأكيد الكلام لا لتأكيد خصوص ما بخلاف النافية فإنها لتخصيص (١٩٧) ما فبينهما فرق فليراجع هل الأمر كذلك اه وقال الدنوشري قوله لا زائدة رده بعضهم بأنه لا وجه لكونه شاملا لكونها نافية مؤكدة لما لأنها حينئذ يرد بأن الزائد بمنزلة تكرير الجملة بخلاف النافية المؤكدة لما قبلها (قوله نفي خبرها) قال اللقاني إشارة إلى أن الشرط هو بقاء النفي في الخبر دون غيره فإذا وجد صح العمل فيه وإن انتقض في غيره من المتعلقات به فإنه يبطل العمل في ذلك الغير كما في ما زيد قائما بل قاعد وما زيد قائما إلا في الدار اه ثم إن الشرط إنما هو عدم الانتقاض بغير غير أما إذا انتقض بها فيجب النصب نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وجوبا وجوز الأخفش الرفع (قوله فمن باب ما زيد إلا سيرا) أي خلافا لابن الناظم حيث جعله من هذا الباب أعني المنصوب على الخبرية لما (قوله وكونه واقعا بعد الإيجاب) أي لأنه مخصوص بالا وسيأتي في باب المفعول المطلق أن المحصور بإلا أو إنما يحذف عامله وجوبا نحو ما أنت إلا سيرا أو إنما أنت سيرا فاندفع ما يتوهم أن الوقوع في الإيجاب لا يقتضي النصب نحو وما محمد لأن ذاك مفعول مطلق (قوله وأسماء الذوات الخ) لعل هذا لا يوافق ما قدم في باب ما جمع بألف وتاء مزيدتين في الكلام على خلق الله السموات أن السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر والزمخشري مع أنه اسم ذات (قوله ولأجل الخ) قال اللقاني إن قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفي الخبر موجود فليس الرفع فيما بعد بل لانتفاء الشرط كما يقتضيه قوله ولأجل الخ قلت أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر في المعنى وقد انتقض

فيه النفي بل فوجب رفعه لذلك (قوله وإن كان ظرفا) أي بخلافه في باب إن وإن كان عملها بطريق الإلحاق بالفعل لأنها من هذه الحروف لأنها أشبهت الفعل لفظا ومعنى كما يأتي وهذه إنما أشبهت الفعل معنى فقط (قوله فسيء خبر مقدم) قال الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر وأعتب مع فاعله صلة من أو صفتها (قوله كما قال سيبويه) الذي قاله سيبويه إنما هو أن العربي لاينطق بالخطأ . ويجوز أن ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الألفية في باب

ورفع معطوف بلكن أو ببل • من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي إلى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعداً بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا انتهى الموضح منه في باب العطف من هذا الكتاب. الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافا للفراء وإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الأصح خلافا لابن عصفور فإن تقدم بطل العمل (كقولهم ما مسيء من أعتب) فسيء خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئا من أعتب على الإعمال وقال إنه لغة والمعتب الذي عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك (وقوله

وما خذل قومي فأخضع للعدى) • ولكن إذا أدعوهم فهم هم

خذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم قومي مبتدأ مؤخر (فأما قوله) وهو الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم • إذ هم قريش (وإذ ما مثلهم بشر)

بنصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وإن الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه (وقيل) بشر خبر و(مثلهم مبتدأ ولكن بني) على الفتح (لإبهامه مع إضافته للمبني) وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه وإعرابه (ونظيره) في البناء على الفتح (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم في) قراءة (من فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الأول والفاعلية في الثاني وأتى بنظيرين لئلا يتوهم أن ذلك خاص بلفظه مثل (وقيل مثلهم حال) لأن إضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الأصل نعت لبشر ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع أو نادر (أي وإذ ما في الوجود بشر مثلهم) أي مماثلا لهم قاله المبرد ورد بأن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره وإذ ما هم في زمان مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير وإذ ما مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لأنه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء إنما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره وقال أبو محمد بن السيد والأول أصح لأنه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم :

إعمال ليس أعملت ما دون إن • مع بقا النفي وترتيب زكن

أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فإن تقدم بطل عملها (كقوله) وهو مزاحم ابن الحرث العقيلي

وقالوا تعرفها المنازل من منى • (وما كل من وافى منى أنا عارف)

والأصل ما أنا عارف كل من وافى منى فكل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء أي تطلبته حتى عرفته والمنازل مفعول فيه وذلك أن مزاحما المذكور اجتمع بمحبوبته في الحج ثم

مالا ينصرف (قوله ولكن بني لإبهامه) خالف في ذلك ابن مالك وقال إن مثلا خالفت المبهمات في أنها تثنى وتجمع كقوله تعالى إلا أمم أمثالكم وقول الشاعر:
• والشر بالشر عند الله مثلان
كما في الباب الرابع من المغني (قوله وقيل مثلهم حال) قال الأشموني في شرح هذا الكتاب فعلى هذا ما غير عاملة للفصل بينها وبين اسمها بالحال اه قال الشهاب القاسمي وكان وجه ذلك أنها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل سيما وهو فصل بأجنبي اه وقال اللقاني إن ما حينئذ عاملة ويوافقه قول الرضي وقيل إن خبرها محذوف فأسند الخبر إليها فدل على أنها عاملة إذ المهملة لا خبر لها اه ثم قال الأشموني وأيضا فالخبر يجب تقديره مقدما على الحال ليصح عملها فيها لأنه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه قال الشهاب أي لأن مثلهم مقدم في كلام الشاعر والظاهر قوله لأنه عامل ضمن معنى الفعل لا حروفه على يأتي وإن جعلنا العامل متعلق الجار والمجرور ثم راجع أصل المسألة (قوله لئلا يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على أن صاحب الحال الضمير في الظرف ويفهم منه حينئذ مع قوله وهو في الأصل نعت الخ إن نعت النكرة إذا انتصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالا من تلك النكرة (قوله إذا كان معنويا) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره جواز تقديمه على الخبر

نفسه وإن لم يكن ظرفا ويبقى الكلام في معمول اسمها هل يغتفر تقدمه على الاسم مطلقا أو إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله وأما قول النابغة الخ) قال الزرقاني الأحسن أن يقول وأما قول النابغة على ما هو الظاهر منه إذ هو محتمل لأن يكون على حذف مضاف أي لا مثل باغيا فدخول لا لنكرة لأن مثلا لا تتعرف بالإضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأتي به منفصلا مرفوعا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل بلزوم ذلك) قال الزرقاني أي بلزوم حذفه * فإن قلت كيف يصح جعل القول بلزوم الحذف غاية لغلبة الحذف. قلت يمكن أن يقال أنه غاية لما تستلزمه الغلبة من معنى الخفاء في القائل فكأنه قيل قد خفي حتى لم يطلع عليه بعض الناس فقال بلزوم الحذف كما أجاب الدماميني بمثله عن نظير ذلك فراجعه في بحث إن المكسورة الهمزة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بأن العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صد الخ) قال في المغني (١٩٩) وإنما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لأنها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر اه وقال في شرح الشواهد وقيل لا شاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب إما أعمالها أو تكرارها فلما لم تكرر علم أنها عاملة وأجيب بأن هذا شعر والشعر يجوز أن ترد فيه غير عاملة ولا مكررة فرد بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة اه وبهذا يندفع ما للقاني ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فأنا غالب له والبراح مشترك الزمان والمكان وتقول ما برحت من مكاني برحا وبروحا وما برحت أفعل كذا براحا وقبله

يا بؤس للحرب التي * وضعت أراهط فاستراحوا

وبه يعلم أن براح مرفوع بالضمة ووقف عليه بالإشباع لا بالسكون وبذلك يسقط قول الدنوشري يجوز أن تكون لا في البيت عاملة على أن فكأنه قرأه بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقي) أي من جواز الإعرابين لكن الدماميني اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقي بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلق واقيا محذوفا أي واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقه والأصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك في الأول لأن باقيا بمعنى دائما لا يحتاج لصلة فتأمل (قوله لأن أن لا تزاد بعد لا أصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت في كتاب الأذهبة للهروي أنها تزاد بعد لا وأنشد عليه

يا طائر البين لا أن زلت ذا وجل * من المقانص والقناص محجوبا

قال أراد لا زلت اه وقد يقال مراد المصنف أنها لا تزاد بعد لا التي الكلام فيها وهي العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا في البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام

فقدها فسأل عنها فقالوا له لم تعرفها لمنازل الحج من منى فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها إلا إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز) العمل للتوسع فيهما (كقوله

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا (فما كل حين من توالي مواليا)

والأصل فما من توالي مواليا كل حين فما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وسبق حرف جر أو ظرف كما * بي أنت معنيا أجاز العلما

الأصل ما أنت معنيا بي وفهم منه أن المعمول إذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع (وأما لا فإعمالها إعمال ليس قليل) جدا عند الحجازيين وإليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه (و) على الإعمال (يشترط له الشروط السابقة) في عمل ما (ماعدا الشرط الأول) وهو أن لا يقترن اسم بأن الزائدة (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو لا أحد أفضل منك وإلى هذا أشار الناظم بقوله

* في النكرات أعملت كليس لا * وأما قول النابغة

... لا أنا باغيا * سواها ولا في حبها متراخيا

وقول المتنبي * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فمن النوادر * فإن قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا. قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما (والغالب) في لا (أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله) وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد

(من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح)

فبراح اسم لا وخبرها محذوف أي لا براح لي (والصحيح جواز ذكره) أي الخبر (كقوله

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا)

فتعز فعل أمر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الأرض ظرف مستقر صفة لشيء أو لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا الأول أولى وكذا القول فيما بقي والوزر الملجأ والواقي الحافظ (وإنما يشترط الشرط الأول) وهو أن لا يقترن اسمها بأن لأن أن لا تزاد بعد لا أصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها (وأما لات فأصلها لا) النافية (ثم زيدت) عليها (التاء) لتأنيث اللفظ أو للمبالغة

فيه ومعنى قول المصنف أصلا أي لا في نثر ولا في نظم فتأمل (قوله أولها) فيه نظر لأنه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعا لأن تاء التأنيث ساكنة وضعا وحركت هنا لالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعا (قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وأيضا يقولون لات أوان ولات هنا ولا يقولون تاوان ولا تهنا (قوله قلبت الياء ألفا) أي لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هذا إبدال شاذ كما في ست فإن أصله سدس قاله الدماميني (قوله وعملها إجماع من العرب) قال الدنوشري فيه نظر فإن العرب (٢٠٠) لا تعرف العمل وإنما الحاكم به النحاة ويمكن أن يقال إن عملها صورة أي كون الاسم الواقع بعدها منصوبا وحينئذ فلا ينافي قول الشارح وفيه خلاف عند النحاة لقاني اه وأراد أن اللقاني أشار لذلك لا أن ذلك نص كلامه كما يعرف بمراجعته (قوله فزعم الفراء أن لات الخ) قال الرضي وليس بشيء إذ لو كان حرف جر لجر غير أوان واختصاص الجار لبعض المجرورات نادر وأيضا لو كان جارا لكان لابد له من فعل (قوله وهو شمردل) قال الدنوشري الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي أنه عبدالله التيمي ابن أبي أيوب وقال لهفا مبتدأ وهو مضاف إلى ضمير النفس ففر من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلبت ألفا ولو روى لهفي عليك لجاز ويكون جاريا على أصله وعليك في موضع الخبر واللام في للهفة متعلق بما دل عليه لهفي فيقول لي عليك حسرة شديدة من أجل رجل نابه ريب الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجير ظرف لبغى ويبغى في موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كأنه قال حين ليس مجير في القرآن أو بنفسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين إلى ليس فبناه لأن المضاف إليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهته فالفتحة في حين فتحة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة إعراب كأنه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالإضافة فيه اه وهو صريح في أن الرواية ليس مجير وهو هكذا في ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روى بالوجهين تارة بليس وتارة بلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشري لا يحتاج لذلك لوجود النفي اه وقال بعضهم إنما قدم الخبر على المبتدأ ليتعين ويظهر كونه خبرا إلا للتسويغ (قوله إذ المبتدأ هنا ذكرى) قال اللقاني فيه نظر إذ الظاهر أن هنا مضاف إلى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي

في معناه أولها وخصت بنفي الأحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت وربت لأن لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على أن قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك أنها لا النافية والتاء الزائدة في أول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضي يليت بمعنى ينقص استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبي الربيع قولان حكاهما في المغني (وعملها إجماع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيأ وإن ما وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا أحد قولي الأخفش وعنه أيضا أنها تعمل عمل أن فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم شرطان كون معموليهما اسمي زمان وحذف أحدهما (والغالب) في المحذوف (كونه المرفوع نحو ولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم) وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص (برفع الحين) على أنه اسمها وخبرها محذوف أي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز ألبتة لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا في أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لاسم الزمان خاصة كما أن منذ ومذ كذلك فتحصل في حين ثلاث قراءات للرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة أقوال إما على الابتداء أو على الاسمية للات إن كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها إن كانت عاملة عمل إن وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا إما على الاسمية للات إن كانت عاملة عمل إن أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل ليس أو على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل إلا في أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم * وما للات في سوى حين عمل * (فأما قوله) وهو شمردل الليثي

لهفي عليك للهفة من خائف ... يبغي جوارك (حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقديرا (أو على الفاعلية) بفعل محذوف (التقدير حين لات له مجير) على الابتدائية (أو يحصل مجير) على الفاعلية (ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان) ومجير بالجيم اسم فاعل من أجار (ومثله) في إهمال لات (قوله) وهو الأعشى ميمون

(لات هنا ذكرى جبيرة) أو من ... جاء منها بطائف الأهوال

(إذ المبتدأ هو هنا ذكرى) بفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (بزمان) وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد

النون وهى ههنا محتملة للمكان والزمان أى ليس فى هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبرا هى بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل قيل هى امرأة قائل هذا البيت وأو من عطف على مقدر أى الجبيرة تذكر أو من جاء منها بطائف الأهوال والطائف الذى يطرق بالليل وأراد به هنا الخيال الذى رآه فى النوم فكأنه رآها وهى غضبى ففزع من ذلك والأهوال جمع هول وهو الخوف (وأما إن) النافية (فإعمالها نادر) عند ابن مالك وقال غيره أنه أكثر من عمل لا (وهو لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهى ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والإهمال النسبة إليها عالى وعلوى على غير قياس كذا فى الصحاح واختلف فى جواز إعمالها فذهب الكسائى وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح إلى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الإجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية) وإن ذلك نافعك ولا ضارك وإن قائما أى إن أنا ما قائما (وكقراءة سعيد) بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بسكون نون إن ونصب عبادا وخرجها بعضهم على أنها إن المخففة من الثقيلة وأنها تنصب الجزأين مثل إن حراسنا أسدا وجعله أحسن لتتوافق القراءتان إذ الباقى تخريج على شاذ (وقول الشاعر : إن هو مستوليا على أحد ... إلا على أضعف المجانين)

أنشده الكسائى شاهدا على عمل إن عمل ليس

(فصل) (وتزاد الباء بكثرة فى خبر ليس) غير الاستثنائية (و) فى خبر (ما نحو أليس الله بكاف عبده وما الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين لتأكيد النفى قالوا ليس زيد بقائم رد لأن زيد القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فإن الباء لا تدخل هنا لأن مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب إلا فكما لا تقول ما زيد إلا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء فى خبر ليس تزاد فى اسمها إذا تأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بأن تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله: أليس عجيبا بأن الفتى ... يصاب ببعض الذى فى يديه وهذا من الغريب كما قال فى المغنى (و) تزاد الباء (بقلة فى خبر لا و) فى الجزء الثانى من معمولى كل ناسخ منفى كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم

(وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة ... بمغن فتيلا عن سواد بن قارب)

فأدخل الباء فى مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذى يكون فى شق النواة وهو مفعول مطلق أى بمغن إغناء ما كأحد الوجهين فى ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا عنى شيئا فأقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء فى خبر لا التبرئة إذا لم تجعل الباء بمعنى فى

ليس هذا الحين حين ذكرى جبيرة فهو مناف الأصل ظرف مكان استعير للزمان اه قال الدنوشرى وكون هنا ظرف زمان يلزم عليه إضافة اسم الإشارة إلى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أى وقد روى جبيرة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الموحدة (فصل) (قوله وتزاد الباء) أخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وإن عكس ما فعل الناظم لأن ما فعله غير مناسب للفصل به بين الكلام على أعمال الأخوات وإنما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بما هذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقها بشىء لتعدى معناه إلى الشىء لا أنها لا تدخل على معنى إذ لا أنها على رفع توهم الإثبات أو تأكيد النفى والظاهر أطلقوا عليها الزيادة دون اللام فى باب إن قال الدنوشرى قال الرضى ولا يمتنع دخول الباء فى خبر ليس غير نقض النفى بإلا وذلك لأن الباء لتأكيد النفى فلا تدخل بعد انتقاضه انتهى ومنه يعلم أن الباء لا تزاد بعد ما التميمية ولا الحجازية الفاقدة شرطا غير ما ذكر وذلك مستفاد من قول المصنف وخبر ما كما هو قضية عطف ما على ليس وأشار إليه الشارح بتقديره وفى خبر وقال اللقانى قال الرضى ونحو قوله: لو أنك يا حسين خلقت حرا ... وما بالحر أنت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى أبو على والزمخشرى امتناع دخولها على خبر التميمية وأجازه الأخفش وهو الوجه لأنها تدخل بعد ما المكفوفة بإن باتفاق نحو ما إن زيد بقائم (قوله لرفع توهم الإثبات) أى فيتوهم السامع أن ليس زيد قائما

كان زيد قائما لعدم سماعه ليس (قوله فإن الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظر والقياس الذى استند إليه لا يخفى ما فيه فإنها لم تدخل معه إلا لبطلان النفى بها بالنسبة للخبر والنفى به دليس بحاله فليراجع (قوله وفى الجزء الثانى الخ) فيه إصلاح للمتن لأن ظاهر صنيعه أن المعنى وفى خبر كل ناسخ وهو مشكل لأنه لا يظهر فى قوله لم يجدنى بقعدد لأنها لم ترد فى خبر الناسخ بل فى مفعوله الثانى وقال اللقانى أى وخبر كل ناسخ وإطلاق الخبر على مدخولها فيه تغليب أو يجوز باعتبار الأصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة التصنيف أن يقول وكما زيدت فى خبر لا العاملة عمل ليس زيدت فى خبر لا التبرئة فى قول بعض العرب الخ (قوله لا خير بخير بعده النار)

قال الدنوشري، إن قلت القياس في خبر لا النافية للجنس أن يكون منفيا عن اسمها كما في قولك لا رجل قائم فإن معناه نفي القيام عن كل فرد فرد من أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى في قولهم لا خير بخير بعده النار بل المتبادر إلى الفهم أن الخير المطلق الذي هو الاسم منفي عن الخير المقيد الذي هو الخبر. قلت بل يظهر فيه أيضا لأن الخير الذي بعده النار مسلوب عن كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح أن يقال فيه أن هذا ليس بخير بعده النار لكون الخير مشروطا في الاعتداد به أو فيه أن لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل بقتل بعده الحياة يعني أن القتل الذي بعده الحياة

لا يسمى قتلا فالمقصود نفي القتل الذي بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل لكون مسمى القتل هو إزهاق الروح وتفويتها بحيث لا يعقبه عادة في الدنيا الحياة وهذا معنى مكشوف وما يقال من أن القصد من التركيب إنما هو نفي الخيرية المطلقة عن الخير الذي بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخبر وذكر بخير توطئة كما قيل بذلك في قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيمي أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله في بعض مجاميعه وفيه زيادة على ما هنا فإنه قال بعد قوله ممنوع ما نصه نعم يصح أن يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب إن جعل بعده النار ظرفا لغوا متعلقا بخير الأول. فإن قلت هلا جعلته صفة قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو ممتنع لكن نص السعد في حواشي الكشاف على أن الفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن يومئذ الحق وقال بعد قوله من باب القلب لكن يبقى النظر في أنه هل من شرط القلب صحة حلول الثاني بهيئته محل الأول أولا فإن كان من شرط القلب ذلك أشكل ادعاء القلب في هذا التركيب لأنه لا يصح أن يقال لا خير بعده النار خير انتهى. وأقول في هذا الأخير نظر وما المانع من صحة قولنا لا بخير إلخ خصوصا على ما قاله بعضهم أن الباء في بخير بمعنى في (قوله كخبر إن) قال الدنوشري في إدخال الكاف إشعار بعدم الحصر قال الرضي وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب قال وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج

قال ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الأزدي :

(وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل)

فزاد الباء في أعجلهم وهو خبر أكن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الأكل وأعجل بمعنى عجل لا للتفضيل (وقوله) وهو دريد بن الصمة :

دعاني أخي والخيل بيني وبينه ... (فلما دعاني لم يجدني بقعدد)

فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الأول وفتحها الضعيف (و) تزاد الباء (بندور في غير ذلك كخبر إن) المكسورة (ولكن وليت في قوله) وهو امرؤ القيس الكندي :

قد تنأ عنها حقبة لا تلاقها ... (فإنك مما أحدثت بالمجرب)

فزاد الباء في المجرب وهو خبر إن وتنأ من النأي وهو البعد والهاء في عنها عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولا :

خليلي مرا بي على أم جندب ... لتقضي حاجات الفؤاد المعذب

وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب ولا تلاقها مجزوم لأنه بدل من تنأ قاله الموضح في شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهو الاختبار (و) في (قوله :

ولكن أجرا لو فعلت بهين) ... وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والأصل ولكن أجرا هينا لو فعلته أصبت (و) في قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم بإتيان الأتن بالمثناة إناث الحمير كما أن بني فزارة يرمون بإتيان الإبل :

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ... (ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم)

فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف ارتفع وأقردت بالقاف والراء سكنت وذلت وفي اليواقيت للزاهد المقلولي المتجافي المستوفز وفي أمالي ابن حركان إذا جعد اقلولى قال الفراء هو أن يرفع مقعدته ويتجافى قليلا وأنشد :

لما رأتني خلقا مقلوليا . أي متجافيا عن النساء والمقلولي أيضا الراكب على الشيء العالي عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلبي إذا ارتفع على الأتان وسكنت له ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تأتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وأمرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال :

وبعد ما وليس جر البا الخبر ... وبعد لا ونفي كان قد يجر

(و) تزاد (خلفا في خبر أن) المفتوحة (في أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر)

(قوله لما كان في معنى أو ليس الخ) قال القاني رجعه إلى ذلك ليؤول إلى خبر ليس ولو قيل إنه يرجع إلى خبر المنفي الناسخ لم يكن بعيدا قال الدنوشري إذ المعنى إذا لم يعمل أن الله بقادر لأن رأى هنا علمية وقد يقال إن الباء لم تدخل على خبر الناسخ بل دخلت على خبر أن وفيه ما فيه (هذا باب أفعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال القاني فيه بحث يمكن أن يراد بأفعال المقاربة في الترجمة حقيقتها أي البعض الذي هي فيه حقيقة وذكر غيره في الباب استطرادا لا ينافي أن الباب له ثم اعلم أن تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تغليبا كالعمرين والقمرين إذا تقرر ذلك ظهر لك أن تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء قال الدنوشري ويشكل على ما قاله إطلاق الكلمة على الكلام فإن الأجزاء غير متميزة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة (٢٠٣) وهو أن الكلمات كلها اشتركت في إطلاق الكلمة عليها ولم يغلب اسم على اسم كالقانتين انتهى بقي أن دعوى القاني أن ذكر الشيء استطرادا لا ينافي أن الباب له على نظر تام إذ الاستطراد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة فكيف يكون استطرادا أو المحل له ودعواه أن التعبير بأفعال المقاربة من التغليب لا يخلو عن حزازة لأن التغليب لا بد له من علاقة وتحقيقها هنا خفاء إذ لا يظهر هنا شرف ولا خفة ذلك ظاهر ولا كثرة لأن أفعال الشروع أكثر فتدبر ومن هنا يظهر أيضا التوقف في كون المجاز مرسلا علاقته الكلية والجزئية لأن الشرط في تلك العلاقة أن يكون لذلك الجزء من بين الأجزاء مزيد اختصاص بما قصد بالكل ويمكن أن يجاب بما ذكرناه في حاشية الألفية أن المقاربة حالة وسطى بين الترجي والشروع فيصح المجاز المذكور والتغليب (قوله ما وضع للدلالة الخ) قال القاني فيه تجوز والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لأن الدلالة عارض للموضوع لا موضوع له (قوله وهي كاد) قال الدنوشري فيه إشارة إلى رد القول بأنها إذا نفيت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدنوشري أي الطمع في المحبوب والإشفاق أي الخوف في المكروه منه فإطلاق الرجاء عليهما من مجاز التغليب قال الرضي وقوله عسى ربه إن طلقكن للتخويف لا للمخوف (قوله ترجع إلى القبيلة) قال الدنوشري ذكر العيني خلافه وقال إنها ترجع للخطة فليتأمل (قوله هذا قول سيبويه وأبي علي) أي وقالا إن ذلك من مراجعة الأصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع أن بدليل قوله والتقدير أن يكون أبؤسا وبدليل قول المصنف في شرح القواعد ورد هذا القول ومنع سيبويه إضمار أن يكون في قوله كل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك إلا الفرقدان لأن فيه إضمار الموصول الحرفي وتقدير الاصفة انتهى وسيأتي ذلك في بحث حذف الخبر بجدول لا

(لما كان) أولم يروا أن الله (في معنى أو ليس الله) بقادر بدليل أنه جاء مصرحا به في موضع آخر كقوله تعالى أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر فالنفي متناول لها مع ما في حيزها فالتبس حينئذ من النوادر وهي نظير ما أجازه الزجاج من قولك ما ظننت أن أحدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني أحد بقائم

(هذا باب أفعال المقاربة)

(وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم ربيئة القوم عينا (وحقيقة الأمر) في ذلك (أن أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ما وضع للدلالة) بتثليث الدال (على قرب الخبر) المسمى باسمها (وهي ثلاثة كاد وكرب) بفتح الراء وكسرها (وأوشك) الثاني ما وضع للدلالة على رجائه) أي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الأفعال وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في لغته (واخلولق) بخاء معجمة وقاف (و) النوع الثالث (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) أي على شروع المسمى باسمها في خبرها (وهو كثير) وأنهاه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلا (منه أنشأ) وأنشى (وطفق) بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة (وجعل) وهب (وعلق) وهلهل (وأخذ) وقام (و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان) من رفع الاسم ونصب الخبر (إلا أن خبرهن يجب كونه جملة) لتوجه الحكم إلى مضمونها (وشذ مجيئه مفردا) عن الجملة (بعد كاد وعسى) وأوشك (كقوله) وهو تأبط شرا واسمه ثابت بن جابر

(فأبت إلى فهم وما كدت آيبا * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر)

فأتى بخبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب إذا رجع ويروى وما كنت آيبا وأبت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالإضافة والهاء المضاف إليها ترجع إلى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر (وقولهم) في المثل (عسى الغوير أبؤسا) فأبؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لأنه ليس جملة هذا قول سيبويه وأبي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير

(قوله والأحسن من ذلك كله) أي لما يرد عليه مما علمته ومن جملة غير الأحسن حذف يكون وحدها الذي صرح به في المغني خلاف ما يقتضيه خلاف الشارح لأنه آخر كلام المغني عن كلام شرح الشواهد ولم يذكر ما في المغني من جملة الأقوال الغير الحسنة فتنبه له (قوله وقال في المغني الخ) إنما قال ذلك بعد أن نقل عن القوم أنهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسما مفردا وبذلك يظهر تعليله بقوله لأن في ذلك الخ) أي من كون خبرها جملة وليس

كلام المغني بالنسبة لحذف يكون دون يصير ودون أن الأصل ييأس أبؤسا أو يأتي بأبؤس لأنه لم يتعرض لشيء من تلك الأقوال وكيف يصح أن يكون ما قاله صوابا دونها لما علل به وكلها تشاركه في التعليل لأن في جميع ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي من كون الخبر جملة وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك فليه غلط على غلط هذا واعترض في الشواهد ما صرح به في المغني بأن فيه مجيء الخبر بعد عسى بغير أن وإضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله وأصل هذا المثل الخ) قال ابن قدامة في قنعة الأريب في تفسير الغريب أصل المثل أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر ثم حكى ما قاله الشارح من كونه من كلام الزباء هذا محصل ما أطال به الدنوشري وكتب الكلام في غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله في الصحاح عن الأصمعي مقتصرا عليه قال المصنف في شرح الشواهد بعد نقله ما قلته وتكون الزباء تكلمت به تمثلا وهذا أحسن لأن الزباء فيما زعموا كانت رومية فكيف يحتج بكلامها وقد يقال وجه الحجة أن العرب تمثلت به بعدها (قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنوشري قد يتوقف فيه من جهة أن الضمير يتوقف في رجوعه للضمير انتهى ولا وجه للتوقف إذ لا مانع منه (قوله هو الذي قد تلبس) قال الدنوشري غير واضح في أفعال الترجي وأفعال المقاربة وواضح في أفعال الشروع فليتأمل (قوله يثقلني) قال الزرقاني هو خبر جعل وجواب الشرط أيضا

أن يكون أبؤسا وقال الأصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتي بأبؤس لحذف الناصب والجار توسعا وللخص أن أبؤسا خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والأحسن من ذلك كله أن يقدر ييأس أبؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا أي يمسح مسحا انتهى وقال في المغني الصواب أنه مما حذف فيه كان أي يكون أبؤسا لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي انتهى وسبقه إلى ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آيبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو إليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير أبؤسا يريد لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه

من خمر بيسان تخيرتها * ترياقة توشك فتر العظام

أنشده أبو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال إنه على حذف كان أي توشك أن تكون فتر العظام (وأما فطفق مسحا الخبر) فعل (محذوف) لدلالة المصدر عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر (أي فطفق يمسح مسحا) وفيه رد على الناظم في قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * كما سيأتي في بابه وفي قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول النظم :

ككان كاد وعسى لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر

(وشرط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الأفعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذ مجيء) الجملة (الاسمية) خبرا (بعد جعل في قوله) في الحماسة

وقد جعلت قلوص بني سهيل * من الأكوار مرتعها قريب

فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الأكوار متعلق بقريب وهي إما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الإبل والمرتع مكان الرتوع والمعنى أن هذه القلوص حصل لها إعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الأكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل التنبيه على حد إجازة الأخفش ظننت زيد قائم وقيل الأصل جعلته أي جعلت القلوص الأمر والشأن كما قال ابن بابشاذ مأخوذا انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بأن أفعال التصيير لا تلغى (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور أحدها أن يكون رافعا لضمير الاسم) الذي لهذه الأفعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك (فأما قوله) وهو أبو حية النميري

(وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني * ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل

وقوله) وهو ذو الرمة

(وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمني أحجاره وملاعبه

كما يعلم مما يأتي من قوله إذا لم يشتغل الخ (قوله بدلان من اسمي جعل) قال القاني إنما يتم هذا الجواب إن كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد المقدرين مع البدل وأما إن كانت خبرا عن جعل الأول كما لا يخفى أنه الظاهر فتأمله انتهى وإن أراد أن هذا ظاهر الشعر فسلم ولكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وإن أراد ظاهر كلام المصنف فممنوع فإن ظاهر كلام المصنف حيث حكم بالبدلية ومن المعلوم أن البدل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكاد الأولين ولا يصح جواب المصنف إلا بإرادة ذلك الظاهر كما لا يخفى لم يلبغي التنبيه على شيء وهو أن الجملة البدلية أغنت عن خبر جعل أو كاد الأولين كما سد البدل مسد الجزأين في نحو عسى زيد أن يقوم على القول بأن أن يقوم في محل رفع على البدل كما قاله في بحيث أن ورده في بحث عسى بأنه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل (قوله ضمير مستتر فيهما) أي عائد على البدل لأنه وإن تأخر لفظا فهو مقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لأن الخبر إنما هو عن جعل وكاد المقدرين مع البدل واسمها إنما هو ثوبي وأحجاره فالضمير إنما عاد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع للحفيد ولكنه بناه على أمر فاسد كما اعترف هو بذلك وإن أقر الشنواني كلامه وذلك لأنه قرر ما يقتضي أن يثقلني رافع لضمير المتكلم وثوبي بدل اشتمال منه وكذا يكلمني رافع لضمير المتكلم وأحجاره بدل منه ولا يخفى فساده ومخالفته لقول المصنف إن البدل من اسمي جعل وكاد (قوله وأغنى ذلك عن ضمير يعود إلى المبدل منه) كما عرفت وكان الظاهر أن يقول وأغنى البدل عن الخبر فتأمل (قوله وفي البيت الأول تأويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي) لم أقف على كلام المصنف لكن رأيت في ذلك البيت غير ما ذكره المصنف هنا ثلاث تأويلات الأول ما ذكره العيني إن التحقيق أنه أقام السبب وهو الإثقال مقام السبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أي النشوان وهو بفتح الثاء وكسر الميم والمعنى وقد جعلت أنهض نهض الثمل لإثقال ثوبي إياي فقدم ذكر السبب الثاني مما جاء فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرة بإذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرجه على ذلك لأنه شاذ وقد وجد عنه مندوحة الثالث ما ذكره شيخ الإسلام الأنصاري في الشذور أنه على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يثقلني ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه يعني ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا بمجرده لا يصلح جوابا في البيت لأنه لم يرفع الخبر حينئذ ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد أن يقال أن يثقلني رافع لضمير الثوب والثوب المذكور بعده بدل منه أو يقال إنه أقام الضمير مقام الضمير في الربط فليحرر (قوله وماذا عسى) قال الدنوشري ينظر ما إعراب ماذا (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشري فيه نظر من وجهين الأول أنه مخالف لما صححه في المغني من أن عامل إذا شرطها لا جوابها والثاني أنه يلزم على ما قاله أن جواب إذا له محل من الإعراب وفيه وقفة فليتأمل انتهى وكتب بعضهم تذييلا عليه ما نصه وقد يقال أن خبر جعل هنا مجموع جملة الشرط والجزاء مقرون بإذا وليس جملة الجواب بعده هي الخبر لما مر ثم رأيت الشيخ السنهوري في شرح الآجرومية صرح بما ذكرنا انتهى وقال القاني فإن قلت إذا ظرف لما يستقبل لا يصح أن يكون عامله جعل ولا أرسل لأن كلا منهما ماض لفظا ومعنى ولو أول أرسل بمضارع كان حالا لا مستقبلا إذ أفعال الشروع تستلزم كون أخبارها حاصلة حال الشروع قلت الشرع إنما يلزم منه حالية

ثوبي) في البيت الأول (وأحجاره) في البيت الثاني (بدلا من اسمي جعل) في الأول (وكاد) في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلني ويكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لأنه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الإخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل أنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسمي جعل وكاد وتقدم أن ذلك شرط وفي البيت تأويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تأويلات أخر ذكرها الخضراوي تركت الجميع خوف الإطالة (ويجوز في) خبر (عسى خاصة أن يرفع السببي) وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها (كقوله) وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل:

(وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ... إذا نحن جاوزنا حفير زياد)

يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ (ورفعه) على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فإنه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية (و) الأمر (الثاني أن يكون) الفعل مضارعا) ليدل على الحال أو الاستقبال (وشذ في جعل قول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا) فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا إذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه إن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فأول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن مالك

حيث قال في التسهيل أو فعلية مصدرة بإذا قال الموضح في الحواشي الصواب أن يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فإن هذا هو محط الشذوذ وأما نفس إذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا أن قوله : وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ... ثوبي ... شاذ من جهة التصدير بإذا وإنما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى (و) الأمر (الثالث أن يكون) المضارع (مقرونا بأن) المصدرية وجوبا (إن كان الفعل) الدال على الترجي (حرى واخلولق) لأن الفعل المترجي وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يأتي واخلولقت السماء أن تمطر) واستشكل الاقتران بأن لأنه يؤدي إلى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بأنه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف ما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الإتيان واخلولق أمر السماء الإمطار أو حرى زيد صاحب الإتيان واخلولقت السماء صاحبة الإمطار بكسر الهمزة وكذا البواقي (وأن يكون الفعل مجردا منها) أي من أن وجوبا (إن كان الفعل دالا على الشروع نحو طفقا يخصفان) لأنه للأخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال (والغالب في خبر عسى و) خبر (أوشك الاقتران بها) أي بأن لأن عسى من أفعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من أن خاص بالشعر وأما أوشك فإنما يغلب معها الاقتران بأن حيث جعلت للترجي أختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والأبدي وابن أبي الربيع أن أوشك من قسم عسى الذي هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك أنك تقول عسى زيد أن يحج ويوشك زيد أن يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج إلا وقد أشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي وأما إذا جعلت للمقاربة كما ذهب إليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى (نحو عسى ربكم أن يرحمكم و) في أوشك نحو (قوله :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا ... إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا)

فإن يملوا خبر أوشك وهو مقرون بأن وفيه رد على الأصمعي إذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى أن من طبع الناس الحرص حتى أنهم لو سئلوا في إعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل إذا قيل لهم هاتوه (والتجرد من أن) (قليل كقوله) وهو هدبة بن خشرم العذري :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب)

فيكون خبر عسى وهو مجرد من أن والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن يأخذ بالنفس وأمسيت قال في الموضح تبعا لليمني الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي نتيجة القواعد لابن إياز يكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز أن يكون وراءه في الأصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير وأجاز بعض المغاربة أن يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز أن يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لأن ذلك يخل بكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم أن شرط خبر عسى أن يرفع الضمير أو السببي (وقوله) وهو أمية بن أبي الصلت الثقفي

الجزء الذي وقع به الشروع فيجوز اعتبار الاستقبال فيما عدا ذلك الجزء وظرفه (قوله مقرونا بأن) قال القاني لا يخفى أن الحرف المصدري يخرج ما اقترن به من الجملة إلى الإفراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جثة فاشتراط الجملة غير صحيح بل الوجه أن يقال يشترط في خبرها كونه فعلا انتهى وهذا مبني على أن الحرف المصدري هنا يسبك ما بعده بالمصدر وهو ما مشى عليه الشارح حيث أورد الإشكال وقد حقق ابن عصفور أن أن هنا لا تؤول بالمصدر وإنما جيء بها لتدل على أن في الفعل تراخيا كما بيناه وفي حاشية الألفية وقد جزم بمثل ما قاله ابن عصفور وفي الهمع ، قال الشهاب القاسمي فإن قلت كان ينبغي أن يجاء بالسين أو سوف فإنها تدل على التراخي قلت الأصل في الخبر الإفراد وأن والفعل يوفيان بذلك لأنهما في معنى المفرد وفيه نظر لأن هذا لا يناسب قوله لا تؤول بالمصدر انتهى ويأتي أن السين تدخل في خبر عسى (قوله حرى واخلولق) قال القاني ووجهه ما قاله الرضي أن أصلهما حرى زيد بأن يفعل واخلولق بأن يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وأن (قوله وطفقا يخصفان) قال الدنوشري قد تأتي طفق بمعنى لزم فلا يكون من هذا الباب يقال طفق طفقا أي لزم لزوما (قوله والغالب في خبر عسى الخ) قال الدنوشري قال بعض شراح ألفية ابن معطي وقد أدخلت السين في خبر عسى لمشاركتهما في الاستقبال قال الشاعر : عسى طيء من طيء بعد هذه ... ستطفئ غلات الكلى والجوانح وكاد وكرب بالعكس قال القاني يشكل كون أوشك مشاركة

(يوشك من فرّ من منيته ... في بعض غراته يوافقها)

فيوافقها بالفاء فالقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من أن ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى أن من هرب من الموت في الحرب يوشك أن يوافقه الموت في بعض غفلاته (وكاد وكرب بالعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجرد من أن لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه فلم يناسب خبرهما أن يقترن بأن غالبا ويقل اقترانه بأن نظرا إلى أصلهما (فن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طيئ:

(كرب القلب من جواه يذوب ... حين قال الوشاة هند غضوب)

فيذوب خبر كرب مجرد من أن والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به إذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك (ومن القليل قوله) يرثي ميتا

(كادت النفس أن تفيض عليه ... إذ غدا حشو ريطة وبرود)

فأن تفيض خبر كاد وهو مقرون بأن وأوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم وظاء مشالة على لغة قيس قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا إذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود إلى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة إذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى مدثوى بالمثلثة بمعنى أقام (وقوله) وهو أبو زيد الأسلمي

(سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما ... وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

فأن تقطعا خبر كربت وهو مقرون بأن وهو رد على سيبويه حيث زعم أن خبر كرب لا يقترن بأن قاله الموضح في شرح الشواهد وأصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت إحداهما وسقى يتعدى إلى اثنين أولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والأحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمشالة العطش (ولم يذكر سيبويه في خبر كرب إلا التجرد من أن) وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل أن خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق وإليه الإشارة بقول الناظم

وكعسى حرى ولكن جعلا ... خبرها حتما بأن متصلا ... وألزموا اخلولق أن مثل حرى

وما يجب تجرده من أن وهو أفعال الشروع المشار إليها بقول النظم

... وترك أن مع ذي الشروع وجبا ... وما يجوز فيه الأمران والغالب الاقتران وهو عسى وأوشك وهو المشار إليه بقول النظم أولا: وكونه بدون أن بعد عسى ... نزر ... وثانيا بقوله

... وبعد أوشك انتفا أن نزرا ... وما يجوز فيه الأمران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار إليه بقول النظم أولا ... وكاد الأمر فيه عكسا ... وبقوله ثانيا ... ومثل كاد في الأصح كربا ...

(فصل) (وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع وهو كاد) وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف ككفت وبضمها ككلت حكاهما سيبويه فعلى الأول مضارعها يكاد كيخاف (نحو يكاد زيتها يضيء) وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن أفلح في منتهى الألباب قال الموضح في الحواشي فإن احتج على أنها يائية العين

لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الأصل بحرف المرجع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بأن ويدفعه أن القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما إذ هي موضوعة للإسراع المفضي للقرب (قوله يوشك) بكسر الشين وفي لغة رديئة بفتح الشين قال الزركشي في التعليق عن البخاري وعلى هذه اللغة الرديئة يكون على صورة المبني للمفعول وليس مبنيا للمفعول كذا قيل

(فصل)

(قوله وعينها واو) قال الدنوشري بعضهم نقل عن سيبويه أنه حكى أن ناسا من العرب يقولون كيد زيد يفعل وهو يدل على أن العين ياء لا واو فليتأمل.

بقولهم لا أفعله ولا كيدا فلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا وسيلة إلى مجيء الياء للتخفيف انتهى (وأوشك كقوله • يوشك من فر من منيته •) أنشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا (وهو أكثر استعمالا من ماضيها) حتى أن الأصمعي وأبا علي أنكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل أكثر النحويين لها إلا بالمضارع (وطفق حكى) أبو الحسن (والأخفش طفق يطفق) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع (كضرب يضرب وطلق يطلق) بالعكس (كعلم يعلم) وفرح يفرح (وجعل حكى الكسائي أن البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (إذا شرب الماء مجه) وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في أرسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن أفلح في منبع الألباب وعسى أعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره أنه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال • واستعملوا مضارعا لأوشكا • وكاد لا غير (واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله الناظم) في شرح الكافية (وأنشد عليه) قول كثير ـ بالباء الموحدة والتكبير ـ ابن عبد الرحمن

أموت أسى يوم الرجام وإنني ... يقينا (لرهن بالذي أنا كائد)

فكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الألف اسم فاعل من كاد والأسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبر أن (وكرب قاله جماعة وأنشدوا عليه) قول عبد قيس بن خفاف

أبني إن أباك كارب يومه) ... فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل

فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (وأوشك) وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كثير بن عبد الرحمن

(فإنك موشك أن لا تراها) ... وتعدو دون غاضرة العوادي

فموشك اسم فاعل أوشك وتعدو مضارع عدا إذا جاوز وغاضرة بغين فضاد معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعدو (والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم) للفاعل (غير جار على الفعل) لأن فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاري عليه مكابد لا كابد (وبهذا جزم ابن يعقوب) ابن السكيت (في شرح ديوان كثير) مرة فلا دليل للناظم فيه وقد تبعت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيرا فقال في شرح القواعد الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أقمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي أن الحق معه انتهى (و) الصواب (أن كاربا في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء إذا قرب وبهذا جزم الجوهري) في الصحاح وأصله كارب يومه برفع يوم أي قريب يوم وفاته وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم كل دان قريب فهو كارب والتعدية نحو قوله كربت القيد إذا ضيقته على المقيد (واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الأخفش طفوقا) كقعودا (عن قال طفق بالفتح) فإن قياسه الفعول (وطفقا) بفتحتين كفرحا (عن قال طفق بالكسر) فإن قياسه الفعل بفتحتين (وقالوا كاد كودا) كقال قولا (ومكادا) كمقالا (ومكادة) كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء في حواشي سنن أبي داود للمنذري حكاية إيشاك مصدر أوشك قاله الموضح في الحواشي

(فصل) (وتختص عسى واخلولق وأوشك) من بين أفعال هذا الباب (بجواز) إسنادهن

(قوله كضرب) قال الشاني الأحسن بجلس وكضرب للموازنة في الفعل والمصدر انتهى ولهذا زاد الشارح قوله وفرح يفرح لمناسبة طفق المكسور الفاء لفرح في المصدر لا للعلم كما سيأتي أن مصدر ما طفقا كفرحا لكن كان عليه أن يفعل كذلك أو لا فيقول بسقول المصنف كضرب يضرب وجلس يجلس (قوله بالذي أنا كائد) قال الدنوشري قال الفنيمي جملة أنا كائد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كائده وأنت خبير بأن كاد حينئذ ناقص وخبره لا يكون مفردا فلو قدر أنا كائد افعله لكان حسنا فليتأمل (قوله وقد تبعت عن الموضح الخ) إلا أنه لم يظهر ما وقع هنا لأنه كان قد شاع هذا الكتاب بقي أنه على تقدير صحة كائد قال ابن مالك لا دليل في البيت لأنه لم ينصب وإذا لم ينصب فلم يجوز أن يكون اسم فاعل لكاد التامة كما في كرب فالاعتراض باق إلا أن هذا يتوقف على أن كان تكون تامة (قوله واستعمل مصدر لاثنين قال الشاني يرد عليه حرى لأنه استعمل لها مصدر كما نقلناه عن الرضي إلا أن يريد حرى بفتح الراء فلا يرد عليه لأنه مصدر حرى بكسرها (قوله وتختص عسى الخ) قال الشاني يشكل على الاختصاص قول الرضي وغيره ويقال أيضا هو حرى أن يفعل الراء بفتح والتنوين على أنه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع مع نحو هو حرى أن يفعل انتهى وقد يجاب بأن حرى مصدر واقع على الوصف أي حرى

إلى أن يفعل) حال كون أن يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول النظم :

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقد

(نحو وعسى أن تكرهوا شيئا) وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم (وينبنى على هذا) الأصل (فرعان أحدهما أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه) الفعل (فى المعنى وتأخر عنها أن والفعل نحو زيد عسى أن يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير) العائد إلى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون أن والفعل فى موضع نصب على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بنى تميم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وجردن عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

(ويظهر أثر) هذين التقديرين فى) حال (التأنيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على تقدير الإضمار) فى عسى (هند عست أن تفلح) فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وأن تفلح فى موضع نصب على أنه خبر عسى وعسى ومعمولاها فى موضع رفع على أنه خبر المبتدأ (والزيدان عسيا أن يقوما) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ناقص والألف المتصلة بها اسمها وأن يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدأ (والزيدون عسوا أن يقوموا) كذلك (والهندات عسين أن يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) فى عسى هند (عسى) أن تفلح والزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير (فى) الأمثلة (الجميع) وهى تامة وأن والفعل بعدها فى موضع رفع على الفاعلية بها وهى ومرفوعها فى موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الأفصح) وبه جاء التنزيل (قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن و) الفرع (الثانى أنه إذا ولى إحداهن أن والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند إليه فى المعنى نحو عسى أن يقوم زيد جاز) الوجهان السابقان فيما إذا تقدم المسند إليه فى المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا الأخير وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما أنه يجوز (فى ذلك الفعل) المقرون بأن (أن يقدر خاليا من الضمير) العائد إلى الاسم المتأخر (فيكون) الفعل (مسندا إلى ذلك الاسم) المتأخر (و) تكون (عسى مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة (و) الثانى أنه يجوز (أن يقدر) ذلك الفعل (متحملا لضمير ذلك الاسم) المتأخر (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعا بعسى وتكون أن والفعل فى موضع نصب على الخبرية) لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة (ومنع الشلوبين هذا الوجه) الثانى (لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر وأجازه) أبو العباس (المبرد و) أبو سعيد (السيرافى و) أبو على (الفارسى ويظهر أثر الاحتمالين أيضا فى) حال (التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث (فتقول على وجه الإضمار) فى الفعل المقرون بأن (عسى أن يقوما أخواك) فأخواك اسم عسى مؤخر وأن يقوما فى موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها (وعسى أن يقوموا إخوتك) فإخوتك اسم عسى وأن يقوموا خبرها (وعسى أن يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وأن يقمن خبرها (وعسى أن تطلع الشمس بالتأنيث لا غير) فالشمس اسم عسى وأن تطلع خبرها وإنما وجب تأنيث الفعل لأنه إذا أسند إلى ضمير متصل وجب تأنيثه لئلا يلتبس بالإسناد إلى الظاهر كما سيجىء فى باب الفاعل

وخرى فهو متحمل لضمير وأن يفعل خبر فليس من المسئلة وقولهم المصدر لا يتحمل ضميرا معناه إذا استعمل فى الحدث فتأمله (قوله إلى أن يفعل) قال الدنوشرى فيه مسامحة فإنه عبر بالميزان والمراد الموزون بأى صيغة للمضارع كانت (قوله مستغنى به عن الخبر) الاستغناء عن الشىء فرع الاحتياج إليه وهذه الأدوات عند الإسناد إلى أن يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة إلى خبر منصوب فلو قال ولا تحتاج إلى خبر منصوب لكان أظهر وقال الدنوشرى لو حذف قوله مستغنى به عن الخبر كان أحسن والمراد أنها تكون تامة (قوله فتكون تامة) أى والخاص بهذه الأدوات الثلاثة التام فى هذه الحالة وهى حالة ما إذا أسندت إلى أن والفعل فلا ينافى أنه أسلف أن كرب تكون تامة بمعنى قرب بقى أنه سيأتى فى باب ظن أن حسب وزعم يقعان على أن وصلتها فتسد مسد الجزأين فهلا قيل إن هذه الأدوات عند الإسناد إلى أن يفعل ناقصة وأن يفعل سادة مسد الجزأين (قوله وعسى أن تكرهوا) قال الرضى يجوز أن يكون الفعلان متنازعين فى شيئا وقد أعمل الثانى (قوله وينبنى على هذا فرعان الخ) أى على مجيئها ناقصة تارة كما سبق وتامة أخرى كما ذكر فى هذا الفصل والحاصل أن لهذه الأدوات ثلاث حالات تعين النقصان وتعين التمام واحتمال الوجهين (قوله الثانى أنه إذا ولى الخ) قال اللقانى ينتقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا فإنه صادق عليه والتقدير الثانى ممتنع فيه ثم نقل عن الرضى أن وجه ذلك أن ربك إذن أجنبى وهو فاصل بين بعض الصلة وبعض وقد نص

المصنف في الجهة الخامسة من المغني على ذلك ونقله عنه أولى لأن شرح كلام الرجل بكلامه أنسب وهذا دأب العلامة اللقاني ينقل عن الرضي ما هو مذكور في مختصرات ابن مالك والمصنف (قوله فهل عسيتم إن توليتم) إن قلت مدلول عسى إنشاء لأنها للترجي فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التي تقتضي الاستفهام فالجواب إن الكلام محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم أن لا تقاتلوا بمعنى أتوقع جبنكم عن القتال فأدخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير وإثبات أن المتوقع كائن وأنه مصيب في توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول من زعم أنها خبر لا إنشاء مستدلا بدخول الاستفهام عليها وبوقوعها خبرا لأن في قوله إني عسيت صائما وهذا لادليل فيه لأنه على إضمار القول (هذا باب الأحرف الثمانية) (قوله نظرا إلى أن الموضع للقلة)[1] هذا انتقد على سيبويه في التعبير بالحروف وأجيب عنه بأنه من موضع جمع الكسرة فدل بظاهره على أن التفريق بينهما إنما هو في جانب الزيادة بمعنى أن جمع القلة مخصوص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وإن صرح بخلافه كثير من الثقات (قوله فتنصب المبتدأ الخ) قال اللقاني فيه مناقشة إذ الفاء تقتضي تعقيب النصب والرفع للدخول على الجزأين معا أي وقوعهما بعدها والحال أن النصب عقب الدخول على الأول لا الدخول عليهما معا وقد يجاب بأن المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد أو المراد تعقيب الأول الأول والثاني للأول (قوله غير واجب الابتداء) أي بنفسه أو بغيره كما مر في باب كان ولو قال الشارح ويشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها كان أخصر وأعم لأنه أسقط هنا ما لزم عدم التصرف كطوبى للمؤمن (قوله ولو كان الخبر طلبيا الخ) قال بعضهم خرج باشتراط أن لا يكون طلبيا غير الخبرية وهي جملة لا تحتمل الصدق والكذب كالأمر والنهي والدعاء والتمني ونحو ذلك وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا كقوله : إن الذين قتلتم أمس سيدهم • لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما فلا تحسبوا جملة نهي وقعت خبرا لأن .قيل ويجوز أن يكون الخبر محذوفا تقديره مثيبوا لكم ونحوه (قوله وأين زيد) قيل مثل هذا لا يسمى طلبا بل إنشاء وكل طلب إنشاء ولا عكس وهو ممنوع لأن الاستفهام من الطلب كالتمني والترجي وأخواتها وقدم قريبا الإشارة إليه

(و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم الإضمار في الفعل عسى أن يقوم أخواك وعسى أن يقوم إخوتك وعسى أن تقوم نسوتك وعسى أن تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الأمثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر ففي الأمثلة الثلاثة الأول (توحد يقوم) لأنه مسند إلى الظاهر وسيأتي أن الأفصح توحيده (و) في المثال الأخير (تؤنث تطلع أو تذكره) لأنه أسند إلى ظاهر مجازي التأنيث وسيأتي أنه يجوز تذكيره وتأنيثه لا يقال إذا تأخر المسند إليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتأتى فيه ما تقدم لأنا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لأن أحد الفعلين جامد وسيأتي أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره (مسألة يجوز كسر سين عسى) في لغة من قال هو عسى بكذا مثل شج من شجى (خلافا لأبي عبيدة) في منعه الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته إلى ظاهر أو مضمر (خلافا للفارسي) في إجازته الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد بكسر السين كرضي زيد (بل يتقيد بأن يسند إلى) ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما إذا كان مسندا إلى (التاء أو النون أو نا نحو) عسيت بالحركات الثلاث في التاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى (هل عسيتم إن كتب) عليكم القتال (فهل عسيتم إن توليتم قرأهما نافع بالكسر) لمناسبة الياء (وغيره بالفتح وهو المختار) لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولأنه اللغة الشائعة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والفتح والكسر أجز في السين من • نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(هذا باب الأحرف الثمانية)

عبر بالأحرف نظرا إلى أن هذا العدد للقلة و بالثمانية لإدخال أن المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لأن المفتوحة فرع المكسورة عنده (الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ) اتفاقا بشرط أن يكون مذكورا غير واجب الابتداء أو التصدير (ويسمى اسمها وترفع خبره) على الأصح عند البصريين بشرط أن لا يكون طلبيا (ويسمى خبرها) فلو كان محذوفا نحو الحمد لله الحميد على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو واجب الابتداء كأيمن أو واجب التصدير غير ضمير الشأن كأي وكم لم تنصبه هذه الأحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الأحرف إلا أن يكون الاستفهام جوابا حكي من كلامهم أن أين الماء والعشب جوابا لمن قال إن في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل

---

(١) قول المحشي قوله نظرا إلى أن الموضع للقلة الذي في نسخ الشارح التي بأيدينا نظرا إلى أن هذا العدد للقلة .

(قوله ليكون المبتدأ الخ) قال الدماميني اعترض بأن علة المنع تأتي في ما الحجازية ولا يتقدم منصوبها انتهى وجوابه ما عرف من أن المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله ونفي الشك عنها) قال الدنوشري قيل الأنسب بما بعده من قوله هنا أن يقول لنفيها ويفهم من قوله فهما لمجرد توكيد النسبة أنها تفيده مع ما ذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعد بقوله فالتوكيد لنفي الشك انتهى وما حكاه بقيل ذكره اللقاني وعبارته الأوفق أن يقول الشك فيها كما قال الإنكار لها والإنكار عنها كما قال نفي الشك عنها والحاصل أنه إن تعلق الجار بالنفي فيعديه بعن أو بالمصدر فيعديه بفي أو اللام انتهى وقد أشار الشارح إلى أنه ينبغي للمصنف أن يقول الشك فيها حيث قال والتردد فيها فتأمل (قوله وهو لتعقيب الكلام الخ) قال الدنوشري مخالف بحسب الظاهر لقول اللاجامي ومعنى الاستدراك رفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم إلى آخر ما قال وقوله أو نفيه طالما توقف الناس في فهمه وقالوا الصواب أن يقال بدله أو إثبات ما يتوهم نفيه وقد يوجه بأن يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه إثبات ما يتوهم نفيه وهو ظاهر عند التأمل ويمكن أن يقال أيضا التوقف إنما نشأ من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائب فاعل لفعل محذوف مع مضاف ومضاف إليه والتقدير أو إثبات ما يتوهم نفيه وإنما ارتكب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم ويرد على التعريف المذكور نظر من جهة أنه غير مانع لأنه يدخل فيه نحو زيد شجاع وإنه بخيل فما بعد زيد شجاع رافع لتوهم ثبوت كرمه فليتأمل وعند التأمل الصادق يظهر أن ما زيد شجاع لكنه كريم لا يصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته لأن الكرم هنا إنما يتوهم نفيه من أن الكلام الأول لا ثبوته (٢١١) فلم يصح أن يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام بإثبات ما يتوهم نفيه انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد النشيي رحمه الله في بعض الهوامش قال شيخنا يعني أبا بكر الشنواني في حاشية الآجرومية ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا أولي الأبصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر أنه مبني على عطف أو نفيه على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة وأما لو جعل عطفا على رفع صار المعنى لتعقيب الكلام السابق بنفي ما يتوهم ثبوته إذ الضمير في نفيه عائد على ما . فإن قلت مآل العبارتين حينئذ واحد إذ رفع ما يتوهم ثبوته يصدق بنفيه وبرفعه من غير نفي بأن يعبر عنه بنقيضه وكذا قولنا أو نفيه صادق بنفي المثبت وبنفي المنفي فيصير مثبتا . قلت يمكن أن يجاب من ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو ما لا يبتدأ به ولا يلي إلا في الاختيار فإنهم اعترضوا بأن إحدى العبارتين تغني عن الأخرى وأجابوا عنه بما هو مذكور في محله ويمكن الجواب أيضا بأن فائدة الجمع بين العبارتين الإشارة إلى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الإثبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الأول ربما يتوهم أن الاستدراك في قولنا ما زيد شجاع لكنه كريم إنما يكون حيث وقع في الوهم ابتداء ثبوت البخل فيرفع بقوله لكنه كريم وأما لو وقع في الوهم ابتداء نفي الكرم كما هو المتبادر من نفي الشجاعة لا يؤتى بالاستدراك لأن المتوهم ليس الثبوت وإنما هو النفي وإن كان لازما له فأفاد بالتعبير الثاني أنه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا ما زيد شجاع لكنه كريم ويصح بقولنا لكنه ليس ببخيل وكفى بهذا المقدار فائدة الجمع بين العبارتين فافهمه ولا تعجل بالرد على يمكن الجواب بأن قوله أو نفيه عطف على المضاف ثبوته أي لتعقيب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيتوهم أنه كريم فترفعه بقولك لكنه بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك ما زيد شجاع فيتوهم ثبوت نفي الكرم فترفعه بقولك لكنه كريم انتهى مع زيادة يسيرة في آخره بالتمثيل فليتأمل (قوله ولكونها للاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهره الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لأنه وإن تأتى في قولك هذا متحرك لكن هذا ساكن بناء على قصد المضاد إليه وأن بينهما ارتباطا يتوهم من تحرك أحدهما تحرك الآخر لكنه لا يتأتى في قوله ما هذا

دخولها على ما هو المبتدأ ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين أن هذه الأحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين أنه لا يجوز إن قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها ويبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسيأتي (فالحرف (الأول والثاني إن) المكسورة (وأن) المفتوحة (وهما لتوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفي الشك عنها و) نفي (الإنكار لها) بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والإنكار لها فإن كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وإذا كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وإن كان منكرا لها فهما لنفي الإنكار لها فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ولنفي الإنكار واجب ولغيرهما لا ولا (و) الحرف (الثالث لكن وهو للاستدراك) وهو لتعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فالأول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيوهم ذلك أنه كريم لأن من شيمة الشجاع الكرم فتقول (لكنه بخيل) وتقول ما زيد شجاع فيوهم أنه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها إما أن يكون

أسود لكنه أبيض إذ لا يتوهم من نفى السواد نفى البياض ولا في قوله ما قام زيد لكن عمرا يشرب إذ لا يتوهم من نفى القيام عن زيد نفى الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجئ) قال الشمنى مبنى على عرف أهل العربية من أن لو للدلالة على أن سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط وأما عرف المناطقة من أنها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالى أو بانتفاء التالى على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه وكذا تاليها وقولنا عرف كذا يعنى بحسب المشهور عندهم إذ كل من الفريقين لا ينكر استعمالها فى اللغة بالمعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقانى عبارة المغنى والكاف الزائدة لا التشبيهية انتهى وإنما نفى كونها التشبيهية لانتفاء كون المعنى هنا على التشبيه واستشكل الدمامينى كسر الكاف بأن الكاف الزائدة مفتوحة كالتشبيهية انتهى قال بعض شيوخنا ويمكن أن يقال كسرت اتباعا للهمزة قبل حذفها (قوله وحذفت الهمزة تخفيفا) أى بعد نقل حركتها إلى الكاف كما فى الجامى (قوله (٢١٢) وهو للتشبيه المؤكد) قال الشمنى إن قلت الذى يفهم من كأن على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لأن الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد من إن . قلت قد ادعى أن أصل كأن زيدا أسد أن زيدا كالأسد وهذا التشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف إيذانا بأن الكلام مبنى على التشبيه من أول الأمر (قوله لأنه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله اللاجامى (قوله ولا الظن الخ) ذهب الزجاج إلى أنها للشك إن كان الخبر مشتقا نحو كأنك قائم لأن الخبر هو الاسم والشىء لا يشبه بنفسه ودفع بأن المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) الذى فى غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدمامينى لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان فى شرح التسهيل ويقال لت بإبدال الياء تاء وإدغام التاء فى التاء ويكون فى المستحيل والممكن تقول ليت عمرا قادم وليت الشباب عائد قال المصنف فى الشرح يكون فى الممكن وغير الممكن وليس بجيد لأن غير الممكن قسمان واجب ومستحيل والتمنى لا يدخل فى الواجب لا تقول ليت غدا يجئ (قوله فإن عود الشباب الخ) أى بناء على أن الشباب عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة أما من قال الشباب هو السن الذى لم يجاوز ثلاثين سنة يجعل الاستحالة عقلية وذلك لأن إمكان عود ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك مستحيل عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال الشمنى إن قلت هذا من النوع الذى قبله إذ لا طمع لمنقطع الرجاء فى الحج . قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه أن لا يطمع فيه أحد كعود الشباب بخلاف ما لا صح به فإن الأطماع تتعلق به غالبا انتهى قال الزرقانى إن قوله منقطع الرجاء احتراز من قول متوقع وقوعه فإنه ترج فيستعمل له لعل (قوله فإن غدا واجب المجئ) هذا ما لم يكن قصده الآن لأمر من الأمور فإن

نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضدا له نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلا له نحو ما زيد قائم لكن عمرا قائم فالأول والثانى جائزان باتفاق والثالث جائز على الأصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله أبو حيان فى النكت الحسان (والثانى) وهو التركيد (نحو قولك لو جاءنى) زيد (أكرمته) فهذا يدل على امتناع المجئ لأن لو إذا دخلت على مثبت نفته فإذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجئ) فأكدت بلكن ما أفادته لو من الامتناع وهى بسيطة على الأصح وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وأن والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كأن) بتشديد النون (وهو للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف لست للتشبيه نحو كأن زيدا أسد أو حمار مما الخبر فيه أرفع من الاسم وأخفض منه فهو تشبيه مؤكد بكأن (لأنه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والأصل أن زيدا كالأسد أو كالحمار فقدمت الكاف على أن ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة أن وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشىء وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الأصح وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قوله :

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيها إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفة أصحابها نحو كأن زيدا قعد أو يقعد أو فى الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لأبى الحسين الأنصارى ولا للنفى نحو كأنك ذال علينا أى ما أنت دال علينا خلافا للفارسى (و) الحرف (الخامس ليت وهى للتمنى وهو طلب ما لا يطمع فيه أو ما فيه عسر) فالأول (نحو) قول الطاعن فى السن (ليت الشباب عائد) فإن عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة (و) الثانى نحو (قول منقطع الرجاء) من مال يحج به (ليت لى مالا فأحج منه) فإن حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجئ فإن غدا واجب المجئ والحاصل أن التمنى

كان قصده ذلك فلا مانع لأنه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجى المتوقعو الإشفاق فى الشيء المكروه) قال الدنوشرى صريح عبارته أن التوقع شامل للترجى فى المحبوب وشامل للإشفاق فى المكروه فيكون الإشفاق نوعا من التوقع وقد يقال إن الإشفاق هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الأمر أن الإشفاق يصاحبه والمراد بالإشفاق هنا مطلق الخوف وإن كان معناه فى الأصل أشد الخوف قال الرازى فى تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشى ربه ولعل الخشية آكد من الخوف لاقترانها بالإشفاق الذى هو أشد الخوف فيكون المتكلم بلعل فى المكروه متوقعا لحصول الخبر مع الأمن وقوعه والإشفاق فى قوله تعالى فلعلك باخع نفسك مصروف للمخاطب

يكون فى الممتنع والممكن فلا يكون فى الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهى للتوقع وعبر عنه قوم بالترجى فى) الشيء (المحبوب نحو) لعل الحبيب قادم ومنه وهو عند البصريين (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والإشفاق فى) الشيء (المكروه نحو فلعلك باخع نفسك) أى قاتل نفسك والمعنى أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك قاله فى الكشاف فترقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى إشفاقا ولا يكون التوقع إلا فى الممكن وأما قول فرعون لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فجهل منه أو إفك قاله فى المغنى والإشفاق أشد الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفته منه وحذرته (قال الأخفش) والكسائى (و) تأتى لعل (التعليل نحو) ما قال الأخفش يقول الرجل لصاحبه (أفرغ عملك لعلنا نتغدى) واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك لتتغدى ولتأخذ انتهى (ومنه) أى من التعليل (لعله يتذكر) أى ليتذكر قاله فى المغنى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أى اذهبا على رجائكما انتهى (قال الكوفيون و) تأتى لعل (للاستفهام قال فى المغنى ولهذا علق به الفعل (نحو) لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يزكى) انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدرى أالله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أيزكى والمعنى لا تدرى جواب أالله يحدث وما يدريك جواب أيزكى قاله قريب الموضح فى حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون (وعقيل) بالتصغير (يجيز جر اسمها وكسر لامها الأخيرة) وحذف لامها الأولى وإثباتها قال شاعرهم:

* لعل أبى المغوار منك قريب * وظاهر كلامه هنا أنها فى حال الجر عاملة على أنه وأن اسمها فى موضع نصب وخالف ذلك فى المغنى فقال ما نصه واعلم أن مجرورها لعل فى موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ انتهى (و) الحرف (السابع عسى فى لغية) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) فى الترجى والإشفاق حملت فى العمل عليها كما حملت لعل على عسى فى إدخال أن فى خبرها كالحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرا) لغائب أو متكلم أو مخاطب (كقوله) وهو صخر بن العود الحضرمى وكان يرجى أن محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة إلى عيادته إياها:

فقلت عساها نار كأس) وعلها * تشكى فآتى نحوها فأعودها

فالهاء المتصلة بعسى اسمه ونار كأس خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجى وكان سنيا فتزوج امرأة من الخوارج فقيل له فيها فقال أردها عن مذهبها فغلبته هى عليه وأخذته عن مذهب أهل السنة

(ولى نفس تنازعنى إذا ما * أقول لها لعلى أو عسانى)

فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر * يا أبتا علك أو عساكا * فالكاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره الموضح من أن الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو فى موضع نصب وما بعده خبره هو

لنظير قوله تعالى لعلهم يتقون إذ الخوف والترجى محالان فى حقه تعالى (قوله لعل الله الخ) قال القانى قال الرضى ما معناه إن لعل فى كلام الله تعالى مراد بها الأمر بالترجى أو الإشفاق (قوله فجهل منه) قد يتوقف فى ذلك ويقال كل من الأمرين لا دخل له فى اللغة على أن النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ إذ اللفظ العربى لم يكن موجودا فى لغة فرعون (قوله أى اذهبا على رجائكما) قال الزرقانى أى وحينئذ فلا يجب أن يكون الرجاء من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من غيره وقد يكون من غيرهما كما إذا تكلم إنسان بلعل قاصدا غير المخاطب وغير نفسه بالترجى (قوله تجيز جر اسمها) أى وتجيز نصب اسمها وفتح لامها الأخيرة وهو ظاهر (قوله وظاهر كلامه) قال الزرقانى أى وهذا الظاهر غير مراد والمراد أنها تجيز جر ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله بجامع) علة تنزيل وقوله من عدم بيان ما يعنى ولو تعلق كان فى محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدنوشرى هو رؤبة وهو رجز يليه وصدره * تقول بنتى قد أنى أناكا * وبعده قوله * فاستعزم الله ودع عساكا * الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل ونصبها الاسم وهو الكاف وقوله قد أنى أناكا أى قد حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه الا تنفقه وقولها يا أبتا علك أى إن سافرت أصبت ما تحتاج إليه ووجه الرواية فى قوله فاستعزم الله أى استخر فى العزم على الرحيل ودع قولك عساى لا أحظى بشىء إذا سافرت انتهى من كلام بعض

مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي إلى أن الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بأمرين أحدهما أداؤه إلى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة أو شاذ جدا والثاني أن من قال أو عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لأنه يرى أن عسى الذي ينصب الاسم حرف فهو نظير أن مالا وأنولها وذهب الأخفش إلى أن الضمير المنصوب في موضع رفع على أنه اسمها وما بعده خبرها وأنه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلما صمتاها نار كاسي برفع نار (وهو) أي عسى (حينئذ) أي حين إذ نصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف (وفاقا للسيرافي) بكسر السين (ونقله) أي نقل السيرافي القول بحرفيته (عن سيبويه خلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته) سواء أكان بمعنى لعل أم لا (و) خلافا (لابن السراج) وثعلب (في إطلاق القول بحرفيته) والحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا وحرف مطلقا والتفصيل إن عمل عمل لعل حرف وإلا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فإنها فعل باتفاق ومضارعها اشتد قال عدي

لولا الحياء وأن رأسي قد عسى ... فيه المشيب لزرت أم القاسم

أي قد اشتد (و) الحرف (الثامن لا النافية للجنس وستأتي) في باب معقود لها بعد هذا (و) هذه الأحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا أو جارا أو مجرورا لعدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين أسمائهن لأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئا لا يعودون إليه قال:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن ... عليه بوجه آخر الدهر تقبل

(إلا إن كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لأن شرطهما اتصال اسمهما بهما (و) إلا إن كان الخبر (ظرفا أو مجرورا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو إن لدينا أنكالا) فلدينا خبر مقدم وأنكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (إن في ذلك لعبرة) فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو إن عند هند عبدها وإن في الدار مالكها واغتفر التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم على هذه الأحرف لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره بخلاف العكس وإلى جواز التوسط بالظرف وعدمه أشار الناظم بقوله:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي ... كليت فيها أو هنا غير البذي

ولا يلي هذه الأحرف معمول خبرها إلا إن كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا

(فصل) (تتعين إن المكسورة) وهي الأصل عند الجمهور (حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها و) مسد معموليها (و) تتعين (أن المفتوحة) وهي الفرع (حيث يجب ذلك) وإليهما أشار الناظم بقوله:

وهمز أن افتح لسد مصدر ... مسدها وفي سوى ذاك اكسر

(ويجوز إن) بألف التثنية أي ويجوز إن المكسورة والمفتوحة (إن صح الاعتباران)

شراح الكتاب (قوله لعدم تصرفهن) لأن لهن الصدر إلا أن المفتوحة ولكنها حملت على المكسورة فلم يتقدم خبرها عليها (قوله لأن التوسط يذهب إلخ) والتنبيه على فرعيتها عن كان ولم يحتج إلى ذلك في الحمولة على ليس لما مر (قوله وإلا إن كان الخبر ظرفا) قال الزرقاني ما قرره الشارح غير حسن لاقتضائه أن الحرف إذا كان غير لا وعسى يجوز التوسط مطلقا وإذا كان الخبر ظرفا أو جارا أو مجرورا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل إنما يجوز إذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فكان المناسب أن لو قدر الشارح لفظ كان فقط وأسقط أداة الاستثناء وأن قوله إن عند هند بعلها أي مما كان في الاسم ضمير يعود إلى بعض متعلق الخبر بقي أنه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفا نحو إن زيدا لفي الدار لقيد كون اللام داخلة على الخبر فتلخص أن للخبر الظرفي ثلاث حالات

(فصل)

(قوله حيث لا يجوز إلخ) قال اللقاني لقائل أن يقول إن أريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فإنها تفتح جوازا لأنها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجيء وإن أريد سد المصدر أعم من أن تتم الفائدة بما ذكر أو به مع تقدير شيء فلا مانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على أنه مبتدأ حذف خبره وقد يجاب بأن الجملة المقرونة بأن إن أريد بها إرادة نسبة إسنادية ثابتة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وإن قصد به نسبة تقييدية مسندة أو مسندا إليها أو مفعولا أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة المذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظر إذ يعود الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بأن ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية إلخ وقال الشهاب القاسمي قد يجاب بأنه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لإغنائه عن التقدير لأنه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لأن الاختصار مهما أمكن مطلوب اه وفيه نظر لأنه يؤدي إلى وجوب الكسر في مسائل الجواز (قوله وإلى ذلك أشار الناظم إلخ) فيه أنه لم يشر إلى ضابط جواز الأمرين والتحقيق خلافه كما ينادي

حاشية الألفية (قوله وما سد الخ) فالاعتبار ان كما قال اللقاني بمعنى المعتبران (قوله وهو تعين) أى المفهوم كما قال اللقاني من قوله يتعين (قوله في عشرة) قال اللقاني يرد على هذا أن الداخلة على مبتدأ في خبره لام الابتداء أى التأكيد كقولك اخرج فإن زيد الخارج قال الرضي وتكسر أيضا إذا دخل على مبتدأ في خبره لام الابتداء فإنها لا تجامع إلا المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى اه وقد يقال قد أشار المصنف إلى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لأن هذه اللام أعم من المعلقة إذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب اه وقال الحفيد اعلم أن المصنف سيذكر فيما يجوز فيه الأمران أنه إذا كان المبتدأ قولا ولم يخبر عنه بقول يجب الكسر وكذا إذا أخبر عنها بقول واختلف قائل القولين فكان على المصنف أن يذكر هنا في قسم ما يجب فيه الكسر وسيأتى أنها إذا وقعت خبرا عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدأ يجب الكسر نحو اعتقاد زيد إنه حق (٢١٥) ولم يذكر المصنف هنا إلا أن يقال هذه داخلة فى الابتداء حكما على حد ما قاله ابن الناظم فى زيد إنه قائم وسيأتى (قوله فى الابتداء) قال اللقانى أى ابتداء الكلام لا التجرد للإسناد فإن الواقعة فيه مفتوحة كما سيجىء قال الرضى فكسرت ابتداء أى مبتدأ بها سواء أكان فى أول كلام المتكلم نحو إن زيدا قائم أو كان فى وسط الكلام إذا كان ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا إنه فاضل فقولك إنه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا اه وسيأتى فى كلام الشارح فى مسائل وجوب الفتح إشارة لذلك (قوله ومنه الا إن أولياء الله) قال اللقانى إشارة إلى أن المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية لحيث) قال اللقانى قد ذكروا أن حيث تضاف قليلا إلى مفرد وعليه فالمصدر يسد مسدها وإن كان قليلا (قوله اسمى أو حرفى) قال الزرقانى عمم الشارح فى الموصول لأجل ما أخرجه من قوله لا أفعله ما أن حرا مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم أن إن مع الموصول الحرفى لا تكون مفتوحة لعدم تلوها للموصول تقديرا فى حشو الصلة قال اللقانى أى لفظا وإلا فهى فى الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع معموليها فى محل المبتدأ (قوله مبتدأ) قال الدنوشرى الظاهر أنه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لأنها فاعل بفعل محذوف) أى لأن الموصول الحرفى لا يدخل إلا على فعل لفظا أو تقديرا (قوله وجاءت اللام) قال الزرقانى إذا لم تجئ فسيأتى أنه يجوز فى أن الوجهان (قوله ونحو أتقول الخ) إشارة إلى أن المصنف استغنى عن تقييد القول بأن لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لأن لفظ محكية يغنى عن ذلك

وما سد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه (فالأول) وهو تعين إن المكسورة (فى) مواضع (عشرة) لا يجوز فيها أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهى أن تقع فى الابتداء) حقيقة (نحو إنا أنزلناه) إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لأن المفتوحة فى تأويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفى ليلة متعلق بأنزلنا لا بالاستقرار أو حكما (ومنه) أى من الابتداء الحكمى (ألا إن أولياء الله) لأن أن الواقعة بعد ألا الاستفتاحية واقعة فى الابتداء حكما (أو) تقع (تالية لحيث نحو جلست حيث إن زيدا جالس أو لإذ نحو جئتك إذ إن زيدا أمير) لأن حيث وإذ لا يضافان إلا إلى الجمل وفتح أن يؤدى إلى إضافتها إلى المفرد (أو) تالية (لموصول) اسمى أو حرفى (نحو) وآتيناه من الكنوز (ما إن مفاتحه لتنوء) فما موصول اسمى ووجب كسر إن بعدها لوقوعها فى صدر الصلة وصلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (بخلاف الواقعة فى حشو الصلة نحو جاء الذى عندى أنه فاضل) فإنه يجب فتحها فإنها مع معموليها مبتدأ تقدم خبره فى الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذى وإنما وجب كسرها فى نحو جاءنى الذى أبوه إنه منطلق مع أنها واقعة فى حشو الصلة لأنها خبر اسم عين فإطلاقه هنا محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قولهم لا أفعله ما إن حراء مكانه) بفتح أن لوقوعها فى حشو الصلة تقديرا (إذ التقدير ما ثبت ذلك) أى ما ثبت أن حراء مكانه (فليست فى التقدير تالية للموصول) لأنها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفى الظرفى والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب إلى منى قال القاضى عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التأنيث يمنع والتذكير بإرادة الموضع والتأنيث بإرادة البقعة (أو) تقع (جوابا لقسم) لم يذكر فعله أو ذكر وجاءت اللام فالأول (نحو حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) والثانى نحو أقسمت إن زيدا لقائم لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال إنى عبد الله) لأن المحكى بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدى معناها فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول أنك فاضل ونحو أتقول أن زيدا عاقل فإنها فى الأول للتعليل أى لأنك فاضل وفى الثانى مفعول القول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونة بالواو أو لا فالأول (نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون) فجملة أن ومعموليها فى موضع نصب على الحال والثانى نحو جاء زيد أنه فاضل ولم تفتح أن

كما قاله اللقاني (قوله لأن أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة) قال الدنوشرى هذا على إطلاقه غير مسلم فإنها فى نحو قولك بلغنى أن رجلا منطلق مؤولة بمصدر منكر وإلى ذلك يشير قول المغنى واعلم أنهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير اه أى لأن قوله بمصدر معرف يشير إلى أنهما قد يؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وأجاب اللقانى نقلا عن الرضى بأن المصدر إنما يقع حالا إذا كان صريحا لا مؤولا به ولا وجه له إلا ما قال الشارح فقول بعض الفضلاء إنه أقعد من جواب الشارح لا وجه له (قوله وأما وما أرسلنا قبلك الخ) (٢١٦) المتبادر من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذى قبلها ولا يظهر ذلك هنا وإنما يظهر لو كانت الآية الشريفة بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذى قبلها (قوله على أن ابن الخباز الخ) أى فالكسر لوقوعها بعد إلا لا لأجل اللام وقد يقال ما المانع من كون الكسر لمجموع الأمرين الحالية واللام والإ إذ لا مانع من تعدد الأسباب وأى مزية لبعضها على الآخر بقى أنهم لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد إلا وأما اقتران الخبر باللام فمعدود منها كما سيأتى فى كلام الشارح لكنه أرجعه إلى الوقوع فى الابتداء وقد يقال إن الآية لتشكل عليه (قوله بعد عامل علق) قال الزرقانى إن قلت التعليق خاص بأفعال القلوب ويشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا فالجواب أن يشهد بمعنى يعلم فهو حينئذ منها فصح التمثيل به هنا (قوله لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الخ) قد يقال ما المانع من ذلك على حد عسى زيد أن يقوم وما الفرق بين أن المخففة النون وأن المشددة والأظهر أن وجوب الكسر فيما ذكر لأنه ابتدئ بها كلام مبنى على ما قبله كما أشار إليه ابن الناظم ووجهه أنه فى قوة إن زيدا منطلق (قوله أن يسد المصدر الخ) إنما عبر بالمصدر المفرد لأن العبرة به بدليل أنها تكسر واقعة مع المفرد فى نحو حسب زيد إنه فاضل (قوله فاعلة) قال الدنوشرى هو مجاز من إطلاق اسم الكل على الجزء لأن الفاعل حقيقة هو أن وصلتها لا أن وحدها تأمل وهو نظير من أتى زيد ونحو جاء القوم والمراد بعضهم ونحو جاء الشتاء إذا جاء منه يوم مثلا وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطرزى الخ) قال الدنوشرى ظاهر

فيهما وإن كان الأصل فى الحال الإفراد لأن أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام فإنما كسرت أن لأجل اللام لا لوقوعها حالا على أن ابن الخباز قال فى الكفاية يجب كسر إن بعد إلا نحو ما يجيئنى فيه إلا إنه يقرأ القرآن اه (أو) تقع (صفة لاسم عين (نحو مررت برجل إنه فاضل) لأن الفتح يؤدى إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر وهى لا توصف بها إلا بتأويل وذلك مفقود مع إن بخلاف الواقعة فى حشو الصفة فإنها تفتح نحو مررت برجل عندى أنه فاضل فإن الوصف بالجملة لا بالمصدر (أو) تقع (بعد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده وهذه اللام وإن كانت متأخرة فى اللفظ فرتبتها التقديم على إن وإنما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر إن لقوتها بالعمل وإنما فتحت فى نحو علمت أن زيداً لقد لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى وسيأتى أنها لا تدخل عليه إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة (أو) تقع (خبرا عن اسم ذات) غير منسوخ (نحو زيد إنه فاضل) لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل وذلك ممتنع مع إن أو منسوخ (ومنه) إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا (إن الله يفصل بينهم) فجملة إن ومعموليها خبر إن الذين آمنوا وما عطف عليه وهى أسماء ذوات قيل وبقى عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا إن الإنسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو إن ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه والتابعة لشىء من ذلك نحو إن زيدا فاضل وإن عمرا جاهل فإن فى ذلك كله واجبة الكسر والحق أن إن فى ذلك كله ابتدائية فهى داخلة فى قوله أولا أن تقع فى الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال

فاكسر فى الابتدا وفى بدء صله ... وحيث إن ليمين مكمله

أو حكيت بالقول أو حلت محل ... حال كزرته وإنى ذو أمل

• وكسروا من بعد فعل علقا • باللام... (والثانى) وهو تعين أن المفتوحة (فى) مواضع (ثمانية) يجب فيها أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهى أن تقع فاعلة نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أى إنزالنا (أو) تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافون أنكم أشركتم) أى إشراككم بخلاف المحكية بالقول فإنها واجبة الكسر كما تقدم (أو) تقع (نائبة عن الفاعل نحو قل أوحى إلى أنه استمع) أى استماع نفر (أو) تقع (مبتدأ) فى الحال أو فى الأصل فالأول (نحو ومن آياته أنك ترى الأرض) أى رؤيتك الأرض من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزى اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وإن لم يعتمد الظرف على شىء ومنه ومن آياته أنك ترى الأرض اه والثانى نحو كان عندى أنك فاضل والفرق بين

كلام المعارزى أن ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو فى الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ويحتاج إلى الفرق بينها (قوله فلولا أنه الخ) قال اللقانى عده من واجب الفتح إنما يظهر على قول الجمهور أن الخبر لا يذكر بعد لولا وأما على قول غيرهم فما المانع من ذكره والكسر غاية ذكره اه ومراده بغيرهم من يقول إن ما بعد لولا مبتدأ وإنه إنما يجب حذفه إذا كان كونا عاما أما من يقول إنه فاعل وهم المبرد ومن ذكره معه الشارح فوجوب الفتح ظاهر على أنه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور وهو المانع عند الجمهور وهو وجوب سد المصدر مسد إن ومعموليها كما هو القاعدة فى وجوب فتحها ولا مدخل لحذف الخبر وذكره فى ذلك (قوله ولا صادق عليه خبرها) يعنى به أنه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الأخير (قوله (٢١٧/٢) فتبق الجملة بلا رابط) ما المانع من تقديره والدليل عليه قرينة المقام (قوله فتحتاج إلى خبر) أى فيقال حق أو باطل (قوله لا يخبر عنه بالفضل) إذ أول القول بالمقول وحمل على حذف مضاف أى مقول دال فضله لا يظهر للمنع وجه إلا أنه تكلف وقال اللقانى أى مقول هذا اللفظ المذكور وهو أنه فاضل فالخبر مراد به التركيب المحكى بصورة ما رفع فلا يصح فتح الهمزة لاقتضائه المصدر الذى هو الفضل ومعلوم أن الفضل ليس بمقول وإنما المقول اللفظ وبقرينة أن هذا المتكلم كأنه قال أولا إن زيدا فاضل بكسر الهمزة لوقوعها ابتداء ثم أراد الإخبار بما نطق به على صورته فقال قولى أو مقولى إنه فاضل (قوله لأن الخبر لا بد أن يستفاد منه الخ) قال الدنوشرى ينبغى أن يعلل امتناع الفتح بأنه يلزم عليه حمل صفة الشىء عليه إذ يصير التقدير اعتقاد زيد كونه حقا أو حقيقة ولم يظهر وجه أنه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر إلا ما استفيد من المبتدأ لا قدر زائد عليه اه وتحته بغير خطه ما نصه اللهم إلا أن يقال إن كونه حقا أو الحقيقة مفهوم من عموم الاعتقاد فلم يفد الخبر قدرا زائدا (قوله إلى غير ظرف) قال الدنوشرى فيه نظر وكان عليه أن يقول إذا كان المضاف غير ظرف إلا أن يجاب بأن إلى فى كلامه بمعنى مع كقوله تعالى ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ (قوله إذا لم يكن المضاف ظرفا) أى ولهذا قيد الشارح أولا بقوله إلى غير ظرف لكن قال اللقانى لم يستثن المصنف تلك من هذه لأن المضاف فى هذه حقه الإضافة إلى مفرد تحقيقا أو تأويلا وإلى تلك الإضافة إلى جملة تحقيقا فعبر فى هذه بالمجرورة بالإضافة وفى تلك بالتالية لا بالمجرورة تنبيها على ذلك فلم تحتج إلى الاستثناء وعلم منه سبب الافتراق (قوله أو تقع تابعة) غير تابعة

قوله أو لا أن تقع فى الابتداء وقوله هنا أن تقع مبتدأ أنها إذا وقعت فى الابتداء تكون داخلة فى أول جملة مستقلة وإذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها فى تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج إلى الخبر ومنه عند سيبويه (فلولا أنه كان من المسبحين) ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت أنه كان من المسبحين على الخلاف فى ولو أنهم صبروا قاله فى المغنى (أو) تقع (خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أى على اسم المعنى (خبرها) أى خبر إن (نحو اعتقادى أنه فاضل) فيجب فتحها لأنها خبر اعتقادى وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادى خبرها لأن فاضل لا يصدق على الاعتقاد وإنما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادى فضله أى معتقدى ذلك ولم يجز كسرها على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادى لعدم الرابط لأن اسم إن لا يعود على المبتدأ الذى هو اعتقادى لأن خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبق الجملة بلا رابط (بخلاف قولى إنه فاضل) فيجب كسرها لأنها وقعت خبرا عن قولى ولا تحتاج إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ فى المعنى والتقدير قولى هذا اللفظ لا غيره أما إذا أريد أن جملة إن منصوبة بقول كانت من تتمة المبتدأ فتحتاج إلى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لأن القول لا يخبر عنه بالفضل (و) بخلاف (اعتقاد زيد إنه حق) فيجب كسرها أيضا لأن خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة إن ومعموليها خبرا عن المبتدأ لأن اسم رابط بينهما ولا يصح فتحها لأنه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لأن الخبر لا بد أن يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو أن تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولى إنه حق لظهور أنها إذا كانت تكسر مع أحدهما فمعهما أولى (أو) تقع (مجرورة بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق) لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردا (أو) تقع (مجرورة بالإضافة) إلى غير ظرف (نحو إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل مضاف إلى أنكم تنطقون وما صلة أى مثل نطقكم لأن المجرور بالمضاف حقه الإفراد إذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضى الجملة فإن كان كذلك كسرت كما تقدم فى حيث وإذ (أو) تقع تابعة لشىء من ذلك وهى إما أن تكون (معطوفة على شىء من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم) فأنى فضلتكم معطوف على نعمتى وهو مفعول به والمعنى اذكروا النعمة وتفضيل (أو مبدلة من شىء من ذلك نحو وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) فأنها لكم بدل اشتمال من إحدى والتقدير إحدى

والمصنف اقتصر على العطف والبدل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الأحسن فى القياس قال ابن مالك ولهذا لم يجئ الفتح فى القرآن إلا مسبوقا بأن المفتوحة (قوله وكنت أرى زيدا الخ) قال الدنوشرى قال ابن الصائغ فى قولهم سألت عنه فإذا أنه عبد فمن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذى هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل فتحصص موضع المفرد وكسرت موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقانى أصل أرى يرئى الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم أوله وفتح ما قبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا إبدال الياء همزة للاحتجاج إلى ذلك لأنه لما حذف الفاعل وأنيب المفعول به لزم إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم ولا يسنده إلا المبدوء بالهمزة فحذفت الياء وأتى بالهمزة عوضها فإن قيل لم لم يتعرضوا لهمزة الزيادة. فالجواب أنها لما كانت غير موجودة دائما تركوها مع علمهم بأنها لا بد منها فى مثل ذلك وأرى المبنى للمجهول غلب استعمالهم له فى معنى الظن (قوله يتعدى إلى اثنين) قال الدنوشرى فيه نظر لتصريح غيره بأنه متعد إلى ثلاثة كما قال الملا جامى فى شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقانى إن قلت لم لم يقل ومثل لبيك بإسقاط الضمير عطفا على مثل وصل. قلت المقصود أن لبيك أن الحمد فيه الفتح والكسر مثل إنه هو البر فقط لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يفيد الأول ومثل يفيد الثانى (قوله والفتح اختيار الشافعى) قال الدنوشرى ينظر ما وجه اختيار الشافعى الفتح مع أن فيه تكثير الجمل وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب وهو أرجح كما قال الشارح ولعل الشافعى إنما اختار الفتح من حيث الرواية لا من حيث المعنى وأبو حنيفة راعى المعنى فلا مخالفة بينهما اهـ وقوله من حيث الرواية أى أكثريتها على ما قاله الخطابى كما نقله الإمام النووى فى شرح مسلم حيث قال هما يعنى الكسر والفتح وجهان مشهوران فى الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطابى الفتح رواية العامة اهـ وهو يفيد أن أكثر الرواية على الفتح فلا ينافى أن الكسر مروى بل قال بعض شراح الهداية من الحنفية أنه رواية ابن عمر وابن عباس وما قاله صاحب الكشاف من أن الكسر اختيار أبى حنيفة خلاف ما قاله الزيلعى فى شرح الكنز من أنه يختار الفتح ثم إن تعليل رجحان الكسر بأن تكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب إنما يظهر إذا كان كل من الجملتين

الطائفتين كونها لكم فهذه الأماكن الثانية يجب فتح أن فيها لأنها أماكن المفردات لا أماكن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الأمران كسر إن وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك (فى) مواضع (تسع أحدها أن تقع بعد فاء الجزاء نحو) فإنه غفور رحيم من قوله تعالى (من عمل منكم سوءا بجهالة الآية) قرئ بكسر إن وفتحها (فالكسر) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير أن ومعموليها مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف (على معنى فالغفران والرحمة أى حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة) وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى لأنه المعهود فى الجملة الجزائية (كما قال تعالى وإن مسه الشر فيؤس أى فهو يؤس) الموضع (الثانى أن تقع بعد إذا الفجائية) نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجأنى كذا إذا هجم عليك بغتة والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة (كقوله):

وكنت أرى زيدا كما قيل سيد • (إذا أنه عبد القفا واللهازم)

أنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى إلى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فإذا أنه: يروى بكسر إن وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة أى (فإذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بتمامها (والفتح على معنى) الإفراد أى (فإذا العبودية أى حاصلة) على جعلها مبتدأ حذف خبره (كما تقول خرجت فإذا الأسد) أى حاضر وذهب قوم إلى أن إذا هو الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاى وهو طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الأذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت إلى قفاه ولهازمه تبين لى عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سيدا كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لأن القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز. الموضع (الثالث أن تقع فى موضع التعليل نحو) أنه هو البر الرحيم من قوله تعالى (إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة) أى لأنه وحرف الجر إذا دخل على أن لفظا أو تقديرا فتح همزتها فهو تعليل إفرادى (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على أنه تعليل مستأنف) بيانى فهو فى المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنهم لما قالوا إنا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا إنه هو البر الرحيم فهو تعليل جملى (مثل وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) بكسر إن على أنه تعليل مستأنف (ومثله) فى جواز الوجهين (لبيك إن الحمد والنعمة لك) يروى بكسر إن وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على أنه تعليل مستأنف وهو أرجح لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح فى شرح بانت سعاد والكسر اختيار أبى حنيفة والفتح اختيار الشافعى قاله فى الكشاف

الموضع (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو رؤبة

(أو تحلفي بربك العلي • إني أبو ذيالك الصبي)

يروى بكسر إن وفتحها (فالكسر على الجواب) القسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجي (والفتح) عند الكسائي والبغداديين وأوجبه أبو عبدالله الطوال (بتقدير على) وإن مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو متعلق بإسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لأنها مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة وإذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل إخبارا بمعنى الطلب القسم لا قسما إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكورا لا محذوفا (ولو أضمر الفعل) أي فعل القسم وذكرت اللام أو لم تذكر (أو ذكرت اللام وذكر) فعل القسم (تعين الكسر إجماعا) من العرب (نحو والله إن زيدا) لقائم أو قائم (وحلفت إن زيدا لقائم) وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله إن زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وأن أبا عبدالله الطوال منهم يوجبه وهذا لا يقدح في دعوى الإجماع السابقة عن العرب فإن الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع (الخامس أن تقع خبرا عن قول وخبرها قول والقائل) للقولين شخص (واحد نحو قولي إني أحمد الله) بفتح أن وكسرها فإذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية أي قولي حمد الله وإذا كسرت فهو بمعنى المقول أي مقولي إني أحمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الأول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لأنها نفس المبتدأ في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح في شرح الشذور (ولو انتفى القول الأول فتحت) وجوبا (نحو عملي أني أحمد الله) لأنها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد إذ لا يخبر بالخاص عن العام إلا إذا ادعي انحصاره فيه نحو صديقي زيد لأن المحمول لا يكون أخص من الموضوع لا يقال الحيوان إنسان وإنما يكون أعم منه كالإنسان حيوان أو مساويا كالإنسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارقت اعتقادي إنه حق والجامع بينهما أن خبر إن فيهما

مفيدا للثناء والظاهر أن جملة لبيك وحدها لا دلالة فيها على الثناء فتأمل واعلم أن النووي وكثيرا من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بأن من كسر إن قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال لبيك بهذا السبب اه وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح فإن فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية بإلحاق ماذكر مع كونه غير مناسب خصوصها ومن حيث إيهامه قصر استحقاق ماذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال إيهام التقييد لازم الكسر لأن المكسورة كثيرا ما تكون للتعليل والتعليل يحصل فهو موهم إلا أن يقال الإيهام في الفتح أقوى للزوم التعليل له اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء إن المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ماذكره النحاة هنا فإن كلامهم صريح في أنها للتعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الأذرعي على الإسنوي في نقله عن الزمخشري أن الشافعي رضي الله عنه يختار الفتح بأن اختيارات الإمام الشافعي رضي الله عنه لا تؤخذ من الزمخشري أي لأن أصحابه أدرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بقي أنه يرد على ما عبر به المصنف (٢١٩) في شرح بانت سعاد أن الدماميني نقل رجحان الكسر في مباحث الحذف من حاشية المغني عن السعد أن حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين وعمومه صادق على ما هنا (تنبيه) قال العز بن عبد السلام في الأمالي الملبي مخبر عن إدامته وملازمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التي هو فيها من الحج الأحسن عند المفسرين الثاني دون الأول للاهتمام بالمقصود ثم لتعلم أن الإخبار بالملازمة على العبادة لا يصح في العبادة الماضية وإنما يصح الوعد بالمستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك في كونه شرع التلبية إلى آخر المناسك لأنه إذا بقي له شيء من الرمي أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لأنه عبادة والشافعي قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعي يختار القول الأول وهو أن المراد كل عبادة لعمومه (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بتذكير الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام الناظم والظاهر ووجه نسخة بعدها بتأنيث الضمير وهو عائد على أن الإشارة إلى أن سبب الكسر تأخر اللام عن إن (قوله إذ الأصل في الجواب الخ) ظاهره أنه لولا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما وقال الشهاب القاسمي كونه ليس قسما أي البيت واضح إذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما ولهذا قال الفقهاء في حلفت أو أحلف أو أقسمت أو أقسم أنه يمين إن نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدي معناه وإن لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله إن زيدا قائم) قال الزرقاني أي على تقدير حلفت المحذوف للقرينة (قوله كالإنسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الإنسان لصدقه على الملك والجن واعلم أن الحكم على الإنسان بأنه ناطق إنما يكون مفيدا إذا أخذ من حيث إنه جسم ما أما إذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغوا لا فائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولأنه يكون العمل جملة إني أحمد وهو

لايصح لأنه ليس بعمل وفيه أنهم قد يعدون القول عملا لسانيا وأجيب بأن ذاك بالمعنى المصدرى (قوله نحو إن لك أن لاتجوع الخ) قال العز بن عبد السلام فى الأمالى قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجناس أن لاتجوع ولاتظمأ ولاتعرى ولاتضحى للجمع بين المتماثلين فلم عدل عن هذا والجواب أن فى الآية جناسا خيرا من هذا وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاء والعرى تجرد الظاهر من الغطاء فجانس فى الآية بين التجردين وكذلك الظمأ حر الباطن والضحى وهو الظهور للشمس حر الظاهر فجانس بالجمع بين الحرين اه وفى البرهان فى إعجاز القرآن لابن أبى الأصبع فى باب الترم أن الثعلبى حكى فى التتمة أن سيف الدولة بن حمدان اعترض على المتنبى فى قوله

وقفت وما فى الموت شك لواقف ۞ كأنك فى جفن الردى وهو نائم
تمر بك الأبطال كلمى هزيمة ۞ ووجهك وضاح وثغرك باسم

(٢٢٠) وقال له كلاما معناه أنك غلطت فى تركيب صدر البيت الأول على عجز يصلح أن يكون عجز الصدر الثانى وبالعكس كما فعل امرؤ القيس فى قوله

كأنى لم أركب جوادا للذة ۞ ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال
ولم أسبأ الزق الروى ولم أقل ۞ لخيلى كرى كرة بعد إجفال

وتلا قوله تعالى مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع هل يستويان وقوله تعالى إن لك أن لاتجوع فيها ولاتعرى وإنك لاتظمأ فيها ولاتضحى وذكر مايدل على أنه يوهم فيهما عدم الملاءمة وليس كذلك ولو جاءت الأولى على خلاف نظمها بأن يقال كالأعمى والبصير والأصم والسميع لفسد المعنى وإن حصل الطباق فى اللفظ لأنه سبحانه قسم المشبه به إلى قسمين كالمشبه لأنه قسمان مبتل ومعافى وضاد بينهما ليصح السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل فى الآية الثانية إن لاتجوع فيها ولاتظمأ لوجب أن يقال وإنك لاتعرى فيها ولاتضحى والتضحى والبروز للشمس بغير سترة فمناه التعرى فلا وجه لعطفه على ولاتعرى وفى نظم الآية ضم نفى العرى لنفى الجوع لتطمئن النفس بسد الجوعة وستر العورة اللذين تدعو إليهما الضرورة وتطلبهما الجبلة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقدم الأكل على الشرب أوجبت البلاغة تأخر ذكر الظمأ عن الجوع وتقديمه على التضحى لأنه مهم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفى الجوع ويتأخر ذكر التضحى كما تأخر ذكر العرى عن الجوع لأن التضحى من جنس العرى والظمأ من جنس الجوع وإنما ذكر التضحى وهو عرى فى المعنى لفائدة هى وصف الجنة بأنها لاشمس فيها لأن التضحى مشروط بالبروز للشمس وقت الضحى والانتقال من الأعم إلى الأخص من البلاغة اه ملخصا (قوله فالهمزة للاستفهام الخ) قال الدنوشرى هذا بظاهره ينافى قوله أولا

يصدق على المبتدأ إلا أن يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدأ فى المعنى فيشكل الفرق (ولو انتفى القول الثانى أو) وجد القولان ولكن (اختلف القائل) لهما (كسرت) وجوبا فيهما فالأول (نحو قولى إنى مؤمن) فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة إنى مؤمن خبره وهى نفسه فى المعنى فلا تحتاج لرابط ولا يصح الفتح لأن الإيمان لايعبر به عن القول لاختلاف موردهما فإن الإيمان مورده الجنان والقول مورده اللسان (و) الثانى نحو (قولى إن زيدا يحمد الله) فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى إذ لايصح أن يقال قولى حمد زيد الله لأن حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم إلى نفسه الموضع (السادس أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو إن لك أن لاتجوع فيها ولاتعرى وإنك لاتظمأ فيها ولاتضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر) فى وإنك لاتظمأ (إما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها (أو بالعطف على جملة إن الأولى) وهى إن لك أن لاتجوع وعليهما فلا محل لها من الإعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على أن لاتجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير أن لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك إن لى مالا وإن عمرا فاضل فإن مالا مفرد غير صالح للعطف عليه إذ لا يصح أن يقال إن لى مالا وفضل عمرو فيجب كسر إن الموضع (السابع أن تقع بعد حتى) من حيث هى ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها (و) ليس المراد جواز الفتح والكسر فى محل واحد كما مر قبله بل (يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لايرجونه) لأن حتى الابتدائية منزلة منزلة ألا الاستفتاحية فتكسر إن بعدها (و) يختص (الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل) فحتى فى هذا المثال تصلح لأن تكون جارة ولأن تكون عاطفة وأن فيهما مفتوحة فإن قدرت حتى جارة فأن فى موضع جر بها وإن قدرتها عاطفة فأن فى موضع نصب والتقدير على الجر عرفت أمورك إلى فضلك وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك أما فتحها فى الجر فلدخول الجار عليها وأما فتحها فى النصب فلعطفها على المفعول الموضع (الثامن أن تقع بعد أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم (نحو أما أنك فاضل فالكسر على أنها) أى أما (حرف استفتاح) فتكون حرفا واحدا (بمنزلة ألا) الاستفتاحية وتلك تكسر إن بعدها (والفتح على أنها) مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شىء وصارا بعد التركيب (بمعنى أحقا) بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا بإسقاطها كما قال الموضح فى الحواشى (وهو قليل) فالهمزة للاستفهام وما فى محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا فى قوله

والفتح على أنها مركبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله بعده لا منافاة فإن المراد بالتركيب أولا مجرد الضم من غير سلب معنى الاستفهام فليس التركيب هنا كالتركيب في ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لأنه لو كان المراد بالتركيب مجرد الضم لم يتغير معنى الكلمتين (قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدنوشري ينظر ما إعراب لا جرم حينئذ وقد يقال إن لا نافية للجنس وجرم اسمها وهو مبني على الفتح والمعنى لا بد من الإتيان وقوله لآتينك جواب قسم محذوف ولا جرم قائم مقامه ومنزل منزلته وقال الدماميني في شرح التسهيل لا جرم معناه لا بد وأن الواقعة بعدها مع صلتها في موضع نصب بإسقاط حرف الجر قال الفراء لا جرم كلمة كانت في الأصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم لآتينك (فصل) (قوله وتسمى اللام المزحلقة) وإنما لم تزحلق في لهنك بفتح اللام وكسر الهاء الذي هو بدل عن همزة إن لأن صورة إن قد زالت وسهل ذلك زوال لفظة إن وقيل هذه اللام ليست لام إن بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحدفين مؤكدين) قال الدنوشري عبارة غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال كونهما بمعنى واحد يقتضي صحة التأكيد اللفظي وهو ليس بمكروه إلا أن يقال مدار اللفظي على تكرير اللفظ بعينه أو بمرادفه وتمنع المرادفة هنا وقال الورقاني احترز بقوله افتتاح من مثل قام القوم كلهم أجمعون فإنه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا في افتتاحه قاله الدماميني واعترض على ذلك الشمني بأن الكلام في اجتماع مؤكدين لمضمون الجملة كما يدل على ذلك كلام المغني والمثال المذكور ليس لمضمون الجملة بل للمفرد وحينئذ فالتقييد لبيان الواقع لا للاحتراز[1] وأجاب عن ذلك بعض شيوخنا بأن مضمون الجملة في قولك جاء القوم نسبة المجيء إلى القوم وكلهم قد أكد ذلك يعني أن المجيء قد وقع من جميع القوم لا من بعضهم فالتأكيد المذكور لمضمون الجملة وخرج بقوله حرفين نحو والله إن زيدا القائم فإنه قد اجتمع فيه مؤكدان في افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبارة المغني ليس فيها التقييد بالحرفين فيرد عليها المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بأن التأكيد المذكور للمنكر والمنكر لما كان المؤكد بالقسم عنده فكأنه سابق والتأكيد ليس في الابتداء وأورد إنما فإن السكاكي ادعى أن سبب إفادتها الحصر أن إن للتأكيد وما كذلك فاجتمع تأكيدان فأفادت الحصر والجواب عن ذلك أن إن كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا وللشمني في ذلك كلام فانظره وأورد أيضا أنه قد يجمع بين كلمة ألا وبا توكيدا للنسبة كما في قراءة ألا يا اسجدوا إن قلنا إن يا ليست داخلة على منادى فإنه قد اجتمع فيما ذكر حرفا تأكيد في افتتاح أصلا وأجيب عن ذلك بأن التأكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشمني وأورد عليه أيضا نحو لسوف يقوم زيد ووجه إيراده أن اللام للتأكيد وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذي كان قبل دخولها فأكدت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا تأكيد في افتتاح وأجاب

أحقا أن جيرتنا استقلوا ● فنيتنا ونيتهم فريق

تقديره أفي حق وقد جاء مصرحا بفي كقوله ● أفي حق مواساتي أخاكم ● وأن وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلتها في ومن آياته أنك ترى الأرض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلتها في أولم يكفهم أنا أنزلنا وأصل ذلك إن حقا عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل ماض) معناه وجب (وأن وصلتها فاعل أي وجب أن الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد ورده الفراء بأن لا تزاد في أول الكلام ورده في المغني بأن زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به وجوابه ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا أقسم من أن القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب (و) المفتح (عند الفراء على أن لا جرم) مركبة من حرف واسم (بمنزلة لا رجل) في التركيب (ومعناها) بعد التركيب (لا بد) أو محالة (ومن) أو في (بعدهما مقدرة) أي لا بد من أن الله يعلم أو لا محالة في أن الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء لا جرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه الفراء) عن العرب (من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك) ولا جرم لقد أحسنت ولا جرم إنك ذاهب بكسر إن واقتصر الناظم من ذلك على قوله:

بعد إذا فجاءة أو قسم ● لا لام بعده بوجهين نمي

مع تلو فا الجزاء وذا يطرد ● في نحو خير القول إني أحمد

(فصل) وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة) نحو إن زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف وأهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لأن أصل إن زيدا لقائم لإن زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون إن لئلا يتقدم

---

(١) قوله في الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولتحرر هذه العبارة

من ذلك القصص بأن المراد مؤكدين لمضمون الجملة واللام وإن كانت مؤكدة للنسبة فسوف ليست كذلك وإنما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيادة وتقديم وتأخير (قوله لئلا يحول ماله صدر الخ) يعني إصالة وإلا فاله صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان أحسن والتقليل نسبي (قوله لم تدخلهما اللام) أي إلا على ماقاله الموضح في الحواشي مما نقله عنه الشارح فيما يأتي (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال الدنوشري ويجوز دخول اللام على أول جزءمنها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسهيل ونقل القانى عن الرضى أنه قال الوجه دخولها على الجزء الأول وقد حكى إن زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال الدنوشري ينظر ما وجه كون نحن ليس ضمير فصل وما المانع من ذلك كقوله تعالى إن هذا لهو القصص كما سيأتي انتهى قال بعض الفضلاء نظرنا فرأينا المانع كون ما بعده جملة وشرط ما بعده أن يكون اسما عند غير الجرجاني كما قاله الشارح والفرق بينه وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك أي كون القصص اسما بخلاف نحي ثم لا يخلو مثاله أيضا من نظر (قوله ولكنه اضطر الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيما قاله الشارح ويقال لا ضرورة والصواب في هذا المقال أن يقال كان الأولى تقديم لا سواء على لا متشابهان كما قال الشارح لأنه إذا تقدم نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فإنه يلزم منه نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فإنه يلزم منه نفي الاستواء فلا يفيد بعد ذلك (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) قضيته جواز دخولها على الخبر المتقدم إذا انفصل بمعموله نحو إن فيك لراغب زيدا واللام لا تمنع عمل الخبر فيما قبله كما قاله ابن مالك نحو إنه على رجعه لقادر (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) أي إن واللام (قول لئلا يجمع بين متماثلين) قال الزرقاني علل الرضى منع ذلك أيضا بالتنافي في الظاهر وذلك لأن اللام للثبوت والثبوت ينافي النفي في الظاهر (قوله وأجاز الأخفش والفراء) قضيته أن الفراء يقول إن نعم فعل وفي الشذور إنه يقول إن نعم وبئس اسمان (قوله عما دل على الزمان وانتقل إلى الإنشاء) قال الزرقاني أي عما دل الآن على الزمان مع الإنشاء فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة وهذا خلاف ما عليه المحققون من أن أفعال الإنشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المغني في بعض الأفعال وحينئذ يظهر لك الفرق اللائح وبيانه أن ما سلب الدلالة على الحدث والزمان أقوى في مشابهة الأسماء الجامدة مما دل على الزمان هذا مع أن في كلام الشارح إشكالا وهو أن أفعال الإنشاء إما أن لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والشارح في نعم على ما عليه المحققون وفي عسى على خلافه ووجه كون عسى للإنشاء أنه ليس المراد الإخبار عن ترج سابق

معمولها عليها وإنما لم ندع أن الأصل إن لزيدا قائم لئلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وإنما دخلت اللام بعد إن لأنها شبيهة القسم في التأكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لأنها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره بعد إن المكسورة (على أربعة أشياء أحدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا) عن الاسم (و) كونه (مثبتا و) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد (نحو إن ربي لسميع الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وإن ربك ليعلم) والجار والمجرور والظرف إذا لم يقدر متعلقهما نحو وإنك لعلى خلق عظيم) وإن زيدا لعندك أما إذا قدرا متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لأن معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه خلافا للأخفش كما سيأتي والجملة الاسمية على قلة نحو (وإنا لنحن نحيي ونميت) وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني (بخلاف نحو إن لدينا أنكالا) لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو إن الله لا يظلم الناس شيئا) لنفي الخبر (وشذ قوله) وهو أبو حزام بن غالب بن حارث المكلي.

(وأعلم إن تسليما وتركا ۔ للامتشابهان ولا سواء)

من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت إن وكان القياس أن لا يعلق لأن الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام والمعنى إن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء وكان حقه أن يقول للاسواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فتقدم وأخر وسواء في الأصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين (وبخلاف نحو إن الله اصطفى) لأن الخبر ماض وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لأنهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر ولم تدخل على الخبر إذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا إذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم (وأجاز الأخفش والفراء وتبعهما ابن مالك إن زيدا لنعم الرجل) مما سلب الدلالة على الحدث والزمان (و) إن زيدا (لعسى أن يقوم) مما دل على الزمان وانتقل إلى الإنشاء (لأن الفعل الجامد كالاسم) ووافق الشاطبي على الأول دون

(قوله الفرق لا غ) قال الدنوشري أقول الظاهر فيه أن نعم اختلف في اسميتها بخلاف عسى فإن بعضهم ذهب إلى أنها حرف وأيضا فوزنها وزن الأسماء لفظا بخلاف عسى وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارح والظاهر أن مراده بالفرق ما قاله الزرقاني واستشكله (قوله وأجاز الجمهور) قال الدنوشري هذا إشارة لقول ابن مالك ٭ وقد يليها مع قد الخ لكن هذا لا يفيد القلة بخلاف كلام ابن مالك (قوله لشبه الماضي) قال الزرقاني قال الدماميني وأيضا فالفعل من لعسى أن يقوم ولنعم الرجل الإنشاء وزمن وقوعه حال فأشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال انتهى قال الشمني أقول على هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضي الجامد نحو إن زيد لعسى أن يقوم أو لنعم الرجل وكأن الشارح لم يذكره هناك لأن المصنف علل هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتأتى مع ذلك أن يعلله بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله وهو المنقول في المغني) قال الزرقاني إن قيل ما نقله في المغني يمكن أن يكون استند فيه لكيف لحفظه بجمله الشارح مقويا ما لحفظه فالجواب أن الظاهر من جزمه بذلك أنه اطلع عليه لمن ذكر فلذلك قوى الشارح به كلامه هنا (قوله فتى تقدم فعل القلب فتحت همزة أن) قال الزرقاني أي لأن لام القسم في مثل هذا المحل لا المعلق لأن القسم وجوابه في محل رفع خبر لأن وهي مع معموليها سادة مسد المفعولين انتهى من الدماميني وفي قوله لأن لام القسم في مثل هذا المحل الخ إشارة إلى أن لها حالتين وهو كذلك وتعليقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحو ولقد علموا لمن اشتراه ولا تكون لام القسم مع إن المكسورة معلقة وأما نحو والله يعلم إنك لرسوله فاللام فيه للابتداء للابتداء أو معلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائي وهشام ما بينه الدماميني لأن اللام للابتداء (قوله ويشترط في الخبر) قال بعض الفضلاء والتردد في الإخبار إذا تعددت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الأول عما لا يتأتى إذا الخبر في هذا الباب لا يتعدد قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي الذي يقتضيه القياس لأنها إنما دخلت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يسمع في شيء من كلام العرب كذا في الهمع وحينئذ فمثل قوله تعالى إن الله سميع عليم الثاني صفة للأول لا خبر بعد خبر (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقاني أي على أداة الشرط فلا يقال إن زيدا لأن تأته يأتيك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله تقدمه الخبر لأن التمييز لا يتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحالة هذه الخ) إنما احتاج للتنبيه على هذه مع أن دخولها على الخبر معلوم من كلام المصنف تنبيها على الاعتراض على ابن الناظم لأنه شرط لدخولها على الخبر أن لا يتقدم معموله ورده المصنف بآيات منها الآية التي ذكرها الشارح (قوله وأجازه المبرد الخ) قضيته أن خلاف المبرد والزجاج مع تقدم المعمول وفي كلام السيوطي ما يخالفه وفيه مخالفة لكلام الشارح في النقل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الألفية (قوله لأن المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه) قال أبو حيان وأما إذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو إن زيدا لقياما قائم وإن زيدا لإحسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم إنها تدخل على معمول الخبر وينبغي أن

الثاني والفرق لا غ (وأجاز الجمهور أن زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه (وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح) بالراء وهو خطاب الماردي حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى أن هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير إن زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة (وأما نحو إن زيدا لقام) بدون قد ظاهرة (ففي الغرة) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (أن البصري والكوفي) اتفقا (على منعها إن قدرت) اللام (للابتداء لا للقسم (والذي نحفظه) نحن وهو المنقول في المغني (أن الأخفش) من البصريين (وهشاما) الضرير من الكوفيين (أجازاها على إضمار قد) ومنعها الجمهور وقالوا إنما هي لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة أن كعلمت أن زيدا لقام والصواب عند الكسائي وهشام الكسر اهـ كلام المغني إلا أنه لم يذكر فيه الأخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر أيضا أن لا يكون جملة شرطية لأن اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الأنباري (الثاني) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لأنه من تتمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط أيضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو إن زيدا لعمرا ضارب) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو إن ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب إني لبحمد الله لصالح وذلك قليل أجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفصل (بخلاف إن زيدا جالس في الدار) لتأخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن (و) بخلاف (إن زيدا راكبا منطلق) لأن المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الأئمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين

يتوقف فى ذلك ولا يقدم عليه إلا بسماع قال الشهاب القاسمى وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامله (قوله والفرق بينه وبين المفعول الخ) قال الشهاب القاسمى قضية هذا الفرق أن التمييز كالحال بناء على الأصح عند ابن مالك أنه لا يجوز نيابته عن الفاعل (قوله وزيدا أجله أحرز) مثل بمثالين لأن الأول تقديمه جائز والثانى تقديمه واجب (قوله لأنه يفصل بين الخبر والنعت) هذا يتخلف فى نحو كنت أنت الرقيب لأن الضمير لا ينعت ولعل المراد أن ما ذكر أصل وضعه وقال فى المغنى إن التعبير بالتابع أولى ليشمل ذلك (قوله لأنه اسم إن فى المعنى) بيانه أن هو فى قوله تعالى إن هذا لهو القصص عبارة عن هذا الذى هو اسم إن وقس عليه لكن يرد أن هذا إنما يظهر لو كان اسم إن فى مثل هذا الموضع تدخل عليه اللام واللام فى اسم إن إنما تدخل إذا تقدم عليه الخبر وأبعد بعيد إن يعطى حكم لشىء مطلقا لكونه فى معنى شىء آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك الشىء إلا بقيد فليتأمل (قوله ولا التفات لمن يجيز تقديمه الخ) إذ الحق أنه لا يتقدم على المبتدأ وقال الدنوشرى قوله ولا التفات الخ يحتاج إلى تأمل انتهى وظاهر كلام الشارح أنه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع أن شرط دخول اللام عليه أن لا يتقدم مع خبره على المبتدأ ويرد عليه أن كلام المصنف فى دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة بدليل الترجمة وحينئذ لو انفصلن أجالا ما ذكر لم يتجه على قوله بلا شرط شىء نعم إن أجاز أحد إن هو لقائم زيدا احتاج إلى الرفع فتدبر (قوله لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب) قال الدمامينى هذا مشكل من جهة أن الاسم الواقع فى التركيب لا بد له من إعراب قال ولا يدفع هذا التنظير بأسماء الأفعال بل ما ورد على الأول يرد على الثانى وكذا القول فى أل الموصولة انتهى أى لأن المصنف فى المغنى نظره بذلك قال والتنظير بالموصولة يقتضى أنها لا محل لها وفيه وقفه لأنهم قالوا ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فلولا أن لها إعرابا لما ظهر (قوله والحاصل أن لام الابتداء الخ) قال الدنوشرى ولا تدخل على غير ما ذكر إلا فى ضرورة هكذا قالوا لكنهم صرحوا فيما يأتى فى بحث إن المكسورة المخففة أن اللام التى بعدها عند إهمالها هى لام الابتداء خلافا لبعضهم وهى داخلة على الخبر المبتدأ فى نحو إن زيدا لقائم

الظرف بأن الحال لا يكون خبرا وهى حال بخلاف الظرف فإنه يكون خبرا وهو ظرف اهـ والفرق بينه وبين المفعول أن المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو إن زيدا الطعامه ما كول (و) بخلاف (إن زيدا لعمرا ضرب) لأن الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا (خلافا للأخفش) من البصريين والفراء من الكوفيين (فى هذه) المسئلة الأخيرة وحجتهما أن المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فأما المعمول فسالم وحجة المانعين أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير أصل قال الموضح فى الحواشى وينبغى أن يجرى خلاف فى أن زيدا لطعامك قد أكل فإن خطابا بمنع دخول اللام على قد وبعدها لقول عندى قول الأخفش والفراء بدليل إجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا أجله أحرز مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا فأجازوا تقديم المعمول وإن لم يجيزوا تقديم العامل لأن المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا اهـ (الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد إن (الاسم بشرط واحد وهو أن يتأخر إما عن الخبر نحو إن فى ذلك لعبرة أو عن معموله) أى الخبر إذا كان المعمول ظرفا نحو أن عندك لزيدا مقيم أو جارا أو مجرورا (نحو إن فى الدار لزيدا جالس) وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر إن على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا منعه ابن عقيل فى أول باب إن فقال لا يجوز أن يقال إن بك زيدا واثق وإن عندك لزيدا جالس ثم قال وأجازه بعضهم (الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لأنه يعتمد عليه فى تأدية المعنى وضمير فصل عند البصريين لأنه يفصل به بين الخبر والنعت وإنما دخله اللام لأنه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر وقال ابن عصفور لأنه اسم أن فى المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على أن الأصل زيد هو القائم اهـ لذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر (نحو إن هذا لهو القصص الحق) هذا (إذا لم يعرب هو) الداخلة عليه اللام (مبتدأ) فإن أعرب مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر إن فلا يكون ضمير فصل لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد إن المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو إنى لوزر

ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا * ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا

والثانى الاسم وإليه أشار بقوله * واسما حل قبله الخبر * وأما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل وإليهما أشار بقوله * وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل

(فصل) (وتتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الأحرف) المتقدمة (إلا عسى ولا) فإن ما لا تتصل بهما وتتصل بإن وأن وكأن ولكن وليت ولعل (فتكفها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية (وتهيئها للدخول على الجمل) الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة العمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة فمثال إن وأن (نحو قل إنما يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد) فإن في الأولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كأن نحو (كأنما يساقون إلى الموت) ومثال لعل قوله

لعلما ❊ أضاءت لك النار الحمار المقيدا

ومثال لكن قوله ❊ ولكنما أسعى لمجد مؤثل ❊ (بخلاف قوله)

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ❊ (ولكن ما يقضى فسوف يكون)

فما اسم موصول لا زائدة في موضع نصب على أنها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لأن ما الموصولة تشبيه باسم الشرط في الإبهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ إسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد إثباتها وإنما أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها (إلا ليت فتبقى على اختصاصها) بالجمل الاسمية على الأصح خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني فإنهما أجازا ليتما قام زيد (ويجوز إعمالها) استصحابا للأصل حتى قيل بوجوبه (و) يجوز (إهمالها) حملا على أخواتها (وقد روى بهما قوله) وهو النابغة الذبياني

(قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ❊ إلى حمامتنا أو نصفه فقد)

يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الإهمال والنصب على الإعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الإعمال لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت:

واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت ❊ إلى حمام شراع وارد الثمد

وبعده:

يحفه جانبا نيق وتتبعه ❊ مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد

فحسبوه فألفوه كما ذكرت ❊ تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد

فكملت مائة فيها حمامتها ❊ وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام وقصتها أنها كان لها قطاة ثم مرّ بها سرب من القطا بين جبلين فقالت:

ليت الحمام ليه ❊ إلى حمامتيه ونصفه قديه ❊ تم الحمام ميه

فنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعده فإذا هو ستة وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع يحتمل أوله الإعجام والإهمال وبصفة الإفراد وهو وارد الثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد (ويندر الإعمال في إنما) نحو إنما زيدا قائم بنصب زيد رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعا (وهل يمتنع قياس ذلك) المسموع (في البواقي مطلقا) أي في بقية أخوات إن الأربعة وهي أن المفتوحة وكأن ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش (أو يسوغ) القياس على ما سمع في إنما (مطلقا) في بقية أخواتها الأربعة إذ لا فرق ذهب إلى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك (أو) يسوغ القياس (في لعل فقط) لأنها أقرب إلى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع أن لعل ضمنت معنى ليت ذهب إلى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أي في لعل (وفي كأن) لقربهما من ليت لأن الكلام معهما صار غير خبر ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع فهذه (أقوال) أربعة وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

ووصل ما بذي الحروف مبطل ❊ إعمالها وقد يبقى العمل

فالواجب تقييد إطلاقهم هنا بما قاله هناك فليتأمل (فصل) (قوله من الجمل الاسمية) قال الدنوشري إنما قيد بذلك لأن الكف يقتضي أنه لولا الكاف لعمل العامل عمله وذلك إنما يتحقق في الاسمية والظاهر من عبارتهم أنها كافة مطلقا (قوله فمثال الخ) قال الدنوشري تقديره فيه نظر إذ يصير التقدير فمثال إن وأن مثل قل الخ وهذا كما ترى يكاد أن يكون لا معنى له فتأمل (قوله ولكن ما يقضى) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كون ما في قوله ولكن ما موصولا حرفيا ويكون المصدر المسبوك بمعنى اسم المفعول (قوله ويجوز إعمالها) قال الزرقاني أي وعلى الإعمال فيجوز ليتما زيدا ألقاه ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير لأن ذلك يخرجها عن الاختصاص إلا عند ابن أبي الربيع وطاهر (قوله وحذف صدر الصلة الخ) فيه رد على قوله في المغني أن احتمال كون ما موصولة ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه بقاء الإعمال (قوله يحتمل أوله الإعجام) قال الزرقاني أي من شرعت الدواب

في الماء تشرع شرعا وشروعا دخلت وقوله والإهمال أي فيكون معناه مسرعة وهذا الثاني أمدح في حدة البصر وأبلغ في إصابتها قاله المكي وأيضا فإن وارده يدل على الدخول فيكون ذكره مع الأول كالتأكيد بخلاف الثاني

(فصل) (قوله إن الربيع الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه إسقاط الشتاء وذكر الفصول الثلاثة مع أن التشبيه به أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن أن يقال في الكلام اكتفاء (قوله ويروى الجون الخ) قال الدنوشري وإذا قرئ الجون بالنون والمراد بالربيع مطره فيكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر إلا أن يقال إنه على حذف مضاف أي ماء الجون (قوله ويعطف بالرفع) قال اللقاني قال الرضي والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا إجازة والأصل الجواز إذ لا فارق ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو إن الزيدين استحسنهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة نحو لا غلام رجل في الدار إلا زيدا انتهى وقوله والأصل الجواز إذ لا فارق مخالف لكلام الشاطبي فإنه نقل ما قاله الرضي عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور في النعت أن الغرض منه بيان المنعوت ليصح الإخبار عنه فحقه أن يكون قبل الخبر فإن جاء بعده فعلى نية التقديم والتأخير والحمل على الموضع لا يكون إلا بعد تمام الكلام وكذا سائرها وهذه المسألة كانت سبب حمى الأعلم سأله بعض نحاة عصره لم جاز اعتبار الموضع في العطف دون النعت فتكلف الجواب وكان أرمد فنزل الماء في عينيه انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب في قوله تعالى قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب على أنه صفة لربي بالتأويل الذي في العطف قال ويمكن حمله على غير ما ذكره بأن يكون علام الغيوب فاعلا يقذف ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للأول في المعنى مثله في قوله إنا لا نضيع أجر المحسنين وإذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا فحمله على وجه لم يثبت إلا بتقدير ليس بمستقيم لأن الأصول لا تثبت إلا بثبت قال الشهاب القاسمي لا يخفى أن هذا إنما يأتي بناء على أن هذا العطف من عطف المفرد على محل اسم إن الزائل بالنسخ وأنه لا يتأتى بناء على أن هذا العطف من عطف الجمل لا من عطف المفردات بناء على أن من شرط العطف على المحل أن يكون الطالب لذلك المحل موجودا والطالب هنا غير موجود لأن الطالب هنا هو الابتداء وقد زال بالنسخ فليتأمل وانظر قوله إن الزيدين استحسنهما شمائلهما على يلزم فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالأجنبي الذي هو الخبر هذا وقال اللقاني أيضا لم يصرح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة لمذهب المحققين وغيره كما سيأتي (قوله بشرطين) قال اللقاني اعلم أن الشرط إنما هو حيث لم يفرق الخبران بالعطف قال الرضي ولو فرق الخبران بالعطف نحو إن زيدا وهند قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فإذا قدمت الخبر على المعطوف فإما أن تأتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو إن زيدا قائم وعمرو كذلك أو تحذفه وتقدره والأكثر الحذف نحو إن زيدا قائم وعمرو ولا يجوز أن يكون هذا من عطف المفرد لأن قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولقائل أن يقول يجوز أن يكون من عطف المفرد بناء على أن عمرا معطوف على محل زيد وله خبر مقدر معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله لم يأت الفساد قال الشهاب القاسمي هذا إنما يظهر بناء على ما ذهب إليه الرضي من أن العطف على محل اسم إن لا لانتفاء الفساد الآتي بيانه قريبا حينئذ أما إذا قلنا أن العطف من عطف الجمل وعللنا المنع قبل الاستكمال بأنه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ عاطف فلا يظهر لبقاء الفساد بحاله فتقييد شيخنا كلام التوضيح بكلام الرضي المذكور فيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين فليتأمل وفي شرح التسهيل لأبي حيان ما نصه وملخص أن في المعطوف حالة الرفع مذاهب أحدها أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والثاني أنه مرفوع على اسم إن لأنه قبل دخول إن كان في موضع رفع والثالث أنه معطوف على إن وما عملت فيه والرابع أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن كان يتحمل الضمير وكل من قال بشيء من هذه الأقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الأول ومن قال بالاستئناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا محذوفا مثل خبر الأول وعلى هذه المذاهب يفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ومن زعم أنه معطوف على اسم أو على أن وما عملت فيه اعتقد أنه من عطف المفردات قال من

(فصل) (يعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله) وهو رؤبة:

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا)

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا أبي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الأسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن والمراد بأبي العباس السفاح أول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لأن الغرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه أن تقول يدا أبي العباس الربيع والخريف والصيوف (ويعطف بالرفع) على محل أسماء هذه الأحرف (بشرطين

استكمال الخبر وكون العامل إن أو أن أو لكن) مما لا يغير معنى الجملة (نحو إن الله بريء من المشركين ورسوله) فعطف ورسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء (وقوله)

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * (فإن لنا الأم النجيبة والأب)

فعطف الأب على محل الأم بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)

وما قصرت بي في التسامي خؤولة * (ولكن عمي الطيب الأصل والخال)

فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم :

وجائز رفعك معطوفا على * منصوب أن بعد أن تستكملا

* والحقت بأن لكن وإن * وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل (والمحققون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك يحملون (على أن الرفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على أنه مبتدأ حذف خبره) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بريء ولنا الأب النجيب والخال الطيب الأصل (أو) على أنه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك إذا كان بينهما فاصل) فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء أي بريء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والأب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف إليه (لا) أن رفع ذلك ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأة على محل رجل في قولك (ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع لأن الرافع) لمحل رجل الفعل وهو جاء في وهو باق ولا يمنعه من العمل في محل رجل الحرف الزائد لأن الزائد وجوده كلا وجود والرفع لمحل الاسم (في مسئلتنا) التي نحن فيها (الابتداء وقد زال بدخول الناسخ) وهو إن وأن ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي * فإن قيل إذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر وكون العامل إن أو أن أو لكن عندهم قلت أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطف الجمل

فيما إلى هذا المذهب الأصل في هذه المسئلة عطف الجمل إلا أنهم لما حذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف مكانه ولم يقدروا إذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه فأشبه عطف المفردات من جهة أن حرف العطف ليس بعده في اللفظ إلا مفرد انتهى وهو مخالف ما قاله الرضي ويوافق ما قاله شيخنا بقوله ولقائل أن يقول الخ إلا أن يقال مراد الرضي بعطف المفرد هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في خبر واحد ويدل عليه تعليله فتأمله ثم هو خضع قول مراد الرضي الخ على شيخنا الجبرتي فوافق عليه وقول أبي حيان ولم يقدروا إذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ مراده بالتقدير الذكر بدليل في اللفظ كما وافق عليه شيخنا المذكور وقوله أنابوا حرف العطف يقتضي وجوب الحذف فليتأمل (تنبيه) يعطف على اسم لا بالرفع قبل الاستكمال وبعده كما في المغني وغيره وعليه فهذا فرع جاز فيه ما لم يجز في أصله (قوله مما لا يغير معنى الجملة) بخلاف كأن وليت ولعل لتغييرها معنى الجملة وقد يقال لتغييرها معنى الجملة غاية الأمر أن تصيرها جملة غير جملة الابتداء والخبر (٢٢٧) وعطف جملة على جملة لا يمتنع أي جملة كانت إلا أن يقال إنها تصير الجملة إنشائية وهو لا يعطف على الخبر فليتأمل (قوله بل على أنه مبتدأ الخ) قال القاني ورده أنه لو كان صحيحا لم يختص بالأحرف الثلاثة إذ غاية ما يلزم في غيرها عطف الإنشاء على الخبر وهو صحيح عند غير أهل المعاني ويتعين أن الجملة إذا كانت على الخبر تكون اعتراضا لا معطوفة مقدمة إذ المعطوف لا يتقدم فليتأمل انتهى ويأتي في كلام الشارح أن وجه الاختصاص منع عطف الخبر على الإنشاء ويأتي ما فيه للشهاب ثم هو ليس بجائز عند أهل المعاني اتفاقا ولا مطلقا كما يأتي في المغني وغيره واقتضى كلامه أن الاختصاص بالأحرف الثلاثة على القول بأن العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما أشار إليه الشارح وقوله ويتعين أن الجملة الخ مبني على ما نقله بعد عن الرضي لا على ما قاله المصنف وما يأتي عن ابن عصفور تأمل (قوله والعامل اللفظي الخ) قد يقال أن وجود هذا العامل أيضا كلا وجود لأنه يشبه الزائد لأنه لا يغير معنى الجملة وإنما أفاد التوكيد فقط (قوله فإن قيل إذا كان هذا من عطف الجمل الخ) فيه أنه إنما يحسن قوله فما وجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بأنه من العطف على محل اسم إن ولم يتقدم له ذلك صريحا ثم أشار إلى وجه الشرط الثاني بأن تلك الأدوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل وكأن (قوله قلت أما اشتراطهم الخ) قال الشهاب القاسمي وأقول لا يخفى ما فيه أما ما أجاب به عن الأول إذا كان العطف من عطف الجمل فإن فرض ذلك فيما إذا لم يتعين كون الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح بانت سعاد نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وأنه من قبيل الاعتراض بين اسم إن وخبرها إلا أن يريد امتناع ذلك بناء على أنه عطف لا اعتراض وإن فرضه فيما إذا تعين كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف

فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وإذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وأما اشتراطهم الثانى إذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء وإن كان من العطف على الضمير فلم يعثر فى عنه جواب شاف (ولم يشترط الكسائى و) تلميذه (الفراء الشرط الأول) وهو استكمال الخبر (تمسكا بنحو إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (وبقراءة بعضهم إن الله وملائكته يصلون على النبى) فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (وبقوله) وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الألف باء موحدة فهمزة ابن الحرث البرجمى بضم الموحدة والجيم

فمن يك أمسى بالمدينة رحله • (فإنى وقيار بها لغريب)

فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند أبى زيد وضمير بها للمدينة (وقوله) وهو بشر بن خازم بالخاء والزاى المعجمتين (وإلا فاعلموا أنا وأنتم • بغاة) ما بقينا فى شقاق

فعطف أنتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه والمشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائى والفراء جميعا والفراء لا يوافق على نحو إن الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله (ولكن اشترط الفراء إذا لم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء إعراب الاسم) برفع الخبر وانصب خفاء على المفعولية لاشترط والظرف مقدر من تأخير والأصل ولكن اشترط الفراء خفاء إعراب الاسم إذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الإعراب أخذه من التسهيل واعترضه فى حواشيه فقال المعروف عن الفراء أنه يشترط بناء الاسم فلا يدخل فى ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء وبذلك خلاف فى نقل المؤلف اهـ فيجوز إن كان الاسم مبنيا (كما فى بعض هذه الأدلة) المتقدمة وهى إن الذين آمنوا الآية والبيتان ويمنع إن كان الاسم معربا كما فى نحو إن الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف

الجمل إذ لا يصح كون الخبر لأحد الاسمين حتى يقال إنه يلزم العطف قبل تمام المعطوف وأما ما أجاب به عن الثانى إذا كان العطف من عطف الجمل فلأنه إنما يتأتى على القول بمنع عطف الخبر على الإنشاء ولا يخفى أن الوجه المتعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فتأمله انتهى وأقول بقى أنه يرد على قوله فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وقوله فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد فى تخريج الآيات التى استدل بها الكسائى والفراء على جواز العطف على محل اسم إن قبل استكمال الخبر من أنها على التقديم والتأخير أو على الحذف من الأول لدلالة الثانى فإن ظاهر ذلك يقتضى جواز العطف قبل استكمال الخبر وإن لزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك له كما يأتى عن اللقانى الإشارة إليه وبمجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا أن يقال الأصل عدم تقدم المعطوف فى عدم التقديم والتأخير وعدم الحذف وإنما يرتكب ذلك عند الحاجة إليه فلو لم يشترط المحققون ما اشترطوه لأفضى إلى جعل ذلك منهجا قويما وصراطا مستقيما يعبره كل سالك وإن لم يتعذر غيره من المسالك (قوله فلئلا يلزم العطف الخ) فيه إن هذا لازم فى العطف بالنصب قبل مجىء الخبر (قوله وإذا كان من العطف على الضمير الخ) قال الدنوشرى قال السيد عبد الله فى شرح لب اللباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التأكيد والفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف إن كان الخبر مما يعمل فى المرفوع فى جميع هذه الحروف فيعلم منه أن ذلك ليس خاصا بأن ولكن وإن فبطل قول الشارح وإذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لأن كلام الشارح مبنى على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون الفراء لم يشترط الشرط الثانى ولو كان المحققون لا يشترطونه لنبه عليه فإنه كان بذلك أحق من التنبيه على ما قاله الفراء (قوله تمسكا بنحو إن الذين الخ) قال اللقانى كيف يتمسك به الفراء وهو يدل على نقيض ما يشترطه من خفاء إعراب الاسم انتهى وسيأتى فى كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهر الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عصفور بأنه كيف يقال إن الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بأن التقدير من داوم على الإيمان وقال غيره إن الذين آمنوا المراد الذين آمنوا بألسنتهم وهم المنافقون والوجهان فى يا أيها الذين آمنوا آمنوا وفى هذه وجه ثالث أن المراد يا أهل الكتاب آمنوا بمحمد أى يا من آمن بموسى وعيسى آمنوا بهذا النبى ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوله والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبرا عن الصابئين والجملة بأن بينهما فارق جوابه الأول نظر لأن السؤال على تقديره من الجميع ولا يصح أن يقال فى اليهود فى الصابئين والنصارى من داوم منهم على الإيمان (قوله فمن يك أمسى الخ) من شرطية حذف جوازها وأقيمت علته مقامه تقديره من يمس بالمدينة فليمس فإنى لا أمسى بها لأنى طريد فيها عازم على الارتحال وفيه مبالغة فى التحسر على غربته (قوله خفاء إعراب الاسم) أنظر لو خفى إعراب المعطوف دون المعطوف عليه وظاهر أنه عنده كذلك (قوله إن كان الاسم معربا) أى غير ظاهر الإعراب ليشمل ما أعربه تقديرى على ما قدمه

الشارح (قوله ومقتضى هذه العلة الخ) فيه إيماء إلى أن التعبير بخفاء الإعراب أنسب بتعليله لكن قد يقال هذه العلة موجودة في العطف مع تقدم الخبر فلا يتم الأخذ بمقتضاها ويمكن الفرق بأن الخبر إذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعلة حينئذ ظهور التخالف ثم إنه سكت عما يقول الفراء في مثل قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون مما كان فيه المعطوف والمعطوف عليه ظاهري الإعراب ولعله يلتجىء إلى تخريج الجمهور (قوله لما فيه من اجتماع عاملين) هذا مبني على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما في شرح بانت سعاد واعلم أن ظاهر الشارح وغيره أن العطف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين محذور توارد (٢٢٩) عاملين على معمول واحد وبذلك صرح في المطول في الباب الثالث لكن بحث فيه الفنري بأن الخبر المقدر لما عطف على خبر إن يلزم كونه خبرا لأن ضرورة إفادة العطف التشريك في حكم الإعراب فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض أنه خبر للمبتدأ أعني المعطوف على محل اسم إن وغاية ما نقول إن المعطوف على خبر إن في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع أيضا إلا أن الرفعين مختلفان بالاعتبار كالعلم في ذلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبرا للمبتدأ لا خبرا لأن ويؤيده أنه لو لم يصل على هذا لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين انتهى وهو مبني على أن العطف من عطف المفردات كما هو موضوع المسئلة من العطف على اسم إن باعتبار المحل وأما إذا كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فعليك بالتدبر التام (قوله وخرجها المانعون على التقديم الخ) قال الفاقي لا يخفى أن الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه وهو من القبيح بمكان وأولى ما في الرضي من أن الواو اعتراضية انتهى وسرهن ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الأول أجود) عكس ذلك ابن عصفور فقال إن الثاني أرجح لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال وإنما جاز ذلك كما جمعت وفحشا غيبة ونميمة (قوله ويتعين التوجيه الأول الخ) قال الشهاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدأ بعد اللام أي لهو غريب تأمل (قوله فإنها التعظيم الواحد) قال الدنوشري فيه نظر إذ لم يسمع إنا قائمون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كالمثنى (قوله على أحد الوجهين) الوجه الثاني أنها بمنزلة تكرير الفعل أي ارجعني ارجعني ارجعني

المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة إنه يجوز أن الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فإن إعراب الاسم خفي ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لأن الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو أيضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء لأن الرافع للخبر عندهما في باب إن هو رافعه في باب المبتدأ إلا أنه مشكل أما على القول بالترافع وهو المشهور من الكوفيين فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسخ وأما على القول بأن رافعه الابتداء في باب إن كما نقله الشاطبي عنهم فلأنه يلزم أن يكون الخبر في مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فما هربا منه وقعا فيه (و) ما تمسكا به من الأدلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتأخير) فيكون من آمن خبر إن وخبر الصابئون محذوف (أي والصابئون) والنصارى (كذلك) والأصل والله أعلم إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم والآخر (أو على) تقدير (الحذف من الأول) لدلالة الثاني عليه فيكون من آمن خبر الصابئون وخبر إن محذوفا لدلالة خبر المبتدأ عليه (كقوله:

خليلي هل طب فإني وأنتما • وإن لم تبوحا بالهوى دنفان)

فحذف خبر إن لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير فإني دنف أي مريض وأنتما دنفان والتوجيه الأول أجود لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور (ويتعين التوجيه الأول) وهو التقديم والتأخير (في قوله فإني وقيار بها لغريب) والأصل فإني لغريب وقيار غريب ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الأول (لأجل اللام) لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ (إلا إن قدرت زائدة مثلها في قوله أم الحليس لعجوز شهربه) على أحد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير فإني غريب وقيار لغريب (و) يتعين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الأول (في قوله تعالى) إن الله (وملائكته) بالرفع والتقدير إن الله يصلي وملائكته يصلون (ولا يتأتى فيه) التوجيه الأول وهو التقديم والتأخير (لأجل الواو في يصلون) لأنها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له (إلا إن قدرت) الواو للتعظيم للواحد (مثلها في قال رب ارجعون) فإنها لتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين فيأتي التوجيه الأول أيضا ويصير التقدير إن الله يصلي وملائكته يصلون • فإن قلت كلا التوجيهين مشكل فإن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف ومعنى إما على التوجيه الأول فلأن الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس لأن الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا أيضا. قلت

(قوله الصواب عندي الخ) قال الدماميني هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل حيث قال الصلاة كلها وإن توهم اختلاف معانيها راجعة إلى أصل واحد فلا تظنها لفظا مشتركا ولا استعارة إنما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة إلى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة إذ الرحمة حقيقة في رقة القلب (قوله وموضع الخلاف الخ) قال الدنوشري في هذا الكلام نظر لا صحة بل ينبغي أن يكون موضع الخلاف في غير ذلك كما قال وأما هذا المثال وما أشبهه فالظاهر منعه عند من يمنع توارد عاملين على معمول واحد تأمل (قوله على أن الأصل وأنت معي) قال العلامة اللقاني إن قلت ما باله لم يخرجه على أحد الوجهين السابقين قلت أما التقديم فلاستدعائه أن المقدر إما كذلك فالجملة معطوفة ففيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ما سيذكره بعد وإما معي جملة وأنت معي حال من الضمير في بلد بعد حمله على عاملها المعنوي وهو نادر وأما الحذف من الأول فلاستدعائه تمني أنه في بلد خرب مع قطع النظر عن مصاحبة محبوبته وأنه أخبر عنها بأنها في بلد خرب وعطف الإخبار على الإنشاء وإن كان فيه خلاف فلم يبق سوى أنه حال من ضمير ليتني وفيه أنه يلزم صدور التمني في حال مصاحبتها وأن التمني لا يتقيد بهذه الحالة انتهى وبأن ما فيه عن الدنوشري (قوله هذا تخريج ابن مالك) قال الدنوشري فيه نظر لأنه قد يقال ما المانع من أن تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هي العامل في الحال لا الظرف حتى يلزم ذكره ولا نظر لرد بعضهم

ما قلناه بأنه يلزم عليه أنه تمنى في حال كونها معه وجودهما في بلد ليس بها أنيس والمراد خلافه لأنا لا نسلم ذلك وإنما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) اللهم إلا أن يقال تقدم ضرورة (قوله وأبعد منه قول بعضهم الخ) لأن فيه حذف المعطوف عليه (فصل) (قوله ليكثر إهمالها) قال اللقاني إن قلت هل يجوز في المهملة أن يقدر معها ضمير شأن محذوف كالمفتوحة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضي ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شأن بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضي المهملة أي بالنظر إلى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير وأما المهملة في نفس الأمر فلا تقدير معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو علي هو الوجه لاختصاص المفتوحة بذلك كما بين في محله (قوله في قراءة من خفف) أما من قرأ بتشديدها فهي بمعنى إلا وإن نافية (قوله وجميع خبر) قال الدنوشري المراد أنه خبر موطئ لما بعده انتهى وأقول اعلم أنه قد أورد الزمخشري سؤالا في الآية فقال كيف أخبر عن كل بجميع مع أن الفارسي نص على أنه لا يجوز أن الذاهبة جاريته صاحبها واستشكلوا قوله تعالى فإن كانتا اثنتين لأنه أخبر من ضمير الاثنين بالاثنين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسي وقال إن الجارية مضافة والإضافة تكون بأدنى ملابسة فلا تدل إضافة الجارية إليه على أنها ملكه بل قد تكون جارته فأضافها باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فأفاد أنها ملكه وأجاب الزمخشري عن السؤال بأن كلا لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فإنه فرق بين أجمع وجميع بأن أجمع لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع لكن إنما ادعى ذلك في حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا أما في الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون أجمعون أو جميع فما قاله الزمخشري مشكل لأن جميعا لا يفيد الجمعية إلا إذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا وأجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو أنه إذا كان في الخبر زيادة صفة أو إضافة أو تقييد صح أن يؤتى بلفظ المبتدأ أو معناه كقولك الرجل رجل صالح والظاهر أن ما قاله الدنوشري هو معنى كلام الفخر وعبر بالخبر موطئا أمر شائع كما لا يخفى (قوله ويجوز إعمالها)

أجاب عنه في المغني فقال الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض اهـ وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاثنين جميعا نحو إنك وزيد ذاهبان وأما نحو إن زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق قال الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا (ولم يشترط الفراء الشرط الثاني) وهو كون العامل إن أو أن أو لكن (تمسكا بنحو قوله) وهو العجاج:

(يا ليتني وأنت يا لميس * في بلد ليس بها أنيس)

فعطف أنت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم ولميس علم امرأة وأنيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتشديد الراء وهو البناء للمفعول (على) أن أنت مبتدأ حذف خبره (أن الأصل وأنت معي والجملة) من المبتدأ والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم (والخبر قوله في بلد) هذا تخريج ابن مالك وهو على ندوره أو قلته فإن أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال: ... ونذر * نحو سعيد مستقرا في هجر وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به اهـ والنادر والقليل لا يقاس عليهما وأبعد منه قول بعضهم إن الأصل أنا وأنت فأنا مبتدأ وأنت معطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد فحذف أنا اهـ

(فصل) (تخفف إن المكسورة لثقلها) بالتضعيف (فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها نحو وإن كل لما جميع لدينا محضرون) في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع أي مجموعون خبر المبتدأ ومحضرون نعته وجمع على المعنى (ويجوز إعمالها) على قلة (استصحابا للأصل)

قال الدنوشرى فإن قلت لم قل العمل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه على ما تقدم مع أن العلة في الموضعين

وإليه يشير قول الناظم وخففت إن فقل العمل (نحو وإن كلا لما ليوفينهم) ربك أعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف إن ولما فإن مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر إن وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وإن كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وإن كلا لخلق موفى عمله (وتلزم لام الابتداء بعد) إن المكسورة المخففة (المهملة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وتلزم اللام إذا ما تهمل • حال كون اللام (فارقة بين الإثبات والنفي) في نحو إن زيد لقائم بتخفيف إن ورفع زيد فلولا اللام لتوهم أن إن نافية وأن المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم (و) هذه اللام (قد تغنى عنها قرينة لفظية) بأن يكون الخبر منفيا (نحو إن زيد لن يقوم) ومنه • إن الحق لا يخفى على ذى بصيرة • فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغنى لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (أو) قرينة (معنوية) كأن يكون الكلام سيق الإثبات والمدح (كقوله) وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك . (وإن مالك كانت كرام المعادن)

ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع وأباة جمع آب كقضاة جمع قاض من أبى إذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها مراعاة للحي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما استغنى عنها إن بدا ما ناطق أراده معتمدا

(وإن ولي إن المكسورة المخففة) من الثقيلة (فعل) فشرطه أن يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير المنفي فخرج بذلك زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع إلا أنه (كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) بأبصارهم (وإن نظنك لمن الكاذبين وأكثر منه) أي من المضارع (كونه ماضيا ناسخا نحو وإن كانت لكبيرة إن كدت لتردين وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ أما دخول إن على الناسخ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق عملها بالكلية ألا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها إذ الجزآن مذكوران بعد مدخولها وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها لأنك إذا قلت إن كان زيد لقائما فمعناه إن زيدا لقائم وأما كونه أكثر من المضارع فلأن إن المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها إن يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ (وندر) عندهم (كونه ماضيا غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل

(شلت يمينك إن قتلت لمسلما) حلت عليك عقوبة المتعمد

فأدخلت إن المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها إخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) أي على إن قتلت لمسلما (إن قام لأنا وإن قعد لأنت خلافا للأخفش) فإنه أجازه كما في المغنى وزاد هنا (والكوفيين وهو يوهم أنهم يجيزون تخفيف إن المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فإنهم لا يجيزون تخفيف إن المكسورة ويحملون

زوال الاختصاص قلت يمكن أن يقال إن الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فإنه بواسطة إسقاط بعضها ابن قاسم (قوله وما موصولة) قال الدنوشرى وذكر الرضى أن ما زائدة أتى بها فاصلة بين لام الابتداء ولام القسم (قوله سدت مسد الصفة) قال الدنوشرى يقتضى أن ذلك ليس صفة وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة (قوله وتلزم لام الابتداء بعد المهملة) قال الدنوشرى وإذا علمت لا تلزم اللام قيل لعدم اللبس وهذا غير ظاهر عند خفاء إعراب الاسم انتهى. ويؤيده قول بعضهم مثل المهملة العاملة إذا خفي إعراب الاسم بأن كان مبنيا أو مقصورا (قوله نحو إن زيد لن يقوم) ظاهره أن القرينة هنا لفظية لا غير وقال اللقاني يبعد أن يراد بأن في هذا المثال النفي لوجوده في الخبر إذ لو أريد به نفي النفي لجيء بالإثبات انتهى وحاصله أن فيه قرينة معنوية لكن قد يمنع ما قاله بأن الإتيان بنفي النفي شائع في الكلام البليغ ومنه أليس الله بكاف عبده (قوله ولو قال لكانت باللام لجاز) قال الدنوشرى يرده ما مر أنها لا تدخل على الماضي إلا بقد خلافا للأخفش وهشام فإنه يجوز عندهما بإضمارها كما والمطرز يرده نصا

ماورد من ذلك على أن إن نافية بمنزلة ما واللام إيجابية بمنزلة إلا قال في المغنى في بحث اللام وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى إلا وأن إن قبلها نافية اه ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال إن لبثتم لقليلا حكاها الأخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يحلف به إن جاء لخاطبا فدخلت على الماضي غير الناسخ (وأندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا) بأن يكون مضارعا غير ناسخ إذ لا مشابهة بينهما (كقوله إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه) ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل أن اللام بعد إن المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الأمرين فالأول نحو إن زيد لقائم بالإهمال حيث لا قرينة والثاني نحو إن زيد لن يقوم والثالث نحو إن زيداً قائم بالإعمال وما ذكره من أنها لام الابتداء قال به سيبويه والأخفشان وأكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جنى وابن أبي العافية وابن أبي الربيع إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في الأصل ولا راجعا إلى الخبر كالمفعول في نحو إن قتلت لمسلما وأجيب بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالان محل الجزء الأول الذي يلي أن والمفعول كالجزء الثاني فإن قلت لمسلما بمنزلة إن قتيلك لمسلم ثم إن كان الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذي كان خبرا في الأصل كما مر وإن كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا كان أو مضمرا منفصلا كما مر فإن اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فإن تقدم عليها فعل من الأفعال القلوب نحو قد علمنا إن كنت لمؤمنا فإن قلنا اللام للابتداء كسرت إن وإن قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت وإلى دخولها على الفعل مطلقا أشار الناظم بقوله

والفعل إن لم يك ناسخا فلا ... تلفيه غالبا بإن ذي موصلا

(فصل وتخفف أن المفتوحة فيبقى العمل) وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا) لا مظهرا (محذوفا) لا مذكورا سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك لأن إن المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها في المضمر لئلا ينحط الأقرب عن الأضعف وذهب ابن الحاجب إلا أنه لا يكون إلا للشأن (فأما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمرو ذي الكلب

(بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنك هناك تكون الثمالا

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن وكونه مذكوراً وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا أو الربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الأزمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الأزمنة ربيعان أولهما ما يأتي فيه النور والكمأة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الأزمنة والغيث الكلأ أو المطر المريع إما بفتح الميم إن جعل الغيث اسما للكلأ أي خصيب وإما بضمها إن جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وأمرعه المطر والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث خبر تكون (ويجب في خبرها أن يكون جملة) لاشتمالها على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم (ثم إن كان) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل) من الفواصل الآتية أما مع الإسمية فلأنه يجيء بعد إن باسم وخبر كما يجيء بهما بعد المثقلة العاملة وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج إلى فصل فكذلك ما أشبهه وأما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي فالاسمية (نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) والفعلية التي فعلها جامد نحو (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) والفعلية التي فعلها دعاء إما بخير نحو أن بورك من في النار ومن حولها أو بشر نحو والخامسة أن غضب الله عليها) في قراءة من خفف إن وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز

(قوله أن إن نافية) قال الدنوشري يشكل عليه نحو قوله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم اللهم إلا أن يقال إن إن النافية عندهم تعمل عمل أن وهذا يحتاج إلى دليل فليتأمل ثم رأيت في شرح لب الألباب للسيد عبد الله أن الكوفيين يجوّزون تخفيفها فلعل النقل عنهم اختلف (قوله ولا راجعا إلى الخبر) قال الدنوشري المراد بالراجع معمول الخبر

(فصل)

(قوله فيبقى العمل) قال الدنوشري الفاء للاستئناف لا للتعليل كما هو ظاهر (قوله ليتحقق مقتضاها) قال الدنوشري الظاهر أنه علة لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر لي وجه كونه علة ذلك وإنما الظاهر تعليل ذلك بقوله لأنها أكثر الخ (قوله لأنها أكثر مشابهة) قال الدنوشري إنما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لأن لفظ المفتوحة كلفظ عض مقصودا به المضي والأمر والمكسورة لا تشبه إلا الأمر بجد وفرق الرضي بين إن بالكسر وأن بالفتح بما حاصله أن المفتوحة لكونها مصدرية بمعنى حروف المفرد بخلاف المكسورة انتهى ولو قال كأنها بعض حروف المصدر المراد بالمفرد لكان أولى (قوله في غير السبع) قال الدنوشري فيه نظر لأنها قراءة نافع

(قوله وهو الصحيح) قضيته أن في ذلك خلافا ولم يذكر في المغني في الباب الرابع في الكلام على ضمير الشأن إلا اشتراط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض لخلاف لكنه في الباب الخامس قال النوع الثامن اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الإنشائية وعدمه الأول خبر إن وضمير الشأن ثم قال وينبغي أن يستثنى من ذلك في خبري إن وضمير الشأن خبر أن المفتوحة إذا خففت فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى «والخامسة أن غضب الله عليها» في قراءة من قرأ أن غضب الله بالفعل والله فاعل وقوله إما أن جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة إذ لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم أن هذه ضمير شأن ولا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن إذ يمكن أن يقدر والخامسة أنها وأما أنك (قوله ويجب الفصل في غير من الخ) قال اللقاني إن قيل ما السبب في الاحتياج إلى الفصل على الوجه المذكور أجيب بأنه التمييز بين المصدرية والمخففة ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية نحو أن إذا سمعتم وأن لو استقاموا ولا التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك إلى فارق آخر وإن كانت الجملة غير ذلك احتيج إلى فاصل بالسين أو سوف أو قد قال الرضي أو بحرف نفي نحو علمت أن لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شيء لضعفها انتهى وبه يعلم أن سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وأنهم لم يسكتوا عن ذكر لو بل عدوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة الفارق لعدم اللبس فتأمل انتهى وممن صرح بما أيضا ابن مالك (قوله أو لئلا يلتبس الخ) قد يستدل بأن الفصل لدفع الإلباس لا التعويض بلزوم لام الابتداء لأن المكسورة إذا خففت وأهملت تلتبس بالنافية ولم يحتاجوا التعويض

تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويجب الفصل في غيرهن) ليكون عوضا عما حذفوا منها وهو أحد النونين والاسم أو لئلا يلتبس بأن المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفصل إما (بقد) لأنها تقرب الماضي من الحال (نحو ونعلم أن قد صدقتنا أو تنفيس نحو علم أن سيكون أو نفي بلا أو لن أو لم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة) في قراءة من ضم نون تكون وحسبت أن لا قام زيد ومثال لن (أيحسب أن لن يقدر عليه أحد) ومثال لم (أيحسب أن لم يره أحد أو لو نحو) وأن لو استقاموا (أن لو نشاء أصبناهم) وهو كثير والحاصل أن الفعل إما مثبت أو منفي وكل منهما إما ماض أو مضارع فالمثبت إن كان ماضيا ففاصله قد وإن كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي إن كان ماضيا ففاصله لا فقط وإن كان مضارعا ففاصله لن أو لم أو لا وأما لو فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا (ويندر تركه) أي الفصل بواحد منها (كقوله:

علموا أن يؤملون) فجادوا ❊ قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل

والقياس علموا أن سيؤملون وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعالى «قال قد أوتيت سؤلك يا موسى» أي قد

هناك مع حذف أحد النونين والاسم لكن كون الفصل لدفع الإلباس لا يخلو عن نظر كما يأتي (قوله ولما كان التغيير الخ) لا حاجة إليه مع ما أسلفه عن الشاطبي فإنه يعلم منه بعد التكلف في تأويله فإنه قد ينازع في قوله إن التغيير مع الفعل أكثر لأن التغيير متحد في الاسم والفعل وهو حذف إحدى النونين والاسم غاية الأمر أنه في الاسم يجيء بعدها باسم وخبر كما يجاء بهما بعد المثقلة وفي الحقيقة الاسم محذوف مطلقا ثم الأكثرية تظهر جدا بالنسبة لما أشبه الاسم إذ التغييران موجودان بالنسبة لها ولم يقم شيء مقام حذف الاسم غاية الأمر أنهم حملا على الاسم لشبههما له في الجمود وعدم التصرف وإذا تقرر ذلك فكان الأنسب بمجاراة لما سلف أن يقول ولما لم يسد شيء مسد الاسم في الفعل المتصرف عوض معه ولم يعوض مع الاسم وأما الفعل الجامد والدعائي فهما محمولان على الاسم لشبههما له في الجمود (قوله أو نفي بلا) قال الدنوشري إن قلت لا فائدة في الفصل بهما لوقوعهما بعد المخففة والمصدرية قلت قال الرضي قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لأنها لكثرة دورانها في الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها أخواتها نحو جئت بلا مال فإذا اتفق وقوعها بعد المخففة فإن كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وإن كانت بعد فعل الظن جاز أن تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما إلا في مثل هذا الموضع أقول ينتج ذلك أنهما شيئان لأنها بعد فعل العلم تحتاج للتمييز لأن المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والمخففة بعده مع لا انتهى أقول وينتج أن الفصل لم يحصل به دفع الإلباس لأنه إن تقدم على أن فعل اليقين أو ما نزل منزلته فهي مخففة أو فعل ظن فيجوز أن تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما فمصدرية فالمخففة إما أن لا تشتبه بالمصدرية أصلا ولا تحتاج للفاصل أو يكون الموضع محتملا لهما فلم يؤثر الفاصل شيئا وأيضا جعلوا من الفاصل لا وهي تفصل بين المصدرية ومعمولها وغاية ما يقال أن الفاصل يحصل به في غير لا تأكيد دفع الإلباس وقال الورقاني قوله لئلا يلتبس بأن المصدرية إن قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ما قاله الحفيد أن لا الداخلة بعد المخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فإنها زائدة نحو لئلا يعلم أهل الكتاب فليحرر

المقام ﴿فصل﴾ (قوله فيبقى إعمالها) أى وجوبا (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال اللقانى ظاهر الاقتصار على جواز الثبوت عدم جواز الإظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين اه (قوله أى كأن مكانها) قال الدنوشرى أى فى مكانها من عكس التشبيه للمبالغة أى أنها جميلة جدا فإذا دخلت فى مكان فكأن الظبية حلت فى مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدنوشرى يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شأن وظبية مبتدأ وتعطو خبره والجملة خبر أن ويلزم على ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوغ (قوله شجر العضاه) بكسر العين والضاد قال فى المصباح العضاه ككتاب كل شجر له شوك (قوله ضمير الشأن)

أو ليت مسؤلك (ولم يذكر لو فى الفواصل إلا قليل من النحويين) هذا شرح قول النظم:

وإن تخفف أن فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد أن

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقد أو نفى او ... تنفيس او لو وقليل ذكر لو

(وقول ابن الناظم أن الفصل بها) أى بلو (قليل وهم) بفتح الهاء أى غلط (منه على أبيه) كأن الموضح وقع له النسخة التى فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها وإلا فالذى قاله ابن الناظم فى شرح النظم فى غالب النسخ ما نصه وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن المخففة وبين الفعل بلو وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ...وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضح فلينظر

﴿فصل﴾ (وتخفف كأن فيبقى أيضا إعمالها) استصحابا للأصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها) وإلى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله:

وخففت كأن أيضا فنوى ... منصوبها وثابتا أيضا روى

(كقوله) وهو رؤبة (كأن وريديه رشاء خلب) فوريديه وهما عرقان فى الرقبة اسم كأن ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغانى أنه مثنى بالغين المعجمة والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله أبو إسحق وقال غيره الخلب البئر البعيد القعر (وقوله) وهو باعث بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكرى قاله النحاس وقال السيرافى هو أرقم بن علباء وقال صاحب المنقد هو علباء بن أرقم اليشكرى يذكر امرأته ويمدحها:

ويوما توافينا بوجه مقسم ... (كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

يروى بالرفع) لظبية على أنها خبر كأن (على حذف الاسم أى كأنها) ظبية (و) يروى (بالنصب) لظبية (على) أنها اسم كأن على (حذف الخبر أى كأن مكانها) ظبية (و) يروى (بالجر) لظبية (على أن الأصل كظبية وزيدت أن بينهما) أى بين الكاف ومجرورها وعلى من جملة تعطو صفة لظبية والموافاة الإتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه أى حسنه وتعطو أى تتناول وعداه بإلى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أى صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك (وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل) كما تقدم تعليله فى أن المخففة (كقوله:

ووجه مشرق اللون ... (كأن ثدياه حقان)

فثدياه حقان مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شأن محذوف أى كأنه وهذا البيت رواه

قال الدنوشرى لا يتعين ذلك بل يجوز رجوع الضمير للوجه أو للصدر (تنبيه) لم يتعرض المصنف تبعا للناظم فى هذا الباب لجواز حذف الخبر ولا غيره مما ذكره فى باب كان ويتصور الحذف هنا على سبعة أوجه باب كان وإن لم يتعرضوا هناك لها كلها لأن المحذوف إما الأداة أو الاسم أو الخبر أو اثنان منها أو الثلاثة ثم ذلك إما جائز أو واجب فتضير الصور أربعة عشر وتفصيل أحوالها فى الجواز وعدمه وبيان ما سمع من كلام العرب منه وما لم يسمع مما لم أر من حام حوله وقد نصوا على حذف الخبر كثيرا وأن سيبويه عقد له بابا فقال باب إن مالا وإن ولذا قال الشنوانى فى حواشى المتن لم ينصوا على عمل هذه الحروف محذوفة والمتبادر منه أن المراد حذفها إما وحدها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط او معهما ثم نقل عن الدمامينى أنه قال فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أن التقدير تزعمون أنهم شركائى وأقول ليس فى ذلك شاهد إلا على إعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدمامينى قاله المصنف فى المغنى وغيره فعلم منه جواز حذف الثلاثة وسيأتى فى أول باب الاستثناء أن الكسائى ذهب إلى أنه منصوب بأن محذوفة مع الخبر وتقدير قام القوم إلا زيدا إلا أن زيدا لم يقم وبقى حذف الأداة وحدها والمشهور حذف أن المحذوفة وبطلان العمل ورفع الاسم كما فى أختها الساكنة النون المختصة بالأفعال وذكر أبو حيان فى الارتشاف فى الكلام على أن من خير الناس أو خيرهم زيد أن محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدى ذهب إلى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم أن محذوف وأو خيرهم منصوب بإضمار أن لدلالة أن تقديره أن تقديره أن من خير الناس أو أن

خبرهم زيد اه وفيه نص على إجازة إن المكسورة وبقاء عملها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في سورة الجاثية وأقره الشاطبي لكن نقل السفاقسي عن أبي البقاء رده بأن إن لا تضمر وقال المصنف آخر الباب الرابع من المغني في الكلام على العطف على معمول عاملين إنه بعيد (هذا باب لا العاملة عمل إن) (قوله وأفردت بباب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقوله سابقا باب الأحرف الثمانية وإدخال لا في أخواتها إن فكان يقول هذا فصل لا وذلك لأن الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوهم الاستقلال والمناسب للشارح أن يقول وإنما فصلها بترجمة من أخواتها لمخالفتها لها في بعض الأحكام (قوله فلا لتأكيد النفي) كذا قال الناظم وتعقب بأن نحو زيد قائم ورجل كريم في الدار ليس فيه باعتبار طرفيه دلالة على إثباته ولا نفي بل هو محتمل لها على السواء وإنما استفيد الإثبات من التجرد عن حروف النفي فإذا دخلت إن أكدت (٢٣٥) الإثبات لأن دلالتها أقوى من التجرد لأن دلالتها وجودية والتجرد عدمي وليس المراد أنهما اجتمعا لأن التجرد والحرف لا يجتمعان وأما لا إذا دخلت فكيف يقال إنها أكدت النفي مع أنه لم يكن مستفادا قبلها إلا أن يقال المراد أن لا تدل على النفي أقوى من ما ونحوها فمعنى كونها لتأكيد النفي أنها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما مثلا وقد حققنا في حواشي المختصر أن الإثبات في مثل زيد قائم إنما استفيد من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسعد والسيد أن لا لا تدل على تأكيد أصلا حيث جعلوا لا ريب فيه مما لا تأكيد فيه والفتري كلام في المقام ينبغي الرجوع إليه (قوله وأن لتأكيد الإثبات) ذكر في المغني في مبحث كلام الكلام على سبب افادة إنما الحصر إن إن لتوكيد النسبة مطلقا وقد بينا ما يتعلق به في حاشية الألفية (قوله منها أن اسم لا الخ) عد بعض الفضلاء من ذلك ما مر من أن إن يعطف على اسمها قبل استكمال الخبر وبعده بالرفع بخلاف أن اه وفيه أنه إنما يحسن عد هذا من وجوه الافتراق لا من وجوه الاصطاط لأن فيه جهة رفعة لا انحطاط فتدبر (قوله لا يكون إلا مظهرا) يغني عن هذا اشتراط التنكير (قوله لا يجوز أن يتقدم خبرها الخ) علل هذا في الهمع بقوله لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ولا أجنبي قال الشهاب القاسمي هذا يفيد امتناع الفصل بمعمول الخبر ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله ومنها أن اسم لا لا ينون) قال الورقاني فيه نظر لما لا يخفى من أنه ينون وإن أريد أنه لا ينون في الجملة فكذا اسم إن لا ينون في الجملة (قوله وأن يكون المنفي بها الجنس) لا يخفى أن المراد بالعمل ما يعم العمل النصب كما في المضاف والمشبه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريح في أن لا لنفي الجنس نصا سواء بنى اسمها أو أعرب لكنه خلاف قول الشارح

سيبويه هكذا ورواه غيره مصدر مشرق النحر والمعنى على الأول رب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة (وإن كانت الجملة فعلية فصلت بلم) في المضارع المنفي (أو قد) في الماضي المثبت فالأول (نحو كأن لم تغن بالأمس و) الثاني (نحو قوله :

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ... ب فمحذورها كأن قد ألما)

ففصل بين كأن وألما بقد والهول الفزع يقال هاله الأمر يهوله إذا أفزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه وألم ماض من الإلمام وهو النزول يقال ألم به أمر إذا نزل به (مسئلة وتخفف لكن فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليباين لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تقتلوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والأخفش جواز الإعمال) قياسا على أن ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين أن زوال الاختصاص

(هذا باب لا العاملة عمل إن المشددة)

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة أن تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لأن كل من برأ فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل إن فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وأفردت بباب لطول الكلام عليها قال أبو البقاء وإنما عملت لا عمل إن لمشابهتها لها من أربعة أوجه أحدها أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني أن كلا منهما لتأكيد فلا لتأكيد النفي وإن لتأكيد الإثبات والثالث أن لا نقيضة إن والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع أن كلا منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة على إن في العمل انحطت درجتها عن إن في أمور منها أن اسم لا لا يكون إلا مظهرا واسم إن يكون مظهرا ومضمرا ومنها أن اسم لا لا يكون إلا نكرة واسم إن يكون نكرة ومعرفة ومنها أن لا لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز في إن ومنها إن اسم لا لا ينون واسم إن ينون ومنها إن اسم لا المفرد مختلف في إعرابه وبنائه واسم إن لا خلاف في إعرابه اه ومنها أن إن تعمل بلا شرط ولا لا تعمل إلا بشرط (وشرطها أن تكون نافية) لا زائدة (وأن يكون المنفي بها الجنس) بأسره (وأن يكون نفيه نصا) وذلك إذا دخلت على

وذلك إذا دخلت الخ إلا أن يقال أن اسمها متضمن لمعنى من مطلقا لكنه أعرب لأنه عارض شبه الحرف الإضافة وشبهها قال الدماميني
والظاهر من كلام بعضهم أن التخصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم ومراده بالبعض التاج السبكي وقال الزرقاني إن قلت هل هذا
الشرط مغن عن قوله النكرة لاستلزامه له فالجواب لا وذلك لأن الجنس يصدق بالمعرف بأل الجنسية فاخرجه بقوله نكرة (قوله وقدر)
قال الدنوشري معناه أن النكرة متضمنة معنى من لا أنها مقدرة ومعنى قوله للجنس أنه لتنصيص نفي الجنس (قوله وأن يكون اسمها
نكرة) قال اللقاني اعلم أن اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا أباله ولا غلامى لهم ولا مسلمى له فإنه جائز بدون شذوذ مع أنها مضافة إلى
الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وقد يجاب بأنها نكرة صورة فقد حصل
الشرط في الجملة اه وقال الشهاب القاسمي هذا المذهب ضعفه ابن مالك بأمور منها قولهم لا أبالى ولا أخالى فلو كانوا قاصدين الإضافة
لقالوا الأب ولا أخ لى فيكسرون الباء والخاء إشعارا بأنها متصلة بالياء تقديرا فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير وأجاب أبو حيان في
شرح التسهيل بأنهم لم يقولوا ذلك لأن العامل في الضمير من نحو لا أبالك الجر هو اللام لا الإضافة لأن اللام مجاورة له فهي أحق بالعمل ولئلا
يلزم قطع حرف الجر عن العمل وإذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لأجل الياء لأنه لم يباشر آخر الأب والأخ بالإضافة
حتى يلزم كسره اه بالمعنى ثم قال فإن قلت إذا كان الاسم من قولهم لا أبالك مضافا لما بعده فكيف ساغ لا أبالك ولا أخالك بإثبات الألف
والأب والأخ إذا أضيفا إلى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفة فالجواب أن المانع من ردها إذا قلت أبي ثقل التضعيف لأجل الإدغام في
ياء المتكلم ألا ترى أنك لو رددتها وهي الواو لكسرتها لأجل ياء المتكلم ولزم أن تتبع حركة العين حركة اللام فتقول أبوي ثم
لسكن الواو وتقلبها ياء
فتقول أبي فلو فصلت بين
الألف وياء المتكلم أمن
التضعيف المستثقل فأعادوا
اللام المحذوفة كما يعيدونها في
الإضافة إلى غير ياء المتكلم
نقل من كلام من ذهب
إلى أن لا أبالك وشبهه من
الأسماء المضافة وفي الغرة
لم يفعلوا ذلك مع غير اللام
من حروف الجر اه
باختصار ومذهب ابن مالك أن هذه الأسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فتتعلق بمحذوف
وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حده ﴿ تنبيه ﴾ قال في التسهيل وقد
يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام وقال في الشرح قدر
قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا إليه مثل وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد من
هذه التقديرات الثلاثة على الإطلاق أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه أحدها أنه قد ذكر مثل بعده نحو
بكيت على زيد ولا زيد مثله ✽ برىء من الحمى سليم الجوانح الثاني أن المتكلم إنما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فلو قدر مثل
لزم خلاف المقصود الثالث أن العامل بهذه المعاملة قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم وأما
التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فإن من الأعلام المعاملة بذلك ما له مسميات كثيرة كأبي حسن وقيصر فتقديره بما
ذكر كذب فالصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اه وقال المصنف في التذكرة بعد أن قرر أنه لا تعارض بين قراءة ابن جبير إن الذين
تدعون من دون الله عبادا أمثالكم والقراءة المشهورة لأن المثلية المنفية في قراءة ابن جبير المثلية في العقل والحواس والمثبتة المثلية في
الخلق ما نصه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فغلط النحويين في تقديرهم في قضية ولا أبا حسن لها ولا مثل أبي حسن فقال لو صح تقدير
مثل لم يقع مثل خبرا للاف قوله بكيت على زيد ولا زيد مثله لأن المعنى يصير ولا مثل زيد مثله وهذا محال فيبطل تقدير مثل في هذا البيت
فكذلك يجب في الباقي هذا معنى ما يقول[1] من صرف كلا من المثلين إلى جهة فلا تضاد حينئذ والمعنى ولا مثل زيد في الرجال في الصورة
والهيئة مثله في الأخلاق كما تقول ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدنوشري قد يقال إنها أحط مرتبة

نكرة وأريد بها النفي العام وقدر فيه من الاستغراقية لأن من هي الموضوعة للجنس فإذا قلت لا رجل
في الدار وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح إلا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز أن
يكون في الدار اثنان فأكثر ومن هنا قال النحويون أن لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو
سائل عن كل الجنس قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وأن لا يدخل عليها جار) وهو المراد بقولهم أن
لا تقع بين عامل ومعمول (وأن يكون اسمها نكرة) لأنه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة
بالنكرات (وأن تكون النكرة متصلة بها) خلافا لأبي عثمان فإنه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ولكنه
لا يثني وقد جاء في السعة لا منها بد بالشذاء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي (وأن يكون
خبرها أيضا نكرة) على الأصل فجملة الشروط سبعة أربعة راجعة إلى لا واثنان إلى اسمها وواحد إلى خبرها
وستأتي محترزاتها وإذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل إن من نصب الاسم ورفع الخبر (نحو لا غلام
سفر حاضر) فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لأنها غير مركبة وأما إذا

---

(1) قول المحشي هذا معنى ما يقول الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل هنا سقطا فليحرر

ركبت فمن سيبويه أنها لا تعمل فى الخبر بل النكرة مع لا فى موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والأصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الأخفش والمازنى والمبرد (فإن كانت غير نافية لم تعمل) فى الأسماء شيئاً (وشذ إعمال) لا (الزائدة فى قوله) وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزارى :

(لو لم تكن غطفان لاذنوب لها ۞ إذاً للام ذوو أحسابها عمرا)

فأعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وإنما أعملت مع الزيادة لأنها أشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لأن لو شرطها ممتنع والفرض أنه منفى بلم وامتناع النفى إثبات فدل على إثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لأن جواب لو إذا كان مثبتا فى نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وإنما شذ عمل الزائدة لأنها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص ، فإن قيل لا النافية غير مختصة مع أنها عاملة فالجواب ما قاله المرادى أن لا إذا قصد بها النفى العام اختصت بالاسم فليست إذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا لغير نفى الجنس بل (لنفى الوحدة عملت عمل ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو لا رجل قائما) فالمنفى هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المنفى واحداً والمثبت اثنان (وكذا) تعمل عمل ليس (إن أريد بها نفى الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع أن يقال بعده بل رجلان والحاصل أن لا إذا أعملت عمل ليس احتمل نفى الواحد ونفى الجنس وهو الظاهر لأن النكرة فى سياق النفى تعم فإذا أردت نفى الواحد ميزته بقولك عقبه بل رجلان وإذا أردت نفى الجنس لم تعقبه بشىء بل لا يجوز أن تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وإن) وقعت لا بين عامل ومعمول كما إذا (دخل عليها الخافض) فإنها لا تعمل شيئاً و(خفض) الخافض (النكرة) لقوته ولأن لا لا تحول بين العامل ومعموله (نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شىء) فالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين أن لا هنا اسم بمعنى غير وأن الخافض دخل عليها نفسها وأن ما بعدها خفض بالإضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة ويعنون بذلك أنها معترضة بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطها (وشذ جئت بلا شىء بالفتح) على الإعمال والتركيب ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها فى موضع جر لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جنى فى كتاب القد وقال فى الخاطريات أن لا نصبت شيء ولا خبر لها لأنها صارت فضلة نقله عن أبى على وأقره (وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت) وجوبا (ووجبت عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) فى الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذى العموم أو لأن العرب جعلتها فى جواب من سأل بالهمزة وأم السؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول) ولا هم عنها ينزفون (وإنما لم تتكرر) مع المعرفة (فى قولهم لا نولك أن تفعل و) فى (قوله

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما ۞ لا أنت شائيه من شأننا شانى

للضرورة فى هذا) البيت واللام فى للضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وإنما لم تتكرر فى لا أنت للضرورة وأشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصول فى موضع نصب على المفعولية بأشاء وشئت

من أن كما تقدم وقد قيل إن إن لا عمل لها فى خبرها وقد يقال إنها غيرت معنى إن فكانت أقوى من هذه الجهة اهـ وأصل هذا للدمامينى فإنه قال ينبغى أن يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم أهل البصرة وذلك لأن الكوفيين يقولون فى إن التى لا عمل لها عليها إنها لا عمل لها فى الخبر مطلقا فلاطلاك بهذه اهـ وكلام المغنى يشعر بأن المراد اتفاق البصريين لأنه قال ولا خلاف بين البصريين (قوله لأنها غير مركبة) عدم التركيب لا يقتضى أن يكون الرفع بها ألا ترى أن خبر إن مركب اتفاقا وقد قيل إنه مرفوع بغير إن (قوله بما كان مرفوعا به قبل دخول لا) قال الزرقانى ظاهره أنه مرفوع بالمبتدأ وهذا لا يتأتى إلا إذا قلنا إن لا غير عاملة مطلقا أى لا فى اللفظ ولا فى المحل وأما إذا قلنا إنها عاملة فى المحل النصب كما هو المشهور بينهم فكلام سيبويه مشكل لأنه يرى أن خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء وبعد دخول لا زال الابتداء فليس ثم مبتدأ يعمل فى الخبر (قوله لو لم تكن الخ) قال ابن جنى سألت أبا على فقلت الزائد لم أر لا فقال لم تأت لم زائدة فى كلامهم فيجب أن يكون لا هى الزائدة (قوله وقعت لا بين عامل ومعمول الخ) قال الدنوشرى هذا فيه نظر فإن الحكم خاص بالجار كما يصرح بذلك قول الشارح والمصنف فيما سبق وأن لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم أن لا تقع بين عامل ومعمول (قوله ولأن لا لا تحول الخ) قال الدنوشرى مراده بذلك حيلولة مانعة عن العمل (قوله وأن ما بعده خفض بالإضافة) أنظر هلا قيل إن إعرابها ظهر فيما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله على الإعمال والتركيب) قال الدنوشرى الظاهر أن لا حينئذ لها خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبر لها فيما حكاه عن الخاطريات حتى يحسن التقابل

(قوله من الشنآن) قال الدنوشرى قال الشيخ إبراهيم السفاقسى فى إعرابه شنآن هو البغض وفعله شنئ يشنأ شنأ وشنآ نا مثلث الشين فهذه ستة ومشنوءة وشناءة وشناء ومشنأ ومشنأة ومشنأ ومشنئة وشنآ نا وشنآنا فهذه خمسة عشر وهى أكثر ما حفظ للفعل (قلت) وحكى الجوهرى شنا بتثليث الشين قال سيبويه كل بناء كان من المصادر على فعلان بفتح العين لم يتعد فعله إلا أن يشذ شىء كالشنآن وفيه قراءتان إحداهما بفتح النون والأظهر فيه إنه مصدر لكثرة ما جاء منه على فعلان كالنزوان والغليان وقل فى الصفة كقطوان فى الحمار العسر السير وعدوان فى التيس الكثير العدو وأنشد أبو زيد وقبلك ما هاب الرجال ظلامتى * وفقأت عين الأشوس الأبيان والأخرى بسكون النون والأظهر فيه أنه وصف فقد حكى رجل شنآن وامرأة شنآ نة وقياس هذا أن يكون من فعل متعد وحكى أيضا شنآن وشنأى وقياسه أن يكون من فعل لازم وقد يشتق من فعل واحد للمتعدى واللازم نحو فغر فاه أى فتح وفغر فوه أى انفتح وجوزوا أن يكون مع السكون مصدرا وقد حكى مصادره وجاء فى غيره قليلا كلويته ليانا وقال الآخر فما الحب إلا ما تلذ وتشتهى * وإن لام فيه ذو الشنان وفندا وأصله الشنآن فحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها وقيل فيه مسكنا أنه مخفف من شنآن المحرك لكثرة توالى الحركات فإن قلنا فى الآية أنه مصدر فالأظهر أنه مضاف للمفعول أى لا يحملنكم بغضكم لقوم ويجوز أن يكون مضافا للفاعل أى بغض قوم إياكم وقيل إنه وصف معناه شنآن قوم أى مبغض قوم وليس مضافا للفاعل ولا للمفعول وإن كان فعله متعديا بل معناه مبغض من قوم (قوله ولتأول لا نولك بلا ينبغى لك) قال الدنوشرى قد يقال إن الاسم الذى هو نولك لا يجوز أن يكون بمعنى الفعل لأن الفعل الذى هو ينبغى يدل على حدث هو الانبغاء أى الطلب وعلى زمان ولا شك أن النول بمعنى المتناول لا دلالة له على الحدث والزمان المذكورين (قوله ولا إذا دخلت على الفعل) أى غير الماضى الذى ليس دعائيا قال الرضى يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا فى موضعين أحدهما أن تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أى لا لقيت مرحبا أو لا رحب موضعك مرحبا أو على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك لأن الدعاء بالفعل أولى فكأنه قيل لا سلمت سلاما ولذا دخلت على نولك كما مر وإنما لم تتكرر لا فى هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما أن تكون بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها أن تدخل على لفظة شىء سواء انجر بالإضافة نحو هو ابن لا شىء أو بحرف الجر أى حرف كان نحو كنت بلا شىء وغضبت من لا شىء وانتصب نحو أنك ولا شيئا أو ارتفع نحو أنت ولا شىء وثانيها أن ينجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يتجر إذا لم يكن لفظ شىء إلا بها من بين حروف الجر وثالثها أن يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين (فصل) (قوله للا)

بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى إلى وأزال مضارع زال منصوب بأن مضمرة بعد حتى وجوبا واسم أزال مستتر فيه وجوبا وخبره شانيا آخر البيت بنون من الشنآن وهو البغض وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمى ولا نافية وأنت مبتدأ وشانيه من المشيئة خبره ومن شأننا متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى أشاء الذى شئته حتى لا أزال شانيا للذى لا أنت شانيه من شأننا أى أمرنا (ولتأول) معطوف الضرورة (لا نولك بلا ينبغى لك) ولا إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لأنه فى معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدأ وأن تفعل سد مسد خبره كما فى الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوى وقال أبو حيان والذى أذهب إليه أنه خبر لا فاعل لأن نولك ليس بوصف وقال الموضح لا أدرى كيف يتأتى أن يقول هذا مع قوله أن لا نولك مؤول بلا ينبغى لك ولم يزل كتاب بأن المرفوع الساد مسد الخبر لا يرفع إلا بالوصف النحى وإذا قلنا بالأول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضى والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغى لك أن تناوله اه فسقط بالتأويل فى المثال ودعوى الضرورة فى البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا إذا دخلت على معرفة وإلى إعمال لا عمل إن أشار الناظم بقوله :

عمل إن اجعل للا فى نكره * مفردة جاءتك أو مكرره

(فصل) (وإذا كان اسمها مفردا) أى غير مضاف ولا شبيه به بنى على الفتح إن كان مفردا) لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى (أو جمع تكسير)) لمذكر أو مؤنث فالأول (نحو لا رجل و) الثانى نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو (لا رجال) ولا هنود وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا (و) بنى (عليه) أى على الفتح (أو على الكسر إن كان جمعا بألف وتاء) مزيدتين (كقوله) وهو سلامة بن جندل يبكى على فراق الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور :

(إن الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب)

بكسر التاء وفتحها (روى بهما) فى لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفى الجمع بالألف والتاء إذا كان اسم لا أربعة أقوال أحدها أنه يحمل فى البناء كما هو فى الإعراب فكما أن فتحته فى الإعراب كسرة فكذلك فى البناء قاله ابن عذرة وهو قول الأكثرين (و) قال أبو الفتح بن جنى (فى الخصائص) ما حاصله (أنه لا يجيز فتحه بصرى إلا أبو عثمان) المازنى وعبارة الخصائص لم يجز أصحابنا الفتح إلا شيئا قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اه الثانى كالأول إلا أنه ينون لأن تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافى البناء جزم به ابن مالك فى سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث أنه يفتح لأن الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازنى والفارسى وهو حسن فى القياس ورجحه الموضح فى المغنى وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز الأمرين مبنى على الخلاف فى حركة اسم لا فمن قال هى إعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمى والرمانى والكوفيين كسر ومن قال هى بناء كجمهور البصريين فتح (و) بنى (على الياء إن كان مثنى أو مجموعا على حده) أى على حد المثنى وطريقته فى إعرابه بالحروف وسلامة واحدة واختتامه بنون زائدة تحذف للإضافة (كقوله

تعز فلا إلفين بالعيش متعا * ولكن لوراد المنون تتابع

فالفين بكسر الهمزة تثنية إلف اسم لا مبنى على الياء متعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز أمر من التعزية وهى الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد (وقوله.

يحشر الناس لا بنين ولا آ * باء) إلا وقد عنتهم شؤن

فبنين بكسر النون الأول جمع ابن اسم لا مبنى على الياء ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله والأحرف إيجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى أهمتهم وشؤن جمع شأن وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة فى موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو ولأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسى * فأمسى وهو عريان * وقولهم ما أحد إلا وله نفس أمارة وليست حالا خلافا للعينى لأن واو الحال لا تدخل على الماضى التالى إلا كما قال الموضح فى باب الحال وذهب المبرد إلى أن المثنى والمجموع على حده فى باب لا معربان بناء على أن التثنية والجمع عارضا التضمن أو التركيب فى علة البناء ولو صح ذلك لزم الإعراب فى يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعن القول بالبناء فى اسم لا المفرد اختلف فى علته (قيل وعلة البناء) فيه (تضمن معنى من) الاستغراقية (بدليل ظهورها فى قوله.

فقام يذود الناس عنها بسيفه * (وقال ألا لا من سبيل إلى هند)

واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير

بالنون ماضيه لذذ من باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدنوشرى هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيب (قوله فكما أن فتحه) قال الدنوشرى فيه نظر وحق العبارة فكما أن نصبه الخ وقد يقال إنه على حذف مضاف أى نائب فتحه الخ (قوله شيئا) قال الدنوشرى أى فتحا الخ والمراد أنه قاسه على المفرد (قوله الثالث أنه يفتح لأن الحركة الخ) قال الزرقانى ظاهره أن الفتح واجب ويدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فإن ابن عصفور قد حكى أن الفتح فى ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذى يفهم من المغنى أن كلا من الفتح والكسر جائز والأرجح الفتح (قوله لأن خبر الناسخ الخ) قال (٢٣٩) الدنوشرى صريحه أن قولهم له نفس أمارة جملة وقعت خبرا عن ما وهذا ينافيه ما قدمت يداه من أن ما إذا بطل نفيها بطل عملها اللهم إلا أن يكون ذلك مبنيا على مذهب يونس القائل بإعمالها مطلقا وهذه المسئلة فى المطول أيضا على هذا النمط وقد كنت كتبت فيها رجزا وهو قولى

قال الإمام السعد فى المطول * قولا من الإشكال ليس بالخلى
خبر ما إن يقترن بإلا * يجوز فيه الواو حيث حلا
وذا مخالف لما قد حررا * وبين أهل العلم قد تقررا
من أن ما إذا بإلا يبطل * نفى لها فإنها لا تعمل

اه بقى أن كلام الشارح صريح فى أن لا تعمل مع انتقاض النفى ويرشحه أنه لم يذكر فيما سلف من شروطها عدم الانتقاض لكن صرح العصام فى شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وسيأتى فى باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل فى موجب فالوجه أن جملة وقد عنتهم شؤن حال كما قال العينى وقد نقل الشارح فى باب الحال عن شرح اللب تجويز اقتران الماضى التالى إلا بالواو (قوله فى علة البناء) قال الدنوشرى فيه غموض وكان الظاهر أن يقول اللذين هما علة البناء على الخلاف فى ذلك والظاهر أن قوله فى علة البناء متعلق بمحذوف والتقدير المذكورين فى علة البناء (قوله ولو صح ذلك لزم الإعراب الخ) أى فكلام المبرد مشكل قال الزرقانى ما حاصله أن كلام الجمهور مشكل أيضا لما علل به المبرد وأقول قد أجيب عن ذلك بأن سبب البناء هنا وفى المنادى ورد على المثنى والمجموع فبنيا كما أعرب واللذان واللتان لوروده التثنية على المثنى وهو الذى والتى لأن الوارد له قوة ولم يعرب اللذين لأنه ليس على نسق المجموع.

(قوله واعترضه ابن الضائع الخ) قال الدنوشري هذا الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ولا شك أن ذلك مدلول النكرة لأنها في سياق النفي للعموم وفي ذلك نظر لإمكان أن يكون النفي شاملا فثبت ما قاله وقد يقال أنه تحكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الأظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القاسم قال وقد يدفع بأن الاسم تضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري ومراد من قال إنهما ركبا أن ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة لبقاء معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمغني أن علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعتبر والجواب أن الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لك أن تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حد قوله فتول غلامهم ثم نادى • أظليم أصيدكم أم غزالا حيث جعلوا ظليما مفعول أصيد واللام محذوفة كما ذكره في المغني (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن تكون ما زائدة وترك تنوين ثور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لا أبالك) قد قدمنا وجه الإشكال والجواب عنه

قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شيء الخ) قال الدنوشري تعريفه بقوله ما اتصل به الخ مشكل لشموله للمنعوت إذ النعت متمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يتخرج الحديث) قال الدنوشري حمل الحديث على ما ذكر غير متعين لجواز كونه مفردا واللام متعلقة بالخبر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده اه وهو مأخوذ من كلام المغني في الجملة الثانية من الباب الخامس وأما ما نقله الشارح فقاله في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكر الدماميني في هذا الباب ذلك وقال إن اللام للتقوية ولك أن تقول لا تتعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشيه دفع التكرار قال في شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأي البصريين ممتنع ولعل السر في العدول عن تنوينه إرادة التنصيص على العموم اه وهذا مبني على أن الاسم لا المعرب لم يتضمن من ور مافيه فتنبه له نقل اللقاني عن الرضي ما يستفاد منه الجواب بأبسط من ذلك فقال قوله فمعربان إن قلت فما تصنع في مثل قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم قلت في الرضي أن الظرف بعد النفي لا يتعلق بالمنفي بل بمحذوف وهو خبر واليوم في الآية معمول لعليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدأ وإن كان جثة إذ المعنى لا وجود عاصم ولا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منفيا كقولك الاتكال عليك وإليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة ثم قال تقول لا مصليا في الجامع إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي غيره وإذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع أو غيره

(فصل)

(قوله ولك في نحو لا حول الخ) قال الدنوشري تجويز النحاة الخمسة الأوجه المذكورة الظاهر أنه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك وإلا فالظاهر أنه إذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والأول وإذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مراد م

واعترضه ابن الضائع بأن التضمن لمعنى من إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها (وقيل) علة البناء (تركيب الاسم مع الحرف) كما في تركيب الاسمين (كخمسة عشر) هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله • أثور ما أصيدكم أم ثورين • ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لأصيد وأما كم فعلى التوسع بإسقاط اللام والمعنى أصيد لكم ثورا أم ثورين (أما المضاف وشبهه فمعربان) اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا علما ممقوت وأما لا أبالك فاللام زائدة لتأكيد معنى الإضافة وهي معتد بها من وجه دون وجه أما وجه الاعتداد فلأن اسم لا لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الإضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالألف وإنما يعرب إذا كان مضافا أو شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا أبالي بالف مع الإضافة إلى ياء المتكلم (والمراد بشبه) أي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا) فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتأخر خبرها وفعله في الأول فاعل قبيحا لأنه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لأنه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخيرا لأنه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الإعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني (فصل) ولك في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما) أي فتح ما بعد لا الأولى وما بعد لا الثانية (وهو الأصل نحو لا بيع فيه ولا خلة) بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء (والثاني رفعهما إما بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس كالآية) المتقدمة (في قراءة الباقين) من السبعة (وقوله)

وهو عبيد الراعي بن حصين   وما هجرتك حتى قلت معلنة   (لا ناقة لي في هذا ولا جمل)

برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرأت مني وقلت صريحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضربه لبراءتها منه (والثالث فتح الأول ورفع الثاني كقوله) :

هذا لعمركم الصغار بعينه   (لا أم لي إن كان ذاك ولا أب)

واختلف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب إلى رجل من بني مذحج ونسبه أبو رياش إلى همام بن مرة ونسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي إلى ابن الأحمر ونسبه الأصفهاني إلى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة (وقوله) وهو جرير يهجو نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس :

بأي بلاء يا نمير بن عامر   (وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر)

بأي متعلق بمحذوف والتقدير بأي بلاء تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الألف باء موحدة مفتوحة أي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم برؤس بل أتباع لا يدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رفع الأول وفتح الثاني (كقوله) وهو أمية بن أبي الصلت في أحوال الجنة :

(فلا لغو ولا تأثيم فيها)   وما فاهوا به أبدا مقيم

واللغو الباطل والتأثيم من أثمته إذا قلت له أثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تأثيم أحد لأحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التأبيد (والخامس فتح الأول ونصب الثاني كقوله) وهو أنيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس :

(لا نسب اليوم ولا خلة)   اتسع الخرق على الراقع

وهذه الأوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله مستفادة من قول الناظم :

وركب المفرد فاتحا كلا   حول ولا قوة والثان اجعلا
مرفوعا او منصوبا او مركبا   وإن رفعت أولا لا تنصبا

ولكل منها توجيه يخصه أما فتحهما فوجهه أن تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بعدهما خبر لهما معا أي لا حول ولا قوة لنا أي موجودان لنا لأن مذهبه أن لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز أيضا عنده أن يقدر لكل واحدة منهما خبر أي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بأن لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها يجوز أيضا أن يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الأولى والثانية وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلان فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في إن زيدا وإن عمرا قائمان لأنهما شيء واحد ويجوز أيضا عند هؤلاء أن يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه أن تجعل لا الأولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين قلنا خبر عن الاسمين

(قوله لا يدين لكم) قال بعض الفضلاء المناسب إسقاط لكم إذ ليس غرضه كونهم لا يدين لهم بل غرضه كونهم غير يدين أي ليسوا رؤسا كما قاله (قوله على الراقع) قال الدنوشري هذا مخالف لما قاله ابن الوردي وغيره أن القافية وأن الرواية ٭ اتسع الخرق على الراتق ٭ (قوله إلا أنهما متماثلان الخ) قال الزرقاني قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد في قولك جلس وقعد زيد فاعلا بهما لأن العاملين متماثلان مع أن الصحيح خلاف ذلك وهو أنه فاعل بأحدهما فقط والجواب أن العاملين هنا متماثلان لفظا ومعنى وفي المثال المذكور ليسا كذلك أو يقال طلب الفعل للفاعل أقوى من طلب الحرف لمعموله فلم يكن العاملان الفعلان كعامل واحد (قوله لا الأولى الخ) قال الدنوشري قد يقال قضية التقسيم أن تجعل لا في الموضعين أو لا فيهما عاملة عمل ليس (قوله ملغاة لتكررها) قال الزرقاني الملغاة هي التي كانت عاملة عمل إن وألغيت عند العمل لتكررها (قوله وعلى الوجهين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فلا يتأتى ما قاله إلا على الأول وهو أنها ملغاة على أنه عليه يجوز تقدير خبر لكل من الاسمين وأما إذا قلنا إنها عاملة عمل ليس وهو الوجه الثاني فيجوز أن يقدر لكل من لا الأولى والثانية خبر ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد لأنهما عاملان متماثلان على قياس ما سبق اهـ بقي أنه قد يقال ما المانع من كون الشيء الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين كما في معمول المصدر المضاف إليه بل ما هنا أولى بالجواز لأن العامل هناك واحد وهنا مختلف إلا أن يقال المراد كونه مرفوعا منصوبا بالفعل لأنه في لا رجل وامرأة من حيث كونه خبرا عن المبتدأ يكون بلفظ قائمان ومن حيث كونه خبرا عن ليس يكون بلفظ قائمين لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما إذا كان الخبر ظرفا ونظيره تجويز المصنف في المغني زيد في الدار وعمرو بخلاف زيد قائمان وعمرو فليحرر (قوله عن الاسمين) قال الدنوشري واضح إذا جعلت لا الأولى ملغاة وأما إذا

إن قدرت لا الثانية تكرارا للأولى وما بعدها معطوف فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فلنا خبر عن إحداهما وخبر الأخرى محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران أحدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين من معمول واحد قاله في المغني في مسألة لا رجل ولا امرأة برفعهما وأما فتح الأول ورفع الثاني فوجهه أن لا الأولى عاملة عمل إن ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الأولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد لأنه خبر مبتدأ وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز أن تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن لا الأولى ملغاة أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل إن وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين وأما فتح الأول ونصب الثاني فوجهه أن لا الأولى عاملة عمل إن ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون (وهو أضعفها) لأن نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين (حتى) قال ابن الدهان في الغرة (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضرورة كتنوين المنادى) المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على إضمار فعل أي ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وأن الاسم بعدها) (منتصب بالعطف) على محل اسم لا الأولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لأنه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الإعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه أن يقدر لهما خبر واحد بعدهما لأن خبر ما بعد لا الأولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الأولى لأن لا الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب أن يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لأن العامل عندهم لا واحد ويجوز أن يقدر لكل خبر وهذه الأوجه الخمسة مأخوذة من اثني عشر وجها وذلك لأن ما بعد لا الأولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الإلغاء والرفع على إعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب وإذا ضربت هذه الأربعة في الثلاثة الأول بلغت اثني عشر وجها وكلها جائزة إلا اثنين وهما رفع الأول على الإلغاء أو على الإعمال عمل ليس ونصب الثاني وأنهاها ابن الفخار في شرح الجمل إلى مائة وأحد وثلاثين

قدرت عاملة عمل ليس فلنا خبر عنها لا عن اسمها (قوله إن قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقاني راجع للأمرين معا وقوله تكرار أي زائدة لم يثبت لها عمل أصلا بخلاف الملغاة (قوله أو العكس) قال الزرقاني بأن قدرنا الأولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أي إن قيل هذا لا يجري فيه التعليل لأن لا الثانية إذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملان مع أن هذا هو المتقدم فالجواب أن محل هذا ما إذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لمفهوم التقدم والأوضح التعليل المذكور لأنه مبتدأ (قوله وخبر الأخرى الخ) قال الدنوشري فيه مسامحة من حيث قوله الأخرى بالتأنيث مع أن ما بعد إحداهما مبتدأ على تقدير أنها مهملة (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقاني أي مؤكدة لمعنى النفي المستفاد من لا الأولى (قوله وما بعدها معطوف) قال الدنوشري إن قدر عطفه على مدخول الأولى من عطف المفردات اتجه أن لها خبرا واحدا وإن جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الزرقاني احترازا عما إذا لم يقدر معطوفا وسيتضح (قوله والابتداء) هذا مبني على أن العامل في خبر المبتدأ الابتداء لا المبتدأ وعلى غيره كان ينبغي أن يقول والمبتدأ (قوله ويجوز أن تجعل لا الثانية الخ) قال الدنوشري لم يعرب التركيب على هذا وحاصل ذلك وجهان الأول أنه يجوز تقدير خبر واحد على مذهب سيبويه ويجب تقدير خبرين على مذهب غيره والثاني يجب تقدير خبرين لأنه يلزم على تقدير الخبر الواحد اجتماع عاملين مختلفين اه ويلزم كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا عند غير سيبويه لأن خبر لا العاملة عمل إن مرفوع والعاملة عمل ليس منصوب (قوله وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس) أي ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح وقال الشهاب القاسمي أقول ينبغي أن يمتنع تقدير خبر واحد عند سيبويه والجمهور بناء على إعمالها عمل ليس لأن الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع وللأولى عند الجمهور وللابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدر واحدا لزم أن يكون خبر واحد مرفوعا ومنصوبا فليراجع وليحرر (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التأمل إجمال في المحال عليه ويلزمه الإجمال في المحال لأنه سكت عن كيفية تقدير الخبر في المحال عليه كما عرفت ولعل عذر الشارح رحمه الله في السكوت عن التفصيل في المحال عليه العلم به مما أسلفه (قوله وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا ينافي ما نقله عن ابن مالك وغيره من أنه عطف مفرد على مفرد وما المانع من ذلك فإن هذا على مذهب سيبويه وذاك على مذهب غيره (قوله مرفوعا بما كان مرفوعا به الخ) قال الدنوشري هكذا ينقل عن سيبويه وينقل عن غيره أن لا مع اسمها مبتدأ في محل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما لكونهما مبتدأ لا بما كان مرفوعا به قبل

دخولها وليتنظر ذلك (قوله عطفا على محل لا الأول) قال الدنوشري عطفا على هو مذهب سيبويه، وقوله عطفا على محل لا مع اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون خبرا وهو مبني على مذهب الأخفش ويحتمل أن يكون صفة بالرفع على المحل والنصب على اللفظ والخبر محذوف (قوله إذا هو) قال الدنوشري قد يقال الأنسب الإتيان بإذا إلا أن يقال إن إذا هنا للماضي اه وأتى بالضمير مفردا باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير في ارتدى وتأزر على لفظ هو مفردا والعجب أن العيني لم يوجه الإفراد في الضمير وقال إن الإفراد في الفعلين كقوله تعالى إذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها ولا يخفى عدم موافقة (٢٤٣) المشبه للمشبه به والإفراد في الآية.

وجها هذا إذا عطفت وكررت لا (فإن عطف ولم تتكرر لا وجب فتح الأول) على إعمال لا عمل إن (وجاز في الثاني النصب) عطفا على محل الأول (والرفع) عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان ابن الحكم وابنه عبد الملك:

(فلا أب وابنا مثل مروان وابنه) * إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

يروى وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الأخفش لا رجل وامرأة بالفتح) بلا تنوين (فشاذة) والأصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والعطف إن لم تتكرر لا احكما * له بما للنعت ذي الفصل انتمى

(فصل) (وإذا وصفت النكرة المبنية بمفرد) متعلق بوصفت (متصل) نعت مفرد (جاز في الوصف المفرد فتحه على أنه ركب معها) أي مع النكرة (قبل مجيء لا) وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا (مثل لا خمسة عشر) عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا واجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كأنهما معا تضمنا معنى من وقيل إنه أجري على لفظ الموصوف لأنه أشبه المعرب وقيل فتحته فتحة إعراب وحذف تنوينه للمشاكلة (و) جاز (نصبه مراعاة لمحل النكرة) الموصوفة لأنها في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وإن كان مبنيا لأن حركة البناء هنا شبيهة بحركة الإعراب بل الإعراب أصلها انتهى (و) جاز (رفعه مراعاة لمحلها مع لا) لأنهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى (نحو لا رجل ظريف فيها) هذا من أمثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لأن اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق (ومنه لا ماء ماء باردا عندنا) فيجوز في ماء الثاني الفتح على أنه مركب مع الأول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الأنصاري في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الأول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع أنه جامد وإنما هو من قبيل التوكيد اللفظي أو البدل انتهى وجوابه أنه لا يبعد في جعله صفة لأنه لما وصف ببارد صار مغايرا للأول تغاير المطلق والمقيد و(لأنه يوصف بالاسم) الجامد (إذا وصف) كمررت برجل عاقل (والقول بأنه توكيد) لفظي أو بدل (خطأ) لأن الماء الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادا بالأول فلا

إما لأن العطف بأو أو على أن الضمير عائد على الرؤية المفهومة من رأوا وهو الحق

(فصل)

(قوله وإذا وصفت النكرة الخ) قال اللقاني هذا الضابط صادق بنحو بارد في لا ماء ماء باردا إذا جعل ماء الثاني مع أنه لا يجوز فيه البناء كما سيذكره (قوله على أنه ركب) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه أن الاسم مجموع الاسمين وينافيه قوله إذا وصفت النكرة فإن ظاهر ذلك أن الاسم الأول والثاني صفة له (قوله ثم دخل الخ) قال الدنوشري صريحه أنهما حينئذ اسم لا وقد يتوقف فيه من حيث أن كلا منهما دل على معناه وقضية التركيب عدم ذلك اه وفيه أنه قدم عند القول بأن علة بناء الاسم المفرد التركيب أن مراد من عبر بأنهما ركبا أن ذلك شبه تركيب لبقاء معنى الكلمتين

(قوله لا خمسة عشر) قال الدنوشري فإن قلت هل يقدر في هذا أي خمسة عشر حركة بناء غير حركته الأصلية لأجل لا أو لا قلت مقتضى النظائر التقدير إذ لم يقدر أن تلك ذهبت وخلفتها حركة البناء لأجل لا ويقدر على الثاني لا غير (قوله وقيل فتحته فتحة إعراب) قال الدنوشري على هذا التوجيه يكون قوله أولا جاز فتحه فيه تغليب بأن يقال إن الفتحة تشمل كلا من الإعرابية والبنائية (قوله مراعاة لمحل النكرة) قال الدنوشري هذا على مذهب سيبويه (قوله لمحلها مع اسمها) قال الدنوشري هذا على مذهب س (قوله لفظ المفتوح) قال الدنوشري لو قال لفظ المبني والمنصوب لكان حسنا (قوله والقول بأنه توكيد لفظي خطأ) قال اللقاني ووجه التخطئة أن التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه وهذا يوجب بناء التأكيد وأن يراد به معنى المؤكد إذ بدونه لم يكن اللفظ الأول معادا وعاب بأن الواجب إعادة المادة وأصل المعنى

يصح كونه توكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته الأول وإن جعلنا باردا نعتا لماء الأول وماء الثاني بدلا من الأول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال أبو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بأنه إنما جيء بالجامد توطئة للحال ليجري على منعوت إذ كان ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في جاء زيد ضاحكا أنه على حذف الموصوف وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك باردا نعتا على ماء الأول فما فائدة هذه التوطئة انتهى (فإن فقد الإفراد) في النعت (نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا أو) فقد الإفراد في المنعوت (نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا أو) فقد (الاتصال) بأن كان بين النعت والمنعوت فاصل (نحو لا رجل في الدار ظريف أو لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح) فيهن لأنه يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر إلى المحل (والنصب) بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معربا وإلى محله إن كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لأن الموضع للابتداء انتهى وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله :

ومفردا نعتا لمبني يلي ۞ فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل
وغير ما يلي وغير المفرد ۞ لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد

(كما) تقدم (في المعطوف بدون تكرار لا) فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال :

والعطف إن لم تتكرر لا احكما ۞ له بما للنعت ذي الفصل انتمى

وصنيع الموضح أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقوله (وكما في البدل الصالح لعمل لا) وهو المنكر (فالمعطوف) بدون تكرار لا (نحو لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها (والبدل) الصالح لعمل لا (نحو لا أحد رجل وامرأة فيها) بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل بعامله لأن البدل على نية تكرار العامل (فإن لم يصلح) البدل (له) أي لعمل لا بأن كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر إلى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم لا لأنها لا تعمل في معرفة (نحو لا أحد زيد وعمرو فيها) فزيد وعمرو بدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل نحو لا امرأة فيها ولا زيد) لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه قاله صاحب البسيط ووجهه أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على أنهما لا يتبعان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما .

﴿فصل﴾ (وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا) النافية للجنس (لم يتغير الحكم) بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو ألا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو ألا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو ألا رجوع وألا حياء بالأوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما) من الاستفهام والنفي وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي (كقوله) وهو قيس بن الملوح على ما قيل

(ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد) ۞ إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

لا الحيثية عدم الزيادة على المعنى المقصود منه قال الشهاب القاسمي أقول أيش المانع من أن التأكيد اللفظي هنا إعادة الأول بعينه إذ التأكيد اللفظي هو ماء الثاني فقط ووصفه ليس من جملة التأكيد فالتأكيد بماء الثاني مع قطع النظر عن وصفه فإن قيل يتبين بالوصف أنه ليس عين الأول لأن اللفظ إذا قيد بقيد يتبين أن المراد به مقيد لا مطلق. قلنا ذاك لا يضر لأنه كما يتبين بالوصف أن ماء الثاني مقيد يتبين به أن ماء الأول أيضا مقيد لأنه عين الثاني فتقيد هو أيضا فليتأمل (قوله لعدم مساواته للأول) قال بعض الفضلاء ما المانع من جعله بدل بعض ويكون الضمير مقدرا وأورد بعضهم أنهم جوزوا في النسفعا بالناصية ناصية كاذبة التأكيد مع الوصف (قوله كما جاءت توطئة الخ) قال الزرقاني أي كما جاءت النكرة وهي قوله تعالى أمرا في المثال المذكور إذ هي حال موطئة لأنها ذكرت توطئة للمنعوت بالمشتق وهو قوله من عندنا إذ هو متعلق بكائن وهو مشتق ونظيره فتمثل لها بشرا سويا (قوله وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين) أي بدون تنزيل لما مر أن اسم لا لا يركب مع صفته قبل دخولها فصارا بمنزلة كلمة وركبا مع لا فلا يرد أن في ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللقاني هذا يوهم أن البدل متعين فيه العطف وذلك غير متعين لإمكان بدل البعض من الكل (قوله وفي البدل بعامله) أي المقدر بدليل التعليل ويكفي في الفصل التقدير كما في الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أين الفصل وهو متصل بعامله في الظاهر (قوله بالنظر إلى المحل) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه أن اسم لا المضاف والمشبه به مرفوعان محلا أي باعتبار ما كان قبل دخولها ﴿فصل﴾ (قوله لم يتغير الحكم) قال اللقاني إلا فيما يأتي عن الخليل وسيبويه

والمعنى ليت شعرى إذا لاقيت مالاقاه أمثالى من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها وأدخل إذا الظرفية على المضارع بدل الماضى (وهو) نادر وبقاء الحرفين على معنيهما (قليل حتى توهم) أبو على (الشلوبين أنه غير واقع) فى كلام العرب ورد على الجزولى إجازته إياه والحق وقوعه فى كلامهم على قلة كقولهم فى المثل أفلا قماص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ أعجمى ينطق بالحرف الذى بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدمامينى (وتارة يراد بهما) أى بالهمزة ولا (التوبيخ) والإنكار (كقوله :

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته) • وآذنت بمشيب بعده هرم

فالاحرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى يرعوى أى انكف عن الشىء ويستعمل كثيرا فى ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح أى انكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال فى المطول والشباب فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة انتهى وهو مأخوذ من كلام الأطباء وآذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الأصمعى المشيب دخول الرجل فى حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين يراد بهما التوبيخ (هو الغالب) فى الاستعمال واعترضه الدمامينى فقال اعلم أن المفيد للإنكار التوبيخى هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفى المفاد بلا باق على حاله فنى البيت عدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به وأجاب الشمنى بأن المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخى وكلمة لا تفيد النفى فمجموع ألا يفيد الإنكار التوبيخى على النفى (وتارة يراد بهما التمنى كقوله : ألا عمر ولى مستطاع رجوعه) • فيرأب ما أثأت يد الغفلات

والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفى آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب فى جواب التمنى وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الأولى أى أفسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكسب أشياء بيده (وهو) أى كون الحرفين يراد بهما التمنى (كثير) واختلف فى ألا هذه فى رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها (و) المعتمد (عند سيبويه والخليل أن ألا هذه) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهى (بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) كما أن أتمنى لا خبر له (وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت) كما أن ليت كذلك لأن ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل ألا عندهما إلا فى الاسم خاصة فيبنى إن كان مفردا ويعرب نصبا إن كان مضافا أو شبهه (وخالفهما المازنى) والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر وإلغاء واتباع للفظ اسمها أو محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه أن مستطاع إما خبر لألا وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط وإلا لنصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم أحد الأمرين إما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيا ما كان فهو المدعى (و) رد بأنه (لا دليل لهما فى البيت) أى الذى استدلا به (إذ لا يتعين كون مستطاع خبرا) لألا (أو صفة) لاسمها (ورجوعه فاعلا) على حذف مضاف أى نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة) من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لعمر وصفته الأولى جملة ولى وإذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على ألا المركبة اتفاقا وهى المشار إليها فى النظم بقوله :

وأعط لا مع همزة استفهام • ما تستحق دون الاستفهام

فى ألا التى للتمنى من عدم الخبر ومنع مراعاة محل لا واسمها وإلغائها إذا تكررت (قوله وأدخل إذا الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فإن المعنى على الاستقبال فالمضارع واقع فى محله لا فى موقع الماضى (قوله وأجاب الشمنى) لا يخفى أن جوابه لا يلاقى جعل البيت شاهد القسم الذى أريد فيه بالحرفين التوبيخ وجعل مقابلا لما يكون فيه الحرفان باقيين على معناهما .

شرح في ألا البسيطة على الأصح تكملة الأقسام فغير الأسلوب وقال (وترد ألا للتنبيه) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية (نحو ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية نحو (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فألا داخلة على ليس تقديرا لأن يوم منصوب بمصروفا مقدم من تأخير والأصل ألا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم (و) ترد ألا (عرضية) بسكون الراء (وتحضيضية) بحاء مهملة وضادين معجمتين (فتختصان بـ) الجملة (الفعلية) الخبرية ولا تعملان شيئا فالعرضية (نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم) والتحضيضية نحو (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانكم) وإنما اختصا بالفعلية لأنهما للطلب لأن العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وإزعاج ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التحضيض معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي (مسألة) (وإذا جهل الخبر) سواء قلنا إنه خبر لا أم خبر المبتدأ (وجب ذكره) للجهل به (نحو لا أحد أغير من الله) عز وجل (وإذا علم) من سياق أو غيره (فحذفه كثير نحو فلا فلا فوت) أي لهم (قالوا لا ضير) أي علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر * إذا المراد مع سقوطه ظهر

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون إذا كان مع إلا نحو لا إله إلا الله أي لنا أو في الوجود أو نحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب أنه كلام تام ولا حذف وأن الأصل الله إله مبتدأ وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء بأداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدأ معها في نحو لا رجل في الدار ويكون الله مبتدأ مؤخرا وإله خبرا مقدما وعلى هذا تخريج نظائره نحو لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بأن فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اهـ

﴿ هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ﴾

هذا قول الجمهور وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي أعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فإنه لا يقال زيد عمرو إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع وأن المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفراء إلى أن الثاني منصوب على

(قوله وإذا جهل الخبر الخ) اعلم أنه يتصور في الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسلفنا آخر باب إن ولم يتعرضوا إلا لحذف الخبر وهو كثير على سبيل الجواز ولحذف الاسم وهو قليل كما قال الناظم في الكافية * والاسم إن علم به يقدم * وذلك كقولهم لا عليك أي لا بأس عليك ولحذف لا كما في حكاية الأخفش لا رجل وامرأة بالفتح (قوله لا أحد أغير من الله) قطعة من حديث في الجامع الصحيح للإمام البخاري وتتمته ولذلك حرم الفواحش ويروى لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخاري بباب لا شخص أغير من الله وترجم قبله بباب تسمية الله شيئا وأورد قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم لدلالة الآية نصا على تسميته تعالى شيئا هذا وقال العز بن عبد السلام في الأمالي ما معنى الغيرة ههنا إن حملناها على مذهب الشيخ على الإرادة أشكل التعليل لأن النهي يقع عن المراد وعن غيره اهـ هذا يستقيم على رأي المعتزلة وإن حملناه على رأي القاضي على صفة فعلية أي يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتفي مناسبة التعليل لأنه يصير المعنى لأن الله أكثر عذابا نهى عن الفواحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهي (قوله وركب مع لا الخ) أي ركب الخبر مع لا قال الشهاب القاسمي لأنه لا محل لا على هذا لكن المبتدأ المؤخر مرفوع فلو عملت في الخبر لنصب المحل لزم أن لا ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وهو غير معهود فيها اهـ وقال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشي المغني ولا يخفى ضعف هذا القول يعني قول الزمخشري وأنه يلزم منه أن الخبر يبنى مع لا ولا يبنى معها إلا المبتدأ ثم لو كان كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم وقد جوزوه (قوله ودعوى إبدال ما لا يحل الخ) قال الزرقاني أي لأن خبر لا لا بد من كونه نكرة والاسم الكريم معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقاني أي من أن الاستثناء المفرغ بدل (قوله من يجعل المرفوع خبرا) قال الزرقاني أي عن النكرة ﴿ هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر ﴾ (قوله فتنصبهما مفعولين) أورد بعضهم على الفاء نظير ما مر عن اللقاني في باب إن وأجاب بنظير ما أجاب به هناك (قوله وأجيب بالمنع الخ) قال الزرقاني أي بمنع أنه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل أنه يقال ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن المذكور للتشبيه به اهـ وأجاب الكافيجي بأنه

التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه (أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب وإنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر) في كذا (وتفكر) فيه (وما يتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيد الحق (وفهم) المسئلة (وما يتعدى لاثنين) بنفسه (وهو المراد) هنا وإليه أشار الناظم بقوله:

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا • أعنى رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد • حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم

(وينقسم) هذا القسم المتعدى لاثنين (أربعة أقسام أحدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو أربعة وجد وألفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا) فالهاء المتصلة به مفعوله الأول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الإعراب وإنما ساغ مجيء وجد للعلم لأن من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (قال الشاعر) وهو زياد بن يسار (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) • فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم أمر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الأول وقهر عدوها مفعوله الثاني (والأكثر وقوع) تعلم (هذا على أن) المشددة (وصلتها) فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه (كقوله) وهو زهير ابن أبي سلمى بضم السين (فقلت تعلم أن للصيد غرة) • وإلا تضيعها فإنك قاتله فأن بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وأن وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وإلا إلى آخره جملة شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تقول تعلمت أن زيدا خارج بمعنى علمت (وقال) الآخر:

(دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط) • فإن اغتباطا بالوفاء حميد

ودريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الإضافة وعرو منادى مرخم بحذف التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر أي إن دريته فاغتبط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فإن أراد زوالها كان حسدا (والأكثر في) درى (هذا أن يتعدى بالباء) نحو دريت بزيد (فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به) فضمير المخاطبين مفعوله الأول والمجرور بالباء مفعوله الثاني (و) القسم الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) فالملائكة مفعوله الأول وإناثا مفعوله الثاني (و) نحو (قوله) وهو تميم بن مقبل وقيل ابن أبو سنبل الأعرابي

متأول بمعنى فذلك الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو وكما أن قولك زيد حاتم متأول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله مستدلا بوقوعه جملة) قال الدنوشري فيه نظر فإن ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي أصله الخبر (قوله وعورض بوقوعه معرفة وضميرا الخ) لا حاجة لقوله وضميرا بعد قوله معرفة ثم الحال قد تأتي معرفة وجامدة كثيرا بل أجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فلعل الفراء وافقهم على ذلك (قوله وبأنه لا يتم الكلام بدونه) قال الدنوشري (٢٤٧) أي ليس هذا شأن الحال دائما وإن كان بعض الأماكن لا يتم الكلام بدونه نحو وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين (قوله وإليه أشار الناظم الخ) كما أشار إلى ذلك أشار إلى أن كل قلبي لا يتعدى بقوله أعنى رأى الخ (قوله وجد وألفى) قال اللقاني دلالتهما على اليقين بالالتزام قال الرضي وأما لإبانة الشيء على صفة وهو وجد وألفى وعدا من أفعال القلوب لأنك إذا وجدت الشيء على صفة لزم أن تعلمه عليها إن لم يكن معلوما اهـ وقد أشار الشارح لذلك بقوله وإنما ساغ الخ قال الدنوشري (فائدة) لا يستعمل ألفى إلا مزيدا وقال ويكون ألفى بمعنى أصاب نحو ضاع مالي ثم ألفيته أي أصبته (قوله قال الله تعالى تجدوه) قال الدنوشري وقال تعالى وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجدان عند الأخفش والوجود عند السيرافي وقال قوله في الآية تجدوه أي تتيقنوه لا بمعنى أصاب وإلا لم ينصب مفعولين بل واحدا فقط وكذا ألفى (قوله وإنما ساغ الخ) قال الدنوشري قد يقال أن مجيء وجد بمعنى علم ظهر مفرع على غيره (قوله فإنك قاتله) قال الزرقاني أي صائده أي قاتله بصيدك فلا إشكال (قوله وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب الخ) ظاهره أن تعلم في المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر أن يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فاغتبط) قال الدنوشري قد يقال كيف يقول له اغتبط مع أنه ينبغي أن يكون هو المغتبط بفتح الباء وقد يقال إن معناه ازدد فيما أنت متصف به من الوفاء بالعهد ويكون مجازا أو حقيقة فلتراجع كتب اللغة اهـ (قوله جعل الخ) قال اللقاني أما

جعل وعد فقد جعلهما الرضى لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع وأما زعم فقد جعلها للقول بأن الشيء على صفة غير مستند إلى وثوق قال وقد تستعمل زعم فى التحقيق وأما حجا وهب فهما للظن فقط كما قال المصنف وصرح به الرضى أيضا (قوله أعائقة) قال الدنوشرى ينظر هل ثقة صفة لأعا فيكون منونا منصوبا أو هو مجرور مضاف إليه بمعنى الوثوق اه أقول ضبطه المصنف فى نسخة مصححة بخطه مجرورا وكذا رأيته مضبوطا فى نسخة صحيحة من شرح الشواهد للعينى عليها خطه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله ألمت بمعنى نزلت) قال الدنوشرى هذا معنى مجازى إذ الإلمام حقيقة الزيارة الخفيفة يقال ألم به إذا زاره زيادة خفيفة قاله بعض شراح ديوان أبى الطيب اه وهو عجيب فقد قال فى الصحاح (٢٤٨) الإلمام النزول وقد ألم به أى نزل به ولم يتعرض لاستعمال الإلمام بمعنى الزيارة ثم قال إنه

(فقد كنت أحجو أبا عمرو أخاثقة)   حتى ألمت بنا يوما ملمات

فأبا عمرو مفعوله الأول وأخاثقة مفعوله الثانى والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل ألمت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الأنصارى رضى الله عنه

(فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى)   ولكنما المولى شريكك فى العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الأول وشريكك مفعوله الثانى والعدم بضم العين الفقر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولى

(فقلت أجرنى أبا خالد)   وإلا فهبنى امرأ هالكا

فياء المتكلم مفعوله الأول وامرأ مفعوله الثانى وهالكا نعت امرأ والأقل فى هب هذا وقوعه على أن وصلتها كما فى المسئلة الجارية فى الفرائض هب أن أبانا كان حمارا (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفى واسمه أوس

(زعمتنى شيخا ولست بشيخ)   إنما الشيخ من يدب دبيبا

فياء المتكلم مفعوله الأول وشيخا مفعوله الثانى ويدب دبيبا يدرج فى المشى درجا رويدا (والأكثر فى زعم هذا وقوعه على أن) بتخفيف النون (أو أن) بتشديدها أى مع فتح الهمزة فيهما (وصلتهما) وإفراد الضمير فى مثل هذا أفصح من تثنيته لأن العطف فيه بأو وهو رأى البصريين والتثنية رأى الكوفيين فالأول (نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا و) الثانى نحو (قوله) وهو كثير عزة:

(وقد زعمت أنى تغيرت بعدها)   ومن ذا الذى يا عز لا يتغير

وعز منادى مرخم (و) القسم (الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله جل ثناؤه إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الأول للرجحان والثانى لليقين (وكقوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وقوله تعالى فإن علمتموهن مؤمنات) الأول لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ما يرد بهما) أى بالوجهين (والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال) فالرجحان (كقوله

ظننتك أن شبت لظى الحرب صاليا)   فعردت فيمن كان عنها معردا

فالكاف مفعوله الأول وصاليا مفعوله الثانى وأن شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد فى الحرب إذا جبن وقال الخليل عرد وعرج فى الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب إذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما (و) اليقين نحو (قوله تعالى يظنون أنهم ملاقوا ربهم) أى يتيقنون ذلك (و) الرجحان فى حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابى

يقال يزورنى لماما أى فى بعض الأحايين وفى الأساس ألم به نزل ويزورنى لماما أى غبا ثم قال من المجاز لم شعثه أى أصلح حاله اهـ فعلم أن الإلمام بمعنى النزول حقيقة (قوله والأقل فى هب هذا الخ) قال الدنوشرى قال فى الصحاح وهبنى فعلت ذلك أى احسبنى واعددنى ولا يقال هب أنى اه وكان عليه أن ينبه على أن الشارح أشار لرده تبعا للمغنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديه إلى صريح المفعولين ووقوعه على أن وصلتها نادر حتى زعم الحريرى أن قول الخواص هب أن زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب أن أبانا حمارا (قوله وإفراد الضمير الخ) قال الدنوشرى تقف على إفراد الضمير وتثليثه بعد العطف بأو اه أقول الذى نص عليه المصنف فى حواشى الألفية كما نقل عنه المنكت أول باب النكرة والمعرفة إن أو التى للشك والإبهام يفرد بعدها الضمير والتى للتنويع يطابق نحو إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ونص على ذلك فى بحث الجملة المعترضة من مغنى اللبيب فقال فى قوله تعالى إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما الظاهر أن الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما قد توهموا لأن أو هنا للتنويع وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الأبدى وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حاشية الفاكهى فى باب العطف (قوله رأى) قال الدنوشرى يعنى المبنى للفاعل وأما أرى المبنى للمفعول فقال الرضى ويستعمل أرى الذى لم يسم فاعله من أرى عاملا عمل الظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وإن كانت أريت بمعنى أعلم.

(قوله وكنا حسبنا) الظاهر أن هذا البيت كناية عن أنه كان يظن جماعة من قومه شجعانا فتبينوا بخلاف ذلك وهذا يضرب للمثل ومورده ظاهر كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه ولحاقه وهذا البيت من أبيات في الحماسة وبعد هذا البيت فلما لقينا عصبة تغلبية يقودون جردا للاعنة ضمرا

سقيناهم كأسا سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبرا فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض أبت عيدانه أن تكسرا

وهذه الأبيات من أحد المصنفات (قوله وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني) قضيته أن الذي في موضع المفعول الجملة لا الموصول فقط وليس كذلك قال في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن (٢٤٩) يقولوا إن الموصول وصلته في موضع

(وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة) عشية لاقينا جذام وحميرا

فكل مفعوله الأول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتأنيث (و) واليقين فيها نحو (قوله) وهو لبيد العامري

(حسبت التقى والجود خير تجارة) رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

فالتقى مفعول أول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لأنه اسم تفضيل واسم التفضيل إذا أضيف إلى نكرة لزمه الإفراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز وإذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره أصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر أصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا إذا أصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات (و) والرجحان في عال (كقوله

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى) يسومك ما لا يستطاع من الوجد

إخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الأول وذا هوى مفعوله الثاني وإن لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة إلى الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد بيان لما (و) اليقين فيها نحو قوله (ما خلتني زلت بعدكم ضمنا) أشكو إليكم حموة الألم

أنشده خلف الأحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الأول وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال في الصحاح وظمئت إلى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين النافي وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو أشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لأنه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو المفتوحة والتقدير خلت نفسي ضمنا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق (تنبيهان) الثاني (الأول ترد علم بمعنى عرف و) ترد (ظن بمعنى اتهم) وإليهما أشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمه تعدية لواحد ملتزمه

(و) ترد (رأى) بمعنى ذهب (من الرأي أي المذهب و) ترد (حجا بمعنى قصد فيتعدين) هذه الأفعال الأربعة (إلى) مفعول (واحد) فقط فأولها (نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ) أي

كذا عتجا بأنهما كلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول نحو ليقم أيهم هو في الدار الذي المقصود منه وما كان يلقنه هذا البعض لأصحابه أشار إليه السيد رحمه الله في أواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح والجامي في باب الموصول في إعراب ماذا صنعت فإنه قال ما مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس (قوله ترد علم بمعنى عرف) قال اللقاني قال الرضي لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فمعنى علمت أن زيدا قائم وعرفت أن زيدا لقائم واحد إلا أن عرف لا ينصب جزأي الاسمية كما تنصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو

موكول إلى اختيار العرب فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر أقول هذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الأصول والميزان ولبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالمركبات أو الكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو البسائط قال في شرح المطالع ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم يتعدى إلى مفعولين وعرف تتعدى إلى واحد فتأمله ثم إن الرضي ناقض نفسه في باب كان وهو الحق لأنه يشهد دل ببطلان ما ذكره هنا وأن للمعنى تأثيرا في باب التعدية اختلافها بحسب اختلاف المعاني واللفظ واحد كما في الصيغ المشتركة بين معنيين أحدهما لازم والآخر متعد كأضاء وأظلم وقد عقد لذلك بابا في الخصائص وذكرناه في حاشية الألفية في باب التعدي واللزوم (قوله بمعنى اتهم) الاتهام أن تجعل شخصا في موضع الظن السيئ (قوله وإليهما أشار بقوله لعلم عرفان الخ) لكنه أخر ذلك عن ذكر الإلغاء والتعليق وأوهم أنهما يجريان فيهما وليس كذلك فما صنعه

المصنف أحسن وأشار بمخالفته للاعتراض عليه (قوله وتقول رأى أبو حنيفة الخ) قال اللقاني لا دليل فيه على أن رأى هذه متعدية إلى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة (٢٥٠) إلى مفعولين كقولك رأى أبو حنيفة كذا حلالا قال الدنوشري ويمكن أن يقال الثاني حال وفيه نظر ثم قال اللقاني وتارة إلى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية إلى اثنين هذا الاستعمال الثاني كما صرح به الرضي قوله (فلا يتعديان) قال الدنوشري يقتضي أنهما فعلان وإنما ذلك فعل واحد هو وجد لكنه ورد بمعنيين وكان المصنف أتى نظرا إلى المعنيين المذكورين (قوله وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد الأولى) إسقاط الضمير بأن يقول وبمعنى ضرب ثم الأولى أن يقول وبمعنى ضرب زيد الصيد ولا يقتصر على ضرب (قوله وتأتى وجد الخ) قال الدنوشري ومصدر وجد هذه الوجدان والوجود أيضا ومن ذلك قول المتنبي

والظلم من شيم النفوس فإن تجد * ذا عفة فلعلة لا يظلم

وتأتى وجد أيضا بمعنى حزن تقول وجد زيد على محبوبه أي حزن عليه ومصدره الوجد وبمعنى حقد نحو وجد على عدوه أي حقد فتتعدى إلى واحد وإذا كان وجد بمعنى استغنى فمصدره الجدة والوجد وفي الحديث مطال ذي الوجد ظلم وأصل الجدة كما أصل عدة والأصل الوجدة لأنه مصدر وجد (قوله وإلى أشار الناظم بقوله ولرأى الرؤيا) لكن كان ينبغي أن يقدمها على الإلغاء والتعليق كما فعل المصنف لئلا

لا تعرفون شيأ (و) ثانيها (نحو وما هو على الغيب بظنين) بالظاء المشالة أي بمتهم (و) ثالثها (تقول رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته) أي ذهب أبو حنيفة إلى حل كذا وذهب الشافعي إلى حرمته (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أي نويته وقصدته (وترد وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان) يقال وجد زيد إذا حزن أو حقد ويختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة (وتأتى هذه الأفعال) الخمسة (وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين) فتأتى علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل إذا كان مشقوق الشفة العليا وتأتى رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أي بصرته وبمعنى أشار نحو رأى زيد بكذا أي أشار به وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد أي ضربت رئته وتأتى حجا بمعنى غلب في المحاجة نحو حجا زيد عمرا أي غلبه في المحاجة وبمعنى رد نحو حجوت السائل إذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الإبل أي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أي كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو حجا بمكة أي أقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بماله أي بخل به وبمعنى وقف كقوله * فهن يعتكفن به إذا حجاه * أي إذا وقف وتأتى وجد بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أي أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أي استغنى وتأتى عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال أي حسبته أحسبه بضم السين في المضارع وتأتى زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أي كفلته وضمنته وفي التنزيل وأنا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد إذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أي رئيسهم وبمعنى قال كقول أبي زبيد الطائي

يالهف نفسي إن كان الذي زعموا حقا وماذا يريد القوم الهيق

أي إن كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم أي طمع في غير مطمع وتأتى درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد إذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتأتى حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل إذا احمر لونه وابيض كالأبرص وتأتى خال للعجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس أي عرج في مشيه وغير ذلك (وإنما لم نحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا أفعال القلوب) التنبيه (الثاني) من التنبيهين العرب (ألحقوا رأى الحلمية برأى العلمية في التعدي لاثنين) بجامع إدراك الحس الباطن كقوله تعالى (إني أراني أعصر خمرا) فأرى عملت في ضميرين متصلين لمسمى واحد وأحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول وجملة أعصر خمرا المفعول الثاني (و) (كقوله) وهو عمرو بن أحمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرآهم في منامه

(أراهم رفقتي) حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا

فالهاء والميم مفعول أول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل أي انطوى وانقطع وإلى هذا أشار الناظم بقوله

ولرأى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى

وذهب بعضهم إلى أن رأى الحلمية لا تنصب مفعولين وأن ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بأن الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالإضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأى الحلمية لا يدخلها الإلغاء ولا التعليق خلافا للشاطبي و(مصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (هذا تأويل رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل)

لئلا يتوهم جريانهما فيها (قوله أفعال التصيير) قال الدنوشري قال بعضهم يجب صدق معمول هذه الأفعال متغايران مفهوما وخارجا فلا يصح أن يدعي كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب اتحادهما خارجا يبين لك ذلك أنك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفى أن صدق أحدهما على الآخر ممتنع انتهى ويجاب بأن نحو الفقير غني صحيح أي الفقير فيما مضى تجدد له الغنى وكذا المعدوم موجود إذ الوصف العنواني لا يشترط وجوده دائما بل يكفي وجوده في بعض الأوقات انتهى والبعض الذي نقل عنه هو القاني وأما ما أجاب فقد ذكره المناطقة في بحث النسب والقضايا الموجهة وصرحوا بأن كل نائم مستيقظ قضية صادقة وأقره السيد واعترضه حفيد السعد في شرح التهذيب بأنه لا يناسب قواعد اللغة يعني لأن الوصف حقيقة في الحال هذا وقال الشهاب القاسمي قد يجاب من البحث بأنه إن أراد شيخنا أن أفعال التصيير لا يكون معمولاها إلا متغايرين مفهوما وخارجا فهو ممنوع وسند المنع نحو قوله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض) فإن ترك هنا من أفعال التصيير مع صدق أحد مفعوليها على الآخر وإيجاده معه خارجا فإن المائج يصدق على بعضهم ويتحد معه خارجا وإن أراد أنه قد يكون معمولاها كذلك فسلم ولا يضر لأن أفعال الباب لا يجب أن تدخل على المبتدأ والخبر بل قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الإسلام اقتصر أي ابن المصنف على دخولها عليهما لأنه الغالب ولأنه المراد هنا وإلا فقد تدخل على غيرهما كظننتني زيدا عمرا لا على وجه التشبيه أي ظننت بالمسمى هذا فالذات فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدأ والخبر إذ لا يقال زيد عمرو إلا على وجه التشبيه المقتضي لاختلافهما ذاتا (قوله كجعل) قال المصنف في الحواشي ما يتعين أن يكون من هذا نبذ من قوله تعالى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد بل يمتنع جعله ظرفا لنبذ لأن الظرف لا بد أن يكون حاويا لفاعل العامل فيه والنابذون غير كائنين وراء ظهورهم انتهى وقوله لأن الظرف لا بد الخ لا يخلو إطلاقه عن نظر وقد حرر الزركشي في البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر أنه نفيس فقال في الترجمة التي نصها ظرف المكان حجة عند الشافعي وقد ذكر أنه روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابن بيضاء سهيل وأخيه في المسجد وهو دليل لما ذهب إليه إمامنا عالم قريش وصاحب الحسب والنسب رضي الله تعالى عنه من جواز الصلاة على الميت في المسجد وزعم أنهما كانا خارجه

(٢٥١)

قد تقع مصدرا لبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس قال ابن عباس) رضي الله عنهما (هي رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها في الحلمية (النوع الثاني) من أنواع هذا الباب الناصبة المبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وإنما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى (كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير وهب) وإليهما الإشارة

لا يلتفت إليه لأنه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر في الأصول أن الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسي يكون لهما بخلافه بعد غير الحسي يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا إذ قال إن قتلت زيدا في المسجد فأنت طالق لا بد من وجودهما فيه وإن قال إن قذفته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه ومقتضى كلام النحاة أنه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف هذا ملخص ما قال ابن حجر في شرح المنهاج ولك أن تقول ما قاله في القاعدة له وجه وجيه لأن ظرف المكان من الحسيات فإذا جعل ظرفا لفعل حسي متعد لزم كون الفاعل والمفعول فيه لأن الفعل المذكور لا يتحقق إلا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوي فإنه أجنبي من الظرف الحسي فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الأصحاب فهو لا يتمشى على مرجح الشيخين وغيرهما أنه في القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفي القذف بعكسه ووجهوه بأن ذكر المسجد قرينة على أن القصد الزجر على انتهاك حرمته وانتهاكها يحصل بوجود المقتول فيه لا استلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لأن القذف يحصل مع غيبة المقذوف فإن قلت فهل لما ذكر موجه قلت يمكن أن يوجه بأن القتل لما استلزم غالبا وجود أثر حسي حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة الحسي في أنه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف فإنه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقذوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط (قوله واتخذ وتخذ) قال الدنوشري فيه اختلاف فقيل[1] تارة يتعديان إلى مفعول واحد نحو قوله تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا إلى اثنين (قوله وصير) قال الدنوشري صير وأصار منقولان بالهمزة والتضعيف من صار الذي هو من أخوات كان تقول أصار زيد عمرا عالما وإن كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر إذا ضعف نحو صيرتك إلى موضع كذا أي نقلتك إليه وإن كان بمعنى التغيير إلى وصف كما هو في أخوات كان تعدت إلى مفعولين نحو صيرت زيدا عالما ومن أفعال التصيير ضرب نحو ضربت الفضة خاتما والحال المنقولة من كان بمعنى صار كقوله أكنت زيدا عالما أي صيرته عالما قال ابن مالك ولا أعرفه مسموعا

(1) قول المحشي فقيل تارة الخ ما بعده لا يصلح أن يكون خلافا ففيه سقط ولعله فقيل هما من الأخذ كما قاله الجوهري أي ليسا منه بل لهما مادة أخرى كما قاله ابن الأثير وأطال في الرد على الجوهري بما حصله في القاموس ثم تارة يتعديان الخ وقوله في آخر العبارة إلى اثنين لعله سقط قبله لفظ وتارة وبعده كما مثل به الموضح حرر اهـ

يقول الناظم : والتي كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعوله الأول وهباء مفعوله الثاني ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا) فالكاف والميم مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لأجله وقال الله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلا) فإبراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو جندب بن مرة الهذلي

(تخذت غراز إثرهم دليلا) وفروا في الحجاز ليعجزوني

فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء المهملة في آخره زاي اسم واد قال العيني وأنشده الموضح مختوما بنون وقال إنه اسم جبل وهو مفعول أول لاينصرف على إرادة البقعة ودليلا مفعول ثان وإثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف إليه فاعل وفروا ويعجزوني يرجع إلى بني لحيان في البيت قبله وفي بمعنى إلى واللام في ليعجزوني للتعليل (وقال) رؤبة بن العجاج :

ولعبت طير بهم أبابيل (فصيروا مثل كعصف مأكول)

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو في صيروا نائب الفاعل وهي المفعول الأول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف إليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني فينبغي أن تكون الكاف اسما أضيف إليه مثل فيكون كل من الكلمتين موفرا عليها أما إذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا إلى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم إلا أن يقال نزل منزلة الجزء من المجرور اه وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله في المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع أكل حبه وبقي تبنه قال الفراء ورق الزرع (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فداءك) أي صيرني حكاه ابن الأعرابي عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الأول وفداءك مفعوله الثاني (و) وهب (هذا ملازم للمضي) لأنه إنما سمع في مثل والأمثال لا يتصرف فيها

(فصل) (لهذه الأفعال ثلاثة أحكام أحدها الإعمال وهو الأصل وهو واقع في) أفعال

(قوله وتركنا بعضهم الخ) قال الدنوشري قال بعضهم اختلفوا في ترك فبعضهم جعله يتعدى إلى واحد وجعل الثاني منصوبا على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير فإلى مفعولين وهو اختيار ابن مالك وأنشد : وربيته حتى إذا ماتركته • أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه (قوله هو من السريع الخ) قال الدنوشري أما الشطر الثاني فظاهر وأما الأول فلا ويعلم ذلك بتقطيعه (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلتزم ذلك وله نظير نحو لا أبالك حيث قيل إن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة ولا عمل لها والضمير مجرور بالمضاف لا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف) ربما يفهم من هذه العبارة أنه قد يكف وليس كذلك (قوله اللهم إلا أن يقال الخ) قال الدماميني يدعو لهذا ادعاء الزمخشري في قوله تعالى وما هم بضاري به من أحد وأن النون من ضاري حذفت للإضافة إلى أحد ولم يعتبر وجود من لأنها جزء من المجرور (قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقاني هذا مما يناسب قوله تعالى ليس كمثله شيء والمناسب لما هنا أن لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهي تأكيد لمثل الأول إذا المؤكد بكسر الكاف وهو الثاني وهو كذلك في المغني (قوله فداءك) قال الدنوشري الفداء يمد إذا كسر ويقصر إذا فتح (قوله لأنه إنما سمع الخ) قال الدنوشري قد يتوقف في كون وهبني الله فداك مثلا (فصل) (قوله لهذه الأفعال) قال اللقاني المراد به بجموعها لا جميعها لما علم من أن التعليق لا يجري في الظن وصوادقاته وما نعلمه من عدم جريانه وعدم جريان الإلغاء في أفعال التصيير قال الشهاب قوله لما علم الخ أشار إلى قول الرضي ولم يسمع مثل ذلك في الظن اه لكن منعه في الظن قول ضعيف كما يعلم من شرح جمع الجوامع للسيوطي فراجعه ثم قال اللقاني ثم قول المصنف لهذه الأفعال من قصر الأحكام على الأفعال لا العكس إذ للأفعال أحكام أخر خاصة ففي الرضي ومن خواصها أيضا دخول أن المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو علمت أن زيدا قائم ولا تقول أعطيت أن زيدا درهما ثم قال ولا تقول أن مع جزئيها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لأن أن المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع بل الأولى أن يقال أن الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادان مسد أن مع اسمها وخبرها يفيدان فائدتها إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة المصدرية اه وقوله من قصر الأحكام على الأفعال يعني أو ما ألحق بتلك الأفعال قال ابن الناظم وقد ألحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها نحو نظر وأبصر وتفكر وسأل واستنبأ في قوله تعالى (فلينظر أيها أزكى طعاما • فانظري ماذا تأمرين • فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون • أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة • يسألون أيان يوم الدين • ويستنبئونك أحق هو) ومنه ما حكاه سيبويه رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أي برق ههنا وقول الشاعر: ومن أنتم إنا نسينا من انتم • وريحكم من أي ريح الأعاصر. علق فيه نسي لأنه ضد علم انتهى وهو مأخوذ من قول والده رحمه الله في التسهيل ويشاركهن يعني الأفعال القلبية فيه يعني التعليق مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكر وسأل وما وافقهن أو قاربهن لا ما لم يقاربهن خلافا ليونس وقد علق نسي اه وفيه أن الملحق بأفعال القلوب إصالة الأفعال

الأربعة الأول والباقي لموافقتهن ولتقاربهن وليتأمل في كون تذكر ليس من أفعال القلوب وفيه أن انسى ليست مما ألحق وأن يونس يجيز الإلحاق في غير ما ذكر واقتصر في المغني على أن التعليق جائز في كل فعل قلبي ويتعين أن يكون مراده أو ما ألحق بدليل أنه قال إن الجملة انقسمت إلى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاما يسألون أيان يوم الدين إلى آخر كلامه وهذه الأفعال ليست من أفعال القلوب على ما في التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة في موضع المفعول المصرح بعدى البصرية ثم حيث كان يونس لا يشترط ما مر لا يتجه في المغني الرد عليه بأن من التعليق لننزعن من كل شيعة أيهم لأن نزع ليس بقلبي ذكر ذلك في بحث أي في الباب الثاني في الجملة الثانية ما له محل من الإعراب ووجه عدم اتجاه الرد عليه بذلك أنه لا يسلمه وإنما يتجه الرد عليه بما يوافق عليه إلا أن يقال المقصود بالرد عليه في أصل الحكم وهو جريان التعليق في غير أفعال القلوب وما ألحق بها لا في كون الآية من التعليق بقي أن نظر التي عدت من الملحقات إن كانت من النظر القلبي فهي من أفعال القلوب فلا معنى للالحاق فيها وإن كانت من النظر البصري أشكل أنه في المغني في كلامه على الجملة الثانية مما له محل بعد أن قسم الجملة المعلقة إلى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى (فلينظر أيها أزكى طعاما) وذكر الخلاف في مسألة عرفت زيد أبو من هو ونقل كلام الزمخشري في سورة هود وأنه قال إنما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لأنه طريق إليه فهو ملابس له كما تقول انظر أيهم أحسن وجها واسمع أيهم أحسن صوتا لأن النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال ما نصه ولم أقف على تعليق النظر والبصر والاستماع إلا من جهته انتهى فكيف يقول إنه لم يقف عليه إلا من جهته مع أنه قدمه ومثل له والظاهر أن النظر في قوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما بصري وأيضا حيث كان يونس يجيز التعليق في غير الفعل القلبي لا معنى لهذا الكلام من المصنف فليحرر المقام (قوله لضعف العامل بتوسطه) قال الدنوشري إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين ففي هذه الحالة أنت بالخيار في الإعمال والإلغاء فإن تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الإلغاء نحو لزيد ظننت قائم وإن كان الفعل منفيا تعين الإعمال نحو زيدا (٢٥٣) لم أظن قائما ومن مواضع الإلغاء وقوعها بين معمول إن نحو : إن المحب علمت مصطبر ۞ ولديه ذنب الحب مغتفر وبين سوف ومصحوبها نحو قوله (وما أدري وسوف إخال

هذا الباب (الجميع) الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف (و) الحكم (الثاني الإلغاء وهو إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه) بين المبتدأ والخبر (أو تأخره) عنهما فالمتوسط (كزيد ظننت قائم و) المتأخر نحو زيد قائم ظننت قال منازل بن ربيعة المنقري

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني ۞ (وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور)

أدري ۞ أقوم آل حصن أم نساء وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله (فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي ۞ ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر وقال أيضا (فائدة) إذا تقدم هذه الأفعال شيء فإن كان لام التأكيد تعين الإلغاء نحو إن زيدا لظننت أبوه قائم وإن كان حرف استفهام نحو أظن زيد امنطلقا فالإعمال متعين وإن كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولا لهذه الأفعال نحو أين تظن زيدا قائما أو متى تظن زيدا قائما فإن جعلتهما معمولين لقائم فأنت بالخيار إن شئت أعملت لبنائك الكلام على الظن وإن شئت ألغيت ولم تبن الكلام على الظن فقلت أولا زيد قائم ثم اعترضت بالظن بين متى وزيد وإن جعلت أين ومتى معمولين لتظن لم يجز إلا الإعمال كما قال سيبويه لأن الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدرا والذي يليه إنما هو معموله وقيل يجوز الإلغاء انتهى (تنبيه) نقل عن الرضي أنه إذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالأولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثاني نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا أبو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لأن الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كأنه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت ما هو زيد قائما انتهى قال الشهاب قوله لاتفاقهم على النصب كان مراده تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائما ما نافية واعمل هو اسمها وقائما خبرها والجملة المفعول الثاني (قوله أو تأخره) قال الدنوشري قال بعضهم ففي هذه الحالة يجوز الإلغاء والإعمال ولكن لكل منهما شرط أما شرط الإلغاء فعدم انتفاء الفعل فلو نفى تعين الإعمال نحو زيدا قائما لم أظن لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم تأتي بالظن المنفي وأما شرط الإعمال فإن لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعين الإلغاء نحو لزيد قائم ظننت (قوله خلت اللؤم والخور) قال المصنف في الحواشي قال أبو الفتح فيما نقل عنه عبد المنعم الوجه الرفع لأن الواو ليست للعطف لاختلاف الجملتين طلبا وخبرا والعطف نظير التثنية وواو الحال تطلب الابتداء ألا ترى أنها واو الابتداء فالظرف خبر واللؤم مبتدأ (١) ولا يمتنع النصب على أن يقدر مبتدأ أي وأما خلت ألا ترى إلى قوله لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيبا

---

(١) قوله ولا يمتنع إلى قوله انتهى لعل في هذه العبارة سقطا حرر اه

إلا وأنت ترى انتهى ووجه كون الجملة الأولى طلبية أنها استفهامية إذ الهمزة داخلة على توعدني أي توعدني بالأراجيز (قوله لأن ضعف العامل الخ) عبارة الرضي لأن العامل القوي أعني فعل القلب تقدم أحدهما وتأخر عن الآخر قال الشهاب قوله القوي كأنه احتراز عن الابتداء وإشارة إلى وجه الإعمال (قوله وشجاك مفعوله الثاني) قال الدماميني الشجا يطلق ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشب في الحلق من عظم وغيره فعلى الأول جعل ظعن الأحبة ومفارقتهم شجا له أي حزنا باعتبار أن ذلك سبب فيه وعلى الثاني يكون استعارة شبه مفارقة الأحبة بما يعترض في الحلق من عظم وغيره من جهة أن كلا منهما مؤثر للألم التأذي المفضي إلى الهلاك (قوله وهو لام الابتداء الخ) قال اللقاني إن

قلت يرد عليه عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي أنها لا تدخل إلا على جملة لأن لام الابتداء لا تدخل على المفرد نحو إن زيدا لقائم قلت قد صرحوا بأن الأصل فيها التقدم وأصله لأن زيدا قائم أخرت اللام لإصلاح اللفظ قاله الرضي انتهى وقال الدنوشري ويبعد أن تكون من شرطية وما له من خلاق جواب القسم المقدر (قوله ولقد علمت الخ) قال اللقاني يعني أن التعليق سبب دخولها على القسم وجوابه الفعل وفي الرضي وأما قوله ولقد علمت البيت فإنما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيده الكلام لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله رائي * قسما إليك مع الصدود لأميل. انتهى وقضيته أن الثاني جواب علم لكونه قسما لا جواب قسم مقدر كما يقتضيه كلام المصنف ولا ينكر أن الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضي علمت بمن تمر وعلمت أيهم ضربت على أن أيهم مفعول لضربت انتهى وقوله يعني أن التعليق سبب الخ قال الشهاب يعني ليس من شرط التعليق دخول المعلق على جملة اسمية بل إذا قصد التعليق جاز الدخول على الفعلية فليتأمل (قوله والقسم وجوابه في محل نصب الخ) قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم قد يشكل هذا لأن لام القسم متأخرة عن القسم لأن القسم مقدر قبلها فكيف تعلق عنه

فوسط خلف بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الأراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز وأراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء فهو من أذم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو رؤبة أو العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم إشارة إلى أن ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي آخره راء مهملة الضعف والمعنى أتوعدني يا ابن اللؤم بالأراجيز وفيها اللؤم والخور (وقال) أبو سيدة الدبيري

وإن لنا شيخين لا ينفعاننا * غنيين لا يجري علينا غناهما

(هما سيدانا يزعمان) وإنما * يسوداننا إن أيسرت غنماهما

فأخر يزعم عن المبتدأ والخبر وإن حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان أنهما سيدانا وإنما يكونان كذلك إذا أيسرت غنماهما بأن كثرت ألبانها ونسلها لو أجرى علينا من ذلك (والغاء) العامل (المتأخر) عن المبتدأ والخبر (أقوى من إعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (و) العامل (المتوسط بالعكس) فالإعمال فيه أقوى من إعماله لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء (وقيل هما) أي الإلغاء والإعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء) لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله أبو حيان (تنبيه) هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فإنه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه أنه إنما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل قاله الحضراوي وأبو حيان وشاهد الجواز قوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا * يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على أنه مفعول أول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع إلى الربع قاله العيني واعترض بأنا لا نسلم أن شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ وربع الظاعنين خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه (و) الحكم الثالث التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ماله صدر الكلام بعده) وسمي تعليقا لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العامل في المحل وتقدير إعماله والمانع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام (وهو لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه الآية) وتمامها (ماله في الآخرة من خلاق) فمن مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله في الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لأن لها الصدر فلا يتخطاها عامل وإنما تخطاها في باب أن فرفع الخبر لأنها مؤخرة من تقديم لإصلاح اللفظ وأصلها التقديم على أن (ولام القسم كقوله) وهو لبيد على ما قيل

ولقد علمت لتأتين منيتي * إن المنايا لا تطيش سهامها

فاللام في لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب معلق عنهما العامل بلام

ولم تصدر عليه إلا أن يجاب بأن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشىء الواحد وكان المتصدر عليه متصدرا على القسم انتهى وهذا الإشكال مبنى على أن المعلق لابد أن يتقدم على جميع الجملة المعلقة أو يكون هو أحد المعمولين كما فى بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناظم فى شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليق كون المعمول تالى استفهام ومتضمنا معناه أو مضافا إلى متضمنه أو تالى لام ابتداء أو القسم أو لو أو ما أو إن النافيتين أو لا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها فى المتن ما نصه وإن تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أبو من هو اختير نصبه لأن العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لأنه والذى بعد الاستفهام شىء واحد فى المعنى فكأنه فى حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو نظير قولهم إن أحد لا يقول ذلك وأحد هذا لا يقع إلا بعد النفى ولكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيئا واحدا فى المعنى نزل منزلة واقع بعد النفى انتهى ومر نحوه عن الرضى وقد يقال ما ذكره أولا فى سبب التعليق الموجب وهذا فى المجوز ومن هنا يظهر أن جواب الشهاب لا يجدى الشارح نفعا لأن كلام المصنف فى السبب الموجب لأن ما حاوله نظير ما علل به الناظم جواز التعليق فى صورة تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد أجزاء الجملة المعلقة على المعلق بنحو علمت أبو من زيد وعلمت صبيحة أى يوم سفرك لأن المضاف إلى ما له الصدر له حكمه وهو صبيحة ومنزل ومنزلته وقد تكلم فى المغنى على هذه المسئلة وبين تناقض الزمخشرى فيها بحث الجملة الثانية مما له محل من الإعراب فقال واختلف فى نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال إلى أن قال وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال إن الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة إذا قلت علمت زيدا لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعمل معلق عن الجملة وهو عامل فى محلها النصب على أنها مفعول ثان وخالف فى ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها فى مثل هذا أن تكون

فى موضع نصب وأن لا يؤثر العامل

القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل إن جملة جواب القسم لا محل لها وأن الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم فى المعلقات وفى الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسد أننا ... لهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح أن فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت أن زيدا لبقوم بفتح أن انتهى وفى المغنى أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله . ولقد علمت لتأتين منيتى . انتهى فأخرج لام لتأتين عن كونها للقسم (وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة الاسمية فى موضع نصب بعلمت وهى معلق عنها العامل فى اللفظ بما النافية (ولا وإن النافيتان)

فى لفظها وإن لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم فاضطرب كلام الزمخشرى فى ذلك فقال فى قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا . فى سورة هود إنما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار من معنى العلم لأنه طريق إليه فهو ملابس له إلى أن قال وقال فى تفسير سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وإنما التعليق أن توقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت أيهما عمرو ألا ترى أنه يفترق الحال بين تقدم أحد المنصوبين وبين مجىء ما له الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا فى علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق والكلام على ما يتعلق بالجواب عن الزمخشرى مبسوط فى حواشى الكشاف وفى حاشية الدمامينى على المغنى (قوله فسقط ما قيل الخ) يمكن أن يجاب على تقدير أن المعلق جملة الجواب فقط بأن الاختلاف الاعتبارى كاف فى كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزه المصنف فى قول الناظم فى باب إعراب الفعل فى قوله وستره حتم نصب الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث إنها حالية ولا محل لها من حيث أنها معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) قال الشهاب القاسمى إن قلت لم يعرف الإعمال والإلغاء فى مثل ذلك مما لا إعراب له قبل التعليق قلت جملة هؤلاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لأجزائها وبعد التعليق لا محل لأجزائها بل لها تأمل (قوله ولا وإن النافيتان الخ) قال اللقانى رحمه الله تقييده بأن يكونا فى جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضى وقد يكون أى المعلق أحرف النفى وهو أن وما ولا نحو علمت إن زيد قائم وما زيد فى الدار ولا عمرو ولا رجل فى الدار فأما الاستفهام ولام الابتداء وما وإن النافيتان فللزوم وقوعها فى صدر الجمل وأما لا الداخلة على الجمل الاسمية فلأنها لا التبرئة المشابهة لإن المكسورة اللازم دخولها على الجمل انتهى ولا يخفى أن هذا مبنى على أن علة تعليق هذه الأمور لزوم وقوعها فى صدر الجمل ولعل هذا ما لا يوافق عليه المصنف وقد قال فى المغنى فى بحث إذا فى أثناء كلام ما نصه والثانى أن ما لا تنقاس على لا فإن ما لها الصدر مطلقا بإجماع البصريين واختلفوا فى لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول فى نحو إن لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله ألا إن قرطا على حالة . إلا أنى كيده لا أكيد وقيل إن وقعت فى صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدور وإلا فلا وعليه اعتمد سيبويه انتهى المقصود منه

قد كرره في مواضع وبه يعرف وجه التقييد وليس المصنف ممن يحتج عليه بكلام الرضي هذا وقال الشاطبي في بحث كان دل قوله يعني الناظم كذاك سبق خبر ما النافية على أن غيرها من أدوات النفي لا صدر لها وسبب ذلك مبني على قاعدة وهي أن العامل إذا تغير معناه لم يتغير حكمه بيانه أن لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه لأن لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيبويه وغيره وكان الأصل أن يكون النفي داخلا على الإيجاب فيكنت تقول لم فعل ولن سيفعل كما كان ذلك في ما حين قلت في جواب فعل ما فعل وفي جواب يفعل ما يفعل فأدخلت حرف النفي على الكلام الموجب نفسه اترد على المتكلم به فإذا قلت ذلك تغير معنى الفعل من الإيجاب إلى النفي فجاء ذلك فيما لم تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي فلما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك في سيفعل وفعل فأدخلت عليهما لن ولم لغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل أتت بان يفعل كله جوابا عن سيفعل وبلم يفعل كله جوابا عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة فكذلك لن يفعل وفعل كلمة واحدة ولن يفعل بمنزلته وما وضع كالكلمة الواحدة دل على أصل معناه الذي وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الأصلي إذن لا يتغير حكمه بخلاف ما فإنها لم توضع أولا مع الفعل بل وضع الفعل موجبا ثم غير بدخول ما عليه (٢٥٦) فوجب تغير الحكم فهذا فرق بين ما وبين غيرها وهذا معنى قوله في الكتاب في أبواب الاشتغال فإذا قلت زيدا لم أضرب وزيدا لن أضرب لم يكن فيه إلا النصب لأنك لم توقع بعد لم ولن شيئا يجوز لك أن تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما قال ولن أضرب هي كقوله سأضرب كما أن لم أضرب نفي ضربت وهو تفسير ابن عصفور وابن الصائغ لكلام الإمام وهو أولى ما يفسر به وقد فسره السيرافي والفارسي وابن خروف على غير ذلك فعليك به في الشروح ولكن القاعدة في نفسها صحيحة وهي مبينة في الأصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على لا وإن مع القاعدة المذكورة تقتضي المنع لأن كلا منهما داخل على موجبه إذ هما جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وإن قام زيد وإذا كان كذلك فقد غيرا معنى الفعل الذي دخلا عليه فوجب أن يغيرا حكمه وقد نصوا على أن إن في التصدير بمنزلة ما واختلفوا في لا فالظاهر أن الناظم سكت عن إن لقلة النفي بها بالإضافة إلى غيرها واتبع في لا قول السيرافي وابن الأنباري في جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن غازي رحمه الله تعالى وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف في باب التعليق انتهى وإذا أحطت بذلك علمت أن ما كتبه الدنوشري هنا مما يتعجب منه لأنه نقل صدر كلام القاني ودبر عنه ببعضهم ورده بكلام بعض نقله عن الفاكهي فقال ما نصه قال لا يظهر وجه لقوله في جواب قسم بل ذلك أعم ويرده قول الفاكهي وما وإن ولا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر إذ لها صدر الكلام حينئذ انتهى (قوله فقريب مبتدأ الخ) قال المكي في باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذي محله الرفع على أنه فاعل لقريب وتوعدون صلته والعائد محذوف والتقدير أيقرب ما توعدون أم يبعد وفيه نظر لأن النواسخ لا تدخل على مبتدأ له مرفوع يغني عن الخبر (قوله لقوتها) أي لظهور أثرها في الأغلب بجعلها شيئا هو أمر ظاهر للعيون إذ هو إحداث الشيء بعد إن لم يكن بخلاف أفعال القلوب فإنها ضعيفة من حيث أنه لم يظهر تأثيرها المعنوي إذ هي أفعال باطنة .

الواقعتان (في جواب قسم ملفوظ به) أي بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الملفوظ به (نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو) وعلمت والله إن زيدا قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو (وعلمت إن زيد قائم) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت (والاستفهام) وله صورتان إحداهما أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل (والجملة بعده نحو وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون) فقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بأدري المعلق بالهمزة (و) الصورة (الثانية أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم أي الحزبين أحصى) فأي اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف إليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك (أو فضلة) بالنصب عطفا على عمدة (نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فأي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والأصل ينقلبون أي انقلاب وليست أي مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب وإلى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله • والتزم التعليق قبل نفي ما •

وإن ولا لام ابتداء أو قسم • كذا والاستفهام ذا له انحتم

(ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو

اثنان هب وتعلم) فإنهما يلزمان الأمر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وخص بالتعليق والإلغاء ما ٭ من قبل هب والأمر هب قد ألزما

كذا تعلم واعترض بأن تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم (وما عداهما من أفعال) هذا (الباب متصرف إلا هب) من أفعال التصيير فإنه ملازم للمضي كما مر في آخر النوع الثاني (ولتصاريفهن ما لهن) من الإعمال والإلغاء والتعليق (تقول في الإعمال) للمضارع (أظن زيدا قائما و) لاسم الفاعل (أنا ظان زيدا عمرا قائما و) تقول (في الإلغاء) للمضارع مع التوسط (زيد أظن قائم و) مع التأخر له (زيد قائم أظن و) مع التوسط للوصف (زيد أنا ظان قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وجملة أنا ظان متوسط بينهما ومع التأخر له زيد قائم أنا ظان فألغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ (و) تقول (في التعليق) بما (أظن ما زيد قائم وأنا ظان ما زيد قائم) وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الإعمال والإلغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولي وذلك مأخوذ من قول النظم ولغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كل ماله ذكر أي علم (وقد تبين بما قدمناه) في حكمي الإلغاء والتعليق (أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين أحدهما أن العامل الملغى لا عمل له ألبتة) لا في اللفظ ولا في المحل (و) الثاني (أن العامل المعلق له عمل في المحل) لا في اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره بالنصب) لغير (عطفا على المحل) أي على محل جملة زيد قائم فإنها في محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدتان إحداهما أنه من محل الخلاف قال أبو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان أنها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها أيضا إلا أن الأفعال ألقسم اضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل اهـ الفائدة الثانية أنه إنما يعطف على على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرو ولأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل فإن كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به وإلا فلا (قال) كثير عزة:

(وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ٭ ولا موجعات القلب حتى تولت)

فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولك أن تدعي أن البكا مفعول وأن ما زائدة وأن الأصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا أي وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الأول فالمعنى وما كنت أدري أي شيء البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لأنه يؤدي

(قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالتعليق الخ) المشار إليه أمران عدم دخول الإلغاء والتعليق فيما ذكر ولزوم هب وتعلم الأمر ووجه الإشارة إلى الأول في تعلم أنها ليست من قبيل هب وكلامه في الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشيتنا على الألفية (قوله ولتصاريفهن) قال الدنوشري هذا لا يشمل المصدر إن قلنا إنه أصل الفعل وقد يقال إنه يشمله انتهى لكن الإلغاء واجب مع التوسط والتأخر لأن المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشري في بعض النسخ بدله وعمرا جالسا ونصب الجزأين فيه يقتضي أن عمرا عطف على محل زيد وجالسا عطف على محل قائم وهو بعيد فإن الظاهر أن كل واحد من زيد قائم ليس له محل بل المحل لمجموعهما فإنه المطلوب حينئذ للعامل فيكون المحل له لا لكل من جزأيه وقوله وغير الظاهر أنه عطف على محل المعلق عنه لا المعطوف عليه انتهى. وقال الشهاب القاسمي وهذا يعني عطف غير بالنصب على المحل يقتضي أن المعلق إنما علق عن المعطوف عليه دون المعطوف وأن صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هذا إعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه تعبير التوضيح بالجواز فليتأمل (قوله ولك أن تدعي أن البكا مفعول الخ) قال الدنوشري أي هو مفعول أول والمفعول الثاني الظرف وهو قوله عزة (قوله وأن الأصل ولا أدري) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها أو أن الأصل بالعطف بأو وهو الموافق للمعنى ويعينه قوله فيكون من عطف الجمل فلعل الواو في أكثر النسخ بمعنى أو والحاصل أن المناقشة في كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الأول يمنع أن الجملة الأولى معلقة بل العامل مباشر للفظ المعمول لأن ما زائدة لا استفهامية والوجهان الأخيران بتسليم أن الجملة الأولى معلقة لأن ما استفهامية لا زائدة ومنع أن المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الأولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم وهي انفردت ٭ بعطف عامل مزال قد بقي ٭ معموله أو بلا (قوله وصح عطف موجعات الخ) قضيته أن المعطوف مفرد في معنى الجملة وقال اللقاني

معنى الجملة لأن معنى ولا موجبات القلب ولا موجبات قلبى وهو فى معنى قلبى له موجبات (و) الوجه (الثانى) من وجهى الفرق بين الإلغاء والتعليق (أن سبب التعليق موجب) الإهمال لفظا (فلا يجوز معه الإعمال (نحو ظننت ما زيدا قائما) بنصبهما (وسبب الإلغاء مجوز) للإهمال والإعمال (فيجوز زيدا ظننت قائما) بنصبهما مع التوسط (وزيدا قائما ظننت) بنصبهما مع التأخر (ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الإلغاء لا فى الابتدا * (خلافا للكوفيين والأخفش) فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بنى فزارة :

كذاك أدبت حتى صار من خلقى * (أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب)

برفع ملاك على الابتدائية والأدب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفى الحماسة بنصبهما على الإعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير :

(أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وما إخال لدينا منك تنويل)

برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم إخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكى عن بنى أسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين أن العامل ألغى فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر (وأجيب) عنهما (بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها أن يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة والأصل لملاك ولـلدينا ثم حذف) اللام وبقى التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه وبقى حكمه قاله فى المغنى وعلى هذا حمل سيبويه قوله * وإخال إنى لاحق مستتبع * بكسر إن على تقدير إنى للاحق (و) الوجه (الثانى أن يكون من الإلغاء لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس) هو (التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل فى الكلام مقتض أيضا) الإلغاء (لكن الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى من الإلغاء مع التقدم عليهما) (والعامل هنا) وهو وجدت فى البيت الأول وإخال فى البيت الثانى (قد سبق) بمتقدم عليه أما وجدت فقد سبق (بأنى) أما إخال فقد سبق (بما النافية) فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) فى المسبوقية بالغير (متى ظننت زيدا قائما فيجوز فيه الإلغاء) لعدم تصدره والإعمال لتقدمه على المعمولين (و) الوجه (الثالث أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن والأصل) أنى (وجدته) وما (إخاله) فحذف ضمير الشأن منهما (كما حذف فى قولهم) أى العرب (إن بك زيد مأخوذ) والأصل إنه وإلى الوجه الأول والثالث أشار الناظم بقوله :

وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا * فى موهم إلغاء ما تقدما

والوجه الأول أولى لأن حذف اللام قد عهد فى الجملة كقوله تعالى «قد أفلح من زكاها» والأصل لقد أفلح والوجهان الآخران ضعيفان أما ضعف الإلغاء المذكور فلأنهم نزلوا تقديم المسند إليه فى الجملة وهى الياء من أنى منزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفى والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر أما إذا قدرا داخلين على العامل بطل الإلغاء وأما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسيأتى بيانه وضعف حذف ضمير الشأن لأنه يستعمل فى مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك .

(فصل) (ويجوز بالإجماع حذف المفعولين) لأفعال القلوب (اختصارا أى لدليل) يدل عليهما (نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون وقوله) وهو الكميت يمدح أهل البيت :

فى قوله ولا موجبات حذف المفعول الثانى أى ما هى وإلا لزم حمل أدرى فى المفرد ولا يجوز وبين لك أن المعطوف جملة قول الرضى فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضى مع ما مر عن الدنوشرى فى الكلام على نسخة وهو أ جالسا (قوله أنى وجدت) بفتح الهمزة اسم صار وقول العينى فاعل صار مجاز (قوله وعلى هذا حمل سيبويه الخ) فإن قلت فهلا كسرت إن فى قوله إنى رأيت ملاك الشيمة الأدب * قلت لأن الكسر إنما يجب إذا تقدم الفعل المعلق على إن (قوله لأن التوسط الخ) قال اللقانى هذا الوجه هو المسمى فى علم البيان بالاعتراض وحاصله أن يؤتى بجملة فأكثر فى أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى حال كون المأتى به لا محل له من الإعراب لنكتة غير دفع الإيهام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضى وعندى أن التحقيق تركه إذ شرطه كون الكلام بدونه تاما ملتئما إذ المعتبر فى تركيب الكلام وأجزائه ما عداه ولا يخفى عليك انتفاء هذا الشرط فى قوله أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب إذ لا معنى لقولك أنى ملاك الشيمة الأدب بدون وجدت فتأمله (قوله مقتض أيضا) قال اللقانى يوهم أنه قسيم للأول ولو حذف أيضا ليفيد أنه أعم من الأول كان أظهر على أنه لو حذف مقتض واكتفى بما قبله قاضيا توسط العامل كان أولى إذ لا اقتضاء للتوسط فى الإلغاء كما مر. (فصل) (قوله بالإجماع) قال الدنوشرى فإن قلت ما سبب الإجماع هنا والخلاف فيما بعد قلت الفرق بينهما أن مضمونهما هو المفعول بالحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

(بأى كتاب أم بأية سنة   ترى حبهم عارا على وتحسب

حذف فى الآية مفعولا تزعمون وفى البيت مفعولا تحسب لدليل ماقبلهما عليهما (أى تزعمونهم شركاء وتحسبه) أى حبهم (عارا على) وعدل عن تقدير تزعمون أنهم شركاء وإن كان هو الكثير إلى تزعمونهم شركاء لأن الكلام فى حذف المفعولين معا لا فى حذف ما يسد مسدهما (وأما حذفهما اقتصارا أى لغير دليل فمن سيبويه) فيما نقل ابن مالك (و) عن (الأخفش) والجرمى وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين (المنع مطلقا) سواء فى ذلك أفعال الظن والعلم (واختاره الناظم) وحجتهم فى ذلك أن العرب تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا مالهم من محيص . ولقد علمت لتأتين منيتى . والجواب لا يحذف فكذلك ماهو بمنزلته ورد بأن تضمنها معنى القسم ليس بلازم (وعن الأكثرين الإجازة مطلقا) لمجىء ذلك فى أفعال العلم (لقوله تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أى يعلم) والأصل والله أعلم يعلم الأشياء كائنة ويرى ما يعتقده حقا أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) فى أفعال الظن نحو (وظننتم ظن السوء) فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع (وقولهم) فى المثل (من يسمع يخل) أى يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاختصارى

بين حذف أحدهما اقتصارا حيث امتنع إجماعا واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتى أن ذاك لقرينة فهو بمنزلة المذكور لأنه معلوم (قوله ترى حبهم عارا الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فإن ترى إن حملت على العلمية فيقال كيف يجتمع العلم والظن وإن حملت على الظن فيكون تكرارا مع قوله وتحسب ويمكن أن تكون هنا من الرأى بمعنى المذهب (قوله لأن الكلام فى حذف المفعولين الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولك أن تقول ما يسد مسدهما بمنزلتهما فحذفه كحذفهما انتهى وكون الكلام فى حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسدهما ولكن التمثيل يكفى فيه الاحتمال انتهى وأقول فى الجملة السابعة من الباب الخامس من المغنى الخامس قولهم فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أن التقدير تزعمونهم شركاء والأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ولأن الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على أن وصلتها ولم يقع فى التنزيل إلا كذلك (قوله فمن سيبويه الخ) قال الدنوشرى الفرق بين هذا وباب أعطى عدم الفائدة هونا ووجودها هناك لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو فى الغالب من علم أو ظن فلا فائدة فى ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم أن المصنف فى الحواشى قال كلام سيبويه صريح فى جواز حذف المفعولين اقتصارا فإنه قال وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول ظننت فتقتصر كما فى ذهبت ثم تعمله فى الظن كما تعمل ذهب فى الذهاب فذاك هونا هو الظن كأنك قلت ذاك الظن وكذلك خلت وحسبت ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت خلت زيدا وأرى زيدا لم يجز انتهى وفيه أيضا أن الإشارة إلى المصدر لا تستلزم أن تكون موصولة بالمصدر ثم قال (٢٥٩) سيبويه وتقول ظننت به جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به وعليه ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها فى قولك كفى بالله لم يجز السكوت عليه فكأنك قلت ظننت فى الدار أى ظنى فى الدار انتهى وهذا نص آخر واقتضى كلامه أن الإشارة فى المثال السابق إن لم تجعل للمصدر والباء فى المثال الثانى إن لم تجعل ظرفية بل جعلت زائدة لم يجز لاقتضائه الاقتصار على المفعول الواحد وهو لا يجوز وإنما يجوز فى الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم لحذفه فى الباب الخامس من المغنى فقال بدليل ما بعده ويجاب بأن المراد لا يحذف لغير دليل (قوله ورد بأن تضمنها معنى القسم الخ) فيه أنهم لم يدعوا التضمين وقد أسلف فى الكلام على لقد علمت الخ أن المصنف قال فى المغنى أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ثم أسلف فى الفرق الأول بين الإلغاء والتعليق أن المغاربة قالوا إن هذه الأفعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له لكن لا يخفى أن سيبويه لا يصح أن يقول بهذا لأن الجملة عنده فى محل نصب (قوله نحو وظننتم ظن السوء) قال الدنوشرى لم يبين الأصل هونا كما بينه فيما قبل فليتأمل انتهى والمتبادر من سياق الآية أن الأصل وظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم ظن السوء فحذف ما يسد مسد المفعولين والحذف اختصار لوجود الدليل (قوله فى المثل) قال الدنوشرى قد يقال كونه مثلا مشكل (قوله أى يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب أن يكون فى الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير قاصر لكن هذا مبنى على الفائدة التى ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف الاقتصادى والحذف فى المثل على كلام البعض القائل معناه يخل مسموعه صادقا من الاختصارى والظاهر أن الحذف فيهما اختصارى لأن الدليل أعم من المقالى بأن يكون المفعولان مذكورين فى اللفظ ومن الحالى بأن يكون المعنى مرشدا إليهما فليتأمل (قوله فقد جعله الخ) ذكر اللقانى نحوه فقال جعله الرضى من الحذف اختصارا قال أى يخل مسموعه صادقا وفيه نظر لأن تقدير المفعولين صادق بالحذف اختصارا

واقتصارا كالاعتق وجردة كرمهسمع لا يكتو دليلا بدونذكر المفعولين في اللفظ كيف والمسموع يكون صادقا وكاذبا فلا دلالة فيه على الثاني قطعا وقال الدنوشري لاأمانع من هذا الجعل (قوله ويمتنع بالإجماع الخ) نظر فيه الفارضي وأيد النظر بكلام الرضي ويأتي مافيه (قوله لأن المفعولين هنا أصلهما الخ) قال الشيخ في شرح الكافية وإنما يجوز الاقتصار على أحدهما لأن الغرض في قولك علمت زيدا فاضلا ليس علمك متصورا على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل زيد إذ زيد كان معلوما لك وإنما حصل لك العلم بفضله ثم أخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة إلى حاجتك فلو اقتصرت على زيد ضيعت مغزى كلامك ولو اقتصرت على فاضل ضيعت الذريعة مع احتياجك إليها (قوله وأجازه الجمهور) في شرح ابن الناظم عكس مانقله المصنف لأنه قال وأما الاقتصار على أحدهما فيجوز إذا دل دليل على الحذف وأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا يحسبن الخ) أي على قراءة يحسبن بالياء وعلى قراءة تحسبن بالتاء فلا حذف لأن الذين مفعول أول وخيرا مفعول ثان فإن قيل أصل مفعولي حسب المبتدأ والخبر ولا يظهر ذلك في الآية لعدم صحة الحمل قلت في الآية إيجاز والتقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وإن كانت الآية في اليهود كان التقدير (٢٦٠) ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بإظهار ما آتاهم الله في التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم هو خيرا لهم وقوله بعد سيطوقون ما بخلوا به أي إثم ما بخلوا بإظهاره (قوله وكقوله وهو عنترة ولقد نزلت الخ) جعله الرضي على ما نقل الثاني من الحذف اقتصارا وقال التقدير فلا تظني شيأ غير نزولك ونقل عن الفراء ووجه الثاني كون جعل الحذف اقتصارا أنه ذكر الحذف اختصارا بعد ذلك وقد يقال هذا التوجيه إنما هو في كلام الرضي ولا يلزم أن يكون الفراء جعله من ذلك لأن غاية ما نقله الرضي عن الفراء أنه من حذف أحد المفعولين وكلام الرضي لا يقدح في الإجماع نعم إن ثبت عن الفراء كان قادحا فليحرر هذا ولو قيل إن قوله مني هو المفعول الثاني تنازعه قوله نزلت وتظني ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمي النظر على تقدير الجمهور أي حاجة لتقدير قائما بعد ظننته أيضا وهلا اكتفي بظننت المذكور بأحد مفعوليه لأن الغرض منه مجرد التفسير فتأمل (قوله وعند ابن ملكون الخ) وجه عدول ابن ملكون عن تقدير ظننت أنه يمنع حذف أحد مفعوليها ولو لدليل وهنا لو قدر يلزم حذف ثاني المفعولين وهو قائما (قوله مجرد اصطلاح) قال الشهاب القاسمي فيه نظر انتهى ولم يبين وجه النظر وفي الباب الخامس من المغني بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه جرت عادة النحويين أن يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنين من يسمع يخل أي يكن منه خيلة والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له وذكر منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكران نحو لا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع هو الذي إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف

وليس الكلام فيه (وعن الأعلم) يوسف الشنتمري تفصيل فقال (يجوز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون أفعال العلم) وعن أبي العلاء إدريس يجوز في ظن وخال وحسب لأنه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه (ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارا) أي لغير دليل لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده وإلى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أشار الناظم بقوله

ولا تجز هنا بلا دليل   سقوط مفعولين أو مفعول

(وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أي لدليل (فمنعه) أبو إسحق (ابن ملكون) من المغاربة وطائفة وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة فلما تكرر طالبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فإنه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل (وأجازه الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الأول فدلالة عليه (وكقوله) وهو عنترة العبسي

ولقد نزلت فلا تظني غيره   مني بمنزلة المحب المكرم

تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان (فرع) إذا قلت أزيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور أظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن ملكون وموافقيه اتهمت زيدا ظننته قائما أو لابست قاله الموضح في الحواشي (فائدة) هذا الخلاف في الحذف مع عدمه مجرد إصلاح عند النحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لأن

عرض المتكلم يختلف في إفادة المخاطب لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل إلى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن أو يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال إنه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر أنه حذف منه شيء وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما لأن الغرض متعلق بإفادتهما

(فصل) (تحكى الجملة الفعلية بعد القول) عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل القول في جزأيها شيئا كما يعمل الظن لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها جزآها معه كالمفعولين في باب أعطيت فصح أن ينصبهما وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين لأنه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ولا أن ينصبها مفعولا واحدا لأن الجملة لا إعراب لها فلم يبق إلا الحكاية قاله ابن الناظم (وسليم) بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن (ويعملونه فيها) أي في الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المبتدأ والخبر بالقول (مطلقا) من غير شرط من الشروط الآتية (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا

نحو ما ودعك ربك وما قلى انتهى والشارح لما أسقط القسم الثالث ادعى أن ما قاله النحويون مجرد اصطلاح والمصنف في المغني إنما اعترض عليهم إطلاق الحذف في كل حل وقوله في القسم الثالث وتعليقه بمفعول تمثيل لأن مثل ذلك تعليقه بمفعوليه ومن هذا القسم يظهر النظر في قول الشارح وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما ومما يؤيد النظر أنه لا شك في أن تزعمون في قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب في قوله ٭ ترى حبهم عارا على وتحسب ٭ ونحو ذلك مما ذكر في أمثلة هذا الباب خصوصا ما ذكر فيه أحد المفعولين نحو قوله: ... فلا تظني غيره ٭ مني بمنزلة المحب المكرم إذ لا مجال لتوهم تنزيل الفعل هنا منزلة اللازم وقول المصنف في المغني أي إذا أو قصر أحد المفعولين وقوله أي يكن منه خيلة تفسير منه لا منهم إذ لو كان منهم لم يصح أن يمثل به للحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير تمهيد الرد عليهم والتوطئة لتحقيقه (تنبيهان) الأول قال ابن الناظم أشار الناظم إلى حذف المفعولين اختصارا بقوله أما حذف المفعولين جائز إذا دل عليهما دليل وإلى حذفهما اقتصارا بقوله ولو قيل ظننت مقتصرا عليه ولا قرينة تدل على الحذف أو العموم أو قصد التجدد لم يجز لعدم الفائدة والحاصل أن ما يحذف في الأول يحذف لفظا فيقطع في الثاني لفظا ومعنى وقوله أو كان الكلام بدونها مفيدا مع ما عطف عليه معطوف على قوله أو لا دل عليه دليل عطف الخاص على العام إذ الدليل يشمل الجميع لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الإسلام الأنصاري وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمي فيه نظر والظاهر أنه من عطف المباين وأن المقصود بيان أن الحذف جائز في مواضع منها إذا دل عليهما دليل لأنهما حينئذ في حكم المذكور ومنها إذا أفاد الكلام بدونهما وإن لم يدل دليل كما إذا قيد بالظرف لأن العلة في امتناع الحذف هو أنه لا فائدة في الإخبار بمجرد الظن للعلم بأن كل أحد لا يخلو عن ظن وإذا قيد الفعل حصلت الفائدة لأن الظن المقيد غير معلوم ومنها ما إذا أريد العموم لأن ثبوت الظن على العموم غير معلوم والمعلوم قد يحذف لقصد العموم كما تقرر في المعاني ومنها ما إذا أريد التجدد لأن حدوث الظن غير معلوم إنما المعلوم ثبوته مطلقا وقضية كلامهم سيما الرضي امتناع الحذف في المواضع المذكورة وإن قصد الإخبار بمجرد الفعل من غير نظر إلى تعلقه بالمفعول على أنه تقرر في المعاني في هذه الحالة لا يذكر المعمول وقد يحمل على ما إذا كان الفعل بمجرده مفيدا بخلاف هذا كما تقرر فلا مخالفة ولعل الاصطلاح مختلف واقتصر الشيخ خالد على الثاني فراجعه والوجه الأول والثاني سكتوا عن حذف أفعال هذا الباب مع معموليها والظاهر جوازه للدليل كأن يقال ما ظننت فيقال زيدا قائما (فصل) (قوله تحكى الجملة الفعلية بعد القول) قال الدماميني يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه أحدها أن يكون مؤديا معنى الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا وباطلا وثانيها أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة أو قلت لفظة عبارة عن زيد وثالثها أن يكون لفظا يصلح لأن يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فإنك تقول زيد قائم لفظا فتنصب هذه الثلاثة لأنها ليست أعيان الألفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلام الرضي قال ابن هشام إذا قيل قلت كلمة إن أريد بها الكلام جائز اتفاقا كقلت شعرا أو مسمى كلمة كزيد أو قام أو هل فممتنع إجماعا وهذا فيه الرد على الرضي فليحرر ثم قال الرضي ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية إعرابه نحو قال فلان زيد إذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدر منه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون أي سلام عليكم (قوله وسليم إلخ) قال اللقاني يعني أن إجراء القول مجرى الظن في العمل لا في المعنى أيضا إذ القول قد يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضي واعلم أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنا

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه * تقول هزيز الريح مرت بأثأب

بالنصب) هزيز على أنه مفعول لتقول وجملة مرت بأثأب مفعول ثان وشأوين تثنية شأو بسكون الهمز وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والأثأب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي آخره باء موحدة جمع أثأبة وهي نوع من الشجر (وقوله) وهو الحطيئة يصف جملا :

(إذا قلت إني آيب أهل بلدة) * وضعت بها عنه الولية بالهجر

بالفتح لأني على أنها مع معموليها سدت مسد مفعولي قلت وآيب أي راجع وأهل بلدة مفعول آيب والضمير في عنه يعود إلى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر وإلى رأي سليم أشار الناظم بقوله : وأجري القول كظن مطلقا * عند سليم (وغيرهم يشترط) في إعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهي كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف والماضي والأمر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لأنها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب (وسوى به السيرافي) بكسر السين (قلت بالخطاب و) سوى به (الكوفي قل) فيجوز على قولهما إعمال الماضي المسند إلى تاء المخاطب وفعل الأمر نحو أقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الإسناد إلى ضمير المخاطب (و) يشترط في المضارع (إسناده للمخاطب) لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمه عن ظن نفسه فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا المناسب ولو قال وإسناده للمخاطب وسوى به السيرافي الخ كان أبين للتسوية (و) يشترط في زمن المضارع (كونه حالا قاله الناظم) في شرح التسهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبي ربيعة :

أما الرحيل فدون بعد غد * (فمتى تقول الدار تجمعنا)

أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمعنا مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال اه وهذا مبني على أن متى ظرف لتقول (والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول) وفيه نظر لأن تقول

كما تقول كيف تقول في هذه المسألة أي كيف تعتقد فيلحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين اه ونقل الشهاب القاسمي في بعض الهوامش كلام الرضي المذكور وقال إلى أن قال وجواز إلحاقه في العمل لغة سليم الخ فهو كما ترى يفيد أن القول الجاري مجرى الظن عند سليم معناه الاعتقاد فتأمل اه وسيأتي حكاية في ذلك في كلام الشارح (قوله شأوين الخ) قال الدنوشري فسر اللقاني الشأوين بالطلقين ولم يفسرهما بالسبقين كما فعل الشارح اه وفيه أن السبقين والطلقين بمعنى كما هو قضية قول العيني شأوين تثنية شأو وهو السبق يقال عدا شأوا أي طلقا (قوله وهزيز الريح دويها عند هبوبها) أو هو عندهزها الأشجار كما في الصحاح وكان الشارح تركه ليكون لقول الشاعر مرت بأثأب فائدة ظاهرة (قوله جمع أثأبة) قال الدنوشري الظاهر أنه كتمر وتمرة اسم جمع لا جمع (قوله إذا قلت إني آيب الخ) قال الدنوشري ينظر معنى البيت فإنه خفي علينا اه وذكر العيني ما حاصله أن هذا البيت من قصيدة يمدح بها بعيره وأن أهل بلدة كلام إضافي منصوب بآيب وأصله آيب إلى أهل بيته يقال أبت إلى بني فلان إذا أتيتهم ليلا ، ووضعت جواب إذا والباء في بها بمعنى في والضمير راجع للبلدة والضمير في عنه للبعير والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء البرذعة أو ما يوضع تحتها والباء في بالهجر بمعنى في والهجر بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر (قوله لأنها لم تقو قوة المضارع) دعوى لا دليل عليها وقال الدنوشري وما ذكره الشارح هنا من بيان وجه اشتراط هذه الشروط غير واضح فليحرر (قوله لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب) لا يخفى ما فيه من المصادرة فإن التعليل عين المدعى وكان الظاهر أن يقول لأن الإعمال إنما يكون مع الاستفهام والاستفهام طلب الفهم من المخاطب وإنما يستفهم عن فعله لكن حصر الاستفهام في فعله ممنوع (قوله إذ لم يستفهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقاني في توجيه الرد نصها لأن متى ظرف لتقول فهي استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعا في الحال وإلا لم يستفهم عن وقته إذ لا استفهام عن حاصل وفيه بحث إذ القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما ويجاب بأي وقت كان حالا أو غيره (قوله والحق أن متى ظرف لتجمعنا) قال اللقاني يعني أن متى لتجمعنا فهو استفهام عن وقت الجمع في مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا وقال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بقوله تجمعنا فالمستبعد هو الجمع والظن حال وليس المراد متى تظن في المستقبل أن الدار تجمعنا . فإن قيل المسؤول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه كما سيأتي إن شاء الله تعالى لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب ثم قال لا فرق بين الاستفهام عن الفعل

على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام إلا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز فى شرح الجزولية وليس التفريع عليه (و) يشترط فى المضارع المسند إلى ضمير المخاطب كونه) واقعا (بعد استفهام بحرف أو باسم سمع الكسائى) من العرب (أتقول للعميان عقلا) فعقلا مفعول أول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتأخير (وقال) عمرو بن معد يكرب المذحجى (علام تقول الرمح يثقل عاتقى) • إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول أول وجملة يثقل عاتقى فى موضع المفعول الثانى وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم إذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح إذا كان فى النسب وإذا فى الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد إذا السماء انشقت والتقدير إذا لم أطعن أنا لم أطعن وإذا كرت الخيل كرت (قال سيبويه والأخفش) من البصريين (و) يشترط فى الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب (كونهما متصلين) من غير حاجز بينهما (فلو قلت أأنت تقول) زيد منطلق (فالحكاية) واجبة (وخولفا) قال أبو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فأجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بأن الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بأن الحكم إنما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له إلا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح فى حواشى التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا يشكل قوله هنا (فإن قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف والنصب) للمفعولين (بذلك المحذوف جاز اتفاقا) فليتأمل (واغتفر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف) زمانى أو مكانى (أو مجرور أو معمول القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وكتظن اجعل تقول إن ولى • مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف او كظرف او عمل • وإن ببعض ذى فصلت يحتمل

فالفصل بالظرف الزمانى (كقوله:

أبعد بعد تقول الدار جامعة) • شملى بهم أم تقول البعد محتوما

فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف إليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثانى وشملى مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثانى ومحتوما مفعوله الآخر فاعمل تقول مرتين والأول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثانى متصل بالاستفهام بأم والفصل بالظرف المكانى كقولك أعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك أفى الدار تقول زيدا مقيما (و) الفصل بالمعمول نحو (قوله) وهو الكميت بن زيد الأسدى:

(أجهالا تقول بنى لؤى) • لعمر أبيك أم متجاهلينا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثانى والأصل أتقول بنى لؤى جهالا وبنى لؤى مفعوله الأول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى أتظن بنى لؤى جهالا أم متظاهرين بالجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بنى مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك أمسرعا تقول زيدا منطلقا لأن المعمول المتقدم فى نية التأخير (قال) فى (التسهيل) ويشترط أيضا فى المضارع (أن لا يتعدى باللام كأتقول لزيد عمرو منطلق) برفعهما قال لأنك إذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن إلا قولا مسموعا لأن الظن من أفعال القلب وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادى بتمامه فى شرح التسهيل وأقره

والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو أو تقول زيدا قائما ومن تقول أخاه قائما وأجهالا تقول (٣٦٣) البيت فالمراد وقوعه بعد الاستفهام وإن لم يكن مستفهما عنه اهـ وبه يعلم سقوط النظر الذى ذكره الشارح وقول الناظم إن ولى مستفهما به ولم يقل إن كان مستفهما عنه مرشد إلى ما قاله الدمامينى وكذا قول المصنف كونه بعد الاستفهام فتدبر ولم يذكر الشارح علة اشتراط الاستفهام فليحرر فلعل بها ينكشف الحال هل الشرط فى القول أن يكون مستفهما عنه أو وقوعه بعد الاستفهام (قوله علام تقول) قال الدنوشرى الاستفهام هنا داخل على سبب القول لا على القول فيعلم أنه لا فرق (قوله وأطعن بضم العين) قال الدنوشرى اقتصار الشارح على ضم العين فى مضارع طعن بالرمح وغيره لعله لكونه الأكثر الأشهر فقد جوز القاموس فيه الضم والفتح وعبارته طعنه بالرمح كنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه فهو مطعون وطعين والجمع طعن بالضم وفيه بالقول طعنا وطعانا (قوله والعمل فيما عداه لهذا الظاهر) تقدم له عند الكلام على حسب ما قد يخالفه فليتأمل (قوله قال التسهيل ويشترط أيضا فى المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور القائلين بأن القول إذا عمل عمل الظن يجرى مجراه فى المعنى أيضا

(قوله وتجوز الحكاية الخ) قال اللقاني يعني أن الشروط المذكورة شروط في الجواز لا في الوجوب إلا أن القول مع الإعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللساني هكذا ينبغي أن يفهم ويظهر أثر المعنيين في أن الأول لا يقتضي وجود اللفظ ألبتة والثاني يقتضي وجوده في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنت رجلا فطينا الخ) حمل القول هنا خاص باللغة السليمية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر إن كان المشار إليه بهذا الضب وحينئذ فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل إن القول عامل أو لا وإن كان المشار إليه الشاعر فلا يصح التقدير والله أعلم. ﴿هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة﴾ (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد عليه فإن لم يأتوا بأربعة شهداء فإنه جمع شهيد وهو صفة . فإن قلت استعمل في الغالب غير موصوف فأجرى مجرى الأسماء . قلت وكذا مفاعيل جمع مفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج في شيء من ذلك إلا أن يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فأجرى مجرى الأسماء لكونه حكم شهيد من غير فرق (قوله لأن مفعولا الخ) قال الدنوشري ويضم إلى ذلك لزوم إضافة العدد إلى الصفة ويمتنع أن يقال مفعولين ثلاثة لما ذكره الشارح (قوله وهي أعلم) قال اللقاني بفتح الميم ماضيا لا بضمها مضارع علمت لأن هذه تتعدى إلى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا يخفى أن جملة أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولا داعي لتقدير الشارح كان بل لا بد من تكلف جعلها تامة لأن جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لأنه يلزم حينئذ أن يقال المتعديين بالنصب (قوله المتعديان لاثنين) قال اللقاني نعت لعلم ورأى احترز به عن أعلم وأرى اللذين أصلهما علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبني على ما سيجيء من أن علم بمعنى عرف تنقل إلى أفعل بالهمزة كالتضعيف (قوله وما ضمن معناها) قال اللقاني إشارة إلى فرق بينه وبينهما وهو أن أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته في العلم أيضا بخلاف الخمسة التي ستذكر فليس لها ثلاثي مستعمل في العلم الإخبر بمعنى علم قال الرضي وأما أخبر وخبر وأنبأ وحدث ولم تستعمل أحدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا إلى ثلاثة بعد التعدي إلى اثنين بل لم يستعمل من الاثيانها فعل مناسب لهذا المعنى الإخبر بكسر الباء أي علم وأما حدث ونبأ الثلاثيين فلا يستعملان مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الأفعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالاتها بأعلم المتعدي إلى ثلاثة لأن الإنباء والتنبيء والإخبار والتخبير والتحديث بمعنى الإعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها وإلى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج انتهى وقوله بمعنى الإعلام فيه مخالفة ما لقول المصنف ضمن معناها ثم تمثيل المصنف بقوله إذ يريكهم الله إشارة إلى أن أرى أعم من أرى القلبية

(وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون إن إبراهيم الآية) بالتاء المثناة فوق وكسر إن (في قراءة الخطاب) للأخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول الرمح بالرفع) على الحكاية وإذا أعمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى مما ذهب الجمهور أنه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم أنه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله :

قالت وكنت رجلا فطينا . هذا لعمر الله إسرائينا

فليس المعنى على ظننت لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا إسرائين لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بني إسرائيل وإلى هذا ذهب الأعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائين على تقدير مضاف أي مسخ بني إسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف إليه على جره لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة لأنه لغة في إسرائيل وإذا أجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الإلغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال إنه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلته تفقها ولم أره نصا

﴿هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة﴾

بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالإضافة لأن إضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لأن مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي (وهي أعلم وأرى اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنين) وإنما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع وأما بقية أخواتهما وهي ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا أن يقال أظننت زيدا عمرا قائما لأنه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة وأجازه قوم منهم طردا للباب قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وما ضمن معناهما من نبأ) بتشديد الموحدة (وأنبأ وخبر) بتشديد الموحدة (وأخبر

وحدث) بالتعدية إلى ثالث (نحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) فيرى بضم الياء المضارع أرى والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي أجازوه ممكن عندنا فإنهم إذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي تقوله نحن ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك رأى الحلبية سماعا نحو (إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم) فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا في الأول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة:

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها • يهدي إلي غرائب الأشعار

فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي إلي مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الأعشى ميمون بن قيس:

وأنبئت قيسا ولم أبله • كما زعموا خير أهل اليمن

فالتاء مفعول الأول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى لم أبله لم أجربه وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير

وخبرت سوداء الغميم مريضة • فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

فالتاء المفعول الأول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع من بلاد غطفان وقول رجل من بني كلاب

وما عليك إذا أخبرتني دنفا • وغاب بعلك يوما أن تعوديني

فالتاء المكسورة مفعول أول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحرث بن حلزة اليشكري

أو منعتم ما تسألون فمن • حدثتموه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع مفعول أول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله:

إلى ثلاثة رأى وعلما • عدوا إذا صارا أرى وأعلما

ثم قال

وكأرى السابق نبا أخبرا • حدث أنبأ كذاك خبرا

وقال الناظم في شرح التسهيل إن أولى من ذلك يعني من نصب نبأ وأخواته ثلاثة أن ينصب الثاني منها على نزع الخافض كما في آية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وأن فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الأصل اه (ويجوز عند الأكثرين حذف) المفعول (الأول) استغناء عنه (كأعلمت كبشك سمينا) ولا تذكر من أعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كأعلمت زيدا) ولا تذكر من أعلمته به لأن الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول ولا في الاقتصار عليه إذ قد يراد الإخبار بمجرد العلم به أو بمجرد إعلام الشخص المذكور وهذا قول أبي العباس وأبي بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك والأكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الأخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين أنه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز

والحلبية في الرحمن والحق بعضهم أرى الحلبية بأعلم سماعا انتهى وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يقيده بسماع انتهى وقد جرى الشارح على التقييد بذلك وإن كان خلاف ظاهر إطلاق المصنف (قوله كما في قول النابغة) (٢٦٥) أي يهجو زرعة بن عمرو بن خويلد (قوله والسفاهة كاسمها) مبتدأ وخبر وأراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لأن السفه كما ينكر فعله يكره اسمه (قوله وقول الأعشى) أي يمدح قيس بن معديكرب (قوله كما زعموا) صفة لمصدر محذوف أي لم أبله بلوا مثل الذي زعموا أي قالوا وما موصولة والعائد محذوف أي كما زعموا فيه كذا قال العيني وفيه نظر لأنه يلزم حذف العائد المجرور بحرف لم يجر الموصول بمثله قال ويجوز أن تكون مصدرية أي كزعمهم فيه (قوله ومعنى لم أبله أجربه) من بلوته بلوا إذا جربته واختبرته (قوله بمصر) صفة لقوله أهلي وقوله أعودها جملة وقعت حالا (قوله أن تعوديني) أي بأن تعوديني والباء تتعلق بخبر ما وأن مصدرية والمعنى ليس عليك بأس بسبب عيادتك إياي وقت غياب بعلك (قوله وأن فيه سلامة من التضمين الخ) التوسع الذي هو نزع الخافض كذلك بل قد يقال التضمن أولى لتكثير المعنى الحاصل به ولأنه قيل بأنه قياسي فتدبر (قوله كفاعل علم) أي فإنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ووجه كونه كفاعل علم أنك إذا أعلمت شخصا فقد علم فيصح أن يقال علم زيد المسئلة إذا قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب القاسمي

حذف الثلاثة لدليل وغيره وإن لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لأن قولك علمت وظننت لا فائدة لأن الإنسان لا يخلو غالبا من علم أو ظن وأما الإعلام فإنه لا يخلو منه اه (والثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا) أي لدليل (ومنعه اقتصارا) أي لغير دليل (ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل وإلى ذلك الإشارة بقول النظم :

وما لمفعول علمت مطلقا ... للثان والثالث أيضا حققا

(خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقا) أي سواء أكان مبنيا للفاعل أم للمفعول وهو أبو علي الشلوبين ونسبه إلى المحققين (و) خلافا (لمن منعهما في المبني للفاعل) وهو أبو موسى الجزولي فإنه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لأن الفعل إذ ذاك يكون معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا تلغى أعلم وأخواتها لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر لبقاء الأول غير مرتبط فإن بنيتها للمفعول ووسطتها أو أخرتها جاز ذلك إذ ليس لنا حينئذ إلا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر ولم يؤثر فيهما شيئا (ولنا) من الأدلة (على الإلغاء) في المبني للفاعل من النثر (قول بعضهم البركة أعلمنا الله مع الأكابر) فالبركة مبتدأ ومع الأكابر خبره وأعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله :

وأنت أراني الله أمنع عاصم) ... وأرأف مستكفى وأسمح واهب

فأنت مبتدأ وأمنع خبره وأرى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى (ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجملة إنكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ولذلك كسرت إن وإذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير إذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة إن وما بعدها جواب الشرط لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم (و) من النظم (قوله :

حذار فقد نبئت أنك للذي ... ستجزى بما تسعى) فتسعد أو تشقى

حذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول وجملة إنك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت إن (قال ابن مالك) في النظم وغيره (وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدي) كل منهما (إلى واحد فتعديا) بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أي أبصرته إياه وأعلمت زيدا الخبر أي عرفته إياه قال الله تعالى (من بعد ما أراكم ما تحبون) فالكاف والميم مفعول أول وما تحبون مفعول ثان وأصلا وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف) لهما أو لأحدهما (لدليل وغيره) وفي كون الثاني منهما

وما نقله من جواز حذف الثلاثة أوجه مما ذكره السيوطي في نكته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بلا خلاف ويجوز عند وجوده بلا خلاف اه وقد جزم الرضي أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنعه اقتصارا) قال اللقاني منصوب على الحال من الهاء المجرورة بمنع مؤولا بذا اقتصار لا بمقتصر إذ المقتصر عليه المذكور لا المحذوف ولا الحذف ولا يصح نصبه على أنه مفعول له إذ المصدر لا يعمل مضمرا عند المصنف (قوله ومن الإلغاء والتعليق) في تخصيص جوازهما بالثاني والثالث دليل على امتناعهما في الأول ولا خلاف في ذلك كما قال الرضي إذ هو كأول مفعول أعطيت (قوله خلافا لمن منع الإلغاء التعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمي قد يوجه بأن الثاني والثالث بمنزلة الثاني في غير هذا الباب لأنهما غير الأول والثاني في غير هذا الباب لا يعلق ولا يلغى عنه (قوله لأن الفعل يكون إذ ذاك الخ) قال الرضي وليس ما قال بشيء لأن إعماله بالنسبة إلى شيء وإلغاؤه وتعليقه بالنسبة إلى شيء آخر (قوله لبقاء الأول غير مرتبط) أي بالمفعولين الآخرين فلا ينافي أنه مرتبط بعامله (قوله إذ ليس لنا حينئذ إلا منصوبان) عبارة غيره فإذا بني الفعل لما لم يسم فاعله لم يبق معنا إلا مرفوعان بلا منصوب وهي أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته أن معنى قوله حينئذ أي حين البناء للمفعول ليس لنا إلا منصوبان بحسب الأصل قبل التأخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيهما شيئا) يتأمل معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله ولنا من الأدلة على الإلغاء) أي مطلقا سواء أكان مبنيا للفاعل أولا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وقول الشارح رحمه الله في المبني للفاعل بيان للواقع فإن قول ذلك البعض كذلك وليس المراد أن الدليل قاصر على ذلك وإلا أشكل

ما يأتي من جملة الدليل حذار فقد ثبت البيت والفعل فيه مبني للمفعول كما صرح به الشارح (قوله لا يكون جملة) أي مؤولة بمفرد فلا ينافي ما يأتي قريبا أن كيف تحيي الموتى في موضع نصب على أنها مفعول ثان لأرني (قوله إنما حفظ الخ) قال اللقاني إنما يرد هذا على من أثبت لعلم معنيين تتعدى بأحدهما إلى واحد وبالآخر إلى اثنين وأما من قال ليس لها إلا معنى واحد هو معنى عرف فتارة تتعدى إلى واحد وتارة تتعدى إلى اثنين كما قال الرضي فلا (قوله وقد يجاب عن الأول بالتزام الخ) أجاب المنكت بأن ما ذكره مبني على ما اختاره في التسهيل من أن النقل بالهمزة قياسي في المتعدي إلى واحد كالقاصر لأنه حيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم أن المتبادر من عبارة المصنف أن جوابه كجواب المنكت إلا أن المنكت جعل مناط الجواب أن ذلك

مذهب الناظم والمصنف التزمه والشارح جعل جواب المصنف مغايرا لما قاله المنكت حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس الخ وكان اللائق بمذهب الناظم أن يقول بعد قول المصنف قياسا من غير توقف على سماع وقال اللقاني يحتمل أن يراد بالقياس قياس علم المتعدي لواحد على لبس المتعدي إلى واحد وأن يراد به الاطراد أي لا يتوقف على ما سمع من ذلك وفي الأول إثبات اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الأصوليين منعه والثاني مذهب الأخفش (قوله وبادعاء أن الرؤية هنا علمية) يعني وبادعاء أن التعليق يكون من المفعول الثاني فقط على ما مر عنه من الخلاف واضطراب الزمخشري (قوله ويجوز

لا يكون جملة إلى ذلك أشار الناظم بقوله

وأن تعديا لواحد بلا ... همز فلاثنين به توصلا
والثان منهما كثاني اثنى كسا

ووجه الشبه بينهما أن الثاني منهما غير الأول ألا ترى أن الحكم غير زيد في قولك أعلمت زيدا الحكم كما أن الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الأول أعلمت الخبر وأريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني أعلمت زيدا وأريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا أعلمت وأريت كما تقول كسوت (وفي منع الإلغاء والتعليق) في المفعولين معا لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر (قيل وفيه نظر في موضعين أحدهما أن علم بمعنى عرف إنما حفظ نقلها) إلى اثنين (بالتضعيف لا بالهمزة) نحو وعلم آدم الأسماء كلها (و) الموضع (الثاني أن البصرية سمع تعليقها بالاستفهام) عن المفعول الثاني (نحو رب أرني كيف تحيي الموتى) فأرني فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الأول وكيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لأبي حيان (وقد يجاب) عن الأول (بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا) على المتعدي لاثنين كما قيس (نحو ألبست زيدا جبة) على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في علم نقلها بالهمزة إلى اثنين فإنه قال وأما السماع في المتعدي فكثير وذكر أمثلة منها علم الشيء وأعلمته إياه أي عرفته إياه وهذا نصه فيسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع (و) قد يجاب عن النظر الثاني (بادعاء أن الرؤية هنا) أي في أرني كيف تحيي الموتى (علمية) لا بصرية كما قال الحوفي في ألم تر إلى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا وغيرها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم اهـ ذكره في سورة النساء ولك أن تقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيي في تأويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير أرني كيفية إحيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم أن التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز أن يقول اكسني كيف شئت كما تقول أرني كيف تفعل لأنه سؤال عن مفعول به قلته بحثا ولم أره مسطورا فإن صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم

والثان منهما كثاني اثنى كسا ... فهو به في كل حكم ذو ائتسا

(هذا باب الفاعل)

الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم) صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر (أو ما في تأويله)

الزمخشري (قوله ويجوز في مثل هذا مع الرؤية) لعل لفظة في زائدة والمعنى أن العلم لا يجوز أن تخرج مخرج الرؤية (قوله بل جملة كيف تحيي في تأويل مصدر) لك أن تقول هذا من إزالة الضرر بالضرر لما يأتي أول باب الفاعل من أنه لا يقدر فاعل مؤولا بالاسم من غير سابك ويمكن أن يجاب بأن ابن مالك لما كان يرى مذهب الكوفيين وهم يخالفون فيما يأتي صح أن يجاب عنه بذلك (قوله على أنا لا نسلم الخ) هذا كلام ساقط لما تقدم من أن التعليق لا يدخل في غير أفعال القلوب وما ألحق بها خلافا ليونس فمجرد عدم التسليم لا ينبغي فتأمل (هذا باب الفاعل) (قوله لغة من أوجد الفعل) قال الزرقاني في هذا شيء لأن أل في الفاعل للعهد الذكري والمعهود هو الفاعل الاصطلاحي المبوب له فكيف يعبر عن الفاعل بقوله لغة اهـ وقد يجاب بأن هذا نوع من الاستخدام فإنه كما حققناه في حواشي المختصر لا يختص بالضمير بل إذا أطلق لفظ مشترك وعبر بأمرين باعتبار معنييه أو جيء له بحالين كذلك أو خبرين كما هنا

كان استخداما ومثلوا لهذا النوع بقول بعضهم ● مثل الغزالة إشراقا وملتفتا ● ولا شك أن الفاعل من حيث هو مشترك وأخبر عنه بأنه من أوجد الفعل باعتبار معناه اللغوي وبأنه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحي فتدبر (قوله أي الاسم) أي الصريح وكان ينبغي للشارح وصف الاسم بذلك إشارة إلى أن الضمير إنما يعود إلى الاسم باعتبار وصفه بكونه صريحا وقال اللقاني ما واقعة على لفظ أو ظرفيه وتأويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أي لفظ حاصل في عداد الألفاظ المؤولة بالاسم ومثله في ذلك ما بعده ولو قال بدل ذلك وما يؤول به كان أظهر وأخصر ثم لا يخفى أن تأويله مراد به معناه اللغوي أي ترجيع اللفظ إلى الاسم في الأول والفعل في الثاني بأي وجه لا العرفي الذي هو ترجيع ما السبك من الفعل وحرف مصدري والإيخرج الفاعل الذي هو لفظ الجملة كيعجبني قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمجرور لكن يرد على الحد أمران اسم كان وأخواتها وما ألحق بها والجملة المراد بها مضمونها إذا أسند الفعل إلى مضمونها نحو أولم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون أي أولم يتبين لهم كثرة من أهلكنا قبلهم من القرون فإن الحد صادق عليهما دون المحدود وقد يجاب عن الأول بمنع الإسناد إليه وبأن كان مسندة إلى مصدر خبرها مضافا إلى اسمها كما مر وفيه نظر لأنا ننقل الكلام إلى مضمون اسمها وخبرها حينئذ انتهى وبما حققه من أن المراد بالتأويل معناه اللغوي تعرف ما في قول الشارح الآتي أن المؤول ما اقترن بسابك وقولهم وفاعل المصدر أي لأن المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبك وقد أجاب الشارح عن الإيراد الأول بحمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجاب عن الثاني بأن الصحيح أن فاعل يهدي ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهد أي أولم يهد لهم الهدى وقال القاسمي قد ينازع (٢٦٨) في الأمر الثاني قول ابن مالك في شرح التسهيل وكقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل وتبين لكم كيفية فعلنا وفي قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا أنه على تأويل أولم يهد لهم كثرة إهلاكنا وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل كما جاز في باب المبتدأ نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم انتهى فانظر قوله وجاز الإسناد الخ فإنه يشعر بأن الفاعل الجملة لتأويلها بالمفرد بقرينة قوله كما جاز الخ تأمل (قوله أسند إليه الخ) قال الدوشري مراده بالإسناد في هذا المقام مطلق الربط والتعليق لا ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد فيشمل ذلك نحو إن قام زيد وفاعل الصفات في بعض الأحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الزرقاني عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما أسند الفعل أو شبهه إليه وقدم عليه على جهة قيامه لما أورده عليه المتوسط من قوله لقائل أن يقول لا يخلو إما أن يراد بالفعل المذكور الاصطلاحي أو الحقيقي الذي هو المصدر وأيا ما كان ففيه إشكال لأن الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما أنه غير قائم بالمفعول والحقيقي لا يحتاج معه إلى قوله أو ما في تأويله ويمكن أن يجاب بأن المراد بالفعل الاصطلاحي والضمير في قيامه عائد على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللقاني سيأتي ذكره في الأحكام وأخذه في الحد دور وقد يجاب بأن المأخوذ في الحد هو تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لأن الحكم ومتعلقه أي المحكوم به يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا نعم يندفع الدور أن يكون الحد لفظيا أي بالنسبة إلى من عرف أن ثم لفظا أسند إليه فعل متقدم وجهل أنه يسمى بلفظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع لزوم الدور لإمكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند إليه بدون تصور الفاعل تأمله (قوله والسابك هنا) أي في باب الفاعل واحترز به عن السابك في غيره فإنه أعم (قوله دون لو وكي) لأنه لا بد أن يتقدم لو المصدرية فعل من مادة الودمع فأنه يطلب لو وما بعدها مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر ولا بد أن يتقدم كي اللام الجارة لفظا أو تقديرا فتكون كي ومدخولها مجرورين محلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ) احترز بقوله فاعل عن المبتدأ فإنه يقدر من غير سابك في باب التسوية

أي الاسم (أسند إليه فعل) تام متصرف أو جامد (أو ما في تأويله) أي الفعل (مقدم) أي الفعل وما في تأويله على المسند إليه (أصلي المحل) في التقديم (و) أصلي (الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو تبارك الله) والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو أقوم وقم (والمؤول به) أي بالاسم ما اقترن به سابك لفظا أو تقديرا والسابك هنا أن وأن وما دون لو وكي (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي خشوع قلوبهم ● يسر المرء ما ذهب الليالي ● أي ذهابها ولا يقدر من هذه الأحرف إلا أن خاصة نحو وما راعني إلا يسير أي أن يسير ولا تقدر أن المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على أنه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به في قول الشاعر ● بدا لي من تلك القلوص بداء ● وإليه ذهب المبرد ومن وافقه (والفعل كما مثلنا) من نحو تبارك الله أولم يكفهم أنا أنزلنا (ومنه) أي من الفعل نحو (أتى زيد ونعم الفتى ولا فرق) في

ذلك (بين المتصرف) كأتى (والجامد) كنعم (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل (نحو مختلف ألوانه) فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل وصح إعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه (و) لا فرق في اسم الفاعل بين السالم كامثل وغير السالم (نحو منيراً وجهه) في قولك أتى زيد منيراً وجهه وهو المشار إليه في النظم بقوله :

الفاعل الذي كمرفوعي أتى * زيد منيراً وجهه نعم الفتى

فأتى فعل ماض وزيد فاعل ومنيراً حال من زيد ووجهه فاعل منيراً وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وأمثلة المبالغة نحو أضراب أو ضروب أو مضراب أو ضريب أو ضرب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله :

ما رأيت امرأ أحب إليه البـذل منه إليك يا ابن سنان

والمصدر نحو قوله * إلا أن ظلم نفسه المرء بين * واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وأفي الله شك قال أبو حيان أو اسم موضوع موضع الفعل نحو إياك أسعد وزيد أن تخرجا ففي إياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع فإياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج الفعل الناقص نحو كان زيد قائما فإن زيد لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح (و) قوله (مقدم رافع لتوهم دخول) زيد من (نحو زيد قام) في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الأعلم وابن عصفور أنهما قالا في... قلما * وصال على طول الصدود يدوم * أن وصال فاعل يدوم المذكور لا بمحذوف وأن الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى (و) قوله (أصلي المحل) قيد (مخرج لنحو قائم زيد فإن) زيد ليس فاعلا (لأن المسند وهو قائم) مقدم في اللفظ و(أصله التأخير لأنه خبر) وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز كون قائم مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب إدخاله في الحد ولا يحتاج إلى قوله أصلي المحل (وذكر) أصالة (الصيغة) قيد (مخرج لنحو ضرب زيد بضم أول الفعل وكسر ثانيه فإنها صيغة) غير أصلية لأنها (مفرعة عن ضرب بفتحهما) على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بأنها صيغة أصلية تحتاج إلى قيد لإخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فإنها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو أعجبني قراءة في الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول لأنه واقع موقع فعل مبني للمفعول فصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديراً والقرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبني أن يقرأ في الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك للفاعل (وله أحكام) سبعة (أحدها الرفع) لأنه عمدة إذ لا يستغني الكلام عنه ورافعه المسند قاله سيبويه لا الإسناد خلافا لخلف الأحمر وقد ينصب شذوذا إذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق

(قوله أو اسم موضوع الخ) قال الزرقاني معطوف على فعل في كلام المصنف وأشار بهذا إلى تتميم الحد وهو أن المسند إما فعل أو ما في تأويله أو اسم الخ والعطف بأو يدل على هذا ووجه ذلك أن الاسم الموضوع موضع الفعل ليس المؤول بالفعل قال الدنوشري ويحسن أن يكون إياك أسعد زيداً أو تخرجا لغزا وقد نظمته بقولي من جملة أبيات : أبن لي ما ضمير ذو ضمير * له رفع به وله استتار وقد عدوه فاعله وقالوا * له التأكيد صار له اعتبار (قوله ورافع لتوهم) قال الشاني كأن التعبير بقوله رافع لتوهم دون مخرج لكذا إشارة إلى أن نحو زيد قام خارج بقوله أسند إليه فعل أو ما في تأويله إذ الفعل فيه إنما هو مسند إلى ضميره لا إليه ولكن على هذا كان ينبغي أن يعبر عنه في نحو قام زيد لظهور أن الوصف فيه مسند إلى الضمير وقال الشهاب القاسمي قد تقرر في المعاني أن في نحو زيد قام قد تكرر الإسناد فيصدق أن الفعل مسند إلى زيد ولو بواسطة الإسناد إلى ضميره انتهى (قوله وذكر الصيغة مخرج الخ) قال الشاني قد يقال كما يخرج ذلك يخرج بعض أفراد الفاعل كفاعل نعم وبئس وشهد مخففا (قوله فإنها صيغة مفرعة عن ضرب بفتحهما) هذا أحد قولين واستدل له بسوير بالبناء للمفعول وذلك أنها لو لم تكن مفرعة بل كانت أصلية كان الواو والياء أصليتي الذات وكان يلزم قلب الواو وإدغامها في الياء فيقال سير لأنه اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالسكون فتنقلب ياء وتدغم وعلى أنها مفرعة لا تكون الواو أصلية الذات لأنها منقلبة عن الألف فلا يتأتى فيها ذلك والقول الآخر أنها ليست مفرعة واستدل بضم الهمزة في قولك انطلق لأنه يضم إذا كان الثالث مضموما أصالة ولذا كسر في ارموا أمرا لأن أصله ارميوا فليس الثالث مضموما (قوله ومخرج لنحو أعجبني الخ) قال الزرقاني وجه إخراجه أن قراءة مصدر المبني للمجهول فالقرآن نائب الفاعل به أي أن يقرأ في الجامع القرآن (قوله خلافا لخلف) قال الدماميني وقد يوجه هذا القول بأن العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب وهو الفاعلية (قوله وقد ينصب شذوذا) قال الزرقاني

الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع أولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستأنس له بعضهم بقراءة عبدالله بن كثير فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لإمكان حمله على الأصل لأن من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر (وقد يجر لفظا بإضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس) فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس (أو) يجر بإضافة (اسمه) أى المصدر (نحو) قول عائشة رضى الله عنها (من قبلة الرجل امرأته الوضوء) فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله وسيأتى أن اسم المصدر غير العلم والميمى إنما يعمل عند الكوفيين والبغداديين (أو) يجر (بمن أو الباء الزائدتين) أو اللام الزائدة فالأول (نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير) أى ما جاءنا بشير (و) الثانى (نحو كفى بالله شهيدا) أى كفى الله والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون أى هيهات ما توعدون (الثانى) من الحكم (وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله فى الحد مقدم أى على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله (فإن وجد) فى اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا) فى المسند (وكون) المسند إليه (المقدم إما مبتدأ فى نحو زيد قام) فى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائدة على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد (وإما فاعلا) حال كونه (محذوف الفعل فى نحو وإن أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وإنما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لأن أداة الشرط) موضوعة لتعليق فعل بفعل فهى (مختصة بالجمل الفعلية) على الأصح عند جمهور البصريين خلافا للأخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده واستجارك خبره (وجاز الأمران) الابتدائية والفاعلية (فى نحو أبشر يهدوننا) فبشر يجوز أن يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أيهدينا بشر يهدوننا والأرجح الفاعلية لأن الغالب فى الهمزة دخولها على الأفعال (و) جاز الأمران فى (أأنتم تخلقونه) فأنتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والأصل أتخلقون تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضميرا منفصلا على ما هو القانون عند حذف العامل (والأرجح الفاعلية) لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بأن فى الفعلية تخالفا فى عطف جملة أم نحن الخالقون عليه وفى الابتدائية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال الموضح فى المغنى وتقدير الاسمية فى أأنتم تخلقونه أرجح منه فى أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهى أم نحن الخالقون اهـ وهذه الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شىء خاص مطلوبة فى الجملة لأجل المعادلة وإذا تعارض المرجحان تساقطا وبقى الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تأخير

يمكن أن يقال إن الثوب مرفوع بالضمة لأنه قام مقام الفاعل والمسمار منصوب بالفتحة لأنه قام مقام المفعول ونظير ذلك باب النائب عن الفاعل فإنه لما أقيم المفعول به مقام الفاعل رفع وهذا النظير فى الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه فإن ما قاله الشارح مع ظهور وجهه هو المنصوص عليه فى كلامهم فانظر حاشيتنا على الألفية بقى أن من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف فى شرح بانت سعاد (قوله نحو كفى بالله شهيدا) قال اللقانى هذا على المشهور وقيل إن الباء معدية وكفى بمعنى اكتفى قال الشارح فى بعض كتبه وهو من الحسن بمكان ويؤيده قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه أى ليتق الله وليفعل خيرا وأقول تفسير كفى على هذا القول باكتفى غير صحيح إذ فاعل كفى حينئذ ضمير المخاطب وكفى ماض وهو لا يرفع ضمير المخاطب المستتر (قوله وقوعه بعد المسند) قال الدنوشرى يلزم عليه الدور لأنه جعله حكما وأخذ الحكم فى التعريف يلزمه الدور . وأجيب بأنه تعريف لفظى والتعريف اللفظى هو الذى يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المرادة بلفظ كذا كقولك الغضنفر الأسد قاله السيد فى شرح المفتاح اهـ وهو مأخوذ من كلام اللقانى السابق عند قوله مقدم وقال بعضهم إنما ذكر المصنف هذا الحكم مع علمه من الحد توطئة لما بعده (قوله ما ظاهره) قال الدنوشرى ما فى كلامه واقعة على اللفظ الذى يتوهم أنه فاعل تقدم (قوله وجب تقدير الفاعل الخ) قال اللقانى علته ما سيأتى من أن الفاعل لا بد منه (قوله فى نحو زيد قام) قال اللقانى سيأتى فى باب الاشتغال أن وجوب الابتدائية فى زيد فى المثال قول غير المبرد ومتابعيه وأن المبرد ومتابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية اهـ وقال الدنوشرى لعل الشيخ لم يعتبر هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الأمران) قال اللقانى رحمه الله الواو إما للاستئناف وإما لعطف الجملة على جملة الشرط وجوابه أى إن وجد ما ظاهره الخ لا على الجزء فقط أى وجب تقدير الفاعل لاستلزامه أن المقدم فى الآيتين ظاهره أنه فاعل وليس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة إلى شىء خاص) أى وهو قوله تعالى أبشر يهدوننا (قوله مطلوبة فى الجملة) قال الزرقانى أى مطلوبة لا بالنظر للشىء الخاص (قوله وإذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقانى محصله أنه قد اجتمع فى قوله أأنتم

الفاعل عن المسند هو مذهب البصري (وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسكا بنحو قول الزباء) بفتح الزاي والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف

(ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا)

وجه التمسك أن مشيها روي مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له في اللفظ إلا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلا بوئيدا متقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد الرزانة والتأني (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مشيها مبتدأ حذف خبره) لسد الحال مسده (أي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا) فحكمك مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده (أي حكمك لك مثبتا قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف) المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار وذلك أن ما استفهامية في محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعي إليها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه وأما الإبدال من الضمير فلأنه إما بدل بعض أو اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا أو تقديرا وعلى التقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية وإذا أبدل مشيها منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني * فإن قلت ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على رأي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالإفراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام (الحكم الثالث) من أحكام الفاعل (أنه) عمدة (لا بد منه) لأن المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فإن ظهر) الفاعل (في اللفظ) بأن نطق به ظاهرا كان أو مضمرا (نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك) واضح (وإلا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع إما للمذكور) متقدم على المسند (كزيد قام كما مر) في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله (أو) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير (كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية

لتعارضه مرجح الفاعلية ومرجح الابتدائية فتعارضا فتساقطا وحينئذ فقول المصنف هنا والأرجح الفاعلية بالنظر لقوله أتم لتعارضه غير ظاهر لأن المرجح لذلك سقط والجواب عن المصنف أن مراعاة جانب الاستفهام أقوى من مراعاة المناسبة في العطف إذ الاستفهام إنما هو عن الأفعال دون الذوات فهو أمر معنوي بخلاف مراعاة المناسبة فإنها أمر لفظي وشرط التساقط التكافؤ وقد علمت انتفاءه (قوله التؤدة) قال الدنوشري تفسيره الوئيد بالتؤدة ثم بالرزانة والتأني فيه نظر والظاهر أن ذلك تفسير المراد لا الوئيد (قوله ضرورة) قال الشاني في المغني عن ابن السيد أن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في نثر ولا شعر ذكره في بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشيها مبتدأ الخ) إن قيل هلا جعلوا مشيها مرفوعا بالجار والمجرور لاعتماده على النفي فالجواب إن ذلك لا يجوز لأن الجار والمجرور إذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلو الجملة من رابط والتقدير تكلف (قوله لتمكنها الخ) هذا مبني على (٢٧١) أن الضرورة ما ليس عنه مندوحة لا ما وقع في الشعر (قوله على المصدرية) قال الزرقاني أي والعامل مقدر أي يمشي (قوله كما مر في بابه) لأن هذه الحال تصلح لأن تكون خبرا هذا إذا قدر الخبر يظهر أما إذا قدر يكون كما في المغني فلا شذوذ أي مشيها يكون وئيدا أي يوجد قوله (ففيه ضعف من وجه آخر) إن كان الضعف من جهة تقدير الهمزة هذا وقال الشاني وجه ضعف البدل أنه في قوة إحلاله محل المبدل منه ولو حل محله لزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ إذ يصير التركيب هكذا أي شيء أي متصف كائن المشي للجمال وئيدا وفيه بحث إذ يغتفر في الشيء حال كونه تابعا ما لا يغتفر فيه حال كونه غير تابع ومثله في ذلك ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله على القول بأن أن اعبدوا الله بدل من الهاء في به فتأمله (قوله أنه لا بد منه) قال الشاني محمول على فعل مبني له يحتاج إليه فلا ينتقض بالمبني للمفعول ولا بالمكفوف بما الكافة عن طلب الفاعل وهو قل وكثر وطال مكفوفة بما ولكنه ينتقض بالفاعل المحذوف لعلة تصريفية نحو يا قوم اضربن ويا هند اضربن اهـ ويمكن أن يجاب بأن المحذوف لعلة كالثابت ويأتي في كلام الشارح أنه يطرد حذفه في أربعة مواضع غير هذه (قوله لأن المسند حكم) أي محكوم به (قوله والزيدان قاما) أشار به إلى أن قوله فإن ظهر من الظهور أي التلفظ لا الظهور المقابل للإضمار حيث قال إما ظاهر أو ضمير (قوله وإلا فهو ضمير) أي فالفعل المذكور توكيدا في نحو قام قام زيد لا ضمير فيه خلافا لبعضهم (قوله حين يزني) قال الشاني الأقرب أنه ظرف لمؤمن أي لا يزني وهو مؤمن حين يزني لا ليزني إذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع في وقته العلم الضروري بذلك إلا أنه في

راجع إلى الضارب الدال عليه يشرب بالالتزام (أي ولا يشرب هو أي الضارب) لأن يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزنى الزانى وليس براجع إلى الزانى لفساد المعنى (أو) راجع (لما دل عليه الكلام أو) دل عليه (الحال المشاهدة) فالأول (نحو كلا إذا بلغت التراقى) ففى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام (أى إذا بلغت) هى أى (الروح) والتراقى أعالى الصدر (و) الثانى (نحو قولهم) أى العرب (إذا كان غدا فأتنى) بنصب غدا (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه :

(فإن كان لا يرضيك حتى تردنى • إلى قطرى) لا إخالك راضيا

ففى كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (أى إذا كان هو أى ما نحن الآن عليه من سلامة) فى هذا المثال (و) فى البيت (فإن كان هو أى ما تشاهده منى) ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز فى كان فيهما أن تكون تامة وأن تكون ناقصة فإن جعلتها ناقصة كان غدا فى المثال ولا يرضيك فى البيت فى موضع خبرها وإن جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك فى موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه إذا كان غد بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل إن النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطرى بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطرى بن الفجاءة الخارجى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وبعد فعل فاعل فإن ظهر • فهو وإلا فضمير استتر

فافهم منه أنه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائى إجازة حذفه) وتبعه السهيلى (تمسكا بنحو ما أولناه) من الآية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل فى أربعة مواضع فى باب النائب عن الفاعل نحو قضى الأمر وفى الاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا هند وفى أفعل بكسر العين فى التعجب إذا دل عليه متقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر وفى المصدر نحو أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما الحكم (الرابع أنه يصح حذف

تقديم الظرف عليه ولو الحال شيئا لأنه لو الحال كواو العطف فى امتناع أن يتقدم عليها ما فى حيزها (قوله أى الضارب) قال اللقانى قد يقال إن الواو فى قوله لا يزنى الزانى تستلزم من عدم وقاما لضمير فى يشرب يرجع إليه مجردا عن صفة الزنا أى لا يشرب هو أى المؤمن (قوله لما دل عليه الكلام) قال اللقانى أى بقرينة السياق إذ ذكر الترقى والراق والفراق قرينة على أن فاعل بلغت ضمير الروح (قوله أو دل عليه الحال المشاهدة) صريح تقديره دل عليه أن الحال فى كلام المصنف مرفوع عطفا على الكلام وقال اللقانى يصح ذلك والجر عطفا على ما وهو أصح معنى وأوفق فى المثال (قوله هى أى الروح) إشارة إلى أنه كان الأولى للمصنف أن يقول ذلك قال اللقانى لو قال بلغت هى أى الروح كان أوفق لقوله وإلا فهو ضمير مستتر ولما ذكره فى الأمثلة الباقية وقوله وقوله فإن كان لا يرضيك الخ) قال اللقانى أسقط نحو إشارة إلى أنه مثال ثان للحال المشاهدة وهذا البيت لو حلف حتى فيه على أنها استثناء كإلا لاغائية كما فى قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة • حتى تجود وما لديك قليل لكان ما بعدها فاعل يرضيك على الاستثناء المفرغ فى الفاعل والمعنى فإن كان لا يرضيك إلا أن ٢٧٢) تردنى أى ردك إياى اه وكتب بعض أفاضل طلبته على قوله وهذا البيت شطره الشيخ على هذا إلى آخر القولة (قوله أى إذا كان هو الخ) كذا قدر الناظم فى موضعين وذلك تقدير كل منهما فى كل من المثالين قاله الأشمونى وقوله فى تقدير الثانى وإن كان هو أى ما تشاهده منى أى الحال الذى تشاهده منى فيه إشارة إلى عطف قوله قبله أو الحال المشاهدة على ما دل عليه الكلام لا على الكلام فتأمل (قوله ويطرد حذف الفاعل فى أربعة مواضع) قال الزرقانى بقى عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو ولا يصدنك اه وقوله فاعل الجماعة أى وفاعل فعل المخاطبة المؤكد نحو اضربن يا هند وقال الدنوشرى قد نظمت هذه الأربعة وزدت عليها خامسا بقولى

تعجب ومصدر واستثنا • وباب نائب بها يستغنى
عن فاعل لفظا كذا إذا سكن • وبعده مستتر بلاوهن اه

وبقى موضع سادس وذلك إذا قام مقامه حالان نحو • فتلقفها رجل رجل • والأصل فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالشىء الواحد نحو حلو حامض فى قولك الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الإضمار فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وإنما هو منفى عن غيره مثبت له (قوله وفى المصدر نحو أو إطعام الخ) قال الزرقانى أى فإن الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لأن المصدر لا يتحمل الضمير كذا قاله قال الجلال السيوطى وعندى أنه فى مثل ذلك يتحمله لأن الجامد إذا أول بمشتق كأسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر فى باب المبتدأ فالمصدر الذى هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن إطعام فى تأويل أن يطعم وهذا تأويل بمشتق اه من النكت (قوله الرابع أنه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لأن فيما فعله فصلا بين علامات الفروع أعنى التثنية (قوله وقطرى بفتح القاف الخ) قال الدنوشرى هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها بفتح القاف وكسر الراء والطاء المهملتين فليحرر

فعله) جوازا (إن أجيب به نفي كقولك بلا زيد) جوابا (لمن قال ما قام أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية (أي بل قام زيد) ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله:

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه * من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد)

فأعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الأمر إذا غشيه وقلبه مفعول يعرو وشيء فاعله وبل للإضراب وأعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيب به (استفهام محقق) أي ملفوظ به (نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب السؤال (ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازاني وهو متعين لأن القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال إنه قدم لإفادة الاختصاص ممنوع لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح والأحسن أن يقال إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وإن كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية (أو) أجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامي وأبي بكر يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل وأوجبه الخفاف لخفاء الإعراب وعدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو أولى مما بعده والآصال جمع أصل بضمتين وأصل جمع أصيل ويجمع آصال على أصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكأنه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح إسناد رجال إلى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لأن الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين

(قوله ومنه قوله تجلدت الخ) قال اللقاني إن قلت ما الداعي إلى تقدير فعل مع أن بل تعطف مفردا على مثله قلت هو أن بل الواقعة بين مفردين المسبوقة بنفي أو شبهه تقرر ذلك النفي أو شبهه وتثبت ضد المنفي لما بعدها وحال نفي كل وجد وثبوت أعظمه فتعين أنها بين جملتين لغرض إبطال الأولى السالبة سلبا كليا وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لأعظم فليتأمل اه وبه تعرف وجه فصل المصنف البيت عما قبله بقوله ومنه (قوله أي ملفوظ به) قال الدنوشري فسر محقق بقوله أي ملفوظ به فيشمل نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالاستفهام محقق بالمعنى المذكور وأما إذا فسر المحقق بالموجود حال الكلام وإلقائه فلا يكون شاملا لمثل ذلك (قوله لأن مثل هذا الكلام الخ) عبارة اللقاني قرر الشيخ التفتازاني كونه منه بأن الجواب المذكور إنما يثبت عند تحقق السؤال المذكور فلا ينافي ذلك كون السؤال مقدارا مفروضا. فإن قلت كيف يقابل المقدر. قلت مراده بالمقدر ما لا تحقق له عند تحقق الجواب اه وقد أشار الشارح إلى هذا السؤال وجوابه فيما مر في تفسير قول المصنف محقق كما عرفته وللسيد مع السعد بحث أجاب عنه الحفيد فانظر حواشي المختصر (قوله والدليل الخ) لم لا يجوز أن يكون الله فاعلا بينجيكم محذوفا على حد أبشر يهدوننا المتقدم (قوله وما يقال) قائله الدماميني (قوله لأن الفاعل لا يتقدم) هذا التباس في فهم كلام أهل المعاني فإنه ليس المراد بقولهم تقديم المسند إليه يفيد الاختصاص أنه كان مؤخرا وقدم على أنه فاعل على حاله بل المراد أن المسند إليه إذا أتى به مقدما كما في الآية وصح أن يكون فاعلا معنى أفاد التخصيص كما لا يخفى على أن أحاط بالمفتاح والتلخيص (قوله وإن كانت لا تطابق جملة السؤال) أي لفظا فلا ينافي أنها مطابقة لها معنى لأن من خلق اختصار لقضايا فعلية لأن معنى من قام أقام زيد أم عمرو وإلى غير ذلك كما حققه السيد وقال أن يجيء الجواب جملة فعلية في ليقولن خلقهن العزيز العليم إشارة إلى المطابقة المعنوية وناقشه الحفيد بأنه يجب أن يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق ولا شك أن خلق الله السموات والأرض محقق وتعيين الفاعل غير محتاج إلى الاستفسار فليس السؤال إلا جملة اسمية وترك المطابقة إشارة إلى بلادة الكفار لأنه إذا تحقق خلق السموات والأرض وحدوثهما ينبغي أن لا يقع شك في تعيين الفاعل فالمناسب لحالهم التردد في ذلك الخلق (قوله والآصال جمع الخ) قال الدنوشري قد ألفت في ذلك فقلت

بكسرها فالوقف دونهم (وقوله) وهو ضرار بن نهشل يرثى أخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازانى والنيلى وقال أبو عبيدة هو مهلهل وقال العينى هو نهشل وقال بعضهم وهو الحرث بن نهيك النهشلى :

(ليبك يزيد ضارع لخصومة) * ومختبط مما تطيح الطوائح

فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع أى يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل (أن رجال فاعل فعل محذوف) أى يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الأمر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الإطاحة وهى الإذهاب والإهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لأجل إذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفى كل من الروايتين وجه حسن أما الأولى فمن جهة جعل يزيد الذى هو ملاذ الضعفاء فى صورة العمدة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف (وهو) أى حذف فعل الفاعل كما فى الآية والبيت (قياسى وفاقا للجرمى) بفتح الجيم نسبة إلى بنى جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحاق وكنيته أبو عمرو (وابن جنى) بكسر الجيم وإسكان الياء ليس منسوبا وإنما هو معرب كنى واسمه أبو الفتح وهما من البصريين أجازا أكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس والمرفوع فى الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكى ضارع صرح بالتقدير الأول أبو حيان وبالثانى صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز فى نحو يوعظ) بالبناء للمفعول (فى المسجد رجل) أن يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لاحتماله للمفعولية) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل (بخلاف يوعظ فى المسجد رجال زيد) فانه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لأن الفعل المبنى للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون إلا واحدا كالفاعل وكأنه لما قيل من يعظهم قيل زيد أى يعظهم زيد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد فى جواب من قرا

أو استلزمه) أى استلزم الفعل الرافع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق :

غداة أحلت لابن أصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف والخمر)

فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أى وحلت له الخمر لأن أحلت) المزيد (يستلزم حلت) المجرد وحكى أن الكسائى سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر فى هذا البيت فقال بإضمار فعل أى وحلت الخمر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أنى سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة تنصب على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصين بالجر بدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه وعبيطات مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطرى من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء آخره سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطرى حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطرى (أو فسره) أى فسر الفعل الرافع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وإن أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك

الفذ أبها النحوى جمعا * له جمع يجى بالاطراد
وجمع الجمع بجمع وهو أمر * غريب ليس للأذواق بادى

وفيه نظر فإن مثله كثير (قوله وهو قياسى) قدمه على بقية المطرقات فقد يفهم أنها سماعية لكن الظاهر أنها قياسية انتهى (قوله خبر مبتدأ محذوف) رده فى المغنى فى بحث الحذف من الباب الخامس فقال بعد أن أورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها لأن هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها فى رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل انتهى وفى قوله مبتدآت حذفت أخبارها قلب كما قال الدمامينى والأصل أخبار حذفت مبتدآتها وتوزع فى ذلك (قوله صرح بالتقدير الأول أبو حيان الخ) قال الدنوشرى الحق عندى طريقة ثالثة وهى تجويز الوجهين جميعا (قوله لأن أحلت الخ) قال اللقانى فيه بحث إذ أحلت تعلق بعبيطات لا بالخمر فالذى يستلزمه حل العبيطات لا الخمر فليتأمل ولو جعل الخمر ولو كان مرفوعا عطفا على عبيطات وإن كان منصوبا على التوهم أى توهم أنه قال * غداة حلت عبيطات السدائف *

لكان جيدا لظاير

* بدا لى أنى لست مدرك ما مضى *

البيت المشهور وقال الشهاب القاسمى هذا البحث مردود لأنه ليس مرادهم أن أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالخمر وإسناده إليه لأنه لا حاجة إلى ذلك بل المراد استلزامه له فى الجملة لأن المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لا فهمه باعتبار إسناده المخصوص ألا ترى أنهم يستدلون فى باب الاكتفاء بتقدير شىء فى كلام لوجوده فى آخر وإن كان وجوده فى ذلك الآخر لا يستلزم وجوده فى الأول باعتبار تعلقه به

والتقدير وإن استجارك أحد استجارك (والحذف في هذه) الصورة الأخيرة (واجب) لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيهما (و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (أن فعله) وما هو بمنزلته (يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع إفراده فكما تقول قام أخوك) وأقائم أخوك (كذلك تقول قام أخواك) وأقائم أخواك (وقائم إخوتك) وأقائم إخوتك (وقام نسوتك) وأقائم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لأنه لو قيل قاما أخواك وقاموا إخوتك وقمن نسوتك لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الإيهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع لأن علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل (قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) إليها أشار الناظم بقوله:

وجرد الفعل إذا ما أسندا   لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وحكى البصريون عن طيئ و) حكى (بعضهم عن أزدشنوءة) بفتح الهمز وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزد أبو حي من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزدشنوءة وأزدعمان وأزد السراة واختلف في تسميته أزد أو أسدا فقيل لأنه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول أسدى إلى كذا أو أزدى إلى كذا وقيل لأنه كان كثير النكاح والأزد والأسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (نحو ضربوني قومك وضربنني نسوتك وضرباني أخواك) وفي الحديث أومخرجيّ هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك والأصل أومخرجوي هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وقال) عمرو بن ملقط الجاهلي

(ألفيتا عيناك عند القفا   أولى فأولى لك ذا واقيه

فألفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بألفيتا وذا واقيه حال من المضاف إليه وهو الكاف

(قوله الحكم الخامس أن فعله الخ) قال الدنوشري هذا الحكم وما بعده وبعض ما قبله الظاهر أنها من أحكام الرافع لا الفاعل (قوله مع تثنيته وجمعه) قال اللقاني إن قلت أطلق مع أنك تقول في الضمير قاما وقاموا وقمن قلت التثنية والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لا في الفعل إذ المراد بتثنية الفعل وجمعه إلحاق الفعل حرف التثنية والجمع ويأتي بعده بالفاعل مظهرا أو مضمرا مثنى أو مجموعا فظهر أن الفعل يوجد مطلقا (قوله فكما تقول) قال اللقاني الكاف للتشبيه وما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن تقول مجرور بالكاف والجار والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول قام أخواك والأصل فتقول قام أخواك قولا كقولك قام أخوك وقوله كذلك الإشارة بذلك إلى ذلك المصدر المؤول المجرور بالكاف فتبين أن ذلك تأكيد لفظي لكما تقول (قوله لأنه لو قيل قاما أخواك الخ) قد يقال أي ضرر في ذلك التوهم وغاية ما يلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة لهما كثير ومنه أفي الله شك وقد مر في باب المبتدأ والخبر أنه إنما يمتنع تقديم الخبر الفعل إذا كان رافعا لضمير المبتدأ المستتر لا البارز (٢٧٥) لأنه لا لبس لضعف لغة إلحاق علامة التثنية والجمع وهو مشكل على ما هنا لم مر أن التحقيق كما بيناه ثم إن المانع إلغاء العامل القوي وهو الفعل وإعمال العامل الضعيف وهو الابتداء وهو ممكن هنا ه اللقاني إن قلت ما الفرق عند الجمهور بين التأنيث فالتزموا الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل والتثنية والجمع فالتزموا عدم الدلالة عليهما قبله قلت هو أن نائب الفاعل قد يكون معنويا ولا دلالة عليه لفظية كهند وقد يكون لفظيا فقط من غير تأنيث المعنى كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لخفاء دلالته في الأول وإلباسها في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف التثنية والجمع فإن لها في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفي بها انتهى ويرد عليه أنه قد يسمى بالمثنى والجمع فعلامتهما في الفاعل غير مطردة أيضا فليتأمل (قوله لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ) قال الدنوشري أو بدل تأمل (قوله بعلامة إضمار) الإضافة بيانية (قوله وحكى بعضهم) قال الدنوشري قال اللقاني الظاهر أن المراد بالبعض طائفة من البصريين قال ويحتمل أن يكون المراد ببعضهم بعض من العلماء لا خصوص البصريين انتهى وهو نقل لكلام اللقاني بالمعنى وعبارته نصها وحكى عدل عن قوله وحكوا عنهم إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع إلى ما عبر به إذ المحكي عنهم إنما هو ضربوني أو ضربنني أو ضرباني فيصح فيه التأويلان الآتيان من الصحيح ومقابله وقوله وبعضهم الظاهر أن الضمير عائد على البصريين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لذلك عن طيئ لجواز أن يكون ذلك لغة طيئ وأزدشنوءة وأن الحاكي له عن طيئ جميعهم وعن أزدشنوءة بعضهم ويحتمل أن ضمير بعضهم عائد على النحويين والأول أسهل (قوله ونائب الفاعل كالفاعل) قال الدنوشري يشير إلى الاعتراض على المصنف حيث مثل به للفاعل مع أنه نائبه وأجاب بأنه مثله أي في هذا الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح الزمخشري في تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو الكاف) قال الزرقاني

وراقية معناه مصدر الوقاية كالكاذبة مصدر معناه الكذب وأولى فأولى لك دعاء أى قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب إذا اشتد الوطيس فهو يلتفت إلى وراءه مخافة أن يتبع فتلق عيناه عند قفاه من شدة الالتفات (وقال) أمية (يلوموننى فى اشتراء النخيـ ـل أهـــل) فكلهم ألوم

فأهل فاعل يلومونى فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر واشتراء مصدر مضاف إلى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائى النخيل بإضافة المصدر إلى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كقيل أى وكلهم أكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل وبعده

وأهل الذى باع يلحونه كما لحى البائع الأول

(وقال) آخر

(نتج الربيع محاسنا ألقحنها غر السحائب)

فغر جمع غراء مؤنث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقح وألحقه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع حسن كساوجمع سوأ على غير قياس والوصف فى ذلك كالفعل إلا أن الوصف إذا أسند إلى جماعة الإناث لحقه الألف والتاء دون النون نحو قائمات الهندات (الصحيح) عند سيبويه ومتابعيه (أن الألف والواو والنون فى ذلك) المسموع (أحرف) وأن عليا وأزدشنوءة (دلوا بها على التثنية والجمع) تذكيرا وتأنيثا (كما دل الجميع) من العرب (بالتاء فى قامت على التأنيث) بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الإفراد كما أن المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم أن من العرب من يقول ضربونى قومك فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة وإلى ذلك يشير قول الناظم

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

(لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر (والتأخير) للمبتدأ (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الإبدال من الضمير) بدل كل من كل (و) الصحيح

أى فى عيناك فالشرط موجود وهو أن المضاف بعض من المضاف إليه هنا إذ العينان بعض الذات (قوله وأولى فأولى لك دعاء الخ) قال العينى فإن قلت ما وقع أولى من الإعراب قلت يجوز أن يكون فى محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره دعائى أولى فأولى لك يعنى هذه الكلمة وقوله فأولى لك بالفاء عطف على أولى الأول كرر للتأكيد انتهى وقال أبو البقاء فى إعراب قوله أولى لك فأولى أولى فيه قولان أحدهما فعلى والألف فيه للإلحاق لا للتأنيث والثانى أفعل وهو على القولين هنا ولذلك لم ينون ويدل عليه ما حكى أبو زيد فى النوادر هى أولات بالتاء غير مصروف لأنه صار علما للوعيد فصار كرجل اسمه أحمد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ ولك الخبر والثانى أن يكون اسما للفعل مبنيا ومعناه وليك شر بعد شر ولك تبيين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من ليم بالبناء للمفعول) أى شذوذا لأن الأصح أن أفعل التفضيل لا يصاغ إلا من المبنى للفاعل كما سيأتى فى بابه (قوله وبعده وأهل الذى الخ) قال الدنوشرى الجمع بين هذا والبيت الأول على رواية ألوم أكفاء وهو اختلاف حرف الروى فإن آخر الأول ميم والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يعين قائله وكذا العينى وفى يتيمة الدهر فى ترجمة أبى (٢٧٦) فراس الحمدانى وكتب إلى سيف الدولة يا أيها الملك الذى ✽ أضحت له جمل المناقب

نتج الربيع محاسنا ألقحنها غر السحائب

راقت ورق نسيمها حكت لنا صور الحبائب

حضر الشراب فلم يطب شرب الشراب وأنت غائب

انتهى. ولا يخفى أن أبا فراس من المولدين فالغرض من كلامه التمثيل لا الاستشهاد وإن كان خلاف المتبادر من كلام المصنف وغيره حيث أدرجوا هذا البيت مع الشواهد (قوله ألقحنها غر السحائب) ضمن ألقحنها معنى أولد فعداه إلى ضمير المحاسن ومحاسنا مفعول ثان لنتج قال اللقانى وفى كل من قوله نتج الربيع وألقحنها استعارتان أحدهما مكنية والأخرى تخييلية إذ شبه الربيع بالأم من الحيوان وهذا كناية وأثبت للربيع النتج وهو تخييل وشبه غر السحائب بالفحل من الحيوان فى إدرار شىء كالمطر والنطفة فى آخر كالربيع والأنثى من الحيوان وهذا كناية وإثبات الإلقاح الذى هو الإيلاد تخييل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبرا أن ذلك يتعين عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قوله ومحاسن جمع حسن) قال الدنوشرى كلامه مردود بما فى الصحاح وغيره والحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقابح جمع سوء على غير قياس (قوله دلوا بها) أى ابتداء دفعا لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل أنه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل المتعاطفات المطابق للمفردات لأن جمع السلامة من جموع القلة عند سيبويه وأتباعه قاله الشارح أى وجمع القلة بمثابة المفرد فلذلك وصف بالمفرد انتهى وقوله فلذلك وصف بالمفرد أى جوازا والمطابقة أفصح لأن الأفصح فى جمع الكثرة لما لا يعقل الإفراد وفيما عداه المطابقة هذا وحذف المصنف نعت المفردين لدلالة ذلك عليه كما قال اللقانى (قوله لأنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ) قال اللقانى

أيضا (أن هذه اللغة) وهي إلحاق العلامات (لا تمنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بنحو أو (خلافا لزاعمي ذلك) بكسر ميم الجمع أي خلافا لمن زعم أن الظواهر مبتدءات ولمن زعم أنها إبدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وإنما كان الصحيح أنها أحرف لا ضمائر (لقول الأئمة) من أهل اللغة (أن ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر) كما يقول به الأول (والإبدال) من الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب و (لا اختصاص بلغة قوم بأعيانهم) قاله ابن مالك في شرح التسهيل وإنما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات (لمجيء قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما :

تولى قتال المارقين بنفسه * (وقد أسلماه مبعد وحميم)

فألحق علامة التثنية وهي الألف في أسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا إذا خرج من الجانب الآخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانا إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من النسب والحميم القريب (وقوله) وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر :

ذريني للغنى أسعى فإني * رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه * (وإن كانا له نسب وخير)

فألحق علامة التثنية وهي الألف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة أي الكرم والمعنى وإن كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لأجل فقره وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضراوي حيث قال لا أعلم أحدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني ليس الرد بشيء لأنه يمنع التخريج لا التركيب انتهى (و) الحكم (السادس) من أحكام الفاعل (أنه إن كان مؤنثا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي) جامدا كان أو متصرفا تاما كان أو ناقصا وذلك مستفاد من قول النظم * وتاء تأنيث تلي الماضي إذا * كان لأنثى (وبتاء المضارعة في أول المضارع) ولم يتعرض له في النظم (ويجب ذلك) التأنيث (في مسألتين إحداهما أن يكون) الفاعل (ضميرا متصلا) لغائبة حقيقة التأنيث أو مجازيته ونعني بحقيقي التأنيث ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقية (نحو هند قامت أو تقوم و) المجازية نحو (الشمس طلعت أو تطلع) وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثم فاعلا مذكرا منتظرا إذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلع قرنها (بخلاف الضمير

هذا الوجه لا يتأتى في قوله وإن كانا له نسب وخير (قوله بنحو أو) لهذا نوقش أبو البقاء حيث جعل من ذلك إما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما في قراءة بعضهم قال الدماميني الظاهر أن الألف ضمير وإن أحدهما بدل بعض وإن كلاهما بتقدير أو يبلغه كلاهما أو التقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما وعليهما فالألف عائدة على الوالدين في وبالوالدين إحسانا لا على ما بعدهما وليس لك أن تقول أحدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وأنه يجوز أعجبني زيد وجهه أخوك لأن بدل الكل تقرير للمبدل منه وإيذان بأنه على ظاهره وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما يتناوله اللفظ وإعلام بأن الأول ليس مرادا به ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله وتقديم الخبر الخ) قال اللقاني يعني أن الزاعمين يلزمهم أن التقديم والإبدال يختصان بقوم بأعيانهم واللازم باطل باتفاق وفيه نظر إذ اللازم أن الفعل إذا كان لهم على مثنى أو مجموع يلزم إسناده إلى ضمير ذلك الفاعل فيلزم منه عند التقدم أن الظاهر مبتدأ أو بدل ولزوم الإسناد إلى الضمير خاص بهم قطعا (قوله وأحقرهم وأهونهم عليه) قال الدنوشري الظاهر أن أحقرهم وما بعده منصوبان بالعطف على محل جملة شرهم الفقير لأنها مفعول ثان وتذكير ضمير عليه باعتبار أن الناس اسم جمع (قوله لأجل فقره) قال الزرقاني إشارة إلى أن الضمير في عليه يرجع إلى الفقر الدال عليه قوله الفقير في البيت فتحمل كلمة على التعليل كما في قوله تعالى « ولتكبروا الله على ما هداكم » أي لهدايته إياكم (قوله إن كان مؤنثا) قال اللقاني أي تأنيثا معتبرا إما لفظيا (قوله تاما كان الخ) قال الدنوشري يوجب على الفاعل على ما هو أعم من المجازي وكون التاء في أول المضارع للتأنيث قد يتوقف فيه من حيث أنها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لا دلالة له على معنى والمسألة المتفرقة فلتراجع من مظانها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الإطلاق ممنوعة وإنما يصح في حروف المباني إذ لا شك في دلالة ألف المفاعلة وسين الاستقبال وياء النسب ونحوها على المعاني ولهذا قيد في التسهيل حد الكلمة بمستقل (قوله ضميرا متصلا) قال اللقاني يحتمل أن يراد بالمتصل ما لم ينفصل من الفعل سواء كان متصلا أي لا يمكن أن يفتتح به النطق أو منفصلا ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاحتمالين في نحو غلام هند تقوم هي معه انتهى وحصله أن المراد بالاتصال على الأول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التأنيث في المثل المذكور على الأول دون الثاني ويؤيد الثاني ما يأتي من قضية كلام الشارح في تعليل وجوب التذكير في المنفصل (قوله لغائبة حقيقية التأنيث) قال الدنوشري فيه نظر فإن ذلك لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهندان رمتا

المنفصل نحو) هند (ماقام) إلا هي (أو مايقوم إلا هي) والشمس ماطلع إلا هي أو مايطلع إلا هي فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لأن الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المرأة الحاضرة قمت أو أقوم فإنه لا يمكن تأنيثه وإن كان ضميرا متصلا مؤنثا (و) تاء التأنيث (يجوز تركها في الشعر) مع اتصال الضمير (إن كان التأنيث مجازيا) وإليه أشار الناظم بقوله * ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع * (كقوله) وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضا نافعتين :

فلا مزنة ودقت ودقها * (ولا أرض أبقل إبقالها)

وكان القياس أبقلت لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت إبقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر وأجيب بأنه إنما يتجه ماذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر عن يخفف الهمز بالنقل وغيره فإن من العرب من لا يجيز في الهمز إلا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال إنما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ويؤيده ماقاله ابن كيسان أن الأعلم حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى أبقلت إبقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا إذ هذا دليل على أن قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التأويل نظر لأن وجود الهاء في إبقالها يأباه (وقوله) وهو الأعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معديكرب ويزيد بن عبد المدان الحارثي :

فإما تريني ولي لمة * (فإن الحوادث أودى بها)

وكان القياس أودت لأن الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك يتعدى بالباء وهو المسألة (الثانية) من وجوب التأنيث (أن يكون) الفاعل ظاهرا (متصلا) بالفعل (حقيقي التأنيث نحو إذ قالت امرأة عمران) وإلى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله :

وإنما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

(قوله ماقام أو مايقوم إلا هي) ظاهره أن الضمير المنفصل فيما ذكر فاعل ومر آخر الحكم الرابع أنه في مثل ذلك محذوف والظر لم وجب التذكير في ماقام أو يقوم إلا هي ولم يجز الأمران بناء على ما يأتي عن الناظم في المؤنث الحقيقي الظاهر المفصول بإلا وأي فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف محتمل لذلك لأن قوله بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر أنه لا يجب فيه التأنيث وكلام الدماميني في شرح التسهيل يفيد جواز الوجهين في ذلك فانظر حاشيتنا على الألفية ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذي ذكره الشارح وجوب التذكير في المنفصل غير المفصول بإلا نحو غلام هند حضر هي معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب قد يرد على العلة أن مع التاء يتوهم أن له فاعلا مؤنثا منتظرا إذ لو قيل هند قامت احتمل أن المعنى قامت أمها مثلا فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم في الجملة بأن يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع والباقي طردا للباب (قوله وفي هذا التأويل نظر لأن الهاء الخ) قد يقال لا مانع من اعتبار الأمرين والتذكير باعتبار المعنى والتأويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وكذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا وفي عروس الأفراح للبهاء السبكي في آخر أحوال المسند إليه أصل المصنف يعني الخطيب القزويني أمورا من إتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه فالأول لتفخيمه كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث ومنه ولا أرض أبقل إبقالها لأنه أراد تفخيم الأرض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك يتجلى لك أنه لاشذوذ في هذا البيت لأنه إنما يكون شاذا إذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كيسان في المؤنث المجازي أما إذا أريد بالمؤنث المجازي عن مذكر فإنه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتأمل (قوله فإن الحوادث أودى بها) إنما لم يقل أودت وإن كان لا يضر الوزن لأن القافية مؤسسة والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروي بحرف متحرك كألف عالم والروي هو حرف القافية والقافية هي الحرف الأخير من البيت الذي يكمل البيت (قوله حقيقي التأنيث) قال الزرقاني هو على ماقال الشارح ما كان من الحيوان بإزائه ذكر كامرأة ونعجة وأتان انتهى ومراده بالشارح ابن الناظم ويرد على ماقاله ما ليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقول الشارح هنا ماله فرج أشمل لكن ينبغي أن يريد بالفرج محل الوطء ليشمل الطير فليس له إلا الدبر (قوله ذات حر) قال الدنوشري المراد بالحر هنا الفرج قال في المصباح الحر بالكسر فرج المرأة والأصل حرح حذف الحاء التي هي لام الكلمة وإنما قيل ذلك لأنه يصغر على حريح ويجمع على أحراح والتصغير وجمع التكسير يردان الكلمة إلى أصولها وقد يستعمل استعمال يد ودم من غير تعويض قال الشاعر

كل امرئ يحمي حره * أسوده وأحمره

(وشذقول بعضهم قال فلانة) حكاه سيبويه عن بعض العرب (وهو ردىء لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد يأتى فلا فصل أنه ينقاس على قلة (وإنما جاز فى) الكلام (الفصيح نحو نعم المرأة) فى المدح (وبئس المرأة) فى الذم بترك التاء فيهما (لأن المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازى (وسيأتى أن الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك وإليه أشار الناظم بقوله والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا ۞ لأن قصد الجنس فيه بين (ويجوز الوجهان) التأنيث والتذكير (فى مسئلتين أحدهما) المؤنث الحقيقى الظاهر (المنفصل من الفعل بفاصل (كقوله) وهو جرير بن الخطفى يهجو الأخطل :

(لقد ولد الأخيطل أم سوء) ۞ على باب استها صلب وشام

فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الأخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة (وقول) أى العرب (حضر القاضى اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصدا لحكاية الشاهد بتمامه وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء فى ۞ نحو أتى القاضى بنت الواقف (والتأنيث أكثر) من التذكير لقوة جانبه (إلا إن كان الفصل) بين الفعل وفاعله المؤنث (إلا) الاستثنائية الإيجابية (فالتأنيث خاص بالشعر نص عليه الأخفش) وأوجب التذكير فى الكلام نحو ماقام إلا هند لأن ما بعد إلا ليس هو الفاعل فى الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير ماقام أحد إلا هند (وأنشد) الأخفش (على التأنيث) فى الشعر (مابرئت من ريبة وذم ۞ فى حربنا إلا بنات العم)

فبنات العم فاعل برئت وأنثه مع وجود الفصل بإلا (وجوزه ابن مالك فى النثر) على قلة فقال :

والحذف مع فصل بإلا فضلا ۞ كما زكا إلا فتاة ابن العلا

انتهى ويجوز أن يكون الحرف كلام ابن مالك من المخفف ويجوز أن يكون من المشدد وخفف لضرورة الشعر وكلام المصباح يدل على أنه مختص بفرج المرأة أى دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك ويمكن تأويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذقول بعضهم الخ) قال الدنوشرى يستهل الشذوذ فى ذلك كون فلانة ليس دالا على المؤنث وإنما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله أنه ينقاس على قلة) قال الدنوشرى فيه نظر فلا دلالة فى كلامه على القياس بل على القلة (قوله لأن المراد الجنس) أى لأن أل فى ذلك على الأصح لاستغراق الإفراد كما يأتى فى باب نعم وبئس (قوله وسيأتى أن الجنس) يعنى سواء دل عليه بالاسم المقرون بالأداة كما ذكر أو المجرد منها كشجر وتمر كما سيجىء (قوله الحقيق) الأظهر ترك هذا القيد وإن وقع التقييد به فى القطر لإخراج المجازى نحو طلع اليوم الشمس بناء على ترك العلامة أحسن لأن الوجه أن الإتيان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك فى التنزيل على ماقال الدماميني وإن نوقش فيه وعما يدل على عموم كلام المصنف أنه لم يتعرض (٢٧٩) بعد ذلك للمجازى المفصول وكيف يتوهم أن كلام المصنف خاص بالحقيق مع قوله الآتى إلا إن كان الفاصل الخ فإن كلام ابن مالك إنما هو فى المجازى بدليل الآيتين اللتين استشهد بهما فإن عقرو ساكن من المجازى كالا يخفى وكذا بنات العم لأنه جمع تكسير كبنين خلافا لمن وهم فيه تمسكا بتمثيله فى القطر لما جمع بألف وتاء مزيدتين باصطلى البنات وهذا توهم فاسد لأن ماجمع بألف وتاء أعم من أن يكون سالما أو غير سالم وسيأتى النص فى كلام المصنف على بنين وبنات لم يسلم بناء واحدهما وبهذا يندفع ما يأتى عن اللقانى من المنازعة فى استشهاد ابن مالك فتدبر (قوله جمع شامة) قال الدنوشرى لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة بل جعله كتخم وتخمة جمعا لغلبة التأنيث عليه وهى علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لأن الفعل بعد عن الفاعل) لو اقتصر على ذلك لكان حسنا لأن الفصل ولو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فالملزوم كذلك كما قال الشارح نفسه فى عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر فى نحو قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله مابرئت الخ) قال الدنوشرى قال اللقانى هذا البيت لا يصح شاهدا على المسئلة لأن الكلام فى مؤنث حقيق تجب معه التاء لولا الفصل بإلا والبنات ليس كذلك لأنه جمع تكسير فهو من المسئلة الآتية وأقول إذا كان الفصل بإلا مع المؤنث الحقيق المذكور يمنع من التاء فغيره أولى بالمنع فالتأنيث فى البيت أحق بالمنع لانضمام الفصل بغير إلا إلا أن الشيخ نظر إلى المصنف جعله شاهدا لذلك فاعترضه انتهى وما نقله عن اللقانى فيه تغيير لكلامه ونص كلامه على أن الفاعل فى البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الأولى بل من الثانية انتهى ولا إشكال عليه (قوله وجوزه ابن مالك الخ) قال اللقانى وجهه أن يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا ومستثنى عاما

للهرة كنساء في الأول وأخذه في الثاني وأشياء في الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللقاني أي الجمعي بدليل قوله لأنهن في معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال اللقاني إن قلت يلزم على طرد هذه العلة وجوب إفراد ضمير هذه الثلاثة وتأنيث الفعل المسند إليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر أورق ولا أورقت ولا الرجال جاؤا ولا النساء قن قلت الجماعة لفظ مفرد مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع ويؤنث في نحو النساء قن (قوله وقالت الأعراب) (٢٨٠) قال الدنوشري رد التمثيل بذلك بأن الأعراب اسم جمع لا جمع عرب والإلزم كون المفرد أوسع دائرة من الجمع لأن العرب لا يختصون بسكان البادية والأعراب يختصون بها وذكر بعضهم أن الأعراب جمع أعرابي فليتأمل وعبارة الصحاح والعرب جيل من الناس والنسبة إليهم عربي بين العروبة وهم أهل الأمصار والأعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر الفصيح الأعاريب والنسبة إلى الأعراب أعرابي لأنه لا واحد له وليس الأعراب جمعا لعرب كما أن الأنباط جمع لنبط وإنما العرب اسم جنس (قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) الظاهر وجه الفرق عنده قال الدنوشري في حواشي الفاكهي ولعله شرف المذكور انتهى وذكر الرضي غير ما تراه لأن ابن الحاجب مشى على مذهب الفارسي وعبارة الرضي وكان قياس هذا أن يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالألف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء لفظ

وقرئ إن كانت إلا صيحة) بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين (فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم) بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني إنها ضعيفة في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازي التأنيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع (ومنه) أي من مجازي التأنيث (اسم الجنس كشجر (واسم الجمع) المعرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كأعراب وهنود (لأنهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التأنيث) في الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح و) مع الجمع المكسر نحو (قالت الأعراب و) مع اسم الجنس نحو (أورقت الشجر و) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو أورق الشجر) ومع اسم الجمع المذكر نحو (وكذب به قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال نسوة و) مع الجمع المكسر المذكر نحو (قال الرجال و) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) فأتى في جانب التذكير باللف مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التأنيث مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جود وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فإنه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتأنيث وإن قيل إنه جمع الذي وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين أحدهما أن التأنيث غير حقيقي فتضعف العناية به والثاني أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءتني كتاب زيد أي صحيفته وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث (أوجبت التذكير) في الفعل (في نحو قام الزيدون) وفي التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجبت (التأنيث) في الفعل (في نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للكوفيين فيهما) فإنهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث (و) خلافا (للفارسي) من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فإنه انفرد من أصحابه بجواز الأمرين ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه (واحتجوا بنحو إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) فأنث الفعل مع جمع تصحيح المذكر (و) بنحو (إذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو (قوله فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون إلي ثم تصدعوا فذكر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لأجله وتصدعوا انصرفوا (وأجيب بأن البنين) في قوله بنو إسرائيل (والبنات) في قوله بناتي (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) إذ الأصل بنو حذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل

الواحد فيه كذلك إلا أنه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة إما بحذفها إن كانت تاء نحو الغرفات أو بقلبها إن كانت ألفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كهندات إلا أن المقدر في حكم الموجود الظاهر (قوله فلم يسلم الخ) قال اللقاني قضيته أن نحو جاءت الحبليات يجوز عنده فيه التذكير وهو محل نظر (قوله إذ الأصل بنو الخ) هذا مشكل لأنه يقتضي اعتبار أصل المفرد فيلزم أن يكون نحو القاضين والمصطفين وعدات في جمع عدة وجهات في جمع جهة من جموع التكسير وهو بعيد جدا وكان يمكن أن يبين عدم السلامة بتغيير

تغييرفيهما أما مالغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبأن التذكير فى جاءك المؤمنات (للفصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضى امرأة (أو لأن الأصل النساء المؤمنات) والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فورثت معاملته (أو لأن أل) فى المؤمنات اسم موصول (مقدرة باللاتى وهى) أى اللاتى (اسم جمع) وتقدم أنه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث قيل وفى هذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة نظر أما الأول فلأن الفصل بغير إلا الأرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح وأما الثانى فلأنه يلزم منه حذف الفاعل والبصرى لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لأن الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلأن أل فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن إسناد الفعل إلى المثنى وحكمه حكم مفرد فإن كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وإن كان لمؤنث وجب تأنيث فعله نحو قالت الهندان (و) الحكم (السابع) من أحكام الأفعال (أن الأصل فيه أن يتصل بفعله) لأنه منزل منه منزلة جزئه (ثم يجىء المفعول) بعدهما (وقد ينعكس) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجىء الفاعل بعدهما (وقد) يتأخر الفعل والفاعل و (يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخلة تحت قول الناظم:

والأصل فى الفاعل أن يتصلا • والأصل فى المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل • وقد يجى المفعول قبل الفعل

(فأما جواز الأصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو وورث سليمان داود) فسليمان فاعل وداود مفعول (وأما وجوبه) أى الأصل (فى مسئلتين إحداهما أن يخشى اللبس) فى الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية إلتباس أحدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع فى مثلها وذلك بأن يكونا مقصورين أو اسمى إشارة أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول النظم • وأخر المفعول إن لبس حذر • فيتعين فى هذه الصور أن يكون الأول منهما فاعلا والثانى مفعولا (قاله أبو بكر) بن السراج (والمتأخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك) فى النظم وغيره (وخالفهم فى ذلك (ابن الحاج) فى نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد فى كتاب سيبويه شىء من هذه

الله كل فى الجمع (قوله أى اللاتى) قال الدنوشرى فيه نظر ولو جعل الضمير راجعا إلى أل لكان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدنوشرى قد يرد هذا النظر بأن أل إنما كانت معرفة لا موصولة فى المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث وأما المؤمنات فأل فيها موصولة لأنها للحدوث والمعنى إذا جاءك اللاتى تجدد منهن الإيمان وحدث بعد أن لم يكن (قوله أن يتصل الخ) قال اللقانى قالوا ولكون ذلك هو الأصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا وقضية كلام المصنف أن ما ذكره هو الأصل سواء كان واجبا أم جائزا ووقع فى كلام بعضهم أن الأصل هو التقدم مع جواز التأخر ولا يخفى أنه خلاف ذلك ورأيه مخالف للأصل أى الراجح قوله أن يخشى اللبس) قال اللقانى أى فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لحصول اللبس حينئذ وخوف اللبس بانتفاء القرينة اللفظية كضرب زيد عمرا وقتلت سلمى عيسى وأكرم موسى الظريف عيسى والمعنوية كأرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى ووقع فى خط الشهاب القاسمى وغيره أن تقديم الفاعل فى أمثلة القرينة اللفظية والمناسب للمقام تأخيره وتقديم المفعول كما وقع فى أمثلة القرينة المعنوية وقوله ولا الفعل أى كما فى عيسى ضرب موسى فإنه يتوهم أن عيسى مبتدأ والفاعل ضميره وموسى مفعول كما يأتى فى كلام الشارح آخر الباب (قوله وخالفهم ابن الحاج الخ) لم يجز ابن الحاج ولا غيره الخلاف فى مسئلة وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا خيف اللبس فلينظر وجهه هذا وقال اللقانى يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا الأخير بأن الأمور المذكورة غاية ما تلتبس جواز الإجمال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر أنه هو الفاعل فليس من الإجمال بل من اللبس إذ الإجمال أن لا تتضح الدلالة واللبس أن يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الأخير بأنه لا يظهر لاختلاف الإعراب فيه اختلاف معنى لأن كلا منهما هو الآخر بخلاف ما نحن فيه فتأمله انتهى وهذا الفرق وإن اشتهر لكن كلام ابن مالك والمصنف فى باب تعدى الفعل ولزومه يأباه لأنهما جعلا حذف الجار فى نحو وترغبون أن تنكحوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة فى ذلك كما لا يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس والإجمال فقال:

والفرق بين اللبس والإجمال • مما به يهتم فى الأقوال
فاللفظ إن أفهم غير القصد • فاحكم على استعماله بالرد
لأنه اللبس وأما المجمل • فربما يفهمه من يعقل
وذاك أن لا تفهم الخلاف • ولا سواء بل تصير واقفا

وحكمه القبول في الموارد • فاحفظه فإنها أعظم الفوائد (قوله أنه لا خلاف الخ) إذا تساويا تعريفا ولا قرينة يجب تقديم المبتدأ على الخبر فأي فرق بينهما وبين معمول زال هذه إذ لا يظهر لها أثر انتهى قال الدنوشرى وقد يقال تجويز الوجهين في الآية مبني على صحة كون كل منهما محكوما عليه به ولم يعلم مراد الله في ذلك فجاز الوجهان وما ذكر لا ينافي ذلك تأمل انتهى بقي أن كلام الزجاج مشكل بقول التسهيل يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب وقول شرحه عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان

الأغراض الواهية (محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر) على عمير مع وجود اللبس (وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء) فأن لهم غرضا في الإجمال كما أن لهم غرضا في البيان (وبأنه يجوز) أن يقال زيد وعمرو (ضرب أحدهما الآخر) إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين فيأتي باللفظ المحتمل وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق) عند الأصوليين ولغة عند النحويين فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فإنهما يحتملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفا (و) جائز (شرعا على الأصح) خلافا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر وأبي إسحق المروزي وأبي بكر الصيرفي لأن المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر ولا حاجة لذلك إلا عند تعيين الامتثال فأما قبل ذلك فلا (وبأن الزجاج نقل) في معانيه (أنه لا خلاف) بين النحويين (في أنه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها) أي اسم زال (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو معنوية كأكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف. المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بإنما ضرب زيد عمرا) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لأنه لو أخر انقلب المعنى وذلك لأن معنى قولنا إنما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فإذا أخر وقيل إنما ضرب عمرا زيد جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر (وكذا الحصر بإلا عند) أبي موسى (الجزولي وجماعة) من المتأخرين فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بإلا نحو ما ضرب زيد إلا عمرا (وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري) من الكوفيين (تقديمه) أي المفعول مع إلا (على الفاعل كقوله) وهو دعبل بن علي الخزاعي:

ولما أبى إلا جماحا فؤاده) • ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بإلا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الإسراع والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء (وقوله) وهو مجنون بني عامر:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة • (فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها)

فقدم المفعول المحصور بإلا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين

وهل ينبت الخطي إلا وشيجه • (وتغرس إلا في منابتها النخل)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بإلا على نائب الفاعل وهو النخل لأنه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع أنبت والخطي بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب إلى الخط

قوله وذلك واضح) قال الورقاني وجه ذلك أن المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال في الباقي) فيه نظر لأن الباقي لا التباس فيه بل إنما فيه إجمال أو مفروض في الإجمال تدبر (قوله إن يحصر المفعول) قال اللقاني إن قلت المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور قلت إذا حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور فقد حصر المفعول أي من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول في كلامه مفهومه أي من وقع عليه فعل الفاعل فليتأمل (قوله عند الجزولي) قال اللقاني الذي أوجب الاتفاق في إنما دون إلا هو أنه لا دليل على أن محل الحصر هو تاليها حيث قدم المفعول مع إلا ارتفع اللبس وهذا المقدار منتف في إنما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان لأن التقدير في ما ضرب إلا عمرا زيد ما ضرب أحد أحدا إلا عمرا زيد كما قاله في المطول آخر باب القصر والمصنف كابن مالك لا يجيزه ولهذا رد في المغني في الباب الخامس قول أبي البقاء ملعونين من قوله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا حال من فاعل يجاورونك (قوله وهو دعبل) في القاموس دعبل كزبرج بعض الضفدع إلى أن قال وشاعر خزاعي رافضي (قوله فقدم الجار والمجرور الخ) إنما احتاج إلى هذا لأن المصنف إنما استشهد بالمصراع الثاني من البيت ولو استشهد بالأول كان ظاهرا غنيا عن التكلف إذ المفعول وهو الخطي قدم على

الفاعل وهو وشيجه (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيج بالجيم شجر الرماح والخط موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب إليه الرماح الخطية لأنها تحمل من الهند فتقوم به (قوله يدعى تقدير عامل في المرفوع) فيه كما قال في المطول في آخر باب القصر بحث لأن الفعل الأول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف انتهى أي لأنه يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال لم يصح هذا فيما إذا قدم المرفوع وأخر المنصوب وذكر كلاما يتعلق بذلك وسيأتي (قوله قال في التسهيل الخ) (٢٨٣) قال الدنوشري عبارة الرضي في هذا المقام أكثر النحويين منعوا أن يعمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني إلا زيدا أحد أو تابعا للمستثنى نحو ما جاءني إلا زيد الظريف أو معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكا انتهى وليس فيه ذكر تابع المستثنى منه وقد قلت رجزا في ذلك مطلقا التابع وذاكرا مسئلة كون ما بعد إلا معمولا لغير العامل في المستثنى

ما قبل إلا لا يكون ذا عمل
فيما يكون بعدها نلت الأمل.
في غير مستثنى كذاك اثبتا
ما منه مستثنى وتابعا أتى
فهكذا قد قاله في المغني
نقلا عن التسهيل ذاك المعنى
وجوز الرضي قد رأيتما
إذا لم يكن إلا الذي بلا انتما

وبعد فالمسئلة محتاجة إلى التحرير فلتحرر انتهى وقد تبع السعد المطول آخر باب القصر الرضي وقال في بيان الصورة الأخيرة فإن ضاحكا مفعول رأيت والعامل في الموت لم يبق (قوله فني مسئلتين) قياس ما يأتي في التنبيه أن تكون ثلاثة ثالثها أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهر انحو ضربك زيد (قوله أن يتصل) قال اللقاني يرد عليه أن هذا الاتصال إنما يمنع من التأخر وأما أنه يوجب التوسط فلا بل يجوز معه تقديم التقدم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن الظاهر أنه يجوز في خصوص هذه الأمثلة المذكورة في التوضيح وهي قوله وإذ ابتلى إبراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وعلى إذ ولا يمنعان من التقديم أولا عليهما أو على الفعل فقط

وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع إلا على الفاعل يدعى تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المغني ولا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى نحو ما قام إلا زيدا أو مستثنى منه نحو ما قام إلا زيدا أحد أو تابعا له نحو ما قام أحد إلا زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الأبيات ليس واقعا مركزه الأصلي لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل إلا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك محتجين بأن الشيء إذا حل في موضعه ولا ينوى به غيره لإلا لجاز ضرب غلامه زيدا وإلى هذه المسئلة أشار الناظم:

وما بإلا أو بإنما انحصر ۞ أخر وقد يسبق إن قصد ظهر

(وأما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (فجوازا نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف ربه عمر) فعمر فاعل وربه مفعول (قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا ۞ (كما أتى ربه موسى على قدر)

فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة وإليه أشار الناظم بقوله ۞ وشاع نحو خاف ربه عمر ۞ والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (وأما وجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (فني مسئلتين إحداهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو وإذ ابتلى إبراهيم ربه) فإبراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول وهو متأخر لفظا ورتبة (و) لأجل ذلك لا يجيز أكثر النحويين نحو (زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا في نثر ولا) في (شعر وأجازهما الأخفش وابن جني) من البصريين (و) أبو عبد الله (الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل في باب الضمير (احتجاجا) في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك بإعمال الثاني حكاه سيبويه وأجاز البصريون في ضربته زيدا بإبدال زيد من الهاء بإجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر (بنحو قوله) وهو النابغة أو أبو الأسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه.

(جزى ربه عني عدي بن حاتم) ۞ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد إلى عدي وهو مفعول ورتبته التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الأعلم ليس بشيء وإنما هو دعاء عليه بالأبنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جوازه في الشعر فقط) للضرورة وهو الإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه وأما الإعمال والبدل فمستثنيان

لجيئهما على خلاف الأصل إذ الأصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فنجى ما يخالفه فلا يعول عليه ولا يقاس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرا إلى الجذاذ عما هو خارج عن القواعد وإلى ذلك أشار في النظم فقال * وشذ نحو زان نوره الشجر * (و) المسئلة (الثانية) من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (أن يحصر الفاعل بإنما) باتفاق (نحو إنما يخشى الله من عباده العلماء) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده إلا العلماء (وكذا الحصر بإلا عند غير الكسائى) فإنه يجب تأخير الفاعل المحصور بإلا نحو ما ضرب عمرا إلا زيد (واحتج الكسائى) على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بإلا (بقوله

ماعاب إلا لئيم فعل ذى كرم * ولاجفا قط إلا جبأ بطلا)

فقدم الفاعل المحصور بإلا في الموضعين والأصل ما عاب فعل ذى كرم إلا لئيم ولا جفا بطلا إلا جبأ وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع (وقوله

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم * (وهل يعذب إلا الله بالنار)

فقدم الفاعل المحصور بإلا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والأصل ما يعذب أحد أحدا بالنار إلا الله ونبئتهم مبنى للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الأول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثانى وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعينى وقوله)

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا) * عشية إناء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول وهو ما هيجت والأصل فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله وعشية منصوب على الظرفية والإناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالإبعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما إذا غرزها بالإبرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائى قدر للمنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الأبيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذى كرم عاب وقبل بطلا جفا وقيل بالنار يعذب وقيل ما هيجت درى بناء على أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه وتابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال :

وما بإلا أو بإنما انحصر * أخر وقد يسبق إن قصد ظهر

(وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) ففريقا فيهما مفعول مقدم للفعل الذى بعده ويجوز في غير القرآن تأخيره (وأما وجوبا) أى وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (ففى مسئلتين إحداهما أن يكون) المفعول (له الصدر) كأن يكون اسم استفهام (نحو فأى آيات الله تنكرون) فأى مفعول مقدم لتنكرون واسم شرط نحو (أياما تدعوا) فله الأسماء الحسنى فأيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بأيا فكل منهما عامل في

راجع هذا وحرره وقال الدنوشرى ويمكن أن يقال الواجب حينئذ إما التوسط وإما التقديم فالتوسط واجب مخير فصح أن يقال إن التوسط واجب (قوله أن يحصر الفاعل) قال اللقانى أى يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائى) قال اللقانى مقتضاه أن البصريين يمنعون التقديم هنا وإن أجازوه في المفعول المحصور بإلا كما مر والفرق أن تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور وتقديم الفاعل (٢٨٤) المحصور يغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور في الفاعل المذكور إذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل في الفاعل المعين المتلبس بالمفعول المعين فمعنى ما ضرب عمرا إلا زيد أن عمرا لم يضربه إلا زيد ومعنى ما ضرب إلا زيد عمرا أن الضرب لم يقع من أحد إلا من زيد فإنه وقع منه متلبسا بعمرو (قوله وغير الكسائى قدر للمنصوب والمجرور الخ) قال في المطول آخر باب القصر بعد أن اعترض تقدير عامل للمرفوع كما مر نعم يصح هذا فيما إذا قدر المرفوع وأخر المنصوب ومن هذا قيل أن عمرا في قولنا ما ضرب إلا زيد عمرا منصوب بمضمر كأنه قيل ما وقع ضرب إلا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا أى ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لأن من ضرب لإبهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى أنك إذا قلت ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت لم يتم الجواب حتى تأتى بالجميع فعلى هذا لا يكون ضرب عمرو في المثال المذكور مختصا بزيد ولم يقع ضرب إلا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين إن الفعل المضمر ليس فيه أداة القصر فمن أين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن أن يقال إنا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام انتهى وأنت خبير بأن تقدير السؤال لا بد منه في دعوى الحذف وإن لم يذكره الشارح هنا

عامله من جهتين مختلفتين المسئلة (الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد الفاء) الجزائية في جواب أما ظاهرة أو مقدرة (وليس له) أي لعامل المفعول (منصوب غيره) أي غير المفعول (مقدم) نعت منصوب (عليها) أي على الفاء. مثال أما المقدرة (نحو وربك فكبر) فتقديره وأما ربك فكبر (و) مثال أما الظاهرة (نحو فأما اليتيم فلا تقهر) وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من أن تلي الفاء أما الملفوظة أو المقدرة فتفصل بينهما بالمفعول. فإن قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ههنا في المفعول. فالجواب أنها إنما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي وهي ههنا ليست فيه لأنها مؤخرة من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما أمكن ولكنها زحلقت إلى الفعل حذرا من إيلائها أما (بخلاف) ما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديمُ المفعول (نحو أما اليوم فاضرب زيدا) فالعامل وهو فعل الأمر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول (تنبيه) يدرك بالتأمل فيما تقدم (إذا كان الفاعل والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو الأصل فيهما (كضربته) فالتاء فاعل والهاء مفعول إذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا لتعذر الاتصال في الفاعل (وإذا كان المضمر) المتصل (أحدهما فإن كان) المضمر (مفعولا) والظاهر فاعلا (وجب) في المضمر (وصله) بالفعل (وتأخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربني زيد) لأنه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير منفصلا مع إمكان اتصاله (وإن كان) المضمر (فاعلا) والظاهر مفعولا (وجب) في المضمر (وصله) بالفعل (و) وجب إما (تأخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو تقديمه) عليه و (على الفعل) معا (كضربت زيدا وزيدا ضربت) حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) في النظم (يوهم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيدا ضربت (لأنه سوى) في النظم (بين هذه المسئلة) وهي مسئلة ضربت زيدا (ومسئلة ضرب موسى عيسى) في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال:

وأخر المفعول إن لبس حذر ... أو اضمر الفاعل غير منحصر

فاقتضى أنه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب ما ذكرنا) من جواز نحو زيدا ضربت إذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ وأن الفعل متحمل لضمير هو وأن موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع إلى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وأن يكون

فتدبر (قوله أن يقع عامله الخ) قال القاني هذا الضابط شامل لنحو أما زيد فيضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه انتهى قال الشهاب لو زيد في الضابط ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشيء آخر لم يرد هذا فليتأمل انتهى وكان الأحسن أن يقول فلو قال المصنف بدل قوله وليس له منصوب ولم يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر لها فائدة فإن محترزه الذي ذكره وهو أما اليوم فاضرب زيدا لو أخر فيه اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا بعينه واعلم أنه لا فرق في المنصوب المغاير للمفعول المذكور بين كونه ظرفا كما مثل المصنف أو غيره كأن أما زيد فاكس جبة والأصل أما فاكس زيدا جبة وأنه إذا كان ظرفا يجوز تقديم المفعول به وتأخير الظرف كما أشرنا إليه وهو الذي دل عليه قول الشارح فإنه يكتفي بالفصل بذلك وقوله فلا يجب تقديم المفعول به لأن الغرض الفصل بين أما والفاء وإنما نبهنا على ذلك لتردد بعضهم فيه (قوله فالجواب أنها إنما تمنع فيما بعدها الخ) الأظهر أن يقال أنها إنما تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها حقيقة وهذا ليس قبلها حقيقة لأن رتبته التأخير ونظير ذلك أن المفعول إذا كان له الصدر يتقدم على عامله وأما دعوى أن حقها أن تدخل على المفعول المتقدم ففيه نظر لأن حقها إنما هو الدخول على صورة الجملة وتقديم المفعول لا ينافي صدارتها كما علمت فتدبر (قوله متصلين) لا يظهر فرق بين المتصلين والمنفصلين بل قد يقال لا يتصور اشتراط كونه لا حصر في أحدهما إلا إذا حصر في الضمير لأن الحصر إنما يكون في المنفصلين أو المنفصل أحدهما وهو المحصور فيه فكان الأولى للشارح أن يحمل قيد كونهما منفصلين مستفادا من قول المصنف ولا حصر في أحدهما فيقول بعده ويلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم الخ) يمكن أن يجاب عنه بأن في كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير اضمر الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع وسيأتي في باب العطف أن الواو قد تحذف مع ما عطفته ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر في أحدهما بقرينة قوله وما بإلا أو بإنما انحصر أخر لا غير منحصر في الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل في قوله أو اضمر الفاعل غير منحصر ما كان من الفاعلين ضميرا منفصلا غير محصور فإنك إذا قلت ضرب زيدا إما عمرو وإما أنا وإما أنا أكرمك إما أنا وإما زيد أو قلت إن أكرمك لزيد وإن أنا لك نحو هذا كله وما أشبهه قد أضمر فيه الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضا عما أورده المصنف بأن مراد الناظم بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه وعدم التقديم بدليل إفراد مسئلة التقديم بقوله وقد يجيء المفعول قبل الفعل مع شمول ما قبلها لها

ولعل هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوهم إلخ قد يقال عموم قول الناظم أو أضمر إلخ مخصوص بقوله وقدمه المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن ما ذكر من الجوابين عن الناظم لا ينافي دعوى المصنف بأن في كلامه إيهام التساوي لأنهما لا يفيدان عدم الإيهام بل عدم الصراحة والاقتضاء فهما مصححان لتعبير المصنف بالإيهام دون الدلالة والاقتضاء فتأمل (قوله وأنه يجب تأخير الفاعل إلخ) لا يخفى أنه إذا وجب تأخير الفاعل وكان المفعول ضميرا متصلا وجب توسط المفعول كما هو ظاهر فالأولى أن تعم هذه الصورة إلى مسئلتي وجوب توسطه وتكون مسائله ثلاثة كما أشرنا إليه سابقا ولا تعد قسما مستقلا والله أعلم بالصواب

(هذا باب النائب عن الفاعل) (قوله قد يحذف الفاعل) قال اللقاني تقدم في أحكام الفاعل أنه لا بد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل يوجب تأويل ما تقدم بما إذا قصد بقاء

الفعل على صيغته الأصلية (قوله للجهل به) نظر فيه المصنف بأن الجهل به إنما يقتضي أن لا يصرح باسم الفاعل لا أن يحذف وتفصيله وما يتعلق به يطلب من حاشيتنا على الفاكهي (قوله أو لغرض لفظي) قال اللقاني اعلم أن الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعل أولا فيتصادقان في الفائدة المقصودة بالفعل كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر وينفرد كل منهما إذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا فالمقصود غرض لا فائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطأ في المقال فائدة لا غرض إذا تقرر ذلك علم أن حذف الغرض من الحسن بمكان إذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له (قوله أو معنوي) قال اللقاني أي معنى يشار إليه ثم ذكر هذه العلل الثلاث لا يفيد الحصر فلا يرد النقض بغيرها كعلم الفاعل بالسامع إذا كان الفعل لا يصلح إلا له كما في قوله تعالى وخلق الإنسان ضعيفا (قوله كأن لا يتعلق) قال اللقاني إن قيل عدم تعلق الغرض بذكره أمر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضا قلت المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضا (قوله ووجوب التأخير إلخ) قال الدنوشري لم يعبر في الأولين بالوجوب وكان الأولى ذلك ولو قال في وجوب الرفع كان أحسن لأن الرفع الذي في نائب الفاعل ليس عين الرفع الذي في الفاعل وأشار بقوله واحد إلى أنه لا يجوز تعدده كالفاعل والإسناد إلى غير المفعول له إسناد مجازي كإسناد الفعل المبني للفاعل إليها فإنه مجازي كما صرح به علماء المعاني انتهى وهو مأخوذ من كلام اللقاني فإنه قال لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتأخر كان أحسن إذ كل من الثلاثة واجب والنائب في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته وقال قوله واحد إشارة إلى معنى آخر ناب عنه

المفعول محصورا فيه وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وأنه يجب توسط المفعول في مسئلتين أن يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وأنه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطه وأنه يجب تأخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما إذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويتخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما إذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك.

(هذا باب النائب عن الفاعل)

قال أبو حيان لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع) إذا لم يعلم السارق من هو (أو لغرض لفظي) كالإيجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكإصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فإنه لو قال حمد الناس سيرته لاختلفت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره (وكتصحيح النظم) كما وقع للأعشى ميمون بن قيس (في قوله) في قينة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد:

(علقتها عرضا وعلقت رجلا ... غيري وعلق أخرى ذلك الرجل)

فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم إذ لو قال علقني الله إياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أي علقتها عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا إذا هوى امرأة أي اعترضت له فعلقها من غير قصد انتهى واسم هذه القينة هريرة كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله:

ودع هريرة إن الركب مرتحل ... وهل تطيق وداعا أيها الرجل

وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (أو) لغرض (معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض) أي قصد (نحو فإن أحصرتم وإذا حييتم وإذا قيل لكم تفسحوا) إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أي فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه

فيه وهو منع التعدد الناثب كالفاعل ثم إن كلامه مشعر باستواء الأربعة في النيابة أي في كون كل نائبا من الفاعل وكلام أهل المعاني صريح في أن إسناد الفعل المبني للمجهول إلى المفعول به حقيقي وإلى غيره مجازي لأنهم قالوا إسناد الفعل إلى ما بني له من فاعل ومفعول به حقيقة وإلى غيره للملابسة مجاز وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فإسناد الفعل إلى ما بني له من الفاعل أو المفعول به حقيقة وإلى المصدر وما بعده مجاز والسر فيه أن إسناد الفعل إلى غير ما بني له يستلزم تنزيله منزلة ما بني له فيجعل فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف إسناد الفعل المبني للمجهول إلى المفعول به فإنه إلى ما بني له وهذا حقيقة لا مجاز (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمي فيه نظر والوجه التبعيض وقد يقال مراد الشارح البيان اللغوي وهو لا ينافي التبعيض انتهى وقال الزرقاني إن قلت البيان عين المبين فيكون النائب الاربعة وليس كذلك فكان المناسب أن لو قال صفة لواحد فالجواب من ثلاثة أوجه أحدها أن من بيانية وهي للتبعيض الثاني أن المراد البيان اللغوي والنعت مبين المنعوت الثالث على تقدير كون من ليست للتبعيض أن المراد بنيابة الاربعة نيابتها على سبيل البدل (قوله والمعتل العين أو اللام (مثلهما معتل الفاء وإنما خصهما الشارح بالذكر لاقتصار المصنف عليهما (قوله الثاني المجرور) قال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنيابة وهو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كمذ ورب ولا اختص بقسم ولا استثناء ولا دل على تعليل وذكر ابن أياز أن الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك التمييز إذا كان معه من قولك طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثاني نظر فإن دخول من في هذا المثال غير جائز كما ستعرفه في بابه انتهى وأقول سيأتي في كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولا به أن التمييز مطلقا لا ينوب وعلله (قوله بالراء) أي المضمومة نسبة إلى الرندة قرية من بلاد الاندلس كما نقله الدنوشري عن الشهاب وفي اللب الرندي بالضم والسكون ومهملة نسبة إلى رندة حصن بالاندلس قوله إذ لا يتقدم الفرع الخ) قد يقال لا يلزم لما قدمه من أن البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل عدمه) إشارة إلى رد ما قاله الحفيد أن عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وأن النائب ضمير المصدر المختص لكن يرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع إلى المعهود فيما يأتي في قوله • وقابل من ظرف أو من مصدر • فتدبر (قوله وهو المجرور الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لأنه يوهم

(وقد ينوب في ذلك كله عن) الفاعل (واحد من أربعة) الأول منها (المفعول به) إلى آخره نسخة حسب ما تقرر

(وتأنيث الفعل لتأنيثه) إن كان مؤنثا غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الأول منها (المفعول به) لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز إضافة المصدر إليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين أو اللام (نحو وغيض الماء وقضي الأمر) والأصل أغاض الله الماء وقضى الله الأمر فحذف الفاعل للعلم به وأنيب المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ينوب مفعول به عن فاعل • فيما له (الثاني المجرور) كما عبر به البصريون سواء أكان الفعل لازما البناء للمفعول أولا فالأول (نحو ولما سقط في أيديهم و) الثاني نحو (قولك سير بزيد) لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه) أبو علي (الرندي) بالراء والنون (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو أي السقوط وسير هو أي السير (لا المجرور) بالحرف المعدى (لأنه لا يتبع على المحل) أي محل المجرور إذا ناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب إلى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله • طلب المعقب حقه المظلوم • برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا أنه ليس هو النائب (ولأنه) أي المجرور قد (يتقدم) على عامله (نحو كان عنه مسئولا) فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل (ولأنه) أي المجرور (إذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ) نحو الزيت كيل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما أن الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما (ولأن الفعل لا يؤنث له) أي للمجرور المؤنث إذا ناب عن الفعل في (نحو مر بهند) كل مؤنث ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع أن المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الأدلة على نيابة المجرور قول لسان العرب (قولهم سير بزيد سيرا) بالنصب فأنابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لإبهامه بل أبقوه منصوبا ولو أنابوه لرفعوه وإذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد إبهاما منه وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل عدمه (و) لنا من الأجوبة (أنه إنما يراعى محل) المجرور (في الإتباع) (إذا لم يكن) محله (ظاهرا)...

الحصر فيما ذكر كما يشهد بذلك إتيانه بالجملة معرفة الطرفين مع أن ذلك غير مختص بهما لما صرحوا في باب المصدر أنه يجوز اتباع الفاعل والمفعول المضاف إليهما المصدر محلا ولما صرحوا به في باب النداء وباب لا النافية للجنس أنه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك ولما صرحوا به في باب اسم الفاعل أنه يجوز اتباع مفعوله المجرور محلا بالنصب وغير ذلك من الأبواب كما يعلم من تصفحها فلو لم يقيد الشارح بذلك لكان حسنا (قوله نحو لست بقائم الخ) ونحو ما تقدم من * طلب المعقب حقه المظلوم * فإن الرفع يظهر في الفاعل إذا أضيف المصدر إلى المفعول ثم ذكر (٢٨٨) الفاعل (قوله إلا شذوذا) قال الدنوشري الجمع بينه وبين قوله قبله في الفصيح فيه ركاكة لا تخفى على أرباب الذوق ويمكن أن يكون قوله إلا شذوذا استثناء منقطعا والمعنى لكن لا يجوز ذلك شذوذا (قوله وأما قوله الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر ووجهه أنه يمكن أن يكون ذلك من باب * فإن لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد الخ ويدعى أن الظرف يشمل نحو تجد وحينئذ فلا حاجة إلى ادعاء نصب نحو غورا بفعل محذوف بل هو منصوب بالعطف على نجد لكن نصبه يظهر في الفصيح تقول سلكت نجدا في الفصيح فتأمل (قوله وإنما لم يقدر الخ) قال الدنوشري لا يقال عليه يجوز حينئذ أن يكون في مسؤولا ضمير يعود إلى المكلف لأنا نقول لو كان كذلك لوجب إبراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له أما على مذهب البصريين فظاهر وأما على مذهب الكوفيين فللبس لأنه يحتمل أن يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على رأيهم لأنهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون النائب ضميرا يتحمله مسؤولا فالإلباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشمني وأقول اللبس الذي يبرز لأجله الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأي شيء كان (قوله وأجاب الخفاف الخ) الظاهر أن جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد أجازوا النيابة الخ فكان ينبغي للشارح أن يربطه به إما بأن يقول بعد فراغه من كلام الخفاف وإلى هذا أشار المصنف بقوله وقد الخ أو بأن يقول بعد كلام المصنف المذكور هذا إشارة إلى جواب ذكره الخفاف وهو أنه متفق الخ ومثل له بنظيره لم يضرب من أحد وهو نعم امرأة هند (قوله وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الخ) قال الشهاب القاسمي قد يجاب

(نحو لست بقائم ولا قاعدا) بالنصب اتباعا لمحل قائم فإنه يظهر إعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله: فإن لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل. بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الأولى فإن إعرابها النصب بتجد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فإن لم تجد دون عدنان (بخلاف) المجرور بحرف أصلي معد (نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب) اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية (أو مر بزيد الفاضل بالرفع) اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل (فلا يجوزان) خلافا لابن جني (لأنه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل إليه بنفسه مع دون أن وإن وكي إلا شذوذا فلا تقل (مررت زيدا) بالنصب على المفعولية (ولا مر زيد) بالرفع على النيابة عن الفاعل وإذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته وأما قوله * يسلكن في نجد وغورا غائرا * بالنصب فالصحيح أنه منصوب بفعل محذوف أي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فقط قولهم لأنه لا يتبع على المحل بالرفع وأما قولهم ولأنه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) إنما (النائب في) هذه (الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف) المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤولا هو أي المكلف وإنما لم يقدر ضمير كان راجعا إلى الكل لئلا يخلو مسؤولا من ضمير فيكون مسندا إلى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم وأما قولهم ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ فلذلك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المجرور بحرف أصلي (لعدم التجرد من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها) هكذا أجاب ابن عصفور وأجاب الخفاف بأنه قد يتفق في بعض الفاعلين أنه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ فالنائب أحق وأجدر وذلك نحو نعم امرأة هند إذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لأن المبتدأ حينئذ يصير عائدا على شيء من الخبر مؤخر انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل أنه لا يجوز أن يتقدم بالكلية فضلا عن أن يكون مبتدأ وذلك أنهم (أجازوا النيابة في لم يضرب من أحد) اتفاقا لأن الجر بالحرف الزائد كلا جر (مع امتناع من أحد لم يضرب) لأن من لا تزاد في الإيجاب إلا لو قوع أحد في الإثبات لأن نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله * إذا أحد لم يعنه شأن طارق * نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وأما قولهم ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند فلأنه لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له فأما قوله تعالى إن تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى إن تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة (و) لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التأنيث في الفعل المسند إلى المؤنث المجرور بالحرف فقد (قالوا في كفى بالله شهيدا أن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتأنيث الفعل مع أن الفاعل مجرور بحرف زائد فما بالك إذا كان مجرورا بحرف أصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من أنثى بتأنيث الفعل مع أن فاعله

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفى بهند فقال الزجاج لأن كفى متضمن معنى اكتف وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث فاعله وقال ابن السراج إن فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر أي كفى الاكتفاء بهند ورد بأن ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين (الثالث) مما ينوب عن الفاعل (مصدر) متصرف (مختص) بصفة أو غيرها (نحو فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على أن الأصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه (ويمتنع سير سير لعدم الفائدة) إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند إليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما إذا كان مختصا فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة وإذا امتنع سير سير مع إظهار المصدر (فامتناع سير) بالبناء للمفعول (على إضمار) ضمير (المصدر أحق بالمنع لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إبهاما من ظاهره (خلافا لمن أجازه) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد أنهما أجازا جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب أراد أن فيه ضمير المصدر وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز أن تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود اهـ والصحيح المنع (وأما قوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(وقالت متى يبخل عليك ويعتلل) يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب

(فا) لنائب عن الفاعل فيعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة وا (لمعنى ويعتلل) هو أي (الاعتلال المعهود أو اعتلال ما مخصصه بعليك أخرى) في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل لأنه إنما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال (محذوفة للدليل) الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا لأن أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قاله في المغني وإضمار ضمير المصدر النوعي أجازه سيبويه لأن الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الإساءة جواب الشرط الأول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني

منه بمنع وروده وإن المصنف لم يدع أن كل مجرور بحرف زائد لا يؤنث له الفعل وإنما أراد رد استدلال المخالف بأن الفعل لا يؤنث للمجرور بأنه لا يلزم إذا كان المسند إليه مؤنثا أن يؤنث له الفعل دليله أنه لا يقال كفت بهند بالتأنيث فلا يبعد أن المجرور المؤنث أنث له الفعل في هذه المواضع ولهذا قال الأشموني عقب أجوبة المصنف فبان لك أنه ليس كل حكم ثبت للفاعل أو نائبه إذا كان غير مجرور يجب أن يثبت له إذا كان مجرورا اهـ قال الدنوشري وقال بعضهم أنه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بأن نائبه الفضلية فيه ثابتة وصف منه الفعل ظاهرا فقويت الفضلية فيه فلم يؤنث له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدنوشري مثله في ذلك اسمه وتمثيله للمصدر المتصرف بسبحان الله فيه مسامحة فإنه اسم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الأشموني المراد بالمختص ما يكون لغير مجرد التوكيد اهـ وقضيته أن المختص في المثال كون نفخة لغير توكيد لأنها للعدد لا وصفها (٢٨٩) بواحدة وهو خلاف كلام الشارح فليحرر بل أن شرط الاختصاص عله ما لم يرد الإبهام نحو لن حق له من أخيه شيء نبه عليه المنكت وفيه نظر فانظر حاشيتنا على الألفية (قوله المؤكد) قال الدنوشري بالنصب صفة لضمير المصدر ويفهم منه أن ضمير المصدر إذا لم يكن مؤكدا يجوز نيابته عن الفاعل لعدم إبهامه حينئذ وليس صفة للمصدر كما توهم (قوله وتبعهما أبو حيان فقال الخ) قال الدنوشري قد يقال ليس في عبارة أبي حيان ما يدل على ذلك لأن جريان المصدر مجرى مظهره لا يلزم منه جواز نيابة ضمير المصدر المبهم بل يفيد أنه لا ينوب لأن مظهره لا ينوب ويدل على ذلك قوله فيجوز أن يقول قيم وقعد فيضمر المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود ففسره بالمعرف فدل على أنه غير مبهم وإذا كان غير مبهم فتجوز نيابته اتفاقا (قوله فالنائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون النائب في البيت المجرور بعلى وحذف من الثاني لدلالة الأول قال الدنوشري ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم إلا أن يقال يجوز ذلك لدليل لا سيما إذا كان مماثلا للمحذوف فكأنه لا حذف (قوله النوعي) قال الدنوشري ينظر هل النوعي صفة للضمير أو للمصدر والظاهر الأول اهـ فالظاهر أن قول الشارح وإضمار ضمير المصدر الخ تتمة لجواب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضع وكان الأظهر أن يدخل على قول المصنف وأما قوله بقوله ولما استدل الغير على إضمار ضمير المؤكد بقوله ويعتلل أشار المصنف إلى جوابه بقوله وأما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب أن النائب ضمير المصدر النوعي لا المؤكد فتأمل (قوله وتدرب بالدال المهملة) قال الدنوشري ينظر ضبط هذا الفعل وفي جعله جواب الشرط وقفة لأن التقدير وإن يكشف غرامك تعتد وهذا بمجرده لا يفيد ثم ظهر أنه يفيد المعنى

والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن تعاطى ما طرحه بعذر (وبذلك) التوجيه (يوجه وحيل بينهم) بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصنعة هنا ملكورة (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو طرفة بن العبد :

(فيالك من ذى حاجة حيل دونها) وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أى الحول المعهود أو حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لأنه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الأخفش أنه أجاز فى لقد تقطع بينكم ونادر ذلك أن يكون الظرف فى موضع رفع مع فتحه ثم قال أبو على وتلميذه ابن جنى فتحة إعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم أو روى حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روى « وباشرت حد الموت والموت دونها » بالرفع أيضا لجاز ولم يحتج إلى هذا التوجيه (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين على بن الحسين بن على رضى الله عنهم أجمعين

(يغضى حياء ويغضى من مهابته) فما يكلم إلا حين يبتسم

فيكون المعنى يغضى الإغضاء المعهود أو إغضاء من مهابته (ولا يقال النائب المجرور) بمن وهو مهابته (لكونه مفعولا له) قاله ابن جنى فيما كتب على الحماسة وتبعه أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للأخفش وضعفه قال الخفاف وعلة المنع أن المفعول له مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى اه وبهذا يعلل منع نيابة الحال لأنه مبنى على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائى وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفراء (الرابع) مما ينوب عن الفاعل (ظرف) زمانى أو مكانى (متصرف مختص) فالزمانى (نحو صيم رمضان و) المكانى نحو (جلس أمام الأمير) فرمضان وأمام ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرهما ومختصان بالعلمية فى الأول والإضافة فى الثانى (ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم) بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا ثم (لامتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لأنهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لأن من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض أولى بالمنع (و) يمتنع نيابة (نحو مكانا وزمانا إذا لم يقيدا) بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما فى الأول ووضعا فى الثانى فإن قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف وإلى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله :

وقابل من ظرف او من مصدر أو حرف جر بنيابة حرى

(وحيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله « ولا ينوب بعض هذى إن وجد » فى اللفظ مفعول به » لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب (وأجازه الكوفيون) أى أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقا) أى من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالأول (كقراءة أبى

وإن يكشف غرامك بالوصال لتتذلك وتجعله عادة لك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه منا كل حين ويعظم الخطب اه وفى المصباح درب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو كذا ضبطه الأشمونى فى خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال غيرهما فتحة بناء) أى لإضافته (٢٩٠) لمبنى كما فى لقد تقطع بينكم على قراءة الفتح وبهذا يرد رد السفاقسى قول الحوفى قام الظرف وهو بينهم مقام الفاعل بأنه كان يلزم رفعه كقراءة من قرأ لقد تقطع بينكم ثم قال لا يقال بنى لإضافته إلى مضمر وموضعه رفع لأن الإضافة إلى المضمر لا تسوغ البناء مطلقا وإلا لجاز مررت بغلامك ولا قائل به بل له مواضع مخصوصة اه ووجه الرد أن هذا من تلك المواضع ولذا قرئ تقطع بينكم بالفتح (قوله بالعلمية فى الأول) قال الدنوشرى ظاهره أن رمضان وحده علم على الشهر وهو خلاف ما صرح به البيضاوى فى تفسير قوله تعالى شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن والشهر من الشهرة ورمضان مصدر رمض إذا احترق فأضيف إليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون وإنما قلنا ظاهره الخ لاحتمال أنه موافق للبيضاوى فيما قال من أنه جزء العلم لا علم ولكنه نسب ما للكل للجزء حيث قال العلمية فى الأول فنسب العلمية إليه وهو وصف لشهر رمضان لا لرمضان ولكن ذكر بعض المشايخ أن الشهر له علمان شهر رمضان ورمضان وما قاله البيضاوى أقعد فليتأمل (قوله لامتناع رفعهن) قال الدنوشرى أى لامتناع تصرفهن وقول الشارح لأنهن لا يتصرفن تصرفا كاملا فيه نظر إذ المعقول أن الجر بمن لا يجعل الظرف متصرفا أصلا (قوله ولا ينوب غير المفعول به إلخ) من غير المنصوب بسقوط الجار فلا يجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور

وأجاز ذلك ابن مالك وأشعر كلامه في التسهيل بثبوت الخلاف فيها فسقط ما للدماميني وظهر أنه لا وجه لتردد الشهاب في أنه هل يقام مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولا (قوله قال الموضح في شرح القطر الخ) قال الدنوشري أوضح منه ما قاله في شرح الشواهد فأما القراءة فلا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الأصل ليجزي الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا للذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستتر في الفعل وإنما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وإنابة المفعول الثاني في باب كسا جائزة عند أمن اللبس وهذا منها

جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) فبنى يجزى للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيد (و) أجازه (الأخفش بشرط تقدم الثاني على المفعول به كالمثال الثاني و) (كقوله

وإنما يرضى المنيب ربه (ما دام معنيا بذكر قلبه)

فعنيا اسم مفعول من عنى بحاجتك أصله معنوى كمضروب أعل بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه (و) نحو (قوله) وهو رؤبة (لم يعن بالعلياء إلا سيدا) ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى فيعن مضارع مبني للمفعول من عنى بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يحتمل مذهب الكوفيين والأخفش وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا أي ليجزى الغفران قوما وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني وذلك جائز اه وإن لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور إقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور (مسألة * وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع) للنائب عن الفاعل (واجب نصبه لفظا إن كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضربا شديدا) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر (ومن ثم) أي من أجل أنه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذي لم يلبه) من الفاعل سواء كان الأول أم الثاني (في نحو أعطى زيد دينار أو أعطى دينار زيدا) ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أو) واجب نصبه (محلا إن كان) غير النائب (جارا أو مجرورا نحو فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور (وعلة ذلك) النصب الواجب لفظا أو محلا لما عدا النائب (أن الفاعل لا يكون إلا واحدا فكذلك نائبه) لا يكون إلا واحدا فينصب ما عداه وإلى هذا أشار الناظم بقوله

وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متعديا أو برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان أصحهما الأول ويعزى لسيبويه

(فصل وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول) واحد فنيابة الأول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة

(قوله ظرف المكان) لا الزمان لأن دلالة الفعل على المكان بالالتزام وعلى الزمان بالتضمن والأول أبعد فالمكان شبيه بالمفعول به في بعد دلالة الفعل عليه (قوله وغير النائب الخ) قال اللقاني يرد على عمومه توابع النائب كنعته وتوكيده وعطفه مع أن رفعها واجب قال الدنوشري وأجاب شيخنا الدنواني بأنه يمكن أن يقال إن ذلك معلوم من باب التوابع فإنه ذكر فيه أنه بحسب متبوعه في التسهيل وغير الفاعل وشبهه النائب واجب نصبه والمصنف اقتصر على ما ذكر لعلم كل من بابه ثم رأيت بعضهم قال في شرحه على الألفية فإن قلت كان ينبغي أن يقول ما سوى الفاعل والمشبه به والنائب عنه كما ذكر في التسهيل فإن هذه الثلاثة مرفوعة فالجواب أنه عني بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج إلى ذكر الفاعل والمشبه به (قوله لفظا) قال اللقاني يقابله محلا فيدخل فيه التقديري كأعطى موسى قائما لكنه ينتقض بالمبنيات نحو أعلم هذا قائما (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدنوشري كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله إذا كان المنصوب من خبرا في الأصل نحو علم زيد قائما أو هو أعم فليتأمل والظاهر أنه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أو برافع الفاعل المحذوف) الخ قال الدنوشري المحذوف صفة الفاعل وينظر ما معنى هذا القول إذ رافع الفاعل الذي حذف لا يخلو من أن يكون محذوفا من الكلام أو مذكورا ويمكن أن يقال كما قال مولانا حسين بن إبراهيم هذا مبني على قول الكوفيين الذاهبين إلى صيغة

اتفاقا قاله) ابن هشام (الخضراوى) وابن أبى الربيع (وابن الناظم) فى شرح النظم (والصواب أن بعضهم أجازه وإن لم يلتبس) بغيره (نحو أعطى زيدا كبشك سمينا) فتقول أعطى زيدا كبشك سمين قاله أبو حيان فى النكت الحسان وقال الشاطبى أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الأول وأجرى فيه الخلاف فى الثانى وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثانى أن يقول بإقامة الثالث إذ لا فرق بينهما قال الشاطبى وهو إلزام صحيح اه وإنما لم يذكر الناظم حكم الثالث لأنه داخل فى حكم الثانى فيأتى فيه الخلاف الآتى فيه ويكون الصحيح فيه الجواز إن لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (وأما الثانى فى باب كسا) وهو ما ليس خبرا فى الأصل عن الأول (إن ألبس نحو أعطيت زيدا عمرا امتنع) نيابته (اتفاقا للإلباس تقدم أو تأخر لأن كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لتوهم أن عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والفرض العكس وقال بعض المتأخرين ينبغى أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما فى ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند إليه (وإن لم يلبس نحو أعطى زيدا درهم جاز) نيابته مطلقا أى سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثانى نكرة والأول معرفة أم لا لأن زيدا آخذ أبدا ودرهما مأخوذ أبدا (وقيل يمتنع (مطلقا) طردا للباب فيتعين نيابة الأول لأنه فاعل معنى (وقيل يمتنع) نيابة الثانى (إن لم يعتقد القلب) فى الإعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فإن اعتقد القلب جاز والنائب فى الحقيقة هو الأول لأن نيابة الثانى مع اعتقاد القلب مجاز صورى ورفعه مجاز كما أن نصب الأول مجاز فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم (وقيل) يمتنع نيابة الثانى (إن كان نكرة والأول معرفة) قاله الفارسى فلا يقال أعطى درهم زيدا ويتعين أعطى زيد درهما لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) فى الثانى (فقال البصريون إقامة الأول أولى) لأنه فاعل معنى (وقيل) من الكوفيين إنهم قالوا (إن كان) الثانى (نكرة) والأول معرفة (فإقامته قبيحة وإن كانا معرفتين استويا فى الحسن) قاله المرادى نقلا عن الكوفيين فى شرح التسهيل وقال أبو حيان على الخلاف إذا كان درهما منصوبا بأعطى أما من جعله منصوبا بغير أعطى وقدر له فعلا آخر تقديره يأخذ درهما فلا يصح على مذهبه إقامة الدرهم مفعولا لأعطى لأنه معمول لغيره اه (و) المفعول الثانى (فى باب ظن) وهو ما كان خبرا فى الأصل عن الأول (قال قوم) كثيرون (يمتنع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء أكان جملة أم لا وسواء كان نكرة والأول معرفة أم لا (للإلباس فى النكرتين) نحو ظن أفضل منك أفضل من زيد إذا كان أفضل من زيد هو الأول (وفى) المعرفتين نحو ظن صديقك زيدا إذا كان زيد هو الأول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (إن كان الثانى نكرة) والأول معرفة (لأن الغالب) فى الثانى (كونه مشتقا وهو حينئذ) أى حين إذ ناب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه) الفعل المبنى للمفعول (فرتبته التقديم) نحو ظن قائم زيدا ففى قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر لفظا ورتبة لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لأنه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا فى الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولى و) ابن هشام (الخضراوى وقيل يجوز) نيابة الثانى فى باب ظن (إن لم يلبس) نحو ظن قائم زيدا ويمتنع إن ألبس نحو ظن عمرو زيدا إذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم تكن جملة) اسمية أو فعلية لأن الفاعل ونائبه لا يكون جملة على الأصح (و) هذا القول

المبنى للمفعول لأصل برأسه فهو مفرعة على غيره ما يكون ذلك من قبيل العامل المحذوف فليتأمل (قوله فيكون المقدم هو المسند إليه) قال الدنوشرى إن أراد به أن المسند إليه فى ضرب موسى عيسى هو المقدم فواضح وإن أراد به أن المقدم فى نحو أعطى زيد اعمرو بنصب الأول ورفع الثانى هو المسند إليه فلا وضوح له فليتأمل (قوله ورامه جازا) قال الدنوشرى ينظر هل يجوز حينئذ اتباع المنصوب مرفوعا والمرفوع منصوبا أولا يجوز ذلك (قوله وإن كانا معرفتين) قال الدنوشرى الظاهر أنهما إذا كانا نكرتين كان الأمر كذلك (قوله ولعود الضمير على المؤخر الخ) قال الدنوشرى يمكن دفع الاحتجاج على منع نيابة الثانى بلزوم عود الضمير منه إلى الأول المتأخر رتبة وهو ممنوع بأن يقال تقدم المفعول الثانى قبل النيابة رتبة كاف فى رجوع الضمير على المتأخر وإن كان بعد النيابة رتبته التأخير على أنا لا نسلم أنه مؤخر رتبة بكل اعتبار فليتأمل ورأيته أن ابن طلحة أجاز نيابة الثانى بشرطه ولم ينظر إلى أنه يلزم عليه عود الضمير إلى الأول المتأخر (قوله ولم يكن جملة) قال الدنوشرى ينظر هل مثل الجملة الجار والمجرور والظرف أولا ثم رأيت فى كلام بعضهم أن شبه الجملة كالجملة فى الامتناع على هذا المذهب (قوله لأنه يؤدى الخ) قال الدنوشرى قد يقال هذا ممنوع لأنه مع نيابته باق على كونه مفعولا ثانيا مسند إلى الأول الذى لم ينب وأما قوله وقد نص على هذا المعنى الخ فهو مردود بأن ما كان مسند إليه بكل اعتبار على

أن الإخبار عن النكرة بالمعرفة في باب النسخ جائز فليتأمل (قوله لصحة إطلاق الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه أن المفعولية لا تطلق على الثاني والثالث وليس كذلك ولو قال لأن الأول مفعول حقيقي والثاني والثالث ليسا في الحقيقة مفعولين وإنما المفعول في الحقيقة النسبة بينهما فإذا قلت ظننت زيدا قائما فالمفعول في الحقيقة النسبة التي هي قيام زيد ولذلك جوزنا أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لمسمى واحد كان أولى لإيهام عبارته أنهما لا يقال لهما مفعولان اصطلاحا وليس كذلك بل

إطلاق المفعولين عليهما حقيقة عرفية غير متحاشى عنها في عرفهم وأما في نفس الأمر فليسا مفعولين وإنما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا فيتأمل (قوله بما كان متلبسا به) قال الدنوشري أي من كونه عمدة ووجوب رفعه وتأخيره وغير ذلك من الأحكام الثابتة للفاعل (قوله كانت تسمى جوا) قال الدنوشري ربما يفهم أن تسميتها بذلك هجرت فليتأمل (قوله والمراد أعيان القبيلة) قال الدنوشري أي والمراد به أي بعميميها (قوله الأولان مسلمان) قال الدنوشري غير مسلم فقد يقال دعواه الاتفاق على نيابة الثاني من باب كسا ناشئة عن عدم الاعتداد بالمخالف وكثيرا ما يقع ذلك للمصنفين وعدم اشتراط أن لا يكون الثاني من باب ظن جملة ولا شبهها للاستغناء عنه بما تقرر في باب الفاعل أنه لا يكون إلا اسما إما صريحا وإما مؤولا ونائبه مثله (قوله أحدهما الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه أن عدم تعرض الناظم موهم كما ذكره الموضح وإن كان تعرض له التزاما دافعا لهذا الإيهام على أن لا نسلم ذلك (قوله والثاني الخ) قال الدنوشري قد يرد بأن حكاية ابن الناظم الاتفاق على منع إقامة الثاني تدل على عدم ثبته الذي أوقعه في الغلط وكونه مسبوقا بما ذكر لا يدفع عنه وصمة الغلط ويرشح ذلك ما نقل بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر (فصل) (قوله ثاني الماضي الخ) قال بعضهم إنما ضموا الثاني مما أوله تاء مزيدة لأنه لو بقي مفتوحا مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر لا لتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء

(اختاره ابن طلحة) والسيرافي في الإقناع وابن الأنباري (وابن عصفور وابن مالك) وجماعة من المتأخرين (وقيل يشترط في إقامة الثاني أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لأنه يؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا والبابان واحد قاله الشاطبي (و) المفعول الثاني (في باب أعلم أجازه قوم) منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في المقرب (إذا لم يلبس) فيمتنع أعلم زيدا عمرو قائما (ومنعه قوم منهم الخضراوي والأبدي) بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة إلى أبدة بلدة بالأندلس (وابن عصفور لأن) المفعول (الأول) واقع عليه الإعلام فهو (مفعول صحيح) لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقة ولأن أصله الفاعلية فهو أحق بما كان متلبسا به (و) أما المفعولان (الأخيران) فأصلهما (مبتدأ وخبر شبها) في نصبهما (بمفعول أعطى) فإطلاق المفعولية عليهما مجازا (ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول) قال الفرزدق: (ونبئت عبد الله بالجو أصبحت ... كراما مواليها لئيما صميمها) فالتاء هي المفعول الأول نائبة عن الفاعل وعبد الله على تقدير القبيلة المفعول الثاني وجملة أصبحت المفعول الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود إلى عبد الله وأنثها باعتبار القبيلة وكراما خبر أصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد أعيان القبيلة وساداتها والمعنى أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام وسادتها لئام (وقد تبين) مما ذكر من جريان الخلاف في ثاني كسا واشتراط كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث في باب أعلم (أن في النظم أمورا) غير مناسبة (وهي حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس) فإنه قال

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب كسا فيما التباسه أمن

(وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة) حيث قال:

في باب ظن وأرى المنع اشتهر ... ولا أرى منعا إذا القصد ظهر

(وإيهام أن إقامة الثالث) من باب أعلم (غير جائزة بالاتفاق إذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو إقامة الأول (ولا مع المختلف فيه) وهو إقامة الثاني (وأول هذا) الصنيع الموهم (هو الذي غلط ولده) في شرح النظم (حتى حكى الإجماع على الامتناع) فهذه ثلاثة أمور الأولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين أحدهما أن الناظم وإن لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لأن الثالث في باب أعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان لصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثاني أن ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوي فلا ينسب حاكيها إلى غلط غاية ما في الباب أن حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف.

(فصل) (يضم أول فعل المفعول) الذي لم يسم فاعله (مطلقا) سواء أكان ماضيا أو مضارعا وإلى ذلك أشار

الناظم بقوله • فأول الفعل اضممن • (ويشركه) في الضم (ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة) معتادة سواء أكانت للمطاوعة أم لا فالثاني (كتضارب و) الأول نحو (تعلم) وتدحرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة احترازا من التاء في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فإنها زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي وإلى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله : والثاني التالي تا المطاوعه ... كالأول اجعله بلا منازعه

(و) يشركه (ثالث المبدوء بهمزة الوصل) سواء أكان متعديا أو لازما فالثاني (كانطلق و) الأول نحو (استخرج واستحل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وثالث الذي بهمز الوصل • كالأول اجعلنه كاستحلي

وفي جعل الزجاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين اهـ وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بأنه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال (ويكسر ما قبل الآخر من الماضي) وإليه أشار الناظم بقوله ... والمتصل • بالآخر اكسر في مضي كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله • لو عصر منها البان والمسك انعصر • واختاره قطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فتنقلب الياء ألفا فتقول في رؤي زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهي لغة طيئ فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه (ويفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) وإليه أشار الناظم بقوله • واجعله من مضارع • منفتحا • هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف (و) أما (إذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام) (من الواوي (وباع) من اليائي (أو) كان (على) وزن (افتعل) وانفعل كاختار من اليائي (وانقاد) من الواوي (فلك) في العين (كسر ما قبلها إخلاصا أو إشمام الضم فتنقلب) الألف ياء (فيهما) وإخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد قال الشاطبي وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادي الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تمحضت الياء اهـ (ولك إخلاص الضم فتقلب) الألف (واوا) وإلى فاء الثلاثي المعتل العين أشار الناظم بقوله :

واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل ... عينا وضم جا كبوع فاحتمل

وأشار إلى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله :

وما لفا باع لما العين تلي ... في اختار وانقاد وشبه ينجلي

(قال) رؤبة في الضم الخالص: (ليت وهل ينفع شيئا ليت ... ليت شبابا بوع فاشتريت)

بالتاء هو أنه تعلم زيد العلم مطاوع علم العلم المضاعف (قوله وقيدنا الزيادة بالمعتادة) قال الدنوشري لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التي لها معنى بخلاف تاء ترمس فإن زيادتها غير معتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازما والتاء في ترمس ليست كذلك لأن الفعل معها باق على التعدي (قوله وفي جعل الزجاج الخ فيه إشارة إلى أن تمثيل المصنف بانطلق مخالف لأكثر النحويين لأنه لازم (قوله مثله بقام وجلس) فيه نظر لأنهما يتعديان بحرف الجر تقول قمت إلى زيد وجلست في المسجد كيف والتعدية بحرف الجر مطردة (قوله وعلله بأنه لو بني الخ) قال الدنوشري لا نسلم ذلك تقول جلس في الدار أو جلس الجلوس المعهود انتهى وفي جمع الجوامع إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب ثلاثة أقوال أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وفتحه) قال الدنوشري ينظر هل يطرد في هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر أو لا (قوله إذا اعتلت) قال الدنوشري أحسن منه قول الألفية أعل عينا لإخراجه نحو عور بخلاف هذا لأن المعتل ما أحد أصوله حرف علة وإن لم يعل أي يوقع عليه الإعلال بخلاف المعل فإنه الذي أوقع عليه الإعلال (قوله في العين) قال الدنوشري لو حذفه لكان حسنا كما يدرك بالذوق السليم (قوله أو إشمام الضم الخ) قال الدنوشري يمكن شموله للمذهبين الأخيرين من المذاهب الثلاثة المحكية عن الشاطبي وينظر هل يمكن إجراؤه على المذهب الأول منها والظاهر الثاني لأن الألف لا تقلب بعد حركة مترددة بين الضم والكسر اللهم إلا إذا كان جزء الكسرة أكثر كما يأتي عن المرادي (قوله فيهما) أي الإخلاص والإشمام وقيل في حالتيهما والأول أولى (قوله مع النطق بالفاء) لو أبدله بما قبل العين كان أشمل وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المرادي الخ) قال الدنوشري قول المرادي هذا قريب من القول الأول من الثلاثة المشار إليها إلا أن هذا زيادة تحرير كما ذكره وذكر الأشموني أن الحركة المنطوق بها حركة تامة ممتزجة من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع عكس ما قال المرادي وحكى ما قال المرادي أيضا وقال إن ذلك يسمى روما (قال بحركة تامة مركبة من حركتين) قال الدنوشري ينظر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مانع من ذلك

فبوج مبني للمفعول وهو خبر ليت الأولى وشبابا اسمها وليت الأخيرة توكيد الأولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيأ مفعول مطلق أي نفعا وقاقا للرضي لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل النقل بدليل أنه روى وما ينفع شيأ ليت والواو للاعتراض (وقال) آخر

(حوكت على نيرين إذ تحاك) تختبط الشوك ولا تشاك

حوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع إلى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره راء علم الثوب ولحمته أيضا فإذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيأ وهذه اللغة (وهي) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة في كلام هذيل (وتعزى لفقعس ودبير) الجميع وهما من فصحاء بني أسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض تميم (وادعى ابن عذرة) وطائفة من متأخري المغاربة (امتناعها في افتعل) كاختار (وانفعل) كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور ولا انقود (و) المشهور (الأول) وهو (قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك) ويتعلق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما يتعلق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وادعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسر نحو خفت وبعت أو ضم كعقت) مبنيات للفعول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

• وإن بشكل خيف لبس يجتنب • (وأصل المسئلة) قبل بنائهن للمفعول (خافني زيد وباعني لعمرو وعاقني عن كذا) فحذف الفاعل (ثم بنيتهن للمفعول) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم (فلو قلت خفت وبعت بالكسر) في الخاء والباء (وعقت بالضم) في أوله لتوهم أنهم فعل وفاعل والعكس) المعنى المراد (فتعين أنه لا يجوز فيهن إلا الإشمام أو الضم في خفت وبعت الأولين (الكسر في) عقت (الثالث و) تعين (أن يمتنع الوجه الملبس) وهو الكسر في الأولين والضم في الثالث (وجعله المغاربة مرجوحا لا ممنوعا) فقالوا إن العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر (و) لهذا (لم يلتفت سيبويه) في ذلك (للإلباس) بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديري لأن الإلباس غير مانع (لحصوله في) الاسم والفعل فالاسم نحو (مختار) إذ يحتمل أن يكون وصفا للفاعل أو للمفعول ومع ذلك أطلقوه بقلب الياء ألفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (تضار) إذ يحتمل أن يكون مبنيا للفاعل وأن يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك أدغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف) وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد (نحو شد ومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين إن الكسر) في الفاء (جائز) ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم أن لغة مطردة العرب يجري فيها فعل من المضارع الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر أوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الكسر (هو لغة بني ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مفتوحة فهاء تأنيث وهو ابن أدعم بني مرة قاله الدماميني وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينسب إليها جماعة كذا في مختصر الأنساب اه ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة (و) لغة (بعض تميم وقرأ علقمة) ويحيى بن وثاب (ردت إلينا ولو ردوا بالكسر) فيهما بنقل كسرة العين إلى الفاء حملا له على المعتل (وجوز ابن مالك الإشمام أيضا) قال في التسهيل وقد تشم فاء المدغم (وقال المهاباذي من أشم) من العرب (في قيل وبيع) من المعتل (أشم هنا) يعني في المضعف

(قوله وليت الأخيرة الخ) قال الدنوشري قد يقال لا يتعين كونها توكيد الأول بل يجوز كونها توكيد الثانية إلا أن يقال إن مخالفتها الثانية في حركة الآخر مانعة من كونها توكيدا لها وفيه نظر (قوله ولحمته أيضا) قال الدنوشري ربما يفهم من قوله أيضا أنه يطلق تارة على العلم وتارة على اللحمة وينظر حينئذ ما معنى كون الحلة تحاك على علمين أو لحمتين (قوله ودبير) قال الدنوشري ينظر ضبطه اه وهو عجيب ففي القاموس في فصل الدال المهملة من باب الراء ودبير كزبير أبو قبيلة من أسد (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشري يفهم من سياقه أن ابن مالك لا سلف له في امتناع ما ذكر وقد يقال أن جعل المغاربة له مرجوحا سلف له لأن الوجه المرجوح ممنوع مخل بالفصاحة وأما قوله ممنوعا فهو من تصرفه ومخالفة ابن مالك سيبويه غير ضارة له لأنه كثيرا ما يقع له بل يقع لمن هو أحط درجة من ابن مالك مخالفته (قوله للإلباس) وأما نحو مختار فليس من باب الإلباس أي إيقاع خلاف المراد في الفهم بل هو من باب الإجمال وبين اللبس والإجمال بون بعيد (قوله ونص سيبويه على اطراده) قال الدنوشري ينظر ما معنى الاطراد هنا هل هو بمعنى أن لنا أن نقيس على ذلك أولا وينظر هذا مع إفادة كلامه أن البصري لا يرى الكسر

فتحصل فى فاء المضاعف ما ثبت فى فاء المعتل من الكسر الخالص والإشمام والضم الخالص كما أشار إليه الناظم بقوله • وما لباع قد يرى لنحو حب • وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الماء فى قولهم إن الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه أن أصله إن زيد الماء فى الحوض إذا صب فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت إلينا بكسر الراء واستفدنا من أغير الفعل إذا بنى للمفعول أن صيغته مفرعة عن صيغة المبنى للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شىء وسيأتى فى التصريف توجيه كل من القولين .

﴿ هذا باب الاشتغال ﴾

وحده أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه إذا تقرر ذلك فتقول (إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه على ضمير اسم متقدم عن نصبه لفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزيدا ضربته أو محله) أى محل ذلك الاسم المتقدم (كهذا ضربته) وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

إن مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور الشارحين إلى أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين أن العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينتصب لفظه وإذا وصل إليه بحرف الجر ينتصب محله والتحقيق أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وأن الضمير لا ينصب له لفظ (فالأصل) جواب إذا (أن ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان أحدهما راجح لسلامته من التقدير) العامل (وهو الرفع بالابتداء فما بعده) من الجملة الفعلية (فى موضع رفع على الخبرية) للمبتدأ والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل (وجملة الكلام) من المبتدأ أو الخبر (حينئذ) أى حين إذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ جملة (اسمية) لتصديرها بالاسم (و) الوجه (الثانى) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه إلى التقدير) العامل (وهو

(هذا باب الاشتغال) (قوله وحده) ظاهره أن ما ذكره المصنف ليس بحد وقال اللقانى قوله إذا اشتغل الخ هو ما قصد به المصنف الحد والضبط لأقسام الاشتغال ولذا تراه يصرح تارة بأنه ضابط وتارة بأنه حد وكلا الأمرين لا يصح فيه لأن شرط كل منهما شمول الإفراد وهو منتف منه لخروج بعض أفراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتأمله اه ويمكن أن يجاب بأن المصنف جرى على القول بجواز التعريف بالأخص وأيضا اقتصر على ما هو الأصل كما يعلم مما يأتى فى التتمات (قوله ناصب لضميره) مبنى على اختصاص الاشتغال بالمنصوبات ويأتى قريبا من النكت أنه يكون فى المرفوعات وتحقيق الكلام على ذلك يطلب من حاشيتنا على الفاكهى (قوله اسم متقدم) قال الدنوشرى المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيدا وعمرا ضربتهما وينظر على نحو قولك زيدا الدرهم أعطيته إياه من باب الاشتغال أولا اه وأقول قال ابن هشام أنه من الاشتغال على ما يقتضيه القياس فانظر حاشيتنا على الألفية ثم قال الدنوشرى وفى نكت السيوطى نحو إذا السماء انشقت من باب الاشتغال وأنه يكون فى المرفوع كما يكون فى المنصوب وفيه أيضا أن شرط الاشتغال (٢٩٦) أن لا يكون الفعل مسند إلى ضمير الاسم وفى فهمه غموض فيراجع ويتفهم مثاله الذى ذكره ﴿ فائدة ﴾ نحو قوله تعالى وإياى فارهبون وإياى فاعبدون من باب الاشتغال وإيا فيه منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وإياى فارهبون ارهبون ولا يمنع القياس ذلك إذ هى صلة ولا يصح أن تكون مفعولا مقدما لارهبون لأنه نصب الضمير الذى بعد نون الوقاية المحذوف للتخفيف قاله بالمعنى البجائى فى شرحه على الآجرومية فى باب المفعول وهذه مسئلة نفيسة قال الرهاوى فى حاشيته على البجائى قوله هذا من باب الاشتغال قال السعد فى حاشية الكشاف قد سبق إلى بعض الأوهام أن قوله وإياى فارهبون من باب الإضمار على شريطة التفسير وهو وهم لأن حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر وأيضا من شرط باب الإضمار أن يكون الفعل مشغولا عن الاسم السابق بضميره أو متعلقه والفعل إنما يكون مشغولا بضمير الاسم إذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيه وههنا لو لم يكن فارهبون مشغولا بضمير المتكلم لم يكن عاملا فى إياى إذ الفاء متوسطة بينهما ومن المحال أن تتوسط الفاء بين المفعول والفعل بل الواجب أن يقال فى إياى فارهبون ونحوه أنه ليس من باب الإضمار بل إياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون كما فى باب الإضمار لا أنه فرد من ذلك الباب لأن التقدير وإياى ارهبون فارهبون وإنما يقدر الفعل مؤخرا وهو أوكد فى الاختصاص لأنا لو قدمناه لصار الضمير المتصل منفصلا وهو لا يجوز إلا عند التعذر وهو ههنا منتف وفيه وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والآخر تكرار تعلق الرهبة بالمتكلم فإن تكرار الفعل بشىء يدل على مزيد اختصاص له به اه والذى أوقع الشارح فى ذلك عبارة الكشاف فإنه قال إياى فارهبون من باب قولك زيد أرهبته فتنبه لذلك اه كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال الدنوشرى ينظر على ذلك

النصب فانه بفعل موافق الفعل المذكور) فيما يلائمه (محذوف وجوبا) لأن الفعل المذكور مفسر له ولا يجتمع بينهما. وأما قوله تعالى إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فما بعده) أي بعد الاسم المتقدم (لا محل له لأنه مفسر) للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الأصح وقال في المغني إن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وإن حصل بها تفسير اهـ (وجملة الكلام) من الفعل المحذوف وما بعده (حينئذ) أي حين إذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف (جملة فعلية) لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته أقوى من النصب في نحو زيد ضربت أخاه والنصب في زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب في زيد مررت به والنصب في زيدا مررت به أحسن من النصب في زيدا مررت بأخيه قاله المرادي في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

فالسابق انصبه بفعل أضمرا ❊ حتما موافقا لما قد أظهرا

وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور لأنهما في المعنى لشيء واحد ويرد عليهما أزيدا مررت به وأزيدا هدمت داره (ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوي) فيه (بين الرفع والنصب ولم نذكر) نحن (من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) في النظم بقوله:

وإن تلا السابق ما بالابتدا ❊ يختص فالرفع التزمه أبدا

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ❊ ما قبل معمولا لما بعد وجد

(لأن حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية (وسيتضح ذلك) في التنبيه الأول الآتي (فيجب النصب إذا وقع الاسم) المتقدم (بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين (نحو هلا زيدا أكرمته) وأهمله في الارتشاف (وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته) فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لأن هل إذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيدا رأيت إلا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فأجاز أن يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم في صدر الكتاب من أن هل مشتركة

مشكل على ما سيأتي في مسائل ترجيح النصب على الرفع وفي مسائل استواء الأمرين وفي مسائل وجوب النصب كما يأتي مفصلا ثم ظهر أن ذلك ليس مشكلا عليه لأن الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما صرح بذلك بقوله ثم قد يعرض لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منشأ ما ذكر من عدم النظر في كلامه (قوله خلافا لمن أجاز الخ) قال الدنوشري اعلم أن هذا كلام إجمالي وتفصيله أن يقال إن التفسير إذا كان بأي جاز الجمع بينهما وكذلك إذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التي لا محل لها من الإعراب وكذلك إذا كان التفسير بعطف البيان وبالعطف التفسيري بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التي جمع فيها بين المفسر والمفسر والظاهر كما قال بعضهم إن منع الجمع بين المفسر والمفسر الذي وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر العامل نحو زيدا ضربته فأجازه (٢٩٧) بعضهم والصحيح منعه وبعد فالمسألة محتاجة إلى التحرير فلتحرر (قوله والجملة المفسرة لا محل لها) لا يخفى أن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ظهور الجزم في الفعل في قوله « فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن » فالحكم بعدم محلية الجملة لكون الفعل مفسرا لا يخلو عن نظر (قوله أحسن من النصب الخ) قال الدنوشري ينظر هل لتعبيره هنا وفيما بعده بأحسن وفيما قبله بأقوى سر غير التفنن أولا (فائدة) كون النصب في زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب في زيدا مررت به بعضهم بقوله وليس الأمر كذلك عندي لأن الحاجة فيهما للتقدير من غير اللفظ واحدة ويزيد السببي بتجوز وهو ما يلزم النصب من وقوع فعل بزيد ولم يقع في الحقيقة فعل إلا بوجه التجوز بخلاف زيد في

(٣٨ - تصريح - ل)

زيد مررت به وممن نص على أن النصب في الأول أرجح من الثاني ابن كيسان في الحقائق وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه ذكره ثانيا وقد يحتمل أن لا يكون سيبويه قصد تفاضلا وفي المسألة نظر آخر فقد يقول زيد أأكرمت أباه وزيدا نصحت له فتقدر في الآخر المضمر من اللفظ (قوله وألغى الضمير) قال الدنوشري ينظر هل معنى إلغائه عدم عمل الفعل فيه ويكون زائدا لا إعراب له وللفراء وشيخه الكسائي أن يجيبا عما أورد عليهما بالتزامهما أن هناك عاملا محذوفا موافقة لغيرهما والمخالفة في غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال اللقاني بل هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلا ثم في قوله لا يصدق عليه التجوز إذ حد الاشتغال إنما ... الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيدا رأيته) قال الدنوشري رحمه الله توقف بعض المشايخ في نحو هل زيد في الدار

هل يجوز أن يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلة على المبتدأ ويكون مرادهم بكون الفعل في حيزها أن يكون مع ذلك ظاهراً لا مقدراً ويتعين تقدير المتعلق اسما لا فعلا أخذاً بعموم كلامهم وهو محل نظر (قوله إلا صريح الفعل) قال اللقاني أي الفعل الصريح أي المصرح به لا المقدر (٢٩٨) فإنه لا يليهما أي لا يقع بعدهما متصلا بهما أو منفصلا بمعموله كقولك إن زيدا لقيته فأكرمه مقدر أن الأصل إن زيدا لقيت لقيته فأكرمه ولولا هذا التعميم لما صح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما وإذا تقرر لك هذا ظهر لك إشكاله في قوله تعالى «وأما ثمود فهديناهم» بنصب ثمود فإنه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهو الأمر والدعاء) فإن اللقاني لم يذكر النهي من أقسامه لأن الطلب فيه بلا لا بالفعل لكن الالتماس خارج وهو طلب غير الأمر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال اللقاني يتعلق في المعنى بكل من الأمر والدعاء لأن كلا منهما يرد بصيغة الخبر فإن قلت تعلقه بهما مشكل لأن الأمر والدعاء فعلان بقرينة تقسيم الطلب إليهما والطلب فعل بصريح قوله أن يكون الفعل طلبا فتعلقه بهما يفضي إلى أن الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة. قلت الصيغة هيئة تعرض للحروف باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتأخيره والباء للملابسة والمعنى ولو التبس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سلم أن الصيغة هي الحروف باعتبار الهيئة المذكورة فالأمر والدعاء حاصلان بالصيغة ... ولأن لما إذا هما طلبان والطلب مدلول عليه لا دال وقوله إن كان الفعل طلبا على حذف مضاف أي إذا طلب كما في النظم (قوله ونوقش فيه) وجه المناقشة أن الخبر المحتمل لما ذكره يقابل الإنشاء أي الكلام الخبري لا خبر

بين الأسماء والأفعال مقيد عند غير الكسائي بما إذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل زيدا أخوك فإنها إذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل إلا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره (ومتى عمرا ألقيته) فيجب النصب لما ذكر في هل وسيأتي الكلام على الهمزة في المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيدا ألقيته فأكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (إلا أن هذين النوعين) وهما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر) عند سيبويه (وأما في) نثر الكلام فلا يليها إلا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام متى عمرا ألقيته وحيثما زيدا ألقيته فأكرمه (إلا إن كانت أدوات الشرط إذا مطلقا) سواء أكان الفعل ماضيا أم لا (وإن) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماض) لفظا أو معنى فيقع الاشتغال بعدهما (في) نثر (الكلام نحو إذا زيداً لقيته) فأكرمه (أو) إذا زيدا (تلقاه فأكرمه) لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع إذا (و) تقول في إن والفعل ماض لفظا (إن زيداً لقيته فأكرمه) ومعنى فقط إن زيدا لم تلقه فانتظره (ويمتنع) الاشتغال (في) نثر (الكلام) بعد إن الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو (إن زيدا تلقه) بحذف الألف (فأكرمه) لأن إن لما جزمت الفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما إذا لم تجزمه لفظا إما لمضيه وإما لجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره (ويجوز) الاشتغال (في الشعر) بعد إن الجازمة لفعل التفسير نحو إن زيدا تلقه فأكرمه (وتسوية الناظم) في النظم (بين إن وحيثما مردودة) لأن الاشتغال بعد حيثما لا يقع إلا في الشعر وأما بعد إن فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا أو معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وإن كان مضارعا مجزوما فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه أن الغرض من التسوية بينهما إنما في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك وهي:

والنصب حتم إن تلا السابق ما ... يختص بالفعل كإن وحيثما

(ويترجح النصب في ست مسائل إحداها أن يكون الفعل) المشتغل (طلبا وهو الأمر والدعاء) بخير أو شر (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) القابل الإنشاء فالأمر (نحو زيدا اضربه و) الدعاء بصيغة الطلب نحو (اللهم عبدك ارحمه و) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيدا غفر الله له) فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الأولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وإنما ترجح النصب فيهن على الرفع لأن الطلب إنما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى ولأن في الرفع الإخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الصميري ونوقش فيه وقال أبو علي كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي حتى مر بي قوله:

إن الذين قتلتم أمس سيدهم ... لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم ناما

(وإنما وجب الرفع في نحو زيد أحسن به لأن الضمير) المجرور بالباء (في محل رفع) على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لإصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا إن قلنا إن الضمير في محل نصب لأن فعل

المبتدأ (قوله ثم استؤنف) قال الفاني إشارة إلى أن الفاء استئنافية عاطفة لأن الراجح امتناع عطف الإنشاء على الخبر وعكسه (قوله ولم يستقم حمل الخ) لأن شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه وذلك منتف في الأخيرة (قوله أظلنى وأظله) قال الدنوشرى في بعض النسخ أظلنى بلا نون والظاهر أن موسى اسم فاعل من أساء وينظر ما على جملة أظلنى وما معناه وهل هو من الظلم أو لا وما معنى قوله أظلنا وينظر هل موسى علم ويكون رب منادى حذف منه المضاف إليه إذ رب مضاف إلى موسى اه وهذا مما يتعجب منه لأن أظلنى لا يستقيم الوزن معه إلا بعدم النون وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لما أطال به بلا طائل قال الوركانى رب منادى مضاف

التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وإنما اتفق السبعة عليه) أى على الرفع (في سورة النور والزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (لأن) الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فإن (تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى) فحذف المضاف الذى هو حكم وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الزانية والزانى وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم) بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهى فاجلدوا عن المبتدأ وهو الزانية والزانى ولم يستقم حمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ خبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه (وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل أو بظرف وصلة الظهر ذلك (ولذا) أى ولأجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولا بفعل أو ظرف (قال في قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم ... وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(أن التقدير هذه خولان) هذا مقول قول سيبويه بجعل خولان خبر مبتدأ محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستأنفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن إياز في تلبية المطارحة أيضا عن الفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجراز بكون الخبر أمرا أو نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة وأكرومة بضم الهمزة من الكرم كالأعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تثنية حى والمراد حى أبيها وحى أمها يعنى أن كرمها ثابت من جهتى نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الأزواج خبر أكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هى مبتدأ محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هى عليه (وقال المبرد الفاء) في فاجلدوا (لمعنى الشرط) لأن الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى إن زنيا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه الشرط (وما لا يعمل لا يفسر عاملا) فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال (فالرفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سيبويه محذوف وهو مما يتلى عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال أبو على الفارسى من جعل الفاء زائدة أجاز النصب في زيد فاضربه وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى

يارب موسى أظلمنى وأظلمه ... فأصب عليه ملكا لا يرحمه

وموسى مضاف إليه فهى مجرورة بفتحة مقدرة نيابة عن الكسر وأظلمنى أفعل تفضيل مبتدأ وأظلمه معطوف عليه وجملة فأصب عليه خبر ويجوز أن يكون أظلمنى منصوبا بفعل محذوف من معنى أصب أى أهلك أظلمنا ومقتضى سياق الشرح لهذا البيت أنه ورد بالنصب معطوف على أظلمنى ولا يضر في الوزن تحريك الميم بالفتح في الأول وبالضم في الثانى أى الزائد مثال الظلم قال في باب أفعل التفضيل من التسهيل وإذا قيدت إضافته أى أفعل التفضيل بتضمين معنى من جاز أن يطابق وأن يستعمل استعمال العارى ولا يتعين الثانى خلافا لابن السراج ولا يكون حينئذ إلا بعض ما أضيف إليه وشذ أظلمنى وأظلمه اه وقال ابن مسعود في المصباح في شرح أبيات الإيضاح بعد أن أنشد هذا البيت معناه أظلمنا فأصب عليه كقولهم أخزى الله

الكاذب منى ومنه ثم قال فإن قلت أخبر المبتدأ كما أضمرت في قولك خولان فانكح فتاتهم قلت ذلك لا يسهل لأنه للمتكلم فكما لا يتجه هذا أنا على إشارة المتكلم إلى نفسه من غير أن ينزل منزلة الغائب كذلك لا يحسن إضمار هذا ههنا فإن قلت إن قوله أظلمنا على لفظ التثنية فليس مثل هذا أنا قلت فإنه وإن كان كذلك فإن المراد به بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك ألا ترى أنهم قالوا يا تيم كلهم حملوه على التثنية لما كان اللفظ له وإن حملته على هذا كأنك قلت أظلمنا على ملك كان مستقيما (قوله لا يعمل بعدها الخ) قال الدنوشرى عندى في لا الطلبية وقفة وينبغى مراجعة إعراب قول ابن مالك ❊ والياء إذا ما قليا لا تثبت ❊ اه والوقفة في لام الأمر أقوى فقد صرح شراح التسهيل بعدم صدارتها (قوله

المعنى أظلنا وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبد الله ابن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطليوسي (و) أبو الحسن طاهر ابن أحمد (بن بابشاذ) بالتركيب كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (و) يختار الرفع في الاسم المنظور فيه إلى (العموم) بالأمر (كالآية) ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا أشبهه بالشرط في العموم والإبهام (و) يختار (النصب في) الاسم المنظور فيه إلى الخصوص) بالأمر (كزيدا اضربه) لعدم مشابهته للشرط المسألة (الثانية) مما يترجح فيه النصب (أن يكون الفعل المشتغل) مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه) فإن قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل مالا يعمل لأن اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت أجاز ابن عصفور بأنهم أجروا الأمر باللام مجرى الأمر بغيرها وأجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيدا لا يعذبه الله) برفع يعذب (لأنه نفي بمعنى الطلب) فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لأن عدم التعذيب رحمة (ويجمع المسألتين) هذه والتي قبلها (قول الناظم) واختير نصب قبل (فعل ذي طلب) فإن ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين (على الفعل الذي هو طلب) كالأمر والدعاء (وعلى الفعل المقرون بأداة طلب) كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسألة (الثالثة أن يكون الاسم المشتغل عنه واقعا (بعد شيء الغالب) في ذلك الشيء (أن يليه فعل) وإليه أشار الناظم بقوله وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب (ولذلك أمثلة منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه) فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لأن الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الأبواب مالم يتوسعوا في غيرها (فإن فصلت الهمزة) من الاسم المشتغل عنه (فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه) لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا إن جعلت أنت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وإن جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الأخفش فالمختار النصب لأن الهمزة داخلة في التقدير على الفعل (إلا في نحو أكل يوم زيدا تضربه) فيترجح النصب (لأن الفصل بالظرف) وهو كل يوم بنصب كل (كلا فصل) وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع) واجب (نحو أزيد ضربته أم عمرو) لأن الضرب محقق وإنما الشك في المفعول والاستفهام عن تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو جرير يمدح ثعلبة ورياحا ويذم طهية والخشاب :

أثعلبة الفوارس أم رياحا ٭ عدلت بهم طهية والخشابا

بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره أحقرت ثعلبة ولا يجوز إضمار عدلت لتعديه بالباء قاله الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وإن كان جمعا نظرا إلى معنى أهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قاله الموضح في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سأل مروان الأخفش عن أزيدا ضربته أم عمرا فقال الأخفش المختار النصب لأجل الألف فقال

ومنه زيدا لا يعذبه الله) قال الدنوشري أي من الفعل المقرون بلا الطلبية أي في المعنى وإن كانت في اللفظ نافية فيسقط قول الشارح هنا ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر فيكون ذلك على كلامه من تعلقات المسألة الأولى ويكون تكرارا مع قوله ولو بصيغة الخبر فليتأمل (قوله تقديره الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا لا يتعين وما المانع أن يقدر لا يعذب الله زيدا لأنه إذا أمكن تقدير مثل المذكور فلا ينبغي العدول عنه (قوله لأن الغالب في الهمزة الخ) إن قلت هذا لا يقتضي النصب لجواز تقديم فعل مبني للمجهول أجيب بأن الأصل موافقة المفسر للمفسر وذلك إنما يكون بالنصب (قوله كباقي أخواتها) أي غير هل لما تقدم من التفصيل فيها (قوله فالمختار الرفع) قال اللقاني قد يقال مقتضى ما سيأتي من أن الاسم بعد الهمزة فاعل بفعل محذوف على المختار في نحو أأنتم تخلقونه أرجحية النصب هنا بالفعل فتأمله (قوله لأن الفصل بالظرف كلا فصل) قال الدنوشري هل يشمل الظرف الجار والمجرور نحو أفي الدار زيدا تضربه أو لا والفصل له صورة وله أحكام كثيرة منها الفصل بين إذن والفعل والفصل بين المتضايفين والفصل بالجملة المعترضة والفصل بين التابع ومتبوعه والفصل بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن وغير ذلك وإن شاء الله تفصل ذلك ونضيفه إلى ذيل المغني وفي الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي ما فيه مقنع في ذلك وغيره وهي أحد مواد كتابنا ذيل المغني الذي هو عديم النظير اه وقوله كلا فصل يقع مثله كثيرا وتوجيهه إما بأن لا مع ما بعدها صار كلمة والإعراب جار على الآخر وإما أن لا اسم بمعنى غير ظهر إعرابها فيما بعدها ويرد عليه الإشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقاني لأن النصب يخرج إلى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر إذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم

فيبق الاستفهام عن الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدنوشري كلام ابن الطراوة له وجه وجيه لأن الاستفهام عن الاسم غير موجه إلى الفعل بالكلية فليس الاستفهام طالبا حينئذ الفعل فلا يكون به أولى فلا يترجح النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يليها الفعل لكن الأصل فيها دخولها على الفعل وطلبها له لأن الاستفهام عن الصفات غالبا لا عن الذوات فحملت حينئذ على الأعم الأغلب والفعل حينئذ يراعى في الجملة (٣٠١) (قوله أو لا زيدا رأيته) قال الدنوشري إن قلت لا الداخلة على الفعل الماضي يجب تكرارها في غير الدعاء كما صرح به في المغني وغيره وهنا لم تكرر مع دخولها على الماضي والجواب أن ذلك منقطع من كلام والتقدير لا زيدا رأيته ولا أكرمته مثلا (قوله بخلاف غيرها) بهامش نسخة الدنوشري بخط إن قلت ما الفرق بين هذه الأحرف وما تقدم قلنا هذه عوامل فطلبها للفعل واجب بخلاف غيرها فهي أقوى من غيرها (قوله فلا يليها غالبا إلا فعل) أي ومن غير الغالب إضافتها إلى الجملة الاسمية فيليها الاسم وذكر الشارح في باب الإضافة أن حيث تدخل على الجملتين وشرط الاسمية أن لا يكون جزؤها فعلا نقله عن سيبويه فهي كهل في أنها لا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بفعل كما تقدم (قوله ولعل وجه النظر الخ) وجهه الثاني بقوله إما لأن حيث في هذا المثال شرطية فتختص بالأفعال فيجب النصب ولا يمنع شرطيتها رفع تلقاه إذ هي بدون ما غير جازمة مع أنها شرطية كما في إذا زيدا تلقاه فأكرمه وإما لأنها في نحو هذا ظرفية مجردة عن الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوي الرفع والنصب في الاسم الذي بعدها (قوله مسبوق بفعل) شمل التام والناقص والمتصرف وغيره مثل كنت أخاك وعمرا كنت له أخا ولست بأخيك وبكرا أعينك عليه مثل بهما الجزولي في الكبرى وقال تختار النصب في عمرو وبكر لأن كان وليس فعلان (قوله وإنما كل الجملتين الخ) قال الدنوشري قد يقال إن في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغي التساوي لا أرجحية النصب ويجاب بأن مراعاة التشاكل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ما سواه وهذا الكلام ليس على إطلاقه فإن عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن إذا أريد التجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قال الله تعالى

إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وإنما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيدا ضربته أم عمرا بالنصب اهـ (وقال الأخفش أخوات الهمزة) في ترجيح (النصب كالهمزة) في ذلك (نحو أيهم زيدا ضربه) فأيهم مبتدأ وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر أيهم والتقدير أيهم ضرب زيدا (ومن أمة الله ضربها) فمن بفتح الميم مبتدأ وأمة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب أمة الله (ومنها) أي من الأمثلة (النفي بما أو لا أو إن نحو ما زيدا رأيته) أو لا زيدا رأيته أو إن زيد رأيته فيترجح النصب لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب (وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع) في الاسم بعدها (قال) أبو عبد الله (بن الباذش) بباء موحدة فألف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف) لا يترجح النصب مع هذه الأحرف وإنما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الأسماء والأفعال بخلاف غيرها من أحرف النفي وهي لم ولما ولن فإنها مختصة بالأفعال فحكمها حكم إن الشرطية في وجوب النصب إن اضطر شاعر إلى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية (ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فأكرمه قاله الناظم) في شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فأكرمه لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل اهـ وهو في ذلك تابع لسيبويه فإنه قال إذا وحيث مما يقبح بعدها ابتداء الأسماء فإذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصب بالقياس تقول إذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأكرمه ونوزع سيبويه في إذا لأنها عنده مختصة بالأفعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح أن المنازعة في حيث فقال (وفيه نظر) والعجب منه أنه وافق الناظم في المغني فقال وإضافة حيث إلى الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه اهـ ولعل وجه النظر في قوله فأكرمه فإنه يوهم أنه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا. المسئلة (الرابعة) مما يترجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مفصول) ذلك العاطف من الاسم (بأما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم. (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبني) ذلك الفعل (على اسم) قبله والمراد ببنائه عليه أن يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد عاطف بلا فصل على ○ معمول فعل مستقر أولا

ولا فرق في الفعل بين أن يكون رافعا أو ناصبا للمعمول فالأول (كقام زيد وعمرا أكرمته و) الثاني (نحو والأنعام خلقها لكم) بعد قوله (خلق الإنسان من نطفة) وإنما ترجح نصب المعطوف فيهما لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية (بخلاف) ما إذا فصل بين

بخلاف العكس بأن قلده أو عينه سليما ثم تعيب قبل ذبحه فيجزئ لافرق بين تطوع وواجب (وسنّ تقليد إبل وبقر) أى جعل قلادة أى حبل من نبات الأرض بعنقها للإشارة إلى أنها هدى (و) سن (إشعار) أى شق (إبل بسنامها) أى فيه بسكين (من) الشق (الأيسر) ندبا وقيل من الأيمن وقيل هما سواء من جهة الرقبة للمؤخر قدر أنملتين حتى يسيل الدم ليعلم أنها هدى (وندب تسمية) عند إشعارها بأن يقول بسم الله (و) ندب (نعلان) أى تعليقهما (بنبات الأرض) أى بحبل من نبات الأرض عكسه لقاء لامن صوف أو وبر خشية تعلقه بشىء من شجر أو غيره فيؤذيه (و) ندب (تجليلها) أى الإبل أى وضع جلال عليها بكسر الجيم جمع جلّ بضمها (و) ندب (شقها) أى الجلال ليدخل السنام فيها فيظهر الإشعار وتمسك بالسنام فلا تسقط بالأرض (فإن لم يجد) من لزمه الهدى لتمتع أو غيره هديا (فصيام ثلاثة أيام) فى الحج وذلك (من حين إحرامه) به إلى يوم النحر (و) لو فاته صومها قبل أيام منى (صام أيام منى) الثلاثة بعد يوم النحر إذ لايصح صومه فإن صام بعضها قبل يوم النحر كملها بعده أيام منى (و) هـذا (إن تقدم الموجب) للهدى (على الوقوف) بعرفة كتمتع وقران وتعدى ميقات وترك تلبية ومذى وقبلة بفم (وإلا) بتقدم الموجب بأن تأخر عن الوقوف كترك نزول بمزدلفة أو رمى أو حلق أو جماع بعد رمى العقبة وقبل الإفاضة يوم النحر أو قبلهما بعده (صامها متى شاء كهدى العمرة) إذا لم يجده صام الثلاثة مع السبعة متى شاء لعدم وقوف فيها (و) صيام (سبعة إذا رجع من منى) فقوله تعالى «وسبعة إذا رجعتم» أى من منى بعد أيامها سواء مكة وغيرها وقيل معناه إذا رجعتم إلى أهلكم فأهل مكة يصومونها فيها وغيرهم ببلادهم ، ويندب تأخيرها للآفاقى حتى يرجع لأهله للخروج من الخلاف

قال فى الأصل ثم يجب إنفاذ ماقلد معيبا لوجوبه بالتقليد وإن لم يجزه (قوله بخلاف العكس) أى محل إجزائه إذا كان تعيبه من غير تعديه ولا تفريطه فإن كان بتعديه أو تفريطه ضمن كما فى ح عن الطراز ومحله أيضا إذا لم يمنع التعييب بلوغ المحل فلو منعه كعطب أو سرقة لم يجزه الهدى الواجب والنذر المضمون كما يأتى كذا فى بن نقله محشى الأصل .

(تنبيه) أرش الهدى المرجوع به على بائعه بعيب قديم يمنع الإجزاء أم لا المطلع عليه بعد التقليد والإشعار المفيتين لرده وثمنه المرجوع به لاستحقاقه يجعل كل منهما فى هدى إن بلغ ذلك ثمن هدى وإلا تصدق به وجوبا إن كان هدى تطوع أو منذورا بعينه إذ لايلزمه بدلهما لعدم شغل ذمته به ، وأما الهدى الواجب الأصل أو المنذور غير المعين فلا يتصدق بالأرش والثمن إن لم يبلغ ثمن هدى بل يستعين به فى هدى آخر إن كان العيب يمنع الإجزاء لوجوب البدل عليه لاشتغال ذمته به فإن لم يمنع من الإجزاء تصدق به إن لم يبلغ هديا كالتطوع والنذر المعين كذا فى الأصل (قوله أى شق إبل بسنامها) هذا ظاهر إن كان لها سنام فإن كانت لاسنام لها فظاهره أنها لاتشعر وهو رواية محمد والذى فى المدونة أن الإبل يسن إشعارها مطلقا ولو لم يكن لها سنام فإن كان لها سنامان سن إشعارها فى واحد فقط وأما البقر فتقلد ولا تشعر إلا أن تكون لها أسنمة فتشعر كما هو قول المدونة وعن ابن عرفة لها أن البقر لاتشعر مطلقا وتعقبه الرماصى وعلى القول بإشعارها حيث كان لها سنام هل تجلل أم لا قولان (قوله وقيل من الأيمن) فى ابن عرفة وفى أولويته أى الإشعار فى الشق الأيمن أو الأيسر ثالثها أن السنة فى الأيسر رابعها هما سواء انتهى .

(تنبيه) يندب تقديم التقليد على الإشعار خوفا من نفارها لو أشعرت أوّلا وفعلهما بمكان واحد أولى ، وفائدة التقليد والإشعار إعلام المساكين أن هذا هدى فيجتمعون له وقيل لئلا يضيع فيعلم أنه هدى فيرد (قوله أى الإبل) أى وأما البقر والغنم فلايوضع عليها الجلال اتفاقا فى الغنم وفى البقر إن لم يكن لهـا سنام (قوله فصيام ثلاثة أيام) ويندب فيها التتابع كما يندب فى السبعة الباقية أيضا (قوله وذلك من حين إحرامه به) أى وأول وقتها من حين إحرامه بالحج فلا يجزى قبل إحرامه (قوله ولو فاته صومها) أى ويكره له تأخيرها لأيام منى فتقديمها عليها مستحب لا واجب كما هو ظاهر المدونة وبه صرح ابن عرفة فما وقع لعب تبعا للأجهورى والشيخ أحمد من أن صيامها قبل يوم النحر واجب ويحرم تأخيرها بلا عذر ضعيف كذا فى بن نقله محشى الأصل (قوله وهذا إن تقدم الموجب) أى فتقدم الموجب شرط فى أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من إحرامه إلى يوم النحر والثانى كونه إذا فات صام أيام منى (قوله صامها متى شاء) أى بعد أيام منى الثلاثة فلو صامها أيام منى لم يجزه كذا فى الحاشية (قوله وصيام سبعة) أشار الشارح إلى أن سبعة بالجر عطف على ثلاثة وهـذا هو الصواب أى على العاجز عن الهدى صيام ثلاثة أيام فى الحج على الوجه المتقدم وسبعة إذا رجع من منى وإن لم يصلها بالرجوع (قوله للخروج من الخلاف) أى الواقع فى تفسير

الثانى لأن كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الأول فلأنه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثانى فلأنه مضاف إليه يوم وهو شبيه بالصلة فى تتميم ماقبله والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا (أو) إن (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كإذا الفجائية على الأصح) متعلق بمختص وفى المسألة ثلاثة أقوال أصحها هذا مطلقا والثانى جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وأن لا يقترن فيمتنع حكاها فى المغنى وعلى الأصح فيجب الرفع (نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) ويجوز النصب على الثانى ويمتنع على الثالث لفقدان قد وإليه أشار الناظم بقوله :

وإن تلا السابق ما بالابتدا ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ يختص فالرفع التزمه أبدا

(أو) إن وقع الاسم (قبل ما لا يرد ماقبله معمولا لما بعده) وإليه أشار الناظم بقوله :

كذا إذا الفعل تلا مالم يرد ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ماقبل معمولا لما بعد وجد

(نحو زيد ما أحسنه أو) زيد (إن رأيته فأكرمه أو) زيد (هل رأيته أو) زيد (هلا رأيته) أو ما زيدا لا يضربه عمرو فيجب رفع زيد فى هذه الأمثلة لأن ما بعد ما التعجبية وإن الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية وإلا الاستثنائية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدر (تنبيهان) الأول (الأول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما فى مسألة إذا الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق ضابط الباب عليها) لأن من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع إذا الفجائية وما ذكر معها (وكلام الناظم) فى البيتين السابقين وهما قوله وإن تلا السابق إلى آخرهما (يوهم ذلك لأنه جعله من جملة أقسام الباب لكن ضرورة تتميم الأقسام ألجأته إلى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة إلى ذكره التنبيه (الثانى لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحا للنصب) كما فعل الناظم فى شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب أن يكون مخلصا من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى إنا كل شىء خلقناه بقدر ثم مثله بأخصر مما قدمناه (بل جعل) سيبويه (النصب فى الآية) المذكورة مرجوحا (مثله فى زيدا ضربته فإنه (قال) فى أثناء كلام فأما قوله تعالى إنا كل شىء خلقناه بقدر فإنما جاء على حد قوله زيدا ضربته (وهو عربى كثير) اه كلام سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الشجرى أجمع البصريون فى هذه الآية على أن الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضى النصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لأنه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو أن فاقتضى ذلك إضمار خلقنا اه المسئلة (السادسة) مما يترجح نصبه (ألا يكون الاسم) المشتغل عنه (جوابا لاستفهام منصوب) لفظا أو محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت) فزيد يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب ليطابق الأول وخلاف الثانى ليطابق الجواب السؤال فى الجملة الفعلية أما إذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فإنك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السؤال فى الاسمية وجوز الأخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته كما يجيز الوجهين فى زيد ضربته وعمرا أكرمته أجرى الجواب مجرى العطف وإنما يجيز سيبويه فى ذلك النصب على حده فى زيدا ضربته ويقال هل رأيت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وإن لم يكن

متعلق بيختص) قال الدنوشرى فيه نظر بل هو متعلق بإذا الفجائية من حيث المعنى لأن الخلاف الذى ذكره مختص بها فليتأمل ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا (قوله نحو زيد ما أحسنه) قال الدنوشرى جعل المانع ماذكر ولا ينافى ذلك إن فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضعفه بالجمود ففيه مانعان على هذا (قوله اثنان) قال الدنوشرى صرح به إشارة إلى أنه مثنى لا جمع فقد يلتبس لأن النون كثيرا ما تشتبه بالتاء (قوله يوهم ذلك) قال الدنوشرى قد يخالف ماسبق من قوله ولم يذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم فإن سبق صريح فى أن الناظم ذكره من الاشتغال وهذا ليس بصريح حيث دبر فيه بالإيهام هذا ولكن قال بعضهم إن ذلك من باب الاشتغال لأن العامل فى حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وإن عرض له ما يمنع ذلك كوقوعه بعد إذا أو ما أو هل إلى غير ذلك إلا أن هذا الجواب غير متأت فى نحو زيد ما أحسنه لأن الفعل بحسب ذاته لا يعمل فيما قبله ويشكل على ذلك ما ذكر فى الوصف من أنه إذا كان فيه مانع لا يكون من الاشتغال اللهم إلا أن يقال مرادهم أنه لا يجوز فيما قبله النصب فانتفاء المانع شرط للنصب لا لمطلق الاشتغال فيقال عليه الفعل كالوصف ولم يصرح فيه بمثل ذلك فليتأمل اه وهو مأخوذ من حواشى الشهاب القاسمى (قوله مرجحا) قال الدنوشرى هو مفعول ثان لقوله يعتبر لأنه بمعنى يصيره ويجعله وينظر هل يجوز كونه حالا أولا

(قوله إذا بنى الفعل الخ) قال المرادى وحكم شبه الفعل إذا وقع خبرا فى هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه (قوله معطوفة بالفاء) اختصت بذلك لأنها تصير الجملتين فى معنى جملة واحدة تشرطية هذا وقال الدمامينى فى بحث روابط الجملة بعد كلام نقله يجب على هذا أن يدعى أن الفاء قد اختصت بمعنى والسببية أخرجت عن العطف (قوله لحصول المشاكلة الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم وهل الأولى العطف على الصغرى أو على الكبرى والأول أولى قال شيخنا بل الأولى الثانى لاستقلال الجملة وهذا لا ينافى التساوى كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفعت أو نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية) هذا فى المعطوفة بالواو واضح وأما المعطوفة بالفاء ففى بحث الجملة السادسة مما له محل من المغنى أن الخبر مجموعهما كما فى جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبر أو الخبر لذلك المجموع كل منهما جزء الخبر فلا محل له (قوله فلا أثر للعطف) قال الدنوشرى قال بعضهم لو قال فلا أثر للنهى للنصب لكان أحسن فلينظر ما وجهه ثم ظهر أن قوله ولا أثر للعطف أحسن من أن يقال ولا أثر للنصب لأن العطف على الجملة الصغرى له أثر وهو النصب فأشار هنا إلى أنه لا أثر للعطف عليها فلا يؤثر نصبا وأما قوله ولا أثر نصب فلا معنى له ولا يلتفت إليه وأقول على تقدير النصب يكون العطف على الجملة الكبرى ولا يصح العطف على الصغرى لأن ما التعجبية تمنع من ذلك إذ لا يقع بعدها إلا فعل انتهى وهو عجيب فإن البعض الذى نقل عنه هو اللقانى وقد وجه كلامه وعبارته يعنى أن العطف على فعل التعجب متعذر إذ لا معنى له فتعين أن العطف على الجملة كلها بناء على جواز عطف الإنشاء على الخبر وعكسه كما هو رأى جماعة وإذا كان العطف على وجه واحد فلا أثر له أى لا ثمرة له إذ الثمرة إنما تظهر مع اختلاف وجهين فأكثر ثم لا يخفى أنه لو قال فلا أثر للنصب كان أظهر لأن النصب فيما قبله أثره إن الجملة معطوفة على الجملة المخبر بها عن المبتدأ فتكون هى أيضا خبرا بجامعه والرفع أثره أنها عطفت على جملة المبتدأ والخبر فلا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدأ بخلاف مسألة ما التعجبية فإن الجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر رفعت الاسم أو نصبته (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفقود) لعاوم قولون التقدير خلاف الأصل والا فالضمير قد يقدر إذا لم يوجد فى اللفظ (قوله وهو جائز بلا خلاف) فيه نظر فقد حكى فى ذلك فى المغنى ثلاثة أقوال ثالثها

جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته أو وعمرا لقيته قاله الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان فى مثل الصورة الرابعة وهى أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما مسبوق بفعل (إذا بنى الفعل) السابق (على اسم) بأن أخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية (وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة المبنى فعلها على مبتدئها (ضميره أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسببية (لحصول المشاكلة) متعلق بيستويان على أنه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير فى الجملة الثانية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا ... به عن اسم فاعطفن مخيرا

وذلك نحو قام زيد وعمرا أكرمته لأجله أو فعمرا أكرمته) فيجوز فى عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لأن زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى أنها جملة فى ضمنها جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا إنها ذات وجهين أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها فعلية العجز بالنظر إلى خبرها فإن راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الإعراب وإن راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من لأجله العائد على صدر الجملة الأولى أو الفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال فى البسيط أن أبا على رجح الرفع اهـ وهو مقتضى قول ابن الشجرى أن اعتبار الاسم الذى فى ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء وإنما ذلك قول الجزولى والأظهر ترجيح النصب لأن الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار فلكل منهما مرجح فتساويا (بخلاف) ما إذا بنى الفعل على ما التعجبية نحو (ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته عنده فلا أثر للعطف) على الجملة الفعلية فرفع عمرو فى هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لأن فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء بجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكأنه ليس فى الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الإضمار (فإن لم يكن فى) الجملة (الثانية ضمير الأول ولم يعطف بالفاء فالأخفش والسيرافى يمنعان النصب) بناء على العطف على الصغرى (وهو المختار) لأن المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وإن ورد النصب فهو على حد فى زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادى فى التلخيص (والفارسى وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يجيزونه) أى النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمرو لقيته وزيد كلمته إن حملت الكلام على الأول وإن حملته على الآخر قلت عمرو لقيته

وزيدا كلمته انتهى يعنى بالنصب فصرح بأنك إن حملت على الآخر نصبت وليس فى المثال الذى ذكره ما يقتضى كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك بإجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضرير من الكوفيين (الواو كالفاء) فى حصول الربط لأن الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بأن الواو إنما تكون للجمع فى المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت ألفده أملب :

فلدرى أجول فى البلاد لعلنى ۞ أسر صديقا أو يساء حسود

خرج على أن التقدير أو يساء بى حسود (وهذه أمور متمحلات لما تقدم) وفى بعض النسخ تنبيهات (أحدها أن) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة أحدها أن يكون وصفا) فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (والثانى أن يكون) الوصف (عاملا) عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط (الثالث أن يكون) الوصف العامل (صالحا للعمل فيما قبله) فلا يكون وصفا مقرونا بأل ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وسو فى ذا الباب وصفا ذا عمل ۞ بالفعل إن لم يك مانع حصل

(وذلك) الاسم المستوفى للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة فالأول (نحو زيدا أنا ضاربه) والثانى نحو الدرهم أنت معطاه والثالث نحو العسل أنت شرابه والنعم أنت منحارها والعبد أنت ضروبه أو ضريبه والقدر أنت حذره (الآن أو غدا) فى الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير أنا ضارب زيدا وأنت معطى الدرهم وأنت شراب العسل وأنت منحار النعم وأنت ضروب أو ضريب العبد وأنت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا إياه) بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما (لأنهما) أى عليك وضربا (غير صفة) لأن الأول اسم فعل والثانى مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما

الجواز فى الواو والمنع فى غيرها (قوله كذلك يكون اسما) قال الدنوشرى كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله الثالث أن يكون الوصف) قال الدنوشرى لو اقتصر على الشرط الثالث لأغنى عن الشرطين قبله فكان يقول إن يكون اسما صالحا (قوله نحو زيدا أنا ضاربه) قال الدنوشرى صرحوا أنه من باب الاشتغال وفيه نظر فإن ضابطه غير صادق عليه لأن شرطه أن يكون فى الاسم بحيث لو فرغ عن العمل فى الضمير لنصب الاسم السابق وههنا لا يصح نصبه له لو فرغ من الضمير لأن المبتدأ فاصل بينه وبين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعمولها بالأجنبى كما صرحوا به فى قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم وإذا قلنا إنه من باب الاشتغال على ما صرحوا به فيقدر الناصب لزيد وصف محذوف مع مبتدئه والتقدير أنا ضارب زيدا أنا ضاربه قال شيخنا ويجوز أن يقدر وصف فقط ناصب للاسم السابق وهو خبر عن أنا المذكور وحينئذ فضاربه المذكور ينظر ما الرفع له ومن أى نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد أجبنا عن ذلك فى حاشية الألفية (قوله والقدر أنت حذره) قال الدنوشرى فيه نظر فإنه قدم أنه يشترط فى الوصف أن لا يكون صفة مشبهة وحذر صفة مشبهة اللهم إلا أن يقال إن حذرا من أمثلة المبالغة وقد أجاز الجمهور تقدم الظرف على المصدر فينظر هل يجوز الاشتغال فيه أو لا على مذهبهم اه ولا يخفى أنه لا يتوهم أن قصد الشارح بعدم التمثيل للصفة المشبهة لعدم ذكرها أولا واقتصاره على اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة (قوله وخبره ما بعده) كأنه لم يجعل الخبر عليك لما تقدم من أن اسم الفعل لا إعراب له لفظا ولا محلا وقد يقال الواقع خبرا اسم الفعل وما عمل فيه ولا يلزم منه وقوع اسم الفعل وحده فى محل رفع على أنه سيأتى فى باب أسماء الأفعال ما يشعر بأن أسماء الأفعال تقع معمولة لعامل لفظى لا يقتضى فاعلية ولا مفعولية وقد أشرنا إلى ذلك فى باب المعرب والمبنى ثم الحكم على ما ناب عنه اسم الفعل بالخبرية يقتضى

 أن الأفعال التى نابت عنها الأسماء ملاحظة فى الكلام مثل الأفعال التى سدت المصادر مسدها وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لأن المصادر معمولة لتلك الأفعال فلهذا لوحظت فى الكلام وقال الدنوشرى قوله من الفعل النائب عنه بالنسبة إلى اسم الفعل فإن الظاهر أنه مع فاعله خبر لا الفعل الذى ناب عنه اسم الفعل (قوله لم يجز النصب الخ) قال اللقانى بهذا يبين لك أن المنع فيهما ليس لأجل كونهما غير صفتين بل لأن معمولهما لا يتقدم عليهما فإنهما غير صالحين للعمل فيما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف فى الحواشى فإن قلت بقى عليه المصدر المبدل من فعل نحو زيدا ضربا إياه . قلت فيه نظر من وجهين أحدهما أن الناظم يختار فى هذا الكتاب أنه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع أن أو ما وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا للمصدر . فإن قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف قلت مقتضى كونه جعل عوضا أن لا يجوز لئلا يلزم حذف العوض والمعوض منه جميعا وهو فى الفساد نظير اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون

المصدر نائبا عنه فى اللفظ أنه يجوز لأنه لم يحذف البتة بغير شىء بل أقيم مقامه غيره فكأنه لم يحذف (قوله الذى لا ينحل الخ) قال الأشمونى أما المصدر الذى ينحل إلى الحرف المصدرى فلا يجوز النصب قبله اتفاقا لما مر أن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا (قوله لا يعمل فى مفعول به اتفاقا) تبع فى هذا المصنف فى باب المفعول واعترضه هناك ونقل عن أبى حيان وغيره جواز ذلك (قوله لابد الخ) قال القانى لا يحسن عد هذا شرطا فى الاشتغال إذ لا يعد من شروط الشىء إلا ما يختص ذلك الشىء باشتراطه والعلقة لابد منها رفعت أو نصبت (قوله كذلك تحصل بضميره الخ) ليس منه والذين كفروا فتعسا لهم لأن لهم لم يتعلق بتعسا بل بمحذوف كما بيناه فى حاشية الألفية قال ابن هشام قال بعض المصريين يحتمل أن يقال اللام فى سقيا لك ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعا فيكون عاملا فيما بعده وهذا خطأ لأن لام التقوية لا تكون لازمة (قوله أو باسم أجنبى) قال الدنوشرى قصد المصنف به استيفاء أقسام التعلق وما ذكره غير مستوعب لخروج نحو هند ضربت من تكلمه وبهذا يتبين أن الضمير الذى به العلقة يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ووجه عدم الاستيعاب أن هذا المثال خارج عن الأقسام التى ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبين أن الضمير الذى به العلقة فى المثال مرفوع وهو المستتر فى تكلمه لعوده على هند وأما المنصوب فعائد الموصول ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذكور أى أهنت هندا ضربت من تكلمه (قوله بالواو) إشارة إلى اختصاص الواو بعطف الذى لا يغنى متبوعه كما سيجىء قاله القانى وتعقب بما نقل عن الرضى من التعميم لسائر حروف العطف (قوله فإن قدرت الأخ بدلا الخ) قال القانى هذا موضع يصح أن يقدر الاسم فيه بيانا لا بدلا فيراد على الموضعين حيث قالوا كل ما صح أن يكون بيانا صح أن يكون بدلا إلا فى موضعين (قوله فتخلو الجملة الخ) إن أراد لفظا فسلم لكن لا يجوز أن يقدر وإن أراد لفظا وتقديرا فغير مسلم ثم إن هذا مجرد اعتبار والعائد موجود كما قالوه فى ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله

قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد فى المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (لم يجز النصب) فيه (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائى و) عند من جوز تقديم (معمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى) كضربا النائب عن فعله الطلبى (وهو المبرد والسيرافى و) عند من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين و (بخلاف زيدا أنا ضاربه أمس لأنه غير عامل على الأصح) لا بمعنى الماضى لم يجز النصب عند من جوز عمل الوصف إذا كان بمعنى الماضى وهو الكسائى (وزيدا أنا الضاربه ووجه الأب زيد حسنه) فزيد فى المثال الأول ووجه الأب فى المثال الثانى رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما لا يجوز نصبهما (لأن الصلة) وهى ضارب (والصفة المشبهة) وهى حسن (لا يعملان فيما قبلهما) وما لا يعمل لا يفسر عاملا و (بخلاف زيد عمرو أكرم منه لأن اسم التفضيل لا يعمل فى مفعول به اتفاقا لا تقديما ولا تأخيرا الأمر (الثانى لابد فى صحة الاشتغال من علقة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لأن الأصل فى ذلك المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه (وكما تحصل العلقة) الرابطة (بضمير) أى ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيدا ضربته) فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت (كذلك تحصل) العلقة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (نحو زيدا مررت به) فالهاء المجرورة بالباء هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو زيدا ضربت أخاه) فالهاء المجرورة بإضافة الأخ إليها هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الأخ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وفصل مشغول بحرف جر أو بإضافة كوصل يجرى

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبى أتبع بتابع مشتمل) ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق (بشرط أن يكون التابع) الأجنبى (نعتا له) لأن النعت والمنعوت كالشىء الواحد قاله فى المغنى (نحو زيد ضربت رجلا يحبه) فالهاء من يحبه هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالأجنبى وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجلا وهو أجنبى من زيد لأنه ليس سببا له (أو) يكون التابع (عطفا) على الأجنبى (بالواو) خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير قاله الموضح فى الحواشى (نحو زيد ضربت عمرا وأخاه أو) يكون التابع (عطف بيان) على الأجنبى لأن عطف البيان كالنعت فى الإيضاح والتخصيص (كزيدا ضربت عمرا أخاه) فالهاء فى أخاه فيهما هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل المعطوف وذلك مستفاد من النظم : وعلقة حاصـــلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل (فإن قدرت الأخ) فيها (بدلا) من عمرا (بطلت) هذه (المسئلة) الاسم السابق (أو رفعت) لأن الأخ يصير من جملة ثانية لأن البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة

الأول من ضمير يعود على المبتدأ إن رفعته وعلى المشتغل عنه إن نصبته قاله ابن عصفور اللهم (إلا إذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد فصح الوجهان) النصب والرفع لوجود الرابط فيهما. فإن قلت ويمكن أن يصح الوجهان على القول الأول أيضا بأن يجعل العامل في الأخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره وإنما هو تقدير معنوي وإلا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد نحو زيدا ضربت عمرا نفسه ولا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الأمر (الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه) فيقدر ضربت زيدا ضربته (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه (دون لفظه فيقدر) في نحو زيدا مررت به (جاوزت زيدا مررت به) ولا يقدر مررت لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لأن خالفت هو معنى لست قاله أبو البقاء (و) يقدر في نحو زيدا ضربت أخاه (أهنت زيدا ضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لأنك لم تضرب زيدا وإنما ضربت أخاه ومن لازمه إهانة زيد لأن من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر مقدما على الاسم المنصوب إلى أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متأخرا عنه الأمر (الرابع) ما تقدم من الأوجه الخمسة فيما إذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابسا لضميره يجري (إذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظا (نحو زيد قام أو) تقديرا نحو زيد (غضب عليه) فالهاء المجرورة بعلى في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب (أو) رفع (ملابسا لضميره نحو زيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم) السابق (واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد) قد (قام) لأن إذا الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح السابق (وليتما عمرو قعد إذا قدرت ما كافة) لليت عن العمل فعمرو مبتدأ وقعد خبره ولا يجوز أن يكون

(قوله وإلا لم يكن من بدل المفرد الخ) فيه نظر لأنه وإن كان على تقدير عامل البدل لكنه ليس مقصودا للإسناد فلا يقال أنه جملة وإن قيل بتقديره حقيقة ونظيره في التوكيد اللفظي احبس احبس وسيأتي أيضا فيه أن نحو قمت قمت توكيد الضمير فقط ألا ترى أن العامل قد ظهر في بعض الصور كما في قوله تعالى تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا وقد صرح الشارح في باب البدل بأن لأولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل (قوله لأن الضمير المتصل به الخ) هذا في التوكيد المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير يربطه بالمؤكد أصلا (قوله يجب كون المقدر الخ) قال الدنوشري ويقدر في نحو زيدا شكرت له الماثل لا يتعدى بنفسه قال بعضهم وفيه نظر بل يجب أن يقدر من المعنى لئلا يجيء المضمر أقوى من المظهر قال بعضهم وهذه علة واهية لا أثر لها فيما يظهر ولو جعل النظر في ذلك من جهة أن شكرت زيدا لغة ونصحت لزيد أخرى كذا في ذهني من كلام ابن الخباز نقلا عن أبي البقاء (قوله أو لازمه) إشارة إلى أن في كلام المصنف قصورا وكان عليه زيادته ليشمل نحو زيدا ضربت أخاه كما سيبينه ويأتي تحقيقه عن اللقاني (قوله جاوزت زيدا مررت به) قال اللقاني هكذا في الرضي وغيره وفيه بحث لأن في كون المجاوزة بمعنى المرور نظر لأن مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقطع السير فيصدق على المحاذي أنه مار بزيد لا جاوز فكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها (قوله وأهنت زيدا ضربت أخاه) ظاهره أن الإهانة من معنى الضرب وهو مشكل ولذلك أخرج الشارح الكلام عن ظاهره وجعل المثال لما يقدر فيه المحذوف من لازم المذكور قال اللقاني في كون الإهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة له فإن أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو بالالتزام أو بهما كانت الإهانة من معنى الضرب ولو قال المصنف وفي بقية الصور من معناه أو لازمه أو قال من مناسبه كما قيل صح ثم قوله من معناه فيه تفصيل إن اتحد معناه بالنظر إلى جميع مفاعيله ومتعلقاته قدر ذلك كزيدا مررت به فإن المرور معناه في نفسه ومع أي مفعول قدر هو المجاوزة ليس إلا وإن اختلف باختلاف المفاعيل قدر المعنى المماثل لمعناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيدا ضربت أخاه أهنت وفي زيدا ضربت عدوه أكرمت وهكذا وإن لم يمكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الملابسة كما في زيدا مررت بغلامه وهذا لا يفهم من كلام المصنف إلا أنه مصرح به في الرضي وغيره وبأن الأقسام الثلاثة داخلة تحت معنى العامل (قوله من حصر أو غيره) الحصر نحو إنما زيدا ضربته لأنه لو قدر مقدما وقيل إنما ضربت زيدا ضربته انعكس المعنى المراد وهو قصر الضاربية على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضروبا وغير الحصر أما كون الاسم السابق لازم الصدارة أو معمولا لما بعد الفاء نحو وأما ثمود فهديناهم لأنه يلزم على تقديره مقدما الفصل بين أما والفاء بجملة تامة (قوله إذا رفع فعل ضمير اسم) قال اللقاني يريد بالضمير المتصل وأما المنفصل فيجوز معه على الاسم السابق النصب قال الرضي بعد أن قرر وجوب الرفع في نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظنناهما منطلقين وذلك أنك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لأن المفعول في المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند إليه ذلك الفعل إلا إذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على أن الضمير عائد على زيد ويجوز ذلك في المنفصل

عمرو فاعلا لمحذوف لأنه لم يسمع ليتما قعد عمرو فإن قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من أنها إذا اتصل بها ما الزائدة جاز إعمالها وإلغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية وإن قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لأن ما المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر (أو) واجب الرفع (بالفاعلية نحو وإن أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام) لأن أدوات الشرط والتحضيض تختص بالأفعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الإيضاح (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه) فإنهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على مقرب ابن عصفور فسقط ما قيل إنه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل) من نفي أو استفهام وتقدم عن الكوفيين إجازة تقديم الفاعل في بابه (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيدا ليقم) لأن الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لأنها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقرير كلامه وفيه نظر لأن رفع زيد على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الأمر كمفسره وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب إن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا (ونحو قام زيد وعمرو قعد) فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية (ونحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه) فيترجح رفع بشر وأنتم على الفاعلية بفعل محذوف لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن إعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية في أبشر يهدوننا أرجح من الرفع على الفاعلية في أأنتم تخلقونه والتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون صرح بذلك في المغني (و) الابتدائية الفاعلية (قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين .

﴿ هذا باب التعدي واللزوم ﴾ في الأفعال

(الفعل ثلاثة أنواع أحدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان وإخواتها) في حال نقصها

نحو زيدا لم يضرب إلا هو (قوله لفظا المراد برفعه لفظا ومحلا ما مر في نصبه لفظا ومحلا (قوله لأنه لم يسمع ليتما قعد عمرو) أي فليت مع ما الكافة باقية على الاختصاص بالجمل الاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقاني فإن قدرت ما زائدة غير كافة فالنصب واجب كما لو تجردت منها لأجل جواز التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح لما تقدم نظر لأنه لم يتقدم له ذلك (قوله وإن أحد من المشركين) قال اللقاني هنا بحث وهو أن أداة الشرط إنما اقتضى فعلا أعم من أن يكون ناصبا أو رافعا وكون استجارك تفسير الايتعين لجواز أن ينصب أحد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك امت لا تفسير (قوله لأنها لا تحتمل الصدق الخ) فيه نظر كما أشرنا إليه سابقا لأن احتمال الصدق والكذب للخبر المقابل للإنشاء لا لخبر المبتدأ (قوله والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت) اعترض بأنها وإن ترجحت من هذه الحيثية لكنها تحتاج إلى تقدير بخلاف الابتدائية فتترجح الابتدائية بعدم الاحتياج إلى تقدير ثم إن في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل (قوله وفيه نظر لأن رفع الخ) قال الدنوشري فيه نظر فإن ابن مالك صرح في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك بأن التقدير فليسكن زوجك ومخالفة ابن هشام له لا تضره ولا نسلم أن ذلك شاذ ولو سلم فالشاذ وارد في القرآن لاسيما إذا كان مخلصا من محذور كما هنا (تتمة) قال في الهمع شرط المشغول عنه قبول الإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور مالا يجر المضمر كحتى والكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له المجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها (قوله فالتناسب حاصل على كلا التقديرين) أي ويرجح الأول بالقرب والثاني بالسلامة من الحذف

﴿ باب التعدي واللزوم ﴾

(قوله الفعل ثلاثة أنواع) قال الدنوشري دخل فيه شكرته وشكرت له الأول في المتعدي والثاني في اللازم وقال السعد التفتازاني أن الثاني من المتعدي أيضا واللام زائدة انتهى وكلام المصنف الآتي صريح في أن نصحته لازم والجار محذوف سماعا مع الجواز في النثر وقد اعترض اللقاني في حواشي التصريف ما قاله السعد فانظر حاشيتنا على الألفية واعلم أن دخول نحو شكرته وشكرت له أنه ليس قسما برأسه ورأيت بخط المصنف في هوامش ألفية ابن معطي ما نصه في هذا النوع قولان أحدهما أنه قسم برأسه وذلك التساوي الاستعمالين فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد بوجهين الثاني أن هذا النوع لا يتصور لأنه محال كون الفعل قويا ضعيفا وصححه ابن عصفور وقال ينبغي أن يجعل الأصل فيه التعدي بالجار

ثم حذف توسعا وكثر الأصل والفرع وأجاب الشلوبين الصغير بأن بعض العرب يمكن أن يلاحظ الفعل قويا ويلاحظه آخر ضعيفا ثم اختلطت اللغات بل يتصور ذلك من شخص في وقتين وقيل إن الأصل التعدي بالجار لأن الزيادة لا يقدم عليها إلا بدليل قاله ابن بابشاذ قال أبو حيان فتخلص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الأصل التعدي بالجار والأصل التعدي بنفسه وحرف الجر زائد انتهى وهذا لم يحك عن أحد كأنه غلط في فهم كلام ابن بابشاذ فتأمله فإن قلت إنه لما حكى عن ابن عصفور ما ذكرت قال عنه فإن كان الفعل يحصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الأصل حصوله بنفسه والجار زائدا نحو مسحت برأسي ورأسي وحسنته بصدره وصدره لأن التحسين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده قلت فكان يجب أن يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصح وباب مسح (قوله أن يصح أن تتصل به الخ) قال اللقاني هذه منقوضة بكان وأخواتها لصحة اتصال الهاء المذكورة بها كقولك الصديق كأنه زيد مع أنها غير متعدية كما صرح به أولا ومنقوضة أيضا بالأفعال القاصرة لصحة اتصال (٣٠٩) هاء الظرف بها كقولك اليوم صمته انتهى وقد

فإن منصوبها خبر لها على قول البصريين وحال أو شبيه به على قول الكوفيين (وقد تقدم) عقب باب المبتدأ (والثاني المتعدي وله علامتان إحداهما أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر) على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله

* علامة الفعل المعدى أن تصل * ها غير مصدر به *

العلامة (الثانية) أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) بأن يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (ألا ترى أنك تقول زيد ضربه عمرو فتصل به) أي بضرب (ها ضمير غير المصدر وهو زيد) وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فإنه يصدق على كان أنه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر (و) ألا ترى أنك (تقول هو مضروب فيكون) مضروب (تاما) غير مفتقر إلى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرون الديار فإنه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا (و) المتعدي (حكمه أن ينصب المفعول به كضرب زيدا وتدبرت الكتب) أي تأملتها (إلا إن ناب) المفعول به (عن الفاعل) فإنه يرفع على النيابة عن الفاعل (كضرب زيد وتدبرت الكتب) برفعهما وبناء الفعلين للمفعول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

* فانصب به مفعوله إن لم ينب * عن فاعل *

وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الأحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين أن أصل العمل للأفعال وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب

أشار إلى النقض الأول الشارح بقوله على وجه لا يكون خبرا وقال الشهاب القاسمي جواب الأول أن المصنف أراد أن يتصل به هاء غير المصدر وهاء غير خبر كان وحذف هذا القيد العلم به من مقابلة التعدي للأفعال الناقصة وكونه قسيما لها مع ما صرح به في بحث الضمائر من اتصال ها الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كأنه زيد والحاصل أنه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة كالمذكور فلا نقض ولا إشكال ويدفع الثاني بأن هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لا على سبيل التوسع انتهى وقال الدنوشري ربما يشكل على ذلك الأفعال اللازم بناؤها للمفعول فإنها لا تتصل بها الهاء المذكورة لأن ذلك يخرجها عما لزمته وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني عن هذا بأنها في أصلها وبحسب ذاتها يصح أن تتصل بها الهاء المذكورة وإن عرض لها في استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح إن لم يقل إن المبني للمفعول أصل برأسه وفي هامش نسخته بغير خطه قوله أن يصح أن تتصل الخ يقتضي أن نحو صام وجلس متعديا تعديا ولو لم تتصل به الهاء المذكورة لأنه يصح أن تتصل به نحو اليوم صمته والمكان جلسته ويجاب بأن المراد الصحة في كل وقت وهذان صحة اتصال ضمير غير المصدر بهما مقيدة بحال تنزيلهما منزلة المتعدي ونحو أفعال الإنشاء عدم صحة اتصال الهاء المذكورة بها عارض (قوله أن يبنى منه اسم مفعول تام) قال اللقاني ظاهر عبارته أنه يبنى من فعل الفاعل المتعدي والمتعارف بناؤه من فعل المجهول والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداء انتهى وتام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدنوشري وينظر هل يجوز جره على الجوار أولا (قوله إلا إن ناب) قال اللقاني معناه أن فعل المجهول متعد بالنسبة إلى مرفوعه وفيه نظر إذ التعدي إلى شيء هو نصبه إياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى أنه مقتضى كلام المصنف ساقط لأن المتعدي المقابل للازم ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه أولا كما يصرح به تعبير المصنف في العلامة الأولى بالصحة ثم قد يطلق المتعدي على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصريون هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام بقولهم وقول جميع الكوفيين أنه ينوب غير المفعول به مع وجوده والفراء أنهما ليسا كالشيء الواحد

من كل الوجوه والالم يجز الفصل بينهما وخلف بضرب زيدا ولم أضرب زيدا وقال ابن عمرون يرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع أن الفاعل غير متصرف ونحو أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما إذ لا فاعل هنا ونحو ضربني زيدا والضمير لا يعمل ويرد على الفراء ما رد به على هشام وأنه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل وعلى خلف رفعه في نحو ضرب زيد ومعنى المفعولية باق بدليل مربزيد وعمرا بالنصب لبقاء معنى المفعولية (قوله أن لا يتصل الخ) قال الدنوشري يشمل ذلك صام وقعد اللذين لم يتصل بهما هاء الزمان والمكان فهما مثلا حينئذ لازمان اه وقال اللقاني رحمه الله اعلم أن كلامه صريح في أن علامتي اتصال الهاء المذكورة وبناء اسم المفعول مطردتان أي متى وجدتا أو إحداهما في فعل كان متعديا منعكستان أي متى انتفتا من فعل لم يكن غير متعد وكان لازما ولا يخفى عليك أن كل فعل أما إن يصح فيه ذلك أو لا ولا واسطة فإذا كان الأول متعديا والثاني لازما فأين الواسطة التي لا توصف بتعد ولا لزوم وهي القسم الذي صدر به أولا وقال الشهاب رحمه الله اعلم أن قول المصنف أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر له قيد آخر وهو غير الخبر وحذفه لعلم به من جعل المتعدي مقابلا للأفعال الناقصة وقسيما لها مع ما صرح به في بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كنته أو كانه زيد والحاصل (٣١٠) أنه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة بمنزلة المذكور وحينئذ فالعلامتان مطردتان

المفعول به أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فإنه لا ينصبه إلا المتعدي النوع (الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة) اثنتان عدميتان وعشرة وجودية (وهي) مطردة فالأولى والثانية (أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وأن لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج ألا ترى أنه لا يقال زيد خرجه عمرو) فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو مخروج) فتبنى منه اسم مفعول تام (وإنما يقال الخروج خرجه عمرو) فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج (وهو مخروج به أو إليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه إلى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجية) بالسين المهملة أي الطبيعة والخليقة (وهي ما ليس حركة جسم من وصف ملازم) للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة إلى الذات فتصدر هذه الأفعال منها قاله الشارح القصاري وإليها الإشارة بقوله وحتم • لزوم أفعال السجايا والعلامة الرابعة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على عرض) بفتح العين والراء المهملتين (وهو) أي العرض (ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائما (كمرض وكسل ونهم إذا شبع) بكسر العين فيهن بخلاف نهم إذا صار أكولا فليس لازما وإليها الإشارة بقوله أو عرضا والخامسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على نظافة كنظف وطهر ووضؤ) بضم العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على دنس نحو نجس وقذر) بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما وإليهما الإشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنسا السابعة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل

ثم إن قوله أن لا يتصل الخ المقيد آخر حذفه للعلم به من مقابلة هذا القسم أيضا بالأفعال الناقصة فالتقدير أن لا يتصل به الهاء المذكورة ولا هاء الخبر وحينئذ فالعلامتان منعكستان والواسطة في غاية الوضوح انتهى أو فيه تكرار للعلم به مما أسلفه لكن كلامه بنصه لاختلاف المقامين وإن أمكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه زيادة للإيضاح (قوله لا يقال زيد خرجه) قال اللقاني فيه بحث لأن المحققين من النحويين على أن الفعل القاصر الذي يتعدى إلى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل إليه الفعل بنفسه توسعا وهو الذي تسمي منصوبا على إسقاط الخافض كما في واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر أنه سماعي فقد لا يرد (قوله من وصف ملازم للذات غير منفك عنها) قال الدنوشري مشكل بنحو حسن زيد إذ حسن من أفعال السجايا كما قيل و... ول بنحو المرض ويجاب بأنه استتر ولم يزل بنحو المرض أو المراد باللازم غير المنتقل ويأباه تعبير الشارح المذكور كذا قال بعض المشايخ والظاهر أن حسن ليس من أفعال السجايا لأن فعل السجية يعتبر فيه كما قال الشارح الصادرة من الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو أن يدل على عرض) قال الدنوشري يقتضي أن سائر الأفعال لا تدل على عرض وليس كذلك بل كلها تدل عليه ويجاب بأن العرض هنا مخصوص وينظر هل الأفعال الدالة على النظافة والدنس داخلة في قوله أو أن يدل على عرض أو لا (قوله وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدنوشري هذا يشمل نحو علم وفهم مع أنه متعد اللهم إلا أن يقال العلم والفهم ثابتان أو منزلان منزلة الثابت وأقول حينئذ يشكل على تعريف أفعال السجايا ويشكل بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) في عده من أمثلة المرض تنكيت على الناظم حيث عده من أفعال السجايا فاقتضى أنه من الأوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) انظر هذا مع عد الناظم له في أفعال السجايا وقول شارح القصاري المسارق كلام الشارح الدال على أن أفعال السجايا بضم عينها (قوله فليس لازما) قال الدنوشري مردود بأنه حينئذ من أفعال السجايا وليس قاصرا ولو عبر بدل صار بكان كان أصوب لما لا يخفى (قوله أو أن يدل على مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوع إلا متعديا فكن المطاوعة وذكر الفارسي أن اللازم قد يكون مطاوعا نحو قول يزيد بن الحكم • بأجرامه من قلة النيق منهوى وفي الصحاح أيضا منفور هما من هوى وهوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لأهويته وأهوته كما تقول أدخلته فادخل قال ابن هشام قال الجوهري وقد يقال ادخل في الشعر وليس بفصيح

(قوله والمطاوعة قبول الأثر إلخ) قال الدنوشري المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر قال ابن السبكي وجدت بخط والدي أنه يقال كسرته فانكسر ولا يقال فما انكسر ويقال علمته فتعلم ويقال فما تعلم وفرق بينهما بأن التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمور من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فإنه يعقب الانكسار من غير توقف على شيء آخر وينظر في فهمته وحفظته وجرعته الماء هل هو من قبيل كسرته أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بهاء الدين السبكي ورأيت بخط الوالد يقال علمته فما تعلم ولا يقال كسرته فما انكسر والفرق بينهما أن العلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم إمكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول في هذه المسألة في شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدنوشري وكأنه أراد بابن السبكي الذي نقل عنه أولا المولى تاج الدين صاحب جمع الجوامع وإلا فالشيخ بهاء الدين أخوه صاحب عروس الأفراح ولعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والبهاء باللفظ بدليل قوله انتهى وما ذكره من أنه لا يقال فما انكسر مخالف لما نقله الناصر اللقاني عن البيضاوي في تفسير وعلم آدم الأسماء كلها من أنه يقال كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم وقال إن حصول الأثر غالب لا لازم (قوله بأن حكم الملحق) قال الدنوشري عرف بعضهم الإلحاق بقوله جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليصير مساويا له في التكسير والتصغير وغير ذلك (قوله كاكوهد الفرخ) مثل به للملحق ردا على أبي حيان حيث قال وكذا اشمأز واطمأن والإلحاق به نادر نحو ابيضض وأما اكوهد الفرخ واكوأل الرجل فوزنهما افعأل والواو فيهما أصل انتهى ووجه الرد أن الواو تكون أصلا في بنات الأربعة (قوله قد جعل النعاس إلخ) قال الدنوشري قال الزبيدي أحسب هذا الشعر مصنوعا (قوله أن يتعدى بالجار) قال الدنوشري إن قيل لم اقتصر على الجار ولم يذكر الهمزة والتضعيف أجيب بأن الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعد وأما الفعل المصاحب للجار فهو قاصر على المصاحبة والتعدي بالجار غير خاص بالقاصر بل يكون في المتعدي بالنسبة لما لم يتعد إليه نحو ضربت زيدا بالسوط ولم يذكره الموضح لأن المتعدي بالنسبة لما لم يتعد إليه قاصر فقد يدعى دخوله فيه ومراده بالتعدية هاهنا إيصال الفعل لدخول حرف الجر وأما التعدية في قولهم الباء للتعدية نحو ذهبت بزيد فالمراد بها تصيير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الأول عدد الأمثلة اه واعلم أن الأمور التي يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين اللقاني في حاشية التصريف وجه اقتصار ابن مالك على التعدية بحرف الجر والفراء على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتنا على الألفية تر ما هناك لا بد من التنبه عليه وهو أن التعدية أسبابا غير السبعة قال ابن كمال باشا في رسالة من رسائل الفرائد وأما إجراء غير المتعدي مجرى المتعدي فعلى وجوه إلى أن قال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فإن ذلك قد يصلح سببا للتعدية من غير أن ينقل اللازم

متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد) وإليها الإشارة بقوله أو طاوع المعدى لواحد والمطاوعة قبول الأثر ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعل المتعدي (أو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين لمدى) المطاوع بكسر الواو (الواحد كعلمته الحساب فتعلمه) ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لافعالّ) بفتح اللام الأولى وتشديد الثانية (كاقشعر واشمأز) بمعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم وأصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغموا أحد المثلين في الآخر قاله أبو البقاء واعترض بأن حكم الملحق أن لا يدغم لئلا تفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعلّ (وهو افوعلّ) بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كاكوهد الفرخ إذا ارتعد) العاشرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لافعنلل) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الأولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين (كاحرنجم) الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعنلل بأصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف أو من حروف سألتمونيها فالأول نحو (افعنلل بزيادة إحدى اللامين) وهل هي الأولى أو الثانية قولان (كاقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد) الثاني نحو (افعنلى) بفتح العين وسكون النون وزيادة الألف في آخره وهي من حروف سألتمونيها (كاحرنبى الديك) بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة (إذا انتفش للقتال) فإن قلت زعم ابن جني وأبو عبيدة أن افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز

قد جعل النعاس يغرنديني ۞ ادفعه عني ويسرنديني

قال أبو عبيدة المغرندي والمسرندي الذي يغلبك ويعلوك (قلت) أجيب عنه بأنه شاذ والمعتمد إطلاق سيبويه بأنه غير متعد واقتصر الناظم على افعلّ وافعنلل بقوله:

۞ كذا افعللّ والمضاهي اقعنسسا ۞ (وحكم) الفعل (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد

عن صيغته إلى صيغة المتعدى وتغيير معناه وهذا مما دق فيه نظر العلامة الزمخشرى حيث قال فى تفسير سورة الفرقان طهورا بليغا فى طهارته وعن أحمد بن يحيى هو ما كان طاهرا فى نفسه مطهرا لغيره فإن كان ما قاله شرحا لبلاغته فى الطهارة كان سديدا ويعضده قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وإلا فليس فعول من التفضيل فى شىء وقال صاحب الكشف قوله إن كان شرحا الخ فيه إيماء إلى أن الطهارة لما لم تكن قابلة للزيادة لأنها شىء واحد رجع المبالغة فيه إلى انضمام التطهير إليها لا أن اللازم صار متعديا ثم قال ومنها حمل النظير كتعدية تبوأتهم على تبوأتهم قال صاحب الكشف فى تفسير قوله تعالى لنبوأنهم من الجنة غرفا وقرئ لنثوينهم من الثواء وهو النزول للإقامة يقال ثوى فى المنزل وأثوى غيره والوجه فى تعديته إلى ضمير المخاطبين وإلى الغرف إما إجراؤه مجرى لننزلنهم ونبوئنهم أو حذف الجار وإيصال الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالمبهم اهـ وحمل النظير على النظير شائع كحمل النقيض على النقيض ومنه (٣١٢) تعدية واظب بنفسه فى قول صاحب المفتاح وافتخارا بمواظبتها فإن واظب نظير لازم المتعدى بنفسه فقول السعد قدس سره وفى تعدية المواظبة بنفسها نظر والصواب بالمواظبة عليها فيه نظر وقال السيد أنه من الحذف والإيصال والأصل بالمواظبة عليها إلا أنه نزع الخافض وفيه أن الحذف والإيصال فى مثل هذا ليس قياسيا كما يأتى وقال فى رسالة التضمين أن منها حمل النقيض على النقيض ولم يمثل له وقال إن ذلك فى عكسه وهو إجراء المتعدى مجرى اللازم كما ذكره فى الكشاف فى تفسير سورة التوبة حيث قال عدى فعل الإيمان بالباء لأنه قصد التصديق بالله الذى هو نقيض الكفر وأقول يشهد له أيضا ما يأتى فى باب حروف الجر عن الكسائى من تعدية رضى فى قوله * إذا رضيت على بنو قشير * حملا على نقيضه وهو سخط وما يأتى فى باب علامة التأنيث وهو كثير فى كلامهم وإن شاء الله نتعرض له فيما يأتى (تنبيه) قول الناظم بحرف جر أولى من قول المصنف الجار لصراحته وشمول الجار المضاف وإن لم يكن متأتيا هنا (قوله وقد يحذف ويبقى الجار شذوذا) لا يخفى أن هذه قضية جزئية فلا تفيد عموم الحكم بل تشعر بأنه قد يحذف ويبقى المجرور بحاله من غير شذوذ فلا يرد على كلامه ما يأتى فى باب حروف الجار من أن الجار قد يحذف ويبقى عمله كثيرا كرب بعد الواو من بعدكم إذ جرت بالياء نحو بكم درهم وقياس نعم قول الشارح لأن حرف الجر لا يعمل محذوفا على إطلاقه مشكل (قوله وبالأكف حال منها) قال الدنوشرى يجوز أن يتعلق بالفعل الذى هو أشارت (قوله قال التفتازانى) قال الدنوشرى على كلامه يصح العطف فيه بالنصب إذ اللام زائدة تقول نصحت لزيد وعمرا بالنصب وأما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمرا أولا الذى قاله شيخنا أنه يجوز والذى يقتضيه النظر عدم الجواز لأن ظهور النصب فى الفصيح إنما هو على تقدير تعديه والمتكلم لم يبن كلامه على هذا التقدير وإنما بناه على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليتأمل وتمثيل المصنف لحذف الجار ونصب المجرور بشكرته ونصحته غلط فإنهما يتعديان بأنفسهما فإذا نصب المفعول بعدهما فلا يدعى أنه حذف قبل حرف الجر (قوله ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير) أى مع كون الاشتغال مقيسا ونزع الخافض سماعى وقد ذهب بعضهم إلى نصب حب على شريطة

من قول الناظم وعد لازما بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى (كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف) الجار (ويبقى الجر) بحاله (شذوذا) لأن حرف الجر لا يعمل محذوفا (كقوله) وهو الفرزدق :

(إذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الأصابع)

حذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والأصل إلى كليب وهو كليب بن يربوع بن حنظلة أبو قبيلة جرير والأصابع فاعل أشارت وبالأكف حال منها والباء بمعنى مع أى أشارت الأصابع فى حال كونها مصاحبة للأكف فالإشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والأصل أشارت الأكف بالأصابع (وقد يحذف) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) إن كان فى موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعى جائز فى الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته) وكلته ووزنته والأكثر ذكر اللام) الجارة نحو (ونصحت لكم أن اشكر لى) وكلت له ووزنت له وقال التفتازانى اللام زائدة لأن معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان اهـ وفى التنزيل وإذا كالوهم أو وزنوهم بغير ذكر اللام (و) الثانى (سماعى خاص بالشعر كقوله) وهو ساعدة ابن جؤية :

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه (كما عسل الطريق الثعلب)

فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف أى هو ولدن أى لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين أى يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود إلى المهزوق للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل (وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح :

(آليت حب العراق الدهر أطعمه) * والحب يأكله فى القرية السوس

آليت حلفت ويحتمل أن يكون إخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وأن يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك أن عمرو بن هند ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك أنه لا يطعمه حب العراق وهو القمح وأطعمه على تقدير لا أطعمه لأنه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لأن

لا النافية فى جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيا قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قمل القمح ونحوه والشاهد فى البيت الأول فى حذف فى ونصب الطريق والأصل ذكرها لأن الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أى فى الطريق) وقول ابن الطراوة إن الطريق ظرف مردود بأنه غير مبهم وقوله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله فى المغنى (و) الشاهد فى البيت الثانى فى حذف على ونصب حب (أى على حب العراق) وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقوله * وإن حذف فالنصب للمنجر نقلا (و) الثالث (قياسى وذلك فى أن وإن) بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون فى الأولى وسكونها فى الثانية (وكى) لطولهن بالصلة (نحو شهد الله أنه لا إله إلا هو ونحو أو عجبتم أن جاءكم ونحو كيلا يكون دولة) أى بأنه لا إله إلا هو (ومن أن جاءكم ولكيلا وذلك إذا قدرت كى مصدرية) لدخول اللام عليها تقديرا (وأهمل النحويون هنا ذكر كى) مع تجويزهم فى نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكى تكرمنى قاله فى المغنى واشترط ابن مالك) فى النظم وغيره (فى) حذف الجار من (أن وأن أمن اللبس) فقال فى النظم وفى أن وأن يطرد مع أمن لبس فمنع الحذف فى نحو رغبت فى أن تفعل أو عن أن تفعل (لإشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى فى أو عن لأن رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف (ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون أن تنكحوهن لحذف الحرف) الجار (مع أن) اللبس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا فى المراد) فبعضهم قدر فى أن وبعضهم قدر عن أن واستدل كل على ما ذهب إليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادى فى شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد أشار إلى هذا فى منهج السالك والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفى الكشاف يحتمل فى أن تنكحوهن لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوى والجواب الأول موافق لقول الموضح فى المغنى وإنما حذف الجار فى أن تنكحوهن لقرينة وإنما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة انتهى وما ذهب إليه الموضح من أن محل أن وإن نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما سيبويه فقال بعدما أورد أمثلة من الحذف ولو قال قائل إن الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعا لابن الصائغ من أن الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على أن وأن غيرهما فلا يقال بريت القلم بالسكين والأصل بالسكين خلافا للأخفش الأصغر على بن سليمان البغدادى تلميذ ثعلب والمبرد لغة بعد الأخفش الصغير أبى الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والأخفش الأكبر غيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه والأخافشة أحد عشر نحويا والسيبويهيون أربعة

(فصل) (لبعض المفاعيل الأصالة فى التقديم على بعض) آخر وأصالة المفعول (إما بكونه مبتدأ فى الأصل) والآخر خبر كما فى باب ظن (أو) بكونه (فاعلا فى المعنى) والآخر مفعول معنى كما فى باب أعطى (أو) بكونه (مسرحا) أى مطلقا لم يتقيد بجار (لفظا أو تقديرا والآخر مقيد) بحرف جر (لفظا أو تقديرا) كما فى باب اختار فيتقدم كل فى المبتدأ من الأصل والفاعل معنى والمسرح على غيره (وذلك كزيدا فى ظننت

التفسير كما بينه فى المغنى وقد تكلم على البيت فى الآية وواضع فى بحث إذا والجهة الخامسة والجهة العاشرة من الباب الخامس (قوله والثالث قياسى وذلك الخ) قصر القياسى على ما ذكر فيه قصور كما يعلم من تصفح كلامه فى مبحث حرف الجر (قوله وذلك فى أن وأن) قيل يشكل على قياسيته فيهما ما سيأتى فى كلام الشارح من اختصاص أن المخففة إذا كانت مع صلتها متعجبا منه بحذف الجار نحو * وأحبب إلينا أن تكون المقدما * ويجاب بأن الكلام فى حروف الجر المتعدية والباء الجارة للمتعجب منه زائدة لا متعدية (قوله لطولهن بالصلة) إن قيل هذا يقتضى جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك أجيب بأن الموصول الحرفى عهد سده مسد جملة نحو علمت أن زيدا قائم ولم يعهد فى الاسمى فعلم أن للحرف مزيد اعتبار فى الطول وقال السهيلى حذف الجار مع الحرفى دون الاسمى استقباحا لدخول الحرف على الحرف (قوله نحو رغبت فى أن تفعل الخ) قال الدنوشرى صريح كلام جمع هنا أنك إذا قلت رغبت أن تفعل ولم تصرح بفى ولا عن يكون لبسا وهذا يخالف ما صرحوا به فى مواضع من أن ذلك إجمال لا لبس فينظر هل إطلاق اللبس عليه مجاز أو حقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المفسرون التقديرين) قال الدنوشرى قد يتوقف فى تجويز ذلك من جهة أن المقدر حرف واحد إما فى وإما عن ولا يجوز أن يقدر رأسا فليتأمل (قوله لكان قولا قويا) استدل به ابن مالك بقوله تعالى وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقرير ذلك أنه يجب تأخير منصوب الفعل إذا كان أن مشددة أو مخففة لأنه لا يبتدأ بهما كلام كعلمت أنك منطلق وغلبت أن أستقل فأما هاتان الآيتان فقال الأخفش التقدير لأن وجواز هذا إنما يترتب على تقدير الجر أما لو قدر النصب وأنه

يكون مثل علمت أنك منطلق وأن المنصوب بإسقاط الحرف فرع عن المنصوب بمتعد فلا يقع إلا حيث يقع (قوله خلافا للأخفش) أى فإنه قال يقاس عليه إذا أمن (٣١٤) اللبس كقوله • وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى • أى لقضى على { فصل }

زيدا قائما فتقدم زيدا على قائما لأن زيدا مبتدأ فى الأصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر (وأعطيت زيدا درهما) فتقدم زيدا على درهما لأن زيدا فاعل معنى لأنه الآخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز أعطيت درهمه زيدا وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم إلا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أو من القوم) فتقدم زيدا لأنه مسرح فهو مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لأن علقة ما يتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدى إليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم إلا على لغة من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا والتقديم فى ذلك كله جائز وإليه يشير قول النظم والأصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الأصل) فيجب التقديم كما أشار إليه النظم بقوله • ويلزم الأصل لموجب عرا • (كما إذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمرا أو (كأعطيت زيدا عمرا) وكاخترت الشجعان الجندو يأتى فيه البحث المتقدم فى باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان الثانى محصورا) كما ظننت زيدا إلا قائما و (كأعطيت زيدا إلا درهما) وما اخترت زيدا إلا القوم ويأتى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل (أو) كان المفعول الثانى اسما (ظاهرا أو) المفعول (الأول ضميرا نحو) العالم ظننته مجتهدا و (إنا أعطيناك الكوثر) والفرسان اخترتهم القوم ويأتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك فى آخر باب الفاعل من أن الضمير يجب وصله بالفعل وأنت بالخيار فى الظاهر إن شئت قدمته على الفعل والضمير وإن شئت أخرته عنهما (وقد يمتنع) الأصل فيجب التأخير وإليه أشار الناظم بقوله • وترك ذاك الأصل حتما قد يرى • (كما إذا اتصل) المفعول (الأول بضمير) المفعول (الثانى) كظننت زيدا غلامه و (كأعطيت المال مالكه) واخترت قومه عمرا (أو كان) الأول (محصورا) كما ظننت قائما إلا عمرا و (كما أعطيت الدرهم إلا زيدا) وما اخترت القوم إلا بكرا (أو) كان الثانى (مضمرا والأول ظاهرا) كالفاضل ظننته زيدا و (كالدرهم أعطيته زيدا) والقوم اخترتهم عمرا) أما الامتناع فى الأولى فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما فى الثانية فلأن المحصور فيه واجب التأخير وأما فى الثالثة فلأنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه

{ فصل } يجوز حذف المفعول لغرض إما لفظى كتناسب الفواصل) جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآى وذلك (فى نحو ما ودعك ربك وما قلى) والأصل وما قلاك فحذف المفعول ليناسب سجى والأولى (و) فى نحو (إلا تذكرة لمن يخشى) والأصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال فى الكشاف وهو معنى حسن وإعراب بين انتهى (وكالإيجاز والاختصار وذلك (فى نحو فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) والأصل فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه أى الإتيان بسورة من مثله (وأما) لغرض (معنوى كاحتقاره نحو كتب الله لأغلبن أى الكافرين) فحذف المفعول لاحتقاره (أو لاستهجانه) أى لاستقباح التصريح بذكره (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله ﷺ فحذف المفعول لاستقباح ذكره (أى العورة وقد يمتنع حذفه) أى المفعول (كأن يكون محصورا) فيه (نحو إنما ضربت زيدا) لأن الحذف ينافى الحصر (أو) يكون (جوابا لسؤال) (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم • وحذف فضلة أجز إن لم يضر • كحذف ما سيق جوابا أو حصر •

{ فصل } (وقد يحذف ناصبه) أى ناصب المفعول المعبر عنه فى النظم بقوله ويحذف الناصبها (إن علم كقولك لمن سدد) بالمهملة (سهما القرطاس ولمن تأهب لسفر مكة ولمن قال من أضرب) بالمضارع (شر الناس) فالقرطاس منصوب (بإضمار تصيب) ودل عليه المشاهدة (و) مكة منصوب بإضمار (تريد) ودل

(قوله واخترت قومه عمرا) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والدليل على السهو هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا الخ وقوله فيما سيأتى أما الامتناع فى الأولى الخ

{ فصل }

(قوله لغرض) قال الدنوشرى مشكل فى جانب الله تعالى لأن الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل والله تعالى لا يحمله شىء على شىء (قوله أى العورة) قال الدنوشرى ينظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع فى المحذوف وهل يصح التنازع فيه أو لا وهل يصح أن يكون لكل من الفعلين مفعول محذوف تقديره ما رأى منى العورة ولا رأيت منه العورة أو لا (قوله وقد يمتنع حذفه) قال المنكت قال فى الجامع وقد يجب الحذف كضربت وضربنى زيد انتهى ولعل المراد أنه إذا أريد التنازع وأعمل الثانى فى الظاهر والأول فى ضميره المنصوب وجب حذف الضمير لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر وبهذا يندفع ما يقال الحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربنى زيد وقد يعتذر عن المصنف فى إسقاطه هذا القسم بأنه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمتنع بدليل المقابلة فيشمل الواجب { فصل }

عليه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب بإضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك) الحذف كما أشار إليه الناظم بقوله • وقد يكون حذفه ملتزما • وذلك (كما) تقدم (فى باب الاشتغال كزيدا ضربته) لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (النداء) فيما سيأتى (كيا عبدالله) لأن يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض (وفى الأمثال) العربية وهى كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا أى أرسل ولا يجوز ذكره لأن ذكره يغير المثل والأمثال لا تغير لأنها لما شبه مضربها بموردها لزم أن يلتزم فيها أصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر فى المثل المتقدم بقر الوحش (وفيما جرى مجرى الأمثال) فى كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فأعطى حكمه فى أنه لا يغير (نحو انتهوا خيرا لكم) فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا (أى وأتوا خيرا) ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم إلى أن خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قلة لأن كان لا تحذف مع اسمها وبين خبرها كثيرا إلا بعد إن ولو الشرطيتين (وفى التحذير بإياك وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو (إياك والأسد) فإياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متأخرا (عن إياك أى إياك باعد) على أحد التقديرين الآتيين فى باب التحذير والأسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الأسد أى (واحذر الأسد) والفرق أن إياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزمه اتصاله بخلاف الأسد (وفى التحذير بغيرها) أى بغير إياك وأخواتها (بشرط عطف أو تكرار) فالعطف (نحو رأسك والسيف) فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أى باعد رأسك) (واحذر) (السيف (و) التكرار (نحو الأسد الأسد) بتقدير احذر (وفى الإغراء) بشرط (أحدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو المروءة والنجدة) والتكرار (نحو السلاح السلاح بتقدير الزم) فى المثالين وإنما وجب حذف الفعل فيهما كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك

﴿ هذا باب التنازع فى العمل ويسمى أيضا باب الإعمال ﴾

بكسر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته أن يتقدم فعلان) مذكوران (متصرفان أو اسمان يشبهانهما) فى التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) فى التصرف (ويتأخر عنهما) أى عن العاملين (معمول غير سببى مرفوع) وغير مرفوع واقع بعد إلا على الأصح فيهما (وهو) أى المعمول المتأخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب إما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو مع التخالف فيهما والعاملان إما فعلان أو اسمان أو مختلفان وأمثلتها التاسع عشر مثال الأمثال الفعلين فى طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب ضربت وأكرمت زيدا ومثالهما فى طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما فى طلب العكس ضربنى وقام زيد ومثال الاسمين فى طلب المرفوع أقائم وقاعد الزيدان ومثالهما فى طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما فى الصورتين زيد قائم وضارب أبويه وعكسه زيد ضارب وقائم أبواه ومثال الاسم والفعل فى طلب المرفوع

(قوله وفيما جرى الخ) قال الفنائى الفرق بينه وبين المثل أن المثل كلام شبه مضربه بمورده والجارى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أى كثير الدور على الألسنة (قوله فلو قدر العامل قبله) قال الدنوشرى فيه نظر فإن العامل محذوف وإذا حذف وجب الانفصال كما ذكره ابن الحاجب فى كافيته فى مبحث الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله

﴿ هذا باب التنازع فى العمل ﴾

(قوله مذكوران) قال الدنوشرى يقتضى أن لا تنازع بين العاملين المحذوفين أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا فلو قلت من ضربت وأكرمت فقال لك قائل زيدا أى ضربت وأكرمت زيدا كان من التنازع ونقل شيخنا عن بعض الفضلاء أن التنازع لا يتأتى بعد التعلق وإنما يكون قبله بحسب القصد لا غير ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بوجه ما كالعطف أو الترتيب نحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو يكونان خبرا عن اسم نحو زيد مكرم ضارب أخاه وتوقف شيخنا فى هاؤم اقرؤا كتابيه من حيث الارتباط فينبغى بيانه فقد ذكرت له أن طلب أخذ الكتاب أعم من طلب قراءته فبينهما ارتباط بالعموم والخصوص ولم يرتضه وينظر هل يجوز فى الآية أن تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى أو معطوفة عطف بيان كقوله تعالى فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم ويكون العمل للأول أو الثانى ولا تنازع أو لا يجوز على التنازع فى الآية ينظر هل ذلك يشكل على اشتراط التصرف فى العاملين فإن قيل الشرط التصرف أو شبه التصرف قلنا وما وجه شبه هاؤم للتصرف فليبين وأقول كان ينبغى ذكر قوله ولا بد أن يكون عند قول الشارح الآتى واستفيد من أمثلة الموضح الخ والحاصل أن الشرط كما فى المغنى فى الباب الرابع أن يكون بينهما ارتباط إما بعطف نحو أرجو وأخشى وادعو الله أو يكون الثانى جوابا للأول جوابا معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أو جوابا صناعيا نحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو كونه معمولا للأول نحو وأنه كان يقول سفيهنا وأنهم ظنوا كما ظننتم قال فى الحواشى ولينظر هاؤم اقرؤا كتابيه

فقال يقال إن الثاني مسبب من الأول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للمتصرف أن مدلوله الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد بكون الاسمين مشبهين للفعلين أنهما يشبهانهما في العمل لا في التصرف كما قال الشارح وحينئذ فلا إشكال في التنازع في اسم الفعل لأنه مشبه للفعل في العمل فليحرر (قوله (٣١٦) أقائم أوقعد) الأنسب بما بعده العطف بالواو (قوله والأصل آتونيه) قدره الزمخشري آتوني قطرا وهو الصواب لأن الموضع لا يجوز فيه الإضمار وإنما هو الحذف (قوله ويجوز في المفعول معه) قال السنباطي وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق كما سيأتي التصريح به في الكلام الموضح في الحديث الآتي وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بفي يقدر في المفعول له مقترنا باللام قوله وقد يتنازع ثلاثة) فيه إشارة إلى أنه لم يسمع في أكثر من الثلاثة وفي هذا قال في الحواشي لا يقال جاملان فصاعدا كما قال ابن عصفور لأنه لم يسمع في أكثر من ثلاثة اه ومثله في المرادي واعترض بأنه سمع في أكثر من ثلاثة كما في قول الحماسي

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني ٭ قعدت فلم أبغ الندى عند سائب

وفي البخاري في باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه فصلى ثم جاء فسلم فقال ارجع فصل فإنك لم تصل ثلاثا قال الكرماني ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال وسلم فهو من تنازع أربعة أفعال (قوله ولم تكسه) كذا في النسخ قال الدنوشري والصواب ولما لعدم استقامة الوزن إلا بذلك والبيت من الطويل اه وأظهر منه كما يرشد إليه المعنى أن الصواب تستكسه أي تطالب منه الكسوة وكذا رأيته بخط المصنف (قوله وناصر) في جميع النسخ التي وقفت عليها من نسخ الشرح ناصر بالنون والذي رأيته بخط المصنف في الحواشي ياصر بالياء المثناة تحت وفي الصحاح أصره يأصره حبسه اه والمعنى أخ يوليك الجزيل ويحبسك عنده

أقائم أو قعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طلب المرفوع أقائم ويضرب عمرا وعكسه ضربت وأقائم زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال

كيحسنان ويسيء ابناكا ٭ وقد بغى واعتديا عبداكا

والموضح اقتصر في الأنواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتوني أفرغ عليه قطرا) فآتوني يطلب قطرا على أنه مفعول ثان له وأفرغ يطالبه على أنه مفعول له وأعمل الثاني وهو أفرغ في قطرا وأعمل آتوني في ضميره وحذفه لأنه فضلة والأصل آتونيه ولو أعمل الأول لقيل أفرغه (ومثال الاسمين قوله

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته ٭ فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

فمغيثا من الإغاثة بالمثلثة ومغنيا من الإغناء ضد الإفقار تنازعا من الموصلة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية وأعمل الثاني لقربه وأعمل الأول في ضميره وحذفه والأصل مغيثه وعهدت مبني للمفعول مسند إلى تاء المخاطب ومغيثا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ (ومثال المختلفين هاؤم اقرءوا كتابيه) فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرءوا فعل أمر تنازعا كتابيه وأعمل الثاني لقربه وحذف من الأول ضمير المفعول والأصل هاؤموه وأصل هاؤم هاكم أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وفي الجزء الأول من شرح البحرين عن صفوان بن عسال أن النبي ﷺ ناداه رجل فقال النبي ﷺ هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من أحب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا اه قال الموضح في الحواشي فإن صح أنه يرد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في ا... يه فلا تنازع في الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الآية ولكني لا أستحضر الآن أحدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث اه (قلت) قال به الحوفي في الآية نفسها وظاهر كلام الموضح أن التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا إن أعملت الثاني وقمت وسرت وإياه وزيدا إن أعملت الأول اه وسيأتي الكلام في الواقع بعد إلا واستفدنا من أمثلة الموضح أنه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للجرمي وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد (وقد يتنازع في ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة) وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون (في اثنين ظرف وهو دبر و) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فأعمل الأخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر وأعمل الأولين في ضميريهما وحذفهما لأنهما فضلتان والأصل تسبحون الله فيه إياه وتكبرون الله فيه إياه وما ذكره من جواز إعمال الأول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الإجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت إعمال الثالث وإلغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بأنه سمع من كلامهم إعمال الأول من الثلاثة كقول أبي الأسود

كساك ولم تكسه فاشكرن له ٭ أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ولا يفارقك هو فيه مدحه بالصحبة والمودة (قوله لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب الخ) هذا إنما يتم لو كانت علة اختصاص التنازع بالفعلين وما أشبههما الدلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أسلف فى الكلام على تعريف التنازع الذى اقتصر فيه على الفعلين وما أشبههما ذلك ليكون توطئة ولا ناقص وغيره عند من يقول معنى النقصان عدم الدلالة على الحدث وقد قرروا فى غير موضع أن العمل للطلب ولهذا يعمل الجامد كالمبتدأ إذا كان جامدا يعمل فى الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فإن لم تفعلوا) إنما يحسن هذا لو علل أولا عدم التنازع فى الحرفين بعدم السماع والمناسب لما علل به أن يقول ومنع أن التنازع لا يكون إلا فيما دل على الحدث أو عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب (قوله ورد بأن إن تطلب الخ) لا يخفى ما فى ذلك ومقتضاه أن لا يصح أن تعمل فى محل لم تعملوا وليس كذلك وكان الأظهر فى الرد أن يقال لا حاجة لدعوى التنازع لأن لم طالبة لتفعلوا وإن لم تفعلوا وقد بينا فى حاشية الألفية أن العامل فى تفعلوا لم لا أن كما قد يتوهم أحسن بيان (قوله وشرط التنازع الاتحاد الخ) (٣١٧) قال الدنوشرى مردود بأن المصرح به أن

قال المرادى فدل على أن استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم إعمال الثانى اه (وقد علم مما ذكرته) فى حقيقة التنازع من أن المتنازعين لابد أن يكونا فعلين أو اسمين أو مختلفى الاسمية والفعلية (أن التنازع لا يقع بين حرفين) لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فإن لم تفعلوا فقال تنازع إن ولم فى تفعلوا ورد بأن إن تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى ونقل الشاطبى عن الفارسى أنه أجاز فى التذكرة التنازع فى قوله:

حتى تراها وكأن وكأن ۞ أعناقها مشددات بقرن

ومنع التوكيد للعطف بالواو اه وسيأتى الكلام عليه فى باب التوكيد (ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم أنه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد أن يخرج على إعمال الثانى ولعل وعسى زيدا خارج على إعمال الأول ورد بأن منصوب عسى لا يحذف (و) علم من تقييد العاملين بالتصرف أنه (لا) يقع التنازع (بين) عاملين (جامدين) فعلين أو اسمين أو مختلفين لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال ابن الخباز فى النهاية فإذا قلت ما أحسن وأجمل زيدا... وجب نصب عمرا بالثانى لا بالأول الفصل بين المصدر ومعموله اه (ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل أو اسم متصرف (وعن المبرد) فى كتابه المدخل (إجازته فى فعل التعجب) مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضى أو بلفظ الأمر فالأول (نحو ما أحسن وأجمل زيدا) فتعمل الثانى فى الاسم الظاهر وتعمل الأول فى ضميره وتحذفه لأنه فضلة (و) الثانى نحو (أحسن به وأجمل بعمرو) فتعمل الثانى فى الظاهر المجرور وتعمل الأول فى ضميره المجرور ولا تحذفه لأنه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لأنه بصرى ويحذف على القول بأن المجرور فى محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا عن الفصل بينه وبين معموله إذا أعمل الأول وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتأخير أنه (لا) يقع التنازع (فى معمول متقدم نحو أيهم ضربت وأكرمت أو شتمت) لأن الثانى لم يأت إلا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم عليه وقوله أو شتمته عديل مدخول الاستفهام

ذلك غير شرط (قوله ورد بأن منصوب عسى لا يحذف) قال السنباطى أى على إعمال الأول لأنه يضمر فى عسى المرفوع ويلزم حذف المنصوب يعنى أنه إذا عمل الثانى يلزم حذف منصوب لعل ومرفوعها إذ هى حرف لا يضمر فيها وأيضا إنما يضمر المرفوع واسم لعل منصوب وحينئذ ليس هذا تنازعا بالمعنى المتقدم (قوله لأن التنازع يقع فيه الفصل الخ) قال السنباطى أى إذا عمل الأول وإذا بطل إعمال الأول بطل التنازع إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما كما سيأتى فى كلام الشارح ولا ينافى هذا قول ابن الخباز فى سرفى إكرامك المثال وجب نصب عمرا بالثانى لا بالأول لاحتمال حمله على حذف معمول الأول لدلالة الثانى لا أنه من باب التنازع (قوله والجامد لا يفصل الخ) عبارة اللقانى يعنى لأن الجامد لا يقوى على كونه معمولا ولا منفصلا به فإن تقدم فالأول وإلا فالثانى (قوله ولا بين جامد وغيره) قال السنباطى يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما إذا كان الجامد أولهما فإن كان ثانيهما فلا امتناع لانتفاء المحذور السابق فليتأمل (قوله وعن المبرد إجازته فى فعل التعجب الخ) قال اللقانى فإن قلت فما حكم فعل التعجب فى التركيبين المذكورين على الأول قلت المنع وأن يقال فيهما ما أحسن زيدا وأجمله وأحسن بزيد وأجمل به وقال الشهاب القاسمى هذا ممنوع بل يصح التركيب الأول لأن فيه حذف المتعجب منه فى الفعل الأول وهو جائز لقرينة كما قال فى الألفية : وحذف ما منه تعجبت استبح ۞ إن كان عند الحذف معناه يضح والقرينة هنا ذكره فى الثانى وقوله نحو أحسن بزيد وأجمل به لا يتعين ذلك لجواز الحذف من أحدهما وإن كان المحذوف فاعلا كما صرحوا به وجعلوا منه قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أى بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال اللقانى أشار به إلى المنع سواء أعمل الثانى كان أيهم

ضربت عمرا وأكرمت أم أهمل الأول كان أيهم ضربت وشتمته على ما سيجيء. قال الشهاب القاسمي هذا يقتضي أن الواقع في كلام المصنف تركيبان أحدهما أيهم ضربت وأكرمت عمرا والآخر أيهم ضربت وشتمته إنما يتأتى ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو وشتمته مع أنه ليس كذلك فينبغي أن يوجه بأنه أشار إلى أنه لا فرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أولا وعبر بأو إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يتحد العاطف أو يختلف فليتأمل (قوله خلافا للفارسي) ظاهره أن القائل بجوازه في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط وأن الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليحرر الفرق والظاهر على قول الفارسي إذا تنازع ثالث متأخرا اثنين منها والظاهر أنه يضمر في الأخير ولا يحذف لعدم المحذور وكذا يجوز الإضمار في الملغى أولا كان أو غيره عند مجوزه في المتقدم لعدم لزوم الإضمار قبل الذكر الذي هو المحذور (قوله متى تصب الخ) رواه في المغنى بنصب مهما وجعله شاهدا لابن يسعون على أن مهما حرف وبينه ثم قال إنه مفعول بتصب واقعا ظرفا ومن بارق تفسير لها أو متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم فليراجع (قوله ولو كان من التنازع لقال الخ) قد يقال بل هو منه وعدم قوله ما ذكر لا يمنع أنه منه بناء على مذهب الفراء فينبغي أن يوجه بأن الثاني لما لم يكن له فائدة إلا التوكيد لموافقته الأول لفظا ومعنى واتحادا المعمول لفظا ومعنى لم يكن مقتضيا للمعمول فلم يكن من التنازع فليتأمل (قوله في نحو وعزة ممطول الخ) قال ابن عصفور في شرح الأبيات يجوز التنازع فيه ثم إنه قدر كونه نائبا عن الفاعل وفاعله ممطول فممطول خبر عزة ومعنى خبرا ثانيا على ثلاثة مذاهب للكوفيين أحدها أن يكون رافعا الغريم كما يقول الفراء في كام وقعد أخوك الثاني أن يكون الأصل معنى هو فحذف كما يقول الكسائي الثالث أن يكون فاعله ضميرا مستترا على قولهم أن الصفة إذا جرت على غير من هي له وظهر المراد جاز استتار ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لأنه في نية التقديم وارتبط معنى بعزة لأن الضمير فيه لما أضيف إليه ضمير المبتدأ كأنه قال غريمها وجوّزه على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك أنه قال وإنما استتر الضمير مع جريانه على غير من هو له لأنهم أجروا ضمير سبب الشيء مجرى ضمير ذي السبب في أن ربطوه فلذلك أجروه مجراه في الاستتار وإن قدرت فاعله معنى فوجه ذلك أن يكون على قول الفراء أو على قول الكسائي على أن يكون الفاعل عنده محذوفا وهو اسم ظاهر أي ممطول غريمها معنى غريمها لا على أنه مضمر لأن الكوفيين لا يجوزون في باب التنازع الإضمار قبل الذكر ولهذا لا يجوز أن يكون

(خلافا لبعضهم) في إجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم ولا حجة له لأن الثاني لم يجئ حتى استوفاه الأول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قاعد وقعدت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بأن الجمهور قد ارتكبوه في نحو أفلم يسيروا في الأرض جعلوا الهمزة واقعة في الأصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا وأجاب بأن هذا الحكم ليس يتعدى إلى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع التنازع (في معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت) لأن الأول استقل به قبل مجيء الثاني (خلافا للفارسي) فإنه أجاز في قوله:

* متى تصب أفقا من بارق تشم * أن تكون من زائدة وبارق في موضع نصب بتشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق ومال المرادي في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في التوسط والتقدم فقال والقول الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز حمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى أن التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جرير:

(فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله)

(خلافا له) أي للفارسي (والجرجاني لأن الطالب للمعمول) وهو العقيق (إنما هو) هيهات (الأول وأما) هيهات (الثاني فلم يؤت به للإسناد) إلى العقيق (بل لمجرد التقوية) والتوكيد لهيهات الأول (فلا فاعل له) أصلا (ولهذا قال الشاعر):

فأين إلى أين النجاة ببغلتي * (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس)

فاللاحقون فاعل أتاك الأول وأتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لأنه ليس من التنازع (ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك) على إعمال الأول (أو أتوك أتاك) على إعمال الثاني وليس بمتعين لجواز أن يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح (و) علم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع أنه (لا) تنازع (في نحو) قول كثير عزة:

قضى كل ذي دين فوفى غريمه * (وعزة ممطول معنى غريمها)

لأنه لو قصد فيه التنازع لاسند أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لأن هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيدا ضربت وأكرمت أخاه لأن أحد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطليوسي من أن طريبها إن رفع بمعنى يكون معمول لقد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وإن رفع بمعطول فهو خطأ لأنه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل إذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا اه (وأقول) ما ذكره أبو محمد يقال بمثله فيما إذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهين أخاه إذا كان الضارب هو المهين زيدا فإن كان الناصب للسببي الثاني وجب إبراز الضمير في الأول لكونه جرى على غير من هو له وإن كان الناصب له الأول فهو خطأ لأنه قد وصف بمهين والوصف إذا وصف لا يعمل إذا تقرر هذا فالمنقول عزة مبتدأ وليس بمعمول لو معنى خبرين لها (بل طريبها مبتدأ) ثان مؤخر عن خبره (ومعطول ومعنى خبران) لطريبها خبر بعد خبر (أو معطول خبر) وحده (ومعنى صفة له) لأن الوصف يجوز وصفه على الأصح وحجة المانع أن الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد إلى طريبها وطريبها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف إليه غريم (و) علم من تقييد السببي بالمرفوع أنه (لا يمتنع التنازع في) السببي المنصوب (نحو زيد ضرب وأكرم أخاه لأن السببي) هو أخاه (منصوب) بأحد العاملين والربط موجود بالضمير المستتر أو بالمضاف إليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بأنك إن أعملت الأول أو الثاني فلابد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عليه قال ابن خروف لأنه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف إليه وهذا مما لا سبيل إليه اه فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد إلا على الصحيح كقوله:

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه * إلا كواعب من ذهل ابن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء العامل الملغى من الإيجاب ولزم في نحو ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تأويل ما قام أحد وقعد إلا أنا فحذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران أنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور

(فصل) (إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق) من البصريين والكوفيين لأن إعمال

هذا على قول بقية الكوفيين في استتار الضمير في الصفة ويجوز التنازع في البيت عند البصريين أيضا لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله لأن هذا يأتي الخ) دفع هذا الفاني بأن نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب أن يقدر الأصل زيد ضربت أخاه وأكرمت أخاه حذف المفعول الظاهر من أحدهما لدلالة الآخر عليه والمصنف إنما قال ولا يمتنع في نحو زيد ضرب وأكرم أخاه ولا إشكال فيه فليتأمل اه قال الشهاب قوله والمصنف إنما قال ولا يمتنع الخ لكنه علله بقوله لأن السببي منصوب فدل على أن المراد على نصبه مطلقا وإلا لم يصح هذا التعليل بمجرده فالإشكال بحاله فليتأمل اه واعلم أن التحقيق أن المراد على الارتباط كما أشار إليه المصنف في الحواشي فيجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عبده وقعد لا أجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرم بكرا أخاه وهذا يمكن أن يستفاد من كلامه هنا بأن يكون مراده بقوله ولا في نحو وعزة الخ مما لا ارتباط فيه وبقوله في نحو زيدا ضربت الخ مما فيه ارتباط لكن يبعده إطلاق قوله في التعريف غير سببي مرفوع (قوله لأن الوصف الخ) أي فكونه صفة مبني على أن الوصف العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثها يوصف بعد العمل لا قبله وصححوه وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز وإطلاق الشارح يوهم عدم الفرق بين العامل وغيره ثم إن كونه صفة مبني على أن المشتق يوصف وفيه مذهبان (قوله أو حال من ضميره) أي لأنه من الإعراب جاز كونه منصوبا ولا يكون حالا من نفس معطول خلافا لمن غلط لأن المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه توكيدا ومما يدل على فساده أنهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله وهذا مما لا سبيل إليه) فيه أنهم جوزوا في باب الإخبار بالذي ذلك وانظر ما قالوه في ضربا زيد قرب من عمرو الكريم وأيضا لا شك في جواز زيد ضرب أخاه وأكرمه فما الفرق بين التقديم والتأخير (قوله وعلم من قولنا مذكوران الخ) قال الدنوشري سبق ما فيه من المناقشة وأنه ما المانع من ذلك (فصل) (قوله جاز إعمال أيها شئت) قال الدنوشري فيه نظر لأنه سيأتي عن الفراء في نحو قام وقعد أخواك أن أخواك

معمول العاملين مما قلنا فتأمل اهـ ولك أن تقول ما يأتى عن الفراء إنما هو على سبيل الجواز لا الوجوب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضى فيما يأتى فلا ينافى أنه يوافق على جواز إعمال الأول أو الثانى (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق قال الدمامينى وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق لكونه مع إفادة الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله ما إذا كان التنازع فى أكثر من عاملين وإن كان بصدد ذكر العاملين على الخصوص اهـ فأفاد أن الثانى أولى بالإعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الأول عند البصريين وهذه الأولوية تشكل على ما أسلفه الشارح من أنه لا يحفظ من كلامهم إعمال الثانى وقال الدنوشرى قوله فهل يلتحق الخ فيه نظر بل يقال على طريقة البصريين الأخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى بما قبله وهكذا وعلى طريقة الكوفيين الأول أولى بالعمل مما سواه والثانى أولى مما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لامتناع حذف العمدة) قال اللقانى هذا الدليل لا يفيد وجوب الإضمار لإمكان وجوب الإظهار وجوازه فقال الشهاب رحمه الله تعالى جوابه أن المقصود بهذا الدليل إثبات وجوب الإضمار بالإضافة إلى الحذف وأما بالنسبة لجواز الإظهار فله دليل آخر وهو التكرار كما قرره شراح الكافية فراجعه (قوله ولأن الإضمار الخ) قال اللقانى فيه أيضا بحث لأن جواز الإضمار فيه لغرض إيراد الشىء مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشهاب القاسمى: جواب هذا البحث أن هذا لا يضرنا لأن المقصود الاستدلال على أن الإضمار قبل الذكر فى حد ذاته ليس أمرا ممتنعا ولا شبهة أن وروده فى غير هذا الباب ولهذا الغرض يفيد ذلك إذ لو كان فى نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا فحاصل الكلام أنه لما ورد الإضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب دل على أنه ليس ممتنعا فى نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعى إليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار بالإظهار فتعين الإضمار وهو واضح فتأمله (قوله وفى الباب) قال اللقانى لا يفيد إطراد الجواز لإمكان أن يكون سماعيا والمطلوب أنه مطرد قال الشهاب القاسمى جوابه أنه لو صح هذا لم يثبت فى العربية حكم من الأحكام لورود ذلك فى كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ولم يدل هنا شىء على خلاف ذلك لا يقال ما تمسك به الكسائى ومن بعده يدل على خلافه لأنا نمنع ذلك لأنه بيت شعر يمكن تأويله بإضمار المفرد فلا يقاوم النثر والنظم

كل منهما مسموع من العرب (و) الخلاف بينهم فى المختار هل هو الأول أو الثانى أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الأول لسبقه و) اختار (البصريون الأخير لقربه) وإلى هذا أشار الناظم بقوله

إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل … قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصرة … واختار عكسا غيرهم ذا أسرة

وقيل هما سيان لأن لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج فى البسيط وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثالث أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوى فيه الأمران لم أر فى ذلك نقلا (فإن) تنازع اثنان و(أعملنا الأول فى المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (أعملنا الأخير فى ضميره) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (نحو قام وقعدا) أخواك (أو) قام (وضربتهما) أخواك (أو) قام (ومررت بهما أخواك وبعضهم) كالسيرافى (يجيز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لأنه فضلة) وهو الذى يفهم من كلام التسهيل (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب.

(بعكاظ يعشى الناظريـــن إذا هم لمحوا شعاعه)

فأعملت الأول وهو يعشى فرفعت شعاعه وأعملت لمحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا فى الجاهلية ويعشى مضارع أعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف إليه السلاح فيما قبله (ولنا) من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع (أن فى حذفه تهيئة العامل) وهو لمحوا (للعمل) فى شعاعه (وقطعه عنه) برفعه بيعشى بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور (وإن أعملنا الثانى) على اختيار البصريين (فإن احتاج الأول لمرفوعه فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم (و) إن لزم منه الإضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على المتأخر فى اللفظ والرتبة (لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء) مصرحا به (فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا) فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة (و) جاء الإضمار قبل الذكر (فى) هذا (الباب) الذى نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا (نحو) قول بعض العرب (ضربونى وضربت قومك) بالنصب (حكاه سيبويه) فقد أعمل الثانى وأضمر فى الأول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته

التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة (وقال الشاعر :

جفونى ولم أجف الأخلاء) إننى لغير جميل من خليلى مهمل

فأعمل الثانى ونصب الأخلاء وأعمل الأول فى ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الأخلاء المنصوب على المفعولية والأخلاء جمع خليل والجميل الشىء الحسن ومهمل اسم فاعل من الإهمال وهو الترك (والكسائى وهشام) الضرير (والسهيلى) من الكوفيين (يوجبون الحذف) للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الإضمار قبل الذكر (تمسكا بظاهر قوله) وهو علقمة بن عبدة يمدح الحرث ابن جبلة الغسانى (تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال) فبذت نبلهم وكليب (إذ لم يقل تعفقوا) على تقدير إعمال الثانى (ولا أرادوا) على تقدير إعمال الأول ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثانى ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لأنه يجوز أن ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء هو بالقاف أى استتر والأرطى شجر وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أى غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل أن العمل لأحد العاملين فى المتنازع فيه ويعمل المهمل فى ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف (والفراء يقول ان استوى العاملان فى طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كان المتن (فالعمل لهما) لأنهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد (نحو قام وقعد أخواك) فأخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فإن النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول قاله الرضى ثم قال ويجاز عند الفراء وجه آخر وهو أن يأتى بفاعل الأول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء اه (وإن اختلفا) أى العاملان فى طلب المعمول فإن كان أولهما يطلب مرفوعا (أضمرته مؤخرا) وجوبا (كضربنى وضربت زيدا هو) انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربنى وإنما أخر عن الظاهر هربا من الإضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله إذا احتاج الأول لمرفوع مع إعمال الثانى (وإن) أعملنا الثانى و(احتاج الأول لمنصوب لفظا) وهو ما يصل إليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف جر (فإن أوقع حذفه) أى المنصوب (فى لبس ظاهر (أو) لم يوقع فى لبس ولكن (كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب إضمار المعمول مؤخرا) عن المتنازع فيه فى المسائل الثلاث فالأولى (نحو استعنت واستعان على زيد به) فالأول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثانى يطلبه فاعلا لأنه استوفى معموله المجرور بعلى فأعملنا الثانى وأضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذى حملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدما قبل استعان لزم الإضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع فى لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية نحو (كنت وكان زيد صديقا إياه) فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فأعملنا الثانى فيه وأعملنا الأول فى ضميره مؤخرا (و) الثالثة نحو (ظننى وظننت زيدا قائما إياه) فظننى يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فأعملنا الثانى ونصبنا زيدا قائما وبقى الأول يحتاج إلى فاعل ومفعول ثان فأضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثانى مؤخرا وقلنا إياه ولم يحذف المنصوب فى المسئلة الثانية والثالثة لأنه عمدة فى الأصل

البصريين فى الإضمار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الأحسن أن يقدم هذا على قول المصنف والسهيلى لأنه لا يقال إنه من الكوفيين بل من المغاربة وعبارة بعضهم الكسائى وهشام من الكوفيين والسهيلى وابن مضاء (٣٢١) من المغاربة (قوله لأنه يجوز أن ينوى الخ) أو لأن فى تعفق ضميرا يعود إلى العائد وهو غير رجال (قوله باعتبار تأويله بالمذكور) الأحسن أن يقال باعتبار تأويله بذلك أو بما ذكر لأن الإفراد فى مقام الجمع من خصائص الإشارة والموصول كما بيناه فى حاشية الفاكهى (قوله والحاصل الخ) قال السنباطى هذا الذى ذكره توطئة لكلام الفراء لا حاجة إليه بل مغير لمقصود المتن فليتأمل (قوله فى لبس ظاهر) لعل وجه قوله ظاهر أن حذفه مطلقا لا يخلو من لبس فى الجملة (قوله فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه) قال الدنوشرى صريح قوله فلا يعلم الخ أنه من باب الإجمال لا من باب اللبس وقوله قبله أوقع فى لبس يخالفه وبعضهم قال لو حذف به هنا لفهم أنه عليه فيفهم خلاف المراد وهو عين اللبس المحذور وهذا أحسن بخلاف كلام الشارح وقد صرحوا بأن خبر كان والمفعول الأول والثانى من باب ظن يجوز حذفه لدليل فإيجابهم ذكره وإضماره مؤخرا مشكل على ما قالوه فليتأمل اه وما نقله عن بعضهم قاله الشهاب القاسمى فإنه وجه اللبس بأن المتبادر استعنت على زيد بقرينة معمول الفعل الثانى يعنى مع أن المراد استعنت بزيد أما لو أريد استعنت على زيد فينبغى جواز الحذف إذ المتبادر هو المراد وقوله وقد صرحوا الخ كلام لا يناسب المقام فإن المصنف صحح حذفه لأنه لدليل (قوله لأنه عمدة فى الأصل) قال الشهاب القاسمى المجوز للحذف يرى أنه صار فضلة أو فى

لأنه خبر مبتدأ (وقيل في باب ظن) وكان (يضمر مقدما) كالمرفوع لأنه مرفوع في الأصل فيقال ظنني إياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننتنيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابنه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضمر ولا يحذف بل (يظهر) كان المسئلة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما (وقيل) لا يضمر ولا يظهر بل (يحذف وهو الصحيح لأنه حذف لدليل) فإن المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أسد المذاهب لأن الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة إليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادا وتذكيرا وفروعهما فإن لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن تقول إياه متقدما أو متأخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان في النكت الحسان (وإن كان العامل من غير بابي كان وظن) ولم يلبس (وجب حذف المنصوب لفظا أو محلا لأنه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر (كضربت وضربني زيد) ومررت ومر بي زيد (وقيل يجوز إضماره كقوله

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ❊ جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

فأعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير المفعول (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور) ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله:

واعمل المهمل في ضمير ما ❊ تنازعاه والتزم ما التزما

ثم قال

ولا تجئ مع أول قد أهملا ❊ بمضمر لغير رفع أوهلا

بل حذفه الزم ان يكن غير خبر ❊ وأخرنه إن يكن هو الخبر

(مسئلة إذا) اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير و(احتاج العامل المهمل إلى ضمير وكان ذلك الضمير) المحتاج إليه (خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم) المخبر عنه (مخالفا في الإفراد والتذكير أو غيرهما) من التأنيث والتثنية والجمع (للاسم المفسر له وهو) الاسم (المتنازع فيه وجب العدول) من الإضمار (إلى الإظهار) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وأظهر ان يكن ضمير خبرا ❊ لغير ما يطابق المفسرا

نحو أظن ويظناني أخا الزيدين أخوين وذلك لأن الأصل) قبل الإعمال (أظن ويظنني الزيدين أخوين) بالتثنية فيهما (فأظن يطلب الزيدين أخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا وأخوين

صورتها (قوله وقيل في باب ظن وكان) وعدم تمثيل الشارح لكان دليل على إسقاطها من نسخته وانظر ما وجه ذلك وعدم ضمها لظن مع أن التعليل الأول مطرد فيها لأن خبرها مرفوع في الأصل والقول الثاني يأتي فيها ثم تعليل الأخير لا يجري فيها فإن الحذف لدليل إنما هو في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كما مر (قوله وقيل يظهر) ظاهره أن القائل بذلك يعينه وينبغي تصحيح جوازه بل يعينه كلام ابن مالك في شرح التسهيل وقد يقال إظهاره يخرجه عن التنازع كما قيل فيما إذا لم يطابق المفسر (قوله لأنه حذف الخ) قال اللقاني إن قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل المنع من الثاني وهو تهيئة العامل وقطعه جار في الحذف من الأول فيمتنع. وقد تبين (٣٢٢) أنه جائز قلت التهيئة عبارة عن الإيلاء. العامل أما هو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرادفه ولا يخفى أنه إنما يجري في الثاني دون الأول لفصله من المعمول بالعامل الثاني حينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع أن عاملها متهيئ للعمل فيها لأن التهيئ بالمعنى الذي ذكرنا منتف عن عامل الفضلة (قوله نحو علمني الخ) قال الدنوشري إذا أعملنا فيه الثاني تعين أن يقال علماني وعلمت الزيدين قائمين إياه فليتأمل وقال السنباطي هذا المثال من أفراد المسئلة الآتية كما يظهر بالتأمل فقول الشارح نقلا عن أبي حيان فلا بد أن يقال إياه متقدما أو متأخرا الا يوافق كلا المذهبين الآتيين في المسئلة المذكورة (قوله اختلف المخبر عنه الخ) قال الدنوشري يغني عنه قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليتأمل (قوله خبرا عن اسم الخ) قال اللقاني تبع فيه النظم وهو تطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخالفا للمفسر له إلا أنه جعل المخالف هو الاسم المخبر عنه دون الضمير لأن مخالفته إنما تحصل بإفراده وهو بعد لم يحصل (قوله المفسر له) أي الضمير بدليل التصريح به فيما سيجيء (قوله وهو المتنازع فيه) قال اللقاني يفيد انحصار التنازع فيه مع أن التنازع في اسمين معا والجواب أن الحصر بالإضافة إلى الاسم المخبر عنه (قوله وجب العدول إلى الإظهار) وكذا إن امتنع كون المعمول ضميرا قال ابن معطي في شرح الجزولية تقول إن تزرني أزرك فإن أعملت الأول قلت إن تزرني أزرك في هذه الحال راكبا أي إن تزرني راكبا أزرك راكبا ولا يجوز الكناية عنها لأن الحال لا تضمر ولا يجوز إعادة لفظ الحال كالأول وفي كتاب المسائل وهو شرح الإيضاح لابن الدهان لا يجوز التنازع في الحال لأنها لا يكنى عنها

(قوله وجوابه الخ) قال اللقاني إنه لا فساد في ذلك إذ طلب العامل للمعمول إنما هو توجهه إلى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فرجعها إلى الواقع في نفس الأمر على أن صورة التثنية إنما حصلت بعد تسلط أو ظن وإعماله اه وهو أظهر من جواب الشارح وبه يندفع النظر الذي قاله الشارح وكذا قال الشهاب يجاب بمنع أنه لزم التنازع في مبهم لأن مطلق الأخوة الصادق بالمثنى ولا إبهام فيه بل هو أمر معلوم وإيضاحه أن المتكلم لما قصد أن يأتي بمفعول ثان من مادة الأخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما أن يعطاه مكتفى بالصفة الثابتة له (هذا باب المفعول المطلق) أخره عن المفعول به المتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه نظراً لأن ذاك أحوج للإعراب لأنه لولاه لالتبس بالفاعل وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق قال الرضي لأنه المفعول الحقيق الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولأجل قيامه به صار فاعلا انتهى وقضيته أن صيغ المفعول المطلق التي هي (٣٢٣) صيغ المصادر بعينها للأثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما سيأتي عن السيد وقال السيد أمير بادشاه في رسالته في الحاصل بالمصدر بعد أن نقل كلام الرضي وأنت خبير بأنه لا يعقل في مثل الحسن والموت إذ لا يعقل تأثير وإيجاده قال فإن قال المراد بيان حقيقة ما وجد منه بتأثير من قام به لا بيان حقيقته مطلقا قلت مقام التعريف يأبى عن التخصيص على أنهم صرحوا بأن ما اشتمل عليه الفعل مطلقا إنما هو التأثير وإنما كون المفعول المطلق بمعناه مبني على عدم الفرق بين التأثير والأثر فلا مرجوه التأثير والأثر في كل مصدر جاء منه فعل فالوجه أن يقال أريد بالتأثير ما يعم الحقيق وما نزل منزلته

مفعولا) ثانيا لأنه أخذ مفعوله الأول وهو ياء المتكلم المتصلة به (فأعملنا الأول) وهو أظن (فنصبنا الاسمين وهما الزيدين أخوين) على أنهما مفعولان لأظن (وأضمرنا في الثاني) وهو يظنني (ضمير الزيدين وهو الألف) في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الأول (وبقي علينا المفعول الثاني) ليظناني (يحتاج إلى إضماره وهو خبر) في الأصل (عن ياء المتكلم) المتصلة به التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول يظن (والياء مخالفة لأخوين الذي هو مفسر الضمير الذي يأتي به فإن الياء مفردة والأخوين تثنية فدار الأمر بين إضماره مفردا ليوافق الخبر عنه) وهو الياء (وبين إضماره مثنى ليوافق المفسر) وهو الأخوين (وفي كل منهما محذور) لا محيص عنه (فوجب العدول إلى الإظهار فقلنا أخا فوافق الخبر عنه) وهو الياء في الإفراد (ولم يضر مخالفته لأخوين لأنه) أي أخا (اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا) في هذه المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على سبيل البحث (والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الأخوين لأن يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد) وجوابه أن المتنازع فيه مطلق الأخوة من غير نظر إلى كونه مفردا أو مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لأن التنازع لا يكون في مبهم (وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين حذفه وإضماره) مقدما (على وفق المخبر عنه) فيقولون على الحذف أظن ويظناني الزيدين أخوين ويحذفون أخا لدلالة أخوين عليه ويقولون على الإضمار أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لأن العلة المقتضية لتأخيره وهي تأخير المفسر مفقودة هنا وإن أعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الإظهار ومن إجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق

(هذا باب المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول)

بغير صلة (صدقا) منصوب بيصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالجار) حرف أو اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فإن صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه تسمية البصريين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا إلا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي (و) المفعول المطلق (هو اسم يؤكد عامله) فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك (أو يبين نوعه) أي نوع الحدث أما فيفيده زيادة على التوكيد

لمشاركته إياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لأجل قيامه (قوله أي الذي) أشار إلى وجه تسميته بذلك فإن قيل لأي شيء قيل للمصدر مفعول ولم يقيد بشيء فالجواب لأنه الذي فعل حقيقة ويرد عليه نحو قعد إجلالا فشرطه مقيامي وقيل وجه تسميته بذلك كون العامل يصل إليه لا بحرف جر لا لفظا ولا تقديرا دائما (قوله يؤكد عامله الخ) قال الدنوشري قال الدماميني تبعا للرضي المراد أنه يؤكد مصدر عامله ولا يصح حمل العبارة على ظاهرها فإن الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل إلا على الحدث فلم يتحدا والاتحاد مشروط في التأكيد اللفظي الذي هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا قال الأبدي وليس هذا من التأكيد اللفظي بل من التأكيد الرافع للتجوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الألفية (قوله أو يبين نوعه) قال الدنوشري يؤخذ من كون المصدر مبينا للنوع رد قول ابن حجر في شرح المنهاج في باب الإطلاق ردا على إمام الحرمين أنه لا يصح أن يكون ثلاثا في قولك أنت طالق ثلاثا مفعولا مطلقا لأنه مبين ولا يكون إلا تمييزا لأن التمييز مبين ووجه الرد أن المفعول المطلق مبين أيضا فتبينه

لا يمنع كونه مفعولا مطلقا كما زعم ابن حجر وأو في قوله يبين نوعه مانعة خلو فلا يضر أن المبين للنوع والمبين للعدد كل منهما مؤكد أيضا
لكن لما كان المقصود بيان النوع والعدد اقتصروا عليهما أيضا وكذلك يمكن أن يكون لنا مصدر واحد مبين للنوع والعدد نحو
ضربت ضربتي الأمير أو ضربا شديدا (قوله أو عدده) إن قلت ظاهر كلامه الحصر في الأنواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضربا زيدا فإنما
لا مصدر قائم بينه وبين اضرب زيدا وذاك لا تأكيد فيه قلت المصدر في الأصل مؤكد فإنه جامع لعامله في الأصل وبهذا باين اسم الفاعل
وإنما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه وإنما يفسر ههنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض
له من النيابة عن الفعل بخروج ذلك عن حقيقته (قوله وليس خبرا) قيل لا حاجة إليه لأن المفعول المطلق من المنصوبات والخبر من
المرفوعات وكونه قد يكون منصوبا بكان كان ضربك ضربا شديدا أباه مثال المصنف ورد بأن المصنف لم يذكر نصب المفعول المطلق
في تعريفه ولم ما فعل لأن النصب حكم من أحكامه فأخذه في التعريف دور (قوله أو ضربت ضرب الأمير) قال السنباطي سيأتي في كلام
الموضح قريبا أن نحو هذا مما ناب فيه صفة المصدر عنه لأن تقديره ضربا مثل ضرب الأمير فكان الأولى التمثيل بضربا شديدا انتهى
وقال المصنف رحمه الله في الحواشي قال ابن معطي النوعي إما نكرة موصوفة أو معرف باللام وأورد عليه فقيل أو مضاف نحو ضربته
ضرب زيد وأجيب بأنه من باب ضربته سوطا إذ يستحيل أن يضرب الإنسان ضرب غيره فالأصل ضربا مثل ضرب ثم حذف
الموصوف ثم المضاف وأجيب بأن (٣٢٤) هذا موجود في ضربته الضرب المعهود إذ يستحيل إيقاع الضرب المعهود وإنما يوقع
مثاله وأجاب الجوهري بأن
ذلك يوجب اشتراط كونه
موصوفا لأن ذا اللازم
الجنسية لا ينتصب على
المصدر إلا إذا وصف لفظا
كضربت الضرب الشديد
أو تقديرا كضربت
الضرب أي الكامل على
حد قولهم زيد هو الرجل
أي الكامل في الرجولية
قال الدنوشري فائدة قال
بعضهم هل الفعل الواحد
ينصب أكثر من مصدر
واحد أم لا ثم اعلم أن المصدر المكرر لا يخلو من أن يكون عين الأول أو لا فإن كان عين الأول نصبهما الفعل على أن يكون الثاني تأكيدا
للأول وكذا الثالث نحو ضربت ضربا ضربا وضربت ضربا ضربا ضربا وإن لم يكن عينه نحو ضربت زيدا ضربا ضربتين فذهب
الأكثرون منهم الأخفش وابن السراج والمبرد إلى أن الفعل لا ينصبهما بل ينصب الأول فقط والمكرر إما بدل أو منصوب
بإضمار فعل وذهب السيرافي وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر إلى أن الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد وإن اختلف أنواعها ومذهب
الجماعة أصح (قوله وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) صرح السيد بأن المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أي الأثر لا المصدر الذي هو
التأثير قال وإطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التأثير والأثر انتهى وقضيته أن صيغ المصادر بعينها
موضوعة للأثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما أنها موضوعة لإيقاع ذلك الأثر وإلا يلزم التجوز في كل مفعول مطلق ولا سبيل
إليه لوجود إمارة الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة إلى القرينة وفي عدم التمييز بين التأثير والأثر وإن صرح به ابن سينا نظرا لأنهما
من مقولتين مختلفتين فالأول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال وقال بعض المحققين الاتحاد الخارجي بين التأثير والأثر
على ما هو رأي الأشاعرة لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فإن الضوء الحاصل من الشمس في البيت أمر موجود لكن
إذا نسب إلى الشمس يسمى إضاءة وإذا نسب إلى البيت يسمى استضاءة انتهى وكأنه أراد بالاتحاد الخارجي أنه لم يتحقق في الإضاءة
والاستضاءة في الخارج أمر زائد على الضوء وإلا لا يصح الحكم بأن النسبة التي هي من الأمور الاعتبارية هي عين الوجود الخارجي
وقوله لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم خلاف ما قاله ابن سينا من أن العلم والمعلوم واحد بالذات وبالاعتبار اثنان وفيه كلام

(أو) يبين (عدده) أي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد (وليس) هو (خبرا) عن
المبتدأ (ولا حالا) من غيره (نحو ضربت ضربا أو) ضربت (ضرب الأمير أو) ضربت (ضربتين) فالأول
مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده (بخلاف نحو ضربك ضربتان
و) (ضربك ضرب أليم) فإنه وإن بين العدد في الأول والنوع في الثاني لوصفه بأليم فهو خبر عن ضربك فلا
يكون مفعولا مطلقا (و) بخلاف (نحو ولى مدبرا) فإنه وإن كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير
المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا وإلى أن المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله :
•توكيدا أو نوعا يبين أو عدد• (وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) كما تقدم من الأمثلة (والمصدر)
كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو (اسم الحدث الجاري على الفعل) وليس علما ولا
مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح في باب إعمال المصدر (وخرج بهذا القيد) وهو الجريان على
الفعل (نحو) غسلا ووضوءا وعطاء من قولك (اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا وأعطى عطاء فإن هذه) الثلاثة
(أسماء مصادر) وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها لأن اغتسل قياس مصدره الجاري عليه
الاغتسال وتوضأ قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ وأعطى قياس مصدره الجاري عليه الإعطاء وخرج

في شرح آداب البحث وحواشيه (قوله والفرق بين المصدر الخ) هذا لا يناسب صنيع المصنف لأنه ظاهر في أنهما يدلان على شيء واحد وإنما امتازا بالجريان على الفعل وعدمه إلا أن يحمل قوله اسم الحدث على ما هو أعم من اسم الحدث بلا واسطة وبواسطة ليدخل اسم المصدر لأنه اسم للمصدر الذي هو اسم للحدث إذ لو حمل على ظاهره ولم يحتج لقوله الجاري في إخراج اسم المصدر بل كان يقول لخرج اسم المصدر لأنه اسم لفظ المصدر لا اسم الحدث لأن معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما أن معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظ المصدر فتأمل (قوله فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) قال اللقاني في التمثيل به لما يعمل فيه مصدر مثله نظر إذ قوله جزاؤكم وإن كان لفظه مصدرا معناه المجزى به لحله جهنم فمعنى الآية إن جهنم هي الشيء الذي أنتم تجزون به وفي الكشاف ما نصه وانتصب جزاء موفورا بما في فإن جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو على الحال لأن الجزاء موصوف بالموفور انتهى قلت فعلى الأول جعل النصب بمعنى الفعل الذي تضمنه الكلام لا بلفظ المصدر فتأمله منصفا (قوله سربال طباخ) السربال القميص (قوله أصلان) قال الدنوشري ينظر على مذهبه هل الوصف فرع الفعل أو فرع المصدر (قوله لأن الفرع الخ) قال الدنوشري قد يمنع ذلك فإن قيل هذا خاص بالألفاظ ولا فائدة له إذا لم يكن كذلك قلنا بل فائدته إذا لم يكن كذلك لعلق الفرع حتى يذكره إذا كان أنقص من الأصل وتوسيع الطريق إذا كان مساويا لأصله وما ذكره هنا أن الفرع لا بد فيه من معنى الخ لا يخالف ما ذكروه في جمع المذكر السالم من قولهم لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل المستلزم لجواز أن يكون مساويا أو أنقص ولا يجوز أن يكون أزيد من أصله لأن الفرع هنا معناه الأول من غيره مرتبة وهنا ليس كذلك

بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وبقولنا ليس مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فإنهما من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لأن فعله صدر عنه أي أخذ منه كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر منه (و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عامله إما مصدر مثله) لفظا ومعنى (نحو فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله أو معنى لا لفظا نحو أعجبني إيمانك تصديقا وقول الحريري لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالآية ونحوها (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما أحسن زيدا حسنا والأفعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والأفعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل (نحو والصافات صفا) واسم المفعول نحو الخبز مأكول أكلا وأمثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم منك قياما وأما قوله: أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم • لؤما وأبيضهم سربال طباخ

فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع وإلى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله:

• بمثله أو فعل أو وصف نصب • وما ذكره من أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين وإليه يرشد قول النظم • وكونه أصلا لهذين انتخب • (وزعم بعض البصريين) كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر (أن الفعل أصل للوصف) فيكون فرع الفرع (وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما) أي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح الأول لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين

(فصل) (ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة) له (كسرت أحسن السير) والأصل سرت السير أحسن السير فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله عليه ونابت

(فصل)

(قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدنوشري يشعر بأن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا وإن كان إطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله ما يدل على المصدر) قال الدنوشري المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على معنى المصدر وهو واضح في غير نحو ضربته سوطا لأن السوط ليس دالا على المصدر اللهم إلا أن يقال المراد بدلالته عليه إشعاره به أو يقال هو دال عليه التزاما فليتأمل (قوله والأصل سرت السير أحسن السير) قدر المصدر معرفة وقدره ابن الناظم نكرة فقال التقدير سرت سيرا أحسن السير وقال اللقاني يلزم على تقديره نكرة وصف النكرة بالمعرفة وعلى تقديره معرفا بأل وصف المعرف بأل بالمضاف وأجيب بأنه لا محذور في الثاني قال ابن الحاجب قدس الله سره ومن ثم أي من أجل أن الموصوف أخص أو مساو لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله أي صورة إذ البواقي كلها أعلى من ذي اللام فلا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى قوله لزم وصف المعرف الخ انظر ما يلزم على هذا اللازم وقال الدنوشري لا يشكل على قوله والأصل الخ ما قال اللقاني أنه يلزم وصف ما فيه أل بالخالي منها وهو

عذور لأن كلامه مردود بجواز وصفه بما فيه أل أو بالمضاف لما هي فيه انتهى فليتأمل (قوله واشتمل الصماء) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والفقهاء لا نطيل به ذكره الدنوشري ورأيت بخط المصنف بهامش ألفية ابن معطي الصماء أن يتخلل بثوب على جميع بدنه ويضم طرفيه (قوله وضربته ضرب الأمير اللص) قال الدنوشري قال اللقاني التمثيل غير مطابق لأن صفة المصدر لم تقع فيه صفة والجواب أن التمثيل باعتبار مثل الذي هو صفة محذوفة كما كادت عبارته أن تنطق به غاية الأمر أن هذه الصفة حذفت وأنيب ما أضيف إليه عنها وينبغي أن يراد نحو ضرب الأمير على ما قالوه لأنه ليس واحدا مما ذكره مما ينوب (قوله إذ الأصل الخ) إنما كان الأصل ذلك لأنك لا تفعل فعل غيرك (قوله إذا أضيفت إليه) قال الزرقاني أي إذا أضيفت الصفة إلى المصدر فإن أشد مضاف إلى السير والسير مضاف إليه أشد فإن قلت الصفة لم تضف إلى المصدر الذي هو موصوفها فالجواب أنه لما كان مثله في كونه مصدرا قيل إنها مضافة إليه (قوله رغدا) الرغد العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال الخ) قال الدنوشري هو واضح في نحو فكلا منها رغدا وأما نحو سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متأتية لأنها لا تقع معرفة على مذهبه فينبغي أن يؤول على وجه غير الحالية بأن تعرب معمولة لمحذوف أو غير ذلك (قوله وإلا لجازت إقامته الخ) قال الدنوشري قد يرد بأنه لا يلزم من عدم رفعه عدم جوازه فليتأمل (قوله أو ضميره) قال الدنوشري ينظر ما وجه مخالفة الأسلوب حيث نكر الأول وعرف الثاني بالإضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدنوشري احترز بالنصب عن الرفع فإن الضمير حينئذ مفعول أول وجالسا مفعول ثان والفاعل مستتر والجملة خبر عبد الله ويجوز حال النصب أن يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثاني محذوفا ويقبح رفع جالس ورفع عبدالله على الإلغاء لتوسط العامل ويكون الضمير منصوبا على أنه مفعول مطلق ووجه قبحه أن الغاء تقتضي عدم اعتباره وتأكيده يقتضي اعتباره فيتنافيان اه وجوّز الشهاب القاسمي النصب على الاشتغال إذا كان الهاء لعبد الله وعبارته انظر على الحكم بأن الهاء للمصدر على سبيل الوجوب أو لا فيجوز أن يكون لعبدالله على أنه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني فتأمله اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضح في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي أن الضمير العائد إلى المصدر يجوز أن يكون مؤكدا وأن يكون نوعيا فيكون قوله إنما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه أن له حالتين فليتأمل (قوله إلا التحية) قال الدنوشري المراد بالتحية الملك هنا (قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولو زعم أن القرآن مبتدأ وأن اللام زائدة مثلها في بحسبك لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقا أو دعوى زيادتها في المبتدأ فإن كان المراد الأول أشكل بما صرحوا به في باب نواصب الفعل أنها تزاد ومثلوا لذلك بنحو إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وإنما جعل الشارح والموضح الضمير في يدرسه مفعولا مطلقا لا مفعولا به لأنه يلزم عليه تعدي الفعل إلى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو ممتنع ومعنى البيت

منابه وانتصبت (واشتمل الصماء) والأصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه (وضربت ضرب الأمير اللص) إذ الأصل ضربا مثل ضرب الأمير اللص فحذف الموصوف) وهو ضربا (ثم المضاف) وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وإن أضيف لمعرفة لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه لتوغله في الإبهام وقيد أبو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر إذا أضيفت إليه نحو سرت أشد السير لأن الصفة هي الموصوف في المعنى وإنما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا أن الأصل أكلا رغدا وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حال كون الأكل رغدا ويدل على ذلك أنهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على أنه حال لا مصدر وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى (أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو عبدالله) بالنصب (أظنه جالسا) فعبد مفعول أول لأظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء في أظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير أظن ظنا أو عن نوعي فيكون التقدير أظن ظن كما قدره الشارح تبعا للنفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي يظهر أن الضمير إنما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله :

من كل ما نال الفتى * قد نلته إلا التحيه

وقوله

هذا سراقة للقرآن يدرسه * والمرء عند الرشا إن يلقها ذئب

أي يدرس الدرس وقد تلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يقدر إلا التوكيد فكذلك ضميره (و) أما (نحو فإني أعذبه عذابا) (لا أعذبه أحدا) فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي أن تكون أل في النيل والدرس للجنس لا للعهد وإلا لكان نوعيا أيضا (أو) من (إشارة إليه) أي إلى المصدر سواء كان اسم الإشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالأول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أنه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به إلى الظن قاله المرادي في التلخيص (أو) من (مرادف له) معنى (نحو شنئته بغضا) فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنأ فإن الشنأ مصدر شنئ بكسر النون مرادف للبغض (وأحببته مقة) فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فإن المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف المحبة (وفرحت جذلا) فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فإن الجذل بفتحتين (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر) مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الأمثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا وأحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا (أو) من (مشارك له) أي للمصدر المحذوف (في مادته) وحروفه (وهو) أقسام (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا وأعطى عطاء وفي شرح التسهيل أن المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا (واسم عين ومصدر لفعل آخر) فاسم العين (نحو والله أنبتكم من الأرض نباتا) فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع أو غيره ومنه زكاة النبات وعن سيبويه أن نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن إنباتا قاله الشاطبي فعلى هذا

كما قاله الشمني ورد على الدماميني بجعله رجلا من القراء يسمى سراقة بأنه راق ويقبل الرشا وإنما صيره ذئبا لحرصه على أخذها فاقتضى أن قوله ذئب بالذال المعجمة والهمزة والباء ورشا بضم الراء جمع رشوة والدماميني قال سراقة بضم السين أظنه سراقة الصحابي وقال إن قوله عند الرشا متعلق بذئب لما فيه من معنى التأخر فاقتضى أن ذنب بالذال المعجمة والنون ورشا بكسر الراء وهو الحبل وأن الضمير في بها عائد على الرشا وأنثه لأن الرشا في معنى الآلة وأن معنى البيت أن سراقة درس القرآن فتقدم والمرء يتأخر عند اشتغاله بما لا يمكن امتهن نفسه في السقي وأرخى الأرشية في الآبار (قوله فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قال الدنوشري يرد بذلك على من يزعم أن الكلام في ضمير المصدر والضمير في الآية عائد إلى هذا باقبله وهو ليس بمصدر لعذب ووجه الرد أن الضمير عائد إلى التعذيب وهو بمعناه • فإن قيل يلزم على ذلك خلو الصفة يعني لا أعذب به أحدا من العالمين من ضمير الموصوف أعني عذابا قلت قال شيخنا الإمام علامة الأنام أبو بكر هذا نظير محمد جاء أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له فيكون اشتمال جملة الصفة على اسم بمعنى الموصوف كافيا في الربط لأن الضمير بمعنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رأيت أبا حيان صرح بذلك في إعرابه فليراجع اه ومراده بمن زعم اللقاني (قوله وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الخ) لذلك خطئ من حمل قول المتنبي هذي برزت لنا فهجت رسيسا على أنه أراد هذه البرازة لأن مثل ذلك لا يستعمله العرب (قوله شنئ) قال الدنوشري بكسر النون له خمسة عشر مصدرا بينها السفاقسي في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن وفي حفظي أنه قال ليس لنا فعل له خمسة عشر مصدرا سواه فليراجع وفي القاموس شنئ كعلم ومنع فاقتصار الشارح على الأول قصور منه اه وقد أسلف كلام السفاقسي في باب لا النافية للجنس (قوله والمنقول عن الجمهور الخ) اقتصر على مذهبين وفي المسألة ثلاثة مذاهب هذان والثالث مذهب ابن جني وظاهر كلام أبي علي وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه والمبين للنوع فيعمل فيه الظاهر واستدل لمذهب سيبويه بقوله: السالك الثغرة اليقظان سالكها • مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل فمشي الهلوك منصوب بفعل مضمر أي تمشي مشي الهلوك لا بالسالك وإن كان في معنى الماشي لأنه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل استيفاء عمله وهو غير جائز لأن المعمول من تمام الصلة واستدل للمازني بأنه لما كان في معناه تعدى إليه كما يتعدى إلى ما هو من لفظه واستدل لابن جني بأن المؤكد مع فعله بمنزلة التأكيد اللفظي فيلزم أن يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعي وينبغي إلحاق العددي به هذا خلاصة ما نقله الدنوشري عن بعض شروح ألفية ابن معطي (قوله كما تقدم) قال اللقاني أي من قوله اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا وأعطى عطاء لكن لقائل أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وإن كان جاريا على فعل آخر كما في وتبتل إليه تبتيلا فكان ينبغي أن يدخل فيه تبتيلا وإن كان مراده به ما ليس جاريا على فعل أصلا فما تقدم من الأمثلة الأول كذلك لجريان الغسل على غسل والوضوء على وضؤ وعطا على عطاء أي أخذ إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقص ببعض الحروف (قوله مصدر جار الخ) قال الدنوشري يؤخذ من كلام الجامي أنه أي نباتا مصدر نبت وعبارته وأما بحسب الباب نحو

ابته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه أى قعدت وجلست جلوسا وأنبته الله فنبت اه وقال الشهاب القاسمى بعد أن نقل كلاما عن الرضى ولا يخفى أنه يفيد أن نباتا مصدر نبت اه وفى حواشى ابن الناظم لم يجعله من القسم الأول وهو اسم المصدر نحو اغتسل اغتسالا وكأنه للإشارة إلى أن المراد بمصدر فعل آخر أعم من أن يكون اسم مصدر لهذا الفعل كما فى أنبتكم من الأرض نباتا أو لا كما فى وتبتل إليه تبتيلا أو أنه يصح فى النيابة ملاحظة كل من الجهتين كما فى جعل نباتا من الملاقى فى الاشتقاق مع إمكان جعله اسم مصدر إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة (٣٢٨) المذكورة وبهذا يسقط قول اللقانى أنه لا يصح فى نباتا فى الآية أن يكون مصدراً لفعل آخر

يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدراً لفعل آخر نحو (وتبتل إليه تبتيلا) فنباتا نائب عن إنباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا (والأصل) فى مصدر أنبت وتبتل (إنباتا وتبتلا) لأن قياس مصدر أنبت الإنبات لا النبات لأنه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا تبتيلا لأن التبتيل مصدر بتل بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أى من المصدر (كقعد القرفصاء) بالمد والقصر (ورجع القهقرى) بالقصر فقط فإن القرفصاء نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والأصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه فإن قلت القرفصاء والقهقرى مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت أجيب بأنهما نابا عن المصدر الأصلى المحتمل القليل والكثير وفى هذا الجواب نظر لأنه يقتضى أن انتصاب النوعى فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح فى الحواشى (أو) من لفظ (دال على عدده) أى المصدر (كضربته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر والأصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وأنيب عنه عدده ومثله (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والأصل فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين وجلدة تمييز (أو) من لفظ دال (على آلته) أى آلة المصدر (كضربته سوطا أو عصا) والأصل ضربته ضربا بسوط أو عصا ثم توسع فى الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وأعطيت ماله من إعراب وإفراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين وأسواطا والأصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادى فى التلخيص أصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وذلك مطرد فى كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل اه (أو) من كل وما فى معناها مضافة إلى المصدر (نحو فلا تميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل فلا تميلوا ميلا كل الميل (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما ۞ (يظنان كل الظن أن لا تلاقيا)

والأصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب أو عامة الضرب (أو) من (بعض) وما فى معناها مضافة إلى المصدر (كضربته بعض الضرب) فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل ضربته ضربا بعض الضرب وفى التنزيل ولو تقول علينا بعض الأقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفى التنزيل ولا تضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح أن النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له فى المادة بأقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقى وهو الوصف والضمير والإشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل فى قول النظم ۞ وقد ينوب عنه ما عليه دل ۞ { مسئلة } (المصدر المؤكد لعامله (لا يثنى ولا يجمع باتفاق

إذ مصدر نبت النبت فالنبات اسم لعين النابت وبهذا يمكن أن يجاب عن إشكال اللقانى المتقدم فتدبر (قوله بالمد والقصر) قال الزرقانى القرفصا بكسر القاف والفاء مقصورا وبضمها ممدودا جلسة المحتبى بيديه لا بثوبه ومنه قيل قرفصت فلانا إذا شددته جامعا يديه تحت ركبتيه قاله ابن مالك فى تحفة المودود وقال ابن ولاد قال الفراء يقال قعد القرفصا إذا ضممت أولها مددت وإذا كسرت أولها قصرت يكتب بالياء وهو أن يقعد على قدميه ويمس أليته بالأرض اه وقال المهلبى فى زيادته على ابن ولاد حكى الجرمى فى كتاب الأبنية أن القرفصاء بالضم يمد ويقصر اه ونحوه الدنوشرى وقال كلام الشارح مبنى على قول الجرمى وأن بعضهم قال إن القرفصا مثلث فى أوله وثالثه هذا وقال اللقانى إن قلت ما الفرق بين اشتمل الصماء وقعد القرفصا حتى كان الأول من نيابة الصفة والثانى من نيابة الدال على نوع قلت هو أن الصماء جارية على موصوف محذوف والقرفصا اسم لهذه القعدة المخصوصة فهى جامدة غير مشتقة (قوله والضمير) قال السنباطى تقدم أنه يكون من النوع الأول أيضا نحو لا أعذبه أحدا (قوله المصدر المؤكد لعامله لا يثنى الخ) قال الدنوشرى هو ظاهر فى قصر الحكم على المؤكد والظاهر أنه غير مقصور عليه بل هو أعم من ذلك نحو ضربك حسن والحاصل كما قال بعضهم أن المصدر لا يخلو أن يكون مبهما أو مختصا فإن كان مبهما فلا يثنى ولا يجمع لأن التثنية ضم الشىء إلى مثله والجمع ضم الشىء إلى أكثر منه والمصدر المبهم لا يتأتى فيه ضمه إلى شىء آخر لأنه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هى حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شىء يضم إليها فتصح

فلا يقال) ضربت (ضربين) بالتثنية (ولا) ضربت (ضروبا) بالجمع (لأنه) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كاء وعسل) ودقيق لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته (و) المصدر العددي وهو (المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه) فيثنى ويجمع (باتفاق فيقال) ضربت ضربتين) وضربات لأنه فرد الجنس (كتمرة وكلمة واختلف في) المصدر (النوعي فالمشهور) من الخلاف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياسا فيقال ضربت ضربتين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضربا مختلفة (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وأنه لا يقال منه إلا ما سمع (واختاره) أي المنع (الشلوبين) واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى «وتظنون بالله الظنونا» والألف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي وإلى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله:

وما لتوكيد فوحد أبدا • وثن واجمع غيره وأفردا

﴿فصل﴾ النحاة (اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبين للنوع أو العدد والدليل المقالي ما مرجعه إلى القول (كأن يقال ما جلست فيقال بل جلوسا طويلا أو بل جلستين) فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول يحذف عامله جوازا الدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير بل جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بل جلست جلستين (و) الدليل الحالي ما مرجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها (كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا) ولمن تكرر منه إصابة الغرض إصابتين فقدوما مصدر نوعي وإصابتين مصدر عددي لحذف عاملهما جوازا الدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا وأصبت إصابتين (وأما) المصدر (المؤكد فزعم ابن مالك) في شرح الكافية (أنه لا يحذف عامله لأنه إنما يجيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما) فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا أو عددا فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال:

وحذف عامل المؤكد امتنع • وفي سواه لدليل متسع

(ورده ابنه) في شرحه بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى و(بأنه قد حذف جوازا) إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر (في نحو أنت سيرا) وجوبا) مع التكرير أو الحصر (في نحو أنت سيرا سيرا) وما أنت إلا سيرا (وفي) غير ذلك (نحو سقيا ورعيا) وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا إما للسهو عن وروده وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه وأجاب الشاطبي بأن ما قال ابن الناظم غير لازم لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض وأما ما استدل به فلا دليل فيه لأن تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلا وإنما هي مصادر جعلت بدلا من أفعالها وعوضت منها

فيها التثنية والجمع وهذا أمر عقلي وإنما جاز تثنية المصدر المختوم بالتاء وكذلك جمعه لأنه بدخول التاء صار يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصح ضمه إلى ما المرة الواحدة منه فيثنى ويجمع (قوله فلا يقال ضربين) ﴿فرع﴾ ضربت ضربا ضربتين صحيح بناء على أن الفعل ينصب أكثر من مصدر على ما مر ويكون ضربتين بدلا من ضربا لأن ضربا يصلح للمفرد والمثنى والمجموع فالإبدال منه يعني أن المقصود ضربتان والبدل يبين ما أراد المتكلم بقوله ضربا فإن قلت ضربت ضربتين ضربا لم يصح ذلك وإن وصفت ضربا صح سواء قدمته فقلت ضربت ضربا شديدا ضربتين أو أخرته فقلت ضربت ضربتين ضربا شديدا (قوله كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا) قال الدنوشري إنما جمع الظن لاختلاف أنواعه لأن من خلص إيمانه ظن أن ما وعدهم الله من النصر حق ومن ضعف إيمانه اضطرب ظنه ومن كان منافقا ظن أن الدائرة تكون على المؤمنين فاختلفت ظنونهم وقال: الأخر ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل ﴿فصل﴾ (قوله في شرح الكافية) لعله إنما عزاه لشرح الكافية لنقل المصنف عنه الدليل وفي الخلاصة لم يتعرض له (قوله لتقويته وتقرير معناه) قال المصنف في حواشي ابن الناظم المراد بالتقوية التشديد والتثبت في النفس فإن ذكر الشيء مرتين أبعد له من أن يذكر مرة والمراد بالتقرير رفع المجاز (قوله فجاز حذف عامله) في إطلاقه نظر لأن من جملة المبين للنوع كما ذكره الشارح نحو فضرب الرقاب ونحو فإما منا بعد وإما فداء وستأتي بكاء ذات عضله ويأتي عن المصنف تحقيق المقام (قوله نية التخصيص) أي فتجعل مصادر نوعية ويقدر

لها عنصا محذوفا أى سقياه عظيما أو نافعا وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الشاطبى فى تعميم الحكم بأنها ليست من المؤكد (قوله من قسم المصدر المؤكد) أى بحسب الأصل وأما بحسب الحال فهى بدل من أفعالها وبه يجمع بين كلام الناظم ومن اعترضه ثم إن إطلاق كونها من المؤكد بحسب الأصل مشكل فإن منها ما هو من النوعى كما سيأتى فى كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بهامش ابن الناظم عند قوله والحذف حتم ما نصه الحكم صحيح والمثل فاسد لأنه لا يمتنع اندل ندلا وإنما يجب الحذف فى مواضع أحدها ما أهمل فعله نحو ويحه وويله وبله زيد ورويد عمرو وسبحان الله الثانى ما كان للطلب وتكرر كقوله * فصبرا فى مجال الموت صبرا * بخلاف ضربا زيدا نص عليه ابن عصفور الثالث ما أضيف إلى معمول الفعل فاعلا نحو صنع الله أو مفعولا نحو فضرب الرقاب الرابع ما كثر استعمالهم إياه وبأن هذا السماع نحو سقيا ورعيا وجدعا وخيبة الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو ألؤما واغترابا والمصدر فيهن مؤكد فى الأصل وأما الآن فإنه صار بمنزلة الفعل الذى سد مسده وذلك لا يكون مؤكدا ولا مبينا للنوع ولا عدد وفى النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة لأنى أعد قوله مكرر وذو حصر واحدة وإنما اختلف الشرط وأعد كلا من المؤكد لنفسه وغيره واحدة والخمسة الباقية المصدر فيهن فى الأصل مؤكد إلا الأخيرة فبين للنوع والعشرة مستثناة من قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * ومن مفهوم قوله * وفى سواه لدليل متسع * لأن معناه يجوز ذلك الاتساع فإن شئت لم تحذف هذا الذى يفهم منه وارتفع التناقض ولله الحمد وإنما الاعتراض فى التمثيل وهو لازم للشارح المعترض لأنه موافق عليه (قوله ما لا فعل له) قال الدنوشرى ومن هذا النوع وهو ما لا فعل له دفرا وأفا وتفا قال بعضهم التقدير ألزمه الله دفرا الخ وهو يقتضى أنه مفعول به لا مفعول مطلق والدفر بالدال المهملة النتن والأف وسخ الأذن والتف وسخ الأظافر (قوله فيقدر له عامل من معناه) قال الدنوشرى ينظر هل العامل الذى قدره وهو أحزن معناه معنى ويح وويل فإنهما بمعنى الحزن كما ذكر أولا وكذا يقال فيما بعده (قوله فما وال) قال الدنوشرى وبعضهم رواه بقوله فلا وال (قوله فى الطلب) قال الدنوشرى يفهم منه أنه مستعمل فيه مع معناه الأصلى فيكون مجازا أو حقيقة (قوله كسقيا ورعيا) قال الدنوشرى ومن ذلك عقرا أى عقره عقرا وبعدا أى بعد بعدا وسحقا بضم السين أى سحق سحقا وفعله بضم الحاء يقال سحق الشىء فهو سحيق إذا بعد وتعسا أى تعس تعسا أى لا انتعش من عثرته ونكسا بضم النون وقد تفتح نونه إما فى لغة قليلة وإما اتباعا لتعسا فتقول تعسا ونكسا بفتح النون والنكس عود المرض وبؤسا أى بئس بؤسا أى اشتدت حاجته وخيبة أى خاب خيبة وجوعا وبوعا أى جاع جوعا وبوعا اتباعا لجوعا وقيل معناه العطش فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش وتبا أى تب تبا أى خسر واعلم أن هذه المصادر على اختلاف أنواعها منها ما يرفع على الابتداء سماعا لا قياسا فإن كانت معارف فبين وإن كانت نكرات فلما فيها من معنى الدعاء أو شبهه فقالوا بؤس له وخيبة له وويل له ولم يقولوا سقى له ورعى له والنصب فى هذا أكثر فلو كان معرفة نحو الويل له لكان الرفع أكثر ودخول الألف واللام على هذه المصادر سماعى لا قياسى قالوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا السقى لك قال سيبويه لو قلت السقى لك والرعى له لم يجز والجار والمجرور الواقعان بعد نحو سقيا متعلق بفعل خرج مخرج البيان التقديرى أعنى لك ولا تتعلق بالمصدر فنحو سقيا لك على هذا جملتان وذهب الكوفيون إلى أنه كلام واحد انتهى وما ذكره من متعلق التبيين اختار المصنف خلافه فانظر المغنى فى بحث لام التبيين (قوله وجدعا) قال المصنف فى

فقائدتها النيابة عن أفعالها وإعطاء معانيها لا تأكيدها فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها والشىء لا يؤكد نفسه انتهى بملخصا مع اعترافه بأن أنت سيرا للتوكيد حيث قال فى شرح قول النظم كذا مكرر وتقول فى المؤكد أنت تسير سيرا فيظهر أيضا معنى العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل أقره عليه لكن إقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل أن ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فإن جميع ما أتى به من الأمثلة ليست من المصدر المؤكد فى شىء وإنما هى من المصادر النائبة عن أفعالها انتهى والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو فى معنى الاستثناء من قوله :

* وحذف عامل المؤكد امتنع * قاله الموضح فى بعض حواشيه على الخلاصة (وقد يقام المصدر) المؤكد (مقام فعله) المستعمل أو المهمل (فيمتنع ذكره معه) أى فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه (وهو نوعان ما لا فعل له) أصلا من لفظه (نحو ويل زيد وويحه وبله الأكف) بالإضافة إلى المفعول (فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا) بناء على قول المازنى أن جلوسا منصوب بقعدت فيقدر فى نحو ويل زيد وويحه أحزن الله زيدا ويله وأحزن الله زيدا ويحه لأن الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو البقاء وقيل يقدر أهلك لأنهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر قبل ويح رحم لأنها كلمة ترحم وقبل ويل عذب لأنها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين إلى أن ويحه وويله وويسه منصوبة بأفعال من لفظها وأنشد :

فما وال ولا واح * ولا واس أبو هندى

قال المرادى فى شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر فى بله الأكف اترك لأن بله الشىء بمعنى تركه والأكف جمع كف (وما له فعل) مستعمل من لفظه (وهو نوعان) نوع (واقع فى الطلب وهو الوارد دعاء) بخير أو ضده فالأول (كسقيا ورعيا) والثانى كـ(جدعا) والأصل سقاك الله سقيا ورعاك الله

رمياوكراه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الأنف أو الشفة أو الأذن أو غير ذلك (أو) الوارد (أمرا أونهيا نحو قياما لاقعودا) أي قم قياما لاتقعد قعودا (و) كذلك النوعي (نحو فضرب الرقاب) أي فاضربوا ضرب الرقاب ولافرق في ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصله بقوله (و) نحو (قوله):

على حين ألهى الناس جل أمورهم (فندلا زريق المال ندل الثعالب)

أي اندل يازريق المال ندل الثعالب أي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاى فراء مصغر علم رجل والمال مفعول به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا

(كذا أطلق ابن مالك) القول بأن المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار (وخص ابن عصفور الوجوب) بالحذف (بالتكرار كقوله) وهو القطرى بن الفجاءة الخارجي:

(فصبرا في مجال الموت صبرا) فما نيل الخلود بمستطاع

أي اصبر صبرا ووجهه أنه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم أنه يجري مجرى هذا في التزام الإضمار المصادر في الأمر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل وأشار بقولهم هذا إلى التحذير بغير إيا وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لإطلاق ابن مالك القول بأن المصدر الذي أقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح (أو) الوارد (مقرونا باستفهام توبيخي) وهو ثلاثة أقسام توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت امرأة سلولية وتوبيخ لمخاطب (نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك) أي أتتوانى توانيا (وقوله) وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي:

أعبدا حل في شعبي غريبا (ألؤما لا أبالك واغترابا)

أي أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغائب في حكم حاضر كقولك لشيخ غائب وقد بلغك أنه يلعب ألعبا وقد علاك المشيب أي ألعب لعبا (و) نوع (واقع في الخبر وذلك في) خمس (مسائل إحداها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها) المحذوف (كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا) وهي من أمثلة سيبويه وقدره أحمد الله حمدا وأشكره شكرا لا أكفره كفرا كذا يتكلم بهذه الأمثلة مجتمعة قال ابن عصفور ولا يستعمل كفرا إلا مع حمدا أو شكرا ولا يقال حمدا وحده أو شكرا إلا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الإضمار إلا مع لا كفرا فهذه الأمور جرت مجرى المثل فينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى (وصبرا لاجزعا) والتقدير أصبر صبرا لا أجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب (و) كقولهم (عند ظهور أمر معجب عجبا) أي أعجب عجبا (وعند خطاب) شخص (مرضي عنه أو مغضوب

حواشي ألفية ابن معطي الجدع بالدال المهملة قال أحد يستعمل في الأنف والأذن ومعناه القطع (قوله نحو قياما لاقعودا) قال الدنوشري جعله الشارح كما يفهم من قوله أي قم قياما لاتقعد قعودا من غير عطف وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالفصل ولو قال قائل أن مثل ذلك الأول مفعول به لعامل محذوف ولا عاطفة والتقدير افعل قياما لاقعودا لكان مذهبا له وجه وجيه لما يلزم على الأول من حذف المجزوم وبقاء الجازم ومن ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وقوله من حذف المجزوم الخ بناء على أن لا ناهية وهو كما قال صريح قول الشارح لاتقعد قعودا وزعم أبو حيان (٣٣١) أنها نافية للجنس وقعودا اسمها

وقد يقال إنه ورد مذرنا وعلى كلامه يكون خبرا بمعنى الإنشاء (قوله وكذلك النوعي) عطف على قوله المؤكد بعد قول المصنف وقد يقام المصدر (قوله نحو فضرب الرقاب) قال الدنوشري عرفوا الضرب بأنه إمساس جسم بعنف والضرب هنا معناه قطع العنق فينظر هل هو حقيقة أو مجاز (قوله علم رجل) قال الدنوشري زعم الشيخ زكريا أنه علم قبيلة وقدر العامل اندل وينظر هل ندل الثعالب بدل من ندلا أو توكيدا وهو مفعول لمحذوف آخر ثم ظهر أنه نعت له ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة على حذف مضاف والتقدير مثل ندل الثعالب ومثل لاتتعرف بالإضافة إلى معرفة هذا وقال بعضهم إن المعرف بأل الجنسية يقع صفة للنكرة وجعل هذا منه (قوله واقع في الخبر) قال اللقاني أراد بالخبر

ما ليس بطلب وإلا فلا شك أن قوله حمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لاجزعا وعجبا من الإنشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب (قوله إلا أن يظهر على الجواز) قال الزرقاني مستثنى من قوله ولا يقال حمدا وحده الخ أي أنه لا يقال حمدا مجردا عن لا كفرا إلا أن يظهر معه العامل فيقال على جهة الجواز بأن يقال أحمد حمدا وأشكر شكرا ويدل على هذا قوله ولا يلزم الإضمار الخ وعلم من قول الشارح إلا أن يظهر الخ أن حمدا ليس مما أضمر عامله وجوبا وقال اللقاني قال في المتوسط فإن قيل لم قلتم أن فعل هذا النوع واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب أن يقال المراد بأنه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له أو تقول

أنه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عنه صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا أكد كيدا ولا أم هما) قال الدنوشرى هما بضم أولهما مبنيان للمفعول (قوله أى الناقصة) قال الدنوشرى ينظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوفا أى ولا أكاد أقارب الفعل (قوله أن يكون تفصيلا) المراد كما قال أبو حيان أن يكون فى موضع تفصيل أى واقعا بعد أداته لأن التفصيل إنما جاء من أداته لا من المصدر وقوله لعاقبة (٣٣٢) ما قبله العاقبة هى الغرض وفى الكلام حذف مضاف أى عاقبة مضمون ما قبله فرجع لقول ابن الحاجب ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة وفسر الجامى المضمون بمصدر الجملة المضاف إلى الفاعل أو المفعول ولا يخفى أنه لا يظهر فى الجملة الاسمية إلا أن يريد بالفاعل ما يشمل الفاعل فى المعنى والمبتدأ كذلك فمضمون زيد قائم قيام زيد ومنه الجملة المنسوخة فمضمون كان زيدا قائما قيام زيد الماضى إذ كان قيد الخبر والظاهر هلا قيل المضمون المصدر المضاف للفاعل مطلقا فان ومضمون شدوا الوثاق شدكم الوثاق وعبارة بعضهم المضمون هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الإسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم واختصاص الحامد بالله من الحمد لله (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشرى قدره بعضهم فإما تمنوا بدون أن وحذف النون وهو لغة جاء عليها قول الشاعر

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى ... وجهك بالعنبر والمسك الذكى

وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لأن الكلام فى قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل فى المصدر العامل الوصف خصوصا وقد اعتمد وليس المراد خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وإن شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أى يوصون وصية وأما وصية بالرفع فالتقدير أهل وصية أزواجكم الذين يتوفون (قوله أى ذات إقبال) هكذا قال الشيخ عبد القاهر أنه معنى معمول

عليه أفعله إما (وكرامة ومسرة) أى أفعل ما تريدوا كرمك كرامة وأسرك مسرة ولا تستعمل مسرة إلا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر أكرم (ولا أفعله ولا كيدا ولا هما) أى لا أكاد كيدا ولا أهم هما هذا تقدير كلام سيبويه واختلف فى تقديره أكاد فقال الأعلم هى الناقصة وقال ابن طاهر هى التامة والمعنى ولا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشىء ولا يخفى ما فى كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للرضى عنه والمنفى للمغضوب عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلا لعاقبة ما قبله) من طلب أو خبر فالأول (نحو فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء) فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الأمر بشد الوثاق والتقدير فإما أن تمنوا منا وإما أن تفادوا فداء والثانى كقوله :

لأجهدن فإما درء واقعة ... تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل

فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد أى إما أدرأ وإما أبلغ وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما لتفصيل كإما منا ... عامله يحذف حيث عنا

المسئلة (الثالثة أن يكون) المصدر (مكررا أو محصورا أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين) فى الأنواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور أحدها التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه والثانى كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر (نحو أنت سيرا سيرا) والتقدير أنت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا للقيام التكرير مقامه (و) المحصور بإلا أو إنما (نحو ما أنت إلا سيرا وإنما أنت سير البريد) والتقدير ما أنت إلا تسير سيرا وإنما أنت تسير سير البريد فحذف تسير لما فى الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو أنت أكلا وشربا والتقدير أنت تأكل أكلا وتشرب شربا لأن العطف كالتكرار ونصوا عليه هنا وفى باب الإغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق أن العامل هنا يجب أن يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان فى المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثانى معطوف على الأول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضح فى الحواشى (و) المستفهم عنه نحو (أأنت سيرا) والتقدير أأنت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه أن الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير وجوز فى المغنى أن يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لأن الكلام فى قيام المصدر مقام فعله فليتأمل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال :

كذا مكرر وذو حصر ورد ... نائب فعل لاسم عين استند

فإن لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب إضمار عامله نحو أنت تسير سيرا وإن شئت حذفته فقلت أنت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو إنما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فإن ذلك يلزم منه اعتقاد الخبرية إذ المعنى لا يخبر به عن اسم العين إلا مجازا كقوله « فإنما هى إقبال وإدبار » ذات إقبال وإدبار وقال فى شرح الكافية المسئلة (الرابعة أن يكون) المصدر (مؤكدا لنفسه أو) مؤكدا

(لغيره فالأول) وهو المؤكد لنفسه هو (الواقع بعد جملة هى نص فى معناه نحو له على ألف عرفا أى اعترافا) جملة له على ألف نص فى الاعتراف لأنها لا تحتمل غيره وسمى مؤكد النفسه لأنه بمنزلة إعادة ماقبله فكأن الذى قبله نفسه (والثانى) وهو المؤكد لغيره هو (الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره) ويقع منكرا ومعرفا فالأول (نحو زيد ابنى حقا فجملة زيد ابنى تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لأن قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمى مؤكدا لغيره لأنه يجعل ماقبله نصا بعد أن كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متأثر والمؤثر غير المتأثر (و) الثانى قسمان ماهو جائز التعريف وماهو واجبه فالأول نحو (هذا زيد الحق لا الباطل) فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فإذا قلت الحق فقد حققت أحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكأنك قلت أحق ذلك الحق أو حقا فإن كان المخاطب يعتقد خلاف ماذكرت وأردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق (و) الثانى (لا أفعل كذا ألبتة) فجملة لا أفعل كذا تحتمل استمرار النفى وانقطاعه فإذا قلت ألبتة حققت استمرار النفى ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا أفعله ألبتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله فى الصحاح وأل فى ألبتة لازمة الذكر قاله الموضح فى الحواشى وفى حاشية العلامة عبد القادر المكى على هذا الكتاب يقال لا أفعله بتة وألبتة أى بتته بتة والبتة وفى اللباب لم يسمع فى البتة إلا قطع الهمزة والقياس وصلها وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله :

ومنه مايدعونه مؤكدا • لنفسه أو غيره فالمبتدأ

نحو له على ألف عرفا • والثان كابنى أنت حقا صرفا

المسئلة (الخامسة أن يكون) المصدر (فعلا علاجيا تشبيهيا) واقعا (بعد جملة مشتملة عليه) أى على اسم بمعناه (و) مشتملة (على صاحبه) أى المصدر فهذه أربعة شروط زاد المرادى شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل (كمررت فإذا له صوت صوت حمار و) إذا له (بكاء بكاء ذات داهية) فالمصدر الثانى فيهما فعل علاجى واقع بعد جملة وهى له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم فعل بمعناه وهو المصدر الأول ومشتملة أيضا على صاحب المصدر وهو الهاء فى له ولا صلاحية للمصدر الأول للعمل فى المصدر الثانى لأنه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدرى ولا بدونه لأن المعنى يأبى ذلك لأن المراد أنك مررت به فى حال تصويته وبكائه لا أنه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به وإذا لم يصلح للعمل فيه تعين أن يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لأن معنى إذا له صوت هو يصوت فاتجه انتصاب مابعده به لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وإنما تنصب هذا لأنك مررت به فى حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة الأول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم أنه مصوت فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فإذا هو يصوت فحمل المصدر الثانى على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة إن كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز أن يكون خبر المحذوف وتمتنع الصفة

وإنما جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغة كما حققه فى المطول فى بحث المجاز العقلى (قوله هى نص فى معناه) إن أرادوا إنها لا تحتمل غيره فممنوع وإن أرادوا إنها تحتمل غيره فهو مساو للأول فهو مشكل (قوله زيد ابنى حقا) قال اللقانى أى أحق حقا وأما قوله وهذا زيد الحق لا الباطل فلفظ الحق فيه الأظهر أنه صفة مشبهة لا مصدر لمقابلته بالباطل فنصبه حينئذ على أنه مفعول به وعامله محذوف أى أعنى الحق أو على الحال بتأويله بنكرة انتهى وقال الشهاب القاسمى حقا من حق إذا ثبت والمعنى المجازى يتصف بالإثبات لكن التأكيد إنما يناسب المعانى الحقيقية لأنها التى يعتنى بدفع التجوز عنها فالتأكيد يصير اللفظ نصا فى المعنى الحقيقى قليتأمل (قوله فإذا له صوت) قال اللقانى قالوا فى تقديره وتقدير ما أشبهه فإذا هو يصوت صوت حمار وإذا هو يبكى بكاء ذات داهية صرح بهذا التقدير فى المتوسط وفيه إيماء إلى أن الدال على الفعل المقدر الناصب إنما هو الجملة قبله لا المصدر كما هو ظاهر ماهنا ويدل على ذلك أيضا قول الموضح فى التشبيه فى على الجمل لأن ماقبله بمنزلة له على أى ماقبل المصدر من الجملة السابقة فى تأويل جملة تدل على الفعل المقدر اه واعلم أن صوت مرتفع بالابتداء لا بالفاعلية لأن الأصح أن الرفع حينئذ فعل الاستقرار وإذا الفجائية مختصة بالجمل الاسمية ولأنا وإن قلنا العمل للظرف فإنما هو بالنيابة عن الفعل الذى كان وأيضا فانعدم الاعتماد (قوله لأنه لا يحل الخ) حاصله أن أن والفعل لا يحل محله لأنه ليس للحدث وقيل وجه ذلك أن المصدر لا يعمل فى المصدر وقيل لأن أن والفعل بعد قولك له يفيد الإباحة وليست المراد (قوله لتعين أن يكون الخ) أى عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل يحتمل أن يكون منصوبا بالمحذوف ويحتمل الحالية وهو اختيار الشلوبين قال المصنف فى الحواشى وتتعين الحالية عندى ولا يرد جمودها لأنا نقدر مثل أو نؤوله بمنكر ولا بتنكير صاحبها لأنا التزم قول س أو يقدر تندبه ونحوه على الأول فالعامل الاستقرار (قوله هو يصوت) هذا وقوله الآتى بمنزلة قولك فإذا هو يصوت يقتضى أن المصدر محذوف الزوائد أى تصويت حمار إلا أن يضبط يصوت بوزن يموت (قوله ولم ترد أن الخ) إذا لم يكن هذا مرادو الم يجز الوصفية ولا البدلية

إن كان معرفة ولا يجوز إلا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تجوز الصفة أيضا على تقدير مثل وعلى الرفع والنصب متكافئان أو لا فذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح لأن الثاني ليس هو الأول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور إلى أنهما متكافئان لأن في النصب التقدير والأصل عدمه (ويجب الرفع في نحو) قولك (له ذكاء ذكاء الحكماء لأنه) أي الذكاء فعل (معنوي لا علاجي) والمراد بالعلاجي ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء وإنما وجب الرفع مع غير العلاجي لأنك إذا قلت له ذكاء فلست تريد أنه فعل شيأ بل أنه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد أسد فكما لا ينتصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع أيضا في نحو له صوت صوت حسن لأنه غير تشبيهي (وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة) لأن صوت مبتدأ وصوت حمار خبره (وفي نحو فإذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فإذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما أما الأول فلأن الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه وأما الثاني فلأن الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وإنما هو للنوح عليه لا للنائح فلم يستحق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (لكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لأنه ليس منه (كليه مثل له صوت صوت حمار) في النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا

(ما إن يمس الأرض إلا منكب ٭ منه وحرف الساق طي المحمل)

فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوي (لأن ما قبله) وهو ما إن يمس الأرض إلا منكب (بمنزلة له طي) فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (قال سيبويه) بعد ما ذكره صار ما إن يمس الأرض بمنزلة له طي) انتهى وما نافية وإن زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى أن هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير إلى حد لا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضطجع وإنما يمس الأرض منه منكب وحرف الساق وأراد بطي المحمل أنه مدمج الخلق كطي المحمل وإن له تجافيا كتجافي المحمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة وأحال بقية الشروط على المثال فقال

كذاك ذو التشبيه بعد جمله ٭ كلي بكى بكاء ذات عضله

﴿هذا باب المفعول له﴾ (ويسمى المفعول لأجله و) المفعول (من أجله) وهو ما فعل لأجله فعل (مثاله جئت رغبة فيك) فرغبة اسم فعل لأجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب بشروط (وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور) الأول (كونه مصدرا) لأن المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للأفعال غالبا (فلا يجوز جئتك السمن والعسل) بالنصب لأنه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط (قاله الجمهور وأجاز يونس ابن حبيب (أما العبيد) بالنصب (فذو عبيد) زاعما أن قوما من العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتأول نصب العبيد على أنه مفعول له وإن كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد) لا غيره فالعبيد علة للذكر (و) هذا النصب (أنكره سيبويه) وقبحه وقال إنه لغة خبيثة قليلة وإنما يجوز على ضعفه إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم وأوله الزجاج على تقدير أما تملك العبيد أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر (و) الشرط الثاني (كونه قلبيا) أي من فعال النفس الباطنة (كالرغبة لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئتك قراءة للعلم) من أعمال اللسان (ولا قتلا للكافرين) من أفعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الخباز وغيره) كالرندي ويجوز إرادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لأن

مطلقا نصب أو رفع فكيف يقول بعد ذلك معنوي

(قوله لا علاجي الخ) فيه إشعار بأن المراد بالعلاجي ما يقابل المعنوي بأن يكون من الأفعال الظاهرة وإن لم يكن له علاج وحركة كالبكى بمعنى مجرد الدمع والحزن على تسليم أن لا علاج فيه فليحرر اه وفيه إشارة إلى قصور تفسير الشارح العلاجي ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية أو الوصفية

﴿هذا باب المفعول له﴾

(قوله والذوات لا تكون عللا الخ) يرد عليه أن هذا يقتضي عدم التعليل بها مع الجر بحرف التعليل فتأمل (قوله أي مهما يذكر شخص الخ) أي أن ما نائبة عن اسم الشرط وفعله والمفعول له علة لذلك الفعل لأن العلة لا بد لها من معلول وليس في لفظ الكلام بحسب الظاهر ما يصلح لأن يعلل (قوله إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم) ينظر ما وجهه وكون غير المعينين في معنى المصدر بسبب الإبهام بعيد من المرام لأن علة اشتراط المصدر عدم صلاحية الذوات لتعليل الأفعال ولا فرق بين إبهام الذوات وتعيينها (قوله وأوله الزجاج على تقدير أما تملك الخ) فالمفعول له المصدر المحذوف وهو تملك

أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق قاله الشاطبي (وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أي لتضرب زيدا) ويؤخذ منه أن الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا لأن فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي (و) الشرط الثالث (كونه علة) لأنه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لأنها على الشروط وعلى الشروط لا يجعل شرطا وجوابه بأن هذه شروط لنصبه لا لتحقق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم في التعدي واللزوم فسقط ما قيل إن الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخرا عنه فلا يصح تمثيله بقوله (كرغبة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض) وهو ما كان جبليا من الأوصاف اللازمة (كقعد عن الحرب جبنا) فإن الجبن وصف جبلي لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالمعلل به وقتا) بأن يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الأولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك أو بالعكس نحو جئتك إصلاحا لحالك فإن لم يتحدا وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تأهبت) اليوم (السفر) غدا لأن زمن التأهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قاله الأعلم) يوسف الشنتمري (والمتأخرون) كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع بإعجام الضاد وإهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعا في معروفك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالمعلل به فاعلا) بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فإن الحذر مصدر ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فإن اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئتك محبتك إياي) لأن فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط (قاله المتأخرون أيضا وخالفهم ابن خروف) فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الإراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أي إرادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي إلى المثال فقال:

يُنصب مفعولا له المصدر إن ... أبان تعليلا كجد شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد ... وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط أحدها أن يصلح في جواب لم الثاني أن يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك أي الذي حملني على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع حملني على زيارتي إياك الثالث أن يصح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز أن يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لأن المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى (ومتى فقد المعلل) بكسر اللام الأولى من شروط جواز النصب (شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجره بحرف التعليل) وهو أربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر الناظم على اللام لأنها الأصل فقال وإن شرط فقد فاجرره باللام (ففاقد) الشرط (الأول) وهو المصدرية (نحو والأرض

(قوله وجوابه بأن هذه شروط الخ) الأولى أن يجاب بمنع أن العلية على الشروط (قوله بفتح العين والراء المهملتين الخ) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه قوله تعليلا أولى من قول بعضهم إن دل على عرض لأن العرض أخص من العلية لأنه عبارة عن العلة المطلوبة الحصول فيخرج منه قعدت عن الحرب جبنا فإن قيل إذا ضربته تأديبا فالضرب هو العلة المقتضية لحصول التأديب فكيف يقال إن التأديب علة للضرب قلت معنى التأديب إرادته فهو من باب إذا قمتم إلى الصلاة وقد يؤول على حذف المضاف ولا شك أن إرادة حصول التأديب هو العلة الباعثة على الضرب اهـ وبه يعلم أنه يتعين أن يكون قوله هنا عرضا كان كرغبة بالغين المعجمة لا بالمهملة كما قال الشارح وأما قول المعترض أن الغرض ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخر عنه فمدفوع بما يؤخذ مما قاله المصنف فتقدير جئتك رغبة إظهار رغبة فتأمل (قوله أو بالعكس) قد يقال من العكس تأهبت السفر فلم منع وقد يقال تأهبت السفر فيه مانعان آخران كون السفر ليس قلبيا وعدم الاتحاد في الزمان (قوله وأجاب عنه ابن مالك الخ) فإن قلت فما تصنع بقوله تعالى أولئك هم الراشدون فضلا قلت إنما انتصب مع أن الفضل ليس من فعلهم ولكنه من فعل الله تعالى لأن رشدهم إنما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان كأنهما مستندان إلى الله تعالى (قوله خبرا عن الفعل) قال الدنوشري فيه نظر فإن قوله أي الذي حملني الخ ينافيه عند التأمل الصادق وكذا يقال فيما بعده (قوله والشيء لا يكون علة لوجود نفسه) هذا بعينه يأتي في اشتراط كونه علة لأن الشيء لا يكون علة لنفسه

(قوله وليس مصدرا) قال الدنوشري فيه مسامحة تدرك بالتأمل (قوله والثاني الخ) قال اللقاني لم يذكر الشيخ الثالث نحو ضربا لأنه ليس من هذا الباب والحق أنه لم يذكره لإخراجه بقوله ومتى فقد المعلل فخرج بالمعلل ما ليس بعلة فلا يجوز جره بلامها (قوله وقد نضت) قال الدنوشري يقال نضوت ثوبي أنضوه إذا خلعته ونضوت السيف أنضوه إذا سللته من غمده (قوله وهو الاتحاد في الفاعل) قال الدنوشري أقول وفيه أيضا عدم كون الهمزة فعلا قلبيا (قوله فظاهره التخالف) قال الدنوشري قد يقال بل نصه وصريحه التخالف قال بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدلوك قلبيا انتهى وهذا البعض هو اللقاني (قوله والدلوك الميل) قال الدنوشري ربما يخالف قول بعض اللغويين ودلكت الشمس تدلك دلوكا غربت وقيل إذا زالت عن كبد السماء أو اصفرت وتدلكت للغروب انتهى فحكى ما ذكره الشارح قيل (قوله ويجوز جر المستوفى للشروط) فيه إشارة إلى أن الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه وهذا يدل على أن الجر هو الأصل لجوازه مطلقا ويدل له أنه يقع جواب السؤال بلم والأصل تطابق الجواب والسؤال وأنه إذا كان ضميرا كان الحذف واجبا والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها (قوله أدعوا ربكم خوفا وطمعا) التلاوة وادعوه خوفا وطمعا (قوله وإن منها لما يهبط من خشية الله) قال اللقاني إن قلت إن الضمير في منها للحجارة وخشيتها غير قلبية فليس ذلك من جر المستوفي للشروط قلت المراد بالقلبي ما شأنه أن يكون بالقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال اللقاني يحتمل أنه أشار بقيل إلى أن لإيلاف مصدر الرباعي المتعدي إلى اثنين أي ألفت زيدا عمرا أي صيرته يألفه فهو مضاف في الآية إلى مفعوله الأول وفاعله محذوف أي لإيلاف الله تعالى قريشا رحلة الشتاء والصيف فلم يتحد مع العامل المذكور في الفاعل إذ فاعل الإيلاف هو الله تعالى وفاعل العبادة قريش على أن الإيلاف حينئذ ليس قلبيا وإنما القلبي الألف فتأمل ذلك فإنه جيد انتهى قال الشهاب ويحتمل أنه أشار به إلى ما ذكره بعد بقوله والجر في هذه الآية واجب أو إلى ما أشار إليه من اختلاف

وضعها للأنام) فالأنام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام (و) فاقد الشرط (الثاني) وهو القلبية نحو ولا تقتلوا أولادكم من إملاق) فإملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية (بخلاف) ولا تقتلوا أولادكم (خشية إملاق) فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لأن الجر بحرف التعليل يفيد العلية والفرض عدمها فلذلك أسقطه (و) فاقد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي

(فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) ❊ لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم ولم يبق عليها إلا ثوب واحد تتوشح به (و) فاقد الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل (نحو) قول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزة) ❊ كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى علة العرو والهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العرو والهزة وفاعل الذكرى وهو المتكلم لأن المعنى لذكري إياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح (وقد انتفى الاتحادان) معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (في أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا إذا مالت عن وسط السماء (ويجوز جر المستوفي للشروط) وإلى ذلك يشير قول النظم وليس يمتنع مع الشروط (بكثرة إن كان) مقرونا (بأل وبقلة إن كان مجردا) منها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وقل أن يصحبها المجرد ❊ والعكس في مصحوب أل (وشاهد القليل فيهما) أي في المقرون بأل والمجرد منها (قوله:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء) ❊ ولو توالت زمر الأعداء

فالجبن مفعول له وهو مقرون بأل وجاء منصوبا على قلة والأكثر فيه أن يكون مجرورا (وقوله:

من أمكم لرغبة فيكم جبر) ❊ ومن تكونوا ناصريه ينتصر

فرغبة مفعول له وهو مجرد من أل وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجر والأكثر فيه أن يكون منصوبا وإنما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بأل لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا (و) النصب والجر (يستويان في المضاف) فالنصب (نحو ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجر (نحو وإن منها لما يهبط من خشية الله) أي لأجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومثله) في جر المفعول له المضاف (لإيلاف قريش) فإيلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام وهي متعلقة

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ما ضمن معنى في) قال القاني إن قلت هذا يقتضي بناءه لتضمنه معنى الحرف كما مر قلت المقتضى للبناء تضمنه إياه وضعا وهذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الألفية هذا وقال الشهاب إن قلت لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لأن اليوم في معنى اليوم لا يسمى ظرفا إصطلاحا قلت كأنه استغنى بقوله ضمن الظاهر في التضمين بالفعل لأن التضمين بالفعل لا يكون إلا إذا كان منصوبا لأن المرفوع كاليوم في المثال ليس متضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمين ثم قد يقال لا يكتفى في التعريف بأي لزوم كان فتأمل هذا اللزوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال القاني معناه حصول التضمين مع كل فعل حل فيه لو قرع معناه في معناه انتهى قال الدنوشري قال ابن غازي ناقلا عن بعضهم كل ما كان من الأسماء متضمنا معنى في لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك أن العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظاهر والبطن فهذه على معنى في لأن المعنى في السهل والجبل وفي الظهر والبطن لكنها ليست بظروف لأن تضمنها معنى في ليس بمطرد فيها لو قلت أخصبنا أو أجدبنا السهل والجبل أو مطرنا القيعان والتلول أو ضرب (٣٣٧) زيد اليد والرجل أو الرأس والجسد

يعبدوا (أي فليعبدوا رب هذا البيت لإيلافهم الرحلتين) رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط إذ المعنى أن نعم الله عليهم لا تحصى فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لأجل إيلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لأنهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم فإنهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين (والحرف) الجار (في هذه الآية واجب عند من اشترط) في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الأعلم والمتأخرون لأن زمن الإيلاف سابق على زمن الأمر بالعبادة ولأن زمن العبادة مستقبل وزمن الإيلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والأخفش اللام في الإيلاف متعلقة بأعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحه أنهما في مصحف أبي سورة واحدة ويضعفه أن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت والله أعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وعما فهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك إكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا .

(هذا باب المفعول فيه)

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لأن الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الأقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (الظرف ما ضمن معنى في) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو من (اسم مكان أو) من (اسم عرضت دلالته على أحدهما أو) من اسم (جار مجراه) أي مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كامكث هنا أزمنا) فهنا اسم إشارة من أسماء المكان وأزمنا جمع زمن من أسماء الزمان

لم يجز ثم قال إلا أن قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متفقا عليها فإنها قولهم هو مني منزلة الشغاف وهو مني منزلة الولد ومقعد القابلة ومزجر الكلب وهو مني مدرج السيول فكلها لا تضمن معنى في باطراد فلا تقول أجلسته منزلة الشغاف كما تقول أجلسته قريبا مني ولا تقول قعد مزجر الكلب كما تقول قعد بعيدا مني ولا مكانك مدرج السيول مما الظرف فيه سماعي فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقتضى كلامه أنها هي ظروف وليس كذلك انتهى وفي حاشيتنا على

(٣ - تصريح - أول) الألفية في هذا المقام ما هو غاية المرام (قوله كامكث هنا أزمنا) كذا وقع في كلام الناظم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعهما وتفصيل الكلام ذكرناه في حاشية الألفية ولا بأس بالتنبيه هنا على شيء وهو أن كلام الكشاف يشعر بمنع عطف الزمان على المكان فإنه قال في تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أو في أيام مواطن ويوم حنين ويجوز أن يراد بالموطن الوقت كمقتل الحسين على أن الواجب أن يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمر لا بهذا الظاهر وموجب ذلك أن قوله تعالى إذ أعجبتكم بدل من يوم حنين فلو جعلت ناصبة هذا الظاهر لم يصح ذلك لأن كثرتهم لم تعجبهم في تلك المواطن ولم يكونوا كثيرا في جميعها فبقي أن يكون ناصبه فعلا خاصا به إلا إذا نصب إذ بإضمار اذكر انتهى قال السفاقسي ظاهر كلامه أولا منع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وأما وجوب إضمار الفعل فهو مبني على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في متعلقات الفعل وهو ممنوع وقد أشار إلى منعه ابن الحاجب في مختصره في الأصول انتهى وفي حاشيتنا على المختصر في آخر التذنيب خاتمة باب الفصل والوصل ما يتعلق بذلك وقال بعض الأفاضل تحقيق الكلام وتدقيقه أن قوله ويوم حنين إن جعلته عطفا على مواطن فالواو قائم مقام حرف الجر وهو في فكأنه قال لقد

(و) الاسم (الذى عرضت دلالته على أحدهما) أى (الزمان أو المكان أربعة) أحدها (أسماء العدد المميز بهما) أى بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا) فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لأنه لما ميز بيوما وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لأنه لما ميز بفرسخا وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (و) الثانى (ما أفيد به كلية أحدهما) أى الزمان والمكان (أو جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ أو كل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لأنهما من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة (أو بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم نصف الفرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئيتى الزمان والمكان لأنهما من الألفاظ الدالة على الجزئية إلا أن بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لأحدهما) أى الزمان والمكان (كجلست طويلا من الدهر شرقى الدار) فطويلا وشرقى مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لأنهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقى صفة للمكان وذكر الدار معين له والأصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا (و) الرابع (ما كان مخفوضا بإضافة أحدهما) أى الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف و (أنيب عنه) المضاف إليه بعد (حذفه) أى المضاف (والغالب فى هذا) المضاف إليه (النائب) عن المضاف المحذوف (أن يكون مصدرا و) الغالب (فى) المضاف المحذوف (المنوب عنه أن يكون زمانا ولابد من كونه معينا لوقت أو لمقدار) فالمعين للوقت (نحو جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج) فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لأنهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والأصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجىء وأنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم (و) المعين للمقدار نحو (انتظرتك حلب ناقة أو نحر جزور) فحلب ونحر مفعول فيهما والأصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين نحو) قولهم فى المثل (لا أكلمه القارظين) بالتثنية (والأصل مدة غيبة القارظين) فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة وأنيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذى يجنى القرظ بفتح القاف والراء وهو شىء يدبغ به قال الجوهرى لا آتيك أو يؤوب القارظ العنزى وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا فى طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما (وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قرب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك فى ظرف الزمان يكثر

وإنما كان ذلك كثيرا فى ظروف الزمان وقليلا فى ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه ألا ترى أن الزمان يشارك المصدر فى دلالة الفعل عليهما لأن الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فإن دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجى إذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه فلم يقو فى ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة (والجارى مجرى أحدهما) أى الزمان والمكان (ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى فى كقولهم أحقا أنك ذاهب) فأحقا منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقرار

نصركم الله فى مواطن كثيرة فى يوم حنين وهذا المعنى باطل لأنه يعين مكان النصرة وزمانها ولا شك أنه ليس زمان النصرة فى المواطن الكثيرة يوم حنين سواء أجعلت اذ أعجبتكم بدلا أم لا وأما إذا عطفت ويوم حنين على محل فى مواطن كما هو الظاهر فحرف العطف قائم مقام نصركم العامل فى مواطن فكأنه قال لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين خصوصا وحينئذ جاز أن يكون إذ أعجبتكم بدلا من يوم وهذا كما تقول رأيت سرارا فى مصر وليلة العيد مرة إذا فاض الناس من عرفة هذا هو الصدق الحق الذى لا غطاء على وجهه المنير فلا تخشى من قعقعة سلاح الزمخشرى فإنها جعجعة من غير طحن ولكل جواد كبوة (قوله والأصل مقدار حلب ناقة) لعل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حذفه عما ناب المصدر فيه عن الزمان فالمعنى زمنا مقدار حلب ناقة ونحر جزور أى وقتا قدر حلب ناقة ونحر جزور

على أنها خبر مقدم وأنك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن آياته أنك ترى الأرض (والأصل أفي حق) ذهابك فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية (وقد نطقوا بذلك) الحرف الجار في قوله ۞ أفي حق مواساتي أخاكم ۞ و(قال) قائد بالفاء ابن المنذر التميمي :

(أفي الحق أني مغرم بك هائم) ۞ وأنك لا خل هواك ولا خمر

فصرح بفي وشبه هوى من هو مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بماء العنب المتردد بين الخلية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من أغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجاري مجرى أحدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله (وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر) كما تقدم في أحقا أنك ذاهب (دون الجثث) فلا يقال أحقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك إلى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وأن ما بعدها من أن ومعموليها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد أو لم يكفهم أنا أنزلنا أورده أبو حيان (ومثله) أي مثل أحقا أنك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية (غير شك) أنك قائم (أو جهد رأيي) أنك قائم (أو ظنا مني أنك قائم) فغير شك وجهد رأيي وظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على إسقاط في والأصل في غير شك وفي جهد رأيي وفي ظن مني على وزان أحقا (وخرج عن الحد) المذكور في النظم بقوله : الظرف وقت أو مكان ضمنا ۞ في باطراد وتبعه الموضح (ثلاثة أمور أحدها وترغبون أن تنكحوهن إذا قدر بفي) فإنه يصدق عليه أنه اسم ضمن معنى في إذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف (فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا) لأنه ليس باسم زمان ولا مكان أما إذا قدر بعن فليس مما نحن فيه (و) الأمر (الثاني نحو يخافون يوما) من أسماء الزمان (ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته) من أسماء المكان فإن يوما وحيث وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فإنهما ليسا على معنى في) إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة (فانتصابهما على المفعول به) لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون (وناصب) محل (حيث) فعل مضارع منتزع من لفظ أعلم تقديره (يعلم) حال كونه (مدلولا عليه بأعلم) المذكور الذي هو اسم تفضيل (لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا) هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس :

۞ وأضرب منا بالسيوف القوانسا ۞ انتهى وفي الارتشاف لأبي حيان وقال محمد بن مسعود الغزني أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى «إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله» انتهى وفي جعل حيث مفعولا به نظر لأن هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل أن التصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله لم تجيء حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك انتهى (و) الأمر (الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما) أي الدار والبيت (إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض) وهو في والأصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض انتصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار (لا) انتصابهما

(قوله كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا) كذا في النسخ والتلاوة وهؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا كذا قيل والظاهر أن الشارح أراد به الإسراء إلا أن الواو ليست من التلاوة (قوله لأنه ليس فاعلا في المعنى) قال الدنوشري قد يقال إن التمييز لا يجب أن يكون فاعلا في المعنى بل قد يكون كما في طاب زيد نفسا وقد يكون مفعولا في المعنى كما في وفجرنا الأرض عيونا وقد لا يكون فاعلا ولا مفعولا كما في امتلأ الإناء ماء إلا أن يقال إن التمييز بعد اسم التفضيل لا يكون إلا فاعلا معنى كذا قيل وهو منقوض بمثل زيد أكرم الناس رجلا (قوله وسكنت) قال المصنف في الحواشي الظاهر أن سكن متعد مثل بني تميم سكن ضد تحرك قاصر وليس الكلام فيه ولهذا جاء مصدره على السكون ولم يجئ مصدر هذا إلا على السكنى مثل الرجعى والبشرى (قوله إنما هو على التوسع) أي وإجراء اللازم مجرى المتعدي وحينئذ فلا حاجة إلى قيد الاطراد لأن ما ذكر خرج بقوله ضمن معنى في لأن المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه لا بوقوعه فيه فليس مضمنا معنى في وبه يعلم ما في كلام المصنف وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الألفية

(قوله فإنه لايطرد لعدى الأفعال إلى الدار والبيت الخ) فيه أنه يلزم أن يخرج عنه بالنسبة إلى المكان أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فإنها إنما ينصبها أفعال السير وبالنسبة إلى الزمان أمور ما يقع جوابا لكم خاصة وهو التعدى المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا لمتى إذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الأبد والدهر والليل والنهار إذا كن بأل فإنهن لا يعمل فيهن إلا ما يتطاول لأن العمل واقع في جميعهن إما تعميما كصمت يومين أو تقسيطا كأذنت يومين فإن لم يكن مما يتطاول لم يمكن استمراره في جميع الظروف لا يقال مات زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمي إذا كان التعدى المنفى بحسب الاستعمال بأن لم يستعمل مع سائر الأفعال فالأمر مسلم إلا أن الكلام في أن ما هو ظرف قد استعمل مع سائر الأفعال إلا أن يقال لا يشترط استعماله مع سائرها بالفعل لكن يكفي إذن الواضع في ذلك ولو بقاعدة وإن كان المراد التعدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لأن المعنى صليت في الدار ولا شك في صحته فتأمل

﴿فصل﴾ (قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه) لا تخلو دعوى الشمول عن نظر والظاهر مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم في النظم حذف مضاف لأن الواقع في الظرف الحدث الذي هو معنى من المعاني وهو لا ينصب وإنما ينصب ما يدل عليه أما مطابقة وهو المصدر أو تضمنا وهو الفعل والوصف وكأن الشارح رحمه الله فهم أن كلام الناظم قاصر على المصدر لأنه الواقع في الظرف ويرد عليه أن الواقع فيه معناه (قوله وهي أن يقع صفة) قال اللقاني فاعل يقع ضمير عائد على الظرف لا العامل بدليل قوله أو مشتغلا عنه (قوله فإنه لا يقع صفة الخ) هذا رد في المغنى في الفصل الذي عقده للتدريب في ما تبعا لأبي حيان قوله من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف، خبرا عن ما بناء على أنها مصدرية وهي وصلتها في موضع رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل انتهى قال الدماميني وهذا الإشكال مبنى على أن قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين. ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على أنه صلة انتهى وأجاب الأستاذ ابن سمعت بأن الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع في الآية خبرا أو صلة إنما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لأن أبا حيان نص على أنه لا فرق في المنع بين أن يجر بالحرف أو لا ويؤيده تمثيلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم الورد في أيار والرطب في تموز والحق في الجواب أن محل المنع إذا لم يكن المضاف إليه

(على الظرفية فإنه لا يطرد لعدى) سائر (الأفعال إلى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت) لأن الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لأن لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجيء.

﴿فصل﴾ (و) الظرف الزماني والمكاني (حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا وهذا أشمل من قول النظم فانصبه بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات إحداها أن يكون مذكورا) وإليه أشار الناظم بقوله مظهرا (كامكث هنا أزمنا وهذا هو الأصل) لأن الأصل في العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة (الثانية أن يكون محذوفا جوازا) لدليل مقالي (وذلك كقولك فرسخين أو يوم الجمعة) بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لمن قال كم سرت أو متى صمت) أي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام أن كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة (الثالثة أن يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأيت الذي عندك) فعندك صلة الذي (أو حالا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كزيد عندك) فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر أو مستقر إلا في الصلة فيتعين استقر وهذه الأمثلة الأربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الإضافة وبنى على الضم فإنه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل أمام ولا جاء الذي أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر ومثل للزمان بمثالين أحدهما قياسي والآخر سماعي فقال (أو مشتغلا عنه) العامل بنصبه لمحل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كما مثل (أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم) في المثل لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده (حينئذ الآن) فحين منصوبة لفظا بفعل محذوف وأضيفت إلى إذ إضافة بيان أو إضافة أعم إلى أخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لأنه مبني لتضمنه معنى أل وأل الموجودة فيه زائدة لأنه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف (أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن) فهما جملتان وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن أي كان ما تقول واقعا حين إذ كان كذا واسمع

معلوما لعدم الفائدة وهو فى الآيتين معلوم هذا حاصل ما أجاب به السمين عن رد أبى حيان على الزمخشرى وابن عطية وقال بعد أن نقل عنه أنه نقل عنهما إعراب من قبل خبرا عن ما وقال وقد ذهل عن قاعدة عربية وحق لهما أن يذهلا عنها وهى أن هذه الظروف الخ ما نصه هذا تحامل على الرجلين وموضعهما من العلم معروف (فصل) (٣٤١) (قوله والإضافة فيها بيانية) رأيت بخط المصنف فى حواشى ابن الناظم ما نصه لا فى بيان شخص مسماه فإن نحو البيت والدار تحتمل صورة مسماها أعنى الصورة الكلية من غير افتقار إلى شىء بخلاف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على أن الإضافة ليست بيانية وأن إقحام صورة للاحتراز عما ذكر فليتأمل (قوله ومكان) هذا إذا لم يرد به معنى بدل فإن أريد به ذلك فلا يستعمل إلا ظرفا نحو هذا مكان هذا أى بدله (قوله وأشار إلى مثاله الخ) قال السنباطى فيه إشارة إلى أن قوله ما صيغ الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المبهم وهو ظاهر فى نفسه بل هو المتعين فى عبارة الناظم إذ لا يجوز عطفه على مبهما لأنه حال وقوله وما صيغ لا يصح كونه حالا هذا وما سلكه الشارح مخالف لصنيع الموضح إذ ظاهره أنه ليس مبهما انتهى وقال الزرقانى قوله وأشار إلى مثاله غير حسن وذلك أنه يفهم كما صرح به فى إعراب الألفية أن قوله وما عطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على مبهما كما يفهم من كلام ابن المصنف والموضح وهو ظاهر (قوله فشاذ نصبه) لا يخفى أن قول المصنف فشاذ خبر عن قوله فى فشاذ ضمير مستتر يعود إليه هو الفاعل وسبب شذوذ القول النصب مكان اللائق بالشارح أن يقول بعد قوله فشاذ بسبب النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل فى غير مواضعه

الآن ما أقول لك حينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة أخرى وكان ينبغى للموضح أن يقول ليس غير لأنه يرى أن قولهم لا غير لحن لما صرح به فى المغنى وبالغ فى إنكاره فى شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما أوضحته فى باب الإضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مستلق الحذف قول الناظم وإلا فانوه مقدرا لأن ذلك يعم الجائز والواجب (فصل) (أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء فى ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوع) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا بمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا بالكم كيومين وأسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشىء منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة أو يوم الخميس أو يومين وبقى عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد تريد الزمان كما تفعل ذلك إذا أردت المكان إذ لا فرق بينهما فى صحة تقدير فى ونصبه على الظرفية قاله الشاطبى (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان أحدهما المبهم وهو ما افتقر إلى غيره فى بيان صورة مسماه كأسماء الجهات) الست فإنها مفتقرة فى بيان صورة مسماها إلى غيرها وهو ذكر المضاف إليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والإضافة فيها بيانية أى صورة هى مسماه والمراد ما افتقر إلى غيره فى بيان حقيقته ويتحصل إلى قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه كمكان فإنه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه قال أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى الإبهام يحصل فى المكان من وجهين أحدهما أن لا يلزم مسماه ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك وقد تتحول من تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فى المكان فهى جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثانى أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فإن له ست جهات (وشبهها فى الشياع كناحية وجانب ومكان) تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بأنه مما يتعين التصريح معه بفى (وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد) تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع (الثانى) ما اشتق من اسم الحدث الذى اشتق منه العامل و (اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو) لا فرق فى ذلك بين الصحيح والمعتل (ولا بين المفرد كما مثل) والجمع نحو (قوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فإن عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الأمر نحو قم مقام زيد والوصف نحو أنا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من مقام زيد مقامك وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله وما يقبله المكان إلا مبهما وأشار إلى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار إلى شرطه بقوله : وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما فى أصله معه اجتمع فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز فى القياس أن يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفى (وأما قولهم هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ) نصبه

لمخالفة مادته لمادة عاملة (إذ التقدير هو منى مستقر فى مقعد القابلة) وفى مزجر الكلب وفى مناط الثريا (فعامله الاستقرار) المتعلق به منى الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو منى فى القرب مقعد القابلة من النفساء وفى البعد مناط الثريا من الدبران وفى التوسط مزجر الكلب من الزاجر فمن الأولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لأنه مشتق (ولو أعمل فى المقعد قعد وفى المزجر زجر وفى المناط ناط لم يكن شاذا) لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما

{فصل الظرف} الزمانى والمكانى (نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا) به (أو مضافا إليه كاليوم) فإنه يستعمل مبتدأ وخبرا (تقول اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلا تقول (أعجبنى اليوم و) مفعولا به تقول (أحببت يوم قدومك و) مضافا إليه تقول (سرت نصف اليوم) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما يرى ظرفا وغير ظرف ... فذاك ذو تصرف فى العرف

(وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية أصلا كقط) فى استغراق الماضى (وعوض) فى استغراق المستقبل ولا يستعملان إلا بعد نفى (تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض) والمعنى ما فعلته فى الزمان الماضى ولا أفعله فى الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشىء أى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى لأن الماضى ينقطع عن الحال والاستقبال وهى مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرف ابتداء الغاية وانتهائها إذ المعنى ما فعلته منذ خلقنى الله تعالى إلى الآن وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة تشبيها لها بقبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمى الزمان عوض لأن الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه ويبنى على الحركات الثلاث إذا لم يكن مضافا (و) النوع الثانى (ما لا يخرج عنها) أى عن الظرفية (إلا بدخول الجار عليه) وهو من خاصة قال فى درة الغواص واختصت من بذلك لأنها أم الباب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها (نحو قبل وبعد) من أسماء الزمان (ولدن وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن من يدخل عليهن) نحو لله الأمر من قبل ومن بعد آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها) أى بالظرفية (لأن الظرفية والجار والمجرور أخوان) فى التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار إذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا فإن جر شىء من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال عزين والفرق أن من لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله:

وغير ذى التصرف الذى لزم ... ظرفية أو شبهها من الكلم

{هذا باب المفعول معه}

(وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع فذات الفعل (كسرت والنيل و) ذات الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه نحو (أنا سائر والنيل) فيصدق على النيل فى المثالين أنه اسم لدخول أل عليه وأنه فضلة لأنه منصوب وأنه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت فى المثال الأول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر فى المثال الثانى فإن فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا معه لأنه

(قوله أو خبرا) فيه أن غير المتصرف يخبر به نحو قدومى سحر ولذا قال فى التسهيل فإن جاز أن يخبر عنه أو يجر بغير من فمتصرف {هذا باب المفعول معه} (قوله وهو اسم فضلة الخ) يرد عليه نحو وزججن الحواجب والعيونا لأن الواو بمعنى مع كما سيأتى غايته أنه لا فائدة فى الإخبار بالمعية فاحتيج للحذف أو التضمين ولهذا قال فى الحواشى إن أولى ما حد به المفعول معه الاسم الفضلة الواقع بعد واو دالة على المصاحبة المقصودة ليخرج بالمقصودة ما ذكر (قوله كسرت والنيل) مثله فأجمعوا أمركم وشركاءكم إذا لم يقدر عامل ثان ولا مضاف ثان وهو الاسم قال المصنف فى الحواشى وقول بعضهم إن جمع يخص الذوات مردود بل يعمهما وأجمع يخص المعانى ونظيره قول بعضهم فرق بين الأجساد وفرق بالتخفيف بين المعانى بدليل قولهم ما الفارق ولا يقولون الفرق والصواب أن الثلاثى مشترك كما أن جمع مشترك ودليله وإذ فرقنا بكم البحر فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين انتهى وهذا البعض هو الشهاب القرافى كما أسلفنا صدر الكتاب (قوله لأنه منصوب) يقتضى أن كل ما كان منصوبا يكون فضلة وليس كذلك بدليل خبر كان ومفعولى ظن

فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (خرج باللفظ الأول) وهو قوله اسم (نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك فى شرح اللمحة (ونحو سرت والشمس طالعة) برفعهما فإن الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به فى شرح القطر (لأنها داخلة فى) المثال (الأول) فى اللفظ (على فعل) وهو تشرب (و) داخلة (فى) المثال (الثانى على جملة) وهى الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى أن جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الأفاضل تلميذ الزمخشرى كما قاله عنه فى المغنى (و) خرج (به) اللفظ (الثانى) وهو قوله فضلة (نحو اشترك زيد وعمرو) فإنه عمدة (و) خرج (به) اللفظ (الثالث) وهو قوله تال لواو (نحو جئت مع زيد) فإنه تال لنفس مع لا للواو التى بمعناها (و) خرج (به) اللفظ (الرابع) وهو قوله بمعنى مع (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافى المعية ولو قال بدل جاء رأيت حتى يكون عمرو منصوبا كان أولى لأن المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن أن يقال خرج بقيدين (و) خرج (به) اللفظ (الخامس) وهو قوله تالية لجملة (نحو كل رجل وضيعته) بالرفع عطفا على كل (فلا يجوز فيه النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلافا للصيمرى) بفتح الميم وضمها فإنه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز (و) خرج (به) اللفظ (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه (نحو هذا لك وأباك) بالموحدة (فلا يتكلم به) قال سيبويه وأما هذا لك وأباك فقبيح لأنك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقبيح الممتنع وقد كثر فى كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا أن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه (خلافا لأبى على) الفارسى فإنه أجازه فى قوله ∗ هذا ردائى مطويا وسربالا ∗ إعمال الإشارة وأجاز بعضهم إعمال الظرف وحرف الجر اهـ كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط فى النظم اعتمادا على المثال فقال:

ينصب تالى الواو مفعولا معه ∗ فى نحو سيرى والطريق مسرعه

(فإن قلت فقد قالوا ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا) بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه (قلت أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا إشكال فيه (والذين نصبوا قدروا الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك فى الثانى دون الأول (والأصل ما تكون وكيف تصنع) فى تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية (فلما حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره وانفصل) لتعذر اتصاله وقدره سيبويه من لفظ الكون فى المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضى مع ما فقال الأصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف فى تقديره ذلك هل هو مقصود له أو غير مقصود فزعم السيرافى أنه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه قال وذلك أن ما دخلها معنى التحقير والإنكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضى والمضارع واختلف فى كان المقدرة فنص الفارسى وغيره على أنها التامة وعلى هذا فتكون كيف فى موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم أنها خرجت عن أصلها السؤال عن الحال والصحيح أن كان ناقصة وكيف وما فى موضع نصب خبرها والتقدير على أى حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله : وبعد ما استفهام أو كيف نصب ∗ بفعل كون مضمر بعض العرب

(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة أنه كالمفعول به فى المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم

(قوله بناء الخ) قال الدنوشرى هذا غير ظاهر وكان الظاهر والأولى أن يقول ولا يجوز أن يكون أن والفعل مفعولا معه خلافا لبعضهم وكنت سألت قديما مشايخ العصر عن وجه المنع فلم يبدوا جوابا شافيا وظهر لى أن قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه وهذا غير مطرد فى كل اسم مؤول فليتأمل ذلك (قوله ولو قال بدل الخ) هذا اعتراض ضعيف لأن المراد أن عمرا فى المثال يمتنع نصبه وإن كان حينئذ فضلة لما ذكر (قوله قدروا الضمير الخ) هذا التقدير على تسليم أن النصب على المفعول معه وقد يمنع ذلك ويقال أنه مفعول به بتقدير وملابستك زيدا (قوله ويتعين ذلك) أى كون الضمير فاعلا فى الثانى أى كيف أنت وزيدا لأنه بتقدير كيف تصنع فضمير تصنع فاعل لا غير دون الأول لأنه بتقدير ما تكون فضمير تكون يحتمل الفاعلية إن كانت تامة والاسمية إن كانت ناقصة هذا مراده فيما يظهر وهو مبنى على أن الأصل فى كلام الموضح المذكور متعين وفيه نظر لأن سيبويه قدره من مادة الكون فيهما وقال بعض أفاضل العصر أن وجه قوله دون الأول أن ما الاستفهامية تستدعى تقدير الفعل لأنها بالأفعال أولى اهـ وهو فاسد لأنه يقتضى أنه مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا تكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف فى الحواشى

والأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بإلا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد إلا (لا) الناصب له (الواو خلافا للجرجانى) عبد القاهر ورد بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها إذا كان ضميرا كما فى سائر الحروف الناصبة وإلى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله :

بما من الفعل وشبهه سبق ✽ ذا النصب لا بالواو فى القول الأحق

(ولا) الناصب له (الخلاف) أى المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضح فى شرح اللمحة فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول معه معنوى وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا إليه فى نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد عندك لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو فلمخالفته له فى المعنى انتصب على الخلاف ورد بأن الخلاف لو كان يقتضى النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو (والتقدير) فى سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيرافى بما يطول ذكره وإنما قدر فعل الملابسة لأنها أم الأفعال إذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه أن المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لأن الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة فكما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والأول متفق عليها والثانية طرقها خلاف لأبى الفتح ذهب فى الخصائص إلى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ✽ خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى

وهذا مخرج على أن فحشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله :

ألا يا نخلة من ذات عرق ✽ عليك ورحمة الله السلام

والأصل عليك السلام ورحمة الله

﴿فصل﴾ (للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات) إحداها (وجوب العطف كما فى نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده لما بينا) من عدم تقدم جملة فى الأول ومن عدم الفضلة فى الثانى لأن الفعل لا يستغنى عنه لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين ومن عدم المصاحبة فى الثالث (و) ثانيها (رجحانه) أى العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمرو) لترجيح العطف (لأنه الأصل وقد

(قوله لا الواو الخ) بق عليه التعرض لرد مذهب الأخفش فإنه زعم أن أصل قمت وزيدا قمت مع زيد فحذفت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع إلى ما بعد الواو وقال ابن الخباز وأبطل النحويون ذلك بأن قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف قال المصنف هذا الإبطال باطل بنحو جئتك قدوم الحاج وعكسه ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وقال الزجاج فى أما العبيد تقديره أما تملك العبيد (قوله ورد بأن الواو الخ) بهذا رد على من قال فى حروف النداء إنها العاملة فى المنادى لقولهم يا إياك دون يا إياك وعلى من قال العامل فى المستثنى إلا لقولهم إلا إياك دون إلاك إلا أن الناظم أجاب عن هذا الأخير بأنهم حملوا التام على المفرغ قال المصنف وعلة الفصل فى هذا الباب على قول الجرجانى أن الواو حملت على واو العطف التى هى أصلها نحو ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم هكذا ظهر لى أنه منتصر للجرجانى وقيل فى الرد عليه (٣٤٤) أيضا لم زحرفا بنصب إلا وهو يرفع ويرد هذا إلا أيضا (قوله وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها الخ) أى مخالفة المفعول معه للاسم قبله فى إسناد الحكم السابق إليه وإن ورد بصورة المعطوف المشارك يدل على ذلك قول الموضح فى باب التعجب أن أفعل فى ما أحسن زيدا مثلا عند الكوفيين اسم وقال فتحته كالفتحة فى زيد عندك وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبه وأحسن فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما اهـ فأنت تراه كيف فسر المخالفة بأن أحسن الجارى على ضمير ما لفظا إنما هو فى المعنى وصف لزيد (قوله لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو) مثال للمنفى وهو ما يصلح لا للنفى وهو ما لا يصلح ومثاله استوى الماء والخشبة ومات زيد وطلوع الشمس وفيه بحث لأن ما بعد الواو قد يصلح للأمرين كما يأتى فى الفصل على الأثر وكان الظاهر أن يقول لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله فى بعض الأحوال وحمل الباقى على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدنوشرى الإشارة فيه إلى إعرابه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للمنفى لا للنفى فليتأمل وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا جاز فى الشعر فليجز فى المفعول معه ﴿فصل﴾ (قوله للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات) قال الحفيد اعلم أن هذه الأحوال إنما هى على رأى من يقول المفعول معه قياسى لا سماعى أما من يقصره على السماع فلا يتأتى على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمرو) قال الحفيد اعلم أن معنى الرفع والنصب مختلف لأنه مع النصب يكونان جاءا معا وفى الرفع يحتمل أن يكونا جاءا معا أو متفردين والثانى قبل الأول أو بالعكس فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى والذى يظهر أن يقال إن قصد المعية نصا

نصب لاغير وإن لم يقصد المعية فصار فع لاغير اه وقوله وإن لم يقصد المعية الخ قال الشهاب القاسمي يتجه أن يراد على هذا إنه إن قصد نسبة المجيء بحيث يحتمل المعية وغيرها أو تعين المعية نصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام في الجملة فإن أريد خصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليتأمل (قوله ورابعها رجحانه) قال الحفيد اعلم أن الرجحان في النصب على المفعول معه على العطف إنما هو قطع النظر عن مراد المتكلم لان معنى النصب والرفع مختلف لأن النصب فإنه يحتمل غير المعية بخلاف الرفع لا يحتمل أمورا ثلاثة بل المحقق إنما إذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة لأنه إما أن يقصد التنصيص على المعية أولا يقصد فإن كان الاول نصب قطعا أولا رفع جزما فأين جواز الامرين مع رجحان المفعول معه فالحق ما ذكرناه أولا من أنه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لأنه إما أن يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لأنه تارة يقصد المعية نصا وتارة (٣٤٥) يقصد احتمال المعية دون نصوصيتها وتارة يقصد الاعم من احتمالها ونصوصيتها ففي الاول يتعين النصب وفي الثاني يتعين الرفع وفي الثالث يجوز الوجهان فعلم جواب قوله فأين جواز الوجهين وظهر أن قوله قطع النظر غير كاف بل لابد أن يراد أو بالنظر لما إذا قصد الاعم فإن قلت قصد الاعم لا يقتضي رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين. قلت قصد الاعم على وجهين أحدهما قصده من حيث عمومه والآخر أن يكون المقصود بالذات معنى المعية أعم من أن يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر أولا يتجه فيه هذا الوجه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذي هو أمر المخاطبين بمصاحبة الآخرين على الوجه المذكور على كل من الوجهين ويترجح النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير المخاطبين بمصاحبة المخاطبين على ذلك الوجه فليتأمل (قوله مكان الكليتين) قال الدنوشري فائدة الكليتان تثنية كلية بضم الكاف والكلوة بضم الكاف وبالواو لغة فيها قال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلوة بكسرها والجمع كليات وكلى وسيأتي أنه لا يجوز كليات بضم عينه للإتباع كما لا يتبع عين زيبات (قوله بمظم القلب) قال الدنوشري ينظر ما معناه فإن القلب بعيد عنهما ولا عظم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغي الخ) قد علم جوابه مما أسلفناه فتأمل وقال الشهاب القاسمي يرد على قوله ليس المعنى على أنه أمر بني أبيهم الخ أن المصنف في شرح القطر معترف بأنه ليس المعنى ذلك إلا أن المعنى لما كان حاصلا مع الرفع مع زيادة صح الرفع ولم يجب المفعول معه وعلى قوله لجاز هنا أنه لا شبهة في جوازه لأنه لم

أمكن بلا ضعف) وإليه أشار الناظم بقوله • والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق • ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في) المثال (الاول) وهو مالك وزيدا (من جهة الصناعة) لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في لك إلا بعد إعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وأجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على إضمار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لأن الجار في الأمر العام المطرد إذا حذف زال عمله • فإن قلت كان ينبغي أن يمتنع ما كان وزيدا كما امتنع هذا لك وأباك على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيدا على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الإنكارية قدروا عاملا بعدها لشدة طلبها الفعل والتقدير ما كان لك وزيدا هو أحد الوجهين في التسهيل (و) لامتناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو مات زيد وطلوع (الشمس من جهة المعنى) لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت وإلى هذا أشار الناظم بقوله • والنصب إن لم يجز العطف يجب • (و) رابعها (رجحانه) أي المفعول معه (وذلك في نحو قوله

فكونوا أنتم وبني أبيكم • مكان الكليتين من الطحال)

والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرتين عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذي عليه مركز القلب وهو الصلب (ونحو قمت وزيدا لضعف العطف في الاول) وهو فكونوا أنتم وبني أبيكم (من جهة المعنى) لأنك إذا قلت كن أنت وزيد كالاخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مأمورا وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لأن المراد كونوا لبني أبيكم فالمخاطبون هم المأمورون بذلك وإذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغي أن النصب يجب إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء • بل أمرهم بموافقة بني أبيهم ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا لجاز هنا اه وبقوله أقول (و) لضعف العطف (في الثاني) وهو قمت وزيدا (من جهة الصناعة) لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأي فاصل كان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : • والنصب مختار لدى ضعف النسق • (و) خامسها (امتناعهما) أي العطف والمفعول معه (كقوله

يقع ولا يلزم من الجواز الوقوع (قوله علفتها الخ) قال الدنوشرى هو من بحر الكامل[1] ودخل الخرم فى أوله ويجوز كونه رجزا مخبونا وروى غدت مكان شتت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناظم الاستثناء لأن الذى من المنصوبات التى الكلام فيها إنما هو المستثنى فيحتاج كلام الناظم إلى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن المصنف أشار لذلك لكن قال السعد فى حواشى العضد وينبغى أن يعلم أنا إذا قلنا جاء فى القوم إلا زيدا (٣٤٦) فالاستثناء يطلق على إخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ إلا زيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات فى تفسيره فيحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعانى الأربعة والاستثناء استفعال من ثنيت فهو فى الأصل الاستثناى فقعل فيه ما فعل فى رداء ومعناه أنك ثنيت الحكم عن الوصول لما بعد أداة الاستثناء أى رجعت به من قولك ثنيت عزى عنه (قوله أو تقديرا) ذكر فى شرح التسهيل أمثلة للمخرج تقديرا منها جاء زيد إلا عمرا ثم قال وإذا قلت جاء زيد إلا عمرا فكأنك عرفت علم السامع بموافقة زيد لعمرو وقد قدرت أنه توهم أنك اقتصرت على زيد اتكالا على علمه بتوافقهما فأزلت توهمه بالاستثناء ثم قال فى الكلام على المفرغ قد يقام المستثنى مقام المستثنى منه إذا لم يذكر وفرغ العامل لما بعد إلا واحترز بالتفريغ من نحو ما قام إلا زيد إلا عمرو وما قام زيد إلا عمرا فإن الأصل فيهما ما قام أحد إلا زيد إلا عمرو وما قام زيد ولا غيره إلا عمرا (قوله بشرط الفائدة) ظاهره أنه من جملة الحد وقال الدمامينى إنه حكم وليس من الحد فحقه أن يقول وشرطه حصول الفائدة هذا وقال بعض مشايخنا إن كان المراد أن أحدا لا يجهل ذلك كما هو مراده بغير المفيد فى باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لا حاجة لهذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على أحد المذاهب الثلاثة أن

علفتها تبنا وماء باردا) • حتى شتت همالة عيناها

وقوله إذا ما الغانيات برزن يوما • (وزججن الحواجب والعيونا

أما امتناع العطف) فيهما (فلانتفاء المشاركة) لأن الماء لا يشاركه التبن فى العلف والعيون لا تشارك الحواجب فى التزجيج لأن تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة زجاء إذا كان حاجباهما دقيقين طويلين (وأما امتناع المفعول معه) فيهما (فلانتفاء المعية فى) البيت (الأول) لأن الماء لا يصاحب التبن فى العلف (وانتفاء فائدة الإعلام بها) أى بمصاحبة العيون للحواجب (فى) البيت (الثانى) إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة فى الإعلام بذلك (ويجب فى ذلك إضمار فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ماء فى البيت الأول والعيون فى البيت الثانى (على أنه مفعول به) والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أى) علفتها تبنا (وسقيتها ماء) وزججن الحواجب وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسى ومن تبعهما) وإليه أشار الناظم بقوله :

• أو اعتقد إضمار عامل تصب • (وذهب الجرمى) بفتح الجيم نسبة إلى بنى جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو وصياحه قاله ابن درستويه (والمازنى) بكسر الزاى نسبة إلى بنى مازن (والمبرد) بفتح الراء قال ابن جنى وسبب تسميته بذلك أن المازنى سأله عن مسائل فأجاب عنها وأحسن فقال أنت المبرد بكسر الراء أى المثبت للحق قال المبرد فغيره الكوفيون أعنى جعلوه بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين (والأصمعى) بفتح الميم نسبة إلى جده أصمع (و) أبو محمد (اليزيدى) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاى (إلى أنه لا حذف وأن ما بعد الواو) فى البيتين (معطوف) على ما قبله (وذلك على تأويل العامل المذكور قبلهما (بعامل يصح انصبابه عليهما) معا انصبابة واحدة (فيؤول زججن بحسن) بتشديد السين لأن التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يؤول (علفتها بأنلتها) لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال أنلتها تبنا وماء فهو من باب التضمين واحتج الأولون القائلون بالحذف بأنه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سائغ وأجيب بأن ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفة • لها سبب ترعى به الماء والشجر • واختلف فى التضمين أهو قياسى أم سماعى والأكثرون على أنه قياسى وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى عام قاله المرادى فى تلخيصه .

(هذا باب المستثنى)

وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بإلا أو ما فى معناها بشرط الفائدة قاله فى التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمى إن حارب وبالغاية نحو أتموا الصيام إلى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه إلا

---

(١) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه أن الخرم إسقاط أول الوتد المجموع ولا يدخل إلا خمسة أبحر ليس منها الكامل كما نص عليه فالمتعين كونه من الرجز المخبون كما هو ظاهر اه .

الغاية تقتضي إخراج ما بعدها (قوله من نحو جاءني ناس إلا زيدا) المراد بنحوه ما كان المستثنى منه فيه نكرة في سياق إثبات لم تخصص فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو ما جاءني أحد إلا رجلا أو إلا زيدا أو خصصت نحو قام رجال كانوا في دارك إلا رجلا وبنحو جاءني القوم إلا رجلا ما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص فلو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو قام القوم إلا رجلا منهم جاز وسبب عدم الفائدة في الأول أن المستثنى منه إذا لم يعم لا يتحقق الدخول لولا الاستثناء وفي الثاني كون النكرة مجهولة عند السامع وتوقف بعضهم في عدم الفائدة في جميع ذلك وقال إنه لا يتقاعد عن جاء رجل ونحوه مما عدوه مفيدا (قوله ويزول الإشكال) قال الدنوشري أراد بالإشكال ما أورده ابن الحاجب في الاستثناء المتصل وهو أن فيه تناقضا من حيث إن في قولك له علي عشرة إلا ثلاثة إثباتا للثلاثة في ضمن العشرة ونفيا لها صريحا وأجاب بما حاصله يرجع إلى جواب الشاطبي المذكور ويلزم عليه أن لا يكون الاستثناء من النفي إثباتا ولا من الإثبات نفيا اه ووجه اللزوم أن بيان أنه لم يرد دخول المستثنى في المستثنى منه لا يعنون حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم (قوله للاستثناء أدوات) أي من حيث هو ولا يلزم استعمال الأدوات كلها في كل استثناء متصلا كان أو منقطعا وقال أبو حيان ولا يستوي المتصل والمنقطع في الأدوات فإن الأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا حمارا (قوله واعترض بأن حاشا الحرفية الخ) إن كان المراد أنه لم يسمع من العرب إلا في حاشا التنزيهية ويدل لذلك قوله وإنما ذلك وأنهم قاسوا الاستثنائية الحرفية عليها والقياس ممنوع فهو واضح وإن كان سند من أثبت الحذف في حاشا الحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه لهذا الاعتراض (قوله وهذان الدليلان الخ) ربما يقتضي ذلك جواز الحذف في حاشا الاستثنائية إذا كانت فعلا (قوله لا يكون فعلا) أي كما لا يكون حرفا (قوله غير تام) أي من حيث المستثنى منه بأن لم يذكر فيه كما أشار له بقوله وهو الذي الخ سواء كان غير تام في اللفظ لعدم تحقق أصل الكلام كما قام إلا زيد أو لا نحو ولا تقولوا على الله إلا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها) قال الدنوشري فيه بحث لأنه يرد عليه نحو وما محمد إلا رسول قد خلت فإن الحكم فيه عند وجودها غير الحكم عند فقدها لأن الحكم عند وجودها وجوب رفع رسول لانتقاض النفي بإلا فلا عمل لما وعند فقدها النصب بما الحجازية على أنه خبرها اه وقد يقال

قليلا منهم وقوله تحقيقا أو تقديرا إشارة إلى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور أو متروك إشارة إلى قسمي التام والمفرغ وقوله بإلا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله أو ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس إلا زيدا أو جاءني القوم إلا رجلا فإنه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى إخراجه أن ذكره بعد إلا مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه كان مرادا للمتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويزول الإشكال و (للاستثناء أدوات ثمان) وهي أربعة أقسام الأول (حرفان وهما إلا عند الجميع) من النحويين (وحاشا عند سيبويه وأكثر البصريين) وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الألف الأخيرة (وحشا) بحذف الألف الأولى وإليهما أشار الناظم بقوله :

* وقيل حاش وحشا فاحفظهما * واعترض بأن حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وإنما ذلك في حاش التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني (و) الثاني (فعلان وهما ليس) عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى إلا (ولا يكون) واعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بأنهما لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا (و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين (وهما خلا عند الجميع) من النحويين (وعدا عند غير سيبويه) فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية (و) الرابع (اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فإنه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضم السين والقصر (كهدى وسواء) بفتح السين والمد (كسماء وسواء) بكسر السين والمد (كبناء و) هذه الأخيرة (هي أغربها) وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه أخذ ابن أياز والحاصل أنها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني (فإذا استثنى بإلا وكان الكلام) قبلها (غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لإلا بل يكون الحكم عند وجودها) بالنسبة إلى العمل (مثله عند فقدها) فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وإن كان يطلب منصوبا لفظا نصب وإن

كان يطلب منصوبا علا جر بجار متعلق به نحو ما قام إلا زيد وما رأيت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد (ويسمى استثناء مفرغا) لأن ما قبل إلا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فى غيره والاستثناء فى الحقيقة من عام محذوف وما بعد إلا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام أحد إلا زيد وما رأيت أحدا إلا زيدا وما مررت بأحد إلا بزيد إلا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير إيجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يخرجه عن الإيجاب (وهو النفى نحو وما محمد إلا رسول) فما قبل إلا وهو محمد مبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعد إلا وهو رسول على الخبرية (والنهى نحو لا تقولوا على الله إلا الحق) فما قبل إلا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد إلا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا إلا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن) فما قبل إلا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد إلا وهو التى وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشىء إلا بالتى هى أحسن (والاستفهام) الإنكارى لما فيه من معنى النفى (نحو فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) فما قبل إلا وهو يهلك المبنى للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد إلا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد إلا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك إلا القوم الفاسقون ولا يتأتى التفريغ فى الإيجاب لأنه يؤدى إلى الاستبعاد لا تقول رأيت إلا زيدا لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيدا وذلك محال عادة (فأما قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره فحمل يأبى) فى إفادة النفى (على لا يريد لأنهما) أى لأن يأبى ولا يريد معناها النفى فهما (بمعنى) واحد والمعنى لا يريد الله إلا إتمام نوره فلا فرق فى النفى بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى وإلى مسألة التفريغ أشار الناظم بقوله :

وأن يفرغ سابق إلا لما   بعد يكن كما لو الا عدما

(وإن كان الكلام تاما) وهو الذى يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل (فإن كان) الكلام (موجبا) بفتح الجيم وهو الذى لم يتقدم عليه نفى ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بإلا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

افرادا نه مثله فى مطلق عمل ما قبلها من غير نظر لخصوص العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغا) قدمه على التام لقلة الكلام عليه وعكس الناظم لأن التام أنسب بالباب المقصود للمنصوب لأن الكلام فى المنصوبات ولغير ذلك كما بيناه فى حواشى الألفية هذا وكان أصل مفرغ مفرغ فيه أى فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد إلا إذ الاستثناء نفسه ليس مفرغا (قوله فما قبل إلا وهو محمد الخ) قياس ما بعده أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محمد شىء وكذا يوجد فى بعض النسخ (قوله لأنه يؤدى إلى الاستبعاد) هذا لا يظهر فى نحو قرأت القرآن إلا يوم كذا وأيضا الاستبعاد يأتى فى النفى نحو ما مات إلا زيد وتفصيل المقام فى حواشينا (قوله فلا فرق فى النفى بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى) قال الدنوشرى قال بعضهم ولا فرق أيضا فى النهى بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى نحو قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال فهذا شرط فى معنى النهى أى لا تولوا الأدبار إلا متحرفين (قوله وأن يفرغ سابق) قال الدنوشرى إنما قال سابق ولم يقل عامل لأن المفرغ قد لا يكون عاملا نحو ما فى الدار إلا زيد (قوله وجب نصب المستثنى) أى فى لغة الجمهور فلا ينافى جواز رفعه فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطنى وغيره وظاهر كلام ابن مالك أن ذلك جائز فى لغة الجمهور فإنه قال قال أبو الحسن ابن عصفور فإن كان الكلام الذى قبل إلا موجبا جاز فى الاسم الواقع بعد إلا وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والآخر أن تجعله مع إلا تابعا للاسم الذى قبله فتقول قام القوم إلا زيد بنصبه ورفعه وعليه يحمل قراءة من قرأ فشربوا منه إلا قليل بالرفع وفى صحيح البخارى فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة اه كذا فى شرح المنهاج للشمس الرملى وما نقله عن ابن مالك لم أظفر به فى كلامه وإنما الذى فى التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف فى هذا النوع إلا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الثابت الخبر قول ابن أبى قتادة كلهم أحرموا إلا أبو قتادة لم يحرم فإلا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبى صلى الله عليه وسلم كل أمتى معافى إلا المجاهرون أى لكن المجاهرون بالمعاصى لا يعافون اه وجاز حمل الاستثناء على المنقطع وسيأتى عن المغنى ما فيه وما فى كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور سبقه إليه الفراء كما نقله عنه ابن الناظم فى الكلام على قوله تعالى « فشربوا منه إلا قليل » ونقله ابن عمار المالكى فى رسالة لطيفة سماها التاج المذهب فى رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر أن حمل الاستثناء فى مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فإنه رد قول صاحب المثل السائر أن أبا نواس لحن فى أمر ظاهر فقال لمحمد الأمين :

يا خير من كان ومن يكون « إلا النبى الطاهر الميمون فرفع بعد الاستثناء فى الموجب بأن أبا نواس يستعمل فى شعره مذهب الكوفيين

كثيرا وهذا الموضع من جملة مذاهبهم وقد قال لمن طلل عاف العمل دفين • عفا آية إلا خوالد جون فابتدأ بقوله خوالد جون وحذف الخبر وتقديره لم تعف وكذلك التى ابتدأ به وحذف الخبر وتقديره فإن الأمين لا يفعله اه وحيث جعل مبتدأ وخبرا فالجملة فى محل نصب على الاستثناء كما به عليه فى المغنى وقال إنه فاتهم زيادة عدّ الجملة فى الجمل التى لها محل (قوله ولا يجوز رفعه إلا بتأويل) قال الزرقانى فيه مع كلام المصنف إشارة إلى أن محل جواز الرفع والنصب وترجيح البدل حيث وجد النفى صراحة وأما إذا كان المعنى عليه فالمنظور إليه الإثبات ولذا حكم المصنف بوجوب النصب فى قوله تعالى فشربوا منه إلا قليل (٣٤٩) منهم وحينئذ قطع النظر عن معنى النفى وإذا روعى معناه جاز الرفع بالنظر إليه ولا يترجح وكلام المصنف فى المغنى يدل على هذا وقد وقع لبعض شراح الألفية أن معنى النفى كالنفى الصريح وفيه نظر لأنه يلزم عليه ترجيح الرفع فى قوله تعالى فشربوا منه إلا قليلا مع أنه لم يقرأ به أحد من السبعة انظر كلام المغنى فى بحث لولا (قوله ولكن نقل الإعراب منها الخ) لا يخفى أنه يرد عليه نحو ما قاله القانى من نقل إعراب أن الموصولة إلى ما بعدها ويجاب بما أجاب به فليراجع باب الموصول (قوله وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه) وعلى غيره [1] فإنهما يمكن أن يصدقا عليه وأن لا يصدقا إذ لا مرجح لاعتبار أحدهما على الآخر ومجرد التقديم فى العبارة يفيد الاعتبار هنا ويمكن جعله واسطة بين المتصل والمنقطع كما قيل بذلك فى لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فليحرر (قوله ألا ترى أنك إذا قلت رأيت القوم الخ) أى فقد وجدت المخالفة بينهما وفيه أنه لا يلزم من المخالفة بينهما فى ذلك جواز المخالفة فى النفى والإثبات ولو كان ثعلب يرى أن المخالفة التى قالها الأبدى تنافى البدل لمنع بدل البعض من الكل مطلقا كما لا يخفى (قوله برجل لا شجاع ولا كريم) أى فلا زائدة فى اللفظ لتخطى العامل لها ومعناها مراد كما فى قولهم جئت بلا زاد وأن جعلت لا بمعنى غير فلا دليل فيه قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لأن التخالف حاصل وإن كانت بمعنى غير لأن غير نافية لما بعدها قيل لو

• ما استثنت الا مع تمام ينتصب • (نحو فشربوا منه إلا قليلا) فما قبل إلا وهو شربوا كلام تام لأن المستثنى منه مذكور وهو الواو فى شربوا وموجب لأنه لم يتقدم عليه نفى ولا شبهه وما بعد إلا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه إلا بتأويل كما سيجىء فأما قوله تعالى ولو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا بالرفع فإلا فيه ليست للاستثناء وإنما هى بمعنى غير فهى صفة لآلهة ولكن نقل الإعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف (وأما قوله) وهو الأخطل :

وبالصريمة منهم منزل خلق • عاف (تغير إلا النؤى والوتد)

برفع النؤى والوتد على الإبدال من الضمير المستتر فى تغير والقياس نصبهما لأن الكلام موجب (فمحمول تغير) فى إفادة النفى (على لم يبق على حاله لأنهما) أى لأن تغير ولم يبق معناهما النفى فهما (بمعنى) واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل إذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤى بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخاء وقيد يدق فى الأرض واختلف فى ناصب المستثنى بإلا على ثمانية أقوال أحدها أنه نفس إلا وحدها وإليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد والثانى تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة إلا وإليه ذهب السيرافى والفارسى وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة إلا وإليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى إلا تقديره استثنى زيدا وإليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائى والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هى وخبرها والتقدير إلا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافى عن الكسائى والثامن أن إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن وأدغمت فى اللام حكاه السيرافى عن الفراء وزاد ابن عصفور فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم إن وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لأنها عاطفة (وإن كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل (فإن كان الاستثناء متصلا) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالأرجح اتباع المستثنى المستثنى منه) فى إعرابه للمشاكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لأن إلا عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان وهى عندهم بمنزلة لا العاطفة فى أن ما بعدها مخالف لما قبلها قاله فى المغنى ورد ثعلب كلا المذهبين فقال فى الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه فى المعنى وأجاب الأبدى بأن بدل البعض يكون الثانى فيه مخالفا للأول فى المعنى ألا ترى أنك إذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز فى النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز فى البدل

(١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التى بأيدينا ولعل هنا سقطا كما يعلم بالتأمل.

أستدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه في النفي والإثبات كان أولى وفيه أنه تتمة اعتراض ثعلب أن البدل لا يوجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد اقتصر الرضي في جواب ثعلب على قياس البدل على النعت كما نقله الدماميني (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدماميني في المندية لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وإنما اشترطوه من حيث هو رابط فإذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير وجوده على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لأن إلا وما بعدها من تمام الكلام الأول وإلا لإخراج الثاني من الأول فعلم أنه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج إلى الضمير (قوله والنصب عربي جيد) لكنه خلاف المنتخب الراجح والذي قرئ به في امرأتك الأكثر فيلزم مجيء قراءته على الوجه المرجوح ولا ينبغي ذلك ومن هنا جعل الزمخشري النصب على الاستثناء من أهلك ليكون من تام موجب والرفع على الاستثناء من أحد واعترض بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين فإن المرأة تكون مسريا بها على قراءة الرفع وغير مسري بها على قراءة النصب وأجيب بأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مسري بها بل على أنها معهم وقد روي أنها تبعتهم وأنها لما سمعت (٣٥٠) هدة العذاب التفتت فصاحت فأصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال في الجملة الثامنة من الباب الخامس من المغني والأظهر أن الاستثناء من جملة الأمر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة معمولة في تحقيق الاستثناء في الآية الشريفة (قوله فأما قراءة بعضهم الخ) به يعلم أن مراد المصنف بقوله في المسائل السفرية أنهم أجمعوا على النصب في هذه الآية إجماع العشرة قوله في معنى لم يكونوا شربوا منه) قال الزرقاني أي من طالوت ووجه الدلالة ظاهر وذلك لأنه قال فمن شرب منه أي من النهر فليس مني فإذا شرب منه أحد لم يكن منه أي من شياعه (قوله قاله في المغني) أي في القاعدة الأولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر ما قاله الشارح وقيل إلا وما بعدها صفة فقيل إن الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازما لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا اه وعلى هذا الأخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه مفردا لكن الظاهر أنه متصل لأن القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب إليه بعض الحكم المنسوب إليهم وهذا شأن المتصل (قوله بالنصب وجوبا) فتقييد الشارح بقوله قياسا وكان غير مردود لأجل جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية الاتباع وأما المردود المذكور فبعضهم يوجب فيه النصب وبعضهم يجوزه ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج بغير المتراخي الخ) في التسهيل واختير فيه متراخيا النصب قال الدماميني والأصل في هذا قول النبي ﷺ لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله إلا الإذخر فقال عليه الصلاة والسلام إلا الإذخر ويمكن أن يكون من هذا ما العبدي المؤمن جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف هذا وذلك أنه قال في الكشاف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملأ الأعلى ويقذفون

وقال في الرد على الكوفيين بأن إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام إلا زيد وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل قال في المغني وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد اه وإلى ترجيح الإتباع أشار الناظم بقوله * وبعد نفي أو كنفي انتخب * اتباع ما اتصل مثال النفي (نحو ما فعلوه إلا قليل منهم) بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه إلا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام (ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع والضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما ذكرنا (والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه إلا قليل منهم (و) في (امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ولا يأتي الإتباع في الموجب فأما قراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل منهم بالرفع فمحمولة على أن شربوا في معنى لم يكونوا شربوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي وبغير المردود نحو ما قام القوم إلا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم إلا زيدا لقصد التطابق بين الكلامين ولم يجز الإبدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني أحد حين كنت بها الساعة إلا زيدا فإن البدل فيه غير مختار لأن البدل إنما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء إلا زيدا القوم فإنه لا يجوز الإبدال كما سيجيء (وإذا تعذر البدل على اللفظ) لمانع (أبدل على الموضع نحو لا إله إلا الله ونحو ما فيها من أحد إلا زيد برفعهما

وليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به بالنصب) قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل يعني الجلالة من اسم لا لأنه في موضع رفع بالابتداء ولم نحمله على اللفظ فتنصبه (لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فإن اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب إن واعتبار محل لا مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل أحد لأنه في موضع رفع بالابتداء وشيئا في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لأنه في موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لأنهما موجبان بدخول إلا عليهما (و) لأن (من والباء الزائدتين) بعد نفي أو شبهه لا يعملان في موجب (كذلك) فإن قلت مقتضى قوله فالأرجح الإتباع أن النصب على الاستثناء في هذه الأمثلة مرجوح قلت أما الأخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائي: أبني لبيني لستما بيد • إلا يد ليست لها عضد بالخفض وأما الأول فقد قال أبو القاسم السهيلي في أماليه لا يجوز في نحو لا إله إلا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه إلا قليل كما لم يجز في ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم إلا الرفع وذلك لنكتة بديعية لم ينبه عليها من حذاق النحويين إلا قليل وهو أن النصب إنما حقه الإيجاب فإذا دخل النفي على كلام تام بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الإيجاب اهـ (فإن قلت لا إله إلا الله واحد) فالرفع أيضا في إله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وإن كان البدل نكرة موصوفة (لأنها) موجبة لوقوعها بعد إلا ولا الجنسية (لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب على الإتباع لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى نحو ما فيها رجل إلا أخوك صالح خلافا للمازني) فإنه قال إذا تأخرت صفة المستثنى منه على المستثنى فإنه يختار النصب فتقول ما فيها رجل إلا أخاك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والأصل ما فيها رجل صالح إلا أخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب وأنه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لأن المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فتدافعا والصواب ما نقله الموضح

من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب إلا من خطف الخطفة أن من في موضع رفع بدل من الواو في لا يسمعون أي لا يسمع الشياطين إلا الشيطان الذي خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لأن الاستثناء مفرغ (قوله قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل الخ) هذا لا يناسب قوله الآتي وزيد في المثال الثاني الخ والمناسب له أن يقول هنا قاله في المثال الأول بدل من اسم لا لأنه في موضع رفع بالابتداء كما قاله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لأنه مثل بثلاثة أمثلة ثم ذكر تعليلها فتدبر (قوله لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة) أي وحينئذ يفوت النفي والإثبات وبيان عدم توجه تقدير دخول لا على الجلالة أن الجلالة على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلالة إنما هو الابتداء الذي هو العامل في محل لا مع اسمها لأن البدل على نية تكرار العامل (قوله لأنهما موجبان بدخول إلا عليهما) قال بعض المشايخ كان الأولى أنه لم يكن متعينا تأخير هذا من قول المصنف كذلك تأمل وأقول تأملناه فوجدناه لا يصح إذ لا يحسن أن يقول الشارح مثل قول المصنف ومن الخ ولم يجز خفضهما على اللفظ والشارح قصد أن يكون ما قاله توطئة لكلام المصنف لبيان وجه التشبيه في قوله كذلك وليكون قوله ومن الخ عطفا عليه لكن يرد عليه أنه يلزم عطف الشيء على نفسه كما لا يخفى ولو أن الشارح مزج قوله لم يجز خفضهما بعد الواو التي في قول المصنف ومن الخ لكان أحسن كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام هذا وكلام المصنف مشكل لأن قوله كذلك بعد قوله أن لا تعمل في معرفة ولا في موجب يقتضي أن من والباء كذلك وهو في من مسلم دون الباء لأنها تعمل في المعرفة لم لا تعمل في موجب كما تقرر في باب ما ولا العاملين عمل ليس في الكلام على زيادة الباء وإن قال بعض الفضلاء هنا أنه لا يشترط في زيادتها الأمران فإنه غفلة عما ذكرناه وكان الشارح حال الجواب عن هذا يجعل التشبيه خاصا بالنسبة لاشتراط كون مجرورها مثبتا ويلزمه عدم استفادة اشتراط تنكير مجرور من والأظهر أن قول المصنف كذلك بالنسبة لمجموع من والباء ففيه تغليب فليتأمل (قوله أبني لبيني الخ) ابني بصيغة المثنى بدليل قوله لستما وهو منادى حذف منه حرف النداء وليست في قوله إلا يد وصف الشيء بنفسه لأن المعتمد بالصفة اليد الأولى صفة يد الثانية ويد الثانية صفة موطئة (قوله ما جاز في نحو ما فعلوه إلا قليل) أي لأنه يصح أن يقال فعلوه إلا قليلا ولا يصح إله إلا الله ولا يكن لهم شهداء إلا أنفسهم (قوله فتدافعا) إذ التدافع لتعين النصب على الاستثناء لأن النصب عليه ليس فيه ما يتدافع مع الصفة وبيان التدافع في المثال على تقدير الرفع في المستثنى على

الإتباع في المستثنى منه وهو رجل من حيث إبدال المستثنى وهو أخوك منه يصير في نية الطرح لأن ذلك حقه وإن لم يكن لازما من حيث أن وصفه بصالح يدل على رعاية جانبه لأن وصف الشيء يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله إذا تقدم المستثنى على صفته الخ) قال الدنوشرى تجويزهم هنا البدل فيما إذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البدل على النعت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرحوا به في وجوب تقديم النعت على البدل فليتأمل ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الإسلام أبي بكر الشنوانى فتوقف فيه وقد يقال هذا مبني على عدم وجوب الترتيب (قوله فإن لم يمكن الخ) قال الدنوشرى قدم هذا القسم لكون قيده عدميا والعدم قبل الوجود (نحو ما زاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم كما مثل به ابن الناظم وكتب المصنف بهامشه ما نصه قالوا في قولنا لا إله إلا الله أن اسم الله عز وجل بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الإبدال كالرضى وقال ابن عمرون يحتمل أن يحمل عاصم على شيء مو إطلاق البعض وإرادة الكل شائعة قال وحينئذ يمكن أن يكون من رحم بدلا على الموضع مثل لا إله إلا الله قال خير المشايخ لا يمكن هنا البدل لأنه لا يقال لا شيء اليوم من أمر الله إلا من رحم ولو رد المحذوف منه أعني الخبر لم يجز أيضا الإبدال لأنه لا يقال لا لهم اليوم إلا من رحم لأنه لا معنى له وقد قيل عاصم بمعنى معصوم وهو ضعيف لا يعتد به وأجود منه أن يقال من رحم هو الله تعالى لأنه هو الراحم فكأنه قيل إلا الله فالاستثناء متصل ومثل الآية على الانقطاع أن تقول عند مجيء سيل عظيم لا عاصم اليوم من هذا السيل إلا من أقام في الجبل ولا يمكن في ذلك البدل اهـ ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم على قراءة ظلم بالبناء للفاعل وأما قراءة ظلم بالبناء للمفعول فقيل بأنه منقطع وقيل بأنه متصل على حذف مضاف أي إلا جهر من ظلم وقول ابن عطية على قراءة البناء للفاعل أنه يحتمل أن من في موضع رفع على البدل من أحد المقدر مردود بأنه لا يصح في هذا القسم الرابع إذ لا يصح فيه تسليط العامل على المستثنى وقال الزمخشري يجوز أن يكون مرفوعا كأنه قيل لا يحب الله أن يجهر بالسوء إلا الظالم على لغة من يقول ما جاءني زيد إلا عمرو ورده أبو حيان بأنه لا يمكن أن يكون الفاعل لغوا زائدا ولا يمكن أن يكون الظالم بدلا من الله ولا عمرو من زيد لأن البدل راجع في هذا الباب إلى كونه بدل بعض من كل إما حقيقة نحو ما قام القوم إلا زيدا أو مجازا نحو ما قام القوم إلا حمارا وكلاهما لا يمكن هنا لأن الله علم وكذا زيد فلا يتخيل في المستثنى منه عموم وليس في كلام سيبويه ما يقتضي أن ما جاءني زيد إلا عمرو لغة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف في الحواشي من أمثلة سيبويه للاستثناء المنقطع ما أتاني زيد إلا عمرو وما قام أخوانه إلا أخوانكم قيل وذلك على وضع الخاص موضع العام أي ما أتاني أحد وهذا عكس مالي إلا أبوك ناصر في وضع العام موضع الخاص (قوله ما نفع هذا المال الخ) المستثنى في الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله ما نفع زيد الخ) قال الدنوشرى الظاهر أن وجه فصله بمثل أن الأول وارد عن العرب والثاني قيس عليه وأقول قد أشار الشارح إلى ذلك بقوله في القياس وعذر الدنوشرى أنه ساقط من نسخته والنظر هل يأتي هذا المثال والذي قبله ما قال اللقاني فيما سيأتي في غير ما نفع هذا المال غير الضرر من أن الاستثناء

عنه فقد قال أبو حيان أن ما نقله صاحب البداية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون إذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأي سيبويه والثاني أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان لأن لكل واحد منهما مرجحا فتكافآ اهـ فلو أوقعت المستثنى بين صفة المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من زيد إلا ابنك بر بوالديه فالظاهر أن الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح في الحواشي (وإن كان الاستثناء منقطعا) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل إلا دالا على ما يستثنى فيجوز ما قام القوم إلا حمارا ويمتنع قام القوم إلا ثعبانا وفي ذلك تفصيل فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن (فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) في المستثنى (اتفاقا) من الحجازيين والتميميين (نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص) فما مصدرية ونقص صلتها وموضعهما نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل لأنه لا يصح تسليط العامل عليه (إذ لا يقال زاد النقص ومثله) في القياس ما نفع زيد إلا ما ضر (إذ لا يقال نفع الضر) وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاده هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا إلا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا ورد بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة أن ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد إلا وقعد عمرو (وإن أمكن تسليطه) أي العامل على المستثنى نحو

منقطع متعذر الاتصال فراجعه متأملا (قوله ولا يجوز أن يقرأ بالخفض الخ) قد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويجاب بأنه إنما يرتكب عند الحاجة إليه (قوله وقد ذكر سيبويه الخ) إنما احتاج لتوجيه الرفع لأنه على الإتباع كما تقدم ووجه الإتباع أنه بدل بعض من كل وذلك مشكل لأنه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثاني أنه جعل الحمار الخ) حاصل هذا الوجه أن المثال من أقسام إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتنويع وهو ادعاء أن مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخييل وهو نوع واسع يجري في أبواب كثيرة منه أن ينزل ما يقع في موقع شيء بدلا عنه منزلته بدون تشبيه ولا استعارة كقولهم • تحية بينهم ضرب وجيع • وقولهم عتابه السيف وقد يشيرون إليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تسميته فيقولون من باب • تحية بينهم ضرب وجيع • قال في دلائل الإعجاز لا يجوز أن يكون سبيل قوله • لعاب الأفاعي القاتلات لعابه • سبيل قولهم عتابه السيف لأن المعنى في بيت أبي تمام على أنك تشبه شيأ بشيء بجامع بينهما في وصف وليس المعنى في عتابه السيف على أنك تشبه عتابه بالسيف ولكن على أن تزعم أنه يجعل السيف بدلا من العتاب ألا ترى أنه يصح أن يقول مداد قلمه قاتل كسم الأفاعي ولا يصح أن يقول عتابك كالسيف إلا أن يخرج إلى باب آخر ليس هو غرضهم بهذا الكلام فتريد أنه عاتب عتابا خشنا مؤلما فقد بلغ في إيلامه وتأثيره مبلغا بحيث صار كالسيف اهـ ملخصا وليس من التشبيه الذي ذكر (٣٥٣) ومنه ما يصح دخول الأداة كقوله أسد دم الأسد الهزبر خضابه • موت فريص الموت منه يرعد • فإنه لا سبيل فيه إلى دخول أداة التشبيه لدلالة التشبيه على أنه دون الأسد ودلالة الوصف على أنه فوقه ولهذا قال في دلائل الإعجاز إنه يقرب من إطلاق اسم الاستعارة زيادة قرب لأنهم جعلوه قسيما للتشبيه لأن التشبيه يعكس المعنى المراد وليس فيه ولا في شيء من أطرافه تجوز ووقع في كلام بعضهم أنه مجاز وعليه جريت في حاشية الألفية والمراد أنه مجاز عقلي إذ التصرف في النسبة ألا ترى أنك لو قلت إن كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعا لجعل الفرض المقدر كالظاهر وبهذا يعلم ما في قول السيد في شرح المفتاح • فإن قيل على قياس ما ذكرت أن نحو زيد أسد تشبيه لا استعارة أن يكون هذا تشبيها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلا تنويع قلنا نعم لكن لا خفاء في أنه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارف قصدا إلى التهكم كما تقول أسدنا زيد في غير التهكم والظهور أن تقدير الأداة يذهب رونق الكلام اهـ فإن في قوله قلنا نعم نظرا ظاهرا وقوله لكن الخ جار على التحقيق • فإن قلت قضية كلام الكشاف في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى بشر من ذلك مثوبة أن ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فإنه قال • فإن قلت المثوبة مختصة بالإحسان فكيف جاءت في الإساءة قلت وضعت المثوبة موضع العقوبة على طريقة قوله • تحية بينهم ضرب وجيع • ومنه فبشرهم بعذاب أليم اهـ قلت ليس مراده ما ذكرت وإنما مراده أن الآية من باب الإيجاز وأن في الكلام تنويعا مقدرا والتقدير إن تقدم منهم وادعيتم لهم العقوبة فعقوبتهم المثوبة وقد صرح به في سورة مريم وهذا دأبه أن يجمل في محل ويفصل في آخر قال في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كأنه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فأعتبوا بالصيلم وقوله شجعاء جرتها الذميل تلوكه • أصلا إذا راح المطي غراثا وقوله • تحية بينهم ضرب وجيع • ثم بني عليه خير ثوابا وفيه ضرب من التهكم الذي هو أغيظ للمتهدد من أن يقال عقابك النار اهـ والمراد أن بعض التنويع قد يستعمل في

ما قام القوم إلا حمار إذ يصح أن يقال قام حمار (فالحجازيون يوجبون النصب) لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصب (عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) بنصب اتباع (وتميم ترجحه وتجيز الإتباع) ويقرؤن إلا اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من أنه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله :

.... وانصب ما انقطع • وعن تميم فيه إبدال وقع

(كقوله وهو جران العود عامر بن الحرث .

(وبلدة ليس بها أنيس • إلا اليعافير وإلا العيس)

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس وإلا الثانية مؤكدة للأولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما أنهم حملوا ذلك على المعنى لأن المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار أحد إلا حمار المعنى فيه ما في الدار إلا حمار وصار ذكر أحد توكيدا ليعلم أنه ليس ثم آدمي ثم أبدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الجبار الوجه الثاني أنه جعل الحمار إنسان الدار أي الذي يقوم مقامه في الإنس كقوله • تحية بينهم ضرب وجيع • جعلوا الضرب تحيتهم لأنه الذي يقوم مقام التحية عندهم

التهكم وليس بلازم فيه لعدم تصوره فى قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له فقد جعله بعضهم من التنويع وقوله فأعتبوا بالصيلم من بيت لبشر بن حازم من قصيدة أوردها فى المفضليات والبيت

غضبت حنيفة أن تقتل عامر ‚ يوم النسار فأعتبوا بالصيلم

والصيلم الداهية وهى فيعل من الصلم وهو القطع وقال البيضاوى فى سورة البقرة فى تفسير فبشرهم بعذاب أليم على التهكم أو من باب تحية بينهم ضرب وجيع يعنى أنه استعارة تهكمية استعيرت البشارة للإنذار والخبر المحزن للسار أو من باب التنويع الصرف فيكون حقيقة ووقع لأرباب حواشيه خبط فى المقام لا يخفى على من له بالتنويع إلمام وعلم أن ما ذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه فيه جعل الضرب تحية تخييلا هو المذكور فى كلام الشيخ عبد القاهر فى بعض المواضع وقال فى بعضها إن المقصود به نفى ما صدر به يعنى لا تحية بينهم وعليه جرى فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه إلا السيف وبيانه أن يقال هل لزيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة قلبه تريد نفى المال والبنين عنه وإثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك وقال فى موضع آخر إنه يدل على إثبات النفى فمعنى ليس بها أنيس إلا اليعافير إنه لا أنيس بها قطعا لأنه جعل أنيسها اليعافير دون غيرها وهى ليست بأنيس قطعا فدل على أنها لا أنيس بها وهو قريب مما لو قلت إن كانت اليعافير أنيسها فلها أنيس ووجه دلالته على بقاء النفى أن العرب استعملته مرادا به الحصر فإن الكلام قد يدل عليه نحو الجواد زيد والكرم فى العرب وقال السيد فى شرح المفتاح دخول المستثنى فى المستثنى منه لا يتعين بناؤه على التنويع لاحتمال أن يبنى على التعليق كما صرح به فى الكشاف أى إنما يكون فيها أنيس لو كان هذا أنيسا (قوله وحمل عليه الزمخشرى الخ) أى وفى ذلك عذر وهو حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهى إبدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغى للشارح أن يتعرض لهذا ليكون توطئة لقوله الآتى قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين الخ كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله وجوز السفاقسى الخ) نقل هذا عن السفاقسى لا يناسب قوله بعد قال ابن مالك الخ لتأخر السفاقسى عن ابن مالك ثم كان ينبغى له أن يتعرض لكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذورا عند بعضهم ليكون أيضا توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولو نقل الشارح عبارة ابن مالك التى نقلها المصنف فى الباب الثالث من المغنى وما زاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتج إلى ذلك أى إلى تقدير قل لا يعلم من يذكر لكان خيرا له والمجوز لاجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الأصول من اتباع إمامنا الشافعى كرم الله وجهه فإنهم لا يشترطون فى المجاز القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقى هذا وقال ابن كمال باشا فإن قلت كيف استثنى الله وأنه تعالى منزه ومتعال عن أن يكون فى السموات والأرض قلت كما استثنى غير أن سيوفهم من قوله ‚ ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ‚ يعنى أن كان الله تعالى ممن فى السموات والأرض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة فى نفى العلم بالغيب عنهم وسد الطريق إلى ذلك الاحتمال فالاستثناء متصل كما فى قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف فإن شراح الكشاف قاطبة صرحوا بأن الاستثناء فيه متصل وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافى انقطاعه فى نفس الأمر وفيه نظر والعجب أن الإمام البيضاوى جوز اتصال الاستثناء فى آية النكاح على الوجه المذكور وجزم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشاف أيضا القطع بالانقطاع حيث قال جاز رفع اسم الله تعالى على لغة بنى تميم حيث يقولون ما فى الدار أحد إلا حمار كأن أحدا لم يذكر فإنه على تقدير الكلام على النسق المذكور يصح رفع اسم الله على لغة أهل الحجاز أيضا اهـ وحاصله أن الآية من نوع التنويع (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لأن بدل الاشتمال يحتاج إلى ضمير يكون رابطا ولا ضمير هنا وليس البدل بعد أداة الاستثناء ليقال إن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عنه (فصل) (قوله على المستثنى منه) إشارة إلى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقا فإنه لا يجوز تقديمه أول الكلام لا يقال إلا زيدا قام القوم لأن إلا مشبهة بلا العاطفة وذهب الكسائى إلى جواز ذلك قياسا على كثير من الفضلات وبدليل قوله خلا الله لا أرجو سواك وإنما ‚

(وحمل عليه) أى على اتباع المنقطع (الزمخشرى) قوله تعالى (قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله) فمن فى محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه فى مدلول لفظ من لأنه تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسى أن يكون متصلا والظرفية فى حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز فى الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر فى السموات والأرض اهـ وفى الآية وجه آخر ذكره فى المغنى وهو أن يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ اهـ.

(فصـــل) (وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه) عند البصريين (مطلقا)

أحد ومالى شيعة من عيالكا وأما تقديمه على العامل فى المستثنى منه ففيه مذاهب ثالثها التفصيل بين كونه متصرفا نحو إخوتك إلا زيدا قاموا فيجوز أو غير متصرف نحو إخوتك إلا زيدا فى الدار فيمتنع وإنما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله :

* ألا كل شىء ما خلا الله باطل * (قوله سواء أكان متصلا أو منقطعا) أى فالإطلاق فى مقابلة التفصيل السابق فى المتصل قبله لأن الباب واحد ومعلوم أن المتصل والمنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مفروض فيه فلا يصح تفسير الإطلاق بما تقدمه نفى أو لا كما يتوهم وأنه فى مقابلة قوله الآتى وبعضهم يجيز إلخ وحيث كان الكلام مفروضا فى غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف فى المسبوق بالنفى وإنما ذكر تبعا لقول الناظم فى النفى ولعلهما قصدا دفع توهم عموم إجازة غير النصب عند البعض المذكور بالغفلة عن موضوع المسألة والإشارة إلى أنه لا يجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام إلا زيد أحد (قوله كقوله ومالى إلخ) قال ابن هرون هذا البيت مشكل لأن العامل فى شيعة الابتداء وهو لا يعمل فى المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذى فى الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما تكلفته لم فى * لمية موحشا طلل * إذ قالوا إن الحال من النكرة قال المصنف جزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل الأرجح أنه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شىء فى موضعه (قوله غير النصب) شمل الرفع كما مثل والجر نحو ما مررت إلا زيد بأحد فإنه على ظاهر كلامه كالناظم يجوز (قوله فى المسبوق بالنفى) مثله ما فى معناه وهو النهى والاستفهام بدليل تعليله الآتى بأن ما بعد إلا عام بقوله لوقوعه فى سياق النفى فاقتضى أن كل ما يفيد العموم مثله (قوله وأن المؤخر عام) قال القانى كونه عاما مبنى على أنه واقع فى سياق النفى وأوضح من هذا أن يقدر أحد نكرة فى سياق الإيجاب فلا تعم بل تكون مطلقة مساوية فى المدلول لما قبلها وإنما يتخالفان بالإجمال والتفصيل اه وقال الشهاب الظر هل يأتى ما قاله المصنف وإن كان المؤخر جمعا أو اسم جمع كالقوم والمفرد نص فى الواحد كزيد ظاهر كلامهم يعم فليتأمل (قوله منه) قال السنباطى الصواب إسقاطها اه أى لأن الضمير فى قوله فصح إبداله عائد على المؤخر وهو المستثنى منه فالمبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا بدل بعض) أى من كل كما لو لم يحصل تقديم وتأخير وقيل مالى ناصر إلا أبوك هذا مراده وإن كان المناسب لقوله وأن المؤخر عام إلخ أن يقول لا بدل كل من بعض لأن ذلك هو اللازم لو لم يرد بالمؤخر الخصوص والداعى لإرادة الخصوص دفع ذلك كما بينه الشارح (قوله وإنما ألجأهم إلخ) بقى فى المقام إشكال لأن أحدها عدم الفائدة فى البدل فى نحو ما جاءنى إلا زيد أحد إذ قد علم أن زيدا من جنس الأحد ثانيهما أنه يلزم كون الاستثناء من غير مذكور ولا مقدر فى المثال الثانى لأنه وإن أمكن تقدير المستثنى منه فى نحو مالى إلا أبوك ناصر بأن يقال مالى أحد لا يمكن فى المثال الأول لوجود أحد فيه فلو قدم لزم التكرار إلا أن يمنع التكرار لأن أحدا المقدر عام ليصح الإخراج منه والمذكور خاص كما تقرر (قوله وقال ابن الصائغ الوجه إلخ) قال ذلك بعد أن رد قول ابن عصفور الذى مشى عليه المصنف بأنه يلزم عليه وقوع أحد فى الإيجاب يعنى فى نحو ما قام إلا زيد أحد لأن البدل على نية تكرار العامل ولو جاز ذلك لجاز ما جاءنى إلا أحد وهو معاب بأن لزوم أحد لشبه الإيجاب إذا كان عاما لا إذا أريد به الخاص (قوله بدل من الاسم مع إلا مجموعين) قال لأن ما قام إلا زيد فى معنى ما قام غير زيد وغير زيد هو أحد يعنى لأنك أردت بأحد هذا الخاص بعينه وهذا

سواء أكان متصلا أم منقطعا وامتنع اتباعه لأن التابع لا يتقدم على المتبوع (كقوله) وهو الكميت يمدح بنى هاشم :

(ومالى إلا آل أحمد شيعة ... ومالى إلا مشعب الحق مشعب)

والأصل ومالى شيعة إلا آل أحمد ومالى مشعب إلا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه وأراد بأحمد النبى صلى الله عليه وسلم (وبعضهم) وهم الكوفيون والبغداديون (يجيز) فى المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الاتباع (فى المسبوق بالنفى فيقول ما قام إلا زيد أحد) قال سيبويه (سمع يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول (مالى إلا أبوك ناصر) بالرفع (وقال) حسان رضى الله عنه :

لأنهم يرجون منه شفاعة ... (إذا لم يكن إلا النبيون شافع)

بالرفع (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء فى المثال ويكن التامة فى البيت (فرغ لما بعد إلا) وهو أبوك فى المثال والنبيون فى البيت (وأن المؤخر) وهو ناصر فى المثال وشافع فى البيت (عام) لوقوعه فى سياق النفى (أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى منه لكنه بدل كل) من كل لا بدل بعض (ونظيره فى أن المتبوع أخر) من تقديم (وصار تابعا) بعد ما كان متبوعا (ما مررت بمثلك أحد) بالجر والأصل ما مررت بأحد مثلك فمثلك تابع لأحد على أنه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل وأعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى إلى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وإنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لأن الأعم لا يبدل من الأخص وقال ابن الصائغ الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع إلا مجموعين ويكون بدل شىء من شىء لعين واحدة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وغير نصب سابق فى النفى قد ... يأتى ولكن نصبه اختر إن ورد

﴿فصل﴾ (وإذا تكررت إلا فإن كان التكرار للتوكيد وذلك إذا تلت) واوا (عاطفا أو تلاها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب إليه عنه (ألغيت) جواب الشرط الثانى وهو وجوابه جواب الشرط الأول ويشملهما قول الناظم • والغ إلا ذات توكيد • (فالأول) وهو العطف (نحو ماجاءنى إلا زيد وإلا عمرو فما بعد إلا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ماقبلها) وهو زيد عطف نسق (وإلا) الثانية (زائدة للتوكيد) والأصل ماجاءنى إلا زيد وعمرو (والثانى) وهو البدل بأقسامه الأربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل (كقوله) أى الناظم (..لا • تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا. فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء) وهو الهاء والميم (فالأرجح) فى الفتى (كونه تابعا له فى جره) وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف (ويجوز) على مرجوح (كونه) أى الفتى (منصوبا) بإلا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف (والعلا بدل من الفتى بدل كل من كل لأنهما لمسمى واحد وإلا الثانية) زائدة (مؤكدة) لإلا الأولى وبدل البعض من كل نحو ماأعجبنى أحد إلا زيد إلا وجهه فزيد مستثنى من أحد فالأرجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما أعجبنى شىء إلا زيد إلا علمه فزيد مستثنى من شىء ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الإضراب نحو ماأعجبنى أحد إلا زيد إلا عمرو فزيد مستثنى من أحد وعمرو بدل من زيد بدل إضراب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبدل فى قوله:

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله

فرسيمه) بفتح الراء وكسر السين المهملتين (بدل) من عمله بدل بعض من كل عند السيرافى (ورمله) بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمه وذهب ابن خروف إلى أن رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل (وإلا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم فى السعى الركض والرمل فى الطواف الإسراع (وإن كان التكرار لغير توكيد) وهو التأسيس (وذلك فى غير باب

معنى قول الدنوشرى معناه أن يعتبر أن إلا بمعنى فيصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من المقدم والمعنى فى مالى إلا أبوك ناصر مالى غير أبيك ناصر وغير أبيك يصدق على الناصر اه وقال المصنف بعد أن نقل كلام ابن الصائغ ورد عليه أنه كيف يبدل الاسم من الحرف والاسم وأى نظير لهذا ﴿فصل﴾ (قوله تلت واوا عاطفة) قال الدنوشرى أى سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كما سيأتى صريحا فى قوله إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله فافهمه وقال أيضا وينبغى أن يكون هذا من خصوصيات الواو فليحرر اه وقد أشار الشارح إلى ذلك بتقييده تبعا للتسهيل بالواو وإن أطلق المصنف (قوله أو بعضه الخ) عطف على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح فى بدل الكل من الكل ولذا قال اللقانى إن فى كلام المصنف قصورا على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم إلا زيدا إلا ثوبه وأعجبنى القوم إلا زيدا إلا وجهه فلو قال اسم مماثل لما قبلها أو مقصود بحكم ماقبلها شمل البدل بأقسامه ولا يخفى أن لا الثانية فيما ذكرناه من المثالين مؤكدة لأن البدلية مستفادة من الإتباع كما يفصح به قوله سابقا ووجهه وإتيان ذلك فى غير باب العطف والبدل فليتأمل اه وسيأتى فى كلام الشارح التمثيل لأقسام البدل التى أشار إليها وهذا مبنى على عدم اختصاص البدل ببدل كل من كل وفيه كلام للمصنف بيناه فى حواشى الألفية (قوله ألغيت) قال اللقانى فيه بحث لأن الناصب عنده فى الاستثناء هو إلا كما يصرح به فيما يأتى بقوله ونصبت الباقى بإلا على الاستثناء والبدل على تقدير العامل فإلا هى عامل البدل قدرت معه أو صرح بها معه فلا يكفى إذن سواء وقعت بعد العاطف أم لا لأن العاطف إذا كرر معه العامل السابق لا يلغى كقولك مررت بزيد وبعمرو وعامل المبدل منه يجب تقديره مع البدل ليكون العمل به فيه فكيف يلغى إذا صرح به فيه وأما مثال المصنف وهو قوله ماجاء إلا زيد الخ فهذا لا عمل فيه لإلا ألبتة اه أى لأن الاستثناء فيه مفرغ فالعمل لما قبل إلا والبحث بالنظر لعموم الحكم وشموله للاستثناء التام كالأمثلة الآتية (قوله فبدل المماثل الخ) قال الدنوشرى ينبغى أن يلحق عطف البيان بالبدل فإنه مماثل لما قبله اه وقد أمر اللقانى بجعل كلام المصنف شاملا له (قوله فالأرجح كونه تابعا فى جره) قال اللقانى فيه حذف حرف الجر مع البدل وإبقاء جره وذلك سماعى فى غير أن وأن (قوله والعلاء بدل من الفتى) قال الدنوشرى إذا كان العلاء بدلا من الفتى المنصوب وقلنا إن البدل على نية تكرار العامل فهل ينوى إلا فيه أو يقال إلا موجودة فيه حسا فلا تقدر محل نظر اه وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون إلا الموجودة عاملة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البدل على الوجه الثانى مطلقا لأن العامل فى البدل ليس المبدل منه بل نظيره فكان الأظهر جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالك من شيخك) المراد به الجمل كما فى شرح الشواهد فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة اغترار بتفسير الشارح الرسيم ظنا أن المراد السعى فى الحج فقط (قوله على رسيمه) فيه أنه إذا كان معطوفا على رسيمه

فى سيبه بدليل المعطوف على البدل له حكمه وحينئذ فلم يجتمع العطف والبدل بل تكرر البدل بالعطف وإنما يكون من الاجتماع إذا كان رسيمه معطوفا على محله وبدل لذلك كلام ابن خروف فإنه صريح فى أنه إذا عطف الرمل على الرسيم لا يكون من اجتماع العطف والبدل فتأمل (قوله ونصبت وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك) قال الشهاب فإن قيل ما عدا ذلك الواحد استثناء من كلام تام غير موجب فيلزم أن يجوز الوجهان أما كونه تاما فلتمامه بالمستثنى الأول لأنه الفاعل وأما كونه غير موجب فظاهر فالجواب أن وجه الرفع على البدل بدل بعض ولا يتأتى هنا لأنه لم يتقدم ما عدا ذلك الواحد عموم يشمله ليكون بدل بعض منه (٣٥٧) (قوله نحو ما قاموا إلا زيدا الخ) عدل عن تمثيل الناظم بقوله كلم يفوا إلا امرؤ إلا على لأنه نظر فيه فى الحواشى بوجهين بيناهما مع جوابهما فى حاشية الألفية (قوله حكم المستثنيات المكررة) قال اللقانى يعنى سواء كانت مما يمكن استثناء بعضه من بعض أم لا، فإن قلت كيف يصح هذا التعميم وقضية إيجاب نصبها إذا تأخرت وهى مما يستثنى بعضه من بعض وليس كذلك قال الرضى وإن كررتها لغير توكيد فإما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه أو لا فإن أمكن فإما أن يكون فى العدد أو فى غيره فالذى فى غير العدد نحو جاء المكيون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيلا فى الموجب فلا يجوز فى كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه موجب والقياس فى كل شفع الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه من غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعنى بالوتر الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا بالشفع الثانى والرابع والسادس والثامن والعاشر ونحوها وكل وتر منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم إلا عقيلا وتقول فى غير الموجب ما جاءنى المكيون إلا قريش إلا هاشميا إلا عقيلا فالقياس أن يجوز ذلك فى كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لأنه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز فى الشفع إلا النصب على الاستثناء لأنه غير موجب ثم قال والذى فى العدد نحو له عشرة إلا تسعة إلى الواحد فى الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع موجب داخل كما فى موجب غير العدد والإعراب فى الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد وتقول فى غير الموجب من العدد ماله على عشرة إلا تسعة إلى الواحد فالقياس أن يكون كل وتر داخلا

العطف والبدل فإن كان العامل الذى قبل إلا مفرغا) بأن لم يشتغل بمعمول قبل إلا مفرغا (بأن لم يشتغل بمعمول قبل إلا) تركته يؤثر فى واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر (ونصبت) وجوبا على الاستثناء (ما عدا ذلك الواحد) الذى أثر فيه العامل (نحو ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا رفعت الأول) وهو زيد (بالفعل) وهو قام (على أنه فاعل) له (ونصبت الباقى) من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء (ولا يتعين) المستثنى (الأول لتأثير العامل) فيه (بل يترجح) لقربه من العامل (وتقول ما رأيت إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على أنه مفعول به وتنصب الباقى) من المستثنيات (بإلا على الاستثناء) ولا يتعين المستثنى الأول لتأثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم فى ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء يطرقه الخلاف وتقول ما مررت إلا بزيد إلا عمرا إلا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء لتعلقها بالفعل وتنصب الباقى ولا يتعين الأول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم :

وإن تكرر لا لتوكيد فمع ۝ تفريغ التأثير بالعامل دع
فى واحد مما بإلا استثنى ۝ وليس عن نصب سواه مغنى

(وإن كان العامل غير مفرغ) بأن اشتغل بما يقتضيه قبل إلا (فإن تقدمت المستثنيات) كلها (على المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوبا (نحو ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا أحد) فأحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز فى شىء منها الإتباع لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ودون تفريغ مع التقدم ۝ نصب الجميع احكم به والتزم

(وإن تأخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (فإن كان الكلام إيجابا نصبت أيضا كلها) وجوبا (نحو قاموا إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا) لما مر من أن جواز الإتباع مختص بغير الإيجاب (وإن كان) الكلام (غير إيجاب أعطى واحد منها) أى من المستثنيات (ما يعطاه لو انفرد) من نصب وإتباع (وانصب ما عداه) وجوبا (نحو ما قاموا إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا لك فى واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين فى الباقى) من المستثنيات (النصب ولا يتعين الأول لجواز الوجهين بل يترجح) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وانصب لتأخير وجئ بواحد ۝ منها كما لو كان دون زائد

وأجاز الأبدى رفع الجميع على الإبدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ) من حيث الإعراب (وأما بالنظر إلى المعنى) من حيث المفهوم (فهى نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر) فى الأمثلة السابقة فإن كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شىء (وما يمكن) استثناء

وكل شفع عار جا والإعراب فى الشفع والوتر كما فى غير العدد الذى هو غير موجب هذا هو القياس اه قلت قد صرح فى توجيه الوجهين بأن ما جاز فيه مستثنى من غير موجب فى المعنى فلا مخالفة يظهر بالتأمل (قوله فى الحكم) عبارة اللقانى أى فى مفهوم المسند إلى المستثنى منه سواء كان الإسناد إيجابا أو سلبا (قوله وفى النوع الثانى الخ) قال اللقانى هذا النوع شامل لنحو جاء القوم إلا بنى تميم إلا زيدا منهم والقول الأول لا يجرى فيه كما لا يخفى إلا أن قوله من أصل العدد يخصص المسئلة المتنازع فيها بما إذا كان المستثنى منه عددا أو يبقى نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (قوله فقيل الحكم كذلك) اعلم أنه يبنى هذا الموضع على قواعد أحدها أن الاستثناء من النفى إثبات ومن الإثبات نفى وهذه القاعدة مما لا نزاع فيه عند النحاة واختلف أهل الأصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الإثبات نفيا ومن النفى إثباتا عند الحنفية بل هو تكلم بالباقى بعد الثنيا ومعناه أنه أخرج المستثنى وحكم على الباقى من غير حكم المستثنى ففى مثل على عشرة إلا ثلاثة لا تثبت الثلاثة بحكم البراءة الأصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفى مثل ليس على إلا سبعة لا يثبت شىء بحسب دلالة اللفظ لغة وإنما يثبت بحسب العرف وطريق الإشارة كما فى كلمة التوحيد حيث يحصل بها الإيمان من الشرك ومن القائل بنفى الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العربية أنه من الإثبات نفى بأنه مجاز تعبيرا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لكونه لازما له اه ومن (٣٥٨) هنا توقف شيخنا العلامة أحمد الغنيمى الأنصارى عليه رحمة الله البارى فى قول ابن فرشتة فى شرح المنار فى بحث العام أن الحكم إذا كان متعلقا بالمجموع من غير أن يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كأن قولك يطيق رفع هذا الحجر القوم إلا زيدا وهذا كما يصح أن يقال عندى عشرة إلا واحدا ولا يصح العشرة زوج إلا واحدا إذ ليس الحكم على الآحاد بل على المجموع الثانية أنه لا يجمع بين إلا وواو العطف فإن إلا تقتضى الإخراج والمباينة والواو تقتضى الضم والمجالسة الثالثة أن الاستثناء المستغرق باطل الرابعة أن الحمل على الأقرب أولى ما لم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فإذا قيل له على عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة أو إلا ثلاثة تعين عود الثانى الأصل الكلام ضرورة فساد المستغرق والزائد وكذا إن قال إلا ثلاثة وإلا اثنين لعطف الثانى بالواو فإن قيل عشرة إلا ثلاثة إلا اثنين فإن أعيد الثانى الأصل الكلام لزم ترجيح البعيد بلا مرجح وهو ممنوع القاعدة الرابعة وإن أعيد إلى الأول فهو المدعى وبه قال البصريون ويشترط فى هذا أن يكون الثانى أقل من الأول ليتأتى الإخراج ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الأصل (قوله لأن الحمل على الأقرب الخ) قال المصنف فى الحواشى ولقائل يرده قوله تعالى إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته فالمرأة مستثناة من الأول والآل مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع والثانى متصل كذا ظهر لى وبعد فلا يمتنع عندى فى مثل عشرة إلا أربعة إلا اثنين أن يستثنى الاثنان من الأصل لأن الحمل على الأقرب أرجح لا متعين وكفى بباب التنازع شاهدا وإن كلا من الفريقين يجيز إعمال كل من العاملين إلا ما استثنى لعارض والعارض يوجد هنا أيضا نحو عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة . فإن قلت ما المانع أن يكون فى الآية الاستثناء الثانى من القوم المجرمين ويرجحه الاتصال على هذا أيضا لأنها من الآل ومن المجرمين . قلت متى قيل هذا فقد أبعد القائل وأحال أما الأول فواضح وأما الثانى فلأن معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح إخراجها من المعذبين . فإن قلت فما المانع من أن يستثنى منهم فى إنا لمنجوهم وحينئذ تكون معذبة ويكون حملا على أقرب مما ذكرت وتخرج الآية عن الاستثناء من الاستثناء . قلت هو قول الزمخشرى وليس عندى كذلك أقواله الإعرابية لأن إنا لمنجوهم أجمعين إنما ذكرت توكيدا

بعضه من بعض كالأعداد (نحو له عندى عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد) فإن كل واحد من هذه الأعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه (فى النوع الأول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (إن كان المستثنى الأول داخلا) فى الحكم (وذلك إذا كان المستثنى من غير موجب فما بعده) من المستثنيات (داخل) فى الحكم كذلك نحو ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا فزيد هو المستثنى الأول وهو داخل فى إثبات القيام له لأن الاستثناء من النفى إثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك (وإن كان) المستثنى الأول خارجا عن الحكم (وذلك إذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج) نحو قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا فزيد هو المستثنى الأول وهو خارج عن الحكم لأن القيام منفى عنه لأن الاستثناء من الإثبات نفى وعمرو وبكر خارجان كذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وحكمها فى القصد حكم الأول • (وفى النوع الثانى) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض (اختلف) النحاة على ثلاثة أقوال (فقيل الحكم كذلك) وهو إن كان المستثنى الأول داخلا فما بعده داخل وإن كان خارجا فما بعده خارج (وأن الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصيمرى وتبعه القاضى أبو يوسف ويمكن إدراجه فى قول النظم • وحكمها فى القصد حكم الأول • (وقال البصريون والكسائى كل من الأعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أى من الذى قبله والذى قبله مستثنى من الذى قبله وهكذا حتى ينتهى إلى الأول (و) هذا القول (هو الصحيح لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان) المتقدمان

لا تأسيسا الاستفادة معناها من الإخراج من حكم المعذبين وعن الكسائي أنه سأل أبا يوسف عمن قال له على مائة درهم إلا عشرة إلا اثنين فقال يلزمه ثمانية وثمانون فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن خطه نقلت وقوله إن الآل مستثنون من القوم المجرمين معناه أنه مستثنى من لفظ قوم المقيد بمجرمين لكون مجرمين وصفا له فلا يتناول قوم من لم يتصف بالإجرام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى من الحكم باستثنائه فهو منقطع لاختلاف الجنسين وهذا ما قاله في الكشاف وتبعه القاضي ونوقشا بإمكان الاتصال بتغليب المتصف بالإجرام على غير المتصف به لقلته هذا والإرسال على كون الاستثناء منقطعا خاص بالهلاك فآل لوط لم يرسل إليهم أصلا وقوله إنا لمنجوهم متصل بآل لوط جرى مجرى خبر لكن لا خبر لأنه محذوف لأن المناسب للحكم المتقدم أن يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا إليهم والمذكور يدل عليه للتلازم بينهما وبما تقرر من أن قوم نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنير قبل أن يستثنى من النكرة إلا في سياق النفي لأنها تعم فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما إلا زيدا ويحسن ما رأيت أحدا إلا زيدا لأن ذاك في نكرة لم توصف كما مر في بيان قول الشارح في تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ما ذكره بل من قبيل ما رأيت قوما أساؤا إلا زيدا وهذا يقتضي عموم النكرة إذا وصفت وما ذكره (٣٥٩) بعض الأصوليين من الحنفية وكلام النحاة في باب المبتدأ والخبر يخالفه وقد حررنا ذلك في حواشي حفيد السعد على المختصر واعلم أنه جوّز في الكشاف أن يكون إلا آل لوط مستثنى من الضمير في مجرمين وقال إن الاستثناء حينئذ متصل والإرسال شامل للهلاك والنجاة والقوم شامل للمجرمين ولآل لوط وقوله إنا لمنجوهم استئناف والمعنى إنا أرسلنا إلى قوم أجرم كلهم إلا آل لوط منهم لنهلك المجرمين وننجي آل لوط واقتصر على أن إلا امرأته مستثنى من ضمير منجوهم وليس استثناء من آل لوط لاختلاف الحكمين لأن آل لوط متعلق بأرسلنا وإلا امرأته متعلق بمنجوهم اه وتبعه القاضي في جميع ذلك إلا في الاقتصار على أن إلا امرأته مستثنى من ضمير منجوهم لأنه جوّز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطعا كون إلا امرأته استثناء من إلا آل لوط وعلى إطلاق التعليل باختلاف الحكمين فراد بعده إلا أن يجعل إنا لمنجوهم اعتراضا وقد استشكل كون إلا آل لوط متصلا على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بأن الضمير متحد مع مرجعه وقوم نكرة فكذا ضميره فلا يكون متصلا إذ لا يعلم دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الإخراج وأجيب بأن قوم وإن نكرة فهو في حكم المعرف لأن المراد قوم لوط بدليل آية هود وقوله في العنكبوت حكاية عن إبراهيم عليه السلام إن فيها لوطا بعد حكاية قول الملائكة إنا مهلكوا أهل هذه القرية وأيضا وصفه بمجرمين دليل على ذلك لأن المراد بالإجرام فعلهم الشنيع وليس ذلك في غيرهم إذ ذاك لقوله ما سبقكم بها من أحد من العالمين وأقول ليس مناط الانقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكرة بل وصفه وتقييده المخرج للمستثنى وهذا لا يتصوّر على تقدير كون الاستثناء من ضمير مجرمين لاستتاره في الصفة نفسها فلا يتقيد بتقيدها كما لا يخفى على أن الصحيح أن ضمير النكرة مطلقا معرفة واعترض على صاحب الكشاف في تعليله عدم كون إلا امرأته مستثنى من آل لوط باختلاف الحكمين أما أولا فلأنه إنما يتم عنده على تقدير كون إلا آل لوط متصلا لا منقطعا مع تجويزه الانقطاع فيه وقد مر أن القاضي أشار لذلك وأما ثانيا فلأن الإرسال إذا كان بمعنى الإهلاك

محتملان) أي يحتمل عود المستثنيات كلها إلى الأول وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها إلى ما يليه حتى ينتهي إلى الأول وصححه بعض المغاربة وقال إن الأظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالمقر به في المثال) المذكور وهو له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد (ثلاثة على القول الأول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الأربعة والاثنان والواحد ومجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلا من الأعداد مستثنى مما يليه فإذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد وإذا استثنى الواحد الباقي من الأربعة بقي ثلاثة وإذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ومحتمل لهما) أي للثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدم (ولك في معرفة المتحصل على القول الباقي) للبصريين والكسائي (طريقتان إحداهما أن تسقط) المستثنى (الأول وتجبر الباقي) بالمستثنى (الثاني) أي تزيده عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وإن كان ثمك) مستثنى (رابع فإنك تجبر به) الثالث (وهكذا) تفعل (إلى) أن تنتهي إلى المستثنى (الأخير) فالمستثنى الأول في المثال المذكور أربعة فأسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فأسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تحط) المستثنى (الأخير مما يليه ثم باقيه مما يليه (وهكذا) تفعل حتى تنتهي (إلى الأول) فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الأربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالثة وهي أن تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم أخرج أربعة وواحدا وأدخل اثنين يبقى

فلا اختلاف إذ التقدير إلا آل لوط لم نهلكهم فهو بمعنى منجوهم وأما ثالثا فلأنه يمكن تصحيح كونه استثناء من آل لوط ويكون استثناء من استثناء باعتبار الأول ما أشار إليه المصنف من أن إنا لمنجوهم إنما ذكرت توكيدا وقد ذكره أبو حيان والثاني وذكره أبو حيان أيضا أنه لما كان الضمير في لمنجوهم عائدا على آل لوط وقد استثنى منه المرأة صار كأنه مستثنى من آل لوط لأن الضمير هو الظاهر في المعنى ثم قال في التقريب شرط الاستثناء من الاستثناء أن لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منه وههنا قد تخلل إنا لمنجوهم فلو قال إلا آل لوط إلا امرأته لجاز ذلك قال الطيبي لا سيما أن قوله إنا لمنجوهم على تقدير أن يكون الاستثناء متصلا جملة منقطعة عما قبلها على تقدير سؤال سائل فيبعد من البليغ أن يجعل ما في حيزه متعلقا بما قبله وقال مولانا سنان في حواشي البيضاوي قوله لاختلاف الحكمين الأولى أن يقول للزوم الفصل بين الاستثناءين وهو كتخلل الشيء بين العصا ولحائها وتأويل ما قاله أن ههنا حكمين الإجرام والإنجاء فيجر الثاني الاستثناء إلى نفسه لئلا يلزم الفصل إلا إذا جعل اعتراضا فإن فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز أن يكون استثناء من آل لوط ولهذا جوز الرضي أن يقال (٣٦٠) أكرم القوم والنحاة بصريون إلا زيدا لكن لا يخفى أن الاعتراض بما له تعلق بطرفيه غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستعانة بالله اهـ بقي هنا شيء وهو أنه تقدم أن المراد بالإجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف في السؤال الأول أن المرأة من الآل ومن المجرمين وذلك لازم على كونها مستثناة من آل لوط وهم مستثنون من ضمير مجرمين كما لا يخفى وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشيء كفعله وإنما أطلنا الكلام لأن هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الغرض من الأئمة الأعلام وسئل عنها الجلال السيوطي في الفتاوى فما أتى بالمرام (فصل)

سبعة وإيضاحه أن تقول له عندي مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة أخرج المستثنى الأول والثالث وما أشبههما في الوترية وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لأنا أخرجنا من المائة خمسين لأنها أول المستثنيات فهي إذن وتر وأدخلنا عشرين لأنها ثانية المستثنيات فهي إذن شفع وأخرجنا عشرة لأنها ثالثة المستثنيات فهي إذن وتر فصار الباقي ستين ثم أدخلنا خمسة لأنها رابعة المستثنيات فهي إذن شفع فصار الباقي خمسة وستون وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قاله ابن مالك في شرح التسهيل:

(فصل) (وأصل غير أن يوصف بها) لما فيه من معنى الاسم الفاعل ألا ترى أن قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها (إما نكرة) محضة (نحو صالحا غير الذي كنا نعمل) فغير وصف صالح ولا أثر لإضافتها إلى الموصول لأنها لا تتعرف بالإضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المغضوب عليهم) على القول بأن غير المغضوب صفة للذين أنعمت عليهم (فإن موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لا أقوام بأعيانهم) وذهب السيرافي إلى أن غير تتعرف بالإضافة إذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الآيتين بدل لا صفة (وقد تخرج) غير (عن الصفة وتضمن معنى إلا فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه) كما تخرج إلا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله أي غير الله فلما حملت إلا على غير انتقل إعراب غير إلى الاسم الذي بعد إلا كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد إلا إلى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد إلا بما يستحقه (ولتعرب هي) أي غير نفسها (بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام فيجب نصبها) في أربع مسائل الأولى إذا كان الكلام تاما موجبا كما في (نحو قاموا غير زيد) الثانية إذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو ما نفع هذا

(قوله وهم جنس الخ) قال اللقاني المعروف أن المعرفة الشبيهة بالنكرة هي المقرون بأل الموضوعة للجنس أي الحقيقة مرادا به فرد مبهم من أفراد كقولك ادخل السوق أي ادخل سوقا أي فردا من أفراد ماهية السوق وأما الموصول فإنه معين باعتبار صلته المعهودة وإن كان مبهما باعتبار عينه ومن أعرب غيرا في الآية صفة فلأنها تتعرف عنده بالإضافة إذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما ومن لم تتعرف عنده بذلك أعربها بدلا من الذين بدل نكرة من معرفة (قوله انتقل إعراب غير الخ) أي فهي بمنزلة أل الموصولة وما بعدها بمنزلة صلة أل وفي دعويهم نقل الإعراب الإشكال المشهور وكلام الشارح صريح في أن إلا حينئذ لا إعراب لها ونقل بعض الفضلاء عن الشهاب أنه قال يحتمل خلافه وأن كون إلا بمعنى غير يقتضي أن تكون مضافة إلى الاسم الذي بعدها وعلى هذا فهل هو في محل حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك إعرابه بإعرابها ونقل إليه اهـ (قوله ولتعرب هي الخ) وإن أشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزومها الإضافة والكلام في غير وإلا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفي الأحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين مستثنى إلا وكلمة غير لا المستثنى بهما فضلا عن تابعه كما بيناه في حواشي الألفية فلا يرد على المصنف ولا على قول الألفية ٭ واستثن منصوبا بغير معربا ٭ الخ فراجع حواشينا إن أردت

(قوله غير الضرر) قال اللقانى أى يجب نصبه لأن الضرر مستثنى من المال منقطع إذ هو من غير جنس المال ولا يصح تسلط العامل وهو نفع عليه فلا يقال نفع الضرر فلا يمكن اتباعه بدلا إذ البدل على نية تكرار العامل فالضرر لو استثنى بإلا وجب نصبه اتفاقا فغير كذلك . وأقول المستثنى المنقطع هو المخرج من لفظ لا يتناوله منفيا عنه ما أثبت للمستثنى منه كقاموا إلا حمارا أو مثبتاله ما نفى عن المستثنى منه كما قاموا إلا حمارا فالضرر فى المثال لا يصح استثناؤه من المال متصلا ولا منقطعا إذ لا يمكن أن يثبت له النفع المنفى عن المال إذ ليس المعنى مانفع المال لكن نفع الضرر ولا وجه لنصب غير على الحال من المال ولا لرفعه على أنه بدل منه لأنه أعم من المال فالصواب بشهادة الذوق أنه من باب تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشىء صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسىء إلى من أحسن إليه والاستثناء فى هذا منقطع مقدر الصالة أى لا خير فيه إلا الإساءة إن كانت من الخير وليست منه فلا استثناء لشىء من الخير المنفى عنه فالاستثناء فى مثال المصنف منقطع مقدر الاتصال مفرغ فى المفعول أى ما نفع هذا المال شيأ من أفراد النفع إلا الضرر إن كان فيها فغير منصوبة على أنها مفعول به لنفع وحينئذ فيصح تسلط نفع على الضرر لأنه بتقدير كونه من النفع فليتأمل انتهى وهذا نظير ما مر عن ابن كمال باشا فى الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله وحاصله يرجع إلى أن ذلك من التنويع المتقدم (قوله نحو ما فيها أحد الخ) قال اللقانى لقائل أن (٣٦١) يمنع أن النصب عندهم فيه واجب لجواز رفع غير صفة كاشفة لأحد (قوله وعند الأكثر فى نحو ما فيها غير زيد أحد) قال اللقانى لقائل أن يمنع وجوب النصب فى غير على الاستثناء عندهم لإمكان نصب غير على الحال من أحد أو من ضميره المستتر فى الظرف ورفعها على أنه مبتدأ خبره الظرف وأحد بدل من غير على حذف الضمير العائد من البدل على المبدل منه أى ما فيها غير زيد أحد منهم أى من غير زيد (قوله وعند تميم الخ) قال اللقانى قد يمنع أن النصب عندهم فيه راجح لأن الرفع على أن غيرا صفة كاشفة لأحد راجح على النصب على الاستثناء المنقطع الذى هو خلاف الأصل أو مساوله وكذا يمنع ضعف النصب فى نحو ما قاموا غير زيد لجواز كونه على الحال من ضمير قاموا (قوله وتفارق غير إلا فى خمس مسائل) مفهوم العدد لا يفيد حصرا على الصحيح فلا ينافى أنها تفارقها فى أكثر من ذلك كما بيناه فى حواشى الألفية (قوله يقع بعدها الجمل) أى الاسمية أو الفعلية إن سبقت إلا بنفى لأن ذلك إنما يكون فى الاستثناء المفرغ وكان الفعل إما مضارعا نحو ما زيد إلا يفعل الخير وإما ماض مسبوق بمثله أو مقرون بقد وتفصيل المقام يطلب من حواشى الألفية فإنا قد لدنا ما فرائد الفوائد واستشكل أبو حيان على هذه القاعدة إلا إذا تمنى الآية وقال جاء بعد إلا جملة ظاهرها الشرط وهو إذا تمنى ألقى وقال الحوفى ولص النحاة الخ ثم قال فإن صح ما نصوا عليه يؤول على أن إذا جردت للظرفية ولا شرط فيها وفصل بها بين إلا والفعل الذى هو ألقى وهو فصل جائز فيكون إلا قد وليها ماض فى التقدير ووجد شرطه وهو تقدم فعل قبل إلا وهو أرسلنا انتهى قال المصنف فى الحواشى والذى يظهر إنما هو فيها إذا ولى إلا لفظ الفعل وهذا لم يقع فى الآية فلا إشكال ولا حاجة لتأويل إذا بأنها خرجت عن الشرطية لأن ذلك فى غاية البعد ثم يصير التقدير ما أرسلنا من رسول إلا فى حال إلقاء الشيطان فى أمنيته وقت تمنيه وأما على ما تقدره فالشرطية كلها هى الحال أى إلا وحالته هذه الجملة الشرطية أنه إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته (قوله دون غير) أى لأنها مختصة بالإضافة إلى المفرد (قوله الثانية أنه يجوز أن يقال الخ) أى أن غيرا يوصف بها حيث

المال غير الضرر عند الجميع) فى المسئلتين (و) الثالثة إذا كان الاستثناء منقطعا وأمكن تسليط العامل على المستثنى كما فى (نحو ما فيها أحد غير حمار عند الحجازيين و) الرابعة إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند الأكثر فى نحو ما فيها غير زيد أحد ويترجح) نصبها فى مسئلتين إحداهما (عند قوم) من الكوفيين والبغداديين (فى نحو هذا المثال) المتقدم وهو ما فيها غير زيد أحد (و) الثانية (عند تميم فى) الاستثناء المنقطع الذى يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى (نحو ما فيها أحد غير حمار ويضعف) نصبها (فى) مسئلة واحدة وهى ما إذا كان الكلام تاما غير موجب (نحو ما قاموا غير زيد) وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه وإليه ذهب الفارسى فى التذكرة (ويمتنع) نصبها (فى) مسئلة واحدة وهى ما إذا كان العامل مفرغا (نحو ما قام غير زيد) وفى الصحاح قال الفراء بعض بنى أسد وقضاعة ينصبون غيرا إذا كانت فى معنى إلا تم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ماجاءنى غيرك وما جاءنى أحد غيرك انتهى بلفظه وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح فى الحواشى وأقول لا شاهد فى تمثيله لجواز أن تكون الفتحة فى غيرك فتحة بناء لإضافتها إلى المبنى وإلى مسئلة غير أشار الناظم بقوله:

واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بإلا نسبا

وتفارق غير إلا فى خمس مسائل إحداها أن إلا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية أنه يجوز أن يقال عندى

لايتصور الاستثناء بخلاف إلا وذلك لأن الاستثناء بغير على سبيل تضمنها معنى إلا وإنما أصلها الوصف وأورد على هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فإن إلا صفة ولا يتصور الاستثناء ويجاب بأنه متصور صناعة والمانع في الآية شرعي (قوله الثالثة أنه يجوز الخ) أي أن إلا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف وإقامتها مقامه بخلاف غير لأصالتها في الوصفية (قوله الرابعة أنه يجوز الخ لا يشكل عليه قول التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بهما أي بغير وإلا جائز لأن ذلك كما في شراحه مذهب بعض والصحيح المنع في المعطوف على المستثنى بإلا ثم ظاهر كلام سيبويه أن ذلك عطف على الموضع وظاهر كلام الشارح ما ذهب إليه الشلوبين من أنه من باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم (قوله الخامسة أنه يجوز أن يقال الخ) أي إذا فرغت العامل لما بعد إلا على أن يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير لابد من جره باللام لأن من شرط المفعول له أن يكون مصدرا وغير ليس مصدرا (فصل)

درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم إلا جيد الثالثة أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد الرابعة أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ومع إلا لا يجوز إلا مراعاة اللفظ الخامسة أنه يجوز أن يقال ما جئتك إلا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك.

(فصل) (والمستثنى بسوى) بلغاتها (كالمستثنى بغير في وجوب الخفض) ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله أبو حيان (ثم قال) أبو القاسم (الزجاج) في الجمل (وابن مالك سوى كغير معنى وإعرابا) وإليه أشار في النظم بقوله

ولسوى سوى سواء اجعلا * على الأصح ما لغير جعلا

(ويؤيدهما حكاية الفراء أتاني سواك) وقوله * فسواك بائعها وأنت المشتري (وقال سيبويه والجمهور هي ظرف) المكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك) فليست هنا بمعنى غير لأن غيرا لا تدخل ههنا إلا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى أنها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك (قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كقوله) وهو شهل بالمعجمة ابن شيبان

(ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا)

لجعلها فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجيزون في السعة أتاني سواك قاله المطرزي (وقال الرماني و) أبو البقاء (العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا) قال الموضح (وإلى هذا) المذهب (أذهب) لأنه أخلص:

(فصل) (والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لأنه خبرهما وفي الحديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا) أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) بنصبهما لأنهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والإنهار الإسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر (وتقول أتوني لا يكون زيدا) بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون (واسمهما ضمير مستتر) فيهما (عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي (أو) عائد على (البعض المدلول عليه بكله السابق) عند جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل

(قوله وقال سيبويه الخ) قال اللقاني قال الرضي وإنما انتصب سوى لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكانا كما قال الله تعالى مكانا سوى أي مستويا ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي وصف الاستواء الذي كان في سواء فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البدل تقول أنت لي مكان عمرو أي بدله لأن البدل ساد مسد المبدل وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لأنك إذا قلت جاءني القوم بدل زيد أفاد أن زيدا لم يأتك لجرد عن البدلية أيضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الأصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لأنه في الأصل صفة ظرف والأول في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ونصبه على كونه ظرفا في الأصل وإلا فليس فيه الآن معنى الظرفية وقوله قالوا ولا تخرج الخ) قال اللقاني هذا قول جمهورهم لا جميعهم قال الرضي وزعم الأخفش أن سوى إذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه استنكارا لرفعه فتقول جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك لقد تقطع بينكم وتقول لي جل فرق السدامى ودون السباعي (فصل) (قوله أو البعض) قال اللقاني يرد عليه أن المعنى حينئذ ليس بعضا من المستثنى منه وهو بديهي البطلان فإن أجيب بأنه ليس بعضا من المستثنى منه المتصف بالفعل كان هو الوجه الأول بعينه انتهى وهذا غير الرد الآتي في كلام الشارح كما

لا يخفى (قوله ورد بأنه غير مطرد لتخلفه الخ) أجيب بأنه هو يفهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التقريب وقد يكون مفهوما من قوة الكلام كالاتصاف بالإخوة فى المثال المذكور فتدبر (قوله وربما رد به الأول) يجاب بما أجبنا به عن الأول فالتقدير ليس هو أى الانتساب إليك بالإخوة انتساب زيد (قوله يجرى فى الصفة والخبر والحال) قال شيخنا الحلبى فيما كتبه على الشارح حرر مثال ذلك فى الخبر انتهى ومن خطه نقلت وأقول مثال الآية المذكورة لأن نساء خبر كن لقوله فوق اثنتين ومثاله أيضا قوله تعالى «بل أنتم قوم تجهلون» كما بينه المصنف فى السابع من مغنى اللبيب من لنا فى باب المبتدأ والخبر ما يتعلق بذلك (قوله فى موضع نصب على الحال)

لضمنا عند الكوفيين (فالتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أى ليس القائم) زيدا على القول الأول ورد بأنه غير مطرد لتخلفه فى نحو القوم إخوتك ليس زيدا (أو ليس) هو أى ليس (بعضهم) زيدا على القول الثانى وفيه بعد لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحدا قاله الموضح فى شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا أو ليس هو أى ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه على القول الثالث ورد بما رد به الأول وبأن فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط (وعلى) القول (الثانى) وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير فإن كن نساء بعد تقدم ذكر الأولاد) الشامل الذكور والإناث فالنون فى كن اسمها وهو عائد على الإناث اللاتى من بعض الأولاد المتقدم ذكرهم فى قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم فإنه فى قوة أولادكم الذكور والإناث ونساء خبر كن. فإن قلت لا فائدة فى قول القائل فإن كن الإناث نساء قلت الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فإن قلت إذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر النساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجرى فى الصفة والخبر والحال (وجملتا الاستثناء) من ليس زيدا (ولا يكون زيدا فى موضع نصب على الحال من) المستثنى منه. فإن قلت كيف حكم على جملة ليس بأنها حال والفعل الماضى لا يقع حالا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان فى النكت الحسان بحثا (أو مستأنفتان فلا موضع لهما) من الإعراب. فإن قلت دعوى الاستئناف يخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها فى المعنى بل فى الإعراب فقط وذلك لأن هذه الجملة وقعت موقع إلا زيدا فكما أن إلا زيدا لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه وإليهما أشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال ويكون بعد لا (فصل) (وفى المستثنى بخلا وعدا وجهان أحدهما الجر على أنهما حرفا جر) وإليهما الإشارة بقول النظم وانجرر بسابق يكون إن ترد (وهو قليل و) لقلته (لم يحفظه سيبويه فى عدا ومن شواهده قوله):

تركنا فى الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن إلى النسور

(أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير)

والقوافى مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهى أنثى الأشمط وهو الذى يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول أبحنا من الإباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الآخر:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالى شعبة من عيالكا

بجر الجلالة (و) خلا وعدا (موضعهما) جارين (نصب) ثم اختلف (فقيل هو نصب عن تمام الكلام) فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدمة عليهما التى انتصبا عن تمامها كما قيل به فى التمييز الرافع لإبهام النسبة أن العامل فيه هو الجملة التى انتصب عن تمامها حكاه المرادى فى باب التمييز عن قوم (وقيل لأنهما متعلقان بالفعل) أو شبهه (المذكور) قبلهما على قاعدة أحرف الجر فيكونان فى موضع المفعول به

قال اللقانى يرد عليه أن الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو أو بالضمير أو بهما وصاحب الحال هو المستثنى منه وليس ثم رابط به إذ الضمير فى ليس ويكون إما للبعض أو لوصف مشتق من الفعل المتعلق به وكل منهما غيره وتقدير ضمير آخر يأباه وكون المرجع أى بعضهم مشتملا على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا عليه فى والذين يتوفون منكم الآية اهـ وانظر هل يمكن الجواب بأن قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها أغنى عن الضمير على قياس ما مر من توجيه البدل فى التام المتصل وظاهر كلامهم كون جملة الاستثناء حالية وإن كان المستثنى منه نكرة فيلزم مخالفة القاعدة المشهورة وهى أن الجمل بعد النكرات صفات ويحتمل تخصيص إطلاقهم بما إذا كان المستثنى منه معرفة

(فصل) (قوله بنات عوج) أى بنات خيول عوج بضم العين جمع أعوج وهو فرس مشهور (قوله أبحنا حيهم) أى القوم المتحدث عنهم (قوله والقوافى كلها مجرورة) إذا أورد الشارح البيت الأول وإن لم يكن فيه شاهد (قوله فيكون الناصب لموضعهما الجملة) قال الدنوشرى أنشدنى ذلك صاحبنا العلامة على الإيبارى بقوله: أبن لى حلاء علت . والأسماء قد أصبحت أربعة لا يقول . خلا وعدا إذا جرا . جوابك لى معلوم ألبتة . وليحرر ذلك وينظر من أى المتصرفات هذا المتصرب (قوله وقيل لأنهما متعلقان بالفعل) قال الدنوشرى يشكل قولك القوم إخوتك خلا زيد بالجر على يجوز على الأول ويمتنع على الثانى لأنه

كروت بزيد إلا أن تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والصواب عندي الأول وعلله بأمرين ورده (و) الوجه (الثاني النصب على أنهما فعلان) ماضيان (جامدان لوقوعهما موقع إلا) لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب إن صح في عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أي جاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به . قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لأن كل من خلا من شيء فقد جاوزه انتهى (وفاعلهما ضمير مستتر) فيهما (وفي مفسره وفي موضع الجملة) منهما (البحث السابق) في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما المضمر إما عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فإذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو أي القائم زيدا وإما على مصدر الفعل أي عدا القيام زيدا وإما على البعض المدلول عليه بكله السابق أي عدا هو أي بعضهم زيدا وفيه نظر لأن المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم إياه خلوا لكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا أي ليس بعضهم زيدا لأن البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان فلا موضع لهما (وتدخل عليهما) أي على خلا وعدا (ما المصدرية) وهو مشكل على ما تقدم من أن خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما (فيتعين النصب) في المستثنى عند الجمهور (لتعين الفعلية حينئذ) وإليه الإشارة بقوله وبعد ما انصب (كقوله) وهو لبيد (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أي ذاهب وفان أخذا من قوله تعالى «كل شيء هالك إلا وجهه» وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل أن تكون صفة للمضاف والمضاف إليه وما زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر (وقوله :

تمل الندامى ما عداني) فإنني ... بكل الذي يهوى نديمي مولع

فعدا فعل ماض (ولهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) وما موصول حرفي وعدا صلته (وموضع الموصول وصلته نصب) بلا خلاف (إما على الظرفية) الزمانية (على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم

لا فعل فيه ولا شبه (قوله وعلله بأمرين ورده) قال الدنوشري الأمران هما ما تضمنه قوله بعد قوله والصواب عندي الأول لأنها لا تعدى ״ما إلى الأسماء أي لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة وقوله لأنها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة اهـ قال الشمني في حاشيته الجواب عن هذا أي الأول أن تعدية الحرف إيصال معنى الفعل إلى المجرور على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال ولعلق عدا هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج (قوله في ليس ولا يكون) هذا أحسن من قول الشهاب القاسمي أن المراد السابق بالنسبة لموضع الجملة وهو النصب عن تمام الكلام أو التعلق بالفعل المذكور لأنه أورد عليه أنه كيف يتعلق الفعل بالفعل قال إلا أن يراد ما يمكن في البحث السابق اهـ وهذا كما يقال زنا وحده (٣٦٤) (قوله وفيه نظر لأن المقصود الخ) هذا النظر للرضي وأجاب بعضهم عنه بأن البعض الذي هو الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق إلا بمجاوزة الكل وخلوه عنه وقريب من هذا قول الدنوشري قد يقال جوابا عن هذا النظر أن هذا الضمير العائد إلى البعض المذكور عام لكونه في قوة المفرد والمضاف والمفرد المضاف يفيد العموم فهذا يفيد العموم فإذا خلا كل بعض من من القوم زيد كان غير داخل في الحكم عليه فليتأمل اهـ وقد يقال لا حاجة لهذا التكلف لأن المراد بالبعض كما مر من عدا زيدا فتدبر (قوله وتدخل عليهما ما المصدرية) قال أبو حيان في شرح التسهيل فإن قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب أن دخول ما المصدرية على الفعل جائز بقياس وزيادة ما بعد الفعلية لا تنقاس فكان حملها على ما ينقاس أولى (قوله وهو مشكل على ما تقدم الخ) قد يجاب باستثنائهما وقال السنباطي قد يجاب بأن محل امتناع وصلها بالجامد في الجامد أصالة وهذان متصرفان في الأصل كما يفهمه كلامه سابقا اهـ وكلامه السابق ماض من أن عدا بمعنى فعل متعد وهو تجاوز وخلا فعل قاصر (قوله كقوله ألا كل شيء الخ) قال بعض الفضلاء قد يقال لا يتعين فيه الفعلية لجواز كون ما زائدة وخلا حرف جر اهـ وهذا سهو لأنه لا يصح كون خلا حرف جر لأن ما بعدها منصوب كما هو الرواية (قوله أخذا من قوله تعالى) قد يقال لبيد متقدم على نزول القرآن فكيف يأخذ منه (قوله صفة للمضاف والمضاف إليه) أي صفة معنى لا صناعة لاختلاف إعراب المضاف والمضاف إليه ولا يصح إرادة أنه صفة لأحدهما لتفسير الموصوف بهما (قوله أو على الحالية) فيه إشكال لقول الرضي في أن الواقعة موقع الحال حيث قالوا يجب كسرها إنما يجوز الفتح ليكون بتأويل المصدر فإن المصدر يقع حالا لأن المصدر إنما يكون حالا إذا كان صريحا

الفاعل) وتلك الحال فيها معنى الاستثناء (فمعنى قاموا ماعدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا) على الأول (أومجاوزين زيدا) على الثاني وبه قال السيرافي أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد وإليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي أن يعتمد عليه هو الأول فإن كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم فى بابه (وقد يجران على تقدير ما زائدة) وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني وأشار إليه الناظم بقوله وانجرار قد يرد قال فى المغني فإن قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وإن قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اه وهو مخالف لما هنا

(فصل) (والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير) بالبناء على الضم مع لا وفى المغني أن ذلك لحن وأن صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن العرب وأنشد عليه لا غير أجل (وسمع غيره) أى غير سيبويه (النصب) رواه الأخفش وغيره كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ) بنصب الشيطان وأبا الأصبغ بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين وليس بمظلوم كما قد يتوهم فإن قلت المغفرة أمر حسن لا يتنزه أحد عنه فلم استثنى بحاشا . قلت تنبيها على أن الشيطان لشدة خساسته وإفراطه فى قبح الحال وسوء الصنيع نزه المغفرة عنه وعظم شأنها أن تتعلق به وجعل أبا الأصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به فى خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة فى الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل أبي زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا (والكلام فى موضعها) حال كونها (جارة وناصبة وفى فاعلها كالكلام فى أختيها) عدا وخلا وتقدم مشروحا (ولا يجوز دخول ما عليها) كما أفاده الناظم بقوله ولا تصحب ما (خلافا لبعضهم) واستدل له ابن مالك بقوله ﷺ أسامة أحب الناس إلى ماحاشا فاطمة بناء على أن ماحاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده فى المغني بأن ما نافية لا مصدرية والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وأن ماحاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤيده أن فى معجم الطبراني ماحاشا فاطمة ولا غيرها وأما قول الأخطل

رأيت الناس ماحاشا قريشا ۞ فإنا نحن أفضلهم فعالا

فنادر قال الموضح فى شرح اللمحة ويحتمل أن يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كأن المراد أنك أخرجته منه وعزلته عنه اه (ولا يجوز (دخول إلا) على حاشا خلافا للكسائي) فى إجازة ذلك إذا جرت نحو قام القوم إلا حاشا زيد ومنعه إذ نصبت وحكاه أبو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادي فى شرح التسهيل ووجهه بعضهم قول الكسائي بأن حاشا ضعفت فى الاستثناء فقويت بإلا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بأم فى الاستفهام نحو أم هل

(هذا باب الحال)

وألفها منقلبة عن واو لقولهم فى جمعها أحوال وفى تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظا ومعنى والمذكور فى هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها إلى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها (الحال نوعان مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها (وستأتي ومؤسسة) ويقال لها المبينة (وهي) التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها (وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة) للفاعل أو

لامؤول به (قوله وقت مجاوزتهم) أى القوم ولا ينافي إفراد الضمير فى عدا جمعه هنا لأنه بمعنى ما يذكر ثم أنه سبك المصدر من معنى عدا لعدم سبكه من لفظها لأنها جامدة (فصل) (قوله فإن قلت إلخ) قال الدنوشرى هذا لا يتأتى إلا فى حاشا التنزيهية لا الاستثنائية التى الكلام فيها فتأمله اه وفيه أن الذى يقتضيه حاشا التنزيهية تنزيه المستثنى بها عما قبلها أو عما دل عليه الكلام لا تنزيه ما قبلها عن المستثنى بها كما ذكر فى السؤال فتدبر (قوله رأيت الناس إلخ) قال الدنوشرى رأيت فى هذا البيت من الرأى فلذا اكتفى بمفعول واحد وفعالا بفتح الفاء تمييز أى كرما ويروى فأما الناس وهو الأصح والفاء فى فإنا على توهم أما فى الكلام على رواية رأيت (هذا باب الحال) (قوله واشتقاقها من التحول) سيأتي أنه ينقل عن أبي البقاء أنها مأخوذة مما ذكر وفيه أن مثل ذلك إنما يأتي فى المشتقات وهذا لفظ جامد فلا معنى لكونه مشتقا ومأخوذا مما ذكر قوله ويجوز فيه التذكير والتأنيث) قال الدنوشرى قال الشارح فى إعرابه الحال بالتذكير ويجوز فى العائد عليها التذكير والتأنيث وفى لفظها كذلك لكن الراجح فى اللفظ التذكير وفى المعنى التأنيث (قوله ثم صفاتها) منها كونها مؤكدة أو مؤسسة فقوله بعد ثم توكيدها لغيرها داخل فى الصفات (قوله وهي وصف إلخ) إنما كان هذا التعريف للمؤسسة فقط لأن من جملة فصوله قوله لبيان الهيئة وهو لا يشمل المؤكدة

للمفعول أو لهما معاً فالأول (جئت راكبا) فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التاء (و) الثاني نحو زيد (ضربته مكتوفا) فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء (و) الثالث نحو زيد (لقيته راكبين) فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما عالف ذلك يؤول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى لتقديره أنبه على بعلي وأشير إلى بعلي قاله في المتوسط (وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى) فإنه وإن كان مبينا لهيئة الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالا فإنها في تأويل الوصف (و) خرج (بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك) فإن ضاحك وإن كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله إذا قاموا كسالى فإن كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (و) خرج (بالباقي) وهو قوله المذكورة لبيان الهيئة (التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو جاءني رجل راكب فإن) فارسا وراكب وإن حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لأن (ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو الفروسية (وذكر النعت لتخصيص المنعوت) وهو رجل بالنعت) وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا) ورب شيء يقصد لمعنى خاص وإن لزم منه معنى آخر (وقال الناظم) في نظمه (الحال وصف فضلة منتصب * مفهم في حال كذا) بزيادة كذا لبيان المراد (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة) فصل أول (مخرج للخبر) في نحو زيد ضاحك فإنه عمدة (ومنتصب) فصل ثان (مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب) فإنهما وإن قيدا المنعوت فليسا منصوبين (ومفهم في حال كذا) فصل ثالث (مخرج لنعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فإنه) أي النعت (إنما سيق) بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت (لتقييد المنعوت)

(قوله والمفعول) قال الدنوشري مراده به المفعول به ولا يشكل بمثل جئت أنا وزيدا راكبين مع أن زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لأنه فاعل معنى فلذلك جاء الحال منه قاله في المتوسط وأورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول أنها تكون من المجرور بالحرف ومن المضاف إليه ومن المبتدأ على ما اقتضاه كلام الشارح في فصل أصل صاحب الحال التعريف وأجيب عن المجرور بالحرف بأنه من المفعول به كما دل عليه ما ذكره في هذا بعلي شيخا وبمجيئها من المضاف إليه لا يثبته ابن الحاجب وأتباعه ومنهم شارح المتوسط نعم إقرار الشارح له مشكل لأنه من أتباع المصنف وابن مالك وأما ما يأتي من مجيئها من المبتدأ فعلى الظاهر وهو في الحقيقة من الفاعل معنى (قوله لا من المبتدأ على الأصح) فيه تصريح بأن المبتدأ لا يقال فيه فاعل معنى ووجه عدم مجيء الحال من المبتدأ يأتي في أصل صاحب الحال التعريف وعلى من الغير اسم كان فيرد على الحصر في مجيئها من الفاعل والمفعول لأنه غيرهما أو يقال هو فاعل معنى هذا مبني على الخلاف في دلالتها على الحدث وعدمه وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما ينبغي مراجعته وذكر المصنف في الحواشي هذا البحث فقال الزمخشري في إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة الآية خالصة حال من الدار واعترض بأن الوجه أنها حال من ضمير الخبر لأن اسم كان لا يقع منه الحال لأن الأفعال الناقصة لم يؤت بها لنسبة حدث محقق إلى فاعلها حتى يقتضي متعلقات يعني فكان زيد قائما لا يراد به أن زيدا ثبت بل أن القيام المنسوب إليه ثبت لا غير وذلك حاصل لزيد وإن لم تذكر كان ولهذا توهم كثير أنها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلهذا لم تعمل إلا في الاسم والخبر وفي المفتاح ما يشعر بهذا قال الخبر نفس المسند لا تقييد المسند إنما تقييده كان قبل ودليل أن اسم كان فاعلا أن الزمخشري وابن الحاجب لم يذكرا اسم كان في المرفوعات وذكرا خبرها في المنصوبات وقال ابن جني في الدمشقيات يدل على نصب كان وأخواتها الأحوال: فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكليتين ... وقال ابن الشجري من منع إعمال كان في الحال فغير مأخوذ بقوله لأنها فضلة مذكورة فرائحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليست أسوأ حالا من حرف التنبيه واسم الإشارة (قوله وخرج بذكر الوصف) فيه الاحتراز بالجنس لأن بينه وبين فصله عموما وخصوصا وجهيا كما لا يخفى وسيأتي في الكلام على تعريف المصنف أنه جعله للإدخال فما وجه ذلك (قوله منتصب) قال المرادي ذكر في التسهيل والكافية أن الحال قد تجر بباء زائدة أي بعد نفي عاملها ومثله في شرح التسهيل بقراءة ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء مبنيا للمفعول وفيه كلام ذكرنا في حاشية الألفية (قوله ومنتصب مخرج لنعتي المرفوع والمجرور الخ) بهذا يندفع اعتراض ابن الناظم بأن الحد غير مانع لشموله النعت لأن قولك مررت برجل راكب في معنى برجل في حال ركوب ووجه الدفع أن هذا خارج بقيد النصب وكان الأظهر إيراد نعت المنصوب ويجاب عنه بما قاله المصنف من أنه لا يفهم من حال كذا بطريق القصد أجاب المرادي عما أورده ابن الناظم بأنه خارج

بقيد لزوم النصب وكأنه أراد اللزوم غالبا فلا ينافى ما أسلفه من أنه قد يجر بالباء الزائدة ثم أنه إنما يحتاج إلى الإخراج بقيد اللزوم لو أورد نعت المنصوب ويكفى فى الجواب عما أورده قيد النصب وإن حمل على الجواز فتدبر (قوله فهو لا يفهم فى حال كذا بطريق الوصف وإنما أفهمه بطريق اللزوم) أى فدلالته على ذلك بالالتزام فهى دلالة عقلية عند أهل البيان والأصول ولا يقال فيما دل بالعقل على شىء أنه يفهمه وإنما يقال يفهمه فى الدال عليه بالوضع فلذلك لم يجعل المصنف ذلك من جملة الاعتراض على النظم لأنه ليس فى كلامه أنه يفهم كذا قصدا (قوله لجاء الدور) قال الدنوشرى اعلم أن هذا الدور إنما يلزم تمييزه حقيقة ليتميز عند المتشى للكلام ليعطيه بعد تعقله النصب لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه حالا فإذا جعل النصب فى الحد فقد توقف كل منهما على الآخر لأنه لا يتعقله حتى يكون منصوبا ولا يعطيه النصب حتى يتعقله فإذن إذا عرف به ما هو موضوعه وفيما يتكلم به متكلم فلا يلزم دور اه وأقول فى دعوى لزوم الدور على الوجه الأول نظر قال اللقانى قوله فرع التصور إن أراد فرع تصور الحاكم وهو الحاد منع الدور إذ التصور المتوقف عليه الحكم التصور بوجه ما والتصور الموقوف على الحد هو التصور بالكنه وإذن قد يكون حصل له التصور بتعريف مجرد عن الحكم وإن أراد فرع تصور الناظر فى هذا الحد منع الدور بالوجه الأول ومنع أن النصب بالنسبة إليه حكم لأن المراد التعريف به من حيث أنه متصور له لا من حيث أنه إدراك منه لوقوع النسبة أو لا وقوعها فتأمله (قوله وأجيب باختلاف الجهة) أجاب الشهاب القاسمى فى حواشى الأشمونى بأنا لا نعلم أن النصب الذى هو الحكم فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد لأن النصب لا ينحصر فى الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفا على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال إلا أن المأخوذ فى التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق فليتأمل ولو سلم فيكفى فى الحد التصور بوجه آخر غير الحد فليتأمل اه وفيه نظر لأن تصور نصب الحال يتوقف على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظر الخ) قال الدنوشرى كلامه ممنوع كما قاله بعض المشايخ اه ووجه منعه أن الغرض من الحد ما ذكر لما مر عن اللقانى وهو مشهور أنه يكفى فى الحكم على الشىء تصوره بوجه ما وأن الاكتفاء فى بعض أجزاء الحد بتصور المحدود بوجه ما لا ينافى إفادة الحد الكنه فتأمله لتعرفه

(فصل) (قوله من حيث هى) دفع به ما يقال كلامه فى الحال المؤسسة فلا يصح قوله فيقع فى ثلاث الخ بل فى مسئلتين وتسقط المؤكدة لأنها ليست مما هو بصدده (قوله والمراد) قال شيخنا الحلبى أتى به لأن المصنف كان من حقه أن يقول وثابتة لا منتقلة اه وهذا عجيب إذ كيف يصح أن يقول المصنف ذلك والوصف الأصل للحال الانتقال لا الثبوت والانتقال هو الغالب كما صرح به والثبوت قليل فكيف يجعل القليل هو الأصل وينفى الغالب فإن قيل المحوج لذلك قول المصنف وذلك لأنه إشارة للانتقال فيكون راجعا لما يذكر قبله قلنا ذلك إشارة البعيد وأيضا من المعلوم بالبديهة أن المشار إليه هو الحكم الثابت بطريق الأصالة لا المنفى والحق أن الشارح إنما قصد الإيضاح والدخول على قول المصنف وذلك والتوطئة لقوله وتقع وصفا والعادة له أنه لا يقصد بقوله والمراد إزالة خفاء فى الكلام ولا كونه على خلاف الظاهر فى المقام فتدبر (قوله ثابتا) قال اللقانى أى لازما لوجود علاقة بينها وبين صاحبها أو عاملها عقلا أو عادة أو طبعا وإن لم تكن ملازمة أى دائمة (قوله فإن الأبوة من شأنها العطف) وذلك مستفاد من مضمون الجملة (قوله والبعث من لازمه الحياة) لعناها مستفاد بدون ذكرها (قوله والعموم

به (فهو لا يفهم فى حال كذا بطريق القصد وإنما أفهمه بطريق اللزوم) لأن المقصود بالذات التقييد بالنعت وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض (وفى هذا الحد) الذى ذكره الناظم (نظر لأن) المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهى لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد وقد جعل (النصب) جزءا من الحد مع أنه (حكم) من أحكام المحدود (والحكم فرع التصور) إذ لا يحكم على شىء إلا بعد تصوره (والتصور) لماهية المحدود (موقوف على) جميع أجزاء (الحد) ومن جملتها النصب وهو حكم (لجاء الدور) وهو توقف الشىء على ما يتوقف عليه إما بمرتبة كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ا) أو بمراتب كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (ا) والدور مبطل للحد وأجيب باختلاف الجهة فإن الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لأن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفى فى ذلك

(فصل) (للحال) من حيث هى (أربعة أوصاف أحدها أن تكون منتقلة) وهو الأصل فيها لأنها مأخوذة من التحول وهو التنقل قاله أبو البقاء (لا ثابتة) دائما والمراد أنها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين منتقلة (وذلك) الانتقال (غالب) فيها (لا لازم كجاء زيد ضاحكا) ألا ترى أن الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل فيها ولذلك قال (وتقع وصفا ثابتا فى ثلاث مسائل إحداها أن تكون مؤكدة) لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) أو لعاملها نحو (ويوم أبعث حيا) أو لصاحبها نحو لآمن من فى الأرض كلهم جميعا فإن الأبوة من شأنها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم

من مقتضياته الجمعية) فالجمعية مستفادة بدون ذكرها (قوله بفتح الزاى أفصح من ضمها) أى فالضم فصيح وليس من لحن العامة ففيه إشارة لرد مانقله المصنف عن الجواليق فى شرح الشذور من أن الضم من لحنهم (قوله والثانى) أى مادل عاملها على تجدد صفة لصاحبها (قوله فالكتاب قديم والإنزال حادث) أى فلا يحسن أن يكون مما دل عاملها على تجدد ذات صاحبها بل على تجدد صفة وهو الإنزال (قوله وهو أحد ما فسر به الخ) وقيل المراد بالذكر الرسول قال الله تعالى قد أنزل الله إليكم ذكرا رسولا (قوله من ربهم محدث) أى فالمراد محدث النزول لا محدث الوجود (قوله قاله الموضح) أى أن من الثانية مايدل عاملها عن تجدد صاحبها أو على تجدد صفته بدليل قوله مما له ضابط وسيأتى مايخالفه فى هذا الكتاب حيث حكم على أن الحال التى لا تفيد تأكيدا ولا يدل عاملها على تجدد صاحبها لا ضبط لها وأنه يقتصر فيها على ماسمع وحينئذ كان المناسب للشارح أن يبقى المتن على ظاهره ثم يذكر كلامه فى شرح اللمحة ثم أن هذا يفيد أن كل مادل عاملها على تجدد صاحبها يكون حالا ثابتة وفيه نظر (قوله نحو قائما بالقسط) قال المصنف فى الحواشى التحقيق فى قائما بالقسط أنه نصب على المدح كما قالوا فى قوله : إذا قلت هاتى نولينى تمايلت * على هضيم الكشح ريا المخلخل أن هضيم بتقدير أمدح لا حال لأنها صفة لازمة ولعل الشارح أشار بقوله إذا أعرب قائما حالا من فاعل شهد للاحتراز من هذا (قوله وإن كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز) اعترضه أبو حيان بأن ما ذكره من عدم جواز ذلك ليس كما ذكر بل هو جائز ويحمل على أقرب مذكور فيكون راكبا حالا مما يليه (قوله على علو رتبتهما) أى الملائكة وأولى العلم حيث قرنا به تعالى من غير فاصل (قوله فإن القرآن قديم) أى الذى هو صاحب الحال وإذا كان قديما فلا يمكن أن يكون متجددا حادثا فتمثيل ابن الناظم سهو بل الآية إما مثال لما مرجعه السماع أو لما دل عامل الحال على تجدد صفة صاحبها لا ذاته والأقرب الأول بل هو المتعين فينبغى أن يشرح به كلامه فإنه لم يذكر فى المغنى ما دل فيه العامل على تجدد صفة صاحب الحال وعلى هذا يتعين أن يكون مراد الدمامينى منع قول المغنى أن القرآن قديم لأن المراد منه العبارة لا الصفة النفسية والعبارة متجددة وقال شيخنا الحلبى أن مراده أنه لا يصح وصف القديم بالإنزال فكما لا يصح أن يكون مما دل عامل الحال على تجدد ذات صاحبها لا يصح أن يكون مما دل عاملها على تجدد صفته انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله الجواب عن هذا) أى عن اعتراض صاحب المغنى على ابن الناظم فكلامه تصحيح لكلام ابن الناظم لا لكلام المغنى كما هو عادته وحاصل جوابه يرجع لأمرين الأول تسليم قول المغنى فإن القرآن قديم وأنه لا يلزم سهو ابن الناظم لأن المراد بدلالة العامل على ما ذكر الدلالة الوضعية وهى لا تنافى التخلف لعارض وهذا ما أشار إليه بقوله أن أنزل الخ الثانى منع قوله فإن القرآن قديم لأن المراد به هنا العبارة والعبارة حادثة خلافا للحنابلة وقد يكون المصنف تبعهم لأنه صار فى آخر عمره حنبليا وعلى الأمر الثانى اقتصر اللقانى فقال قد يقال لا وهم فى ذلك إذ المراد بالكتاب النظم المؤلف باللسان العربى ولا مانع من القول بتجدده بدليل وصفه بالإنزال على ما تقرر فى محله نعم إن أراد ابن الناظم أن الإنزال يدل على

من مقتضياته الجمعية المسئلة (الثانية أن يدل عاملها على تجدد) ذات (صاحبها) وحدوثه أو تجدد صفة له فالأول (نحو خلق الله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها (يديها أطول من رجليها فيديها) بدل من الزرافة (بدل بعض) من كل (وأطول حال ملازمة) من يديها ومن رجليها متعلق بأطول لأنه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال أبو البقاء وبعضهم يقول يداها أطول بالرفع فيداها مبتدأ وأطول خبر والجملة حالية اه ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لأن الزرافة معرفة بأل الجنسية والثانى نحو وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والإنزال حادث وهو أحد ما فسر به الحدوث فى قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح فى شرح اللمحة فجعله مما له ضابط وسيأتى له ما يخالفه المسئلة (الثالثة) أن يكون مرجعها إلى السماع (نحو قائما بالقسط) من قوله تعالى شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط إذا أعرب قائما حال من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشرى عن إفراده بالحال دون المعطوفين عليه وإن كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بأن هذا إنما جاز لعدم الإلباس وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازانى كأنها للدلالة على علو مرتبتهما (ونحو أنزل إليكم الكتاب مفصلا) أى مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفى التخليط والإلباس (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (ووهم ابن الناظم) فى شرح النظم (فمثل بمفصلا فى الآية) المذكورة (للحال التى تجدد صاحبها) قال فى المغنى وهذا سهو منه فإن القرآن قديم انتهى وقال الدمامينى فى شرحيه والسهو إنما هو منه أى من الموضح فإن الإنزال يقتضى الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمنى الجواب عن هذا أن أنزل الذى هو عامل فى الحال يدل على تجدد مفعوله الذى هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على أن الذى يمتنع تجدده هو الكلام النفسى القائم بذاته تعالى

تجدد المنزل أي حدوثه وقت الإنزال فاللزوم ثابت لاخفاء فيه (قوله الثاني أن تكون مشتقة) يستفاد من ذلك أنه لابد من مطابقتها إذ كانت حقيقية لصاحب الحال تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا ضرورة أن اشتقاقها يقتضي تحملها ضميره وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها كما يأتي فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقي منعوته إلا ما علم تخلفه وهو الإعراب والتعريف ضرورة أن الحال واجبة النصب والتنكير وإن كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة في التذكير والتأنيث والإفراد وفرعيه بالظاهر كما في النعت فتقول جاء زيد قائمة أمه وجاءت هند قائما أبوها وفي الجمع ما يأتي ويستفاد منه أن الجمع لابد وأن يكون مطابقا في العقل وغيره وكأنهم سكتوا عن بيان ذلك إحالة على النعت كما سكتوا عن انقسام الحال إلى حقيقية وسببية لذلك وما جاء مخالفا لذلك لابد من تأويله ولهذا أشكل قول المولى أبي السعود العمادي في تفسير قوله تعالى في سورة الفرقان لهم فيها ما يشاؤون خالدين أن خالدين حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور لاعتماده على المبتدأ وقيل من فاعل يشاؤون انتهى ووجه الإشكال أن الضمير المذكور يعود على ما الواقع على الأنواع المستلذ بها التي يشاؤنها وهي لا تعقل وهو ضمير مفرد فكيف جمع الحال جمع العقلاء وأما أصل الوصف بالخلود فلا إشكال فيه خلافا لمن وهم وأجاب بأن المراد به عدم الانقطاع ولا شك أن نعيم الجنة دائم بالنوع غير منقطع والجواب أن الحال جمع مراعاة لفظها وجمع جمع العقلاء لأن من الأنواع الملتذ بها الولدان والحور وهما من العقلاء فغلب العاقل على غيره لشرفه وأنه مجاز مرسل أعطى النعيم فيه حكم المنعم عليهم فصار في حكم العقلاء أو أنها حال سببية والأصل خالدا أهلها ولم يذكر في الإشكال كون الجمع جمع مذكر وهو لازم ويحتاج في الجواب عنه إلى تغليب الحور على غيرهم لأن المستشكل نظر إلى أن الأنواع الملتذ بها من المأكولات والمشروبات لا تتصف بتذكير ولا غيره فلا مزية لأحدهما على الآخر حتى يستشكل أحدهما بخصوصه واعلم أن بعض الفضلاء قال إن الذي أوقع المولى المذكور قول بعض المعربين خالدين حال من الضمير في لهم ومراد هذا البعض أنه حال من الضمير المشتمل عليه لفظ لهم وهو هم لا الضمير المستتر وبعضهم قال مراده بالجار والمجرور قوله تعالى فيها الواقع (٣٦٩) حالا من الضمير في لهم أو من فاعل

لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الأول انتهى الوصف (الثاني أن تكون مشتقة) من المصدر (لا جامدة وذلك أيضا غالب لا لازم) كجاء زيد ضاحكا فإن ضاحكا مشتق من الضحك وإلى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله ٭ وكونه منتقلا مشتقا ٭ يغلب (ويقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل إحداها أن تدل على تشبيه نحو كر زيد أسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا) فأسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق فأسدا مؤول بشجاع وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة (أي شجاعا ومضيئة ومعتدلة) والمعنى

يشاؤون وساغ تقديمه مع كونه في خبر الموصوف للتوسع فيه والتقدير لهم ما يشاؤون حال كونهم كائنين فيها على سبيل الخلود انتهى ويمنع من هذا قوله لاعتماده على المبتدأ إذا المعتمد عليه هو قوله لهم لوقوعه خبرا لما عنه ومتعلق الخبر لا فيها فإنه حال من أحد الأمرين إلا أن يتكلف ويقال لفظ فيها حال من الضمير في لهم الذي هو جزء من الخبر المعتمد على المبتدأ فيكون معتمدا على المبتدأ بهذا الاعتبار بقي هنا شيء وهو أن حكاية المولى المذكور كون خالدين حالا من فاعل يشاؤون المفسر بتضعيفه فيه مخالفة الظاهر وأجاب بعضهم بأن وجه ضعفه إفادة خلود النعيم مطابقة ولم يذكر في غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أهله مع كون خلودهم مذكورا في مواضع متعددة وأجيب أيضا بأن الحال قيد في عاملها موافقة له في الزمان الواقع فيه ولا شك أن الخلود عبارة عن وصف مستمر باق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشيئة المفهومة من يشاؤون موافق لمقدار المشيئة فقط فلا استمرار فيه ليوافق زمان الخلود على أنه ليس في تقييده فعل المشيئة بالخلود كبير فائدة (قوله أن تدل على تشبيه) أي صريحا بدليل قوله أي شجاعا الخ لأنه على هذا التقدير يكون استعارة وهي علاقتها المشابهة فسقط قول الحفيد أن قوله أي شجاعا باطل لأنه مناف للتشبيه وسيأتي له ولغاني عند قول المصنف لأن اللفظ فيما أريد به غير معناه الحقيقي ما يتعلق بذلك فإن قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وهنا قد جمع بينهما فالأقرب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وأنه تشبيه بليغ قلت قد حقق السعد المطول أول بحث الاستعارة أن ما يسميه السكاكي وأتباعه تشبيها بليغا استعارة وأنه لا جمع فيه بين الطرفين لأن أصل مثل زيدا أسد زيد رجل شجاع كالأسد وكلام المصنف الآتي يقتضي أنه استعارة تصريحية بأن اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي وقال الشهاب القاسمي إن قول المصنف أي شجاعا إنما يناسب التجوز لا التشبيه إذ عليه يكون الأسد مثلا مستعملا في حقيقته وقال الدنوشري قوله أن يدل مراده به أن يدل دلالة التزامية لأن الدلالة المطابقة خاصة بأداة التشبيه وتفسيره أسدا بشجاعا وقمرا بمضيئة وغصنا بمعتدلة يقتضي أن يكون ذلك استعارة ولا يضر وجود المشبه في ذلك لأنه جار على أحد القولين فيه انتهى وفي قوله إن ذلك جار على أحد القولين نظر لأنه لا يجمع في الاستعارة بين الطرفين قولا واحدا (قوله ومعتدلة) تفسير لتثنت غصنا وفيه نظر لأن

معنى تلك العطف بعضها على بعض لاين أعضائها (قوله فى المثل) قال الدنوشرى يقتضى أنه دائما يستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى ولو
وقع مصطرحان مما لا يقال بذلك فيهما وهو محل وقفته (قوله وقع المصطرحان) قال اللقانى الأقرب أن عدل مفعول مطلق وأصله وقوعا
مثل وقوع عدل عير إذ النيابة إنما تكون بين متضايفين أو موصوف وصفته (قوله أى مصطحبين اصطحاب الخ) هذا لا ينافى أن
الأمثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا مثلها وسيأتى أن الشارح يقابل قول المصنف بقوله وقيل هذه
الأمثلة لأن المراد أن الحال نفسه ليس على حذف مضاف وهذا كذلك لأن الحال مصطحبين وهو ليس على حذف مضاف وإنما المضاف
المحذوف بعده فتأمل (قوله وإليه يرشد قوله وكر زيدا الخ) أى فكلام المصنف مخالف لما يرشد إليه كلام الناظم (قوله لأنها إذا أولت
بالمشتق الخ) أى كما فعل المصنف (٣٧٠) وسيأتى عن اللقانى شبهة وجوابها (قوله فيدا حال من الفاعل والمفعول) الفاعل هو التاء
والمفعول هو زيد وقوله
وفيه أى يدا معنى المفاعلة
خلاف الظاهر من كلام
المصنف لأن المتبادر منه
أن الحال مجموع اللفظين
وأنه هو الدال على المفاعلة
وهو الذى تشهد به البديهة
ثم رأيت بخط المصنف
فى حواشى ابن الناظم
ما نصه قوله فى سعر هذا
الموضع قصدوا إليه فلم يقفوا
عليه وحقيقته أن يقال
يكثر الجمود حيث هو حال
لفظية لا معنوية وذلك
إذا كان بعده ما ينعقد
معه مبتدأ وخبر وسواء فى
ذلك السعر وغيره نحو
كلمته فاه إلى فى وبعته يدا بيد
ووجهه أن الأصل فى
ذلك إنما هو المبتدأ والخبر
ثم لما حذف الابتداء
بالمسوغ فى اللفظ أعطى
جزء الكلام الحكم المستحق
جملته قصدا إلى إصلاح اللفظ ومبادرة لإعراب المقصود وإظهارا لما يخفون لو رفعوا وأبقوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدأ فى
المعنى حال فى اللفظ وهذا كما يقول الكوفى فى زيد بك واثقا وإلا فيقال لم إن كان الحال المنصوب والمجرور لم يتعلق المجرور
ولم نصب أحد اللفظين وإن كان الأول فقط فبأى شىء يتعلق الظرف ونظير هذا الذى ذكرته على العكس قوله سلام عليكم عدلوا
عن النصب إلى الرفع لغرض إفادة الثبوت انتهى وقوله فبأى شىء يتعلق الظرف جوابه أنه يتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين
وقال أيضا قد تبين أن السعر وما يدل على التفاعل إنما الحال فيه فى الحقيقة الجملة والجملة لا إشكال فى وقوعها حالا وأنها لا تؤول
أجزاؤها بمشتق بل المؤول جملتها كلها إن كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاء زيد يضحك أو وهو ضاحك وإلا فلا تأويل نحو جاء
وقد بدا الشمس طالعة وجاء يده على رأسه وهذه مسألتنا هنا فلا تأويل (قوله قاله فى المغنى) قال فيه التقدير فى سقيا لك إرادتى لك ويمكن
أن يكون التقدير فيما نحن فيه التقابض أو تقابضنا يدا (قوله ففاه حال) فيه ما مر من أن الظاهر من كلام المصنف أن الحال مجموع فاه

فين على التشبيه (وقالوا) فى المثل (وقع المصطرحان عدل عير) فعدل بالتثنية حال جامدة من المصطرحان
وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو أهليا مضافا إليه وعدل مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف
(أى مصطحبين اصطحاب عدلى حمار حين سقوطهما) وقيل هذه الأمثلة ونحوها على حذف مضاف
والتقدير مثل أسد ومثل قرو مثل غصن ومثل عدل عير وإليه يرشد قوله فى النظم * وكر زيد أسدا أى
كأسد أى مثل أسد وصرح بذلك فى التسهيل فقال أو تقدير مضاف قبله وهو أصرح فى الدلالة على التشبيه
لأنها إذا أولت بالمشتق خفى فيها الدلالة على التشبيه المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يدل على مفاعلة) من
الجانبين (نحو) البر (بعته) زيدا (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كما كان
لك فى سقيا لك بيانا أيضا فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين قاله فى المغنى وفيه معنى المفاعلة (أى
متقابضين و) زيد (كلمته فاه إلى فى) بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول وإلى فى بيان وفيه معنى
المفاعلة (أى متشافهين) وما ذهب إليه الموضح من أن فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها
ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه فى التسهيل وزعم الفارسى أن فاه حال نائبة مناب جاعل ثم
حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافى إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال
والأصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الأخفش إلى أن الأصل
من فيه إلى فى فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بأنه تقدير لا يعقل لأن الإنسان لا يتكلم من فى
غيره وأجاب أبو على بأنه إنما يقال ذلك فى معنى كلمنى وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون إلى أن
أصله جاعلا فاه إلى فى فهو مفعول به ورده السيرافى بامتناع كلمته وجهه إلى وجهى وعينه إلى عينى وهذا
المثال لا يقاس عليه لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد
منه قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (أن تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلين ورجالا
رجالا وضابطه أن يأتى التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قال الرضى وفى نصب الجزء الثانى خلاف
ذهب الزجاج إلى أنه توكيد وذهب ابن جنى إلى أنه صفة للأول وذهب الفارسى إلى أنه منصوب بالأول
لأنه لما وقع فى موقع الحال جاز أن يعمل قال المرادى والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول لأن
مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على

تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكررات إلا الفاء خاصة انتهى قال الرضي أو ثم نحو مضيا كبكبة ثم كبكبة (أي مترتبين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي أن تكون موصوفة) بمشتق أو شبهه فالأول (نحو قرآنا عربيا) فقرآنا حال من القرآن في قوله تعالى «ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن» والاعتماد فيها على الصفة وهي عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا قاله أبو حيان (وتسمى) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني فقال وإنما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لأنه لما امتزج اللسان بعربي والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا لولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة (أو دالة على سعر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدا بكذا) فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا (أو) دالة على (عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فأربعين حال من ميقات وليلة تمييز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أي حال قاله ابن الأنباري (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو هذا بسرا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبا) بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا وسيأتي بأوسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا) فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فإن الذهب نوع من المال (أو فرعا له) أي لصاحبها

إلى آخره (قوله غير مؤولة بالمشتق) قال الشاطبي بناء على قول الحد وصف والحق أن كل ذلك مؤول بالوصف كما لا يخفى انتهى (قوله قرآنا عربيا) قال الشاطبي مصدر بمعنى القراءة فهي مؤولة بمقروءا عربيا فهو مصدر والمصدر الحال يؤول بمشتق كما سيجيء (قوله فتمثل لها بشرا) قال الشاطبي دعوى الحال يقتضي أن المعنى فتمثل لها في حال كونه بشرا ولا يخفى أنه وقت التمثل ملك لا بشر فالأقرب أنه منصوب بإسقاط الخافض أي فتمثل لها ببشر أي تشبه به وتصور بصورته انتهى واعلم أنه وقع هنا للبيضاوي ما لا يليق حيث قال أتاها جبريل عليه السلام بصورة شاب أمرد سوي الخلق لتستأنس بكلامه ولعله ليهيج شهوتها فتنحدر نطفتها إلى رحمها انتهى فقوله ليهيج الخ عبارته غير لائقة بمقام مريم مع أن التحقيق أن عيسى عليه السلام كان من عالم الأمر أي أمر التكوين المشار إليه بقوله تعالى «إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون» إذ ليس ثم قول ولا كاف ولا نون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم في قوله تعالى «إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم» أي في التكوين بالأمر من غير واسطة ولا نطفة والنفخ المدلول عليه بقوله تعالى «فنفخنا فيه من روحنا» من قبيل التمثيل استعير لإفاضة ما به الحياة بالفعل على المادة القابلة لها لا حقيقة النفخ الذي هو إجراء الريح إلى جوف صالح لإمساكها والامتلاء بها كما فسره به المولى أبو السعود في سورة ص ولا يصح الاعتذار عن القاضي بأنه نظر للعادة الإلهية الجارية بخلق المسببات عقب الأسباب لأن السبب لا بد أن يكون تاما ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام لحصول الولد وإنما تمثل لها بصورة حسنة لتأنس به ولا تنفر منه ولتصغي لسماع البشرى وكان بصورة أمرد لإلف النساء إلى الأطفال ومن قرب منهن وعدم الاحتشام منهن (قوله وهو الملك) أي ضمير الملك (قوله لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق) قال الصفاقسي في سورة الزمر أن معنى التوطئة على هذا أن الحال صفة معنوية تقدم لها موصوف تجري عليه تشبيها بالصفة اللفظية (قوله وقال ابن بابشاذ الخ) قال الصفاقسي في سورة الزمر في الكلام على هذه الآية قيل الحال قرآنا عربيا توطئة ومعنى التوطئة أن الاسم الجامد لما وصف بما يجوز أن يكون حالا صلح أن يكون حالا انتهى وبه يعلم أن قول الشارح الآتي في نقل كلام ابن بابشاذ وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا الخ صوابه أن يكون حالا لأنه المناسب لسياق الكلام كما دل عليه كلام الصفاقسي ولأن لفظ اللسان جامد لأنه ليس من المشتقات فكيف ينفي جموده فتدبر (قوله فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال) مقتضاه أيضا أن الحال نفسها تسمى موطأة بفتح الطاء وكان اللائق بالشارح التنبيه على ذلك لئلا يتوهم أن ما ضبطه به أولا من كسر الطاء جار على كلام ابن بابشاذ (قوله هذا البر) إشارة إلى أن الضمير في بعته عائد على البر المفهوم من المقام وإيضاحه ما قاله الشاطبي ونصه الضمير في بعته أي المنصوب عائد على الشيء المبيع كالقمح مثلا ومدا منصوب على الحال والشاهد فيه أن مدا جامد قصد به تسعيره وبكذا ولا يجوز أن يعود الضمير المذكور إلى المشتري بمعنى بعت له مدا إذ يخرج حينئذ من هذا الحكم فتأمله (قوله فأربعين حال) وقيل مفعول به لأن تم بمعنى بلغ (قوله تفضيل) قال الدماميني أعم من أن يكون الأول هو المفضل على نفسه

باعتبار طور من أطوار هو يكون مفضلا على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا بسرا أطيب من هذا عنبا تأمل (قوله وهو سهو) قال اللقاني قد يقال إن من هي الموصول بناء على أنها كبعض معنى وإعرابا كما عليه الزمخشري وطائفة من المحققين أو لمقدر أي شيئا من الجبال فبيوتا حال من من أو من المقدر وهذا أولى من دعوى السهو (قوله وأسجد الخ) قال اللقاني طينا حال من الضمير المحذوف المنصوب بخلقت لا من من إذ الحال قيد في عاملها والطين ليس قيدا في أسجد لعدم مقارنته له على أنه ليس مقارنا أيضا لخلقت إذ الطين سابق على إيجاد آدم بصورته البشرية فلو قيل إنه منصوب مفعولا به على إسقاط الخافض أي خلقته من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما في قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فإنه موقوف على السماع أن هذا مما سمع (قوله وأنها لا تؤول بالمشتق) قال اللقاني فيه نظر إذ المفهوم أنها تؤول بتكلف إذ القيد في قوله بلا تكلف وهو محل التخالف بين المنطوق والمفهوم وإذا ثبت أنها تؤول بتكلف فلا بدع في ارتكابه بالدليل فقوله في الرد على الناظم ومن تكلف قلنا نعم ولا محذور في ذلك (قوله لأن اللفظ فيها الخ) قال الحفيد قال أولا إحداها ما دل على تشبيه ولا شك أن المراد معنى الكلام الحقيق حال التشبيه ولا تنافي بينهما لأن كل واحد من زيد وأسد استعمل في معناه الحقيقي في قولهم كر زيد أسدا نعم إذا أريد من أسد شجاع يكون مجازا إلا أنه لا تشبيه فيه وبهذا يظهر بطلان قوله أي شجاعا لأنه مناف للتشبيه وكذلك الكلام في بدت الجارية قمرا وأما ما دل على مفاعلة فهو حقيقة أيضا لأن معنى قولهم بعته يدا بيد ذا يد بيدي أي شيئا صاحب يد بشيء صاحب يد فكل من اليدين أريد به معناه الحقيقي فلا يكون مجازا وكذلك ما دل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا فرجلا أو ثم رجلا أو رجلا فإن المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمها منها مقدرة ولكن حذفت للاختصار انتهى وبه ما في دعواه بطلان قول المصنف أي شجاعا وقال اللقاني في قوله مرادا به غير معناه الحقيقي نظر لأنه في الأول حينئذ استعارة تحقيقية وشرطها أن لا تشم رائحته من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالصواب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وأنه من التشبيه الحقيقي البليغ بحذف الأداة وهذا هو التأويل المشار إليه في النظم بقوله وكر زيد أسدا أي كأسد فتأمل وشبهة المصنف أن الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل يصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها أن التأويل كاف في ذلك إذ الحال حينئذ هو عالما أو كالئا مثل كذا انتهى وفي قوله وذلك منتف هنا نظر إذ ليس في كر زيد أسدا رائحة التشبيه نعم لو قيل كر زيد أسدا شدة كان فيه رائحته وقال الشهاب القاسمي لقائل أن يمنع كون المراد غير معناه الحقيقي في المسألة الأولى من الثلاث بأن يقدر مضاف فأصل كر زيد أسدا مثل أسد فالأسد مستعمل في معناه وكذا الثالث قمرا أصله مثل قمر وكذا الضمار وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لأن الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمسوغ أو بدونه فقليل فلا يرد أن اللبس بالنعت باق مع تنكيرهما ولهذا قال المصنف في المغني أن

(نحو هذا حديدك خاتما) فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فإن الخاتم فرع من الحديد (وتنحتون الجبال بيوتا) فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فإن بيوتا على هذا مفعول به لا حال (أو أصلا له) أي لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديدا) فحديدا حال من خاتمك وهو أصل له فإن الحديد أصل للخاتم (وأأسجد لمن خلقت طينا) فطينا حال إما من ضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال أو من الموصوف المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين أصل المخلوق وهذا أحسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فإنه موقوف على السماع في غير أن وأن وكي وهذه المسائل العشر غير مسألة العدد مأخوذة من التسهيل ونصه ويغني عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفضيل (تنبيه) (أكثر هذه الأنواع) العشرة (وقوعا مسألة التسعير والمسائل الثلاث الأول) جمع أولى وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (وإلى ذلك يشير قوله) في النظم :

(ويكثر الجمود في سعر وفي ... مبدي تأول بلا تكلف

ويفهم منه أنها تقع جامدة بقلة في مواضع أخر وأنها لا تؤول بالمشتق كالا تؤول الواقعة في التسعير وقد بينتها كلها) بقولي أولا تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل وبقولي ثانيا أو تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل إلى قولي في التنبيه وإلى ذلك يشير (وزعم) بدر الدين (ابنه) أي ابن الناظم في شرح النظم (أن) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وإنما قلنا) نحن (به) أي بالتأويل (في) المسائل (الثلاث الأول) وهو ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب) وقد تقدم كيفيته وأما كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فإن الأولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدود والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متأصلا أو مصنوعا الوصف (الثالث) من أوصاف الحال (أن تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم) لأن الغالب كونها

مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا وخفي إعرابه عليه (فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجيء معرفا إلى قوله بلفظ المعرفة لأنه ليس معرفة عند الجمهور وإنما هو على صورة المعرفة وإلى ذلك يشير قول النظم • والحال إن عرف لفظا فاعتقد • تنكيره معنى وذلك أن العرب (قالوا جاء وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي) متوحدا أو (منفردا و) قالوا (رجع عوده على بدئه) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي عائدا) أو راجعا وعلى بدئه بيان والمعنى رجع آخره على أوله قاله الجرمي وقال أبو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه (و) قالوا ادخلوا الأول فالأول فالأول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والأول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بأل فيؤولان بنكرة (أي مترتبين) واحدا فواحدا (و) قالوا (جاؤوا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو في جاؤوا وهو بلفظ المعرف بأل فيؤول بنكرة (أي جميعا) والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر التغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى ويحبون المال حبا جما وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أتبعوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض بكثرتها (و) قالوا في الإبل (أرسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في أرسلها وهو بلفظ المعرف بأل فيؤول بنكرة (أي معتركة) قال لبيد

فأرسلها العراك ولم يذدها • ولم يشفق على نغص الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل إذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا أي ازدحم وصف إبلا أوردها الماء مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور على زيادة أل وما هنا أولى ليكون التأويل في الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من أوصاف الحال (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) لأنها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه (فلذلك) الاتحاد (جاز أن يقال جاء زيد ضاحكا) لأن الضاحك هو زيد في المعنى (وامتنع) أن يقال (جاء زيد ضحكا) لأن الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات (وقد جاءت مصادر أحوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها العراك) وفيهما شذوذ أن المصدرية والتعريف بالإضافة في الأول وبالأداة في الثاني وزعم سيبويه أن الذي جوز تعريفها أنها شبهت بالمصادر المنتصبة بأفعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر

تقديم الحال في نحو فيها موحشا طلل لدفع إيهام أنه نعت لا للتسويغ كما سيأتي نقله عنه في كلام الشارح قريبا (قوله لئلا يتوهم إلخ) عبارة المصنف في الحواشي إنما التزم تنكيره لئلا يتوهم الصفة التابعة إن كان لمنصوب كضربت اللص المكتوف والمقطوعة إن كان لمرفوع أو مخفوض كجاء زيد الراكب ومررت بزيد الراكب ولأنها ملازمة للفضلة فاستحقت لزوم التحقيق بالتجرد عما يقتضي التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فأما المفعول له ومعه فحملا على المفاعيل الثلاثة لأن المفعولية باب واحد انتهى وبقوله والمقطوعة يستغنى عما ذكره الشارح من الحل في ذلك (قوله وذلك أن العرب قالوا (٣٧٣) جاء وحده) إن أراد أن الحال تلك النكرة الممنوع إذ المعرفة المؤولة منصوبة ولا وجه لنصبها إلا على الحال وإن أراد أن الحال هي المعرفة فتأويلها بالنكرة لا يخرجها عن كونها معرفة فقد وقعت الحال معرفة فأين اللزوم فكان الظاهر أن يقول وتكون الحال نكرة غالبا ومعرفة مؤولة بنكرة كما قالوا تكون مشتقة وجامدة مؤولة ثم إنه يستغنى عما ذكره من التأويل بأن وحده وعوده مما لا يتعرف بالإضافة كغير ومثل وبأن العراك مفعول لأجله وبأن الباقي أل فيه زائدة كما يأتي عن شرح الشذور فليست الحال بلفظ المعرفة وهذا أنسب بقوله وذلك لازم (قوله أي معتركة) أوله ابن الخباز بمعاركة وهو أحسن (قوله وصف إبلا) قال المصنف في المستوفى قال لبيد يصف عيرا وأتنا انتهى ومثله في الجامي وقد شرح البيت أحسن من الشارح وعبارته يصف حمار الوحش والأتن يقول أرسل حمار الوحش الأتن وكان المراد بالإرسال البعث أو التخلية بين المرسل وما يريد أي أرسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق أي لم يخف على نغص الدخال أي على أنها لم تتم الشرب لبعضها الماء بالدخال والدخال هو أن يشرب البعير ثم يرد من المعاطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هنا نغص مداخلة بعضها في بعض والمعنى أن النغص مثل نغص الدخال (قوله الرابع أن تكون نفس صاحبها في المعنى) المراد بالمعنى المعنى الخارجي يعني أن ذات الحال وذات صاحبها في الخارج واحد احترازا عن اللفظ وعن المفهوم لأن مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

مثلها وكانت غير الأول وغير ما هي له صفات انتهى وقال ابن الشجري الأصل ثم ترك العراك ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذه واقعة موقع الأحوال لا أحوال انتهى وحكى الأصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحدة مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدران لوعد وأجاز يونس والبغداديون أن تأتي الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو ادخلوا الأول فالأول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط والتقدير عبد الله إذا أحسن أحسن منه إذا أساء فإن لم تقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن إذ لا يصح جاء عبد الله أن أحسن (و) جاءت مصادر أحوالا (بكثرة في النكرات) وفيها شذوذ واحد هو المصدرية وكان الأصل أن لا تقع أحوالا لأنها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا اتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك لأنها خبر من الأخبار وإلى ذلك الإشارة بقول النظم • ومصدر منكر حالا يقع • بكثرة (كطالع زيد بغتة) فبغتة حال من فاعل طلع (وجاء ركضا) أو ركضا حال من فاعل جاء (وقتلته صبرا) فصبرا وهو أن يحبسه حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته (وذلك) كله مع كثرته (على التأويل بالوصف) فيؤول بغتة بوصف من باغت لأنها بمعنى مفاجأة (أي مباغتا) وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغته أي جاءه والبغت الفجأة قال الشاعر:

ولكنهم كانوا ولم أدر بغتة • وأعظم شيء حين يفجؤك البغت

(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أي (راكضا) والركض في الأصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم حتى قيل ركض الفرس إذا عدا وليس بالأصل (و) يؤول صبرا بوصف المفعول من صبر أي (مصبورا أي محبوسا) ووقوع المصدر المنكر حالا كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه و(الجمهور لا ينقاس مطلقا) سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجامع الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لأنه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه (فأجاز) قياسا (جاء زيد سرعة) لأن السرعة نوع من المجيء (ومنع جاء ضحكا) لأن الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وإنما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما أن عكسه لا ينقاس والمبرد يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده منقيس كما لا يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا أنه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (بعد أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو أما علما فعالم) والأصل في هذا أن رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف أما علما فعالم (أي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم) كأنه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر أن العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء إذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد أما نحو أما علما فلا علم له وأما علما فإن له علما وأما علما فهو ذو علم لأن المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي أما معرفا بأل فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الأخفش إلى أن المعرف بأل والمنكر كلاهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون إلى أنهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول

(قوله وكانت غير الأول الخ) يتأمل ما معنى ذلك (قوله بغتة وركضا وصبرا) قال اللقاني التمثيل بها للحال لا يدل على تعين ذلك فيها بل يجوز جعلها مفاعيل مطلقة إذ هي نوع من عاملها فهي كرجع القهقرى وكذلك شعرا وعلما في الأمثلة يصح جعلها تمييزا انتهى وقد أشار الشارح لذلك بل أفاد ونقل ما جوزه اللقاني عن الأئمة وقال المصنف في الحواشي وعندي أنه ينبغي أن يجوز ما ورد من ذلك على المبالغة كما جاز في باب المبتدأ زيد صوم على ذلك أو على حذف مضاف جاء زيد ركضا في معنى ذا ركض وكان ينبغي أن يأتي هنا الخلاف الذي في باب النعت فلا أدرى ما الفرق والبابان سماع . وسيأتي للشارح حكاية القول بأنه على حذف مضاف (قوله لأن السرعة نوع الخ) فيه تجوز إذ السرعة والبطء وصفان للمجيء لا نوعان منه وإلا كانا مركبين من المجيء ومن شيء آخر هو فصل والنوع إنما هو الحركة السريعة فالسريعة فصل لا نوع (قوله والمبرد يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليل) أي وهو العامل السابق وفيه أن العام لا يدل على الخاص وإن جعل الدليل المصدر ورد أن كل مصدر يدل على عامله فيلزم أن يقيسه المبرد مطلقا وهو إنما يقيسه في نوع الفعل وقد ورد المصنف كلام المبرد بغير هذا فانظر حاشية الآلة

(قوله ويجوز أن يكون شعرا تمييزا الخ) قد يؤخذ منه جواز حذف صاحب الحال التمييز من أن صاحب الحال يحذف عند بعضهم في الكلام على أابعد لمن خلعت علينا فهذا من أوجه اتفاق الحال والتمييز ولم يذكره المصنف فيما اتفقا فيه ولا في بعض الحذف وقال القانى الأظهر أن المنصوب في قوله وبعد خبر الخ وفيما بعده تمييز محول عن الفاعل والأصل زيد تماثل شعره شعر زهير وأنت الكامل علمه محول الإسناد عن المصدر وأخر ونصب تمييزا (فصل) (قوله فالمسوغ في المثال تقديم الخبر) هذا مخالف لما قدمه في باب المبتدأ والخبر نقلا عن المغنى من أن التقديم لا مدخل له في تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله لئلا يلتبس بالصفة) فيه أن هذا الالتباس جار فيما إذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم أن يجب تقديمها عليه أيضا وإلا فما الفرق إلا أن يقال الالتباس فيما إذا كان ذو الحال نكرة أشد لأن الحال يبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة إلى بيان الذات أحوج منها إلى بيان الصفة فالحمل على الوصف حينئذ أرجح وأما إذا وصف مرة فقد حصل تبيين الذات وناسب أن تبين الهيئة بعده فالحمل على الحال أرجح (قوله وقيل من الضمير المستكن في الظرف) أى الذى هو فاعل الظرف وهذا هو المناسب لما تقدم من أن الحال إنما تأتى من الفاعل أو من المفعول فالمناسب للشارح أن يقول والصحيح أنه حال من الضمير الخ والمناسب للمصنف أن يمثل لتقديمها بقوله تعالى وجعلنا فيها فجاجا سبلا لأن الفجاج صفة للسبل بدليل قوله تعالى لتسلكوا منها سبلا فجاجا فمن حقها أن تكون تابعة له فلما قدمت انتصبت على الحال وهى من المفعول (قوله على جواز الاختلاف بين عاملى الحال وصاحبها) أى وعدم جواز ذلك فمن جوزه جعل الحال من النكرة والناصب له الاستقرار الذى تعلق به الظرف ومن منعه جعله من الضمير المستكن في الظرف وبهذا ظهر أنه لا يلزم من مجىء الحال من المبتدأ أن يكون قيد للابتداء وهو معنوى لأنها إنما تكون قيدا له لو كان هو العامل فيها فاحفظه فإن بعضهم يعلل منع مجىء الحال من المبتدأ بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا يقتضى أن المبتدأ معرفة وأنه لا يمنع مجىء الحال منه (قوله لأنه يجب أن يكون عاملهما واحدا) هذا ليس بلازم عند سيبويه وقد ذكر

عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب (و) قاساه أيضا (بعد خبر شبه به مبتدؤه كزيد زهير شعرا) فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدؤه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وإنما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ وشعرا حال في تقدير الصفة أى شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوفة وهى العاملة فيه قاله الخضراوى في الإيضاح واستظهره أبو حيان في الارتشاف والموضح في المغنى (أو قرن هو) أى الخبر (بأل الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما) فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل إذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جنى أنت الرجل فهما وأدبا يحتمل وجهين أحدهما أن يكون في قولك أنت الرجل معنى الفعل أى أنت الكامل فهما وأدبا والثانى أن يكون على معنى تفهم فهما وتأدب أدبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندى أن يكون تمييزا كأنه قال أنت الكامل أدبا أى أدبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب سيبويه أن المصدر هو الحال ومذهب المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق فهو منصوب بالعامل قبله وإنما عامل المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين أنه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة إلى أنه مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد إلى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد أما وبعد خبر شبه به مبتدؤه وفيما إذا كان الخبر مقرونا بأل الدالة على الكمال

(فصل) (وأصل صاحب الحال التعريف) لأنه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبا (ويقع) صاحب الحال (نكرة بمسوغ) يقربه من المعرفة (كأن يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله) وهو كثير عزة (لمية موحشا طلل) وتمامه عند الأعلم يلوح كأنه خلل وروى:

لمية موحشا طلل قديم • عفاه كل أسحم مستديم

فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجىء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغنى أن تقديم حال النكرة عليها ليس لأجل تسويغ الحال فيها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضى ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو أو الوصف وما ذكره من أنه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لأنه يجب أن يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بأن الحال خبر جاعلها لأظهر

الاسمين أولى من جعله الآخر منهما فقلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف أولى بالترجيح به وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر ولا ضمير فيه إذا تقدم ولهذا لا تؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جني في * عليك ورحمة الله السلام * أن العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الأولى ما شخص من آثار الديار والموحش هو القفر الذي لا أنيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب (أو يكون) صاحبها (مخصوصا إما بوصف كقراءة بعضهم) وهو ابراهيم بن أبي عبلة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا) فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز أن يكون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ (وقول الشاعر:

نجيت يا رب نوحا واستجبت له * في فلك ماخر في اليم مشحونا)

فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء (وليس منه) أي من المختص بالوصف قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا خلافا للناظم) في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم فإنهما أعربا أمرا المنصوب حالا من أمر المجرور بالإضافة لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولهما أنه لا يأتي الحال من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه أو عاملا في الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله من التخصيص بالإضافة وفي نصب أمرا أوجه أحدها أنه على الاختصاص الثاني على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل أو من ضمير الفاعل في أنزلنا أي آمرين أو من ضمير المفعول وهو الهاء في أنزلناه أو من الضمير المستتر في حكيم الخامس أنه مفعول منذرين (أو) مخصوصا

المصنف وجوب كون عامل الحال هو العامل في صاحبها في الباب السابع الذي ذكر فيه ما اشتهر بين النحاة واستصوب خلافه واستشهد لسيبويه بأمور لكنه بعد ذلك أجاب عنها واقتضى صنيعه أنه اختار ما اشتهر (قوله وتعقب منع العطف بقول ابن جني الخ) ما قاله ابن جني أي إذا جاز العطف فالتوكيد والإبدال منه كذلك إذ لا قائل بالفرق هذا وقد يقال لا يلزم ابن خروف لاحتمال أن يرى أن البيت من تقديم المعطوف على المعطوف عليه الذي أراد ابن جني التخلص منه وقد اعترض عليه بأنه تخلص من ضرورة بأخرى وهي العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل لكن أجيب بأن عدم الفصل أسهل (قوله إما بوصف) إن قلت لم قال في الكشاف أن جملة ليس له ولد ليست حالا من امرؤ مع أن بعده هلك قلت لأنها مفسرة لا صفة فتعين أن الجملة الثانية صفة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الزمخشري والحاصل أن فرض الأخت النصف عند عدم الولد وذلك مطرد قطعا فإن وجد الولد فإن كان ابنا أو بنتا فلا شيء للأخت أو أختين فليس للأخت النصف وكذا إن كان له بنت لأن الأخت حينئذ إنما أخذت بالعصوبة ما بقي لا النصف وقد وهم في ذلك الزمخشري والإمام والآية أيضا مقيدة بأن لا يكون الميت أيضا أب (٣٧٦) وبأن تكون الأخت شقيقة أو لأب (قوله أمرا) من عندنا جوز في الكشاف أن يكون واحد الأمور وأن يكون عند الهي (قوله مع قولهما أنه لا يأتي) أي فهذا وجه قول المصنف وليس منه وزاد الأناني ولأن الحال وصف وأمرا جامد اقال إلا أن هذا قد يمنع بأن الاسم إذا وصف كان المشتق انتهى أي والاسم هنا وصف بقوله من عندنا (قوله وذلك مفقود هنا) ممنوع لأنه كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لصحة يفرق أمر لأن النكرة في الإثبات قد تعم ولأن كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف إليه (قوله فجعله من التخصيص بالإضافة) أي فهو حال من المضاف وهو كل لأنه الذي يتخصص بالإضافة لا من أمر الذي هو المضاف إليه وإن أوهم صنيع الشارح خلافه لأنه جعل المخالفة في المسوغ اسم فاعل لا المسوغ اسم مفعول ولأنه سيذكر من الأقوال الآتية أنه حال من كل بقي أن عبارة الشارح في مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف أو إضافة كقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا اه وهو ظاهر في جواز الأمرين فلا يخالف ما هنا بل أشار إلى عدم تعينه (قوله وفي نصب أمرا أوجه) أي غير ما ذكر هنا (قوله على الاختصاص) قال بعض الفضلاء ليس المراد الاختصاص الحقيقي حتى يرد أنه لا يكون نكرة كما يأتي في بابه بل المراد أنه منصوب بأخص محذوفا ونحوه قال في الكشاف أي أعني بذلك أمرا كائنا من لدنا وذلك تفخيم لشأنه ويقويه قراءة زيد بن علي أمر اه وبه عن المصنف في الكلام على قائما بالقسط ما يخالفه وأن الاختصاص الحقيقي يكون نكرة (قوله الرابع على الحال من كل الخ) جعل الحالية وجها واحدا لمغايرتها لما قبلها وما بعدها وأشار إلى اختلافها باعتبار صاحبها بالتقسيم ولا يلزم أن يكون القائل به واحدا فيحتمل أن القائل بالحالية واحد جوز ذلك ويحتمل أن بعضهم قال إنه حال من كل وآخر قال إنه من الفاعل وهكذا (قوله الخامس أنه مفعول منذرين) قال الدنوشري فيه وقفة من جهة المعنى اه أي لأن المتبادر إرادة المفعول به ولا معنى لتعلق الإنذار بالأمر

(قوله غير مضاف إليه) أشار إلى دفع ما يقال المخصوص بالإضافة أنه من أقسام المخصوص بالمعمول كما دل عليه صنيعه في باب المبتدأ فإنه لما جعل من المسوغات كون النكرة عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسيماً له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صنيعه عطف العام على الخاص ولا مانع منه لأن العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسيماً (قوله من ضرب) بالتنوين (قوله أو مخصوصاً بعطف) أي مخصوص بعطف المعرفة عليها كما مثل أو بعطفها على المعرفة كعكس المثال قياساً على مسوغات الابتداء بالنكرة (قوله ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها) قد نقلها الدماميني في شرح المغني فقال اعترض ابن مالك ذلك قائلا ما ذهب إليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لأن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه فوجب أن لا يلتفت إليه وأيضاً أنه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال للعاطف مؤكد وأيضاً أن الواو فصلت الأول من الثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال إنها أكدت لصوقها وأيضاً أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها (٣٧٧) موضع الحال أن رجلا رأيه سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فإنها جملة تصلح في موضعها الحال لأنها بعد منفي والمنفي صالح لأن يجعل صاحب حال بما هو صالح لأن يجعل مبتدأ قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية أقول على الوجه الأول أن جار الله العلامة أعرف باللغة مع أنه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه قلت قوله أعرف باللغة مجرد دعوى مع أنها لو سلمت لم تصلح لرد أن هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وإنما وجه الرد أن يقال بل هو معروف ويبين من قاله منهم والزمخشري لم يبين نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال إنه أعرف باللغة ممن ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز أن يكون ذلك أمراً اختاره ولم يسبقه إليه أحد قال وعلى الثاني إن تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق لا لأنها الآن عاطفة وعلى الثالث أن المراد من الإلصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تأكيد الثاني وإن انتفى الأول وعلى الرابع أن الآية من تلك المواضع وقد قارنتها الواو للتوكيد قلت سيأتي قريباً ما يرد هذا من كلام المصنف اهـ والذي يأتي قريباً أن مانع الوصفية فيها أمران الواو واقتران الجملة بإلا إذ لا يجوز التفريغ في الصفات (قوله أما في النفي فلا) أي فلا يحتاج إليه وإن جاز اعتباره لأنه لا يمتنع أن يكون للشيء مسوغان (قوله نحو قول النظم لا يبغ امرؤ الخ) ويجوز أن يكون منه قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون قال أبو البقاء جملة يبتغون ليست صفة لأن الوصف لا ينعت إذا عمل بل هي حال من آمين قال المصنف والمسوغ إما تقدم النهي وإما التقييد بالمعمول ولا يمتنع الوصف لأن نعته قبل العمل هو الممتنع على الصحيح فأما بعد العمل فجائز لأنه قد كمل وقدر أبو البقاء مضافاً أي ولا قتال آمين وهو

(بإضافة نحو في أربعة أيام سواء) للسائلين فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام (أو مخصوصاً (بمعمول) غير مضاف إليه (نحو عجبت من ضرب أخوك شديداً) فشديداً حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو أخوك أو مخصوصاً بعطف نحو هؤلاء أناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة (أو مسبوقاً بنفي نحو وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري أنها صفة لقرية وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فإن قلت فقد ذكر المرادي أن من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال قلت إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها أما في النفي فلا (أو نهي نحو قول الناظم * لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا) فمستسهلا حال من امرؤ الأول لكونه مسبوقاً بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعد امرؤ على امرئ مستخفاً به (وقوله) وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافاً لابن الناظم:

(لا يركنن أحد إلى الإحجام * يوم الوغى متخوفاً لحمام)

فمتخوفاً حال من أحد لكونه مسبوقاً بالنهي والإحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتأخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم الموت (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بني طيئ كما قال ابن مالك.

(يا صاح هل حم عيش باقياً فترى * لنفسك العذر في إبعادها الأملا)

فباقياً حال من عيش لكونه مسبوقاً بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والإبعاد بكسر الهمزة مصدر أبعد والأمل مفعوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

حسن لأن الآجال لاتتعلق بالذات وقد رد المصنف على أبي البقاء في النوع العاشر من الجهة السادسة (قوله كقولهم عليه مائة بيضا) فيه أن هنا مسوغا للحال وهو المسوغ الابتداء بالنكرة وذلك الإخبار عنها بظرف مختص مقدم (قوله لايقال التخصيص بالحكم كاف الخ) السؤال غير محرز لأن التخصيص بالحكم إنما يكفى فيما تقدم لو وما كتقدم الحكم على الفاعل والحكم المتقدم على صاحب الحال لايلزم تقدمه لأنه قد يكون مفعولا وأما الجواب فلجواز أن يكون هذا المسوغ ضعيفا لايكتفى به إلا عند الحاجة إليه على أنه لامانع من تعدد المسوغ (فصل) (قوله أن يتأخر) هو الأرجح فالأصل في هذا هو التأخر (قوله وذلك) أى الوجوب أو التأخر الواجب (قوله كأن تكون محصورة الخ) مما يجب فيه أيضا تأخيرها عن صاحبها عند المضاربة إذا كانت جملة مقرونة بالواو رعاية لأصل الواو الذى هو العاطف كذا نقله الغزى فى بحث الجملة الحالية آخر الفصل والوصل عن الدماميني وأن ابن أصبغ نص على جوازه عند الجمهور والظاهر أنه تحريف وكلام ابن أصبغ إنما هو فى تقديمها على عاملها إما على الصاحب فلم يذكر فى جوازه خلافا وأوجبوا فى الخبر إذا تعدد نحو الرمان حلو حامض (٣٧٨) تأخيره وقياسه أن الحال كذلك (قوله وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين الخ) من قصر الموصوف على الصفة قصرا إضافيا أى إلا مقصورين على التبشير والإنذار لايتجاوزونه إلى مااقترح الكفار عليه من الأمور التى أخبر الله بها عنهم (قوله والمحصور يجب تأخيره) لم يبين علة ذلك كأنه أحاله على ماسبق فى باب المبتدأ من أن تقديمه يؤدى إلى انعكاس المعنى المراد ولذا قال إنه يجىء فيه خلاف الكسائى إذ المعنى المراد مع الإظاهر وعلله بعضهم بأنه يلزم على تقديمه قصر الصفة قبل تمامها وعلته لاتظاهر كلام الكسائى هناك وهنا (قوله كمررت بهند جالسة) إنما لم يمثل بذى الحال مذكرا نحو مررت راكبا بزيد لاحتمال أن يكون من الفاعل (قوله بأن تعلق العامل الخ) وبأن الحال لايتقدم صاحبها وصاحبها لايتقدم على حرف الجر وهذا يقتضى عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ماعلل به الشارح لأن الزائد غير معد لكن قد يرد على تعليل الشارح أن تعلق العامل بالتوابع من النعت وأخواته ثان لتعلقه بالمتبوع وقد تعدى إليها من غير الواسطة التى تعدى بها إلى المتبوع إذا كان المتبوع مجرورا كمررت بزيد العاقل أو نفسه أو وعمرو وهكذا ويجاب بالتزام أن حقه أن يتعدى إلى التوابع بتلك الواسطة وإن لزوم تأخيرها أيضا عرض لأن التوابع لاتتقدم على متبوعها وإذا علمت هذا عرفت مافى قول الشهاب من حواشى الأشمونى انظر مررت بزيد الكريم فإن العامل فى النعت العامل فى المنعوت إلا أن يقال النعت والمنعوت كالشىء الواحد لأن القصد بالنعت تتميم المنعوت أو يقال المراد لايتعدى مع التصريح بالواسطة انتهى وعلل بعضهم المنع بأن الباء من حروف الصفات وتتعلق بالحدث وكان الحدث مطلقا فقيده فصار مخصوصا بهند لامطلقا وضاحكا من صفات هند وقيد لها فقد اجتمع صفتان إحداهما الباء المقيدة للمرور والأخرى الحال المقيدة لهند فى مثل ذلك

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن ٭ لم يتأخر أو يخصص أو يبن
من بعد نفى أو مضاهيه

(وقد يقع) صاحب الحال (نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لأبى العباس لأن تمييز المائة لايكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من أمثلة سيبويه والدليل على أنه حال أنه لو رفع كان صفة وللنائبة المائة مبهمة الوصف (وفى الحديث) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا (وصلى وراءه رجال قياما) رواه مالك فى الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لايقال التخصيص بالحكم كاف لأنا نقول لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلا وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى وإذا ثبت مجىء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أو لا ذهب سيبويه إلى الجواز والخليل ويونس إلى المنع.

(فصل) (وللحال المؤسسة) (مع صاحبها ثلاث حالات) كما أن للخبر مع المبتدأ ثلاث حالات (إحداها وهى الأصل أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه) فاعلا كان أو مفعولا (كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك فى ضاحكا ومكتوفا أن تقدمهما على المرفوع) فى الأول وهو زيد (و) على (المنصوب) فى الثانى وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل إن تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل إن لم تكن فعلا (الحالة الثانية أن تتأخر عنه وجوبا وذلك كأن تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين) فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تأخيره ويمكن أن يجىء فيه خلاف الكسائى السابق فيما إذا تقدم المحصور مع إلا (أو يكون صاحبها مجرورا إما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها فلا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه

لايجوز أن تلى صفة أحدهما غير موصوفها بل تلى كل صفة موصوفها كررت برجل عاقل على فرس أشهب أو تلى صفة الموصوف الثانى صاحبها وتلى صفة الأول صفة الثانى ولا يجوز أن تلى صفة الأول الموصوف الثانى وتلى صفة الثانى صفة الأول (قوله لايتعدى بحرف واحد الخ) أى لأنه يلزم تعلق حرفى جر بعامل واحد وذلك لايجوز إذا كانا بمعنى واحد كررت بزيد بعمرو أما لو اختلف المعنى فيجوز تعدى الفعل بهما كررت بزيد بالبادية أى فيها وظاهر كلام الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الجواز مع كون المعنى واحدا لأن الثانى إنما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول والأول تعلق به فى حال الإطلاق (قوله وخالف فى هذه الأخيرة الفارسى الخ) إن قلت يؤيد المخالف أن الحال مشبهة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك نحو مررت اليوم بهند فينبغى أن يجوز ذلك فى الحال فالجواب أن الظرف مقدر بفى وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لغيره والحال هى هند والشبه الذى بينهما إنما هو فى المعنى لا فى اللفظ والمشبه بالشىء لايكون كالمشبه به من كل وجه (قوله وقال فى شرح التسهيل الخ) وقال فى شرح الكافية لأن المجرور مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به (قوله لوروده الخ) من وروده قوله تعالى وجاءوا على قميصه بدم كذب فإن قوله على قميصه حال من دم والتقدير جاءوا بدم كذب على قميصه كما أفاده أبو البقاء وهو الحق والمعنى يرشد إليه وأما قول الزمخشرى كالحوفى أنه فى محل نصب على الظرف كأنه قيل وجاءوا فوق قميصه بدم كذب كما تقول جاء على جماله بأجمال وأنه ليس بحال لأن حال المجرور لا يتقدم ففيه أن المعنى لا يساعد على نصبه على الظرف بمعنى لأن العامل فيه إذ ذاك جاءوا وليس الفوق ظرفا بل يستحيل أن يكون ظرفا لهم (قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس) القصر إضافى لأنه للرد على من زعم أن الرسالة للعرب خاصة فلا يلزم قصر الرسالة على الناس وعدم تجاوزها للجن وغيرهم واعلم أن عموم رسالته ﷺ للناس كافة ثابت فى مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لاشبهة فيه منها قوله تعالى قل يا أيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعا ومن العجب نقل بعضهم أنه ناظر ذميا فى ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس فقال الذمى هذا لايثبت إلا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا أقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير قطعى لعدم تواتره فلم ير جوابا وهذا من القصور وقد بينا ذلك فى حاشية أم البراهين فى العقائد أتم بيان (قوله من عنكم) قال الدنوشرى فيه مسامحة ظاهرة اهـ أى لأن الحال إنما هى من الضمير وهو الكاف (قوله ورده ابن مالك بأن الحاق الخ) رده بهذا فيه تحكم إذ المعنى على الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لأن المعنى حينئذ أرسلناك جميعا وفيه خفاء (قوله أن كافة لاتستعمل إلا حالا) قال فى المغنى فى الباب الخامس وأنه لا يستعمل إلا فيما يعقل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الزجاج لم   با القياس بل هو فى مقام المنع فيكفيه أن يقول لا نسلم أن الحال من الناس لم لا يجوز أن تكون من كاف أرسلناك ويكون التاء للمبالغة (قوله ويدفع الأول بأن تقديم المحصور بإلا الخ) قال الشهاب بعد أن ذكر هذا على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وكل فى محله ومنع اتفاق كلام المصنف أيضا بأن المنصوص عليه إنما هو منع تقديم صاحبها المحصور ولا يقاس هذا عليه

بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير وإليه الإشارة بقول النظم : وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا (وخالف فى هذه) المسئلة الأخيرة (الفارسى وابن جنى وابن كيسان) وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين (فأجازوا التقديم) لضعف دليل المنع (قال الناظم) فى النظم ولا أمنعه فقد ورد وقال فى شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) فى الفصيح (كقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام (و) نحو قول الشاعر:

لئن كان برد الماء هيمان صاديا ... إلىّ حبيبا إنها لحبيب

فهيمان وصاديا حالان من الياء المجرورة بإلى وقد تقدما عليها (وقوله:

تسليت طرا عنكم بعد بينكم ... بذكراكم حتى كأنكم عندى

فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن (والحق أن) هذا (البيت) ونحوه (ضرورة) أو طرا حال من عنكم على حذف مضاف أى عن لقائكم المذكورة (وأن كافة) فى الآية (حال من الكاف) فى أرسلناك (و) أن (التاء للمبالغة لا للتأنيث) قاله الزجاج ورده ابن مالك بأن الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يأتى غالبا إلا فى أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فإن حمل على راويه فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه فى الحواشى ولم يتعقبه وقول الزمخشرى إلا رسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان أن كافة لاتستعمل إلا حالا وأن الصفة لاتنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتادا ذكرها معه (و) قول ابن مالك وغيره أن كافة حال من الناس (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بإلا على صاحبها (و) يلزمه (تعدى أرسل باللام) والأكثر تعديه بإلى (والأول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها (ممتنع) كما تقدم (والثانى) وهو تعدى أرسل باللام (خلاف الأكثر) ويدفع الأول بأن تقديم المحصور بإلا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح فى باب الفاعل فى المفعول المحصور بإلا وأجاز البصريون

والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل وأي فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بإلا يدل على المقصود ويدفع الثاني بأن مخالفة الاكثر لا تضر فإن تعدى أرسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمرا كمررت ضاحكا بك أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو أو كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه إذا لم يكن كذلك واحترز بقوله أو لا بحرف غير زائد عن الزائد فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاء في راكبا من أحد وما رأيت راكبا من أحد (وإما) مجرورا (بإضافة) بمعنى مضاف من إطلاق المصدر على اسم المفعول (كأعجبني وجهها مسفرة) وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولا قبله لان نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده في شرح التسهيل فقال إن كانت الإضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الإضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وإن كانت محضة لم يجز بإجماع ونازعه أبو حيان في القسمين ورد عليه الموضح ذلك في الحواشي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (وإنما تجيء الحال من المضاف إذا كان المضاف بعضه كهذا المثال) المتقدم وهو أعجبني وجهها مسفرة (وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا) فإخوانا حال من المضاف إليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) فميتا حال من الأخ المضاف إليه اللحم واللحم بعض الأخ (أو كبعضه نحو) أن اتبع (ملة إبراهيم حنيفا) فحنيفا حال من إبراهيم المضاف إليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي ألا ترى أنه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل ويأكل أخاه واتبع إبراهيم لكان صحيحا (أو) كان المضاف (عاملا في الحال) كأن يكون مصدرا أو وصفا فالأول (نحو إليه مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف إليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب (و) نحو (أعجبني انطلاقك منفردا) فمنفردا حال من الكاف المضاف إليها انطلاق والانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب (و) الثاني نحو (هذا شارب السويق ملتوتا) الآن أو غدا فملتوتا حال من السويق المضاف إليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

ولا تجز حالا من المضاف له * إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا

وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها إذا كان مضافا إليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل فإذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقاعدة مرعاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد وإذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما إذا لم يكن كذلك فإنه لا سبيل إلى عمله في صاحب الحال إذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل عن غيره بعض البصريين إجازة ذلك قال أبو حيان والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف إليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد

لحصول الالتباس بالأول دون الثاني يعرف بالتأمل اه وهذا إنما يظهر بناء على أن علة منع تقديم المحصور فيه حصول الإلباس (قوله وفصل الكوفيون فأجازوا الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه إجازتهم تقديم الحال فيما ذكر دون غيره (قوله كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول) أي غير المجرورين بحرف زائد فلا يرد أن ههنا تقديما على الفاعل والمفعول فيلزم تشبيه الشيء بنفسه لان ما هنا في المجرورين بحرف زائد (قوله وأما بإضافة) كان وجه المنع أن الحال إنما تتقدم حيث يتقدم صاحبها وهو هنا لا يتقدم لان المضاف إليه لا يتقدم على المضاف (قوله في البعض الحقيقي) أي الذي يصح مجيء الحال منه (قوله لا بد من اتحاد

الحال وصاحبها فى العامل وأما ميتا فيحتمل أن يكون حالا من لحم إخوانا ويحتمل أن يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل أن يكون حالا من الملة وذكر لأن الملة والدين بمعنى أو من الضمير فى اتبع اه بمعناه. الحالة (الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تتقدم) الحال (عليه) أى على صاحبها (وجوبا كما إذا كان صاحبها محصورا) فيه (نحو ما جاء راكبا إلا زيد) وفيه البحث السابق.

﴿فصل﴾ (وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا إحداها وهى الأصل أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه) كجاء زيد راكبا (وأن تتقدم عليه) كراكبا جاء زيد (وإنما يكون ذلك إذا كان العامل) فيها (فعلا متصرفا) ولتصرفه يكون بالنسبة للأزمنة الثلاث أى يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله أبو البقاء فالماضى (كجاء زيدا راكبا) والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الآن (أو صفة تشبه الفعل المتصرف) فى التضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية وهى علامة التأنيث والتثنية والجمع وسواء فى ذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مسرعا) فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه (فلك فى راكبا) فى جاء زيد راكبا فى المثال الأول (و) فى (مسرعا) فى زيد منطلق مسرعا فى المثال الثانى (أن تقدمهما على جاء وعلى منطلق) فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق أو زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين إلا الجرمى فإنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها وإلا الأخفش فإنه لا يجوز تقديمها على الفعل فى نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمى والأخفش بالسماع فى الفصيح (كما قال الله تعالى خاشعا أبصارهم يخرجون) فخاشعا حال من الواو فى يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل وأجيب بأن هذا لا يتعين لجواز أن يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداعى إلى شىء نكر قوما خاشعا أبصارهم وقد صرح بنظيره واحد من المعربين ويجاب بأن الأصل عدم الحذف (وقالت العرب شتى تؤوب الحلبة) فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع (أى متفرقين يرجع الحالبون) وفيه رد على الكوفيين فى منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكى أن ثعلبا نوظر فى هذه المسألة وأنه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحرب أى متفرقين ترجع الحرب أى إلى تفرق الكلمة فترجع الحرب (وقال الشاعر) وهو يزيد بن مفرغ الحميرى يخاطب بغلته :

عدس ما لعباد عليك إمارة ﴿ أمنت وهذا تحملين طليق

فتحملين) جملة (فى موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة مشبهة) وقد قدمت عليه. فإن قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببى. قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وأما عملها فى الحال فيما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح فى بابها واستفدنا من تمثيله أنه لا فرق فى ذلك بين كون الحال مفردا وجملة ومنع الفراء

الحال وصاحبها) أى حقيقة والتوجيه المتقدم إنما أثبت الاتحاد حكما (قوله كما إذا كان) قال الدنانى إشارة إلى نحو تقديم الحال فى جاء راكبا رجل اه يتق أن المصنف أشار بالكاف إلى عدم الحصر فيما مثل به لأن مثله ماذكر ومثله إذا أضيف صاحب الحال إلى ضمير ما لابسها نحو جاء زائرا هند أخوها ﴿فصل﴾ (قوله وهى الأصل) الحكم بالأصالة على جواز التقديم والتأخير بالإضافة إلى وجوب أحدهما فلا ينافى أن الأصل التأخير بالإضافة إلى التقديم (قوله وإنما يكون ذلك إذا كان العامل الخ) قال اللقانى الحصر منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا كما يعلم من احترازه عنه فيما سيأتى بقوله المقدر بالفعل وحرف مصدرى ثم لابد من تقييد الفعل المتصرف بما لم يتعرض له مانع أخذا بما سيأتى اه مع اختصار وهل يدخل فيه كان الناقصة فيه ما مر فلا نغفل (قوله أى يكون ماضيا) أى بخلاف ما لم يسمع له ماض أو لم يجىء له أمر فلا يتقدم الحال عليه وحينئذ كان من حق الشارح أن يقول بعد مثال المصنف ويجىء زيد راكبا الآن وجىء راكبا ليعلم تصرف جاء ثم يذكر محترزه من الجامد فيقول بخلاف دع زيدا راكبا (قوله فى التضمن معنى الفعل وحروفه الخ) من هنا صح دخول الصفة المشبهة ودخولها هو المناسب لما يأتى من تقديمها فى وهذا تحملين طليق ومن عدم عدها فيما سيأتى فيما يمتنع تقديم الحال عليه وأما قول اللقانى أن وجه الشبه الدلالة على معناه من التجدد والحدوث فيخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل فغير ظاهر فى شرح كلام المصنف (قوله فى نحو راكبا زيد جاء) أى من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفاصل أخذا من قوله لبعدها عن العامل وإنما يعتد بالفاصل فيجوز عنده زيد راكبا جاء على أن راكبا حال من فاعل جاء وظاهر الإطلاق أنه لا فرق بين أن يكون الفاصل أجنبيا أو لا ليصح الرد عليه بخاشعا أبصارهم يخرجون لأن الفاصل وهو أبصارهم فاعل خاشعا (قوله وقالت العرب الخ) هذا يرد على الجرمى دون الأخفش (قوله وفيه رد على الكوفيين) هلا نبه على مذهبهم أولا كما نبه على مذهب الجرمى والأخفش (قوله وحكى أن ثعلبا الخ) أى فثعلب كان يرى رأى الجرمى.

وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على رأى الكوفيين لأنهم يقولون بأن هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذى تحملينه طليق كما مر في باب الموصول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والحال أن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا

جاز تقديمه . الحالة (الثانية أن تتقدم) الحال (عليه) أى على عاملها (وجوبا كما إذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد) فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما أنها ظرف شبيه باسم المكان كأن سواك كذلك ويعزى إلى سيبويه والثانى أنها ليست ظرفا وإنما هي اسم ويعزى إلى الأخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال فعلى الأول يكون معناها في المثال المذكور في أى حال جاء زيد وعلى الثانى على أى حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تفتقر إلى الاستقرار بخلاف أين ومتى قاله أحمد بن الخباز في النهاية . الحالة (الثالثة أن تتأخر) الحال (عنه) أى عن عاملها (وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا) فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فعلا فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه (أو) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامة الفرعية (وهو اسم التفضيل) لأنه لما لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقا للجامد (نحو هذا أفصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن يتقدم على أفصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدرى نحو يعجبنى اعتكاف أخوك صائما) فصائما حال من أخوك والعامل فيه المصدر المقدر بأن والفعل ومعمول المصدر المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل نحو نزال مسرعا) فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه) كاسم الإشارة (نحو فتلك بيوتهم خاوية) فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الإشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه ، فإن قلت العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فإن العامل في الحال معنى الإشارة والعامل في صاحبها المبتدأ . قلت العامل في الحال حقيقة إنما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره أشير إليها خاوية والضمير المجرور وهو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلى إلى أن اسم الإشارة لا يعمل وإنما العامل فعل محذوف تقديره انظر إليها خاوية (و) حرف التشبيه نحو (قوله) وهو امرؤ القيس :

(كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى)

(قوله كيف جاء زيد) قال الدنوشرى ينظر هل له نظير أو لا (قوله أو اسم) أى غير ظرف فلا يرد أن الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الخ) أى لأن الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف أين ومتى وسقط قول بعض الفضلاء إن أراد بعدم افتقارها إلى الاستقرار أنها لا تتعلق بشيء فهذا خلاف شأن الظرف وإن كان المراد أنها لا تفتقر لخصوص الاستقرار فغيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال الحفيد بقى عليه أن يعد الحال التى هى جملة مصدرة بالواو من الحال التى لا تتقدم على عاملها نحو والشمس طالعة جئتك فإنه لا يقال وإنما لم تتقدم مراعاة للأصل الواو فإن أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اهـ ومر في كلام الشارح بعد الكلام على وهذا تحملين طليق أن الجمهور على جواز تقديمها ثم قال الحفيد في الكلام على الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها أن ابن مالك قال العامل فيها الجملة لما فيها من معنى الإسناد وعلى هذا يكون من الأحوال التى يجب تأخيرها عن عاملها وأما على قول المصنف أن العامل محذوف فالظاهر أن لا مانع من تقديره مؤخرا لأنه فعل متصرف لم يعرض له مانع اهـ وفيه أن المصنف قال إنها واجبة التأخير وعلله الشارح بما يأتى فينبغى أن تضم إلى الست على قوله أيضا (قوله وهي أن يكون العامل فعلا جامدا) قال الدنوشرى فائدة قال بعضهم جميع الأفعال الجامدة تعمل في الحال إلا عسى وليس فإنهما لا يعملان فيه (قوله مقدرا بالفعل وحرف مصدرى) قال الأشمونى فإن كان المصدر غير مقدر بهما جاز التقديم عليه نحو قائما ضربا زيدا الأصل ضرب زيدا قائما (قوله أو يكون العامل لفظا مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى لم لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لأنه قد يكون مضمنا معنى الفعل وحروفه كما مثل فإن نزال كذلك وقد لا يكون كذلك نحو صه ومه وهذا يدخل فيما ذكر وقد أشار الحفيد لذلك (قوله فإن قلت العامل في الحال الخ) قال الدنوشرى السؤال وجوابه مردودان لأن اسم الإشارة عامل في الخبر الذى هو صاحب الحال وعامل في الحال فالعامل متحد (قوله وحرف التشبيه) ظاهر صنيع المصنف في انحصاره في كان وبذلك صرح في الحواشى حصر اللفظ المضمن معنى الفعل دون حروفه في عشرة أشياء ولم يعد كاف التشبيه وصرح في الباب الثالث من المغنى بأن حرف التشبيه مع حذفه عمل في حالين في قوله :

تعيرنا إننا عالة ٭ ونحن صعاليك أنتم ملوكا الأصل نحن فى حال صعلكتنا كأنتم فى حال ملككم والعامل فى صعاليك وملوكا حرف التشبيه من قوله كأنتم وفى هذا تقديم الحال الأولى عليه فيرد على ما هنا من وجهين علمه مع أنه لم يذكره وتقديم حاله مع أنه مضمن معنى الفعل وفى الارتشاف وأجاز ابن مالك أن يجرى أداة التشبيه مجرى أفعل التفضيل فيتوسط بين حالين فيعمل فى إحداهما متقدمة والأخرى متأخرة وأنشد البيت ثم قال والصحيح أن نصب الحالين على تقدير إذ كنا صعاليك وإذ كنتم ملوكا (قوله يعود على العقاب) أى وهى مؤنثة وقوله : احذر على عينيك والمشافر ٭ عرفاء دلو كالعقاب الكاسر من تذكير المؤنث والعرفاء المدرة التى يضرب بها (قوله وحرف التمنى) مثله حرف الترجى وهو لعل وقد نص المصنف على أن ليت ولعل وكأن تعمل فى الحال دون إن وأن ولكن (قوله ليت هندا مقيمة) قال اللقانى فيه نظر إذ جعله مقيمة حالا من هند وكون العامل معنى ليت يصير المعنى أتمنى هندا فى حال إقامتها أن تكون عندنا ولا يخفى أن هندا إذا كانت مقيمة لا يتمنى كونها عنده فالصواب أنها حال من ضمير هندا المستتر فى الظرف أى أتمنى الكون فى حال الإقامة اهـ وفيه نظر كما لا يلزم من إقامة هند بمعنى عدم سفرها أن تكون عنده لجواز كونها مقيمة عند غيره كما لا يخفى هذا وقال الدنوشرى بعد أن نقل كلام اللقانى وبيان ذلك أن الكون عنده لا يلزم منه الإقامة فيجوز تمنى الإقامة متى كونها عنده ثم تأملت المسئلة فوجدتها صحيحة وذلك أن المعنى أتمنى هندا فى حال إقامتها أن تكون عندنا وهذا تقوله إذا لم تكن مقيمة عندك ويجوز أن تقوله وهى عندك لكنها عازمة على عدم الإقامة فتتمنى مقيمة عندك اهـ المقصود وفى قوله أولا وبيان ذلك نظر لأنه لا يصح به بيان كلام اللقانى لا ما ذكر فى وجه النظر لأنه عكسه ولا ما صوبه بناء على مغايرته لما قبله لأنه لا يلزم من الكون عنده الإقامة وفى قوله ثانيا ويجوز أن تقوله وهى عندك الخ نظر لأن العزم على عدم الإقامة لا ينافى الإقامة بل العزم على دوامها لأن الإقامة ضد السفر هذا ولم يظهر لى فرق بين ما نظر فيه اللقانى وما صوبه فإن الذى يخطر بالبال أن المآل واحد فتدبر (قوله عرض له مانع) قال اللقانى أى من تقديم معمول العامل على نفس العامل لأن المانع صير العامل مما له صدر الكلام فلا يتقدم معموله عليه وعلى المانع بالأولى وهذا طبق ما تقدم من قوله فى باب المبتدأ والخبر أو لازم الصدر بغيره متقدما أو متأخرا فقوله فإن ما فى حيز الخ قاصر عن تمام المدعى من امتناع التقديم على العامل إما مع التقديم على المانع وإما بدونه اهـ وسيعلم أن ما وصف به الشارح المانع وما وطأ به للتعليل هو المراد لكن التعليل لا يتجه فتدبر (قوله وإحداهما مفضلة على الأخرى) لم يذكر المصنف ولا الشارح محترز ذلك وهو احتراز عن راكبا أحسنهم مقبلا فإنه لا يجوز كما فى شرح التسهيل ثم أن المصنف جعل التفضيل بين الحالين ولم يجعله لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما قالوه فى محل آخر ليشمل ما إذا اختلف صاحب الحال أيضا كما فى المثال الثانى وما نقله الشارح عن ابن خروف فى تقرير كلام سيبويه يوافق ما قالوه فى المحل الآخر لأنه جعل التفضيل لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما لا يخفى على متأمل كلامه (قوله هذا بسر الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم البسر بضم الباء المنصف بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة قال أهل اللغة أول ثمر النخلة طلع وكافور ثم خلال بفتح الخاء المعجمة واللام المخففة ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فإذا بلغ الإرطاب نصف البسرة قيل منصفة فإذا بدا ذنبها ولم يبلغ النصف قيل

فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كأن لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه فإن قلت كيف يصح أن يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسما رطبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد كما قاله الدماميني والضمير فى وكرها يعود على العقاب وصفها بأنها لا تأكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالى وهو أردأ التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهى أن يأتى بالمشبهين ثم بالمشبه بهما (و) حرف التمنى نحو (ليت هندا مقيمة عندنا) فقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى أتمنى دون حروفه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وعامل ضمن معنى الفعل لا ٭ حروفه مؤخرا لن يعملا

كذلك ليت وكأن (أو) يكون العامل (عاملا آخرا) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله (نحو لأصبر محتسبا) فمحتسبا حال من فاعل أصبر المستتر فيه (ولأعتكفن صائما) فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز فى محتسبا وصائما أن يتقدما على عاملهما (فإن ما فى حيز لام الابتداء) وهو محتسبا (و) ما فى حيز (لام القسم) وهو صائما (لا يتقدم عليهما) أى على لام الابتداء ولام القسم لأنهما من أدوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لمن زيد محتسبا أصبر (ويستثنى من أفعل التفضيل ما إذا كان عاملا فى حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفيه وإحداهما مفضلة عن الأخرى فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة) خوف اللبس فالأول (كهذا بسرا أطيب منه رطبا) قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير فى أطيب وانتصب رطبا على الحال أيضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كأنه قال هذا فى حال كونه بسرا أطيب

مدينة بكسر النون ولها أسماء أخر بين ذلك ويقال فى الواحدة بسرة بإسكان السين وضمها وأبسر النخل صار تمره بسرا (قوله أن الناصب كان محذوفة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على إضمار كان قوله ٭ وذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلاما ٭ لأنه ذو الرمة وغيلان على كل حال فلا وجه لإضمار إذ كان أو إذا كان وقال الخضراوى التقدير إذا دعى فيكون حينئذ مفعولا به لا حالا ولا خبرا لكان (قوله المضمران فى كان) أى أولا وثانيا إذ التقدير هذا إذ أو إذا كان بسرا أطيب منه إذ كان أو إذا كان رطبا (قوله وقدم الظرف الخ) رد لقول ابن الناظم وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل فى إذ أو إذا فيكون ما وقع فيه يعنى السيرافى شبيها بما فر منه (قوله أكل يوم لك ثوب) مبتدأ للإخبار عنه بالمجرور والمختص المتقدم وهو لك العامل فى كل يوم الاستقرار الذى تعلق به الخبر (قوله أنه يجوز تقدير كان ناقصة) فبسرا ورطبا خبران لكان المقدرة أولا وثانيا (قوله وإنما تتعدد الحال الخ) قال فى الارتشاف ولا ينتصب الحال مع أفعل التفضيل إلا المختلفى الذات عتلق الحال نحو زيد (٣٨٤) مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفق الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو متحدى الذات عتلق الحال نحو زيد قائما أخطب منه قاعدا ثم قال ولو اشترك المختلفان فى وصف هو لأحدهما أكثر على كل حال ارتفع الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين فتقول هذا بسر أطيب منه عنب فبسر خبر المبتدأ وأطيب وما بعده جملة من مبتدأ وخبر فى موضع الصفة لبسر وأطيب هو المبتدأ وعنب خبره وهو الاختيار فوقوع المبتدأ فى محله ويجوز أن يكون أطيب خبرا مقدما وعنب المبتدأ انتهى وبه يعلم ما فى قول بعضهم إن أطيب فى هذا بسر أطيب منه عنب لعل أطيب حينئذ صفة وقول الدنوشرى ويصير ذلك جملتين إحداهما هذا بسر والثانية أطيب منه عنب والمعنى العنب أطيب منه وسوغ الابتداء بعنب ما فيه من معنى العموم مثل تمرة خير من جرادة انتهى وقد يقال إن أطيب هو المبتدأ وسوغ الابتداء به عمله فى منه والخبر عنب والجملة صفة لقوله بسر انتهى كلام الدنوشرى ولو وقف على كلام الارتشاف لم يحتج لهذا وقول الارتشاف ولو اشترك المختلفان أى ذاتا كما لا يخفى وبه يعلم أن هذا قيد فى القسم الثانى فى كلام المصنف لا الأول كما فعله الشارح ثم إنه لا يخفى ما فى عبارة الشارح من الخفاء وقوله إذا كانا فاضلين مناف لقول المصنف وإحداهما مفضلة على الأخرى (قوله زيد مفردا الخ) فإن قلت هلا جعلا تمييزا قلت ليسا من قسميه لأنهما ليسا من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من المنتصب عن تمام الجملة (قوله أو اسم الإشارة) رده الرضى كما نقله اللقانى بأن العامل الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا فى بسر لقيدت الإشارة بالبسرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا فى حال البسرية ونحن نعلم ضرورة أنه يصح أن يقال فى غير حال البسرية انتهى وقوله لقيدت الإشارة أى ومثلها التنبيه وسيأتى فى الشارح رده بالمثال الآتى على الأثر (قوله ويستثنى من المضمن الخ) ينبغى أن يستثنى أيضا كاف التشبيه على ما مر عن المغنى فى قوله ونحن صعاليك أنتم ملوكا فلا تغفل (قوله فيجوز بقلة توسط الخ) لا يخفى أنه يلزم من توسط الحال

من نفسه فى حال كونه رطبا يريد أن يفضل البسر على الرطب قال فأطيب ناب مناب عاملين لأن التقدير يزيد طيبه فى حال كونه بسرا على طيبه فى حال كونه رطبا وأشار بذلك إلى التمر والمعنى بسره أطيب من رطبه انتهى وفى ذلك تصريح بأن اسم التفضيل عامل فى حالين معا وبه قال المازنى فى أظهر قوليه والفارسى فى تذكرته وابن كيسان وابن جنى وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافى والفارسى فى حلبياته أن الناصب كان محذوفة تامة صلة لإذا وإذا فإن قالت ذلك وهو بلح فالمقدر إذا أو وهو تمر فالمقدر إذ والصاحبان المضمران فى كان لا المضمر فى أطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على أطيب لاتساعهم فى الظروف ولهذا أجاز أكل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا فى الدار عند الجمهور وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه أنه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسىء فجاءا معرفتين وإنما تتعدد الحال مع أفعل إذا كانا فاضلين فإن كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسر أطيب منه عنب قاله الموضح فى الحواشى ونقل صاحب المتوسط عن الفارسى أن العامل فى بسرا هو هذا أى اسم الإشارة أو حرف التنبيه (و) الثانى نحو (قولك زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) فمفردا حال من الضمير المستتر فى أنفع الراجع إلى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل فى الحالين أنفع أو كان المحذوفة على القولين السابقين وفى هذا المثال رد على من زعم أن العامل فى المثال الأول إنما هو التنبيه أو اسم الإشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تأخر الحالين فى المثالين عن أفعل كما فى الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه إذ لو أخرا لالتبسا فإن قيل اجعل إحداهما تاليا لأفعل ولا لبس قلنا يؤدى إلى فصل أفعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فإن قيل قد فصل بين الظرف وعديله والتمييز قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب فى نوع خاص إذ لم يجز تقديمه قاله فى الحواشى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ونحو زيد مفردا أنفع من ٭ عمرو معانا مستجاز لن يهن

(ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون) العامل (ظرفا أو مجرورا مخبرا بهما) متأخرا عن المخبر عنه (فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله:

بنا عاذ عوف وهو بادئ ذلة * لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

فوسط الحال وهو بادئ ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والأصل وهو لديكم بادئ ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير ليبان محل الخلاف إذ لو تقدما على المخبر عنه نحو فى الدار أو عندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لأن الحال تتقدم على عاملها المضمن معنى الفاعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف لتقدم جار فى الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق فى المفردة بين المضافة كما تقدم فى البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما فى بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا) بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والأصل والله أعلم ما فى بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الأجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصرى (والسموات مطويات بيمينه) بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والأصل والله أعلم والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور ففى هذه الأدلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور (وهو قول الأخفش) وسبقه إلى ذلك الفراء (وتبعه الناظم) فى التسهيل وشرحه وأشار إليه فى النظم بقوله. ونذر * نحو سعيد مستقرا فى هجر (والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين و (أن البيت) المتقدم (ضرورة وأن خالصة) فى الآية الأولى (ومطويات) فى الثانية معمولان لصلة ما) وهى فى بطون (ولقبضته) فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير الذى فى الصلة ومطويات معمولة لقبضته على أنها حال من الضمير المستتر فيها والتاء فى خالصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الأجنة وقول البيضاوى التاء فيه للمبالغة كما فى رواية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظر لأن تاء المبالغة فى غير أبنية المبالغة والمصدر الآتى على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق أن السموات عطف على ضمير مستتر فى قبضته لتأولها بالمشتق (لأنها بمعنى مقبوضة) والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير (لا) السموات (مبتدأ وبيمينه) خبره كما قال الأخفش بل بيمينه (معمول الحال) لتعلقه بها (لا عاملها) أى لا عامل الحال

(فصل) (ولشبه الحال بالخبر) فى المعنى (والنعت) فى التقييد (جاز أن يتعدد لمفرد وغيره) كما يتعدد الخبر والنعت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والحال قد يجىء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد

(فالأول) وهو أن يتعدد لمفرد (كقوله

على إذا ما جئت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا)

فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتى بيت الله حال كونى رجلان حافيا أى ماشيا غير متنعل ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفى آخره نون وقد صحفه بعض الأعاجمين فقرأه رجلاى بالإضافة إلى ياء المتكلم وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم فى رجلاى نبه عليه الموضح فى الحواشى وهو موافق لما فى شرح المفتاح للسيد الجرجانى فإنه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاى الخ (وليس منه) أى من تعدد الحال المفرد (نحو إن الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا) لأن من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح (والثانى) وهو أن يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر فى الحال المتعدد (إن اتحد لفظه ومعناه

تقدمها على عاملها وخرج بالتوسط التقدم على الجملة فلا يجوز نحو قائما زيد فى الدار أجاز الأخفش فى قولهم فداء لك أبى وأمى أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك (قوله لصلة ما) قال الفاضل فيه نظر إذ المعنى حينئذ وقالوا الذى استقر فى بطون الأنعام حال كونه خالصا هو لذكورنا ومعلوم أنه لم يستقر فى البطون حالة الخلوص أى لذكورهم بل إنما خلص لذكورهم بزعمهم هذا القول والجعل منهم (قوله وأن السموات عطف) لا يتعين هذا بل يجوز عطفها على الأرض على أنها مؤخرة من تقديم والأصل والأرض جميعا والسموات مقبوضة

(فصل) (قوله ولشبه الحال بالخبر) الشبه المذكور لا يقع اسم الزمان حالا وصاحبه اسم ذات كما لا يقع خبرا قاله الدمامينى فى الكلام على أقسام الحال من الباب الرابع (قوله جاز أن يتعدد) أراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالواجب قال الرضى تكرير الحال بعد إما واجب لوجوب تكرير إما نحو اضرب زيدا إما قائما وإما قاعدا وكذلك بعد لا لأنها تكرر فى الأغلب نحو جاء زيد لا راكبا ولا ماشيا (قوله ويحتمل أن يكونا حالين) قال الدنوشرى هذا مردود عند التأمل الصادق لأن صيغة النذر متقدمة على رجلان حافيا فيتعين التوجيه الأول تأمل انتهى وفيه نظر إذ لا مانع من جعل الحال على هذا التوجيه مقدرة

لى أوجمع) فالتثنية (نحو سخر لكم الشمس والقمر دائبين) فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين (والاصل دائبة ودائبا) فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما فى التذكير والتأنيث وأصل الدؤب مرور الشيء فى العمل على عادة جارية فيه (و) الجمع (نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بأمره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك فى شرح العمدة وولده فى شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت (وإن اختلف) لفظه ومعناه (فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر) الحال (الاول) من الحالين (للثانى) من الاسمين (وبالعكس) فيقدر الثانى من الحالين الأول من الاسمين ليتصل أحد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه إلا لقرينة * فإن قلت فما بال علماء البيان جوزوا فى اللف والنشر جعل الاول من أوصاف النشر راجعا إلى الاول من الامور الملفوفة والثانى للثانى وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب قلت أجيب بأنه إنما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وأن السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة إليه فإذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء منحدرا حال من التاء على غير الترتيب (قال

عهدت سعادا ذات هوى معنى * فزدت وعاد سلوانا هواها

فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء فى عهدت وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك والمعنى أنى كنت أنا وسعاد متحابين فأما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة وأما هى فعاد هواها سلوانا (وقد تأتى) الحال المتعددة (على الترتيب) فيقدر الاول للاول والثانى للثانى (إن أمن اللبس كقوله) وهو امرؤ القيس

(قوله لى أوجمع) قال الدنوشرى ظاهره أن ذلك واجب والذى فى الرضى أن ذلك هو الأولى وعبارته وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا فإن كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا راكبا وقال أيضا وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وإن لم يكن فالاولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدم حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز على ضعف وبين قول المغنى ويجب كون الاولى أى فى المثال من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل كما زعمه البدر الدمامينى حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بأنه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد لان كلام الرضى يفيد أن تأخيرهما ضعيف وكلام المغنى يفيد أنا إذا ارتكبنا هذا الضعف وأخرناهما يتعين علينا ويجب عند عدم القرينة جعل الأولى من الحالين لثانى الاسمين والثانية منهما لاول الاسمين تقليلا للفصل كما قال فليس بينهما بون بعيد بل ولا قريب انتهى وفى شرح التسهيل للدمامينى وههنا بحث وهو أن مسئلة الجمع مثله أى والتثنية لا تدخل تحت تعدد الحال إذ الحال ثم واحدة كالخبر فى الزيدون قائمون انتهى وأيضا إذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها وكل حال راجعة إلى صاحبها فلا تعدد فى الاحوال كما قاله ابن الناظم فى بداك يد خيرها البيت وأيضا الجمع والتثنية قائمان مقام المتعدد المقترن بالعطف وهو عند المصنف هنا ليس من التعدد (قوله والاصل دائبة ودائبا) قال الشهاب القاسمى فيه بحث إذ لو كان الاصل ودائبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما ادعاه هو انتهى والذى ادعاه أنه ليس من التعدد إن الله يبشرك الخ لكن سيأتى فى بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالواو ما يخالفه وتحرير هذا المبحث فى حاشية الالفية (قوله وإن اختلف) كان الأولى اختلفا والشارح شرح الكلام على ما لا يناسب وكان الظاهر أن يقول أى كل من اللفظ والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليفيد أن إفراد الضمير مع عوده على مثنى بالتأويل (قوله قلت إنما يجوز الخ) أنت خبير بأن هذا لا يصلح جوابا للسؤال لانه لم يبين سر مخالفة الاصطلاحين ولعل فى الكلام سقطا قبل قوله فإذا اتصل ويوضح ذلك قول الدمامينى فى شرح التسهيل بعد أن نقل عن قوم أن الاول للاول والثانى للثانى قياسا على أحسن وجهى اللف والنشر وحجة الاكثرين أن فصلا واحدا أسهل من فصلين وأن النشر إنما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبحثنا هذا حيث لا قرينة فلا بد للثانى الحل من مرجح وهو ما ذكرناه فقد بان بهذا التقرير أن محل الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد وأما إذا ظهر المعنى فلك أن تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق انتهى وقوله وبحثنا هذا الخ مخالف لقول المصنف وقد يأتى الخ لانه صريح فى أن الاول أعم من أن يكون ثم لبس أولا ويدل على هذا جعله عهدت سعادا شاهدا للمسئلة (قوله وعاد سلوانا هواها) قال الدنوشرى عاد من أخوات كان الناقصة والسلوان نسيان الشيء وتركه وفى القاموس سلاه سلوا وسلوا نارغبه وفى الصحاح والسلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون إذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وجديد العيش يامى ما أسلو واسم ذلك الماء السلوان قال ذلك جميعه الدمامينى (قوله والمعنى أنى الخ)

(خرجت بها أمشى تجر وراءنا) ❊ على أثرينا ذيل مرط مرحل

بجملة أمشى حال من التاء فى خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى أخرجتها من خدرها حال كونى ماشيا وحال كونها جارة على أثرى قدمى وقدميها ذيل مرطها لتخفى الأثر عن القافة لقصد الستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم (ومنع الفارسى وجماعة النوع الأول) وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحدا فلا يقتضى العامل إلا حالا واحدة (فقدروا نحو قوله حافيا) فى البيت (صفة) لرجلان (أو حالا من ضمير رجلان) فيكون حالا متداخلة لا مترادفة (وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم تفضيل) واتحد صاحب الحال (نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وتقدم الكلام فيه.

(فصل) الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهى الغالب نحو هذا بعلى شيخا ومقدرة وهى المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهى الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا.

(فصل) (الحال ضربان مؤسسة) وتسمى مبينة أيضا لأنها تبين هيئة صاحبها (وهى التى لا يستفاد معناها بدونها) أى بدون ذكرها (كجاء زيد راكبا) فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكبا (وقد مضت أول الباب (ومؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلى إلى إنكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه إلى المبينة والصحيح الأول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لأنها (إما) مؤكدة (لعاملها لفظا ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف وهى مؤكدة لعاملها وهو أرسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى (وقوله:

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته ❊ والزم توقى خلط الجد باللعب

فمصيخا حال من فاعل أصخ المستتر فيه وهى مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى وذلك لأن الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل وأصخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الإصخاء وهو الإصغاء والاستماع والمعنى أصخ حال كونك مصغيا لمن أظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف (نحو فتبسم ضاحكا) فضاحكا حال من فاعل تبسم وهى مؤكدة لعاملها معنى فقط لأن التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله (ولى مدبرا) فإن الإدبار نوع من التولى ويجمع هذين النوعين قول النظم ❊ وعامل الحال بها قد أكدا ❊ (وإما) مؤكدة (لصاحبها نحو لآمن من فى الأرض كلهم جميعا) فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لها لأن جميعا يدل على الإحاطة فهى مؤكدة للعموم الذى فى من الموصولة وهذا القسم من استدراكات الموضح قال فى المغنى وغيره وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها (وإما) مؤكدة (لمضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيد بها إما لبيان يقين كهو زيد معلوما أو فخر كأنا فلان بطلا أو لتعظيم كهو فلان جليلا مهابا أو تحقير كهو فلان مأخوذا مقهورا أو تصاغر كأنا عبدك فقيرا إليك أو وعيد كأنا فلان متمكنا منك أو لمعنى غير ذلك (كزيد أبوك عطوفا) قاله ابن

فيه رد على المغنى حيث قال والتقدير ردعى أنا سلوة وزادته هى غراما وهذا من عكس الزمان حيث يأتى دائما بضد المقصود (قوله على أثرينا) أى أثر قدميه وأثر قدميها (قوله وسلموا الخ) أى جواز تعدد الحال وظاهره أنهم سلموا جواز التعدد لمفرد وفيه بحث لأن بسرا حال من الضمير، أطيب ورطبا حال من الضمير فى منه فلم تتعدد الحال لمفرد بل لمتعدد وإن كان واحدا فى المعنى فلم يسلموا الجواز الذى وقع التنازل فيه فتدبر (فصل) (قوله رده إلى المدينة) قال الوركانى أى فيؤول العامل بأوجدنا مثلا (٣٨٧) قالوا لأنه لا بد من فائدة عند ذكر الحال انتهى أى فى وأرسلناك للناس رسولا مما كانت الحال تأكيدا لعاملها وأما المؤكدة لصاحبها فلم يذكرها النحاة المتقدمون ليحتاجوا إلى تأويلها وفى الإرتشاف ما يفيد أن تأويلهم أنهم يجعلون المنصوب فيها لتستفيد المعنى مما قبله منصوبا على القطع (قوله لأن التبسم نوع من الضحك) قال الشهاب القاسمى هذا بناء على أن التبسم والضحك بمعنى إما بناء على أن التبسم الأخذ فى أوائل الضحك فهى مؤسسة انتهى وفى كون ما قاله الشارح بناء على أنهما بمعنى نظر لأن الشارح جعل التبسم نوعا من الضحك فالضحك أعم فلا يكونان بمعنى قال الدنوشرى ومثل فتبسم ضاحكا لا تعثوا فى الأرض مفسدين يقول فسد الشىء فسادا وفسودا كما يقال فى ضده صلح يصلح صلاحا وصلوحا وكان الأصل فى مصدريهما الصلوح والفسود لأنه قياس فعل اللازم مثل قعد قعودا مرذوق (قوله وأما المضمون الخ) قال اللقانى إن قلت هل يتناول هذا الضابط نحو فتلك بيوتهم خاوية قلت لا لأن المبتدأ فى معنى المشتق إذ تلك فى معنى المشار إليه فمعناه أشير إلى بيوتهم فى حالة كونها خاوية (قوله لمضمون جملة) هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض الفضلاء. وفيه أن هذا معنى الجملة وأما مضمونها فهو مصدر مضاف إلى الفاعل أو المفعول على ما مر فى باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبوك عطوفا) مضمونه ثبوت الأبوة لزيد ويلزمه العطف شيخنا كذا بخط الفاضل المذكور

وهو مبنى على تفسيره المضمون بما قلنا مضمون زيد أبوك أبوة زيد (قوله لأنها مؤكدة) ولأنهم تجوزوا بحذف عاملها فلا يتجوز إليه تجوز آخر بالتقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لعاملها أو صاحبها ومقتضى تعليل الشارح منع تقديمها ومقتضى التعليل الذى ذكرناه الجواز فليحرر (قوله المحذوف وجوبا) لأن الجملة كالعوض من المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله تقديره أحقه الخ) إن قلت مقتضى هذا أن صاحب الحال هو المفعول المحذوف فالوجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لاشك أن الأبوة يلزمها عادة وغالبا العطف والحنو فيكون الأب عطوفا مستفادا من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا وقال بعضهم عطوفا حال من المفعول المحذوف وهو ضمير أحقه أى أثبته وليست مؤكدة لمضمون أحقه إذ الإثبات لا يدل على العطف ولا يستلزمه لكنها مؤكدة لمضمون الجملة التى هى كالعوض من عامل الحال وهو أحقه (قوله أحقنى أو أعرفنى) وقع فى عبارة غيره وإن كان أنا قدر أحق وأعرف أو أعرفنى انتهى وضبط بعض أرباب الحواشى الأولين بصيغة المضارع بالبناء للمفعول والثالث بصيغة الأمر (قوله لتأوله بمسمى) هذا (٣٨٨) لا يظهر فى كل مثال وإنما يظهر إذا كان الخبر علما كزيد فى مثال المصنف وفى نحو هو زيد معروفا وكذلك قول ابن خروف إنما يظهر إذا كان المبتدأ اسم إشارة مقرونا بها التنبيه) قوله لاستلزام الأول المحال) فيه أن المحال أجمع البلغاء على أنه خير من الحقيقة.

(فصل)

(قوله عن الجملة وشبهها) أى وليس المراد به عن الجملة فقط لأن المصنف قابله بالظرف والمجرور (قوله إذا وقع الظروف وعديله حالا) كذا فى النسخ حالا بصيغة المفرد والظاهر حالين والتأويل وقع كل منهما يأباه قوله فإنهما يتعلقان (قوله وأما قوله تعالى فلما رآه الخ) أى وأما مستقرا فى قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله فمحمول الخ فمعناه عدم التزلزل والانتقال لا الوجود والكينونة الصادق بالتزلزل لأن معنى زيد كائن فى الدار أنه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرد على ما قاله إن الحمل على ما ذكر لا ينافى إرادة الكون المطلق لأن العام قد يراد به الخاص فتدبر (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكى فى الأشباه والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى أن من نذر أن يعتكف صائما لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المنذورين على الصحيح ولا يجزئه الاعتكاف فى نهار رمضان بخلاف ما لو قال وأنا صائم لا يلزمه الصوم وإنما نذر الاعتكاف بصفة فإذا وجدت صح إيقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزوم الجمع فى الأول لخصوصية المثال لا فى كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف فى التذكرة ما نصه فرع فقهى قال لله على أن أعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال لله على أن أعتكف مصليا لزمه الاعتكاف والصلاة لا يجب الجمع مع أنه قيد بالحال فيهما فالفرق الجواب أن الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبا للشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يقم دليل على مطلوبيته ففى الأول يلزمه الجمع بينهما من حيث أنه نذر قربة فوجب الوفاء بها وفى الثانى لا يلزمه الجمع لأنه نذر ما ليس بقربة فلا يلزمه ألا ترى أنه إذا قال لله على أن أعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف ولغا اليوم فكذلك تلغو

الناظم فى شرح النظم زاد أبوه فى التسهيل جودا عضدا احترازا من أن يكون أحد الاسمين فى حكم المشتق فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا تحتاج إلى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق فالعامل الأب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضح فى هذا المثال تبعا للشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التأخير عن الجملة المذكورة) لأنها مؤكدة لها وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد (وهى معمولة) عند سيبويه (لمحذوف وجوبا) مقدر بعد الخبر (تقديره أحقه ونحوه) كأعرفه إن كان المبتدأ غير أنا فإن كان أنا فالتقدير أحقنى أو أعرفنى وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الأول المجاز والثانى جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل إذا أعلوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن تؤكد جملة فمضمر ‍ ‍ ‍ ‍ * ‍ ‍ ‍ ‍ عاملها ولفظها يؤخر

(فصل) (يقع الحال اسما مفردا) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو جئت منفردا وكبارا وضربت اللص مكتوفا (و) يقع (ظرفا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان فى موضع الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته) ففى زينته جار ومجرور فى موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد على قارون (و) إذا وقع الظرف وعديله حالا فإنهما (يتعلقان بمستقر) إن قدرا فى موضع المفرد (أو استقر) إن قدرا فى موضع الجملة وعليه الأكثرون حال كون مستقرا أو استقر (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لا أنه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من إطلاق قول

النظم ، وموضع الحال تجيء جملة ، (بثلاثة شروط أحدها كونها خبرية) وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لأن الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة إنشائية ، فإن قلت قد تقدم أن الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالإنشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر ، قلنا الحال وإن كان كخبر المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والإنشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع الإنشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي (وغلط من قال) وهو الأمين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (في قوله) وهو بعض المولدين

(اطلب ولا تضجر من مطلب) ، فآفة الطالب أن يضجرا
أما ترى الحبل بتكراره ، في الصخرة الصماء قد أثرا

(أن لا ناهية و) أن (الواو للحال) قال في المغني وهذا خطأ (و) الصواب (في الواو (أنها عاطفة) إما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق أي ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الأول ففتحة تضجر إعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا أجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء التركيب والأصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسألة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الأصح أن الفتحة في تضجر إعراب مثلها في لا تأكل السمك وتشرب

الحالية في المسألة الثانية وبهذا ينحل إشكال الحنفية أن الاعتكاف مشروط بالصوم لأن الصوم في الاعتكاف يجب بالنذر فدل على أنه شرط فيه وإلا لم يجب بدليل الصلاة قلنا إنما لم تجب الصلاة لما ذكرنا فافهم (قوله كونها خبرية) وأما ما ورد في الحديث لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء فهو على إضمار القول أي إلا قائلين هاء وهاء من جهة البائع والمشتري ومنه حديث بعثوه ... الناس أخبر تقله إن كان وجد بمعنى أصاب فإن كان بمعنى علم فلي فليست الجملة حالا بل مفعولا ثانيا بإضمار القول وبهذا يعلم أن تغليط الأمين المحلي إما لعدم إضماره القول أو لأن الإضمار إنما يسار إليه إذا تعينت الجملة لكونها طلبية قال الشهاب القاسمي وفي شرح التسهيل للمرادي أن الخبرية تتناول الشرطية وأنه يجوز وقوعها حالا وفي حاشية السيد الكشاف ما يوافقه لكن كلام المغني يخالفه وأقول ليس في المغني ما يحصر يكون الشرطية خبرية أو غير خبرية ورعاية ما فيه أنه ذكر أن الجملة المعترضة تشتبه بالحالية ويميزها منها أمور أحدها أنها تكون غير خبرية الثاني أنه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال إلى أن قال وإنما جاز لأضربنه إن ذهب وإن مكث لأن المعنى على كل حال انتهى فقوله لكن في المغني الخ استدراك على قوله وأنه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطي ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للمطرزي اهـ والتحقيق أن الكلام في الجملة الشرطية إن كان هو الجزاء والشرط قيد له فالجزاء إن كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وإن كان إنشاء فإنشائية لأن معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب والإنشائية بخلافها وإن كان الكلام بمجموع الشرط والجزاء فليست خبرية لأن الأداة أخرجتها عن ذلك وتحرير ذلك في المطول والمختصر في بحث تقييد المسند بالشرط ثم إن الشرطية وإن اندرجت في الخبرية ففيها مانع من الوقوع حالا أما التصدر بعلم الاستقبال على ما سيأتي في كلام الشارح وأما التصدر بالحرف الذي له صدر الكلام قال في المطول أول التذنيب المتعلق بالجملة الحالية ، فإن قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا أو لا قلت قد صرحوا بذلك وزعموا أنه إذا أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو إن يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لأن الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها إلا أن يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فإن المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف إلى نفسه ما يقع بعده ويأخذه أدنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنهما شيء واحد بخلاف الحال فإنها فضلة تنقطع عن صاحبها انتهى وقال المصنف في الحواشي قال أبو حيان بقي أن يقال غير تعجبية قلت إن كانت التعجبية غير خبرية لم يحتج لذلك وإن كانت خبرية فمعناها ثابت لا منتقل فالمعنى ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط أن لا تكون تعجبية كذا قال طالب فرده آخر بأن الذي يعني من كلامه أن الانتقال غالب لا لازم انتهى ومر في كلام الشارح في باب الموصول ما يقتضي أن في التعجبية خلافا وأنها خبرية أو إنشائية وعلى الأول هي مستثناة ثم مشاور ما فيه (قوله والخبر يكون بالإنشائية) أي من غير إضمار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن الأنباري والسيد (قوله والصواب أنها عاطفة مثل الخ) قال الشاني غير متعين لجواز كونها للحال ولا نافية وبمعنى مع ولا نافية أيضا (قوله ولا ناهية) نقل المصنف هذا في الحواشي عن بعض الطلبة ثم قال وهذا لو صح كان حسنا ولكن لا النافية إنما تدخل على الجملة لا المفرد وتضجر مفرد وأيضا فتقرير الفعل لا إنما يقع بعد كل لا يقال الزيد بكره العجم ولا الترك وإنما يأتي هنا لا خاصة فيقال لا الترك لأن لا للنفي والواو للجمع ولا اجتماع بين منهيه له الحكم منفي عنه الحكم وهذا الرد أمتن من الأول لأنه يقال في رده فكيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب

فأعطف لاعلى المفرد . ولان قيل فيه نسبة إلى غيره المستتر قبل النسبة فى تحصر أظهر لأنه فعل فهو موضوع للنسبة إلى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد لا عمرو والذى يتحرر لى أن لا إنما تدخل على ذى نسبة مفردا كان أو جملة وأن لا فى قولك بلا زاد فى غير موضعها وأصل الكلام ما جئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على إثبات المجىء وبنى الواو جعل النفى فى آخر الجملة وأن من يقول ما جئت بزاد إنما أراد أولا نفى المجىء بزاد لا إثبات المجىء وأنه بغير زاد فلم يحتج لتأخير النفى بل لم يجز له ذلك بخلاف الأول وأما جاءنى زيد لا عمرو فلا عطفا نائبة عن العامل أو مقدر بعدها العامل كما يقولون فى جاء زيد وعمرو أن العاطف يقدر بعده عامل أو هو نفسه نائب عن العامل (قوله بدليل استقبال) قال الزمخشرى يحتمل هذا فلا يصح أن يقال جاء زيد هذا معه صقر صائدا به على أن يكون هذا معمول لصائدا ولا يصح وعلى الأول فقد يفرق بين تقديمه وتأخيره بأن البشاعة إذا تقدم موجودة بخلافه حال تأخيره فليتأمل ثم تأملناه فوجدنا تقديم هذا ممتنعا لأن ما فى حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فإن الظاهر أن صائدا صفة صقر ولو كان التركيب جاء زيد معه صقر صائدا به هذا لكان حسنا (قوله وذلك ينافى الاستقبال) أورد عليه أنه يجوز تصديرها بالحرف الدال على المضى كلم ولما مع تحقق المنافاة وأيضا إجازة الحال المقدرة يقتضى جواز التصدير بدليل استقبال لأن فى المقدرة استقبالا فالتقدير فى الآية مقدرا هدايته إياى (قوله وأجيب بأن الأفعال الخ) هذا الجواب للسيد قدس سره فى حواشى المطول لكن ذكره فى بحث اقتران الجملة الحالية المقدرة بالماضى بقد أن علة ذلك أنها تقربه من الحال واعترض بنظير الاعتراض المذكور هنا والذى فى نسخة بالنظر إلى ذلك المقيد وأكثر نسخ الشارح القيد وفيه تحريف ورقية عبارته بعد قوله كما فى معانيها الحقيقية نصها وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة فى مباحث حتى بكون الفعل مستقبلا نظرا إلى ما قبله وإن كان ماضيا نظرا إلى زمان التكلم وعلى هذا فإذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه أن الركوب ماض بالنسبة إلى المجىء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها وإذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجىء وتفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجىء لكنه قارنه دواما وإذا قلت جاءنى زيد يركب دل على كون الركوب فى حال المجىء وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى هذا المقام وفى وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس إلى عاملها ويظهر أيضا صحة ما ذكره السخاوى من أنك إذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا إن كانت الكتابة قد انقضت أى حال المجىء لا حال التكلم ويجوز أن يكون حالا إذا شرع فى الكتابة وقد مضى منها جزء لأنه ملتبس بها يعنى فى حال المجىء وحينئذ يرجع كلامه إلى ما ذكرناه وأنت إذا وجدت لكلام أخيك محملا فلا تقدمن على تخطئته فتخطئ ابن أخت خالتك اه ورد عليه الحفيد فى الحواشى (قوله فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالا) المفهوم أنها لا تقع حالا فى غيره وذلك إذا كانت شرطية لفظا ومعنى لأن حاصل قوله لأن المعنى الخ أن الشرطية فى القول المذكور شرطية لفظا لا معنى ونص السيوطى على ما يخالفه وهذا ظاهر فى أن الشرطية داخلة فى الخبرية وإلا فكان اللائق أن يورد القول المذكور على اشتراط الخبرية ويتضمن الجواب المذكور الجواب عنه بأن الشرطية فيه خبرية معنى (قوله وقال المطرزى الخ) كلام المطرزى عام فى كل شرطية لا فى الشرطية لفظا كما فى القول المذكور وأيضا فالمطرزى لم يقل ما ذكر لتصدر الشرطية بدليل الاستقبال بل

الفن لا بناء لأجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط (الثانى أن تكون) الجملة (غير مصدرة بدليل استقبال لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافى الاستقبال واعترض بأن الحال بالمعنى الذى نحن بصدده تجامع كلا من الأزمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا فى إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضى امتناع تصدر الحال بعلم الاستقبال وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيودا لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك المقيد لا بالنظر إلى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى اشتراط التجريد من علامة الاستقبال إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها (وهذا من أعرب) كالحوفى (سيهدين من قوله تعالى إنى ذاهب إلى ربى سيهدين حالا) مفعول أعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فلأنه صير معنى الآية سأذهب مهديا فصرف التنفيس إلى الذهاب وهو فى الآية للهداية وأجيب بأن مهديا وقع بعد الذهاب الذى فيه تنفيس فيلزم أيضا أن يكون فيه تنفيس كالمقيد قاله الدمامينى وأما قولهم لأضربنه إن ذهب وإن مكث فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وإن كانت مصدرة بدليل استقبال وهو أن لأن المعنى لأضربنه على كل حال إذ لا يصح اشتراط وجود الشىء وعدمه لشىء واحد قاله فى المغنى وقال المطرزى طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن تجعلها خبرا لمن الحال له تقول جاء زيد إن تسأله يعطك جاء زيد وهو إن تسأله يعطك ويكون الحال حينئذ هى الجملة الاسمية انتهى الشرط (الثالث أن تكون)

الجملة (مرتبطة إما بالواو والضمير) معا لتقوية الربط (نحو) ألم تر إلى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) حذر الموت جملة هم ألوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط دون الواو (نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا (أي متعادين) يعني بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لآدم وحواء بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لأنهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولإبليس والحية وصحح الزمخشري الأول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة) جملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لأنها لم ترجع إلى صاحب الحال وإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة لأنها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجب الواو) في موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني (قبل قد) حال كونها (داخلة على مضارع) مثبت (نحو لم تؤذونني وقد تعلمون) أني رسول الله إليكم جملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي مقررة للإنكار فإن قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من إيذائه قاله البيضاوي (وتمتنع) الواو (في سبع صور إحداها الواقعة بعد عاطف) حالا على حال كما قال المرادي (نحو جاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) جملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو وهم قائلون كراهية اجتماع حرفي عطف صورة الصورة (الثانية)

لتصدرها بالحرف المقتضي للصدارة كما مر من المطول (قوله إما بالواو الخ) قال الدنوشري ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث جوزوا في الخبر الربط بالإشارة ومنعوا ذلك هنا وعلى النعت كالخبر أو الحال فليتأمل ذلك كله اه وكان يحسن أن يزيد بعد قوله حيث جوزوا الخ ومنعوا الربط بالواو في باب المبتدأ وجوزوا الربط به هنا وقوله وعلى النعت الخ مما لا ينبغي منه ففي المغني أن الجملة الواقعة نعتا لا يربطها إلا الضمير ملفوظا به أو مقدرا واعلم أن الأشياء التي تحتاج إلى رابط أحد عشر كما في المغني وحالها في الربط مختلف ولعل المرجع إلى السماع مخالفة الفرق بينها دونه خرط القتاد بل إنه ذكر في الجملة السابعة مما له محل من المغني ما يقتضي أن الربط في باب الحال يكون بإعادة صاحب الحال بمعناه فإنه جوز في قوله . ذكرتك والخطي يخطر بيننا ، وقد نهلت منا المثقفة السمر أن يكون جملة وقد نهلت حالا ورابطها ما ذكر فراجعه (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) قال الدنوشري توقف بعضهم في جعل هذه الجملة حالا فإن التعادي ليس مقارنا للهبوط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لأن المقدر للحال صاحبها وحواء وآدم لا يقدران المعاداة وأما إذا لم يختص الخطاب بهما فالأمر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادي بينهما يقارن باعتبار مآلها من الذرية التي كالذر (قوله أو بالواو فقط) أي خلافا لابن جني في قوله لا بد من الضمير وأنه إذا قيل جاء زيد والشمس طالعة لا بد أن يقدر طالعة وقت مجيئه قال الدنوشري واو الحال بمعنى إذ قال ابن معطي في ألفيته: كيف للاستفهام من أحوال ، الواو فيه تقدير إذ للحال فإذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالمعنى جاء زيد وقت طلوع الشمس . قال بعضهم فإن قيل الحال وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك في والشمس طالعة قيل التقدير موافقا لطلوع الشمس اه (تنبيه) مثل ابن الناظم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم قال الشهاب القاسمي لك أن تقول هنا الضمير أيضا وهو الهاء في لهم لا يقال هذا الضمير ليس عائدا الذي الحال وهو واو يرمون بل لمعموله لأنا نقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه إذ مثل لما فيه كلاهما بقوله تعالى أو قال أوحي إلي ولم يوح إليه شيء والجواب أن صاحب الحال الأزواج أي النساء لا واو يرمون وضمير لهم للأزواج (قوله جملة ونحن عصبة حال من الذئب) أي فهي حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير المنصوب ويصح أن تكون حالا منهما (قوله أن يفقد الضمير) أي لفظا وتقديرا إذ قد يخلو من الضمير لفظا ويكون مقدرا نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي منه (قوله نحو جاء زيد وما طلعت الشمس) وشذ قوله . نصف النهار الماء غامره . لحذف الواو والأصل والماء غامره وهي مقدرة وإن أوهم كلام التسهيل خلافه (قوله قبل قد) لم يبال الشارح وجوبها هنا (قوله مثبت) تصريح بما علم من اشتراط قد لاختصاصها بالمثبت كما في المغني فقولهم قد لا يكون ليس بمرتب (قوله لم تؤذونني وقد تعلمون) جعل السعد في شرحيه على التلخيص هذه الآية مما حذف فيه المبتدأ أي وأنتم تعلمون فهي من أفراد قول الناظم وذات واو بعدها انو مبتدأ (قوله في سبع صور) ذكر السعد في الكلام على قوله تعالى قل إن تخفوا ما في صدوركم الآية أنه لم يحقق الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي تضمن عاملها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بأن الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به فيما مر في مسألة تعدد الحال وصرح بنظيره في الخبر ومر التنبيه على ذلك (قوله اجتماع حرفي عطف صورة) إنما قال صورة لأن واو الحال ليست عاطفة وإنما هي على صورتها لكن على أصلها العطف

الحال (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه) فكل من جملتي لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة (الثالثة الماضي التالي إلا) الإيجابية (نحو) وما يأتيهم من رسول (إلا كانوا به يستهزءون) فجملة كانوا به يستهزءون حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا تقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما إذا كان الماضي تاليا إلا كقوله:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ... إلا وكان لمرتاع بها وزرا

الصورة (الرابعة الماضي المتلو بأو نحو لأضربنه ذهب أو مكث) فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة بأو فلا تقترن بالواو لأنها في تقدير شرط أي إن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله) فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لأن المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه غير فأجرى مجراه في الاستغناء عن الواو ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا أكثريا وأنشد على مجيء الواو قول مالك بن رفيه: * وكنت ولا ينهنهني الوعيد * وقول مسكين الدارمي

أكسبته الورق البيض أبا ... ولقد كان ولا يدعى لأب

الصورة (السادسة المضارع المنفي بما كقوله:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة ... فما لك بعد الشيب صبا متيما)

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو ولما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت) المجرد من قد (كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر) فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لأنه يشبه اسم الفاعل في الوزن والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه وإليه أشار الناظم بقوله:

وذات بدء بمضارع ثبت ... حوت ضميرا ومن الواو خلت

وأما نحو قوله) وهو عنترة العبسي:

(علقتها عرضا وأقتل قومها) ... زعما لعمر أبيك ليس بمزعم

فجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها (فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع مؤول بالماضي) والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصدا لحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني إلى

قال أبو حيان ليس أصلها ذلك ورد على الزمخشري وتعقب على أبي حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها كما أن الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المؤكدة لعاملها فإنها تقترن بالواو نحو قوله تعالى ثم توليتم إلا قليلا منكم وأنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستفاد منه أن الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها تكون جملة كما تكون مفردة لكن أورد على المثال أن الحق (٣٩٢) هو الثابت في نفس الأمر أم من أن يقع فيه شك في الظاهر أو لا فالحال فيه مؤسسة لا مؤكدة (قوله بجواز الواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد إلا نحو ولها كتاب معلوم (قوله وجعل ابن الناظم ترك الواو الخ) جعل في التلخيص الأمرين جائزين ومثل للواو بقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف قال السعد فتكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فتكون الواو للحال اهـ وسيأتي للشارح في باب نوني التوكيد نحوه لكن قال في التسهيل أنها مخرجة على حذف المبتدأ أي وأنتما لا تتبعان ونقل الغنيمي في حواشي المطول عن أبي البقاء احتمال أن لا ناهية وحذف نون الرفع والنون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة ويجب احتمال أنها النون الخفيفة على مذهب يونس أو أن لا نافية والواو للعطف وصح عطف الخبر على الأمر لأنه خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا على الخبر الذي في معناه في قوله تعالى لا تعبدون إلا الله (قوله أكسبته الورق الخ) قال الدنوشري معنى هذا البيت أن المقول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا ينتسب إليه ثم صار بعد ذلك بحوزه للورق وهي الفضة مشهورا معروفا (قوله المنفي بما) مثلها لا وأما المنفي بلن فلا يصح وقوعها حالا لأنها دليل الاستقبال والمنفي بلم ولما ماض معنى فلا يشبه اسم الفاعل ولذا جاز فيه الوجهان كما في التلخيص

الشيخ عبد القاهر (وقيل هي واو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي وأنا أقتل) فوجها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال:

وذات واو بعدها انو مبتدا • له المضارع اجعلن مسندا

وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين أي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع.

﴿فصل﴾ (وقد يحذف عامل الحال) إذا كان فعلا (جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا و) قولك (للقادم من حج مأجورا أو) لدليل (مقالي) كأن يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت أو جواب نفي (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فإن خفتم فرجالا أو ركبانا) فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب (بإضمار تسافر و) مأجورا منصوب بإضمار (رجعت و) قادرين منصوب بإضمار (نجمعها و) رجالا منصوب بإضمار (صلوا) ولو قيل تسافر راشدا ورجعت مأجورا ونجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة (ووجوبا قياسا في أربع صور) إحداها السادة مسد الخبر (نحو ضربي زيدا قائما) والأصل حاصل إذا كان قائما أو ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض (و) الثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) والأصل أحقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ (و) هاتان الصورتان (قدمتا) فالأولى في باب المبتدأ والثانية قريبا هنا (و) الصورة الثالثة هي (التي يبين بها ازدياد) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما فالأول (كتصدق بدينار فصاعدا) والثاني نحو (اشتره بدينار فسافلا) فصاعدا وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الإخبار على الإنشاء والأصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلا قال أبو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الفاء (و) الصورة الرابعة (ما ذكر) بدلا من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس و) لمن لا يثبت على حال (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا (أي أتوجد) وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي (أتتحول) ويحذف (سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك) فهنيئا حال محتملة للتأسيس والتأكيد منصوبة بفعل محذوف (أي ثبت لك الخير هنيئا) على التأسيس (أو هنأك ذلك (هنيئا) على التأكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه وإنما نصب هنيئا لأنه ذكر إن خيرا أصابه إنسان فقلت هنيئا كأنك قلت ثبت لك هنيئا أو هنأك ذلك هنيئا اه فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنأ بتخفيف النون وبالهمز ويقال هنئ يهنأ كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ كظرف يظرف وإلى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله:

والحال قد يحذف ما فيها عمل • وبعض ما يحذف ذكره حظل

أي منع

﴿هــذا باب التمييز﴾

وهو في الأصل مصدر ميز إذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وفي عرفهم في الاسم المميز تمييز مجاز من

﴿فصل﴾ (قوله وقد يحذف عامل الحال) قال الدنوشري قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته يستثنى ما إذا كان العامل ظرفا أو مجرورا أو اسم إشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه لهم أو لا لضعفه اه وأقول مر عن المغني وابن مالك ما يقتضي أن حرف التنبيه يعمل محذوفا فتفطن له ثم إنه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف ووجوبه ووجوب الذكر (قوله أو جواب نفي نحو بلى قادرين) قال الدنوشري قد يقال بل هو جواب الاستفهام في قوله «أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه» (فائدة) يجوز حذف الحال وهذا هو الأصل وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو منهيا عنها نحو ولا تمش في الأرض مرحا ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو مقصودا الحصر فيها نحو ما جاء في زيد إلا راكبا اه وفي المغني نقلا عن أبي الحسن أن الحال لا تذكر (قوله بتدريج) الباء بمعنى مع متعلقها ازدياد أو نقص (قوله قال أبو البقاء الخ) في الحكم ومقتضى هذا يعني صاعدا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا يجوز الواو قال ابن جني هو منصوب على الحال المؤكدة أي ولو زاد ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعدا كذا قال بعضهم وفيه ما لا يخفى فليتأمل (قوله لتوبيخ) أي تقريع ولوم والحال تفيد الوصف الموبخ به والهمزة تفيد نفس التوبيخ (قوله أتميميا مرة الخ) كذا مثل الزمخشري قال المصنف في الحواشي وفيه نظر لأنه لم يرد أنه يتحول في حالة كونه تميميا بل أنه يتحول هذا التحول المخصوص من التميمية إلى القيسية فهو مصدر لا حال وهو مذهب سيبويه ﴿هذا باب التمييز﴾ (قوله مجاز) قال الدنوشري أي لغوي وإن كان هو حقيقة عرفية

(قوله على اسم الفاعل) قال الدنوشري لو قال بدله بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضا هو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلبي لعل المراد أنه كان حقه أن يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه إلى الطلع والنجم اه ولا أدرى ما الحوج إلى هذا وأى خفاء فى كلام الشارح فإن قوله كالطلع الخ أى فى أنهما مصدران بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لإبهام الخ) قال الدنوشرى ضمن مبين معنى مزيل وخرج من هذا الحد التمييز المؤكد فإنه لا بيان فيه فلا يكون الحد جامعا ومراده بمن من البيانية كما يصرح به وهى التى يكون مجرورها عين المبين بها ولهذا لا يجوز جر مميز أحد عشر لعدم صدقه على الأحد عشر ولا جر التمييز فى نحو طاب زيد نفسا إذ النفس ليس زيدا وكذا هلم دارا وأبوة وعلى هذا فهذه التمييزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون منعكسا وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع إذ منه ما ليس بمعنى من كطاب زيد نفسا ومررت برجل حسن أو حسن وجها والله أعلى منزلا اه قوله ضمن مبين أى لأنه عداه باللام وهو متعد بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لأن مبينا عامل بالفرعية عن الفعل وقوله وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لأن التعريف كما قال الشهاب القاسمى متناول للمؤكد لأنه بمعنى من مبين على وجه التأكيد لكن قول المصنف إن قوله مبين اقتضى أنه لا يكون مؤكدا وهو قول سيبويه وقد بينا ذلك فى الحواشى على أن المصنف كالناظم لم يتعرضا فى هذا الباب لكون التمييز مؤكدا فلعلهما تبعا سيبويه وقوله ومراده بمن إلى قوله وقال بعضهم كلام القانى وأتيا عه فى قوله فهذه التمييزات الخ عجيب فسيأتى فى كلام الشارح عن المصنف ما يرده. واعلم أن قول المصنف مبين بالرفع صفة لاسم بدليل أنه جعله فيما يأتى فصلا ثالثا ولو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك (٣٩٤) بل قيدا للفصل الثانى كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ أن يقول البيانية لحصول الغرض من إخراج ما خرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيده كلامه لكن قوله الآتى فإنهما وإن كان على معنى من لكنها ليست فيهما للبيان قد يوهم بظاهره أن قوله هنا مبين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح فى إعراب الألفية أنه وقع فى التوضيح ما يفيد أن قول الناظم مبين بالجر وقد علمت أن جعله فصلا ثالثا يأباه وأما قوله الآتى فالمراد منه لازمه وهو أن الاسمين لا يكونان مبينين كما أشار إليه الشارح فيما سيأتى وعبارة المصنف فى الحواشى قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لا رجل وذنبا فإنهما وإن كانا على معنى من لكن لم يؤت بهما لبيان شىء مبهم سبقهما انتهت وهى أحسن من كلامه هنا (قوله خرج بالفصل الأول) قال شيخنا الحلبي لم يخرج باسم وكان حقه أن يخرج به غير الاسم كالجملة والظرف فإن كلا منهما لا يقع تمييزا وذلك أحد ما افترق فيه الحال والتمييز فانظر المغنى اه وفى قوله وكان حقه أن يخرج الخ نظر لأن الأجناس ليس من شأنها الإخراج لم يصح الإخراج بالجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفى تحققه هنا نظر فتأمل (قوله نحو لا رجل) يخرج به أيضا المبهم (قوله أستغفر الله ذنبا) قال الشهاب القاسمى لقائل أن يقول قد عدوا السين من المعديات فما المانع هنا أن تكون قد عدت الفعل إلى مفعول آخر وهو ذنبا اه وفى المغنى بعد أن ذكر أن مما يتعدى به القاصر الصوغ على استفعل وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وإنما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبعه ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم أن استغفر من باب اختار فمردود (قوله ولذلك بنى اسم لا معها) اعترض بأن بناءها ليس لا إنما هو لتضمنه معنى من التى هى فى الواقع لاستغراق الجنس فليس استغراق الجنس هو المقتضى للبناء إنما المقتضى له تضمن معنى الحرف من حيث هو فتدبر (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الدنوشرى كلام فيه تأمل والظاهر أن معنى الكلام إن الاستغفار مبتدأ من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اهـ

إطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء و(التمييز) فى الاصطلاح (اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو) إبهام (نسبة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة (خرج بالفصل الأول) وهو نكرة المشبه بالمفعول به (نحو زيد حسن وجهه) بالنصب فإن فيه ما فى حسن وجها إلا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره (وقد مضى) فى باب المعرف بالأداة (أن قوله) وهو رشيد اليشكرى

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * (صددت وطبت النفس) يا قيس عن عمرو

(محمول على زيادة أل) عند البصريين كما زيدت فى * باعد أم العمرو من أسيرها * وخالف فى ذلك الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه (و) خرج (به) الفصل (الثانى) وهو بمعنى من (الحال) نحو جاء زيد راكبا (فإنه بمعنى فى حال كذا لا بمعنى من و) خرج (به) الفصل (الثالث) وهو مبين لإبهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة (نحو لا رجل و) ثانى مفعولى استغفر (نحو

أستغفر الله ذنبا) لست محصيه * رب العباد إليه الوجه والعمل

(فإنهما) أى رجلا وذنبا (وإن كانا على معنى من) بدليل صحة اقترانهما بها نحو لا من رجل وأستغفر الله من ذنب (لكنها) أى من (ليست فيها للبيان) فلا يكونان مبينين (بل) هى (فى الأول) وهو لا رجل (للاستغراق) للجنس ولذلك بنى اسم لا معها (وفى الثانى) وهو أستغفر الله ذنبا (للابتداء) كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ

والتأمل الشهاب فإنه قال قوله للابتداء فالمعنى أستغفر الله مبتدئا المغفرة من ذنب وفيه صعوبة إذ ما معنى كون المغفرة مبتدأة من ذنب فالأولى أن يجعل ذنبا منصوبا على نزع الخافض (قوله وإنما المراد الخ) هذا يقتضي بناء التمييز على ما قرروه في باب البناء من الفرق بين التضمين للبناء والتضمين الذي لا يقتضيه بأن الأول هو الذي يكون معه الاسم حاملا لمعنى الحرف وليس الحرف ملاحظا بخلاف الثاني فإنه الذي يكون الحرف فيه ملاحظا ويقتضي أن المراد بقوله بمعنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين مبين الخ لأنه حينئذ لا فائدة فيه لإغناء قوله بمعنى من عنه فالأولى أن يكون المراد به معنى من المطلق الشامل للابتداء والاستغراق حيث يكون شاملا لعشرون لا رجل وأستغفر الله ذنبا فيحتاج إلى إخراجهما بقوله مبين الخ ثم لا بد من تقييد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا لم يدع فيه نيابة حرف عن غيره ولا تأويل فلا يرد أن معنى من المطلق شامل لمعنى في ولا يصح إخراج الحال بقوله بمعنى من وقد أخرجوه به لأن كون من بمعنى في غير مشهور وبعض شواهده مؤول لا يقال قوله مبين أفاد تقسيم التمييز إلى هذين القسمين وهو لا يستفاد من قوله بمعنى من لأنا نقول هذا حكم من أحكام التمييز لا تتوقف عليه حقيقته ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل إخراج (٣٩٥) ما ذكر لا يقال الاحتياج إلى قوله مبين الخ نظرا إلى عموم قوله بمعنى من وإن أريد منها البيانية لأن المراد لا يدفع الإيراد لأنا نقول كان اللائق حينئذ وصفها بما يرجح المراد وهو قولنا البيانية فإنه الظاهر حينئذ مع اختصاره ثم كون من التي التمييز بمعناها بيانية هو ما ذهب إليه المصنف في معنى من الظاهرة مع التمييز والمتبادر أن الظاهرة هي المقدرة وقيل أن الظاهرة للتبعيض وقيل زائدة وفي التسهيل أن التمييز على معنى من الجنسية قال الدماميني المراد بها البيانية أو الاستغراقية وأخرج في التسهيل اسم لا بقوله فضلة (قوله وحكم التمييز النصب) قال اللقاني أي حكمه الأصلي النصب والا فقد يأتي أن الجر حكم له (قوله واختلف في صحة إعماله) أي في توجيه ذلك (قوله لأنه طالب له في المعنى) قال شيخنا الحلبي فيه أن هذا موجود في اسم المفعول المتعدي لمفعولين والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأمثلة المبالغة اه وأقول نعم هو موجود في كل عامل طالب لمعموله ولكن لا يحتاج إليه ويعول عليه إلا عند الحاجة وهو الجمود وأما المشتقات المذكورة فغنية عنه ثم لا أدري وجه تخصيصه اسم المفعول بالمتعدي لاثنين فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح في العدد المفرد مثل هذا وأما المركب نحو تسع وتسعون نعجة فقال المصنف في الحواشي الناصب العقد والأصل تسع نعجات وتسعون نعجة وقد يقال العددان ككلمة واحدة ولا تقدير وليس هذا بأبعد من جاءني زيد وأتى عمرو العاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا إذ لا يظهر فيه تقدير إلا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف (قوله من فعل أو شبهه) الظاهر لو كان المسند جامدا نحو هذا أبوك حنوا ما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المرادي الخ) أجيب أيضا بأن قوله الصبن بأملا وقوله وعامل التمييز الخ وقوله والفعل ذو التصريف يدل على أن العامل الفعل أو شبهه فهو مخصص لما هنا.

منه بالجانب المتناهي وهو الأول وترك الجانب الأصلي الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال أستغفر الله مبتدئا من أول الذنب إلى ما لا يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد من قولهم في التمييز بمعنى من أن تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج منه الحول من الفاعل والمفعول والمبتدأ وتمييز العدد وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا أن ثم من مقدرة اه (وحكم التمييز النصب) لأنه من الفضلات (والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم) واختلف في صحة إعماله مع أنه جامد فقيل شبه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى (كعشرين درهما) فإنه شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فإنه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبه بأفعل من ذلك في خامس مرتبة فإن الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لأنه يعمل في السببي والأجنبي وهي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي وهي أصل لأفعل من لأنها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه إلا في مسئلة واحدة وهو أصل للتمييز لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وضعف هذا القول لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى (والناصب لمبين النسبة) عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم (المسند من فعل أو شبهه) فالفعل (كطاب زيد نفسا) فنفسا منصوب بطاب (و) شبه الفعل نحو هو طيب أبوة) فأبوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) في النظم (ينصب تمييزا بما قد فسره) فإنه يقتضي أن التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الإبهام اسم أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المرادي بأن التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم إلى أن العامل في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه إلى المحققين ولولا أن الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحمل كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور.

(فصل) (والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها العدد) وهو قسمان صريح وكناية فالصريح (كأحد عشر كوكبا) والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لأن المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لأنه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا ينعكس والثاني أنه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وأفرد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها وهو قول المحققين لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى أنه يصح إضافة المقدار إليه والعدد ليس كذلك ألا ترى أنك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر (و) النوع (الثاني المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة أقسام لأنه (إما مساحة كشبر أرضا) وذراع نسجا (أو كيل كقفيز برا) ووقع في شرح لمع ابن جني لأبي البقاء ومن الممسوح عندي قفيزان شعيرا لأن القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب اهـ ولم أره لغيره (أو وزن كمنوين عسلا) وتمرا (وهو تثنية منا) بتخفيف النون والقصر (كعصا) والمن آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد) كضب (وتثنيته منان) بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان (و) النوع (الثالث ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة فالأول (نحو مثقال ذرة خيرا) بره فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به عرفا (و) الثاني نحو (نحي سمنا) فالنحي بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو (ولو جئنا بمثله مددا) فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد (وحمل على هذا) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة (نحو إن لنا غيرها إبلا) ووجه حمله عليه أنه ضده وهم يحملون الضد على الضد كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لأنه لا وجه لإلحاقه بالمقدار إلا بأن يحمل على ما ألحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو) هذا (خاتم حديدا فإن الخاتم فرع الحديد) من جهة أنه مصوغ منه فيكون الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه (ومثله) أي مثل خاتم حديدا في ذلك (باب ساجا) فإن الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجبة خزا) فإن الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير (وقيل) في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة (أنه حال) وينبني عليهما الخلاف في الإتباع فمن خرج النصب على التمييز قال إن التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال إنه نعت والأول أولى لأنه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا

(فصل) (قوله رطل زيتا) قال الدنوشري الرطل قد يستعمل في غير الصنجة والظاهر أنه حينئذ مجاز (قوله إما مساحة) قال الدنوشري أي ذو مساحة ينظر ما تعريف المساحة والظاهر أنها لغة قياس الأرض وأما اصطلاحا فقال بعضهم المساحة طلب كمية ما في السطح والجسم من أمثال مربع المقدار الممسوح به أو مكعبه أي مربع المقدار الممسوح به من الجهات والمكعب ما يمسح به من ذراع أو قصبة أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله في التعريف ما في السطح أو الجسم يخرج عنه طلب ما في الخط من الأجزاء ولعلهم لم يعتنوا بإدخاله لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر والظاهر أن المراد بالجسم الواقع (٣٩٦) في التعريف الجسم الطبيعي دون التعليمي فليتأمل (قوله ما يشبه المقدار) لعل المراد أنه يعرف به قدر الشيء وليس منه لأنه لم يوضع للتقدير به قال الرضي والمقادير إما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الأرض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا (قوله لوعاء السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو خاص به أو لا وهل هو خاص بالجلد أو لا اهـ وفي شرح الأشموني النحي الزق أو ما كان للسمن خاصة قاله في القاموس (قوله في الدلالة على المماثلة) قال الدنوشري ظاهره أن نحو إن لنا غيرها إبلا دال على المماثلة وهو باطل ويمكن أن يكون في كلامه تعليلية أي لأجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النصب بعده على التمييز كذا قال شيخنا أبو بكر الشنواني بعد سؤال عنه (قوله فرعا للتمييز) قال الدنوشري صحح هنا أن الأصل بعد الفرع تمييز خلاف ما صححه في باب الحال أنه حال فليتأمل اهـ وأقول سيأتي حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه أنه حال والقول بأنه تمييز مذهب المبرد وزعم ابن السراج أنه إن كان قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديدا تعينت الحالية ولمن يرجح التمييز أدلة جموده ولزومه وتنكير ما قبله وحسن ظهور من معه ولمن يرجح الحالية أنه قد يقع نعتا تابعا للأول ولا سبيل للبيان للتخالف في التعريف ولا للبدل لأن المعنى ليس عليه بل على سنن الأول فبقي أن يكون نعتا وكل شيء تبع النكرة نعتا لها وانتصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم حديدا) قال الدنوشري يجوز فيه أعني هذا التركيب ثلاثة أوجه النصب كما ذكر والإتباع والإضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وهو أرجحها لما فيه

والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا) فإن نسبة اشتعل إلى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الإبهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والأصل واشتعل شيب الرأس فحول الإسناد من المضاف وهو شيب إلى المضاف إليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الإسناد فضلة وتمييزا (ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الأرض عيونا) فإن نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة وعيونا مبين لذلك الإبهام والأصل وفجرنا عيون الأرض فحول المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأكثر المتأخرين وأنكره الشلوبين وحجته أن سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الأبدي وابن أبي الربيع وتأول الشلوبين عيونا في الآية على أنها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيونا وإنما صارت عيونا بعد ذلك وأولها ابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على إسقاط الجار أي بعيون ورده الموضح في شرح اللمحة (وللك في مميز الاسم المفرد (أن تجره بإضافة الاسم) إليه أن حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه (كشبر أرض) من الممسوحات (وقفيز بر) من المكيلات (ومنوي عسل) من الموزونات وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ٍ وبعد ذي وشبهها اجرره إذا • أضفتها

(إلا إن كان الاسم عددا) من أحد عشر إلى تسعة وتسعين فإن تمييزه واجب النصب لما سيأتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالإضافة إلا ما شذ كخمسة أثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الإطلاق وإنما وجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع جره لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو عشري زيد فلو أضيف إلى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ولم يعكس الأمر دفعا لإضافة الشيء إلى نفسه لأن العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم أنه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (بمثله مددا وملء الأرض ذهبا) فمددا تمييزا لمثل وذهبا تمييزا لملء ولا يجوز جرهما بالإضافة لأن مثل وملء مضافان مرة فامتنع إضافتهما مرة أخرى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والنصب بعد ما أضيف وجبا ... إن كان مثل ملء الأرض ذهبا

(فصل) (من مميز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يفيد التعجب) إما بصيغته الموضوعة له أولا فالأول (نحو أبو بكر (أكرم به أبا وما أشجعه رجلا و) الثاني نحو (لله دره فارسا) فأبا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الأصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا أكثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وإنما أضاف فعله إلى الله تعالى قصدا لإظهار التعجب منه لأنه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من مميز النسبة إنما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه

من التخفيف بحذف النون وينظر هل الإتباع أولى أو النصب إما على الحال أو التمييز (قوله والنسبة المبهمة نوعان) قال اللقاني يرد عليه امتلأ الإناء ماء فإنه لا فاعل ولا مفعول في الأصل ويجاب بما قاله الرضي عن بعضهم أنه في الأصل فاعل فعل متعد يؤول به الفعل المذكور والأصل ملأ الإناء الماء، وأقول الذي يصح أن ماء مفعول به لا تمييز وإلا ففي قولك ملأت الإناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر (قوله ورده الموضح في شرح اللمحة) قال الدنوشري لم يتيسر لي مراجعة الشرح المذكور ولكن قد يقال وجه الرد أن النصب على إسقاط الجار مقصور على السماع وفيه نظر ثم رأيت الموضح قال في شرح اللمحة والثاني المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الأرض عيونا وغرست الأرض شجرا وحفرت الدار بئرا وهذا القسم اختلف فيه فأثبته الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأنكره الشلوبين وأول عيونا في الآية على أنها حال مقدرة وتبعه تلميذه الأبدي وابن أبي الربيع وأول عيونا في الآية على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على إسقاط الجار أي بعيون وكذا يكون التقدير في غرست الأرض شجرا قلنا لو كان كما زعمت لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت وأيضا فليس الشجر مغروسا به ولا العيون مفجرا بها بل هي نفس الشيء المغروس والمفجر اهـ بحروفه (قوله ولم يعكس الأمر) قال الدنوشري عكس ذلك أن يضاف العدد إلى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعلل ذلك بما ذكره مولانا حسين الأولوي (قوله دفعا لإضافة الخ) هذا يقتضي امتناع إضافة العدد مطلقا إلى تمييزه مع أن تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما جره بالإضافة واجب (فصل) (قوله بعد ما يفيد التعجب) قال اللقاني هذه الكلية منقوضة بقولك يا لها قصة ونحوها مما يقع بعد التعجب مميزا لضمير مبهم فإنه عن مفرد لا نسبة (قوله الذي نزل به مثل هذا الولد) قال الدنوشري يحتمل أن الباء في كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وإن كان الولد ليس

مسبباً عن اللبن بل الأمر بالعكس وإنما عبر بما عبر للمبالغة التي اقتضاها مقام التعجب قاله مولانا حسين الأزولي وعبد الهادي المالكي (قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال القاني ملخص كلامه أن الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا فينصب وتارة لا فلا وإن مال زيد أكثر مال ان زيداً أكرم الناس رجلا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحقه الخفض لعدم كونه فاعلا معنى لكنه نصب في المثال لتعذر الإضافة والحق أن كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنى وهو منصوب لا غير وأما مال في المثال الأول فمفضل عليه لا تمييز ورجلا في الثاني تمييز منصوب فاعل معنى إذ زيد أكرم الناس رجلا معناه فاق الناس في الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول النظم : والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ◦ مفضلا (قوله بخلاف مال زيداً أكثر مال) قال القاني قضيته أن مال في أكثر مال تمييز مخفوض لانتفاء شرط النصب أعني كونه فاعلا (٣٩٨) معنى ولا يخفى عليك أنه لا يصح فيه معنى التمييز إذ لا تمييز في أكثر ولا في ضمير مال الذي هو مسند

الدر معلوم المرجع أما إذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة لأن الضمير مبهم فيحتاج إلى ما يميزه قاله في الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : وبعد كل ما اقتضى تعجبا ◦ ميز... (و) من مميز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببيا وذلك إذا كان (فاعلا معنى نحو زيد أكثر مالا) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله : والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ◦ مفضلا (بخلاف) ما إذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو (مال زيد أكثر مال) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الأموال ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لأنه يؤدي إلى أن المال له مال وإنما وجب نصبه في الأول وجره في الثانية لأن اسم التفضيل في الثانية مضاف إلى ما هو بعضه دون الأول (وإنما جاز هو أكرم الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا في المعنى إذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل وإذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وإنما نصب (لتعذر إضافة أفعل مرتين) لأنه أضيف أولا إلى الناس فلو أضيف ثانيا إلى رجل لزم إضافته مرتين وذلك ممتنع لأن المضاف إلى شيء يمتنع إضافته إلى غيره

(فصل) (ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت) واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لأن نفسا ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة : طافت أمامة بالركبان آونة ◦ يا حسنه من قوام ما ومنتقبا وصحح الموضح في الحواشي أنها لبيان الجنس وهو ظاهر لأن المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الأخفش أن من لا تزاد (إلا في) غير الإيجاب ويمتنع جر التمييز بمن في (ثلاث مسائل إحداها تمييز العدد كعشرين درهما) لما سيأتي (الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الأرض شجرا ومنه) أي من المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أدبا) فإنه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف ما أحسنه) أي زيدا (رجلا) فإنه ليس محولا عن المفعول إذ لا يصح ما أحسن رجل زيد مع أن المراد

إليه أكثر ولا في إسناد أكثر إلى الضمير المذكور فلا يصح كونه تمييزا بل هو مفضل عليه أي هو أكثر من كل مال سواه (قوله وإنما جاز الخ) قد يقال إنه واجب لما ذكروه ويجاب بأن الجواز لا ينافي الوجوب أو أن التركيب في حد ذاته يجوز فيه إزالة المضاف إليه والإتيان مكانه بالتمييز (قوله لتعذر إضافة أفعل مرتين) قال الشهاب القاسمي قد يقال التعذر لا يستلزم النصب لأن الجر ممكن بمعنى الإضافة كمن مقدرة اه ويجاب بأن جعل حرف الجر مقدرا كمن لا يطرد إلا في أماكن ليس هذا منها فتأمل (فصل) (قوله زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض) قال الدنوشري قد يقال كونها زائدة ينافي كونها لمعنى التبعيض (قوله طافت أمامة الخ) أمامة بضم الهمزة اسم امرأة وآونة بالمد نصب على الظرف والشاهد في من قوام فإنه تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الموجب ولهذا عطف على موضعها بالنصب (قوله منتقبا) بفتح القاف وما صلة للتوكيد (قوله لأن المشهور من مذاهب النحويين الخ) قال الدنوشري هذا الدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس بل يثبت أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها للتبعيض (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال القاني فيه نظر فإن أصله ما أحسن رجلا زيد فرجلا مفعول به وزيد بيان وليس من شرط التحويل أن يقدر التمييز في الأصل مضافا إلى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة يضاف إذا كان التمييز متعلقا بالاسم كطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للمميز إذا كان عينه في المثال نص عليه الرضي ثم يقال للمصنف إذا لم يكن رجلا تمييزا محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيما مر النسبة في نسبة الفعل إلى الفاعل ونسبته إلى المفعول

فأى نسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكأنه التزم كون التمييز مضافا إلى الاسم الذى انتصب عنه فقال قد يقال إنه محوّل عن المفعول أى ما أحسن رجوليته اه (قوله إن كان محوّل عن الفاعل) قال اللقانى يرد عليه نحو كنى بزيد رجلا فإن أصله كنى رجل زيد فرجل فاعل وزيد بيان له ثم أخر رجل ونصب تمييزا ويجوز جره بمن البيانية إذ كل تمييز كان عين الاسم الذى انتصب هو عنه يجوز جره بمن (قوله إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) ظاهره أن قوله وأبرحت جارا مستعمل فى التعجب ويأتى ما فيه (قوله منها أنه قيد الفاعل المعنوى بأن يكون محولا الخ) قال شيخنا الحلبى فيه أنه لم يقيده بذلك بل قال إما ذلك أو يكون محولا عن مضاف غيره اه وهذا سهو فإن قوله أن يكون محولا عن مضاف قسيم لقوله إن كان محولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا صناعة وهذا ظاهر من قول الشارح قيد الفاعل المعنوى بأن يكون الخ ولم يقل قيد المحول بأن يكون محولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن المصنف إنما قيد بذلك لإخراج لله دره فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا يضر حيث كان صحيحا بل محتاجا إليه فهو من محاسنه (٣٩٩) (قوله واعترضه المرادى بأنه تمييز مفرد لا تمييز جملة ما قاله المرادى هو الذى ذكره الرضى فإنه قال ولا ريب فى أن التمييز جملة فى نعم وما بعدها عن المفرد وهو الضمير ثم قال بعد ذلك فلا تظنن أن الناصب للتمييز فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما فى نعم زيد رجلا اه وربما قاله الرضى اعترض اللقانى كلام المصنف وبين الشهاب القاسمى صحة الأمرين فقال ما حاصله إن كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة لأن الضمير فى نحو ياله رجلا يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا وإن عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين نحو ما جاءنى زيد فياله رجلا ولقيت زيدا فلله دره فارسا أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله دره رجلا ولله در زيد رجلا كان التمييز عن النسبة فى الإضافة لا محالة اه وهذا الذى قاله قد نقله الشارح فيما مر قريبا عن الموضح فى الحواشى فى التعجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) ظاهره أن أبرح فعل لازم لا أفعل تفضيل ولا فعل متعد وفى الصحاح وهذا الأمر أبرح من هذا أى أشد وقتلوهم أبرح قتل وأبرحه أى أعجبه يقال ما أبرح هذا الأمر قال الأعشى وأنشد البيت وقال أى أعجبت بالنعت وأبرحه أيضا بمعنى أكرمه وعظمه اه ومثله فى القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل فى التعجب وغيره وحينئذ لا يتعين أن يكون قوله أبرحت جارا محولا عن الفاعل فى المعنى بل لا يكون تمييزا بالكلية بل هو مفعول لا فعل إما مستعملا فى التعجب وهو ما اقتصر على تخريج البيت عليه أو غير مستعمل فيه فليحرر وفى الارتشاف واختلف فى اشتقاق أبرحت فقال الأعلم من البراح أى صرت ذا براح لاشتهار أمرك وقال السيرافى من البرح وهو الشدة المتعجب منها أى صرت إذا برح أى جئت بمآلم

بالرجل نفس زيد و (الثالثة ما كان فاعلا فى المعنى إن كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا) إذ أصله طابت نفس زيد (أو) محولا (عن مضاف غيره) كأن يكون مبتدأ (نحو زيد أكثر مالا) فإلا محول عن مبتدأ إذ أصله مال زيد أكثر فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه (بخلاف) ما إذا كان فاعلا فى المعنى ولم يكن محولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا) بكسر التاء خطابا للمؤنث أخذا من قول الأعشى :

أقول لها حين جد الرحيل ... أبرحت ربا وأبرحت جارا

(فإنهما) أى فارسا وجارا (وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا إلا أنهما غير محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول من فارس ومن جار كقوله :

ياسيدا ما أنت من سيد ... موطأ الأكناف رحب الذراع

(ومن ذلك) الفاعل فى المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وإن كان فاعلا معنى إذ المعنى نعم الرجل زيد إلا أنه غير محول فلذلك (يجوز) دخول من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الأسود

تخيره فلم يعدل سواه ... (فنعم المرء من رجل تهامى)

بفتح التاء كيمان واقتصر فى النظم على استثناء مسئلتين فقال ٭ واجرر بمن إن شئت غير ذى عدد ٭ والفاعل المعنى وإنما امتنع دخول من فى المسائل الثلاث المتقدمة لأنه وضع من المبينة أن يفسر بها ويصحبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها فى غير ذلك لأن التمييز نفس المميز فى المعنى وفى كلامه هنا أمور منها أنه قيد الفاعل المعنوى بأن يكون محولا صناعة ولم أقف عليه لغيره ومنها أنه تبع الشارح فى جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بأنه تمييز مفرد لا جملة ومنها أنه حكم على أبرحت جارا أنه غير محول والمنقول عن الأعلم أنه مما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن فاعل وتقديره أبرح جارك فأسند الفعل إلى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف إلى أنه مما انتصب

عن تمام الاسم فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا أقول ثالثها ومنها أنه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك في شرح العمدة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا أو مشبها بالمنقول أو بعد عدد وقدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول أن المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الأصل ثم حول الإسناد من الظاهر إلى المضمر وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير اهـ فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها أن قوله إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان أن فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه أن يرفعهما ويقول إذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك ليسند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار .

(فصل) (لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما) * جامدا (كرطل زيتا أو فعلا جامدا نحو ما أحسنه رجلا) لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه (وندر تقديمه على الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيئ .

(أنفسا تطيب بنيل المنى) * وداعي المنون ينادي جهارا

فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لأنه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي) قال الناظم في شرح العمدة وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال :

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المغني ويحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير أتطيب نفسا تطيب وأما إن كان العامل وصفا فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يجيزه مع الوصف إلا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي أن التمييز كالنعت لأن النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور والله أعلم

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله : هذا باب حروف الجر)

يجئ به غيرك وقيل معناه تناهيت واشتهرت وقيل عظمت وقيل دعوت (قوله وكان حقه أن يرفعهما ويقول إذ المعنى عظمت فروسيتك الخ) كيف يصح أن يقول ذلك وقد قال إن التمييز ليس محولا عن الفاعل صناعة ولو كان المعنى على ما قال كانا محولين عنه فتدبر

(فصل)

(قوله نحو ما أحسنه) ظاهره أنه لا يتقدم على ما أحسنه ولا على أحسنه (قوله نحو طاب نفسا الخ) قال الدنوشري في كونه تمييزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتأمل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(فهرسة الجزء الأول من التصريح)

(تمت)